





فهرس شرح السير الكبير للعلامة المحقق الامام الاجل الزاهد شمس الامنة فخر الاسلام الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل الخراساني رحمه الله			
الاول باب وصايا الامراء	الثاني باب الامارة	الثالث باب سمع السرايا	الرابع باب الرابا والالوية
١٠	١٥	١٦	١٨
الخامس باب الدعاء عند القتال	السادس باب البركة في الجيش والصلح	السابع باب كراهية الجرس	الثامن باب رفع الصوت
١٩	٢٠	٢١	٢٢
التاسع باب العام في دار الحرب	العاشر باب القتال في الاشهر الحرم	الحادي عشر باب هجرة الاعراب	الثاني عشر باب صلة المشرك
٢٥	٢٢	٢٣	٢٤
الثالث عشر باب المنب رزة	الرابع عشر باب منة من صابغة	الخامس عشر باب قتل ذي الرحم المحرم	السادس عشر باب البكا على القتلى
٢٤	٢٤	٢٥	٢٥
السابع عشر باب حمل الرسل الى الولاة	الثامن عشر باب السلاح والفوسية	التاسع عشر باب الحرب كيف يعال	العاشر باب الفوارس والرفق
٢٦	٢٦	٢٧	٢٩
الحادي عشر والعشرين باب من سلم في دار الحرب لم يهاجروا	الثاني والعشرين باب ذوا الجوارح	الثالث والعشرين باب اخذ الانفس من قبل الفقه	الرابع والعشرين باب اموال المعادين
٣٠	٣٠	٣١	٣١
الخامس والعشرين باب من الجاهل	السادس والعشرين باب الله المشركين وذو الجوارح	السابع والعشرين باب الاسلام	الثامن والعشرين باب الجهاد مع الامراء
٣٢	٣٣	٣٤	٣٦
التاسع والعشرين باب يحيط على الولي ولا يجب	الثلاثين باب قتل البتة مع ارحال	الحادي والثلاثين باب الجاني يسع منه لا يسع	الثاني والثلاثين باب حياطة اذ اذبحوا في النيران
٣٨	٤٢	٤٢	٤٩
الثالث والثلاثين باب سجد الشكر	الرابع والثلاثين باب صلوة الخوف	الخامس والثلاثين باب الشهادة يضع به	السادس والثلاثين باب صلوة الخوف الذين يخرجون
٤٩	٤٩	٥١	٥٣
ابواب الاما	الاول باب ان المسلم يبيع لزمه العبد	الثاني باب ان المسلم يبيع لزمه العبد	الثالث باب ان لا يكون امانا
٥٦	٥٦	٥٧	٥٩
الرابع باب الامان على الشرط	الخامس باب الامان	السادس باب ائسدة في الامان	السابع باب الملاءمة من الحرب كحج
٦١	٦٣	٦٩	٧٦
الثامن عشر باب ما يكون امانا ولا يكون	الثاني عشر باب ان يجرى بغير عزم	الثالث عشر باب الامان الذي يشك فيه	الحادي عشر والعشرين باب الجاني في الامان
٨١	٨٣	٨٤	٨٦
الثاني عشر باب الامان على غزو ما يخل فيه	الثالث عشر باب ان يجرى بغير عزم	الرابع عشر باب الامان الذي يشك فيه	الخامس عشر باب الملاءمة على الامان بجعل غيره
٨٩	٩٤	٩٥	٩٥

السادس عشر باب من امان الرسول	السابع عشر باب البركة في الامان	الثامن عشر باب الحكم في الرجل يكون امانا	التاسع عشر باب الحكم في الرجل يكون امانا
٩٧	١٠٠	١٠٥	١٠٦
العشرين باب الرسول المتأسس اذ يخيف	الحادي والعشرين باب الحكم في الرجل يكون امانا	الثاني والعشرين باب الحكم في الرجل يكون امانا	الثالث والعشرين باب الحكم في الرجل يكون امانا
١٠٨	١٠٩	١١٠	١١٤
الرابع والعشرين باب من الامان بغزو الامان	الخامس والعشرين باب الحكم في الرجل يكون امانا	السادس والعشرين باب الحكم في الرجل يكون امانا	السابع والعشرين باب الحكم في الرجل يكون امانا
١٢١	١٢٣	١٢٥	١٢٥
الثاني في باب النقل في دار الحرب	الثالث في باب النقل الذي يغفل البعير	الرابع في باب النقل الذي يغفل البعير	الخامس في باب النقل الذي يغفل البعير
١٢٨	١٣١	١٣٧	١٣٩
السابع في باب النقل الذي يغفل البعير	الثامن في باب النقل الذي يغفل البعير	التاسع في باب النقل الذي يغفل البعير	العاشر في باب النقل الذي يغفل البعير
١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٧
الحادي عشر في باب النقل الذي يغفل البعير	الثاني عشر في باب النقل الذي يغفل البعير	الثالث عشر في باب النقل الذي يغفل البعير	الرابع عشر في باب النقل الذي يغفل البعير
١٤٨	١٤٩	١٥٣	١٥٣
الخامس عشر في باب النقل الذي يغفل البعير	السادس عشر في باب النقل الذي يغفل البعير	السابع عشر في باب النقل الذي يغفل البعير	الثامن عشر في باب النقل الذي يغفل البعير
١٥٤	١٥٨	١٦١	١٦٣
التاسع عشر في باب النقل الذي يغفل البعير	الثاني عشر في باب النقل الذي يغفل البعير	الثالث عشر في باب النقل الذي يغفل البعير	الرابع عشر في باب النقل الذي يغفل البعير
١٦٤	١٦٨	١٦٩	١٧٣
الخامس عشر في باب النقل الذي يغفل البعير	السادس عشر في باب النقل الذي يغفل البعير	السابع عشر في باب النقل الذي يغفل البعير	الثامن عشر في باب النقل الذي يغفل البعير
١٧٤	١٧٥	١٧٥	١٧٧
السادس عشر في باب النقل الذي يغفل البعير	الثاني عشر في باب النقل الذي يغفل البعير	الثالث عشر في باب النقل الذي يغفل البعير	الرابع عشر في باب النقل الذي يغفل البعير
١٨٠	١٨٤	١٨٥	١٨٥
الثاني في باب سهام البرزخ	الثالث في باب سهام الجبل في دار الحرب	الرابع في باب سهام الجبل في دار الحرب	الخامس في باب سهام الجبل في دار الحرب
١٨٧	١٨٨	١٩٢	١٩٦
السادس في باب ما يخل فيه سهم الفارس	السابع في باب ما يخل فيه سهم الفارس	الثامن في باب ما يخل فيه سهم الفارس	التاسع في باب ما يخل فيه سهم الفارس
٢٠١	٢٠٥	٢٠٦	٢١١
العاشر في باب كيفية قسمة الغنائم بين الجند	الحادي عشر في باب ما يخل فيه سهم الفارس	الثاني عشر في باب ما يخل فيه سهم الفارس	الثالث عشر في باب ما يخل فيه سهم الفارس
٢١٣	٢١٥	٢١٧	٢٢١
الرابع عشر في باب قسمة الغنائم التي تقع فيها	الخامس عشر في باب قسمة الغنائم التي تقع فيها	السادس عشر في باب قسمة الغنائم التي تقع فيها	السابع عشر في باب قسمة الغنائم التي تقع فيها
٢٢٦	٢٢٨	٢٢٩	٢٣٢









VV.

MILLET GENEL KÜTÜPHANESİ

KISIM : H. QLiPa39

ESKİ KAYIT 770

YENİ KAYIT No.

TASNİF No.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . والعاقبة للمتقين . ولا عدوان الا على الظالمين .  
والصلوة على رسول الله محمد وآله جميعين **قال** الشيخ الامام الاجل الزاهد السيد محمد باقر  
ابوبكر محمد بن ابي سهل السرخسي رحمه الله **اعلم** بان سيرة الكبريا في تصنيف فضله محمد رحمه الله  
في الفقه والتهذيب يرويه عنه ابو جعفر محمد بن الحسن لانه صنّف بعد انصرف من العراق ولهذا  
لم يذكر اسم ابي يوسف رحمه الله في شيء منه لانه صنّف بعد ما مكثت النفقة بينهما وكما  
اخرج الى رواية حديث عنه قال اخبرني الثقة وهو راده حيث يذكر هذا اللفظ  
**داصل** بسبب تلك النفقة اكد على حكمي المصدا رحمه الله قال جري ذكر محمد رحمه الله في مجلس  
ابي يوسف رحمه الله فاشي عليه فقلت له مرة تقع فيه . ومرة تني عليه فقال الرجل محسود  
**وذكر** ابن سماعة رحمه الله ان ابا يوسف رحمه الله في اول ما قلده لقضا كان كل يوم  
الى مجلس كخيفه فيمريه طلبته العلم فيقول ابو يوسف رحمه الله الى اين ذهبت فيقال له  
الى مجلس محمد رحمه الله فقال ابغ من قدر محمد ان يختلف اليه وانه لا نفوس حجابي بعد  
وبقائها وعقد مجلس الاما لذلك ومحمد رحمه الله مؤطب على الدرس فما كان في  
اخر حال ابي يوسف رضي الله عنه يبرون به بكرة فقال الى اين فقالوا الى مجلس محمد  
اذ هو فان التفتي **وسبها** الحاضرين على انه جري ذكر محمد رحمه الله في مجلس كخيفه فيمريه  
الكخيفه في فاب يوسف رحمه الله انه يفر به فحلي به وقال عزب في قضا مصر  
محمد رحمه الله وما غرضك في هذا قال قد ظهر علي بالعراق فاحسب ان يظهر في مصر  
حتى انظر في ذلك اصحابه فقالوا ليس غرضه قضا ذلك ولكن يريد ان يترك  
عن باب الكخيفه ثم امر الكخيفه ابو يوسف رحمه الله ان يحضر مجلسه قال ان له دارا  
معه مجلس الكخيفه فقال وما ذاك قال سلس البول بحيث لا يمكنه سنده الى الجدران  
فقال فاذن له القيام عند حاجته ثم خلا محمد رحمه الله وقال ان ابي يوسف رحمه الله  
وهو رجل مولد فلما اطلق الجلس عنه فاذن ان يترك عليك فقم ثم اذنه على الكخيفه  
في شخص الكخيفه لغاه لانه كان ذا جمال وكلام وقيل عليه كلمة ففعل ذلك

الكلام اشار عليه ابو يوسف رحمه الله ان قم ففعل الكلام وخرج فقال الكخيفه  
لولا لم يكن بهذا الا لكانت في مجلسنا وقيل لمحمد لم خرجت في ذلك الوقت  
فقال قد كنت علم انه لا ينبغي لي ان اقوم في ذلك الوقت ولكن بعفوي كان  
اسنادي فذكرت ان خالعه ثم وقف محمد رحمه الله على ما فعله ابو يوسف  
رحمه الله فقال اللهم اجعل سبب خروجه من الدنيا يسني اليه فيستجيب غرضه فيه  
ولذلك قصته معروفة . ولما مات ابو يوسف رحمه الله لم يخرج محمد رحمه الله بخاتمة  
وقيل انما لم يخرج استحياء من ان سقان خدمته ابي يوسف رحمه الله كانوا يعرفون  
فيما يكسبه على ما يحكي ان جواريه كن يقطن عند الاجتاز باب محمد رحمه الله  
اليوم برحمن من كان يحسنه . اليوم بنفع من كان انفعه .  
اليوم تخضع للاوامر كلها . اليوم يظهر منا الخزن الخزان .  
وكان سبب تصنيف هذا الكتاب ان سيرة الصغير وقع بيد عبد الرحمن بن عبد الله  
رحمه الله عالم اهل الشام فقال لمن هذا الكتاب فقص لي محمد بن العوف فقال لا اهل العراق  
التصنيف في هذا الباب فانه لا علم لهم بالسيرة ومغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واصحابه كانت من جانب الشام ايجي زدون العراق فاتها محمد بن فني . فبلغ ذلك  
محمد رحمه الله فواظف ذلك ففرغ نفسه حتى صنف هذا الكتاب فحكي انه لا ينظر  
الا واعي رحمه الله قال لولا ما ضمنته من الاحاديث لقلت بضع العلم من نفسه  
وان الله تعالى حين جهن اصحابه كجواب في رايه صدق الله وفوق كل ذي علم عليم  
ثم امر محمد رحمه الله ان يكتب هذا الكتاب في سنين ودفتره وان يجعل على عهده الى  
باب الكخيفه فقص قد صنف محمد بن باجمل على العجدة الى باب فاحسبه ذلك  
عدة من مفاخر اياته ولما نظريه ازداد عجايبه به ثم بيت اولاده الى المجلس  
رحمه الله ليعلموا منه . وكان اسمعيل بن نوبه القروي مودب اولاد الكخيفه فكان  
يحضر معهم ليحفظهم كالقريب فسمع الكتاب ثم اتفق ان لم يبق من اراة غيره  
وعنه ابي سليمان رحمه الله فها روي عنه هذا الكتاب **قال** رضي الله عنه خيرا  
الشيخ الامام الاسناد حسن لانه ابو محمد عبد العزيز بن احمد الكوفي رحمه الله توفي  
عليه قال اخبرني القاضي الامام ابو علي الحسين بن محمد بن محمد رحمه الله قال اخبرنا  
الشيخ الامام الاجل ابو بكر محمد بن الفضل وابو اسحق ابراهيم بن محمد بن محمد بن  
المسني رحمه الله قال اخبرنا عبد الله بن محمد بن يعقوب الكارقي قال قال محمد بن



عبد الرحيم بن داود السمناني قال حدثنا ابو ربيع اسمعيل بن توبة نفي قال  
اخبرنا محمد بن الحسن رحمه الله قال رضى عنه قال سمعنا لامة رحمه الله قال القاضي  
رحمته كن قرأ هذا الكتاب على الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله فلما انتهينا  
ابو الامان توفي فقرأناه على الخطيب المهلبى رحمه الله فالى ابو الامان الرواية  
عنها والباقي عن الخطيب **قال** رضى عنه و اخبرنا به القاضي الامام ابو الحسن  
بن الحسين السعدى رحمه الله فراه عليه قال حدثنا الحاكم الامام ابو محمد عبد الله  
بن احمد الكوفي قال اخبرنا الحاكم ابو احمد محمد بن محمد بن الحسن قال اخبرنا ابو القاسم  
احمد بن حمزة بن عصمة السنجي قال حدثنا نصير بن يحيى قال بولس بن الجوزجاني  
عن محمد بن محمد **قال** رضى عنه و اخبرنا به الشيخ الصالح النعمان ابو حفص عمر بن منصور  
البرزالمعروف بحرف فراه عليه قال اخبرنا النعمان ابو عبد الله محمد بن احمد بن سليمان  
الوارق قال اخبرنا ابو نصر احمد بن نصير بن محمد بن اسحاق قال اخبرنا ابو محمد عبد  
بن عبد الوهاب القزويني عن اسمعيل بن توبة قال اخبرنا محمد بن الحسن محمد بن  
قال اخبرنا توبة بن يزيد عن خالد بن معدان عن شريك بن النعمان عن سلمان  
الفارسي رضى عنه قال من رباط يوم في سبيل الله تعالى كان له كقيام شهر  
قيامه ومن قبض ماربطة في سبيل الله اجر من فتنه القبر و اجرى عليه عمله الى يوم  
القيامة وهذا الحديث كالمرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وان ذكره مؤلفنا  
عليه لان المقادير و اجزائه الاعمال طريق معرفتها التوفيق و دون الراي وقد  
ذكر بعد هذا عن كحول رحمه الله ان سلمان الفارسي رضى عنه تروى على شريك بن النعمان  
وهو ماربطة فقلت يا من فارس فقال لا احد منك يجديت سمعته من رسول الله صلى  
عليه وسلم يكون لك عونا على منزلتك هذا قال لي قال سمعت رسول الله صلى  
وسلم يقول رباط يوم خير من صيام شهر و قيامه و من مات وهو ماربطة اجبر  
فتنة القبر و ناله عمله كالحسن كان يعمل الى يوم القيامة فهدايتين ان من كان  
عنده حديث منهم فتارة كان برديه و تارة كان يفتي به من غير ان يروى  
كل ذلك جازي و الماربطة المذكورة في الحديث عبارة عن المقام في نزع العدة  
لا غراز الدين و دفع الشكر كين عن المسلمين و اصل الكلمة من رباط كقول الله تعالى  
و من رباط كقول الله تعالى و من رباط كقول الله تعالى و من رباط كقول الله تعالى  
و من رباط كقول الله تعالى و من رباط كقول الله تعالى و من رباط كقول الله تعالى  
و من رباط كقول الله تعالى و من رباط كقول الله تعالى و من رباط كقول الله تعالى

المبنى في المقادير و السبيل الى النجاة المارة بهم من شر اللصوص جعل رباط يوم في الحديث كقول  
شريك بن النعمان قال روى بعد هذا عن كحول رحمه الله روى عن كحول رحمه الله روى عن كحول رحمه الله  
صلى الله عليه وسلم فقال في حديث غدا في جبل فاجبني ان اقبض فيه صلى الله عليه وسلم فقال في حديث  
فقال عليه السلام لمقام حكم في سبيل الله خير من صلوته ستين سنة في ايامه و هذا المقام  
اما بحسب التفاوت في الامن و الخوف من العدو و فكل ما كان الخوف اكثر كان الرباط  
المقام اكثر و بحسب تفاوت منفعة المسلمين بمقامه فان اصل الرباط لا غراز الدين و بحسب  
المنفعة للمسلمين بعله كما قال عليه السلام خير الناس من ينفع الناس و بحسب تفاوت  
وقات في الفضيلة و جبانة في حديث روى كحول رحمه الله عن ابي بن كحول روى  
صلى الله عليه وسلم قال لا رباط يوم في سبيل الله صابرا محتسبا من ذرعة المؤمنين في  
غير شهر رمضان افضل عند الله تعالى من عبادة مائة سنة صيام نهارا و قياما لياليها  
و رباط يوم في سبيل الله صابرا محتسبا من ذرعة المؤمنين في شهر رمضان افضل  
تعالى من عبادة الف سنة صيام نهارا و قياما لياليها و من قبل مجاهد و الرباط  
محرم على الارض ان تأكل لحمه و دمه و لم يخرج من الدنيا حتى يخرج من ذنوبه  
كيوم ولدته امه و حتى يرى مقعده من الجنة و ذرعة من الكور الذين و حتى يستغفر  
في سبعين من اهل بيته و يجزى له اجر رباط الى يوم القيامة و في قوله عليه السلام اجبر  
فتنة القبر دليل لاهل السنة و الجماعة رحمهم الله على ان غدا في القبر حق فان الفتنة  
هنا بمعنى الغدا و هو كقول الله تعالى و قوا أنفسكم و قولوا تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين  
و المؤمنات و اصل الفتنة الاختبار يقول الرجل فتنك الذهب و فتنك الناحية  
و منه قوله تعالى هم لا يفتنون اى لا يفتنون و قوله تعالى فتنك فتونا و قوله  
ان ابي الا فتنتك بمعنى لا ابتلاء ايضا و منه يقال فتننا القبر لشدة فتنها فتننا  
صاحب القبر بالسؤال عن الايات و قيل معنى قوله عليه السلام اجبر من فتنة القبر  
اى من ضغطة القبر فكل حديثي به الا من عصاه الله تعالى منه على ما روى في  
سوى التراب على سعد بن معاذ رضى عنه تغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
البراءة الكبر فارجع البقيع بالكبير فقبل له في ذلك فقال انه ضغطة القبر ضغطة  
منها اضلاعه و كويحي احد من ضغطة القبر فنجى هذا العبء الصالح الا ان في حديث  
عائشة رضى الله عنها انها قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال  
الضغطة للمؤمن بمنزلة الالة الشقيقة يشكو اليها ابنها اب ربه الصلح



يد على رأسه نغزة وهي لنا في منزلة البينة تحت الفضة ومعنى هذا الوعد في من  
رابطاته اعلم انه في جنة كان يوس المسلمين بجله فيجاري في قبره بالاسنان  
فيه اول انصار في جنة المقام في ارض خوف الوحشة لا غار الدرس بجاري في  
الخوف الوحشة عنه في القبر كما روي ان الصابين اذا خرجوا من قبورهم يوثقون  
بالمواد بالكلون ويثربون وانس حيا عطاء في الجنة لا تنهم فتارة والجمع  
في الدنيا فزارهم الله تعالى باعطاء الموادة في الاخرة واما قوله عليه السلام اجري عليه  
وغاله عمله فذلك في كتاب الله تعالى قال تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى  
دروسة ثم يدرك الموت فقد وقع اجره على الله وقال عليه السلام من مات في طريق  
الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة فهذا هو المراد ايضا في حق من مات في  
بجمل منزلة المابط الى فناء الدنيا فيما جرى له من الثواب والمعنى في ذلك انه كان  
بينة مستدانة الرابطة ان لو بقي حيا الى فناء الدنيا والثواب بحسب البينة قال عليه السلام  
الاعمال بالنيات يعني ثوابها بحسب النية وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال لا انبكم بنية  
هي افضل من بنية القدر حارس بحسب في سبيل الله في ارض خوف الله لا يور الى الله  
ادخله في الجنة على محرابه للفرقة في ارض الحرب فقد جعل لهذا من فضل من بنية  
القدر التي هي خير من العف مشهور كان المعنى فيه ان الحارس بسبيل الله لا يور الى الله  
المسلمين والذي يحكي لبنة القدر في في فكاك نفسه وقد روي هذا من فو عاني حيت  
رواه ابو هريرة رضي الله عنه قال قال عليه السلام لمقام ساعة في سبيل الله افضل من حيا لبنة  
عند البحر الاسود وقال عليه السلام ثمة اعيان لا يسها من جنهم عين فقت في سبيل  
وحيث كنت من خشيته الله وحيث كانت تحرس في سبيل الله وقوله لعل لا يور الى حله  
اي يشهد في وجهه فلا يرجع الى الله وفيه سارة الى ان الحارس في ارض الحرب  
يوض نفسه ليل درجة فرجة الشهادة ويسلم ما به من الله تعالى على قال الله تعالى انه  
استرى من المؤمنين انفسهم الآية قال محمد رحمه الله واخبرنا ثور بن يزيد عن خالده  
معدان قال من صام يوما في سبيل الله بعدت منه جهنم مسيرة خمسين عاما لا ركب  
المجد لا يفر ولا يفرس لا يفتري الا بالضعيف وقوله لا يفرس اي لا ينزل في اخر  
الليل وهو التوريس والمراد ان الحج بين الصوم الجهاد في طاعت كلها سبيل الله  
لانه يتبعها رضاء الله غير ان عند الاطلاق فيهم منه الجهاد والجمع بينهما عند على  
النفس فيكون افضل على ما روي انه عليه السلام سئل عن افضل الاعمال فقال احمر

اي شقها ومولع في قهر النفس الامارة بالسوء لا تنفارت مضات تعالى والله في روي ان  
ابا حنيفة رحمة الله كان يكره الحج بين الصوم والتمس في طريق الحج فذلك للمعنى الجلال  
في الحج والبيت فقال اذا جمع بينهما سادس خلفه جادل فيقعه والجل في الحج معنى عنه  
فاما اذا امن من ذلك فهو افضل ثم بين مسافة تبعه جهنم منه خمسين عاما وذكره  
عن عمرو بن عتبة السلماني بن عبد الله السلم قال من صام يوما في سبيل الله بعدت منه  
ما منه عام وفي هذا التقدير للمعنى رحمتهم الله قولان احدهما الاجابة على الظاهر جهنم منه  
ويؤيد هذا بقوله تعالى اولئك عنها مبعودون والثاني ان المراد من تبعه لاجل من  
من كان بعد من جهنم كان امن منه والتفاوت بين الحج بين كسب النفاة في سبيل الله  
والثاني ان المراد بالمباينة في باب تبعه جهنم منه لا حقيقة المسافة والعرف في ذكر  
السبعين والخمس المائة للمباينة دايد هذا قوله تعالى ان تستغفروا لهم سبعين مرة قوله تعالى  
عنها مبعودون لا يسمعون صياها وعن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه انه كان ينفق اهل  
مكة باهل مكة باهل البلدة الا التمسوا الاضغاضة في الجنود المجددة والكوي السارة  
الاوان لكم انفس الغزو لهم الاضغاضة المضاعفة وهذه خطبة الاستغفار ليعرض ان على الجاهل  
وقد فعله رسول الله عليه السلام في موطن كما قال الله تعالى يا ايها النبي عرض المؤمنين على القتال  
ثم اتى به رضي الله عنه في تحريض اهل مكة حين نقاعد اعين الجاهل وفيه دليل على ان الجاهل  
بكنة نال لها الثواب اليه في قوله الاوان لكم الغزو ولكن الثواب الجاهل في سبيل الله كثر  
روي عن ابي حنيفة رحمة الله انه كره المجددة بكثرة ما يله جنان احدها انه متى كثر مقاة  
تمت بهون البيت في عينة لكثرة باراه او كذا لا يتبلي في الحرام بالكتاب في قوله الله  
تعالى ومن يرد فيه ما كان يظلم منه قدس غدا بهم فحشم على يحصل على الدرجات  
يتخففوا عن الجاهل ومعتدين على انهم جيران بيت الله وسكان حرمه وعند فيما ذكر من  
المصاعفة على قوله تعالى مثل الذين يتفقون موافقهم في سبيل الله الى اخره وقوله  
فيضا علة اصغاف كبره فاذا كان هذا موعودا لمن يتفق المال في سبيل الله فمن  
بيل نفسه في سبيل الله فذلك اولى وعن عمرو رضي الله عنه قال لا تزال هذه الامة على  
من الاسلام حسنة حتى رواه على شريعة هم فيها بعد بهم فابرون عظم يرون الملم  
يصيغوا السوء بلبس المعصية اوتار كوا الذين كفروا في صغارهم فاذا فعلوا ذلك كانوا  
فما ان يتصف منهم عدة بهم وفيه بيان النصر لهذه الامة ما داموا مستولين  
بالجهاد وبيان ذلك في قوله تعالى ان نصر الله ينصركم وفيه بيان انهم اذا كفروا



الى الدنيا وابتغوا اللذات والشهوات وعرضوا عن الجهاد فظهر عليهم عدوهم وقوله كانوا قسما  
خبيثا وجدا ثم كثر عن اتباع الشهوات بان يصنفوا الشريعة بغير التبيين  
لترغيبنا فيهم فاما نفس الحبيب فغير موم بل موم شيئا المسلمين قال عليه السلام  
ولا يتبرأوا بهود وقال الراوي انك بعد هذا اياك رضيت عنه على نبي رسول الله عليه  
والحجة كانها ظمهم عن فحشى ان كان محضوب اللحية ومن فعل ذلك من الزيادة  
اهيب في عين الاحرار كان ذلك محمدا منه فاما اذا فعل ذلك لاجل الله رعيته  
المتبع حرمهم على الكرامة وبعضهم جوز ذلك وقد روى عن ابي يوسف رحمه الله  
قال كما ينبغي ان نترى ان يعجزها ان اترى لها وفي قوله ادبوا المعصوف وادبوا  
نائب الامر غير محمود وقد جاز في حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال نهاني رسول الله  
عن ليس المعصوف عن الفؤاد في الركوع وقال عليه السلام اياكم والحجرة فانهما زى الشيطان  
حديث سعد رضي الله عنه قال رآني رسول الله عليه السلام وعلى لحفة حمراء فاعرض عني فعد  
فاحرقها ثم رآني فقال فعلت للحفة فاحرقها حين رأيتك عرضت عني فقال  
اعطينها بعض اهلك والذي روى في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه انه قال رآني  
ذالم في حلة حمراء حسن من رسول الله عليه السلام فاما كان ذلك في الامة ثم كره استقامها  
بعد ذلك لرجالها رونا والذي يحكى عن الشعبي رحمه الله انه كان ليس المعصوف فاما كان  
يفعل ذلك فاما من القضا لا نهم رادوه على القضا ومارا فاجعل ليس المعصوف واجب  
بالسطح ويخرج مع الصبي القضا لمظاهرة القتل حتى ركوه وقوله اديت ركوا الذين  
كفروا في صفارهم اى يترهوا الخراج فيستغوا رزاقه ويعرضوا عن الجهاد وبطاهر  
اللفظ بسند من كره الاشتغال بالزراعة وبروى عن النبي عليه السلام انه رأى ساءا  
اكراته في بيت قوم فقال عليه السلام دخل بيت قوم لا اولاد لهم ما يؤيدونه ما يؤيدونه  
عن الجهاد وكثرة المزارعة حتى ظهر عليهم عدوهم فاما بدون ذلك فلا بأس بالاشتغال  
بالزراعة على ما روى ان النبي عليه السلام اذوع بالجوف ولا بأس بالزراعة الخراج وملك  
الارضى الخراجية فان الصغار في خراج الاروس لاني خراج الارضى على ما روى ان ابن  
مسعود والحسن بن علي وابا هريرة رضي الله عنهم كانت لهم ارضى خراجية بسواد العراق  
وكانوا يودون الخراج منها وعن عثمان رضي الله عنه انه قام في اهل المدينة فقال اهل المدينة  
بخطكم من الجهاد في سبيل الله الا زودوا الى احوالكم من اهل الشام واهل مصر والاعراق  
فوات يوم يملك احدكم في سبيل الله خبره من الغلب يوم يملكه في بيته صانعا في الغلب

ولا يفر هذه خطية استغفرا لاهل المدينة كما فعله عمر رضي الله عنه بكرة وفيه بل على اياس  
للمدائن كيف صادقا بانه ان لم يكن بحاجة الى ذلك فقد حلف عثمان رضي الله عنه  
ما ذكر من الوعد للحاج في سبيل الله وكان استغفارا عن ذلك ثم عجزهم بانهم من اهل الشام  
ومصر عرق فانهم لم يتقاعدوا عن الجهاد وحاربوا لهم على الجهاد ومعنى التفضل  
بيننا ان في الجهاد غارا ليدرس وقهر المشركين وفتح تربهم عن المسلمين وذلك غير ظاهر  
في عمل من يقم في اهل المدينة عن طرد من قال رسول الله عليه السلام ان الله يغني بسيفي  
بين ي الساعه وجعل رزقي تحت مخي اظلم رجي وجعل الذل والصغار على من غلبني ومن  
تسبب بقوم فهو منهم والادب بقوله يعني بسيفي يعني لا قاتل في سبيل الله كما قال امرت  
ان قاتل الناس ولا ان القتال في فخر من الانبياء عليهم السلام لم يكن ما رواه حسن  
رسول الله عليه السلام به لك وصفته في التوراة بنى المحمد عينا حمدا ان من شدة القتال  
صفته هذه الامة اذ جيلهم صدورهم وسوقهم على عواقبهم واليه تار عليه السلام في قوله  
اردية الزهراء وعن سفين بن عيينة قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بسيفي لقتال  
بشر بالقتال بنفسه وسيفي لقتال اهل الردة كما قال الله تعالى فقاتلوا منكم ويملكون فقال  
ابوبكر رضي الله عنه بعده في حق نبي الركوة وسيفي لقتال اهل الكذب والجور كالقالت  
مقال فقاتلوا الذين لا يؤمنون بآية الله الى قوله حتى يعطوا الجزية عن يد فقال رضي الله عنه  
وسيفي لقتال المنافقين قال الله تعالى فان بغت صدهما على الاخرى الاية فقاتل  
على رضي الله عنه على ما روى عنه انه قال امرت بقتال المنافقين وان كبريت  
وقوله بين ي الساعه اي بالقرب من قيام الساعة قال تعالى اقرب الساعة قل  
معنى قوله تعالى فيم انت من ذكرا فيم السؤل وبت من انرا طها وقوله وجعل رزقي  
تحت رجلي قيل في حكم كان في الامة ان الفاري واجبة السبل فذكر رحمه الله عنهم  
يصفوه وان لم يفعلوا ذلك حتى اصبح كان ملكا من ان يؤمهم ثم استخ ذلك  
بقوله عليه السلام لا يجل بال امرى مسلم الا بطيبة نفس منه وقيل للمراد من الغنائم لهذه الامة  
وما كانت تحت لاص قبل بعث رسول الله عليه السلام وبيان ذلك في قوله تعالى كلوا مما  
عنتكم صلا لا طيبا وقال عليه السلام خصصت بحسن ذكر من جعلها حل الغنائم وقوله وجعل  
على من خالفني اى ذل السرك فقد قال الله تعالى وانه الزهراء ورسوله وللمؤمنين في  
بيان ان اهل من خالفهم قيل لا وسفوا بجزية قال الله تعالى وهم صاغرون  
ومن تسبب بقوم فهو منهم اى تسبب بالجيدين في كزوج معهم السخى بعض فوجهم وكثيرهم



فيكون منهم مستحق الغنيمة في الدنيا والآخرة وفي نحوه قال عليه السلام انهم يقومون  
لا يستحقون جيلهم في الدنيا والآخرة قال قتاد بن ربعي قال قال عليه السلام كان  
اولئك قسودا وخرافا فلو كان يصلي الصلوة لوقتها وفيه دليل انه لا بأس بان يصلي  
بما هو فيه انما المكرة مجازة احدى بذكر ما لم يكن فيه وقوله كان اولئك قسودا اي من الصف  
لنقل العدة وخرافا فلو كان يصلي الصلوة لوقتها وفيه دليل انه لا بأس بان يصلي  
ايه قال تعالى يستبقوا الحرب وسأعطيهم مائة الف مائة من ربحهم ودين فوته في الصبر على  
النقل وهو صفة من نفي الصبر واصبروا ثم بين انهم هذا كان يصلي الصلوة  
لوقتها يعني ان الحرس على الجهاد كان لا يمنع من المحافظة على الصلوة في وقتها كما كان  
لنقل حانظوا على الصلوة وجاز في ما قبل قوله تعالى الا من اخذ عذرا من جهل فله عذره  
على الصلوة في وقتها وفي الحديث حجة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد في الصلوة  
في السوء الجهاد يكون في حال الجهاد ما فرغ من هذه على المحافظة على الصلوة في وقتها كما  
الجمع جازي الاستقام ذلك عن ابن مسعود قال اذا رعت هذه الاية نزع منهم العذر  
في قولهم الرعب وروى عنه عن محمد بن كعب قال قيل لعلي رضي الله عنه في قوله تعالى  
نظفوا الدين كقوله ابراهيم على اعقابكم فتقبلوا خاسرين ابو العزب قال لا ولكن الزرع  
فما قبل الحديث بآية الاستغفار بالزراعة مع الاعراض عن الجهاد صلوات الله وسلامه  
البعين بالزراعة والبعض بالنقل فيقولون انما لا يكتسب الزرع والباقي من الاربع المائة  
عنه المقاتل فذلك حسن قال عليه السلام المؤمنون كالنبيات بعضهم بعضا ولا يتركون الصلوة  
بالجهاد لم يفرغوا للكعب فاذ احبوا لم يجبروا بالكلية ويعلقون دوابهم وعزائمهم  
فيعود على موضوعه بالنقص ثم فهمون معنى الآية التعرب وهو المقام بالبادية  
الجهة للنقل وكانهم اعتمدوا في ذلك ظاهرا قوله تعالى الاعراب شد كقوله تعالى  
فبين لهم على رضى الله ان الملاح هو الاعراض عن الجهاد بالاستغفار بالزراعة اية  
قوله تعالى ان تطيعوا الذين كفروا هم كانوا يدعونهم الى الاعراض عن القتال الى  
الزراعة مقصودا وهذا ان طاعة الكفار فيما يطلبون منهم بطيرون من الاعراض  
الجهاد لا نفس الزراعة وعن الحسن البصري رحمه الله ان رجلا وضع قرنا له خبيثة فقام  
يصلي فدخل رجل قرنه فلما انصرف نظر فلم ير قرنه فاخرجه ذلك فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال عليه السلام لا يحل لامرئ مسلم ان يروع اخاه المسلم منهم من يروع اخاه في حربه يخرج  
بعض ما فيه الاصح هو الاول والمعنى انه روعه على وجهه بغيره وروى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم

انه فعلا رجلا على قصده وجمع ذلك قال لا نه حين لم يروع اخاه ذلك الذي  
ما روه هو الذي روعه فقال عليه السلام لا يحل لامرئ مسلم ان يروع اخاه المسلم وفيه بيان عظم  
حرمة المؤمنين وعظم حرمة الجهاد في سبيل الله وقد ورد في نظيره انما مشهوره عن  
الحسن رحمه الله ان رجلا سئل عن رجل فجع بفرقة فبلغ ذلك الاشعثي فقال يا ابن  
الملائكة بلغه حتى غدا قيل يا ابن الملائكة الاشعثي وقيل يا موسى الاشعثي حتى  
عنه ما ولا يظهر ما قاله كانه رواه لان هذا ليس من باب يعرف الراي وفيه دليل عظم  
ورز من روع مسلما بان شهر عليه سلا حاد ان لم يكن من قصده ان يضرب جازي الجهاد  
من شهر سلا حاد على سلم فقد اطلع في راي ابره وفي قوله ان الملائكة بلغه اشارة  
الى هذا الملائكة يستغفرون المؤمنين وانما يعونه اذا بدت صفة فانما يحل عليه غفر  
ذلك مستحقا للمسلم وقاصدا الى قتله لا بانه وعن سليمان بن بريد رضي الله عنه قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمة النبي صلى الله عليه وسلم كحرمة امته من اجل انهم  
الى راءه رجل من المهاجرين لا وقف يوم القيمة فيقال له يا اخاك في اهلك فخره  
ما يملك فما ظنكم فيه يا عظم حرمة النبي صلى الله عليه وسلم لان زيادة حرمة النبي صلى الله عليه وسلم  
والآية انما تعال في قوله ابراهيم على اعقابكم في قوله عز وجل نزلنا ابراهيم في الذي نزل  
المهاجرين في امة اخيه خاس في امة الله تعال في امة النبي صلى الله عليه وسلم فلهذا عذره  
بانه امة وهو ساعي في منع المهاجرين من الخروج لانه اذا علم ان غيره يخرج في امة لا يخرج في امة  
ان يخرج من غير ضرورة فحفظ امة حب عبيدا وكان هذه الحجة في نفوس المسلمين  
المسلمين فان المهاجرين اذا بلغوا ذلك شغل قلبه فلا يجد في القتال فلهذا قال ان يحكم  
يوم القيمة في عمله ياخذ منه ثاب ثم قال في ظنكم يعني انظرون انما يبقى له سباح حاشية اليه  
في ذلك الوقت وبيان في حديث علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا تؤذوا المهاجرين انما يغضب لهم كما يغضب للمسلمين ويحبب لهم كما يحبب للمسلمين  
ومن اذى مهاجرا في امة فاداه الله واداه الله واداه الله فلهذا عذره في امة النبي صلى الله عليه وسلم  
وعن معاوية بن قرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل امة رهبانية ورجسية الجهاد  
الرجسية التفرغ للعبادة وترك الاشتغال بعمل الدنيا وكان ذلك في الامم الماضية  
بالاقتدار عن انس المقام في الصلوة فقد كانت العزلة فيهم فضل من العزلة ثم نفى ذلك  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله لا رهبانية في الاسلام وبين طريق الرجسية لهذه الامة  
بالجهاد فغلب العزلة مع انس التفرغ عن عمل الدنيا والاستغفار بالجهاد هو سبيل الدين فقد











و قطعوا الطريق فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا في الناس  
الا من ضيق منزلا او قطع طريقا فلا جهاد له . ومعنى تصديق المنزل ان ينزل  
بالقرب من موضع نزول اخيه المسلم بحيث لا يسبق له المربط والمطنج  
وموضع قضاء الحاجة . وهذا منتهى عنه فكل موضع نزل فيه انسان فهو  
بذلك المنزل قال عليه السلام من ساق ولا يمكن من المقام منزله  
الا بما حوله من مواضع قضاء حاجته فيكون ذلك حرا بمنزله وكما لا يكون  
لغيره ان يزعم عن منزله لا يكون له ان يقطع عنه طريق منزله بالتصديق  
ومعنى قطع الطريق ان ينزل على المرأ وبالقرب به على وجه يتأذى به  
المأزاة وهذا منتهى عنه بمنزله الجحوس في طريق المسلمين اذا كان يتأذى به  
المأزاة . ثم ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزجر عن ايتين اخصلتين  
الوعيد ما قال الله لا جهاد له اي لا ينال من ثواب المجاهدين ما يناله  
تحرز عن ذلك وهذا لان المجاهد دافع للاذى غير المسلمين وهذا الجمل  
مؤذى للمسلمين بفعله وذكر عن رجل من الكلابيين فرمى صاحب بن  
عن معاذ رضي الله عنه قال اياكم وهذه السرايا فانهم يجنون ويغفلون  
و عليكم بغسط الموتى وجاهتهم يعني العاكر والكرية اسم لعدو قليل  
يذهلون ارض الحرب سمواسرية لانهم يقتلهم سيرون بالليل ويكفون  
بالنهار فكله اخروج معهم للجها وبتين انهم يجنون فيفرون بقله عدوهم  
اذا فرغ منهم امر ويغفلون اذا اصابوا شيئا لانهم لا يصرون عن رايهم  
مطاع فيهم وهو مردى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ايضا فانه قال  
تزلن في الخيل النفل فانهم ان يغفلوا يغفلوا وان يقاتلوا يقاتلوا والعدو  
القليل الذين يخرجون من حصون من غير ارام . واما الغسط المذكور  
في حديث معاذ قالوا بالجيش العظيم سبي غسط وعسكر الكثرة يستخرجون  
من الغسط طيط وقية دليل على انه ينبغي للغزاة ان يختار الخرج مع هو  
لا مع اصحاب السرايا لقوله صلى الله عليه وسلم يداه مع الجماعة وذكر بعد  
حديثين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث على الجهاد وبان  
الخارج للمبازرة بين الصفتين وكذا قد منافي هذا السبب في كفايته وعن  
ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي

بيده لو دوت ان اقاتل في سبيل الله فاقبل ثم احياى قتل ثم احياى قتل  
ابو هريرة يقول ما شهدته اى بالله وقية بيان درجة الشهادة فقد منا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه مع علو درجة ومضى تكرار ذلك لنفسه  
مرة بعد اخرى ليبين بذلك الشهيد عن الله من الدرجة . وبيان ذلك  
في حديث ابي امامة البجلي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فرأيت  
والله عن الله خير فتمني الرجعة الى الدنيا وله الدنيا بما فيها الا الشهادة فتمني  
الرجوع ليشهد ثانيا من عظم ما ينال من الدرجة . وفي حديث جابر رضي  
الله عنه قال راى رسول الله صلى الله عليه وسلم مهاجرا قال ما كنت قلت شهيدا  
وتركت دنيا وعيالا فقال الا ابشرك يا جابر ان الله تعالى كلم ايك كفا  
صاى وجا فقال تمن يا عبد الله فقال تمنى ان احياى قاتل في سبيلك  
ما نيا قاتل فقال الله تعالى قد سبق مني القضا يا هم اليها لا يرجعون ولكني  
ابغىك الدرجة التي لا جها تمنى . ومن الحسن ان النبي صلى الله عليه وسلم  
بعث جيشا وفيهم ابن رواحة فعذا الجيش واقام ابن رواحة ليشهد الصلوة  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قضى صلوة رآه فقال يا ابن رواحة  
الم تكن في الجيش قال بلى ولكني جيت ان اشهد معك الصلوة وعلمت  
منزلهم فاروح فادركهم فقال والذي نفس محمد بيده لو انفقت في الامر  
ما ادر كنت فضل عذوهم . وقية حدث على الجهاد والتبكير للخروج الى الجهاد  
وان من كان على غم اخروج فلا ينبغي ان يتخلف عن همى به لا والصلوة  
بالجماعة فانضها الادار مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال في حق  
ما قال وفي حديث انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
عدوة او دوة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها وهو يؤيد ما قدنا عن  
الحسن قال جابر رجل الى عمر هو يخطب فقال يا خير الناس فم يفهم فقال  
ما يقول فقالوا يقول يا خير الناس فقال اذا في لست بخير الناس الا انك  
بخير الناس قال من هو يا امير المؤمنين قال رجل من اهل البادية صاحب  
صرة ابل او غنم قدم بابل وغمته الى مصر من مصر فباعها ثم انفقها في سبيل  
فكان مسلحة بين المسلمين وبين عدوهم فذاك خير الناس والصرة هي  
القطعة والسلمة البعثة الذي يوضع فيه السلاح او من يحمل السلاح ويسمى



المسح من كل سلاح بين يدي السلاطين واما قال عمر رضي الله عنه  
 هذا الاظهر التواضع فقد كان هو خير الناس في ايام خلافة بعدة بعض  
 الصديق رضي الله عنه وهو نظير ما روي عن الصديق انه كان يقول اني  
 فلت بخيركم وقد كان خير الناس بعد النبيين والمرسلين كما قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم واما جعل عمر رضي الله عنه صاحب الصلوة خير الناس  
 لانه بذل نفسه وملكه لمنفعة المسلمين وخير الناس من ينفع ان من قد قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الناس رجل يحبك بغان فرسه يسيل  
 كلما سمع بهيقه طارها ثم قال الرجل يا امير المؤمنين اني رجل من اهل البيت  
 واني اجفوا عن شي من العلم فعلمني ما عليك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال ليس تشهدات لا آله الا الله وان محمدا رسول الله قال في قال فيقيم  
 الصلوة وتوفي اكرامة وتقوم رمضان وتخرج البيت قال في قال عليك  
 بالعلانية واياك والسر عليك بكل عمل اذا اطلع عليه منك لم تشك  
 ولم تفسك ولم ياك وكل عمل اذا اطلع عليه منك شاك وفسك  
 وتقول اجفوا اي اجل ومنه سمي الذين يسكنون القرى والمفاوز اهل الحفا  
 لغلبة الجهل عليهم فبين له عمر رضي الله عنه بما ذكرته محال وكأنا عند فيه  
 قوله تعالى شهداء انه لا آله الا هو والملائكة واولوا العلم الا الله والاله الموقر  
 ومعنى قوله عليك بالعلانية اي سلوك طريق الجادة وهو عليه  
 جماعة المسلمين والتجنب عن المذهب الباطلة وهو معنى قول رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عليكم بدين العجزة والسر لا يعرفه جماعة المسلمين  
 معناه عليك في الصلوة مع الناس باتباع العلانية والاكتفاء بنظيره  
 لك من حالهم وعليك في محاسبة نفسك بكل عمل اذا اطلع عليه منك  
 لم تشك يعني لا يكون سريرتك مخافة العلانية وما تمنع من متستر  
 اذا كنت مع الناس سري منهم فاستمع منه اذا اخذت سري من غير  
 فمن لم يفعل ذلك شانه انه وفوضه ثم حتم باب بجد يث الي هرر  
 ان النبي صلى الله عليه قال من مات مريضا مات شهيدا يعني له من الشوا  
 بالشهادة لانه باذل نفسه لا يتقار مرضات الله تعالى صابرا على المراقبة حتى  
 انه البقيين وانه المعين

باب وصايا الامراء

## باب وصايا الامراء

روي حديث ابن بريدة عن ابيه برواية ابي حنيفة رحمه الله ان النبي صلى  
 عليه وسلم كان اذا بعث جيشا او سيرة قال اغزو باسم الله وقد بدأ  
 الصغير بهذا الحديث وتبينوا ما الحديث منك ثم بين معنى قوله صلى  
 عليه وسلم في اخر هذا الحديث وان اردوكم ان تقطوهم ذمة الله فلا تقطوهم  
 انه انما كره ذلك لا على وجه التحريم بل للخبر عن الانحياز عند الحاجة اليك  
 وكان الاذاعي يقول لا يجوز اعطاء ذمة الله للكفار وتيسر لك بطلان الحديث  
 فمقتضى مطلق النهي حرمة المنهي عنه وذكر هذا اللفظ في حديث يرويه علي رضي  
 عنه بطريق اهل البيت انه قال لا تقطوهم ذمة الله ولا ذمتي وذمة مني ذمة الله  
 وانما كره لهم ذلك عند المعنى في غير المنهي عنه وهو انهم قد يحتجبون الى النقص  
 لمصلحة يرونها في ذلك وان سقطوا عهد وهم فهو اهل من ان ينقضوا عهد الله  
 وعهد رسوله وقد اشار الى ذلك في اخر الحديث فقال يا كرم ان تحفوا  
 ذمكم وذم اباكم خير من ان تحفوا ذمة الله والذمة هو العهد قال الله تعالى لا  
 يبرقون في مؤمن الا ولا ذمة ومنه سميت الذمة للادى فانه محل الالتزام بالعهد  
 والمراد به ذمهم وذم اباهم الحلف والمالحة التي كانت بينهم في الجاهلية الا  
 هو نقض العهد يقال حفر اذما يردوا حفر اذ انقض العهد وذلك لان ذمة الله  
 الحجة اليه قال الله تعالى واما تحي فن من قوم خيانية فابذلهم على سوا منكم  
 وضمنهم في العلم بذلك للخبر عن العذر وفي قوله براءة من الله ورسوله الى الذين  
 عاهدتم من المشركين ما يدل على ذلك وايضا قلنا قوله صلى الله عليه وسلم ثبت  
 انما خصهم وقال في تلك الحجة رجل اعطى بي ثم عذر ورجل باع حرا ورجل  
 فضيه بيان انه لا بأس باعطائه ذمة ولكن يحرم العذر واما رايكم كما نوا  
 الامان بالله ورسوله ولم ينكر عليهم بوبكر وعمر رضي الله عنهما قد لا بأس  
 ثم ذكر حديث ابن عمر قال بعث ابو بكر رضي الله عنه يزيد بن ابي سفيان  
 على جيش فخرج معه بشي وهو يوصيه فقال يا خليفه رسول الله انا اراك انت  
 الماشي فاما ان تركب واما ان ازل فقال ابو بكر رضي الله عنه ما بالذي اركب  
 ولا انت بالذي تنزل في حبس خطاي ذمة في سبيل الله الحديث وفيه







موراء لسكر شوكتهم فادونه من تحريم البنديان وتقطع الاشجار لان  
يكون ما دونها فيه كان اولي وجبان هذا في قوله تعالى ولا يطارون موطن  
يفيظ الكفار ولا ياتون من بعد ولا ياتون من قبل ولا ياتون من خلف  
ابي بكر رضي الله عنه ما استأذنه محمد رحمه الله بعد هذا به علم بخبر النبي صلى  
عليه وسلم ان الشام يفتح ويصير للمسلمين فلهذا نهى عن قطع الاشجار والتحريم  
على ما فيه بعد هذا وهو ما قيل في الحديث المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ايضا الا ترى انه نصب المجنين على حصن ثقيف وثقة من التحريم لا يخفى  
قال ولا تلحق بقره ولا ثاة ولا ما سوى ذلك من المواشي الا لاكل وهذا  
لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذبح الحيوان لما كلفه وثقة دليل انه يجوز للفقهاء  
تناول الطعام والعلف في دار الحرب وان ذبح المأكول للاكل من هذه الحجة  
ثم اعاد محمد رحمه الله الحديث بطريق اخر وزاد في اخره ولا تغتن وفيه  
حكمة الغلول وهو سم لاخذ بعض الغنم شيئا من الغنمة سر النفس  
الطعام والعلف وذلك حرام قال تعالى ومن يفعل عيبتا فاعل يوم  
اليقظة وقال صلى الله عليه وسلم الغلول من جهر جهنم قال ولا تجبن وهذا القول  
تعالى ولا تهزوا اي لا تضعفوا عن القتال وانظروا الغزاة الجبن لضعفكم  
قال ولا تصدن ولا تعصين قيل معناه ولا تعصين فيما امرت به ففائدة  
الوصية انما نظره بطاعة وقيل معناه ولا تعصين ان كنت تطلب  
النصرة منه ثم اعاد الحديث بطريق عبد الرحمن بن نفيير الحضرمي قال  
لما جاز ابو بكر الجيوش بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي جيوش اتر على بعضها  
شرجيل بن حسنة وعلى بعضها يزيد بن ابي سفيان وعلى بعضها عمرو بن العاص  
رضوان الله عليهم فامر الناس ان يخرجوا ويجمعوا في بيار شرجيل وبي على  
سنة امبال من المدينة وثقة دليل ان الامام اذا اراد ان يجمع جيشا ينبغي  
ان ياتهم بان يسكروا خارجا من البلدة في موضع معلوم ليجمعوا فيه  
فانما لهم من ذلك الموضع بعد ما يجمعوا فيه ليس من ارضيهم من موطنهم  
جلد ثم انما هم ابو بكر رضي الله عنه وصلى بهم النظر ثم قام فيهم وحمد الله واشفي عليه  
ثم قال انكم ينطلقون الى الشام ودي ارض شعبة قد رتب الكعبة وعلتها  
منهم من روي شعبة وفسره الكثرة السابج المؤدية فيها وهو يصفى

شعبة اي تحفة كثيرة النعم بها يسبح الله من كثرة ما يرى من النعم فكانت  
رغبهم في التوجه اليها فقال انكم تنفلقون من الجوع واللاذ بالمدنية الى مثل  
هذه الارض المحبسة قال وان انا ناصركم ولكنكم حتى تتخذوا فيها ساءلا عليكم  
انكم انما تاتونها ثوبا وانما قال ذلك سمعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقد جاء حديث معروف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انكم ستفلقون  
على كنوز كسرى وقيصر وهذا يبين ان انا ناصركم عن التحريم وقطع الاشجار  
لعله ان ذلك كله يصير للمسلمين وانما كره لهم ان ياتوا ثوبا لانهم خرجوا  
للجهاد والجهاد من الدين وقال تعالى وذروا الذين اتخذوا دينهم ولعبا وقال  
واياكم والاسر ورتب الكعبة لتأثرن والاسر نوع طغيان يظهر من استغنى  
قال الله تعالى ان المالك ليطغى ان رآه يستغنى ولهذا اقسام بكرى  
عنه انهم يتبعون بذلك كثرة ما يصيبون من الاموال مع غيبة ايامهم وذلك  
الحديث الى ان قال ثم اذا انصرف من مقامى هذا فاركبوا ظهوركم ثم  
صفوا الى صفاء واحد حتى آتيكم وبكذا ينبغي للامام ان يفعل اذا عرض اليه  
فقال فمر على اوليهم حتى اتي على اخرهم يسلم عليهم ويقول اللهم اغفرهم يا فضيل  
بنى اسرائيل بالطن والطاعون انطلقوا موعدكم الله وتاويل قوله هذا انهم  
على ان يخرجوا الى قصد الرجوع فان سلم النفس لا يغار مرضات الله  
تعالى به يتم ودعاهم بالشهادة في قوله اللهم اغفرهم يا فضيل بن اسرائيل  
وتيسل ما رواه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني اوتي بالطن والطاعون  
وقد كان ذلك كثيرة بالشام قال ابو بكر رضي الله عنه لهم درجة الشهادة  
ان ابتلوا بذلك فية دليل ان لا بأس ان يدعو غيره بالشهادة لانه ان كان  
دعاه بالموت صورة فهو دعاه بالحجة معنى وبين ابو بكر رضي الله عنه ان هذا  
اخر العهد بقائهم فاما اذا كان ما داه الاخبار بقرب اجله والاخبار بهم  
لا يرجعون اليه وانه لا يبقاهم قبل يوم القيمة قال فانطلقوا حتى تروا الباس  
وجئت لهم الروم جموعا عظيمة من طين الشام فحدث بذلك ابو بكر رضي  
الله عنه فارسل خالد بن الوليد وهو بالعراق ان انصرف بكنة الا ففارس  
فأبدهم اخذ انهم بالشام ثم قال العجل العجل فواته لقوة من قرى الشام حب  
الى من رستاق عظيم من العراق وبكذا ينبغي للامام اذا بلغه كثرة جمع الاعداء على



جيش من المسلمين ان يدهم لتبوءوا وان يحث الله وعلى التجيل ليحصل المنفعة لهم  
اليهم قبل ان ينزموافا لمنهم لا يروى نسي واما قدم الشام على العراق لانه مد  
مبتكرة لانه موضع المسلمين قال قبل خالده متفادوا والمسلمين معه سر متفاد  
المائة من اهل الخليفة يقال غدا القوم اذا سرعوا السير قال ثم اشتق الارض حتى  
خرج الى صيفه وذبته فوجد المسلمين محسرين بالجابية وبذره اسما بالموضع قال ففتح  
بجبال اعاب العرب الذين كانوا في ملكه الروم ففرعوا له لانه كان مشهورا  
بالجداوة وقد سماه الرسول صلى الله عليه وسلم سيف الله قال وفي ذلك قال قائلهم

الا فصبونا قبل خيل ابي بكره لعل منابنا قريب وما ندرى  
وقصة هذا كور في المغازي ان قاتل هذا البيت كان رجلا من غمار المذنين  
انه جارية بقصة فيها شرب فاستظفروا الى حائط وذكر هذا البيت ثم  
جعل لشرب فاتفق ان تسور رجل من المسلمين الى الحائط سمع البيت وصير  
على حافته ضربته فمزمها راسه في القصعة قال ففرل الخالد بن الوليد على  
السنة وسارت الروم من انطاكيا وطلب وقنبرين وحمص وخرج يرقل  
كار بالمسيرهم متوجها نحو ارض الروم وسار باذان من الهرمينية الى الكس من كان  
معه وهرقل ملك الروم واذ بان صاحب جيش فبين انهم اجتمعوا عن اخرهم  
واجتمع اعداء المسلمين فخابروا من اهل الحرب بينهم وعذاهم رجل يقال قصعة  
قد يعثوه فاجتس لهم ارا القوم ثم جاز بهم فخلوا به اي بعثوه جاسوسا وكذا يجي  
لا مير الحيتس ان يعث جاسوسا بانه با غم عليه العدو ومن الراي وان يخلوا  
اذا رجع لكيد يستمر هو وكيد يقف جميع الحيتس على قصده العدو فليصير  
ذلك سببا لجنهم قال فقبل ابوسفيان يتو كما على عصاه فقال السلام عليكم فقالوا  
وعليكم السلام لا تقربنا واما قالوا ذلك لانهم كانوا يتهمون بانه لم يكن  
اسلامه فقال ابوسفيان ما كنت اري ان اعيش حتى اكون بحضرة قوم فمزم  
يرمون ارحمهم وانا جنهم لا يحضروني ارحمهم واما قال بانه كان مشهورا  
بينهم بالراي في الحرب فقال بعضهم بل لكم في راي شيخكم فان له رايا في الحرب  
قالوا نعم فدعوه فدخل فقالوا اشترعنا قال ابوسفيان اتم الامار واكم الام  
فقالوا ما بنا غنا عن ذلك فقال كافي في المرح قاطعنا قالوا بل قال  
فاني اري ان زلخنا حتى نجعلوا ذلك السل خلف ظهرهم ثم مروا حكمة

بن ابي جبل على خيل ويجعلوا معه كل ما يرضى راي عن قوس فان لي  
خبر ابي عمارة به يصلح لذلك فاذا ما وى بال لذار الاول لصلوة الغدا  
فيلجج عكرته وملك الرماة معه فليصفوا ذلك الرماة عذ صده وخبوهم  
فان ما جهم هيج من الليل كانوا مستعدين باذن الله وانه اراي حشاشا  
عليهم وقد كان فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد وكان سببا  
لانهم ام المشركين لولا ما ظهر من عصيان الرماة وهو طلبهم الغنية كما قال  
لغالي حتى اذا قستهم وتنا في الامر وعصيتهم قال فقبلوا ذلك من رايهم  
بانه قد يفهم واقتت خيل من الروم عظيمة تريد بياهم فسموا غمار الابل  
فلم يشكوا ان العرب قد هربت فاقبلوا عبادا يداي متفرقين يقال  
طير عبادا اذا كانوا متفرقين يابن بعضهم بعضا من غير قبة فوجدوا خيل  
عكرته واراها مستعدين لم تعلم الروم بهم فخلوا في وجوه القوم فلم يزل الله  
لغالي تقصم حتى اذا كادت الشمس تطلع وتوا اربابهم الى عسكرهم على الو  
توقته والفر فمكرته وصحابه الى عسكر المسلمين فكان ذلك اول الفقه  
ثم قاموا بعد ذلك فارسل باذان الى خالده ان اخرج الى حتى الكلب فبرز  
خالده وبنينا ترجان فقال باذان لخالده انا الى ادرغضه عليكم تنفروا وتكل  
من كان منكم رجلا ونو قركم ظهركم وفي رواية ونو قركم طعنا واداءا  
ول اصح ونا دكم بانه خسته خسته فانا تعلم انكم في ارض قبيلة بنجر ونا حاكمكم  
على المسير ذلك فقال له خالده احلفا على المسير اليكم فاكرت فرشت  
العيش في بلادنا ولكننا قاتلنا وانا من الامم فشرنا وانا هم فمضت ابي  
من قوم اهل دما من الروم فاقبل اليكم لشرب وناكم فمضت بعضهم الى بعض  
فوق وانه قد تناهت عنون ما خبرنا به انهم ينصرفون الا بقبول الدين ونا  
والانقياد لهم شيئا وابينا عم اسند محمد رحمة الله على جواز قطع النخل وكثرة  
البيوت في دار الحرب يقول لغالي قطعتم من اية الاله قال ابري هو جميع  
انواع النخل فضلا العجوة وقال لغالك البنية النخلة الكريمة والشجرة التي هي  
الثمرة ونزول الآية في قصته بنى القصير فان ابني عليه وسلم حين قدم المدينة  
صالحهم على ان لا يكونوا عليه ولالة عم خرج اليهم يستعين بهم في دية الكفا  
الذين قتلهم عمرو بن امية الضمري وسمعه ابو بكر وعمر وعلى رضون الله عليهم



أجلس يا أبا القاسم حتى نطويك ونطويك ما تريد ثم خذ بهم جبي خطب  
فقال لا بعد روى على قتله في وقت يكون عليكم منه آت ان فهو آية  
صلى الله عليه وسلم وجاء جبريل صلوات الله عليه فاجبر ذلك رسول الله صلى  
عليه وسلم فقام متوجها الى المدينة وفي ذلك نزل قوله فمهم قوم ان  
اليكم ايدهم فكلف ايدهم عنكم ثم اتى رايهم في صرهم فقال فخر جبريل على  
ما تو اكل عام فمجد واثاركم فقالوا لا تغفل فحصرهم خمس عشرة ليلة وكانوا  
قد سدوا دور باب ازقهم وجعلوا يقاتلون المسلمين فمروا به الجدار كما قال الله  
تعالى لا تقاوموكم جميعا الا في فرى محصنة فجعل المسلمون يخرجون بيوتهم ليكنوا  
من الحواب فكل نقبوا جدار بيت من جانب ليدخلوا فيقتلواهم فخرجوا  
الا فخرجوا الى بيت اخر كما قال الله تعالى يخرجون بيوتهم بايديهم ايدي  
المؤمنين فلما لحقهم من السرا لحقهم لم ياتهم احد من المنافقين وقد كانوا وعدوا  
ذلك اي المنافقين وعدوا بني النضر النضرة كما قال الله تعالى وان قومتم  
لننصرنكم وقد كان امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع النخيل فقطع وكان  
العقد حب الى احداهم من الوصف فقال بعضهم لبعض ليس لنا مقام بعد  
فنادوه يا ابا القاسم قد كنت تنهى عن الفحشاء والنخيل ففعلنا ففعلنا  
على دأنا ودار بنا وعلى حلت الابل لا الحلفه اي سلاح قال نعم ففعلوا  
الخصون واجداهم على ما وقع الصلح عليه وفي رواية استعمل رسول الله صلى  
عليه وسلم ابي ليل المازني وعبد الله بن سلام على قطع نخيلهم فكان ابو ليل  
العجوة وعبد الله يقطع الدون فيل لابي ليل لم قطع العجوة فقال لها كانت  
اغيط لهم وقيل لابي سلام لم قطع الدون قال علمت ان الله منظر نبيه عليهم  
ومغنته اموالهم فاجبت بقا العجوة وهي خيار اموالهم ففي ذلك نزلت الآية  
وهو قوله تعالى فقطعتم من لينة وفي رواية نأوى اليهود من فوق الحصون  
انهم مسلمون لا تغفرون وانتم تغفرون النخل والاهل امارته بهذا فتركوا لمن  
يغيب من الغريقين فقال بعض المسلمين صدقوا وقال بعضهم بل نغفوا كسبا  
لهم فانزل الله تعالى رضابا قال المرفيقا فقطعتم من لينة الآية واستدلوا  
اسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان غدا اليه ان يغير على ابن صبا  
كحرق وفي رواية على ابيات صبا وهو اسم موضع قد كان قبل ابو زيد

فأمرته في ذلك الموضع فوجد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك موقفة  
سديدة وامرته على ثمة آلاف رجل وامره ان يذهب بهم الى ذلك  
الموضع ويش ابارة عليهم ثم كحرق وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قبل عزوجه وثقت ابو بكر رضي الله عنه جيسه كما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وعن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم لما مر من اوطاس يريد الطائف  
بهالة قصر مالك بن عوف النضري فامر به ان يحرق وفي ذلك يقول  
دعان على سدة بني لوتي حريق بالبويرة مستظرا  
قال محمد رحمه الله نفذ امره بحريق قصره وليس بحاصر له وانما امر به لان فيه كسبا  
غفلا له فقد كان هو امير الجيوش في حصن الطائف فعرف انه لا بأس قال  
ثم انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الطائف فامر بكره مهم ان يقطع في  
ذلك قصه قد ذكرت في المغازي انهم عجزوا من ذلك وقالوا احيه لاشير لا  
بعد عشرة سنين فليف العيش بعد قطعهم ثم اظهر بعضهم الجدة فنادوا من فوق  
الحصن لنا في الماء والاراب والشمس خلف مما يقطعون فقال بعضهم ان  
لو ملكنا من الحرج من حرجك وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع نخيل  
حتى مر عمر رضي الله عنه بالذين يقطعون فهم يمنعون قالوا امر به النبي صلى الله عليه وسلم  
فانني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انت امرت بقطع النخيل فقال نعم  
او ليس وعده كما انه خير قال بي فقال اذا قطع نخيلك ونخيل اصحابك فامر  
مساديا ينادي فيهم بالنهي عن قطع النخيل قال الراوي فاجبرني رجال انا  
السيوف في نخيل النطاة وقبل لهم بها ما قطع اصحاب رسول الله والنطاة كم  
حصن من حصونهم وقد كانت حصون الشق والنطاة والتمير والكتيبة  
والسلام والوطية وذكر عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كتب عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه الى خليفة باثام انظر من قبلك فمهم فليستعدوا وليتفقوا اي  
احيانا بغير فعل واخيانا في النخيل يعودوا ذلك كلمة وفي رواية فليستعدوا  
الصحيح جاني الحديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب ان يمشي  
تعله وترجله يعني ترجل الشعراء المراد النخيل بالنزول من الدابة وانما امرهم  
عمر بهذا لما شفاق عليهم حتى اذا ابتلوا بالمشي حفاة في دار الحرب لا شيء  
عليهم وفي قصة الغار قال ابو بكر رضي الله عنه فظفرت الى بطن قدم رسول الله صلى



عليه وسلم حين دخل الغار وهو يعطد ما لانه لم يتعود الحفنة ولا شجرة الاستحباب  
حقا في المشي بين الفريضة قال وليا نزلوا ليرتدوا في لا يخرجوا للصلوة  
اولئس الا في ازار ورواها للصلوة وان كانت تجري في ثوب واحد  
اذا توضع به فاستحب ان يصلي في ازار ورواها في ازار ورواها في ازار ورواها في ازار  
قال ولتؤدبوا الخيل والمداد رباضة الخيل ليكون الدين عطفها هذا الحديث ولتؤدب  
بوالخيل على النفاذ على ما جاء في الحديث تضرب الابه على النفاذ والضرب  
على النفاذ لان الغار يكون من سوا مساك الراكب اللجام والنفاذ من سوا  
ضرب الابه فلو ضرب على ذلك قال لا تقرنهم صليت معاه لا تملكونا اهل  
الذمة من اظهرا الصليب في اظهرا المسلمين والمدور به في الطريق لان ذلك  
يرجع الى الاستخفاف بالمسلمين وما اعطيتهم الذمة على ان يستحقوا المسلمين  
قال ولا يجازونهم الخنازير ومعناه انهم يمتنعون اهل الذمة من اظهرا الخنازير  
وبيعها في اظهرا المسلمين لان ذلك معصية ولا يكونون من اظهرا ولا يمتنعون  
لا يمتنعون من ان يفعلوا ذلك في بيوتهم وكنا نعلم اني وقع الصلح عليها لان  
هذا ليس بشئ من شركهم وعبادتهم غيراته ولا يمتنعون من ذلك في بيوتهم قال  
ولا تقعدون على ما يثرب عليها الخنزير فانه ينبغي للمسلم ان لا يقعد على مثل  
هذه المائدة ولكنه يمنع من شرب الخمر على وجه النبي عن المشركان كل ذلك  
والا تحول من ذلك الموضع فان اللعنة تنزل عليهم كما قال صلى الله عليه وسلم في  
اشراط الساعة يذركم الكاس على موائدهم واللعنة تنزل عليهم قال ولا تظن  
الحكام الا بازار لان ستر العورة فريضة وفي الحديث من كان يؤمن بالله واليوم  
الاخر فلا يضل الحكم الا بازار ولا يضل مدينة الحكم قال دياتكم واخلاق الامم  
يعني في التسعة واظهرا التجير وفيما يكون محال لافلاخ المسلمين من اخلاق العم  
وهم المجرسون فقد علمت انه لم ير النبي عما هو من اخلاق المسلمين ثم بين محمد حجة  
لتفسير الحديث على نحو ما بينا وقال في اخره فان ارادوا اظهرا شيئا فليفتقروا  
خارجا من اظهرا المسلمين يعني في القرى لان الموضع اعلام الدين فغنى اظهرا  
ذلك فيها استخفاف المسلمين وذلك يندم في القرى فان القرى كما وصفتم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اهل القبور هم اهل الكفور يشبه الى جعلهم ذلة تعاقب  
لا اهل الدين قال رضي الله عنه والصحيح عندي ان مراد محمد رحمة من هذا الجواب

قرى الكوفة فقامتها اهل الذمة وارقاتا في ديارنا يمتنعون من اظهرا ذلك  
في القرى التي يسكنها المسلمون كما يمتنعون في الامصار فان القرى في ديارنا  
لا تجوز عن مسجد الجماعة وعن اعطى جميعهم فبطهم عادة وذلك من اعلام الدين  
ايضا وذكر عن ابن ابي اسيد السعدي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم  
بدر اذ كتبواكم فارمواهم ولا تسلبوا السيوف حتى تغشواهم ومعنى قوله كتبواكم  
قربوا منكم وادعوا محليكم وهو ادب حسن في الحرب امرهم بان يفتقروا  
عن الغشهم بالرمي عند الحاجة ورواه كان حينها من اظهرا عن القتال على روي  
في القصة انه حين دخل العرش مع ابي بكر رضي الله عنه لئلا عاهه نبي الناس  
عن القتال وقال هذه المقالة وفي قوله ولا تسلبوا السيوف حتى تغشواهم بيان  
انه لا ينبغي للغزاة ان يسلبوا سيفه حتى يصير من الغد ويجتنب يصل اليه بغيره  
لان ذلك كبره في الدين ولكنه من مكابدة العدو وفريق سيفه نحو  
للعدو وفي اول ما يقع بصره عليه وقيل ان سلب سيفه قبل ان يقرب  
من العدو ففشل وقال رضي الله تعالى ولا تاروا فتفشلوا وتذهب الحكمة والله اعلم

### باب الامارة

قال ينبغي للامام اذا اجبت سرية قتلت او كثر ان لا يبعثهم حتى يقر عليهم بعضهم  
واما يفعل هذا فانه رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه داوم على بيت السر والامور  
عليهم في كل مرة فلو جاز ذلك لفعلة مرة ثانيا للجهل ولا يمتنعون من اظهرا  
والكلمة واما يحصل ذلك اذا امر عليهم بعضهم حتى اذا امرتهم بشئ اطاعوه في ذلك  
فالطاعة في الحرب انفع من بعض القتال ولا تظهر فائدة الامارة بدون  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اطاعني فليطع اميري ومن عصا اميري فقد  
عصا في عم استدل على قنا بحديث عبد الرحمن بن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال اذا اجتمع ثمة فتر في سفر فليؤمهم اكثرهم قرانا وان كان اصغرهم وانما قد  
لانه افضلهم فاذا هم فهو اميرهم فذلك امارة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ونحو هذا استدل العجبة رضوان الله عليهم على خلافة ابي بكر رضي الله عنه فقالوا  
اختاره رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لم يكن فكيف لا رضون به لانه دينكم  
واكثر ان كانا رجلين ليس بينهما غير ما في الفضل ان يؤمرا صا على صاحب



ثلاث ذكرك احدى ان ينطو وما لا تختلفا وذكر محمد رحمه الله فيه حديثه  
 بن عمران النبي صلى الله عليه وسلم كان في بعض اسفار فارسى فخرجت الليل  
 اى سار فقطع السبيل ففرقوا من غلبته النوم فالت راحلتا الى كرواني  
 عبيده رضى الله عنهما بهما الى شجرة فجعلتا تعصيانا منهما ومانا ثمان فاستيقظا  
 وقد سمعا النبي صلى الله عليه وسلم وهما به ونزلوا فلما كانا حيث يسمعا ناداهما  
 الا بل امرنا قال النبي صلى الله عليه وسلم اى اصبنا المصوب فذكر لك المصوب  
 اذا صافوا المصوب فنبغى لهم ان يوردوا عليهم امير البطيخوه ويصعدوا من راسه  
 عند الحاجة الى القتال فاما اذا لم يجرى فاذلك فلا بأس بان لا يوردوا احد  
 وينبغي ان يستعمل على ذلك البصير بالمرحوب الحسن التبريد لك ليس من توهم  
 في المهالك ولا من ينفعهم من الغرضه اذا زاد ولا ثلاث الامام فاطمهم وتام النظر  
 في ان يورد عليهم من قرب هذه الحاصل فانه اذا كان ينفعهم من الغرضه لغوهم  
 ما لا يقدر على اداك على قتل الغرضه فله واذ اتهم في المهالك من جرات لم  
 يجدها بد من متابعتهم ثم يخرج هو بقوته وربما لا يقدر على مبدئه فيكون وخيره  
 حديث عمر رضى الله عنه فانه كان يكتب الى عماله لا يستعملوا البراءين ما لك على  
 جيش من جيش المسلمين فانه ملك من الهلك تقدم بهم والبراءين من الهلك  
 ومن درجته ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رب استعذب اغبر ذى طرب  
 لا يؤت به لواقسم على الله لا برة منهم البراءين ما لك وروى ان الامير اشهد على  
 المسلمين في بعض الغزوات فقتل البراءين ما لك الا انه عودا وقد قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فليكن ما قال فرجع يد به وقال اللهم انى انك فهم قولنا منهم  
 في الحال ومع هذا بنى عمر رضى الله عنه عن تاييده لبرائه فانه كان يقيم المهالك  
 ولا يبالى ويحكى عن نصر من سيار مقرب البراكة الذى اخرج به مسلم من  
 اجتمع عظماء البعث على ان من كان صاحب جيش فيبقى ان يكون فيه عشرة  
 من قتال اليها كمن شى عنه اليك ونحن كمن الدجاجة يعنى السفحة وكتب  
 كقلب الاسد وعارة كغارة الذهب وحمله كحده الخنزير وصبر كصبر الكلب اى  
 على الجراحة وحسن كحرس الكركى وروى عن كروغان الثعلب يعنى الكبد وحده  
 كحده الخراب وحسن كحسن الدابة التى لا ترى منزله ابدا وهى يكون بخراسان  
 يقول فان كان الامير لا يصر له بذلك فلينجس معه وزيره فيغير ذلك قال الله تعالى

وجعل له وزيره من اهل بيته وادون اخفى شدة به اذرى فان لم يجعل معه وزيره  
 فيلحق الامير قوم من السرية يبصرون ذلك فيبشرونهم ويأخذ بقولهم لان  
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يثا وراعى به حتى فى قوت ابله واداهم ذلك  
 امر قال وشا وراهم فى الامر فقال صلى الله عليه وسلم ما لك قوم عن مشورة قال  
 ثم باقراناس بذلك فيطبعونه ولا يخالفونه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تمل الجنة  
 امر بان ينادى له يوم خيبر حين نهامهم عن القتال فقالوا فقتل فقتل له  
 استشهد فلان فقال بعد نهيت عن القتال قالوا نعم قال لا تمل الجنة لى من  
 درجة الشهادة قال فى حقه قال الذين ان العصيان فيما لا يتيقن فيه بالخطا من الامير  
 لا يمل الجبال والله اعلم

### باب مبعث السرايا

ذكر عن صفير الغامدى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لائى بكورهم  
 وكان اذا اراد ان يبعث سرية بعثهم اول النهار فيه دليل على ان صاحب السرايا  
 ينبغي له ان ينكر للسعى في حاجته فذلك اقرب الى الحيف مراده مركه دعاء  
 صلى الله عليه وسلم وكان رسول الله عليه السلام يقول البكرة رباح او ينجح ب  
 هذا استحبوا الانبكا رطل العسل وقيل انما يال العلم بكور كيكور الخراب وفيه  
 دليل على ان الامام اذا اراد ان يبعث سرية يذهب الى بعثهم اول النهار وقبل  
 ينبغي ان يختار ذلك الخيس السبب فقل صلى الله عليه وسلم بورك لائى بكور  
 سبها وخيسها وذكر ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه راي رجلا قد غفل راحته  
 فقال يا حبسك قال بجمعة قال ان الجمعة لا تجس فراغ ذهاب فقيه دليل على ان  
 بالخروج يوم الجمعة للغزاة والبعج والسفر اخر بخلاف ما يقوله بعض المتفقه انه  
 الخروج يوم الجمعة للسفر لما فيه من شبهة الفراع من الجمعة وهذا لان الخروج في  
 سائر الايام جائز من غير كراهية وليس فيه فراغ من سطر الصلوة والخروج في  
 رمضان جائز فقد خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة الى مكة للبعثين  
 خلت من رمضان ولم يكن فيه شبهة الفراع من اداء الصوم ثم كاشك ان الجمعة  
 غير واجبة عليه قبل الزوال وهو سافر بعد الزوال ولا جمعة على المسافر فكيف  
 يكون سفره فراع من وجب عليه وكما يباح له الخروج قبل الزوال يباح له الخروج  
 بعد الزوال عنه فانه لا ينافى رحمة الله تعالى به في وجوب العبادات الموقته



اول الوقت اذا كان هو مقيما في اول الوقت وجب عليه الجماعة  
على وجه لا يتغير بالسفر كما يجب اذا اظهر في سائر الايام على وجه لا  
يتغير بالسفر عنه فاما غنة فالمعتبر اخر الوقت في حكم وجب الا على وجه  
لا يتغير وللهذا لو كان سافرا في آخر الوقت في سائر الايام بزمه صلوة  
السفر حتى هذا اليوم اذا كان يخرج من غير ان يصير قبل خروج وقت الظهر  
يجب عليه الجماعة فلا بأس له بالسفر كما قبل الزوال وان كان يعلم ان يخرج  
من مصر حتى يمضي وقت الظهر فليشهد بالجمعة لانها بزمه اذا كان في المصير  
اخر اخر الوقت وليس له ان يخرج قبل اذانها وفي الكتاب قال لا يشرع  
عليه ان يتأخر عن الصلاة على اصل محبة رحمة فاصل الفرض عنه في حق المقيم  
الجمعة والله يتأخر في هذا في كتاب الصلاة وافرجه لا يتغير  
اخر اخر الوقت وانما يعتبر حال تضييق الوقت بحيث لا يسع الا الجماعة  
بناء على اصل ان السببية للوجوب متعين في ذلك بخلافه حتى لا يتغير  
عنه ولهذا قال لا يسقط الصلاة باغراض الجهر بعد ذلك وذلك اذا كان  
لا يخرج من مصر حتى يضييق الوقت فينبغي ان يستند بالجمعة قال رضي الله عنه  
وكان شئني شمس الله رحمة الله بقول في هذه المسئلة بعض الاشكال  
عندي فانه لا يتغير باجمعة وانما يستقيم عبا اخر الوقت فيما يتغير هو  
وانه من الصلاة فانه في الجمعة بزمه اذا كان مع الامام وان شئت فقل ان يتغير  
اذا هم حتى اذا كان لا يخرج من المصير قبل ان الناس بالجمعة ينبغي ان يشرع  
الجمعة وهذه السببية بتقرر على اصل زفر فانه يعتبر التمسك من الاداء ولهذا  
السببية في الجدة الذي يضييق عقبيه وقت الاداء كما سجدنا انما يتعين  
في اخر جزء من اخر الوقت ولا يعتبر التمسك من الاداء فيما يتغير وواجب بهذا  
السبب فلهذا اعتبرنا اخر اخر الوقت وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير اصحابي اربعة وخير السرايا اربعة وخير  
الجيوش اربعة الالف ولا يغلب اثني عشر الفا من قلة اذا كانت كلمتهم واحدة  
قبل معنى قوله خير الاصحاب اربعة خير اصحابي فيكون اشارته الى المختصين  
انهم خير اصحابي ويكمل بل المراد ما هو لظاهر وهو دليل على حقيقته ومحمد وجهه  
في ان الجماعة تسمى بثلثة نفوس الامام فخير اصحاب ما بناه في الفرض

بما دنتهم وثمة دليل ان السرية اقل من الجيش وانما سرتهم لانهم ليسوا  
بالليل ويكنون بالنهار بقلة عددهم وسمى الجيش جيشا لانه يجيش بعضهم بعضا  
لكثرة عددهم ولم يرد ان يكون اربعة لانه لا يكون سرية وانما مراده انهم اذا  
بلغوا اربعة فالتظاير من حالهم انهم لا يرجعون من دار الحرب قبل نيل المآثر  
وحتى قوله ولا يغلب اثني عشر الفا من قلة دليل على انه لا يحل للفرقة ان تنهوا  
وان كثرة العدد واذا بلغوا هذا المبلغ لان من لا يغلب فهو غالب ولكن هذا اذا  
كانت كلمتهم واحدة فقد كان المسلمون يوم حنين اثني عشر الفا ثم ولوا  
منهم من كان قاتلا في قتالهم ووليتهم مدبرين ولكن لم يكن كلمتهم واحدة لا تقاتل  
المنافقين والذين اظهروا الاسلام من اهل مكة بهم يومئذ ولم يجس سلامهم  
بعد فاما الحاد الكلمة لا يحل لهم الفرار لانهم قاتل جيوش اربعة الالف على  
المينة وهو خير الجيوش وذلك في الميسرة ومثله في القلب وادنى  
الجمع المتفق عليه وادى اكثر الجمع في الحكم وذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال خير السرايا ذبابة بن حارثة اقسمة بالسوية واعدله في اربعة وثم يدها  
مولي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كان له حجة وبينة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم فاعتقه وتبناه الى ان اتى حكم النبي فهو مولاه وثمة نزل قوله تعالى اذا  
لقول للذي انعم الله عليه وانعمت عليه احمي انعم الله عليه بالاسلام ونعمت  
عليه بالاعتاق ثم امره رسول الله صلى الله عليه وسلم على تمان سرايا الى ان قيل  
موت فانه عليه بقوله انه خير لا تراه عين التحقيق صفته الخيرة باثنين المحققين  
لان امير السرية يحتاج اليهما وهما من غير المعادلة في العفة منهم فاما قوله  
بعضهم من بعض فما يرجعون اليه فتعده فوض ذلك اليه بعض الناس مما هو على  
محمد رحمة الله في رواية هذا اللفظ فان من حق الكلام ان يقول قسمهم بالسوية  
واعد لهم بالربعة ذلكما يقول روى محمد بن النضر هذا اللفظ قد دل على صحته استعماله  
قال ولا بأس للامام ان يبعث الرجل الواحد سرية او اثنين او ثلثة اذا كان  
محملا لذلك فقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة بن ابيان في بعض  
ايام اخذ في سرية وحده وبعث عتبة بن ابيس سرية وحده وبعث ربيعة  
الكلبي سرية وحده وبعث ابن مسعود وخبايا سرية والذي روى ان النبي صلى  
عليه وسلم بعث سرية دون ثلثة نفرنا وده من وجهين اما يكون ذلك



على وجه الاتفاق على المسلمين من غير ان يكون ذلك كمراد في الدين  
 ان يكون المراد بيان الفضل ان لا يخرج اقل من ثلثه ليمكن من اداء الصدقة  
 بالجماعة على بيتها بان يتقدم اعدامه ويصطف الاثنان خلفه وهو  
 ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الاكبر شيطان والاركان شيطانان  
 والتثنية ركبت ومن حيث المعنى يقول ليس المقصود من بعث المرء القليل  
 فقط بل نارة يكون المقصود ان تختبئ خبرا لا عدا فبانيه بما غرموه من المؤمنين  
 الواحد من الدخول بينهم لتفصيل هذا المقصود اظهر من ثلثه وقد يكون  
 المقصود ان ياتيه احدى بهما بالخبر وتلك الاخرين الا انه لا يثبت على ما يتجدد لهم  
 من الراي بعد ما يفضل عنهم الواحد وهذا يتم بالمعنى وقد يكون المقصود الفصل  
 والتوصل الى قتل بعض المبشرين منهم عيلة وبالثلاثة فصا عدا يحصل المقصود  
 فلهذا كان الراي فيه الى الامير لم يسل بما فيه نظر للمسلمين وانه اعلم

## باب الرايات والالوية

قال وينبغي ان يكون الوية المسلمين بيضا والرايات سودا على هذا ما  
 الاجاب وقد روي عن راشد بن سعد قال كانت راية رسول الله صلى الله عليه  
 سودا ولواه ابيض وقال عروة بن الزبير كانت راية النبي صلى الله عليه وسلم  
 سودا ومن يرد على رايته عنهما تدعى العقاب وهو اسم راية كائنات  
 السحاب وقرنه الكبك وتقلته الدلدل علم للواء اسم لما يكون للسلطان الالوية  
 اسم لما يكون لكل قائد يجمع جماعة تحت رايته وتختلف الرايات في ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم منى اتخذ الرايات فذكر الرهري قال كانت راية  
 قط حتى كان يوم خيبر انما كانت الالوية وذكر غيره ان رايات رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يوم بدر كانت سودا فمضى هذا بيان ان الراية قبل يوم خيبر  
 وانما اسحب في الرايات السوداء انه علم لاصي القتال فكل قوم بقا فم  
 عند رايتهم واذا انفروا في حال القتال يمسكون من الرجوع الى رايتهم والالوية  
 ضوؤها رايين وشر من غيره خصوصا في الغبار فلهذا اسحب ذلك من  
 الشجع فلا بأس بان يجعل الرايات بيضا وصفرا واحدا واما نحن الا ببيض  
 في اللواء لقوله صلى الله عليه وسلم ان حب الباب عذبة تعالى البين

فليسبها احياكم وكفوا فيها موتاكم واللواء لا يكون الا واحدا في كل جيش وجوب  
 اليه عند حاجتهم الى رفع امورهم الى السلطان فمضى راي بعض ذلك ليكون  
 مميزة من الرايات السوداء التي هي للقواد وذكر عن سلمة بن الاكوع قال داه لقد  
 رأيتني داهي لاه داهي اتر على فم ادر كنه حتى انتهى الى الحصن يوم خيبر فخرجت  
 غادية اليهود يعني الذين وعدوا من العمال ومنهم من يروى غادية اليهود  
 والاردا لا كابر من المبشرين قال ففتحوا بابهم الذي على المسلمين وكان  
 لهم حصون من دراتها جدران بني فون البياة بالبطاة غلقتها كابر اليهود  
 ولا يقطعها الخيل فخرجوا من حصنهم ذلك وملك الجند حتى صبحوا المسلمين  
 اتي فخرجوا الى الصحراء فخرج مرحب وهو برنجر ويقول

قد علمت خيبر اتي مرحب  
 اضرب يا داهي اضرب  
 شاك السلاح بطل مرحب  
 انفي اذا اشد من تعيب

ومرحب هذا قتله علي بن ابي طالب رضي الله عنه والقصه فيه معروفة في المعاني  
 ومقصوده ما ذكر في اخر الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم فرق الرايات  
 وانما كانت الالوية يكون قيل ذلك فجعل الرايات يومئذ قال محمد طه  
 وينبغي ان يتخذ كل قوم شعرا اذا خرجوا في معارضة حتى ان ضل رجل عن صحبه  
 نادى بشعارهم وكذلك ينبغي ان يكون لاهل كل راية شعرا معروفة حتى  
 ان ضل رجل عن اهل رايته نادى بشعاره فيمكن من الرجوع اليهم وليس  
 بواجب في الدين حتى لو لم يفعلوا لم ياتوا ولكنه افضل واقرى على الكثرة  
 الى موافقة ما جاءت به الاخبار على ما روي عن سنان بن ذر الجعفي قال  
 مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة المريسع وهي غزوة بني المصطلق وكان  
 شعرا يامضوا امت معاه قد طفرت بالعدو فاقبل من شيت منهم  
 وها كان شعرا النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر وكان شعرا يوم خيبر  
 وحين عايشه رضي الله عنه قالت جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شعرا للمجاهدين  
 يا بني عبد الرحمن واخرج يا بني عبيدة والاولى يا بني عبيدة وقال سلم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة في حرب الاغراب ان يقيم الليلة شعراكم  
 حم لا ينصرون وهو قسم لتكيد ان الاعداء لا ينصرون وكان شعرا يوم  
 حنين يا اصحاب سورة البقرة وياه ناداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم



حين وتؤمنهم فقال يا اوصى سورة البقرة الى انما عبادته ورسوله  
 سارا اليوم وجعل تقدم في محالعه وخرج اليه المسلمون حين سمعوا صوت  
 وفي رواية كان شعارهم يومئذ لا ينصرون فلما تأهب المسلمون  
 رجعو الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تولى المشركون فقال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم انهزموا وباسين وهذا قسم اكد به رسول الله صلى الله عليه وسلم خبره وحمل  
 ان الشعار هو العلامة فاختار في ذلك الى ام المسلمين الا انه ينبغي له ان  
 تحتار كلمة والله على ظفرهم على العدة وبطريق التغال فقد كان رسول الله عليه  
 بعجة التغال الحسن والله اعلم

## باب الدعاء عند القتال

ذكر عن عباد بن ابي اوفى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا التقى العدة قال  
 قبل ان يواقضهم اللهم انما عبادك وهم عبادك وواصفينك وواصفهم بيدك اللهم  
 انهزمهم وانصرنا عليهم وفيه دليل انه ينبغي لكل غازي ان يقتدى برسول الله صلى  
 عليه وسلم في الدعاء عند القتال وهذا لان المؤمن بالله تعالى يستلزم الرزق والنصر  
 وتدفع انواع البلاء شره الا عدا وبذلك امرنا قال الله تعالى فيسبحوا لي ليؤمنوا  
 لعلهم يرشدون وقال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية واذبحوا عن الرسل انهم  
 دعوا على الامم كما اخبره عن نوح عليه السلام قال لا تدعوا على الارض منكم كما  
 ديار وعن موسى وهارون وعن الخليل وغيرهم من المرسلين صلوات الله عليهم  
 كذا لك قال واذا التقى المسلمون المشركين فان كانوا قوما لم يبلغهم الاسلام فليس  
 ينبغي ان يقاتلهم حتى يدعواهم لقوله تعالى واما من بعد بين حتى تبعث رسولا  
 الآية وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم امر الجيوش فقال ان دعوتهم الى  
 ان لا اله الا الله ولا نهم رجا يظنون انما يقاتلهم طمعا في اموالهم وسبي ذريتهم  
 ولو علموا انما يقاتلهم على الدين رجا اجابوا الى ذلك من غير ان يقع الحاح الى  
 القتال وفي تقديم عرض الاسلام عليهم دعا الى سبيل الله تعالى بالحكمة المنة  
 الحسنة فنجب البلية به وان كان قد بلغهم الاسلام ولكن لا يدرون انما  
 نقبل منهم الجزية فنحن ان لا يقاتلهم حتى يدعواهم الى عطاء الجزية به امر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم امر الجيوش وهو صواب منه به القتال قال الله تعالى حتى يعطوا الجزية

عن يدوهم صاغدون وفيه التزام بعض احكام المسلمين والا نقبل لهم  
 في المعاملات فنجب عرضة عليهم اذا لم يعلموا الا ان يكونوا قوما لا يقبل  
 منهم الجزية كالمسلمين وعنده الامان من العرب فانه لا يقبل منهم الا  
 السيف والاسلام قال الله تعالى تقاتلوا معهم او يسلمون فاذا ابوا للاسلام فقاتلوا  
 من غير ان يعرض عليهم عطاء الجزية وان قاتلوا فقاتلوا فقتلوا فقتلوا فقتلوا  
 على المسلمين من دية ولا كفارة لان وجوب ذلك باعتبار الاحاد  
 بالدين او بالدار على حسب ما اختلفوا فيه فاما مجزاة النبي عن القتل بدون الا  
 حاد لا وجوب الدية والكفارة كما في كتاب اهل الحرب وذواربهم وهذا لان  
 موجب النبي الا انتها لا جبره وتقوم المحل حكمه وذلك وان بلغهم الدعوة فان  
 المسلمون ودعواهم وتماستقلا على سبيل الا عذار والانداد وان شادوا  
 قاتلواهم بغير دعوة لعلهم ما يطلب منهم وربما يكون في تقديم الدعاء ضرورة  
 فلا يجس بان يقاتلهم من غير دعوة والله اعلم وروى عن ابن عباس رضي  
 عنه انه قال ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتلوا حتى يدعواهم وعن طلحة  
 رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقاتل المشركين حتى يدعواهم  
 فتادبه ما قال محمد رحمة الله صلى الله عليه وسلم اول من جابههم بالاسلام  
 في ذلك الوقت وما كان اكثرهم يعلم انه الى ما دعى يدعواهم فلهذا كان  
 يقدم الدعاء وكذا نقل عن ابراهيم فانه سئل عن وقت الدعاء فلهذا كان  
 يري به ان زمانا محمدا لعلهم زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحكم  
 ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجه ان لعلهم رجا ان يتوبوا  
 من غير ان يكون ذلك واجبا لا ترى الى ما روى انه كان يقاتل المشركين  
 فيجهر الصلوة فيصلي باصباح ثم يعود الى موضعه فيدعواهم ولعلهم ان هذا الحكم  
 على وجه ان لعلهم وعنه عطاء بن رباح ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عبدا  
 رضي الله عنه مبعوثا فقال له امض ولا تقف اي لادع مع شيئا ما امرك قال  
 يا رسول الله كيف اصنع بهم قال اذا زلت بجانهم فقاتلهم حتى يقاتلوك  
 فان قاتلوك فقاتلهم حتى يقتلوا منهم قتيلا فان قتلوا منهم قتيلا فقاتلهم  
 حتى ترهم اية ثم يقول لهم هل لكم الى ان يتولوا الا ان الله فانه لا نعيم لكم  
 لهم بل لكم ان تقاتلوا فان قاتلوا فقاتلهم فقاتلهم فقاتلهم فقاتلهم فقاتلهم



فان قالوا نعم فلا تنفع منهم غير ذلك وانه لان هندي انه على يد كرجا  
 خير لك ما طلعت عليه الشمس وغربت وها كلكه لا يشك ان ذكره على  
 وجه ان لف من غير ان يكون وجبا. وعن عبد الرحمن بن عابد قال كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث بعثا قال لا تغفوا الحسن وانا توهم لا تغفروا  
 عليهم حتى يدعوهم فما على الا من من اهل بيت من مدد ولا دبر الا ان توفى  
 بهم مسلمين احب الي من ان توفى باينا وتهم وتقتلوا رجلا منهم وعن  
 ابى عثمان النهدي قال كنا ندعو اذ دعوا لنا فادعوا لنا فادعوا لنا فادعوا  
 عليهم فدل ان كل ذلك حسن مدعون من بعد مرة اذا كان يطع في ايمانهم  
 فاما اذا كان لا يطع في ذلك فلا بأس بان يغفر عليهم من غير دعوة بيانه في  
 الحديث الذي روى ان النبي صلى الله عليه وسلم حين بعث باقية من بني  
 ربيعة في اربعة عشر رجلا الى عطفان قال مشوا الفارة عليهم ولا تغفلوا  
 والصبيان ثم ذكر الراوي حسن تدبير النبي فانه قال لا يجهن على حاضر منهم  
 ليلا مخافة حاضرتهم اي جئ منهم وهو القليلة اي جئ منهم حطبا وادعوا فقال  
 اذ اكبرت فكبروا وادعوا فاحملوا ولا تغفوا في الطلب اي لا تبعوا في الله  
 في الغنمة والنف بين كل رجلين وقال لا يفارق رجل زميله حتى يغفل او يخرج  
 الى فخير في خبره ولا يتي رجل فاسأله عن صاحبه فيقول لا علم لي به قال فحطنا  
 بالحاضرين فسمعت رجلا يصيح يا خضره تغفالت وقت لا صبر خيلو كان  
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم يقال مثل هذا فانه خرج من الغار مع ابى بكر رضي  
 عنه بربد المدينة مر على بريدة الاسلمي فاباكران يسأله عن اسمه فقال بريدة  
 قال بركة الا مر فلما قال من اسمك قال سلمة فعرف انه لا بأس بالتفان بهذه  
 الصنفه وحين عبر حبش المسلمين حجوا سمعوا رجلا ينادي غلامه يا ظفر فقالوا  
 قد ظفرا واخرنا دي غلامه يا غلام فقالوا قد غلونا ثم روى نحو هذا عن  
 بن حارث انه فعله في سرية كان هو اميرهم وقال حتى انتهينا الى الكاهن عيسى  
 الصبح يعني حين انشط الظلام بالصفه وقد غار رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
 بني المصطلق وهم غارون ونعمهم تسفوا على لا تفعل متانهم وبني ذرهم كان  
 ذلك السبي جوية بيت الحارث وعهد الى اسائه ان يغفر على ابني صاحبهم  
 بحرق والغارة لا يكون بدعوهم وذكر عن الحسن قال ليس لادم دعوة قدعوا

في اباد الدهر اي قد بعثهم الدعوة قبل زماننا وخراده قد بشر عيسى صلوات  
 عليه امانهم محمد صلى الله عليه وسلم وامرهم ان يؤمنوا به اذا بعث كما قال تعالى  
 ومبشر ارسول يأتي من بعدى منه حد وانه اعلم

## **باب البركة في النجیل وما يصلح منخصا**

ذكر عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال النجیل في نواصيها الخير  
 يوم القيمة يعني الجها ودار باب العبد وكما قال الله تعالى ومن ربط النجیل ربه  
 عدوانه وهدى له او بعني به الاخر لصاحبها كما قال في حديث اخر النجیل لثمة  
 رجل اجد هو ان يسكن في سبيل الله كلما سمع ببيعة طار إليها او لعني بالخير  
 استحقاق السهم بالنجیل فقد سمي الله المال خير في قوله ان ترك خير في  
 استحقاق الغنمة فيلان الغنمة مال مصاب باشراف الجاهل فينطلق  
 عليه اسم النجیل وعن صالح بن كيسان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 خير النجیل الشقرة هذه الصفة في النجیل بين بالعرف والذنب فان كان  
 احمر من اواحدة فما فهو شقرة وان كانا اسودين فهو كيت وعن عبد الله بن  
 ابى النجج اليقيني انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اليمن في النجیل في كل فرج  
 ادهم ادهم مجل التث طلق اليمن فان لم يكن فكيت على هذه الصفة الا ان  
 الذي يكون في جهته بياض بقدر الدرهم او دون ذلك فان كان  
 فرق ذلك فهو اقر والا ادهم هو الاسود والارتم هو الذي يكون البياض  
 في شفته العليا فوق الكفلة ومجل التث طلق اليمن الذي يكون البياض  
 في قوائمه التث سوى اليمن وهو ضد الاجل والارجل ما يكون البياض في  
 اليمن من قوائمه حاصه وهو يشام به والاول ترعب فيه وقد كان  
 معروف بنهم في الجاهلية فقررهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وبين  
 ان البركة فيما يكون بهذه الصفة من النجیل كما هو عند العوام من ان  
 ذكر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كتب الى سعد بن ابى وقاص  
 رضي الله عنه لا تحفبن فرسا ولا تحجرين فرسا من المين من ان  
 من اخذ بظلمة الحديت وكره احصا الفرس لما روى ان عبد رضي الله  
 عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا يفعل ذلك



من لا ضائق له أي لا نصيب له في الآخرة وتأولوا فيه قوله تعالى ولا تفرحوا  
 فليغيرن خلق الله قيل في التفسير لخصا الدواب والمذهب عند ابنه  
 لا بأس بذلك فقد عارفوه من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يوم  
 هذا من غير تكبر منك وبالاتفاق لا بأس بشراء الفرس الكففي وركوبه وقد كان  
 فرس رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الصفة فلو كان هذا الصنيع كان  
 يكرهه الشراء والركوب ليكون زجرا لمن يفعل من ذلك وتأويل النبي في  
 حديث عمر رضي الله عنه ما ذكره محمد رحمه الله أن سهيل العجلي يرهب العدو  
 والأخصايد منهيب صهيله فلهذا الأخصايد لك لئلا تلهيهم في الدين والمعاد  
 باللفظ الثاني انتهى عن إخراج الفرس فوق الحمله وعلى وجه التلويح قالوا  
 بالافراس للرياضة فهو حسن لا بأس به وذكر عن عمار الشعبي أن عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه أجري بسبق يردى بالتشديد والتخفيف فعني الرواية بالتخفيف  
 سبق صاحبه ومعنى الرواية بالتشديد أنه التزم على السبق صفة لا بأس به  
 بالافراس ما لا سبب من غايته لا يجعلها جارية في الحديث سابق رسول  
 صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما فسبق رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وصلى أبو بكر رضي الله عنه وولدت عمر رضي الله عنه ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم  
 رأس دابة عند صلواته رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذئب في حديث  
 مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحفر الملائكة شيئا من الملائكة في الأرض  
 والرياء يعني الرمي والمباينة وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال لا سبق إلا في خف أو نعل أو حافر المراد بالخيال والفرس  
 وبالحف الأبل وبالنعل الرمي وفي حديث أن العصباء ما قد رسول الله صلى  
 عليه وسلم كانت لا سبق فجاء عرابي على فؤاده وسبقها فسق ذلك على المسلمين  
 فقال صلى الله عليه وسلم ما رفع الله تعالى في الدنيا شيئا إلا وضعه وكذلك المشقة  
 على الأقدام لا بأس بها الحديث الرهري قال كانت المسابقة بين أصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخيل والركاب والارجل لأن المرأة تخرج  
 إلى رياضة أنفسهم حتى إذا ابتلوا بالطلب والهرب وهم رجال لا سبق  
 عليهم العدو كما يجتازون إلى ذلك في رياضة الدواب فإن شرط ذلك  
 جعلنا لظننا أن كان الجمل من أجدل الجانيين خاصة بان قال لصاحبه سبقتني

اعطيك كذا وان سبقتك لم اخذ منك شيئا فهو جاز على شرطه  
 لقوله صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم وفي القياس لا يجوز لانه يقتضي  
 المال بالخطأ وان كان الجمل مشروطا من الجانيين فهو القابل بعينه والقاهر  
 الا ان يكون بينهما مجمل وتفسير المحلل ان يكون معهما ثالث الشيطان الثالث  
 ان سبقهما احد منهما وان سبقاه لم يعطهما شيئا وهو فيما بينهما انهما سبقا  
 الجمل من صاحبه فهذه جاز وهو مروى عن سعيد بن المسيب هذا اذا كان  
 المحلل على دابة يتوهم ان سبق فان كان لا يتوهم ذلك فلا فائدة في حاله  
 بينهما ولا يخرج به شرطهما من ان يكون قمارا قل رضي الله عنه وكان سبقتنا الامام  
 رحمه الله يقول على قياس هذا الجري من طلبته العلم من الميطة في مناظرة  
 المسائل يعني فيه بالجواز ايضا وهو اذا وقع الاختلاف بين اثنين في سبقة  
 فإراد الرجوع إلى الاستناد بشرط واحد هما لصاحبه ان كان الجواب كالتفويت  
 اعطيتك كذا وان كان كالتفويت لا اخذ منك شيئا فهذه جاز وان كان  
 الشرط من الجانيين فهو قمار وهذا لان في الافراس ما يجوز ذلك يعني رجوع  
 الجهاد فيجوز هنا ايضا للبحث على الجهد في التعلم وذكر عن صفوان بن عمرو  
 ان عمر بن عبد العزيز كتب إلى اصحاب السكك ينهونهم عن الركن والمعاد  
 التي سولوا دأبها هم عن ركن سبقت الدابة من غير حاجة إلى ذلك والركن  
 يكون يتكلف لأن ذلك يؤول إلى التفرغ عن العمل والمعاد الركن للتفويت  
 غير عرض وقد مرنا بالسان إلى الخيل لا بأس بالعدو بها فلا يجوز ان يعاينها  
 بالركن فيها قال دأبها هم ان يتركوا احدان يركب مسرع في سوط مسرع دابة  
 أي كدبه كما يفعل بعض النخس الدابة عند الركن وذلك كحرج  
 الدابة من غير عرض فيه وربما يسرى فلهذا ينهونهم عن ذلك وكذلك هو  
 عادة العرب من الحياء حدة في ظاهرها الحف عند العقبة لتخس الفرس  
 فانه منى عنه لما قننا وكان عمر بن عبد العزيز ينهاهم عن ركن الفرس الا في حق غرض  
 صحيح في الجهاد وغيره والله اعلم

## باب كرامة الجرس

ذكر عن كعب قال استغفر جبين من المسلمين لا يفتت له مكانا في ظهورهم



اللهم جعل ظهوره سديا وحواضه اياه ذات الجرس وعن خالد بن  
 معدان قال راي النبي صلى الله عليه وسلم راحلة عليها جرس فقال تلك هي  
 وعن ام جيبه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لغير النبي فيها جرس لتفجها الملائكة  
 فمن العلماء من اخذ بطلان هذه الآثار وذكرها الخاذا جرس على راحلة في السفر  
 في الغزو وغير ذلك وذكرها ايضا الخاذا الجبل في جبل الصغير على ما يروى  
 ان محبته رضي الله عنها رات امرأة منها صبي وفي رجليه جرس فجعلت تقول  
 حتى عنت ما ينظر الملائكة وما يدل هذه الآثار عندنا انه كره الخاذا جرس للزوجة  
 في دار الحرب فانهم اذا قصدوا ان يمتوا العدو وعلم بهم العدو بصوت الجرس  
 قد ردهم واذا كانوا اسرى علم بهم العدو فانهم يقتلهم فاجز في هذه الخاذا  
 يدل المشركين على المسلمين فهو مكره فانما كان في دار الاسلام فيه منفعة  
 لصاحب الراحلة فلا بأس به يعني ينفع المسلمين في اسفارهم بصوت الجرس  
 في نغون النوم عن انفسهم ومن سئل عن الطريق يمكن من اللجوج بهم الصوت  
 الجرس فلا يضل من الدواب ما سطر في السير بصوت الجرس فاذا استمعوا  
 وكان في الجرس منفعة لهم بهذه الصفة فلا بأس بانخادده وهو نظير الجرس وذلك  
 معروف في العرب قد اذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان سيرا بلسل الجرس  
 يحد ويدين به فخرنا ان لا بأس بمثل ما يكون في رجل الصبيان على سبل اللهون  
 غير منفعة فلا يستجده ان كان فيه منفعة فلا بأس به علم

## باب رفع الصوت

قال لا يستحب رفع الصوت في الحرب من غير ان يكون ذلك مكره من  
 وجه الدين ولكنه قتل فان كان فيه تحريض ومنفعة للمسلمين فلا بأس به يعني  
 ان المبارزين يزدادون بشا طار برفع الصوت وربما يكون فيه ارباب  
 العدو وعلى ما قال صلى الله عليه وسلم صوت ابني دجاجة في الحرب فيه ارباب  
 ما لم يكن فيه منفعة فهو قتل وربما يدل على الجبن فلهذا لا يستحب وذكر عن  
 الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره رفع الصوت عند قتله  
 ذاة القربان وعند الجنانة وعند الحف اي القتال وعن قيس بن عباد  
 قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون الصوت عند القتال

الخنزير والقتال والذكر والمار بالذكر الوعظ ففي الحديثين كراهية رفع الصوت  
 عند سماع القرآن الوعظ فبين بان ما يفعله الذين يدعون الوجد والمجبة  
 مكره الا اصل له في الدين وبين به انه يمنع الصوفية ما يفتوا دونه من رفع الصوت  
 وتخريق الثياب عند السماع فان ذلك مكره في الدين عند سماع القرآن  
 والوعظ فما ظنك عند سماع الغافا رفع الصوت عند الجنازة والمار والنوع  
 وتخريق الثياب وخش الوجوه وذلك حرام او المار ما كان عليه اهل الجاهلية  
 من الافراط في مدح الميت عند جنازته حتى كانوا يذرون في ذلك ما يشبه  
 المحال فيه قال صلى الله عليه وسلم من تعزى بغرابي وبيتا عضوه هين ابيه لا تكفروا عنه

## باب العام في دار الحرب

قال ليس العام في الحرب وغيره حسن من المؤمنين فان العام بجان العرب  
 وقال صلى الله عليه وسلم تعموا اترادوا واجلادوا دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة  
 يوم الفتح وعليه عمامة سودا فخرنا ان ذلك حسن وذكر عن ابن عمر رضي الله  
 عنهما قال دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف فقال تخبرني  
 فاني باعكت في سرية الحديث الى ان قال وعلى عبد الرحمن عمامة قد اغفها  
 على راسه فدعا عمة النبي صلى الله عليه وسلم فاقعه بين يديه وبعض عمامته  
 بيده ثم عمة بعامة سودا فارخى بين كتفيه سهما ثم قال هكذا انعمت يا ابن عوف  
 وانما فعل ذلك اكراما له حصه بهذه الكرامة من بين اصحابه وفيه دليل على ان  
 المستحب ارفا الذنب للعمامة بين الكتفين كما فعه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 منهم من قدر ذلك سرهم منهم من قال الى وسط الطهه ومنهم من قال الى  
 موضع الجكوس في هذا دليل ان من اراد ان يجبه واللف بعامة لا ينبغي ان  
 يرفعها براسه وقعه واحدة ولكنه ينقصها كالحفا ففعل عليه السلام هكذا  
 بعامة ابن عوف وذلك بمنزلة النسر عن الطي فيكون اولى من النسر والا  
 لقا على الارض دفعة واحدة

## باب القتل في الاشهر الحرم

ذكر عن الحسن بن يسار انه سئل اهل يسلح للمسلم ان يقتل الكفار في شهر



قال نعم و به ما خذ كان عطا يقول لا يحل القتال في شهر الحرام فاقولوا المشركين  
ولكن نقول هذا منسوخ ما نحه قوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة و قوله فاقولوا  
حتى لا يكون فتنة و قوله فاقولوا المشركين حيث وجدتموهم بغير ايمان فقتلهم  
في كل وقت و مكان و المدا و بقوله فاذا انسح الا شهر الحرام مضى في العهد  
كان لبعضهم لسان حرمة القتال في شهر الحرام ثم صح ان النبي صلى الله عليه  
غزا الطائف لست مضين من المحرم و نصب المنجنيق عليها و فتحها في صفر  
و نسخ الكتاب بالسنة المشهورة التي فيها العدا بالقبول ما يروى العلم

## باب هجرة الاعراب

ذكر عن الحسن قال هجرة الاعراب اذا هجرتهم و يوانهم و قد كانت الهجرة فرضية  
في الاصل قال الله تعالى و الذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من دلائلهم من شيء حتى  
يهاجروا و قال صلى الله عليه وسلم ثم ادعهم الى التحول الى دار المهاجرين قالوا  
فاخبرهم انهم كانوا سب المسلمين يحرق عليهم حكم الله الذي يحرق على المسلمين  
و ليس لهم في القبيح و لا في الغيبة نصيب و من ذهب الحسن انه لم ينسخ  
الحكم و ان من اسلم من الاعراب فعليه ان ثبت اسمه في ديوان القادة ليكون  
مهاجرا فقد كان المقصود بالهجرة في ذلك الوقت القتال و على قول اكثر  
العلماء فرضية الهجرة اسخ يوم فتح مكة لقوله صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح  
انما هو جاهد و نية و قال المهاجرون من بني من هجر السواد قال النبي صلى الله عليه  
اشركم رحمة الله فقالوا و اوطن الاعرابي مصر من مصا المسلمين فقد خرج  
من الاعرابية و صار من اهل المصا التي في الديوان و لم يمتحن و انما شرط  
ان يتوطن مصر التي علم سراج الدين فان تمكن من ذلك في قبيلة فلا  
حاجة الى توطن مصر ولكن اذا يعلم ما يحتاج اليه فقد خرج من الاعرابية  
يعني ما وصف الله تعالى به الاعراب في قوله تعالى و احذر ان لا يعلم احد دما  
انزل الله على رسوله و انه اعلم

## باب صدقة المشرك

ذكر عن ابن مردان الاطاعي قال قلت لميها رجل من اهل الشرك بيني و بينه

قراية دلي عليه مال و دعاه له قال نعم و صلته و به ما خذ فقولوا لابي اس يصل  
المسلم الرجل المشرك قريبا كان او بعيدا محاربا كان او ذميا لم يثبت سلمة  
بن الاكوع قال صليت الصبح مع النبي صلى الله عليه وسلم فوجدت مشركا  
بين كفتي فالتفت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل انت و انت  
لي ابنت ام قرينة قلت نعم بهرنا له فبعث بها الى خاله عز بن ابي ذر  
و هو مشرك و هي مشركة و بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خنساء و نذر  
الى مكة حين فخطوا و امر بفتح ذلك الى ابي سفيان بن حرب و صفوان  
ابن امية ليفرقا على فقر اهل مكة فقتل في ذلك ابو سفيان و ابا صفوان و قال  
ما يريد محمد بهذا الا ان يجمع شهابنا و لان صلته الرحم محمد و عند كل عاقلة في  
كل دين و الا بالابي الغيرة من مكارم الاخلاق و قال صلى الله عليه وسلم سلعت  
لانتم مكارم الاخلاق فعرف ان ذلك حسن في حق المسلمين و المشركين جميعا  
ثم ذكر عن كعب بن مالك قال قدم عامر بن مالك اخ البراء بن مسعود  
فاهدى النبي صلى الله عليه وسلم فرسين و ملتين فقال صلى الله عليه وسلم لا قبل  
به يه مشرك و قد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل به يا المشركين  
و انه اهدى مع عمر بن امية الضمري الى ابي سفيان ثم عجزوا و استهزوا و اما  
فقبل به يه رسول الله صلى الله عليه وسلم و اهدى له الادم و ان نصرنا اهدى  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حريرا ثيلا فقبل به يه و ان عياض بن حمار  
الجبالي اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سلمت عياض فقال  
لا فقال ان الله هنا في ان قبل زينة المشركين اى عطايهم و ذكر ان البراء بن  
النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن زينة المشركين اى قبول به يه ثم قال و روي  
انه لم يقبل من زوجه احد و انه لم يقبل من كان مطع في ايمانه اذا رد به يه  
ليجعله ذلك على ان يومن ثم يقبل به يه او لم يقبل فانه كان فيهم من يطالب  
بالعوض و لا يرضى بالمكافاة بمثل اهدى و بيان في قوله صلى الله عليه وسلم  
لقد همت ان لا قبل به يه الاعراب و في رواية لا قبل الهدية الا من  
او تقبلي و ابد هذا روي ان عامر بن مالك كان اهدى اليه فرسين فذكرا  
احد ما رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع في ايديهم في بعض الحروب فوضعه رسول  
صلى الله عليه وسلم فوق به يه فجعل يطلب الزينة حتى قال صلى الله عليه وسلم



في خطبة ما بال قوام يهدون اليها بعزوة انه لما تم لا يرضون من المكافاة لميل  
او انما لم يقبل هدية ابن عمه لان اياه كان اجارني من سبعين نفرا من  
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم قتلهم قومه وهدم اصحاب بئر معونة في  
ذلك قصة معدودة فلهذا رد رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية ثم قال محمد  
رحمة الله بكرة لا ميراجي ان يقبل بها يا هم فان قبلها فليجعلها قبا للجاعة  
وتكلموا في معنى هذا اللفظ فقبل ليس في بكرة الهدي التخييم ولكن مراده التزنية لانه  
اذا قبل بها يا هم لا ياتن ان يلائهم على ما جاز في الحديث الهدية تبت  
وحر الصدر وقد مر بالخطبة عليهم قال الله تعالى وليجدوا فيكم غلظة قيل المرد  
لا يحل له ان يقبلها على ان يخص بها ولكنه يقبلها على ان يجعلها في فري المسلمين  
لانهم اهدوا اليه منقعة ومنقعة بالمسلمين لا ينفقه وكذلك لو اهدوا الى قايه  
من قواد المسلمين بخلاف ما اذا اهدوا الى مبارز فان غرته بغوته في نفسه لم  
الهدية فاما في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كانت الهدية للان  
ومنقعة لم يكن بالمسلمين قال الله تعالى واتوا بعضكم من اناس وما كان في  
حقه توهم الركون اليهم بقبلة اذا قبل بها يا هم فلهذا قبلها في بعض الاوقات  
وختلف الصحابة ومن بعدهم في جواز قبول الهدية من اهل الجور فكان ابن  
عابس وابن عمر رضي الله عنهما يقبلان هدية النخار وكذا انقل عن ابراهيم بن  
وكان ابو الدرداء ابو ذر الغفاري رضي الله عنهما لا يجوز ان ذلك حتى روي  
ان امير اهدى الى ابي ذر مائة دينار فجعل يقول على اهدى الى كل مسلم مثل  
هذا قيل لا فرد وقال كلا انها لطف زاعة للشوى وعن علي بن ابي طالب رضي  
عنه انه قال السلطان يصيب من الخلال والكرام فاذا اعطاك شيئا فخذ  
فاما يخطه حلال لك وحاصل المذهب فيه انه ان كان اكثر ماله من الرتبة المرام  
لم يحل قبول الجارة منه ما لم يعلم ان ذلك من وجه الحلال وان كان صاحب الجارة  
او زرع اكثر ماله من ذلك فلا بأس بقبول الجارة منه ما لم يعلم ان ذلك من وجه الحرام  
وفي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الهدية من بعض المشركين لا يقبل ولا

## باب المبارزة

ذكر عن انس بن مالك رضي الله عنه انه دخل على خبيبة البراءة في الكعبة رضي الله عنه

وهو يتغنى فقال له انس اتغنى فقال خشي ان يموت على فراشي وقد قلت  
نعة وسعين من المشركين بيدي سوى ما سا ركت فيه المسلمين في الجاهلية  
وليل على انه لا بأس لابن ان يتغنى في نفسه اذا كان وحده وليضع  
الوحشة عن نفسه فان البراءة لك كان من زهد الصحابة قال في سكر  
صلى الله عليه وسلم لو قسم على الله لآثره مع هذا كان موثقي في مرضه  
بقي وحده واستبعد ذلك منه انس فبين انه لا يفعل ذلك ثمها ذلك  
يدفع الوسواس عن نفسه فانه كان يطع في الشهادة وخشي ان يموت  
في مرضه فاستوحش من ذلك وجعل يتغنى فعرفنا ان هذا القدر لا بأس  
وان المردود منه ما يكون على سبيل اللهو على قال صلى الله عليه وسلم انهم لم  
عن صوتين جميعين فاجروا صوت الغافاة من الشيطان وخشوا  
وشقوا بكيوب ورتة الشيطان يعني رفع الصوت عند المصيبة ثم قد صح  
ان البراءة لك قد برأ من مرضه ثم استشهد كما طمع انه علم

## باب من قاتل فاصاب نفسه

ذكر عن كحول ان رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثار رجل من العبد  
لبعضه فاخطا فاصاب رصه ففرق حتى مات فعلى عليه النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال اصحابه شهيد مو قال نعم وانا عليه شهيد وادخل الحديث انه  
شهيد فيما ينال من الثواب في الاخرة فاما من ابتلى به في الدنيا بفعل  
وكيف يصلي عليه لان الشهيد الذي لا يقبل من يصير مقتولا بفعل مصاب  
الى العدو ودنيا صا بفعل نفسه ولكنه مودوني ذلك لانه قصد العدو  
لانفسه فيكون شهيدا في حكم الاخرة ويصنع به ما يصنع بالميت في الدنيا  
نظيره قوله صلى الله عليه وسلم المبطون شهيد والمقت شهيد والمراد موت  
لم تظمت شهيد يعني في احكام الآخرة لاني احكام الدنيا ثم خلت مشايخي  
فمن تخذ قتل نفسه بجدية انه هل يصلي عليه فمنهم من قال لا يصلي عليه  
اليه في الكتاب في حق الذي خطا دليل على انه اذا قتله ذلك لا يصلي عليه  
بجدية بل يبرره رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل نفسه  
بجدية فجدية في يده يجابها نفسه في نار جهنم خالدة فيها الى ان يردى



من موضع فهو يرد في نار جهنم خالداً مخلداً في النار ومن شرب سماً فانت  
 فهو يشر بها في نار جهنم خالداً مخلداً في النار قال وكان الشيخ الامام شمس الآمنة  
 الحكيم رحمه الله يقول ان الاصح عندى انه يصلى عليه وانه يقبل توبته ان  
 كان مات في ذلك الوقت لقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء  
 وما قبل الحديث فمن اتحل ذلك كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قيل  
 سباب المسلم فسق وقتاله كفر قال ويجوز عن القاضي الامام علي السعدي رحمه  
 الله ان الاصح عندى انه لا يصلى عليه لانه لا توبة له ولكن لانه باغي على نفسه ولا يصلى  
 على الباغي وذكر عن سلمة بن الاكوع قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم السلام فرعم  
 اسيد بن اخضير بن عمار بن مسان بن الاكوع حبس عمله وكان ضرب يهودي  
 فقطع رصده ورجع السيف على عامر فخره فمات منها قال كذب من قال  
 ذلك ان له لاجرين انه جاهد مجاهد وانه ليعوم في الجنة غوم الغموص وهو  
 حيوان يعيش في الماء به يقول انه معذور في ذلك مثاب على ما صنع فانه  
 جاهد في قتل الكفار مبالغ في ذلك مصاب حين رجع عليه السيف فعمرة صبر  
 على ذلك الى ان مات فهو جاهد صابر واثماني في الصابرون اجرهم بغير  
 حساب فهذا معنى قوله ان له لاجرين قال واذا انتفت السريان بين  
 المسلمين وكل واحد تولى صاحبها من المشركين فقتلوا فجلوس قتل  
 علكا فداش عليهم من دية ولا كفارة لان كل واحد من السريين باثرت  
 دفعا ما فقد قصدت كل سرية الاخرى وانما قلها الاخرى دفعا من انفسهم  
 وذلك لرفع ما مور به شرها فلا يكون موجبا دية ولا كفارة والاصل في روي  
 عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال خرجت طليقان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من الحندق ليلان تقيا تحت الليل ولا يتبع بعضهم بعضا ولا يظنون ان  
 اتهم العدو فكانت بينهم جراح وقتل ثم تناووا ابتعارا لسلام فكلف بعضهم  
 عن بعض وذكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال جراحكم في  
 ومن قتل مسلما فهو شهيد واذا كان قوم من المسلمين لغاؤون المشركين قتل  
 مسلم مسلما ظن انه مشرك اودى الى شرك فخرج السهم فاصاب مسلما فقتله  
 فعليه الدية والكفارة لان هذه صورة الخطأ والدية والكفارة في قتل الخطأ  
 واجب بالنص والاصل في هذا ما روى ان سيوف المسلمين خنفت يوم

احد على البيان ابي حذيفة فقتله فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه الدية وبها  
 لهم حذيفة وكان المعنى في الفرق بين هذا وبين الاول المقبول هنا ان  
 في هذا صاحب الذي قتله فكانت حرمة نفسه باقية في حقه فوجب له الدية صيانة  
 له عن الهدر وفي الفصل الاول المقبول كان قاصدا الى قتل صاحبه وذلك  
 بسقط حرمة نفسه في حقه فانما قتله بدفع مباح

**باب ذي الرحم المحرم**

قال لا بأس بان يقتل الرجل من المسلمين كل ذي رحم محرم من المشركين ميتة  
 الا والاله خاصة فانه يكره له ان يميت والاله بذلك ذلك جده من قبل  
 ابيه ومن قبل امه وان بعد الا ان يضطره اليه لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا  
 معوزا والمراد به الابوان اذا كانا مشركين بدليل قوله تعالى وان جاهدك  
 الاله وليس من المصاحبة بالمعروف البتة بالقتل فاما اذا اضطره الى ذلك  
 فهو يدفع عن نفسه وهو ما مور بالبدية بنفسه في الاحسان اليها ودفع السرقة  
 عنها المبلغ جات الاحسان ثم الاب كان سببا لايجوز والولد فلا يجوز  
 للولد ان يجعل نفسه سببا اعلم به بالقصد الى قتله الا ان يضطره الى ذلك  
 فحينئذ يكون الاب هو المكتسب لذلك سبب بمنزلة الجاني على نفسه على  
 ما هو الا ان المني بمنزلة الاله للملح والهدايا كجس الاب بدية الابن بقتله  
 لانه اذا منع نفسه فقد قصد ائلافه ثم استدل محمد رحمه الله في الكفاية  
 حنظلة بن ابي عامر وعبد بن ابي بن سلول نهما استاذنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم في قتل ابويهما فنهما عن ذلك وعن غيرهم ان ذلك قال بل  
 يا رسول الله اني اقبلت ابي في العدو فسمعت منه مقالة لك سبية فقتلته  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه دليل على انه لا يستوجب بقتله شيئا او قتله  
 النبي صلى الله عليه وسلم لم ياربى والسكوت عن البيان عند تحقق الحاجة اليه  
 لا يجوز وادلى الوجوه ان لا يقصد بقتله ولا يمكن الرجوع اذا تمكن منه في العف  
 ولكن مجية الى موضع وسكت حتى يجي بجزه فيقتله وروي محمد في الكتاب ص  
 بهذه الصفة وهذا حجت البيان ابا حذيفة بن اليمان والمودود بن فرذ الرحمة المحرم  
 المشركين فقتله في الجاهل الصغير اليه علم

**باب البكاسة على القتل**



روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على بني عبد الاشهل فم يمدون فقام  
يوم احد فقال لکن حمزة لا يوالى له قالت المرأة التي ردت فخرجت حتى اتينا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فذبحنا حمزة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في البيت  
حتى سمعنا نحيجا فاسل ان قد اصبتم اود قد اسنتم وانما قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لان حمزة كان سبة الشهد يومئذ ولكنه كان غريبا بالمدينة فراه رسول  
صلى الله عليه وسلم بما قال وذكرني المعاذي ان سعد بن معاذ لما سمع ذلك  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع ثوبه وكدلك سعد بن عباد وكدلك  
معاذ بن جبل فكل فريق الى باب بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمدون  
حمزة رضي الله عنه فاستأنس رسول الله صلى الله عليه وسلم بكاهم حتى نام من  
ذلك الوقت جرى الرسم بالمدينة اذ مات منهم احد يداون بالبيك حمزة  
رضي الله عنه والرجال منهم في تغرية بعضهم بعضا يقولون مات رسول الله صلى  
عليه وسلم لا يريدون على ذلك ثم روى الحديث بطريق ابن عمر رضي الله  
عنهما وزاد في اخره فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن سكين فقال  
يا ويحك انهن لها منة اليوم فليرجعن ولا يكيبن على ذلك بعد اليوم فمن  
العلماء من اخذ بظاهر الحديث وقال بذه رخصته كانت يومئذ قد  
بما ذكرني اخر الحديث واكثرهم على ان رفع الصوت بالبكاء والنوح قد انتسخ  
ولا رخصته فيه على ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يبك من جملتها  
من سمعها عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين واما البكاء من غير رفع  
الصوت فلا بأس به لما روى انه لما قبض ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ومعت عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له عبد الرحمن بن عوف  
اليس قد نهيتنا عن البكاء فقال انما نهيتكم من صوتين جعنين فاجوبين فانه  
رحمة يجعلها الله في قلوب الرحما العيين فدمع والقلب يحزن ولا تقول لا يخط  
الرب وعن عمر رضي الله عنه انه سمع امرأة وهي بكى على ولد ابيها بكى رسول  
عليه السلام فنهيا فقال عمر يا عمر فان القلب حزين والنفس مصابة والعبد  
قريب ولكن مع هذا الصبر افضل على قال الذين ذاقوا منهم مصيبة لولا ان الله

### باب حمل الروس الى الولاية

ذكر عن عتبة بن عامر الكهني رضي الله عنه انه قد م على ابي بكر رضي الله عنه براس  
بناق البطريرق فامر ذلك فقبيل خيفة انه انهم يفعلون سادلك قال  
فاستان فادرس الروم لايجل الى راس انما يخفي الكلب والخنزير في رواية  
انه قال لهم نعمت اى جاورتم الكه في رواية انه كتب الى عماله بان لا تتبعوا  
الى راس ولكن يخفي الكلب والخنزير فبطا هر كد بيت اخذ بعض العلماء  
لاجل حمل الراس الى الولاية ولانها جيفة فاسبيل فيه ونهيا لاطمة الاذى  
ولان ابانة ابانة الراس مثله حتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المسئلة والكلب  
العقور وقد بين ابو بكر الصديق رضي الله عنه ان يذلس فعل الجارية قد نهيا عن  
التسبية بهم واكثر ما يخاف على انه اذا كان ذلك كتب غيظا للمشركون فادفع  
قلب المسلمين كان المفقول من فواد المشركين وعظما المبادرين فلما بين  
بذلك لا ترى ان عبادة بن مسعود رضي الله عنه حمل راس ابي جهل لعنة الله  
الى النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر حتى الفاه بين يديه فقال هذا راس عدوك  
ابي جهل فقال صلى الله عليه وسلم اكبره فافروني وفرعون امتي كان سزا على علي  
امتي اعظم من شرف فرعون على موسى وهن ولم يكر عليه ذلك وهو حي بار والذين  
قال لم يجز الى رسول الله صلى الله عليه وسلم راس الجاهل يوم بدر وحمل الى ابي بكر رضي  
الله عنه فامره واول من حملت اليه الروس ابن الزبير ولما بعث رسول الله صلى  
عليه وسلم عبادة بن ابيس الى سفبان بن عبادة قال عبادة فصربت عنته  
واخذت راسه فصعدت الجبل فاخبت فيه حتى اذا رجع الطلبت راسه  
جئت الى النبي صلى الله عليه وسلم وصبر بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم محمد  
بن مسلة ليقبل كعب بن الاشرف جارا براسه الى النبي صلى الله عليه وسلم فلم  
يكر عليه ذلك فبين بهذه الامانة لا بأس بذلك والله اعلم

### باب السلاح والفروسية

ذكر عن عتبة بن ابي حكيم قال ذكرت الفوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
باسبها سلاح ط الى خير لحي انها اقوى الآلات الجها ووقية جنت للخرقة على  
تعليم الرمي وفي ذلك انما منها صد بيت عتبة بن عامر رضي الله عنه ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال في قوله اعدوا لهم ما استطعتم من قوة الا ان القوة



قالها عتقني حديثه ايضا ان الله تعالى يدخل السهم الواحد ثمنه الجنية صلته  
الذي يحبب به ومنه الرمي به وقال كل لهون ادم جمل الاثمة وبيه  
فرسه وعايته امله وربه عن نفسه وجميع رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد  
بين ابويه الا سعد بن ابى وقاص رضي الله عنه يوم صد فقال ادم فذاك ابى امي  
وذكر ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب ان وفرو الاظفري ارض العبد  
فانها سلاح وذا منه وب اليه لبي هدي دار الحرب وان كان قطع الاظفر  
من الغفرة لانه اذا سقط السلاح من يده وقرب العدو منه ربما يتمكن  
دفعه باظفيره وهو نظير قص التوارب فانه سنة ثم القاري في دار الحرب  
منه وب الى ان نوزت ربه يكون ايسر في عين العدو فيحصل به الارباب  
وذكر عن عمر رضي الله عنه انه قال علموا اولادكم السباحة والفردسية وربيهم  
بالاحتفاظ من الاغراض وهذا مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان حديثه  
قال علموا اولادكم السباحة والرمي والملافة المنفل وقال ارموا واكبروا وان نزلوا  
الى من ان تركبوا والحاصل ان ما بعثه على الجهاد فهو منه وب الى تعليمه والى ان  
يؤتى نفسه ذلك لما فيه من غار الدارين وقهر المشركين وعن عبيد بن عمار  
ابن حنبل قال صلى الله عليه وسلم قال لا يصح به يوم فنج مكة افطروا فانه يوم قبال وقيل  
ان مكة فتحت عنوة بالقتال وان الفضل للفازي اذا كان يقاتل العدو  
في شهر رمضان ان يفطر فان الصوم ربما يضعفه عن شيء من القتال والخلل  
الذي يمكن بذلك لا يمكنه تاركه في غيره الوقت وهو يمكن من اداء الصوم  
في عدة من ايام اخره اذا كان الفطر افضل للربيع والمك اذا كان بجمعه  
الصوم فلان يكون الفضل للمك والمقاتل اولى وعن عوف بن ابى جيفة عن ابيه  
قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبة حراء من ادم يعني يوم فنج مكة رايت  
بالا اذ دخل وضوء اليه ثم اخرجته من رقبته فرايت ان شق صدره فخرج منه اصاب  
منه متباين شق به ومن لم يصيب اخذ من بلل به صابغة مسح به وبهذه السنة  
محمد رحمه الله على طهارته الماستعمل لانهم كانوا يبركون به ولا يتركه ينجس  
فان كان نجس لا تترك عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو جيفة رحمه الله بعد  
وبقول لم يقل ان النبي صلى الله عليه وسلم بلغه ذلك وانما سقم الاحتياج  
ان لو بلغه لم يترك عليهم قال ثم رايت بالالا اخرج عترة فركبها وخرج رسول الله

صلى الله عليه وسلم في حلة حمراء وجبة مشيرة فصلى الى العترة بالسن كعبين فرايت  
الناس والدواب يمدون بين يديه والعترة شبه الحربة كانت تحمل امام  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في اسفاره لركب بين يديه اذ صلى ومنه عادة الناس  
في حمل السلاح امامهم وفيه دليل انه لا بأس بلبس التوب الاحمر وان من ارا  
ان يصلي في الصبح ان تنجذ السرة من يديه وانه اذا كانت السرة من يديه  
الامام فاصافة لك بخفي ولا يسترط السرة من يديه القوم لان الامام بمنزلة  
السرة للصف الاول والصف الاول للناس وانه لا يمنع احد من المردود والسرة  
لان السرة تحول بينه وبين المصلي بمنزلة الحائط والمقصود بالسرة ان يعلم به  
يكون بالبعد فلا يمر من يديه وبين يديه السرة ولا يمنع من المردود وانه لا يحصل  
ذلك الا اذا كان طويلا غليظا ففيل ينبغي ان يكون طوله ذراعا وعظمت بقدره  
صبح لما قال معنى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرق في السرة السهم وانه اعلم

### باب احرب كيف يعال له

ذكر في الباب حديث محمد بن ابراهيم بن الحارث قال لما كان من الليل  
بن عوف الى اصحابه فقبضهم في وادي حنين وهو وادي اجوف ذو شعاب  
ومصافي ورفق الناس فيه وادعوا الى الناس ان يحلوا على محمد حمله واحدة على ارم  
بذلك وتقدم اليهم فيه وملك بن عوف كان صاحب الجيوش يوم حنين  
وكان امرهم ان يستصحبوا اليهم واموالهم لسانا عنهم ان لم يقاتلوا عندهم  
فخطاه دريد بن الصمة في هذا الراي وقال راى الضان ماله الحرب هل يريه  
المهزم سبي هذا الذي يسوقونه كله غنائم محمد واصحابه صلى الله عليه وسلم راى  
عنهم قبل فما راى قال ان تحلوا الضمن الى عبيدكم وان لم يرضوا  
بالسيف على منون الجبل عدوهم فقال لك لا اغيرة ما صنعت فهل غيرة  
قال نعم جعل الناس فرقين بينة وبينة ليكنوا في هذه الشعاب المضائق حتى  
اذا دخلها العدو خرجوا من ابوابهم فحلبوا عليهم حمله واحدة فقال ما هذا ففعل  
ذلك برأيه قال وعيا رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحابه فصفوا في السحر  
ودفع الاربعة في ايها الحديث الى ان قال فاحذر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في وادي حنين كحدا وهو وادي حدود رسول الله صلى الله عليه وسلم على عتبه  
ايضا ولعل يستقبل الصفوف طاف عليهم كضهم على القتال ويبرهم



بالفج ان صدقوا وصبروا وهذا ينبغي للامام ان يجمعه في موضع الخوف  
وبالليل اذا كانوا قرب من العدو وقال قينا هم على ذلك يجردون في  
غيب الصبح اذ حمل المشركون عليهم حملة واحدة من تلك الشهاب والمضائق  
فانكشف اول الجول جبل بنى سليم مؤتبه يعني انه من رجعتم تبهم بل كنه  
وتبهم الكس من بربن لا بلوى على احد وذكر في المغازي ان ليس عليه اللعنة  
نأوى يومئذ الا ان محمدا قد قتل فله مع كل ذى دين الى دينة فلهذا انه نوا  
كما قال الله تعالى ثم ولينهم بدين وامن بعضهم في الانهم حتى انتهى الى كنه  
صفوان من امية واحدة المنا فقتل يقول قتل محمدا واسترح الناس منه وكان  
صفوان يومئذ مشركا فقال فيك الاله رب من قرين حب الى قرين  
من هو ان اذا كنت مر بوا قال واقيم رسول الله صلى الله عليه وسلم من دينة  
حين رأى المسلمين وتوا بربن فقتل قائما وجرده سيفه وطرح غده فقتل  
في نحر العدو وهو يصيح يا عاصوته يا عاصب الشجرة يوم الحجة منة الله على  
نبيكم وذكر في المغازي انه لم يبق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا عمة العباس  
على يمينه وسفيان بن الحارث بن عبد المطلب على يساره وما كان كنه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة الى هذا الوقت لكثرة اكله  
بهجاءه فحين رأى ذلك الحجة منة الله عليه وجماعته وبلغ الله صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم الى المهاجرين والانصار فركبوا جميعهم وحملوا على العدو وحمله واحدة فانهم  
العدو قبل ان يطلعوا برمح او بسيف كما قال الله تعالى وانزل جنودا لم  
ترؤا وعدب الدين كفوا والآله والله اعلم **الحرب** حجة فيه فقتل بنصيب  
الحاد برفعه وبالنصب انصح وذكر عن سعيد بن دني حذان قال اخبرني من سمع  
عبد رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحرب حجة فيه  
دليل انه لا بأس للجياد ان يندفع فرسه في حالة القتال وان ذلك لا يكون عدا  
منه واخذ بعض العلماء بالظاهر فقالوا برخص بالكذب في هذه الحالة **رسول الله**  
بحديث ابي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصلح الا في وقت  
في الصلح من اثنين وفي القتال وفي ارض الرحل المدة والمدة هيب عدا ليس  
الكذب المحض فان ذلك لا رخصة فيه وانما المراد اسمع المعاري من النظر  
ماروى ان ابراهيم صلوات الله عليه كذب ثمان كذبات والمراثة حكم

بالمعاريض اذا لاي صلوات عليهم معصومون عن الكذب المحض قال عمر  
رضي الله عنه ان في معاريض الكلام لمنه وحته عن الكذب تفسير بما ذكره محمد  
رحمة الله في الكتاب وهو ان يكلم من يبارزه شئ وليس الامر كما قال لكنه  
يعتبر خلاف ما يظهر له كما قال علي رضي الله عنه يوم الحندق بين ابراهيم  
بن عبد ود قال ليس قد ضمنت ان لا استعين بغيرك فمن هو الاذن  
وعونهم فالتفت كما لم يستعد له فضرب على ساقه ضربة فقطع رجليه  
وكان من الحدة ان يقول لاصحابه قولاً بربى من سمع ان فيه ظفرا وان  
فيه امر ابقوى اصحابه وليس الامر كذلك حقيقة ولكنه سلك على وجه لا يكون  
كاذبا فيه طاهر على ما روى ان علي رضي الله عنه كان ينظر في حروبه الى  
الارض ثم رفع رأسه الى السماء يقول ما كذبت ولا كذبت يربى من حضرة  
النبي صلى الله عليه وسلم اخبره بما انبى به وامره في ذلك بما امر به صلى الله عليه وسلم  
لا يكون كذلك فهذا وكفه لا بأس به وقد جاز في الحديث عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انه قال ان الجنة لا يدخلها العجوز فلما سمعت العجوز ذلك  
جعلت تنكي حتى بين لها نصف اهل الجنة حين يدخلونها ومن هذا النوع ان  
يقفه كلامه لمعل عسى فان ذلك بمنزلة الاستسقاء فخرج الكلام به من ان  
يكون غريته على ما قال بلغنا ان رجلا اتى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحندق  
واسم هذا الرجل مذكور في المغازي فغيم من مسعود التقي فقال يا رسول الله ان  
بنى قريظة قد عذرت وبايعت يا سفيان وصحابه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم فلعنن نحن امرناهم بهذا فخرج الى ابي سفيان وقال زعم محمد انه امر  
بنى قريظة بهذا قال انت سمعته يقول هذا قال فواته ما كذب وختم به  
القصة المذكورة في المغازي بطريقين احدهما ان بنى قريظة كانوا في عهد رسول  
صلى الله عليه وسلم الى ان جازوا الاغراب ومهم حتى بنى خطب رأس بنى  
النضير فزال كعب بن الاشرف وبنى قريظة حتى نفصوا العهد بينهم  
وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ويا بوعا يا سفيان على ان يعجزهم على  
المدينة والابقا فنون رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابه فاشتهل الامر على  
المسلمين انه كذب كما قال الله تعالى اذا جادكم من قومكم من اسفل منهم فاجي  
نقيم من مسعود نخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه المبالغة وهو كان سركا



يومئذ فقال صلى الله عليه وسلم فلعننا امرأهم بذلك ربه ان هذا من مواطاة  
بيننا وبينهم حتى يحيط بالافراب من كل جانب فلما خرج من عند قال له  
عمر رضي الله عنه يا رسول الله عليك السلام امر بني قريظة اهل من ابنه  
عكس حتى لا اجل صنيعهم فقال صلى الله عليه وسلم ان الحرب عدو غيرة فكل  
ذلك الكلمة بسبب نفوق كلمتهم وانهم اهلهم والطريق الاخر انهم بعد ذلك  
قالوا يحيى بن اخطب لانا من ان رسول الامم ذهب الافراب حتى  
مع محمدا صلى الله عليه وسلم فيما صرنا وبخرنا من وبارنا كما فعل كوكبا  
فقال يحيى بن اخطب انا اطلب منهم ان يعيدوا سبعين من ابناء كبريتهم  
اليكم ليكونوا رهن في حصنكم وكان نعيم بن مسعود وعندهم حين جرت هذه  
المحبة ورواه محمد بن علي ذلك وقال هو الراي ثم جاز الى رسول الله صلى الله عليه  
واجزة باجرى فقال صلى الله عليه وسلم فلعننا امرأهم بذلك فجا الى ابي  
سفيان فوجد عنده رسول بني قريظة باله اهل من فقال اهل علف ان محمدا  
الم كدرب قط فقال نعم فقال فاني سمعته يقول لانا كذا وهذا مواطاة  
بيننا وبين بني قريظة يا خذوا سبعين منكم فيدفعوهم اليه فيقتلهم ويقتلهم  
علي ذلك اصلاح جنابهم يعني رد بني النضير الى دارهم فقال هو كما قلت  
واللائم والعري وكان ذلك يوم الجمعة فبعث الى بني قريظة ان اخذوا  
على ذلك المبالغة التي بينا فقد طال الامر فقالوا اخذوا يوم السبت ونحن  
لا نكسر السبت ومع ذلك لا يخرج حتى يعطونا اهل من فقال ابو سفيان هو  
اخبرنا به نعيم بن مسعود وقد فاته تعالى الرعب في قلوبهم فانه مؤلفي  
الليته وكفى امة المؤمنين القتال قال محمد بن الحسن رحمه الله وهذا نحوه  
من مكابدة الحرب لا بأس وانه تعالى اعلم

## باب الفرار من الحرب

قال محمد رحمه الله لا احب لرجل من المسلمين بقاءه ان يفرض عليه من  
وهذا القول تعالى ومن بولهم يومئذ ويره الامتحن فقال ويخبر الى قبة الاله  
وتبها لقدم ونا خير معناه ومن بولهم يومئذ ويره فقد باع نفسه من الله و  
جهنم وبئس المصير الامتحن فقال ويخبر الى الله اي سطره والقتال الكثرة

على العدو من جانب اخر ويخبر الى الله اي سبغ زفت وجه الهم يقال نخبر  
وتخبر الى فلان اي انضم اليه والغبنة القوة والجماعة وتختلف اهل النضير  
قال قتادة والضمك رحمته ان كان هذا يوم بدر خاصة اذ لم يكن  
للمسلمين سبي رزق اليه خير رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان معهم الكرم  
على انه لم يسبق هذا الحكم والقرار من الخف من الكبار على ما قال صلى الله عليه  
وسلم خمس من الكبار لا كفارة لهن وذكر في الجدة الفار من الخف وقال  
ان من اعظم الموبقات الشرك بالله تعالى او كل مال التيمم والنولي يوم  
القتال وقد ف المحضات ثم ان كان عدو المسلمين مثل نصف  
عدو المسلمين لا يكمل لهم الفار منهم وكان الحكم في الاية انهم اذا كانوا  
عشرة المسلمين لا يكمل لهم ان يفروا كما قال الله تعالى ان يكن منكم عشرة  
صابرون يغلبوا ثمانين ومن اخبر الله تعالى انه غلب فليس له ان يفرض  
خفف الامر فقال الان خفف الله عنكم الى قوله وان يكن منكم مائة  
صابرة يغلبوا ثمانين وانه اذا كان لهم قوة القتال بان كانت معهم  
سلحة فاما من لا سلاح له فلا بأس بان يفرض معه السلاح وكذلك لا بأس  
بان يفرض رمي اذا لم يكن معه آلة الرمي الا ترى ان له ان يفرض باب  
الحسين ومن الموضع الذي رمى فيه بالمجنق العجزة عن المقام في ذلك  
الموضع وعلى هذا لا بأس بان يفروا الواحد من الثلاثة الا ان يكون المسلمون  
اثني عشر الفا كلمتهم واحدة فحينئذ لا يجوز لهم ان يفروا من العدو وان كثر  
والان النبي صلى الله عليه وسلم قال ولن يغيب اثني عشر الفا عن قتلهم  
واحدة ومن كان غلبا فليس له ان يفروا ذكر عن ابن عمر رضي الله عنهما  
قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سيرة قبل نجد وانا فيهم فحيض  
حيضه يعني انه من العدو فلما قد من المدينة فلما نحن الفارون فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم بل انتم العكارون في سبيل الله انما لكم فيه والمرد العكار  
الراجع الى القتال في سبيل الله تعالى يعني هذا كان منكم نخبر الى انما لكم فيه  
معي الى الجهاد في سبيل الله قال محمد رحمه الله قتل ابو عبيد الثقفي وهو النخار  
يوم قسنا لطف اسم موضع وابي ان يرح حتى قتل فقال عمر رضي الله عنه  
رحم الله ابا عبيد لو انما زالى كنت له فقه في هذا بيان انه لا بأس بالانهم



اذا اتى المسلم من العدو مالا يطيقه ولا يابس بالصبية بخلاف ما يقوله  
بعض الناس ان الغنائم في التهلكة بل في هذا الحقيق يدل النفس لا يتبع  
مرصاته ان الله تعالى قد فعله غير واحد من الصالحين رضوان الله تعالى عليهم  
عاصم من ما ثبت حتى انه برزوا حتى عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فترى ان  
لا يابس به دانه تعالى علم

### باب من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها

واذا اسلم رجل من اهل الحرب فقتله رجل من المسلمين قبل ان يخرج الى دار السلام  
خطا فعليه الكفارة ولا ذية عليه وفي الاما عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا كفارة  
عليه ايضا لان وجوبها باعتبار نفوس الدم لا باعتبار حرمة النفس فقط الا ترى  
انها لا يجب بقتل اهل الحرب ونفوسهم يكون بالا حراز بدار السلام  
والدليل على وجوب الكفارة قوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهو  
من فخر رقبته مومنتمه جاني تعبيرة عن عطا وجبا به انه الرجل بقتل  
خطا قبل ان ياتي المسلمين وقبل نزول الآية في رجل يقال له مرداس كان  
اسلم فقتله اسامة بن زيد قبل ان ياتي المسلمين وهو لا يعلم بالسلامة  
تعالى فيه الكفارة دون الذية ثم الكفارة حق الله تعالى والا حراز بالذية  
في حق الله تعالى وانما الحاقه الى الاحراز بالذية فيجب من الضمان نفي العباد  
وقد قررنا في السبب الصغير دانه تعالى علم

### باب ذواجر احواله

روى عن ابي امامة بن سهل حنيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم داوى وجهه يوم  
احد بعظم بالي وقد صبح الله صلى الله عليه وسلم في وجهه يوم احد حتى سال  
الدم على فده وقال كيف يفلح قوم حضبوا وجه نبيهم من دمه هو يوم عوهم  
تعالى فزل قوله تعالى ليس لك من الامر شيء الا انه سمعوا وى رسول الله صلى  
عليه وسلم وجهه فردى انه احرق قطعة من حصره فداوى به وجهه وروى انه  
داوى به بعظم بالي وعصب عليه فكان يسبح على الجباريات ونية دليل جواز  
الاستغفار بالذوات والجرحات وقد ذكره بعض الناس لا تأخرات في النبي  
منها ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يدخل الجنة من امنى سبعون

الغائب حسب قبيل من هم برسول الله قال الذين لا يكتفون ولا ينفون  
ولا ينظرون وعلى ربهم يتوكلون واعتمادنا في جواز المداواة على ما روى  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال نذروا عباد الله فان الله تعالى لم يخلق الا  
دوا الا لاسم والهمم وما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم  
كوى سعد بن معاذ رضي الله عنه بمقصص حين رمى يوم الخندق فقطع الكحل  
وروى انه كوى سعد بن زوارة ثم دجا لتوفيق بين الخبرين انه اذا كان  
يعتقد ان الدوا هو الذي يشفيه فانه لا يحل له ان يستعمل بالذوات واداء  
كان يعلم ان الشافي هو الله تعالى دانه جعل الدوا سببا لك فلا يابس  
بان يستعمل بالذوات ونية دليل جواز المداواة بعظم بالي وانه لان العظم  
لا يجس بالموت على اصله فانه لا حيوة فيه الا ان يكون عظم ان عظم  
خير من فانه بكرة الله وى به لان الجبر نجس العين فغطيه في النجاسة كملح  
بجوز الاستفاد به بحال والادوية محترمة بعد موته على ما كان عليه في حيوة فحما  
لا يجوز الذوات بشئ من الادوية المحي الا انه فلهذا لا يجوز الذوات بعظم  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كسر عظم الميت ككسر عظم الحي وذكر عن ابي  
قال مضى سنة ابن ابي سرق كافر مسلما قال به ماخذ اسلم عبد الكافر ولم يبر  
ليسته ويجبر على بيعه فحمل الحديث على سنة الملك والاستخدام فلهذا ملك  
الميت لان الاسترقاق استخدام والاستدانة فيما يستدام كالانثى قبل الراد  
ابنة الاسترقاق في الكفر المسلم فان ذلك لا يثبت عليه وان اخذه دابة  
وهذا القول صلى الله عليه وسلم الاسلام بعلا ولا يعلا والمداواة الحكم دون الاستدانة  
عن الحسن فان ذلك يتحقق ولا يجوز الخلف فيما اخبره رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ثم اسلم مصون عن اذلال الكافرا به شرعا في تبديل صفة الملكية  
بالمملكة اذلال وفي الاستخدام فلهذا سنة الملك فيه اذلال ايضا  
المسلم عن ذلك بان الجبر الكافر على بيعه ولا يعتق عليه لان ما ينة رقية  
عن الانفاق بعقد الله والسبب الذي اعترض بينهما غير موثر في ايجاب  
الصلة عليه فلهذا لا يعتق بخلاف القريب فانه يعتق على قريبه اذا ملكه  
لان القربان في استحقاق الصلة قال النبي للرجل اذا اسلم ان تغسل  
غسل الجنابة لان المتركين لا يغسلون من الجنابة ولا يدرون كيف



كيف الغسل في ذلك وفي هذا بيان ان صفة الجنابة يحق في الكافر  
 بمنزلة الكفاية اذا وجد سببه ولكن اختلفت في الجنابة في ان الغسل  
 متى يزره فمن يقول كما طهون بالشرايع يقول الغسل واجب عليه في حال كفره  
 وانه لا ياتي به صحيح ومن يقول لا ينجى طهون بالشرايع يقول انما يزره لا يغسل  
 بعد الاسلام لان صفة الجنابة مستندة في اسلامه بعد الاسلام كما  
 وصحة الاغتسال منه قبل الاسلام لوجوب سببه ولهذا لا يقطع دم الكافر  
 قبل ان يسلم ثم اختلف لا يزرها الاغتسال لانه لا يستندة للاغتسال فاذا  
 لم يوجد سبب بعد الاسلام حقيقته وحكما لا يزرها الاغتسال ومعنى قوله انهم  
 لا يذرون كيف الغسل انهم لا يأتون بالمضمضة والاستنشاق في الاغتسال  
 من الجنابة وما فرض فلهذا يؤمر اذا اسلم بالاغتسال من الجنابة واستند  
 عليه بحديث ابي هريرة رضي الله عنه ان ثمانية من اهل الحنفية اسلم فارقوا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغسل قال ابن عمر رضي الله عنهما زعموا انه صلى  
 ركعتين فقال صلى الله عليه وسلم قد حسن اسلام صاحبكم وعن كليب انه قدم على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فباعه فقال احلق عنك شعركم فحلقوا  
 قال محمد رحمه الله ولا يرى هذا من الواجب على انفس الانبياء انه لم يزره الكافر  
 اصحابه ولعله ادى كليب معجبا بشعره فاحرقه بان يزيل ذلك لدفع الاعجاب  
 عنه او استحب له زيادة التطهير بان يزيل عن نفسه ما كان تابعا من شعراته  
 في حال كفره فحلق ما تقدم من الاغتسال فان الامر به كما على سبيل الاجابة لتقر سببه علم

### باب اتخاذا النصف من الذهب والفضة

ذكر عن عرفة بن سعدة انما صلبت انفة يوم الخلا ب في ابي بنه فالتخا انفا  
 ورق فان ابن عليه فاحرقه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتخذ انفا من ذهب  
 ياخذ محبة رحمة الله فيقول لا بأس به لك ولكه لك اذا سقط سنة فلا بأس  
 ما من تخد سنا من ذهب او فضة سنا من ذهب وهو مروي  
 عن ابراهيم رحمه الله وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول يكره ذلك ولا يرى بأسا  
 يتخذ من الفضة لان استعمال الفضة لا تنفع جاز للرجال ودون استعمال  
 الذهب بليل تخاذا النصف من الذهب والفضة بحديث عذرة ان النبي صلى الله عليه وسلم

حصن عرفة بهذه الرخصة ثم من اصل في حقيقته رحمة الله ان العام المتفق  
 على قبوله يرجع على النجاس فرجح الحديث المشهور ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 اخذ الذهب بيمينه واخر يمينه وقال هذا حرام على ذكور مني ولا نساءها ولا اطفالهم

### باب اموال المعاهدين

واذا وقع المسلمون قوما من المشركين فليس كل لهم ان ياخذوا شيئا من اموالهم  
 الا بطيب أنفسهم للعهد الذي جرى بيننا وبينهم فان ذلك العهد في حرمة الشعر  
 لا اموال النفوس بمنزلة الاسلام فكما لا يجل شي من اموال المسلمين الا بطيب  
 أنفسهم فذلك لا يجل شي من اموال المعاهدين وهذا لان في الاخذ بغير طيب  
 أنفسهم معنى العهد وترك الوقت بالعهد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 في العهد وقتا لا عذر فيه ثم استدل عليه بحديث ابي ثعلبة الخشني ان النبي  
 من اليهود يوم خيبر جاءه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد تمام اليهود فقالوا  
 ان خطا برنا وقع فيها اطي بك فاخذوا منها بقلادتهم فاقتر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف فادى في الحسن بن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول لا اهل لكم شيئا من اموال المعاهدين الا بغيره وذكر عن  
 ابن ابي سفيان بن حرب كان يدخل المسجد في الهدنة وهو كافر غير ذلك  
 لا يجل في المسجد الا ان قال تعالى انما المشركون نجس الآية والمراد بالهدنة  
 الصلح الذي كان بين رسول الله صلى الله عليه وسلم واهل مكة يوم الحديبية وثمة  
 جاء ابو سفيان الى المدينة ليجد به العهد بعد انقصواهم العهد وحسنوا ان قروهم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل المسجد وذلك نعمة فهددوا بيلنا على  
 مالك رحمة الله فانه يقول لا يمكن المشرك من ان يدخل شيئا من المساجد بل  
 على ذلك ان وقد تقيف لما جاءه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بان يصبر  
 لهم فيه في المسجد فقبل لهم ابن عباس فقال ليس على الاذن من بني ستم نبي ثم  
 اخذت نبي رحمة الله بحديث الزهري فقال ينعون من دخول المسجد الا انهم  
 لا ياتون فاما عذرة ان ينعون من ذلك كما لا ينعون من دخول سائر المساجد  
 ويستوي في ذلك المحرمي والذمي وما قبل الآية الدخول على الوجه الذي كانوا  
 اعتادوا في ابي بنه على ما روي انهم كانوا يطوفون بالبليت عذرة والمراد بالهدنة



من التبرير والقيام بعارة المسجد الحرام ويؤخذ ان ذلك ليس اليهم  
ولا يكتفون منه بحال وذكر عن عمر بن عبد العزيز انه كتب ان لا يدخل  
الحكام امرأة الا نفث او رضيت به وهذا باخذ من بكرة لبث ودخل الحيات  
ويستدل بما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما امرأة ضفت  
بها في غير بيت زوجها فعيلها لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وما دخل  
نفس على عايشة رضي الله عنها قالت انن من اللاتي يخرجن الحيات  
فقلن نعم فارت باجرهن فغسل موضع جلوسهن فافترق عنهن ما ليس  
للزنا بان يدخل الحرام اذا خرجت متقعة وانزوت حين دخلت الحرام  
ودخل الحرام بمعنى الزينة وهو بان يبق منه بالرجال ويحب الى الغسل  
وحسب وجوب الغسل في حق التاكيد والرجل يكره من الغسل  
بالحيض والانهاء المرأة لا يمكن من ذلك وتاويل الحديث انه انما كره  
الخروج بغير اذن زوجها فلهذا امرن بالفرق في البيوت قال تعالى وفرق  
بينهن الآله قال ولا تتركب امرأة مسلمة على سرج وهذا القول صلى الله عليه وسلم  
عن ان الفروج على السروج ثم المدا اذا ركبت متبينة او ركبت منزلة لتع  
نفسها على الرجال فاما اذا ركبت لحاجة الى ذلك بان كانت من  
ويخرج للرجل مع زوجها فركبت مسنة فلا بأس بذلك قال لا تترك  
اهل الكلب بركبون على السروج لكن على الكعب ويومرون بان تنطقوا  
حتى تعرفوا حتى تجدوا الزنا يرفقون بها ويركبوا على السروج التي كساه الا  
وهو الذي يكون في قربة سبه الزنا وهذا لانهم يمتنعون من التثنية  
فيما يكون فيه معنى الفرج صلى الله عليه وسلم اذ لو هم ولا يظلمهم وان عمر  
الخطاب رضي الله عنه صالحهم على ان يسدوا على وسطهم الزنا يركبت  
الى عماله مرداهل الله بان يجهلوا زناهم بالرجال وان ينطقوا ولا يظلموا  
بالمسلمين ونظام بيان هذا الفصل باق في موضعه من اخر الكتاب

## باب من الجاهل

قال بر حيفه رحمه الله بركة الجاهل دامت مسلمين قوة فاذا لم يكن فله بأس

بان يقوى بعضهم بعضا لقوله تعالى وجاهدوا في الله حق جهاده حتى يخرج  
ان يجاهد بالمال والنفس فاذا كان الذي يخرج صاحب المال يتبع له ان  
يجاهد بالمال ونفسه ولا ياخذ من غيره جعل في عمده انه اذا لم يكن له فلا بأس  
بان ياخذ من غيره بطيبة نفسه ما يقوى به على الجهاد ويكون هو مجاهد بنفسه  
وصاحب المال مجاهد بالمال كما روي عن عمر رضي الله عنه انه كان يعرض  
عن ذي الجملته وكان يعطى للغاري قوسا لقاعد وذكر عن بن عباس رضي  
عنه انه سئل عن الجاهل فقال من جعله في كراع او سلاح فلا بأس وهذا الا  
صاحب المال انما اعطاه المال ليقوى به على الجهاد حتى يكون هو مجاهد بالمال  
فيكره له ان لا يستعين به على العدة ويستفضل بنفسه كما روي انه سئل عده  
بن زيد الانصاري عن الرجل يجعل الجبل ثم يبيد واليه فيجعل قتل ما اجتمع قال  
اذا لم يكن اراد الفضل فلا بأس بيقوى اذا لم يكن قصده ان يحبس الفضل لنفسه  
الى حوايج نفسه فلا بأس بتركه ما فضل على ما خذ منه اذا رجع منه من الحج  
عن غيره اذا رجع بفضل نفسه بغيره ان يردوه وهذا لانهم يرد الفضل كل ذلك  
في معنى الاخرة له على عمده ولا يستجبر على الجهاد وبطلان على هذا الوارد ان مال الجاهل  
حيث قاتل كان في بيت المال متقبة بمعنى انه ان يجهلهم بال بيت المال  
ولا ياخذ من الناس شيئا وان لم يكن في بيت المال سعة كان له ان يتحكم  
على الناس بما يقوى به الذي يخرجون الى الجهاد ولانه نصيب ظاهريهم ونظام  
النظر في ذلك على ما روي ان معاوية بن سفيان بن عوف على اهل الكوفة فرغ من  
جبر بن عبد الله وعن دله فقال لا يقبل ذلك ولكن يجعل من المؤمنين  
وذكر عن جبر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان مثل الذين يردون  
من امتي وياخذون يجعل يبقون به على عمده هم كمثل ام موسى نوضع دله  
وتأخذوا جبراء يعني ان التواضع يعلمون لانفسهم قال تعالى ان حسنتم  
لا نقسكم ثم ياخذون الجاهل من اخوانهم من المؤمنين لينفخوا به على عمدهم ويؤ  
لهم حلال كما ان ام موسى عليه السلام كانت تعمل لنفسها في ارضاع دله ودا  
الاجور من فرعون فبقوى به على الارضاع وذلك حلال لها قالوا عطي  
الرجل جلا جعل على ان سلم فسلم فهو مسلم لانه وجد منه حقيقة الاسلام  
وهو التصديق والافراد باشتراط الجاهل لا يمكن حلال في ذلك فحكم بالسلامة



سلم له الجعل ولم يسلم لان اكثر ما فيه ان لا يتم رضاه بدون سلافة الجعل له  
وذلك لا يمنع صحة الاسلام كمن سلم كراهة ولا يشرط الجعل ان ينفذ ذلك  
ان شاء وان اعطاه فهو افضل لانه دعه له ولك الوقت بالوعد من خلاف  
المؤمنين وخلف الوعد من اخلاف المنافقين لان الذي اسلم على نفسه  
فلا يستوجب الجعل على غيره لانه انما يستوجب عليه عوض عمله والمال لا يكون  
عوضا عن الاسلام وهو ليس بجامل له يستوجب عليه عوض فداء عمله ان  
يكون رشوة له وصلته له ليزداد رغبته في الاسلام وواحد منها لا يعلق الا  
الاستحقاق قبل التسليم فاذا ابي ان يعطيه الجعل فرج عن الاسلام فهو  
مرتد ان لم يرجع الى الاسلام ضربت عنقه لقوله صلى الله عليه وسلم من رد  
دينه فاقطعه وهذا بخلاف المكره على الاسلام ثم ارتد فانه لا تقبل استخفافه  
لان قيام السيف على راسه دليل على انه غير معتقد لما اقره فيصير ذلك شبهة  
يندرى بها القتل فاستشرط الجعل لا يكون وليل على انه غير معتقد فيتم  
بلا شبهة فاذا ارتد بعد ذلك قتل وذكر عن غالب القطن قال كنا نعود  
ابا ب الحسن فانا شيخ فسلم علينا وقعد ثم قال حدثني ابي عن جدي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال امن رجل يسلم على قوم الا فضلهم بعير  
وان ردوا وثية دليل ان البذية بالسلام افضل وان ثواب البذية  
اكثر لان الجواب يتبين على السلام فالباي بالسلام هو المسبب للجواب  
وهو الباي بالان والاراد مجازي حسنة بالان ثم قال حدثني  
ابي عن جدي انه جعل لقومه مائة من الابل على ان يسلموا وسلموا فبعثني ابي الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم لاجره بذلك واسأل العرافة فانيت رسول  
صلى الله عليه وسلم فقلت ان ابي يقول عليك السلام فقال عليك وعليه  
فحق هذا دليل ان من دفع غيره سلاما من غائب ينبغي له ان يرد عليه السلام  
لان الغائب محسن اليه بالسلام والرسول بالابصال فيبغى ان يجازيهم  
وانه جعل لقومه مائة من الابل على ان يسلموا ففقد سلاما حسن سلاما فله  
يرجع فيما اعطاهم قال فان شاء فان قبوا على سلامهم فذلك لا يجزاهم  
الجعل وحق هذا دليل ان المال الذي شرط لهم صلته منبهة وان للواهب ان  
يرجع في الهبة ولم يعوض منها وان لا بأس بان يرغب غيره في الاسلام

بهذا الطريق الا ترى ان سهم المولفة فلو بهم من الصدقات منصوص عليه  
وقد كانوا يعطون ذلك لثأف بالثبات على الاسلام عند بعض المفسرين  
ولكن غيب في الاسلام بعد ما عدوا ان يؤمنوا عند بعضهم وثية دليل انهم اذا  
ارتدوا بعد ما اسلموا على شرط الجعل فانهم يقتلون لان الرد بقوله تعالى اليهم  
الجعل اي لفصال قال وامرني ان سالك له العرفة قال ان شاء ولكن العرف  
في النار اي لا يمنعه ما سال ولكن اجبره انه لا خير له فيما سال والعرفة هي البأس  
والعرف هو الوازع قال صلى الله عليه وسلم لا بد للناس من ذنوب والوازع في  
النار يعني انه يظلمهم ويكبر عليهم اذا راس غالب واما في الظالمين والمكبرين  
النار فثمة بيان ان النحر عن طلب الرئاسة افضل لانه اسلم قال وان  
اعطى رجل رجلا مسلما ما لا على قتل جرحي فقتله فلا بأس بذلك وحب  
لله اعطاه ان يغني له بذلك ولا يجبر عليه لان قتل الجرحي جهاد فمن يشر  
يكون عملا لنفسه او عملا لله تعالى في غزاة الدين او لجماعة المسلمين في دفع  
فتنة المحارب عنهم فلا يستوجب الا اجر على الذي وعد له المال لما لم يكن عمله  
على الخوص ولكن ان وفى بما وعد له فهو افضل وان ابي لم يجبر عليه في الحكم ثم  
روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليامين بن وهب بعد اسلم لم تزل  
ماهم يا ابن عمك من قتلي فقال ما كف بك يا رسول الله في حصار جملان العرب  
وجعل عشرة دنانير على ان يقتله فحق رواية جعل له خمسة اوساق من تمر على  
ان يقتله فقتله وهذا المقتول عمر بن حنظلة وفيه دليل انه لا بأس بذلك  
فان ما اعطاه كان يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم لا محالة فان كان  
الامام اعطاه ذلك من بيت المال فيبغى ان يغني به لانه لا بيت المال  
معد لخواج المسلمين وشجار القتلى من وجه عامل المسلمين فيبغى الامام ان يغني له  
بما وعد ان يعطيه من مال المسلمين والله تعالى اعلم

## باب ائمة المشركين وذبايحهم وطب مهم

قال لا بأس بان يترك في ائمة المشركين ولكن بغض بالان لان  
يؤكل فيها لان الاواني لا ينجسها نجاسة الكفر وانما ينجسها نجاسة العينية وهو  
يزول بالتسل فيستوي في ذبايح الحكم والافى المسلمين والمشركين الا ان المشركين



لا يمتنعون على الاواني فيبقى ان يعيد الغسل لا بمن المشترك على ذلك  
وان لم يغسلوا خذوا نظارها بآسن لان الاصل في الاواني الطهارة ولكن  
الغسل اقرب الى الاحتياط كما روى عن ابي ثعلبة الخشني انه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انما في ارض المسلمين افاكل في ابيتهم قال فان لم تجدوا منها  
بدا في غسلهم ثم كملوا فيها وباتوا في احد بيت قد بينا في كتاب الصيد وشكل الحسن  
عن آية المجوس وصلى بهم وبرهم بل يطبخ فيها ونامت فقال لسائل انفقوا  
ثم اطبخ فيها ونامت وعن بن سيرين ان ابي ب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كانوا يطهرون على المشركين فياكلون في ابيتهم ويترجون وعن حذيفة انه في  
ببا طيبة قد شرب فيها حمر فامرته فغسلت ثم شرب فيها فمذاه الاثارة  
على صحته ما ذكرنا قال ولا بأس بطعام النصارى واليهود ومن الذبايح وغيره لقوله  
تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم ولا بأس بطعام المجوس كلمة لا اله الا الله  
لقوله صلى الله عليه وسلم سموا بالمجوس سنة اهل الكتاب غير ما كفى ناسهم ولا  
الكل ذبايحهم وسموا لان المجوس يدعون الالهة فباعهم منهم شبهة انه على اهل  
وهو شرط حل له نجية واهل الكتاب يطهرون التوحيد وان كانوا يمتنعون في  
ذلك شر كما روى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال لا بأس بطعام المجوس  
الا اله نجية وعن سويد غلام سلمان قال اذيت سلمان يوم هزمته اهل  
سنة وجدتها فيها خبز وجبن وسكبين فجعل يطرح لاصحى بنرا خبز وتقطع لهم  
من الجبن فياكلون وهم مجوس فخرنا انه لا بأس بطعامهم ما خلا اله نجية وانه  
وليل انه لا بأس للغافلين بان يتناولوا من طعام الغنمة قبل الفسحة فوجد  
ابن خبيرة سئل عن شوارب المجوس وكوايحهم فقال لا بأس به الا انه لا  
فيه شيء من اله نجية وهم في اصلاح الاطعمة فيما سوى اله نجية كالمسكين وسئل  
الشعب عن الاكل مع مجوسي برزيم فقال كل من طعام المجوس ولم يتبرأ  
سأله سائل وهذا لا تراه روى عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى عماله بامرهم  
ان يمتنعوا المجوس من الزمره اذا اكلوا ولكنه اترسا في اهل عقد الله ثم تركهم  
وما هو اعظم من ذلك من شرب الخمر وتناول الخنزير فمذاه لم يتبرأ  
بهذه الحاسب وفتي له في تناول طعام المجوس يعني ما خلا اله نجية وعن ابيهم قال  
لا نفع اصحاب السواد اكلوا من خبزهم وقد ذكر في المغازي انهم طهروا بطبخ

وقد ادركت الفقه ورطنته ان ذلك صنع فجدوا بطحن لحم ذلك  
فقبل انه ياكل فاكلوا من ذلك حتى تحموا ولكن الظاهر ان قدوره كانت  
لا تحموا عن اللحم فاما كل على انه تناول من ذلك بعض الاعراب الذين  
لهم بالاحكام ولا يستدل بعقل امثالهم على الجوار ثم ذكر عن علي بن ابي طالب  
رضي الله عنه انه سئل عن ذبايح النصارى فزاد في الحرب فلم يرها شيئا  
ذكره في ذبايح ناسهم واما ذكره ذلك مخافة ان يبقى له نسل في دار الحرب  
فاما ان يكون ذلك حراما عنه فلا يستدل على هذا بحديث علي رضي  
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى مجوس بخرية عويم الى السلام  
فمن اسلم قبل منه ومن لم يسلم ضربت عليه الجزية في ان لا ياكل له ذبايح  
ولا تلحق منهم امرأة فكانت استدل خفيص رسول الله صلى الله عليه وسلم المجوس  
بذلك على انه لا بأس بنكاح نساء اهل الكتاب فانه بنى هذا الكتاب على  
ان المفهوم حجة ويقتضي بيان ذلك في موضعه ثم بين انه كما لا ياكل لان  
ابطال المجوسية بالنكاح لا ياكل له ان يطأ بذلك البين لان حل الوطء على  
على ملك المتعة وذلك لا يثبت للمسلم على المجوسية بسبب ملك البين  
كما لا يثبت سبب النكاح فاما انها بين على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
اكل ذبايحهم وما كلفت ناسهم ويكره ذلك وعنه ابي يوسف ومحمد رحمهما  
لا ياكل ذلك وهم بمنزلة المجوس وهذا الاختلاف في ان الصابين من هم  
توقع عنه ابي حنيفة رحمه الله انهم صنف النصارى يقولون الزبور وهذا الذي  
يظهر منه من اعتقادهم ووقع عنه ابي يوسف ومحمد انهم يعبدون الكواكب  
ويستقصدون ان الكواكب الهة وهذا هو الذي يمتنعون من اعتقادهم ولكنهم  
لا يستجيزون اطهارا يعتقدون قط بمنزلة الباطنية فينبى ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
على ما يظهرون وجهها رحمهما الله بما على يمتنعون وعلى ذلك هم بمنزلة المجوس  
او شر منهم والله تعالى اعلم

**باب الاسلام**

ذكر عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من اكل من اكل ما في  
لا اله الا الله فادان لولا عصمتي وما هم وامرهم لا يحق حسابهم على الله قال



وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مغتسل عبدة الاوثان وهم قوم لا يعرفون  
الله فمن قال منهم لا اله الا الله كان ذلك دليلا على اسلامه والحاصل انكم  
بالاسلام اذا اقر بغير ما كان معلوما من اعتقاده لانه لا طريق الى الوقوف  
على حقيقة الاعتقاد فتشدد بالسمع من اواره على اعتقاده فاذا اقر بغير  
ما هو معلوم من اعتقاده يستدل على انه يدل على اعتقاده وعبدة الاوثان  
كانوا يقولون بالله قال الله تعالى ولكن سألهم من خلقهم يقولون الله ولكن  
كانوا لا يقولون بالوحدانية قال الله تعالى واذا قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون  
وقال فيما اخبر عنهم جعل لا اله الا الله اصدان في الشئ عجب فمن قال منهم  
لا اله الا الله فقد اقر بما هو مخالف لا اعتقاده فلهذا جعل ذلك دليلا على اسلامه  
فقال امرت ان اقبل اسن حتى يقولوا لا اله الا الله وعلى هذا الماتية وكل  
يدعي اليقين اذا قال واحد منهم لا اله الا الله قد كان ذلك دليلا على اسلامه فاما اليهود والنصارى  
فهم يقولون لا اله الا الله فلا يكون هذه الكلمة دليلا على اسلامهم وهم في عهد رسول  
صلى الله عليه وسلم كانوا لا يقولون برسالة فكان دليلا على اسلامهم في حقهم لا في حق  
باقي محمد رسول الله على ما روى انه دخل على جاره اليهودي يوده فقال  
ان لا اله الا الله في رسول الله فنظر الرجل الى ابيه فقال ابو جابر القاسم  
بذلك واما فقال صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي اعطى في سنة من النار  
ثم قال لا صبي اوده احاكم قال نعم اليهودي والواق فانهم يشهدون ان  
لا اله الا الله وان محمد رسول الله ولكنهم يزعمون انه رسول الى العرب  
بنى اسرائيل وتنبكون بطلان قوله تعالى هو الذي بعث في الامم رسولا  
منهم فمن يقر منهم بان محمد رسول الله لا يكون مسلما حتى يترأس دينه مع ذلك  
او يقر بأنه دخل في الاسلام حتى اذا قال اليهودي والنصارى انما مسلم او  
لا يحكم بالاسلام لانهم يدعون ذلك فان المسلم هو المسلم للمعنى المنفردة  
وهم يزعمون ان الحق بهم عليه فلا يكون مطلق هذا اللفظ في حقهم دليلا على اسلامهم  
حتى يترأس دينه مع ذلك وكذلك لو قال يربيت من اليهودية ولم يقبل  
ذلك دخلت في الاسلام فانه لا يحكم بالاسلام لانه لا يثبت ان يكون نبرا لليهودية  
ودخل في النصرانية فان قال مع ذلك دخلت في الاسلام فثبت زول  
هذا الاحتمال وقد قال بعض من اجابنا اذا قال دخلت في الاسلام يحكم بالاسلام

وان لم يترأس ما كان عليه لان في لفظه ما يدل على دخول ما دلت منه  
الاسلام وذلك غير ما كان عليه فحينئذ اللفظ النبوي ما كان عليه  
قال المجوسي سلمت او انما سلم يحكم بالاسلام لانهم لا يدعون هذا الوصف لانفسهم  
ويعدونه مشبهة بهم يستعملوا احد منهم به وله فلو كان ذلك دليلا على اسلامهم  
حقه وذكر عن الحسن ان رجلا سأل فقال يا ابا سعيد فثبت من الهة  
فانزيت منها عجيبة سببية فحيث بها الى منزلي فانت في ابيك لم يغسلها  
عليها فقال سبي ان لا يل عليها ثم كفنها ثم قتل عليها فانها قد وضعت  
الاسلام وثمة يله في الصغيرة فانها اذا سببت وليس معها واحد من ابويها  
يحكم بالاسلام تبعا لدار الاسلام اذا دخلت فيها فاما الكبيرة التي غفلت  
الكفر لا يحكم بالاسلام فلا يصح عليها اذا ماتت قبل ان تصف الاسلام  
الصلاة على الميت من حق المسلم على المسلم لا جليل ابانة ولكن لصنع بها سوى  
الصلاة من الغسل الكفين والدفن فان ذلك سمة الموتى من بني آدم  
روى الى ما روى ان عبد رضى الله عنه جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين  
مات ابو طالب فقال ان عمك لصال فقال ذهب غسلة وكفنه وادفنه  
وذكر عن ابن عباس رضى الله عنه ان رجلا قال له مات امي وهي نصرانية اتبع  
جنازتها قال اتبع جنازتها وادفنها ولا تصل عليها ولا يقول ذالم يكن لها  
كافر يقوم بدفنها فانه ينبغي للولاء المسلم ان يقوم بذلك ولا يتركها جزاء  
فقد مر بالاحسان الى والده وان كان مشركا وبالاصحاح معها بالمعروف  
وليس من الايمان والمعروف ان يتركها بعد الموت جزاء السابح فاما  
اذا كان هناك من يقوم بذلك من اقاربها المشركين فلا بد للمسلم ان يتبع  
ذلك لهم ولكن يمنع الجنازة ان ستا على ما روى ان الحارث بن ابي ربيعة  
ماتت امه نصرانية فتبع جنازتها في رهط من حمى بنى سبي صلى الله عليه وسلم  
الا انه اذا كان مع الجنازة قوم من اهل دينها فبني للمسلم ان يتبع ما ختمهم  
ولا يخطي عليهم فيكون كمن ساءوا المشركين او يثني امام الجنازة ليكون تغفر عنهم  
وذكر عن ابراهيم في السبي اذا اقر بالاسلام ثم مات قبل ان يصلي عبدا يقول  
فانه قبل ان يصلي بغير الاسلام لان الصلاة من شرائع الاسلام لا من فطرته  
وحيث سلمه قال مات السبي عن السبي متى يصلي عبدا قال اذا صلى فسلوا عبدا



وانه دليل في افتقارهم الى الله تعالى ولا يسمعون له  
 فان ذلك يوجب الحكم بسلامة عهده لان المشركين لا يصلون بالجماعة  
 على هيئة جماعة المسلمين وظهر ما يتحقق المسلمون فعلا يكون خبره اظهر  
 ما يتحقق به المسلمون فلا فيصير به سلامته اذا رجع عن الاسلام ضرب  
 عنقه ان كان رجلا واما اذا صلى وحده لم يحكم بسلامته الا في رواية رواها  
 داود بن ربيعة عن محمد بن حماد انه اذا صلى الى قبلته المسلمين يحكم بسلامته لقوله  
 صلى الله عليه وسلم من استقبل قبلتنا واكل ذبيحتنا فله ان وعده عليه عينا اذا  
 صام او ادى الزكاة او حج لم يحكم بسلامته في ظاهر الرواية وفي رواية داود بن  
 ربيعة عن محمد بن حماد انه قال اذا حج البيت على الوجه الذي يصنع المسلمون يحكم  
 بسلامته لانه ظهر منه فعل ما يحسن المسلمون فيجعل ذلك سلامته وانه تعالى اعلم

## باب ايجها ومع الامر

ذكر عن كحول انه قال في روضة الذي مات فيه حديث كنت اكنهه لولا خيرة  
 من امرائه ما صدقتم به ابي لولا ما اخاف من وعده كتمان العلم على قال صلى  
 عليه وسلم من كتم عدا عهده اجم يوم البقرة بمقام من ثم قال تعالى لا يبينه  
 للناس ولا يكتمونه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تخفوا اهل بيتكم  
 وان عدوا الكبار الصلوة مع كل امام الصلوة على كل ميت ايجها ومع كل  
 وهو دليل لاهل السنة على ان مركب الكبر لا يكفر بالحق بالكل ولا يخرج الا  
 قال الله تعالى ونوحي اليه جميعا ايها المؤمنون احكمم تعلون ولا تلتكركم  
 الكبار واخل في جملة من دعاهم الله تعالى الى التوبة في هذه الآية وقد ساء لهم  
 وهو دليل على انك في جوار الله ابا لفا سق فان قوله مع كل امام في سقا  
 او عدلا كما قال في حديث اخر صلوا خلف كل بر وفاء فذلك الصلوة على كل  
 ميت اي فاسقا كان او عدلا بعد ان يكون موثقا غير باغي وكذا قوله ايجها  
 كل امير عدا لكان او جارا فلا ينبغي للغاوي ان يمنع من ايجها ومعية كبره  
 لا يقطع طمع الغزاة في النفس جاعل بن مسعود رضي الله عنه موثوقا عبد مرفوعا  
 تعالى بويده الذين بارجل الفاجر قال كحول فحصلت من ربي لم اسمع فيها  
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم سببا على بن ابي طالب وثمان بن عثمان

لانه كروها الا بخير ملك انه قد ضلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تالون  
 عما كانوا يعملون والحدية في الكف عن الصحابة الا بخير مشهور عن رسول الله صلى  
 عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم انه في صحابي لا يتخذونهم غرضا من اهلهم فقد  
 جنى ومن اذاهم فعدا في وجوه كحول الختئين بالذکر لانه كان سمع من بعض اهل  
 الشام فيهما فهم ما يكرهه فلهذا اختصهما بالذكر في وصيته ثم سمي عليا اولا وبكره جاك  
 نوح بن ابي برم عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال سألته عن مذهب اهل السنة  
 فقال ان يفضلوا بكره وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان في السج على الختئين ولا  
 تخفوا احد من اهل القبلة فوس بالقدرة ولا تنطق في ابي بنى ومن انشئ في  
 قبل الخلافة كان على مقدما على عثمان وبعد الخلافة عثمان افضل من علي قال  
 المذهب عندنا ان عثمان افضل من علي قبل الخلافة وبعد الكار ودي جابر عن  
 صلى الله عليه وسلم انه قال ابو بكر خفي بعد في ابي عثمان وعمر خفي عثمان مني وعلى  
 اخي وصاحب الوحي ففضلتهم على الترتيب الذي ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولم يرد ابو حنيفة رحمه الله بما ذكر تقديم علي على عثمان ولكن راداه ان محبتها  
 من مذهب اهل السنة فالوادعده لا يوجب الترتيب واما ذكر كحول عليا  
 اولا لانه كان امام الشام واهل الشام في ذلك الوقت كان يفتحهم  
 في علي فلهذا اذ في الذكر حتى يزجرهم عن ذلك وعن مجاهد قال قلت لابن عمر  
 رضي الله عنه ما تقول في الغزو فقد ضيع الامار ما قد ابيت قال اري ان تغزوا  
 فانه ليس عليك مما احد تواتر في ابي ما احد تواتر ما كرهه وثقه روى انه لما دلي  
 بزيه من عادية قال ابن عمر رضي الله عنه ان يكن خيرا سكرادان يكن باصبر  
 ثم قرأ قوله تعالى فان تولوا فانا عليه اجل وعبيكم احلتم الا به وعن جماعة من الصحابة  
 رضوان الله عليهم قالوا اذا عدل السلطان على الرعية الشكر والرضا  
 واذا صار على الرعية الصبر وعلى السلطان الوذر فهذا كله بيان انه لا ينبغي ان  
 يترك ايجها ولما بصفتها الامر من الجور والغول قال في دارت ذلك فاجل  
 طريقك على فمرت بالمدية فقال اني حسب ان عبيك في ذلك  
 باطلا فقه من ال قلت اذا لا اقبل اني رجل تدوس على قال ان عبيك  
 لك في حسب ان يكون طاعة من في في الوجه فاطن عبيك الغرض ثم  
 بجدا بفرقه فقال انما نون اني لا افضيكم ثم كتب الى قيم له باتام



يدفع إلى دافئ قد سماه أسفين بها على وجهه دليل أنه لا ينبغي للغاري  
وان كان غنيا أن يمنح من قبول المال اذا علم ان المعطى يعطيه من حال على  
وجه الرغبة في الجهاد بالمال لأن الامتناع من قبول ذلك في صورة المنع  
مما هو طاعة وذلك لا يحل قال فانطلقت فلم ازل ما يطأني جزيرة فم البحر  
سبين ثم بدا لبعض امر المؤمنين ان يخرج تلك الجزيرة ويخرج اليها منها  
لما حاجي بي سببا حيث رجعت الى ابي واسألتني عديلة لانه انقطع  
عنه ثواب الماطلين حين رجع الى ابيه وهكذا ينبغي ان يكون ما سئل من  
على ان ينقطع عنه من الثواب ثم استدل على انه لا يترك الجهاد ويجوز ان  
يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهاد ما مني منه بعثني الله الى ان يقاتل في  
عصاة من امتي الى حال لا يضره جرحه ولا عدل عادل ومجديت سليمان  
فليس حيث قال قلت لي برأيت ان كان على ام حارثا قتل مؤمن  
والشرك قال نعم عليه حمل وعيكم ما حملتم وان بطوئه تمذوا ومجديت  
بن مالك رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصل الاسلام  
فنه الكف عن من قال لا اله الا الله ان كفوه به نب ولا يخرجوه من الاسلام  
يعمل الجهاد ما من من يوم بعثني الله حتى يقاتل اخرا مني الى حال لا يمان  
كلها يعني ما ذكره في الحديث المشهور حين سأل جبريل عليه السلام ما الايمان  
الى ان قال والقدر جنة وشره من الله تعالى وفي حديث عمر بن الخطاب  
عن ابيه عن جده قال كنا جلوسا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قيل  
ابو بكر وعمر رضى الله عنهما ومع كل واحد منهما قيام فمناكس فلما على رسول الله  
عليه وسلم فرد عليهما ثم قل يا رسول الله ابهما تكلما في القدر فقال ابو بكر كسنا  
مناكس والسبات منا وقال عمر كسنا والسبات كلهما من الله فتنبع  
طائفة من الناس ابابكر وطارفة عمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمناكس  
بنيكا ما فمناكس اسرافيل بين جبريل وميكائيل عليهم السلام فاش جبريل قال  
مثل قلت يا عمر وميكائيل قال مثل قلت يا ابابكر ثم قال لا انا اذ خلت  
اهل السما اذا خلت اهل السما خلت اهل الارض فمناكس الى اسرافيل فمناكس  
بنيهما بان القدر جنة وشره من الله وهذا قضى بنيكا يا ابابكر لو كانت ان  
لا يعصى ما خلق عيسى فمناكس هو الاصل لا اهل السنة في الايمان بالقدر

بطل ميكائيل وابي بكر بما نفيا فقد راس من الله الاخير لان طالب الصواب  
بالدليل في زمان الطلب قبل ان يستقر الراي جاهد في الله حق جهاد وذكر  
عن عطاء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغني الا لخصه الغاري  
في سبيل الله او العامل عليها او الغارم او رجل اشتراها بآله او رجل له جوار  
مسكين تصدق على هذا المسكين فاهي الى الغني وتشتك اهل المدينة بظلم  
الحديث فقالوا التحل الصدق للغاري وان كان غنيا ولتغارم اذا كان  
غريا لا صلاح ذات البين وان كان غنيا ولكن ما ويل الحديث عند اذا  
كان الغاري غنيا في ابيه وليس بيده مال حيث هو فحسبه لا بأس بان  
ياخذ من من الصدقة ما يتقوى به وكذلك الغارم اذا كان ماله غنيا عنه  
او دينا على ظهور الرجال لا يقدر على اخذه فمناكس بن ابي سبيك  
من يكون ماله كجفرة وذلك فوق ما عليه من الدين بقدر نصاب لا يحل له  
اخذ الصدقة لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغني واما العامل فمناكس  
وليس بعدد في حقه فمناكس لا ينفعه من اخذه والمشتري من من الفقير فمناكس  
مبجعا عوضا عن ماله والله يهدي اليه المسكين انما ياخذ به به لاصدقه  
على ما قال صلى الله عليه وسلم في حديث بريرة هي لها صدقة وان به به وذكر  
عن البراء عازب ان رجلا سأل عن التهلكة هو الرجل او الملقى الرجل  
فقاتل حتى يقتل قال لا ولكنه الرجل يذنب ولا يتوب والملا ومضى قوله ولا  
مقتوا يا بكم الى التهلكة فوقع عند السائل ان من حمل على جماعة من الاعداء يكون  
مقتبا نفسه في التهلكة فبين له البراء عازب ان الملقى نفسه في التهلكة  
ثم لا يتوب فانه بصبر مرتها بصفه فانه من حمل على العدو فهو يسي في  
اغراضه بن ويتعرض للشهادة التي يستفيد بها الجوة الابدية كيف يكون  
مقتبا نفسه في التهلكة ثم بين المذهب فقال لا بأس بان يحمل الرجل حده  
وان ظن انه يقتل اذا كان يرى انه يفسد شيئا يقتل ويخرج ويهزم فمناكس  
جماعة من الصحابة بين بهي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم اصدوه وهم على  
ذلك فقتل لابي هريرة رضى الله عنه الم زمان سعد بن هشام لما التقى الضحاك  
مناكس حتى قتل والحق بيده الى التهلكة فقال كلا ولكن فاول آية من كتاب  
من الناس من بشرى نفسه ابتغاء مرضات الله فاما اذا كان يعلم انه لا يبي



فهم فانه لا يحل له ان يحل عليهم لانه لا يحصل الجحيم شي مما يرجع الى اغراض الدين ولكنه  
 يقتل فقط وقد قال الله تعالى ولا تغفلوا انفسكم وهذا بخلاف ما اذا اراد ان يهني  
 قوما من قبيح المسلمين عن شكره به يعلم انهم لا يستحقون بهيمة وانهم يقتلون  
 لا بأس له بالاقدام على ذلك وهو الغلبة وان كان يجوز ان يرضى بكون  
 لاشي القوم هناك فيقتدرون باقربهم به فلا بأس ان يكون فعله مؤثرا في  
 باطنهم فاما الكفار غير مفسدين لما يدعواهم اليه فاشترط ان يكون حملته بحيث  
 فهم ظاهرا فاذا كان لا يملك لا يكون معينا فاما بالمفسدين فبالاقدام عليه في العلم

### باب ما يجب من طاعة الوالي وما لا يجب

واذا دخل العسكر دار الحرب للقتال فامرهم اميرهم بشي من امر الحرب فان  
 كان فيما امرهم به منفعة لهم فعليهم ان يطيعوه لقوله تعالى طيعوا الله وطيعوا رسوله  
 اولى الامر منكم والامر بالعدل والامر بالمعروف والنهي عن المنكر فاما طاعة  
 العتق فيما يأمرون به لانهم يأمرون بما فيه منفعة للناس في امر دينهم وكذلك ان  
 امرهم بشي لا يدرون ويتبعون به ام لا فعليهم ان يطيعوه لان فرضية الطاعة ثابت  
 ببعض مقتضى به وبما رد لهم من الاي في ان امر به مستغنى به او غير مستغنى به يصلح  
 معارضا للرضى المقتضى به وقد يكون طاعة الامير في الكف عن القتال خير من  
 كبر القتال وقد يكون الظاهر الذي تعده الجنده به لهم على شئ والافرى الخفصة  
 بخلاف ذلك عند الامير ولا يرى الصواب في ان يطلع على ما هو الحقيقة  
 عاتة الجنده فلهذا كان عليهم الطاعة بالم امرهم بما يرضون فيه الهلكة على  
 اكثر راي جاعتهم لا يستكون في ذلك فاذا كان بهذا طاعة له عليهم لقوله  
 صلى الله عليه وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وفي حديث علي رضي الله عنه  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية و امر عليهم امير فغضب عليهم اميرهم  
 فادوا وقال انه امرهم بطاعة في قتلهم من قال نهضوها منهم من قال لا نهضوها  
 فانه اسلف فراس من ان ارتقا رجعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبروه بذلك  
 فقال لا دخلوا فخرجوا منها ابدا فاما الطاعة في الموقوف لان في المنكر ومعنى قوله  
 فخرجوا اي يقتلون منها الى نار جهنم ثم اكثر الاري فيما لا يملك التوقف على حقيقة  
 بمنزلة الحقيقة فاذا كان عندهم انهم لو اطاعوه لمكوا كان امرهم به كذا

منه الى الامامهم واستخفا فابهم وقد ذم الله الطاعة في ذلك فقال استخف  
 قومه واطاعوه انهم كانوا قوما فاسقين وان كان الشئ في ذلك  
 الا امر مختلفين فهم من يقول فيه الهلكة ومنهم من يقول في النبي فليطيعوا  
 الامير في ذلك لان الاجتهاد لا يعارض الرضى ولان في الامتناع طاعة  
 فتح بان الامام عليهم وفي طهار الطاعة قطع ذلك عنهم فعليهم ان  
 بطيعوه الا ان امرهم بما يرضاهم لا يجزى على احد انه ملكه او امرهم  
 فحينئذ لا طاعة عليهم في ذلك ولكن ينبغي لهم ان يصبروا ولا يخرجوا على  
 اميرهم كحديث ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان  
 اتاه من اميره ما يكره فليصبر فان من خالف المسلمين قبله شتر من اتاه  
 ميتة جالسه واحسدل بما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم حين فتح مكة  
 بعث خالد بن الوليد فقاتلهم بعد ما سمع الاذن منهم وبعد وضع السلاح  
 فامرهم فاسروا ثم قال ليقتل كل رجل منكم سيرة فاما بنوا سليم فقتلوا ذلك  
 واما المهاجرون والانس فمحو سبيل امرتهم فتبع ذلك رسول الله صلى  
 عليه وسلم فقال اللهم اني ابرأ اليك مما صنع خالد فبث مرات ثم اسل  
 عبد رضى الله عنه فوداهم ما اصاب لهم خالده من قليل وكثير فقتل مع رسول  
 صلى الله عليه وسلم المهاجرين والانسار على ما صنعوا من تحية سبيل الامير  
 فعرف انه لا طاعة للامير على جنده فيما هو معصية ولا فيما كان وجه الخطا  
 فيه بينا فاما فيما سوى ذلك فينبغي لهم ان يطيعوه كما يقتضوا ولا يتجاوزوا  
 قال الله تعالى ولا تاتوا رجوا انفسكم قال ويبقى ان ان يوتر على الجنده لعل  
 الفضل العالم بالحرب الرقيق وقد بينا هذا فيما تقدم نقول فمن يكون  
 هكذا فهو موضع للامره عيبا كان او مولى او غيره لقوله صلى الله عليه وسلم سمعوا  
 واطيعوا ولو امر عليكم عبد حبشي فجمع ما اقام فيكم كتاب الله وفي حديث  
 ابن عمر رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم عليكم بالسمع والطاعة لكل من  
 يوتر عليكم بالم امرم بغير فني المنكر لا سمع ولا طاعة قال واذا نادى منادي  
 الامير ان يكون فلان وجده في المينة وفلان وجده في المقدنة وفلان  
 وجده في الميرة وفلان وجده في الكوفة فلا ينبغي لاحد ان يترك الموضع  
 الذي امره بالكون فيه لان هذا من التدبير الحسن في امر الحرب فانما يظهر



فأيدته بالطاعة فان عصاه عاصي فليقدم اليه لا مير يعني لا ينبغي له ان  
يعاقبه في المرة الاولى لان هذه عشرة منه وقيل صلى الله عليه وسلم قبلوا في  
النهايات عثراتهم ولكن يتقدم اليه والى الجند جميعا انه يودب من خلف  
امره بعد ذلك فيكون ذلك اندازا منه وقيل صلى الله عليه وسلم قد عذر  
من اندر ويتبين في قوله تعالى وقد قدمت اليكم بالوعيد فان عصاه  
عاصي بعد ذلك من غير عذر فما حسن ادبته في ذلك ليكون ذلك  
قطعا له وزجرا لغيره عن اعادة الادب بمخالفة امره فان شاع الناس ما  
لا يحل مخالفة العقوبة اكثر من امتناعهم خوفا من الله تعالى ووجه الامر  
ما رجع السلطان فوق ما رجع القران وان ادعى عذرا بعد ذلك فليخلف على  
ذلك فلا سبيل له عليه لانه اخبر بخبر محتمل للصدق وانه ذلك بمعية فليخبر ان  
يكف عنه اذ ليس مناصم بآزعه في ذلك وانما لا يجعل اليقين في جانب  
المدعى في الخصومات لان الخصم يبارعه في ذلك والشرع جعل اليقين في جانب  
المشكوك دون المدعى وادنا دى من ادنى الامارات الساقية قد اعلى اهل الكوفة  
فلا تخلص عن ذلك رجل من اهل الديوان والامن المطوعة لانهم جميعا رعيته  
حين خرجوا اليها وكنت رايته فليتهم طاعة الا ان يكون الامر المشهور انه  
اذ نادى بهذا يري به اهل الديوان خاصة فحينئذ ان ثبت بالعرفان  
بالنقص وان كان رجل من اهل الكوفة ويؤاخذ مع اهل البصرة فهو مع اهل ديوان  
وليس مع اهل بلدة لان امره هذا راجع الى الجهاد وفي الجهاد وانما يجتمعهم الديوان  
لا البلدة ولان ماله من هذا الامران ينضم بعضهم الى البعض في المناصر  
وتناصر اهل الديوان بالديوان ولهذا يتعاقبون به وكذا دى المادى الساقية  
قد اعلى اصحاب الجبل فهو على نحو ذكرنا وينبغي لاصحاب البرزدين ان يكونوا  
مع اصحاب العراب في ذلك لان كلهم من الجبل قال الله تعالى ولا تجعل  
الى ان قال ومن رباط الجبل ولا تسئل سجد بن السبب عن صدقة البرزدين  
قال وفي الجبل صدقة فاصحاب البرزدين في ذلك مع اصحاب العراب لان  
يكون المعروف من ذلك انهم اذا نادوا بهذا يريدون اصحاب العراب خاصة  
لانها اسرع في الطلب والهرب فحينئذ يكون الامر على ما اردنا لان التثبت  
بالعرف كان ثبت بالنقص وان قال المهيئة قد اعلى اهل المصيبة كان

من اهل الكوفة سكن المصيص فان كان اتخذ منزلا فهو من اهل المصيبة  
بقوله صلى الله عليه وسلم من اهل بلدة فهو من اهلها ولان من يكون ساكنا  
في بلدة مقيما بها بعد في الناس من اهلها الا ترى انما اذا عدا فاقها الكوفة  
ذكرنا في جندهم النخعي والسجعي وابا حنيفة رحيم الله وهم كانوا من اهل الكوفة  
في الاصل ولكنهم سكنوا وان كان لم يتخذ المصيبة سكن فلا يدخل في هذا  
النداء الا ان يكون ديوانه مع اهل المصيبة فحينئذ يثبت له النداء باعتبار انضمامه  
الى اهل المصيبة في الديوان فان شهد العدا وعلى الساقية فليثبت انهم  
اهل المصيبة والميسرة اذا خافوا عليهم لانهم نواخذة والنفرة بين جندهم على حارة  
المشركين ومن لا يبين غيره لا يعينه غيره عند حاجته وفي ترك التعاون  
العدو عليهم واذا ظهر العدو وعلى الساقية يعقدون اهل المصيبة والميسرة  
ذلك الجاني فليتهم ان يدفعوا عن انفسهم بالدفع عن اموالهم فان كان  
ذلك الجبل يكرههم فلا ينبغي لهم ان يفعلوا لان الامام فوض اليهم حفظ ذلك  
عينا فيجزم عليهم تضييع ذلك والاستغفار لحفظ ما هو موقوف الى غيرهم ان  
امرهم الامام ان لا يبرحوا مراكزهم وبنى عن ان يجرى بعضهم بعضا فلا ينبغي  
لهم ان يعصوه وان امنوا من انا جنتهم وخافوا على غيرهم لان طاعة الامام  
فرض عليهم ببل مقطوع به وما ينبغي فونه موهوم على ما قيل انما لا يكون  
والاصل فيه ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم امر امة يوم اذن يقولون في  
موضع وان لا يبرحوا من مراكزهم فلما نظروا الى المشركين قد انهزموا ذهبوا  
يطلبون الغنيمة فكانت هزيمة المسلمين من انا جنتهم كما قال الله تعالى في  
اذا قتلتم وتنازعتم في الامر وعصيتهم من بعد ما راكم ما يحبون وان خرج عدي  
من المشركين بين الصنفين يدعوا الى البراز فلا يحس بان يخرج اليه بل من  
من المسلمين من غير ان يستاذن الامام في ذلك لان دلالة الاذن  
كصريح الاذن وتولية الصفوف كان للفصل فذلك دلالة الاذن في  
المبارزة ما لم ينهم فان نهاهم فليس ينبغي لهم ان يخرجوا لان الدلالة يسقط  
اعتبار اعادة الصريح بخلافها كقدم المادى بين دى الغير اذا نهاه عن الاكل  
وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن القتال في بعض ايام خيبر فقبل  
رجل فقتل فقال صلى الله عليه وسلم لا تحل الجثة لعاصي وكذلك ان نهى



بعبته فلا ينبغي له ان يخرج لاحتمال النظر في نهى الامام له ولا بأس بان يخرج غيره  
لبقاء دليل الاذن في حقه والاصل فيه ما روى ان عبته بن ربيعة وشيعة بن  
ربيعة والوليد بن عبته خرجوا يوم بدر يدعون الى البرز فخرج اليهم لشدة قسوته  
الا نصارى فقالوا لهم انتم لو انتم ابا قوم كرام ولكن نريد الكفارة من  
فريسي فارجعوا الى محبة وفولوا له اخرج اليك الكفارة بهذا ذكرني المغازي وهو  
دليل على انه لا بأس بالخروج قبل نهى الامام لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل  
عليهم ذلك وروى محمد بن حماد في هذه القصة من وجه اخر قال فخرجهم  
صلى الله عليه وسلم حين خرجوا وجب ان يكون اول النزال من اهل بيته  
فاخرجته بن عبد المطلب وعلق بن طالب وعبيدة بن الحارث فخرج  
عليهم فخرجوا اليهم وفي ذلك نزل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
واذات رزالمسلم والمسلم فلا بأس بان يعين المسلمون صاحبهم ان قدوا  
على ذلك لان المشرك قاصد الى قتلهم كما هو قاصد الى قتل صاحبهم لو كان  
ذلك قتلهم ان يدفوا شره ولو لم يكن قاصدا اليهم كان لهم ان يقتلوه كقوله  
محارباً وفي قصة المبارزين يوم بدر ذكر ان عبيداً رضى الله عنه قتل الوليد بن  
رضي الله عنه قتل عبته وتختلف عبدة وشيعة فخرجت فاعان على وحمزة  
رضي الله عنهما عبدة على شبيه حتى قتلاه فخرجت الى لا بأس ولا بأس بان  
يخرج الجماعة المستعدة الى العداة بغية اذن الوالي فيتعلمون ثم يرجعون لوجوب  
دلالة الاذن فان الامير يخرجهم الى ذلك الموضع مع علمهم بخروجهم  
الى العلف وانه يثق عليهم بنصيب العلف من دار الاسلام ولا  
يجدون في دار الحرب من يشكروهم ولا اذن لهم فيها فيكتب خط  
للعدو وفي اخذ العلوقة منهم هذا المعنى الا انهم لا يتمكنون من ذلك الا بمقتضى  
فلا بأس بان يخرجوا اذا كانوا اهل منعة ولا يتفوتون الا حيث يثبت بعضهم  
بعضاً لانهم اذا تفوتوا بعد بعضهم عن البعض على وجه لا يمكن ان يستغنى  
اذا فوته اركان معرض نفسه لاجل المال فانه لا بأس ان يجمع عليه نفر  
المشركين فيقتلوه وكما لا يجل لاداءه المشي ان يخرج ابناءه فافان ذلك الا  
ان يكون بالغرب من المعسكر على وجه يمكن من ان يستغنى بهم اذا  
امركت ذلك لا ينبغي لهم ان يتفوتوا الا على هذه الصفة وان نادى نادى

الامير بالنهي عن الخروج للعداة فلا ينبغي لاهل منعه ولا غيرهم ان يخرجوا الا  
دلالة الاذن تعذر بصريح النهي ورجح يكون النظر في هذا النهي الا انه ينبغي للامام  
ان يبعث لذلك قوماً لان عاصه الجحش الى ذلك ما ساء والا فامامهم  
فانما يتم النظر منه اذا بعث لذلك قوماً وينبغي ان يؤمر عليهم بغير الشفق كلمتهم  
وتمكنون من محاربة المشركين ان يتلوا بذلك وكذلك ان خرجوا متفرقين  
قبل نهى الامام فيجوز عليهم العدة فينبغي لهم ان يحتملوا ويؤمروا عليهم بمرامهم  
لما هو احق بمنفعهم بالعسكر لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي روي  
اهل امرتاه قال نعم الا قدرتموها وقتة بينا ان المأفر من سحاب لهم ان يؤمروا  
عليهم اميراً فظنك في المحاربين وبعد ما نهى الوالي ان يخرجوا عن الخروج اذا  
اصابهم ضرورة من العلف وخافوا على انفسهم ادعى ظهورهم ولم يجدوا لغيره  
فلا بأس بان يخرجوا في طلب العلف لان موضع الضرورة مستثنى من وجوب  
الامر والنهي ببيان في قوله تعالى الا ما اضطررتم اليه وان قال الوالي لا يخرج  
احداً الى العلف الا تحت لوائك فلان ينبغي لهم ان يراعوا شرطه فيخرجون تحت  
لوائه فاذا اتوا القرى فلا بأس بان يتفوتوا فيها لصلب العلف على وجه  
يثبت بعضهم بعضاً اذا احتاجوا اليه فان انا هم العدو فينبغي ان يصاب  
العدو حتى يقاتلوا تحت لوائه وان لم يكن صاحب اللوائ كخبرهم فليؤمروا عليهم  
اميراً والحاصل انه ينبغي لهم ان يخرجوا عن القاتل النفس في التهلكة بانفسه  
يتمكنون منه قال الله تعالى ولا تقوا به يديكم الى التهلكة ولا ينبغي بعد ما خرجوا ان  
يفارقوا صاحب اللوائ الا حيث يمكن ان يعيشهم ان يستغنى ثوابه لاننا نعلم  
ان مقصود الامام من قوله لا يخرجوا الا تحت لوائك ليس بالخروج فقط  
ولكن مراده كونوا تحت لوائه الى ان يرجعوا ومن يراعى امره في شئ يراعى  
صفه امره وكذلك لو قال نادى الامير من اراد العلف فلينخرج تحت لوائك  
فلان ولم يكن منه نهى ولا امر غير هذا فهو بمنزلة النهي وقتة بينا انه ينبغي ان لا  
على ان المفهوم حجة وظاهر المذهب عندنا ان المفهوم ليس بحجة مفهومة  
الصفة ومفهوم الشرط في ذلك سواء ولكنه اعتبر المقصود الذي يفهمه  
الاساس في هذا الموضع لان الغاية في العام الغالب لا يتفوتون على مخالفة  
العلوم وان اميرهم بهذا اللفظ انما يقصد نهى ان يخرجوا عن الخروج الا تحت



لو افلان فجعل النبي المعلوم بدلالة كلامه كالمقصود عليه وتقام بيان هذه  
المسئلة في الاصول قال ولا يجب اذا انتهوا الى القرى ان يدخل القوت الى  
الواحد لعل فيها قوم مخفيين فيقتلونه ولكن يدخل عدد القرية من اهلها لقتل  
فان كان فيها احد اعلم بعضهم بقوله تعالى فخذوا حذركم فانفروا بآيات  
او انفروا جميعا وان نهي الامير المسلمين ان يقطعوا الشجر ويهدوا الاودية  
ينبغي لهم ان يعصوه في ذلك لان في هذا النهي احتمال معنى النظر للمسلمين  
وهذا الصنيع من امر الحرب وتكونها هم عن القتال كان عليهم ان لا يعصوا ما  
ضروته او معصيته فذلك لك اذا انها هم عن هذه الحاصل وتكون عقدا لا يبرأ من  
وقال لا يخرج من معه آل ثمانية فينتهي لهم ان يعصوه فلا يخرج الا العدد الذي  
لان الكلام المقيد بالاستثناء يكون عبارة عما هو المستثنى فيكون هذا نصحا  
بالنهي عن الزيادة على العدد المستثنى وتوضيح بالنهي مطلقا لم يخل لهم عصيان  
فذلك لك هذا فان خرج اربعة فاصابوا غنائم لم يحرموا الغنيمة مع اهل العسكر  
وان كانوا قد اساءوا لانهم مجاهدون قاصدون الى اعداء كلمة الله تعالى في امر  
الدين فحق لغنتهم امر الامير لا يكون اكره ما يرا من مخالفتهم امر الله تعالى بارتكاب  
ما لا يخل فلكان ذلك لا يخرجهم من ان يكونوا مؤمنين فهذا لا يخرجهم من ان  
يكونوا غزاة كيف وهذا النهي المعنى في غير المنهي عنه فانه ما نهاهم عن الخروج  
لعين الخروج او القتال او الغنائم ولكن لا شقاق عليهم فان كان قد علم  
الربع بعد الخمس فخرجوا فاصابوا غنائم فان كانت الثلثة التي اذ انهم خرج  
فما سمين بايمانهم ميز ثلثة اربع الغنيمة فاعطى اولئك منها لغنتهم هذا ذكر  
في بعض النسخ وهو غلط ولكن الصواب ما ذكره في بعض النسخ انه يقول الخمس  
من هذه الثلثة الاربع ثم يعطون ربع ما بقي لغنتهم لانه بهذا شرط لهم الربع  
الخمس و مراده ما يصيبون ومصابهم ثلثة اربع الغنيمة وذكر بعد هذا في  
وقال يعطون ما جاوا به بنهم على سهام الخيل والرجال ثم ينظر الى ما اصاب  
الثلثة فيخرج الخمس من ذلك ثم يعطونهم لغنتهم باقيا ووجه التوفيق في  
وضع المسئلة هناك فيما اذا كان بعضهم فارسا وبعضهم رجلا واما  
المسئلة فيما اذا كانوا فرسا كلهم او رجالا كلهم فلهذا ميز لهم ثلثة اربع  
ليعطى منها لغنتهم وقال في موضع اخر رفع الخمس من جميع المصاب والائتم

ينظر الى ثلثة اربع ما بقي فعطيتهم من ذلك لغنتهم والحاصل انه ذكر هذه  
المسئلة في اربع مواضع في هذا الكتاب واجاب في كل موضع بحجاب  
اخر فذكر في كل موضع ما هو صواب من الجواب وما هو غلط من الغلط  
اليه ان تالله تعالى قال ثم نظر الى الربع الباقي فغلبت خمسة ثم جميع ما بقي  
منه الى من الثلثة الاربع فجعل ذلك مع غنائم اهل العسكر لغنتهم منهم  
جميعا على ثلثة الغنيمة ونفي بعض النسخ يذكر انه لا يخرج من الربع وكان ينبغي ذلك  
على ان المائة العصاة بمنزلة المتصدين في دار الحرب بغير اذن الامام فلا  
يخمس ما اصابوا وهو غلط فانه انما لا يخمس ما لم يتصدي اذ لم يكونوا اهل منفعة  
وهو لا كانوا اهل منفعة بل انضمام الى الثلثة فلا بد من ان يخمس الى ثلثة اربع  
الغنيمة فيخرج منها الخمس ثم ينظر الى ربع ما بقي فيقسم بين الاربع ما يسوية  
لغنتهم لان الاستحقاق بالتقبل ثبت لثلاثة منهم وليس لغنتهم باولي  
من البعض فلا بد من قسمه ذلك بينهم بالسوية لاستوائهم في سبب الاستحقاق  
ثم يخرج الخمس من الربع الباقي ويجمع ما بقي منه الى ما بقي من الثلثة الاربع  
ففيقسها بينهم وبين جميع العسكر على سهام الخيل والرجال كما هو الحكم في  
الغنيمة بين العائدين قال كانت المائة العصاة بايمانهم فاعطى الامير  
بكرهم ما اصابوا فقسم ما بقي بين الثلثة و اهل العسكر وحرم العصاة  
ثم دلى اخبري ما وضع الاول جوارا معنى بسعة ذلك ولم يرد لانه  
باجتهاده فضلا مختلفا في ذلك عند بعض الفقهاء بحكم العصاة خطهم مما  
اصابوا ليكون زجرا ونظما لهم عن العود الى مثله وروى ذلك الى جوار  
القتال الميزان بسبب جنائنه وبيان ما ياتي في باب طرق طر  
الغال فضا القاضى في المجتهات يكون نافذة الا بردها قال لا يردان في  
ما صنع الاول ولا ياتي للرجل ان يخرج الى الجهاد وولاه اب او ام الا بانه  
لان رها والخرج عن عفوتهما فرض عيب بعينه قال صلى الله عليه وسلم لا يعمل  
البر ما فليس دخل النار ولا يعمل العاق ما شأ فليس دخل الجنة وقال صلى  
عليه وسلم من اصاب دابة راضيا عنه فله بايان مفتوحا الى الجنة  
فقد ينبغي له ان يسد بابا ب ما يخرج بغير اذنها وهو لا يرى ان يفتح  
بخرجه هو او غيره او لا ينتفع وذكر عن عيسى بن مرداس انه قال لو



اني اريد الجهاد وقال لك ام قال نعم الزم المك فان الجنة عند ذلك  
وتفريع المسائل على هذا الاصل في باب بعد هذا فمؤخر بعض الكلام فيه ذلك  
الموضع وذكر عن ابني الزبير قال سالت جابر رضى الله عنه ابقا لى العبد بغير  
اذن مولاه فقال لا و به ماخذ فان منافعك ملك المولى فلا يجوز ان يغيره  
عليه بالاستئصال بالقتال وما ليه ملك المولى فلا يجوز له ان يعرضه  
بالقتال الا ان يحى حال ضروره المسلمين اليه بان وقع النفي عما تحب  
بئس بان يحج لما بنا ان موضع الضروره مستثنى من لزوم الطاعه سرعا  
ولا انه ليس للمولى في مثل هذه الحاله ان يمنعه بل يفرض عليه دفع السر المغير  
بنفسه وما يعذر عليه من ملكه فله ذلك لا يجب على العبد ان يطعوا ان نهاه  
عن الخروج وكذلك في الجواب في حق الولد اذا نهاه والده في مثل هذه الحاله اعلم

## باب قتال النكاح مع الرجال وشهود من الحرب

قال لا يجزى ان تقاتل النكاح مع الرجال في الحرب لانه ليس للمداه بنه صالحة  
للقتال كما انت رايه رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله ما كانت في قتال  
و ربما يكون في قتالها كسف عورة المسلمين ففرج به المشركون وربما يكون  
ذلك سببا لجهاد المشركين على المسلمين ويسندون به على ضعف المسلمين  
فيقولون احتاجوا الى الاستغاثة بالنسأ على قتالنا فلهذا روي عن هذه المعاني  
لاستحب بين مباشرة القتال الا ان يضطر المسلمون الى ذلك فان وقع  
فتنة المشركين عند محض الضروره بما يعذر عليه المسلمون جازي واجب استئصال  
عليه بقتله حينئذ وقد بينا في اخر ملك القصة فالت ام سليم بنت  
وكا انت يومئذ تقاتل شاة على بطنها بئس يا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ارايتم هو الا الذين فودا منك وخذواك فلا تعف عنهم ان يملك  
منهم فقال صلى الله عليه وسلم يا ام سليم عافيتك اموسع فاعادت ذلك  
ثمة مرات في كل ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم عافيتك اموسع في  
المغازي يذكر انها قالت لا اقاتل الا ما تقاتل يا رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لا يغير  
فقتلهم كما قاتل المشركين فقال صلى الله عليه وسلم عافيتك اموسع وانه حجة  
الى قتال النسأ من هذه الحجة فوداع رسول الله صلى الله عليه وسلم

واسلموه فحق هذا بيان انه لا بأس لنسأ لهن عند الضرورة لانه ان النبي صلى  
عليه وسلم لم يمنعهن في ملك الحاله ولم ينقل انه اذن للقتال في القتال في غير  
ملك الحاله قال ولا بأس بان يحضر منهن الحرب العجوز البكيرة فانه في الحرب  
وتسقى الماء وتطبخ للغزاة اذا احتاجوا الى ذلك كحديث عذبة بن قيس الانصاري  
قال كنت مع خالد بن الوليد وانا اصحابه مشركت بجليل لما لبيها  
يرجون وهو يقاتل الروم والمزاد العجيز والشواب بمنع من الخروج  
الفطنة والحاجة ترتفع خروج العجيز وذكر عن ام مطاع وكا كانت  
حينئذ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت لقد رايت ان لم حيث  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلقون من سدة الحال فنههم الى الجهاد  
فنهضوا فقتلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم اول من انتهى الى الحصين فاعانت الشمس  
ذلك اليوم حتى فتنه الله عينا وهو حصن الصعب بن معاذ بالنظارة فحق  
هذا بيان انها كانت خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يمنعهن من  
ذلك فوقها انه لا بأس للعجوز ان يحج لا عانة المجاهد بل ياتين بها العجوز الى علم

## باب الجهاد ما يبيع منه وما لا يبيع

قال ابو حنيفة رحمه الله الجهاد واجب على المسلمين الا انهم في سعة من ذلك  
حتى يحتاج اليهم وكان الثوري يقول القتال مع المشركين ليس بوجوب الا  
ان يكون البداية منهم فحينئذ يجب قتالهم دفع لظاهر قوله تعالى فان قاتلوكم  
فاقتلوه وقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة كما قاتلواكم كافة وذلك لئلا  
يقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انتم الذين يلوكم من الكفار ويقوله تعالى قاتلوا  
في سبيل الله وقوله تعالى وجاهدوا في الله حق جهاده ويقوله تعالى قاتلوا الذين  
يومنوا بالله واليوم الآخر الا امر بالقتال نزل مرتبا فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم ما روي في الاصل بتبنيغ الرسالة والاعراض عن المشركين قال تعالى  
فاصبر بما يؤمر واعرض عن المشركين وقال تعالى فاصبر الصبر الجليل ثم امر بالجهاد  
بالاسلح كما قال تعالى ادع الى سبيل ربك الا انه وقال تعالى لا تجادلوا  
اهل الكتاب الا بالتي هي احسن ثم اذن لهم في القتال بقوله تعالى اذن  
للذين يقاتلون بانهم ظلموا ثم امروا بالقتال اذا كانت البداية منهم بما



الآيات ثم امره بالقتال بشرط السماح اشهر الحرم كما قال الله تعالى فاذا  
الفتح الا شهر الحرم فافتوا المشركين حيث وجدتموهم الا انه ثم امر بالقتال  
مطلقا بقوله تعالى وقاتلوا في سبيل الله واعلموا ان الله سميع عليم فاستغفر الامر  
على هذا مطلقا لا يقتضي لزوم الا ان فرضية القتال المقصود اغراز الدين  
وقهر المشركين فاذا حصل هذا المقصود ببعض سقط عن الباقيين بغير  
الميت والصلوة عليه ودفعه او لا فرض على كل مسلم بعينه وهذا فرض غير  
موقت لم يصرح احد لشغل اخر فتركه وتعليمه وبه دون سائر القتال لا يتم  
امر الجهاد ايضا فلهذا كان فرضا على الكفاية حتى اذا اجتمعوا على بركة اشركوا  
في الماء واذا حصل المقصود ببعض سقط عن الباقيين وفي مثل هذا يجب على  
الامام النظر للمسلمين لانه منصوب لذلك نائب عن جماعتهم فعبارة لا  
يعطل الشك ولا يدع الله تعالى الى الدين وحث المسلمين على الجهاد واذا اريد  
النسب الى ذلك فعبارة ان بعضه بالامتناع من الخروج ولا ينبغي ان يشع  
المشركين بغير دعوة الى الاسلام او عطا جزية اذا تمكن من ذلك لان التكليف  
بحسب الوسع وان كانوا قوما يقبل منهم الجزاة كعبدة الاوثان من العرب  
والهذيل بن نانة يدعونهم الى الاسلام فان ابوا فقتلهم واما المجموع فعبارة الا  
من العجم في جوارحه الجزاة منهم عند ما يبرأ من اهل الكذب فيدعونهم الى حدى  
بين الحاضرين ويجب الكف عنهم ان اجابوا الى احد هما وان استغوا منهما  
فحينئذ يقاتلون حتى اهل الكذب العربي وغير العربي سواء لقوله تعالى من الذين  
او توال الكذب حتى يعطوا الجزية عن يد وكل مسلم في هذا خيفة رسول الله صلى  
عليه وسلم فقد بعث داعيا الى ما بينا و امر بالقتال على ذلك مع من ابى  
وان قالوا للمسلمين وادعونا على ان لا نقاتلكم ولا نقاتلوا فليس ينبغي للمسلمين  
ان يعطوهم ذلك لقوله تعالى ولا تهنوا ولا تخزنوا وانتم الا علون ولان الجهاد  
فرض في ما طلبوا المودعة على ان تبرك فريضته ولا يجوز اجابتهم الى مثل هذه  
المودعة كما لو طلبوا المودعة على ان لا يصلي او لا يصوم الا ان يكون شوكته  
شديدة لا يقوى عليهم المسلمين فحينئذ لا بأس بان يوادعهم الى ان يظهر المسلمين  
قوة حمينة اليهم قال الله تعالى وان جنوا المسلم فاجع لها وصالح رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اهل مكة عام الحديبية على ان يضع الحرب بينه وبينهم عشر

ولان حقيقة الجهاد في حفظ المسلمين قوة انفسهم ولا تمنى في قهر المسلمين  
وكسر شوكتهم فاذا كانوا عاجزين عن كسر شوكتهم كان عليهم ان يحفظوا قوتهم  
انفسهم بالمودعة الى ان يظهر لهم قوة كسر شوكتهم فحينئذ يبتدون اليهم  
وهو بمنزلة انظار المعسر الى الميسرة كما قال الله تعالى وان كان ذو عسرة  
فقطرة الى ميسرة وكذلك لو قالوا للمسلمين وادعونا على ان نعطيكم في كل  
سنة ما لا تعلمون ما على ان لا تجردا عن احكامكم فليس ينبغي المودعة على ذلك  
لانهم لا يقرمون شيئا من احكامنا وانما ينتهي القتال بعقد الذمة لما فيه  
الترام احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات والرضا منهم بالمقام والال  
سلام مقهورين ولما فيه من ترك المي ربة اصلا ولا يؤخذ ذلك فيما  
طلبوا ولا منهم لو اجبوا الى ذلك ربما يظنون اننا نقاتلهم طمعا في قهرهم  
بل لا يكون في ذلك ولا يحل للمسلمين ان يقصدوا ذلك ويظهروا من  
انفسهم الا ان يكون لهم شوكته شديدة فحينئذ يجوز المودعة معهم بغير ان يؤخذ  
فان يجوز بالبوخذ منهم كان اولى وفي المال لا يؤخذ عوضا عن ترك القتال  
فانما يؤخذ لان ما لهم سلاح لا يفتقر اليه الا باخذ ما في المال منهم  
واذا اراد الرجل الخروج الى الجهاد وله ابوان فليس ينبغي له ان يخرج حتى يستأجر  
لان بر الوالدين وترك ما يحق الصلوة المشقة بهما فرض عليه عينا والجهاد فرض  
على الكفاية او لم يقع النفقة عما تقتضيه ان يقدم الاقوى وفي حروجه الى  
العدو والمشقة بهما فان المجاهد على خطر فيمكن من الرجوع فان اذنا له  
فيخرج وان اذن له احد مما لم ياذن له الا فليس ينبغي له ان يخرج طاعة  
لحق الذي يابى منهما وكذلك ان ابيا جميعا والاسل فيه ما روى ان  
رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني جئت اجاهد معك فترك  
والذي يلبس فقال ذهب فاضحك كما اكلتهما وفضل الجهاد ما كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم امره بالرجوع لكرهته الوالد بن حذو ذلك  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فضل الاعمال قال الصلوة لوقتها ثم بالوالدين  
ثم الجهاد في سبيل الله فهذا انتقص على تقدم بر الوالد على الجهاد والوالد  
في سنة من ان لا ياذن له اذا كان به صلها من ذلك مشقة شديدة لانها  
يحللانه على ما هو الاقوى في حقه وهو برهما وحينئذ يبين انه لا بأسه بالخروج



اذنها لانه لو كان يسه ذلك لكانا يا ثمان في منعه لكان هو في سعة  
من الخروج حتى يصل عنها الاثم وكذلك ان كان مات احدا بغير  
حتى لان السبب الموجب للغير في مني حتى منهما كامل وان كانا كافرين  
او احدهما هو مسلم فكم خرج وجه لهما وادرك به الكافر منهما فاس كان انما كره  
ذلك على وجه المني لانه على نفسه والمشفقة التي لم تحقه بخوجه فلا ينبغي له ان يخرج  
لان في راي الدين يستوي الكافر والمسلم قال الله تعالى وصاحبها في الدنيا  
معروفا والمعاد الا بالان المشركان بدليل قوله تعالى وان جاءك على ان  
تشركن بي وان كان انما بينهما عن ذلك كراهية ان تقابل اهل دينه لا شفقة  
عليه فليخرج ولا يطبعه لانه انما كره خروجه بسبب دعاه الشرك الى ذلك  
لا لولاه وكيس عليه طاعته في داعية الشرك واما يعرف ذلك لغير  
الراي لان فيما لا طريق الى معرفته حقيقة بني الحكم على اكثر الراي وهذا اذا كان  
لا يخرج عليه الضبعة فان كان بخلاف عليه ذلك لم يجعل له ان يخرج  
لانه اذا كان معصرا محتاجا الى خدمته فخدمته فرض عليه وان كان كافرا  
وليس من الصواب ان يترك فرضا غنيا لينصل الى ما هو فرض كفائة وان  
ما يقوبه بتضييع والدية لا يمكنه تداركه وهو يمكن من ان يتدارك الجهل في وقت  
اخر وان اذن له الابوان وله جدران وجهان فكم هو خوجه فلا يس بان  
يخرج لان في حال قيام الوالدين الاجداد والجدات كالا جانب الا ترى  
ان في حكم الحضانة والولاية واستحقاق الميراث هم كالا جانب فذلك  
في المنع عن الخروج ولا ادر لهم ما دام الوالدان حيين فاس مات الابوان  
له الجدة الذي من قبل ابيه والجدة التي من قبل امه ولم ياذن له الا خزان بنى  
الام وام الاب فلا يس بان يخرج لان اب الاب عند عدم الاب  
قام مقامه بدليل ثبوت الولاية له وام الام عند عدم الام بنزلهما بدليل  
حق الحضانة لهما فلا خزان معهما بنزلهما سائر الا جانب وان اذن الاخرين لم  
ياذن له هذا لم يكن له ان يخرج وان لم يكن له جده من قبل الام ولا جده من قبل  
الاب فاستاذن الاخرين علم يا ذاك له ولم ياذن له احد ههنا فاستحق ان لا يخرج  
لان حتى الحضانة لام الاب عند عدم ام الام وهي في ذلك بنزله الام  
والجدات الام وان لم يجعل كالا اب في باب الولاية فقد جعل كالا

في حكم القصاص وفي منع قبول الشهادة له ووجوه وضع زكوة المال فيه فاذا  
لم يبق جاذب منه كان هو مقام الاب في منعه من الخروج ايضا  
وان كانت له ام واب اب فاذن له احدهما دون الاخر لم يسح له ان  
يخرج حتى يا ذاك لان اب الاب بمنزلة الاب عند عدمه فكان هذا  
وما لو كان ابوه وامة حيين في الحكم سواء وان لم يكن له ام وكانت جده  
من قبل الام وجده من قبل الاب فحق الاذن للتي من قبل الام خاصة  
الا ترى انها في الحضانة مقدم على الاخرى والجدة التي من قبل الاب تقوم  
مقام الاب بدليل انه لا يثبت لها الولاية كما يثبت للجد ولو كانت الام  
حيه فحق الاذن اليها وليس الى الجدات من ذلك شي بنزله حتى الحضانة  
مع بقا الاب ليس للاجداد اذن في هذا باب وان كان له ام واب  
فليس ينبغي له ان يخرج حتى يا ذاك لان ام الاب بمنزلة الام اذا لم يكن سواها  
احد من الائمة الا ترى ان حق الحضانة لهما وآثار الى ان لا يخرج  
في هذه المسئلة ولم يبين من هو وكان هذا المني لف يقول ام الاب تدلي  
بالاب واما لم يغير اذن الجدة الذي يدلي بالاب مع الاب لم يغير اذن  
ام الاب بطريق الادلى وهاهنا سد فاته لو كان له ام وام اب فاذن له  
الام كان له ان يخرج ولو كان ام الاب ام الاب باعتباره الا لا كالا  
او كالجدة الاب لم يكن له ان يخرج الا يا ذاك وكل سفر اذ ان الجليل فر  
غير الجدة والجدات اوجب او عمة فكم ذلك ابواه وهو لا يخرج عليها  
فلا يس بان يخرج لان الغالب في هذه الاسفار السلامة ولا بمخافتها في  
مسفة شديدة فان اخرج على الغيبة يندفع بالطلع في الرجوع ظاهرا الا ان  
يكون سفره مخوفا عليه منه نحو ركوب البحر فحينئذ حكم هذا الحكم الخروج للجهاد  
لان خطر الهلاك فيه ظاهر والسفر على قصد التعلم اذا كان الطريق بها ولا  
من في الموضع الذي قصد ظاهرا لا يكون دون السفر للتجارة بل هذا هو  
في قوله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة فلا يس بان يخرج اليه وان  
الوالدان اذا كان لا يخرج الضبعة عليها وان كان يخرج في التجارة الى  
دار الحرب بان تدارك ذلك فان كانوا قوم يفتون بالعودة معروفين  
فلا يس بان يخرج لان الغالب هو السلامة فصار هذا الخروج الى هذه



من دار الاسلام سوا وان كان يخرج في تجارة الى دار الحرب مع عسكر  
المسلمين فان كان عسكرا عظيما كالصامقة فلا بأس بان يخرج وان كان  
خروجه لان الغالب من حاله السلامة فانه لا يعرض نفسه بان يشغل القتال  
والعسكر العظيم يعودون على دفع سر العدو عنه وعن انفسهم وان كانت برية  
او نحوها لم يسمع له ان يخرج الا باذنهما لان خطر الهلاك اظهر في خروجه مع قوم  
ليس لهم قوة الدفع عنه واذ كان لا يخرج للجهاد مع هؤلاء بغير اذنها فخطر  
الهلاك فذلك لا يخرج للتجارة وان كان خروجه للجهاد او لاداء دينه او لزيارة  
او اعماه او عاهته او زوجته فلا بأس بان يخرج اذ كان لا يخاف الضيعة  
وانما يخاف منهم الجوع عليه لان المنع من ذلك باعبار وجوب رالالة  
وغيرها من الادلاد والقرابات لاسد لهما في ذلك فذلك في المنع  
من الخروج الا ان يخاف الضيعة على احد من هؤلاء فحينئذ لا تسعه ان يخرج  
من ماله نفقة لان القيام ساعده والاعوان عليه حتى عليه نفقة كل واحد  
عليه وسلم كفى بالمرء ان يضع من نفقته وانه الحكم في انه كور من اولاده الصغار  
والا فاصاروا كبر اذا لم يكن لهم ازواج والذين من الكبار الذين لا  
لهم من ذوى الرحم المحرم لان نفقتهم عليه واجب عليه شرعا وكذلك زوجته  
فانما بنوه الكبار والصغار واخوته الذين لا رماه لهم فلا بأس بان يخرج ويؤتم  
وان خاف الضيعة عليهم لانه لو كان حاضرا لم يحرم على نفقتهم وان صار غائبا  
بمسح خروجه بسبب خوف الضيعة عليهم وانه اكله اذا لم يكن النفقة عاهة فان  
اذا جأ النفقة فقبل لاهل بيته فاجب العدة ويريدون نفقتكم او داركم يوم  
فلا بأس بان يخرج بغير اذن والده لان الخروج في مثل هذه الحالة فرض على كل  
احد قال لا تغالي في النفقة واخفا وثقالا وما يقوه بترك هذه الفرض لا يمكنه  
وما يقوه به بالخروج بغير اذن الوالد بن يمكنه استئذنه بعد هذا فيستغل بها  
هو الا هم ولان الضر في تركه الخروج اعم فان ذلك يتعدى اليه الى ولده  
والي غيرهم من المسلمين ولائله لا يكمل الوالد به ان نهيه عن الخروج فكل  
له ان يخرج ليعقوبه الا ان غناه لا طاعة لهما عليه فيما كانا عشرين في الكثرة  
ان رجلا لو قطع الطريق على رجل لياخذ ماله او ليعقوبه او لاداء امرأته لغيرها  
من له قوة على ان يمنع من ذلك فحينئذ لا تسعه وان كره ذلك والده لم يسعه

ان يطعمه في ذلك ولم يسعه ان يسفاه لان هذا فرض عليه بعبه وانما لم يرد  
طاعة الوالد بن فيما يكون موسعا عليه بين الابن والترك فاما بغير من عليه  
مباشرة بعينه فليس له ان يسفاه من ذلك الرضا لو اراد به هذا الوالد بن  
بشي من ذلك فنهاته الوالد الاخران بعينه شفقته عليه ينبغي له ان يطعمه ويتبع  
والده بهنك حرمة ذكر هذا على سبيل الاستسراح للمعاه اذن الوالد بن فيما  
هو فرض عليه بعينه ولا ينبغي للعبد ان يجاهد دون اذن مولاه ما لم يكن النفقة عاهة  
فان كان ذلك فله ان يخرج وليس لمولاه ان يمنعه من ذلك لان فرضه الخروج  
عنه النفقة العام كغرضه الصوم والصلوة وذلك مسس للعبه ما ملكه عليه مولاه  
واذا تبين هذا في العبد والمولى عليه ملك على الحقيقة من في حق الوالد بن  
بطريق الادل واذ كان كذلك التا ان كانت بين قوة القتال فيخرج اذا جأ  
النفقة وقد جئنا ما صنعت ام سليم يوم حين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يوم احد لما هم شبيبة بنت كعب بن جهم من مقام فلان وفلان فسمى جأه  
فروا وكان النفقة يومئذ عاهة فاستحسن قال التا وخرج من لم يهرب منهم  
اذا لم يكن النفقة عاهة فلا ينبغي ان يستغل التا بالقتال ولا ينبغي للشباب ان  
يخرجوا ايضا في الصوافف ونحوها لان مقام من في البيوت اقرب الى دفع  
الفتنة فاجب ان يراعى بان يخرج من الصوافف لاداءه الجرحى جأه ام  
عطية قالت خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبع غزاة فكنيت  
لهم واذا وى الجرحى وسبقهم الماء ولا ينبغي ان يباشر القتال لان الرجال غنية  
عن قتال التا فلا يستغل بذلك من غير ضرورة وعنه تحقق الضرورة بوضع  
النفقة عاهة لا بأس للمرأة ان تقاتل بغير اذن ابها وزوجها بقا ان صفت  
عبد المطلب فقلت بهو وباتوا عليهم حضا كانوا فيه وانما كان هذا يومئذ  
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع التا في اطمن من اطام المدينة وكان  
حات بن ثابت معهن حتى يهودى من بني فزيلة واراد ان يهودا المحاط فامر  
صفية حسان بن ثابت بان يقوم اليه بجرا حتى يقتله فقال حسان ان من  
ارباب اللسان ست من الضرب والطعان في شئ فقامت بنفسها فقتله  
خرج ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم استحسن ذلك منها فترقا انه لا بأس  
بذلك لكان الدين لم يبلغوا اذا طاقوا القتال فلا بأس بان يخرجوا لقتال



في غير العام وان كره ذلك الابد والامهات وفي غيره هذه الحان لا ينبغي لهم  
ان يخرجوا الا ان يطيب انفسهم بذلك قال جعفر بن محمد بن علي بن ابي طالب رضي الله  
عنه وسلم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن سبع سنين فوضعه فقال فقال  
قوله لا بأس به والروايات تختلف في سن علي رضي الله عنه حين اسلم فالكذا  
ذكر محمدا رحمه الله في هذا الكتاب الفتح والعشرة وفي رواية انه اسلم وهو ابن سبع سنين  
وفي رواية اسلم وهو ابن خمس سنين وتختلف الروايات بهذه الصفة  
على اختلاف السن في سنة حين قتل فقال جعفر بن محمد وهو ابن ثمان سنين  
وقال الجاحظ قتل وهو ابن ستين سنة وقال القس قتل وهو ابن ثمان سنين  
ولما خلاص انه اسلم في اول سبوت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قام رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بعد ما بعث بكه ثمان عشرة سنة وبالمدينة عشرة واثلاثين سنة  
ثم ثمان سنين انتهى ذلك نقل علي رضي الله عنه فذلك مقتضى حسن كان  
سنة حين قتل على ما قاله جعفر بن محمد فظهر انه اسلم وهو ابن خمس سنين وان كان  
على ما قاله جاحظ فقد اسلم وهو ابن سبع سنين وان كان على ما قاله القس فقد اسلم  
وهو ابن ثمان سنين لا خلاف ان لم يكن بالغ حين اسلم وعنده ذلك قوله

سبقتكم الى الاسلام طرا غلاما ما بلغت اوان اسلم  
وانا حقا في هذا الاعتماد اصابنا رحمهم الله على هذا الحديث في صحة اسلام النبي صلى الله  
عليه وآله فخرج القوم الى الصلوة فادوا ان يخرجوا معهم بالنسبة فيمنعوا لا لا  
واحدة فاستحب ان لا يفعلوا ذلك مخافة عيبهم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
عنه من خرج للقتال ربما يتلى بغيره من سعة ثوبه ولا يمكن فيه من الدفن  
وهو واقضا الشهوة بالمباينة ليس من اصول حواكمه فلا ينبغي ان يوضع حرمه  
لا جلد ولولم يكره له الخروج من الامانة ان يتنقل بين عن القتال لكان ذلك  
كافيا فان كان لا بد من الخروج فادوا ان يخرجوا من حكم الاخذ بالرجال  
في حق الامانة اخف الا ترى ان جميع الناس ليس بمنزلة المحرم في المسئلة النظر  
لا بأس بالامانة ان لا يغير محرم وليس للحرمة ذلك الامع زوج ومحرم ما هو  
من المباينة واحدة تتم بالامانة ولكن مع هذا يرضى في اخراج الحارث والامانة  
بقدر على حفظه ان اقبل المسلمون بمنزلة حتى يخرجوا الى دار الاسلام  
اما بقوة نفع او بما معه من الظهور والخدم لما روي في النبي صلى الله عليه وسلم كان

اذا اراد ان يغزو افرع بين فاته واخرج منهن بعد التي تفرغ فالت عيسى  
رضي الله عنه فاصابني العرعة في السفل الى اصابني فيها اصابني حين تكلم  
الافك فيها بما تكلموا به في غزوة المرتسح غزوة بني المصطلق من غزوة معلوم  
انه كما بان عليهم الضياع من معه من المسلمين فمن يكون بهذه الصفة  
فلا بأس له بان يخرج من دياره بكرة هذا المن ان اقبل المسلمون بمنزلة لم يقو  
على اخراجه واستغل بنفسه فيكون مصيبا لهم والتعريض من قبل الضيف  
حرام شرعا وكذلك ان كانوا اسرية يدخلون ارض العدو فانه لا ينبغي لاحد  
ان يخرج معهم لمداوة الجرحي لانهم جريدة خيل اذا خرجهم امر استغلوا بانفسهم  
ولا يمكنون من الدفع عنها وهي عبارة عن الدفع عن نفسها وانما يحل لها  
ذلك في الصلوة التي الكبر لا في غيرها انهم قد هردون لا ينهز من العدو  
ولا يمكنون من الدفع عنها وعن انفسهم والحاصل ان الحكم بيني على الظاهر فيها  
بتعدد الوقوف على حقيقة الحال فيه ولا بأس باذخار المصنف من العدو  
لغاية القوان في مثل هذا العكر العظيم لا سحبه ذلك اذا كان يخرج  
سنة لآن الغارزى ربما يحتاج الى القواة من المصحف اذا كان لا يحسن القراءة  
عن ظهر قلبه او تبرك بجمل المصحف او يستنصره في القوان جلية المتين من  
اعتصم به نجا الا انه انتهى من تعريف المصحف لا يستحق العدو به لهذا  
استنصره في جبر على بيعه وانظر هراة في العكر العظيم باس من يدعونهم  
وفي السرة ربما يتلى به نقله عدد هم فمن هذا الوجه يقع الفرق والذي روي  
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يقرأ بالقوان في ارض العدو وتكره ان  
يكون سفره مع جريدة خيل لا شوكة لهم هكذا ذكره محمد رحمه الله وذكر الطحاوي  
رحمته ان هذا انتهى كان في ذلك الوقت لآن المصنف لم يكره في  
ايدي المسلمين فكان لا يؤمن اذا وقعت المصاحف في ايدي العدو  
يقوت شي من القوان من ايدي المسلمين او يغيرونهم بعض في المصاحف  
ما يعلمون انه لم يبق بايدي المسلمين يؤمن من مثله في زمانا لكثرة المصاحف  
وكثرة القوان قال الطحاوي ولو وقع مصحف في يدهم لم يحرقوا به لانهم ان  
لا يقدرون بانه كلام الله فهم يقدرون بانه انصاع الكلام وبما جزا العبارة والبلغ العا  
فلا يحرقون به كما لا يحرقون بالكتب ولكن ما ذكره محمد رحمه الله



فانهم يفعلون ذلك مغايطة للمسلمين وقد ظهر ذلك من القوامطة <sup>حين</sup>  
ظهروا على مكة جعلوا يستنجون بالمصحف الى ان قطع الله دابرهم ولهذا مع  
من شتر المصحف وجبر على بيعه كما يجبر على بيع العبد المسلم وان دخل  
مسلم بامان فلا بأس بان يدخل معه المصحف اذا كانوا قوماً ينفون بالاعتقاد  
النظام هو الامن من تعرض العدو لما في يده فاما اذا كانوا رجالاً ينفون بالاعتقاد  
فلا ينبغي له ان يحمل المصحف مع نفسه اذا دخل دارهم بامان واما قال الحربي  
او الذي للمسلم علم في القرآن فلا بأس بان يعلمه ويفقهه في الدين لعل الله يقبل  
بقوله لا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن على المشركين و  
امر قال الله تعالى منع ما نزل اليك من ربك وقال ادع الى سبيل ربك  
بالحكمة والموعظة الحسنة ومعلوم ان تمام هذه الصفة في القرآن والصفة المستنبط  
من القرآن وهو الحكمة كما قال الله تعالى ومن يوت الحكمة فقد اوتي خيراً كثيراً  
وقوله المفسرون بالصفة وانما يتحقق دعاء هذا الطريق اذا علم ذلك  
وقال الله تعالى وان احدى المشركين استجرك فوجه حتى يسمع كلامك يعني  
يسمع فيفهم فربما يرغب في الامان لما يقف عليه من محاسن الشريعة و  
هو المراد من قوله تعالى لعل يقبلهم وفتح حديث عثمان رضي الله عنه ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال خير الناس من تعلم القرآن وعلمه ولم يفصل بين تعليم  
وتعليم الكفار واما ان كان يذهب الى تعليم غير المنحطيين رجاء ان يعلموا اذا  
خرجوا فدان يذهب الى تعليم المنحطيين رجاء ان يهتدوا به ويعلموا ان الله  
وآذ دخل المشركون دار الاسلام فاحذوا الاموال والذراري والنفوس علم  
بهم جماعة المسلمين ولهم عليهم قوة فالواجب عليهم ان يتبعوهم واما في  
دار الاسلام لا يسعهم الا ذلك لانهم انما يملكون من المقام في دار الاسلام  
بالنصرة وفي ترك الشاخص ظهور العدو عليهم فلا يحمل لهم ذلك فليس اهل الحرب  
بهذه الصفة منكر قبيح والهي عن المنكر ومن على المسلمين والذين وقع  
الظهور عليهم صاروا مظلومين ونقص على المسلمين دفع الظلم عن المظلوم  
والاخذ على يدي الظالم قال صلى الله عليه وسلم لا حتى ياخذوا على يدي الظالم  
فتطردوا على الحق طردى فان دخلوا بهم وادخلوا بظلمهم كان الذي في  
ايديهم ذراري المسلمين فالواجب على المسلمين ايضا ان يتبعوهم واما

كان غلب رايهم انهم ينفون على استنفاذ الذراري من ايديهم واما انهم  
ما لم يدخلوا حصونهم لانهم ما ملكو الذراري بالاحواز بدرا الحرب فلوها ايديهم  
في دار الحرب وفتح دار الاسلام سواء المصير على المسلمين من الاموال  
منهم وذلك قائم باعتبار الظاهر ما لم يدخلوا حصونهم فاما اذا دخلوا حصونهم  
فان انما هم المسلمون حتى يتسلمهم لاستنفاذ الذراري فذلك فضل اخذ  
وان ركوهم وجوب ان يكونوا في سعة من ذلك لان الظاهر انهم بعد وصول  
الى ما منهم ودخلوا حصونهم بغير المسلمين من استنفاذ الذراري من ايديهم  
بالسنة في الجند وبذل النفوس والاموال في ذلك فان فعلوه فهو العزيمة  
تركوه لدفع الحجج والشفقة عن انفسهم كان لهم في ذلك رخصة لا ترى انما  
تعلم بان في بد الكفار بالردم والهدية بعض سارى المسلمين ولا يجب على كل  
واحد من الخروج لقتالهم لاستنفاذ الاموال سارى من ايديهم فاما اذا كان  
ما ظهر واعية المال دون الذراري فادخلوا دار الحرب وسع المسلمين  
لا يتبعوهم بعد ذلك وان كان لوان يتبعوهم فهو فضل لانهم ملكو الاموال بالاحواز  
وانتهت العصمة ان يذهب فيها بالاحواز بدرا الحرب فالتحقيق انهم  
والمسلمون في سعة من ان يتبعوهم لانهم لا ينفون من ايديهم وان كانوا  
لدخلوا لا غار الدين وانه المشركين كان افضل فذلك حكم هذه الاموال  
والحكم فيما اذا ظهر اهل الحرب على ذراري اهل الذمة او على امولهم على نحو ما  
ايضا لان المسلمين حين اعطوهم الذمة فقد التزموا دفع الظلم عليهم وهم صاروا  
من اهل دار الاسلام لا ترى ان الاحواز بعقد الذمة للمال والنفوس حكم القتل  
والعقوبة بمنزلة الاحواز الذي للمسلم فينبوي الحكم في وجوب الاتباع والكيل  
على الفرق بين الاموال والذراري بعد دخول دار الحرب انهم لو سلموا  
الاموال وادبروا الذراري وفي دار الاسلام لو سلموا امر وادبروا الاموال  
والذراري والمسلمون واهل الذمة في ذلك سواء في مصحح الفرق وان كان  
حين بلغهم هذا النقص الكبر الا انهم ان خرجوا في اترهم لم يتركوهم حتى يذهب  
حصونهم في الذراري او حتى يدخلوا دار الحرب في الاموال رجوت ان يكونوا في  
في سعة من ترك الاتباع لان البتة على الظاهر ما رزني مثل هذا الظاهر انهم  
في الخروج يتبعون انفسهم من غير فائدة وانما الذي لغرض من هذا الخروج بغية على



كل من ينفذ اذا كان الكمال اي منه ان خرج اذ كرم وقوى على الاستغفار  
من ايهم بمسحة المسلمين على ما بيناه قال لا يسكنون في التور  
المسلمين ان تتخذوا فيها الت والذاري وان لم يكن من ذلك المتور  
ارض الله وارض المسلمين لانهم يندبون الى المقام في التور وانما سكنون  
المقام بالت والذاري فالت سكن للرجال ولانهم اذا دخلوا في ذلك  
بالت والذاري كثر الجور والزمان حتى يصير ذلك الموضع مضر للمسلمين  
وتخذ المسلمون في ذلك تغربا لغرب من العدو ولكن هذا اذا كانوا  
لوزلت بهم حلبة العدو وقدروا على دفع شرهم عن انفسهم وعن ذرارهم فكيف  
من ان يخرجهم الى ارض الاسلام فاما اذا لم يكن هذه الصفة وكانوا عدوا  
قليل لا يسكنون من دفع حلبة العدو ولا يقدر على اخراج الذاري فانه  
لا ينبغي لهم ان تتخذوا الت في مثل هذه التور لان الظاهر انهم يصنعون مثل  
في التور بامون الصانع في فصل الاول وهو نظير ما سبق في الفصل من السنة  
والصالحه الا ان هناك كره اخراج الت مع الجحش العظيم للضعف والم  
ذلك في التور اذا كثر فيه المسلمون لان اهل العسكر لا يطول مقامهم في دار الحرب  
فلا يحتاجون الى الت معه مقامهم في الظاهر فاما اهل التور بطول مقامهم في الت  
ل يبرمرون بان لا يبرحوا منها واما كانوا غزاة فخرجوا بالمقام فيها فلهذا لم  
باسباب تتخذوا فيها الت والذاري فان قال اهل التور لا يقدر على دفع  
العدو بانفسه ان اتانا ذلك نستغيت بالمسلمين في بيت الغيات منهم  
بهم العدو فانه لا ينبغي لهم ان يحملوا الت والذاري الى مثل هذه التور ايضا  
لا يقدر على الدفع عنهم بانفسهم ولحق الغوت بهم للدفع هو هم ولا ينبغي لهم  
على الله هو هم حصص فيما يكون الواجب فيه الاخذ بالاحتياط الا ترى انه يتوهم  
ان يقع فتنة او محصلة بين المسلمين فيقتل بعضهم ببعض حتى لا يقدر على  
امانة تلك التور فيضيع من فيها من الت والذاري فلهذا لا يسعهم الت  
على الغوت وانما يتوهم ذلك على شوكه انفسهم وذكر الحسن الشيباني في السنة  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فزرك دابة بهلك فهي لمن جباب  
ويطأ هربا الحديث اخذ بعض العلماء فقالوا اذا تركت الفاري دابة في  
هزينة فخذها مسلم اخرها فخرجها فخرجها لاهل الاول تركها موقفا

وانما كان الكمال لكونه محرز لها ببدنه فاذا زال ذلك التحق بصي  
فهي لمن اخذها واجب دوننا فخذ بهذا فان هذا السبب اهل الجبابرة  
وهذا فاعلم الشرح قال الله تعالى ما جعل الله من حكمة ولا سائته وليس  
التسبب في الدواب نظير الاعتاق في العبيد فالاعتاق بحدت فيه  
صفة المالكية فتبقى الملوكية والتسبب لا يحدت صفة المالكية في  
الدواب واذا بقيت مملوكة كانت لصاحبها وحرمة الملك باعتبار  
حرمة المالك فلا يملكها احد بالاخذ وقد ذكر عن الشعبي انه قال ياخذها  
صاحبها ولا نفقه عليه الذي جبابه ان كان انفق عليها من ماله وهذا  
بين ان الحديث الاول وهم في الشعبي هو الذي رواه وما كان نفقي  
بخلاف ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم مثل في الحديث  
الت فلا يكون معمولا به اذا كان مخلفا لاصول فكان الرجوع الى العام  
المتفق على قبوله وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تجل مال امرئ مسلم الا بطيب  
نفس منه اولى وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم من وجد عينا ماله فهو  
حق به دليل على صحة ما قلنا وكان عمر بن عبد العزيز يقول ياخذها صاحبها  
ويرد على المتفق ما انفق عليه من ماله وقال الشعبي ليس عليه شيء من النفقة  
ان كان انفق بغير اذن ويقول الشعبي ياخذ لانه متبرع بالانفاق على  
ملك الغير بغير اذنه وهو يريد ان يبرمه دينا في ذمته لنفسه وليس حد في  
الولاية على غيره فاما عمر بن عبد العزيز كان يقول دلالة الاذن في الانفاق  
من صاحبها معلوم بطريق الظاهر لانه لو كان من اخراجها انفق عليها من  
مال نفسه فاذا عجز عن ذلك كان مستغيا بكل من يغوي على ذلك  
راعي بان يتفق عليها من ماله ودلالة الاذن كصريح الاذن ولكن في التور  
هذه الاستعانة والرضا بخلاف ان يكون منه على وجه التبرع ويحتمل ان يكون  
على وجه الرجوع عليه بما يتفق والمحتل لا يصلح حجة لاجباب الدين في ذمته  
وهو نظير المودع يتفق على الوديعة في حال غيبه صاحبها بغير الرضا في ذمته  
يرجع على صاحبها بما انفق لهذا المعنى والله تعالى اعلم

**باب**  
صاحبها اذا وجد في اخبائ الناس رجلا مع دابة



واذا جعل امير العسكر على الساقه رجلان من تحتها لعسكره في  
دخول دار الحرب والا نظرف منها لان فيه نظرا للمسلمين فالذي  
يقبله النوم او يعارض بما يجلس او ينام لا ستره في موضع الخوف ثم لا يفتح  
بالحبس فبضع فاذا كان على الساقه من يكلفه الحوق بالعسكر بوسه عليه  
الصباغ حتى نظره قال عمر رضي الله عنه لو تركتم بعثتم اولادكم فان وجه  
الساقه رجلا قاتل عليه دابة فامر ان يترك الدابة ويقتل بالعسكر  
لئلا يهلك فافذه بالحفه بالعسكر ترك دابة فهلك لم يصنع شيئا  
ما تعرض للدابة بشي اما حسن الى صاحبها حين الحفه بالعسكر ولو استالى  
صاحبها بان حبس صاحب الدابة حتى فاعت موشيه لم يصنع شيئا فاذا  
حسن اليه ادلى ولا ان الرجل ابلى بلبنتين اما ان يضع دابة او يضع نفسه  
ان وقف معها ومن دفع الى سرج فبكته ان تختار هو زها وذلك ترك  
الدابة فصاحب الساقه امر بان يفتح عليه فعد شرا فيكون محسنا والمخمين  
من سبيل وان كان اخذ الدابة من يد صاحبها فحقا عليه ثم منعه من اخذها  
فهلك فهو ضامن لقيمتها لانه قوت يده بضع احدته في الدابة وذلك  
غضب منه بوضحه انه امر بالاله يد صاحب الدابة عن الدابة وانما امر  
بالعكر وهو فيما امر به غير محتاج الى التعرض لدابة فلو ضامنا لقيمتها اذا  
اخرجها من يده كغيره ذلك ان يجرها صاحب الساقه او ضربها فقتلها  
فهو ضامن وهذا اظهر فان اخذ صاحب الدابة بلجام دابة ففك صاحب  
الساقه يده بالحفه بالعسكر وترك الدابة في موضعها لم يصنع شيئا لان  
حل يده صاحبها لا بالدابة وهذا دليل ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله في  
ان ضمان العصب لا يجب الا بعبار وضع في المعضوب بغوت المالك  
بجمله عن الموضع الذي كان به المالك عليه ما ياتي فيه فانه اذا اخذ الجار  
دخا كان ضامنا اذا انك بد صاحبها عن اللجام لم يكن ضامنا ذلك  
في الموضعين حاصل بسبب واحد الا ان محمدا رحمه الله يسلم هذا اصل فبجمل  
النقل ولكنه يقول فيما لا يحفل بالنقل بغيره سقا به باعتبار نفوذ ترك  
المالك على المالك كاستنط الاستاره في الدعوى والشهادة الى البين  
فبما يحتمل النقل الى مجلس القاضي ثم فيما لا يحتمل بقاء ذكر المحمود ومقابلة الشبهة

لو كان الرجل راكب فانزله كره بالحفه بالعسكر لم يصنع دابة لانه لم يضع  
فيها شيئا اما صنعه في صاحبها وان اخذ صاحب الساقه الرجل بالحفه بالعسكر  
وترك دابة مرميا سره كانوا على اثرهم فلففوا وقاموا عليها حتى انفقوا بالعسكر  
ثم حضر صاحبها فهو احق بها لانه وجد عين ماله فيكون احق به وليس لهم  
ان يرجعوا عليه بانفقوا لانه لم يامرهم بذلك وقد بينا هذا على ان الميريرين  
العوام كان له ربح طويل فكان اذا اشق عليه حمله الفقه على الطريق فبريه  
بعض الاعراب من يكون في احوال العكر في فذه وهو لا يعرف نفسه حتى ياتي  
المترل فيجي الزبير يقول خالك استجرا فباعت من ربحي فافذه فعل ذلك  
عجزه فان كانوا حين اتوا بها العكر اخذوا الامير خبره فانهم بان ينفقوا  
عليها حتى يجدها صاحبها ففعلوا ذلك ثم حضر صاحبها اخذها وعطاهم ما  
بعد امر الامير ولم يعطهم شيئا مما انفقوا قبل ذلك لان في هذا الامر نظرا  
باجا ملكه وامساكه عليه فالدابة لا يبقى بدون النفقة والآل ان لا يرضى بالبيع  
بالانفاق على تلك الغير ولا ميرد لاية النظر لكل فرع عن النظر لنفسه  
فكان امره بذلك كما مر صاحب الدابة حين صدر عن دابة شرعية فان  
قالوا انفقنا عليها بعد الامر كذا وذلك نفقة متنها وقال صاحبها لم ينفقوا  
عليها من ذلك شيئا فيقول قول صاحبها لانهم يدعون في ذمتها لا  
نفسهم وهو مشكوك فيقول قوله بعد ما يحلف على حمله لانه مستحب على فعل  
الغير وهو انفاقهم عليها فيكون على العلم دون البت فان انفقوا  
مسلمين على ما ادعوا وكان انفاقهم بعلم الامير رجوعا على صاحبها ولا  
الى الكاره لبيوت ما ادعوا الحجة حكمية وذلك علم الامير او شره او شائنه  
فان كانوا حين رفعوا الى الامير وشهد الشهود انهم وجدوا دابة بهرون  
لمن هي راي الامام ان يبيعها فباعها فزالان ذلك نظره لصاحبها  
تفاق ربما ياتي على ما يترها وحفظ ثمنها ليس من حفظ عبيتها ولا ميرد لاية النظر  
على جبهه وليس لصاحبها اذا حضر ان يبطل البيع وانما حقه في ثمنها فان كان  
امرهم بالانفاق زمانا ثم باعها ففعلوا اعطاهم من الثمن ما انفقوا وانما  
البينة على ما ادعوا من النفقة قبل ان يحضر صاحبها او بعد احضار اعطاهم  
بعد امره لانهم استوجبوا ذلك في ذمة صاحبها باجبا ثم بالية هذه الدابة



وكنت الوحضر صاحبها كان لهم ان يحسوا حتى ياخذوا ما انفقوا بمنزلة راد الا  
 بحسبه يجعل والتمس بدل تلك المائنة فيعطيهام الامير مقداره من ذلك  
 وهذه البنية مقبولة منهم قبل حضور صاحبها باعتبار ان الامير خصم فيمن ضا  
 كما يقبل البنية منهم في الابد لا مرا بالانفاق فانهم لو قالوا لا يريد جديده  
 الدائنة ولا خوف صاحبها اذ هم بان باقوه بشهود على ذلك وقيل منهم  
 ليا ارمهم بالانفاق فان لم باقوه بشهود وراى الامير النظر في ان يارهم تلك  
 فلا يس بان يقول ارمهم بان ينفقوا عليها على ان كان الامر كما روى عن  
 على صاحبها والا فست ارمهم بشي من ذلك ويتهدى على ذلك يقول  
 ارمهم جميعا وامساك منها ان كان الامر كما ذكرنا وان كان الامر على غير  
 ما ذكرنا فست ارمهم بشي من ذلك وهذا لان الاشهاد بهذه الصفة <sup>تختص</sup>  
 لصاحبها فانهم ان كانوا صادقين بيمين ملكه بهذا وان كانوا عاصين لا  
 البراءة عازمهم من الضمان بهذا وكذلك لا يجوز البيع باعتبار هذا الامر اذا كان  
 من في يده عاصيا فان حضر صاحبها وقد ملك التمس في يد من يعاها بطلا <sup>هذه</sup>  
 الصفة فان اقر ما اخبر المجزء الامر فهو بري من ضمانه وضمان ثمنه لانه يبين  
 البيع كان باذن صحيح وان حجب صاحبها ذلك فالبايع ضامن لقيمة ثمنه بغير  
 البنية على ما يدعى فان اقام البنية فان ثبت بالبينة بانفاق الخصم فان  
 صاحبها الدائنة في المشتري كان له ان ياخذ ما اذا اقام البينة انها لانه  
 وجد عينه فاقام المشتري البنية على ما قاله الواجد وعلى ما امره الامير  
 سلم له ما استرى لانه اثبت بسبب ملك صحيح لنفسه بالبينة وان لم يكن له بنية  
 اخذ له اية صاحبها ورجع المشتري على البايع بالتمس لاستحقاق المبيع من يده  
 اقام البايع البنية على ما ادعى فزانه وجد ضابجه وان الامير امره ببيعها بري  
 هو من التمس ورجع المشتري فاخذ من المسخى لان ثبت بالبينة كانت  
 باقرار الخصم اذ تضى رفع اليه هذه اى دونه وسئل اجازه البيع لم يجز حتى يقوم  
 البنية عنده جميع ما يبالا لان ولاية الاجازة انما تثبت اذا ظهر جرح ذلك <sup>عنه</sup>  
 ولا يظهر الا بالجحده اذ علم

## باب سجدة الشكر

٢١ واذ اتى الامير امير فاردان بشكراته عليه فلا يس بان يكبر مستقبل القبلة  
 فيجرب سجدة الشكره ويسبح ثم يكبر كبيرة فيرفع راسه وهذه سجدة الشكر  
 وهي سنة عند محمد رحمه الله وكذلك قول ابي يوسف رحمه الله رواه ابن سبعة  
 عنه قال ابو حنيفة رحمه الله كان لا يراى سببا اى شيئا مسنونا ولا يراى شكرانا  
 انما تمام الشكر في ان يصلى ركعتين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح  
 مكة وقد روى عن ابراهيم النخعي رحمه الله انه كان يكبرها ويكبر روى ابن سبعة  
 عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يراى لو فعل من يكون منطورا اليه ربنا بطلان ان  
 ذلك لظان اذ سنة متبعة عند حدوث الغنة فيكون مخلصا في الدين <sup>ليس</sup>  
 قال صلى الله عليه وسلم من دخل في ديننا بالبس منه فهو ردها من سنة  
 الا فيها لغنة معجدة لله تعالى على كل احد من صحة او غير ذلك فلو استعمل بسجود  
 عند كل لغنة لم تنفع لشغل اخر ولما وقع حتى يسجد كان ذلك لغنة متنى ان  
 لها ما ينادى لنا ولكن استحسن محمد رحمه الله لا تار المردية في الباب منها ما روى  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا بستر مري يسره كحرة ساجدا وروى ابن  
 عليه وسلم مر رجل به زمانه فسجد وقرب ابو بكر وعمر رضي الله عنهما ففعل ذلك في  
 كتب الحديث بروى ان النبي صلى الله عليه وسلم مر غنقا شى فسجد يعني نقص  
 الخلق وروى ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه لما اتاه فتح البصرة سجد عن  
 ابي موسى قال كنا مع علي بن ابي طالب رضي الله عنه بالنهوان فقال انتموه  
 يعني ذال الله في اوقال ذال الله في انتموه فلم يجده ففعل لوق حبيته ويقول  
 ما كذبت ولا كذبت فوجدته في ساقية او بر فسجد على رضى الله عنه وصلى  
 ثم روى انه لما قتل علي رضي الله عنه احكر درية قال لظروا فان فيهم رجلا صري  
 يدبيه مثل ندى المذاة حدى نبي الله صلى الله عليه وسلم فقلبت القلبي فلم يجده فقال  
 فواته ما كذبت ولا كذبت قالوا فان سبعة نفر تحت نخل لم نعلمهم فقال  
 انظروا قالوا روى فانت في رصية جيلابجودنه حتى القوه بين يديه فحرا  
 ساجدا وقال بشروا اذا ما فعل لك لانه اخبرهم ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اخبره بان القوم الذي فيهم جل بهذه الصفة يقاتلونك وهم على الضل  
 فحين وجدوه كان ذلك لغنة عظيمة فلهذا خرسا جنة تعالى وانه تعالى علم

## باب صلوة الخوف



قال محمد رحمه الله اختلف الناس في صلوة الخوف حسن الاقوال بل فيها ما قاله  
ابن عباس وابراهيم النخعي وصاحبها عليه بن عمرو بن جهم الامام الحسن بن علي  
فنفق طائفة بآراء العدة ويصلي طائفة بصلوة حتمية هيب في الطائفة  
فنفق بآراء العدة واما في الطائفة الاخرى فيصلي بهم بصلوة حتمية سلم الامام  
وتهيب هذه الطائفة بصلوة بآراء العدة واما في الطائفة الاخرى فيصلي بهم بصلوة حتمية  
بغير قراءة لانهم ادركوا اول الصلوة فهم في حكم المقعدين في جميعها ثم ما في الطائفة  
التي في قبضون ما فانهم بقراءة لانهم يسبقون فيها وقد بينا في كتاب الصلوة  
ما في هذا من اختلاف الآثار واختلاف العلماء وما في نوادر ابن ابي شيان في  
يوسف من الفرق فيما اذا كان العدة وفي جهة القبلة وفي دير القبلة في صلوة  
الخوف وذكرنا في حديث ابن عمر رضي الله عنه ان الامام يصلي بكل طائفة  
سجدة وانما اراد به ركعة وهذه لغة معروفة عند اهل الحجاز يقولون سجدة فلان سجدة  
اي صلي ركعة وذكرنا في حديثه ايضا فان كان خوفه من ركعة من ذلك صلوات  
حالا على اقدامهم او ركبا استقبل القبلة وغير مستقبلها وانما ارادوا ان يكونوا  
لامانة فان المتسلي على لا يجوز الصلوة معه بمنزلة السباحة في البحر والمساكنة  
في القتال وذكر عن محمد بن يحيى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر قتل  
منزلا لم يقعد حتى يصلي ركعتين واهل الحديث يروون هذا الحديث ثم من هذا  
انه في كل منزل كان بعين مكان الصلوة ولا يصلي فيه ركعتين وهكذا في كل  
مسافر ان يفعل فان النزول للاستراحة وذلك نصيب البدن فلا  
دلي ان يقعد امراله بن عليه وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم في منية كان  
او يسعي في منية امه واهل امته فقال لا تتخذوا بيوتكم قبور قبل معناه بان  
بصلواته قبل معناه بان تماوا فيه من غير حاجة ولا يعينوا اليكم في حوائجهم  
صلى الله عليه وسلم جعلت قرعة عني في الصلوة وقرعة عني فيما فيه قرعة عني  
به عند النزول في المنزل اولى قال اذا ابتلى المسلم بالقتل صبرا فانه يستحب  
بصلي عند ذلك ركعتين يستغفر بعدهما وتوبه كيكون اخر عمله الصلوة والاستغفار  
قال صلى الله عليه وسلم من ختم كتابه بالطاعة غفر له ما سلف وقال الاموي رحمه الله  
وفي حديث ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان  
اول كلامه واخر كلامه قول لا اله الا الله غفر له ما بين ذلك ولهذا استحبوا

يقض الصبي في اول ما يقدر على التكلم كلمة التوحيد ويقض ذلك عند موته ليكون اول  
كلامه واخر كلامه هذا ثم الاصل في الباب حديث خبيب فانما اسر فيه بكه خروج  
الي اكل ليعتق فقال دعوني اصلي ركعتين فقالوا اصل فصلي ركعتين ثم قال لا  
نظنوا الى خرجت من الموت لردت في رواية او غيرها وقال الخليل بن نفيل  
خرج من الموت لطول صلوتي ثم نظرت في وجه المستركين فلم يراهم متاوتين  
في يد حجر وعصا فقال والله ما اري الا وجه عدد التمام ان ليس هنا احد يبلغ رتبة  
عني السلام فادرسوا ذلك وصحابة بنى السلام فردى ان النبي صلى الله عليه وسلم  
روى عليه السلام وهو على المنبر بالمدنية ثم قال خبيب اللهم احصهم عدد العنبر  
به واولا بنق منهم احدا را في كتب الحديث انه التمس منهم ان يكبوه  
على وجهه مستقبل القبلة ليعتقوه وهو ساجد فابوا عليه فجل يقول  
ولست ابي حين قتل مساه على جنب كان ثم مقبرتي  
ثم صلبه بعد القتل سنة بالكعبة فتولت حشبه حتى صار مستقبل القبلة وقد استحسن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صنع خبيب عند القتل من الصلوة ركعتين وسماه به  
الشهادة وهو رفيقي في الجنة فصارت سنة من ذلك الوقت قال صلوة الخوف  
انما يكون اذا كانوا موافقين للعدو واما في حالة المسابقة والمطاعة التي لا  
الصلوة لان هذا عمل لا يستقيم الصلوة مع الاشتغال بعمل ليس منها ولكنهم  
يؤخرون الصلوة الى ان يفرغوا من ذلك لان ما يقوون من الصلوة يمكنهم  
بعد هذا ما يقوونهم بالاستغفار بالصلوة والكف عن القتال في هذه الحالة لا  
يمكنهم تداركه والاصل فيه حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمنا  
يوم الخندق عن الصلوة الى يوم من الليل حتى كفينا كما قال الله تعالى كفينا  
المؤمنين القتال فمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك واهله فقام الصلوة  
الظهر فصليها كحسن ما كان يصليها في وقتها ثم اقام العصر فصليها مثل ذلك ثم  
المغرب ثم العشاء وذلك قبل ان ينزل في صلوة الخوف فربما لا يكون  
وفي رواية ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم امة فاذن الامام ولي  
ثم اقام لكل صلوة بعد الاولي وفي رواية عنه انه امة فاذن واما في كل صلوة  
ذلك اخذت فحسن وحيه دليل جوازها في الصلوة لسفل القتال ان يستحب  
في الغوات ان يقضي بالجماعة كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانوا قبا



على ارجلهم او ركبا لا يعلمون شيئا صلوا بالايام لم يجز لهم تأخير الصلوة لان عبد العز  
 عن الركوع والسجود الغرض ينادى بالايام وعجزهم ظاهر وذكر عن ابن عباس  
 رضي الله عنه قال سئى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة العصر يوم الاخرى صلى العز  
 ثم ذكر بعد ذلك انه لم يصل العصر فقام فصلا وفيه دليل على ان الترتيب سقط  
 بعد النسيان وقد بينا هذا في كتاب الصلوة ثم يوم الاخرى هو يوم  
 ايضا وقد ذكر في الحديث الاول انه ركع الصلوة وفي هذا الحديث كراهية ترك  
 صلوة العصر وكلما صحح فقد روى انه قال شغلنا عن صلوة الوسطى لانه  
 قورهم وبوتهم ناربعنى صلوة العصر فوجدتوني ان كل واحد من الامرين كان  
 في يوم على حدة لانهم يغفونى اخذت سبعة عشر يوما وكانوا مستغفرين بالفضل  
 في اكثر تلك الايام لم يسل منها راه

## باب الشهيد وما يصنع به

قال محمد رحمه الله الشهيد اذا قتل في المعركة لم يغسل ويصلى عليه في قول اهل العراق اهل  
 الشام وبه ماخذ في قول اهل المدينة لا يغسل عليه ومن قال ذلك فلك ان  
 انس قال رضي الله عنه واهلهم بن محمد رحمه الله سلك في هذا الكتاب للشيخ طه  
 سوى ذكره في سائر الكتب وهو انه نظريا خالف فيه اهل العراق واهل الشام  
 واهل الحجاز فخرج اتفق عليه فريقان فاخذ به دون ما نفرد به فريق واحد  
 خلاف هو المذهب الظاهر لاصحنا رحمه الله في الترجيح انه لا يكون كبر الوعد  
 وحجة دل ظاهر قوله تعالى الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقيل بهم يقال  
 ولكن اكثر الناس لا يعلمون وقالوا اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين ووجه  
 اعبره هنا ان مثل هذا الاختلاف انما ترتب على استنباه الارزاق فله رسول  
 صلى الله عليه وسلم في المعاري وكان ذلك ارضا من ارضه الغلط فيها نفرد به  
 فريق واحد يكون اظهر من نعمة الغلط فيما اجتمع عليه فريقان كما في قوله  
 فان جابر رضي الله عنه روى ان ابني صلى الله عليه وسلم لم يغسل على شهيد  
 واكثر الصبي يروون انه صلى عليهم حتى روى انه صلى على حمزة رضي الله عنه  
 سبعين صلوة كان موضوعا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في  
 برجل صلى الله عليه على حمزة وجابر كان قبل يومه ابوه وخاله فكان مستغفرا

لم يشهد صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم على الشهيد على ما روى انه حملها الى  
 قنوقى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دفنوا القتلى في مصانعهم فدها  
 ولا شك ان توهم الغلط في رواية اظهرتم اهل المدينة يقولون ان الصلوة  
 على الميت استغفار له وترحم عليه والتسبيح يستغنى عن ذلك فان السيف محيا  
 للذنوب ونحن نقول الصلوة على الميت من حق المسلم على المسلم كرامة له والشهيد  
 اولى بهذه الكرامة ولا اشكال ان درجة الشهيد دون درجة من غفر له فقيم  
 ونبه دما فردد صلى الله عليه صبا به انكس يقولون وارحم محمدا وآل محمد في الصلوة  
 فعرفنا انه لا يمنع التسبيح درجة تستغنى عن استغفار المؤمنين والدعاء بالرحمة له  
 ومن يقول منهم ان التسبيح لا يغسل على الحي فهذا اصحف ايضا لانه  
 في احكام الآخرة فانما في احكام الدنيا هو ميت في حقنا لقسم ميراثه ويجوز رتبة  
 ان يزوج بعد انقضاء العدة والصلوة على الميت من احكام الدنيا لا ان لا يغسل  
 ليكون ما عليه من الداء على نفسه يوم القيامة قال صلى الله عليه وسلم في شهيد احد  
 زقوهم به ما هم فانهم يبعثون يوم القيامة داود اجهم شجيب وما اللون لون الدم  
 والريح ريح المسك وتهدد لا ينزع عنه جميع ثيابه على ما روى ان حمزة رضي الله عنه  
 كف في مرة كانت عليه حين استشهد ولكن ينزع عنه السلاح لانه لا  
 لدفع البأس وقد انقطع عن ذلك ولا ان دفن القتلى مع الاسلحة فعمل اهل  
 الجاهلية وقد نهينا عن التشبه بهم وكذلك ما لبس من جنس الكفن كالزبدل  
 والفسفوس والمنطقة والحاتم والخف هكذا ذكره عن جماعة من ائمة اهل البيت  
 ولا بد ان يريدوا في كفانه ما احبوا وشبهه اللفظ يستدل على ان التقدير بثلثة ثوبا  
 او ثوبين في كفن الرجال غير لازم وان صار ثوبا فهو شهيد في احكام الآخرة  
 ولكن يصنع به ما يصنع بالمتوفى من الغسل والكفين والمرتب من بصير صنف  
 في حكم الشهادة ما خذ من قول القائل ثوب ركبى حتى قد اهل معه  
 حيات على يدى الرجال او من في خيمته فهو ميت لانه نال بعض  
 الراحة بذلك فانما اذا برجله من بين الصفيين كبدا نطاة الجحول لانه لا  
 لان اهل من مصرعه لم يكن لا يصلح الاضحية اليه ولو اكل وتركت يغسل لانه  
 نال بعض الراحة بذلك وذكر عن زيد بن صوحان قال لا تنزعوا عنى ثوبا الا  
 ولا تغسلوا عنى دما وارسلوني في الارض رثا فالى رجل محاج احاج يوم القيامة



تفقيه دليل على انه لا يخرج عن التمسك بآثاره ليس من جنس الكفن وانه  
لا يغسل يكون عليه من الدم ما لا يورث الغيبة وعن سعد بن عبيدة انه  
خطب انس بالقاء ربيعة فقال انا لا فون عندنا فتمسكوا وقلوا فتمسكوا  
ولا كفون في توب الآباء عيب واما دليل على ذكرنا ايضا وكانه كره شيئا من  
الى الرتبة في كفته لالات الزيادة لا تحل وذكر عن الزهري رضي الله عنه ان النبي  
عليه وسلم قال يوم احداثا شهيد على هو لا يوم الغيبة زلومهم في ثيابهم ثم قال قتي  
هو لا كان اكثر اخذ القرآن فاذا ائتمروا الى رجل قد تم في الحج قبل صاحبه وكان  
يدفن في القبر الاثنين والثلاثين وقية دليل انه لا يأس عند الضرورة بدفن الجنازة  
في قبر واحد فلا يخاف بربهم قرح وجهه ثم يدفن في شكا الى رسول الله صلى  
عليه وسلم وذكر ان الحضر عينا لكل ان سدد به فقال عقوبوا وسودوا فلو  
الاثنين والثلاثين ولكن عند الحاجة ينبغي ان يجعل بين كل ميتين حاجز من التراب  
لبصير في حكم قبرين وعلى هذا الوجه لا يأس بدفن المرأة والرجل في قبر واحد على ما  
رواه عن ابراهيم ويقدم الى جانب القبلة افضلها وهو الرجل وان كان رجلا  
لقد تم افضلها ايضا على ما قال صلى الله عليه وسلم قد مو اكثرهم اخذ القرآن قال  
اكثرهم اخذ القرآن كان افضلهم يومئذ لانهم يتعلمون القرآن باحكامهم ثم روي  
حديث جابر رضي الله عنه ان سادى رسول الله صلى الله عليه وسلم سادى يومئذ في  
القتلى في مضاجعهم وانه احسن ليس واجب واما نفع هذا من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم انه كره المشقة عليهم بالنقل مع ما اصابهم من الفرح وذكر عن محمد بن  
سبرين قال استعمل يزيد بن معاوية على جيش فذكر ابو بوب الانصار رضي الله  
عنه اخذهم معه ثم ندم ثم ندم ثم ندم ففرا معه بعد ذلك فحضر فانه يزيد بن معاوية  
بعده فقال الكت حاجة قال نعم اذا انما من فاسلوني وكفوني ثم احموني  
حتى توفوا بالاعداء والم يبق على المسلمين ثم ما هم فيه فتوني وهذا ايضا ليس  
من الواجب ولكنه شى حبه اما ان يكون اقرب كحل العدة ونبال تواب  
ما من رابعا او يكون بعد عن الشهرة بكرة الزيادة فقال صلى الله عليه وسلم  
لا تتخذوا قبوري بعدى عبدا وقال قاتل اليهود واتخذوا قبورا بينا هم مسجد وذكر  
في المغازي انهم فعلوا ذلك به ودفنوه ليلا فصعد نوز من قبره الى السادى  
ذلك من كان بالقرب من ذلك الموضع من المشركين في رسولهم من الغد

قال من كان هذا الميت فكم قالوا صاحب بيتنا فاسلموا لما رادوا وذكر عن  
ابن ابي بركة قال ات عبد الرحمن بن ابي بكر بالجيش فنقل منه ودفن مكة فجات  
عائشة رضي الله عنها حاجبة او معتزة فزارت قبره وقالت  
وكنا كذا في جذبة حقة من الدهر حتى قتل ابن بيضاء  
فلما تفرقا كاتي دالكاه لطلول فبنع لم يبق ليلة معا  
اذا دانه لو شهد كذا ما زكك ولو شهد كذا ما دفتك الا في مكان الذي  
ميت فيه واما قالت ذلك لاظهار ان سلف عليه حين مات في الغيبة ولا  
ظهار عذرا في زيارته فالحق ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله زوار القبور  
ينبع التماس من زيارته القبور والحديث وان كان ما ولا فحسنة ظاهره  
قالت وقية دليل ان الاول ان يدفن القليل الميت في المكان الذي مات  
فيه في مقابر اولئك القوم الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما مات في حجر  
عائشة دفن في ذلك الموضع قال وان نقل ميلا او ميلين او نحو ذلك فلا بأس  
وحي في بيان ان النقل من بلد الى بلد مكره لانه قد رتب في لا يكره في النقل  
بميل او ميلين وهذا لا يمتنع بل لا يغيثه فالارض كلها كفاه لميت قال الله  
تعالى لم نجعل الارض كفاة اجبا وامواتا الا ان الحى يتنقل من موضع الى موضع  
لغرض له في ذلك ولا يوجد في حق الميت ذلك ولو لم يكن في نقله الا خيرة  
دقة اياها كان كافيا في الكراهية وذكر عن الحسن قال اذا وجد في صدر القليل  
رأسه غسل صلى عليه يعني اذا وجد كثر البدن او نصف البدن مع الرأس  
وبه ما خذ فانه لا يبعد الصلوة على ميت واحد فلو صلى على النصف او ما دونه  
الى السكائر على الميت الواحد بان يوجد النصف الباقي وهذا لا يكون فيما اذا وجد  
اكثر البدن والنصف مع الرأس فاما الغسل فان علم انه قتل في سبيل  
لم يغسل وان لم يعلم ذلك غسل لان الغسل سنة الموتى من بني آدم الا انه  
يسقط في حق الشهيد لمقصود قد بيناه فاما لم يعلم ذلك وجب له بمزلة  
الموتى وذكر عن ابي زرارة قال سئل عن رجل قتل في سبيل الله فوجد في صدره  
قبا ذر من بده فغسل الغرس على القبله وتبعه بوبرزة حتى خد بغيره ثم  
رجع فكف على عقبه فصل ببقية صلوة فقال جل لله الشيع فعل الله به فعل  
فانصرف بوبرزة من صلوة فقال من هذا انما صح رسول الله صلى



عليه وسلم در آيت من بصره ولو كنت زكبا فرسى حتى تباعد ثم طلبة شق على  
تعال القوم للرجل كان يبنى بكت خبث حتى تتناول رجلا من هيب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم شبه نقي هذا دليل انه لا بأس للغاري ان يفتل  
فرسه في الصلوة لانه ينبت به من ليس سالس ان من مشى في صلوة عند  
الحاجة يسير وهو مستقبل القبلة لم تغد صلوة الا ترى ان ابا بكر كبر عند باب  
المسجد وركع ودب راكبا حتى التفت بالصف ولو استند بالقبلة في مسيرته  
يجعلها حلف ظهره كان مغد الصلوة لانه لم يفتل بل تغويت شرط الجواز هو  
استقبال القبلة وكان الرجل استعظم مشيه في الصلوة لاجل العرش قال مثله  
لم يعرفه واستعظم فعله ثم بين ابو برزة رضى الله عنه انه صحب رسول الله صلى  
عليه وسلم راى من بصره يريد من بصره على الناس فعلا وقولا على قال خيركم  
البصر فبين عذر نفسه ولم يستغل بكافه من قال منه ففعل ذلك القوم على  
البناء عنه وهذا هو الطريق المحمود في المعاشرة مع الناس قال ولا بأس للغارة  
وغيرهم من المساورين ان يصلوا على دوابهم حيث ما كانت وجوههم تطوعا  
يومون ايتا وهذا ان التطوع مستدام غير مختص بوقت والظاهر المسافر  
لمحقة الحج في النزول واستقبال القبلة في كل وقت فذلك شبه العدة لا بأس  
به الرخصة له اذا اراد استدانة الصلوة والدليل عليه حديث ابن عمر رضى  
قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو منزه الى خير يوم  
ايما وكان ابن عمر يضحك ذلك ايضا وعن جابر رضي الله عنه انه راى رسول  
صلى الله عليه وسلم في غزوة انما يصلي راحلة ووجهه قبل المشرق وانه يصلي  
على راحلة وهو ذا هيب الى خير حيث توجهت مستقبل او يدبر او فراقا  
به ذلك ثم ذكر انه ينبغي للغارة الذين لا يابس معهم ان يصلوا فعدا وادعوا كما  
يكون يومون ايتا وذلك روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما قال  
ولا يجزى ان يصلوا الجاهل فان صلوا جافة فعدا الام في وسط الصف كالبدا  
بصرهم على عورته كما هو السنة في صلوة النساء بالجائعة ثم ذكر الجمع بين الصلوتين  
في الغزو وغيره من الاسفار انه لا بأس بفعل لا وقتا بان يؤخر الاولى الى اخر الوقت  
ثم ينزل فيصليها في اخر الوقت ويكس ساعة حتى يدخل وقت الاخر فيصليها في  
اول الوقت هكذا فعل ابن عمر رضي الله عنهما وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان

يفعل هكذا اذا جد به السير وقد بينا تمام هذه الفصول في كتاب الصلوة وانه علم

## باب صلوة القوم الذين يخرجون الى العكر يريدون العدو

قال واذا كان المسلمين مبنين فيهما سيرة يوم واحد ما قرب الى ارض  
فكتب الى المدينة القريبة الى والى المدينة البعيدة ان يخرجوا كسب الى ارض الغزو  
في علم من قبلك ذلك ليقد موا على فاني شاحض من مدبني يوم كذا فخرج القوم  
من البعيدة على قصد الغزو الى المدينة القريبة ولا يدرون اين يريدون ارض  
الحرب فان كان بين المدينة القريبة وبين ارض الحرب سيرة يومين  
المدينة البعيدة يفصلون الصلوة كما خرجوا من مدبنيهم لانهم يتيقنون بسفرهم  
ايام فان من المدينة البعيدة الى المدينة القريبة سيرة يوم ومنها الى ارض الحرب  
سيرة يومين والغارة يطلون دار الحرب لا محالة فلهذا يفصلون الصلوة وان  
السيرة من المدينة القريبة الى دار الحرب دون يومين فانهم يجهلون الصلوة لانهم  
لا يدرون اين يريدون الى فعله لا يريدون بجوار اول دار الحرب وانما يؤخذ في  
العبادة بالاحياط وطريق الاحياط في البناء على المتيقن بدون التحمل والاعتماد  
لوالى في نية السفر الا انه لا يان عليهم طاعة بمنزلة العبد في حق مولاه والوجه  
مع زوجه وان كان بين في كتاب بين يريد المسير اليه من دار الحرب الى دار  
مبانه فان كانت السيرة الى ذلك الموضع مقدار ثلثة ايام فصاعدا من بينهم  
فصل الصلوة والآن انما وان قد موا على والى المدينة القريبة فلم يخرج ايتا فانهم  
يفصلون الصلوة ما لم يفرموا على الاقانه ثلثة عشر ليلة في المدينة القريبة لانهم صاروا  
مسافرين فمالم يفرموا على الاقانه في موضعها ادنى مدة الاقانه كانوا مسافرين  
على حالهم الا ترى انه روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقام شبوك عشرين  
ليلة بغير الصلوة ابن عمر رضي الله عنه اقام باذربجان سنة اشهر وكان يفصل  
الصلوة وانما أهل المدينة القريبة فانهم يجهلون الصلوة حتى يخرجهم الامام لا يريدون  
ايام فصاعدا واذا خبرهم بذلك فمالم يخرجوا من مدبنيهم يجهلون الصلوة ايضا  
وان خرجوا الى المعسكر فيظفرون الى ان يخرجوا الى ارضهم كان منهم لا يفرم على الرجوع  
الى منزله فانه يفصل الصلوة وان اقام في ذلك المكان شهرا لا يفرم على الرجوع  
حين فارق عمران مصره على قصد السفر وان كان من عذرا ان يرجع الى منزله ساقا



منها يفيض حاجته فانه يتم الصلوة لان عزمه على الرجوع الى وطنه اهمل اذ كان  
هو في قناتها بمنزلة مغانه في جوفها يتم الصلوة حتى يخرج من المدينة واجبا الى  
وهو لا يريد الرجعة الى البلد حتى يغزو فاذا جعلها خلف ظهره قصر الصلوة لانه صار  
مسا في هذا الخروج وان عزموا على الاقامة في المعسكر خمسة عشر ليلة تموا الصلوة لانهم  
فقدوا الاقامة في موضعها فان قناتها كجوف المعسكر صحة نيته الاقامة فيه ولو ان  
اهل المدينة البعيدة قصر الصلوة الى ان يسهوا الى المدينة لقصره فقال الولي ان يخفف  
كتب الى ان لا عودا قبل ان يخرجوا من مدنيكم الى فصلاتهم التي اودعتم لانهم  
كانوا مسافرين واما لم يعرفوا فسخ الولي غزيتهم السفر لا يصرون معقبن لان التكليف  
ثبت بحسب الواسع م عليهم من حين سمعوا هذا الخبر ان يتم الصلوة لانهم عزموا  
على الرجوع الى وطنهم الاصلى وبنيتهم وبين وطنهم مسيرة يوم فكانوا معقبن الى  
فان سمع ذلك بعضهم دون بعض فعلى الدين سمعوا ان يتم الصلوة وقصر الدين لم  
يسمعوا فصلوا انهم صحفهم ليس عليهم احدا منها لان ما ينبغي على السماع لا يثبت حكمه  
حتى المخاطب لم يسمع به اصد خطاب الشروع وانه لان حكم الخطاب انما يثبت بالطلب  
اذا كس من العمل به وذلك لا يكون الا بعد السماع فكانوا مسافرين واما لم يسمعوا  
الدين هو فانه يخرج لغزيتهم سفرهم وان كان والى المدينة لقصره كتب الى اهل المدينة البعيدة  
من اراد منهم الغزو فليؤفوني في موضع كذا ولم يخرجوا من يريه وذلك الحكم على مسيرة  
يو من مزايا المدينة البعيدة فان اهلها يتم الصلوة حتى يذهبوا الى ذلك المكان لانهم  
قصدوا اقل من مدة السفر ولعل مزايا الامير ان يقيم معهم في ذلك المكان فيثبت  
السرايا ويجيئهم من غيرهم ويتمون في ذلك المكان ايضا لانهم اذا لم يصبروا  
بالقصد الى ذلك المكان لا يصرون مسافرين بالمقام في ذلك المكان ايضا  
فان خبرهم الولي بعد انزلوا ذلك المكان ان يسير بهم مسيرة شهر في دار كذا فانهم  
سمون الصلوة واما في ذلك المكان لانهم حصلوا فيه وهم معقبن فيجوز نيته السفر  
لا يصرون مسافرين واما لم يرتحلوا منه بمنزلة المقيم بنوي السفر هو في معتز فان  
قصر الصلوة قبل ان يرتحلوا من ذلك المكان فليتهم عادة الصلوة لانهم  
خرجوا من ذلك المكان قبل ان يمضي وقتها وقبل ان يعيدوا صلواتهم كعتبتهم  
خرجوا بعد مضي وقتها صلواتهم ارجا لان لزوم الوجوب باعتبار الوقت فاذا خرج  
الوقت وهم مسافرون كان عليهم صلوة السفر وان خرج الوقت لم يقيمون

كان عليهم صلوة المعقبن ولا يتغير الحكم باذلال الموداه كانت قناته  
حين سلما على راس ركعتين وهم معقبن فكانهم لم يصلوا بصلوات وان  
سبق اهل المدينة البعيدة الى ذلك المكان فلم ياتهم والى المدينة القريبة عشرة  
ايام فان كان ذلك المكان من مدنيهم على مسيرة يومين تموا الصلوة لانه  
بين وان كان على مسيرة ثلثة ايام قصر الصلوة فيها وان قاموا شهرا او اكثر  
لانهم صاروا مسافرين بالخروج اليها فلا يصرون معقبن واما لم يغزو اهل قناته  
خمس عشرة ليلة وهم ينتظرون الولي في ذلك المكان غير عازين على قناته  
خمس عشرة ليلة فان قصر الصلوة في ذلك المكان تم انما هم كتاب الولي  
انه قد اراد بالمقام فانهم يقصرون الصلوة على حالهم حتى يرجعوا الى مدنيهم لانهم  
الغزو او بنيتهم وبين موضع اقامتهم مسيرة سفر فلا يصرون معقبن حتى يذهبوا  
وطنهم قال وان دخل عسكر المسلمين ارضنا بحرب فانهم الى حصن ووطننا  
انفسهم على ان يقيموا عليه شهرا الا ان يغفوه قبل ذلك في خبرهم بذلك الى  
فانهم يقصرون الصلوة لانهم لم يعرفوا على الاقامة خمسة عشر يوما المكان لا سيما  
فانفتح قبل مضي خمس عشرة ليلة محتمل وان خبرهم الولي انه يقيم بهم في ذلك  
المكان شهرا فغفوه او لم يغفوه فيهم يقصرون الصلوة ايضا لانهم في دار الحرب  
محاربون لاهلها والحارب بين ان يقهر عدوه فيمكن من المقام بين ان  
ينظر عليه عدوه فلا يمكن من المقام ومثل هذا الموضع لا يكون موضع الاقامة  
في حقه دينه الا قناته في غير موضعها وراكا بل السفينة اذا نزلوا الاقامة في موضع  
لجأ البحر قال ولوا طالوا المقام في دار الحرب حتى وقع اليهم فصاروا لا يستطيعون  
الخروج فغرموا على الاقامة سنتهم حتى يذهب عنهم البقي فخرجوا وهم في غير  
ان من اهل الحرب فانهم يقصرون الصلوة ايضا لانهم لا ياتون انفسهم  
العدو فمبقونهم من الغزاة في ذلك المكان وعن زفر رحمة قال ان كانت  
سنة وشوكة على وجهه فقصرون من العدو وان اناهم يصح منهم الاقامة بغير  
الطاهر وعن ابى يوسف رحمة قال ان كانوا في الاقامة لغت طيل لم يصح  
مبقونهم الا قناته وان كانوا في الاقامة وهم يشتون صحف منهم الا قناته لا يصح  
ما ذكره رحمة لا يبان موضع الاقامة ما يمكن الممن المقام فيه بعد نوي  
واستدل عليه بحديث زائدة بن عفران قلت لابي عيسى حتى انه لا يظيل



الشوا بارض العدو يعني الفار فكيف ترى في الصلوة قال ركنين حتى يرفع  
الى الملك قلت كيف يقول في الغزل قال ان كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ذكر فيه شيئا فهو كما ذكره الا في قول فيه سلم وكم عرشكم فاعلم  
ان في شتم من شغل من شاكرك وفيه دليل جواز الغزل وفيه اللفظ  
عن ابن عمر رضي الله عنه ايضا واليهود كانوا يكرهون ذلك ويقولون ان المودة  
الصغيرة فزلت الآية روا عنهم وقد روى عن ابن مسعود رضي الله عنه انه  
سئل عن الغزل فقال اذا اخذته ميتا في شتمه من صلب رجل فهو ضابطها  
وان شتم الميت على صخرة فان شتم فاعلوا وان شتم فتركوا وهكذا روي  
الحديث روى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه في الغزل عن الحاجة  
الى رضا ليجل له ذلك وفي الغزل عن امته لا يحتاج الى ذلك ولو دخل  
دار الحرب بامان ونوى الاقائه في موضع خمس عشرة ليلة ثم الصلوة لانه  
غير محارب لهم بل هو في امان منهم فيمكن من المقام بقدر ما نواه كما يمكن منه  
في دار الاسلام ومن سلم منهم في دار الحرب فلم يأسروه ولم يعلموا بسلامته  
تيم الصلوة ايضا دام في منزله لانه كان مقبلا في هذا الموضع فلا يصير  
الم لم يركل منه وان سافر مسيرة ثمانية ايام فقط الصلوة ثم لا انتهى الى مقصده  
في دار الحرب فوى ان يقيم خمس عشرة ليلة ثم الصلوة لانه لم يتوصل الى  
الحرب فهو يمكن من المقام في موضعه وهو غير محارب لهم فيكون في حكم  
غيرهم قال والاسير من المسلمين في ايديهم ان اقاموا في موضع يريدون  
فيه خمس عشرة ليلة فجله ان تيم الصلوة وان كان لا يريد المقام معهم بل يكون  
عازما على الفار منهم ان يمكن من ذلك لانه مقهور مغلوب في ايديهم فيكون  
المعبر في حقه منهم في السفر والاقائه لا يئنه بمنزلة عبد الرجل ووجهه في دار الاسلام  
في لا يعتبر في حقه ما يئنه المولى والزوج في السفر والاقائه لا يئنه ولا يئنه  
البلد الخليفة من عماله يئنه من بدلي بدلا يعتبر نيته في السفر والاقائه لا يئنه  
من يتقدم قصده فمن لبعته الخليفة لا يمكن من ذلك فكذلك حال الاسير في ايديهم  
قال وان كان الاسير نعت منهم وهو سافر وطن نعتهم على اقله شهر خارج  
او غيره بقصر الصلوة لانه محارب لهم فلا يكون دار الحرب موضع الاقائه في  
حقه حتى يئنه دار الاسلام وكذلك الذي سلم في دارهم اذا علموا بسلامته

فطلبوه ليقبلوه فخرج دارا يريد مسيرة ثمانية ايام فهو سافر وان اقام في موضع  
مختبئا شهر منهم او اكثر لانه صار محاربا لهم حين طلبوه ليقبلوه وكذلك المستأمن  
عذر ولا يطلبوه ليقبلوه لانه صار محاربا لهم وحال هو لا يحل من دخل دار الحرب  
مستصفا فنوى الاقائه في موضع شهر فانه يكون سافرا ونية الاقائه لغو لانه  
في غير موضع اقامته قال وان كان وحده من هو لا مقبلا بمدنية من دار الحرب  
طلبوه ليقبلوه فمضى فيها فانه تيم الصلوة ايضا لانه كان مقبلا في هذه البلد فلا يصير  
سافرا لم يخرج منها وكذلك ان خرج يريد مسيرة يوم او يومين لان المقيم  
لا يصير سافرا بنية الخروج الى ما دون مدة السفر بمنزلة الرجل يخرج الى صيغة في بعض  
القرى وهو لا يجلس في دار الحرب من مسيرة يوم من منازلهم ولا يريدون  
ان يسروا في ارض العدو والايام اخر فلقوا العدو وقا لهم فانه يمكن الصلوة وان اظالم  
مقامهم لا يتم لم يكونوا سافرا في دار الحرب فاجاب فقال لا يصرون سافرا لاري  
ان اهل مدنية من اهل الحرب لا اسلموا فقامهم اهل الحرب وهم يقعون في مدنيهم  
فانهم يئنون وكذلك ان غلبهم اهل الحرب على مدنيهم فخرجوا منها يريدون مسيرة  
يوم فانهم يئنون الصلوة وان خرجوا منها يريدون مسيرة ثمانية ايام فقد صاروا  
سافرا في بقصر الصلوة فان اقاموا في موضع من دار الحرب غير مدنيهم  
الصلوة ايضا لانهم محاربون ومن حصل سافرا في دار الحرب محاربا لا يمكن  
لا يصير مقبلا بنية الاقائه في موضع منها وان رجعوا الى مدنيهم ولم يكن المشركون  
عزوا لها فاداء فيها اتوا الصلوة لان مدنيهم كانت دار الاسلام حيا  
فيها وكانت موضع الاقائه لهم فلم يبرص لها المشركون فهو وطن اصل  
في حقهم فيكون الصلوة اذا وصلوا اليها وان كان المشركون غلبوا عليها واقاموا فيها  
ثم ان المسلمين رجعوا اليها وجلا المشركون عنها فان كانوا احدى دارا ومنزلا  
يرجعونها فصار دار الاسلام يئنون فيها الصلوة لانها صارت في حكم دار الحرب  
حين غلب المشركون عليها فحين ظهر المسلمون عليها وغزوا على المقام فقد صار  
دار الاسلام الاقائه في دار الاسلام ونية المسلم الاقائه في دار الاسلام صحيح وان  
كانوا لا يريدون ان يتخذوا دارا ولكن يقعون فيها شهرا ثم يخرجون الى دار الاسلام  
فصلوا الصلوة لان هذا الموضع من حمة دار الحرب وهم محاربون لهم فلا يصير  
مقبلا بنية الاقائه فيها وكذلك عسكر من المسلمين دخلوا دار الحرب فطلبوا



على ذنبه فان اتخذوا دارا فقد صاروا دارا الاسلام بينهم فيها الصلوة  
وان لم يتخذوا دارا ولكنهم ازدادوا الاقاربه بها شهرا او اكثر فانهم يقصرون الصلوة  
لانها دار حرب وهم فيها محاربون وهذا يخرج هذه الصلوة على قولها لا  
بحر وظهور احكام الشراك في عبادة عند عبادة اهل الكفر عليها يصير خروجها  
عذبا في حنيفه رجعت مع هذا ان يكون من اهل الشرك وان لا يكون  
فيها مسلم او ذمي على نفسه - وبيان هذا في موضعنا ان الله تعالى  
وذكر بعد هذا باب من يغفل الشهاده باب صلوة الخوف في الخطا وقد  
استقصينا شرح مسائل ابا بين فيها المباحه مشرح الزيادة وانه اعاد  
المسائل بعضها من غير زيادة ولا نقصان والله تعالى اعلم

### باب ما يحل للمسلم والصبي والمرأة والعبد والذمي

قال رضي الله عنه علم بان ادق مسائل هذا الكتاب والطفها في ابواب الابان  
فقد جمع بين وفاق علم النجود وفاق اصول الفقه وكان في درجتها على بن حمزة  
الكاتب رحمه الله فانه كان ابن خالته وكان مقه في علم النجود قبل من اراد  
حفظه الرواية من اصحابنا فعليه باب الاذان من كتاب الصلوة ومن اراد  
استيعان المنجوس في الفقه فعليه ببيان الجامع ومن اراد استيعان المنجوس في اللغة  
والنجوية ببيان السير قال رحمه الله ثم ان احقر المسلم جاز على اهل الاسلام كلهم  
كان او في سقا القول صلى الله عليه وسلم المسلمون يد على من سواهم يسعي بدينهم  
والله اوبال الله العهد موثقا كان او مؤبدا وذلك الايمان وعقد الله فان كان  
اللفظ مستقفا لا في الذي هو الاقل كما قال تعالى ولا ادنى من ذلك  
ولا اكر فهو تضييق على جهة الواحد ان كان مستقفا من الله هو الفرق كما قال  
تعالى فكان قاب قوسين او ادنى فهو دليل على صحة امان المسلم الذي سكن  
المشور فيكون قريبا من العدو وان كان مستقفا من الله فهو دليل على صحة  
امان الناس لان صفة الله امانه يثق من المسلمين ثم هي اصل ان في الامان  
معنى الصلوة فان قوله تعالى انما فتح لك فتحا مبينا زلت في صلح الحديبية قد  
انه تعالى فتح مبينا ونصر عريزا وكل مسلم من اهل ان يقوم بصلوة الدين ويقوم  
ذلك مقام جماعة المسلمين الا ترى انه اذا تحقق الصلوة منه بالقال على وجه

من المسلمين سقط به الفرض من جاعتهم فذلك اذا وجدته الصلوة بعقد الامان  
والصلح كان ذلك كالموجود من جماعة المسلمين ولهذا يصح امان المرأة المحررة  
المسلمة لانها من اهل الصلوة الا ان ليس لها بنية صالحة لمباشرة الصلوة الا ان  
نصفه بالقول وبنيها صالحة لذلك الا ترى انها تجزى بها لانها لا يصح  
ذلك كمال الرجل الدليل على صحة امانها ما روي ان زينب بنت رسول  
صلى الله عليه وسلم اجازت زوجها ابا العاص بن الربيع فاجاز رسول الله  
عليه وسلم امانها وعن امه في قال اجرت حمون لي من المسلمين اي زينب  
فدخل على بن ابي طالب رضي الله عنه فقلت عليها ليقولها اتى قصد بها فاجاز  
النجس من المسلمين فقلت والله لا نقولها حتى يند ابى قبلها ثم خرجت فقلت غفوا  
وهذا الباب قد ثبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في افضل النية فلم يجد  
فاطمة رضي الله عنها فقلت ذا القيت من ابن امي على رضي الله عنه اجرت حمون  
من المسلمين فقلت عليها ليقولها فكانت اشد على من زوجها فقالت لم يجز  
المسلمين الى ان اطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمه رجعة الغبار فقال مرحبا  
بامه الى فاخته فقلت يا رسول الله ما القيت من ابن امي على رضي الله عنه فقلت  
منه اجرت حمون لي فقلت عليها ليقولها فقال ما كان له ذلك فقد اجرت  
جرت وامن من امنتم ثم امر فاطمة رضي الله عنها فكيف له غسلا فغسل ثم  
صلى ركعتين في ثوب واحد في الفابين طرفيه وذلك ضحي ففتح مكة ففتح  
رسول الله صلى الله عليه وسلم امانها وبين انه ما كان لعلي رضي الله عنه ان تعرض لها  
بعد امانها وقيل في معنى صلوة ثمان ركعات ان ركعتين منها كان للشكر  
صلى ففتح مكة وركعتين كان لفتح صلوة الفصحى بها على ما رواه عمار بن دينة  
دار بها كان يراغب عليها في صلوة الفصحى على ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه قوله  
مخالفين طرفيه في شوشا به من طرفه فيكون بيانا انه لا بأس بصلوة في ثوب  
واحد مشوشا به وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ان كانت المرأة من اهل  
المسلمين فجز ذلك اي يعطى الا ان المسلمة وفي رواية في هذا في هذا الصلح  
والا ان وجدنا ان كانت عالمة رضي الله عنها ان كانت المرأة لاهة على المسلمين  
فانما العبد المسلم فلا امان له الا ان يكون ناعلا في حنيفه رجعت له وجود  
لداين عن ابى يوسف وفي الرواية الاخرى وهو قول محمد رحمه الله انه يصح



قاتل ولم يقتل لا مسلم من اهل نصرة الدين بملكه والآمان نصرة بالقول وهو  
ملوك له بخلاف ما شره القتال فانه نصرة الدين بالملك من نفسه من نفعه  
ولا لا بالآمان بغيره من نصرة لهم في نفوسهم واموالهم ثم يتعدى ذلك الى  
غيره والعبد في مثل هذا كما ذكر اصله الشهادة على روية الهلال ولكن ابو حنيفة رحمه  
قال معنى النصرة في الآمان مستور فلا يتبين ذلك الا لمن كان بالملك للقتال  
والعبد المستول بخدمته المولى غير ذلك للقتال فلا يظهر التجربة في الآمان بخلاف  
ما اذا كان مقامه باذن المولى فانه يظهر عنده التجربة في الآمان حين كان من  
مباشرة القتال فكون نصرة واقعا على وجه النظر للمسلمين وانما يكون بالآمان  
عنه الكلف عن قتلهم او اكل من ممتلكات القتال فاما اذا لم يكن ممتلكات فذلك  
كان من غير ما ابتدأ لا مقرر وليس للعبد هذه الولاية قال والانه كالعبد في ذلك  
وهو سهل محمد رحمه الله فيه بحديث عبيدة بن عمر قال ان المرأة والعبد البصير  
والمؤمل بدأ عذابي خيفة رحمة الله في العبد المقاتل ومجديت الفضل الرافعي قال  
اهل حصن كلفت عبيدا في سهم ثم رمى به الى العبد وكلفتنا الى عمر بن الخطاب رضي  
عنه فكتب انه رجل من المسلمين وان آمانه جاز وانما عمل لصحة آمانه يكونه مسئلا كجبة  
مقابلة ولكن ابو حنيفة رحمه الله قال ان العبد كان مقامه لان الرمي بالسهم من عمل  
المقاتلين والآمان المقاتل انما يصح عنده بالكونه رجلا من المسلمين وفي المعاري  
كان كتب على سهمه بالفارسية من شيب فآمان الذي يطل وان كان  
مع المسلمين بامرهم لانه مائل اليهم للموافقة في الاعتقاد والظاهر انه لا يقصده الآمان  
النظر للمسلمين ثم هو ليس من اهل نصرة الدين والاستعانة بهم في القتال غير ما  
يتم له الاستعانة بالكتاب او كان ذلك لطلب النفع في قتالهم كمن جبت نفقاتهم  
بين براقتهم في الاعتقاد وهذا المعنى لا يخفى في صحيح ما فهم بل في ابطالها قالوا  
الغلام الذي ارسل من المسلمين او كان من الكافرين لعقل الاسلام ووصفه غير  
على المسلمين في قول ابو حنيفة رحمه الله وفي قول محمد رحمه الله جاز لانه يصح اسلامه  
اذا كان حاقلا ومن صح آمانه بعد آمانه وهذا لان الآمان نصرة الدين  
بالقول واذا اعتبر قول مسلم في اصل الدين فذلك بغير نصرة الدين بالقول  
وابو حنيفة رحمه الله يقول معنى التجربة والنظر في الآمان مستور لا يعرف الا من  
حاله وعنده ان الحال لا يكون قبل الدعوى ثم هو لا يملك القتال بنفسه انما يتبين التجربة

في الآمان لمن يكون بالملك للقتال بما شره له ولم يذكر في الآمان خيفة رحمة الله  
لقال فيها اذا كان البصير ما ذكر في القتال وكان ابو بكر الرازي رحمه الله يقول  
يصح آمانه لكونه ممتلكا من مباشر القتال بمنزلة العبد وغيره من ممتلكات  
يقول لا يصح آمانه لانه ليس بعبد الحال لا يتم معنى النظر للمسلمين في آمانه في العلم

## باب الآمان ثم نصاب المشركون بعبد آمانهم

قال رجل من المسلمين من قوم المشركين في غار عليهم قوم اخرون من المسلمين  
الرجال واصحاب النسا والاموال فقتلوا دوله منهم لهم اولاد ثم علموا بالآمان  
فقتلوا القاتلين ودية القتلى لآمان ان الواحد فانه في حق جماعة المسلمين فظهر  
العصاة والنقوم في نفوسهم واموالهم والقتل من القاتلين كان بصفة الخطا  
حين لم يعلموا بالآمان او بصفة العبدان علموا بالآمان ولكن مع قيام شبهة بجهنم  
وهي المحاربة فتجب الدية به لقوله تعالى وان كان من قوم منكم ومنهم من  
ذية مسلمة الى اهل البيت والاموال مردودة عليهم لبطولان الاسترقاق  
المحل ويغرمون للقتل اصدقتين لاجل الوطئ بشبهة فقد اظهرتهم بشبهة والوطئ  
في غير الملك وسقط المحل بشبهة فتجب المهر والاداء احوار لانهم انفصلوا من حرائر  
فكانوا احوار الاصل بغير قسمة مسلمين بغير آلامهم لان الولد يتبع خير الابوين وبن  
وذكر فيه حديث المثلث ابن ابي صفرة قال حاصره نبيه بالاموال على عهد عمر رضي  
عنه ففتحا اذ كان لهم صلي من عمر رضي الله عنه فاصنافا فوقفوا عليه  
ذلك عمر رضي الله عنه فكتب ابنا ان فخذ الاولادكم ورددوا اليهم ما هم  
عطافا لكانت شتر صلي وهو اسم موضع فلفظ المهر فآمانهم المهادون فسيبهم  
واصاب المسلمون نسا هم حتى ولدن لهم فامر عمر رضي الله عنه برد اليهم ما هم  
حريتين وقرن بنهن وبين ساداتهن واما دليلنا ان القوم حين كفوا لم يغلبوا  
على الدار لم يجز فيها حكم الشرك فلم يضر دارهم ودار الحرب فلهذا لم ير عمر رضي الله عنه  
عليهم سبا ونحن ننس قال فقد ثبت ان يكون من حبلى بسان حال  
فالروايات انك بافان قال كنت جئت بجارية فكنها زمانا ثم جئت بها  
اورد السمس واما خاف من ذلك لانه رد قبل ان يخضع عنده واما كان  
منه ليرد ما حتى يخضع لانه حين لا نها حرة قد وطئها بشبهة فليها ان







قوة الغنم وذلك تختص بعض الاوقات فاذا انقضى ذلك الوقت  
النظر والنجرة في البند اليهم ليتمكنوا من قتالهم بعد ما ظهرت لهم الشوكة والبند  
لغة هو الطرح قال تعالى فينذره ورا ظهورهم واما تحقيق طرح الامان عليهم  
واما دهم الى ما كانوا عليه قبل الامان حتى ان كانوا لم يبرحوا عنهم فدايئس  
بقناتهم بعد الامان لانهم في منعتهم كما كانوا وان كانوا زلوا فصاروا في  
المسلمين فممن امنون حتى يعودوا الى امنهم كما كانوا لانهم زلوا بسبب الامان  
فدفع عمل البند في رفع الامانهم قبل ان يصيروا امنين كان ذلك حياة المسلمين  
وانه يجب الحثيين ودل على هذا قوله تعالى وان احد من المشركين سئى كره  
حتى يسمع كلام الله ثم اليه مائة وسندل عليه بجديت معاوية رضي الله عنه  
كان بينه وبين الروم عهد فكان يسير نحو بلادهم كانه يقول حتى نفى بالعهود  
غير عليهم يعني ان العهد كان الى مدة ففي اخر المدة ساء اليهم ليقترب منهم حتى  
عليهم مع انقضاء المدة قال فاذا شيخ يقول انه اكبر الله اكبر وقا لا عذر وفا  
لا عذر وهذا الشيخ كان عمره من عتبة السلي بين له ما قال ان في صلته  
العذر لانهم لا يعلمون انه يدنو منهم يريد غارتهم وانما يظنون انه يدنو منهم  
فقال معاوية ما قولك وقال عذر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
ايما رجل كان بينه وبين قوم عهد فلا تخن عقده ولا تبذره حتى تمضي مداه  
ينذ اليهم على سوادني هذا دليل وجوب التحرر عن العدة بصورة معنى دية تعالى اعلم

### باب ما لا يكون امانا

قال واذا دخل المسلم دار الحرب بغيران فاخذه المستركون فقال لهم ارجل منكم  
او حبت اريدان قال قل معكم المسلمين فتركوه فلما جهس بان يغفل من حجب  
منهم وبأخذ من أموالهم مات لان هذا الذي قال ليس بامان منه لهم ما خلع  
بسمه حال معاريف الكلام فان معنى قوله ارجل منكم اي جنكم ومعنى قوله حبت  
لا قال معكم اي اهل البقي ان تستطعن في ذلك واخبر في كلامه عن بعض حبت  
قال معكم دفع عن المسلمين ولو كان هذا اللفظ امانا لم يصح لانه سبب  
في ايديهم خيف بومهم امانا حاجته الى طلب الامان منهم وليس في اللفظ  
من طلب الامان حتى تم اسندل عليه لا ترض ذلك روى ان رسول الله صلى

عليه وسلم بعث عبادته بن ابيس سرية واحدة الى سفبان بن جندة بنج الهذلي  
الى الخنعة او بقره وبلغ النبي صلى الله عليه وسلم انه جمع له اي جمع الجيش لقتاله فامره  
لقتله فقال صلى الله عليه وسلم انشب الى خواعة واما امره بذلك لان سفبان  
كان منهم فقال برسول الله اني لا اعرفه فقال كنت اذ ارثيته بهيمة وكنت لا اب  
الرجل فبنت عيشة الجحفة وهو يصير العيشة في انت الصلوة فحسبت ان اصلي  
فاذا انت يا وانا همسي وبسندل بويوسف رحمه الله صلى الله عليه وسلم ان المنهم بمسباري  
يعيد قال حتى ادفع الى ربيعة له فقلت لمن انت قلت لسفبان بن جندة  
ابن هو قلت حاك الال علم انشب ان جانيه كما على عصا آتيت فلما رآته  
وجدته في اقطر وفي رواية افكل اي زعفران يصي بهيمة له في فلم تم تشبني فانتبت الى  
خواعة وذكر في الطريق الا حركت غزري الى جبهة اي تشب بهم ثم خفت لحيث  
لا تفرط والكرت والكون معك معناه لا تفرط بالحق الى الاسلام وبالمعنى  
وهو قال برسول الله صلى الله عليه وسلم على ما قال عليه السلام انظر خاك طالما انظر  
فقبل كيف منصرفه طالما قال لمفظة عن ظله وقوله كركت اي جعلت اربا اربا وكركت  
ان لم يومن والكون معك ان افلتك فقال لبيارته اقبل فقلت ثم ما نسي  
فصمت سيباير ثم دفعه اليه فعب فيه كما يب اقبل حتى اذا انقضت في الزفة  
صره وقلت لبي رية لمن تخلت لا فتلك وذكر بعد فحسبت معني حتى  
صيرت ثم اريته اني وطلعت على غصان شوك فبكت رجبي فقال لي انا  
فحسبت الخلف ويستحقني فلحقته وهو مولى ففرب غفقه وهدت اسم ثم  
استد حتى صعدت بجبل فدخلت غار اقبل الطيب وفي رواية وخرت كحل  
توزع في كل وجه في الطيب وانا سكر في الجبل فقبل جل مع اداوته ونفاه في ذلك  
عاقبا فحسب جبول فوضع اداوته ونفاه وضربت الحكيوت على النار قال  
خربت حامة فقل لا صحابي ليس فيه احد فركت مغيرة اداوته فخرت  
السعين واخذت الاداة فكنيت سيرا ليل واوراني بانها حتى منت المدينة فوجدت  
النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد فلما راني فظن اني واصل اطلع الوجه وده اللفظ حكم  
خطا بالملء بالمداد وفاز بالسفرة فقلت وجبت الكليم برسول الله فانه في خبري  
الى عصا وقل تخضر بهمة يا ابن ابيس في الجنة فان المنحصرين في الجنة قبل قبل  
معناه تحكم بهاني اكنة كما حكم الملوك باستان قبل معناه يكون في اعلا



بني وبيك يوم القيامة حتى اجاريك على صنفك بسؤال الزيادة في الراجحة فان  
 مشكك من يكون بينه وبين نبيته علامة فيجزيه على صنيعه في الجنة هل كان  
 عذبا من ليس حتى اذا مات امرأته ان يد رجوا في كفنه و مراده من القصة ان  
 بقوله حيث قال حيث لا نصر لك اكثر فاك ذلك لم يكن انما منه فان ذكر  
 حديث يزيد بن رومان قال لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دم كعب بن  
 الاشرف واعلم انه بالسر وقوله لا شعار وكعب بن اشرف اليهودي من بني  
 الاشرف المذکور في قوله تعالى يريدون ان يتجكموا الى الطائف وكان  
 يستقضي في اظهار العداوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قدم مكة بعد  
 بدر وجعل يري قتلهم ويهجو رسول الله صلى الله عليه وسلم في اشعاره ويجهلهم على الانتقام  
 فمن ذلك قصيدة التي اولتها

طحنت رصاصا بدمك المذموم ولشيل برستيل يد مع

فلما رجع الى المدينة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لي بالبن الاشرف فانه  
 قد اذاني فقال محمد بن سلة انك يا رسول الله عليك السلام انما قيل  
 قال فافعل ففعلت ابن مسلة يا ابا كل قد عاه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 تركت العظام والشراب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلت ففعلت ففعلت  
 انما لا فقال صلى الله عليه وسلم انما عليك الجهد ومعنى هذا انه ترك الاصابة بالعدا  
 قبل ان يفي بما وعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا ينبغي لمن قصده الى غير  
 بقية على الاصابة من اللذات الا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفتقر الى  
 باللعنم والشراب كما قال الله تعالى وما جعلهم جسد الا لاكلون الطعام  
 وان عليه الجهد في الوقوف بالعدا لا غير قال فاجتمع في قتله محبة واناس من الاوس  
 منهم عباد بن بشر وقس ابو نايبة سلكان بن سلاء بن قيس والحارث بن  
 اوس وابو عيسى بن جبر فقالوا يا رسول الله نحن نقتله فاذن لنا فنقتل فانه لا بد  
 اي نخذه باستعمال الحارث بن ابي ربيعة بنك قال ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا  
 وكان اخاه من الرضاغة فحدث معه دناءة الاشعار وكان يقول الشعر  
 فلما نجا ساعة قال ابو نايبة كان قدوم هذا الرجل عيب من البلاء يعني النبي  
 و مراده من ذكر البلاء النعمة فالبلاء كما يذكر بمعنى الشدة فانه من البلاء ان  
 يكون بها كما قالت الصبيحة رضي الله عنهن آتيت بالضر ففصير او بئس البلاء

فلم يصبر وحمل في ما قبل قوله تعالى وفي ذلكم آيات لمن ربكم عظيم اي في بني كرم من  
 فرعون وقومه نعمة عظيم وقيل في ذلكم آياتكم واسبغيتكم نعمة عظيمه ثم قال  
 حارثنا العرب ورمنا عن قوس واحدة ومقطعت السبل عننا حتى جئت  
 الالبان وصاع الغبار اذنا بالصدقة ولا نجدنا كل قال كعب بن كعب  
 احد مك ببنه ايا ابن سلاء بن الامر سبيل الى هذا قال سلكان ومعنى حال  
 اصحابي على مثل راوي وقد اردت ان ايتك بهم فبقيع منك طعنا وما تراء  
 وتحسن في ذلك ايتك وزينتك ما يكون لك خيرة نقه فقال كعب بن كعب  
 نقصف نراس عجرة نقيت فيها الضرس والراف جمع الراف وهو الضرع  
 الذي يجمع فيه الثمر مستبداً للحنق وقوله نقصف اي تكسر من كثرة ما فيها من الثمر  
 ووصف جودها بقوله نقيت فيها الضرس قال ما واة يا ابا نايبة انك كنت جب  
 ان اري هذه الحفاصة لك يعني شدة الحجة وان كنت لمن اكرم اناس  
 على فما اترهبوسى اترهبوسى انا كم وناكم قال لقد اردت ان نغضى نظره  
 امرنا لا ولكن زينتك من الحنفة ما رضيت قال كعب بن كعب ان في الحنفة نورا في السلاح  
 اذا ما قال ذلك سلكان ليدركهم اذا جاءوا في السلاح فرجع ابو نايبة من عنده على  
 فاني اصحابه واهبوا امرهم على ان ياتوه اذا اسوام انوار رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عبا فاجروه فمسي منهم حتى اتى البقيع ثم وجهم فقال مضطوا على بركة الله وعونه ثم  
 دعاهم ذلك في ليلة مقمرة مثل النهار مضطوا حتى نوه فلما انتهوا الى حصنة  
 ابو نايبة وكان ابن الاشرف حديث عهد بعرس فوثب فاحذته امرته فاجاب  
 لمحفنة وقال بن ذهاب انك رجل محارب ولا ينزل منك في مثل هذه الباعة  
 قال ما هو فاني ابو نايبة واته لودجد في ما كما يقطنى ثم ضرب بده المحفنة فزال ابو

٦ لودعي الفتى لطفه لا جابا

ثم نزل اليهم فحياتهم وكذا نوا ساعة ثم بسط اليهم فقال لودجك ابن الاشرف  
 بل لك ان تمشي الى شرج العجوز فتحدث فيه بغيره بيت فقال نعم فلما توجهوا  
 قبل الشرج ادخل ابو نايبة يده في راس كعب قال لك ابن الاشرف طيب  
 عطرته هذا ثم مشى ساعة فنادى عليها حتى اطلت اليه فاحذته بقرون وقال لا  
 اقتلوا عدو الله ففصروه باسيا فهم فالتفت عليه فلم تغضب يعني رديها  
 قال محمد بن سلة فذكرت مفولا كان في سبغى وهو شبه كحجر فانه رقة فو



في سرته ثم تحت عليه غططه اي غيبته فيه حتى انتهى الى غايته فصاح عذابه صوته  
 ما بقي طم من طارم يهود الا اذ قدت عليه نار هذه عادة اليهود يوقدون النار  
 بالبيل عند النزع قال ابن سنيته يهودي من يهود بني حارثة في لاجد ربح دم  
 بيزرب مسجوع وذكر في المغازي انه كان بينه وبين ذلك الموضع مقدار فرسخ  
 وقد صاب بعض القدماء بن اوس سيف وهم يضر بون كعبا فكل في طه  
 جرحه فلما فرغوا منه خرجوا يستندون حتى اخذوا على بني امية م على بني قريظة ثم غي  
 بعث حتى اذا كانا بخرقة العريين وهداهما الموضع زلف الحارث لم يعمي  
 كثر سبلان الدم من جراحته بطل عليهم فغطوا عليه اي حرموه فاحملوه على غنمهم  
 حتى نزلوا به النبي صلى الله عليه وسلم فلما بلغوا البقيع كبروا وقد قام رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نك السبي بصلواتي فلما سمع كبرهم كبر وعرف انهم قتلوه ثم نوا بصلواتهم كبر  
 بن اوس الى النبي صلى الله عليه وسلم فنقل على جرحه فلم توده فخره خبر عذبه  
 ثم رجعوا الى اهلهم فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ظفونتم من حال  
 يهود فاقبلوه واما قال ذلك لئلا يجعوا في كل موضع للحجرت باجوى والتدبير فيه  
 وهذا من الحزم والسياسة قال فخاف اليهود فلم يخرج عظيم من عظمائهم لم يظفوا  
 بشي وفاقوا ان يتنوا كما بيت بن الاشرف وكان ابن سنيته من يهود  
 حارثة وكان حليفا لمحيصة ابن مسعود وكان اخوه محبصة قد اسلم فخذ محبصة على  
 ابن سنيته فقتله فجعل حويفه يضر بمحبصة وكان اسن منه ويقول عذبه  
 قلته اما والله رب شحم في بطنك من الاله لانه كان يتفق عليها فقال محبصة  
 لو امر لي بقتلك الذي امرني بقتله لقتلك فقال لو امرت محبة ان يقتلني لقتلني  
 قال نعم قال حويفه والله ان دينا يبع منك هذا الذي يحب اسلم حويفه يومئذ

**وان محبصة يقول**

يوزم ابن امي لوامر بقتله بطيقت ذفراه ببعض قاصت  
 حاسم كلون الملح اخلص صقله متى التقوية فليس كاذب  
 وما ستر في ابي قنتك طاجاه ولا ان لي ما بين بصري وما الذي  
 لم اتحد هذا الحديث برواية جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قد كان محمد بن سبله  
 ابي ابن الاشرف فقال كعب قد جنك بجاهة قال مرجا بجك قال  
 جنك قال جنك اسلفك ثم قال وايقنكم الى سبالة التمدد انما قال ذلك

لانهم كانوا نجدون في الجاهلية الف وسق فقال محمد ان هذا الرجل لم يبع غنما  
 شيئا واقتضى به واراد به لم يبع غنما شيئا مما كان يبيع من مواشي الجاهلية او شيئا  
 من الشراك او شيئا يحتاج اليه في امر الدين والدنيا الا هذا الرجل كعب بن زيد  
 الذي اراك البصرة فانظر حاجتك لكن لا بد من يمن فقال ربحك في قال  
 لعليها ورع ابيك ازني قال نعم قال فايب بمن احبب وخذ حاجتك قال فاني  
 اتيك في خرا ليل اتي في ظلمة الليل فاحمرا واذا كنت في الكره ان زري انك في  
 اطلبك او يكت في حاجته واني احببت الحديث الى ان زل الى محمد واني شيئا  
 وحادثه ثم ادخل يده في راسه وكان جعد فقال اطيب دهنك فقال اني  
 ارسلت اليك منه ثم عاد اليه فقال زككت با محمد انت وحيي بك اليه  
 الدهن فقال ان جنل اصابعه راسه ضرب بالخنجر سيرة الحديث الى اخوه فقتله  
 انه ياتيه بسلفه ثم اتم قتله ولم يكن ذلك منه عذرا فيقنه لا بأس به والله تعالى اعلم

**باب الامان على الشرط**

واذا امن المسلمون رجلا على ان يذلهم على كذا ولا يجوزهم فان خانهم فهم في صل  
 من قتله فخرج اليهم حتى صار في ايدهم ثم خانهم ولم يذلهم فاستبان لهم خيانتهم  
 فقد برئت منه الذمة وصار الراي فيه الى الامان ان شاقته وان شاقته فاني  
 الشرط كذا اجري بينهم وقال صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم وقال عمر رضي  
 عنه الشرط ملك اي يجب الوفاء به ولا تساج الدم معلقا حرة بالاله لانه اذ كنت  
 الحباة وتعتق اسباب التحريم بالشرط صحيح كالطلاق والعاق فانما الشرط  
 يعني حل له على ما كان لان السب بعد الامان والا عذبه الى ما كان ما كان  
 للتحريم عن العذر وبالنسج بالشرط قد تسق معنى العذر واستدل عليه بحديث موسى  
 بن جبير قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على الكعبة اربعة عشر يوما يعني  
 حصون جبر وكان في ارض حصونهم فلما ايقنوا بالهلكة قالوا النبي صلى الله عليه وسلم  
 الصلح وارسل اليه ابن ابي الحقيق ازل فاكلك فقال نعم فزل فصالحه على حقيق  
 وما هم وخرجون من جبر وارضاها ومجدون بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين  
 لهم من ال ارض على الصقرا والبينة والمخلفه على البزاة والرب على ظلمة  
 قال وبرت منكم والله ان كنتم في سبالة لمحوه على ذلك ثم كنتم ابني



ابن الحقيق آتته من فضة واما كثر اكان في مسك بكل عدكنا بن ابن الحقيق  
وهذه كانت انواعا من الحلي كانوا يبيعونها اهل مكة ربا ثم الفادهم فمروا  
فبشعرهم شمر النعوس يكون فيهم وكان ذلك يكون عند الاكابر فالاكابر  
من آل ابن الحقيق حتى ذكر في المغازي انه ضاع منها شيء من مكة فخرج من ضاع  
على يده فبها ذلك عشرة آلاف دينار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الايتة والآمال التي خرجتم بها من المدينة حين اجتمعتم فقالوا ذهبنا  
يا ابا القاسم وانما كنا نسكنها لمثل يومنا هذا فلما واثقه ما بقي عندها منهن شي وعلقوا  
على ذلك ثم اطلع الله فبها على ذلك فقال اذ ايتهم ان وجدته عندكم اقبلكم  
قالوا نعم وفي رواية قال لكنا في دربيعة بن ابي الحقيق زينب مسكنا ذنبا  
رسوله ان كان عندك فالا نغم قال وكل اخذت من اموالك فموصال  
ولا ذنبا لك فالا نغم فاشهد عليها ابا بكر وعمر وعقب والزبير رضي الله عنهم وعشرة  
من اليهود فقام يهودي الى كانه وقال ان كان عندك او تعلم عليه فاعلم  
ان من على ذلك وانه ليطلق عليه قد اطلع على غيره ذلك لم بعد احد  
ابن ابي الحقيق فتخلى اليهود ففقد ثم امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بها الزبير  
العوام يعذبها وبيت صلح عندهما فذهب كانه حتى جاهد فلم يعرف شي  
وتجمل ان يكون هذا قبل نبي النبي صلى الله عليه وسلم عن المشقة وان كان بعد  
فنجعل ان فعل ذلك على سبيل السباسة ليطهر الامم ويطهر الزجوني حتى عبره  
عن مثل هذا السباسة قال فاعترف ربيعة بن ابي الحقيق فقال قد رأت  
كنا في بطون كل غداة بهذه الحرة في تركيبي صلى الله عليه وسلم الزبير حتى حفر  
وسترخ منها ذلك الكثرة وفي رواية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعقبه بن  
سلام بن ابي الحقيق وكان رجلا ضعيفا محتلط العقل فقال ليس لي علم غيري  
قد كنت اري كانه كل غداة بطون بهذه الحرة في تركيبي صلى الله عليه وسلم  
فارس النبي صلى الله عليه وسلم الى تلك الحرة فوجد ذلك الكثرة فامر النبي  
صلى الله عليه وسلم بان يرفع كانه بن ابي الحقيق الى محمد بن مسلمة ليقبضه بخيه محمد بن مسلمة  
وقد كان مولدي دلي على محمد وال حال وانما اسخلم ماها وبسي وازار بها  
الشرط الذي جرى بينه وبينها فبني رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه صفة بنت جدي كما  
كحت كانه ومعهما ابنت عمها لم يسبب من اهل خيبر غيرهما وكان قد وضع

وحية الكلبي من سبي خيبر فساله ان يعطيه صفيته فاعطاه مكانها ابنت عمها  
واسمك صفيته لنفسه وفي عروس محمدان ما دخلت على زوجها وذكر في المغازي  
انها كانت رات في منامها في بعض الليالي ان القمر وقع حجرها من السماء  
اصحبت قنوت رويها على كانه فطعمها لطمه على وجهها وقال يزيد بن  
مكوني رويها محمد ثم امر النبي صلى الله عليه وسلم بلالا ان يذهب بها الى حطيم  
بها وسط القنوت فذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم وقال ذهبت بجدي حطيم  
الى القنوت ذهبت منك الرحمة فاعتذر بلال رضي الله عنه وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
السلام ما ردت بها الا ارادة ان ترى مصارع قومها ولم ادر انك تروى رسول  
وذكر في المغازي ان النبي صلى الله عليه وسلم اعقبها فزوجها واما ام ابن  
نبيها في الطريق قبل ان يمتي الى المدينة وكانت لها منزلة عند رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وسبب ذلك ما روي انه لما قرب بعد ذلك كنهني بها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يركبها بنفسه فمر  
تضع رجلها على فخذه وتركب فوضعت ركبته على ركبته رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم واستغظت ووضعت رجلها على ركبته وان كان بامره في مسخ ذلك  
منها وبعد قد موالمدينة دخلت عاتة رضي الله عنها مشكورة مع الناس من لهما  
بزيها فوجدت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وجماعة من بني عكرمة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عاتة بين من دخلت من الناس ولم يذكروا  
سبا حتى عادت الى منزلهما ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كيف  
رايت صفيته فقالت ما رايت سبا غير زينب يهودي بين يهوديات ولكنني  
سمعت انك تجها فقال لا نقول يا عاتة فاني لم اري وجهها كنهني  
عليها الا سلام ثم روي انه كان اذا اجتمع بنو رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في موضع محي طينها يا ابنت اليهودي فشكت ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال صلى الله عليه وسلم اذ قل لك هذا قولي من مسكن مني ابي نبي وعني هذا  
بني فانها كانت من اولادهم دون فلما قالت ذلك ليس قالت عاتة  
رضي الله عنها ليس هذا من كيك يا ابنت يهودي ومن جزا النفل لولا ان  
اسندك عطا النبي صلى الله عليه وسلم وجبة بنت عم صفيته لكن ما بل ذلك  
قال محمد رحمه الله ان الكنية كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم فالت



اعطاه تلك البحارة واستدل من جواز المعاملة بما ذكر في هذا الحديث في بعض  
انهم قالوا يا محمد نحن ارباب الاموال ونحن اعلم بها فداخرا عما لنا على النصف  
فعلهم على النصف وادخل ذلك في حصة قدينا في كتاب المرافعة

## باب الامان

واذا نادى المسلمون اهل الحرب بالامان فهم امنون جميعا اذا سمعوا اصواتهم  
لسان نادوهم بالعربية والفارسية والرومية والبنطية في ذلك سوا ريب  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه فانه كتب الى جنوده بالعراق انكم اذا قدمتم لا تخف  
او تترس اولانه هل فيمن قاتل الله تعالى يعرف الانسانة والمعنى ان الله  
فان الامان التزم الكف عن التعرض لهم بالنقل والسي حفاة تعالى الى الحرب  
عنه متقال ذرة ولا تخفي عليه حافية ثم فيما يرجع الى المعاملات يعبر عن  
بالكلام من غير ان يختص ذلك بلفظه وانما اعتبر ذلك ابو يوسف ومحمد  
في العبادات حتى لم يجوزوا الكبير والقراءة بالفارسية لان تمام الامان  
وجوب مراعاة الصلح لفظا ومعنى وهذا لا يوجد في المعاملات اذا كان الامان  
يصح باقبي لسان كان اذا جعل ما هو المقصود وهو الاقرار والتصدق فالامان اولى  
وكذلك التسمية على الذبجة نفع باقبي لسان كان لمحصل المقصود فالامان وسع  
من ذلك كله وان نادوهم بلسان لا يعرفه اهل الحرب وذلك معلوم عن  
فهم امنون ايضا لان معرفتهم ذلك حقيقة مرابطة لا يمكن تفتيق الحكم فتعني  
الحكم بالسبب الظاهر الذي عليه وهو سماعهم كلمة الامان وهذا اصل كثير الفقهاء  
الاسماع حتى اذا كانوا بالبعد منهم على وجه يعلم انهم لم يسموا فانه لا يكون ذلك  
انما لان هذا ظاهر يمكن الوقوف عليه فبمثل تعني الحكم بحقيقته ثم بعد ترجيح  
يعرف معنى هذا المسلمين فيوقفهم على ذلك فلو لم يثبت الامان به كان نوع  
عذر من المسلمين والتحرر عن صورة العذر واجب بوضع الفرق انهم اذا لم يسموا  
فانما كان ذلك لمعنى من المسلمين حيث نادوهم بلفظه لا يفهمونها فلابد ان  
الامان في حقهم وانما اذا كانوا بعد من المسلمين بحيث لا يسمعون كلامهم في عالم  
تفهموا على مخالفة المسلمين بمعنى من جهتهم وهو انهم لم يفهموا من المسلمين  
حكم الامان لهم قال اذ قال المسلمون لا تخفوا فانه لا يخفوا ولا يترقبون

او كلمة تشبه هذا فهو كلمة امان لانه انما يخشى الله ابناءه الخائف مثل هذه العبارة  
لازالة الخوف عادة وانما يزول عنه الخوف ميتوت الامان وكل مسلم  
يملك انت الامان له فحقل بهذا اللفظ من كمن يقول لعبد اغضبك او  
حرجك من غنة بما وصف به ثم ذكر الامان فحفظ العقل بان كان يعقل الاسلام  
وصفه وهو في ذلك بمنزلة الصبي الذي يعقل كما في اصل الامان وقد بينا  
الاخلاف في امان الصبي فذلك مختص العقل ان كان لا يعقل الاسلام ولا  
يصفه لا يجوز امانه لانه بمنزلة الصبي الذي لا يعقل ان كان عاقل في امر معينة الا  
انه لا ينع لا يصف الاسلام ولا يعقله فانه بمنزلة المرد والمرد لا يجوز امانه بخلاف  
الصبي فانه مسلم يتبع الابوية او لاحد مما وان كان لا يصف الاسلام لا يعقله  
فان كان بحيث يعقل الامان مع امانه عنه محبة رحمة قال وان لم ير  
رجلا من اهل الذمة ان يؤمنهم وامره به لك رجل من المسلمين فانهم  
جائز لان الامير ملك مباشرة الامان بنفسه فبذلك الذي بعده اياه به  
وهو لان امان الذي انما لا يصح لثمة ميله اليهم عتقا ويزول ذلك وامره  
المسلم به ويتيقن بامر المسلم اياه ان في امانه معنى النظر للمسلمين وهذا بخلاف  
اذا امر بالقتال لان امانه اياه بالقتال لا يتعين معنى الخيرة في الامان  
ولو تعين ذلك انما يتعين برأي الكافر وهو منهم في ذلك فاما اذا امر  
بالامان يتعين بهذا الامر معنى الخيرة في الامان برأي المسلم ولا خيرة في ذلك  
ثم السنة على وجهين اما ان يقول له امنهم او يقول له قل لهم ان قلنا يا بكم وكل  
وجه من ذلك على وجهين اما ان يقول لهم الذي قد امنكم او يقول ان قلنا  
المسلم قد امنكم فاما اذا قل للمسلم امنهم فساقل لهم امنكم وامنكم فقلنا  
فهم امنون لانه صار ما كان الامان به من الامور فيكون فيه منزلة مسلم او  
اذا قل لهم امنكم وامنكم فقلنا كانوا امنين في الوجهين لانه اضاف الامان  
الى من ملك انت فيكون ذلك اجابرة بما ان صحيح فيجعل حكم الامان  
لرفع العذر وان كان المسلم قال له قل لهم ان قلنا امنكم فان قال على هذا الوجه  
فهم امنون لانه بعد رسولا اليهم قد ادى الرسالة على وجهها فيكون بمنزلة  
ما لو كتب اليهم كتاب الامان وجبت على به فاذ امنهم كانوا امنين وان  
قال لهم امنكم فانه باطل لانه خالف ما امر به فبذلك الرسالة وذلك



لا تضمن عليك الا ان منه فاذا قال منكم هذا ليس ببيع الراس له لكنه  
ان عقد منه منصف الى نفسه وهو ليس من اهل فيكون بطلا قال الاسير  
دا الحرب اذا اناهم لم يبيع امانه على غيره من المسلمين لان امانه لا يبيع  
النظر منه للمسلمين بل لنفسه حتى يتخلص منهم ولا ان الاسير عاقب على نفسه وانما  
يؤمن غيره من يكون امن في نفسه ولا هم امنون منه لكونه مغفورا في ايدهم  
يكون على الغير ابتداء قبل اخذ دارهم عن اسير فصح ان امانه استباح القتال  
عليه فانه كلما خرجهم خوف امره والاسير في يدهم والقتول هذا فانه لا  
فيما بينه وبينهم ان منوه ومنهم فينبغي ان يفي لهم كما يقول له فلا يفرق بين  
امالهم لانه غير مهم في حق نفسه وقد شرط ان يفي لهم فيكون بمنزلة المستامن  
في دارهم وان كان في ايدهم عبد مسلم او انه مسلم لم يسح له ان تعرض لهم في ذلك  
لانهم لو اسلموا عليه كان سالما لهم فحكم هذا حكم سائر اموالهم سواء ولكن لا بأس  
بان ياخذ ما وجد في ايدهم من اسير حرم مسلم او ذمي او كافرا بدم واما ولد  
وغير مسلم او ذمي لان هؤلاء لا يجري عليهم السبي الا ترى انهم لو اسلموا عليه  
لم يكن لهم فهم ظالمون في اسالكهم وهو بالنزاع بالامان تعرضهم على الظلم كما  
له ان يزيل ظلمهم بالسنة او العصب حتى يخرجهم وانما يفره ان يراعي بالبعد  
اعطى العهد عليه ولا يجوز اعطاء الامان على تركه هؤلاء في ايدهم بعد الكف من  
اخذهم منهم ولو حصل المستامنون في عسكر المسلمين غير مستغنين منهم فبذلك  
ينبغي اليهم فعليه ان يجمعهم بانهم فان ابوا ان يخرجوا وقالوا يكون مع ذرية  
ناب الدين اسرتهم فانه ينبغي للاميزان بتقديم اليهم في ذلك على سبيل  
والانذار وبوجههم الى وقت يسر عليهم اللجوء بانهم في ذلك الوقت ولا  
يرفقهم في الاجل كيلا يودي الى الاضرار بهم ويقول ان لجمعهم بانكم الى اجل كذا  
والا فانتهم ذمه لصح عليكم الخراج ولا علم يرجعون الى ما منكم بعد ذلك فان  
لم يخرجوا حتى مضت المدة كان ذلك دليل ارضا منهم بان يكونوا ذمة  
فيكون بمنزلة قبول عقد الذمة لرضا بمنزلة المستامين في دارنا اذا اطلوا مقام  
وان خاف ائمة العسكر ان يفي المسلمين عدوهم ان يغيروا بهم على عسكرهم  
او خاف ان يقتلوا المسلمين لبلان فانه يارهم ان يجمعوا بانهم وبقوتهم  
في ذلك وقتا كما بين نظر من المسلمين ثم يارهم في كل ليلة حتى يمضي

الوقت ان يجمعوا في موضع محروس لان الخوف منهم يزداد ما تقدم اليهم في  
الخروج ومفارقة الف والذاري والتوقيت كان نظره من قسني ان  
سطر للمسلمين كما سطر لهم وطرس النظر هذا وان معنى ذلك الوقت بصاروا  
امهم ان يجمعوا في موضع كل ليلة ويحمل عليهم حراس حتى يخرجوا الى الاسلام  
لان الامن لم ينع من حاجتهم وان جعلهم ذمة يصح الوقت بل زدا والخوف  
بما الزمهم من صفاء الحرة الا ان الخوف مما يكون السبل يحمل عليهم حراس  
كل ليلة فاذا اصبح المسلمون خلوا سبلهم في العسكر لكونوا اعداء دارهم ودارهم  
وكذلك اذا حصر المسلمون العدو وجمعهم في موضع وجعل عليهم حراس لان الخوف  
يزداد عند التقاء الصنفين ويحتاج المسلمون الى ان يمتثلوا حراسهم ليعرفوا  
القتال العدو وذلك انما يحصل اذا جعل عليهم حراس كرسوهم وان لم يعدوا  
على كرسهم الا ما حرسوا جوالا ما حرسوهم من العصنة لان في هذا الا  
سعة للعالمين فهو لطر الاسرار على حفظ العام او على حفظ اسعة العالمين  
فان كل في هذا الحفظ معنى الحما وكسب كحر الاسرار عده فلا لا ذلك  
فالعموم ذمة المسلمين غير محاربتين لهم فلا يكون خطم حرا ولو كان محاربين  
حراسهم ان يعرفوا على عام المسلمين واسمهم فلا فرق بين الاسرار على  
حفظ العام وبين الاسرار على حفظ هؤلاء وسعهم من احد العام وقيل  
ولو ان مسلما من اهل العسكر في مسهم سارا الى مسرك في حصن او مسهم  
ان تعال واسارا الى اهل الحصن ان يحوالوا واسارا الى اسافل الحصن  
ان ذلك ان يفعلوا ما امرهم به وقد كان هذا الذي صرح مودعا من المسلمين  
ومن اهل الحرب من اهل تلك الدارهم او اصغوه كان اما اولم يكن مودعا  
هو ان حاربهم له قوله فاسمكم لان امر الامان ينبغي على السور والحصون  
العدو واجب فاذا كان ذلك مودعا منهم فان سب والعدو كان  
بالصن فلو لم يحمله اما كان عدوا او لم يكن مودعا فله فترت من دلاله  
احال ان يكون مسل الحرب او ذمي منه وهو اسلهم امره او ماسلهم  
فمن اين دلال على المسألة لا ترى انهم لو كانوا امرهم حراس حتى يهدوا  
معا هذا الحصن محروسا من اسفل عليه كرس غير رصية على ما حل  
من المسلمين سارا الى رجل من العدو وان تعال فاك ان حرس ملكه



فهو امن وتاويل هذا انه اذا لم يفهم قوله ان حسب ملك اولم سمع فاما اذا  
علم ذلك وسمعه مجاه مع ذلك فهو في لان دلاله الى ان العرف يسقط  
اعتباره اذا صرح بجذبه الا ترى انه لو قال تعالى ان كنت تريد القتال فان  
كنت رجلا او قال تعالى حتى تبصروا فقله بك فانه لا يسلك على حد هذه الكلام  
لا كلام امان فاما قوله تعالى مطلق كلام موافقه ذلك انك انما تصالحي الى  
الاستا فيه بيان اني اعطيتك ذمة الله لست اذنت من مني بحتى ربنا فهو  
بمنزلة قوله انك ولوان عسكر المسلمين في دار الحرب وجدوا رجلا او امرأة  
فقال حين وجدوه جئت لطلب الامان فان لم يكن علم بهم حتى يجزوا عليه  
فهو في ولا يصدق في ذلك لان الظاهر كذبته فيما يقول فانه كان محققا  
الى ان يجزوا عليه وانما يتيق هذا الجال من بايهم مغيرا لستنا من الظاهر انه  
يحتاج بهذه الحجة بعد وقوع في السبكه فلا يصدق وان كان متعفي في موضع  
لا يقدر عليه المسلمون وهم يسمعون كلامه ان تكلم فارادوه ليقضوه فاما  
ذلك لم يتكلم ولكنه قبل فوضع يده في ايدهم فهو في الامان بقضه ولا يقبل  
جئت لطلب الامان لانه حين اراد المسلمون اسره وقتله كان هو بين  
ان ينادى بالامان فيعلم بوضوئه ام لا وقد كان متعفي في ذلك الموضع  
فركب الله بالامان فهو الذي لم ينظر لنفسه بعد المكن والظاهر ان قبل القصد  
المسلمين فحين لم يمتن من ذلك افعال هذه الحجة وان لم تعرض له المسلمين  
بقيل والاسرى قبل ايهم حتى انهم فهو لان اقباله بهم دليل على انه  
السلام لان بخلاف الاول فاقباله بعد قصد المسلمين دليل على انه قصد  
قصدهم بالقتال واما اقباله قبل قصد المسلمين دليل على انه قصد المسألة الا ترى  
ان تجارهم كذا يكون الحال بينهم وبين المسلمين يهضون دار الاسلام من غير  
ان ينادوا بطلب الامان وان كان في منته حيث لا يسمع المسلمون كلامه  
ولا يرونه فخط من ذلك الموضع ليس معاخذ ولا سلاح حتى اني المسلمين  
كان حيث يسمعون دى بالامان وهو في ذلك الموضع غير متعفي المسلمين  
فهو من لانه اني بانني وسعه من منة الله واليه بالامان اذا صار  
يسمع المسلمون والفا سلاح فالظاهر انه جازا بالامان فهو من امنه لم  
بوضوئه لان الشرح امن منه قال تعالى وان احد من المشركين استنكب

فاجره حتى يسمع كلام الله وقال تعالى وان جنوا المسلم فاجع لها ذلك  
لو كان مع السلاح الا انه ليس عليه هبة رجل يريه القتال لانه ربما استعجب  
السلاح ليبغية في عسكر المسلمين او خاف ضياعه ان خلفه عندهم فيستغني  
فتا منه بسلاحه وان كان قبل سالا سيفه ما دارم نحو المسلمين فاما كان  
موضع لا يكون متعفي منهم دى بالامان فهو في لان الظاهر من حاله ان قبل  
مقاتلا والى اصل ان اب على الظاهر فيما يتخذ الوقوف على حقيقة جازوا  
الراى يجوز تحكيه فيما لا يكن معرفة حقيقة وان كان يرجع الى اياته الا ترى  
انه لا يرى انسانا يدخل منه ليل ولا يدري انه سارق او رهاب من اللصوص  
فانه يحكم حاله ان كان عليه سيما اللصوص وكان معه فجميع شاع فلا بأس  
ان يغلبها قبل ان يدنو منه وان كان عليه سيما اهل الخيرة فليد ان يذويه ولا  
ان يرى اليه والتكبل على جواز يحكم سيما قوله تعالى يعرف الجرمون سيما هم  
والدليل على جواز الرجوع الى دلاله الحال قوله تعالى ولو ارادوا الخروج لا عهد له  
عده ولوان عسكرنا في ارض الحرب في شرك على الطريق لا يبعد الى  
غيره حتى نفى اول سلاح المسلمين فليس لهم الامان الا انه في ذلك الموضع غير متعفي  
كان امنا لانه اني بانني وسعه والظاهر انه اذا صار تحت سماع المسلمين لا يكون  
متعفي منهم واليه بالامان في موضع لا يسمع المسلمين لا يكون مفيد شيئا فاما  
لا شراطة وذكر في المغازي ان محمد بن سلة كان على حرس رسول الله صلى  
عليه وسلم في بعض البالي حين كان محاصرا لبي فربطه فخرج رجلا من دونهما  
فنادوا اليه قال الذي جابك فاجبت بالامان فمضى سبيها وقال  
اللهم لا تحرمنا اقاله عذات الكرام ولم توقف على اتهما بعد ذلك واخبر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يجابه على ذلك ولو وجد رجلا عليه سلاحه  
في موضع العسكر او عن يمينه او عن شماله بجوار العسكر فلا يصح دابة على  
الامان كان فاما لا يبر ان يغتله لان الظاهر من حاله ان جازا بطلب  
على قصده ان اجيب بعض المسلمين وقد بينا انه يوجد في مثل هذا الغالب  
الغنى والراى وان اسكل حاله فيس معاير يسئل به على انه مستامن لا  
يسئل به على انه غير مستامن ولم يقع في القلوب ترجيح احد الجانبين  
من حاله فانه ينبغي للامبران باخذة فيجرحه الى دار الاسلام ويجعله ذمة



هذه حقوق المعارضه وانعدام الترجيح يجب الاخذ بالاحتياط والاحتياط ان  
لا ينفذ ولا يحكمه فيما لا احتمال له مما يستلزم ان لا يردده الى امانته لاحتمال  
انه جازم فلا يبطل حكم حربيته بالمحمل ولا يجوز اراقة دمه ايضا فبقي حرمته في  
دارنا على ان يبدى ان سلم فهو حارس سبيل عليه وان ابي وضع عليه كالحرج كذلك  
القوم من اهل الحرب يريدون دخول دار الاسلام ولا يقدر على ان  
يبدوا بالامان الا في موضع لا يكونون فيه مستغيثين فاداء الامان حتى انتهوا  
الى ذلك المكان فهم امنون لانهم اتوا بافا في دسهم ولو كانوا اهل منعة جادوا  
في استمواتهم في المسلمين امنوهم وان شاد الم بوموهم لان اهل المنعة في  
دار الاسلام لهم في دار الحرب اذ في حصونهم لم يكونوا مستغيثين ولو كانوا مستغيثين  
كان للمسلمين ان يخذوا اليهم اذ كانوا في مستغتهم فيكون لهم ايضا ان يستغوا  
اعطاء الامان لهم بطريق الادلى واما غير المستغيثين لو كانوا مستغيثين لم يكن  
الامان بينا وبينهم حتى يحقهم ما منهم فذلك اذا جادوا طالبين الامان  
صاروا غير مستغيثين من الا ان يكون امير المسلمين يقدم الى اهل تلك الدار  
اهل الحرب انه لا امان لكم عندنا فلا يخرج احدكم اليها فاعلموا بذلك  
فذا كان لهم ومن جاد يطلب الامان فوفى لانه اعذر اليهم ما وضع وقد قال  
تعالى وقد قدمت اليكم فلو عجبتم ارحم الراحمين من فارق المنعة عند الاستقبال  
فانه يكون امنا معادة والعادة يجعل حكما اذا لم يوجد التصريح بخلافه فانه  
وجود التصريح بخلافه يسقط اعتباره كقوله بين يدي ان كان  
لانا كل دلو وجد المسلمون حربيا في دار الاسلام فقال وخذت امان لم يصح  
لانه صار ما هو ذا مفهوما منعة الدار فهو منهم فيما يدعى من الامان وقول الله  
يكون حجة اراست لواخذه واحد من المسلمين واسترقه ثم قال كنت وخذت  
الكان مصدقا في ذلك ولو قال رجل من المسلمين انا امنته لم يصح في  
ذلك ايضا لانه خبر بالامانة انه قد ثبت حتى جماعة المسلمين  
منع من الرجوع الى دار الحرب واسترقاه وقول الواحد في ابطال ابي  
ان ثبت لحيمة المسلمين غير مقبول فان شهد به ذلك رجلان مسلمان  
المخبر انه امنه فهو من لان التايت بالبينه كالتايت بالعاينة لا سيما  
فيه لذي يقول انا امنته لانه يخبر عن فعل نفسه فيكون دعوى لا شهادة فيه

غير المسلمين لانها تقوم على ابطال حق المسلمين وكذا لك لو قال ان رسول الملك  
الى الخليفة لم يصدق وكان قبالا ن هذا منه دعوى الامان فان رسول  
اس من الجبابرة كذا جرى الرسم في ابي امية والاسلام فان اصرح  
او فقال لا ينام الا بالرسول ولا بد من ان يكون الرسول من المسلمين  
الرسالة ولا يتكلم رسول قوم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان لا  
ينبغي له ان يتكلم قال لو لا انك رسول لقتلتك فبين هذا ان الرسول  
ولكن بمجرد دعواه لا يصدق انه رسول فان اخرج كذا يشبه يكون كذا  
ملكهم فادعى انه كتاب ملكهم فهو من حتى يبلغ الرسالة واما ثبت الامان له  
هنا فالبالغ ففعل ذلك ب معصن ولكن لما لم يكن في دسعه فوق هذا  
لانه لا يجد مسلمين في دار الحرب تصحبها ليشهدا على انه رسول بل يقتضي منه هذا  
الدليل فذلك ما سبق ولولم يصح دليل ولا كتاب فاحذره احد من المسلمين  
في دار الاسلام فهو في ابي امية المسلمين عند ابي حنيفة رحمه الله لانه يكن من اخذه  
بقوة المسلمين فهو بمنزلة من دخل في عسكر المسلمين في دار الحرب فاحذره جدا  
وان هناك يجب الحس فيه رواية واحدة وفي هذا الفصل روايتان  
ابي حنيفة رحمه الله في ابي ب الحس فيه وعنده محمد رحمه الله هو في من اخذه لانه  
مباح في دارنا من سبقته يده اليه يكون محررا له مختصا بملكه كما يصح بحسب  
وفي ابي ب الحس فيه روايتان عن محمد رحمه الله ايضا واليصل الى عند ابي  
حنيفة رحمه الله يصير هو مفهوما منعة الدار فادعى لو اسلم قبل ان يخذل  
فان تميزه الا سبر سلم بعد الاخذ قبل ان يصر ب الامام عليه الرق وعنده محمد  
لا يصير ما هو ذا بالدار الم بوخذه مسلم حتى لو اسلم كان حرا لان الاحرار في الحقيقة  
يكون بالبدل بالدار ولهم الرجوع الى داره قبل ان يخذلوا حوالا اصل فاذ  
اخذه ان كان كان مختصا بملكه لا مختصا به بداره فان قال ابي امية  
قبل ان اخذه فهو من عند محمد رحمه الله لانه في الظاهر عبد له وذا في حريته فلا  
تمنه في ازاره وحيث في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله ان لا يكون مصدقا في  
ذلك لان الحق ثبت فيه لحيمة المسلمين وهو غير مصدق في ابطال حقهم  
وان لم يخذل بعد اسلم في دارنا حتى يرجع الى دار الحرب فهو حارس سبيل  
عليه اما على قول محمد رحمه الله فلا اسكال فيه لانه لو لم يرجع كان حرا فذلك



اذا رجع وخذ الى حنفه رحمة فلا نه وان صار اخذوا فلم يصرف بقا بالم  
بصرف عليه ان فاذا رجع الى دار الحرب فقد انعدم عهده الا انصرف  
فيه ويؤخر حربه في حال سلامه فلا تصرف بعد ذلك ثمرة الا سرب سلم  
ومنفذ الى عسكر اهل الحرب ثم تخذ بعد ذلك فكلما يكون حرا هناك لا يسجل  
فذلك لك هناك اذا امر عسكر المسلمين بمدينه من مدين اهل الحرب ولم يكن لهم  
طاقة فادوا ان ينفذوا الى غيرهم قال لهم اهل المدينة اعطونا ان لا نردوا في  
الطريق على ان لا نقتل منكم احدا ولا ناسره فان كان ذلك خيرا للمسلمين  
بان يعطوهم ذلك وما خذوا في طريق اخذوا ان كان بعد ذلك لا يسجل  
ان يتبعوهم فيقتلوا الواحد والاثنين ممن في اخراجه العسكر وهذه المودعة منهم  
من ذلك وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم في المودعة يوم الحديبية من الشرط  
ما هو اعظم من هذا فان اهل مكة شرطوا ان يرد عليهم كل من اتى مسلم منهم  
بهذا الشرط الى ان انتسج لانه كان فيه نظر المسلمين لكان بين اهل مكة  
واهل خيبر من المواطاة على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توجه الى احد  
الفرقتين اغار الفرقة الاخرى على المدينة فادع اهل مكة حتى يامن حاسهم ذواتهم  
الى خيبر فوقفوا ان مثل هذا الشرط لا يابس بقوله اذا كان فيه نظر المسلمين فان  
صلوه ثم بد لهم ان يبروا في ذلك الطريق فبينده واليهم ويعلمون ذلك  
لان هذا بمنزلة المودعة والامان فيجب الوفاء والتحرز عن العذر الى ان ينفذوا  
اليهم فان قال المسلمون ان مرفا في هذا الطريق لا نصرهم شيئا فلهم عملهم  
في الطريق رزق عاودتكم حاجون اليه ولا يكون ان رعوه او لعل لهم حوائج  
لا يكون ان تعرضوا لها فان قالوا نعم لا تعرض لشي من ذلك فان هذا  
الطريق صل لهم وان لم اخذوا شيئا ففعل القوم بكون ان ردا حصونهم  
ومواشيهم ونفروا طريقهم فادعهم مرة اخرى ووردن لهم عورة من هذا  
فتقدروهم مرة اخرى بما رايتهم من العورة فليس لكم الا ان يوافقوا مسلمي المدينة  
على بقوله تعالى فابنه اليهم على سوادا وقال اهل المدينة اعطونا على ان  
يسربوا من آمننا هذا فاعطيتهم ذلك فان كان شربا بعدهم في عام  
اولا يعلم بعض ذلك بما تهم ام لا فبين ان يعني لهم بذلك وان كنا نتيقن  
ذلك لا يصرف ما نهم فلا يابس بان شرب من ذلك النهر يعني الله

بغير علمهم لان الشرط اذا كان مفيدا يجب مراعاته واذا لم يكن مفيدا لا يجب مراعاة  
ومن شرطه ان يكون متينا لا طالب منفعة او دافع مضرة فاذا علم انه  
لا نصرهم فهذا شرط غير مفيد فليغوا واذا كان يصرفهم فهذا شرط مفيد لهم يجب  
اعتباره بمنزلة ما يجري من الشروط بين المسلمين في المعاملة وان كان  
لا مدري انصرهم ام لا فانظر لظواهرهم لا يستوطن ذلك الا لمنفعة لهم ودفع  
ضرر عنهم لان العاقل لا يستغل بما لا يقدره شيئا واليت على الظاهر وجب  
الم تبين خلافه فاذا احتاج المسلمون الى ذلك الى انفسهم ودوابهم  
فبينده واليهم ويجبروهم انهم فاعلمون ثم يشربون وكذلك الكلاب بمنزلة  
الانسان لا غير مملوك لهم وقد احب رسول الله صلى الله عليه وسلم بين ان  
شركة عامة في الكلاب والاما فلا ينقطع شركتهم بهذا الشرط اذا علموا انه لا فائدة  
لهم فيه فاما ان روع والاشجار والثمار اذا اعطوهم ان لا تعرضوا ذلك  
فليس ينبغي لهم ان تعرضوا بشي من ذلك لضرب اهل الحرب اولم يصرفهم لان  
هذا ملك لهم ونفوذ تصرف الا ان في ملكه يحكم الملك لا بغير المنفعة  
والضرر الا ان يضطر المسلمون اليه فبينده واليهم ثم ياخذون ويأكلون  
ويعلقون لان هذا الشرط لا نعدم صفة الا باقية ان تبته في الاماكن لكن  
التحرز عن العذر وجب وقد حصل في ذلك بالبناء اليهم وان قالوا اعطونا  
ان لا نخربوا رزقنا ولا كلابنا فاعطيت ذلك فلا يابس بان يأكل منه  
دوابنا لان الوقت انما يزمن بقدر ما قبلنا من الشرط وذلك الاحراق والاكل  
ليس من الاحراق في شيء الا ترى انه يحل للان ان يأكل ملكه ويأكل  
ان يحرقه وابل الثمام بكونه اهل الاحراق في اموال اهل الحرب ولا يكون  
التدخل ولعلمهم انما شرطوا هذا الشرط لما في الاحراق من الف والاصل  
ان اثبت بالشرط نصا لا يلحق به ما ليس في معناه من كل وجه وان  
شأن ان لا يخرب ذراهم فاعطيتهم ذلك فلا يابس بان اخذوا هذا  
ذراهم من منع او علف وطعام وغيره مما ليس بنا لان التحريم يكون  
في الابنية فاما اخذ الامتعة من الحفظ لا من التخریب ولعلمهم كرهوا ذلك  
لما في التخریب من صورة الف ولكن كل بنا كان في ذراهم من حبس وغيره  
فليس ينبغي ان تعرض له ما كان من حبس موضوع ليس بنا فلا يابس



بان اخذه فوقف به لان هذا السماع وليس تحريم وانما الذي لا يكل  
بعد هذا الشرط هم من ساكنهم وكيفية بان لا لان ذلك فوق التحريم  
فثبت حكم الشرط فيه بطريق الاولى وان وجدنا ما يملقا فلم نقدر على  
فتح فلا ينبغي ان يعلقه من سببهم لان هذا تحريم بخلاف ما اذا قدرا  
على فتح الباب فان فتح الباب ليس تحريم فان لم يقدر على فتحه الا  
بكسر الخلق فليس ينبغي ان يفعل لان هذا تحريم والتعليل الكثير فيما التمس  
بالشرط ايضا سواء ان شرطوا على ان لا ياكل من زورهم ولا يغتف منها  
فليس ينبغي ان يحرق شيئا منها لان الاحراق فوق الاكل في نوعيته مقصود  
بالشرط فثبت الحكم فيه بطريق الاولى بمنزلة التضييق على ان لا يغتف شيئا  
يكون تضييقا على حرمة التمس بطريق الاولى وهذا بخلاف ما لو شرطوا ان لا  
يحرق لان الاكل دون التحرق فان الاحراق في بعض الاحوال لا يكل في  
باعتين فاذا شرطوا ان لا ياكل فمقصودهم بقاء العين لهم وذلك بعدم  
كما يمنع بالاكل فاذا شرطوا ان لا يحرق فمقصودهم ان لا يفسد شيئا من ملكهم  
وليس في الاكل في ادوان شرطوا ان لا يحرق لهم زور عاقدنا على ان نعرفها  
فليس ان يفعل ذلك لان في معنى المنصوص من كل جهة فان كل واحد  
منها ان لا ياكل لو شرطوا ان لا نعرفها فليس ينبغي ان نعرفها وذلك  
لو شرطوا ان لا نعرف سفنهم لم مع ان يذهب بها لان مقصودهم بقاء  
لثقتوا بها وذلك بفوت اذا ذهبت بها الى بيت لو شرطوا ان لا يحرق شيئا لهم  
ولا نعرفها كان ينبغي ان ينقصها فذهب بحبسها وابوابها لا ينبغي ان  
انما ارادوا ان لا يسترها عليهم الا انه بعد عليهم التضييق على جميع انواع الا  
سنة تلك فذكر انما هو الظاهر من سبب وهو التحرق والاحراق ولو شرطوا  
ان لا تقبل اسرهم اذا اصبناهم فلا بأس بان اسرهم ويكرهوا في ولا تقبلهم  
الا بغير ليس في معنى ما شرطوا ان لا تقبل فان في الفعل نقص البنية الا ترى ان لا بأس  
بان اسرناهم وذرهم وان كان لا ياكل فتم سرهم وان شرطوا ان لا اسرهم  
احد فليس ينبغي ان اسرهم وتقبلهم لان الفعل اسرهم من الاسر مقصودهم  
الشرط بفوت بالفضل كما يفوت بالاسر الا ان يظهر الحجة منهم بان كانوا  
الزمنوا ان لا يقتلوا ولا يأسروا من احد ثم فعلوا ذلك فثبت يكون هذا منهم

للعهد فلا بأس بان تقبل اسرهم وان اسرهم كما كان ذلك قبل العهد الا ترى  
ان اهل مكة لما صاروا انا فصبين للعهد باعانة بني بكر على بني خزاعة وكانوا خلفا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف قصدهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير  
اليهم فانه سال الله تعالى ان يعطي عليهم الا جاز حتى ياتهم بعتة وان فعل ذلك  
منهم رجل واحد لم يكن ذلك منقض عنهم لان فعل الواحد لا يشتر في  
جاعتهم عادة وليس بهذا الواحد ولا نه نقض العهد على جاعتهم الا ترى ان  
لو اكتب لا ياكل في دينه لم يكن ذلك منقضا لايانه ولو ان ذهب فعل ذلك  
لم يكن ذلك منقضا لانه فان فعل ذلك جاعتهم او اسرهم او واحد منهم على  
المجاورة وهم يعلمون بذلك فلا تعبدونه فثبت يكون ذلك نقضا للعهد منهم  
لان فعل اسرهم يشتر لا محالة والواحد منهم اذا فعله مجاورة فلم يعبروا عليه فكأنهم  
امروه بذلك على ما قيل السفينة اذا لم يده امور مباشرة ذلك الفعل على سبيل  
المجاورة بمنزلة البنية للعهد الذي جرى بيتا وبينهم فان شرطوا ان لا تقبل  
اسرهم على ان لا يقتلوا اسرا فان اسروا من اسارى ولم يقتلواهم فلا بأس بان  
اسرهم ولا تقبلهم لان هذا ليس بنقض للعهد منهم فانهم الزمنوا ان لا يقتلوا  
والزمنوا ان لا اسروا واذ بقى العهد فاعلموا بما عاهدوا جزا وفاقا واذ اذ  
ارادوا ان يقتلوا اسرا عدا او حطوا او قطع الطريق او تجسسوا على المسلمين فثبت  
انهم الى المشركين او زنى بسنة او ذنبه كرم او سرق فليس يكون شي من هذا  
شبهة الا على قول انك رحمة الله فانه يقول بصبرنا قضا للعهد باصحة لانه حين  
دخل اليه بان فقه الزم ان لا يفعل شيئا من ذلك فاذا فعله كان نقضا للعهد  
لمباشرة ما يحلف موجب عقده ولو لم يجدنا نقض العهد بهذا رجع الى الاستحسان  
بالمسلمين ولكن نقول لو فعل المسلم شيئا من هذا لم يكن نقضا لايانه فاذا فعله  
المسلم لا يكون نقضا لانه والاصل فيه حديث عاصم بن ابي شعبة  
فانه كتب الى اهل مكة ان محمد صلى الله عليه وسلم يغزوكم فخذوا حذرکم وذلك  
قصة وفيه نزل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا عدوي وعدكم اولياء الا  
نقد ساء الله تعالى موثقا مع ما فعله ذلك ابواب بني عبد المنذر حين  
خوفوا منهم ان يزولوا على حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذى صنعهم فارتدوا  
على حلفهم انهم ان يضر بغير عاقبة فكم وفيه نزل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا



والرسول آية فعرفنا ان هذا لا يكون لعضا لان من المسلم فذلك لا يكون  
مقتضا لان ان المستامن ولكنه ان قبل اننا انما يقتل قصاصا لا ان  
حقوق العباد فيها يرجع الى المعاملات وان قد فسد ما يضرب المحل لان  
فيه حق العبد ايضا فانه مشروع صيانة لعرضه ولهذا سمع حصونه في الكد لا  
يستوفي الا لانه فاما ما اصاب من الاسباب الموجبة للحد فاعلى كانه لا يترتب  
في خلاف فيه معروف انه لا يقام عليه ذلك في قول ابي حنيفة ومحمد خلافا  
يوسف رحمه الله واستدل صحة مذهبه هناك بان المسلمين خلقوا في اهل الذمة  
العام عليهم هذه الحدود فقال اهل المدينة لا يقام عليهم ذلك ولكنهم فيكون  
الى عامهم ليقبضها عليهم وذلك مروى عن علي رضي الله عنه فاختلفوا في ذلك  
في حق الذمى يكون العام في حق المستامن لانه لا يقام عليه كمن لم يخذله  
في حق الذمى لو رد والنقض فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بجرم اليهود ولكن  
ورد والنقض في الذمى لا يوجب ذلك الحكم في حق المستامن لان الذمى  
احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات فانه من اهل ارضه فيقام عليه كدود  
الا حد المحرقة لانه لا يقتل حرمة شربه ويدرؤن اعتقاد المحرقة لا يتقرر السبب المستامن  
ليس اهل دارنا ولا التزم شيئا من احكامنا واما داخل دارنا فيقتضى حاجتهم يرجع  
داره ولهذا لا يمنع من الرجوع ولا يجيب الفحص على الذمى بقتل المستامن كمال  
يجب على المسلم فهذه الاقام عليه ما كان محصن حتى ان تعالى ولكنه لو ردنا  
من اموال الناس وعمر استهلك من ذلك ويكون عليه اصدق من اهلها  
لان الوطى في غير الملك لا يجوز عن هذا وهو ان ذالم يجب عليه الحد بدمه المهر لها  
لان ذلك من حقها ويوجب عقوبته على ما وضع وكبس في السجن على قدر ما يرى  
ولم يقل بغير لان في لفظ التعرير ما يعني عن التطهير والتعظيم قال الله تعالى في قوله  
وتورده والكاف ليس من الله فلهذا قال بوجع عقوبته بما وضع من مائة الادب علم

**باب ما يصدق فيه المستامن من عمل الحرب وما لا يصدق**

واذا انتفى عن المسلمين الى المطبوعة او حصين فان ما عليها فادام قوم من اهلها  
امنوا على ايمانهم على ان يقتلوا كمن يقتلوا ذلك فقتلوا منهم فالتزم  
سائر ذلك لمنه وان لم يذكروا انفسهم شي لان النون والالف والنون

وان في قوله منولى كانه لا ضافة المتكلم ما يتكلم به الى نفسه وكلمة على شرط  
قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا يتركوا ما لله سبياء وقال تعالى فحق على ان  
لا اقول على الله الا الحق اي شرط ذلك فعرفنا ان مقتضى كلامهم نحن امنون  
ايضا وامنوا ان فتحنا بالكم وقد اعطاهم المسلمون ذلك فان ذاقوا كاتوا  
امين فاذ اخرج اهل المطبوعة فقال الذين امنوا هذا ما عنكم كجيد المنع وهو  
الاهل لغزوة السبي فالتقياس في هذا انهم لا يصدقون الا بنية تقوم على ذلك  
من المسلمين العدول لان حق المسلمين قد ثبت في جميع ما وجدوا في المطبوعة  
لظهور سببه فهم يدعون المنع بعد ما ظهر الاستحقاق لسببه فلا يصدقون على  
ذلك الا بحجة والحجة على المسلمين الا انها دة العدول من المسلمين فبذلك لا  
دعى احد المتبايعين شرطا خيالا لم يقبل ذلك منه الا بحجة ولكن العمل يقتضي  
في هذا الموضع فانهم لا يجردون في المطبوعة قبل فتح الباب عند ولا مسلمين  
على ما لهم من المنع والاهل وكما يسقط اعتبار صفة الذكورة في الشهادة فيها  
يطلع عليه الرجال لاجل الضرورة بسقط اعتبار اصل الشهادة هنا لاجل الضرورة  
وجب العمل فيه بالاستحسان فنقول ان صدقهم سبي الدين ادعواهم بان لا فهم  
مصدقون وهم امنون معهم لانهم كانوا في المطبوعة جملة فان التصديق على  
فعلنا ان ما خذله لك لانه لا طريق لنا الى الوقوف على حقيقة ما كان منهم  
فبني الحكم على ما ظهر بتصادقهم وان كذبواهم بان لا كانوا في لان خذله  
لم يثبت السبب الذي بني الا ان عليه ودعوى المستامين لا يكون مقبولا على  
من كان معهم في المطبوعة انهم اهلها الا بحجة فان مجر خبرهم لا يصح حجة في ذلك  
لانهم عارضوهم بالكديب بخلاف الاول فاسبب سببك قد ثبت فيما بينهم  
بالتصادق وحجة بين الامان فلهذا كانوا امين فان كانوا بين كذبهم  
ادعوا غيرهم انهم اهلها لم يصدقوا على ذلك لانه يناقض كلامهم والمتفحص  
قول ولا انما يقبل قولهم عند التصديق من نوع الاستحسان وهو ان الذي سبق  
الى وهم كل احد انهم لا يتجاوزون على التصديق على البطل في مثل هذه الحادثة  
المعنى يتقدم عند انقض في الدعوى فكل من جميع من في المطبوعة في المستامن  
ومن صدقهم في الاية انهم وان ادعى بعض السبي رجلا منهم فقال  
كل واحد منهم بان في صدق المدعى احد ما فهو من اهلها وكان مستادا



كذلك جميعا كان في لان السبب الذي رتبنا عليه الامان لم يثبت بين  
واحد منهما في الالهة اذ كان في عباده من الصغار والكبار  
والرجال في العيس بل روجه فقط لان في العرف يقال من له روجه متال  
وليس له روجه له هو غير متال وان كان يقول جماعة ولكنه استحسن فقال الامان  
متال كل من يقول الرجل في داره وشفق عليه لا ترى الى قوله تعالى في قصه نوح  
عليه السلام ان ابني من ابي وقد استثنى الله تعالى روجه عن الاله في قصه نوح  
عليه السلام فقال فانجيه والاله في قصه نوح عليه السلام قد احمل فيها من كل  
زوجين اثنين والملك الاله يعني روجه فرفنا ان اسم الاله تين دل غير روجه  
ويقال فلان كبير الاله اذ كان يتفق على جماعة وهذا لان بين الاله والعباد  
مسافة في الاستعمال عرفا فاما ان كان هو مغفل عنه فليس من الاله ذلك  
كل انية من نباته لها روجه قد منها روجه اليه فهي ليست من الاله نهائيا  
نفسه والاله من يكون في نفسه في داره سواء كان من قرابة او لم يكن من قرابة  
في انفسه فلو على ذلك كانوا اثنين واثم ادعى ذلك وكذا المستثنى  
المستثنى وكذا في المدعى فهو في فان رجع المذهب منهما الى التصديق صاحب  
او همت لم يثبت في قوله لانه ناقص في كلامه ولا ان حتى المسلمين يقر فيه  
بالكذب فلا يبطل به رجوعه الى التصديق ولو قالوا امنوا على اهل هو بائنا  
والمسئلة يحا لها في اهل بيت كل واحد منهم قرابة من قبل ابيه الذين يسيرون اليه  
في بلادهم كما يكون في بلادنا اهل بيت امير المؤمنين آل العباس اهل بيت  
بن ابي طالب رضي الله عنه واهل بيت طلحة وازير رضي الله عنهما لا يسيرون  
بيت السكيت وانما المراد بيت السب والاثان منسوب الى قوم به يعرف  
ان ذلك بيت سب وان من سببه الى قصي سب يعرفون به فهم اهل بيت لا  
يكون ام المستمن ولا روجه ولا اخواته لانه لا خالاته واولاده من اهل بيت  
كانوا في عباده لانهم يسيرون الى غير من سب هو اليه الا ترى ان اولاد مختلف  
من الاله يكونون من اهل بيت الاختلاف يسيرون لها وكذلك روي عن النبي  
آل في آل اهل بيت في عرف الاستعمال سواء وكذلك روي عن النبي  
جنتي لان لان من جنتي قوم ابيه لا من جنتي قوم امه الا ترى ان جنتي  
بن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من قرين وان كانت قبيلة كذلك

استعمل كان من جنتي قوم ابيه لا من جنتي قوم امه اذ وجد ان قال النبي عن  
ذوي قرابتى وعلى قرابتى ادعى سببى فنهى في قياس قول بي خيفة راحة  
على كل ذي رحم محرم وقد بينا في الوصايا والادوات الا انه يقع الفرق بين  
هذه المسئلة وبين مسئلة الوصية في فصلين احدهما ان على قول بي خيفة راحة  
استحقاق الوصية لا اقرب فالاقرب وهما به خل في الامان كل ذي رحم محرم  
الاقرب والا بعد فيه سواء لان ذلك يجب بطريق الصلة والامان  
في الصلة يميز بين الاقرب والابعد ودرج الا بعد على الاقرب وهذا  
استنفاذ والاثان عند ذلك سبب الاستنفاذ لغرابته لا لغيره  
الاقرب بوضوح ان في النسوة هناك ضرر بالاقرب فانه شقة من حقه  
يجوز الاضرار بالاقرب لمرحلة الا بعد وهما ليس في النسوة الاضرار بالاقرب  
انه يثبت الامان له سواء ثبت الا بعد معه ولم يثبت الفصلات في ان في  
الوصية لذوي قرابته لا يدخل ولد ووالده وان كانوا لا يرثونه لمعنى من  
ادعى الامان يدخل ولد ووالده استحقاق القياس فيها سواء لان اسم القرابة  
انما يتناول من يتقرب الى الغير بواسطة فاما من يتصل به بغير واسطة فهو من  
من ان ينسب الى القرابة دايدة ان الله تعالى عطف الاقربين على الولد  
فقال الوصية للوالدين والاقربين ولكنه استحسن فقال مقصوده من طلب  
الامان لغرابته استنفاذهم لشفقة عليهم وشفقة على والده وولده طهره  
على سائر القرابات فلهذا المقصود اذ غلبت في الامان ولاننا لا نعلم  
في هذا الاسم لانه بعد من اكد ان يقول الرجل لابي هو قريبي وفي فصل الامان  
اكد في ترك استنفاذ وطلب الامان لغيره اظهر فلو اذنت في الاسم فلهذا  
الى تحقيق معنى البر لا الى اكد الحقوق فلهذا دخل في الامان ولو استأنوا على  
منهم ثم ادعوا جبه المتاع فان كان ذلك المتاع اخذ من بعض اهل المطرقة  
سئل من ذلك الماخوذ ومنه فان صدقوا فهم مصدقون وان كذبوا هم كاذبون  
في لانه عرفى كون اليه في هذه الامتعة له الى ان اخذ منه ولما سبب قول في  
في جبه كما ان المراد قول معتبر في نفسه وقد بينا في الاله انه يرجع الى التصديق  
فلذلك في المتاع يرجع الى التصديق من كان في يده ولا يقال به راحة الج  
لان سبب زوالها الاخذ على وجه الغشام وما ثبت فيه الامان لا يكون



محمدا لا تخذ بهذه الصفة وهذا المعنى في النفس موجودة ايضا فقد صارت  
تأخذه منهم بالاعتناء حكما ومع ذلك اعتبر تصديقهم فيها باعتبار الاصل  
ادعوا بعد هذا الكذب متاعا اخر لم يصدقوا على ذلك لان في دعواهم الاول  
بيان ان ليس لهم في المطبوعة سوى ما ادعوا من المتاع بطريق المفهوم الذي  
يعتبره في هذا الكتاب فكانوا متناقضين فيما يدعون بعد ذلك وان كذبهم  
من كان المتاع في يده وقال هو متاعى ثم صدقهم بعد ذلك لم يتفت الى  
هذا التصديق المتناقض وتقرر حكم الاعتناء فيه بالكذب فيكون المتاع في  
وجه المتاع في ابدى المتعين ففلا هو متاعى الذي استتموا عليه يقول  
فيه قولهم لان اصل البهيم وهي شاة لهم من حيث الظاهر فينبى الحكم عليه لم  
يعلم خلافه وكل من جعل القول قوله فان الامام يستخلفه لان كثر ما فيه بين  
فيما يجبرنا لقول قوله مع البهيم فان تهمه الكذب شرعا انتفى بالبين وان  
الآية لقوله صلى الله عليه وسلم من كان خالفا فلحقه بآية اولية لا آية  
عليه بيمين وان كان نصرانيا استخلفه بآية الذي انزل الانجيل على عيسى  
عليه وان كان يهوديا استخلفه بآية الذي انزل التوراة على موسى عليه السلام  
لان انزجاره عن البهيم الكاذبة عند ذكر هذه الزيادة اظهر وهو المقصود بالاستخفاف  
هنا قال وان كان مجوسيا استخلفه بآية الذي خلق النار ولهذه المعنى ايضا  
وقد قل كثير من شائخنا لا يستخلف المجوسى الا بآية لان في ذكر هذه الزيادة  
معنى عظيم النار والنار بمنزلة سائر المخلوقات من البحار والسموات  
فذلك فيما ربه معنى عظيم الكذب بين والرسولين وذلك مستقيم وان كانوا  
امسواهم على انهم فقال هذا من اهل وصدق الله عما قال المدعى ليس اهل  
وقد كذب قال لقول المدعى انه استخفا والامن بادعائه الاول فهو باطل  
ان في ربه بطل الامان ان ثبت له وهو لا يصدق في ذلك لو لم يكن  
متناقضا فكيف اذا كان متناقضا ولو رجع المدعى الى ان المدعى كان المدعى  
في لانه اقر على نفسه بالحق للمسلمين وبكونه من اهل المدعى لا يخرج من ان  
يكون مقبول الا قرار على نفسه الا ان يكون المدعى ادعى انه عباد الله له وصلة  
المدعى ثم قال بعد ذلك است بملوك لم يصدق وكان مملوكا لان  
بتصديقه صار مملوكا فلا يبقى له قول معتبر في بطل ملكه بعد ذلك ومملوكه

من الله فانه يقول وسبق عليه فينا وله الامان ولو قال المدعى ليس من  
اهل وليس بملوك لي وكذب المدعى فهو في لان المدعى اقر في ملكه بنبوت  
حق الغائبين وذلك قراره على نفسه الا ان ليس الامير ان يفتد لانه صار  
امن عن القتل بتصا وقها في الابد انه مملوكه فبعد ذلك لو ابيع قتله انما يباح  
بقول المدعى وقوله ليس بحجة على مملوكه في اباة دمه وان لم يكن متناقضا كالا  
فرعية بالقصاص فكيف اذا كان متناقضا وان تصادق جميعا انه ليس بملوك  
فلا يبرن بقتله ان كان رجلا ان شاء ان يقول المدعى اننى ملكه وبقرار المدعى  
ثبت انه لم يتناوله الامان وهو غير منهم فيما نوره على نفسه من اباة دمه كالا  
على نفسه بالقصاص كان قراره صحيحا كان مملوكا ولو قال المدعى هو نبى  
في عيالى وصدق المدعى وهو رجل فانهم الا ميرقا يحلف المدعى فان حلف  
كان حرا وان لم يحلف كان في اقراره على نفسه بنبوت حق الغائبين فيه  
فان الشكول بمنزلة الاقرار ولكنه لا يقتل لانه امن القتل بتصا وقها فلو صار قتله  
بعد ذلك انما يجوز بالسكول والشكول لا يصح حجة لآية القتل بلبيل المدعى عليه  
بالقصاص في النفس والشكول عن البهيم فانه لا نقضى عليه بالقصاص فنهى الله  
قال عيسى رحمة الله عليه لان اباة القتل من اهل الكسول بل عتار  
الاباة فانه كان صاحب الدم وبكوله يتفق المانع وهو الامان فيكون هذا بمنزلة  
الوادعى العاقل العقول على الولي وحجج الولي وحلفه يستوفى القصاص لا يكون  
هذا اقتداء بالبين ولكن ما ذكره في الكذب اصح لان الاباة التي كانت في  
الاصل قد رفعت بتصا وقها على انه من اهل المدعى فهو باطل بقتله بعد ذلك  
ذلك بسبب كونه وذلك لا يجوز لما في السكول من الشبهة والاحتمال فقد  
يكون للشروع عن البهيم الكاذبة وقد يكون للترفع عن البهيم الصادقة والاستخفاف  
المدعى لان المقصود من الاستخفاف لم يحصل لانه لا قول له على ابيه فيما يرجع الى  
اثبات ارق او اباة القتل والمقصود بالاستخفاف هذا وان قال الذي استخفاف  
على متاعه المتاع هذا من متاعى وليس ذلك في يده فان كان قال في يده  
صار في ابدى المسلمين لم يصدق على ذلك الا يمينه عادلة من المسلمين  
لما لم يعرف فيه بدلا حقا فيها معنى وجب المصير الى البذل لظاهرة في احوال  
المسلمين موجبة الاستخفاف لهم في المدعى بطل حقا ظهر بسبب استخفاف المسلمين



وقوله لا يكون حجة في ذلك فلا بد من بنية على ذلك من المسلمين وان قال  
ذلك قيل ان يصل المتاع الى المسلمين فالقول له مع ميمته لان ما كان في  
المطبورة فيه اليه اقرب من المسلمين حين كان في المطبورة فكانه كان  
في يده حين ادعى ذلك وان كان في يده ويذ المسلمين جميعا فوصل ذلك  
الى الامير و هم متعلقون به فهو المستمن بعد ما يحلف لان يده كانت اقرب اليه  
باعتبار الاصل وقد علم ان المسلمين يدسجده فيرفع مع بقا الاصل لا يغيبه  
فيه الا ترى انما لو علمنا انهم اخذوه من المتاع كان القول فيه قول المستمن  
فهذه الاولى وكذلك ان وصل الى الامير وقوم من اهل المطبورة وقوم من المسلمين  
متعلقون به واهل المطبورة يقولون ان المستمن قال القول قولهم باعتبار ان اليد  
في الاصل كانت لهم فلا يغيبه المسلمين بغيرهم فاما اذا وصل الى الامير  
وهو في يد المسلمين خاصة فقد عرفنا زوال اليد التي كانت في الاصل ولا  
يدري لمن كانت الحقيقة للمدعي والمصدقين له او لغيرهم فلا يعتبر ذلك واما  
باعتبار ما هو معلوم في الحال وهو المسلمين فلا يجوز ان يلتزموا الى بنية عدول من المسلمين  
فان شهد قوم من المسلمين ان الذي ذكرك في ايديهم اخذوه من المتاع  
او احرار الذين ذكرك في ايديهم اخذوه من المتاع من احرار الذين اخذوا منهم  
من قوم من اهل المطبورة واقر ذلك المستمنين فهو رد عليهم لان ان  
بالبنية كان ثبت بالمعينة وان ثبت بالافراز في حق المتفرقة لك لا  
للمسلمين الا ان باعتبار يد الاخذين ولا بد من قبول قول الاخذين في بيان  
الوصول الى ايديهم فهذه وجب رده على المستمنين ولولم نقول ان اخذوا  
منهم ان المستمنين الا بعد ما اخذوا المسلمون منهم فهذه اموال افراد قبل اخذ  
منهم سواء انا قد علمنا اصل ابد لهم وذلك اليد فابينة حكما لا وجبا  
نصا وفهم مع المستمنين فكان اقرارهم بعد اخذ منهم بنية اقرارهم قبله  
فان اقسام المسلمين المتاع او بيع المتاع ثم ادعى المتاعون ان المتاع  
متاعهم لم يصد فوا على ذلك الا بينة تشهد ان اخذ منهم ومن قوم نوادر  
بالملك لهم قبل القسمة لان سبب الملك قد علم من وقع في سنة البنية  
والملك لا يستحق بمجرد الظاهر بل بالحجة ان له واما الظاهر حجة لدفع الاستحقاق  
وحاجة المستمنين هنا الى استحقاق الملك على الملك فلا بد من بنية

بما ذكرنا فان اقر المسلمون الذين كانوا اخذوه انهم اخذوه من ايدي المسلمين  
او من ايدي قوم يقولون ان المستمن لم يصد فوا على ذلك لان لم يبق لهم في  
المتاع بدو لا ملك فهم كسائر المسلمين في هذا الاقرار لان يقع شيء من ذلك  
في سهم الذي اقر فبصدق على نفسه بوخذ منه فبرو على المتاعين لان اقراره  
في ملك نفسه بملء البينة في حقه واقرى ولكن لا يجوز شيئا لان الاستحقاق  
كان باقراره واقراره ليس بحجة على سائر الغائبين فكان هو في حقهم مستحق  
لنفسه فلا يستحق التعويض من الغنية فاما السبي فهم يصدون انهم من اهل  
وان دفعوا في ايدي المسلمين فلم يقسموا وبيعوا اسوا كانوا في دار الحرب وقد  
اخرجوا منها لان اعتبار يد يدهم وقولهم في انفسهم لا يزول الا بضرب الرق  
عليهم وذلك بالقسمة والبيع دون الاحراز الا ترى ان الامام ان يقسمهم  
بعد الاحراز وليس له بعد ضرب الرق عليهم ان يقسمهم وكذلك ان يبيعهم  
نفسهم فانه اذا فعل ذلك كانوا احرارا الاصل فاما اذا قسموا ويبيعونهم  
على ذلك لان الرق قد عرفت فيهم فلا قول لهم بعد ذلك ولا بد معتق في  
انفسهم الا ان يقول لهم بنية من المسلمين انهم تصاد فوا مع المتاعين قبل  
القسمة والبيع انهم عليهم محبته لا يسيل عليهم لان ثبت بالبنية كان ثبت  
بالمعينة وكذلك في المتاع اذا ثبت البينة على انهم تصاد فوا على ذلك  
قبل الاخذ من ايديهم وكان جعل الاخذ من ايديهم في المتاع بملء ضرب الرق  
عليهم بالقسمة والبيع في نفوسهم ولكن هذا ما يستقيم في متاع لم يعلم ان اصل  
فيه لمن كان واذا ثبت الاستحقاق بالبنية بهذه البينة فان كان مترا  
رجع باليمن وان كان عازيا اصابه ذلك بالقسمة عوض قيمته من بيت  
المسلمين ان كانت الغنائم كلها قسمت لان نصيبه قد استحق فيسحب الرجوع  
بوصفه على الغائبين والظاهر انه يتعد الرجوع عليهم لتفرقهم فيكون هذه البينة  
من نواب المسلمين و مال بيت المال مد لها الا ترى ان لو بقي من القسمة  
يتعدر قسمه كجوهرة ونحوه بوضع ذلك في بيت المال فذلك انما هو  
يجعل ذلك في بيت المال لان العزم مقابل العلم وان كان الذين شهدوا  
على ايديهم الذين شهدوا ودفع المتاع في سهامهم صدقوا على انفسهم فزارهم  
يصدون على بيت المال فلا يثبت لهم حق الرجوع بوجوه ولا تمن ويؤخذ



فاني ابيهم فيرو على المستامين وركوا يرجعون بذلك كل الى دار الحرب  
الا الكراع والسلاح والرقق فانها قد خربت في دارنا حين بعد فيها القسمة  
والبيع وهذا الاحتباس كحق الشرع وحق جماعة المسلمين حتى لا يتقوى على الحرب  
بذلك عليهم فلا يصدق الملاك في ابطال حق المسلمين وصاروا انزلة لادب  
المستامين او باعوا منهم فلا يكون من اذخاله دار الحرب نجسا ، اذا ثبت  
ذلك بالبينه من المسلمين فان البينة حجة على المسلمين ولو قال الذين  
على اهلهم ومنعهم جميع ما في المطبوعة الهوى وجميع ما فيها من اذى ونحن بطريقها  
وصدقهم بذلك من فيها فهم معصون لان المعنى الذي وجب لاجل تصديقهم  
اذا ادعوا بعض ما فيها ذلك المعنى موجود في الكل ولكن هذا اذا لم يعلم خلاف  
ذلك بان كانوا معدونين بانهم روس اهل المطبوعة فاما اذا كان يعلم خلاف  
ذلك لا يصدقون لان التصديق هنا باعتبار نوع من الظاهر لا يصدق  
ذلك اذا ظهر دليل الكذب قال لا يدخل في المتاع نقد ولا تبر ولا صلي ولا حجر  
لان المتاع وان كان اسما لا يستمتع به في الحقيقة ولكن الذهب والفضة  
اختصت باسم اخذ هو العين او الجواهر فذلك يمنع دخولها في مطلق اسم  
ولان المتاع ما يكون متبذلا في الاستمتاع به على وجه لغوي بالاستمتاع وهذا لا يوافق  
في هذه الاعيان لتفاسدها ويدخل في المتاع ما سواها من الباب والفرش  
والستور وجميع متاع البيت وفي العباس لا يدخل في ذلك الا في لان في  
الاستعمال يحطف الا في على الامتعة والشي لا يحطف على نفسه العطف  
دليل على ان الا في غير الامتعة وفي الاحتسان الا في التي تنفع بها في البيوت  
يدخل في المتاع لان المفهوم عند الناس من مطلق اسم المتاع يستمتع به في البيوت  
ويتأتى به السكنى والمقام في البيوت وهذا موجود في الا في ولهذه الادل  
السلاح والكراع والسروج لانها لا يستمتع بها في البيوت وانما يستمتع بها عند ركوب  
دار الحرب وذلك ليس من السكنى في البيوت في شئ فلا يتنازل عنها مطلق اسم  
المتاع كما يتنازل السقود والجواهر وان كانوا اقوالا متونا على ما تان في دخل  
جميع ذلك في كلامهم لان اسم الشئ يعلم كل موجود وان كانوا متونا على ما تان  
جميع ما تان من مال ودخل ذلك كلمة ايضا لان اسم المال يعلم ذلك كلمة بعبارة  
انه متناول مستمتع به الا ترى انه لو اوصى بثلث مال لرجل دخل جمع ذلك

فذلك في الامان وانما يخص في النذر بالصدقة لفظ المال بما لا ركوة  
لنوع من الاحتسان وهو اعتبار ما يوجب على نفسه بما وجب الله تعالى عليه  
وهذا لا يوجد في الامان بل في انظر الوصية لان الوصية تحت الميراث والار  
ثبت في كل مال فذلك الوصية وهنا اعطى الامان على المال نظرا غشام  
المال فكما ان الا غشام ثبت في كل مال فذلك حكم الامان عند عطاء  
بلفظ المال وان قالوا المسلمين امنوا ايها فقالوا نعم قد امننا بهم فهم في اليوم  
امنون لانهم طلبوا الامان لا يلزمهم ولم يذكر وا انفسهم يعني ميراثا ولا كنية ولا  
ولانه قال ان لا يكون من اهل نفسه وانما اهل غيره لان المضاف غير  
المضاف اليه فان قيل نحن نعلم انهم قصدوا بهذا الامان انفسهم ايضا فحين  
احد ما انهم طلبوا الامان شفاقا على اهلهم وسفقتهم على انفسهم اظهر منه على  
اهلهم وان في انهم قصدوا بهذا استبقا اهلهم وبغادهم من يقولهم سق  
عليهم وذلك انفسهم قد نعمهم قصدوا هذا ولكن حرموا هذا المقصود وجب عليهم  
تعالى فلم يذكر وا انفسهم يعني ليقضي الله امره ان كان مفعولا ثم مجرد القصد لا ثبت  
الامان بل اعطى المسلمين اياهم الامان وانما اعطوا اهلهم فقالوا امننا بهم لم  
يقولوا امنناكم وقد مكى ان مثل هذه الحادثة وقع في زمن معاوية رضي الله عنه  
وكان الذي يسعى في طلب الامان للجماعة قد اذى المسلمين فقال معاوية  
اغفد عن نفسه فطلب الامان لقومه واهله ولم يذكر نفسه يعني واخذ قتل ثم لا  
في مثل هذه الحادثة ويسعى في استبقا اهلهم من غير ان يقصد نفسه بذلك اما  
لانقطاع طمعه بان لا يؤمن ان طلب ذلك نفسه اولانه بل من نفسه لفظ  
الغجر في اعتبار المقصود والدليل مشترك وباعتبار اللفظ لا ذكره الا ترى انهم لو قالوا  
نضع ايدينا في ايديكم على ان يؤمنوا بنا وانما نفعل المسلمين ذلك لم يخلو  
في الامان فان معنى كلامهم نضع ايدينا في ايديكم تفعلوا بنا ما نستم فذلك  
سبق وان قالوا اخرج ايديكم على ان زاد حكمكم في الامان على ايها فقالوا لهم فخرجوا  
فما خرجوا امنوا اهلهم فلا سبيل للمسلمين عليهم لا باعتبار انهم امنوا اهلهم بل باعتبار  
انهم امنوا بهم ان يخرجوا اليهم ورضوا على الامان فلهذا الامان منهم لهم الا ترى  
انه لو لم يهاينهم الامان في شئ كان عليهم ان يردوهم الى ما منهم ولا تؤمنوا لهم  
بشيء بخلاف الاول فهاك قالوا وهم في المطبوعة امنوا ايها من اهلهم



ولم يبن ولم ذلك الكلام ثم خرجوا على طلب الامان فكانوا في وادعوا  
اسموا على ذرية فاسموا على ذلك فهم من اولادهم واولادهم واولادهم  
وان سفلوا من اولاد الرجال لان اسم الذرية لهم جميع ذلك فذرية المزمع  
الذي متولد منه وهو اصل الذرية التي ان لان كلهم ذرية آدم  
عليها السلام قال تعالى اولئك الذين انعم الله عليهم من النبيين من ذرية  
آدم آله قال ولا يدخل اولاد النبا في ذلك كما قال بنو دحية  
اولاد النبا من ذرية اباهم لان ذرية قوم الامام لا تسمى ان اولاد النبا  
من آله من ذرية اباهم كما قال الامامون

فانما اهل البيت اناس وحيته مستودعات لآل البيت

وذكر بعد هذا ما يدل على انه يدخل اولاد النبا في ذلك ووجهه بيان  
الذرية اسم للفرع المتولد من الاصل والاب والام اصلان للولد ثم الام  
ذرية اسمها ما يتولد منها يكون من ذرية ايضا ومعنى الاصلية والتولد في جانب  
الام ارجح لان ما انفصل به من سفلها كجذورها في رجبها فانما يكون الولد متولدا  
منها بواسطة ما انفصل فاذا جعل الام من ذرية اب ابية فكذلك جعل  
ذرية اب ابية وفيه حكمه كانه يحيى بن يعمر فان الحجاج امر به ذات يوم فدخل عليه  
وهم نقلة فقال له لتعرفن على آية من كتاب الله تعالى نصا على ان العبدية  
من ذرية رسول الله صلى الله عليه وسلم اولادك ولا اريد مع ابناؤنا انكم  
قلنا عليه قوله تعالى ومن ذرية داود وسليمان الى ان قال وذكر يا يحيى وعيسى  
قال فبسي من ذرية نوح من قبل الاب ام من قبل الام فبسي الحجاج وراه  
بجبل ولو قال لهم اسموا على اولادنا فهذا على اولادهم لا صلاحهم واولادهم  
من قبل الرجال وانما اولاد النبا فليسوا باولادهم كما ذكرنا وذكرنا  
عن محمد رحمه الله انه لم يدعوا في الامان ايضا لان اسم الاولاد وبنوهم  
من الوجه الذي قلنا وايد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم حين اخذ الحسن  
رضي الله عنهما اولادنا اكب وانا فاما على هذه الرواية يقول ذلك نوع من  
بدليل قوله تعالى ما كان محمد ابا احد من رجالكم ومن كان ولدك حقيقه  
ابا له حقيقه او كان ذلك لاولادنا طرية رضي الله عنها على الخصوص كما روي  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل اولادنا يسمون الى اباهم آله اولادنا طرية

يسمون الى اباهم ولكن هذا حديث شاذ وهو مخالف لكتابكم كما قلنا  
ولو استأمنوا على اولاد اولادهم دخل في ذلك اولاد النبا لان اسم  
ولد الولد حقيقه لمن ولده ولده وابنته ولده فما ولد له ابنته يكون ولد له حقيقه  
بجانب الاول فقد ذكرنا ان اولادهم في الحقيقة من ولده هو من حيث  
الحكم من يكون منسوب اليه بالولاد وذلك اولاد الابن دون اولاد النبا  
ولو قلوا اسموا على مواييف ولهم موالى وموالى موالى فكلهم منسوب استحقاقا في  
القياس لا يدخل موالى الموالى لان اسم المولايه حقيقه والموالى الموالى مجاز لا يري  
انه يستقيم بغيره عنهم فيقال هو لا ليس من مواليه ولهذا لا يدخلون في الوصية  
لمواليه حتى لا يراحمون مواليه ولكنه استحسن فقال موالى الموالى يسبون اليه  
بالاولاد بواسطة الموالى فهم بمنزلة اولاد الاولاد مع الاولاد وفي الوصية يدخل  
موالى الموالى اذا لم يكن له موالى الا ان عند وجود الغرضين لا يثبت الملاحقة  
لغيب الموالى ولا يجوز ادخال النقصان على الاقرب من جهة الابعاد  
لوحده في الامان فلو دخل موالى الموالى او لم يدخلوا كان الامان للمواليه نصفه  
واحدة والظاهر ان مقصوده استغناء الغرضين ثم لا يقول بجمع بين حقيقه  
والمجاز ولكن هذا اسم للموالى حقيقه والموالى ايضا صورة ومجازا عينا  
الصورة يكتسب شبهة في حقه والامان مبنى على التوسع حيث ثبت بمجرى الاستدلال  
صورة فلان ثبت بهذا اللفظ اولى به فاروق الوصية ولا اسموا على اخوان  
ولهم اخوة واخوات فهم منون لان اسم الاخوة عند الاطلاق للذكور والامهات  
قال تعالى وان كانوا اخوة رجالا وثنا في الحقيقة هذه الصفة للذكور  
ان من ذهب العرب عند اختلاف الذكور باناث فغلب الذكور اطلاق  
علامة الذكور على الكل والمنع من هذه الصفة بمنزلة الحقيقة يقول فان كان  
اخوات معهن واحد من الذكور لم يدخلن في الامان لان الامهات المفردات  
لا يثبت لهن صفة الذكور فان قيل ليس ان الله تعالى قال فان كان لاخوة  
فلا افسد ثم الاخوات المفردات يحجب الامام من التمسك الى السدس  
فلا لا بهذه الآية بل اتفاق الصحابة رضي الله عنهم وعسا معنى المحجب فبينا  
ذلك في الغرضين ولكن عسا المعنى في الغرضين شرعية جازنا في النفاذ  
العباد يراعى الملقوط به من غير ان يستعمل تعبد واسم الاخوة لا يثبت لآله



المعزوات حقيقة ولا استعمالا ولوقولوا امنونا على اباينا ولهم بنون وبنات  
فهم امنون جميعا لما بنينا في الاخوة ومن استحب من يقول جوابه في الفصلين قولها  
وقول ابي حنيفة الاول رحمه الله تعالى قوله لا خويند دل انك كور خاصه فميرله  
الوصية لتي فلان وفلان اب اولاد ولاخوة فلان ولكن الاصح ان يقولهم  
جميعا لانه يوسع في باب الامان لا يوسع في باب الوصية فابو حنيفة  
في الوصية اعتبر الحقيقة فقط فاقى الامان بغير الحقيقة وما شبه الحقيقة بطريق  
الاستعمال وان لم يكن فيهم ذكر وانما لهم بنات خاصة فمن في جميع لان في  
الصيغة لا يتناول الالان المعزوات الا اذا كان المضاف اليه قبيلة  
وقد بنينا في الوصايا انه اذا وصي لتي فلان وفلان ابو قبيلة فالمراد بهذا  
الى قبيلة والالان المعزوات في النسبة بهذا اللفظ كما ذكرنا بخلاف اذا  
كان فلان اب اولاد وقد قال بعض من نحن اذا تقدم منه كلام يستدل  
على انه اراد الامان لهم بان قال ليس لي الا هو ولا البنات ولا اخوات  
فا امنوني على بني او على اخوتي فحينئذ يستدل بذلك المقدمة ان مراد الالان  
فمن امنات وان قالوا امنونا على اولادنا دخل في هذا الذكر والالان  
والالان المعزوات ايضا لان الولادة حقيقة في الفرقتين قال الله تعالى  
برحمتكم انه في اولادكم ثم قال فان كنتم فوق اثنين فقد فسر اولاد بالان  
المعزوات وان قالوا امنونا على بناتنا او اخواتنا فهذا على الالان دون  
الذكر لان صيغة الكلام لالان خاصة فلا يدخل الذكر حقيقة ولا استعمالا  
ومن حيث المقصود قد يطلب الامان لالان خاصة لضعفها وعلية  
لا يجاب الى الامان لوطبه لذكر بعد ما فصل منهم ادي بالمسلمين من حيث  
القبال وان قالوا امنونا على بنينا فاذا كلمهم بنات الالان منهم فان الالان  
واحد كان الامان عليهم جميعا لانهم امنوا لكل كلمة واحدة وذلك الكلمة  
بنينا ولذا ذكر الالان عند الاختلاط والابن الواحد لانه هم كحق الاختلاط  
وان قالوا امنونا كل رجل منا على بنيه والمسئلة بها كان ان بنات كل من  
الاولاد الرجل الذي له الامان لان كلمة كل روجب الاحتاطة على سبيل التيقن  
قال الله تعالى كل نفس ذائقة الموت وباعتبار نفرد اللفظ في حق كل واحد  
لا يتناول في اللفظ الا اولاد الرجل الذي له الامان بخلاف الاول فالكلمة

هناك للاحتاطة على وجه الاختراع والاخوة والالان في هذا قوله النبي  
وانت ولوقولوا امنونا على اباينا ولهم آباء وامهات فهم امنون جميعا لان  
الابا يتناول الالان والامهات لا ترى انها سميات ابوين قال الله تعالى  
والابويه لكل واحد منهما السدس وكذا لكت ان لم يكن الاب منهم الالان  
واحد فالامهات والاب الذي معهن امنون لان الاسم حقيقة لكل  
استعمال عند الاختلاط ولوقول امنونا على اباينا ولهم اباواتنا لان على  
الفرقتين جميعا استعمالا وكان ينبغي في القياس ان يكون الامان للابا  
خاصة لان الاسم حقيقة للابا مجاز في حق اب الالان ولا يجمع بين الحقيقة  
والمجاز في لفظ واحد ولهذا جعل ابو حنيفة رجحة الوصية للابا خاصة بهذا  
اللفظ الا ان لم يكن هناك اب فحينئذ يتناول الابان الحقيقة لما بحث  
استعمال اللفظ بطريق المجاز ولكنه استحسنت فقال انما طلب الامان لمن  
يكون مصفا الىه بالبنوة وباعتبار الصورة هذا يوجد في اب الالان فنبه ذلك  
شبهة ثبت به الامان لهم بخلاف الوصية فانها لا تسحق بالبنوة والشبهة  
تم في ثلث المراتح هناك بين الحقيقة والمجاز داخل البعض في نصيب  
الابا ولا يوجد مثل ذلك في الامان وهذا نظير ما تقدم في قوله لذوي قرائتي  
ولان طلب الامان بهذه اللفظ لا يطهر شفعه على من نسب اليه بالبنوة  
او بما يكون ذلك في حق اب الالان اظهر منه في حق اب الالان على ما قبل سابقه  
الى المر من الولد ولو كان بعضهم بنات لصدية بعضهم ابان فهم امنون جميعا  
لما قلنا وان قالوا امنونا على اباينا وليس لهم آباء ولهم جد فليس يخل الا  
جدا في ذلك وهذا الفصل شكل فان اسم الاب لا يتناول كجدة حقيقة  
حتى يجوز ان نفي عنه بنات عذرة فيقال انه جد وليس باب ولكنه بنات ومجاز  
الا ترى الى ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال لرجل ابي بك  
اكرمهم بغفر الرجل قال فلان ابن عباس رضي الله عنه قوله تعالى يا بني اكرم  
ابائهم ان من كنت ابنه فابوك فباعتبار هذا المجاز وباعتبار الصورة  
ينبغي ان يثبت الامان لهم كما ذكرنا في اب الالان فانهم ولكنة فرق بينهما المعنى  
اخر فقال المجاز تبع الحقيقة ويكسر ابان في اب الالان فانهم نفعوا من  
الاب فكلوا تبع لهم في اسم الابا ولا يتناول في مثل ذلك في الالان فانهم



لأبائهم فخصوا باسم فكيف ينسبوا لهم اسم الأب على وجه الاتباع لغزوهم لآل أبي  
المنذر لو قال المنذر على أبي وليست لهم أماله جده إن الأمان لا ينسب لها  
فإن قال قائل ينسب لها باعتبار أن الجدة تسمى أمًا فقد سمي بها في النكاح  
أما في قوله غزو جمل ورفع أبوهم على العرش أي أباه وخالته وسمي لهم أبي في قوله  
تعالى قالوا اغتدوا لهمك وآله بآبائكم إبراهيم وإسماعيل واسمهم كان عام  
أحد لا يقول إن العلم والحال به خلدان في الأمان لا بالآل كل واحد منهما  
يختص باسم آخر ينسب إليه فذلك الجدة والجدة بخلاف بني الأبي فيهم  
يبنون إليه باسم البنوة ولكن بواسطة الأب فكان الأمان بهذه الأسماء  
مشتقًا ولا لهم ولدًا بيان لأن العرب فإن كان قوم في نسبهم لم يكن  
بأن الجدة وآله كما أن ابن الأبي فهو دخل في الأمان ويكفي في نسب النكاح  
فإنه يقال للجدة بغيره كما يقال لابن الأبي بغيره

### باب المرأة من أهل الحرب تخرج مع رجل من المسلمين فيقول أسيرتها وهي تقول جئت مستأنفة

وإذا دخل العدو دار الحرب فخرج إليهم مسلم كان أسيرًا وكان مستأنفهم  
أو كان أسيرًا منهم والتحق بالحبيس ومعه جنته فقالت جنت مستأنفة إليكم  
وقال المسلم جئت بها قهرًا فهذا إنما يكون على ما جازت عليه المرأة فإن كانت  
مخلصة غير مربوطة فمضى مع حتى إذا انتهت إلى أدنى مشايخ المسلمين فأوتت  
بالأمان أولم بنا وفي أمته لأن الظاهر يشهد لها في ما جازت جنتي المشايخ  
ولو جازت وهذا بهذه الصفة كانت أمته فذلك إذا صححها مسلم في الظاهر  
لأن الجدة لا ينسب إليه عبيد المسلمين فهي يرفعونها في نسبهم إلى  
وهم كل واحد منها طاعة في المنهج مستأنفة وقد بنا أن فيما لا يكون الوقوف  
على حقيقة غير الظاهر غالب الرأي وإن كان الرجل جازيًا وهو قهرها  
قد ربطها فمادت بالأمان أولم بنا وفي في لأن الظاهر أنه هو الذي أسرها  
وأخرجها فقد كانت به بطريق القهر بناءً عليها وذلك سبب الاستئنف  
نفسها في ما جازت الأمان لها إلا أنه في أعزها المنفعة بالحبيس فالحبيس تركها  
فيها لأن الأحرار بالدار حصل بهم جيب ولو لم يخرجها إلى عسكر المسلمين ولكن  
أخرجها إلى دار الإسلام فهذا أول سواها في حصنة واحدة وهو المستأنف

هذا إذا جازها قهرها لآلته فغزو بأحرار دار الإسلام ولا ينسب فيها لآلته  
أصحابها على وجه اعتكافه أنه فهو بمنزلة الموصلة الملتصق بأحرار دار الإسلام  
وإن قالت تزوجت وخرجت معه وقال هو كذبت بل قهرتها وجازها  
أدعى أنه أسيرتها وهو مبني على لم يصدق على شيء من ذلك إذا جازت مستأنفة  
لأنها في بد نفسها فآلها بآلته زوجها غير منقطع حكم بداني نفسها فكانت  
الآن في ما مشهورة يعرف قهره أي في دار الحرب فحينئذ يكون القول  
قوله لأن باعتبار ما ظهر من القهر في موضع سقط حكم بداني نفسها وكذلك إذا جازت  
معه برقيق فقالوا نحن أحرار فقال هو بل هم عبيدي وقد جازت معه غير مستأنف  
ولا مردطين في القول قولهم سوا آله وأبائهم من أهل دار الحرب المستأنف  
أولم بنا ودالهم لو جاز واحد منهم بهذه الصفة كانوا أسيرين فذلك إذا جازت  
معه فإن أقام عليهم بنيتهم من المسلمين أو من أهل الذمة أو من المشركين غير  
أن كان أسيرهم وقهرهم فثبت البنوة وكانوا عبيدًا لأن ما ثبت بالبينة كان  
بأحرار الحكم ولو أقر أنه قهرهم في دار الحرب أو علم ذلك معانته كانوا عبيدًا  
وفي زعم الخصوم أنهم من أهل الحرب مستأنفون وشهادة الحرب المستأنف  
المستأنف مقبولة فثبتت شهادته الكل وإن كان انتهى إلى أدنى  
مشايخ المسلمين وليس بقهر لهم ولا يعلم أنهم في بدنا ولا بالأمان حيث ينادي  
نهم مستأنفون لا سبيل عليهم كما لو جازوا وليس معهم سلم وإن لم ينادوا بالأمان وكانوا  
رجاء لأنهم بغيرهم أمر بدل على أنهم جازوا مستأنفون ولا يعلم أنه قهرهم بغيرهم  
بمنزلة جازي خرج إلى دارنا بغير أمان وقد بنا الحكم في ذلك والحال لم يكن له  
بغيرهم كونه في بد أنفسهم حقيقة وحكما كان خروجهم معه وخروجهم دون  
في الحكم سوا ولو كان هذا المسلم خرج ومعه امرأة لم ينسب لها فآلته المستأنف  
أخذها ليكون فيما يقال هذه المرأة في وصدة بذلك فهي امرأة لنفسها  
النكاح في حال لم يقرر لاحد فيها حق وإذا ثبت النكاح كانت حرة ذمية  
حين خرج بها بناء على النكاح الذي بينهما فقد أمنها وأمان الواحد من المسلمين  
بعد فخرج من قهر أهل الحرب كما أن جازهم ثم هي مستأنفة تحت مسلم فقصر  
ذمية بمنزلة المستأنف في دارنا فزوجت مسلمًا أو ذمية وإن كان الذمة في المقام  
فإنه زوجها والزواج من أهل دارنا فقصر من أهل دارنا بغيره وكذلك لو



خرج بسبي فقال هو لا يجدي دأما في صدقوه بذلك لانهم نصا وقوا على  
قبل ان ثبت الحق فم للمسلمين ومعنى الحق الحق والصدقة حقيقة ما لم يتبين  
في دارهم والذمى سلم كخرج عبده وزوجته ولا يمكن ان ينجس دينه مع  
نفسه انهم لم يفلحوا من بناء الحكم على قولهم اذا تصادفوا عبده وان كذبوه كانوا  
في دارهم من اهل الحرب حصلوا في دارنا بغير امان فان قالوا نحن عبده دأما  
اهل الحرب خرجنا زيدا لآمان ولنا لهذا الرجل فان كان قهرهم حين خرج  
فهم لم لانهم قد ابرقوا على انفسهم وذلك ليقطع اعتبارهم في انفسهم وقد  
ظهر سبب اخفاة لهم وهو القهر في موضعه وان لم يعلم انهم في يد فان كانوا  
دأما لآمان حين دنوا من اذنى المساك فم آمنون لانه لم يثبت له سبب لا ينجس  
فيهم وهو اليد القاهرة عليهم وقد دأما لآمان في موضعه فانظر لهم صادفون  
جا واستأمنين ولو جادوا بهذه الصفقة وصدقهم كانوا من اهل امان  
المستأمنين لا يقدر ان على طلب الا لآمان هذه الصفقة فذلك اذا جادوا  
معهم وكذلك ان كان المسلمون يرونهم من موضع بعيد لا يسمعون فيه النداء  
بالآمان فوقع في قلب المسلمين انهم يريدون الا لآمان فذلك الموضع الذي يبيع فيه  
النداء بالآمان دأما اولم ينادوا فم آمنون لانهم جادوا بامتناع دين وذلك دليل  
على انهم طالبون لآمان والدليل على مثل هذا الصريح فان رجعوا انهم عبيد اهل  
فهم عبيد كما ذكرنا يكتنون من الرجوع الى مواليهم كما هو حكم الا لآمان وان قالوا  
ما عمن مولانا زيدا لآمان لا سلام فم احوار لا سبل لمواليهم عليهم وان جادوا  
مستأمنين واقوا بالبينة من المسلمين على ذلك فذلك لانهم احواروا انفسهم  
على مواليهم ولو قهروا مواليهم فاحوزهم بدارنا بكونهم فذلك احواروا انفسهم  
رقا بهم ومن ملك نفسه غنى ولا ولا عبدا لانه غنى لملكه نفسه والاصل فيه  
ما روى ابن ابي شيبة عليه وسلم قال يوم اطلق ابا عبد فخرج ابن مسعود  
مخرج الى سبعة عبيد فاشترىهم وكانوا يسمون عتقا آتة ثم لا فرق بين ان  
مسلمين او ذمة لان الذمى من اهل دارنا كما مسلم فيهم احواروا انفسهم بطريقين  
قدم مواليهم ودموا انهم اذ نوالهم اخرجوا الى دار الاسلام لتجارة فانقول  
الموالي لانهم تصادفوا انهم كانوا مملوكين لهم ثم ادعوا سبب زوال ملك الموالي  
عنهم وهو المرافعة فلا يصح فون على ذلك لا يجزئ فم العبد يدعى ان مولاه

اعتقه وهذا لان الموالي يمسكون بما هو الاصل في الاصل ان العبد غير مملوك  
حتى يعلم انه مملوك والقول قول من يملك بالاصل مع بينة فيختلف الامام  
الموالي بانه ان طلب العبد ذلك ثم اذا خلفوا فم عبيد لهم فان كانوا  
اسلموا اجبروا على بيعهم لان العبد المسلم كما لا يترك في يده الذمى لا يترك  
في يد اكره ليرجع به الى دار الحرب وفي الاجبار على البيع من مراعاة حق  
من حيث ازالة ذل الكافر عنه والمسلم من واحد مثل هذا كالدنمى فاما من  
صار منهم ذمة فان مولاه يترك بذهب به حيث شاء لان المملوك يبيع  
لمولاه فلا يصح منه قبول الذمة مقصودا الا ترى ان اكره الى المسلم من في دارنا  
اذا كان في يده عبدا وخلع نفسه فطلب العبد ان يكون ذمة لان لا تجب  
الى ذلك فان كان الامام اخذ منه الخراج رده على مولاه لانه كسبه عبده  
ولا بأس بان ياخذ منه الخراج قبل ان ياتي مولاه لانه يبيع الحكم على الظاهر  
وهو في الظاهر مصدق فيما يقول بالم بايت من يكره به وهذا كله اذا علم انه  
كان عبدا له بجهة سوى اقراره وان لم يعلم ذلك الا باقرار العبد فان كان  
حين نادى بالآمان اذراه المسلمون اجبراه عبدا غير مملوك مولاه صدق  
ايضا ودفع الى مولاه لانه اقرب ذلك قبل ان يصير من اهل دارنا وقبل  
ان يتعلق المسلمين به فلا يمتن الهمة في اقراره ولو لم يكن اقراره عبدا حتى  
صار ذمة واخذ منه الخراج ثم جاست من قاضي انه عبده بعه الى دار الاسلام  
لتجارة بآمان صدق بذلك الذمى فان الامام لا يصدق على قبض  
من الخراج ليرده ولا على رقبته لبعده الى دار الحرب ولكن بجعله عبدا له  
باقراره على نفسه لان الاقرار غير محقق بين الصدق والكذب فلا يكون  
حجة فيما يمتن فيه الهمة ويكون حجة على المقر فيما لا الهمة فيه وفي صيرورته  
ملك للمقر لا الهمة فيه فاما في رده الى دار الحرب يمتن الهمة لانه صير  
اهل دارنا ممنوعا من الرجوع الى دار الحرب فبعله واضع هذا الرجل من لم  
يجبه المقام في دارنا حتى نقول بالرق فبرده الى دار الحرب وليس من ضرورة  
صيرورته عبدا ان يمتن من رده الى دار الحرب كما لو اشترى عبدا ذميا  
في دارنا واسلم عبده فيجبر على بيعه ولا يمتن من ان يبرده الى دار الحرب ولا  
اشكال ان ما قبض منه من الخراج قد صار حقا لملكه فلا يصدق هو في الخراج



رد ذلك على المولى وان اقام الحجة بين المسلمين على ادعى الرق  
فانه مدعى ليرده الى دار الحرب وبرد عليه ما اخذ من الخراج لانه ثبت  
بما هو حجة على المسلمين وان شهد على ذلك قوم من اهل الحرب مستنون  
لم يقبل شهداؤهم ولم نقض عليهم بارق اذا كان هو مكر ذلك لانه دوى  
وشهادة الحربى لا يكون حجة على الذمى وان شهد عليه قوم من اهل الذمة جعله  
لان في هذا الحكم الشهادة يقوم عليه شهداؤه اهل الذمة حجة على الذمى لم يقبل  
شهادتهم في رد الخراج عليه ولا في رده الى دار الحرب لان في هذا الحكم الشهادة  
مقوم على المسلمين وشهادته اهل الذمة ليست بحجة على المسلمين وليس  
ضرورة بتوابع الحكمين بتوابع الحكم الاخذ ولو كان مسلم لم يقبل عليه  
شهادتهم مسلمون فاذا قضى بشهادتهم جعله عبدا واجبره على بيعه كما لو اقر العبد  
بذلك واذا استثنى الحربى الى اهل الاسلام فاستخرج مائة ذرة وطفيل  
صغار فقال هذه ارقى وهو لا اولادى ولم يذكرهم في الامان فالقياس  
في انهم في لانه طلب الامان لنفسه خاصة وحكم الامان لا يتعدى الى من كان  
منفصلا ولا لانه لم يوجد منه استبان لهؤلاء اشارة ولاد لانه ولكن هذا قبيح  
فيجعلون جميعا اثنين بانه استثنى لانه انما يستأنس من اليافرا منهم لمعنى  
هو اعلم او ليعلم في دارنا وتجر وانما يتم له هذا المقصود اذا خرج بزوجته واولاده  
الصغار فان قلت المخرج عياله فهذا دليل استنباطهم ثم هم تبع له من حيث  
انه يقولهم وينفق عليهم والتبع بصيرة كورا بذكر الاصل الا اذا كان هناك  
خوف يمنع منه والعرف هنا مويد لهذا المعنى الا ترى ان الذمى في دارنا  
بودى الهجرة ولا جرية على تبايعه وذواربه من التمس واولاده الصغار ذلك  
لوجاهة مع سى كره فقال هو لا رفقى وصد فوه او كانوا اصغارا لا يعبرون عن  
انفسهم اذ كان معه دواب عليها مناع ومعا قوم يسوقونها فقال هو لا  
غلا في قصده في ذلك كان مصدق مع مبيته لما بين ان الظاهر استنباط  
فان يستحب ما لا سوا آجلا للنجاة او على قصده العوار منهم ولو جاهد لاسمى  
ذلك جوعا في دارنا ما طلب الامان لنفسه حتى يمكن من العوار في دارنا  
فه حل باله في ذلك تبعا الا ان الامام يستخلفه تنفق نفقته الكد تبين  
ومن كذب من الرقاب الذمى معه كان فبا وجميع ما هو لان الرق لم

ثبت في حقه ذاك كذبه والتبعية في الامان تبني على ذلك فكان هذا حوا  
في دارنا لا امان له فيكون فبا مع ما معه وان قال ليست الدواب دوابي  
ولا اذن يسوقونها غلا في ولكن المتاع متاعى استاجرهم محل ذلك مفعلة  
فالقياس انهم في دوابهم لانه لم يستأنس لهم ولا استأنسوا لانفسهم اشارة  
ولا ولا رة وفي الاستحقاق هم امنون مع دوابهم لان المتأسس لا يمكنه  
ان باقى بالامان الى دارنا على ظهره لينجى منها ولكن من عادة الهجر الكرامى  
مثل هذا بتوابع الامان لهم من حلة حاجبه وما يتم به مقصوده فيجوز حكم  
الامان اليهم بهذا الطريق كما يتعدى الى زوجته وولده وقصير كانه يستأنس  
لهم وان كان معه رجال فقال هو لا اولادى فهم في لانه اصول قد خرجوا  
من ان يكونوا يتعالم في حكم الامان كما انهم في حكم الذمة والاسلام لا يتعدى  
وكان ينبغي لهم ان يستأنسوا لانفسهم فاذا لم يفعلوا كانوا في دارنا  
يعبرون عن انفسهم فقال هم ولدى قصده فهم امنون لانهم يتابعهم فلم  
يلتزم الا ترى انهم تبعونه في الذمة والاسلام وان كانوا يعبرون عن انفسهم  
فذلك في الامان وان كذبوه فهم في المسلمين لان نسبهم لا يثبت منه عند  
كذبهم اذ كانوا يعبرون عن انفسهم وقد رعبوا انهم صاروا في حين دخلوا  
بغير امان وقول من يعبر عن نفسه في هذا مقبول وان كان صغيرا كالمجمل الى  
اذا اقر على نفسه بارق لان قصده الموقر وان كان معه صغارا لا يعبرون  
عن انفسهم فقال سرقتم من اهل الحرب واخرجتم ادم انهم اقام كانوا في عيالى  
فاخرجتم معي فهم له لا سبيل عليهم لان يده عليهم مستقرة اذ كانوا لا يعبرون  
عن انفسهم يجب قبول قوله فهم وقد زعم انه استولى عليهم في دار الحرب بطريق  
السرقه فهم مال كذا اتبع له اذ انهم في عياله اذ سبب نقاذه عليهم وما كانوا  
يكون الى دارنا الا معه فهم بئر له اهل ولو خرج بئنا قد يفتن فقال هو لا وصية  
في في القياس لان معنى التبعية يزول ببلوغه حتى لا يصرن مسلمات بسلام  
فمن بئر له المذكور اب لعين من اولاده وفي الاستحقاق من اسنان لانهم  
في عياله ونفقته لم يتحول الى بويوت الا زواج وبني هذا الحكم على الظاهر  
لا يستأنس لانفسهم عادة ولكن يكن مع الامان اذ واجه بخلاف الذمى كور  
من الاولاد لان الذمى كور بعد الا ذلك مقالة فلا يحصل الامان لهم الا بالامان







قد بنى واليه الامان فيما يتوق به واذا كان البند بعد الامان يرفع حكم الامان  
فاقرانه بالامان منع بتوب حكمه ولانا انما كانت تبت الامان له فيما يتوق  
الدلالة ولا دلالة مع التصريح بخلافه الا ترى انهم لو علموا ان الامان لم يجر  
منهم لطلب الامان ثم جادوا بعد ذلك لم يسموا الا ان يعطيهم المسلمون الامان  
فوقنا ان حالهم بعد هذا البند كحال المحصور ولو خرج مسلم من دار الحرب معه  
في فساد بالامان ومعه مال في ايديهما او على دابةهما مسكان لهما قال المسلم  
هذا عهدي والدابة والمال في ذلك المستامن كذنب بل جئت سننا والمال  
الي فان كان الحربي مقهورا رباط او غيره فالقول قول المسلم لانه صار عبدا له  
جاء مقهورا وليس للعبدة معارضة لبد مولاه في المال وان كان غير مقهور فهو  
مستامن يكون الظاهر ان يد له ثم يد كل واحد منهما في المال معارضة لبد صاحبه  
فيكون المال والدابة بينهما نصفين وان كان احدهما راكب عليها والاخر ميسك  
بيدها فاليه المالك دون المسك بالجمام ايها كان لان المراكب يتبع  
لراكب وما على الدابة في يد من في يده الدابة وكذلك ان كان توبا واحدا  
لا يسه والاخر ميسك له فاليه لا يسه دون المسك له فهو حق في ذلك اليه  
لراكب دون السابق والدابة للدابة واذا كان المال في يدهما فالقول  
فيه قوله دون صاحبه وان كان احدهما يغزو الدابة والاخر يسوقها فالدابة  
والمال للغزاة لانه مسك بجم الدابة فهي وما عليها في يده دون السابق  
كانا جوا الى معك في دار الحرب فقال المستامن هو مالي وقال المسلم هو  
مالي وبيد لي اهل الحرب او عصبته منهم وقد كان المسلم يبر فيهم فان كان  
المال في ايديهما فنصفه للمستامن باعتبار يده ونصفه في الجاهة العكر لان هذا  
النصف في يده لا يسه وقد اوزه منه الجيوش فهو فيما يدعي من الهبة يربط  
حق الجيوش في الميتة ولا يصدق على ذلك الابنية من المسلمين  
اقام بنية من اهل الذمة او من المسلمين على ما ادعى قضى له على المستامن في  
المال باقام لانه حجة على المستامن ولكن المال كله يكون في الجاهة العكر وهو  
فيهم لان اقام من البنية ليس حجة في بطلان حق المسلمين فلا تبت ادعى  
من الهبة والصدق في حق المسلمين وان شهد له بذلك فممن المسلمين  
مسلم لانه ثبت ادعى بما هو حجة على المسلمين لا يسه لصدق عبده

ادعى هذا المستامن فان شهدوا انه ادعاه اياه في منعة اهل الاسلام المال  
عليه لان التابت بالبينة كانت بت معاينة وان شهدوا انه ادعاه اياه  
في منعة اهل الحرب لم يقض على المستامن بشي من ذلك لان هذا السبب  
كان بينهما بالتراضي في دار الحرب والمستامن لم يترجم احكاما وانما اراد ان  
يخرج عنه ثم يرجع الى داره فلا يسمع القاضي الخصومة عليه فيما كان جري في  
دار الحرب الا ترى ان سننا وسلا لو دخلوا دار الاسلام فادعى  
احدهما على صاحبه انه ادعاه دينا في دار الحرب او ادعاه ودبقة واقام  
مسلمين على ذلك لم يقض القاضي بينهما بشي الا ان يسلم المستامن او  
يصير ذميا فحينئذ يسمع خصومة كل واحد منهما على صاحبه لانه صار من اهل دارنا  
ادعى احدهما على صاحبه دينا او دبقة فان كانت المعاملة بينهما في دارنا  
يسمع الخصومة لانه مور بالانصاف والنظر بينهما مدة مقامهما في دارنا وان  
كانت المعاملة في دار الحرب لم يسمع الخصومة في ذلك الا ان يسلم او يصير  
ذمة وبعد ذلك ان ادعى احدهما على صاحبه انه غصب شيئا في دار الحرب لم  
يسمع هذه الخصومة ايضا لانها دار نهية وكل من استولى على شي ثم اسلم عليه  
او صار ذميا كان سالما بخلاف الذين والو دبقة فان ذلك كانت  
معاملة جرت بينهما بالتراضي فسمع الخصومة فيها بعد ما صار من اهل دارنا وكذلك  
المسلم والمستامن اذا خرجا وقد غصب احدهما صاحبه شيئا قاتما بعينه ثم اسلم  
المستامن لم يسمع القاضي الخصومة في ذلك لان المسلم ان كان هو الغاصب  
فقد استولى على مال مباح والحربي ان كان هو الغاصب فقد تم اعوازه لم  
بخلاف الذين والو دبقة فان الاستيلاء والاعوازه لا يحقق مبيع الخصومة  
فيه لهذا ولو فرح المسلم والمستامن وفي ايديهما بعتل عميل كل واحد منهما يقول  
هو مالي وفي يدى نعمت لاحدهما بنية من المسلمين قضى القاضي به لانه  
نوز وعوا به بالحقه وبين هذه المسئلة خطا بعض ما بيننا رحمهم الله فيما قال  
ان كل واحد من المذمومين اذا قال ملكي دني يدعي لا يسمع القاضي الخصومة  
وعول اذا كان ملكك في يدك فما ذى مطلب مني فقد قضيت مني على قول  
البينة من احدهما ووجه انه محتاج اليها لرفع من رغبة الا حوز البينة لهذا المعصية  
مقبولة وهو يقول للقاضي اطلب منك ان منعة من راحتي وتقره في



يدي فان قيل لما ذى لم يجعله مالوكا في يدهما فان هناك لسمع  
الخصومة فيه وهما في يد كل واحد منهما نصفه فتبقى ان لا يسمع الخصومة بينهما فيه  
ما لم يسمع المستامن من اهل دارنا فنفى هذا الموضوع يدعى كل واحد منهما انه في يد  
في دار الاسلام وفي عسكر المسلمين فلا بد من ان يسمع الخصومة فيه بينهما بمزلة  
مالوا دعي احدهما على صاحبه انه اخذ منه في دار الاسلام فان شهد الشهود ان  
القاصب وتب في منفعة اهل الحرب حتى يعلق البعل مع صاحبه قبل ان يستأجر  
فانه يسمع هذه الخصومة ايضا ومقتضى به لصاحبه لانه لم يخرج من يد صاحبه لم يخرج  
عنا صبه ما دامت يد صاحبه معارضته ليه بخلاف اذا كان خروجه من يد صاحبه  
في منفعة اهل الحرب لان انك قد تم زوال يد صاحبه وقد تم الاحراز من صاحب  
له فلهذا لا يقتضي المقتضوب منه عليه شي وان سلم وان قال المستامن اني كان  
اسيرا في دارهم هذا البغل وهذا المال كان لهذا المستامن اخذته منه في دار الحرب  
او بعد ما خرجنا وقل للمستامن البغل ما عليه وهو كما ذكروا البغل في ايدهما  
فنفى ايضا نصفه للمستامن باعتبار يده في لاهل العكر اذا خرجوا بهم لان الاستأجر  
ما قراره يزبد ابطال حق اهل العكر بعد ما ثبت فقوم وهو غير مقبول القول في حقهم  
وفي الاستحقاق يكون ذلك كله للمستامن لان حق اهل العكر انما ثبت بخلاف  
يد الاستبر ولا بد من قبول قول الاستبر في بيان جهة ثبوت يده على هذا المال  
وقد ثبت بقوله ان اصل المال كان للمستامن فما بقيت يده لا يتغير به الاستبر  
عليه ولا يكون محرزا له فلهذا كان للمستامن سواء خرج الى المعكر او الى دار  
الاسلام ولو كان ذلك في يد الاستبر خاصة والسنة كما لها فان صدق فيه  
المستامن انه اخذ منه في دار الحرب فلا سبيل للمستامن عليه لانه قد تم استئجار  
المسلم عليه حين انقطع به المستامن عنه فان اخرج الى المعكر فهو في بطنهم  
وان اخرج الى دار الاسلام فهو له خاصة بمزلة يا كونه المتخصص لا يفسد  
قال المستامن انما اخذته مني في منفعة المسلمين فيقول قول المستامن لانها  
تصادق ان اصل الملك كان للمستامن وبما انه صار ملكه معصوما محترقا فان  
يدعي سبب تلك الماله عليه وهو مكرنا ليقول قوله مع يمينه بانه لان اخذه  
من المستامن حادث في حال الحدة على اقرب الاوقات وهو محصور  
في دار الاسلام فمن دعي تاريخا سابقا في الاخذ لا يقبل قوله من غير حجة والله اعلم

## باب ما يكون امانا وما لا يكون

واذا صار المسلمون حصنا في دار الحرب فذاهم رجل من المسلمين فقل  
انتم امنون وكان نذاه اياهم في موضع لا يسمعون ذلك فليس امانا  
لان المقصود بالكلام سماع المخي طيب فاذا علم انهم لا يسمعون كلامه كان  
لا يحق في كلامه لا معطيا الا ما ن لهم ولو كان امانا لكان الواحد من المسلمين  
في هذه البلدة يوس الردم والترك والهند فلا يسمع للمسلمين قتالهم حتى يند  
اليهم وكل احد يعرف ان هذا ليس في دارهم في امان اسقط الحق والحق  
القتل والاسترقاق وذا نهم بالمسكلم به وحده بمزلة المطلق والحق في دار  
كذلك بل فيه اثبات صفة الامن لهم الا ترى انهم لو ردوا امانه لم يثبت  
ولا يمكن اثبات صفة الامن لهم بكلامه في موضع يعلم انهم لا يسمعون ولو اذاهم  
بالا ما ن حيث يسمعون النذاه ان العلم قد حاط انهم لم يسمعون ان كانوا  
او مت عني بالحرب كان ذلك امانا حتى لا يجل قبالهم الا بعد البند اليهم  
حقيقة سمعهم باطن يتعدوا لوقوف عليه في مسئلة ما تعلق الحكم بالسبب الظاهر  
الذاهم يكون من حيث يسمعون نذاه واذاهم السبب الظاهر مقام  
الباطن دار الحكم معه وجودا وعدما وانه لان التحريم عن الغزو واجب معنى الغزو  
يكن اذا كان المذاهم منهم بحيث يسمعون نذاه ولا يتحقق اذا كان المذاهم  
بحيث لا يسمعون نذاه قال لا ترى انك لو انتهيت الى رجل منهم ما على ذاه  
فنا دية بالامان وانت قريب منه بحيث يسمع كلامك فلم يسمع ذلك لثبوت  
او لصم كان به فانه يكون ذلك امانا وهذا على اصل حنفية رحمه الله اظهره  
بجعل انهم كالمسنة على اقل في مسئلة المحلوه والصيد الذي يقع عنه نذاهم وقال  
في كتاب الابان اذا صنف لا يكلم فلان نذاه او يقفه فهو حائث في يمينه في  
بعض النسخ فذاه او يقفه وهذه المسئلة تبين انه سواء ايقفه او لم يوقفه فذاه  
ذاه وهو من حيث يسمع كلامه فانه يكون مشكلا له ولو كتب كتابه في يمينه  
وزعم به اليهم فزعموا على ذلك كانوا امنين لان انك ب احد بابان  
البيان بالان كقولك ان لا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يما  
يتبلغ الرسالة ثم كتب الى الافاق وكان ذلك تبليغا منه ولا نهم ولا نفعوا



على ما في الكتاب وقرئوا على ذلك فلم يجعل ذلك امانا او الى الغزو فربما  
فيه حديث عمر رضي الله عنه وان وجدوا كتابا فيه امان لم يرم به اليهم فليس  
بامان لان الكتاب جاهد لا يقصود الا امان منه انما يكون من الكتاب وغيره  
معلوم والامان من المجهول لا يتحقق لم جعل الكتاب مفعلا او كنية لبعض  
يصح امانه من اهل الذمة فلهذا لا يثبت الا امان لهم حتى يعلم ان امانهم لا يثبت  
يقوم من المسلمين على ذلك لان حق المسلمين قد ثبت في استقامتهم و  
البيان يقوم لا بطلان حقهم فان قال مسلم انا ربيت به اليهم فان كان قال  
ذلك قبل ان يظفروهم المسلمون فهو مصدق لانه اجربا بلك انتة فلا يمكن  
التمتة في جزه ولان حق المسلمين لم يتقرر فيهم بعد فيكون تأخير كلامه في منع ثبوت  
حق المسلمين فيهم والواحد من المسلمين بلك ذلك وان قال ذلك  
بعد اعطى القوم بآدمهم لم يصدق على ذلك حتى يشهد الشاهدان المسلمين  
سواء اذ رمى اليهم لانه اجربا بلك انتة ونقصه باخباره ابطال في ثبوت  
المسلمين فيهم فلا يقبل قوله على ذلك ولا شهادته لانه شهد على فعل نفسه وذلك  
وعوى لا شهادته فاذا شهد سواء مسلمان ثبت الا امان لهم دروا حتى يظفروا  
وان لم يقيم بينة فقتلوا ووقع بعضهم في سهم المفركان حوالا قراره بحريته وكونه  
امنا في قراره على نفسه في ملكه صحيح الا انه يترك الرجوع الى دار الحرب لان  
احتماله في دارنا على ان يهد من حق المسلمين وقراره عليهم غير مقبول فمما  
ان ابي ان سلم لان من اجنبت دارنا على ان يهد بضرب عليه بخبر  
بمصلحة الرعي على ما يثبت بانيه وكذا ذلك لو راي الامام سبعهم فاستمرهم المقربا  
فعليه التمس لانهم في الخطا هرا فم يكون احرا في يده بمصلحة من يشتري عبدا قد افر  
بحريته ولا يكون من الرجوع الى دار الحرب لما بينا ولان مسلما قال المحصور  
ان لا ميرقد اسكنم وهو كاد في مقالة ففتحوا حصنهم كانوا امنين لانه  
اجبرهم بامان صحيح وهو بلك انتة فليكون اخباره باظهار الامان  
سابق ان كان وان ان لم يكن مسبق الا امان بمصلحة فضا المعنى في العفو  
على اصله في حيفه رحمة لم مقتضى كلامه انتم امنون بامان الامير ففتحوا باب  
ولو صرح بهذا كانوا امنين بامانه فلهذا لا يثبت مقتضى كلامه وان كان  
المخبر بلك لهم ذمبا او مستامنا كانوا افيان لان المخبر به اذا كان كذا فلا

لا يصير صدق فلا يمكن ان يجعله امانا من حفته بمقتضى كلامه لانه لا يملك ان  
الامان فان كان الامير قال قد امنتم في محبسة فلم يبلغهم ذلك حتى يهاجم  
الامير ان يبلغهم فذميب رجل سمع ذلك من الامير فبلغهم بانه فان كان  
الذي قال لهم ذلك مسلم فهم امنون لانه ان كان كاذبا في اصل الخبر كانوا  
امينين من حفته كما بينا فاذا كان صادقا في اصل الخبر الا انه اجبر بعد ما  
الامير اولى ان يكونوا امنين وان بلغهم ذمى ذلك فان كان سمع مقالة  
الامير الاولى ولم يسمع مقالة الثانية فليقوم امنون لان قول الامام ذلك  
في محبسة امر لكل سماع بالتبليغ اليهم دلالة وان ثبت بالدلالة كانت بت  
بالافصاح وبعد ثبوت دلالة التبليغ للسمع لا ينزل ما لم يبلغه النبي بمصلحة  
الوكيل والكبح على العبد المأذون لا يثبت في حقه ما لم يعلم به فكان هذا مبني  
امان الامام اليهم بآدمه وعيادة الرسول في مثل هذه العبارة المدسل وان كان  
سمع المقالتين جميعا والمسئلة بحالها فهم في لانه حين بلغه النبي صادقا وعان  
التبليغ وارفع حكم ذلك الامر في حقه وهذا لان النبي بمصلحة البند لك  
الامان الا انه اذا كان بعد وصول الامان اليهم لا يثبت البند في حقهم لم  
يعلموا به وان كان قبل الوصول اليهم يثبت حكمه قبل علمهم به الا ترى ان من اذن  
بعده في اهل سوقه ثم جرح عليه في بيته لا ينجر ما لم يعلم به اهل سوقه ولو اذن في بيته  
ثم جرح عليه قبل ان يعلم اهل سوقه بالاذن كان ذلك حجرا وعلى هذا القول  
الامير ذمى اذ سب فاجبرهم في امنهم ثم قال لا يرجع ولا يجبرهم او كان كاذبا  
ذميا فقال كتب اليهم بانه ثم قال لا كتب فكتب اليهم بعد ذلك فزادوا  
في ذمهم لو لم يهد الرسول والكتاب عن ذلك او نهاه ولم يسمع حتى كتب اليهم فبلغهم  
فقرئوا كانوا امنين والعقد في الكل التحريم عن صورة الغزو وحقيقته ولان  
قال لاهل الحصون ان هذا الرجل قد اسكنكم وانشا الى شخص معه فزادوا في المحكي عنه  
ذمى او من من فهم في صدق او كذب لانه اجبرهم بامان بطل فاصبر  
معطيا امانا صحيحا لهم وهو لم يفرهم من شيء ولكنهم اغتروا بانفسهم حين لم يفتحوا  
حال المحكي عنه بعد ما عينة لهم منه او من المحكي او من غيرهما وان استلهم الى  
مسلم او مسلمة كانوا امنين صدق في ذلك او كذب لانه اجبرهم بامان  
صحيح فيكون معطيا الامان لهم حين اضاف الى من يصح امانه ولان ذميا



قال لهم ذلك حكاية عن مسلم فان علم انه صادق كانوا امنين وان علم انه  
كاذب اولم يعلم اصادق مؤم كاذب كانوا قايلا انه لا عليك اعطاه الله  
نفسه فهم اذا اعتمدوا خبر من لا ملك الا ان نفسه كانوا مغررين لا مغرورين  
فان قال المحكي عنه صدق فيما قال فان كان قال ذلك في حال يقا منفعهم ثم  
زكوا بعد ذلك فهم امنون لانه صدق الخبر في حال ملك الا ان انفسهم كانوا  
منهم في التصديق وان قال لهم بعد ما صاروا في ايدينا غير مستغنين لم يصدق  
على ذلك لانه منهم في هذا التصديق فقد صار بحال لا يملك الا ان انفسهم  
ولانه قصد بهذا التصديق ابطال من تأبى المسلمين في اشتقاقهم الا انه اذا  
الامام فوقع بعضهم سهم المغرور فيما رضى به الذي عتق عليها وكذلك ان بهم  
الامام فاشترى بهم الذي المجدد المسلم المصدق له عتقوا جميعا انتصا وقها على انهم  
احرار امنون وذلك عامل في حق من صار ملكا لهما منهم ولكن لا يكونون من  
الرجوع الى دار الحرب لان اجابهم في دارنا من حق المسلمين حين فملاهم  
ادبهم واما لا يصدق ان يارجع الى حق المسلمين اذ لا يملك

**باب الجبرتي يدخل احرم غير مستان**

واذا دخل الجبرتي الذي لا امان له احرم فانه لا يهاج له يقتل ولا سرده اصل  
رحمته ان من كان مباح الدم خارج احرم لتعبه الا من بدخل احرم الى  
نحالي اولم يردوا انا جعلنا حواءا منا وقال الله تعالى ومن دخل كان منافقا  
صلى الله عليه وسلم في خطبة يوم الفتح اها لم تمل احد قبلي ولا احل احد بعدى لم  
تحل لي الا ساعة من نهار ثم هي حرام الى يوم القيمة وانما قال ذلك لانه قتل  
ناسا دهم غير متقين له في ملك اى له ولو كانوا متقين لم يظفر فيه  
تخصيصه باقال لان من استحل احرم استحل منه على ما بينه قال ابن عمر رضي  
عنهما لو وجدت قاتل عمر رضي الله عنه في احرم ما حجت وقال ابن عمر رضي  
عنهما مثل ذلك ولم يقتل ابوه ولكن انما قال ذلك على سبيل المبالغة في  
عن قتل احد في احرم ابتداء كما لا يقتل الا بوسر لان فيه اتانة حكما فخرية جنة  
دارق منف وحرم احرم منع من ذلك الا ترى ان الصبي كما لا يقتل في احرم  
لا يملك بالاخذ فان سلم قبل ان يخرج فهو لا سبيل عليه لانه كان منافقا

ادام في احرم وقد نكحت حرة بالاسلام وان سالت ان يكون ذمة لن  
فان سبنا عطينة ذلك وان سبنا لم يعط لانه ما خوذ من طرف على الهلك  
فالظاهرة لا مطلب عقد الذمة فتر ما احكامنا بل اضطرار التمكن من الغار  
فالاي الى الامام في اعطاء الذمة له فبذلك لا يسور قبل ضرب الرق عليه طلب  
ان يكون ذمة وان ابى ان سلم وجعل يرد في احرم فانه لا يجالس لم يطعم  
ولا يباع حتى يضطر فخرج لان سبب الامن ان يبت باحرم بفقره عينا  
التعوض له بالاساة ولا يلزمنا الا ان اليه فان منع الا ان يكون  
اساة ولهذا لا يجب قبول الذمة منه ان طلب لان ذلك حرام اليه  
الا انه لا يمنع منه الكلا وما آتاه لان ذلك حقه فقامت رسول الله صلى  
عليه وسلم فيه سره عانة بين الناس في قوله انك سر كافي التكت الكلا والما  
والذرة في منع حقه منه اساة اليه وهو معنى قوله ولو كان لك ان منعه لما  
الكان لك ان تغتله فان قال لا يبرق في لا اسره ولكن حب لم يكن ذلك  
ايضا لان في الحبس معنى العقوبة وكذلك لو قال اخرج من احكم لم يكن له  
ذلك لان الامن ان يبت سبب احرم بحكم التعوض له بالحبس لا فخرج كما  
حق الصبي ولو كانوا جماعة دخلوا احرم للقتال فلا بأس للمسلمين ان يقتلوا  
لغول لغالي ولا تقتلواهم عند المسجدة حرام حتى يقتلواكم فيه قال ابن عباس رضي  
عنهما احكم كله المسجدة احرام كالمسجدة في هذا الحكم وان حرم احرام لا يلزمنا كل  
الا الذي عنهم كالا يلزمنا كل الا الذي عن الصبي حتى ان سبع اذا اصل على  
انسان في احرم جاز قتله وقاتله فان حمل عليهم المسلمون فانه مؤثمة  
منهم الا بغير فلا بأس ان يقتلواهم لانهم لم يراعوا حرم احرام فكون احرام في قتلهم  
بغيره احل ابتداء وانها بخلاف الصبي فانه بعد اصل اذ اهرب لم يملك لان  
الصبي غير عاقل فاما يباح دفع اذاه عند قصده حاد وقد نفع ذلك به  
فاما الا الذي عاقل يجوز دفع اذاه بقتله وجرا له هذا شرع القصاص لغنى الحيوة  
فكما يجوز قتلهم في الا ابتداء اذ قصده وادفعالا اذاهم وزجرهم عن ملك حرم  
احرام فذلك احرم يجوز قتلهم بعد الانهزام والاسر لغنى الرجوع عن ملك حرم  
بطريق الاعتبار وكذلك لو دخلوا احرام متقين ومعهما عيال لانهم فيه مؤثمة  
عيا لانهم فلا بأس بان سر ولا نهم اتباع المعاندة وجب النجى احرام بكل في



حتى الاصول لهم حرمه احرم فذلك في حق الاتباع فان ثبوت الحكم  
في النسخ بثبوت في الاصل ولو كانا قاطبة غير احكم فاعتلوا جماعة من المسلمين  
ثم انهم موافقون لهم حتى اذلولوا احكم فحصلوا في احكم منه من لافيه لهم كل  
ان يتعرض لهم ولا يعالجونهم لانهم التجوا الى احكم معطين لها فكانوا امنين  
فيها بخلاف الاول فانهم دخلوا احكم هناك فمكثت حرمتها بقصد القتال  
المسلمين فيها ولو كانت فيهم تجتبت باحكم وصارت لهم منعة فرب هو لا  
لعل انهم الى فيهم في احكم فلا بأس بقتلهم واسرهم لان المصلحة الى فيه يكون محاربا  
ولا يكون تاركا للحرب الا ترى ان المنهزم من اهل البغي متبع فيقتل اذا بقيت  
لهم فيه فذلك في هذا الموضع وجميع ما ذكرنا في اهل الحرب هو الحكم في الحروب  
الا انه لا بأس بذرارهم ولا نكاحهم ولا نكاحهم من اهل دارنا فقد كرهناهم  
بالسلام كانوا امنين في البسي فاما فيما سوى ذلك مما يحل في قتلهم كجرمهم في الحروب علم

### باب من الامان الذي يشك فيه

واذا احاط المسلمون بحصن من حصون اهل الحرب فان شرف منهم اربعة نفر  
فقالوا امنوا على ان يخرج اليكم لئلا تقاتلوا على الصلح فقتل ذلك بهم فخرج منهم  
عشرون رجلا معا فان عرفوا اربعة باعيانهم كانوا امنين ومن سواهم  
في المسلمين ان ساءوا فقتلهم وان ساءوا جعلهم قيا لانهم حصلوا في ايدينا  
بغير امان فان المحصور يخرج والحروب لا يستفيد الامان ما لم يعط له الامان  
نصا وكيف يستفيد الامان وانما حصر لنخرج وليس من اربعة وبينهم  
سبب يوجب الامان لهم بطريق التبعية فاما حكم اربعة فانهم بين المسلمين  
وبينهم صلح والارادهم الى حضرم كما هو موجب الامان فان بوا ان يرجعوا  
الى الحصن لم يكن للمسلمين ان يجبروهم على ذلك لانهم حصلوا امنين قيا  
يجوز التعرض لهم بحبسهم ولا اسر ولكن يقال لهم ذموا الى اي ارض حركت منهم فان  
لا تعرض لهم حتى يثبتوا امنكم لان الامان بالامان والتحرز عن العدو واجب  
فالاولا نفع عسكركم في سبيل ان تقدم الامام اليهم ويوجههم في ذلك على  
ما ترى وكبرهم انهم لم يذموا بجهلهم ذمه واخرجهم الى دار الاسلام وقد تقدم  
بيان هذا الفصل ليس للامان ان يقول لهم ان ذمهم الى وقت كذا ولا

عجبا او والا فذلك مصلح لانهم امنون قيا ومن ضرورة الامان ثبوت  
العصمة عن القتل والاسر قيا فلكا لا يملك تنقيده ذلك فيهم في الاحمال لا  
يملك تعليقه بمعنى انهم لا يخلف بصيرهم ذمه فان ذلك لا ينافي الامان  
بل بقره والكافرا لا يكون من اطالة المقام قيا بدون صفاء الحوكم والارام  
في المعاملة لما في ذلك من الاستخفاف بالمسلمين ولوان المسلمين لو الا  
لاربعة من اهل الحصن انزلوا فانهم امنون حتى زادكم على الصلح فقتل عشرون  
رجلا فيهم ذلك الاربعة ولكن لا تعلم الاربعة باعيانهم وكل واحد يقول ان  
الاربعة فهم جميعا امنون لا يحل قتل واحد منهم ولا اسره لان كل واحد منهم رد حاله  
بعد ما حصل قيا بين ان يكون امنا معصوما الدم وبين ان يكون مسلحا الدم  
فيخرج جانب العصمة عملا بقوله صلى الله عليه وسلم ما اجمع الاحمال والحكام في  
الاغنياء احكام الاحمال ولان الامان يتوسع في اثبات حكمه لاني المنع من  
ثبوت حكمه ولان ترك القتل والاسر هو حلال له خير من ان تقدم على قتل او  
اسر في محل معصوم ثم هذا التحليل من ناحية المسلمين حيث لم يجعلوا اربعة بعدا  
يكونون من تمييزهم بتلك العلامة عن غيرهم فلا يؤثر ذلك في ابطال الامان  
الا ثبت بطريق الاحتمال لكل واحد منهم ولكنهم يلقون ما منهم فبذلك لا يؤثر  
جميعا ولوان الامان من اربعة نفر من اهل الحصن باعيانهم ولم يدرهم بالذول  
فتح الحصن فقال كل واحد منهم ان من اربعة فان عرف المسلمون الذين امنوا  
والا كان القوم كلهم قيا لانهم واحد وفي منعة اهل الحرب ومن كان في منعة  
اهل الحرب فهو مسلح الاخذ الا ان يعلم فيه مانع ولم يعلم ذلك في واحد منهم  
بخلاف الاول فهناك الاربعة صرا واثنين وهم في منعة المسلمين ومن  
في منعة المسلمين لا يكون محاربا بهم باعيا والاحمال في لم يعلم انه محارب باعيا  
وانه لم تتدله الامان لا يجوز التعرض له الا ترى انه لو اسلم اربعة في الحصن ثم  
المسلمون بالذول فقتل عشرون وادعى كل واحد انه هو الذي اسلم في الحصن  
لم يحل سبي واحد منهم ولو اسلم اربعة في الحصن ولم يخرجوا حتى ظن المسلمون على  
فادعى كل واحد منهم هو الذي اسلم كانوا جميعا قيا الا من عرف بعينه كالم  
فمن اسلم جنبا يكون هو حرام اولاده الصغار وسلم له ماله لانه المخير فاما  
الكبار من اولاده لا يتبعونه في الاسلام فكانوا قيا اجبروا الا انه ليس للامان



ان يقتل احد منهم هنا لان كل واحد منهم قابل للاسلام او رغب فيه واما  
الاسير يومئذ من القتل ولكن لا يؤمنه من الاسترقاق ولو لم اسبوا لم يل  
الغسل طهينة اذا علمت ان فيها مسلما واحدا او ذميا ولا عرفه بعينه فبذلك  
يسرى وكل من وقع عليه الطهور في دار الحرب فهو في الم يعلم المانع فيه استخرج  
في الفرق بالو دخل قوم من دار الحرب بغير امان تريم من قري اهل الذمة فاما  
المسلمون بياضة واهل الحرب في كل حال في الغزاة من اهل الذمة فبذلك  
كلهم لانهم في موضع الامن والعمية فلا يحل التوضيح لاحد منهم الم يعلم انهم  
ولو ان توامن اهل الذمة دخلوا بعض حصون اهل الحرب بغير العيينة المسلمين  
ثم ظهرنا على الحصن فكل من الحصن في الامن عرف بالذمة بعينه لانهم وجدوا  
في موضع النية والاباحة فكانوا في الم يظهر المانع في بعضهم بحكم المكان في  
مثل هذا اصل في الشرع الا ترى ان من راي شخصا في دار الحرب وهو لا يعلم  
بما جاء له ارمي اليه الم يعلم انه مسلم او ذمي ولوراه في دار الاسلام لا يحل ذلك  
الم يعلم انه حربي ولو ان ذميا دخل حصنا من حصونهم ففتح الحصن حين دخل  
الرجل ولم يقتل احد منهم حتى اخذ وقدا حاط العلم بان الذمي فحين اخذ ذلك  
يعلم انهم هو فانه لا ينبغي للامام ان يقتل احد منهم لانه ليس بعضهم بان يقتل  
من البعض ولو قتلهم جميعا كان ميتة واحدة لا يحل قتله فلا طريق له الى التميز  
لا يحل له الا بالقتل عن قتلهم جميعا وهذا لان التميز عن قتل الذمي فرض عليه  
الحربي الاسير مساج له ولا معارضة بين المساج والغرض وفي الموضع الذي تحقق  
المعارضة يرجح جانب كونه فها اولى فان كان القوم قتل بعضهم واما بعضهم  
او خرج بعضهم فلم يحط العلم بان الذمي فيهم فلا بأس بقتل الرجال كلهم لانهم وجدوا  
في موضع الحرب والمانع من قتلهم كون الذمي فيهم وذلك غير متيقن فلا  
باس بقتلهم بنا على ان الذمي كان هو الذي مات وخرج منهم وهذا لان الظاهر  
من حال كل واحد منهم انه حربي مساج الدم وانما جني على الظاهر فيما لا يمكن التميز  
على حقيقة الا بان يعارض الظاهر بعين بخلافه ففي الفصل الاول عارض  
لعين وهو العلم بكون الذمي فيهم وفي هذا الفصل لم يعارض الظاهر بعين في الحكم  
عليه فان كان اكثر من الامان الذمي فيهم وكلهم يقول ان الذمي في  
ان لا تقتل احد منهم لان اكثر الراي وان كان لا يباين الظاهر ولكن

فيه استحب الا حياط الا ترى ان من وجدنا وغلب على رايه انه نجس ولكن  
لم يحرم احد نجس منه فاستحب له ان يتوضا لغزوه وان توضا به احره فها ايضا  
الاستحب له ان لا يقتل احد منهم وان كان لو قتلهم جاز باعتبار الظاهر الاصل فيه  
قوله صلى الله عليه وسلم لو اجتمع من بعد رضائي عنه صنع يدك على صدرك  
فذلك فمات في صدرك فذمه وان قتلك انك سب وان كان لا راي له  
ذلك فلا بأس بان يقتلهم باعتبار الظاهر وان شك في اثنين او ثلثة منهم فلا  
باس بان يقتل اب اثنين وسبب الدين في كبر رايه ان الذمي فيهم ذلك لان  
رجل منهم اشرف من الحصن فذل على عورة من عوراتهم فامنه الامام ثم افتح  
الحصن من ساعته فها الذمي سواء لان الذي امانه معصوم عن القتل فان  
حرمه القتل لالمان وبالدنة سواء ولو وجدت المراضة بين المسلمين في اهل  
الدين على الصلح فقال المسلمون اخرجوا الينا اربعة منكم فقم امنون حتى نراهم  
فخرج منهم عشرة من اهلهم امنون لان اربعة من العشرة قد صاروا امنين  
المسلمين لهم الامان فان اعطا الامان للمجمل صحيح فاذا حصلوا في عسكرنا  
امينت بقت الامان لهم جميعا وليس بعضهم باولى من البعض ولا يحل التوضيح  
لواحد منهم لمدد حاله بين ان يكون هنا معصوما وبين ان يكون مساج الا ترى  
ان المسلمين لو لم يخرجوا اليهم رجل منكم فها امنون في ارفع الباب كان لكل واحد  
منهم ان يخرج ويكون هنا في اخرج عشرة معا وكل واحد منهم في صورة من سلطه  
المسلمون على الخروج ولو خرج وحده كان هنا فخرج غيره معه لا يبطل اذ  
المسلمون من الامان الا ترى انهم لو اذن فتح رجل منكم الباب فها امنون  
فبقت عشرة منهم فقتلوه معا كانوا امنين لان كل واحد منهم لو فتح وحده كان  
اسافلا يبطل امانه ففتح الغيرة ولو قال ان خرج رجل منكم ايت لنا وضه على الصلح  
فها امنون فخرج رجل ثم تبعه اخو لم فرقون كان الاول صادقا في منع قبل خروج الاخر  
بن قاتل في ذلك في مسلمين لان حكم الامان ينعين في الاول من صار  
في منعنا وحده ثم خرج ان في ذلك بغير امان فان التكرار في الالبات  
تخص بغيره فبين الاول لا تستان في ذلك لان لم يجد الاول في منعنا حتى  
كف صاحبه فها اخرجهم معا سواء لان المنصوص عليه خروج البنا وانما تم  
ذلك بصوله الى منعنا فقبل ذلك لم ينعين الامان في الاول فكان هذا خروجهم



معاً سواء أترى أن الأول لو رجع قبل أن يصل إلى منعته ثم فرج الآخر كان  
أما إذا وصل إلى منعته ولو وصل الأول إلى منعته مات ورجع فرج الآخر كان  
فيما رأيت لو أن الثاني عجل فوصل إلى منعته قبل أن يخرج الأول من منعته للثاني  
الم يكن أمنا وهو أول رجل وصل إلى منعته فوق أن المنعته حال الوصول إلى منعته  
وصلوا إلى معاً فكانهم خرجوا معاً فكانوا اثنين فان قيل إذا خرجوا معاً كيف  
ثبتت الأمان لهم والنية في الأمان لا تنقسم فتد هذه مرة موصوفة بصفة  
وهو الخروج إلى البيت ومثل هذه النية كالرجل يقول لا أكلم إلا رجلاً عادلاً ولكن  
شرط الأمان بوصول أحدهم إلى قبل خروج الآخر من فإذا خرجوا معاً كانوا  
لهذا ولو كان قال عشرة منكم آمنون على أن تفتحوا الباب أو في العشرة من  
آمنون على أن تفتحوا الباب فقال الإمام نعم فتفتحوا الباب فخرجوا منهم  
واختار في تعيينهم إلى الإمام لأنه ما وجب الأمان للمفاتيح باختيارهم وإنما وجب  
لعشرة منكم ولكن يجب إلى المجهول يصح من غير ذلك مع هذا شرط  
ثم البيان يكون إلى من وجب في المجهول كما في الطلاق والطلاق إنما ثبت  
الأمان لعشرة منهم بغير عيال ولا مال إلا ما عليهم من الكسوة والسلاح استحقاقاً  
تحت الأمان لهم بعد فتح الباب وتام القهر وقد بينا أن العيال لا يدخلون  
في مستكران كانوا في العشرة من أهل حصن آمنون على أن تفتح لكم فقال الإمام  
نعم فله الجوار من ثلث جمل العشرة من بناتهم وصبياتهم وإن سأل جملهم  
رجلهم لأن اللفظ الذي به طلب الأمان بيننا والكل في الكل من أهل الحصن  
وفي الأول إنما خاطب الرجال فيثبت الأمان لعشرة من الرجال بعينهم الإمام  
ويشغى أن يحيط للمسلمين في ذلك حتى لا يتجار الأمان الآمن يكون منفعة  
في استيراقه أقل لأنه يغيب ناظرهم وهذا بخلاف ما سبق من قوله يخرج  
إلى أربعة منكم وقوله يخرج إلى أحد منكم لأن هناك الأمان إنما ثبت لهم  
بعد ما وصلوا إلى منعته وكل واحد منهم لو فرج وحده كان أمناً فبأنفسهم غير  
لا يبطل الأمان وهذا الأمان لعشرة منهم بعد الفتح وهم في الحصن وحفية  
بادرك أن النية هنا غير موصوفة وهناك النية موصوفة بالخروج من الحصن  
ترى أنه لو قال إن دمي رجل منكم يغيبه الله فهو من فرج عشرة معاً كانوا  
لأن النية موصوفة وكل واحد منهم لو دمي بنفسه وحده كان أمناً فبأنفسهم غير

إليه لا يبطل حقه ولو قال يخرج إلى أربعة منكم حتى تروهمهم على الصلح  
فخرجوا فم آمنون سواء قال وهم آمنون ولم يقل لأنه دعاهم إلى الخروج لطلب  
السلم والموافقة ولأن المروضة إنما تأتي من كان أمناً على نفسه فكان هذا  
دليل الأمان لهم بخلاف إذا قال لأربعة منهم اخرجوا إلى فخرجوا فإنه يكون  
أن يقتلهم لأنه ليس في لفظه ما يدل على الأمان أو الخروج على سبيل الموافقة  
ولكن هذا طلب المبارزة فكانه قال اخرجوا إلى القتال إن كنتم رجالاً ولو  
قال اخرجوا إلى فخرجوا واستروا فخرجوا كانوا اثنين لأن كلامه ما يدل على الأمان  
وأخرج إلى الموافقة فالجارية يكون غير مرضاه وإنما يمكن منها من يكون  
ولو قال يخرج إلى هو لا أربعة حتى تروهمهم على الصلح فخرج أربعة غير ذلك  
فهم في المسلمين لأن دلالة الأمان لا يكون فوق النص صريح بوجبه ولو قال لأربعة  
بأعيانهم منكم فخرج غيرهم كانوا فيا وإن شغل على المسلمين فلم يدروا أنهم  
أولئك الأربعة أو غيرهم فان الإمام سألهم عن ذلك فان زعموا أنهم  
غيرهم كانوا فيا لا قرارهم على أنفسهم حتى لا يسترقاق وان زعموا أنهم أولئك  
الأربعة فان قولهم لأن الظاهر يثبت بدلتهم فالظاهر أنه لا يتجسس على خروج  
الآمن من حصنه فان تهمم استخفهم بآية على ذلك فان تكلوا عن المسلمين  
كانوا فيا ولكن لا يقتلون لأن القول بنبذة الأمان لا يرد ولكن فيه ضرب شبهة فقال  
فلا يجب القتل وقد تقدم بآية وان خرج عشرة من رجل واحد فقال كل واحد  
أمن الأربعة وحلف على ذلك فهم آمنون جميعاً لأن لكل أربعة لو خرجوا جملهم  
ومثلوا كان القول قولهم فخرج غيرهم لا يبطل حكم الأمان في حقهم ولا في  
المستأمنين غير المستأمنين في منعته وفي مثل هذا ثبت الأمان لهم جميعاً فيما  
فعلى الإمام أن يبلغهم بأنفسهم وأنه تعالى أسلم

**باب اختيار في الأمان**

إذا حاصر المسلمون حصناً شرف عليهم رأس الحصن فقال آمنوني على عشرة  
من أهل الحصن على أن تفتحوا لكم فقالوا لك ذلك فتفتح الحصن فم آمنون  
سواء لأنه استأمن لنفسه بغيره لا آمنوني في المنون واليه يمكن بهما المستأمن  
نفسه وقوله على عشرة كلمة الشرط فقد شرط الأمان عشرة منكم مع الأمان نفسه



فوق ان العشرة سواء تم اختيار في تعيين العشرة الى راس الحصن لا جعل  
نفسه ذا خط من امانهم وهو ليس بذى خط باعتبار انه دخل في امانهم فقد استبان  
لنفسه بيقظ على حده وليس بذى خط على انه مباشر لا منهم فان ذلك لا يصح  
منه فوفق انه ذو خط على ان يكون معيناً لمن تادله الامان منهم باعتبار ان  
التعيين في المجهول كالاجاب المبتدأ من وجه ولو كان قال اسئلي عشرة  
من اهل الحصن فله عشرة مختار اي عشرة شأ فان اختار عشرة هو واحد منهم فكذلك  
له جاز وان اختار عشرة سواء في عشرة امون سواء وهو في الامان استبان  
لنفسه عينا واما استبان عشرة متكررة وكل من يقوله الى شرط لنفسه ان يكون الخط  
ولا يمكن ان يجعل الخط على وجه مباشرة الامان لهم فان ذلك لا يصح منه فوفقا  
انه ذو خط على ان يكون هو المعين للعشرة ونفسه فصار ذلك كتنفس غيره اذ الم  
تادله الامان لضافان عين نفسه في جملة العشرة صارت بمنزلة التسعة  
عينهم مع نفسه فان عين عشرة سواء فقد عين حكم الامان فيهم وصاد يوفيا  
كغيره من اهل الحصن وكان حقيقة كلامه اسئلي عشرة واوجبوا في عين  
عشرة توتمونهم ولو قال ذلك كان الحكم فيه ما بينا قال وبقينا نحو ذلك عين  
الا شعيب بن قيس انه قال ذلك يوم النخيرة قد ذكر اهل الحديث مثل ذلك  
عن معاذ بن رضى عنه ذلك لو كان النذابة من راس الحصن ان تقول  
افتح لكم الحصن على اني امن على عشرة او قال على ان لي عشرة امنين من اهل الحصن  
فهذا ما تقدم سواء في العضدين جميعا ولو قال افتح لكم على ان توتموني في عشرة من  
اهل الحصن او على اني امن في عشرة فهو سواء وهو امن تسعة مع لآن حروف لا تفرق  
فقد جعل نفسه من جملة العشرة الذين التمس الامان لهم فلا ينفذ ذلك التسعة لانه  
لو تناول عشرة سواء كان هو منها في احد عشر بخلاف الاول فمناك ما جعل نفسه  
جملة العشرة فان قيل فقد جعل العشرة هنا ظرف لنفسه والمظروف غير المظروف فلهذا  
كذلك فيما تحقق فيه المظروف لا يتحقق ذلك في العدد الا بالمظروف الذي قد يكون  
هو احد هم فيجعل كما قال اوجبوا في احد العشرة الذين توتمونهم فان قيل فاذ لم يكن جملة  
معنى المظروف حقيقة بمعنى ان يجعل بمعنى مع كقوله تعالى فادعني في عبادةي او يجعل  
على ولا يصحكم في حده واخلوا بعباد الرحمن يثبت الامان لعشرة سواء فلهذا الكلمة  
حقيقة فوجب حملها على ذلك كالحال كان وذلك في ان يكون هو واحد هم اذ قد عدهم

فهذا لا يجعل على المجرم اختيار في تسعة الذين معه الى الامان هنا لا الى راس  
الحصن لانه جعل نفسه احد العشرة فكلا لا خيار لمن سواء من العشرة في التعيين لا خيار  
وهذا لانه جعل نفسه ذا خط من امان العشرة على ان تادله حكم امانهم لا على ان  
يكون موثقا لهم وقد قال سال يعني الامام موحيا الامان تسعة بغير ايمانهم  
بما بينهم ولو قال اسئلي عشرة او افتح لكم على اني امن في عشرة فلا مان له ولا  
سواء لآن حروف الاول للعطف وانما يعطف الشيء على غيره لا على نفسه في كل  
تفصيل على ان العشرة سواء هنا فان لم يكن في الحصن الا ذلك العدد او قل  
اسئلي كلهم لان الامان مكر العدد وبذلك الامان لهم بالارة الى اعيانهم ان  
كان اهل الحصن كبر في اختيار في تعيين العشرة الى الامان لان المتكلم ما جعل نفسه  
ذا خط في امان العشرة وانما يعطف امانهم على امان نفسه فكان الامام هو الموحى  
لان امان لهم في امانه التعيين وان راى ان يجعل العشرة من التسعة والاولان فلهذا  
لانهم من اهل الحصن لا ان يكون المتكلم مستتر في ذلك من الرجال ولو قال اسئلي  
بعشرة من اهل الحصن كان هذا وقوله عشرة سواء لآن الباء لا لصاق فقد  
امان العشرة بما تادله وانما يتحقق ذلك اذا كانت العشرة سواء ولكن هذا غلط  
فلم الكاتب والصحيح ما ذكر في بعض النسخ العشرة امنوني عشرة لآن القاص  
العطف وهو يقضي الرسل والتعقيب مستقيم عطفه على قوله امنوني عشرة فاما  
لشعب الا عواص فيكون قوله امنوني بعشرة بمعنى عشرة اعطيتكم من اهل الحصن عوضا  
عن امانى وهذا لا معنى له في هذا الجنس من المسائل فوفق ان الصحيح قوله امنوني عشرة  
ولو قال امنوني ثم عشرة كان هذا الاول سواء والعشرة سواء لآن كلمة ثم للتعقيب  
مع التراخي وبهذا تبين ايضا ان الصحيح في الاول قوله عشرة لانه ما بهما هو العطف  
مطلقا ما هو للعطف على وجه التعقيب بلا ممانته ثم ما هو للتعقيب مع التراخي  
ولو قال امنوني عشرة في اختيار في تعيينهم الى الامان لان المتكلم لم يجعل نفسه ذا خط  
الامن لآن عشرة متكررة فكان الامام سوا الذي تادله فقال عشرة متكررة اسئلي  
ان اسئلي في اختيار في تعيينهم الى الامان ان تجعل المتكلم احدهم وان لم يجعل  
ولو قال اسئلي مع عشرة في عشرة سواء لان كلمة مع للضم والقوان وانما يقسم الشيء  
الى غيره لا الى نفسه فوفق ان العشرة سواء واختار في تعيينهم الى الامان لانه هو  
اهم الاجاب المتكلم ما جعل نفسه ذا خط من امان العشرة ولو قال اسئلي عشرة



من اهل حصن فهذا وقوله من اهل الحصن سواء فالامان له ولشقه بخيار لم الام  
فان قيل هو جعل نفسه معرفة باضافة الحصن الى نفسه والعشرة شركة فينبغي ان  
لا يدخل المعرفة في الشك كقائل في الجامع ان دخل دارى هذه احد فبعضى قوله  
عنهما هو لم يحسب قن هو معرفة بها باضافة الامان الى نفسه قبل اضافة الحصن الى  
نفسه بقوله منونى وانما الحاجة الى معرفة حكم في وقد بناه للفظ ولا يتحقق  
الا بعد ان يكون هو في جملة العشرة والعمل بحقيقة هنا ممكن لانه من اهل الحصن غيره  
وكذلك لو قل في عشرة من اهل بني اوفى عشرة من بني ابي كان هو تسعة سواء  
لانه من جملة اهل بني فاما النسب وهو من جملة بني ابيه فكان العمل بحقيقة  
هنا ممكنا فلهذا كان الامان لعشرة من سائرهم هو احدهم والبيان الى الامام  
ولو قل في عشرة من اخواني فهو من عشرة سواء من اخوته لانه صرح بما يمنع  
العمل بحقيقة الطرف هنا فالان لا يكون من اخوته فلا بد من ان يجعل حرف  
في معنى مع كما هو الاصل انه متى تعد العمل بحقيقة الكلمة وله مجاز متعارف فكل على  
ذلك المجاز لتفصيل الكلام وكذلك لو قل في عشرة من ولدى لانه لا يكون  
ولده نفسه فلا بد ان يجعل العشرة سواء وعلى هذا القول سواء عشرة من اخواني فانهم  
او قل عشرة من ولدى انا فيهم فالامان لعشرة سواء ولو قل عشرة من اهل  
انا فيهم او عشرة من اهل حصن انا فيهم فالامان لعشرة هو احدهم لما بينا من الفرق  
ولو قل في عشرة من بني فهو على عشرة من بني سواء فيعينهم الامام لانه لم يجعل  
وا خط من انا منهم فان كانوا ذكورا كلهم او مختلفين فالامام يعين اى عشرة من  
ذكورهم وانما هم فان لم يكن فيهم ذكر فكلهم في سوى الرجل المستثنى لانه انا  
لبنية وقد بينا ان هذا الاسم لا يتناول الاناث المفردات فان قيل ليس  
لو كانوا مختلفين فحين الامام عشرة من الاناث كان له ذلك فاذمنا ذلك  
اسم البنين فكيف يعينهم الامام قنا لانه فاما من عشرة هم بنوه واما من عشرة  
من بنيه وعند الاختلاف البنات العشر من عشرة من بنيه فهذا كان لانه  
فاما عند عدم الاختلاف الاناث المفردات ليس من بنيه فكيف يتناول البنات  
ولو كانوا بنين وبنات وبني بنين وبني بنات فلهذا انما عشرة من  
الولد وان سائر من ولده لانه وقد بينا ان هذا الاسم يتناول بني البنين في الامان  
كما ساءل البنين استخفاً وذكر بني البنات من اصحابنا رحمهم الله من قال

غلط من الكاتب والصحيح بنات البنين وقيل بل هو صحيح وهو احدى الروايتين  
التي ذكرنا فيما سبق انه يطلق اسم البنين على اولاد البنات كما يطلق على اولاد  
البنين والاختوة والاختوات في هذا الميزان البنين والبنات الا انه اذا قل  
في عشرة من اخواني وله اخوات مفردات وبني اخوة فهم في كلهم لان اسم الاخوة  
لا يتناول الاخوات المفردات ولا بني الاخوة حقيقة ولا مجازاً بخلاف بني البنين  
فالاسم هناك يتناولهم مجازاً فان اخطأ ابن الابن بالبنات المفردات متناولهم  
اسم البنين مجازاً ولو قل في عشرة من اصحابي فاعشرة سواء لان اصحابي غير ظاهري  
وجه لا حال حرف في في الطرف هناك وكذلك لو قل في عشرة من رقيقى  
او في عشرة من موالى ولو نظر الامام الى فارس منهم فقال انت من في عشرة من  
زب كهم فهو من تسعة سواء لان حرف في هناك للفظ فانه بصيغة العشرة  
الذين انتمهم الامام يمكن ان يجعل هو خدام وان قال انت من في عشرة من اصحابي  
فالعشرة من اصحابي سواء لانه ليس بصيغة العشرة فانه فارس فوفى ان حرف  
في بمعنى مع هنا وكذلك لو كان على عكس هذا وانما يوضحه في هذا ما عدي كلام الناس  
بمعنى الذي سبق الى فهم كل احد في هذه الالفاظ ما ذكرت ولو قل في عشرة من بني  
وله بنون وبنات في الامان لبنات خاصة لان اسم لبنات لا يتناول الذكور  
بجمل وكذلك لو كان لبنات بنين فهو عشرين دون البنين لان اسم لبنات  
يتناولهن مجازاً وان لم يكن لبنات لبنات بنات فليس به من في الامان واما بنات  
على اظهر الروايتين ان اولاد البنات بنون الى اباؤهم لا الى اباؤهم الا ان يكون  
جوى مقدّمه بان يقول لبنات وقد انت امهاتن في منونى في بني فحينئذ يعرف  
بنات المقدّمه انما استأمن لهن والرجوع الى دلالة الحال لمعرفة المقصود بكلام  
اصل صحيح في التوسع ولو قل منونى في موالى وله موالى وموالى المولى كما في جميعا  
استخفاً لان الاسم لم يتحقق حقيقة باعتبار انه اجابهم بالاعتناق حكماء لمحقق حقيقة  
مجازاً باعتبار جعل المعتق اماً لا لاجاب المعتق لهم فكان سبب الاعتناق قد بينا  
ان الامان منى على التوسع وان مجرد صورة اللفظ يكفي بيوت معنى الدم به  
واما لا يجمع من الحقيقة والمجاز في محل واحد فاما في محين كذا ان يجمع على لا يكون  
المجاز معارضاً للحقيقة في ادخال العنق على صاحب الحقيقة في الامان لا يوردى  
الى هذه المعارضة بخلاف الوصية فاما هذا فيقره تعالى حرمت عليكم ما كنتم حتى



بنا دل الام والجمادات جميعا ولو قال المتوفي في موالى وله مولى عتقه مولا  
 اشتقهم في الامان لاننا ول الفرقين بهذا اللفظ لان مقصوده من طلب الامان  
 لا على مجازاته على ما انعم عليه ولا سفل الترحم والزيادة في الانعام عليه بها  
 متعارضان ولا عموم للاسم المشترك باعتبار انه لا يحقق اجتماع المعنيين المتباينين  
 في كلمة واحدة فهذا كان الامان لاحد الفرقين كالوصية الا ان الوصية لا تكون  
 لا تصح فكانت باطله بهذا اللفظ والامان لا يجهول صحيح فيكون ذلك على نواه  
 الذي انتم ذو هو مصدق في ذلك لانه لا يعرف الامان جهة وان قال ان  
 شيئا فم جميعا متون استخانا لا باعتبار اللفظ المشترك عنهم فالمشرك لا عموم  
 ولكن باعتبار الامان بنا دل حد الفرقين ولا يعرفون باعتبارهم عند خلط  
 المتماثلين بغير المتماثل ثبت الامان لهم جنبا كما بينا فان قيل كان ينبغي  
 يكون خبر النفيين الى الامام لولم يثبت في الابد لانه اوجب في المجهول فليس  
 ابيان فذلك لا كذلك فالمشرك غير المجهول واللفظ الذي اوجب به الامان  
 هنا ليس بمجهول حتى يرجع في ابيان الى المجهول وانما هو مشترك باعتبار انه  
 واحد من الفرقين على وجه الامان كما انه ليس معه غيره وفي مثل هذا لا يوجب  
 وانما يطلب البيان في مثل هذا بان في صيغة الكلام فاذا تعدد الوتر عليه  
 كانوا جميعا امين لا تخطا المتماثلين بغير المتماثل وهذا ان بيان المشترك  
 انما يكون مقارنا فاما يكون طاريا فهو شيخ فارجح اذ ان قول توبت ان سطين  
 او لا عدين كان ذلك صحيحا لانه بيان ما اقرن بالكلام فاما اذا قال  
 الان فهذا ليس ببيان انما في هو معنى النسخ وهو لا يملك ذلك وانما النكلم  
 انما توبت الاسفلين وقال الامام انما توبت الاسفلين فهو على ما عني الامام  
 لانه هو الموجب بالصيغة المشتركة الا ترى انه لو قال اني على قريبي عيسى بن  
 عمر فقال منك عليه وله قريبان كل واحد منهما بهذا الاسم فقال الامام عتبت  
 هذا وقال المتماثل عتبت الاخر كان ذلك على ما عني الامام وان قال  
 لم اعن واحد منهما بعينه وقال المتماثل انك فاما انما انما لا تخطا من  
 صدر ما بعينه على وجه لا يمكن تميزه وان قال المتماثل من عتبت له وقال  
 لم اعن واحد بعينه انما بعينه الى ما طلب فالامان لانه عتبت المتماثلين  
 الامام بنى الابواب على كلامه واحدا في ذلك عين بارادة المتماثلين

تجعل ذلك كالمعين في جواب الامام ايضا ولو قال اني على عشرة من موالى  
 الاسفلين فاختار في تعيينهم الى المتماثلين هنا كما في قوله على عشرة من اهل حصني  
 لانه جعل نفسه وخط من امانهم بذكر كلمة الشرط بعد امان نفسه وكذلك لو قال  
 على ابن عمي فله ان يختار ايها ما اذا كان له ابن عم ولو قال على ابن عمي زيد بن  
 عمرو في الايمان عم كل واحد منهما بهذا الاسم واجمع المتماثلين والذي من بهما لم  
 عين واحد منهما فاما انما لان التعرف بالاسم والنسب كالتعريف بالارادة  
 وانما وقع الامان بهذا اللفظ على احد هما بعينه ولكن لا تعرفه في خط المتماثلين  
 بغير المتماثلين في الاول انما اوجب الامان في منكر مجهول فكان لان عين  
 ايها ما لا ترى انه لو اعتق عبد بعينه من عبده ثم خلت بعينه على ولا يمكن  
 تميزه لم يكن له خيار النفيين بخلاف ما لو اعتق عبد بغير عينه ولو قال المتوفي في  
 عشرة بنين من بني فقه تقدم بيان هذا الا ان هنا ليس للامام ان يبين عشرة  
 من بناته ليس عين ذكر لانه اوجب الامان لعشرة هم بنوه وهذا انما بنا دل  
 الامان المفردات بخلاف الاول فهناك اوجب الامان لعشرة هم بنوه لا  
 المفردات من بناته اذا كان له معهن ذكر ولو قال المتوفي على موالى وليس له الاثر  
 انما لا ذكر فبين فبين امات معه استخانا وفي النفيين هذا ما تقدم من قوله  
 والبنين سوا في انه لا يثبت دل الامان المفردات ولكنه استحسن فقال اهل  
 اللغة يستحبون اطلاق اسم المولى على الامان المفردات ويعدون قول  
 القائل مولات من باب التكلف بل يقولون للمعتقات من موالى بني فلان  
 كما يقولون للمعتقين وللعرف عتبه في معرفة المراء بالاسم فلهذا بنا دل اللفظ  
 الامان المفردات في الامان والوصية بخلاف اسم الاخرة والبنين واسم تعالى علم  
**باب ان على غير ما يدخل هو فيه وما لا يدخل وما يكون فدا وما لا يكون**

مطلق اسم المولى على الامان  
 المفردات

قال رجل من المحصورين قال لسدين افترج لكم الحصن على ان يمتوني على فلان  
 الحصن فقالوا نعم ففتح الحصن فهو والاسلمان لانه صرح بشرط الامان  
 والاسلم على فتح الحصن فانه اضاف الامان الى نفسه بالكتابة والى الاسلم  
 بالتصريح بسببه واصل كلمة على الذي هو شرطه وكذلك لو قال امن على فلان  
 واسلم الحصن ان فتحت الباب فلو انعم هذا لان نعم غير مفهوم المعنى فانه ذكر في



موضع الجواب بصير الخطاب معاد فيه فكان المسلمين قالوا انك على  
فلان ان كمن على ان يفتح الباب فني هذا الجواب الامان لهما بمثل لو  
قالوا انك على انك وولدت وعلينا انك وانا انك على ان يفتح كمن  
ولو كان قال عقد والى الامان على فلان فلان ايضا وكذا لو قال  
اجعلوا الامان على فلان لانه صرح بشرط الامان لنفسه وفلان وهذا  
بجواب ما قال في الباب الاول من اولى حجة فانه لا يتناول الامان لان تقدير  
كلامه هناك اسوة الاجلي فلا يصير مضيفا الامان الى نفسه بل يصير ثبات الامان  
عشرة متكررة مستغنية في ذلك وكلم من سفيح لا يخلط فيها تسفيح فيه ولا يفتق هذا  
المعنى من ان قوله عقد والى الامان واجعلوا الامان تصريح باضافة الامان  
الى نفسه ولانه قال على فلان ولو حمل كلامه على التسفاعة لم يبق لقوله على فائدة  
بل يصير تقدير كلامه عقد واذا جعلوا الاجلي وتسفيح في الامان لفلان وكلمه على شرط  
فلا بد من اعمالها اذا صرح بها وذلك في ان يثبت الامان لنفسه وبشرط ان  
فلان معه وفي تلك المسئلة لم يذكر كلمة على انما قال من اولى عشرة ولو قال عقد  
على الامان على ان كمن فلا راس من والمسلم في لانه اضاف العقد الى  
دون الامان وكلم من مباشر للعقد لا يخلط في المقصود بالعقد خصوصا في هذا  
العقد الذي لا يتحقق المحقق فيه بالعقد ولا بد من الاضافة الى من يقع العقد  
الا ترى ان المسلمين لو قالوا عاقده انك الامان على الراس ان يفتح كان  
الامان على الراس دون لانه المعاقدة على غير المفاعلة فيه بصير العقد  
فاليه دون ما يتناول العقد وهو الامان من انما من الراس وحده ولا يدخل  
الامان عياله ورفيقه في هذين المضامين لان الامان له بعد الفتح وتام العمل  
وفي سنده لا يدخل الامان عليه من اللباس ولو قال عاقده وفي الامان والكتب  
الامان على فلان فقالوا نعم فالامان لفلان ودونه لانه التمسك بكتبه اليه  
ان فلان والكتاب اليه قد لا يكون داخل من الكتاب فنهذا وقوله قد  
سواء وفي بعض النسخ الكتاب الى الامان على فلان وهو غلط فان قوله الكتاب الى  
كقوله اجعلوا في الامان لان فيه تعريفا باضافة الامان المكتوب الى نفسه فرفقا  
ان الصحيح الكتاب الى ولو قال عقد والى الامان او قال عاقده وفي الامان  
على عيالي او على ولدي او على مالي او على قرايتي فهو من جميع من شرط عقد

عبدية انا في قوله عقد والى فهو غير مكمل وانا في قوله عاقده وفي قوله يفتح في الامان  
في القياس كما في الفصل الاول لانه اضاف العقد الى نفسه دون الامان  
ولكنه استحسن هنا لوجوب احدهما ان في كلامه دلالة بشرط الامان لنفسه  
لانه شرط الامان لولده وعياله والمقصود ابقائهم ببقائه على وجه يعولهم بعد  
كما كان يعولهم من قبل ولا يفتق هذا الا اذا تناوله الامان فانه اذا قلنا سفيح  
لا يعولهم بعد ذلك وهذا في قوله على مالي يظهر لانه لا غرض له في طلب الامان  
لانه سوى ان يبقى على ملكه فيصرفه الى حواجه ولا يكون ذلك الا بعد ثبوت  
الامان له ولانه ليس سفيح في هذا العقد فاعاقده على مال نفسه يكون عاملا لنفسه  
يكون سفيح عن غيره وكذا لك في حق العيال والولد لان قصدك الى استفادتهم  
كما جئت الى ذلك حتى يقوموا بمصالحهم ولا تطلبها تسفقه عليهم وذلك في حق  
نفسه يظهر فرفقا انه طلب الامان لنفسه ولانه بخلاف ما سبق ولو قال  
عاقده وفي على الامان على عيالي فلان او على ولدي فلان فهو لا يدخل في الامان  
لانه ليس في كلامه دليل على طلب الامان لنفسه فان بقا عيالي فلان غير معني  
ببقائه وغير معني ايضا ببقائه مهم بمصالحه فكان هذا وقوله على الراس كمن  
سواء ولم يذكر ان فلان المنسوب اليه العيال والولد بل يدخل في هذا الامان  
وعلى احدى الطريقتين للاستحسان يعني ان يدخل لان بقا عيالي فلان على  
ما كانا عليه يتحقق بان فلان وعلى الطريق الاخر لا يدخل لان الحكم يظهر  
السفقة والله حم على وله فلان وعياله وذلك لا يكون دليلا على سفقة على  
فلان ثم اوضح هذا بما لو قال الراس عاقده وفي الامان على اهل ملكتي او على اهل  
بنتي فان بهذا اللفظ يعلم كل احد ان مراده ابقائه لنفسه على ما كان عليه متصرفا  
في ملكته وذلك لا يكون الا بثبوت الامان له ولو قال عقد والى الامان  
على اهل حصتي على ان افتح لكم فهو من اهل كمن من بني آدم فاما الامان  
والسلح والميتع والكرام فهو في لان ثبوت الامان بعد فتح الباب في  
سند لا يدخل الاموال بقا الا ترى انهم شرطوا ذلك جزاء على فتح الباب  
ولو تناول الامان جميع ما في كمن من الاموال والنفوس لم يثبت المسلمين  
فانه في فتح كمن فهذه اثنين انهم قصدوا ذلك ليتوصلوا الى استفادتهم  
الاموال ولان في اسطر فتح الباب دليلا على ان الذين يتناولهم الامان



غير متوفر على السكنى في المحسن وانما يدخل الاموال في الامان لان التمسك بالمقام  
بها يكون فاذا تقدم ذلك المعنى هنا لا يدخل المال ولو قال عقد والى الامان  
على اهل حصتي على ان اؤلفكم على الطريق الى موضع كذا ففعلوا ونفع المحسن فجميع  
ما فيه دخل في الامان هنا لان اشتراط الامان هنا جاز على الدلالة لا على فتح  
الباب فمضى كلامه بيان انه يد لهم سكين من الثمار في حصته مع اهل المحسن  
ما كانوا من قبل وفي مثل هذا الامان يدخل الاموال وكذلك لو قال عقد الى  
الامان على اهل حصتي على ان يدخلوه ففعلوا فيه فليس لهم قيل ولا كسر من النفوس  
ولا من الاموال لان في كلامه تفرج ما هو فائدة فتح الباب وهو الصلوة فيه  
ازعاج اهل منه وقد رعب المسلمون في ذلك ليفسوا الخبز والمسلمين  
صلوا بالجماعة في حصص كذا فيقع به الرعب في قلوب المشركين او يبعده  
في مكان لم يعبد في ذلك المكان ابله مكان العباد وانه لا يكون يوم  
الفتنة كما ورد به الاثر ولو قال امنوني على اهل المحسن على ان يدخلوه ولم يذكر  
غير ذلك فهذا الامان على الناس فامته لان فائدة دخول المحسن الاستقام  
هو الظاهر وما سواه محتمل ولكن المحتمل لا يقابل الظاهر فاذا تقدم التفرج بالوجه  
المحتمل كان الكلام محمولا على الظاهر اليه استار بقوله بعض هذا قريب من بعض  
ولكن هذا على ما يقع عليه معاني الكلام ولو قال افتح المحسن على ان يضمنوني في اهل  
حصتي او اهل حصتي لم يدخل الاموال في شئ من من هذا لان اشتراط الامان لم  
جزأ على فتح الباب مطلقا ولو قال افتح المحسن على ان يضمنوني على الف درهم  
فهو من ماله كله في اماله الف درهم بطله الامان من اي موضع شاء لا بشرط  
الف درهم مطلقا مع ان يضمنه جزأ على الف درهم وفي مثل هذا الامان لا يدخل  
ولكن يدخل بشرط من الف الف عوضا له على فتح الباب في اذ افتح عطي له شرط  
من العوض وكذلك لو قال افتح المحسن ويضمنوني على الف درهم فان الواو  
بمعنى الحال بمعنى في حال ما يضمنوني على الف درهم فيكون شرط كقولك اؤلف  
طالق وانت مريضة فان قال افتح المحسن ويضمنوني على الف درهم من مالي  
على ان يضمنوني فانما له الف درهم من ماله وابتاع كل في وان لم يفت ماله  
بالف لم يكن له زيادة على ماله لانه علم انه لا يجعل الف لنفسه عوضا فانه  
الف لنفسه بقوله من مالي وما لا سلم له عوضا عن فتح الباب بل سلم

اعطى الامان في ماله كما في نفسه وبطريق الامان لا يسلم له زيادة على ماله  
بخلاف الاول فقد اطلق سمية الف في مقابلة منفعة شرطها على نفسه  
لمسلمين فيكون ذلك عوضا بمنزلة الاجير نقول اعطى لك هذا العمل على درهم  
ولو قال اعطى لك هذا العمل على درهم من مالي لم يكن ذلك اجارة وان لم يكن  
ماله درهم ولكنه كان عوضا اعطى من ذلك ما يرضى الف لانه قال من  
مالي فانما جعل المشروط فيه الامان جزأ من ماله وبصفة الدية الاموال حسن  
واحد بخلاف ما اذا قال على الف درهم من مالي لان المشروط فيه الامان  
هناك جزأ من درهمه فانما لم يكن له درهم لم يصاف هذا الامان بمثلها  
لغوا وتغير الوصية اذا قال وصيت لفلان من مالي بالف درهم اعطى بها  
درهم من ماله وان لم يكن له درهم ولو قال من درهمي او قال من درهمي لم  
سيبهم ذكر سوالا اذا قال على الف درهم من مالي لما وى لا يجعل بشرط لا  
على نفسه للمسلمين عوضا عن الامان فبغير كانه شرط لهم فتح المحسن درهم  
على نفسه عوضا عن امانه فان قال في هذا الف بشرط فانه لو فتح الباب لم  
يذكر به الزيادة كان ماله كله ففقد انه ليس بزيادة ويضمنوني على الف من مالي  
ان يكون الف للمسلمين من ماله وانما مراده ان يكون الف لفلان من ماله  
ببشرط الامان وما سواه في المسلمين الا ترى انه لو قال افتح المحسن على ان  
يضمنوني على رقيق او على مالي او على سلاحي كان ذلك محمولا على طلب  
الامان بهذه الاستيعاب نفسه فكذا لو قال على الف من مالي ولو قال على  
عشرة اريس من الرقيق او على عشرة اداس كان ذلك عوضا بمنزلة قوله على  
درهم مطلقا لان الرقيق يصلح عوضا عا ليس بالمال كانه درهم وفتح الباب بهذه  
الصيغة فليس من ان يطلوه الا اريس من اي موضع اجزا بخلاف ما اذا قال  
من رقيق او راعي ولو لم يشترط فتح المحسن ولكن قال امنوني حتى ازل اليكم على  
الف درهم او على الف من مالي فانمونه فعليه الف درهم في الوجهين لا بشرط  
بمقابلة التمسك بالامان منفعة المسلمين ففقد ان مراده ان لا يفت ان يكون  
عوضا للمسلمين على امانه سواء اطلق او قال من مالي وهذا لان نزول لا يصل  
المسلمون الى ماله الذي في المحسن يكون ذلك دلالة التمسك بالامان  
في هذا المقدر من ماله واذا حلف على بشرط لمعوض كان مفيدا للمسلمين بخلاف



ما سبق وكذلك لو قال على عشرة ارس من الرقيق ارس رقيق فلهذا عرض  
وقد قدى به نفسه فعليه ان يدفع ذلك الى المسلمين ولو قال على ابي اودي  
او الى قوم من جميع ما نزل به من ذلك ولا تاتي عليه لان اهل دوله ليس  
ولم تجز العادة بان يجعلهم المراد فانفسه بل يجعل نفسه وقاية ووجه فوفان  
العاس الامان لهم مع نفسه وكذلك اذا ذكر المال مطلقا لان ذلك مجهول  
الجنس والصفة والقدر فلا يصلح ان يكون قد اولا له لا يقدر نفسه بجميع العادة  
اذا اهلك جو عا ولو قال امنوني على رقيقى على ان انزل قوم من رقيقه فان  
على نصف رقيقى كان هذا فاعبار حقيقة المعنى لا بنسخ الفرق بينهما لكن  
عرف الناس فان الاتان يقدر نفسه بعض ما ياتي به معه لتعلمات ما يعنى  
ولا يقدر نفسه بجميع ما نزل به فاذا ذكر نصف المال ونصف جنس المال  
فالغالب ان مراده الفداء واذا ذكر جميع المال او جميع جنس من المال كان  
فالغالب ان مراده طلب الامان كذلك الجنس مع نفسه واذا ذكر  
ما ليس بالمال كالزوجة والولد فالغالب ان مراده الاستينان لهم لان الفداء  
سواء ذكر عدد منهم او ذكر جماعتهم وهو غير له ما لو ذكر اننا اخر بقوله امنوني  
على فلان فانه يكون ذلك طلب الامان لفلان لا جعله فلهذا قال  
امنوني على عشرة من رقيقى حتى انزل فلهذا آفاق نزل مع باله ووجه  
في اجمعون لما بينا ان في الامان النازل لا يصل سوى ما عدا من الناس الا ترى  
ان في الامان بغيره لا يصل المال والعيال فلهذا في الامان بالفداء  
ان نزل مع مصل ما اشترط في فداءه فقال جئت به للفداء الذي شرطتم على العباس  
ان يكون ذلك قيا ويكون عليه فداه لان الامان له بعد النزول وذلك  
لا يتناول من المال فصلا للمال في المسلمين وهو لا يمكن من اداء التزم  
الفداء بقى المسلمين ولكنه استحسن فقال بحسب له هذا من الفداء انه يمكن  
اذا اداء التزم باله وهو نزل البنا ولا مال له عندنا فاذا لم ينزل بهذا القدر مع  
لا يمكن من الفداء فكان اشترط الفداء عليه تسليطه على ان ياتي به كما ان شرط  
بل انك به على المكاتب يكون تسليطه على الاكاتب وتلك المكاتب  
فان كان المشروط عليه عشرة ارس فجا به عشرة كان فان اخذ الكل عشرة  
بالفداء وان لا في لان الاستحسان في مقدار حاجته الى الفداء وفيما راد عليه

لو خذ بالقياس وكذلك لو جابجس من راسا فقال جئت بها لتفوقا فانه  
بوخذ الكل منه باعتبار القياس كما ذكرنا وان جاب نصف غير الرقيق فقال  
اردت ان ابنيه واعطيتكم القيمة فانه يقبل ذلك منه مع بنيه حتى ان  
الرقيق في معارضة باليس مال مطلقا ثبت من رادوا بين العين وبين القيمة  
وبما جاب قبل منه فكانت المجازاة بين الفداء وبين ما جاب به ما باعتبار  
المال به فلهذا يصدق في ذلك وهذا اذ قال على عشرة ارس من الرقيق  
فانه اذا قال من رقيقى ثم جاب باله راسهم فذلك في وهو مطالب بالانتم  
من الفداء لانه باضافة الرقيق الى نفسه يصير معينا لهم فكانه عينهم فانه  
وفي مثل هذا لا يؤخذ منه القيمة مكان العين فان قال لم يدعى اهل كمين  
انزل اليكم بذلك فجئت بالقيمة لم يصدق على ذلك لان ما جاب به باله راسهم  
صار غنمة للمسلمين فلا يصدق على ان يجعل ذلك محسوبا عليهم بل  
وذلك لانه كان يمكن من ان بين المسلمين قبل نزوله انهم بمنزلة من انزل  
بالرقيق حتى ياذنوا له في النزول بالقيمة فاذا لم يفعل كان التقدير منه وان فعل  
ذلك فاذنوا له في النزول بالقيمة كان ما ياتي به من الراسهم فاذنوا له يكون  
في ولو ان صاحب القلعة قال امنوني على قلعتي او على مدنتي على ان فتحكم  
فان كان جرى كلام بدل على ان المراد عين القلعة والمدنية بان قال  
اخاف ان فتحتم لكم ان تدموا قلعتي او مدنتي ففداوا لانه انت من  
على قلعتك ومدنتك فلهذا عليها خاصته دون ما فيها من الاموال والنفس  
لان مطلق الكلام منقبة باستحقاق من ولاله الحال وانما جعله الامان خيرا  
على فتح الباب ومقصودنا من ذلك الاستحسان فوفان الامان بخفض  
بما سمي له الا انه يامن باله وولده وعياله لانه استحسن على قلعة يستحق الفداء  
فيها وتلك به هذه الاستحسان في هذا الحكم شبه حال المستامن الى دار النجاة  
فانه اذا لم يسبق كلامه يكون دليل على تخفيض فقي القياس الخواب كذلك  
ايضا لما بينا ان المقصود من فتح الباب الاستحسان والاستعانة في ثم ليس  
لفظ القلعة والمدنية ما ياتي عن اهلها او عا فيها ولعله انما استحسن به هذه الصفة  
لخوفه على القلعة ان تقع وعلى المدينة ان تحرق او تحرق وقد كان ذلك  
مستطرا به وسكن آتية فقصه بالاستينان بقاء دون ابقاس فيها وفي



الاستحسان هذا امان على القلعة والمدنية وعلى جميع ما فيها لانه الحرفان  
اذا قبل هذه مدينة عامرة او قلعة حصينة يفهم منه عمارتها بكثرة اهلها لا يحذر  
انها اذ ايت لوقال منونى على ان افتح لكم القلعة ليس يفهم من هذا  
اللفظ جميع ما في ملكته من النفوس والاموال ولان مقصوده ان يبقى له المدينة  
والقلعة على ما كانت من قبل ويكون هو المنصرف في اهلها كما كان ولا يحمل  
هذا المقصود اذا دخلوا في الامان ولو اسرف رجل من اهل الحصن فقال افتح لكم  
على ان يوسونى من اهل على الف درهم فله من اهل الف درهم بطريق الامان  
لا بطريق العوض كما في قوله على ان يوسونى على الف درهم من اهل اذا تقدم  
في هذا وان خيرا لا يوجب اختلاف المعنى وكذلك لوقال على الف درهم فله  
فرق بين ان تقدم ذكر الالف على ان نفسه او بوجهه في انه يكون عوضا شرط  
عليهم نفع الباب ولوقال افتح لكم على ان يوسونى بالالف درهم كان امانا  
وحده وكان عليه الف درهم يكتسبها فهو بها لان جميع ما له يصير فانه لا يفتح  
لوم يقبل بالالف درهم فكذلك اذا قال بالالف درهم وانه لان حرف الالف  
لصاحب الاعراض فاذا وصل الالف بامان نفسه بحرف الالف كان ذلك  
تخصيصا على ان الالف عوض عن الامان والامان حاصل له فكان الالف  
عليه بمنزلة من يقول بعيره وهبت هذا العبد منك على ان ينبغي جابيتك  
هذه بانه ديار كانت المانة عوضا عن الجارية وكذلك لوقال افتح لكم  
يوسونى بالالف درهم ولوقال افتح لكم على ان يوسونى من اهل بالالف درهم  
في الالف عوض عن المانة ايضا الامانة بوجه من ماله مقدار الالف او بوجه  
مكان ما عليه عوضا عن الامان بخلاف الاول لان هنا عين عما انتم  
من العوض محلا مخصوصا وهو ماله الذي في يده وعلى ذلك اعطاه الامانة  
فلا بد من ان ماخذ ذلك القدر منه بطريق الفداء لا بطريق الاستغناء في  
الاول انتم العوض في ذمته من غير ان عين له محلا فيجب ماله في كما هو متوجّب  
فتح الباب على وجه تمام القدر وان لم يجد ماله امانا فعليه الف درهم  
يؤديه الى المسلمين لان الامان قد سلم له فيمنه العوض بمقابله ولكنه  
كان يعطى ذلك العوض من المال الموجود في يده ان كان في ذمته ففقد  
عرف ان مراده من المال الذي يكتسبه ولو لم يذكر فتح الباب ولكن قال

امنوني حتى اترك اليكم بالالف درهم من اهل بالالف درهم فله فداء لان حرف  
الالف يصحب الاعراض فانما التمس امانا بوجه من ماله فذلك حين نزل عليه  
او الالف وكذلك لو كان بحرف على امانا لم يشرط على نفسه المسلمين  
منفعة حتى يكون ذكر الالف شرطا شرطه لنفسه على المسلمين عوضا فيكون  
عوضا عن امانه في الوجهين ولوقال افتح لكم على ان يوسونى على اهل الف  
درهم او قال اهل الف درهم فهو سواء وله الف درهم من اهل مع امانه  
وما سوى ذلك في لان الامل ليس مال فذا يكون ذكره الامل على سبيل التمس  
عن امانه سواء ذكره بحرف على او بحرف الالف ولكنه على وجه الاستحسان لهما  
الاول والعطف وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فاذا كان المعطوف عليه  
استيانا كان المعطوف كذلك ولو لم يلائم لقال افتح لكم فوسونى على  
وعلى اهل دولدى كان امانا على الف يعطونها اياه وعلى امانه دولده وما  
ذلك في لانه شرط ذلك كله لنفسه جزاء على فتح الباب في يصلح عوضا  
وهو الالف يعطونه اياه وامله دولده كمنه في انه شرط امانهم جزاء على الفتح  
ولوقال افتح لكم على ان يوسونى بالالف درهم وابلدى دولدى فعليه الف درهم  
دوله كلهم في لان حرف الالف محكم في الاعراض فقد قرئ بالالف فكان  
عوضا عن امانه وقرئ بالامل والاول ايضا وعطفا على العوض ايضا فكان  
ذلك تخصيصا على ان كل ذلك عوض عن امانه واذا جاء بالامل فقال على  
ان يوسونى بالالف درهم فليس يقتضى هذا ولكن في الاستحسان  
الامل ليس بالصلح ان يكون عوضا فاستدلنا بذلك على ان المراد بالالف  
للاهل جزاء على الفتح وقد عطف الالف عليه فيكون ذلك استيانا الف  
من ماله من حمله يكون في الا ترى انه لوقال افتح لكم على ان يوسونى بحرف  
قرايتي وابلدى دولدى بالالف درهم فله فداء يوسونى الى درهم كل احد ان هذا  
كواستحسان فداء لوقال اترك اليكم على ان يوسونى على اهل الف درهم  
او بابلدى الف درهم فهو سواء وله الف درهم من اهل الذي نزل  
وما سوى ذلك في كما هو الحكم في امان ان نزل لانه عطف الالف على الامل  
ومراده في حق الامل الاستحسان دون الفداء فذلك فيما عطف عليه فيقال  
بالالف درهم وابلدى فداء وعليه ان يعطهم الف درهم وامله لان



عوض من حين فزون به خوف ابى ثم عطف الابل عليه فكان ذلك تضيقا  
 على الفدا قال وبعض هذا قريب من بعض ولكن انما يؤخذ بالغالب من  
 معاني كلام الناس في كل فصل الا ان يكون قبل ذلك ما دونه بدل على  
 فدا او على امان عليه فؤخذ بذلك لان الكلام يحتمل كل واحد من المعنيين  
 مسبقا بالكون ولما على احد المعنيين رجع ذلك واذا لم يستحق حمل على  
 الوجهين كما هو الحكم في المسترك اذا برجع احد المحتملين فيه بلسان صيغة  
 قال افتح لكم وعطيتكم مائة دينار على ان يوفوني على بعثته الاف درهم  
 الى فعلية بعد فتح الباب ان يعطيتهم مائة دينار وعيبتهم ان يسلموا عشرة  
 الاف من ماله كما يستثنى لنفسه واما لا يكون فدا لانه لو لم يذكر المائة دينار  
 وكان ذلك ستيما مائة على عشرة الاف من ماله فذلك اذا ذكر المائة  
 الدينار شرط للمسلمين على نفسه مع فتح الباب ولو قال افتح لكم وعطيتكم  
 مائة دينار على ان يوفوني باللف درهم فعلية مائة دينار واللف درهم لانه  
 يكون الالف عوضا عن امانه حين وصل خوف ابى به كره وصرح يكون  
 الدينار عوضا عن امانه حين شرط على نفسه ان يعطيتهم المسلمين الا ان يقول  
 باللف درهم اخذ او يعطون منها فحينئذ يكون ذلك متضمنا على عشرة الاف  
 على المسلمين لنفسه عوضا واما الفعلية ما قال ان هذا الكلام يحتمل معنيين  
 بقوله باللف درهم اي باللف التزمها او باللف اخذكم فاذا جاء دليل جازم  
 وان لم يأت دليل اخذ بما هو الغالب من معاني الكلام وانه علم

### باب الحولى ساس الى عسكر المسلمين

قال واذا استامن الحولى الى عسكر من غير حصن ولا قلعة ولا مطورة فقال  
 استامن لا فوج اليكم ثم ارجع الى اهل بيته فالتجارت فذهب ثم جاء بجارة  
 او سلاح او غير ذلك وقال هذا الى فانقول قوله وهو من على ما جاء لانه  
 استامن في حال لم يصير مقهورا فهو بمنزلة من استامن ليخرج الى دار الاسلام  
 وقد بين ان هناك بدخل ماله في امانه تبعه وان لم يذكر فذلك الذي استامن  
 الى العسكر اذا لم يكن محصورا وقوله في المال مقبول باعتبار ان البدل في الظاهر  
 متبدل وكذا لو جاء بامارة فقال هذه امراني وابنتي واخوتي وجايبين

فقال هو لا ولي له فهو مصدق على ذلك وهم امنون معه بمنزلة من استامن الى  
 دار الاسلام فخذ ذكر هناك فانه يتبعه عياله في الامان كما يتبعه ماله ومن كذبهم  
 فيما قال فهو في لا قراره على نفسه بالرق حين كذب في سبب البتة في الامان  
 واصله قوله ثم رجع المستامن فقال لا قراره بيني وبينهم وكذبوه فهم امنون لانهم  
 بالتصديق كسفا واما امان في الابد فبطل ذلك بقول المستامن بعد  
 ذلك لان قراره عليهم بالرق او بما يبطل انهم مردود وان انهم لا يبرحوا  
 منهم صلح فان نكل اخذ مملوكا ولكن لا يقبل كونه ولو جاء معه رجال فقال هو لا  
 اولادى واخواني فهم في اجمعين لما بينا ان المقابلة لا تتجوز في الامان كذا  
 الى دار الاسلام فذلك اذا استامن الى العسكر ولم يستامن لهم نصا ولا  
 استامنوا لانفسهم ولو جاء بمتاع او من فقال هذا مالى او بامارة فقال هذه عيالي  
 معلوم ان جارية لك من قرية او مطورة قريبة من المعسكر فان كان لا يعلم بها  
 المعسكر فذلك كله سالم له سوا كانت بحيث لو علم بها كانوا قاهرين لها  
 اولم يكونوا لان معنى القهر لا تحقق اذا لم يعلموا بهم والغريب كالبعيد في حق من لم  
 يعلم به الا ترى ان من يتم والما قريب منه وهو لا يعلم به يصح تنبيهه بمنزلة ماله وان  
 الما بعيدا وكذلك لو كان علم بهم الا انهم لم يقاتلوا بهم ولم يبرحوا لهم وهم ممنون  
 من المسلمين لان اهل المنطقة لا يصيدوا مقهورين بحجج العلم بهم مالم يتعرض لهم  
 بالقتال فانما جاء بذلك من موضع لم يتناول قهر المسلمين فيكون سالما لانه  
 جاء به من قرية قريبة من المعسكر ليست لهم منفعة وقد علم اهل العسكر بها واما  
 فيها اولم يعلموا بما فيها الا انهم لو دخلوا ذلك فليس له شئ مما جاء به لان  
 العسكر دخلوا دار الحرب على قصد قهر المستر كين فاذا انزلوا بابا فخرم بغير  
 منهم وعلموا بحالهم كانوا قاهرين لهم الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين  
 قرب من خيبر قال له اكبر خيبر خيبر فاذا انزلنا بساخه قومنا صابح  
 واذا ثبت القهر بهذا الطريق عرفنا انه انا جاء به انا كان في المسلمين وقت  
 قهرهم فلما سلم له شئ منه بمنزلة المحصور الذي يستامن لنيل امواله وبقوله  
 وان كان اخذ من مطورة في قرية قد عرف المسلمون القرية ولكن لم يعلموا  
 المطورة فجميع ذلك لم له لان ما في المطورة لا يتناول قهرهم اولم يعلموا بها  
 دخلوا القرية اولم يدخلوها فانهم عدوا الى الوصول اليها وان جاء ذلك من







من جهة المسلمين وعلى هذا الوجه قدم من المسلمين كانوا في الحصن ان العشرة  
اخرهم بذلك لم يتفقهم هذه الشهادة لا بينا فان اثبت بالبينه لا يكون  
اقوى من اثبت بالمعانيه ولو جاز ان العشرة اخرهم بذلك حين دخلوا  
الحصن لم يتفقوا ذلك من استرقاقهم لانه لا امان لهم من اهل الحصن  
الا ان من المسلمين على ما في حصنهم حتى يرجع اليهم العشرة بصلح او بغير صلح فهذا  
والاول سواء لان ذلك الا ان قد انتهى يرجع العشرة اليهم فكان لم يكن  
ولو كانوا اخذوا الا ان حتى يرجع اليهم العشرة فخيرهم بما جرى على وجهه السنة  
بجها لها فقالت العشرة قد اخبرناهم بذلك وقال اهل الحصن لم تجزوا بشي من  
ذلك فهم على امانهم لان العشرة يدعون انهم الا ان الذي كان من اهل الحصن  
واهل الحصن مكررون ذلك في قول قولهم ولا شهدا هذه العشرة على ذلك انهم  
يشهدون على فعل انفسهم ولا نهم يشهدون على اجازة ما فعلوا فيهم يقولون قد  
اخبرنا اهل الحصن درضا بما فعلنا ولا شهدا هذه العشرة على اجازة ما شهدا ان شهدا  
مقاتلتهم قدم مسلمون او من اهل الذمة كان في الحصن قبلت الشهادة وكانوا في  
لان شهدا ونهم حجة على اهل الحصن فكان اثبت بها ونهم كانت اثبت بغير  
اهل الحصن فان كان الشهود من المسلمين على ذلك فانه راسي الى الحصن  
واغيد الامركا كان تم بنيت اليهم ونهاتون لان الامر بالوقت في خبر الفائق  
منصوص عليه فلا فرق بين ان يكون الشهود عليه جرب او ليس في الفائق  
عليه شهادة مقبولة واما ثبت اجازة العشرة اياهم بالامر على وجهه كانوا في  
فلما جعل سببهم وان كانوا حين دخل المسلمون عليهم كسر حصنهم فصار ولا منفعه لهم  
فعلهم ان ينفقهم با منهم لانهم في امان من فلا يجوز الشهادتهم حتى يبلغهم ما منهم  
قالت العشرة اخبرناهم بالصلح على وجهه ذلك اخبرناهم انكم امنتهم السبي فهذا الاول  
سواء ولا يجوز الترضي لشي من اهل الحصن لانهم كانوا في امان من الى غايته وهو ان  
يخبرهم العشرة بالامر على وجهه ولم يفعلوا فان قال المسلمون نحن انكم السبي كما خبركم  
العشرة وخذوا سواه من المتاع انكم رضيت بذلك وفتحتم الحصن فقلنا ان الحصن  
لا يرضى بذلك الا ان ذلك اهل الحصن لان الا ان من اهل الحصن في جميع اهل الحصن  
فهم على ذلك الا ان وان رضوا بغيره مالم يثبت اليهم او نفي لوجهه وغايته وغايته  
الاخبار بالامر على وجهه فاذ لم توجد كان يجب ان يجمعهم الى منفعهم كما كان

ما منهم ثم غلب اليهم ولو بعث الا بمر مع العشرة رجلا من المسلمين فقال الرجل السلام  
قد اخبرهم العشرة كيف كان الصلح وانفذ ذلك اهل الحصن فدخلوا فلو لم يكن لان  
شهادته الواحد في الا ان لا يكون حجة على المسلمين كما لا يكون حجة على المسلمين  
وان كان بعث معهم رجلين مسلمين او اكثر فشهدا بذلك كانوا في امان لان  
المسلمين حجة تامة فثبتت بشهادتهم ولو جوب انهم الا ان به فان قيل كيف  
يقبل شهدا ونهم وهاهنا كان بها الى انفسهم متغالان لهما نصيبا في الغنيمة فلو لم  
ولكن الحق في الغنيمة لا يملكه قبل الا خاز ولهم من مات منهم لا يورث نصيبه  
ومثل هذا الحق الضعيف لا يورث نعمة ما نفع من قبول الشهادة الا ترى ان  
مسلمين من احد لو شهدا على ذمي انه سرق من الغنيمة شيئا بعينه او شهدا عليه  
انه سرق شيئا من مال بيت المال كانت شهدا ونهما مقبولة ولا ينظر الى مالهما  
فيه من المنفعة بناء على السكرة العامة وان كان الرجلان ممن لا يقبل شهدا ونهما  
بين المسلمين فالقول على ما نهم لان ما بين الا ان لم يثبت بهذه الشهادة فانه  
ثبوت بناء على قبول شهدا ونهما ولو كان بعث رجلين من اهل الذمة مع العشرة  
وهما ممن يقبل شهدا ونهما على اهل الذمة فهم في ايضا لانهم يشهدون على المسلمين  
ولا اهل الذمة شهدا ونهما مقبولة على المسلمين فيما يذري بالشهادتين فيما لا يذري  
بالشهادتين فكما انهم المسلمون في ذلك وان شهدا على ذلك رجلان من  
جارت كشهادة وكانوا في الا انهم لا يعلون لان شهدا ونهما في التامع رجلان  
حجة فيما ثبتت مع الشهادتين وليست بحجة فيما يذري بالشهادتين لكن بحجة  
الضلال والنيات في شهدا ونهم ولو كان بعث مع العشرة جيلين من  
اهل الحرب ساسين فشهدا عليهم فان كانا من اهل تلك الدار جازت شهدا ونهما  
وان كانا من غير تلك الدارين كانا من الكفر واهل الحصن نصارى لم  
يقبل شهدا ونهما لبيان الدارين فان ذلك يقطع ولاية الشهادة كما يقطع  
ولاية التوارث وانه لان دار الحرب دار فليس به حكمه وبعثا بخلاف  
المنفعة تبيان الدارين لا يقبل شهادة المستأمنين بعضهم على بعض اذا كانوا  
من اهل دور مختلفة وان كانوا مجتمعين في دار بخلاف اهل الذمة فانهم صاروا  
من اهل دارنا ودار الاسلام ودار حكمنا وازجهم حكم واحد قبلت شهدا ونهما بعضهم  
على بعض وان اختلف لهم كما يقبل شهادة المسلمين بعضهم على بعض وان



اختلفوا هم وكل شيء ردت فيه الى الحصن الى ما منهم فاني ارد فيه العشرة  
الى ما منهم ايضا لان الامان لنا ولهم بقينا ولا يجوز التعرض لهم قبل البند البهم  
ولو شهد قوم من اهل الحصن سوى العشرة من يقدل في دينه ان العشرة خيرهم  
بالصلح لم يجز شهداءهم لا تهم صا روا عبيد المسلمين برغمهم فانهم يزعمون ان  
الامان قد انتهى باجاء العشرة اليهم بالا على وجهه فهم ارقا واهلهم مترو  
بين الرق والحرية فيكونون بمنزلة المكاتبين لا شهادة لهم واذا لم يقبل شهداءهم  
فاهل الحصن امنون غير العشرة واهلهم ورفيقهم بهذا وقع في النسخ وهو غلط  
والصحيح غير الشهود على العشرة فانه لا شك في ان العشرة فكيف يستقيم  
من جهة الامان ولكن هؤلاء الذين شهدواهم مقرين بانتهاء الامان اقرارهم  
صحيح على انفسهم فكانوا يبيعوا اموالهم ورفيقهم ومن صدقهم من عبادهم ولا يرد  
الصغار ايضا ان صدقتهم الامهات وان كذبتهن فلا يسئل على الاولاد الصغار  
لانهم في حجر الامهات وعند الكذب بين امات كذلك ولا يمين  
ومن لم يكن له ام من اولادهم الصغار فهم بصدق قول عليهم وهذا لانهم لما صاروا  
ارقا والامهات حارر باعبار بقا الامان لهم كان المعبر في حق الاولاد وحج  
الامهات ومن لم يكن له ام فلا بد من اعتبار حجر الاب في حقه فبصير رقيقا معه  
ولا يصدقون على الكذب من اولادهم الا ان يصدقوا هم فحينئذ يكونون ارقا  
باقرارهم ولو كتب الامير كتابا الى امير الحصن بخبره بما جرى وختمه بخاتمته وعنه  
يدرسول من قبيل مع العشرة فلما فتح الحصن قال اميرهم لم يات بالكتاب لم  
يخرج الى الرسول وقال الرسول قد دفعته اليه فقرأه بمحضة مني فاهل الحصن  
انما هم الاول لان الرسول يدعي انتهاء الامان بالكتاب الكتاب الذي هو منك  
ذلك فاقول قول المنكر وهذا لان الذي يتعلق بانتهاء الامان اياهه سلمهم  
واسترقاقهم وهذا ما يندري بالتهبات فخير الواحد فيه لا يكون حجة مائة وان  
كان مسلما وان كان نعت معه رجلين مسلمين فشهد الله قري عليه بخبر  
حتى سمعه وعلم ما فيه فهم في اجمعون لان التثبت بالبينه كانت بت باقرار  
الحكم وشهادة المسلمين حجة مائة ولو شهد الله دفع الكتاب اليه وقرى عليه  
بالعربية وترجم له ترجمان ولكنهما لا يدران ما قال له ترجمان فليكن فيهم  
امنون حتى يعلم انه قد علم ما في الكتاب لانه تعلم انه لا يعرف العربية والشهود

لم يعرفوا بما قال له ترجمان فلما ثبت علمه بما في الكتاب بهذا القدر والم  
بصر ذلك معلوما لا يمتنع الامان ولا يمتنع الشبهة فلا يجوز لهم الاقدام على القتل  
والسبي ولكنه استحس فقال لهم في لانه ليس في دفع المسلمين فوق هذا اذا اراد  
البند اليهم وان خان ترجمان فذكر لهم غير ما في الكتاب فانما اتوا من قبل  
انفسهم حين اتوا ترجمانا هو خان ولا يمكن الوقوف عليه حقيقة لا يجوز  
تعلق الحكم به وانما تعلق بالسبب الظاهر وقد تم ذلك كما شهد به الشهود  
ولان رسل المسلمين لم يحضروا مجلس اميرهم الا ان الامير رد وجوب الكتاب  
بكت ب مخنوم ثم فتح الحصن فحمد الامير الكتاب وقال ما وصل اليه كتاب  
ولا خبر في العشرة بما جرى على وجهه فهم على ما منهم لان الكتاب الذي جاء  
الي امير العسكر محتمل فعلة ففعل ذلك مفتعل على ان اميرهم وانها الامان  
لا يثبت سبي للقتل والاستغناء بمثل هذا الكتاب المفتعل وكذلك ان كان  
هذا الكتاب من ملكهم الا عظم ثم انكره بعد ما وقع الاستيلاء على ملكه فانه يظن  
الامان الذي كان بين المسلمين وبينهم لما بنوا ان الكتاب محتمل فتعلق  
على ان الامير عظم كما تعلق على ان من مودونه فلا يكمل اراقة الدماء ولا  
باعبار هذا الكتاب الذي لا يدري احق هو او باطل فان قيل ليس ان  
كتاب القاضي الى القاضي يجعل حجة في الاحكام وهذا الاختال فيه موجود  
فلنا انما يندري بالتهبات لا يجعل حجة وفيما ثبت مع الشبهة في القياس  
لا يكون حجة ايضا وانما جعل حجة استحقاقا لتحقيق الحاجة فيه بشروط يقع بها  
الامن عن الا ففعل ظاهرا وهو انهم وشهدوا الشهود عليه على ما فيه  
ومثل ذلك لا يوجد في كتاب كبيرهم البت والله تعالى اعلم

### باب ما ان الرسول

واذا ارسل امير العسكر رسولا الى امير حصن في حاجة له فذهب الرسول هو  
فما بلغ الرسالة قال انه ارسل على لاني اليك الامان لك والاهل  
ملكك فافتح الباب وانه ابن ب ففقه على ان الامير قد اذن  
قولا وحضر المقابلة من المسلمين فلما فتح الباب دخل المسلمون وجعلوا يسبون  
فقال امير الحصن ان رسولكم اخبرنا ان اميركم امن وشهدوا ذلك المسلمون



على مقالة فالقوم امنون برديهم ما اخذ منهم لان عبارة الرسول كعبارة  
المرسل فكان امير العسكر منهم فان قيل عبارة الرسول كعبارة المرسل  
جعل رسول الله فاما فيما افعله فلا بد من هذا التمييز غير مخبر في حق المبعوث اليه  
لانه لا طريق له الى ذلك فاما الذي في وسعه الاعتقاد على ما يجزئ الرسول  
فهذا يجعل ما خبر به كانه حق بعد ما ثبت انه رسول وهذا الان لا واجب عليه  
ان يجازر رسالة الالين دون النجاشي الصادق دون الكاذب فلم  
يجعل ما خبره الرسول به كانه حق في حقهم اذ في الغرور وذلك حال ان  
لونا داهم الاميران هذا رسول في كل ما جرى بيني وبينكم ثم انهم بهذا لم يكن يقوم  
امنين ومن تأمل قوله تعالى ولو تقول علينا بعض الاقاويل لاخذنا منه  
ثم نقطعها منه الوتين يتفجع عنده هذا المعنى فله يقول عليه غيره بعض الاقاويل  
تحويلة ونظارة من ادى الرسالة ولم يصبرهم في الدنيا ذلك فعرفنا ان  
حال الرسل فيما يخبرون به عن ارسلم لا يكون كحال غيرهم ذلك ان كان  
الرسول ذميا او حربيا مستاملا ان يتوت هذا الامان من جهة امير العسكر  
لان جهة الرسول فان الرسول في حصنهم غير متخضع منهم فلا يصح امانه من جهة  
نفسه ثم التقصير كان من جهة الامير حين خار رساله كافر حاشا وهو  
عن ذلك لا ترى الى ما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال لابي موسى ركب  
فدخل المسجد وبقوا به الكتب فقال ان كاذبي لا يدخل المسجد قال فلم  
هو قال لا ولكنه نظر في فعل سبي ان الله اتخذ بطانة من دون المؤمنين  
اما سمعت قول الله تعالى لا اتخذوا بطانة من دونهم ولا ياتوكم جنالا لا تقصروا  
في انفسكم فان قال الرسول اني قد قلت لهم هذا الذي ادعوا ولا يعلم  
ذلك الا بقوله وقد فتح الحصن وسباهم المسلمون لم يصدق على ذلك  
لانه اخبر بالملك سنيته وادعى ما يبطل حق المسلمين بعد ما ظهر سبب  
حقهم فلا يصدق فيه الا بجهة ولكن من وقع في سهمه منهم صار حولا فزاره  
امن ولا يترك ليرجع الى دار الحرب لان ذلك من حق المسلمين وان  
شهد على هذه المقالة قوم من اهل الله لا تقبل شهادتهم لانها تقوم على سبب  
وان كان الذي انهم بهذه الرسالة رجل ليس برسول ولكنه فعل كذا  
فيه انهم قد دخل اليهم او قال ذلك لهم قولنا قال اني رسول الامير رسول

المسلمين والمسئلة يجالها فهم في كلهم والامان ان يفضل مقالتهم لانه لا يمكن  
اثبات الامان لهم من جهة فان غير متخضع منهم حين قال لهم ذلك بل  
هو مخبر له الاسير فيهم واما ان الاسير لا ينفذ على المسلمين ولا يمكن تصحيحه من جهة  
امير العسكر لانه ما ارسله حتى يكون عبارة فان مقام عبارة الامير وانه  
معنى الغرور لا يتحقق هنا لو ابطال هذه المقالة وانما جاب التقصير من قبلهم حين  
اعتمدوا قول مجهول غير معروف بالرسالة ولا كان رسولا اليهم من جهة الامير  
في وقت من الاوقات والامير لا يمكنه ان يخرج عن هذا لانه لا يعرف المفضل  
ليمنع من الافعال وكما انه يسقط عنهم الوقوف على ما ليس في وسعهم يسقط  
عن الامان المخبر عما ليس في وسعه ولو قيل لهم هذا الذي لم يكن رسولا هذه المقالة  
وهو في عسكر المسلمين داهم ففتحوا الباب كانوا امينين حتى يذهب اليهم لانه لا يمكن  
هذه المقالة انما من جهة حين كان في منعة المسلمين وقد بينا ان من يملك  
الامان اذا اخبر عن ملك الامان فذلك ان صحح لهم سوا كان الخبر  
صدقا او كذبا ان كان صدقا فمن جهة المخبر عنه وان كان كذبا فمن جهة المخبر  
انه لا يثبت ذلك الا بشهادة العدول من المسلمين لانها تقوم لا بطلان  
حقهم في الاستغناء وان رسول الامير حين بلغ الرسالة قال ان فلانا القائل  
قد امنكم وارسلني بذلك اليكم وان المسلمين على باب الامير منكم اذني كنت  
قد امنكم قبل ان ادخل اليكم وانا بينكم به ذلك وشهد على هذه المقالة قوم  
المسلمين فهم في اجمعين اذ كان ما خبره به لانه ليس برسول لقائه حتى  
يجعل عبارة كعبارة الفاعل ولا هو رسول المسلمين على باب الامير فيكون  
عبارة كعبارتهم وهو لا يملك انهم بنفسه في هذه الحالة لانه في منعتهم فلهذا  
يبطل حكم كلامه ولو كان رجل من المسلمين ارسله في حاجة وقضى حاجته ثم اخبر  
ان من ارسله امنهم فهذه ايضا باطل لان رسول الواحد من غرض العسكر في  
مثل هذا لا يثبت رسول الامير او رسول جماعة المسلمين فان ذلك الرسل لو كان  
في هذا الموضع لا يصح امانه فلهذا كان رسول الامير اذا اخبر عنه وانه هو ليس في رسول  
الامير ورسول جماعة المسلمين ايضا غير ان استحسن في ايمان المسلمين لان  
جماعة المسلمين اهل المنعة حيث يكونون فرسولهم قائم مقامهم فاذا اخبر  
الامان اليهم كان صحيحا وكذا كانت الامير انما صحيح حيث يكون امير الامير



المنفعة فبان رسول الله صلى الله عليه وآله في الاخبار بالامان وهذا لا يوجد في حق الواحد  
عوض الناس فلهذا لا يغفر اخبار رسول الله صلى الله عليه وآله عن ولوات الامير  
ارسل اليهم من خبرهم انهم هم رجوع اليه فاجزاه قدامهم برسالة فهم منون وان  
كانوا لا يعلمون ان الرسول قد بلغهم لان البتة على الظاهر واجب فيما لا يكن  
الوقوف على حقيقة الظاهر ان الرسول بعد ما دخل عليهم لا يخرج حتى يودي  
الرسالة ولان فيما يقوله الرسول خصال الصدق ان لم يبرج جانب الصدق  
وهذه القدر ثبت البتة وقد بيا ان الامان ثبت في موضع البتة فلا يجوز  
للمسلمين ان يغفروا عليهم حتى يثبتوا اليهم ولو كان الامير المسلمون منهم ثم  
يقولوا رجلا بنبأ اليهم وكذبهم انهم قد نقضوا العهد فرجع الرسول وذكر انه قد خبرهم  
به لك فليس ينبغي للمسلمين ان يغفروا عليهم حتى يعلموا ذلك لانه انما هم من خبرهم  
بين الصدق والكذب وذلك لا يكون حجة تامة في نقض العهد وان كان  
حجة في الامان المعنى وهو ان الذي يتعلق بهذا الامان اياها في السبب والاعتبار  
والدلالة وهذا ما لا يثبت مع البتة ومجود الظاهر وخبر الواحد لا يثبت  
فاما الذي يتعلق بالامان حرمه السبب وذلك مما يثبت مع البتة ولان  
ما يتعلق بهذا الامان اذا وقع فيه الغلط لا يمكن تارة فلا يجوز ان يغفروا  
الظاهر فاما ما يتعلق بالامان اذا وقع فيه الغلط يمكن تارة فلا يجوز الا اعتاده  
على خبر الواحد اذا كان رسولا فان اعاد المسلمون عليهم قبل تثبت فقالوا لم  
يبلغنا ما جاء به رسولكم قال قولهم لانهم انكروا هذا الامان وفيه شك بالاصل  
المعلوم فبرر عليهم المسلمون ما اخذوا من اموالهم وغربون ويات من قتل  
منهم لانهم كانوا في امان لم يعلموا بالبتة فان قيل فليس في وسع الامير فوق  
هذا فقد لا كذا لك بل في وسع ان يرسل اليهم رسولا بنبأ اليهم ويرسل معه  
رعيين عدلين من اهل الشهادته حتى تشهدا على تبليغ البتة وهذا في ما يتم  
الرسالة بالبتة حتى لو ارسل اليهم رجلين فرجعا وشهدا على تبليغ البتة لم يترك  
ذلك لان احدهما يشهد على فعل نفسه وذلك لا يكون حجة في الاحكام  
ولا يقبل في مثل هذا الا يكون حجة في الاحكام ولو جاء رسول الله صلى الله عليه وآله  
الى امير العسكر في قد ناقضت العهد فليس ينبغي للمسلمين ان يغفروا حتى يعلموا  
حقيقته ذلك لان الكتاب محتمل لعدم مقتضى وان كان الذي جاء بالكتاب

رجلان من اهل الحرب فشهدا ان هذا الكتاب الملك وفاتحه جازت  
شهادتهما على اهل الحرب لان الرسولين عندنا في امان والقدم كذلك  
قبل ان يتم البتة وشهادة اهل الحرب على ما لهم من اهل ذمام حجة تامة  
وبعد تمام البتة يشهدونهم لا يثبتون بقتلهم واسترقاقهم الا ان يكون الذين  
شهدوا بالكتاب ممن لا يجوز شهادتهم منهم او من اهل الذمة او من المسلمين  
فحينئذ لا يجزى للمسلمين ان يغفروا بقتلهم لان شهادته هو لا يثبت حجة  
في الاحكام وبهذا الامان لا يثبت بمثل هذه الشهادة فينبغي للامير ان  
يسبغ اليهم رجلين عدلين من اهل الحرب من المسلمين ليسوا بهم من ذلك  
الا ترى انه لو اسروهم فجدوا الكتاب وخلفوا ما كتبوه كان القول قولهم  
سريحا ولا يبطل انكارهم بشهادته من لا شهادته له فلا بد من ان يسبغ  
الامير من يجوز شهادته حتى اذا انكروا الكتاب شهدوا به عليهم ولان الامير  
بعث اليهم عشرة معهم كتاب فيه نقض العهد وقال للرجل المسلم وادعهم  
وقال للاخرين ان شهدوا عليهم به لك في جميع اميرهم مع القواد والبطارقة  
فقرا الرجل صيدهم بالعريشة وزجج الزجاجان بمسارهم ثم رجع الرسل في خبرها  
كان فلا يثبت بان غير المسلمين عليهم لانه ليس في وسعهم فوق هذا التكليف  
ثبت بحسب الواسع فيما يندري بالشهادات وفيما يثبت مع البتة  
فان اعادوا عليهم فقالوا ان الزجاجان لم يجزوا بنقض العهد وانما خبرنا  
ان في الكتاب قد زدناكم في مدة الامان كذا نقولهم هذا باطل لما بينا انهم  
انوا من قبل انفسهم حين اخذوا الله حجة فائنا وليس في وسعنا ان نعظم  
بما يجزى الزجاجان الا ان يستقر عهد المسلمين الذين حصروهم ان الزجاجان  
لهم خبرنا في الكتاب فان استيقن المسلمون به لك في القول على ما منهم ان  
لو كان اهل الحرب الذين امنوا بهم لغات مخدعة او كانوا قواما من الحرب  
لهم لغة فكلموهم بلغة غير لغتهم او غروا في الكلام فذكروا الغريب من اللغات  
فقالوا لم نفهم اللغة اينبغي ان يصدقهم على هذا ونحن نعلم انهم من اهل المعرفة  
باللغة لا يصدقهم على شيء من ذلك حتى يستيقن انهم لم يفهموا ما اتفقوا  
فقد سقط اعتبار الظاهر باليقين وكانوا هم على الامان وكذلك ان كان  
الكبر الراي من انهم لم يفهموا لان اكثر الراي يبرر اليقين فيما جنى على الاحباط



وقال ابو حنيفة رحمه الله لو ان مسلما جازى رجل من المشركين الى الامير وهدم في الغداة  
او كانوا على حصن حاصره فقال اني كنت امنت به فاني على امان  
لم يصدق حتى يشهد شاهدان سواء انه قد امنه لانه صار في المسلمين حين جازى  
الى الامير فانه غير متبع منهم وهذا المسلم لا يمكن من ان يؤمنه ائمة فلهذا  
فيما يقرب من امانه وفي العيش لا امان ان يقتل من سائر غير من الما  
سورين ولكن في الاستحسان بجعله فيا ولا يقتله لان احتمال الصدق في خبره  
يكن شبهة مانعة من اقامة الدم وهذا لان حرة قبل المسلمين من حرة  
عالي وجز الواحد فيها يرجع الى امر الدين حجة شرعا خصوصا فيما لا يكون فيه  
الزام على شخص بعينه وهو مشكوك له كالحجر ولو ان مسلما غلبه في جازى  
شهادان هذا انه لم يقبل شهادته حتى تشهد على ذلك رجلان مسلمان  
وهو استدلال بحديث الهرمزان فان عمر رضي الله عنه كان قال له تخلم فلما بين  
او تخلم كلامي ثم استبى ذلك على عمر رضي الله عنه فشهد له اني بن مالك  
رضي الله عنه فابى عمر رضي الله عنه ان يقبل ذلك حتى جاءه رجل اخر فشهد  
بذلك فامنه عمر رضي الله عنه فبقي هذا باب ان لا بد من شهادته حدين اذا  
شهد على امان غيرهما لان ذلك الغير مشكوك امان ولو كان مغرا لم يكن  
شهادته حجة على فعل نفسه فلا بد من ان يشهد به شاهدان سواء حتى ثبت  
الامان الا في حق الرسول خاصة اذا علم المسلمون انه قد جازىهم بالامان لان  
المسلمين اتهموه على الرسالة فان ظهر منه خيانة فذلك على المسلمين الا ترى  
الامان اذا دلى قاضي المسلمين فخطاني امانة حد من رحم او قطع في حرة  
كان ذلك على سبب مال المسلمين لانه ولو ذلك على المسلمين خطأ  
عليهم فذلك الرسول حين دله الرسالة فخطا وبنية يكون عليهم دون اهل الحرب

### باب السيرة بوجاهل حصن ثم لم يحققها التهمة الاخر قال

ولو ان سرية صاكن اهل حصن على حسنة وبنار على ان يؤمنوهم حتى يخرجوا الى  
دار الاسلام صح ذلك لانهم لا يؤمنوهم بغير عرض الى هذه الغاية جازى  
العرض اجوز لان في الامان يخرج القتل والاسترقاق وهو صحيح بغير  
عرض فلهذا الصلح عن الغنم ولا بأس بان يغيروا بعد هذا الصلح على غيرهم

من اهل الحرب لانهم حصلوا بالامان اهل الحصن ودخل في امانهم منعهم  
ومواسمهم بغير لانهم امنوهم بغير في حصنهم فلا يجوز ان تعرضوا لشي من اموالهم  
الا ما كانوا اخذوه قبل الصلح فليس عليهم رد شي من ذلك لان المأخوذ  
صار غنمة لهم وما امنوهم ليردوا عليهم الغنائم انا امنوهم ليركوا النقص لانهم  
وقد خرج المأخوذ من ان يكون من جملة اموالهم فان مضت هذه السيرة في  
دار الحرب ودخلت سرية اخرى من المسلمين فلما انتهوا الى الحصن اخبروهم  
به ذلك الصلح وشهد على ذلك عدلان من المسلمين فليس ينبغي لهم ان يرضوا  
الاهل بالحصن بشي لان عقد السيرة به الاولى فانه في حق المسلمين كافة قال  
صلى الله عليه وسلم المسلمون يد على من سواهم يسعي بدينهم اذناهم بغيرهم  
او لهم ويرد عليهم قصاصهم قبل المرد ويعقدون السرايا الا ما كان في قبضة المسلمين  
واذا ثبت ان حكم هذه السيرة حكم السيرة الاولى وهم لورجوا اليهم لم يكمل لهم  
ان تعرضوا لاهل الحصن بشي الا ان يثبتوا اليهم رد الدنانير المقبوضة عليهم  
فذلك السيرة الثانية لا يجوز لهم قتلهم حتى يردوا عليهم الدنانير التي اخذوا  
اصحابهم ثم يثبتوا اليهم ولما لم يؤمنوهم وهذا لانهم اعطوا الدنانير بامانهم الى غنمة  
وهو خروج السيرة الاولى من دار الحرب فالحكم كحكم ما كانوا في امانهم فاقسام  
من غير الدنانير كان فيه ضرر وعذر وهو حرام فان ردوا الدنانير فالحكم  
حتى يظفروا بهم ثم التقوا بهم والسيرة الاولى فهم سر كاف في اموال الحصن والدنانير  
التي اخذتها السيرة الاولى لان كل ذلك غنمة وقد سر كوافي احوالهم بغير  
الاسلام وذلك سبب السيرة جنبهم فيها الا ان السيرة ان كانت ان كانوا  
غرموا الدنانير من اموالهم اخذوا من اموال الحصن قبل الغنمة لانهم لم يصلوا  
الى هذه الاموال بغير ذلك الدنانير وما كانوا استبرعين فيها وادامتها وانما كانوا  
منظر قين بها الى الوصول الى هذه الغنمة فيكون حقهم في ذلك القدر مقبوضا  
على حق الغنائم ثم اب في مقسوم بين الكل على سهم الغنمة وان كانوا غرموا  
من غنمة اصحابها لم يخذلوا لان ما اودوا من جملة الغنمة مشكوك فيهم  
ما وصلوا به الى اخذوه وهو غير له ما لو قضى بعض الورثة دينه من حصة  
التركة فان قضاءه من مال نفسه يرجع به في التركة وان قضاءه من التركة لم  
يرجع بشي منه وان لم يمتق السريان سلبت السيرة الاولى الدنانير التي اخذوا



والسرية ان يثبت غنائم التي غنموها كل فرقة حصصا بجزء ذلك بدار  
وليس السرية ان يثبت ان ما خذ الذي يتر من السرية الاولى وان غنموه من الغنائم  
لا يتر من غنائم المنفعة ما اذا حصن سلك لهم غنائم اهل الحصن بخلاف الاول  
وقد اشتركت السريتان هناك في المنفعة وهو غنائم اهل الحصن مع انه لا  
فرق هناك رجوعه في غنائم اهل الحصن خاصة وهذا غنائم اهل الحصن  
وان لم يظهر السرية ان يثبت بالحصن والمنفعة مع السرية الاولى في دار الحرب  
لم يكن للسرية ان يثبت ان ما خذ واستمن وما يترهم من جند ما حوزوا بدار  
من الغنائم لانه لا منفعة للسرية الاولى فيما رددوا من الدناير من لم يوصلوا  
بها الى غنائم اهل الحصن فكانوا متبرعين في حقهم بخلاف الاول فان كان  
الغنم مقابل بالغنم في ما ظهرت المنفعة لهم جميعا بسبب ما رددوا من الدناير  
بعد رد في حق الكل واذا لم يظهر المنفعة لا تنفذ ذلك في حق غير الدناير  
وان كانت السرية ان يثبت غنمت من غير اهل اهل الحصن فادوا اذ  
دنايرهم من ذلك لم يكن لهم ذلك لان هذه الغنائم كانوا يتوصلون  
اليها بدار والدناير فلا يظهر حكم والدناير في حقها كما لا يظهر في حق  
اصاب السرية الاولى بخلاف ما اذا غنموها من اهل الحصن فان وصلهم  
الى تلك الغنائم باعتبار رددوا الدناير في حقهم وبنارهم منها قبل الغنم وان  
كان اهل الحصن اخبروا السرية ان يثبت بالامان ولم يكن لهم بنية على ذلك  
فلم يصدر قوتهم ولكن قوتهم وظهور ابرهم ثم علموا بعد ذلك بالامان فقبلهم  
اخذوا وضمان ما يستهلكوا من اموالهم وروايت من قتلوا منهم على علمهم لانه  
ظهر ان القوم كانوا متبرعين وان نفوسهم واموالهم كانت معصومة  
فكل من قتل منهم رجلا فانه خطا فيجب الدية على عاقلة بلغة ان رطلين  
من المسلمين جازي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم متبرعين فاجاز بها بلغة  
لم خرجا من عنده فليقها قوم من المسلمين فقتلوا ما انوار رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فاجزوه وعرفها اهل الكلبين فودا بها بنية حرب مسلمين كذا  
ذكر محمد رحمه الله الحديث وفي كسب المغازي ان الرصدين كانا من بني  
عمار قتلوا عمار بن ابي الصخر حين انصرف من برصوته وقد فعلت عمار  
باصحابه فاحله وكذلك لو كان اهل الحصن قالوا للسرية الاولى امنوا انتم

فهذا الاول سواء لانهم هم الذين يرضونهم سواء صرحوا بقوله انتم اولم يصروا  
ولو قالوا امنوا على ان لا تعرضوا انتم ان حتى يخرجوا الى دار الاسلام ففعلوا  
ذلك ثم جاءت السرية ان يثبت فلهذا ان نقولوا اهل الحصن من غير ان يردوا  
عليهم سببا لانهم انما استأمنوا خاصة منهم ليزيلوا عرضهم عنهم ومقصودهم  
اداء الدناير منها ان صرفت عنهم السرية التي احاطت بهم وقد حصل المقصود  
لهم بخلاف الاول فانها كانت التمسوا انما الى مدة معلومة وكان الاول  
يقبل التخصيص بالوقت يقبل التخصيص من حيث السرية الا ان غنموا  
موجب النقط العموم وعند التخصيص على موجب التخصيص ثبت الحكم خاصة  
ثم وقع على الامان العام فقال ان خرجت السرية الاولى قبل وصول السرية  
الى اهل الحصن ثم وصلوا اليهم فلهذا ان يقاتلوا اهل الحصن من غير سبب والدناير  
لان الامان كان لهم الى غاية وهو خروج السرية الاولى الى دار الاسلام فانه  
الامان بوجود الغنم لا ترى ان السرية الاولى لو عادوا اليهم بعد ما خرجوا  
لهم ان يقاتلوا فلهذا تلك السرية ان يثبت ولو كان خرج بعضهم دون بعض  
في المعبر في خروج الا يبرح جماعة القوم الذين لهم المنفعة لان البعث لاهل  
الحصن على الناس الصلح والدناير فترفعهم من السرية وذلك باعتبار  
جماعتهم ومقتهم وكان ينبغي في القياس على قول ابي حنيفة رحمه الله ان  
يقتل منهم واحد في دار الحرب لا يحل قتلهم بدون رددوا الدناير لان الحكم  
اذا ثبت لمحله متبقي ببقاء الواحد كما قال في البدة التي ردت اليها وبقي فيها سلم  
او دمي من اهلها لا يعبروا حرب ولكن هذا القياس من ذلك سببا لا جلا للنفذ  
اذا ثبت لوقتل منهم رجل او مات او اسر فقد لم يحل قتل اهل الحصن بعد خروج  
الجماعة ولو لم يخرج السرية الاولى ولكنهم قتلوا حل قتل اهل الحصن ايضا لانهم  
اذا قتلوا فكل انهم خرجوا يعني ان اهل الحصن يمتنون جانبهم اذا قتلوا فوق  
بامتون جانبهم اذا خرجوا وان قتل منهم خمس وبقي خمس فالمعبر بالمنفعة  
كما في الخروج فان كان من بقي منهم لا منفعة له فلا يس بقتل اهل الحصن  
وان كانوا اهل منفعة لم يحل قتلهم لم يخرج هو الى دارنا ولو كانا اهل  
على ان يرضونهم هذه السنة فهذا جاز لانهم وقوا الامان بما هو معلوم ولو  
وقوه بما هو غير معلوم وهو خروجهم الى دار الاسلام جاز فعما هو معلوم فجز



ثم لما عرفوا السنة بالالف واللام ينصرف الى السنة المعهودة التي  
فيها مضى انقضا ذى الحجة حتى اذا كان الباقي منها شهرا فمهم ذلك  
خاصة وان قالوا انها صالحة على ما يجب نحن عليه السنة لم ينصب الي  
ذلك لان المسلمين هم الذين اعطواهم الامان فالسنة المذكورة ينصرف  
الى ما يكون معلوما عند المسلمين دون ما يكون معلوما لهم فان المسلمين لا  
يعرفون ذلك وقد امرنا ببيان الاحكام على ما يعرفه قال تعالى وقد رزقنا  
لنعموا وعد السنين والحبب الا ان يكونوا يتوبوا ذلك في صلحهم فحينئذ  
الملك وان قالوا ان السنة كاملة من وقت الصلح التي عشر شهر لم ينصب  
الى ذلك لانهم قالوا هذه السنة والشي عشر شهر اربعة سنة متكررة لا سنة موقفة  
الا ترى انه لو قال الله على صوم سنة ينصرف بمرور الى سنة كاملة ولو قال  
صوم السنة ينصرف الى بقية السنة ومضيتها انقضا ذى الحجة وان قالوا  
هذه السنة الى انصرفكم من صايفكم لم ينصب الى ذلك لانهم دعوا به  
خلاف الظاهر فان الظاهر ما سبق الى الفهم والذي يسبق الى الفهم  
من ذلك السنة المدة دون الانصراف الا ان ذلك محتمل ايضا فان  
يؤتى في الصلح فهو على ما يمتد وان قال على ان يؤمنوا سنة فهذا على ما  
من وقت الصلح لانهم ذكروا سنة متكررة وذلك التي عشر شهر قال  
تعالى ان عدة الشهر عند الله اثني عشر شهرا يعني شهر السنة ولو قال ان  
حكم على ان يؤمنوا على الف وبنار ولم يؤمنوا وقتا فهذا على خروجهم الى دار  
لان مطلق الكلام مقيد بدلالة الحال وبما يعلم من مقصود الحكم وبعدها  
بهم السرية يعلم ان مقصودهم من هذا الصلح الامن من الخوف الذي نزل بهم  
وانما يتم ذلك بخروج السرية الى دار السلام فكما انهم صرحوا بهذا فقالوا امنوا  
حتى يخرجوا الى دار السلام فان خروجهم عادوهم وغيرهم فلهذا انما قالوا  
الحسن من غير والله ما يريد ولكن لا ينبغي ان يقتلهم حتى ينزل اليهم لان  
لهم مطلق والمقصود الذي ذكرنا يرجع الى ما واد من الله ما يريد في غيا ذلك  
يتم سلامة الله ما يريد لهم اذا خرجوا وبما يكون الامان مطلقا لا يحل قتلهم لم  
ينزل اليهم كما لو امنوا من غير عوض بخلاف ما سبق فلهذا الامان  
لنا فلا ينبغي بعد مضي الوقت ولان الامام عيب اليهم من دار السلام

يدعونهم الى الصلح فصاحوه على ان يؤمنوا على مال مطلقا ثم بدلاهم ان ينزل  
اليهم فليس ينبغي له ان يقتلهم حتى يرد اليهم واخذ منهم بخلاف الاول  
لان هناك مقصودهم من هذا المال ازالة الخوف الذي حل بهم وبما حل  
بهم خوف وانما مقصودهم من هذا المال انما يحصل الامن لهم مطلقا حتى لا يخرج  
احد من المسلمين بجانهم والمطلق فيما يحتمل ان يبدل المصالح بذكر ان يبدل  
قالوا امنوا ابد افهمه لا يحل قتلهم الا بعد والمال عليهم وان كانت السرية التي  
احاطت بها بحسن صايفهم على ان يكفوا عنهم على الف وبنار ولم يرد على  
سواء فليس ينبغي لهم ان يعرضوا لهم واما في تلك الغزاة ولا بأس بان يغير  
عليهم غير تلك السرية من المسلمين وان لم يخرج تلك السرية من دار الحرب  
لانهم عند هذا المال يترطون عليهم ان يكفوا عنهم وهذا اللفظ محتمل دون ما يريد  
ومن حيث المقصود يعلم انهم رادوا ان امنوا جابهم وهذا المقصود يتم بخروجهم  
الى دار السلام فتم سلامة الله ما يريد لهم عند ذلك فان عادوا اليهم بعد ذلك  
لم يكن عليهم راد الله ما يريد ولكن لا ينبغي لهم ان يغيروا عليهم حتى ينزل اليهم لان  
منهم وبين اهل الحصن امانا خاصا ولكنه مطلق غير موقت نصا وقد بينا ان  
مثل هذا الامان لو كان بينه وبين جماعة المسلمين لا يحل قتلهم قبل السرية  
للتخبر عن العذر فلهذا كان من بينهم وبين السرية حتى اذا غاروا عليهم  
من غير غيرة فاحد منهم ماله رادوا عليهم واخذوا لانهم كانوا في امان منهم  
حتى ينزل اليهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حل لكم شيئا من اموال الجاهل  
ولو ان الجاهل بعث ثمة عاكرا الى دار الحرب فبعث اهل حصن لم يات  
المسلمون بعد الى امير عسكر من تلك العاكرا ان امنوا اهل حصن كذا على ان  
يكفوا عنهم حتى يرجعوا من غارتهم هذه على الف وبنار وراضوا على هذا فليس  
للعسكر ان يقتلوا ولا يغيرهم من يدخل من دار السلام ان وعدوا عليهم  
حتى يرجع العاكرا السنة الى دار السلام لان هذا الامان اذ قد في حق هذه  
المسلمين ولم يكن مقصود اهل الحصن بهذه ان امنوا جانب العسكر المبعوث  
اليهم خاصة فانه لم يردوا باب ختم بعدل خوفهم منهم ومن العسكر الا خوفا  
ومن جميع المسلمين بصفة واحدة فترى ان مقصودهم من هذا المال ازالة  
هذا الخوف عن أنفسهم الى غاية وهو خروج العاكرا وذلك انما يحصل اذا



عالم الا ان كافة المسلمين ليس لاحد ان يجبر عليهم الا بعد البند ورد الذي  
بجانب ما اذا دلى العسكر المبعوث اليهم من الحصن حتى حاصروهم وكانوا  
قربا منهم فان هناك مقصودهم الامن من جانب هو لا خاصة لانهم  
صاروا محصورين معزولين من جهتهم وقد بنوا ان مطلق الكلام مقصود  
فهذا كان للعسكرين ان يقاتلوا من غير ان يروا لولا ان  
امير الشام او الخليفة وولي العهد مع احد العسكرين فاسلوا اليه منو على  
ان يكفوا عنا حتى يرجعوا من غزائهم ففعل ان ذلك على العسكر كلها على  
جميع اهل الحرب ايضا حين لم نذكر اهل حصن خاصة لان اللفظ عام فيكون  
موجب الحكم في كل بابنا ولا الا ان يقوم دليل مخصوص بان سوا فقولا  
اهل حصن كذا لو كان الخليفة مع عسكره احاط به ذلك الحصن في بعضهم  
والسلة بجانبها كان الامان لهم خاصة من عسكر الدين الخاطو بهم و  
غيرهم فذلك سبب ذلك لو كانوا البعث الى احد العسكرين ففعلوا  
انهم خاصة فهذا الاول سوا لانهم هم الذين يؤمنونهم خاصة وان لم يرد  
هذه الزيادة ولكن حكم انهم ثبت في حق كافة المسلمين وان لا على  
يكفوا عنا انهم خاصة وذلك قبل ان يفتوا اليهم فهذا على ذلك العسكر  
خاصة لوجود دليل التخصيص وكذا ان كان قالا الخليفة امنوا نحن  
خاصة فالامان لهم دون غيرهم من اهل الحرب للتصريح بالتخصيص  
الكلام بقول فان نحن رجل من اهل هذا العسكر بغيرة من العسكر فليس ينبغي  
ان يقال معهم اهل ذلك الحصن لانهم سيقادوا الامان من جانب  
ذلك العسكر خاصة وذلك حكم ثابت في حق كل واحد منهم على الافراد  
فكما لا يكون له ان يقاتلهم مع عسكره لا يكون لهم ان يقاتلهم مع عسكره  
ولان سرية حاصروا حصن فاهل الحصن ان يؤمنوهم اربعة اسر على  
يعطوهم خمسمائة دينار ففعلوا ثم دخلت سرية اخرى واكرب وعلموا ان  
ليس لهم ان يقاتلهم حتى يردوا عليهم الدناير وفتى الامان بمعنى المدة  
تستوفوا منهم على كافة المسلمين فان ردوا الدناير من اموالهم ففعلوا  
بهم ثم خرجوا باغاثهم الى دار السلام بدى بالدناير التي اودعوا ففعلوا ذلك  
قبل ان يفتحوا وقبل كل قسمة لانهم انما وصلوا الى هذه الغنائم باادوا ففعلوا

مبتدئين فيها اذ ابل يكونون اقل بما اصابوا من الحصن حتى ماخذوا دنايرهم  
ارابت لودجه وافي الحصن تلك الدناير بعينها اما كانوا اقل بها قبل الخمس  
والقسمة فذلك ان اذ وجدوا مثلها وهو نظير المهرين اذ اسره العدو ثم  
اسرته منهم سلم في خروجه وطفرة اليمين دون المهرين فاخذه باليمن فانه  
يسقط دين المهرين الا ان يرد على اليمين ما اعطى من اليمن فحينئذ  
فيكون رهنا عنده لان اليمين ما يمكن من اخذه واجبا فحقه ملكه فيه  
بما ادى فلم يكن متطوعا وكذا ذلك العبد الموصى بخدمة لان له ماله  
وبرقته لا خرفان الموصى له بالخدمة اذ افاده باليمن من المشتري من العبد  
فهو اقل حق به ولا يكون مبتدعا في هذا الفداء لانه ما كان يصل الى خدمته الا به  
اذا انقضت مدة الخدمة بيع العبد في الفداء الا ان يرد عليه صاحب الرقبة  
مثل ما ادى فحينئذ سلم العبد له وكذا ذلك المبيع في يد البائع اذ اسره العدو  
في سرته رجل منهم فلباع ان اخذه باليمن ثم يقال للمشتري ان شئت  
فخذه باليمن جميعا وان شئت فبيع لان البائع ما كان يصل الى حقيقته  
الا باء الفداء فلا يكون هو مبتدعا فيما ادى فذلك حال السرقة الزنية  
اذا امن الدناير فيسلم لهم هذا قبل الخمس لان الخمس في الغنيمة وما ادا لم يبق  
من الغنيمة فذلك مثل المردود عليهم لا يكون من الغنيمة ايضا ولكنه بماله  
النقل سلعوه قبل الخمس على ما بينه في اخر الباب ولولم يظفر بالحصن  
وجعلوا يقاتلهم حتى مضت الاربعة الاسهم ثم طفروا بهم فليس لهم ان يخذوا  
ملك الدناير ولا مثلها قبل الخمس بل الخمس جميعا ما اصابوا ابان في بينهم  
على سهام الغنيمة لان كلهم من غنائم ما في الحصن لم يكن رد الدناير فانهم  
لولم يردوا حتى مضت مدة الامان كان لهم ان يغيروا عليهم من غير رد  
بجانب المسئلة الاولى فانهم ما كانوا يملكون من الغنائم في المدة قبل  
الدناير ولو فعلوا امر رد الاموال عليهم ما عادتهم الى ما منهم ولو انهم لم يردوا  
الى دارنا حتى السقوط والسرقة الاولى في دار الحرب فان كانوا طفورا ابل  
الحصن بعد الاربعة الاسهم فمما اصابوا وليس لهم ان يغيروا شي ولو  
كانوا طفورا هم في الاربعة الاسهم فمما اصابوا يغيروا ولا تم الشركة بينهم في  
لانهم شركاء في الارزاق بدناير ذلك سبب الشركة في الغنيمة وقد بينا انهم

العبد



كانوا اطفوا داهم بعد مضي المدة فجميع ما اصاب الغنيمة وان كان قبل مضي المدة  
قال غنيمة بعد رد الداهم عليهم وقد قررنا هذا في الخمس كذلك في سرقة  
السيرة الاولى معهم ولان السيرة الثانية بعد رد الداهم لم يدر على فتح  
الحصن فخذوا ارض الحرب ثم اتى اهل الحصن سرته فانه لم يدر بان يغير  
عليهم لان حكم ما منهم قد بطل برده السيرة الثانية الداهم عليهم الا ترى انه  
كان يجوز لهم ان يغيروا عليهم فذلك يجوز للسيرة الثالثة فان اطفوا داهم  
المدة او بعد ثم انقضت السيرة في ارض الحرب فهم سرقات في جميع الغنائم  
لانهم استروا في اعزاز ولا سبيل للسيرة الثانية على اقدانهم وان جددوا  
بعينها لانهم اطفوا بالحصن فان قبل السيرة الثالثة انما يكون من فتح الحصن  
في المدة برده ملك الداهم فيبقى ان يكون للسيرة الثانية حتى يستردوا ذلك  
قبل الغنيمة فانه نعم ولكن لم يكن لاهل السيرة الثانية ولا لاهل السيرة الثالثة  
الا ترى انهم لو خرجوا الى دار الاسلام قبل ان تنقضي المدة لم يكن لهم سبيل على  
ما اصابوا واما قاتلهم اياهم في دار الحرب سبب لبس حتى لا يكون لهم  
الغنيمة لاني غير فان لم يجعل هذه الداهم من الغنيمة فلا حق للسيرة الثانية فيها  
وان جعلت من الغنيمة فليس لهم حق الاختصاص بشي منها الا ان يكون  
الامام او من كان اميرا على جميع السرايا هو الذي امر السيرة الثانية برده الداهم  
من اموالهم فحقت له ولاية على السرايا كلها في الدين او داهمه لا يكونون من  
في حق احد ثم ان اطفوا السيرة الثانية بهم في المدة ردوا على السيرة الثانية داهمهم  
اولا لانهم ما يملكون من داهم الا غنائم الالبه لك وان اطفوا داهم بعد المدة فليس  
عليهم رد شي من ذلك ولكن على الامام ان يعطي الدين اموالهم من بيت  
لانه اكرم ما داهم لاجل منفعة رجعت الى المسلمين فكان ذلك داهمهم  
على بيت المال ولان الخمس من ملك الغنيمة سلم لبيت المال فبرده عليهم  
ما غرموا من بيت المال ايضا ليكون الغرم بمقاومة الغنم لو لم يات اهل  
سرقة اخرى حتى رجعت اليهم السيرة الاولى فردت عليهم الداهم واطفوا داهمهم  
فلا سبيل لهم على اخذ الداهم من راس الغنيمة لانهم اخذوا مثل ما اردوا وسخروا  
حكم فعلهم بالرد فكانهم لم اخذوا شيئا في الاية حتى اطفوا بالحصن فيكون  
بجميع ما اصابوا حكم الغنيمة فان كان ملك الداهم يرضع من داهمهم وجعل

اعطوا منها من اموالهم ليس ما غنموا فهم بالغنيمة حتى يستردوا منها مثل  
ما اعطوا ان كان اطفوا داهمهم في المدة لان حالهم عند الرجوع ورد الداهم  
كحال سرقة اخرى ولان الامام ادعوا من اهل الحرب سيرة على ان يقره  
اليه فذلك جائز لانه انما ينبغي له ان يوادع اذا كان ذلك خير للمسلمين  
لما بينا انه نصب اهل المسلمين فلا يجوز له ترك القتال والميل الى اخذ المال  
الا ان يكون فيه نظر المسلمين ثم هذا المال ليس بغير ولا غنيمة حتى لا ينجس ولكنه  
نمبر له يخرج بوضع في بيت المال لان الغنيمة اسم للمال مصاب بالجابات  
والركاب والنفى اسم لما يرجع من اموالهم الى ايدينا بطريق القرية فانه  
يخرج اليها بطريق المراضة فيكون نمبر له الجوزة واخرج بوضع في بيت  
المسلمين لان الامام انما يمكن منه بمنفعة جماعة المسلمين فان نظر الامام في  
هذه المودعة من المسلمين فليس ينبغي له ان يعاقبهم حتى يرد عليهم ما اخذ لان  
الوقت بالعهدة والتحرز عن العذر واجب فان رد عليهم عهدة ومكس من بيت  
وبند اليهم ثم رجعت فدا حتى اطفوا داهمهم فانه ينجس جميع ما اصابوا ويقسم الباقي  
بين الثابتين على سهام الغنيمة وليس له ان يرجع شيئا ما اعطى من الداهم  
لانه كان في اخذ ما للمسلمين ففقدوا او منها من اهل المسلمين فان  
بيت المال مودع لثواب المسلمين واما كان من جملة الثواب بخلاف ما ذكرنا  
في السيرة الاولى اذ اردوا من اموالهم بعد ما ضاعت ملك الداهم منهم لان  
هناك الماخوذ الذي ضاع منهم كان من جملة الغنيمة والمادود ولم يكن من الغنيمة  
انما كان من مالهم وهذا الماخوذ وكان لجماعة المسلمين والمادود و  
من مال جماعة المسلمين فلهذا لا يرجع في شي من ذلك ثم عاد الى مسألة السرقة  
فقال لوان السيرة الثانية رد الداهم ابراهم خاصة ثم ادركهم سرقة اخرى  
فاقتحت السرقات بالحصن واخذوا فيه فانه يقسم المصتب على راس الرضا  
من السرقة او لا ثم ينظر الى ما اصاب السرقة التي ردت الداهم فيسبغها عليهم  
من ذلك لان ابراهم غير فاذ على السيرة الثانية داهمهم على اهل سرقة  
خاصة او مال الحصن مصاب السرقة جميعا فلا بد من قسمتها بينهم بينين بقا  
السيرة الثانية حتى يرفقوا داهمهم منها قبل الغنيمة وانما قسم هذه الغنيمة على  
الرؤس لانها ليست بغنيمة حتى يعتبر فيها سهام الرؤس والرجالة الا ترى



انها قبل الخمس وقسمه الغنيمة بعد الخمس فاذا رفعوا ما بينهم نعم ما بقي الى اصحاب  
 السر ان الله بالغنيمة الاولى فنجس جميع ذلك لم يقسم ابقي بين السريين على  
 سهام الغنيمة قال وانما مثل هذا مثل ما لم يثبت سريين جعل حصصا بينهما الربع  
 قبل الخمس وهناك يقسم ما اصابوا ولا على راس الرجال حتى يثبت نصيب  
 المنفيين فيعطون ثلثهم من ذلك لم يقسم ما بقي الى اصحاب السر الاخرى  
 فنجس ويقسم ما بقي بينهم على سهام الغنيمة وهذا الخلاف ما سبق في اول الكتاب  
 في مسألة المائة العصابة اذا كانوا عتيا منهم فان هناك الغنيمة بينهم وبين القتلى  
 على سهام الجبل والرجال في اصح الروايات حتى يثبت نصيب القتلى فيعطون  
 من ذلك ثلثهم لان هناك انما ثلثهم الربع بعد الخمس والغنيمة التي يكون  
 بعد الخمس قسم الغنيمة وهناك انما ثلثهم الربع قبل الخمس فالقسم الاول يثبت  
 بقسمه الغنيمة فهذه اقسام على عدد راس الرجال فان كان ما اصاب السر الاخرى لم  
 لم يرد على ما بينهم سلم لهم جميع ذلك والخمس ما اصاب السر الاخرى لم يقسم  
 ما بقي بين السريين جميعا على سهام الغنيمة لان المنعوم هذا القدر ان لم  
 ما اصابهم به ما بينهم فلكذلك الجواب لانه لا امر لا ميرهم فيما اصاب السر  
 ان الله لما خذوا من بينهن ما يحب الله وما يرضاه علم

### باب ما ينكحكم به الرجل فيكون امانا او مالا يكون

واذا اخذ المسلم سيرا من المشركين فطلب الا سبر منه الا مان فانه فهو من  
 لا يجل له ولا لا مبر ولا غيره ان يفتد لان امان الواحد من المسلمين ما قد  
 الجحاعة فكان الامير هو الذي امنه ولكنه يكون قيا لانه مفهوما فخذ وقد  
 فيه حق المسلمين فلا يبطل امان الواحد حتى ان يبت بجهنم وامنه من القتل  
 بسبب الا بان لا يكون خوف امنه من القتل بالاسلام ولا اسلم بعد اسلم  
 ولكن يكون قيا فذلك اذا امنه بعد الاسر ولا صار خبره الرقيق وان لم  
 يتبين ما كان يقسم واسلام الرقيق لا يزيل الرق عنه ثم الدليل على ان اسلمه  
 بعد الاخذ لا يبطل حتى ان يبت فيه للمسلمين حديث العباس فان اسلم يوم  
 بعد ما اسره حسن اسلمه على ما روى ان المسلمين في الرق فبينهم قتل  
 الرجال واسراهم فتبع العجلان فلما غموا على ذلك قال العباس رسول

صلى الله عليه وسلم وهو في وثاق الاسر هذا لا يصلح قال لم قال لان الله تعالى  
 وعدك احدى الطائفتين وقد اخذت ذلك فارجع سائلا فهدا وبيل حسن  
 اسلمه في ذلك الوقت ومع ذلك امره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبقاء  
 وفيه نزل قوله تعالى يا ايها النبي قل لمن في ايديكم من الاسرى ان يعلم الله في قلوبكم  
 خيرا لكم خير ما اخذ منهم الا ما فان قال لا اسلم ولكن اكون ذمة لكم فلا اثم ان  
 لا يعطيه ذلك ولقد لانه صار مفهوما فخذوا قد بين انه لا يقرب الا جابة  
 الى اعطاء الذمة في حق منته فان كان حين اخذه المسلمون خذوا ان يسلم  
 فكمعه اى شدة واخيه يتي فاللعمام اسم لما يبد به النعم او ضربه حتى يستعمل بالسر  
 فلا يسلم فعدا ساواني ذلك لان فعلهم في صورة المنع عن الاسلام لمن يريه  
 الاسلام وذلك لا رخصة فيه ولكنهم ان كمعه كي لا يقتل ولم يبدوا به  
 بمنعوه من الاسلام فهذا لا بأس بذلك لقوله تعالى حتى اذا انكحتموهم فيه  
 الوثاق فان قبلوا ذلك كمعه حتى لا يسلم ينبغي ان يكون ذلك كفر عنهم لانهم  
 رضوا بكفوه ومن رضى بكفوه غيره كفرا ففعلهم ذلك نكاحا وان احدهما منهم  
 انه لا يسلم حقيقة ولكن يظهر الاسلام نقيه بنحو من القتل فلا يكون ذلك رضاهم  
 بكفوه وان في ان مقصودهم من ذلك الانتقام منه والتمس به عليه كبره  
 هم به لا على وجه الرضا بكفوه ومن تأمل قوله تعالى رب اطرس على امواتهم  
 على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العقاب الا لهم يتفجع له هذا المعنى وانه هذا  
 ما روى ان عثمان رضى الله عنه جاء بعبدته بن ابي سرح يوم فتح مكة الى رسول  
 صلى الله عليه وسلم فقال يا بيع عبدته فاعرض عنه حتى جاء الى كل جانب كذا  
 فقال قد باعناه فليصرف فلما انصرف قال لا يصح به الا كان نكحتم من يقوم  
 اليه فيصرف عنه قبل ان يبايعه فقالوا لاهل الاوامر ان يبيعك رسول الله  
 فقال ما كان لبي ان يكون له خاتمة الامين واحد لا يظن ان رسول الله صلى  
 عليه وسلم كان رضى بكفوه ولكنه علم انه يظهر ذلك نقيه فلهذا اعرض عنه  
 ما قال ولوان الاسير قال لاسلم حين اراد فقله الا مان الا مان فقال  
 الا مان الا مان وانما اراد كلامه على وجه التخليط عليه ولكنه لم يرد على  
 فهذا في حقه عدل الدم لا بأس بان يفتد ولكن من سمع منه هذه المقالة لم يفتد  
 من فقه ولا يصح فيه فيما اودع من مراد لان سباق كلامه من حيث الظاهر



امان و لكنه محتمل لما اراد الا ان ذلك في صفة لا يقف عليه غيره فاما  
 الامير و اناس يتقون الظاهر فلا يكونون مرفقة بعد امانه و فيما بين  
 ربه هو في سعة من قدره لان الله تعالى مطلع على صفة و لو كان قال لا  
 الا ان الامان يطلب او قال لا تعجل حتى تنظر ما غنى هذا لا يكون امانا ولا  
 بقدره و غيره لان في سياق كلامه تخصيص على معنى التمهيد و سابق التظلم  
 و قيل على ترك الحقيقة لا ترى الى قوله تعالى فمن استأمن منكم فليكن  
 امانا عندنا للظالمين فاما ان رجوع و توبع لا يخبر باعتبار سابق الكلام و كذلك  
 قوله تعالى اعلوا سيوفكم انما يفعلون بصبر شديد و ليس امر و كذلك اذا  
 ارسل بغيرة افضل في مالي هشتان كنت رجلا و افضل في هشتان كنت  
 صادق لا يكون اذنا بل يكون رجلا و تقريرا فذلك هشتان اذ قال لا  
 ستعلم اذ مكنت او لا تعلم انه اراد و كلامه و اذ قال الامان و مكنت لا تعلم  
 ما في صفة فنجعل ذلك امانا باعتبار لفظه من يقول بغيرة افضل في مالي  
 كذا يكون اذنا و ان قال اردت به التمهيد لم يدر في الغنى و لان التمهيد  
 ما دى من الحصن قبل ان يظفر بالامان الا ان فقال المسلم الامان لا  
 زوى بنفسه الى المسلمين فقال الذي امنه انما اردت التمهيد لم يثبت  
 كلامه و على سبيل سوا كان الامير قال له ذلك و غيره لان ما في صفة لا غنى  
 المشرك فلا يعتبر ذلك ادى الى الغرور و ذلك حرام و بهذا فارق السيرة  
 فانه صار ما خذ و مقهورا فلا يحقق معنى الغرور بينه و بين المسلم فبغير ما في صفة  
 في حقه خاصة و لو كان المسلم قال للمحصن الامان الا ان ما بعدك عن  
 ذلك او انزل ان كنت رجلا فاسمع الكلام كله مبناه فرمى المشرك بنفسه  
 فهو في يجوز فله لا لم يفر من شيء فقد سمع ما يدر به و بين ان كلامه يفر  
 وليس باعطاء الامان الا ترى ان الرجل لا يخفى عليك الف درهم فيقول  
 الا فذلك على الف درهم و بعدك من ذلك فانه لا يكون كلامه فزار  
 لهذا المعنى فاما اذا سمع الامان و لم يسمع ما وصل به فهو من لانه لا يغير في حقه  
 ما سمع دون ما لم يسمع بغيره ما في صفة و لا يعتبر ادى الى الغرور و حرام ما في صفة

**باب ما يكون امانا من يدخل دار الحرب و الاسرا و ما لا يكون**

و لو ان رهطا من المسلمين اتوا اول مسلح اهل الحرب فقلوا نحن رسل  
 الخليفة و اخرجوا كذا بآية كذا بآية الخليفة و لم يخرجوا و كان ذلك خيفة  
 منهم للمسلمين فقالوا لهم و دخلوا قد ضلوا دار الحرب فليس لهم قتل احد من اهل  
 الحرب و لا اخذ شيء من اموالهم و اموالي دارهم لان ما اظهروه لو كان حقا  
 كما نوافي امان من اهل الحرب و اهل الحرب في امان منهم ايضا لا يجل لهم  
 ان يتصرفوا لهم بشيء هو الحكم في الرسل و اذ ضلوا اليهم كما بينا فذلك اذا  
 ظهر و ذلك من الغنى لانه لا طريق لهم الى الوقوف على ما في بطن اليد حقيق  
 حقيقة و انما جنى الحكم على ما يظهر و لا يجوز التجسس عن الغنى و هذا ما بينا  
 امر الامان سدد به و الغنى منه كفى فنجعل ما اظهروه امانا لا سيما منهم و لو  
 استأنوا من موهم و جب عليهم ان يقولوا لهم فذلك اذا اظهروا ما هو دليل  
 الاستينان و كذلك لوقا واجت رزية التجارة و قد كان قصدهم ان يغتالوا  
 بهم لانهم لو كانوا جاني حقيقه كما اظهروا لم يجل لهم ان يفر و اهل الحرب فذلك  
 اذا اظهروا ذلك لهم و كذلك لو لغوهم في وسط دار الحرب الا ان ما كانوا  
 اخذوا قبل ان يغوهم فهو سلم لهم و لا يجل لهم ان يتصرفوا بشيء بعد ذلك لانهم  
 حين دخلوا سبيلهم بآية على ما اظهروا فكما انهم امنوهم لان ذلك يحرم عليهم  
 في المستقبل و لا يلزمهم رد شيء ما احصوا قبل ذلك و لو كانوا يتصرفون  
 و ليسوا بآية منهم فاما قالوا لهم من انتم فلو انهم قوم من اهل الحرب في دار الاسلام  
 ما بان و امنوا لهم الى من يعرفون من اهل الحرب او لم يتصرفوا سبيلهم  
 فليس بان يقتلوا من بعدهم و عليه منهم و ياخذون الاموال لان ما اظهروا  
 حقيقة لم يكن بينهم و بين اهل الحرب امان فان بعضهم ليس في امان من بعض  
 حتى لو استولى عليه و على ماله يملكه و اذا اسلم عليه كان سالما له بوجهه و دخلوا  
 سبيلهم بآية على استينان منهم صورة و معنى و انما دخلوا سبيلهم بآية على انهم  
 فهذا و قولهم نحن منكم سوا و كذلك لا خبر بهم انهم قوم من اهل لانه انهم  
 فاصين للعهد مع المسلمين فاذوا لهم في الدخول فهذا الاول سوا انهم  
 دخلوا سبيلهم على انهم منهم و ان الله لا يجتمع و ان الله في داره لا يكون  
 و اسند عليه كبيت عبادة بن ابي بن الحنفية في الجنة حين قال سبيل الله  
 جئت لا نصرك و انكرت و اكون معك ثم فقه ذلك ان سبيل الله لا يكون



انا وقد بينا تغير المختص فيما سبق وما بين ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم جزا العاين في الدنيا بعد الانبياء والمسلمين المختصرون يعني الذين يعملون في الدنيا من الطاعات ما ينفعهم في الآخرة وفيها من بها الدار حيث كانوا على الرجل على عصا في الدنيا يفضله على فاصلة ولان المختصين المختصين كانوا اسرا في ايديهم فخلوا سبيلهم لم اربابا وان تغفلوا من جيتوا منهم ما جئوا الاموال ويهربوا ان قدروا على ذلك لانهم كانوا مقهورين في ايديهم وقبل ان يخلوا سبيلهم لو قدروا على شيء من ذلك كانوا متمكنين منه فذلك ان بعد تخليته سبيلهم لانهم ما اظهروا من انفسهم ما يكون دليل الاستيلاء وما خلوا على سبيل اعطاء الامان بل على وجه قلة المبالاة بهم والنفق اليهم وكذلك لو قالوا لهم قد امانكم فاذا هبوا حيث شئتم ولم يقل الا سر سبيتنا لانهما لم يحرم عليهم التفرغ لهم بالاستيلاء صوره او معنى فيه يفرمون الوفاء ولم يوجد منهم ذلك وقول اهل الحرب لا يفرهم سبينا لم يفرهم فخلوا ما اذا جاءوا من دار الاسلام فقال لهم اهل الحرب اذخلوا فانتهم امنون لان هناك جاد عن خيار محي المستأمنين فانهم حين ظهر والاهل الحرب في موضع لا يكون مستفيدين منهم بفرقة فكانهم استأمنوهم وان لم يخلوا به واما الاسرا فحصلوا في دارهم مقهورين لاهل الحرب منهم ولا بد للاستيلاء من قول او فعل يدل عليه فلو انهم فعلوا ذلك فقالوا من انتم فقالوا نحن قوم تجار دخلنا بامان هيكم اذ قالوا نحن رسل الخليفة فليس ينبغي لهم بعد هذا ان يقتلوا احد منهم لانهم اظهروا ما هو دليل الاستيلاء فيجعل ذلك سبيتنا منهم فخلوا سبيلهم ان يعذروا بهم بعد ذلك فلم يفرحوا اهل الحرب فان علم اهل الحرب انهم اسرا فخذوهم اغفلوا منهم حل لهم فقتلهم فخذوا اموالهم لان حكم الاستيلاء اليهم يرتفع بما فعلوا الا ترى ان المستأمنين لو عذر لهم ملك اهل الحرب فاخذوا اموالهم وجسدهم ثم اغفلوا حل لهم فقتل اهل الحرب واخذوا اموالهم باعتبار ان ذلك يغض الغضب عن ملكهم وكذلك لو فعل ذلك لهم رجل بر ملكهم او بعله ولم يمنعه من ذلك فان السفينة ذالم به ما وفاء اذا فعله بغير علم الامير وعلم جباة عنهم لم يخل للمستأمنين ان يخلوا جريم لغزوهم بفتح هذا لهم لان فعل الواحد من عرضهم لا يكون تغضا للعهد بينهم وبين المستأمنين فانه لا يملك ذلك وانما اظهر من اياته فعمل لهم ان يصفوا منه بسرا واد

عين اخذ منهم او منه ان قدروا على ذلك ولا يخل لهم ان تعرضوا لهم في سر في الا ان الظالم لا يظلم ولكن منصف منه بالمثل فقط ولو كان الاسرا قولا لهم حين اخذوهم نحن قوم منكم فخلوا سبيلهم حل لهم فقتلهم واخذوا اموالهم لما بيننا ان اظهروه ليس باستيلاء وكذلك لو كانوا اسرا في دار الحرب فقتلهم فخذوا اسرا في جميع ما ذكرنا لان حصولهم في دار الحرب لم يكن على وجه الاستيلاء ولو كان الذي يقتلهم اهل الحرب من المسلمين قالوا نحن قوم من ترسان جناب من ارض الاسلام بالامان امننا بعضنا بحكم الله بسلامنا فخلوا سبيلهم لم يخل لهم ان تعرضوا بعد هذا الا احد منهم وترسان هذا اسم ناجية من دار الروم بين اهلها واهل الروم عداوة ظاهرة ولا بين بعضهم من الدخول على بعض الا بالاستيلاء فما اظهروه فقتلهم الاستيلاء الا ترى ان ذلك لو كان حلالا يخل لهم ان تعرضوا لهم فذلك اذا اظهروا ذلك من انفسهم فلم يرجعوا الى دار الاسلام فان رجعوا فقد انتهى حكم ذلك الاستيلاء واذا اظهروا ذلك بعد ذلك حل لهم ان يعرضوا بهم ما قدروا عليه لانهم لان فقتلهم المتخصصين فيهم سواء علموا برجوعهم او لم يعلموا لان رجوعهم انما يخفى على اهل الحرب مقتضيه في حفظ حريمهم بخلاف الوتوف على حقيقة الحال فيما سبق ولو ان المسلمين اخذوا اسرا من اهل الحرب فارادوا قتلهم فقال رجل منهم يا مسلم فليس ينبغي لهم ان يقتلوه حتى ياتوا به عن الاسلام لانه يصير مسلما بهذا ولكن نظاير قوله تعالى ولا تقولوا لمن اتقى اليكم السلام لست سمعوا ولا تكلم بكلام منهم فيستغفروا ليس من الاحباط المبالاة الى قتله قبل الاستيلاء ان وصف الاسلام حين سألوه فهو مسلم لا يخل قتله وهو في الا ان يعلم انه كان مسلما قبل ذلك لان هذا منه اية الاسلام لم يعرف اسلامه قبل هذا وذلك بونه من القتل دون الاسترقاق فان كان عليه سببا المسلمين واكثر انظر من المسلمين واكثر انظر من المسلمين ان كان مسلما فقتلهم الغنم بالسلامه حتى يجب تخليته سبيلا لان اكثر الراي فقتلهم فقتلهم فقتلهم على الاحباط وفيما يتعد الوتوف فيه على حقيقة الحال ولو قال لست بمسلم ولكن ادعوني الى الاسلام حتى اسلم لم يخل قتله بغير لان النبي صلى الله عليه وسلم قال فادعوه الى سبيل الله ان لا اله الا الله وكان لا تغفل فوا



حتى يدعوهم ولواذ قال قوم لم يبعنا الدودة لم صنع لنا ان نقاتلهم حتى نعوهم  
وربما يجيبون وربما تمنعون فهذا الذي طلب منا ان ندعوه واظهر من نفسه  
الاجابة الى ذلك اولى ان لكل قبله قبل الدخالى الاسلام ولو قال السلام  
فاستوصف الاسلام فاني ان يصفه فانه ينبغي للمسلم ان يصفه الاسلام  
ثم يقولوا انت على هذا فان قال نعم فهو مسلم وان قال است على هذا  
وقال ما عرف به الذي يقولون فهو حلال الدم الا ان الاول الذي يقول  
الامام ان يدخل في هذا الذي دعواك اليه فان قال نعم لم يغتصبه وكان في ذلك  
قال لا تحبض يضرب عنقه وبهذا الفصل بين الجواب في مسئلة الردة والى  
انه اذا استوصفها الاسلام فلم يحسن ان يصفه حتى لا يصف الاسلام  
بين يدعيها ويقولنا على هذا فظني بك انك على هذا فان قلت نعم فذلك  
ويكون مسلمة لكل وطها بالسكاح والملك

**باب من الرسول انما من ذخيفه بل على بعض عورات المسلمين**  
ولو ان رسول ملك اهل الحرب جالى على المسلمين فهو من حتى يبيع رسالته  
تبرله من ان جالتي رة لان في محلي كل واحد منهما منفعة للمسلمين عسى  
اذا الرجوع فاني لا ميراث يكون قدرا للمسلمين عورة فبالا عليها  
فلا ياتس بان يجيبها عنه حتى ياتس من ذلك لان جيبها نظر المسلمين  
ودفع الفتنه عنهم واذا جاز جيبه له اعز له دفع فتنه وان لم يحقق منه جيبه  
فلان يجوز جيبه من اولى فان قال الامام هل سببنا فان عندك بان  
لم ينبغي له ان يجلي سبيلها لان النظر لهما به لان العدو على ما راى  
فان اعتقد دهما بجلبها على ذلك وادبه النظر قوله تعالى لا يلوكم جبالا  
وان قال نحن نختلف ان لا نجبر شي من ذلك وانه لم نطلع على شيء لم نغفقه  
في ذلك لان البين انما يكون حجة لمن شهد النظر لهما وانظر لهما شهد  
بخلاف ما يقولون فلما ثبتت اليه منها واية هذا قوله تعالى انهم لا ايمان لهم  
اي لا ايمان يجوز الا عتقاد عليها فيما يرجع الى الضرر بالمسلمين وهداية البين  
بهذه الصفة فلا يجوز للامام ان يعتمده ولكنه يجيبها عنه حتى ياتس من الالة  
لا ينبغي له ان يغيبها لانا ان يغيبها لان فيه تعذيب لهما وهداية امان

فلا يكون له ان يغيبها لم يحقق منها خبائه فان قيل فني الجيب تعذيب  
ايضا قل لا يغني بقوله يجيبها الجيب في السجن فان ذلك تعذيب وانما  
نغني به ان يغيبها من الرجوع ويجعل معها حرجا يسوقونها وليس في هذا القدر  
تعذيب لهما بل فيه نظر للمسلمين ولان كان فيه نوع تعذيب من حيث كماله  
منها وبين وطهرها فالمقصود دفع ضرر هو عظم من ذلك واذا لم يجذب  
من ايصال الضرر الى بعض الناس برجح اهل الضرر من على عظمها ثم  
به المقصود ويجعل حرجا كجعله معها فليس له ان يغيبها فوق ذلك بالتعذيب فان  
حضر قال وتخل عنها الحرج وخاف ان يغيبها فلا ياتس بان يغيبها  
حتى يذهب ذلك الشغل لان هذا موضع الضرورة فاذا ذهب ذلك  
الشغل حل فيودها لان ان يت بالضرورة تنقذ بقدره وان ساء الامام  
راجعا الى دار الاسلام فانه يذهب بها مع حتى يبلغ الموضع الذي ياتس  
فيه مما يجلي لف منها ثم يجلي سبيلها لان النظر للمسلمين ودفع الفتنه عنهم  
في ذلك وان لم ياتس منها حتى يدخل ارض الاسلام لم يجلي سبيلها حتى يدخل  
ارض الاسلام لان الفتنه في تحلية سبيلها في دار الحرب تعظم على الامام  
ان يخرج ويجتهد لدفع ذلك عن نفسه وعن العكر فان ابا ان يبرحها  
اكرهما على ذلك لان في موضع النظر للامام ولاية الاكرام الا ترى انه  
اذا وقع التعذيب كما كان له ان يجبر الناس على الخروج وفي نظيره قال عمر  
رضي الله عنه لو تركتم لبعض اولادكم فان وصل اليه امنه من دار الاسلام ثم امر  
بالانصراف فسالاه ان يعطرها لا يخرجها ان به الى جادها فانه ينبغي له  
ان يعطرها من النفقة ما يبلغها الى المكان الذي ابا ان يعيها منه لانه  
جاها من ابا ان من ذلك الموضع فغلبه ان يرد بها اليه وكان ذلك منه  
نظر المسلمين فيكون تلك المنة في بيت الالمين فترد اليه بغير  
المسلمين وفيما يجازي ذلك قد ايتا خيرا منها فلا يعطرها للرجوع نفقة  
يعطى هذه النفقة من بيت المال اذا لم يصيب الجبنة غنيته او اصابه فقره  
فاذا اصابه غنيته ولم يقسم بعد فانه يعطرها النفقة من ملك الغنيته لانه  
اكرهما على ذلك نظرا منه حجة خاصة فيكون المنة في مال هو حق الجبنة  
تبرله بالوامر استا جرح كل الغنيمة او سوقها او حفظها وكذلك اذا سبها من الرجوع



واكرهما على العام مع فانه ينبغي ان يتفق عليهما من غلام المسلمين واذا جعلها  
من ذلك الموضع مع نفسه حملها على الدواب من غلام المسلمين لا يها  
امان عده والتحرز عن الغدر واجب فاذا جبرها لمنفعة الغايبين  
عليهما من موالهم بمنزلة العامل على الصداقة يعطى الكفاية من مال الصداقة  
والمرأة اذا كانت مجبوسة عند الزوج كحصة استوجبته لنفسه عليه فان اردت  
سبيلها بعد ايس وكان هو في موضع يجرى فان فيه ينبغي له ان ينظر لها  
يخفى سبيلها الا في موضع لا يخاف عليها فيه لانها تحت ولايته وفي امانه  
وهو مورد دفع الظلم عنها فكما ينظر للمسلمين بازول الخوف عنهم فكذلك  
ينظر لها اذ ايت لوجدها مع البحر فلما انتهى الى جزيرة امن فيها ينبغي ان  
يركها في تلك الجزيرة لا ولكن يحملها الى موضع لا يخاف عليها فيه الضيقة  
ثم يعطها ما يكفيها ليجوز بها وحملها وان كان لا يمان من المصون  
فينبغي ان يرسل معها قوما ينفقون بها ما سنها لان ذلك على الامام ولكنه  
ربما لا يقدر على مباشرة نفسه فيستعين عليه بقوم من المسلمين فان كان لا  
يبلغان ما سنها حتى يبلغا موضعاً خاف فيه الدين ارسلوا معها فانه ينبغي  
ان يرسل معها الى بعد موضع ايس فيه اهل الاسلام ثم يخفى سبيلها ليس عليه  
غير ذلك لان فيها وادراك ذلك فزعم المسلمون للهلك وذلك لا يخل له  
لرفع الخوف عن المسلمين ثم ان جبر المسلمين على ان يذهبوا معها الى موضع  
الذي يخافون فيه فقتلوا كان هو الساعي في دهم وان تركها ليدجها  
فان صيب لم يكن هو عياناً في دهمها فكان هذا هو الامرين والله تعالى اعلم

**باب احكام من يفتنهم الرجل المسلم على فصيل او غير جمل**

واذا حاصر المسلمون حصناً وفيها اسير من المسلمين فانهم ثم قباهم ببلد حتى يذهب  
المعكر فتم في المسلمين لان الذي منهم كان مقهوراً غير متنع منهم  
منه بطل ولا يما قصد بهذا الا ان ينظر للمسلمين وانما قصد تخليص نفسه  
ولو صحى امان منه لم يتوصل المسلمون الى فتح حصن من حصونهم فلو قفلوا  
يخذوا حصن عن اسير فاذا اقتضوا بفتح امره الاسير حتى يذهبهم وان لم  
يكن فيهم اسير امره ان يذهبهم حتى يسلم ثم يذهبهم فيكون حكمه حكم الاسير

فهو جل هذه المعاني فتدبر جميعاً في المسلمين وفي الغايبين لا يجرى قبيل حكم  
لان الامان ابطل لا يحكم القتل كما لو حصل فزعمى لا يعقل اذ من كان في  
استحسن فقال لا ينبغي للامام ان يقبل رجلا منهم لو جبر احداهما ان يظهر  
قوله صلى الله عليه وسلم يسعي بدينهم اذ هم اكدت بعلم الاسير وعجزه وذل  
وان ترك العمل به لقيام الدليل بنفي شبهة فيما يندري بالشهادتين  
قوله انت وذاك لا يملك ذلك في ان القوم انا جادوا الى المعسكر لا يستبان  
لا للقتال فانهم جادوا باعتبار ان الاسير اياهم وقد بين ان المصون جاد  
به لعمري انه ترك للقتال بان النقي السلاح وناوى بالامان وجا فانه  
يا من القتل فهو لا ايضا يمتن من القتل ولكنهم لا يمتن من الاستبان  
فيخمسهم ويقسمهم بين الغايبين وكذلك لو كان الذي منهم من منهم  
او كان رجلا منهم يسلم فالمعنى كجمع الكل ولا منهم مسلم من اهل العسكر  
فانه جاز لا امن منهم يمنع في عسكره فانه كما انه جماعة المسلمين فان  
لم يجزوا من حصنهم بعد بدينهم الامام ثم قباهم كما لو كان هو الذي منهم  
نفسه ثم راي النظر في قباهم وان خرجوا الى المعسكر وقا لا امت فلان  
لم يصد قهم على ذلك حتى يشهد عدلان من المسلمين لانهم صاروا في بار  
الظاهر وقد ادعوا بسقط حق المسلمين فلان من شاربين عدلين من المسلمين  
على ذلك ولا يقبل قول ذلك الرجل في امنهم لانه نجبره لا يملك استنباط  
وكذلك لو شهد به مع رجل اخر لانه شهد على فعل نفسه ولا شبهة له على  
فعل نفسه فان شهد عدلان سواء وجب تلغيهم منهم لان الشهادتين  
كانت بت معانته وان لم يكن لهم جنة الا قول ذلك الرجل كما راي الا  
لا تقبل رجلا منهم استن بالمشاهدة التي مكنت فان ذلك الرجل خبره فتم  
وهو محتمل للصدق ووجه الغفل من امر الدين وخبر الواحد في امر الدين فجهل  
لم يكن حجة في الزام الحكم فلهذا لا تقبلون ولو كان المسلم منهم على الف  
ديار اخذ منهم ثم علم بذلك الامام وهم في حصنهم فلهذا ينبغي ان شاعرا  
الامان ولم يوصل لهم حتى يخرج من دار الحرب واخذ الدية فكانت بالاسير  
لان الامام لو راي النظر في ان الشاهد الامان بهذه الصفة كان ان ينفذ  
فذلك ان راي النظر في ان نجية امان عجزه ثم المال ما هو بقية العسكر



يكون في لهم وان سار وعلهم الدناير للفرز عن الغدر ثم يذابهم  
 فبذلك ما رواه منهم بنفسه على هذا الوجه وان كانوا فلو عسكر المسلمين حين  
 صاحبهم الرجل او خربوا حصنهم فان الامام باخذ الف دينار فيجلبها في المسلمين  
 لان معنى النظر ههنا متعين في جازة ذلك الصلح فانهم مشد في المعسكر  
 فلا سبيل للامام عليهم حتى يبلغهم ما منهم وان رد الدناير عليهم فوفقا الى قوله  
 منفعه للمسلمين وهو نظير العبد المحجور بواجب نفسه وبسبب العمل فاذا قسم الدناير  
 بين الغائبين قال لهم الحقوا حيث شئتم من بلاد اهل الحرب ولا يوصون لهم  
 حتى يبلغوا ما منهم فيتم به الوفا بشرط لهم في الصلح واذا فتح المسلمون الحصن  
 فقال رجل منهم اني كنت صاحبك القدم قبل فتح الحصن على الف دينار و  
 صدقة اهل الحصن بذلك فان الامام ينظر في ذلك فان كان خيرا  
 ان يصدقه صدقة وخدمته الدناير وادبرهم ان يفتحوا ما منهم وان كان خيرا  
 للمسلمين ان يكذب به كذب فتم لوصن للدناير وجعلهم في لانه نصيب نظر القبط  
 يكون نفع للمسلمين فيجوز ان لا ترى انه لا يراى النظر للمسلمين في ان من عليهم  
 كان له ان يفعل ذلك فهذا مستكلا انه لا يقتل رجالهم على كل حال للشبهة التي  
 دخلت باخبار الرجل انه انهم وان كان حين خبر الرجل بهذا كانوا مستغيبين  
 حصنهم فهم مشد والامام ينجار كما بينا فيما اذا انت لهم الا ان في هذه الحالة فان خبا  
 في حق المسلمين فبذلك الان

**باب ما يكون اما نادا ولا يكون اما على شرط**

واذا قال رجل من المحصورين امنوني حتى انزل اليكم على ان ادلكم على ثمة راى  
 من السبي في موضع فامنهم على ذلك فمنازل فيهم ذلك الموضع فاذا  
 فيه احد فقال قد كانوا هنا فذهبوا ولا ادري اين ذهبوا فانه ينبغي للمسلمين  
 يردوه الى ثمة ان لم يفتحوا الحصن وان افتحوا فليعلم ان يبلغوه ثمة من امن  
 الحرب لانه حصل امن في المعسكر فان الامام بشرط ثبت بوجه القبول ولا  
 يباخر الى او المقبول فبذلك الحق يجعل فانه لو عثر عهده على ان يردوا اليه  
 درهم فقبل كان لعق دافى وان لم يرد فبذلك الامان ثبت له ايضا اذا  
 عن منعه على ان يذل فسوا فاما قال ولم يفت كان هو في امان من

فيبغونه ثمة فان قال المسلمون انا امناه على ان يذابهم ولم يفت بالشرط فليعلم  
 انه لم يقل لكم اني ان لم ادلكم فلا امان بيني وبينكم وهذا تنصيص من قوله  
 على ان مفهوم الشرط ليس كحجة وهو انه يفت عهده وقد حكاها لكرخي عن ابي  
 يوسف وجهها انه في قوله ويدر عنها الغدا ان شهدته لا يدل على  
 انه لا يدرك عنها الغدا بان لم شهد وقال تعالى فاذا حصن فان ابن  
 يفت حشة وهذا لا يدل على انها اذا انت يفت حشة ولم تحصن انه لا يذرها  
 ذلك الغدا وبذلك ان مفهوم الشرط كمفهوم الصفة وذلك ليس كحجة قال  
 لغايي وبنات خالك وبنات حالك الا اني ارجو معك ثم لم  
 يدل على حوته الا اني لم بها جرح معه وقال ان لغايي فدا تطلوني انفسكم  
 وهذا لا يدل على امانة الظلم في غير شهر الحرم فذلك قولهم هناك على  
 يد لا يكون ولما على انه لا امان لك ان لم تكن لان ذلك محتمل  
 المحصل لا يرضى المنصوص ولا يرفع حكمة الا ان بعض فقهاء في ان  
 ادلكم عليهم فلا امان بيني وبينكم فحينئذ يفت بصلح معاد فانه لك الضيق  
 البند حل القتل والاسترقاق وذلك من باب الاطلاق كتحمل التفتين بشرط  
 فاذا لم يدل لم يكن له امان ولا امام بخلاف ان شاقه وان شاقه في نظيره  
 هذا لو كفل بنفس رجل الى شهر لم يبرأ بمعنى الشهر لم يعلم نفس الخصم اليه وان  
 قال على اني بري من الكفالة بعد شهر كان على قال ولو كان هذا الرجل  
 في اية بنا فقال بوسنوني على ان ادلكم على ثمة راى السنة بحالها ثم لم يذابهم  
 ففلا امام ان تفت لانه صار مقبولا في ثمة وقل الامام ففد واسترقاق فاما  
 عنى اذ له ذلك عهده بالذلة ولم يفعل ففى الاول كان في منعه وان كان  
 محصورا فانما نزل على امان اخذه من المسلمين وانتم لهم بقا فذلك دلالة  
 فيه منفعه للمسلمين فاذا لم يفت بالانتم كان على الامام ان يبلغه ثمة من امن  
 الحقيقة لا فرق بين الصفتين فانه اذا لم يدل على امان كان عليه ان يفت  
 في الرجوع الا ان هذا لا يبرأ قبل الانتم كان مباح القتل والاسترقاق في  
 اية بنا فينود كما كان والمحصور قبل هذا الا انتم كان في منعه فاذا لم يفت  
 بالانتم وجب ما دونه الى منعه كما كان وان كان المحصور قال على اني  
 لم ادلكم كفت لكم فاما قال رقيقا ثم لم يفت بشرط فهو في المسلمين



ان يقتله لانه لو لم يقتل به الزيادة كان منها من القتل والاسترقاق  
يف بالشرط فهدية الزيادة وليل معارض الكلام الاول في رفع حكمة ابطال  
المعارض بحسب الدليل ولانه شرط ازالة ذلك الايمان في حكم الاسترقاق  
خاصة دون القتل وفي هذا الشرط منقعة فيجب مراعاتها وكذلك نوافل  
على اني ان لم اف كنت ذمة لكم فهو كما قال واذا لم يف بالشرط فهو ذمة  
للمسلمين لا يقتلونه ولا يسترقونه لان الوقت بالشرط واجب ولو قالوا امنوا  
حتى نفتح لكم الحصن فخذوا على ان ترضوا علينا الاسلام فيسلم ثم البقي  
يسلمو فهم امنون وعلى المسلمين ان يخرجوا من حصنهم حتى يعودوا امنين  
كانوا امنين ومن اليهم لانهم استغفروا الايمان بقبول الشرط قبل الوقت  
ثم لا يبطل حكم الايمان بالاستغفار من الوقت بما وعدوا وحكم الايمان بحسب  
الحادثهم الى ما منهم ثم البند اليهم فان شرط المسلمون عليهم ان يفتحوا  
الاسلام فدا ايمان بنينا وبكم فوضوا به لك والمسلمة بحالها فلا بأس  
وقبل المعاملة منهم اذا ابوا ان يسلموا لان الشرط لم يكن ان يخرجوا بنينا منهم  
الواجب الوقت بالشرط فقط والدليل عليه حديث سي ابي جعفر حيث قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم دريت منكم الذمة ان كنتموني شيئا فقبولوا ذلك  
ثم ظهر ذلك عليهم فاستحاز قتلهم واسترقاقهم وقد بينا قصته ذلك وروى  
ان رجلا من المشركين بعد وقعة احد حين رجع الجيوش ضل الطريق فدخل  
المدينة وجاء الى بيت عثمان بن عفان رضي الله عنه سرا وكان بينهما قرابة  
فاقضى عثمان النبي صلى الله عليه وسلم وسال الايمان فقال قد امننا على ان  
ادركنا بعد ما كنا فقد دخل به فخرج الرجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
اطلبوه فانى ارجوا ان تجدوه فوجدوه بعد ما كنا فقد سلط الله عليه النوم  
فقتل فبهذا بين ان الشرط المنصوص عليه في الايمان معتبر وان كان ذلك  
رجع الى البند وباحه القتل ولا سلم بعضهم وابي البعض كان من سلم  
منهم حوالا سبيل عليه ومن ابي الاسلام فهو في اعتباره لبعض بالكل  
وهذا لان الجميع المضاف الى جماعة ينادى كل واحد منهم على الاقراء  
بدليل قوله تعالى جعلوا اصابهم في اذانهم واستغاثوا بهم فكانت لهم منزلة  
لو شرطنا على كل واحد منهم ان يبيت الاسلام فدا ايمان بنينا و

وكذلك لو ان واحد من المحصورين قال سنوفي على ان ازال اليكم فاسلم  
ثم ابي ان يسلم فانه يرد الى حصنه لانه امن عتقا وفي مثل حالة قال تعالى  
وان احد من المشركين استنجا فاجزه حتى يسمع كلام الله ثم ابلغه ما منه  
وان شرطوا عليه ان يبيت الاسلام فدا ايمان بنينا وبكم ثم ابي  
الاسلام فهو في المسلمين لان الشرط لم يكن اجري بنينا وبنيه فان جعله  
بنينا بعد ما عرض عليه الاسلام فابي ثم يسلم لم يقتله بعد اسلامه ولكنه يجزى  
لان حكم ذلك الايمان انتهى حين ابي الاسلام بعد ما عرض عليه حتى هو  
اسير في ايدينا فاذا اسلم لم يقتل وكان قيا وهذا اذا حكم عليه انه في  
بعد ما ابي الاسلام فان جعل الامام يدعو الى الاسلام وهو يابي لانه  
لم يحكم عليه بانه في حتى اسلم ففي العكس هو في لان شرط ان يابي لانه  
قد تحقق بانه الاسلام والمتعلق بالشرط مثبت بوجود الشرط حكم الامام  
اولم يحكم بمنزلة الايمان المتعلق بالشرط بمنزلة الطلاق والطلاق اذا علق  
بالشرط وفي الاستحسان هو حرم مسلم لان الالباء مبرور ومحمول قد يكون  
لدايمته الاسلام فهو باء وحصة وقد يكون لك مل فيه الى ان نزل الشبهة  
عن قلبه فها تبين جهة الالباء الى الحكم الا ترى انه اذا اسلم احد الزوجين  
في دارنا فان الفقرة متوقف على ابا الاخر الاسلام ثم لا يخفى ذلك الا  
بقصص القاضي وكذا في الكول في باب الاموال بمنزلة الاقرار بغير عا ولا  
ذلك الا بقصص القاضي لكونه محتملا في نفسه ولو لم ياب الاسلام  
ولكن قال دعوني حتى انظر في امرى فان الامام بوجهه ثمة ايام لا يزيد  
على ذلك لان المل وارثة الشبهة تحتاج فيه الى مدة فاذا اطلب  
ذلك من الامام اجل ثمة ايام فانها مدة بانه لنظره دليل حيا الشرط ولا  
فيه المدة فانه ان استعمل لنظر في امره امله ثمة ايام وروى حديث عن  
عمر رضي الله عنه حين قدم عليه رجل من قبل ابي موسى فاعرض عن ان يخرج  
ثم قال بل عندكم من مؤنة خبر معي امر حادث وخبر غريب فقال نعم بل  
كيف بعد اسلامه فقال ما ذى فعلتم به فقال قربنا فبينا عنقه قال فها  
فبينتم عليه صائغا والطعمونة كل يوم رغيفا واستتبوه ففعل ان يتوب  
امر الله في لم احضر ولم امر ولم اذن في وبقاها به يا هذا في



رحمة الله فيقول يجب عليه شرعا طلب ذلك ولم يطلب قدا وغدا  
انه كان يستسلم فابوا فهذا الكثرة عمره حتى انه اذا كان المرة الذي  
وقف على محسن الشريعة بوجل ثم ايام فهذا الذي لم يغف عليه احد  
ان بوجل فان سكت حين عرض عليه الاسلام فلم يجب بقبول ولا برد  
فان الامام بعرض عليه الاسلام ثلث مرات وبخبر في كل مرة انه ان لم  
يجب حكم عليه في ذلك الا ان سكوت ايامه للاسلام انما هو محتمل في نفسه  
فكر رعدة العرض ثلث مرات لا بل العذر وبخبر في كل مرة على سبيل التيسير  
فان ابي حكم عليه بانه في وهو غير له الحفم اذا سكت عن الجواب في حقه  
جعل منكر او اذا سكت عن البين بعد ما طلب منه جديا كذا وعرض عليه  
ثم واجبه في كل مرة انه حكم عليه ان لم يخلف ثم حكم عليه بعد ان له ولو كان  
قال حين اراد التذول امنوني على ان يعرضوا على الاسلام فان سكت فيما  
بين وبين ثم ايام والا فلا امان بيني وبينكم ثم عرضوا عليه الاسلام فله  
ثم ايام وليها من حين عرضوا عليه الاسلام لانه شرط ذلك لنفسه  
بين انه يسلم بعد ما عرض عليه الاسلام واستعمل في ذلك ثم ايام فرفق  
ابنه المدة من ساعة العرض وذكره لعدد دين من الايام واللبالي  
بعبارة الجمع بفضي دخول ما بآية من العدد والافراد من مقتضى المدة  
قبل ان يسلم كان في ولا حاجة الى حكم الحاكم لان الشرط بهذا اجري والشرط  
الحكم عند الاطلاق لتبنيه ان كل من الآباء وقد حصل ذلك بالبدن  
هنا ثم التوقيت بضماع ان يكون لما بعد معنى الوقت حكم ما قبله كما  
الاجارة وان كان لم يقبل الا فلا امان بيني وبينكم والمدة هي التي  
يرد الى مائة بعد معنى ثم ايام لان معنى ثم ايام شرط للتدوي والشرط  
فبعد مصيبتها يتحقق الآباء ولكنه من حين لم يشرط عليه بانه لا مان فمجب  
بانه من حصنه وان كانوا قد افتخروا حصنه بلفظ في مائة من ارض الحرة  
ثم حل قاله وان كان قال سكت فيما بيني وبين ثم ايام والا كنت عبدا  
لكم فان اسلم فهو كسبيل عدي ان مضت المدة قبل ان يسلم كان في  
مع الغيبة ولا تغفل لان الشرط كما كان وكذلك لو قال والا كنت  
لكم او قال ذلك جميع اهل الحنن ثم مضت المدة قبل ان يسلم فمهم ذمة

بعد الالباب

كما انه لو بالشرط ولو قال المحصور للمسلمين يومئذ في علي ان اترككم فلكم  
على مائة مائة رأس فقال المسلمون ان ذلك على مائة مائة رأس فانت  
امن فرضي به لك ونزل ثم جاءهم الى مائة مائة فيقال قد كانوا مائة مائة  
فهو في المسلمين وليس له ان يقول ردوني الى مائة مائة بخلاف سبب لان  
المسلمين علقوا الامان بالشرط وهو الدلالة والمنطق بالشرط معدوم قبل الشرط  
وفي الاول اوجوب الامان على ان يدل وقد قبل ذلك من اول ولم يدل  
الا ترى ان من قال لعبد ان ادبت الى القافنت فقبل ذلك  
لا يعنى بالم بدو ولو قال انت حر على ان يعطى الف درهم فقبل فهو حري  
او لم يود فذلك هذا وكذا لو قال له ان نزلت فاسلمت فانت من  
ثم نزل ولم يسلم فهو في لان قولهم فاسلمت معطوف على الشرط فيكون شرطا  
فاما علقوا الامان بالشرط ان يسلم فاذا لم يسلم لم يكن له الامان واذا قال انت  
امن على ان يبرل فليس هو من بعد التذول قبل ان يسلم فمجب بتيغته بانه  
ان ابي الاسلام وعلى هذا الوفاق لو انت امن على ان يبرل فخطب مائة دينار  
فقبل ذلك فنزل ثم ابي ان يعطى له ما يريد فانه يكون امن بخلاف الوفاق  
ان انزلت فخطب مائة دينار فانت امن لان بناء الامان متعلق بشرط  
اذا ما يريد نفى الاول بشرط القبول فاذا نزل وقبل كان امن وكان  
الذي يريد عليه فاذا ابي ان يعطىها او قال ليت عندي حسن حتى يعطينيها لكوني  
في لاجل الامان انك بت لفتي ما اعطى الذي يريد وجب تخذه سبيلا حتى  
بانه وان ابي ان يعطيه حتى اخرج الامام مع نفسه الى دار الاسلام ثم اعطاه  
على سبيله حتى يرجع الى مائة لانه في امان وقد كان محبوبا في دين عبده  
في واقعي الدين لم يبق له عليه سبيل فان طال مائة في دارنا ولم يعط الذي  
جعله الامام ذمة لان الكافر لا يكن من اطالة المقام في دارنا بدون صغار  
الحكم ولا انه احتبس عنده الى اذ الله ما يريد هو من منع منه او عاقر عن الاداء  
والكافر اذا احتبس في دارنا يضرب عليه جرة فبذلك الامان فاذا جعله الامام  
ذمة اخرج من الحبس وبطل عنه الذي يريد لان ملك الذي يريد منها عوضا  
عن امان نفسه او كان قد اعطى به نفسه يعني بانه فان كان للامان  
فقد استغنى ذلك بقوى البين وهو عقد الله والاسلام ان يسلم



عنه اذ اوامير المكاتيب اذا غنقه المولى ادام الولد اذا اعتقت بروت  
 المولى وهي مكانة سقط بدل الكتابة لوقوع الاستغناء عن اوامها وان كان  
 قد انقضى مقدم المعنى الذي لاجله كان يفدى بها نفسه لانه حين سئل اوصا  
 ومبا فقد صار من اهل دارنا ممنوعا من الرجوع الى دار الحرب وان عطل  
 الدناير كغيره من اهل الذمة وانما كان يفدى بها نفسه للنجى بآمنه فان قيل  
 لما ذى لم يجعل المال عليه عوضا عن رقبته حتى يطالب به بعد عقد الذمة  
 رقبته له فلما لم يكن عبد المسلمين قط وانما يكون المال عوضا عن رقبته اذا كان  
 عبدا في وقت تحقق ذلك المال وكذلك لو صار كونه على ان يعطيهما  
 فبعد راس ومسط وبقية دراهم او دينار لان ما يزره بطريق الفداء لا يكون  
 عوضا عن مال والراس المطلق في ماله ثبت مفيدا بالوسط من ذهاب القيمة  
 والعقد كما في بدل الخلع والصلح عن دم العذقان ادى بالترحم ولم يفتح  
 حصته فاراد ان يذهب الى موضع اخر لم يمنع من ذلك ولان يذهب  
 حيث شاء من ارض الحرب لانما عرفنا انه نزل من الحصن وقد انقضى  
 بالمال لا يعود الى الحصن بل ليس مما كان فاتفق منه في الحصن وانما يذهب  
 ذلك اذا نحن من الذمة الى حيث شاء من ارض الحرب فاذا منع منه  
 منها حل قتاله لان مقصوده قد تم حين وصل الى منعة اخرى فبقيت الامان  
 الذي كان بين وبين المسلمين الا ان يكون قد اشتراط على المسلمين  
 امن منهم حتى يخرجوا الى دار الاسلام وكذا كذا شهر فحينئذ يجب اتقائه بذلك  
 الشرط لاننا جعل الامان متبعا ببناء وجبة اذا وصل الى ثمة لانه لا يملك  
 وهو انه كان فاتفق محصورا فان قصد ازالة ذلك الخوف عن نفسه  
 اعتبر دلالته الحال اذا جاز النصح بخلافه واذا لم يترك شيئا من هذه الشروط  
 ثم اختار الرجوع الى حصنه فرجع حتى صار فيه مستغنا فقد خرج من الامان المسلمين  
 ايضا لانه وصل الى منعة باختياره وذلك سبب لانها الامان الا ان  
 يكون شرط انه امن كذا كذا شهر او حتى ينصرف المسلمون الى دار الاسلام  
 فحينئذ هو امن وان دخل الحصن لبقاء الامان بغيره لا لالتحق بمنعه اخرى  
 وان ظن المسلمون على الحصن فلو سببه لبقاء الامان الا ان يكون قبل  
 المسلمين حين رجع الى الحصن فحينئذ يكون قبالة بعبارة القتال في

ثمة بصيرة فضا الامان الذي كان من دلالته الحكم للامان بعد النقص في  
 حرة القتل والاسترقاق وان قال المسلمين امنوني على ان اترك لكم ما  
 ثمة دينار وان لم اعطكم فلما امن بني وبنكم او قال ان اترك لكم ما  
 ثمة دينار فان امنتم نزل فطالبوه فاني ان يعطهم فهو في القياس  
 لوجود شرط انتبذ الامان في احد الطرفين وانما شرط الامان في الفصل  
 ان في ذم الاستحسان لا يكون فيا حتى يرفع الى الامام في امره بالاداء  
 وان ابي حكم عليه بان يجعل فيا لما بينا ان في امنا من الاداء فطلب  
 منه احتمال المعاني فلا يتعين جهة الا بالآية الحكم الحكم اريد لو قال لهم  
 لا اعطيكم وانما اعطى الامير او قال لا اعطيكم الا بشروطا كان فيا بهذا الا  
 يعلم ان القول بالقياس في هذا فيجوز ولو رفعوه الى الامام فقال يا بني  
 المائة دينار فقال اجبني فيها حتى اتحل لها فلما سئل الامام ان يوجب له  
 او ثمة لانه ليس في هذا القدر من التاخير كغيره من المسلمين وفيه منفعة  
 له والامام ما مور بالنظر من كل جانب الا ترى ان من رزاه الدين  
 اذا اشتمل هذا القدر من المدة امهله الحكم ولم يجبه فلهذا الذي يفدى  
 بالمال اولى بان يهله ولا يعجزه وان كان قال بومنوني على ان اترك لكم  
 راس او ثمة دينار يا بني وبين ثمة ايام فقل فهو امن ولا سبيل عليه  
 بمعنى الوقت لانه شرط هذه المدة مهلة لنفسه فلا يجس قبل مضيتها كالا  
 يجس من عبدة الدين الموكل فان معنى الوقت فهو امن بقبوله المال ولكنه  
 يجس حتى يودي بالترحم الا ان يسلم او بصيرة ذمة فحينئذ يظل المال عنه لما  
 من الطرفين فيه ولو قال بومنوني على ان اعطيكم ثمة دينار الى اجل كذا  
 لم اعطيكم فلما امن بني وبنكم او قال ان اعطيكم الى اجل كذا فان امنتم لم  
 يعطهم حتى مضى الاجل فهو في ولا حاجة الى تعاقب القاضى هنا لانه صرح  
 بشرط الوقت نفسه فلما زاد على الوقت الذي صرح به ولو شرطنا تعاقب  
 القاضى بعد معنى الوقت كان زيادة على النص في معنى النسخ ولو قال بومنوني  
 على ان اترك لكم ما ثمة راس على اني ان لم اترك لكم فلما امن  
 بني وبنكم ثم نزل فلهم على قربة فيها ثمة راس فلهذا سبب الامان  
 او بعد قبل نزوله او بعد نزوله قبل ان يهله فليست هذه به لانه فان

منع

والزيادة



على غير ذلك وان كان في ذلك لو علم المسلمون بها قبل دلائلهم ولم يصيبوا  
لأنه التزم دلائلهم فيها منقطة للمسلمين وذلك لا يوجد اذ دل على ما كان معلوما  
للمسلمين ولأن الدلائل انما تحقق اذا كان التوصل الى المقصود بذلك الدلائل  
ووصول المسلمين الى هذه القوة لم يكن بدلائلهم حين علموا بها قبل دلائلهم  
او لم يصيبوا الا ترى ان المحرم اذا دل على صيد قد كان المدلول معلوما بكانه  
لم يكن غنما للبحر اهداه الله لاله ولو كانوا اخرجوا معه قد لهم على الطريق فجعلوا  
الاه حتى عرفوا مكانها قبل ان ينتهي اليها فبذلك علم عليها هذه الدلائل وهو  
لا سبيل عليه لانهم انما اخذوا في ذلك الطريق بدلائلهم وانما علموا بها حين  
اخذوا في ذلك الطريق فما يحصل لهم من العلم يكون مضافا الى أصل السبب  
وهو دلائلهم الا ترى ان دلائلهم المحرم على الصبي بهذا الطريق تحقيق حتى يبره  
جوا الصبي وكذلك لو وصف لهم مكانها ولم يذهب معهم قد يذهبون بغيره حتى  
اصابوا فهو من لائق الدلائل كذا يكون فان من يدل غيره على طريق قد  
يذهب ولكن يصف الطريق له فيصير معلوما بدلائلهم وبسبب دلائلهم فيكون  
وكذلك لو قال منوفى على ان اذكركم على بطريقي باله وولده فان لم فعل  
فلا امان لي عليكم فلما نزل وجد المسلمين قد اصابوا بطريقي فقال هذا الذي  
ارادت ان اذكركم عليه فليس هذا بشي لانه التزم الدلائل على بطريقي منكر حتى  
ينفع المسلمون بدلائلهم ولا يحصل هذا المقصود بهذه الدلائل وان كان قال  
على ان اذكركم على بطريقي اخصن فانه قد نزل اربابا من اخصن ثم لما نزل  
وجد المسلمين قد اصابوا ذلك الطريق فهو من لا سبيل عليه لانه التزم الدلائل  
على معرف معلوم بعينه او بنسبه وقد دل عليه وهذا لا في المعين لا يعتبر  
الوصف وفي غير المعين يعتبر الا ترى ان من قال لا اذكركم هذا بشي فكم  
بعد ما شاخ خفت في يمينه ولو قال لا اذكركم يا فكم شي كان ثابتا  
ببنيه لم يثبت وحصل العلم للمسلمين بدلائلهم او انتفاعهم بدلائلهم وصف  
معتبر في الشروط فانما يعتبر في غير المعين فانما في المعين لا يعتبر في ذلك  
وعلى هذا التزم ان بدلائلهم على حصن او مدينة فان لم يعينها لم يعتبر الدلائل  
على ما يعلم المسلمون بها في المعين تعتبر ذلك ثم في غير المعين لو دلهم على  
من ذلك قد كانوا يعرفونه في ذلك دخلوا ارض الحرب قبل ان يظهروا

وقد لا يذهب

الا ان موضوعها اشكل عليهم في هذه الدلائل فهو من لا سبيل عليه لانهم  
توصلوا اليها بدلائلهم لا بما كان سبق من علمهم بها الا ترى ان المحرم في  
مثل هذا يكون والا على الصبي غنما للبحر ولان المقصود دلائلهم فيها منقطة  
للمسلمين وقد وجد فانهم انتفعوا بهذه الدلائل فانما علمهم الذي سبق فانما كان  
يوصلهم الى هذه المنفعة بعد ما استنبه عليهم وبعد ما نسوا فتحقق منه الوقت باسرها  
عند هذه الدلائل دالة اعلم

### باب من يكون انسانا من غير ان يكون من اهل الاسلام

ولان مسلماني دار الحرب تزوج منهم كناية وخرجها الى دار الاسلام فهي  
حرة لا باعتبار النكاح لان من لها فان امان المسلم في دار الحرب اطل  
اسيرا كان او ناجيا او رجلا اسلم منهم ولكن لانها حرة مع ما هي المستترة  
فانها حرة بلقلم في دارنا مع زوجها وهذه صفة المستترة فان اذ  
ان يرجع الى دار الحرب لم يكن لها ذلك لقيام النكاح بينها وبين المسلم  
ولوان المستترة في دارنا تزوجت بمسلم صارت ذمية فذلك اذا  
بقيت في دارنا في نكاح مسلم وهذا ان المرأة تابعة للزوج في المعام الزوج  
من اهل دارنا فتصير هي من اهل دارنا تبعها وان قال الزوج كنت قهرها  
في دار الحرب وخرجتها قهرها قالت المرأة بل فوجبت على النكاح ولم يفر  
فهذا على ما يدل عليه الظاهر فان جابها مربوطه فانظر ههنا في الزوج فيكون  
القول قوله وهي انه لا وان جات معه غير مربوطه فانظر ههنا فيكون  
حرة ذمية الا انه لا نكاح بينها وبين الزوج لا قراره بما يبطل النكاح وهو  
بطريق القهر فان اقرار الزوج باني في النكاح يبطله كالزعم ان زوجة قد  
ارتدت وانكرت هي فان اقام بنية من المسلمين او من اهل الذمة انه قهرها  
في دار الحرب كانت اذ لا اثبت سبب ملك رقبها بالحق وهي  
ذمية في الظاهر لا قراره انما في نكاح مسلم في دار الاسلام وتهادة اهل  
الذمة على الذمة يعقل ثم ان كان المسلم مستائفا في دار الحرب كره لا يصح  
وامر بان يفتقها ويجلي سبيلها لانه حين دخل اليهم بان فقد ضمن ان لا يفر  
وان لا يتعرض لهم بشي من ذلك فيؤمر بالوقت باضمن ولا يكره عليه ان يضمن



عذر بامان نفسه خاصة دون امان المسلمين وذلك امر بين وبين رب  
وان كان اسير فيهم او كان اسلم منهم لم يورث من ذلك لانه يمكن  
من استرقاقهم واخذ مالهم اذا قدر عليه وقد بينا ان تزوجها آيا لا يكون  
امان منة لها ثم لا يحسن فيها لانه اخرجها على وجه التخصيص ولا يقبل على قهره  
ثمها ذمة اهل الحرب من المستأمنين لانها ذمة في الظاهر فقد نصا وقا على  
انها كانت زوجة له وشهادة المستأمن بارق على الذمة لا يقبل فان  
قالت ما تزوجني ولا قهرني ولكنه استنى فخرجت معه فهي حرة ان خرجت  
له لانه الحال ولا يكون زوجة له لانه يدعى عليها النكاح وهي تنكره او ادعى انه  
تزوجها في دار الاسلام لم يقبل قوله الا بحجة فلهذا اذا ادعى انه تزوجها في دار  
وان ارادت الرجوع الى دار الحرب لم يمنع من ذلك لان النكاح لم يثبت  
حين الحزب وبه نصير ذمة تابعة للرجل وان اقام الزوج البينة المستأمنين  
في دار الفسار على انه قهره في دار الحرب يقبل البينة لانها مستأمنة في الظاهر  
وشهادة المستأمنين على المستأمنة بارق مقبولة وان اخرجها معه مقيمة  
فهي امة له ولا يحسن فيها لان الظاهر شرها به له وان لم يعلم انه صنع بها هذا  
الا في دار الاسلام ففي قول ابي حنيفة رحمه الله هي في جماعة المسلمين لانها  
لما اكرت النكاح لم يثبت لها حكم الايمان في دارها فان المستأمنة من كفا  
للمقام في دارنا ولا نعلم لذلك سببا حين اكرت النكاح فكانت حرة لا  
ايمان لها في دارنا ومن اصل ابي حنيفة رحمه الله ان الحربى اذا دخل دارا بغير  
ايمان فاخذة مسلم يكون قبا لجماعة المسلمين وعندها يكون قبا لاخذ وفي  
الجباب الحسن فيه روايتان ولان ذمبا دخل دار الحرب بامان فزوج  
منهم امرأة ثم اخرجها مع نفسه بعد ما استأسن المسلمين عليها فهي حرة لانها  
جاءت بمجي المستأمنة ولان المسلمين امنوا حين استأسن عليها لم يكون  
كذبة من اهل دارنا بتجاوزها فبذلك ما تزوجت المستأمنة ذمبا في دارنا  
فلما رجع الى دار الحرب وان اذن لها الزوج في ذلك وطلقها والى سبيل  
عليها ليس بسيرط هنا ولكنه اذا خرجت معها بقة فهي امة لانها جات  
للمقام مع زوجها وهو من اهل دارنا فان استأسن في الدار على ائنه اذينة  
فهي امة ايضا لان المسلمين امنوا ولا منها جات بمجي المستأمنة حيث

استأسن عليها ولها ان ترجع الى دار الحرب متى شاءت لانها ليست  
بتابعة لابنها واخيها الذي في دارها بلغة وان اخرجها مع نفسه لم يثبت  
لها شيء في المسلمين في قول ابي حنيفة رحمه الله لانها ما جات بمجي المستأمنة  
فانها ليست بتابعة له في المقام ولم يثبت لها نصا وان قال الذي قد  
قهرتها في دار الحرب فاخرجتها وكه بنة ولا قرابة بينهما في نه لا يصدق لان ظاهر  
الحال يكذب بها قال فانها جات غير مبروطة معه وقد ثبت فيها في جماعة  
المسلمين فلا يصدق الذي في البطلان ذلك وان شهد له بذلك فهو  
من المسلمين كانت امة له لانه اثبت سبب الملك فيها بالحجة ولا يقبل في  
ذلك شهادة اهل الذمة لانها تقوم على المسلمين وقد صارت امة لهم  
في الظاهر وان اخرجها مغلولة قد علم ذلك في القول قوله لان الظاهر  
وان لم يعلم انه قهره الا في دار الاسلام فعند ابي حنيفة رحمه الله هي في جماعة  
المسلمين وعندها هي له ولكن يورث منه الحسن بغيره ما لو اصاب الذي  
ركاها في دار الاسلام فانه يحسن وما بقي له ولو خرج عالج من اهل الحرب  
مع مسلم الى المعسكر فقال المسلم اخذته اسيرا وقال الحربى جئت مستأمنة  
في القول قول الحربى لانه جاء بمجي المستأمنين والظاهر شرها به له فانه غير مقهور  
حين جاءه لان الواحد ينصف من الواحد لا ترى انه لو جاء وحده لم يكن  
امان فلهذا اذا جاء مع مسلم ولو كان قبا به وهو مكنوف اي هو في  
مغلولة او في عنقه جل عقوده فالقول قول المسلم لان دلالة الحال يشهد له  
وقد بينا ان في هذا الحكم بدلالة الحال ولو كان هذا الحربى جامع عددا من  
وهو محلى عنه فقالوا هو اسيرة وقال الحربى جئت مستأمنة معهم في القول  
قول المسلمين لانه مقهور بحكمهم لا يقدر على الانتصاف والتخلص منهم  
لو اراد ذلك فهو بمنزلة المبروط لا ترى انهم لو كانوا امة رجل فداخه فانه حتى  
صار لا يقدر على التخلص منهم فانه يسبق الى وهم كل احد انه اسير مستأمن  
فيكون قبا لجمع العسكر وان شهد مسلمان انه قبا مستأمنة قبلت الشهادة  
لان شهادة المسلمين حجة مائة على جماعة المسلمين وان لم يشهد به شاهدان  
ولكن اقرب من واحد من القوم انه جاء مستأمنة لم يصدق في ذلك لان قول  
الواحد ليس بحجة في الحكم وشركتهم فيه شركة حاة فلهذا لم يقر الواحد في دارنا



يخرج في سهمه بالقسمة ولو ان مسلما خرج من دار الحرب وموارة فقل  
ليس لي بزوجة ولكني استنفاها فخرجتها على الامان فهي في الفيلان  
الامة اياها في دار الحرب باطل لكونه مفعولا في منعة اهل الحرب وحاصل  
في دار الاسلام فقد صارت قبا مأخوذة بالدار فلا يعمل امانة في ابطال حق  
عنها وفي الاستحسان هي حرة مستأمنة رجع الى دار الحرب متى كانت  
لانه لما خرج معها مستأمنة لذلك الامان فهو بمنزلة المنسي لانه في اول  
جود من احوال الاسلام وانما ثبت حق المسلمين فيها اذا حصلت في دارنا  
عيزة امنة وهي ما حصلت في دارنا الا امنة فادنى الدرجات ان يقرن بان  
المسلم اياها بسبب ثبوت حق المسلمين فيها وذلك يمنع ثبوت حقهم فيها  
نوضحة انما وصل الى الموضع الذي لا يمين فيه المسلمون ولا اهل الحرب فبعد  
خرجنا من منعة اهل الحرب ومع امان المسلم اياها في هذا الموضع وهي القنبر  
ما خذوة بدار الاسلام ما لم يصل الى الموضع الذي يمين فيه المسلمون وهذا  
بخلاف ما لو امنها ثم خرجت هي وحده لان امانة اياها في دار الحرب باطل  
وهو ليس معها في الموضع الذي يبيع فيه الامان منه حتى يجعل كالمشتري لان  
في ذلك الموضع فهذه كانت قبا ولو ان مسلما في دار الحرب من جنس  
غلبا منهم فخرجوا معه الى دار الاسلام فظفر بهم المسلمون كانوا قبا لان هذا  
عيزة متخ منهم في دار الاسلام ولان في دار الحرب بل هو مفعول في الموضعين  
بمنعهم فيكون امانة لهم باطلا الا ترى ان هذا العكس لو دخلوا دار الاسلام فخل  
اليهم مسلم بان تم امنهم كان ذلك باطلا لانه غير متخ منهم فذلك اخرج  
معهم من دار الحرب مستأمنة لذلك الامان بخلاف لو امن واحد منهم  
وخرج معه لان الواحد لا يكون مفعولا با ل واحد بل متخ منه ويختلف في  
الظاهر فيصيح امانة كما دخلوا دار الاسلام ولو كان امن في دار الحرب عشرين  
رجلا منهم ثم خرج معهم الى دار الاسلام فهم امنون فبذلك لا زالت الامان لهذا  
العد في دار الاسلام ابدا فان قيل هو غير متخ من هذا العدو فيصير بل هو  
مفعولهم في الظاهر فينبغي ان لا يصح امانة قل نعم هو مفعول با عن نفسه  
ولكنه في غير متخ بقوة المسلمين لان هؤلاء لا يمتنعون من جماعة المسلمين بقوة  
المسلم في دار الاسلام بجماعة المسلمين في دارهم يكونوا مستغنين من الجند فانهم

من جنة المسلمين كان هذا الرجل فانه لهم في دار الاسلام كما  
لا مفعول باهم فيصيح امانة لهم بخلاف مع مع

مستغنون من اهل دار الاسلام بسكونهم فيكون هو مفعول فيهم في دارنا كما في  
دار الحرب الا ترى ان القوم الذين لا منعة لهم لو دخلوا دارنا بغير امان وخدم  
قوم من المسلمين كانوا قبا بجماعة المسلمين ولو ان جندا غلبا منهم دخلوا دارنا  
فقاتلهم قوم من المسلمين حتى قهرهم كانوا لهم خاصة وما كان القوي لا يهزم  
ان الذين لهم منعة ما صاروا مفعولين لمحصلهم في دار الاسلام بخلاف الذين  
لا منعة لهم كحققت انهم اذ لم يكونوا مستغنين من جماعة المسلمين فلم يكن  
ان الواحد الذي قبا معهم صحبا ادى الى الفرار لانهم في قوا منعتهم بتا على  
الامان وفي الجند لا ادى الى هذا لانهم في قوا منعتهم بتا على امانة بل هم  
بسكونهم في دارنا كما في دار الحرب وعلى هذا لا يخرجهم هذا المسلم الى غير المسلمين  
في دار الحرب فان كانوا يجبت لا يمتنعون من العكر فهم امنون لان قوة  
في هذا الموضع بعسكر المسلمين فيكون قبا لهم لا مفعولا اذ وصل الى عسكر المسلمين  
وان كانوا يجبت يمتنعون من العكر كقوتهم فامانة لهم باطل وان خرج معهم  
مينا ولو كان المسلمون حاصره واحصوا وفيهم مسلم فان توما لا منعة لهم في دارهم  
معه الى العسكر لم يكونوا امنين بخلاف الاول لان المحصورين قد صاروا مفعولين  
ومن وجه حالهم كحال الاسور فلا يصح امان المسلم لهم اذ كان فيهم امانة  
من ابطال حق المسلمين عنهم بخلاف الاول ولانه لو جاز هذا الامان لم يبق  
المسلمون على قهرهم بحال فانهم اذا بقوا بالعدو سلم بعضهم ثم امنهم على ان  
يخرج مع كل نفر منهم ولا يجوز القول بما يودي الى سد باب الاسترقاق على  
المسلمين بغير ان يذهبوا الى المحصورين سابقه على قوة هذا المسلم الحاجة  
معهم فلا يبطل باعتبار جهة القوة حكم اليد بغيره بخلاف جميع ما سبق لان  
حريته سلمت وزوجا حربي فها على كذا حتى تجبقت ثلث حصن لاني الام  
لا تصل الى الزوج بغير من عليه لا سلم فيجعل ثلث حصنات فانه يعلم  
عوضات بغيرها سائرة في القوف فيها اذا صار غير مبد لها كما بعد اطلاق  
وباطارده على الكفر يعلم انه غير مبد لها فان لم يكن حتى خرج الى دار الاسلام  
كان الرجل قبا للمسلمين لانه خرج لا على وجه الاستيلاء ولكن بقي السكاح  
لان ارق الذي ثبت فيه لاني في ابد السكاح بينها فلاني في بقا السكاح  
ايضا وانما الموجب بغيره بين الدارين ولم يوجد ذلك فارجل لاصار



للمسلمين كان من اهل دارنا ثم لا نفع الفقه بينهما وان حافظت حيث  
حتى يعرض عليه الاسلام لان الجحيم كانت حلقا من عرض الاسلام  
باعتبار تغذر عن الاسلام عليه وقد رآل ذلك قبل حصول المقصود <sup>والقصد</sup>  
على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف بسقط اعتبار الخلف فلهذا يعرض  
عليه الاسلام فان اسلم في امراته وان ايا فرق بينهما ولو كان الزوج  
هو الذي اسلم وهي من غير اهل الكت ب ثم خرج الى دارنا قبل ان يحض  
سببا فهي امراته حرة امته لا سبيل عليها لانها جاءت محبة المستانثا  
تابعة للزوج في المقام ومن جاءت للمقام في دارنا كانت مستانثة فانما ازل  
فليس تابع لامرته في المقام فلهذا جاء غير المستانثا اذا لم يطلب لان  
ولم يظهر منه علالة له لكت ثم ان كانت من اهل الكتاب فهي ذمية لان  
النكاح بينهما مستفرد ذلك بمرضاها المقام في دارنا مع زوجها وان كانت  
من غير اهل الكت ب فالنكاح بينهما غير مستفرد فتصير ذمية ولكن تعرض  
الاسلام عليها فان سلمت والا فرق بينهما وكان لها ان ترجع الى دارها  
لانها مستانثة وقد بينا في كت ب الطلاق اختلاف الروايات فيما اذا  
اسلم احد الزوجين المستانثين في دارنا ان في حدی الروايتين يتوقف  
الفوقه بينهما على معنى مت حيفض كما لو كانا في دار الحرب وفي رواية اخرى  
اي الامر من سبق اما عرض الاسلام على المصر منها او معنى مت حيفض  
الفوقه وعليه بعض من لا يما تحت به الامام في الحقيقة فيمكن من عرض الاسلام  
والمصر من اهل دار الحرب حكا نفع الفوقه بينهما بمعنى مت حيفض فان لم  
يسلم ولكنها تحولت الى دين اهل الكت ب فقد تغير النكاح بينهما بمزله ما لو كان  
كت بية في الاصل فيكون ذمية واثار الى الفرق بين اسلام الزوج و اسلام  
المرأة فقال محمد رحمه الله الزوج ليس من عيال امرأة اذا سلمت والمرأة من عيال  
الزوج اذا اسلم فتكون امته اذا خرجت معه الا ترى ان حربا لو است من  
الى دار اسلام فخرج معه امراته كانت امته فكذلك اذا اسلم ولان  
منهم استانثت ثم اخرجت زوجها معها لم يكن منها تبع لها فكذلك  
اذا سلمت ولو كانت التي سلمت امته زوجها على ان اخرجته الى دارنا  
فخرج معها كان امنا لا بينا ان استانثته ذلك الامان حين خصل دارنا

بمزله الامان المبته فان قالت هي امته واخرجته معي وقال المسلمون خرج  
معك بغير امان فالقول قولها لان الظاهر ان لها فقه علم انه قد خرج  
معها وهو لا يخرج معها مصرا على الكفر الا بايمانها والبت على الظاهر واجب فيها  
لا يمكن الوقوف على حقيقة الحال فيه ولو اسلم رجل من المحصورين واخرج  
معه امراته وهي كافرة كانت فيا للمسلمين لانه لو است من وهو محصور  
بايمان لم يبعه زوجته فكذلك اذا اسلم وكذلك اذا سلمت المرأة وانما  
زوجها فخرج معها لان امانها اياه في منفعة اهل الحرب بطل وهو كالايمان  
لها في الامان لا يمان بايمانها ايضا بخلاف ما لو لم يكن محصورا يست من الى  
عسكر المسلمين او الى دار الاسلام فانه يبعه زوجته والصغار من اولاده <sup>والكبار</sup>  
من الاناث لان حكم القهر لم ينف ولهم هناك وقد بناول المحصورين ذمية  
امانه واباينة في ازالة القهر عنه خاصته ولوان ذمية زوج امراته في دار الحرب  
واخرجها مع نفسه فهي حرة ذمية لان عقد الذمة اقوى من عقد الامان ولو  
خرجت متا مع زوجته كانت حرة امته فاذا خرج وهو ذمي زوجته  
اولى ان يكون امته ثم هي تابعة لمن هو من اهل دارنا في المقام وهو في  
تفسير ذمية ولو خرج الذمي بائنة كبيرة لا تحت من اهل الحرب كانت  
فيا لا ان يكون استان من عليها لانها ليست بتابعة له في المقام في دارنا  
فلا يكون خروجها معه دليل الاستانثان فحساب الزوجة فان قبل الميسر ان  
المستان من لا يخرج مع نفسه ابنة او اخته كانت امته معه فكان ينبغي ان يكون  
الحكم في الذمي هكذا فان الزوجة التي هي تابعة لا تصير ممنوعة من الرجوع الى دارنا <sup>حرب</sup>  
بمزله المستانثان فبكت بات مثل ما الحكم في الابنت والاخت ايضا  
الظاهر هو يقولها كما يقول زوجته فانما في الذمي زوجته نصير ذمية ممنوعة  
من الرجوع الى دار الحرب ولا يمكن بات مثل ما الحكم في حق الابنت والاخت  
بعدم التبعية في حكم الاحساس في دارنا ولا يجوز ان يثبت في التبع حكم  
سوى ان يثبت فليس هو اصل ولو اخرج الذمي معه امراته فقال هي امراتي حرة  
كانت امراته حرة وان لم يعرف ذلك الا بقولها لانها تصادق على ذلك  
والظاهر انها لا يجدان في دار الاسلام فهو اعلى كالحا كان بينهما في دارنا  
فلاجل الضرورة نقول قولها اذا لم يكن هناك من بنازعها الا ترى ان خروج



معه رجلا وثنا فقال هم عبيدي وانا في صدقوه قيل قولهم في ذلك ذلك  
 لو فرح مستان فهو صدق فيما يدعي من ذلك اذا صدقه المدعي عليه للفرح  
 وان كذبه المدعي وقالت لاسكاح بيني وبينه ولا قرانه كانت في لسان  
 الموجب للبعث لم يثبت عند كذبهما بقية حريته في دارنا لا امان لهما فيك  
 فيا ولوان سلكا خرج من دار الحرب ومعه رجل وامرأة فقال هذا مملوكي  
 الا خرجك وبلكة امنا فخرجنا معه في القياس بما في لسان ما ادعى هو من الملك  
 قد اتفق بكذبهما وما ادعى من الايمان قد اتفق بالحارة وفي الاستحسان  
 مستان برجعان اذا احبالا مع اختلاف تصادقا على انه لا سبل  
 للمسلمين عليها والاسباب مطلوبة لاحكامها لا لاجبارها فبعد الاتفاق على  
 الحكم لا يعتبر الاختلاف في السبب لوضوح اختلاف السبب في الصورة فاما  
 في المعنى السبب واحد هو الايمان ان ثبت لهما تبعا او مقصودا فهو خبر بالو  
 تران لفلان عليه الف درهم فمن وقال الموقر له عصب فان المال يرب  
 لهذا المعنى ولو كان الذي اخرجها ذي ادعى مستان وقال هي امراتي وانا  
 المدعي لست بزوجة له ولكنه اشني فخرجني كانت في المسلمين لان السكاح  
 لم يثبت لاسكاحا وقد زعمت انها خرجت بايمان الذي ادعاه في ذلك  
 باطل ولو فرح حرب مع مسلمين فقال اشني هذا ان كذبه فهو في لانه يدعي بها  
 ما لا يعرف سبب فلا يصدق الا بحجة وقد ثبت حق المسلمين فيه باعتبار الظاهر  
 لانه حرب في دارنا لا امان له فلا يصدق في ابطاله فان صدقه صدقها فهو من  
 يرجع الى دار الحرب ان احب لان الايمان يثبت له من جهة من صدقه  
 بقضا وقها وان لم يثبت من جهة الاخر فلكانه ما ادعى الا على هذا في امان  
 الواحد كفاية له وان قال اشني هذا كذبه وقال لا خانا الذي اشتهر وكذا في  
 وثبت كل واحد منهما على مقارنته فهو في لاق الايمان لم يثبت له من جهة من  
 ادعاه حين كذبه ولا من جهة من قوله لكذب كبري اياه فكان في كذبه  
 ما لو قال المسلم انا منك وقال كبري بطلت بل كنت الى رجل من المسلمين  
 بالامان لم يصدق وكان في ذلك لو قال بل اشني فلان المسلم وهو عا  
 او صحت لان الايمان لم يثبت له بمجرد دعواه على الغائب والميت من قوله  
 بالامان فقد كذبه كبري في ذلك وهذا بخلاف تقدم فثبت الايمان من

او هو المملوكي

جهة واحد بعينه واما الاختلاف بينهما في السبب وهما الاختلاف بينهما  
 فحين كان الايمان من جهة فلا يثبت واحد من الامرين مع الكذب  
 ولو كان قال بعد هذا الذي اقره بالامان صدقت انت فتنفى فغلطت  
 فيما قلت فحق القياس هو في لاق اقراره له قد بطل الكذب فلا يعمل التصديق  
 بعد ذلك اذ الايمان عقد محتمل للفسخ والتصديق بعد الكذب ان اعتبر  
 فيما لا يجوز محتمل للفسخ كالسبب والولا في الاستحسان هو من اذالم يصح على  
 ذلك الكذب لان الغلط في هذا الباب قد يقع فانه ما راي من قبل هذا  
 الوقت وبالمرة الواحدة قل ما يثبت معرفة فاذ ادين له الغلط وجب اعتبار  
 تصديقه لرفع الضرر بخلاف ما اذا ثبت على الكذب بعد الاستحسان  
 لان نهم الغلط هناك قد اتفق وهو نظير ما لو قال الرجل لامرأة جالسة الى  
 جنبه هي اختي من الرضا عنه ثم قال بعد ذلك غلطت وهي امراتي كان  
 في ذلك ولم يعرف بينهما وان ثبت على ذلك بعد الاستحسان لم يصدق  
 ورفق بينهما للمعنى الذي ثبت ولو قال كبري ما اشني رجل من المسلمين وكبري  
 خرجت بغير امان بعد ما قال له مسلم انا منك ثم رجع الى تصديق لم يصدق  
 وكان في لانه ليس في انوهم الغلط فاهم الاستحسان كبري الذي يخرج  
 الى دارنا هو الايمان وبعد ما خرج بايمان مسلم لا يستنبه عليه اصل الايمان بعد  
 الحار اصل الايمان لا يعتبر تصديقه بخلاف الاول فقد يقع الاستحسان  
 كان امانة من جهة فلهذا يعتبر رجوعه الى التصديق ويعذر بالغلط في ذلك  
 ولو فرح الى دارنا رجل وامرأة من اهل الحرب فشهد مسلمان انها خرجت بايمان  
 بعض المسلمين وبها يقولان كذا باا امت احد في قيس قول في حجة حجة  
 المدعي ائنه والرجل في لانهما صادر فيعين في الظاهر والشهادة على عني الالة  
 مقبولة من غير الدعوى بالاتفاق وعلى عني العبد كذا في قولها والاقبل  
 في قول في حجة رحمة فان كانا ادعى ذلك بعد الحار ثم شهد المسلمان  
 به قبلت الشهادة لان هذا نص في الدعوى وان نص لا يمنع قبول  
 على الحجة واذا شهد لها ذبيان او مستان به لك لم يقبل الشهادة  
 لانها تقوم على المسلمين وبعد شهادة المسلمين لو اذ ارجع الى دار الحرب  
 لم ينعان ذلك لانه قد ثبت بالحجة انها مستان فان قبل ما ذكرنا

يوم حلال كذا كذا  
 بسم الله الرحمن الرحيم



على نفسها في الابد فكيف يتركها حزين قتلان الامام قد علم  
بذلك بما فيها قالا لا يحجز المعزاد صار كذا في اقراره بسقط حكم اقراره ولو  
خرجت بغيره ان شهد لها شهادان بها اسلام في دار الحرب قبل ان يخرجها  
وصدقات هذين بذلك فان كان الشهادان مسلمين فيما حوّل وكانا من  
اهل الذمة فيما رقبان المسلمين لان شهادته اهل الذمة لا يكون حجة على المسلمين  
واسلامها انما ظهر بعد اقرارها فلا يبطل ارق عنهما ولو قال الشهادان  
كذبنا ما سلمنا قط اغتر على الاسلام لان شهادته المسلمين عليها بالاسلام حجة  
تامة فان سلمنا فها حوّل انما على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في غير ذلك  
واما عند ابي حنيفة رحمه الله فلان في هذه الشهادة الزام حتى على الرجل المسلم  
حسم في ذلك فانكاره لا يمنع قبول البينة بغيره ولو انكر العتق وهناك  
يرعى عليه حقا من صدقة وتصاص فيما دون النفس فقبل ان يباين  
سما قتل الرجل وجبت الملاءة حتى تسلم لانه ثبت بالحجة انها حوّل من  
فلا يجوز عليها سبي في دارنا ولكن الحكم في المدة والمدة ما شاء وان قال المسلم  
وشهادته هذان هما اسلام يوم كذا في دار الحرب فغالبه ان على النصرة في  
دار الحرب بعد هذا الوقت بظهر انهما يجبران على الاسلام فان سلمنا فاعل  
هو والمدة ان في المسلمين لانه ظهر اقرارهما اقرارهما في دار الحرب وخرجهما  
الى دارنا على ذلك والمدة في دار الحرب تسترق ولا يبطل ارق عنهما  
وهذا بخلاف الاول فلم يظهر هناك اربعة منها بعد ما ثبت اسلامهما الا  
دارنا فان قبل هناك قد اقر البنا انهما كافران بعد الوقت الذي شهد فيه  
المسلمان عليها بالاسلام قل نعم ولكنهما اقرارا بغير معجدة ومنهاني على لانه  
يجعل ذلك ردة انما اقرار اصل الشهادة فاما هنا فقد اقرارا بها اقرارا كقولها  
بعد الوقت الذي ثبت فيه اسلامهما بالحجة في دار الحرب فان قبل مع هذا  
هذه الشهادة اثبات حرية الملاءة فلما ذى خبر قولها حتى تجعل له بعد شهد  
الشهود بغيرتها قل لان هذا اقرارها بارق على نفسها وقرار الملاءة بارق  
مقبول بغيره للقط اذا كانت انى فارت بارق ولو ان حرية سلمت  
في دار الحرب وعرف اسلامهما ثم اخذت في الاسراف فاعل قد اقرته قبل  
ان تاخذ في كانت قبلا وصدقت لا قرارا على نفسها بارق وكذا لو كانت

مسلمة كحقت بدار الحرب ثم اخذت في الاسراف فغرت انها الخفت بدار  
مرتة في ان ان كذبها ابو ايمان قالت لا انها اقرت على نفسها بارق  
بسبب هو ظاهر في انها اخذت من دار الحرب وحكم الشك ظاهر فيها  
وكذلك لو ان ذميمة لحقت بدار الحرب ثم اخذت في الاسراف فغرت انها  
لشهاد كان القول قولها وكانا قبا لا انها اقرارا بارق على نفسها وكل من اوضح  
ما سبق ان شهادته المسلمين بها سلمت في دار الحرب لا يمنع صحة اقرارها  
بارق على نفسها بعد ذلك بسبب ردتها في دار الحرب ولو ان مسلمة في  
دار الاسلام حرة مودعة الا بدين فعتق بها رجل فقال هي انى لي فغرت  
فكنت امة بدار الحرب وبسبب في دار الحرب وبسبب في دار الحرب وبسبب في دار الحرب  
لانها تصدق على سبب يوجب الملك له فيها فجل ان تصدق على كذا كانت  
بالعاقبة او بالبنية لوصفها انها تفر على نفسها بايتقنها حكما وهو ارق ولو اقرت  
على نفسها بان يصدق حقيقة من قصاص او جرم وجب قبول قولها لانها طلبة  
فهما اولى وفي الاستحسان لا يصدق وهي حرة لا سبيل عليها لانها تفر  
لا يملك انت دونه فان حرة الاصل ثبت لها بحرية الا بدين على ولا يملك  
ابطاله وهي منهمة فيما اقرت به من السبب فان التت جيل على المل  
الى الهوى فاعلمها اجبت هذا الرجل وهو لا يرغب فيها بالنكاح فان  
بارق بهذا السبب كاذبة يحصل مرادها وهذا بخلاف ما اذا عرفت  
بدار الحرب لان هناك الظاهر يشهد لها فيما قالت فان المسلمة لا تخفى  
بدار الحرب ما دامت مصرة على الاسلام عادة فتصح ان اعتقادها  
لا يكن الوقوف عليه فلا بد من قول قولها فيه فاما لو حوّلها بدار الحرب ظاهر  
يكن الوقوف عليه فلا حاجة الى قبول قولها في ذلك بوجه وهران  
دارسبي واسترقاق فاذ عرفت انهما اقرارا بها من موضع الاسترقاق  
فيكون ان لانه لم يظهر المانع وهو اسلامها عند الاخذة فدار الاسلام  
استرقاق بل دار حرية من كذا فلا يبطل بمجرد قولها اذ لم يعلم صدقها في ذلك  
والثبوت في هذا كالمسلمة فاما انكر الذي اذ قال ذلك ولم يرف صدقه  
وكذا بدار الحرب فاعلم لانه على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله هو  
والمرأة في ذلك سواء لان عندنا معنى حتى انما تعالى هو العتق في حرية الرجل



كان في حجة المرأة ولهذا قبل الشهادة فيه من غير دعوى ذني قول في حجة رجلية  
هو عبد سوا عرف لوجهه بدار الحرب ولم يعرف لان معنى حجة هو المعبر  
حديثة هذه ولهذا قبل الشهادة على غنى العبد من غير دعوى ولان معنى  
الميل الى الله لا يمنع في حق الرجل وليس في هذا الاقرار معنى حل الفرج الملك  
بجلاف افراد المرأة ولو فوج مسلم من دار الحرب ومعه جري رجل وامرأة فقا  
امنه بالبرية واخرجه وقال كوفي بطل ولكنه استنى بالفارسية ومنه على  
الاختلاف فهو من لانها اتفقا على السبب والحكم وان اختلفا في العبارة  
ولا معبر به الا اختلاف خصوص في الامان فقد ثبت من غير عبارة اذا  
كان الاختلاف في العبارة لا يمنع قبول الشهادة فكيف يمنع قبول  
وكذلك ان اختلفا في الوقت الذي منه فيه وفي المكان او في الكثرة  
والامان بالامان لانها اتفقا على ما هو المقصود والامان ما يجرى  
فالاختلاف في هذه الاشياء لا يمنع الحكم بما هو المقصود ولو قال المسلم  
فخرج معي وقال كوفي بل انني فني لان الاختلاف هنا بينهما في الحكم  
المطلوب بالسبب فان المسلم يتفقه الامان من قبل بانه المستامن  
انما يتفقه الامان من جهة من امنه فمع اختلافها لا يثبت احد من الامان  
وان قال المسلم سالتني ان يخرج معي فيكون ذميا فعطيت ذلك وقال كوفي  
بل انني فني لانها اتفقا على الحكم وهو يتوكل الامان لمن جهة  
المسلم وان اختلف في سبب المسلم يعني عليه زيادة وهو جالس في دارنا  
والتراب امرته فلا يثبت تلك الزيادة بمجرد قوله وبقي اصل الامان له  
عليه فخرج الى دار الحرب ان شاء ولو كان مع كوفي المستامن في دارنا  
جارية لم يعتقها كان لها ان يرجع الى دار الحرب لانها مستمنة بتعال  
حتى لو اراد اعادة ثملها الى دار الحرب كان ممكنا من ذلك فباعتقها  
لا يبطل ذلك الحكم ولو باعها من مسلم او ذمي صارت ذمية بتعالها  
لانها من اهل دارنا فان اعتقها لم يكن لها ان يرجع الى دار الحرب لانها  
بعد ما صارت ذمية لا يعود ذمية بالعتق ولو وجد بها غنا فردا لم يكن  
ان يعود بها الى دار الحرب ولكن يجبر على بيعها لانها صارت ذمية  
وتبوت الملك لمسلم او ذمي فيها فكانت بمنزلة ذمية امرها المستامن

وان كان باعها من مستامن مثله فاعتقها المستر في ان كان المستر  
من اهل دار البيع فيها ان تعود الى دار الحرب كما لو كان ابا بيع عتقها  
نفسه لان حالها سوا وان كان المستر من اهل دار اخرى لم يكن لها  
يعود الى واحدة من الدارين لان تبعته البائع انقطعت ببيعها وان كان  
للمستر ان يخرجها الى دار نفسه قبل ان يعتقها فكذلك بعد العتق لا يكون لها  
ان يرجع الى داره وهذا لان المستامن انما يمكن من اعادة ما اخرجته من داره  
وهو اخرج هذه الامة من داره فلا يمكن من اعادة ثملها الى داره واذا كان  
هذا الحكم ثابتا في السلاح فحق الادمي اولى وادى ثبت انها جئت في دارنا  
كانت بمنزلة الذمية بعد الاتحاق وقبل الاتحاق بجبر المستر على بيعها  
المسلمين اذ من اهل الذمة كما هو الحكم في الذمية وان رد باعيب على البائع  
فكذلك الجواب لانها بعد ما صارت ذمية باعتبار المعنى الذي قلنا لا يعود  
حديثة ولو كان باعها من مسلم فتمت مسلمان ان كوفي كان عتقها في دار  
قبل ان بيعها قبلت هذه الشهادة لما فيها من معنى حجة الفرج فيبطل البيع  
ويرد البائع الثمن على المستر فان اردت ان يخرج الى دار الحرب  
لم يمنع من ذلك لان البيع لما ظهر بطلانه فقد ثبت انها حرة حرة فان  
قبل من ثملها انما للمسلم وانه لا يسيل لها الى الرجوع الى دار الحرب فليس  
ولكن القامى حكم بطلان اقراره بذلك فلا يبقى الاقرار حكم الا ترى ان  
متو ايضا بان الثمن سالم ببيع لانه كان قبضتها وذلك لا يمنع الرجوع  
بالثمن على البائع لان الحكم حكم بحدف زعمه ولو لم يبيعها الذي اخرجها ولكنه  
قال كانت زوجتي فتمت ثملها فخرجتها فني اذ لي وقالت كنت زوجة له فخرجت  
معه غير معروفة فالقول قولها لان الظاهر بانها قد خرجت منها فخرجت  
عليها اثر القهر ثم يفرق بينهما ان اسلم باقراره فقد اقر انها صارت له  
وذلك من في النكاح واقراره حجة عليه فان قيل قد حكم الانام بها بانه حرة  
فلما ذى يعتبر اقراره بعد ذلك في التفريق بينهما قلنا لانه حكم ذلك بمجرد قولها  
ونوع من الظاهر وذلك لا يوجب كذب المتو لا محالة الا ترى ان لو اقر  
البنية على ما ادعى قبلت بنية وقضى بها اذ لا يخالف بين نقد ملكها  
بجربتها كجدة تامة الا ترى ان لا يقبل البنية على رقبها بعد ذلك ويستخرج



هذا مبني على صحة مسلمة لم يدخل بها اذ اذعم انها ارتدت عن الاسلام  
وجحدت المرأة ذلك فانه يفرق بينهما بقرارة ولها نصف المهر  
لانه غير مصدق عليها في ابطال حقها وان كان مصدقا على نفسه فكذلك  
في سنة الحربي فان قال الامام يستخلفها ما كان الامر على ما كنت  
عليها في قبس قول ابي حنيفة رحمه الله لا ينعى على الرق وابعنه رحمه  
لا يرى الاستخلاف في دعوى الرق وعند ما يستخلفها على ما ادعى من  
الرق عليها فان نكحت ففني بكونها لانه لا يكون لها نكاح من صلحا  
الغضا بالنكاح في دعوى الرق اذ علم

### باب من الامان بغير اذن الامام وبعد نهى الامام

واذا حضر المسلمون حصن فليس ينبغي لاحد منهم ان يوس اهل الحصن ولا احد  
منهم الا باذن الامام لانهم صايطوا بالحصن ليعفوه والامان بغير اذن الامام  
المرد في الظاهر ولا ينبغي لاحد من المسلمين ان يكتب سبب ايجلولة بين  
جماعة المسلمين وبين مدادهم خصوصا فيما فيه قهر الله ودلالة بحسب كل  
مسلم طاعة الامير فلا ينبغي ان يعقد عقدا يلزم الامير طاعة في ذلك الا برضا  
ولان ما يكون مرجعه الى عامة المسلمين في النفع والضرر فالامام هو المصوب  
لتنظر في ذلك فالآيات عليه في ذلك يرجع الى الاستخفاف بالامام  
ولا ينبغي للرعية ان تقدموا على ابيه استخفاف بالامام فان فعل ذلك فهو  
جائر لان حجة الامان تكامل في حق كل مسلم على اية سنوكل  
صلى الله عليه وسلم في قوله يسعي بدينهم اذ اناهم وعلى الامام ان يكف عنهم  
حتى يثبت اليهم بعدا يردهم الى ما بينهم ان كانوا خرجوا وان راي ان يرد  
الذي امنهم فعل لانه اسبابا لا بد من حيث فعل ما يرجع الى الاستخفاف بالامام  
فلو لم يرد به اجترى غيره على سكة وذلك يتضح في السبب وانه لا يرد  
الا انه اذا امنهم على وجه النظر من المسلمين وطلعه ذلك الامام فانه لا  
يؤدبه في ذلك لانه قصد بفعله توفير المنفعة على المسلمين ودرجاء نفوذهم تلك  
المنفعة لآخر الى استطاع راي الامام في مثل هذه احواله بواجب له عطا الامان  
فان الواحد منهم اذا قال له سرائني على ان ادلك على عودتهم على ان تفتح

لك الحصن وخاف ان لم يؤمنه ان يغوثه ما وعد من ذلك فله  
اشكال ان له ان يؤمنه من غير استئذان لالامام لان الامان في مثل  
هذه الحالة يرجع الى تحقيق مقصود المسلمين وهو يسوجب الشكر على ذلك  
لان اذ يبب فلا يرد به في مثل هذا الموضع ولو ان مسلما امن واحدا منهم  
ما تدينار على ان ينزل من حصنه الى المعسكر فلا يقضي له ما يريد جابه الى معسكر  
المسلمين علم به الامام ففقدت المسلم في ذلك واما ما جاز كما لو فعله غير من  
ثم ينظر الامام في ذلك فان كان شرط المسلم ان امن حتى يخرج من ارض  
الحرب فالامام بالخيار ان يرد الله ما يريد عليه وورده الى امانه وان  
دفعه بامره لانه واخذ الله ما يريد وجعلها غنيمته لاهل المعسكر لان المعطى للامان  
انما يمكن من اخذ الله ما يريد بقبول المعسكر فلا يخص بها ولكن يجعل فله ذلك  
كفعل الامير او فعل جماعة المسلمين وان كان شرط له ان ينزل ان ينزل الى  
المعسكر فيبقى رجلا في حاصره ثم يعود الى حصنه فان الامام يضمن هذا الامان  
ويجعل الله ما يريد غنيمته لاهل المعسكر لان معنى النظر هنا متعين في تنقيح هذا الامان  
فانه امن فين حتى يعود الى حصنه وان رد الله ما يريد فلا فائدة للمسلمين في  
رد ذلك خلاف الاول وان لم يعد الى حصنه حتى تفتح الحصن فهو امن في حتى  
يلتج ما منه من ارض الحرب فلا فائدة في رد الله ما يريد عليه ولكن لا يتصور له  
حتى يصل الى امانه والله ما يريد في اهل المعسكر وكذلك لو كان المسلم من اهل  
الحصن شرا على ما تدينار اخذ منهم فالامام بالخيار ان يرد الله ما يريد  
اليهم وان شاء اجاز ما تدينار ولم يعرض لهم حتى يثبت الله ما يريد الله بدينه  
فجعلها قيا للمسلمين لان في كل جانب لوهم المنفعة عسى فانه ان طمع في فتح  
الحصن قبل معنى شهره بالمنفعة في رد الله ما يريد وان لم يطمع في ذلك بالمنفعة  
في اخذ الله ما يريد امضا الامان فلهذا يخرج الامام ولو ان الامير اراد ما يبا  
في المعسكر من امن منكم اهل الحصن او واحد منهم فانه باطل ثم امنهم سلم  
كجبل او غير جعل فانه جائر لان العلة الموجبة لامن المسلم لم تقدم بهذا  
الذات ولا لاية الامان لكل مسلم ثابت شرعا كولاية الشهادة ولا تقدم به  
هذه الولاية بنهي الامام ثم اهل الحرب لا يعلمون هذا النبي فلو لم يصح اهل  
المسلم بعد هذا النبي يرجع الى العذر وهو حرام الا ان الامير ان يرد الله



امن بالحبس والعقوبة ان كان لم يؤمنهم على وجه النظر للمسلمين لان  
اساسه الادب هنا يقع منه في الفصل الاول فانه جازم في الحق الامام  
فيستوجب الحبس والعقوبة لهذا وان امر بان ينادى اهل الحصن او كتب  
اليهم او يرسل اليهم رسولا ان اسلموا وهدى المسلمين فلا بعد واما ما في قوله  
باطل ثم امنهم رجل فزادوا على امانه فممن في لا يجزى ان امان المسلم لا يصح بعد  
هذا السني ولكن لان هذا القول من الامام بمنزلة البند اليهم وكما يصح بندهم  
بعد الا ان يصح قبل الا ان اذا المقصود بالبند دفع العذر وذلك ينبغي  
الوجهين جميعا واذا كان البند لو طرأ على الا ان رفع حكمه فاذا اقرت بالا  
منع ثبوت حكمه بخلاف الاول فهناك لا علم لاهل الحرب بنبي الا بغير  
اليهم لا يحقق ما لم يعلمونه وانما يصح البند قبل الا ان دفع العذر عن المسلمين  
فانه لو لم يصح ذلك يكن بعض فاسق المسلمين ان يحول بينهم وبين فتح حصنهم  
بان يؤمنهم كلها ببند الا بغير اليهم مرة بعد مرة فلا يظهر ان يحصل البند  
هذا العذر صحيح البند اليهم قبل الا ان لا غدر ولا نذر ولو كان قال لهم  
لا امان لكم ان اسلم رجل مسلم حتى او منكم اياهم اسلم وقال لهم اني رسول  
الامير اليكم وقد اسلمكم فزادوا على ذلك فهم امنوا وان كان الرجل كتب  
في ذلك لان عبارة الرسول كعبارة المرسل فان قيل في اذا ثبت الرسالة  
فاما اذا كتب فلا يمكن ان يجعل عبارة كعبارة الامير لانه لم يرسله الا بغير  
تصحيح الا ان لهم من جهة لانه لو قال منكم لا يصح فبني ان يكون امانه بغير  
فان نعم ولكن حين اخراج الكلام فخرج الرسالة فحققت معنى العذر في الا ان  
الى الوقوف على كلامه انه صادق في ذلك ام كاذب واذا كان عقده  
ودينه مدعوه الى الصدق ومنع من الكذب وسعهم ان يعتمدوا في الظاهر فلم  
يصح الا ان لهم ادى الى العذر بخلاف ما اذا اصاب الا ان الى  
فان كان الامير قال لهم لا امان لكم وان اسلمتم مسلم وانماكم رب انتم حتى  
انكم انما فو منكم بنفسى والسنة بجملتها فممن في لان هذا البند لكل الا ان  
اليهم الا ما يسمونه من سانه ولا ان دفع العذر عن المسلمين واجب لا طريق  
للامير في دفع العذر عنهم الا ما فعله من التقدم اليهم فلم يصح ذلك اذ  
الى ان يكن الفاسق من افساد الجهاد وعلى المسلمين وذلك لا يجوز الا ان

هذا الفصل ان كان الامير هو الذي ارسل الرسول اليهم ليبلغهم الا ان يفعل فهم  
امنوا لان عبارة الرسول كعبارة المرسل فكانه امنهم بنفسه وهو ما تقدم اليهم  
فقد امنهم من لا اعتماد على خبر من يزعم انه رسول كاذب ولم يمنعهم الا بغير  
على خبر من يرسل اليهم حقيقة ولا نانا ان البند انما كان الرسول كاذبا  
العذر عن المسلمين وهذا لا يوجد فيما اذا كان الرسول صادقا بوضوح اذا ارسل  
اليهم بعد ذلك المتفاته فذلك رجوع منه عن تلك المتفاته ورجوعه صحيح  
تري انه لو كان قال لهم اذا اسلمتم فاني باطل ثم امنهم بعد ذلك كان  
ذلك امانا صحيحا يجب ان هذا رجوع عما كان قاله لهم وذلك القول كان  
مرايا به شيئا فصيح رجوع عنه ولو ان سلا وادع اهل الحرب سنة على العذر  
جاءت مواعده ولم يحل للمسلمين ان يعودهم وان قدوا احد منهم عودته  
لان امان الواحد من المسلمين بمنزلة امان جماعتهم فان لم يعلم الامام بذلك  
حتى نصت السنة امضى مواعده واخذ المال فجعله في بيت المال لان بشفقة  
المسلمين المتقين في امضا المواعده بعد معنى المدة فهو بمنزلة العبد المجور اذا جرح  
وسلم من العمل في نه بشفقة العقد ويكون الاجر للمولى وان كان لم يعلم المولى  
قبل معنى المدة كان منكم من فسخ الاجارة ثم انما اخذ هذا المال بشفقة المسلمين  
فان خوف اهل الحرب من جماعة المسلمين لا من واحد منهم فلهذا باخذ المال  
منه فجعله في بيت المال مع التواضع للمسلمين وان علم مواعده قبل معنى المدة  
فانه منظر في ذلك فان كانت المصلحة للمسلمين في امضا تلك المواعده  
امضا واخذ المال فجعله في بيت المال لان لان نسي المواعده بهذه  
اذا اراد المصلحة فيها فلا يصحها كان اولى وان رأى المصلحة في ابطالها  
رد المال اليهم ثم بند اليهم وقامهم لان امان المسلم كان صحيحا والتجوز عن  
واجب فان كان معنى نصف السنة ففي القياس بر نصف المال  
النصف للمسلمين اعتبارا لبعض الكل وفي المواعده في مدة معلومة  
معلوم على الاجارة وهناك اذا انقضى العقد في بعض المدة بسقط من الاجر  
بحسب ما بقى وتنقذ بحسب ما معنى وفي الاستحسان رد المال كله لانهم  
اقرروا المال بشرط ان يسلم لهم المواعده في جميع المدة واخرها ان بيت العائنة  
جعله ولا يتوزع على اجارة وكله على لشرط في الحقيقة والمواعدة في الاصل



من عقود المعاوضات فنجعل هذه الكلمة فيها حاله كحقيقتها فإذا لم يعلم لهم  
المواعدة سنة كاملة وجب رد المال كله عليهم وهذا لا يرد بها يكون خوقهم  
في بعض المدة دون البعض فانهم يأمنون في السنة ان ياتيهم العدو  
انما يخافون من ذلك في الضيف فاذا ابتدأ بهم في وقت خوقهم ومنهم  
فلم يحصل شيء من مقتودهم بهذا الشرط وذلك يودي الى الغرور فلهذا يرد  
ان ابتدأ بهم قبل معنى المدة وان كانوا اذ دعوه تمت سنين كل سنة  
ويأخذون قبض المال كله ثم اراد الامام نقض المواعدة بعد معنى سنة فانه  
يرد عليهم السنين لان المواعدة هنا كانت بحرف آباء وهي صحيحة لا  
فيكون المال عوضا ينقسم على المعوض باعتبار الاجزاء كيف وقد فرق العقود  
بتفرق السنين حيث قال كل سنة بالف وبما يختلف الاول هناك  
واحدا في جميع السنة والمال مذکور كله على وهي كلمة الشرط فان قيل ليس  
ان في الاجارة لا فرق بين ان يقرن بالبدل حرف آباء وكلمة على في  
انه يتوزع البدل على المدة وكذلك في باب البيع فاذى فرق بينهما  
هنا قل لان البيع والاجارة معاوضة باعتبار الاصل ولا يحتمل التعلق  
بالشرط فان المواعدة ليست بمعاوضة باعتبار الاصل فانما تعتبر معاوضة  
النسخ بحرف آباء الذي يعصب الاعراض وهي تحتمل التعلق بالشرط فاذا  
فيها حرف الشرط كان محمولا على الشرط حقيقة وبهذا الفصل استدلال بوضيعة  
رحمة الله فيما اذا قالت المرأة لزوجها طلقني قلت على الف درهم فطلقها  
انه لا يجب شيء من المال بخلاف ما اذا قالت بالف درهم لان البطلان  
يحتمل التعلق بالشرط وهو ليس بمعاوضة باعتبار الاصل ففصل فيه بغير  
آباء وكلمة على كما في الامان ولكنها قال لا يخرج معاوضة وما هو المقتضى لها هو  
رد المال كله عنها كحصول بالواحدة هناك فرج معنى المعاوضة فيه بخلاف الامان  
على ما فرمنا ولو حاصره المسلمون فصار لميرهم لابل الحصى اني لعتي ان  
مكتم قتي ما اشتكم فاما في بطلان الامان لكم او فقه بئس اليكم ثم انهم  
فانه بطلان كما قال لا يبين لهم على وجه تنقي شبهة العود من كل وجه وهو  
تقدم من الكلام بصير كانه بئس الامان الذي يكون منه فان قيل في  
لم يجعل الله على الامان رجوعا عن تلك المقالة كما في المسئلة فقلت

هناك في الوضع زيادة وهو انه انهم يودون حاله وقال قد بطلت قولي  
لكم انه لا امان لكم فبهذا البيان يظهر رجوع فاما هنا ليس كلامه بديل على  
الرجوع عن المقالة الاولى بل بديل على حقيقتها ان ترى انه لو قال لهم في اقل  
اهل هذا الحصن معكم وقد دعوتهم الى ان او منهم فلم يجيبوني فانما اريد ان يظهر لهم  
الامان على اذ دعوتهم اجابوني وهذا الامان الذي اظهر لكم بطلان وزوال  
تقره وايه ثم انهم كان ذلك باطلا وهذا لان الامان مما يحتمل النقص فاذا  
اعلمهم ان بكلمة بطلان ثم حكم به بعد ذلك فهو بمنزلة من لم يتكلم ونظر هذا  
في فصول النجدة في البيع وغيره وقد بيناه في كتاب الكراهة والا فراد ذكر  
بعد هذا باب النزول على الحكم وقد بينا تمام شرح هذا باب فيما بينا من شرح  
ازيادة است وانه اعلم

### باب الحكم من اجل احكام انزلوا على حكم رجل من المسلمين

قال واذا انزل اهل حصن قد حصروا فيه على حكم رجل من المسلمين فذلك جائز  
لقوله صلى الله عليه وسلم ولكن انزلوا على حكمكم ثم احكموا فيهم ولان الروايات  
اختلفت في نزول بني قريظة على الحكم فذكر بعض اهل المغازي انهم نزلوا على حكم  
سعد بن معاذ رضي الله عنه ابتداء فان النبي صلى الله عليه وسلم لما حاصره  
عشرة ليلة وكان قال لهم في الا ابتداء حين اجبره على رضيت عنه انهم يسبون  
اخوة القودة والتخاير يسبون انزلوا على حكم الله وحكم رسوله فقالوا لا يا رسول الله  
ما كنت نحي سائم لما خال لا رخص عليهم ان نزلوا على حكم من ساء من المسلمين  
وكانوا حلفاء الاوس قبل مجيئ رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان سعد بن معاذ  
سبي الاوس فرضوا بالنزول على حكمه رجاء ان يحبس اليهم لما كان بينهم وبينه في  
الجاهلية فانزلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على حكمه فبطلت عنه ان لا يأس  
بان يزلهم على حكم رجل من المسلمين والاشهر انهم نزلوا على حكم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ثم جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحكم فيهم الى سعد بن معاذ رضي الله  
عنه برضاهم وانما فعل ذلك لان الا نصرا حاطوا برسول الله صلى الله عليه وسلم  
وكلموه في ما بهم على سبيل السقاعة فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم راحة قلوبهم  
فقال الا نرضون ان يحكم فيهم رجل منكم قالوا نعم قال فذاك الى سعد بن معاذ



وانما جعل ذلك اليه لانه كان صلته بهم يوم الحندق ففتح الكعبة وكان لا  
يرقا الدم فدعا وقال اللهم ان كنت ابيقت من حرب ترشيد سينا فاقبني  
لذلك فلا شيء احب الي من قال قوم فوجدوا رسولك من بين اظهريهم وان  
لم يبق من ذلك شيئا فاجعل في سبب شهدائي ولا تمس حتى تفر عيني في بني  
قرطبة فلما دعا بذلك رقا الدم وانما تكلم بهذا لانه كان في بني قريظة  
بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم مع جماعة من رؤس الانصار حين اخبرهم  
نقصوا العهد ليدعواهم الى تجديده العهد فغظوا له يقول وستموه فانصرف عنهم  
وهو يقول ستموني بنينا وسكيتهم من هذا الستم وهو السيف فلما هزمته الاخر  
وحاصر المسلمون بني قريظة دعا به هذا لانه لما دعا زلفت بنو قريظة على حكم رسول  
صلى الله عليه وسلم جعل الحكم فيهم الى سعد بن معاذ وهو كان من بني بني سعد رسولك  
صلى الله عليه وسلم فاما الانصار وحملوه على حاربوا مع رسول الله صلى  
عليه وسلم فجعلوا يجلونه في الطريق ويقولون خلفك وموايك قد ملكك  
منهم فحسن اليهم وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الانصار  
وقد علمت ما فعل عبادة بن ابى في تخلص خلفاء من بني قينقاع وانت اخي  
بذلك منه فلما اكره من ذلك سمح بحبه بيه وقال لفيضان سعد بن لا  
تأخذ في الله فانه لا تم فقالوا فيما بينهم ملك قريظة واسد انصرفوا منه الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما اتى سعد رضي الله عنه مجلس رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال للانصار قوموا سبكم فانزله فلما جلس بين يدي رسول الله صلى  
عليه وسلم قال قد جعلت الحكم فيهم ابيك فالحكم فيهم فقبل سعد رضي الله عنه  
وقال عليكم عهدا وميثاقا ان الحكم ما حكمت فقالوا نعم ثم قال لفيضان النبي  
فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يومئذ اجلا لا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وعلى من هنا مثل ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتهم فقال  
سعد رضي الله عنه فاني حكمت فيهم بان يقتل الرجال بسبي النساء والذرية وهم  
الاموال فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة  
ار قبلي سبع سموات وكذا روي في بعض الروايات نفى هذا دليل انهم اذا  
انزلوا على حكم رجل فجعل الحكم الى غيره برضاهم ان يكونوا وليس ان يجعل الحكم الى  
غيره بغير رضاهم لان سعد اخذ عليهم العهد بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم ليسر فيهم بذلك ولم يكر ذلك عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا  
لان الناس يتفادون في الراي وهذا الحكم مما يحتاج فيه الى الراي فضا بهم حكم  
شخص لا يكون رضا حكم شخص اخر حتى اذا جعله الى غيره بغير رضاهم فحكم النبي لم  
ينفذ حكمه الا ان يجزى المحكم الاول بعد ما يعلم به فحينئذ ينفذ لان اجازة غيره  
انت له ولانه انما الحكم برأيه وقد رضوا بذلك ثم ان حكم المحكم فيهم بان نقل  
المقاتلة او بان يجعلوا ذمة او بان يجعلوا في ذلك كله فانه مستلزام الحكم  
سعد رضي الله عنه وذكر في بعض الروايات ان سعد حكم يومئذ بان نقل  
جوت عليه موسى ويسند من يقول بان النوع يا عبادة بن العتبة  
نقول بهذا لان بنات العتبة يختلف في ذلك لاني لا اري ان ذلك  
يبطل في الاثر انك ويسرع في الهود فلا يكون ان يجعل حكما وما يدل ان علم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اياه من طريق الوحي ان ذلك علامة للنوع في  
قريظة فالحكم بذلك لان من جوت عليه موسى منهم كان مقاتلا وانما حكم نقل  
مقاتلتهم والمقاتل نقل بالغ كان غير بالغ ولكن الاول اصح لان غير البالغ  
انما نقل قل الا سرا فان قل فاما بعد ما اسر لا نقل ثم ذكر انه لما حكم فيهم فسبقوا  
جسوا في دار بنت الحارث البخارية وامرهم ان يكتفوا بهذا النبي ان يفتح  
بالاسرا قال له تعالى حتى اذا امكنتمهم فشدوا الوثاق ثم قال ثم جالس رسول  
صلى الله عليه وسلم بني قريظة حتى قتل من قتل منهم في يوم صائف وسبي من  
قتل منهم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في المغازي حتى بن خطب  
ولعب بن اسد وجماعة فلما انصف لهما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تجبوا  
عليهم حر الشمس وحر السلاح قتلهم واسفوهم حتى يبرءوا ثم اقبلوا من بقي  
منهم وفي المغازي ذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام وقل سعد بن معاذ  
رضي الله عنه ما كنت ومن بقي منهم وكان الذين يكون فيهم على بن ابى طالب  
والزبير بن العوام رضي الله عنهما فقتلوا عند دار ابى الجهم وسالت وما ودم حتى  
اجازوا زينت ولم يبق في الكلب عد ومن قتل منهم وقد خلف الروايات  
فيه فاعلموا انهم قتلوا سبعة رجل منهم وقل مقاتل العتبة حين  
وكان عد واسبى سمانه وحين وكان كل من بينك في امة يكتف عن  
على ما قال عطية القرظي شكوا في امرى يومئذ فكتفوا عن عاتى فاذا انا لم



أثبت فجعلوني في الذرية وذكر عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أم الأجداد  
 أن تنقل من جرت عبد المولى والنسب إلى النبي العروج هذا ما نرى عن  
 ذلك على سبيل النظر للسبب حتى لا يقصد بهم بسوء التري أنهم حين لم  
 يبالوا في رعاية نبيه النبي بسبب ذلك فقتلوا بولاه وكان بحسبنا وذكر  
 ابن عمر رضي الله عنه قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا  
 ابن ثمان عشرة سنة فوفني ثم عرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة  
 فقبلي في المعركة وأنا أدور هذا مستدلا على أنه لا يحكم في السبب بآيات الخاتمة  
 وأنا يعتبر فيه العلامة بالاختلاف وأما بنو خمس عشرة سنة في قول أبي يوسف  
 ومحمد رحمهما الله وفي قول أبي حنيفة رحمه الله ثمان عشرة سنة في رواية شعبة  
 في رواية وقد بينا هذه المسئلة في المطالبات

### باب الانفال

الانفال النائم في أصل الوضع واحد النفل ومنه قول القائل ان تقوى ربنا  
 خير نفل وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا انفقوا من ثروتكم حيث رزقناكم  
 الآية ما روي عن عباد بن الصامت رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ما رزقناكم فنفقوا وكيف سألت اخلاكم قال لا تهزم الله تعالى الله وقربا  
 فرق رزقه كانوا حول رسول الله صلى الله عليه وسلم كحرسه ورفقه استعمله  
 ورفقه جمعوا الاموال ثم ادعت كل فرقة منها حقها بالغنائم فاجتمع عند رسول  
 صلى الله عليه وسلم وارتفعت اصواتهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم ساكت قائل  
 تعالى في ذلك الحال يا أيها الذين آمنوا انفقوا من ثروتكم حيث رزقناكم الآية  
 والمراد من استعمل لفظ الانفال في عبارة الفقهاء ما يحسن به الامام بعض  
 ذلك لفظ يسمى منه ثقبلا وذلك المحل يسمى نفلا ولا خلاف ان السبيل صار  
 قبل الاصابة للخراب على النفل فان الامام ما مور بالخراب قال الله تعالى  
 يا أيها النبي حزن المؤمنين على النفل فلهذا الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من قام مقامه والخراب من السبيل فان السبيل قبل ان يجرى طرقه بانفسهم اذ لم  
 يجهزوا من المصائب في احوالهم الامم بذلك ذلك بغيرهم على الجاهل  
 به واحموا ويقاع انفسهم في حلبة العدو وصورة هذا السبيل ان يقول من قبل

قيل انه سلبه ومن اخذ سبيله فهو له كما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
 حين ينادي يوم بدر ويوم حنين او يبعث سرته فيقول لكم السبت ما يبعث  
 بعد الحسن والبطون هذه الكلمة فلهذا لا يطلق لهم ثقت المصائب قبل ان يجهزوا  
 وهم سركا بجيش فبما بقي بعد ما يرفع منه الحسن عند النفقة بهذه الزيادة بحسبنا  
 ثم يكون لهم السبت بما بقي مختصون به وهم سركا بجيش فبما بقي ولا يستحق النفل  
 السبب بدون تنقيل الامم عندنا وعلى قولنا نفي رحمة من قبل سركا على  
 وجه المبالغة وهو مقبل غير مدبر استحق سلبه وان لم يستحق السبيل من الامم لان  
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل قتيلا فلهذا سلبه لئلا يستحق السبيل  
 في سان صاحب السبع لبيان السبب كقوله من بدل دينه فقتله ولكن نقول  
 هذا ان لو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الكلمة بالمدينة بين يدي حتى ولم  
 تنقل ان قال في الا بعد كقوله الحاجة الى التخريص فان ذلك من نفل لم  
 يبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في شيء من مغاربة من قبل قتيلا فلهذا سلبه  
 في موضع يوم حنين وذلك بعد ما انهم المسلمون ودعت الحاجة الى التخريص  
 ليكن كما قال الله تعالى ثم وليتم مدبرين وذكر محمد بن ابراهيم البجلي انه قال  
 يوم بدر ايف وقه كانت الحاجة الى التخريص يوم بدر معلومة فانهم كانوا كما  
 وصفهم الله تعالى في قوله وانتم اذله فوقفنا انما قال ذلك بطريق السبيل  
 للتخريص لا بطريق نصيب السبع واية اخذنا ذكر عبد الله بن سفيان قال كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم محاصرا ادى الغزى فاما على نفل النفل في النفل ففعل  
 سهم وهو لا اربعة قال فالقيمة نعمتها الرجل قال ان ربيت في جنك سهم  
 فاستخرجته فقلت حق به من احك السهم فهذا دليل على ان النفل  
 لا يستحق السبب بدون السبيل وعلى هذا القول على الجواز والوقوع والامم  
 يجوزون السبيل بعد احوالهم ومن قال الا وراعي وقناه دليل على انهم  
 لان السبيل للتخريص على النفل وذلك قبل الاصابة لا بعده لان السبيل  
 لا يثبت لاختصاص ابيه الا لا بطلان من ثبوت الغنائم ولا بطلان من  
 ثابت في الحسن لا ربا بها وفي السبيل بعد الاصابة ابطال الحق والادب على  
 انه لا يجوز ذلك حديث الحسن ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 زنا من شعور من المغنم فقال ذلك سألني زنا من نار من اوتىته ذلك

وقال ابو حنيفة رحمه الله لا نفل بعد احوال الغزاة  
 وهو مذهب اهل العراق والنجاشي



لك ان تاتيه وما كان لي ان اعطيكه وعن مجاهد بن جبر الى رسولك  
صلى الله عليه وسلم بكبه من شعرا فخذ من المغنم فقال بكي هذه فقال  
نصف منها فلما كان في الاشبعت الصفا في قال قال جابر الى النبي صلى  
عليه وسلم معه زمام من شعر فقال مر لي بهذا الزمام فانه ليس لي اصلي زمام  
فقال سألني زمام من فراك لك ان تاتيه وما لي ان اعطيكه فرمى به  
المغنم ولو جاز السفل بعد الاصابة لما حوته رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك  
مع صدق حاجته والذي روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نفل بعد لا طرفة  
بجل على انه اعطى ذلك من كسب بعض النبي حين باعته من المكيين  
اد اعطى ذلك من سهم نفسه من الكسب من الصفي الذي كان له على  
لا يجل له من غنائم الكسب الكسب مردود فيكم اد اعطى ذلك ما اتي الله عليه  
يا جابر الجبيل والركاب كالمال بني النضر فانه كانت خالصة لرسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ما اتي الله على رسول الا به او اعطى ذلك من غنائم  
بدر فقد كان الا مرفها مفضا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال الله  
قل الانفال لله والرسول ثم اشخ ذلك بقوله تعالى واعلموا ان غنائمكم من  
الا لله وذكر عن موسى بن سعد بن زيد قال ما روى عن رسول الله صلى  
عليه وسلم يوم بدر من قتل قتله سلبه ومن اسر اسيرة فاقوله فاعطى كل  
ابي جهل لعنه الله سلبه وما اخذوا بغيرة قال قسم بينهم عن فواق اي عن سواد وكذا  
ذكره ابن عباس رضي الله عنه قال لما نزلت الآية يا ايها الذين آمنوا انفقوا  
قوله الحارثون فقسما بينهم بالسواء قد تغفقت الروايات انه اعطى كل قاتل  
سلب قتله يومئذ على ما ذكر عن عاصم بن عمر بن قتادة قال اخذ على رضي الله عنه  
سلب الوليد بن عتبة واخذ حمزة رضي الله عنه سلب عتبة واخذ عبيدة بن الجراح  
سلب شيبة فذبح الى درنة وكان عبيدة قد جرح فمات بذات اجل في  
الصفر قبل ان ياتي الى المدينة وهو يومئذ موضع وختلف الروايات في قاتل  
ابي جهل فروي عن عبد الرحمن بن عوف قال كنت يوم بدر بين يدي  
حديث اسنانها احدهما معوذ بن عفراء والاخر معاوية بن عمرو بن جهم  
احدهما اي عم النوف ابا جهل لعنه الله قتل ما مات كذا قال بعضي انه  
سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فواته لولعته ما فارق سوادى سواده حتى

يموت الا عجل منامه وعمرني الا خالي سئل ذلك ثم لقيت ابا جهل لعنه الله  
وهو يستوي صف المكيين فقلت ذلك صاحبك الذي تريد ان تدره بسيفها  
فقتله وجاه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كل واحد منهما ان قتله في سلبه  
فقال صلى الله عليه وسلم استخما سبعا فقالا لا فقال ارباعي سبعا فارباعي فقال  
كل واحد منهما ان قتله في سلبه فقال كل واحد منهما ان قتله في سلبه  
راي اشر الطعام على سيفه فعلم انه هو القاتل وان اعانه الا خود روى انه  
الى عكرمة بن ابي جهل فسأله من قتل اباك فقال الذي قطع ايامه وانا  
كان قطع يد معوذ بن عفراء من المكنب واسم الروايتين انه اكنه على من  
طالب رضي الله عنه واجزه عليه بن مسعود رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم  
قال كنت افش القتل يوم بدر لاني رسول الله صلى الله عليه وسلم من اراه  
منهم فزيت ابا جهل لعنه الله صريحا به رضى فجلت على صدره ففج عبيدة  
وقال يا روي الغنم لقد ارتفعت مرثعا عظيما فقلت الحمد لله الذي كفى  
ذلك فقال لمن الذي فقتلته ورسوله فقال ما روى زيد بن نفع فقلت  
اجرا لك فقال فخذ سيفي فهو معنى لما زيد واقطع ارجلي من كابل يكون  
ايدي في عين الناظر واذا رجعت الى محبة فاجزه في اليوم شه بعض الروايات  
من قبل قال ففقتلته راسه واجتبه به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت  
هذه ارجل عدو الله ابي جهل فقال صلى الله عليه وسلم انه اكبر من ان يفرغوني ويزرعوني  
امتي كان شره على وعلى امي عظم من شر فرعون على موسى وهتم ثم تغني  
سيفه زاد في بعض الروايات واخبرته بما قال فقال انه كوفي الدنيا وعنه  
موتة في سنكوفي النار ايضا قبل وكيف يا رسول الله عليك السلام قال اذا  
ادخل النار جعل نظره يقول لا صحابة بن محمد وهي به فيقال لهم في الجنة  
فقال كلا انما كان اليوم يوم رحمة فربوا والروايات متفقة على ان رسول  
صلى الله عليه وسلم اعطى ابن مسعود سيفه وفي بعض الروايات انه اعطاه سلبه  
فان صح هذا فابجل على ان الذي جرحه اكنه يكون فانه من نفع راسه  
وان كان الصحيح انه اعطاه سلبه فربوا مسعود في ما يجل على ان الاول كان  
اكنه وصير يجل لعم انه لا يعين ولا يتصور منه ان قال فيكون السلب ودون من  
قطع راسه واما اعطى سيفه ابن مسعود رضي الله عنه لان الله يبري غنائم



كان الى رسول صلى الله عليه وسلم كما ينبغي وبهذا استدلال من يجوز التفتيل بعد  
الاصابة فانه يقول اعطاه سيفه على طريق التفتيل هذا ضعيف لان ما كان  
مستحقا لغيره بالتفتيل لا يجوز ان يفتله الامام لغيره كيف وقد روى انه كان  
على سيفه فضة وعلى قول اهل الشام لا تفتل في ذهب ولا فضة على ما بينه  
فان كان هذا متفقين فهو حجة من عليهم وذكر عن ابي قتادة قال قال رسول الله صلى  
عليه وسلم يوم حنين من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه وتام هذا الحديث  
ابن قتادة قال كان للمسلمين جولة يوم حنين فليقتل رجلا من المشركين فله  
عدا رجلا من المسلمين فاقبته من داره وضربت على جبل فانه ضربته فتركه  
واقبل على فقتلني الى نغمة ضمة سمعت منها ربح الموت ثم ادرك الموت  
فارسني فاقبته رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعت يقول من قتل قتيلا له عليه  
فله سلبه فقتل من يشهد لي فقال رجل صدق يا رسول الله سلب ذلك  
القتل عندي فانه عنى فقال ابو بكر رضي الله عنه لاهاته ابعدا سلبا  
بقائل عن الله وعن رسوله ثم يعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صدق ابو بكر وعطاني سلبه وذكر عن ابن عباس رضي الله عنه لا تمنع من  
ولا تفتل حتى يقسم حقة اى جملة وانما زاد بهذا نفى التفتيل بعد الاصابة  
اختصاص واحد من الغائبين حتى قبل الخمس بغير تفتيل ويؤيد هذا وذكر  
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا تفتل في اول الغنيمة ولا بعد الغنيمة ولا تفتل  
من الغنائم اذا اجتمعت الا راعي اوساتى اوصاريس غير محرم ومعنى قوله  
في اول الغنيمة اى بعد الاصابة لا ينبغي للامام ان يفتل احد شيئا قبل رفع الخمس  
بعد رفع الخمس وقيل معناه لا ينبغي له في اول القتال قبل الحاجة الى التخرين لان  
البحر في اول القتال يكون لهم نشاط في القتال فلا تقع الحاجة الى التخرين فاما  
بعد ما طال الامر وقلبت طمهم تقع الحاجة الى التخرين فينبغي ان يكون التفتيل عند  
ذلك ولا ينبغي ان يفتل بعد الاصابة وقد جاء في الحديث ان النبي صلى الله عليه  
وسلم كان يفتل في البداية الرابع وفي اربعة الثلث في اهل الشام حملوا على التفتيل  
بعد الاصابة وليس كما ظنوا بل المراد ان كان يفتل اول السرايا الرابع وخمس  
الثلث زيادة الحاجة الى التخرين فان اول السرايا يكونون في سيطر في القتال  
ولا يحتاجون الى الامعان في طلب العدو وادخل السرايا قد قتل طمهم وتجاو

الى الامعان في الطلب فلهذا زاد فيما نقل لهم في الراعي والبقى والى  
فهم اجزاء يعطيه الامام اجمعه باعتبار علمهم للمسلمين وهو معنى قوله غير محرم  
اى انما يعطيه الامام اجمعه بعقد علمهم وليس ذلك من التفتل في شئ وذكر عن  
خالد بن الوليد وعوف بن مالك انهما كانا لا يجتنبان الاسلاب عن  
جبيب بن مسعدة ولا يحولان السلب منكم وفيه الحسن والمكره عن ابن عباس  
رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وانما اخذ بقول هو لا لقوله تعالى واعلموا ان  
غنائمكم من شئ والسلب من الغنيمة وما قبل ما نقل عن خالد وعوف اذا  
تقدم التفتيل من الامام بقوله من قتل قتيلا فله سلبه وعنه في هذا الموضع  
لا يحسن السلب فاما بدون التفتيل فحسن على ما روى عن بكول بن البراء  
مالك اخ انس بن مالك رضي الله عنه قتل مرزبان الزارة واخذ سلبه  
فذهب بالذهب مرسعا باجواهر فبلغ قيمة اربعين الف فكتب جبيب  
في ذلك الى عمر رضي الله عنه فكتب عمر رضي الله عنه ان يؤخذ منه الحسن  
ويرفع سائر ذلك اليه وبهذا شك فانه ان كان سبق التفتيل لا يحسن  
لم يسبق التفتيل فاعطى ما بقى الى البراء يكون تفتلا بعد الاصابة وذلك  
لا يجوز عندنا ولكن ما وجدناه كان تقدم تفتيل مكية بان كان الامر قال  
من قتل قتيلا فله سلبه بعد الحسن وفي هذا الموضع يحسن السلب ايضا عندنا  
وابا في القتال وذكر عن ابن عباس رضي الله عنه قال الفرس والسلب  
من الفتل والمراد ان القتال بعد تفتيل الفرس لان السلب اسم لما  
يسلب منه باظهاره جازا والفتا وهذا يحسن في الفرس كما يحسن في السلب  
فيقتل الكل في التفتيل يقول فان خرج الكافر من قبل بعد تفتيل الامام ثم قتله  
اخر فان كان الاول صيره كحيث لا يستطيع قتلا ولا عونا به ويعلم انه لا  
يعيش مع تلك الجراحة سلب الاول والا فاسلب الثاني لان مقتله  
الامام من هذا التفتيل ان يظهر القتال فضل جزاء وغنا يقتل المشرك في انما  
يحصل من الاول دون الثاني لانه اذا صار كحيث لا يتوهم القتال منه فاما  
لا يحتاج الى غنا وقوة في جزائه وان كان ينبغي مل مع تلك الجراحة ويبرم  
ان يعيش والقتال فقد اظهر ان في بقتله الفتا والقوة فيكون السلب لا يرى  
ان الصيد اذا رماه انسان فاختنه ثم رماه اخر فقتله كان الاول لو كان



بنحو بعد رمي الاول حتى رماه الثاني فهو الثاني واستدل على هذا الحديث  
 محمد بن ابراهيم البجلي قال قطع محمد بن مسلمة رجلي ورجل علي عنه  
 فاعطى النبي صلى الله عليه وسلم سلبه محمد بن مسلمة وفي بعض الروايات انها  
 اختصا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال محمد بن مسلمة يا رسول الله قطع  
 رجليه الا وانا فادرك علي قتله ولكن اريد ان يدوق من الموت ما ذاق  
 اخي محمد وكان محب قد دلى عليه حجر ارجل فقلت ما حياكم مات فقتل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بسلبه محمد بن مسلمة وروي انه لما قطع محمد بن مسلمة  
 رجليه قال محب اجز علي يا محمد فقال علي تذاوق ما ذاق اخي وجاوزه  
 علي بن ابي طالب رضي الله عنه فذفف عليه اي جزائه واخذ سلبه ففعل  
 صلى الله عليه وسلم سلبه لمحمد قال الرازي من اولاده وكان سيف جريحه  
 فيه كتاب كن لا تعرفه حتى جاء بهودي فقرأ فاذبه هذا سيف جريحه  
 يعطى وذكر عن عمر رضي الله عنه قال عاتق رجل رجلا وجاؤه فقتله  
 سلبه للذي قتله وعن علي رضي الله عنه انه قال هو بينهما لا كل واحد منها  
 اظهر زيادة غنا وقوة احد هما بآبائه والاخر يقتله وانا ماخذ بقول عمر رضي  
 عنه لان الاول ما سلكه لم يخرج من ان يكون مقتلا فاما الثاني فمقتل  
 في الحقيقة فيكون سلبه بقتله وقد كان التفتيل من الامام للقتل لسلكه

### باب النفل خاصة الخمس وما كان للنجى فالصا

قال لا بأس بان يعطى الامام الرجل المحتاج اذا ابل من الخمس بغنيته ويجعله  
 بعد الغنيمة لانه ما هو بصرف الخمس الى المحتاجين وهذا محتاج واذا جاز صرفة  
 محتاج لم يغفل فدان يجوز صرفة الى محتاج بغفل والى باحسانا كان اولي  
 وهذا ان يغفل له وقال قتادة حصل هذا الخمس وهو يفر من وجده كازراه  
 الامام محتاجا بصرف الخمس اليه فان ذلك يجوز وروى عن علي  
 رضي الله عنه انه قال لو جدد خمسها لاربعة اخماسها لك وسنتها لك ثم  
 هذا ما قبل ما رواه سعد بن السب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال  
 لا نفل الا من الخمس ومن سجد قال كان النفل من الخمس يعني النفل بعد الصا  
 للمحتاجين كان يكون من الخمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبين هذا

ان من جوز التفتيل بعد الاصابة من جملة الغنيمة يستدل بالباروي  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نفل بعد الغنيمة فقد اعطاه لانه تركت ان لم ولم  
 يدرا من اي محل نفل وقد كان تفتيله مما كان له خاصة فقد كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت خطوط من الغنم الصفي وخمس الخمس  
 وسهم سهم احد الغنمين ومعنى الصفي انه كان يعطى لنفسه شيئا قبل الغنيمة  
 من سيف او درع او جارية او نحو ذلك وقد كان هذا الى الجيوش  
 الجاهلية مع خطوط اخر وفيه يقول الشاعر

لك المربع منها والصفاء وحلك والنسيطة والفضول

فانسخ ذلك كله سوى الصفي فانه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم  
 يتبق بعد موته بالاتفاق حتى انه ليس للامام الصفي بعد وفاة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم واما الخلاف في سهم من الخمس ان يبق للمخلف بعد وفاته  
 بين في السيرة الصغرى وذكر عن الزهري قال كانت بنو النضير خاضعة لرسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقسمها بين المهاجرين ولم يعط احد من الانصار منها شيئا  
 الا سهل بن حنيف وسماك بن خزيمة ابا وجانه فانهما كانا محتاجين  
 وبيان ان ذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة لقوله تعالى  
 فما اوجعتم عليه من خيل ولا ركاب فانهم ما فتحو ابي النضير غنوة وفرا  
 واما صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم علي ان لهم ما حلت لابل الكوفة  
 وما سوى ذلك فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم واما حدهم على الكوفة  
 من العرب في قلوبهم فان قيل ففي زماننا لو صار الامام حصنا لم يصالحهم  
 على مثل هذا بل يكون الاموال خاصة لهم يكون غنيمة للجيوش قبل يكون  
 غنيمة لان خوفهم من منعة الامام لا من نفسه ومنه ما يجيش وانا في ذلك  
 الوقت منعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان بمن حوله من ان يكون  
 كانوا بمنون به قال الله تعالى وانه يصيبك من انيس وقد روي انه لما  
 وضع امره في الانصار ايضا فان المهاجرين كانوا انصارا مع الانصار في يومهم  
 فقال صلى الله عليه وسلم لا انصار اما ان اقسام بني النضير بين المهاجرين  
 لينحوا اليها فيسلم لكم ما زكوا ان اقسامها بين الكل وهم يكونون معكم في  
 ما زكواكم على ما لهم فقام سعد بن معاذ رضي الله عنه وقال يا رسول الله عليك



بل رضى بان يقيم بينهم ويكونون معاني شازن وفي ذلك نزل قوله  
تعالى والذين يتوكلوا بالدار والايمان الآية وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم  
اعطى يومئذ سعد بن معاذ سيف ابن ابي الحقيق فقله اياه وانما اعطاه  
بعد الاصابة لانه كان له خاصه قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان رسول  
صلى الله عليه وسلم مث صفا بنو النضير وقدك وخبر وكان بنو النضير  
لنوايبه اي محبوبه لذلك كالموقوفه وكانت ذك لابن السبيل والمراد  
بنوايبه جوارا لرسول والوفود الذين كانوا ياتونه واما خبر فخر الله اخراجه  
لها جرين وجو كان تحقق على الله منه فان فضل فضل رده على فخر الله  
وانما اراد به بعض خبر لا كلها فقد نفقت الروايات على انه قسم الشق  
والنظاه بين المسلمين على ثمانية عشر سها وقد بينا هذا في اول القسمه وذكر  
عده ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع الزبير عامر وموتاه من اموال بني النضير  
الزهرى ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع لابي بكر وعمر وسهيل وعبد الرحمن  
عوف رضى الله عنهم اموال من اموال بني النضير عامرة وفي بعض الروايات  
عامرة وهي الخراب التي يبلغها الماء قال محمد رحمه الله فمن سمع هذه الامار  
يتوهم انه نفل بعد الاصابة على وجه نصيب الترع ولا يعلم انه انما نفل ذلك  
لانه كان خالص حقه فاذا تأمل ما روى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال  
بارسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحبس اصبت من بني النضير كما خست اصبت  
من بدر قال لا تجعل شيئا جعل الله في دون المؤمنين مثل هولاء وقوله  
تعالى ما آتاه على رسوله من اهل القرى ثم ذكر عن سعيد بن المسيب ان  
عن الانفال فقال لا نفل بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما اراد به ان  
ان ما كان خالصا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وليس لاحد بعده مثل ذلك  
انفسه بنفل منه كما كان بنفل رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر عن ابن  
الحقيق ان النبي صلى الله عليه وسلم نفل يوم بدر سعد بن ابي وقاص سيف الله  
بن سعيد وانما يجعل هذا على انه انما نفل من الحسن لانه كان محتاجا وعلى  
فانم بدر كانت مفوضه اليه كما قال الله تعالى قل الانفال لله والرسول وعلى  
انه عطى نفسه ثم عطاه سعدا وهو نظير ما روى انه عطى يوم بدر الفقه  
ثم عطاه عتار رضى الله عنه فكان قتال وقد كان سيف منبه بن الحجاج

بخلاف ما يزعم الروافضون ان الفقه كان نزل من السماء لعل ذلك  
كذب وزور مبنى مذهب الروافض على الكذب وانما سمي بالفقه  
لكن فيه وعلى هذا ايضا بكل حديث الزهرى ان النبي صلى الله عليه وسلم  
امر يوم بدر ان يردوا ما في ايديهم من الغنائم جيا ابو سبيد عدى سيف  
ابن عازد المخزومي حتى الفاه في الغنائم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا يبال شيئا الا اعطاه فجي الارقم بن ابي الارقم وعوف ذلك السيف  
قال النبي صلى الله عليه وسلم فاعطاه اياه وعطيه بكل ايضا حديث ابن  
قال جاحش من المشركين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهاجبه وهم في سفر  
في كل معهم فاطلمهم ثم ذهب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احفوه فانفوا  
وكان سنة سببا فابقى الفرس عدو فحقه واخذ بخطام ناقه فقتله واني  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بنافته وسلبه فقله اياه وكان جعل من الحسن  
نقله اياه بحاجته وللام رأيا في مثل هذا وذكر عن عكرمة قال لما كان في حصا  
بني قريظة قال رجل من يهود من يبارز فقام اليه زبير بن العوام فقاتل  
صفيه واحدى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايها علا صابغ فقله  
الزبير فقتله ونقله رسول الله صلى الله عليه وسلم سلبه وذكر الراقي في المعاني  
ان من زعم ان هذا كان في بني قريظة فقد اخطا وانما كان هذا بخبر فقه  
البارزة والقتال يومئذ فاما بنو قريظة فلم يخرج احد منهم للبارزة والقتال  
وصفبه كانت ام الزبير ولم يكن لها ولد سواء فاستفت عتبه مبع خرج  
للبارزة وقتل واحدا من الاسفا على واحدا من اولادى سواء فقتل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قبيلها بما قال ثم نفل الزبير سلبه وكان ذلك  
بالطريق الذي قلنا انه جعله مما كان له خاصه ثم نقله اياه وذكر عن ابن  
عمر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بعثا قبل مجيئهم  
كبيرة فكانت سها مهم انما عتريه ونقلوا بغيرة وادبل في انهم نقلوا ذلك  
من الحسن لي جنهم او نقلوا ذلك بينهم بالسوية وقد كانوا رجالا كلهم قر  
كلهم وعندها مثل هذا التفضل بعد الاصابة يجوز لانه في معنى القسمه وانما يجوز  
التفضل بعد الاصابة اذا كان فيه خصيص منقول فلو انما نفل سلبه  
بعد الاصابة قبل القسمه بعض من كان له جزا فاعطى على وجه الاجتهاد والنظر

20



ثم رفع الى والي اخر لا يرى التفتيل بعد الاصابة فانه يضيغ ولا يرد  
لانه اضمحل فصله مختلف فيه باجتهاده وقضا القاصي في المجتهدات فانه يفر  
ما لو قضى على الغائب بالبينة فانه ينفذ قضاؤه لكونه مجتهدا فيه ويستدل  
عليه بحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال بارزت دهمنا فقتلته فقتلني  
سلبه فاجاز ذلك عمر رضي الله عنه وقد صح من ذهب عمر رضي الله عنه انه  
كان لا يجوز التفتيل بعد الاصابة على ما روينا من قوله لا نفل بعد الغيبة وكان  
هو الذي نفل ان سبها بعد الاصابة ولكن لما نفذ الامير ومعه اجاز ذلك  
عمر رضي الله عنه وذكر عن السيرة علقه قال بارزت رجلا من الاجام  
فقتله فقتلني سلبه ثم رفع ذلك الى عمر رضي الله عنه فامضاه واذ قال  
الامير لا اهل العسكر جميعا اصبتم فهو لكم نفلا بالسوية بعد الحسن فلهذا يجوز  
المقصود من التفتيل التفتيل على القتال وانما يحصل ذلك اذا خضع البعض  
بالتفتيل فاما اذا علمهم فلا يحصل به المقصود بالتفتيل وانما في هذا البطلان  
الذي اوجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وبطلان تفتيل الفارس على الرجل  
وذلك لا يجوز وكذلك ان كان قال اصبتم فلكم ولم يقل بعد الحسن فلهذا  
لا يجوز لان فيه ابطال الحسن الذي اوجبه الله تعالى في الغيبة وذكر عن كحول  
قال لا يصلح للامام ان ينفل كل شيء الا الحسن لانه حق على قولي المسلمين ان  
على ضعفهم ومعنى هذا ان لا ينبغي له ان يقول من اصاب شيئا فهو له بعد الحسن  
لان التفتيل على هذا الوجه يكون ابطالا للحق ضعف المسلمين وذلك لا يجوز  
على ما روينا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ابيت الرجل يكون حاميته  
واخر لا بعدد على حمل السلاح يسوي بينهما في الغيبة فقال صلى الله عليه وسلم  
دمل تنفرون وترزقون الا يصنعكم قال وينفل في الاموال كلها فذهب  
والغفنة وغير ذلك اذ قال الامام من قتل مسلما فله سلبه فقتل رجل قتيلا كان  
معه دراهم او دينار او فنة سيف او سوار من ذهب او قوط ذهب  
او منطقة من فضة او ذهب فذلك كله له وعلى قول اهل الشام ان ينفل في  
ذهب ولا في فنة وانما النفل فيها يكون من الامتعة فانما في اموال  
فلا والذهب والغفنة عين مال فيكون حكم الغيبة متفرقا فيها وفي سواها  
ان اول لكل واحد من الغائبين بقدر الحاقبة فان ذلك ثبت في الطعام

دون الذهب والغفنة حتى لو ادا بعضهم ان رفع الدراهم من الغيبة  
فبئسرى بها طعاما لنفسه لم يكن له ذلك ولكن نقول التفتيل للرجل يضيغ  
المنطقة بالروح في قتال العدو وفي هذا المعنى يستوى الاموال بل الذهب  
والغفنة اولي لانه انما يخاطب باغواك شيئا عذره فاذا علم انه لا يسلم للمال  
التفتيل يمنع من هذه المنطقة وقد بينا ان السلب اسم لا يوجب لكل من يكون  
مع الحربي اذا قتله فقد اسلب منه ويستحق كل ذلك مطلقا اسم السلب ثم يستدل  
عليه بحديث ابن عمر رضي الله عنه في قصة البراءة قال حين قتل مرزبان  
وذكر انه كانت عليه منطقة ذهب فيها جوهر فقوم فبلغ عشرين الف فذكر  
قبل هذا ان يبيع اربعين الف فانما ان يقال ثنتين الف قيمة المنطقة فقط والعدو  
قيمة جميع السلب او يقال ما بيني وبينهم من الاوى والصحيح ما ذكرنا فانه  
في الحديث عن انس قال بعثنا الى عمر بن الخطاب سنة الف درهم فلهذه التفسير  
بين ان قيمة السلب كان ثنتين الف وقد روينا ان النبي صلى الله عليه وسلم  
نفل ابن مسعود سيفه في رجل يوم بدر وكان عليه فنة فلهذا لا يجوز  
التفتيل في الذهب والغفنة وذكر عن كحول قال لا سلب الا لمن اسرى  
او قتله ولا يكون السلب في يوم هزيمة او فتح ويصح في السلب السلاح والياب  
والمنطقة والذابة وما كان مع العليج بعد هذا فلا سلب فيه ولا سلب  
اما قوله لا سلب الا لمن اسرى او قتله فهو كما قال لا ينبغي للامام ان ينفل الا  
الامن اسرا وقل لان التفتيل انما يكون باعتبار الجور والظلم وانما يحصل ذلك  
بالسر والقتل واما قوله لا سلب في يوم هزيمة ولا فتح فالمراد انه لا ينبغي للامام  
ان ينفل الا سلبا من الغني والاسرى في الهزيمة ولكن ينبغي ان يقول  
من قتل اسرا قبل الهزيمة والفتح فله سلبه لينظر النظر منه للمسلمين وهذا لا  
لا يحتاج في قتل المنهزم الى عظيم جوارحه وكذلك بعد الفتح فانما اذا اطلق  
من قتل مسلما فله سلبه ومن اسرا سيرا فله سلبه ما سارا انما هو اسرا  
ذلك منه في حالة الهزيمة او غير ذلك لان اللفظ عام ومجرد المقصود لا يثبت  
تخصيص العام بل يجب اجاؤه على عموم الا ترى ان المسلمين يوم بدر اسرا  
كثير منهم بعد الهزيمة بل كانت عامة الاسرى بعد الهزيمة ثم سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم الاسرى من اسرهم حتى اخذوا فدهم واما قوله يصح من السلب



والسلاح والسياب والمنطقه والذات فما كان مع العلي بعد هذا سبب  
هو كما قال والمراوان فانه لما خلفه في المعركه ليس عليه ولا على فرسه الذي  
خرج لقاتل عليه فليس ذلك من السلب لان السلب اسم لما يستل من  
منازل فانه خاصه مما اذا قتل هو لا يبقى مانع يمنع ذلك من القاتل في غير  
موجود فيها خلفه في المعركه فانهم ينعون ذلك من القاتل ولا يكن من  
احده بفعل العلي وكذلك ان كانت معه بقعة عليها اسم فليس ذلك من  
وحيث ان يكون هذا هو المراد بقوله لا سلب في السلفه يعني انه لا يعدو هذا  
الى جنة اليه في القتال فيكون بمنزلة السلع الذي يجلبها للتجارة والا فلهذا المراد  
قوله لا سلب في السلفه ما يكون معه من المال العين وهذا مذهب اهل الشام  
لانما خذ به فانه عندنا فانه في حقوه فهو من السلب لم يملكه للقاتل ولا على علم

### باب النفل في دار الحرب

قال كل امر كان في ارض من ارض بني سريه او خذ فله ان ينقل منها ما يشاء  
الغنيمة وهو في ذلك بمنزلة الامام لانه فوض اليه تدبير القتال والتفصيل من تدبير  
لما بينا ان المقصود به التخرج من على القتال فكل امر في ذلك بمنزلة الامام لا يرى  
انه اذا امرهم بشي في القتال كان عليهم طاعته في ذلك كما يجب طاعته الامام  
بامر به فله ذلك في التفصيل هو بمنزلة الامام ولوان امر الامام بعث جند الى ارض  
الحرب و امر عليهم امير ولم ياذن لاي من امير ان ينقل ولم يهت عن ذلك فزى  
اميرهم ان ينقل جند من يده وان كره ذلك بعض من تحت رايته لانه ما امر به  
يتبع رايهم وانما امر و اذن لا يجازي القوة فيها يراه صوابا ولا في القتال فله  
فيه ما يحصل التخرج من على القتال وان نها الذي وجهه ان ينقل فليس لان  
نقل احد اسباب لان سبب الامارة التقليد وهو يقبل التخصيص بمنزلة تقليد  
القضا فانه يقبل التخصيص ولان ان صح من سفيد قبل النهي بطريق الله لانه  
فيستطاع اعتبار عند التخصيص كمالها فان رضى جميع ما هو ان ينقل جند  
من اصحابهم بعد ارفع الخمس لان لهم ولاية على انفسهم فانه يعمل في انفسهم  
حقهم فاما الخمس حتى غيرهم فلا يعمل فيه رضاهم بالتفصيل وان كره ذلك بعضهم  
واذن فيه بعض فله ان ينقل من حصص الذين اذنوا في ذلك لما بينا ان الامير

مقصورة على حصصهم دون حصص الباقين كره سفيد قال ولوان امر المصنفه  
بعث سرية لم يكن له ان ينقل بعضهم على بعض برأيه انه لا ينبغي ان ينقل السرية  
ما اصابوا بخلاف ما اذا دخل الامام مع الجيش ودار الحرب ثم بعث سرية ونقل  
لهم ما اصابوا فانه يجوز لان السرية المبعوثه من المصنفه مختصون بما اصابوا  
قبل تنقل الامام وليس لاهل المصنفه معهم شركة في ذلك فان المصنفه من  
دار الاسلام ومن توطن في دار الاسلام لا يترك الجيش فيما اصابوا  
فليس في هذا التفصيل الا بطلان الخمس فاما السرية المبعوثه من الجيش في دار الحرب  
لا تختصون بالاصاب قبل تنقل الامام فانه هذا السفل للتخصيص على وجه  
لهم فكان مستقيما ثم لا ينبغي للامام ان ينقل احد شيئا الا بئلا يديه ذلك  
لا يحصل في التفصيل للسرية المبعوثه في دار الاسلام ويحصل في السرية المبعوثه  
من الجيش في دار الحرب لانهم دخلوا جميعا للقتال ثم انقضت السرية بالتقدم  
في كراهة العدو فيكون ذلك اظهارا لبدانهم فاذا نقلهم على ذلك كما ينبغي  
بمنزلة السفل في السلب للقاتل لا ترى انه اذا برز على الصف واما الى  
البراز فقال الامير من برز اليه فقتله فله سلبه فله ذلك ينقل صحيح لان  
برز اليه يظهر فضل بلا بصيغة يجوز للامير ان ينقله على ذلك ذلك  
لوحاصه واحصا فله القوم التقدم فيقول الامير من تقدم الى القتال الى  
اباب اولي خواركمين فله كذا فذلك ينقل مستقيم لما فيه من معنى التخرج  
والمنفعة للمسلمين وكل من فعل ذلك استحق ما سمي له من المصائب قبل الخمس  
والقسمه فانه ما ليس فيه نظر للمسلمين فلا ينبغي فيه النفل لانه لا مقصود فيه  
البطلان الخمس والتفصيل الفارس على الاجل وذلك غير صحيح ولوان امير  
الحرب في دار الحرب وجهه سرين احد بهما بمنزلة والاخرى بسرية ونقل احد  
بهما السلب بعد الخمس مما يصيبون والاخرى الربع بعد الخمس مما يصيبون  
فهو جاز لان التفصيل للمخرج في الخروج وذلك بخلاف باختلاف  
في القرب والبعد والوعورة والسهولة والخوف والامن وباختلاف  
حال المبعوث اليهم في المنعة والقوة والامير فله ان ينقلهم فانه جاز ان يفاوت  
في النفل بحسب ذلك فان جاز كل سرية بال هذا الخمس من ذلك لم  
اعطوا انفسهم منهم بالسوية لا يفضل فيه الفارس على الاجل لان الاستحقاق



بالسيرة بخلاف الغنية فاستحقاقها باعتبار الغنى والقوة وهو بمنزلة التفصيل المذكور  
على الانثى في الميراث والنسوية بين الذكر والانثى في الوصية ثم ما بقي ذلك  
بين اصحاب السرتين والكثير على سهام الغنية لانهم اشتركوا في احوالهم بالسر  
فان ذهب رجل من بعة الامير في سرته الربع مع اصحاب السرة التثنية فاضا  
غنائم نقي القياس لانتى بهذه الرجل من النفل لان استحقاق النفل بالنسبة  
الامام له شيئا في اصحاب سرته التثنية وهو لم يخرج مع الذين ساء له النفل  
معهم فهو قاتل ما لو حلف مع العسكر ولم يخرج او خرج من العسكر مع اصحاب  
سرة التثنية لان نسبة الامام لهم ما كان ولم يوتر باخراج صلواتها لا يستحق  
هناك النفل فذلك هنا لم يبين وجه الاستحسان هنا فقال بعض  
على طريقة الاستحسان يكون له النفل مع اصحاب سرته التثنية لان نسبة الامام  
لهم ما كان باعتبار عبادتهم بل لتحريرهم على الخروج الذي صنع الذي وجوبه  
وقد وجدنا في حق الواحد والاصح ان الاستحسان فيه وجه اخر في خلاف ذلك  
فتبين عند ذلك ولو كان الامام قال من استأجني فخرج في هذه السرتين  
في هذه فليخرج من خزانة النفل الذي نفلوا لانهم خرجوا باذن الامام فهذا عين  
ضعف الاستحسان الذي ذكرنا في المسئلة الاولى لان فيه نسوية بين اذا  
الامام قوما يخرج في كل جانب وبين ما اذا لم يعين وجعل الامر مفضا الى  
رايهم ولو بعث سرته وعليهم امير ونفعلهم التثنية بعد الحسن ثم ان الميراث  
نفعل قوما نفعلهم الحصى او للمبارزة ولم يكن امره الامير بذلك فان نفل  
امير السرة يجوز من حصه السرة من النفل ومن سهامهم بعد النفل لا يجوز من  
اهل العسكر مما اصابوا لانه امير على السرة فهو في حق العسكر بمنزلة واحد من  
السرة فلا ينفذ نفيله عليهم وهو في حق السرة بمنزلة امير العسكر فيجوز نفيله  
هو حقهم وحقهم بالنفل لهم ما يبيعهم من السهام والغنم فنقد نفيل اميرهم ذلك  
خاصته ولو ان السرة لما بعد عن العسكر سيرة يوم فقدوا رجل منهم فقالوا  
اقبلوا على صاحب هذا ومضوا حتى اصابوا غنائم ثم رجعوا الى اصحابهم وقد وجدوا ذلك  
كانوا اشراكا كلهم في النفل لانهم قاتلوا العسكر جملة واخروا المصائب العسكر  
جملة فكانوا اشراكا في النفل بمنزلة ما لو اشتركوا في بعض الغنائم كما نواردها لهم  
وهذا لان احوال المصائب بالعسكر في استحقاق النفل بمنزلة احوال احوال الاسلام

في استحقاق السهم ولو دفعت هذه الحالة لبعض العسكر في دار الحرب  
ثم اجتمعوا عند حوز الغنائم بدار الاسلام كانوا اشراكا في الغنية فهذا ممكن  
وعلى هذا احوال المصائب الرجل المفقود غنائم والذين قاتلوا شطاره غنائم  
كذلك ثم انفقوا قبل ان ينهوا الى المعسكر فلم ينفل من جميع ذلك منهم  
بالسوية كما لو لم يتفرقوا لانهم اشتركوا في احوال المصائب بالمعسكر ولو لم يتفرقوا  
حتى اتى كل فريق المعسكر فكل فريق النفل مما اصاب خاصة لا تغزوا جز  
ذلك بالمعسكر والامام انما نفل لهم التثنية مما اصابوا ذلك بينا وكل فريق  
منهم ثم الباقي يكون بينهم وبين اهل المعسكر على سهام الغنية وعلى هذا الوان  
السرة بعد ما بعدت عن المعسكر نفوقا سرتين وبعدت جدهما عن الاخرى  
بحيث لا يقدر احدهما على عون الاخرى ثم اصابته كل سرته غنمة وجنت  
احدى السرتين دون الاخرى فان انفقوا قبل ان ينهوا الى المعسكر كان لهم  
النفل من جميع ذلك بينهم بالسوية بالوكا فاجتمعين من اصابوا ذلك لم  
ينفقوا حتى اتى كل فريق المعسكر فكل فريق النفل مما اصابوا خاصة وكذلك  
لو انفقوا في مكان دون المعسكر بحيث يراهم اهل المعسكر لو قاتلوا غنائم فهذا  
والانفقوا في المعسكر سواء لان اقرب من المعسكر بمنزلة جوف المعسكر على  
ان احوال المصائب بالمعسكر يحصل بان اتصال الى ذلك الموضع وقد نفذ كل  
فريق دلو ان هذه السرة حين بعد دامن المعسكر وصابوا غنائم لم يقدر  
على الرجوع الى المعسكر فخرجوا الى دار الاسلام من موضع اخر ولم يتفرقوا على  
ان الغنية كلها لهم بحسن اصابوا الباقي بينهم على سهام الغنية دون اهل المعسكر  
لانهم نفردوا بالاحواز بدار الاسلام وهو سبب نكاحي فان قالوا ان  
نفذ الامام يسلم لهم ذلك لان الغنية لما صارت لهم كلها بطل التفصيل  
ما لو كانوا دخلوا من ارض الاسلام ولوات الامام بعث سرته من دار الاسلام  
ونفل لهم التثنية بعد الحسن وقبل الحسن كان هذا النفيل باطلا لا ينفذ  
بعضهم بالتفصيل فلا مفسود في هذا التفصيل سوى ابطال الحسن وابطال  
الفارس على الاجل وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا انفقوا في دار الحرب  
ففي التفصيل هناك معنى التحصيل لهم لان الكثير اشراكا بهم في الغنية ففي  
تحصيلهم بعض المصائب وذلك يتقيد ولو ان السرة اصاب الغنائم في



كان اهل العسكر فيه رد الهم بقدر ردت على ان يعنواهم اذا استغاثوا ثم  
خرجوا بالغلبة الى دار الاسلام قبل ان ياتوا العسكر فاهل العسكر شركاء بهم  
في المصائب لانهم اشتروا في الاصابة حكما حين كانوا رد الهم وقت الاصابة  
بخلاف الاول واذا ثبتت الشركة بينهم فلا يصح بالسرية تغلبهم فغلبه بالوجه  
بالمصائب الى العسكر وهو غلبه الله ويحق ان يجلس بعد الاصابة فانهم شركاء  
في المصائب وان كان الله ولم يبق ان يجلس ولم تغربوا منهم حتى خرجوا فلا شركة  
لهم في المصائب وان تغربوا منهم بحيث لو استغاثوا بهم اعانواهم ثم خرج  
قبل ان يحموا فغلبهم الشركة في المصائب لانهم حين تغربوا منهم فكانهم حالطهم  
في الحكم وانما حصل الا حاز بقوة الجماعة ولو ان امير السرية المبعوث من العسكر  
دارا وحرب تغلب قوما صعدوا الحصن بالسلامة حتى فتحوه فغلبه جاز في حصته  
اصحاب السرية كما بينا فان لم يرجع السرية الى العسكر حتى خرجوا الى دار الاسلام  
جاز تغلب اميرهم في جميع اصابوا الا لا شركة لاهل العسكر معهم في المصائب وانما  
الحق لهم خاصة وتغلب الامير جاز عليهم وقد تغلب تغلب امير العسكر لهم بقوت  
ما هو المقصود بالتغلب حتى اختصوا بالشركة في المصائب ودون اهل العسكر  
فان كان ينبغي ان يجوز تغلب امير السرية في جميع المصائب وان رجعوا الى  
لانهم لو لم يرجعوا كان المصائب لهم خاصة فانما ثبت للعسكر الشركة معهم بالرجوع  
اليهم وقد سبق سفيلا الرجوع اليهم فلا يفيض هذا التغلب البطل حتى يات بهم  
فانهم لا يستحقون الشركة بالرجوع اليهم خاصة بل اذا رجعوا اليهم كانوا غلبوا رد الهم  
فكانهم لم يزلوا معهم وهذا بين ان الحق كان بآبائهم ولو كان الاستحقاق  
بالرجوع اليهم استحقوا ان بلغوا لا يفتوا عن الغلبة لغير النجاة والاسرار  
من المسلمين والذين اسلموا في دار الحرب او استحقوا ان يجلس بعد الاصابة لم  
يستحقوا الشركة الا ان بلغوا لا يفتوا عن الغلبة لغير النجاة والاسرار  
وهي في الوصية الامامية سرية من دار الاسلام وتغلب لهم وقد لا تغلبوا حتى  
تغلبكم فاصابوا غنائم ثم تبعهم العسكر فان تغلبوا في دار الحرب فغلبهم تغلب وان  
لم يغلبوا في دار الحرب بان حط العسكر الطريق او بدلا الامام ان لا يجت  
اهل العسكر فلا تسمى لا تغيب السرية من تغلب لان المصائب عينية لهم خاصة  
فانما تغلبوا في دار الحرب فاهل العسكر بينهم وبين اهل العسكر تغلب هو المقصود

بالتغلب فغلبوا استحقوا ان تغلبهم وانه اينا على من هبنا فاما على قول السام لا تغلب  
للسرية الاولى المبعوث من دار الاسلام ويروون فيه ان هذه الصفة وانما  
عندنا لا تغلب للسرية المبعوث من دار الاسلام اذا لم يتجسس بهم ويجلس في  
دار الحرب لان في هذا التغلب البطل الحسن والبطل تغلب الفارس على الاصل  
ولو قال الامام لهم لا تجلس عليكم فيما اصبتم من الفارس والا جلت سوا فيما اصبتم  
كان ذلك بطلا منه فذلك كل تغلب لا يغلب الا ذلك فان قيل ليس  
ان قول الامير من قتل فتيلا فله سلبه بطل الحسن عن الاسلام ومنع ذلك  
كان مستقيما قلنا هناك المقصود بالتغلب التحريض على القتال وتخصيص القاتل  
ببطل شركة اهل العسكر عن الاسلام لم ثبت بطل حتى اصاب الحسن  
عن حسن الاسلام بغيره وقد ثبت بغيره لا يثبت مقصودا بغيره السرية  
والطريق في السبع والوقف في القول من بغيره للعقار وان كان لا  
مقصودا والذي يوضح هذا ان الامام لا يظهر على يده من بلاد اهل الحرب كان  
له ان يجعلها حواجا ويغلب فيها سهم من اصحابها والحسن ولو اراد ان يقيم  
اربعة اخاهما من الغنائم ويحل حصته الحسن حواجا للمقاتلة الا غنايم لم يكن  
ذلك لانه ليس في هذا الا بطل الحسن مقصودا وذلك لا يجوز وفي الاول  
البطل الحسن ثبت بغيره لا بطل حتى الغنائم في الغلبة فمجرد وان كان في  
الموضعين لمخلص المنفعة للمقاتلة ولو قال الامير للسرية المبعوث من ارض الاسلام  
من قتل منكم فغلبه سلبه ومن اصاب منكم شيئا فهو له دون من بقي من  
اصحابه كان هذا جازا لان في هذا التغلب معنى التخصيص فان الغنائم لا يثبت  
بالتغلب ولا يحصل معنى التحريض بخلاف ما اذا تغلب لهم السرية لا ليس  
ذلك التغلب تخصيصا لبعض ولا بطل حتى من الغنائم ولو ثبت الامام جازا  
او جازا من ارض الاسلام لقتال فاصابوا غنائم حسن اصابوا لانهم اصابوا  
على وجه غنائم الدين فانهم حين خرجوا باذن الامام كانوا اظهروا بقوة الامام  
وعلى الامام ان يدهم اذا غنمهم ارضهم الحسن اصابوا بغيره ما يصيب  
المخلص الخارج بغيره اذن الامام ولو قال الامام لهم ما اجبتكم فهو لكم على سلككم  
ولا حسن فيه فهو جاز بخلاف ما اذا كانوا اهل منعة تغلب لهم الامام ذلك  
فانه لا يجوز لان منعة لهم ما ثبت الحسن فيما اصابوا بغيره اذن الامام



ان يبطل بقوله ما كان وجوبه باعتبار قوله فاما وجوب الخمس فيما اصاب  
اهل المنفعة لم يكن باذن الامام فانهم لو خرجوا مغيرين بغزاة خمس ما اصابوا  
لانهم اذا كانوا اهل منفعة فعني اغرار الدين يحصل بمقتالهم وان كان يغزون  
الامام فلا يجوز ان يسقط حق ارباب الخمس عن مصابهم باستحقاق الامام  
وهذا المعنى وهو ان هناك الامام كالمسلم لهم بقوله لا خمس عليكم انه لا يربح  
يدهم وان يعشهم اذا استغاثوا به فالتفوق ذلك بالتمسك بقوله لا خمس  
الذي كان يجب الخمس لاجل في مصابهم وفي حق اهل المنفعة لم يتقدم  
الامام لان السلب قوتهم ومنعهم وذلك في بعد قول الامام بطلت  
عنكم ولو بعت الامام سرته في دار الحرب ونفتم اربع بعد الخمس كان جازا  
وكان منفي على قياس ما تقدم انه لا يجوز لان في هذا التفسير تخصيص في اهل  
الابطال وكون حق ارباب الخمس اذا كان لا يجوز تخصيص في ارباب  
الخمسة بالابطال بسبب التفسير فذلك يعني ان لا يجوز تخصيص في اهل  
الابطال ولكن الفرق بينهما ان ارباب الخمس يتخوفون بغير قتال ولا عتاق  
جهنم فلا يجوز ابطال حقهم الا بتحقق المعاقبة واما المعاقبة فاما يستحقون  
اربعة الا حاس بالقتال فيجوز ان يكون بعضهم شبي قبل الا حاد بغير  
عتا كان منه وان كان فيه بطلان حق ارباب الخمس ولو بعت الامام سرته في دار  
وقال لكم ما صلبتم اربع بعد الخمس وبعث سرته اخرى وقال لكم التت بعد  
الخمسة فقتل رجل من كل سرته الطريق ووقع مع السرية الاخرى فذهب  
معه واصابت كل سرته فقامتم لم يتفوقوا حتى اذنوا الى المعسكر فان ما صلبت  
كل سرته بقسم على رؤسهم ويدخل فيهم الرجل الذي نفي بهم على قدر ما جعل الامام  
في الاستحسان وهذا الذي بينا انه الوجه الصحيح من الاستحسان فيما سبق فان  
كان ممن جعل الامام التت اخذ التت من حصته وان كان ممن جعل له  
الربع اخذ الربع وكان ما بين الربع الى التت من نصيبه غنيمة بجاعة المعسكر  
لان فضل كل واحد منهم في المصائب فحصل فيما يستحقه كل واحد منهم كان سره كاده  
في مثل حاله في حكم النفل حتى اذا كانت كل سرته مائة رجل قسم مصاب كل سرته  
على مائة سهم تبين مصاب كل واحد منهم فبأخذ نفعه من جزئه فان كان ارباب  
تم الباقي يكون غنيمة وان نفي رجل من احدى السريتين بالاخرى خاصة قسم

مصابهم على مائة سهم وسهم لان عدد سهم مائة واحد فيكون النصف على عدد  
رؤسهم ثم يأخذ الرجل الاخرى بهم من جزئه ما كان سمي له الامام من النفل لان  
استحقاقه بالتسمية ولكن تحت الاصابة فانما يستحق من جزئه بالنفل مقدار  
ما سمي له ولا ينفق الى نفل الدين كما لو اصابه لان الامام فرق بينهم في التسمية  
فلا يجوز ان يثبت له مائة سهم في المستحق بالتسمية فان التفت السريتين قبل  
ان يقرؤا من المعسكر فاجاب فيه على ما بينا الا في فصلة واحدة وهي ان  
ما اصاب الاخرى بالسرية من النفل ضمه الى نصيب اصحابه الذين كان اخصه  
الامام معهم فاقسموا نفقهم بالسوية على ما كان جعل لهم الامام وان لم يصيب  
السرية شيئا وضمت معه في نفعه ما بينا ان الا طار بالمعسكر ما حصل لهم نجف  
فكانهم اشتركوا في الاصابة وهو نظير ما وصل رجل منهم الطريق فذهب  
فاصاب غنيمة ولم تصب السرية شيئا ثم التقوا قبل ان يفتروا الى المعسكر  
فانهم يدخلون معه في النفل فمركله ما لو اصابوه جميعا ولو لم يلقوه حتى انتهى  
الى المعسكر كان النفل له خاصة ولو ان السريتين اصابتا الغنيمة ومثارتا  
بحيث يغيب بعضهما بعضا الا ان كل سرته اصابت غنيمة على حدة لم يزل  
بعضهم في نفل بعض لان استحقاق النفل بالتسمية لا يري ان الامام يوصي  
لبعض السرية خاصة لم يكن للباقيين معهم شركة في ذلك وان ساكنهم في الاصابة  
حقيقة فذلك هنا وان ساكن احدى السريتين الاخرى في الاصابة حكما  
باعتبار القرب لم يكن للبعض ان يدخل في نفل البعض الا يري ان السريتين  
لوقفتا في موضع بقدر اهل المعسكر على ان يعصوا بها لم يكن لاهل المعسكر معهم  
شركة في النفل باعتبار القرب فذلك الحكم فيما بين اهل السريتين والكنهم  
لواصابوا جميعا غنيمة واحدة قسمت على عدد رؤسهم تبين محل النفل لكل سرته  
فان محل النفل ما اصابته وانما قباين مصاب كل سرته بهذه القسمة ثم ان كل  
سرية نفلها ما اصابها والباقي بينهم وبين جمع اهل المعسكر وقد بينا ان في النفل  
يستوى الفارس والراجل لان يكون الا يربح لهم بان نفل لهم اربع بعد  
الفارس سهم الفارس والراجل سهم الاجل فان الاستحقاق لهم بالتسمية  
فان افضل بعضهم على بعض في التسمية ثبت الاستحقاق كجذب اذا لم يفضل  
الاستحقاق لهم بالسوية ولا يقال وان لم بين الامام فيبقى ان يجوز الاستحقاق



لهم على هذا بناء على الاستحقاق ان ثبت لهم من الغنيمة لان كل واحد منهما يستحق  
سبب القتال وهذا لان المنفل غير الغنيمة فان هذا حتى رخص لهم الامام  
باعتبار جرائمهم وعنايتهم ومن اصل ان المطلق لا يحمل على المقيد في كل من  
فان كانا في حادثة واحدة فلا يجوز ان يحمل التقييد في الغنيمة بمنزلة التقييد في المنفل  
ولكن يعتبر في المنفل اطلاق التسمية فيكون بينهم بالسوية الا ترى انه لو قال من  
قتل فلانا فله سببه فاعطى القليل فارس وراجل حتى قتلاه كان سببه منها  
نصفين ولو قال الامير لقوم من اهل الله بعثتم سرية لكم اربع ما بعثتم وكان  
فيهم فرسانا ورجالا كان اربع بينهم بالسوية فذلك في حق المسلمين فان  
قال ليس لاهل الله سهم معدود في غنيمة المنفل بها بخلاف المسلمين فذلك  
لو بعث الامام سرية فيها فارسا وراجل فارسا مسلمون وراجل اهل الله وبقية اربع  
فان قسم المنفل بينهم فحمل لاهل الله نصفه بينهم بالسوية وللمسلمين نصفه وفضل  
فيه الفارس على الراجل كان الراجل من اهل الله قد اخذ اكثر مما اخذ راجل  
وقد عملوا واحدا وجرأ واحدا واتي قول يكون اربع من هذا فكأنه اراد  
في هذا الى مخالفة في هذه المسئلة ولكن لم يبين من المخالف والاشبه بكون  
التي لف لم يبق لان المطلق يحمل على المقيد وان كانا في حادثة واحدة في صورته <sup>المنفعة</sup> اعلم

### باب المنفل الذي ينقل اليه العسكر

واذا خرج امير العسكر مع السرية وحلف بالضعفة في المعركة وادبر عليهم افرقوا  
بالقتال فقتل لهم اميرهم فهو جازر على يجوز حديق المنفل امير السرية لان الذين خلفهم  
في المعركة بمنزلة السرية وجههم من المعركة الى ناحية فكلما ان لا اميرهم والولاة عليهم  
خاصة دون العسكر فله امير الضعفة والولاة عليهم خاصة دون الذين خرجوا  
مع امير العسكر في حكم المنفل ولو ان امير السرية الذين نقل لهم الامام التقت  
بعد ان خسر من العسكر لم يثبت سرية من سرية وبقية من المنفل الاول  
او كثر فذلك جازر في حصة صاحب سرية ثم المسئلة على وجهين احدهما ان  
يصيب السرية الثانية غنيمة ثم يرجع الى السرية الاولى لم يبق جميعا بل العسكر  
بما يجوز نقل السرية الاولى فرفع ذلك مما جاز به ثم بقية ما بقي حتى خسر السرية  
الاولى ثم سقط من ذلك كله نقل السرية الثانية لان من قبل الامير السرية الاولى

بجوز في حصة اصحابه خاصة من المنفل والغنيمة جميعا دون حصة اهل العسكر فاذا  
اثنين بالتقسيم حصتهم يعطى من ذلك نقل السرية الثانية فان كان في ذلك  
على جميع حصتهم ونقل الصالح لم يكن لهم من الفضل شيء لانه لا ولاية لامييرهم على  
حصة اهل العسكر الا ان يكون امير العسكر اذن له في التسليم فحصة هو ثابتة  
الاميير فله بقية السرية الثانية في حق جميع اهل العسكر والفضل الثاني في ادا الم بقوا  
اهل العسكر حتى خرجوا الى دار الاسلام فهنا يبطل نقل السرية الاولى لان الحق  
في المصايب لهم خاصة والمنفل العام في ملكه باطل كما لو كانوا بعثوا من دار الاسلام  
وجازر نقل السرية الثانية لانهم بمنزلة سرية مبعودة من حسن في دار الحرب وقد  
نقل لهم اميرهم فبعضهم المنفل من المصايب والامام يقسم الباقي بينهم وبين جميع  
اهل السرية على تسمة الغنيمة ولو بعث الامام من العسكر سرية ونقل لهم اربع قبل  
ان يحسن فهو سبيل صحيح في جميع اصحابها من ذهب او فضة او رقيق او غنم  
لانه سمي لهم بمقط عام فان خص شيئا فهو على اخص لان الوجوب بينهم تسوية  
غير اعي صفته التسوية فان جازت السرية فقام فيها رجال ونساء وصبان  
واحد من اهل السرية بعض البسي فحصة باطل لان الاستحقاق لهم بطريق التمام  
لهم كما استحقاق اهل الغنيمة للجيش فكلما ان هناك الملك ثابت قبل الغنيمة  
لا يتخذ العتق من بعض النابتين في شيء من الغنيمة فذلك مما فان قلنا ذلك  
بل الاستحقاق للمنفل بالتسمية وقد صححت من الامام فينبغي ان ثبت لهم الملك  
تبقى الاصايب فله تسمة الامام تقطع شركة الجيش معهم في مقدار ما نقل لهم الا  
الاستحقاق لهم وانما يتحقق بعد هذه التسمية بالاصايب فان قلنا ليس ففهم  
بفضل في هذا الفارس على الراجل ولو كان الاستحقاق بالاصايب لثبت المنفل  
قل الامام بهذه التسمية كما قطع شركة الجيش معهم قطع حق الفارس في التفضل  
لضرورة انه سوى بينهم في المنفل ثم من ضرورة تقطع الشركة لغيرهم وخصام  
بالمنفل ان يتركهم فيه وليس من ضرورة بترت الملك لهم قبل الغنيمة فيكون  
المنفل في حقهم بمنزلة الغنائم المحررة بدار الاسلام ولو ان الجيش بعد طرقت الغنائم  
بدار الاسلام عتق واحد منهم بعض البسي لم ينفذ غنمه فذلك مما وكان  
فيه وهو انه لا بد من ان يقع نصيبه منها بالقيمة وان الامام ان يبيع الغنائم  
العتق بينهم فان قلنا نقل الرجال من البسي فله اموجود في المنفل قبل اطرار



ثم خرج المسائل على هذا فقال لو كان في السبي قريب لبعض أهل السرية لم يفتق  
عليه بالقرابة لانه لم يملكه قبل القسمة ولو رأى الامام ان تغفل ارجال فليس  
السرية ان ينفقه من ذلك لاجل نفقهم ولو رأى بيع الغنم لم يكن لأهل السرية  
ان يبرأوا ذلك لاجل نفقهم كما لا يكون للجيت ذلك في الغنم المحرزة بدار  
الاسلام ولو ظهر المشركون على الغنية التي جاءت بها السرية فاحرزوا ثم ان  
المسلمين فانهم حتى استنفذوا ذلك من ابدىهم ردوا النفل في اهل البيت  
حقهم فاكذ في النفل وهو منزلة الغنم المحرزة بدار الاسلام اذا استولى عليها المشركون  
فاحرزوا ثم استنفذوا منهم جيت اخرفهاك الرواية واحدة ان الاولين  
ان ظفروا بها قبل القسمة اخذوا بغير شيء لان حقهم فاكذ فيها بالاحراز والحق  
في هذا الحكم منزلة الملك الا ترى ان المهرجون اذا احرزوا المشركون ثم وقع في  
الغنية فانه يكون للمهرجون ان يخذوا قبل القسمة بغير شيء لانه فيهم من الحق للثابة  
واختلف الروايات فيها اذا وجدوا بعد القسمة فذكر بها انهم يخذونها بالغنية  
ان شأنا على قياس المهرجون فان المهرجون اذا وجدوا بعد القسمة اخذوا بالغنية  
من الحق المتكدة وذكر بعد هذا انهم لا يخذونها بعد القسمة وهو الاصح لان  
حق الجيت الاول انما فاكذ في المانية دون العين الا ترى ان الامام يبيع  
الغنم ويقسم الثمن بينهم فلا يكون الاخذ بالغنية معية الغنم بخلاف الاخذ  
قبل القسمة وهو منزلة ما لا يحزر الكفار شيئا من دواب الاسال لبعض المسلمين  
ثم وقع في الغنية فلما جبه ان يخذوا قبل القسمة بغير شيء وليس له حتى الاخذ بعد  
القسمة لانه لا يخذوا اخذوا بالمثل فلا يكون معية بخلاف المهرجون فان حق  
في جيت العين ثابت فيكون الاخذ معية في حقه واذا ثبت هذا في الغنم  
المحرزة فذلك الحكم في النفل قبل الاحراز فانهم احق به قبل القسمة بغير شيء بعد  
القسمة فيه روايتان وهذا بخلاف الغنية التي لا تغفل فيها قبل الاحراز فانه اذا  
ظهر عليها العدو واحرزوا ثم اسعدوا منهم جيش اخر فاسيل للجيت الاول  
قبل القسمة وبعد القسمة لان الثابت لهم كان حقا ضعيفا الا ترى ان من  
مات منهم لم يورث غنيته بخلاف ما بعد الاحراز وكذا لو كسبهم له وشركوهم  
ذلك بخلاف ما بعد الاحراز والحق الضعيف سطل بدار المشركين المالكين  
فكانها ما اخذت منهم حتى لان فانما في النفل الحق متاكذ لهم قبل الاحراز حتى

من مات منهم يورث غنيته ولا شركهم المدة في ذلك اذا كسبوا منهم فلهذا  
وجب اورو عليهم قبل القسمة ولو قسمت الغنم في دار الحرب وسبيت ولم  
تقسم الثمن بعد القبض من المستري حتى ظهر المشركون على الغنم وعلى الثمن فاحرزوا  
ثم استنفذوا منهم عكرا فاحرزوا دون الغنم على المستري قبل القسمة بغير شيء  
وبعد القسمة بالغنية لان المستري ملك العين بالسرا ووردون الثمن على الفرق  
الا اول كابر دون هذا الجيت من اموال سائر الناس لان بيع الامام جيت بعد  
موجب الملك للمستري في المبيع فهو موجب الملك في الثمن لمن وقع بيع الغنم  
ولان السرية لما جاءت بالغنم ولهم فيها النفل مستهلك جيل من اهل العسكر  
جميع تلك الغنم فهو ضامن كحكمة النفل فاحرزوا من قبل من الرجال فانه لا يملك  
عليه في ذلك لان النفل منزلة الغنم المحرزة ولوان واحد من الغنم يملك  
الغنم قبل الاحراز لم يضمن شيئا لضعف حقهم فيها ولو استهلك بعد الاحراز  
بالدار كان ضامنا لهما كذا كذا في هذا بالاحراز ان يملك من ارجال فانه لا يكون  
ضامنا لهم لان الحق في ارجال لا ياكذ بالاحراز لم يضر الامام عليهم ارق  
الا ترى ان له ان يضمن وان يضمن فبعضهم وانه فذلك هذا الحكم في النفل  
قبل الاحراز ولوان السرية جاءت بالغنم فيها طعام وحلف فلا يملك العسكر  
كلوا من ذلك بقدر حاجتهم لانهم شركاء للسرية فيها فبعضهم فكلوا بكل  
واحد من اهل السرية ان يتناول منها مقدار حاجته فذلك لاهل العسكر ان  
يتناولوا لان السرية يفتقضي المسادة فان قيل فليس ذهب ثوبل ان النفل  
منزلة الغنم المحرزة فان بعد الاحراز بالدار ليس لاحد من الغنم ان يتناول  
من الطعام والعلف من غير ضرورة ولا ضمان فكان ينبغي ان يكون الجيت  
المتغل قبل الاحراز كذا كذا قلنا انما افترق في هذا الحكم لان باعة ان دول من الطعام  
والعلف قبل الاحراز باعتبار ان يبيع مستثنى من شركة الغنية بضرورة ان يملك  
واحد منهم الى ذلك فانهم لا يبعدون على ان يستصحبوا من دار الاسلام بخلاف  
اليه من الطعام للدار والرجوع ولا يجوزون ذلك في دار الحرب ثم اذا  
ياخذونه يكون غنيته وهذه الضرورة لا يتحقق في دار الاسلام فاذا صار مستثنى  
من الشركة باعتبار هذه الضرورة بقي على اصل الا باعة منزلة شركاء واحد من الغنم  
الطعام والكسوة لنفسه وعياله فانه يبيع مستثنى من موجب المعاوضة للضرورة



الحاجة اليه ثم هذه الضرورة بتحقيق الغنائم التي فيها نفل في دار الحرب كما  
 يتحقق في الغنائم التي لا نفل فيها فبغير استثنى من حكم النفل ايضا ولهذا جاز  
 لاصحاب السرية التناول منها فذلك بعينهم فان قيل لا كذلك فانهم اذا  
 قسموا في دار الحرب اوفى دار الاسلام لم يخلوهم النفل من الطعام والعتق كما  
 اعطوهم من سائر الاموال ولو صار هذا مستثنى من التنفل لما استحقوا النفل منه  
 قلنا هذا الاستثناء باعتبار الضرورة والتأجيل بالضرورة فقد رغبوا  
 ان الغنيمة التي لا نفل فيها اذا قسمت بين الغائبين فالطعام وغير الطعام  
 في ذلك سواء ولم يدل ذلك على ان قبل الغنيمة لم يكن ما فيه على اصل الآية  
 فذلك حكم النفل ولهذا لا يباح التناول من الطعام والعتق لغير الذين  
 لا يقاتلون لان ثبوت هذا الاستثناء باعتبار الضرورة وانما يتحقق في حق  
 الذين لهم شركة في الغنيمة دون العبيد ولو تناول العبيد شيئا من ذلك عطفوا  
 وادابهم لم يضر مواثيقهم باعتبار الذي قلنا لا يشاركهم فيها ما داموا في  
 دار الحرب فمن استهلك شيئا منها لم يكن ضامنا النفل وغير النفل فيه سواء  
 بمنزلة قتل ارجال على ما قرأنا ولو ان السرية اصحاب الاراضي باقيا فلم  
 من ذلك كله تنعيم التنفل من الامام فان رأى الامام ان بين بها على  
 وجعلهم ذمة فلا بأس بذلك لانه نصب ناظر او ربما رأى ينظر في ذلك ليس  
 لاصحاب النفل ان يابوا ذلك عليه لان حقهم في النفل كحق الغائبين في  
 الغنائم المحرزة ولا امام ولاية لمن هناك فذلك هنا الآية ينبغي ان لا  
 بان يعطيهم عوضا عن محل اخذوا استدلال عليه بفعل عمر رضي الله عنه حين بعث  
 الناس الى العراق قال بجرير بن عبد الله البجلي لك ونفوك ربع ما غلبتم  
 عليه ففتحوا السودان جعل عمر رضي الله عنه الارض بعد ذلك ارض فخرج ولم  
 يمنعه ما فعل حوارة قومه من ذلك وبلغنا ان امرأة اتته فقالت لسان وادارة  
 الى مات وترك نصيبين ذلك ميراثا وليست سلم ما صنعت الا ان يعطيني ذنبا  
 فاعطاهما كفا من دابة في المغازي بردي هذا الحديث انها قالت لست  
 حتى سلكني ذنبا وتحتني على ناقة حررت ففعل ذلك عمر فلهذا دليل على ان  
 بعد الا حوارة برت نصيبه وانه ينبغي لامام ان يسترى اصحاب النفل بان يعطيهم  
 شيئا اذا اراد المن على اهل الاراضي بها وانه اعلم

ضميم

## باب ما يبطل فيه النفل وما لا يبطله

اذا بعث الخليفة عسكرا الى دار الحرب وعيهم امير فبعث اميرهم بغيره ونفل  
 لها الرابع ثم بعث الخليفة عسكرا اخر من ناحية اخرى فنقلوا السرية بعد الغنيمة  
 الغنائم ثم كفوا جميعا بعسكرا الاول وخرجوا الى دار الاسلام فالنفل سائر السرية  
 من جميع ما اصابوا على ما سمي اميرهم لهم لان امير ذلك العسكر مبعوث الخليفة فهو  
 نفل كما خلفه فتقدمت في حق العسكرين وجماعة المسلمين فكلما سبق من  
 نفل امير السرية لمن بعثه من سرية لان ولايته هناك مفعورة على اهل سرية الا  
 ترى انه بعد الرجوع الى المعسكر هو كسائر ارجاءه وهما امير العسكر ولايته كانه  
 باعتبار تقيده بالخليفة باه فتقدمت في حق الكل ثم ما بقي بعد النفل والحسنات  
 فيه اهل العسكرين والسرية على سهام الغنيمة لانهم استروا في احوار ذلك الامام  
 ولو ان السرية والعسكر الذين لقوهم خرجوا الى دار الاسلام قبل ان يلقوا  
 الاول فليس له ايضا نفل لان اميرهم قام مقام الخليفة في التنفل لهم فحققت  
 النفل بقتلهم لهم سواء جؤا اليه في دار الحرب او لم يرجعوا ثم ان في منهم بين  
 العسكرات في دون العسكر الاول لانهم هم الذين اوزوه ولولم تبق السرية  
 واحد من العسكرين حتى خرجت الى دار الاسلام فقد بطل نفلهم لانهم هم  
 بالاحواز وثبوت الحق في المصالح بين النفل العام في كل هذا بطلان السرية  
 المبعوث من دار الاسلام ولو ان الامام قال للسرية المبعوث من دار الاسلام  
 اصحاب منكم شيئا فهو له دون اصحابه كان هذا جائزا بطلان ما اذا قال لكم  
 اربع لان التنفل للفرعين ومعنى الفرعين على الاصلية يتحقق بهذا التنفل  
 ولا يتحقق بالتنفل الاول ولان في هذا التنفل قطع شركة غير المصيب مع  
 المصيب وذلك جائز فيبطل فيه الحسن بفضل الفارس على الاجل تباعدا  
 هذا لا يوجد فيا اذا نفل لهم اربع اريت لو قال لهم من دخل منكم فاستأجر  
 شيئا فهو له اما كان يصح هذا التنفل وفيه تحريضهم على الترام مؤنة الفرس ولو قال  
 لكم ما اصبتم فلو صح هذا التنفل كان فيه تقبيل طم في الترام مؤنة الفرس لانهم  
 اذا علموا انه لا يزداد نصيبهم بالتزام مؤنة الفرس فقل ما يرغبون في ذلك فلهذا  
 وقع الفرق بينهما ولو ان العسكرات في حق السرية المبعوث في دار الحرب قبل



يصيبوا سبائهم فانما جميعا فاصابوا غنائمهم ثم كفووا بالعسكر الاول وخرجوا فاف  
يقسم بين السرية والعسكر الذين كفووا على قسمة الغنيمة كما انه لا ينقل فيها ثم ينظر الى  
حصنة السرية فتخرج نفقهم من ذلك لان اميرهم انما ينقل لهم الربع مما اصابوا وهم  
ما اصابه عسكرا خرولا بين مصابهم الا بالقسمة فلا بد من هذه القسمة لئلا ينقل  
حقهم فيعطون النفل من ذلك ثم يجمع ما بقى الى ما اصاب اهل العسكر فيقسم  
السرية والعسكرين على قسمة الغنيمة لانهم اشتروا في الاحواز ولهم بقوا العسكر  
الاول حتى خرجوا قسم بينهم او لا يتبين حصنة السرية ثم يعطون نفقهم من ذلك  
لان شغل الامير مع مطلقهم كجمع ما بقى الى حصنة العسكر فيقسم بينهم على سهام  
الغنيمة ولا يبقى فيه لاهل العسكر الاول لانهم لم يشاركوا في الاحواز ولوان  
امير العسكر في دار الحرب بعث سرته وقال اصبتكم فهو لكم فهذا جائز لان المقصود  
قطع شركة الجحش معهم في المصائب اذا رجعوا اليهم بخلاف السرية المبعوثين لانهم  
فان افتتحو حصنا متاخما لا رالا سلام ثم كفوهم اهل العسكر بعد ذلك فجمع  
ما اصابوا لهم دون اهل العسكر لان الامام قطع شركة اهل العسكر معهم من قبل  
ولكن لو اعتق رجل منهم نصيبه من رفيق ار كان فيهم دارحم محرم من بعضهم لم  
يعتق لانها لم تصر ملكا لهم بالاصابة قبل القسمة وان انقطعت شركة الغير  
بمثلة الغنائم المحرزة بالدار قبل القسمة لا ترى ان الامام لو اراد ان يجعلهم ذمة  
او اراد ان يقتل رجالا كان له ذلك قال والنفل بمنزلة رضى رضى لهم من الغنيمة  
فاذا كان سهام الغنائم لا يمنة من هذا فافرض كيف يمنة ولو كان قال لهم  
من اصاب منكم سبياء فلوله ثم اعتق رجل منهم سيرا فدا صاب فانه ينفع  
ولو اصاب دارحم محرم منه عتق عليه لانه اختص بملكه هنا بنقل الاصابة  
وهذا لانه ليس هنا اذ لم ينتظر وقوع الملك سوى الاصابة حتى تنقض  
الملك عليه بخلاف الاول فهناك امر منتظر وهو القسمة بينهم فلا يثبت الملك  
قبل وجوده وفي هذا الفصل ليس للامير ان ينقل حصن من رجال الاسرار لان  
الملك يثبت فيه نصيب بنفس الاصابة فكان الامام صريحا عليه الرق  
وكذلك من استهلك سبياء على المصيب في هذا الموضع فزاد له وليس لغير المصيب  
من اهل العسكر ولا من اهل السرية ان يزدوا سبياء من الطعام والعلف بخلاف  
الاول وهذا لان هذا التفتيل من الامام بمنزلة القسمة بعد الاصابة في دار الحرب

ولو قسم بينهم ثبت هذه الاحكام فيها اصاب كل واحد منهم فذلك لا ينقل  
لكل واحد منهم ما اصابه خاصة بخلاف ما سبق فان قوله ما اصبتكم فلكم قطع  
شركة الجحش وليس فيه معنى القسمة بينهم والملك في المصائب لا يثبت الا  
بالقسمة ولو قال للسرية المبعوثه في دار الحرب من اصاب منكم سبياء فلوله  
فاصابوا جميعا سيرا او ادا فهو لهم لان اسمهم هو عام فيها فلو اصابه فلكم  
يتناول النفل منهم تناول حاتمهم بمنزلة قول الرجل لبيعة من ثيابك فلكم العتق  
فهو حرقت واعتقوا بخلاف قول ابى حنيفة رحمه الله فيما اذا قال من شئت  
عتقه من عبيدي لانه اضاف المسبة هناك الى من لم يتا وله من هنا  
اضاف الاصابة الى من تا وله من واذا ثبت الاستحقاق لهم بالاصابة  
صار الامير مملوكا لهم حتى اذا كان حرا لبعضهم عتق حصنة منه ولو عتقه احد  
عتق حصنة لان الامام من حق المصيب بالاصابة فذلك منه بمنزلة القسمة  
وفي القسمة بعد الاصابة لا فرق بين ان يصيب الامير جماعة وبين ان  
يصيبه واحد في ثبوت الملك به فذلك في القسمة قبل الاصابة ولو كان  
قال لهم ما اصبتكم فهو لكم والمسبة لجالها لم يعتق الامير باعتق واحد منهم لانه  
بقوا به منه لان هذا التفتيل ليس في معنى القسمة من الامام الا ترى ان المصيب  
لا يختص بالمصائب ولكن يصيبه الواحد منهم يكون بين جماعتهم وبدون  
القسمة وما في معنى لا يثبت الملك بنفس الاصابة بوضع النفل ان في  
كل موضع يختص المصيب بالمصائب على وجه لا يترك فيه غيره فذلك  
الاصابة في معنى الاصطبا وكما ان الملك في الصيد مثبت بنفس الاصابة  
كان الوجه في هذه الملك حيث السرية بمنزلة الاصابة في كل موضع  
لا يختص المصيب بالمصائب ولكن يثبت فيه اصحاب فذلك الاصابة في  
معنى اصابة الغنيمة ومجرد الاخذ في الغنيمة لا يوجب الملك قبل القسمة فذلك  
ما يكون في معناه ولو بعث الامير في دار الحرب عتق طليعة ونفل لهم الربع  
مما يصيبون فاصابوا سيرا ثم عتقه احد هم او كان فربما لم يعتق لان  
اهل العسكر دارباب الحش شركاء بهم في المصائب فثبت الملك لهم  
قبل القسمة فلو اذكر والا ترى ان الامام ولاية البيع وقسمة النفل وان يصيبهم  
لا يرى ابن نفع بالقسمة ولو كان قال لهم لكم ما اصبتكم والمسبة لجالها



عقبت المصائب بعاقب صدمهم وبقواته من استحقاق وفي العيان لا يعق  
 لان هذا النفل لا يخص المصيب بالمصائب ولكن بيت ركة فيه صواب  
 ثبت الملك قبل نفسه منزلة اهل السنة على ما بينا وفي الاستحسان نقول  
 ثبت الاخصاص لهم بالمصائب بسبب سبب الامام وقد بينا ان هذا ان  
 كان من الامام قبل الاصابة فهو في المعنى كالوجود بعد الاصابة فيكون منزلة  
 انفسه ثبت لهم الملك حتى ينفذ العتق فيه من بعضهم وهو نظير ما لو قسم الامام  
 الغنيمة على ارباب بين العرفانم اعقوب واحد من اهل راية عبد الله صاحب  
 اهل تلك الارية قبل ان يقسم العربيت منهم فانه ينفذ عتقه والمعنى في الكل  
 ان الشركا متى قوا في شركة بينهم يكون شركه خاصه وهي لا يمنع الملك لهم  
 في المشترك بمنزلة الشركة بين الورثة في الميراث وعند الكثرة الشركة عامة  
 فيمنع ذلك بثبوت الملك بمنزلة شركة المسلمين في بيت المال وشركة الغائبين  
 في الغنيمة فان قيل فما الحد الفاصل بين القليل والكثير في ذلك قلنا قد ذكرنا  
 ذلك وجوابا كلها محتملة احدها انهم اذا كانوا اقل من تسعة جاز عتقهم وان  
 كانوا تسعة فصاعدا لم يجز لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث تسعة من بني  
 جمع الجمع في حد الكثرة والتسعة جمع متفق عليه فالتسعة يكون جمع الجمع  
 انهم اذا كانوا اقل من اربعين جاز عتقهم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انا اظهر الله ما الى الله من بكته من ثوار اربعين باسلام عمر رضي الله عنه فبين  
 بهذا ان الاربعين اهل عفو منعة فقد كان وعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال اللهم عز الدين باحب الرجلين اليك والفرقة والمنعة فاجاب الله تعالى  
 الكثير من المسلمين وانت انت انهم ان كانوا اقل من تسعة جاز عتقهم لان الله تعالى  
 يقول الا ان خفت الله عليكم وعلم انكم ضعفاء قل ايكم منكم ثابة صابرة  
 بغير ما تاتون فكل هذا ان قال به قائل وسواء جهنم والراي فيه واما انما ثبت  
 او ثبت في ذلك وقتا ولكني اقول ان كانوا اقل من تسعة جاز العتق  
 فلا لان مصيب المصائب لا يكون وليس في هذا العتق والمنعة محققا  
 احوال الناس فاسبيل ان يفوض الى راي الامام بحكم رايه فيهم هذا هو الراجح  
 الى معاني المنفعة وهذا نظير ما بينا في كتاب الشفعة في الفرق بين الشركة  
 الحاصلة في النهر والشركة العامة في استحقاق الشفعة فكل قول ذكرناه فانه

سنعقب القول به هنا ثم في كل فصل ذكرناه انه ينفذ العتق فانه لا يجزى للامام  
 ان ينفل الرجال من الاسرا لانهم قد ملكوا فصار ذلك بمنزلة الغنيمة المنقولة  
 وكذلك في الغنيمة من العرفان ليس للامام ان ينفل احد من الرجال هذا ظهر  
 لان الملك هنا مثبت بالغنيمة الاولى وهي غنيمة الجبل وان لم يوجد الغنيمة  
 الا فراد بعد ولو كان العتق والعقيل بعثهم الامام من دار الاسلام فاصلا  
 عنهم ثم اعقبت بعضهم الرقيق فعتقه باطل في القياس لان المصائب هنا  
 غنيمة لا ترى انه لو كفهم مد وفي دار الحرب ركوهم فلا يثبت الملك لهم  
 قبل الغنيمة ولان ارباب الجبل شركاء بهم وللامام راي باعتبار ذلك  
 فلا يدرى اين يقع لصيب من اعقبت غنيمة الغنيمة فينبغي ان لا تنفذ عتقه وفي  
 الاستحسان تنفذ عتقه لان الشركة بينهم شركة خاصة لعتقه عدوهم وقد نكاه  
 جفهم بالا حراز حسب ما بناه من الطليعة المبعوثه في دار الحرب بالاصابة  
 بعد سبيل الامام فكا ان هناك ينفذ العتق كذلك لا ترى ان المبعوث  
 لو كان رجلا واحدا اعقبت النبي او كانوا اقرباء بعد الا حراز لم يكل ان ينفذ عتقه  
 وان كان لو اعقبتهم في دار الحرب لم ينفذ عتقه لان الحق لم يترك فيهم قبل الا حراز  
 ثم بعد نفوذ العتق ان كان المبعوث رجلا واحدا فهو ضامن الجبل لارباب  
 الجبل ان كان موسرا ذلك ان كان ثورا فهو ضامن لغيره اصحابه من  
 اعقبت وان كان معسرا سعى الرقيق في خصه اصابه كما هو الحكم في حق العبد  
 المشترك واما في حصه الجبل فينبغي للامام ان لا يتبعهم لان الجبل من الجبل  
 ولا حاجة اظهر من حاجة المعقنين فانهم لا يملكون شيئا حتى يزوجهم سوا  
 فلهذا فينبغي للامام ان يسلم حصه الجبل لهم وعلى هذا لو جاء ارباب الجبل للامام  
 ان يفتلهم بعد الا حراز لان الشركة في المصائب خاصة فبناك الملك قبل  
 الا حراز وان يفتلهم قبل الا حراز لان الحق لم يترك بالاصابة قبل الا حراز  
 او المصائب غنيمة على الاطلاق والله تعالى اعلم

### باب النفل الذي يرسله الامير الذي لا يبطل

والارسل الامير سرية في دار الحرب من يسره وفتلهم اربع فدا بعد وانه ضامن  
 عنهم فادرس سرية اخرى وقال الجفوا صابكم فما اصبتم فانتم شركاء بهم



بنفسه

في ذلك كله من النقل وغيره فادركوهم بعد ما اصابوا الغنية ورجعوا الى  
 جله فلما انتهى السرية الثانية من النقل لان اصحاب السرية الاولى قد تاهوا  
 في النقل الاصابة على وجه لا يشتركون في ذلك غيرهم فبذلك ما كان حق العين  
 بالاجازة ولو اذ الامام ان يثبت السرية من المدة والنجس بعد ما احرزوا  
 بالدار لا يملك ذلك بقوله فهذا مسئلة فان غفروا جميعا بعد ما حققوا فليكن  
 في الغنية ان يثبت ان ثبوت الحق للمخلفين بالاصابة وقد اشركوا جميعا  
 الاصابة والنقل من الامام لهم جميعا في السريتين فان كانت السرية الاولى  
 مائة فارس وان يثبت فارسا وحسينا رجلا فلما انهم لم يعلموا جعل لهم  
 الامام من النقل حتى اصابوا غنائم فانها تصبغ من السريتين او لا على سبيل  
 والرجالة ثم ينظر الى ما اصاب السرية الاولى فيعطون من ذلك نفقهم لا ينقصون  
 منه شيئا والى ما اصاب السرية الثانية فيعطون من ذلك نفقهم ايضا ثم انما  
 يحسن ويقسم من السريتين داخل العسكر على قسمة الغنية لان السرية الاولى  
 استحقوا ربع ما يصيبون بالنقل الاول فلما لا يملك الامام بطل حقهم  
 بالرجوع عن ذلك النقل بغير علمهم فذلك لا يملك احوال هذه النقصان  
 عليهم بترك الغنم بدون علمهم لان الاشتراك والابطال كل واحد  
 منها خطاب من الامام اياهم فلما ثبت حكمه في حقهم لم يعلموا بطلان خطابه  
 استمر في حق الحياتين ولو اخرجت السرية الثانية السرية الاولى بما جعل لهم  
 الامام من السرية معهم في النقل قبل ان يصيبوا الغنية والمسئلة بجلبها فان النقل  
 هنا بينهم بالسوية لانهم عملوا بخطاب فثبت حكمه في حقهم وهذه الامور النقل  
 من الامام لم يكن لازما قبل الاصابة الا ترى ان الرجوع عنه بعلمهم كان صحيحا  
 فذلك انما انقص حقهم بالاشتراك بعلمهم وكنه ذلك ان علمه بذلك السرية  
 الاولى فان اعلام اميرهم كاعلام جاعلهم اذ لا يبرأ من غنمهم وكذلك  
 ان اظهروا ذلك حتى علم به غنمهم لانه يتعذر عليهم اعلام كل واحد منهم  
 وانما كنهم اظهروا ذلك الجهر في غنمهم فاذا فعلوا ذلك فهو بمنزلة الوصل  
 الى كل واحد منهم كالحطاب في بيع في دار الاسلام بترك في حكمه من علم به  
 بعلم من اسلم من اهل الله حتى يرضه فضا الصلوات المتركة بعد الامام  
 بخلاف من اسلم في دار الحرب والفرق باعتبار شيوخ الخطا والوقا

الامير للسرية الثانية انتم شركاءهم في النقل لكم ثقتهم ولهم ثقتهم والمسئلة  
 بجلبها فان كانوا لم يعلموا حين ادركوهم حتى اصابوا غنائم فليس السرية الاولى  
 نفقهم ما اصابوا كالمال ان حكم الخطاب بتفصيل لا يثبت في حقهم ثقتهم  
 من الاضرار بهم فانه ينقص حقهم بذلك فان كانوا يعلمون ذلك ثبت حكم  
 الخطاب في حقهم فيكون النقل بينهم على التثنية والتثنية كالمال الامام قال  
 ولو جاز الامام محض حق السرية الاولى بغير علمهم بجازان بقول السرية الثانية  
 النقل كله لكم دون الاولين فلا ينبغي لاحد ان يحركه لان ما المقصود بالنقل  
 وهو التحريض على القتال لغوث تجوز هذا فان السرية لا يعينه ذلك النقل  
 بعد ما بعد الامام اذ كان هو ممكن من ابطال بغير علمهم اذ لو قال اهل  
 العسكر بعد ما مضت السرية الاولى قد اطلت نفقها كان يصح ذلك في حقهم  
 قبل ان يعلموا به فكذا لا يصح منه الا بطلان فذلك لا يصح منه نحو ما في السرية  
 قبل علم السرية الاولى به ولو علموا به صح ذلك كله ابطال ذلك نفقها في  
 الا ترى انه لو قال لرجل ان قتلت هذا القاتل فلنكسبه فلما خرج له رزق  
 قال قد اطلت نفقه لم يطل ذلك لم يعلم به اهل رزقه فذلك ما سبق ولو  
 بعث من لم يصيبه سرته منها وهي اسم عدة من دار الاسلام في وسط الروم  
 فنقل اصحاب الجبل دون الرجالة لم يجوز لان هذه سرته مبعوثه في دار الاسلام  
 وهذا سفيل عام فان اهل السرية اصحاب الجبل كلهم وقد بينا ان سفيل العام  
 في مثل هذه السرية لا يجوز لانه ليس فيه الا بطلان الحسن وتفضيل الفارس على  
 الرجل ولكنه لو ارسل معهم قواما من اصحاب البيهقي او قواما بخروا من كمين  
 فنقلهم سببا بخروا منهم وغنائمهم فانه لا يبرأ من سفيل فاص لبعض اهل السرية  
 قوله من قتل قبله فله سلب وهذا بخلاف السرية المبعوثه في دار الحرب فلو نقل  
 اصحاب الجبل جاز لان التعيين في حقهم لا يمنع صحة السفيل اذ المقصود قطع  
 شركة الجبش معهم وكذلك ان نقل اصحاب الجبل الحرب على البراذين  
 جاز والعرب افراس العرب والبراذين افراس النعم وافراس العرب اقوى  
 في الطلب والهرب والبراذين اصبر على القتال والبراذين عطف السفيل  
 بحسب الجلب والبراذين لا يمانون بخلافه فلو نقل على حرب فيه من انظر

باب نقل الاسير



واذا قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه ثم لقي الامير رجلا فقتله فله السلب  
 يستحق به وفي القياس لا يستحق لان الغيرة لا يستحق بها الجاه وهو لا يملك الجاه  
 لنفسه بل لا يملكه الا ما دونه بمنزلة النقص لا يملك ان يقضي لنفسه الا ترى ان نقص  
 نفسه فقال ان قتل قتيلا فله سلبه لم يصح ذلك ولو كان هو كغيره في  
 الحكم يصح الجاه خاصة كان ادعاهما كافي غيره ولان السلب لا يقتضي دما ولا  
 غيره على القتل لنفسه فالادعاء كيفه لذلك وجه الاستحسان انه يجب  
 السلب للمجيبين بهذا اللفظ وهو رجل منهم فاستحق كما يستحق غيره الا ترى ان  
 يجب سلبا وهو السهم هو كواحد من المجيبين فاسا كان وجدا فله ذلك  
 يستحق بالاجاب اريد لو برز جميعا ودعاهما الى البرز فقال الامير من قتل  
 سلبه فلم يجز سلبا على الخارج حتى خرج هو بنفسه فقتله كالان يستحق  
 وهذا بخلاف ما اذا نقص نفسه لانه منهم فيما يخص به نفسه في السلب بمنزلة القاتل  
 يكون متهما فيما يقضي به لنفسه فاما عند التعيين فتبقى التهمة مثبتة الحكم في حق  
 كما ثبت في حق غيره الا ترى ان اباة التناول من الطعام والعنف مثبت  
 في حق العسكر باعتبار انه لا يمكن تهمته فيما لا يخص الامير به واذا نقص غيره  
 لا يمكن التهمة في ذلك ولا يخرج فخره ان يكون واقف بصفة النظر ولو كان  
 قال من قتل منكم قتيلا ثم قتل الامير قتيلا لم يكن له سلب لانه خصه بقوله منكم فلا  
 ثبت له حكم الكلام بخلاف الاول الا ترى ان تكملة اعتق مما يلي فقال  
 سائر المماثل انتم احرار لم يدخل هو في هذا الكلام ولو قال ما يليك احد رجل  
 هو في جملتهم لهذا المعنى ولو قال ان قتل قتيلا فله سلبه لم يمتنع احد  
 قال ومن قتل منكم قتيلا فله سلبه ثم قتل الامير به ذلك قتل يستحق سلبه  
 لان السلب صار عاما باعتبار كلامه ولا فرق بين سلب العام بكلامه  
 وبينه بكلام واحد وهذا لان كلامه الاول لم يكن صحيحا للتهمة المتمكنة بسبب تخصيص  
 وقد زال ذلك بكلامه الثاني بعد ما انعدم المنع من صحة الاجاب بكون  
 الاجاب صحيحا عاما في حقهم ولو كان قتل قتيلا احد ما قبل الكلام الثاني  
 بعده فله سلبه قتل الثاني دون الاول لان السلب الذي جعله به منه في  
 الاول قبل صحة الاجاب فصار ذلك سلبا غنيمة ثم صح الاجاب بكون  
 الثاني فيجعل عنه الكلام الثاني كما ان الثاني سلبا عاما لان الثاني

في حق الامام كما ثبت

سلب ما يقتل بعد ذلك لان السلب لا يعمل فيما صار غنيمة قبله باعتراف  
 الكلام غير متناول له ولو كان متنازلا لم يصح ايضا لانه يقتل بعد الاصابة  
 ولو قال ان قتل قتيلا فله سلبه ومن قتل منكم قتيلا فله سلبه ثم قتل الامير  
 ورجل من القوم قتلين فله سلب الاول دون الثاني لانه اوجب نفسه  
 بحرف لا يقتضي التكرار وهو حرف الشرط الا ترى ان من قتل زوجته ان  
 دخلت الدار فانت طالق فدخلت وخطبت لم يطلق الا واحدة ووجب  
 للقوم بكلمة من دعي عامة كما بينا فقتل كل قتل يقتله كل واحد منهم حتى لو  
 قتل رجل عشرة قتل كان له سلبهم جميعا ولو قال لرجل منهم ان قتل قتيلا  
 فله سلبه فقتل رجلين كان له سلب الاول خاصة لما بينا انه متى استحق  
 بالشرط وذلك متى يقتل القتل الاول وليس في لفظه ما يدل على التكرار العموم  
 ولو قال جميع اهل العسكر ان قتل رجل منكم قتيلا فله سلبه فقتل رجل عشرة  
 منهم استحق سلبهم جميعا وهذا استحسان وفي القياس لا يستحق الا سلب  
 القتل الاول كما لو خصه بالاجاب بهذا اللفظ ووجه الاستحسان انه لما لم  
 يصح لان بعينه فقد فوج الكلام منه عاما الا ترى انه يتناول جميع طين  
 فكما يعم جميعهم يعم جماعة المقنولين بخلاف الاول الا ترى ان في السلب  
 لو قتل عشرة من المسلمين عشرة منهم استحق كل واحد منهم واحد منهم سلبه  
 فله ذلك اذا كان الواحد هو القاتل للعشرة وحقه معنى الفرق ان مقتضى الامام  
 هنا يتركهم على المبالغة في الشكاية فيهم وفي معنى الشكاية لا فرق بين ان  
 يكون القاتل للعشرة عشرة من المسلمين او واحد منهم وفي الاول مقتضى معرفة  
 ذلك ارجل وجاهدته وذلك يتم بدون اثبات معنى العموم في القتل  
 ولو قال لعشرة هو واحد منهم من قتل من قتلنا فله سلبه وان قتل من قتلنا  
 سلبه ثم قتل نفسه قتلين او ثلثة استحق سلبهم لان معنى التهمة ان يقتل  
 الشقة مع نفسه في الاجاب وصار كلامه عاما باعتبار المعنى الذي قد  
 ثبت حتى هو من سلب المقنولين بالحققة الشقة معا واقتلوا ولو قال لرجل بعينه  
 ان قتل قتيلا فله سلبه فقتل قتلين معا فله سلب واحد بهما لان هذا الاجاب  
 لا يتناول الا الواحد ثم تخارفي السببين لان الثاني ثبت له فالتخارفي السببين  
 اليه ولا يقال كان ينبغي ان يكون انذارا الى الامام لانه هو الموجب له ذلك







بجفاف ما لو قال من قتل صعلوكا فدية مائة درهم فقتل رجل بطريقا فانه  
 يستحق المائة لانه اتى بما شرط عليه وزيادة فانك رتبتم قتل البطريق اظهر  
 منه بقتل الصعلوك والمسمى بمقتلته وهو المائة معلوم والمسمى بالبعد به الى  
 ان باب مبنية على اصل وهو انما وجب له بالشفيل سببا بعينه لم يستحق  
 اخذ سوا اتى باذن ما شرط عليه وعلى لان محل الاستحقاق لم يوجد  
 لا يعمل بدون المحل وان كان اوجب له مالا مسمى فان اتى بخلاف جسد  
 شرط عليه لم يستحق سببا من المسمى لان مع مخالفة الجسد لا يحصل الاشارة  
 وان كان اتى به من جسد ما شرط عليه فان كان اذن ما شرط عليه  
 كان اذن عليه في المنفعة لم يستحق سببا لانه لم يشترط الا مرد لم يحصل المنفعة  
 بكمال وان كان على ما شرط عليه استحق المسمى لانه اتى بالامر واد عليه  
 قال من قتل شيخا فدية سلبه فقتل سببا استحق سلبه لانه اتى بالشرط واد  
 فان النكاح وابطها بالجلاوة في قتل اب الكثرة والسلب لا يتفاوت  
 بالسلب والتخوض واذا قال من قتل سببا فقتل سببا لم يستحق لان  
 اتى به دون ما شرط عليه في معنى النكاح والجلاوة ولو قال من قتل سببا  
 فهو له فجا بوصيف او على عكس هذا لم يستحق لان المحل الذي اوجب الفدية لم  
 يوجد فان الاشارة غير الوصف وكدلك لو قال من قتل سببا بوصيف فهو له فجا  
 بوضع او على عكس هذا لم يكن له لان الوصف غير الرضيع فالمحل الذي اوجب  
 حقه لم يوجد ولو قال من قتل سببا بلف درهم فدية مائة فجا بلف دينار لم  
 يكن له منها سببا لانه اوجب له بعض ما اتى به من الدرهم وبين الدرهم  
 والدينار غير متماثل في الجسد ولو قال من قتل سببا بوصيف فدية مائة درهم فجا بوصيف  
 لم يستحق سببا لان الذكر والانا من جنس واحد مختلفان  
 المقصود ولهذا لو اشترى شخص على انه عبد فان اتى به لم ينفقه البيع مع  
 اختلاف الجسد لا يتحقق الاشكال ولو قال من قتل سببا بلف درهم فدية مائة  
 بشفيل لم يستحق سببا ولو كان على عكس هذا استحق لان الجسد واحد والسبب  
 فيما هو المقصود منها غير من الشفيل فاذا جابها هو اربعة من الشرط عليه استحق  
 النفل وان جابا بنقص منه لم يستحق فدية ما لو قال من قتل سببا بلف درهم فدية  
 فدية مائة درهم فجا بلف درهم جابا فدية مائة درهم فدية مائة درهم لان الجسد

وما جابا افضل ولكن لا يستحق الا قدر ما سمي له وذلك مائة غلة وكدلك  
 لو قال من قتل سببا بلف غلة فدية مائة فجا بلف احد بيت المال يستحق  
 من درهم فدية مائة ما اوجب له الفضل والاستحقاق بالقيمة فدية مائة  
 الا بعد المسمى ولو قال من قتل سببا بلف غلة فدية مائة فجا بلف غلة لم يكن له  
 لان ما جابا به دون ما شرط عليه ولو قال من قتل سببا بلف غلة فدية مائة فجا بلف  
 بغرات لم يستحق سببا لاختلاف الجسد وكدلك لو قال من قتل سببا بلف غلة  
 اتواب بزيون لم يكن له سببا وكدلك ان كان على عكس هذا لان الجسد  
 مختلف ولو قال من قتل سببا بلف اتواب بزيون احر فجا بالاحضار والصغر  
 فان كان الاحر افضل مما جابا به لم يستحق سببا وان كان مثل ما جابا به دون  
 استحق مسمى له لان الجسد واحد وانما الاختلاف في الصفة من الاثر  
 ان من اشترى ثوب بزيون على انه احر فاذا هو احر فان البيع يكون  
 صحيحا وكدلك على هذا الاصل البطل والعرض والجار ولو قال من قتل سببا  
 فدية مائة فجا بزيون لم يستحق سببا وان كان على عكس هذا استحق لان  
 الجسد واحد والعرض افضل من البزور بخلاف ما اذا جابا بجار او بفل  
 فانه لا يستحق سببا لان الجسد مختلف ولو قال من قتل سببا بلف درهم فدية مائة فجا بلف  
 بغرس فانه يعطى فدية مما يغتمون بعد هذا حتى اذا لم يغتموا سببا احر فان فدية  
 يكون من الغرس حاضنة دون ما غتموا قبل هذا فان كان الغرس لا يباي  
 مائة لم يزد له على مقدار ثمنه سببا وان كان يباي مائة او اكثر فزاد الما  
 يجعل الغرس فيما غتموا قبل هذا ويعطيه المائة منها فذلك مستقيم لان له  
 ولابنه بيع المغنم وهذا النصف منه بغير ثمن بغير ثمن من الغنم  
 بمثل قيمته فيجوز وان كانت المائة اكثر من قيمة الغرس لم يعط من الغنم الا  
 مقدار قيمة الغرس لان له ولابنه الما وكدلك شرط النظر بالماية الفدية والله اعلم

**باب ما يجب من السلب والقبول وما لا يجب**

ولو قال لا مير من قتل فدية سلبه فبشرع على النفل وخرج اليه سلم فخره ضرره  
 راه به عن فرسه واخذ فرسه وجوه الى المسلمين جانيات بعد ايام فدية  
 صاحب فرائس او لم يكن الا انه علم انه مات من ضرره فذلك السلب والغرس

من جابا بعشرة اتواب وبيع فدية مائة



والسلاح من جهة السلب لانه صار قاتلا له حين مات من ضربته فجا  
وجب على القاتل القتل لا فرق بين ان يموت المقتول بضربة في الحال  
وبين ان يموت منها بعد مدة فذلك فيما يجب له القتل ويستوي ان  
كان مات قبل احوال الغنم بدار الاسلام او بعد ما لم يقسم فاما اذا قسمت  
الغنم او بيعت والرجل حي بعد فان سلبه يقسم في الغنم بين القاتل لان  
سبب الاستحقاق فيه للقاتل لم يتم بعد وهو القتل فان تمام القتل لا يكون  
بدون المقتول والرجل حي بعد وسبب يموت حتى الغنم فيه قد تم وهو  
الاختصاص فيقسم بينهم وبالقسم يتعين الملك فمن ضررته بطل حكم القتل  
وبعد ما نفذ الحكم من الامام با بطل التفتيل فيه لا يمتنع بالسلب وان لم  
فان قيل لما ذى لا يوجب القسمة والبيع في السلب حتى ينظر الى ما ذى قول  
حال الرجل قد لان السبب الموجب للقسمة وهو الاختصاص قد تم فيه فلا يوجب  
الحكم الذي ثبت بتقرره لاجل سبب موهم الا ترى ان المضرور  
نفسه يقسم في الغنم فكيف لا يقسم سلبه فان قيل لانه ليس في نفسه حق  
لا احد فاما في السلب حق منظر للقاتل وقد وجد سببه منه فله ان يباين  
السبب لا يتم الا بموت المضرور ثم لا يباين في نفسه الغنم حتى يرقى من  
وهو حق الملك القديم في الماسور فانه حق ثابت لوجاه قبل القسمة فله  
بغيره ثم لا يوجب القسمة والبيع كحقه فدان لا يوجب هنا الحق البصاري وهو  
غير ثابت في الحال كان اولى فان قتل فعلى ما منع اذ مات المضرور  
بعد القسمة ان يكون للقاتل حتى اخذ السلب بالقيمة كافي للماسور واجبا للمو  
بعد القسمة فان هناك الملك كان ثابت للمولى في الاصل فتملك من اخذه  
بالقيمة على وجه القدر لذلك الملك وهنا الملك للمضرور في السلب  
لم يكن ثابتا فله بعد بالقيمة وانما كان ثبت له الحق ابتداء بسبب التفتيل ان  
لومات المضرور قبل القسمة فاما بعد القسمة لا يمكن اثبات حقه لانعدام محله  
وزان بما من الماسور ان يوضح الحق في العبد لثباته فان لم يعلم باعد من  
وهناك لا يثبت للمولى حتى لا اخذ منه لانعدام محله فذلك حكم السلب  
وعلى هذا اوافق المسلم حين رمى به عن فرسه اجرة المهر كون قد جهل به  
فلا شيء للمضرور من فرسه وسلبه ما لم يعلم موته من ضربته لان تمام السبب

يكون والاستحقاق ثبت له ابتداء فله فيه من التفتيل بالسلب ولا يكفي  
فلا يبرئ من السلب الذي به عتق او طلاق فانه ما لم يقين به لا يبرئ الا اذا  
طريق معرفة ذلك ان يشهد به عدل من المسلمين لان السلب باعتبار  
النظر برغبة المسلمين وانما الحاجة الى الاستحقاق عليهم فلا يكون الا بيقين  
من المسلمين على موته قبل القسمة فاما اذا مات المضرور بعد القسمة والبيع  
لم يكن للقاتل من السلب شيء وان قامت البينة به لغوات المحل تنفذ القسمة  
والبيع من الامام فيه ولو كان قال من قتل قتيلا فله مائة درهم فلهذا الاول  
سواء الا في غصلة واحدة وهو انه اذا بيع الغنم ثم مات المضرور استحق  
المائة منها ما لم يقسم المهر فاما اذا قسم المهر او قسمت الغنم ثم مات المضرور  
فلا يغفل له لان محل حقه الغنم هنا والبيع لا يغوت هذا المحل فان الغنم غنمه  
انه قائم مقام المبيع يقسم بين القاتل فاما بالقسم يغوت محل حقه فيبطل نفعه  
وفي الاول محل حقه السلب هو يغوت البيع فان لم يبرئ من السلب حتى يقع الفرق بينهما

**باب من النفل لاهل الذمة والعبيد والنساء وغيرهم**

واذا قال لا يبرئ من قتل قتيلا فله سلبه فقتل ذمي من كان يقاتل مع المسلمين  
قتلا استحق سلبه لان الامام اوجب السلب للقاتل بلفظ عام فيقول السلم  
والذمي والعام كالنقص في ايات الحكم في كل ما بينا وله ولو خص الذمي بهذا  
استحق السلب القتل فذلك اذا تناوله اللفظ العام وهذا لان الذمي اذا  
قاتل معنا استحق الرضخ من الغنم كالسبي المسلم السهم ومن يستحق الرضخ  
فهو شريك في الغنم منزله من يستحق السهم ولهذا كان لان ينادى من الطعام  
والعلف مقدار حاجته وكذلك لو قتل رجل من النبي قتيلا سواء كان يقاتل  
قبل هذا او كان لا يقاتل لانه قاتل لان وجه بصيرته يقاتل في الغنم فله حكم  
التفتيل وكذلك لو قتل مائة مسلمة او ذمية قتيلا لانها شركة بما يستحق الرضخ  
وكذلك لو قتل عبيد كان يقاتل مع هؤلاء قبل هذا او كان لا يقاتل حتى الان  
لانه شركاء بما يستحق من الرضخ فيستحق السلب التفتيل ويكون ذلك لمولاه  
لا يوجب عبه الا ان يكون الامير حتى يقال من قتل من لا يقاتل او قاتل من  
من المسلمين قتيلا فغنيته من الامر على تخصيصه لان الاستحقاق بايضا كما يعتبر



عموم كلامه بعينه حصوه واذا لم يستحق الذم في السلب عند التخصيص يرفع له  
من الغنية على قدر ما يرى الامام لان تبع المسلمين ومن يكون تبعاً في القتال  
استحق الرضا دون السهم كالعبودية والولاية لا بد من ان يعطى شيئاً  
ليكون في ذلك تحريض على الخروج ولا وجه لتسوية بين التبع والمبتدع  
فهذه اعطيت له الرضا ولا يرد في ذلك ان كان فارساً على سهم فارسى المسلمين  
وان كان رجلاً على سهم رجل منهم لانه لا يكون ذمياً ابداً الا في المسلمين  
هو اعظم غنائم في ذلك لان لا يرد للمسلم العظيم الغنا على سهم فكيف يرد للمبتدع  
وظاهر ما يقول في الكتاب يدل على انه يجوز ان يبلغ رضى سهم المسلم اذا كان  
عظيم الغنا والصحيح انه لا يبلغ به ايضا ولكن ينقص بقدر ما زاد الامام كما  
لا يبلغ القصة العبدية وكما ان قتل المسلمين في السفيل العام يسوي بينهما في  
استحقاق السلب ودرهما يكون سلب قبل الذم في اكثر قيمة من سهم المسلم  
ذمى لا يجوز ان يسوي بينهما وتفصل فيما يرضخ له قلنا لان استحقاق السلب  
بعد السفيل اما ان يكون بالسلب او بالاجاب من الامام ولا تفاوت بينهما  
ذلك بخلاف استحقاق الغنية فانه باعتبار معنى الكلمة لا ترى ان في الاستحقاق  
بالسفل يسوي بين الفارس والرجل ولا يدل ذلك على انه يجوز التسوية  
بينهما في استحقاق الغنية ولو كان الامير قاتل فرقتين فله سلب فسمع ذلك  
بعض الناس دون بعض ثم قتل رجل قتل فله سلب وان لم يسمع مقال الامام  
لا يسمع في سماع الامام سماع كل واحد منهم وانما في سماعه ان يجعل الخطاب  
وقد فعل فيكون هذا كما لو حصل الى كل من بينا وله الخطاب حكماً الا ترى ان  
قادة كان قتل قبل يوم جين قبل ان يسمع السفيل ثم عطا رسول الله صلى  
عليه وسلم سلبه على ما روي لان سماع الخطاب انما يشرطه دفع الضر عن  
المنى طلب وفي هذا محض منفعة له وعلى هذا لو بعث سرته وقال لاميرهم لكم  
نقل الربع فان اعلام اميرهم كاعلام جرائعهم ذلك لو سمع بعضهم دون  
بعض وان لم يسمع احد منهم ولا من غيرهم لم يكن لهم نقل لان المقصود بالسفيل  
على القتال ولا يحصل هذا الا لم يسمع كلامه فهو نظير ما لو نقل في نفسه ولم  
يتكلم به فاما اذا سمع اميرهم او بعضهم فقد حصل المقصود وهو التحريض بوضعه  
كلام الامير فيقولوا اذا سمع بعض الناس عادة لان السماع منع من لم يسمع

كما قال صلى الله عليه وسلم الا فليبلغ الشاهد الغائب فاما لا يسمع منه  
لا يتصور ان يغتوا فلا يكون ذلك من سماعه الخطاب ولو قال في اهل  
عسكره قد جعلت لهذه السرية نقل الربع ولم يسمع ذلك احد السرية ففي  
الغيب لا نقل لهم لان المقصود بالتحريض لا يحصل اذا لم يسمع احد منهم فكلمه  
به لتكسر مع اهل العسكر وكلمه مع عبياله لئلا او في نفسه وعده سواها هو المقصود  
بالنقل وفي الاستحقاق لهم النقل ما بينا ان يكلم به الامام في اهل عسكره  
فانه يغتوا وكان امرهم بتبليغ اهل السرية دلالة وليس في ايات هذا الحكم  
في حقهم قبل التبليغ اصرارهم وان كان الاولي التبليغ ليعم معنى التحريض  
بوضعه ان يصح بالسرية قد يكونون قوما لا يجي بطول الامام بنفسه عادة ومن  
عادة الملوك انهم يتكلمون بين يدي خواصهم بما يريدون ان يظهر لاهل  
فهذا الطريق يصير ذمهم مثله انما الخطأ والامرا باهم بالتبليغ ولو قال  
الامير من قتل قبل فله سلب ثم تحقق مد من المسلمين قتل رجل منهم قبل ان  
سلبه لان الله وفي استحقاق السرية في الغنية مثله الى ضرورة قتل الفضل  
في استحقاق السفل يكون كما حاضرت وقت السفيل فله سلب قبله علم بمقالة الامير  
اولم يعلم ولو جاح الله وامير فرزدغل لا مير الاول بطل النقل فيما يستقبلون  
لان صحة سفيله باعتبار ولايته وقد زالت ولايته بالنزل والى من قبل  
المقصود بالسفيل كالمقتول من السبب ولو كان موزعاً حين نقل لم يعتبر  
فذلك لك اذا صار موزعاً بعد السفيل قبل النقل وبعد بعث السرية قبل اصابته  
الغنام فاما اذا اصابوا الغنام قبل ان يصير الاول موزعاً فله نقل من ذلك  
لان المقصود قد تم بالسفيل قبل النزول ثم ان كان الامير الاول قد اخبر  
الامير الثاني في قادم بقره فادام بالبعد من عسكره لا يصير موزعاً اذا  
صار قريباً من العسكر بحيث ثبت اهل العسكر ان طلبوه فانه يصير  
ويبطل نقل الاول لانه ما قرب منهم فكانه قاطعهم وانه لا بعد بعث  
الخطبة في النزول الاول فاما بالنزول الاول فله سلب من قرب منهم في اهل العسكر  
الى من يدبر امورهم وان في عاجز عن ذلك لبعده عنهم فاقرب منهم  
فقد ارتفع في المعنى ولو لم يقدم عليهم امير فرزدغل كانت اميرهم فامرهم  
امير اخر وقد كان نقل الاول لم يبطل حكم سفيله لان في سفيله الاول

مستفنون



قام مقامه فدا بطل متى ما صحت الاول الا ان يبطل ذلك لا يبرأ في  
فان يبطل يعلم المحي بطل لانه يبرأ الاول ولو بطل الاول ذلك  
ببطل بطل فذلك ان في ولو كان الحليفة قال لهم ان مات اميركم قتل  
فاميركم فدان فمما صحيح لانه يفتي الاطلاق بالشرط فيصح كالفتي  
والطلاق والاصل فيه ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم موت  
قتل ربه فنجوا اميركم وان قتل جعفر فابن ربيعة اميركم الكعبة ثم في  
اذا مات الاول بطل سببه لان في نائب الحليفة نفقة من جهة  
قد لا يند بعد موت الاول بخلاف سابق وانه لان السبيل في الاول  
وحكم رايه منقطع برأي فوق رايه وهو نفقة الحليفة للسبيل في الثاني الفصل  
لم يفر من على رايه راي فوقه انما نظر الكعبة ولا نفقهم في نصب خليفة  
حكم رايه باعتبار حليفته كما لو سخطه هو نفقة الا ترى ان في الاستخلاف  
في الصلوة لا فرق بين ان يفعل الامام الاول وبين ان يفعل القوم  
سنة ولو قال لا اهل العسكر من قتل منكم قتلا فله سلبه ثم نحن بهم في ذلك  
وقوم اسلموا من اهل الحرب فقتل من قتل في العسكر لا ينجي السلب  
خص الحليفين بالفضل بالخطاب بقوله ستم بخلاف سابق فقد علم ان  
هناك بقوله من قتل قتلا ذلك قتلا دل المحاضر من كعبه في الاستخلاف  
له السلب لانه ما قصد المحاضر من لا عيانهم بل ينجي بعضهم على المثال وفي  
من كعبه ومن حضر سورة الا ترى ان الذين كعبهم شركا وهم فيها اصحاب  
ذلك اذا قتلوا وجعلوا كالحاضرين وقت الاصابة فذلك انهم شركا  
في حكم السبيل وجعلوا كالحاضرين وقت السبيل ولو كان في العسكر قوم  
مستأمنون في ان كانوا عدوا باذن الامام فهم بغيره اهل الذمة في استحقاق  
الرضخ واستحقاق السبيل اذا قتلوا وان كانوا عدوا بغيره اذن الامام فلا  
لهم ما يصيبون من السلب ولا من غيره بل ذلك كله للمسلمين لان هذا  
الاستحقاق من المرافق الشرعية لمن هو من اهل دارنا فلا يثبت في حق من  
ليس من اهل دارنا الا ان يكون الامام مستعانا لهم في استعانة بهم فيكون  
بينهم وبين اهل دارنا حكما ونظرة اركاز والمعدون فان المستأمن اذا استخفى  
ذلك في دارنا بغيره اذن الامام اخذ كله منه وان استخرج باذن الامام

فوقه بغيره الذي في ذلك نجس اصاب والباقي له ولو ان قتل المستأمنين  
دخلوا في حرب غير دارهم على ارضيتهم المسلمين وكما قتلوا على منعة فاصاب  
غنائم واهاب المسلمون ايضا غنائم ثم خرجوا فاصاب المسلمون نجس اصاب  
بهم على سهم القيمة وما اصاب المستأمنون فهو لهم لا نجس فيه لان اصابهم  
لذلك لم يكن على وجه اعزاز الدين وانما نجس المصاب اذا اصاب بأسر  
الاجناس وهذا يتحقق في مصاب المسلمين دون مصاب المستأمنين فانما كان  
ذلك منهم انما اصابهم فيهم كسهم بخلاف سابق فالاصابة هنا كانت  
بمنه المسلمين لان المستأمنين انما قتلوا تحت رايهم والاستعانة بهم بغير  
الاستعانة بالخطاب فلهذا نجس جميع المصاب ولو كان الذين فعلوا ذلك  
قوما من اهل الذمة لهم منعة جميع اصابا لفرقتان فافرح ختمه وان في  
غنيمة منهم جميعا لان الذمة من اهل دارنا فانما نقول نحن دار الاسلام لا ترى  
انه يجب على نفقة اهل الذمة ان تهرء وقربا على نصرتهم وليس علينا ذلك  
في حق المستأمنين بعد ما دخلوا دار الحرب بوضوح ان اهل الذمة تبع للمسلمين  
السكنى حين صاروا من اهل دارنا فيكونون تبع للمسلمين فيما يصيبون في  
دار الحرب ايضا فدم الاحراز بالكل فلهذا نجس جميع المصاب فانما المستأمنون  
لا يكونون تبع للمسلمين في السكنى حتى يمتنعون من الرجوع الى دار الحرب فذلك  
في الاصابة ولو ان حربنا في دار الحرب احدها لامن بهم ثم استأسر اليه  
اهل العسكر فله ما جابه لانه يتبع لا خذ ملك المأخوذ ولا بقوة المسلمين  
فالفتح يبرأ مولاه وكذلك لا سلم بعد الاخذ وصار ذميا وخرج الى دارنا  
مع العسكر فذلك المال لانه ما اصابه بقوة المسلمين فلا يثبت حقهم فيه  
وروى ان المغيرة بن شعبه كان قتل ذلك فانه قتل الذين صعدوا في السفر  
واخذوا منهم وجا الى المدينة في سلم فلم يجس رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك  
المال ولم يات به شيئا وروى انه قال له اما اسلامك فقول اما انك قال  
عذر لا حاجة لنا فيه وانما قال وانما قال ذلك لانه كان عذرهم ذلك  
فمنه مودعة ولو كان اسلم قبل اصابته المال لم يقتل بعضهم وخذ ما روى  
العسكر فهو غنيمة بينه وبين اهل العسكر لانه اصابه بقوة المسلمين فدم  
الاحراز فيه بمنه المسلمين ولو فعل ذلك واحد من اهل العسكر سورة

لذلك







معنى العشرة ولو قال عشرة من العسكر ان اصبتم عشرة اروس فلكم منها  
 راس فهذا وقوله الواحد سوأتى جميع ما ذكرنا لانه لما جمع بينهم في ذكر الاصابة  
 فقد خصهم بالتخصيص في المصيب يدل على التخصيص في المصاب لكونه مبنيا  
 عليه ولو قال للعشرة ان اصاب رجل منكم عشرة اروس فله منها واحد اصاب  
 رجل عشرين راسا فله راسان من اوساطهم لانه افرز كل واحد بالاصابة  
 وجعل خطابه بما فهمه وتبعه الخطاب في المصيبين ثبت حكم العوم في المصيب  
 كما لو خطب به جميع اهل العسكر الا ترى ان هذا لو اصاب كل رجل منهم  
 عشرة اروس كان لكل واحد منهم راس مما اصاب فذلك اذا اصاب  
 المائة واحد منهم فله يكون له عشرة اروس ولو قال رجل واحد اصاب  
 عشرة اروس فلكم منهم واحد فاصاب عشرين فله راسان من اوساطهم  
 لان كلمة ما يوجب العوم لا يمكن اثبات العوم في المصيب لانه قص الواحدة  
 في المصاب بخلاف قوله ان اصاب لانه ليس في كلامه ما يوجب العوم  
 ولا معنى ولو قال رجل من اهل العسكر فلان ان قتلت هذا الذي  
 برز من المتركين فلكم سلبه فسمع ذلك رجلا اخر من المسلمين فبرز  
 للمترك وقتله لم يكن له سلب لان الامير خص به من خطبه الاستحقاق  
 باعتبار تقبيله والتفصيل قابل للتخصيص فجعل في حق غيره كان التفصيل لم يوجبه  
 اصلا ولو قلنا المني طب بالتفصيل مع مسلم اخر كان للمني طب نصف  
 السلب والنصف الاخر في الغيبة لان كل واحد منهما قتل بفضده البعض  
 اعتبر بكل في حق كل واحد من الغائبين

## باب من النفل المجهول

وقال الامير من جانتكم شئ فله منه طائفة فجا رجل مائة او مائة واربون  
 فذلك الى الامير يعطيه من ذلك قدر ما يرى على وجه النظر منه من جانت  
 ولا اهل العسكر لانه عبر عما ياتي به باعم ما يكون من اسباب الموجدات في العوم  
 ثبتا دل كل ما ياتي به وقد اوجب له طائفة من ذلك وذلك اسم لم يجر  
 مجهول الا ان هذه الجملة لا تنفع حتى لا يجاب فيما كان بين على التبع  
 وبعد صحة الاجاب ابيان الى ان الموجب والى من يقوم مقامه

الامام هنا وهو ما مور بالنظر لكل فيبقى ان بين على وجه النظر فله يكون  
 ذلك ايبان مقبول لانه بمنزلة من اوصى لاثان بطلا نفسه من اثار الفات  
 يعطيه من ذلك ما يشاء لانه قام مقام الموجب وان لم يكن له وارث  
 فيرثه المسلمين ويكون ذلك الى الامام يعطيه ما يشاء على وجه النظر منه له  
 والمسلمين ولو قال من جانتكم شئ فله منه شئ اوله منه قليل وبسيره هذا على قياس  
 ما سبق الا انه لا ينبغي للامير هنا ان يبلغ ما يعطيه نصف ما جانت الا ان  
 يسيرا ما جانت به او قليلا او شيئا منكرا وذلك دليل القلة ايضا والبقية والكثرة  
 من الامور المستركة انما يظهر بالمقابلة والقيل غير الشئ دون النصف حتى اذا  
 قبل ما بقي منه كان ما بقي منه اكثر ولو قال من جانتكم شئ فله منه جزء ذلك  
 الى الامير ايضا الا انه لا يريد على النصف هنا ولان يبلغ بالنصف لان  
 ادنى ما يكون جزءا من جزوين وذلك النصف ولو قال فله بعضه فله بمنزلة  
 قوله فله طائفة لان الاقل والاكثر يكون بعض الشئ وطائفة منه فليس في  
 اللفظ ما يدل على شئ من ذلك فلهذا كان الاى فيه الى الامام ولو قال  
 من جانتكم شئ فله منه سهم في خمس قول الى حنفية رحمه الله يعطيه سدس ما جانت  
 لان السهم عده عبارة عن السدس حتى اذا قال اوصى رجل لرجل سهم  
 ماله لم ينقص حصه عن السدس وذلك مردى عن ابن مسعود رضي الله عنه  
 فاما على قول الى يوسف ومحمد رحمه الله الوصية له سهم كسها لم يرد  
 وهو قول شريح رحمه الله وقد بينا في الوصية فيها على خمس قولهم اذا قال  
 فله سهم يعطيه بقدر ما يرى بعد ان لا يريد على النصف بمنزلة الجزوال  
 الا دنى سهم من سهمين كجزء من جزوين فان قال فله منها سهم رجل من الغوم  
 كان له مقدار سهم رجل وان كان في الغوم فرسان ورجاله لانه لا يعطى الا  
 القدر المتيقن وهو الاقل بمنزلة ما لو اوصى بسهم من ماله وقد ترك خمس  
 بنين وخمس بنات فانه يكون للموصى له سهم كسهم احدى البنات حتى يكره  
 الغيبة من ستة عشر سهما ولا يعطى الا الاقل لكونه متيقنا به فذلك ما بينا ثم  
 في جميع هذا اذا اذنته فاب في ماله وبين اهل العسكر على سهام الغيبة  
 ولا يحكم سهمه باعتبار ما اوجب له من النفل فان قيل اذا كان شريكا  
 بسهم فيما ياتي به كيف يصح النفل قلنا هذا ما ينبغي اذا كان النفل عوضا



والفادى فيها بكنى في العدة ولا يستحق عودا بالشرط وانما يستحق ذلك بطريق  
التفصيل للمخرجين ثم هو ترك بك العزاة فيما بقي باعتبار معنى الكرامة ولو قال  
من جأ باللف درهم فله الف درهم فجاء رجل بما قال لم يكن له غيره جأ باللف  
معنى التحويلين والنظر معنيين في ايجاب جميع ما ياتي به ولو بعينه فاما الزيادة  
على ذلك فليس فيه من معنى النظر شيء فلا يستحق وكذلك في كل شرط  
عليه المخرج مما لا مقصود فيه سوى المالبية كانه لا يبره الوصف والافراس  
استبته ذلك فانه اذا كان قيمة ما جأ به دون ما وجب له لم يستحق الا بقدر  
قيمة ما جأ به ولو قال من جأ بفسر فهو له خمس مائة درهم فهذا صحيح يعطى  
الحسن مائة ما يتقون بعد هذا بخلاف ما سبق لان المقصود هنا النكاحية  
العدة وباسر المبالين منهم وفيما تقدم لا مقصود سوى المالبية الا ترى انه  
لو قال من جأ ببطريق فهو له الف دينار وقال من جأ بالملك فهو له عشرة  
راسا فجاء رجل استحق من الغنية مائة مائة وان كان اكثر مما جأ به يحصل  
النكاحية بعقله الا ترى انه لو قال من قتل الملك فله عشرة الاف دينار  
فقتله رجل اعطى ذلك وان لم يحصل للمسلمين بعقله شيء من المال ولو نظر  
الى مسرك على سور الحصن لقاتل فقال من صدق السور فاحذه فهو له خمسة  
درهم او قال من صدق السور فقتله فله خمسمائة درهم فقتل رجل ذلك استحق  
ما سمي له لان المقصود النكاحية في العدة وقد حصل فان وقع الرجل  
فوق السور الى الارض خارجا من الحصن في موضع يمنع فيه من المسلمين فاحذه  
رجل من المسلمين وقتله لم يكن له شيء لانه واجب له ذلك اذا صدق السور  
وقته وفي ذلك من النكاحية في العدة وما لا يحصل اذا قتله بعد ما وقع على الارض  
خارجا من الحصن اذ لم يقع للمسلمين حيث لا يمنع منهم فقتله رجل كما  
يستحق شيئا ولو وقع في داخل الحصن فاحذه اليه رجل فاحذه او قتله استحق  
النقل لانه اتي بالمسروط عليه وزيادته فاصعد والنزول اليه فدخل الحصن  
النكاحية فيهم وفي اظهرها بجدارة من المسلم فوق مجرود الصعود ولو كان على  
السور على حاله قطعته حتى رمى به الى المسلمين في موضع يمنع فيه من المسلمين  
ثم احذه فقتله كان لا النقل لانه اتي بالمسروط عليه معنى فانه سقط  
بعقله نكاحية هذا الصعود اليه قريبا من السور الا ترى انه لو توجه حتى جره

فاحذه من السور ثم قتله فانه يستحق نقله ولو كان الا مير قال من اخذه فقتله  
ولم يذكر صعوده اليه فوقع من السور خارجا من الحصن فان كان في موضع  
يمنع فيه المسلمين فاحذه رجل كان له والا فهو في بجاعة المسلمين لانه في  
موضع لا يمنع فيه من المسلمين فقد صار ما هو ذا بجاعة فقتلوا فاحذه  
بعد ذلك وان كان في موضع يمنع فيه فاحذه صارا ما هو ذا بالاحذ فيكون له  
ولو قال من صدق الحصن ثم قتل عليهم فله خمسمائة درهم ففعل ذلك رجل استحق  
النقل كحصول النكاحية وان صدق فلم يستطع ان ينزل فرجع لم يكن له من النقل  
شي لان ما اتي به دون المسروط عليه في النكاحية وان كان المسلمون على  
قمة في الحصن فقال المير من دخل منها فله عشرة دنانير فدخل رجل ولم يقبل احد  
اخذه فاحذه لانه اتي بما كان مسروطا عليه والمقصود النكاحية فيهم وقد حصل  
وان تمته اخرى او صدق خالطا فقتل عليهم فان كان فعل ذلك في موضع  
مثل هذا الموضع او استحق فيما يرجع الى جراحة الدخول والنكاحية فيهم والمنفعة  
لمسلمين فله نقله لانه اتي بالمسروط معنى وزيادته وان كان ذلك الموضع  
ابسر في الدخول فله هذا الموضع او استحق الا انه اقل منفعة للمسلمين لم يكن له النقل  
وهو الاصل فيما ذكر الى احوال باب اربعة من اتي بما هو قتل من المسروط عليه فيما  
يرجع الى المقصود لا يستحق شيئا وان كان مثله وفوقه استحق مقدار ما سمي  
حتى اذا قال من جأ باللف درهم جيا فله منها مائة فجا باللف غدا لم يكن له  
شي لان المقصود هنا منفعة المال وما جأ به دون المسروط عليه ولو قال  
من جأ باللف غدا فله منها مائة فجا باللف جيا فاحذه مائة غدا لانه جأ  
من المسروط عليه ولكن لا يستحق الا المسمى لان الاستحقاق باعتبار التسمية  
ولو قال من جأ باللف درهم فقتل له فجا باللف غدا كان له لانه مسروط للمسلمين  
منفعة هنا وانما يعتبر العدة فيما جأ به لاجل منفعة المسلمين فاذا كان المسروط له  
بعض ما جأ به اعتبر معنى المنفعة واذا كان جميع ما جأ به فلا يعتبر بالصفة فيه ولو  
قال من جأ باللف غدا فقتل له فجا باللف نقد بيت المال كان له الف غدا  
لان الاستحقاق باعتبار التسمية وهو اوجب له اكثر من الف غدا فادعى  
صفة اوجب له يكون في الغنية على هذا ما ذكر بعد من قوله فجا بقوله  
**باب من النقل الذي يستحق النقل ولا يستحق اذا اختلف فيه**



واذا قال لا يمر من قتل قتيلا فليس له فخر لم يتركه فخره واخيرا  
فان كان الذي ضرب قتله واخيرا لاخر راسه بعد الموت فاسلب الضارب  
لانه هو القاتل فان غام فعل القتل بالمقتول وقد صار مقتولا بضربه وان  
كان لم يقتله وكان بحيث يقدر على القتل مع ضربه او العيون بكلام  
او غيره فاسلب للذي اخيرا راسه لانه هو القاتل فانه بعد فعل الاول كان  
مضروبا لا مقتولا وانما صار مقتولا بعد فعل الثاني والا ما لم يقتل فمضروبا  
ضربه وانما قال فرقته فان قيل بولا فعل الاول لما كان الثاني من جزائه  
فقد دللنا حوجه الى هذا الموضع ما يمكن القاتل فرقته فيه ثم بهذا لا ينبغي  
يكون قاتلا لانه اذ ثبت لو توهمه ان ان قومي به عن برودة ولم يجر  
فثبت احد راسه كان القاتل هو الاول لا ولكن القاتل من جزائه لو كان  
لولا ما سبق من الاخر لم يمكن منه وكذلك ان كان ضربه الاول بحيث  
يعلم ان اخره يكون الى الموت الا انه ربما عايش يوما او يومين فخير  
فالسلب الثاني لانه هو القاتل حقيقة الا ترى ان في نظيره في قتل العبد  
النفوذ على الثاني ويجعل فعل الثاني في حق الاول كالبر لانه قطع لحيته ففعل  
واستدل عليه بحديث عمر رضي الله عنه فان الذي ضرب في المحراب  
حتى شرب اللبن فخرج من جوفه وعلم ان اخره الى الموت ومع هذا كان  
حيما لم يمت حتى لو مات له ولد ورثه عمر رضي الله عنه ولم يرت ذلك  
الولد منه شيئا وان كان الاول ضربه فمرا في بطنه فافاءه او قطع او داس  
الا ان فيه الروح بعد فخير لا اخر راسه فاسلب للذي ضرب لانه ضربه  
الميت بفعل الاول والذي بقي فيه بخره اضطراب المذبح ولا مقبر الا ترى  
ان الذنب لو عد اصله قطع او داس او نزع في بطنها ثم ادركها صاحبها  
فنهجها لم يجل اكلها وان كانت مضطربا عند الرح ومثله لو عقر الذئبة  
يعلم ان اخر ذلك الموت لا انها عايش يوما او يومين فنهجها صاحبها  
حل اكلها وهو معنى قوله تعالى وما اكل السبع الا ما ذكبتهم وذلك مروي  
ابن عباس رضي الله عنه في سورة نمراله نب بطنها فخرج فصبها فادركها  
صاحبها فنهجها قال لا بأس باكلها وهذا لان المتيقن لا ينجس الا بملكه والروح  
فيه كان متيقنا به فلا يكلم بونه الا بفعل متيقن بانه لا يبقى فيه الروح بعده

ان يعيش بعده يوما او اكثر ليس بهدة الصفقة فلا يجعل مقتولا به بل ان يجعل  
مقتولا بخلافه ان قال الذي اخيرا راسه اخيرا راسه قبل ان يكون  
وقال الضارب بل اخيرا راسه بعد ما مات فانه يجعل القاتل قاتلا  
بشبهه الضارب فان كان فعل الضارب على نحو ما ذكرنا من قطع الاذواح  
او القاء في البطن فاقول قوله لانا متيقن ان فعله فانه فعل الثاني في ذلك  
وعند المساواة في الاثر ترجح الاول بالسبق وان كان فعل الاول بحيث  
يعايش من ماله يوما او اكثر فاقول قول الثاني والسلب لانه متيقن من فعل  
الثاني في قتل ولا متيقن في فعل الاول ولا معايشته بين الاضغف الا ترى  
فانما حال برهوق الروح على الاقوى الذي يتيقن وان كان جرحه الاول  
مشكلا او كان خفي عليه موضع الجرح واخذوا صبي به فقتلوه فاسلب للذي  
اخيرا راسه لانا متيقن ان فعله قتل وفي فعل الاول زودا لم يوقف على  
صفته والتمدد ولا يعارض المتيقن ولان من علم حياته بقيت لا يجعل ميتا  
بقيت منه وذلك بعد فعل الثاني ولان مسلما احتمل جرحا من المسلمين  
عن فرسه حتى جاء به الى صف المسلمين ثم ذبح لم يكن له سلبه ولم يجل ان  
لقتله لانه لما جاء به الى الصف جرحه صار هذا اسير المسلمين ولا يجعل قاتلا  
بغير اذن الامام لان الامام في الاسير رايا بين ان يقتله وبين ان يجعله  
قياد لم يكن مقصودا الا ما من قوله من قتل قتيلا فله سلبه الاسير كيف يكون  
قصده هو انما فعل من قتل الاسير بغير اذن الامام لا يجعل قاتلا ولو كان  
حين احملة نزل عن دابة فقتله بين الصفيين كان له سلبه لانه قتل قاتلا  
على وجه البارزة فانه لم يصير اسيرا بمجرد انزاله عن دابته الا ترى انه لو اخط  
لكان ينصف منه في ذلك الموضع بخلاف الاول فانه بعد حصل في  
المسلمين قد صار مفهوما لا ينصف من المسلمين وان لم يكن ما ذكره هذا الرجل  
والذي يوضع الفرق انه لو اسلم بعد ما جاء به الى صف المسلمين كان جرحه  
ولو اسلم بين الصفيين بعد ما انزله عن دابته كان من الاسير حيا كذلك  
لو توهمه حتى انزله عن دابته ثم قتله بين الصفيين فله سلبه ولو جرحه بوجه  
الى صف المسلمين ثم قتله لم يكن له سلبه الا ان يكون المترك متنازع في ذلك  
يعالج نفسه وتنازع بعد اني به صف المسلمين فقتله فحينئذ ينبغي ان لا يلم



امره بعد اذا كان متصفاً مقادراً الى ان يرى انه لو حصل وقوع في صف المسلمين وهو  
تقابل مع ذلك فقلنا ان استحق سلبه وان استسلم حين وقوع في الصف  
والفعل سلباً لم يمتدح لم يكن له سلب لانه صار سلباً مقادراً بما وضع وقال  
الا مبرحين اصطفت الفريقتان لتقتل من جابر اس فله ما ديار فله جابر  
على روس ارجل ليس على السبي لان العضو ذني هذه الحالة لا يمتدح على  
التقابل ومطلق الكلام متعبه بما هو المعلوم من دلالة الحال وكل من قبل  
وجابر اس استحق النفل من الغنيه كما سمي له الامام فان جابر رجل ليس قال  
انا قتله وقال لا خربل انا قتله وهذا اخذ رائد فاقول قول الذي جابر اس  
لان الظاهر مشاهد له فان يمكنه من جزاره والحي به دليل على انه القاتل  
فالقول قوله مع يمينه فان قيل بظاهر مرفع الاستحقاق وحاشا الى ابا  
الاستحقاق في قتله نعم ولكن التكليف بحسب الوسخ وهو عند قتل المشرك  
يمكن ان يمتدح على ذلك ما بين عادة فلا بد من حكم العلامة لا استحقاقه  
فان اقام الاحوال بينه انه هو الذي قتله فليس له لانه علم ان مقتضو الامام  
المتحررين على القتال وحيث المبادرين على ما لا يقدر عليه غيرهم وذلك  
نفل النفل دون جزار من غير المقتول فكانه جعل قوله من جابر اس كناية  
عن هذا اللفظ متى صار مجازاً عن غيره به دليل سقط اعتبار حقيقة راس  
انه لو قتل مشركاً فاجزاه اصحابهم فلم يقدر على راسه او ضرب فانه  
وقوع في نحره هيب بالما كان لا يستحق السلب بهذا الراس لو ضرب  
راسه فانه وقوع في كف اخرا كان السلب للذي وقع في كفه لا لكتفه  
للقاتل ولو جابر اس فقال بعض الناس هذا رجل مات فاجزاه راسه قال  
الذي جابر اس بل قتله فاقول قوله مع يمينه لانه وجد ما موه علامه  
بها على انه هو القاتل وكجيم العلامة في سئل هذا اصله ولو قال بعض الناس  
هذا راس مسلم نظر الى السيف فان كانت عليه سيما المشركين فله النفل  
فلا ان يحكم سيما فيما حكم فيه العلامة اصل به دليل اذا اختلف موتى المسلمين  
بموت المشركين فانه حكم سيما في الصلوة عليهم والذوق وان سئل فلم يدر  
اذا سئل مسلم هو ام راس مشرك لم يعط سيما حتى يعظم انه راس مشرك لان  
معه علامه يستدل بها على انه فاته ولكن ليس معه علامه يستدل بها على

انه مشرك وبدو لا يستحق القاتل فمالم يعلم بما هو المشرك ولا يستحق شيان  
جابر اس بزعم انه قتله ومعه اخبر زعم انه قتله فاقول قول الذي في يد الراس  
مع يمينه فان حلف اخذ النفل فان كل فني القياس لا نفل لكل واحد  
منهما لان ان كل قتله صار مقادراً لآخر له ولم يجتمع الاخر علامه يستدل بها  
على انه قاتل اذا الراس لم يكن في يده وحاشا الى الاستحقاق على المسلمين  
ويكون ان كل ليس بحجة عليهم وفي الاحسان النفل للاخر لان كل النفل  
كافراره ولو اقران القاتل هذا بعد ما حجه وقبل ان يحجه كان النفل له فله  
اذا انكل عن اليقين له والمعنى في الكل ان الذي جابر اس مستحق للنفل وجود  
العلامه معه فهو باقراره او كونه حول ما كان مستحقاً الى ان في ذلك  
صحيح كمن اقر عين لان وقال المقر له ليس له ولكنه بقتل فانه يكون  
للمقر له ان في ويجعل محولاً اليه ما صار مستحقاً باقراره وذلك لو جاز  
براس وبما يزعم انهما قتلاه فالنفل بينهما سواء كان الراس في يده  
في يده احدهما وهو مقادراً قتلاه لان العلامة ظهرت في حقها نصاً او  
يكون الراس في يده بها وان قال الذي في يده الراس قتله انا و هذا الرجل  
وقال لا خربل قتله وانه فالتفل لهما لان العلامة لمن في يده الراس وهو  
ما حول باقراره الى صاحبه لا نصف ما صار مستحقاً فيبقى مستحقاً  
الاخر ولو جابر اس بما اخذان به وكل واحد منهما يقول انا قتله وحدي  
استحق كل واحد منهما على دعوى صاحبه لقطع المبادرعة بينهما فان كل احد  
فالنفل لصاحبه خاصة وان حلفها فالتفل بينهما نصفاً لا استحقاقاً في العلامة  
وهو المحجج بالراس والاستحقاق مبني عليه ولو نظر المسلمون الى رجل نجس  
مقتول فقال انا قتله وحلف على ذلك فاقول لوجود العلامة معه فان كان  
راوده جابر اس موضع بعيد لا تقدره ذلك الموضع حتى اخبر راسه وهو  
فهذا لا نفل له لان يحكم العلامة انا يكون في موضع لا يعارضه دليل قوي منه  
وقد عارضه دليل هنا وهو ان مقتول ما كان الرجل بالبعد منه  
على وجه لا يمكن من ضرره والذي يسبق اليهم كل احد في هذه الحالة ان كان  
فان قال اني كنت قتله ثم فاته ثم رجعت اليه فاجزاه راسه  
الى قوله لانه اخبر بالاشهاد لظاهره وبالسبب معه علامه يستدل بها على

اعلى



صدقه فلو اعطى شيئا ما يعطى ليجرد الله عوى وذلك لا يجوز بالمضى ولو كان  
 الامير قال حين انهم العود ومن جاز براس فله ما به درهم فلهذا البصا على  
 الرجال لان فور الانهم المسلمون في اثارهم يقتلونهم فالتاثير المردود  
 على الاتباع والقتل وان قال الامام عتبت السبي لم يثبت الى قوله لانه  
 خلاف ما اظهره لا طريق لهم الى معرفة ما في صميمه فانما مبنى الحكم في حقهم  
 ما اظهره على ما عليه الغالب من الامور لان بين فيقول من جاز براس  
 السبي فله كذا وان كانوا قد انهزموا وتفرقوا وكف المسلمون عن القتال فقال  
 الامير من جاز براس فله كذا فلهذا على السبي لانه قد انقضت وقت القتال وانما الان  
 وقت جمع الغنائم فعرف ان مراده التخصيص على الطلب والجمع وان قال  
 عتبت به راس القتل لم يثبت الى قوله لما بينا ان الحكم بيني على ما هو الغالب  
 من المردود في كل فصل ولو قال في حاله القتال من جاز براس فله احداهما فلهذا  
 على السبي لانه ملكه بعض ما بقي به وذلك انما يتحقق في السبي لاني راس القتل  
 فانه حقيقة لا يتجمل القيد ولا يحصل به معنى التخصيص بخلاف ما اذا قال فله ما به  
 لان معنى التخصيص على القتل هناك يحصل بما وجب له ولان بطريق الغنم  
 قل فقال الامير من جاز براس فله ما به فان كان في موضع لا يقدر عليه القاتل  
 معاتل رجل من المشركين عن راسه حتى جاز به فله القتل كذا ان كان في  
 موضع يخاف فيه ان يعاتل المشركون عنه فاخذوه وجاز به ولم يقاتلهم فله  
 انما تعلم ان مقصود الامير التخصيص على ان باقي راسه وقد اتى به وفي هذا  
 كتب وعيظ للعد ولانه قصد ان ينصب راس بطريقهم حتى يعلم انه قتل  
 مشركهم وهذا من نوع الجهاد فيفتح النقل عليه فان تخرج العدة عن ذلك الموضع  
 فذهب رجل حتى اختبر راسه وجاز به من موضع لا يخاف فيه العدو فليس له  
 قبيل ولا كبير لان فعله هذا ليس بجهد وانما هذا من الامير على وجه الاستخبار  
 كحل الحيلة اليه ولم يصعد لغوم باعبانهم انما اذا قال من جاز براسه وفي مثل  
 هذا الاستخبار باطل فان صدر رجل بعينه فقال ان جنتي براس البطريق فقلت  
 كذا او لغوم باعبانهم فقال ليكم جاز براسه فله كذا المسئلة بها فلهذا جاز  
 اخر مثله لا يجاز ورثه ما سمي له لان هذا كان من الامام على وجه الاستخبار  
 ولكنه اجازة فاسدة فان مقدار العمل كان مجهولا لانه ما كان يعلم موضعه

استأجوه والحكم في الاجارة الفاسدة وجوز اجر القتل عند فاته العمل  
 ولا يجاز ورثه ما سمي لانه قد رضى بالمسعى وانما يعطيه ذلك من الغنم لا يستأجر  
 المنفعة المسلمين فان مقصوده ان ينصب راسه لشكر قدرهم فلا يكره على  
 فهو بمنزلة ما لو استأجر رجلا ليدلهم على الطريق او ليقود الغنم او ليدلهم  
 الا منعه جاز ويعطيه ذلك مما عثموا قبل هذا لان استحقاقه على وجه لا  
 لا على وجه النقل وانما الذي لا يجوز التفتيل بعد حوز الغنم فاما الاستخبار  
 المسلمين من غنائمهم بعد حوز صحيح وانه علم

### باب يجوز فيه السلب اذا قتل وما لا يجوز

واذا قال الامير من قتل قتل فله سلبه فقل جاز من المشركين لم يكن قتال  
 معهم فله سلب لان المقصود بهذه السلب التخصيص على القتال فقتل  
 كل من سلب قتلهم وقل لا جبر منهم سلب لان له بنيت صالحة للقتال هو  
 لقاتل اذا احتجج اليه وانما يمكن المقاتل من القتال بعله لانه متى اسباب  
 ذلك وكذا انك لو قتل رجلا منهم او عبدا كان مع مولاه كحدة او رجلا كان  
 ارثه وكفى بهم او ذميا فنقص العهد وكفى بهم لان قتل هو لا كلمهم سلب وقل  
 امرأة منهم لم يكن له سلبها لان قتل الميت يمنع منه شرعا على ما روي عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم حين رأى امرأة مقتولة فاستغظم ذلك وقال يا كافر  
 هذه مقاتلة وقد علمنا ان الامير لم يرد بكلامه التخصيص على قتل من لا يحل قتله  
 اذا علم انها كانت مقاتلة فقتلها فحينئذ له سلبها لان قتلها سلب في هذه الحالة  
 الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم انما استغظم قتلها باعتبار انها لا مقاتلة  
 الغلام الذي لم يبلغ منهم ان قتله مسلم فليس له سلبه لان قتل العبيد منهم  
 لا يحل شرعا فعلمنا ان الامير لم يرد ذلك بالتخصيص الا ان يعلم انه كان  
 مقاتل معهم فحينئذ سلب قتله والمقاتل سلبه ولو قتل رجلا او رجلا منهم فله  
 سلبه سواء كان يستطيع القتال ولا يستطيع لانه سلب القتل في الحربين  
 فانه مقاتل برأيه وان كان عاجزا عن القتال بنفسه في حال لا بين الحربين  
 وان قتل سبي منهم فان كان سبيها فابا لا يؤم منه قال منعه لا يرد ولا  
 برجاله ولا يكون منه نسل لم يكن له سلبه لان مثل هذا لا يباح قتله وان



كان بجث مرجال نسل او كان له في الحرب رضى فهذا مباح قتله على  
 ما روى ان دريد بن الصمة قتل وهو ابن مائة وستين سنة ولكن كان ذا  
 رضى في الحرب فاذا كان بهذه الصفة فلهما سلب ولو قتل مسلما كان  
 في صف المشركين مقاتل المسلمين معهم لم يكن له سلب لان هذا وان كان مباح  
 القتل ولكن سلب ليس بغنمة لانه مال المسلم ومال المسلم لا يكون غنمة للمسلم  
 كما مال اهل البني فان كان السلب الذي عليه المشركين حاروه اياه  
 للذي قتل لانه عليه من السلب غنمة وهو مباح القتل في هذه الحالة فيلزم  
 كونهن الامام الا ترى انه لو صدق له بغيره فقال ان قتله فله سلب استحققت  
 فذلك اذا علم به ولو قتل صبيا او امرأة وسلبه رجل من المشركين لم يكن له سلب  
 لانه لو كان السلب للقتل لم يثبت له باعتبار ان ليس محل الا غنائم بل غنما  
 ان كلام الامام لم يناد له اصلا وفي هذا المعنى لا فرق بين ان يكون السلب  
 الذي عليه ملكا له او حاربه ولو قتل رجلا من المشركين فعلم ان سلبه رجل اخر  
 او امرأة او شيخ او صبي فاسلب لقاتله لان الذي قتل مباح القتل  
 الذي عليه محل الا غنائم لمن كان منهم فثبت له القاتل بالتفصيل ولو كان  
 السلب الذي عليه مسلم او معاهدين غير ما نص العهد لم يكن له سلب لانه ليس  
 الا غنائم وهذا اذا كان المسلم دخل اليهم بامن فان كان رجل منهم مسلم ولم  
 يهاجروا فاسلب للقاتل في قول ابي حنيفة رحمه الله لان من صدق ان يجره الاسلام  
 بصيرته معصوما في الاثم دون الحكم بتركه نفعه فاما التقويم والعصمة عن الاغنام  
 انما يكون بالاحراز بالدار ولم يوجد ذلك الا ترى انه لو خرج الى دار ما و  
 امواله في دار الحرب ثم ظهر المسلمون على الدار كان جميع ماله في دارهم يخرج  
 ظهر المسلمون على الدار فخاروه وعروضه في الدار كان في يده من لانه بصير  
 محزنا في يده وهذا لا يوجد فيما حاروه من الجاني المقتول فهذه استحقاق القتلى  
 بالتفصيل وكذلك لو كان الجاني اخذ منه هذا السلب غضبا فقتله هذا المسلم  
 له سلب لما بينا انه لا يملكه عليه حتى يصير محزنا لم يكون محل الا غنائم ولو كان  
 عبدا من عبدة هذا الذي اسلم فقتل المسلمين فاخذ كان في لانه صار غاصبا  
 من مولاه حين قاتل المسلمين فلم يبق له عليه به محزنا فيكون في كونه من اهل  
 الحرب وهذا هو السلب سواء كان الجاني الجاني او غاصبا

من مسلم دخل اليهم بامن والسنة بجانيها فاسلب للقاتل لا الجاني لان الجاني  
 بالغضب صار محزنا لال المسلم وهم يملكون اموال بلا حراز فيقتل للقاتل  
 بالتفصيل الا ان لصاحب السلب ان ياخذ منه بالقيمة ان شاء لان  
 بمنزلة القيمة حتى يختص المقتول بملكه والملك المقدم اذا وجه عين ما في القيمة  
 بعد القيمة يكون اخراج القيمة ان شاء فهذا في سلبه والله اعلم

### باب السلب الذي لا يحزره المقتول له

واذا قال لا يمر من قتل قتيلا فله سلبه فرمى مسلم من صف المسلمين رجلا  
 من صف المشركين فقتله فله سلب لانه قتل مقاتلا يحل له قتله وهو السلب  
 لا استحقاق السلب بالتفصيل الامام فان لم يعرف المشركون سلبه حتى انهزموا  
 وظفر المسلمون بقتله عليه سلبه وعنده دابة فذلك كله للقاتل لان حقه  
 فانه فيه بياضه السلب ولم يعرف عليه ببطلة فاما اذا اخذه لعدم ملكه او بغيره  
 منه وذلك غير مبطل لحقه وان كان المشركون اخذوا دابة وسلاحه  
 بجانيها لم يكن للقاتل من سلبه شيء لانه لم يحزره حتى اخذوا المشركون ولو كان  
 محزنا له فاخذه المشركون واخذوه بطل ملكه فكيف اذا لم يحزره وبهذا يتبين  
 ان سلب استحقاقه قد نفي لان الامام انما جعل القتلى سببا لاستحقاق  
 السلب بالتفصيل لان القتلى لا يمكن من الاخذ وقد زال هذا الملك باخذ  
 اياه وبعد ان نفي السلب لا يكون له اثر في الحكم معي هذا اليهم وقع في يد المسلمين  
 ولو لم يعلم انهم اخذوا سلبه ولم ياخذوه فما وجد عليه من سلبه فهو للقاتل  
 وما وجد وقد نزع عنه فهو في الاعتبار الظاهر عند التعذر الوقوف على الحقيقة  
 وان كانوا جردا حين قتل وسلبه عليه حتى انهزموا فله الذي قتل لانهم جرد  
 لكيلا يخطاه الجول لا الاحراز سلبه الا ترى ان الجرح من المسلمين اذا جرح  
 برجله فربما بين العتقين لكيلا يخطاه الجول فمات كان شهيدا وليس له اذا  
 كان الذين جردوه غير دابة فان كان الوارث هو الذي جرد نفسه لانه  
 الظاهر ان الوارث جرد الاحراز سلبه فاما يخلقه فيما كان له وقد كان هو  
 محزنا سلبه بياضه فله ذلك من محله كحر اليهم فاما الجاني ما كان يحفظ في  
 ملكه فاما يكون محزنا له اذا نزع عنه لانه لا يملكه ابدا والملبوس تبع الابس



فاذا ذكره عليه عرف انه لم يقصد ملكه ابتداء ان لم يدرك الذي جره كان  
 او وصيا او جنيبا فالسلب للقاتل لان سبب استحقاقه معلوم في العلم  
 ما يبطله بحسب اعتباره في الحكم وكذلك ان وجد وادائه في القتال  
 وجد وادائه في رجل منهم كانت غنيمة لان باعراض باخرى عليها ينسحق  
 به الاول ولو وجدت بعد ما سار العسكر منفلة او متقنين في القتال  
 العباس لانه لم يظهر عراض باخرى يبطله كحفه ولعلها اتبع العكر عابرة  
 من غير ان اخذها احد في الاستحسان هي غنيمة لانها لم توجد في القتل  
 الموضع الذي كان يد القتل عليها ما سه ولو اخذها بها بالحيث ان  
 يقول هي للقاتل وان ساروا شهرا او رجوا الى ما بينهم وفي الفقه والظاهر  
 لا تسمى عابرة بهذا ولكنها تقف للعتف او يتجول بينة وبينه عن الطريق فاذا  
 سارت مستوية على الطريق عرف ان سارقا فيها فكانت غنيمة الا  
 يعلم انها ذهبت عابرة في القتال حذو لانه لم يوصى عليه باخرى  
 جبار لا يصلح ان يكون ما سبب الاستحقاق ان بيت للقاتل ولو  
 اخذ وادائه حملوا عليها القتل مع سلاحها وساقوها منهذين ثم ظفروا بهم  
 فذلك كله للقاتل لانهم قصدوا احرارا عليه وانما حملوه على دابة لبرده  
 الى ابله فلا يكون ذلك منهم احرارا عليه الا ان يكون ابن القتل الذي  
 فعل ذلك فحسبه يكون ذلك غنيمة لان الابن لا يفعل ذلك الا بمحض  
 باعترافه غنيمة القتل غيره يرد عليه وهو لا يرد على احد واحد الورثة في  
 المعنى كما عهدهم الا ترى انه يقوم مقام الميت في ابيات ملكه وحقه ذلك  
 لو وصى الى رجل ففعل الوصي ذلك لان الوصي خليفة بعد موته ففعله  
 احرار كالفعل الوارث سواء نزع منه سلبه او لم تهره فان كان الاجانب  
 حين حملوه عليها مع سلاحه حملوا عليها امتعة لانفسهم وساقوا الدابة وما  
 غنيمة الا ما على القتل من السلب لانهم قصدوا احرارا الدابة حين استعملوا  
 في احوالهم ولم يقصدوا احرار سلب حين لم يترعوا عنه فان كانوا عتقوا  
 اداة او مخدوم فقط فالدابة وما عليها من سلب القتل كله للقاتل لان هذا  
 لا يكونون محزونين لها فالا حراز موت بهم عليها وانما جئت اليد على الدابة  
 بكل مقصوده لا تمنع اداة الا ترى ان وصي لو ناله في دابة ولا

عليه حل ولا خرا دادة فانه يعقني بها صاحب الكل المقصود ولو غير احرار  
 با كاف او سرج غيره ولم يحلوا عليها غير القتل وسلبه فذلك كله للقاتل  
 لان تغيير السرج سرج اخر لا يكون دليلا على انهم قصدوا احرارا او متبوا  
 ايد بهم عليها وانما يؤخذ به ونحوه با يكون كثر الراي وما يكون فيه العلام  
 من اخذهم ذلك لانفسهم وغير ذلك دالة تعالى اعلم

### باب الاستئذان في النفل وكما منته

واذا قال لا يبر من اصاب ذهبا او فضة فله من ذلك الربع فلهذا على  
 التبر والمضروب سواء كان من ضرب المسلمين او المشركين لان اسم الرب  
 والفضة بينا دل الكل حقيقة والاستحقاق بما عليه لا ترى انه لو استثنى بهذا  
 الاسم فقال من اصاب شيئا فهو له الا ذهبا او فضة كان الكل مستثنى بهذا  
 اللفظ فلهذا اذ انبى الابواب عليه لا ترى ان وجوب الزكوة في الذهب  
 والفضة باعتبار العين وكذلك وجوب التقاضي عند ماله لبعض البعض  
 وحرمة النفل عند الخدا والجنس وكان التبر والمضروب في ذلك سواء  
 بخلاف ما اذا حلف لا يسترى ذهبا او فضة فسترى درهم او دينار لم  
 يحث لانه عقد اليمين هناك على السر او ذلك لا يتم الا بايجاب المصروف  
 يسمى صبريا وانما يبيع الذهب من بيع غير المصروف فاما هنا على الاستحقاق  
 حقيقة الاسم فهو من اليمين ان لو حلف لا يبيع ذهبا او فضة فذلك  
 بينا دل المصروف وغير المصروف ثم الابواب بطريق النفل فلهذا  
 بالوصية ولو وصى لغيره بالذهب والفضة من الدابة ول ذلك المصروف  
 وعينه ولو قال من اصاب حديدا فهو له ومن اصاب غيره ذلك فله  
 في اصاب رجل من حديد تبرا او انا من حديد او سلاح حديد او سيف فهو له  
 لان اسم الحديد حقيقة فذلك كله فان بالصفة لا يتبدل اسم العين لا يخدم  
 به ما هو المقصود بالعين بل يتفرده هو معنى ابرس قال الله تعالى وانزل الحديد  
 فيه ليس سكة يذ فاما جوف السيوف والفضة الكاكن وعلمها فله نصف  
 لان هذا ليس بجديد فاما يستحق النفل منه بقوله ومن اصاب غيره ذلك فله  
 نصف ويؤخذ نصف ذلك منه او نصف قيمته ان كان نزع ذلك



بضره لانه صاحب الاصل وحق الغائبين ثابت في نصف ما هو متبع الا  
ان الضرر يدفع عنه فاذا اجتمع عنه لوجب دفع الضرر عنه كان عليه  
قيمة بئر بيا مشرك بين اثنين في ارض احدهما فان لصاحب الارض  
ان يملك على شريكه نصيبه من البنا بالقيمة لهذا المعنى ولو قال من صاحب  
بنا فهو له فان صاحب ثوب وبيع او يريون او كسبه صوف لم يكن له  
لان اسم البئر لا يتناول هذه الاشياء انما يتناول ثوب القطن والكثبان  
خاصة لا ترى ان البئر في الناس من بيع ثوب القطن ولكن في  
البزاريين الموضع الذي يباع فيه ثوب القطن والكثبان دون البزاج  
والكتف فكانه بناء على عادة اهل الكوفة فاما في ديارنا من بيع ثوب القطن  
والكتف كرايسيد ولو اصاب كثرنا او قطنا غير مغزول او مغزول غير مشوج  
لم يكن له من ذلك شيئا لان اسم البئر يتناول اللبوس ولا يتناول الثوب  
عادة لا ترى ان يباعه يسمى قطنا وغالا ولا يسمى بزاجا ولو قال من صاحب  
ثوبا فهو له فان صاحب ثوب وبيع او ثوب بزاج يباعه الناس او فردا  
او كما فهو له لان اسم الثوب عادة يطلق على لبوس بني آدم فكل ما يلبسه  
ان سن عادة فهو داخل في هذا الايجاب ما خلا الحف والعامة والفسوة  
فانه لو اصاب ذلك لم يستحقه لان الثوب اسم لا يلبس للكتف به  
والعامة والفسوة لا يحصل بها الاكت لا ترى ان كفارة العيب لا يتناول  
بالكسوة اذا اعطى كل مسكين فلسوة او عمامة او خفين الا ان يجعل ذلك  
مكان الطعام اذا كان يساوي ذلك ومن حلف لا يلبس ثوبا لم يلبس  
عمامة او فلسوة لم يحلف ولو اصاب شيئا او بباطا او ستر او فرسا لم يكن  
ذلك لان هذا لا يلبسه الناس عادة وانما يستمتعون به في الثوب والعمامة  
يتناول اسم المتاع لا اسم الثوب حتى لو قال من اصاب ثوبا فهو له  
ذلك كله ولبوس الناس ايضا لان ذلك كله من المتاع اسم لما يستمتع به  
وكذلك الاواني عند اطلاق اسم المتاع وان لم يذكر نصا لانه لو قال من اصاب  
ثوبا فهو له لان الثوب فاصاب طسا وباريق وحقاقم وقد ورث  
لم يكن له من ذلك شيء لان هذا من الانية وقد استثنى من المتاع فويل  
على ان عند عدم الاستثناء يتعين ذلك كله ولو قال من اصاب فلسوة او

بسمه

ذهب اصاب شيئا محلي بفضة او ذهب كان له اكله لان الاسم يتناول  
حقيقته لا ترى ان حكم الصرف ثبت في حصته اكلية في البيع وكذلك ان  
اصاب سرجا مفضضا او لجا او مصفا مفضضا فله الفضة من ذلك حصته  
ولو وجد بوايا فيها ميرة فضة او ذهب ان زعنت تفككت الاواب  
لم يكن له من ذلك شيء قال لان الغالب غير الذهب والفضة يعني ان  
في الحكم المستهلكه حين كانت مغيرة والمقصود من الذهب والفضة  
بهما وفي المسامير المقصود الاستفاد لا التزين بخلاف حلية السرج والسيف  
فهو ظاهر بقصد التزين ولان المسامير صار تبعا محض من حيث انه اذا زرع  
لا يبقى اسم الباب والمصائب باب وفي العادة لا يسمى هذا بابا من ذهب  
وان كان فيه مسامير ذهب بخلاف السرج والسيف فانه يقال ان مفضض  
لما عليه من الفضة ولو وجد على ذهب او ذهب مرصع بفضة وخام  
فضة فيه فص فان الفضوض كلها غنية لان اسم الذهب والفضة لا يتناولها  
والحلي له لان اسم الذهب والفضة يتناولها حقيقة ولم يغلب عليه اسم  
الا ترى انه يقال خاتم ذهب وخاتم فضة ولا ينسب الى الفض والذهب  
كان الفض مرتفعاً وكذلك لو وجد صليبا من ذهب او فضة فيه فص  
لانه لم يغلب على اسم الذهب والفضة اسم اخر الا ترى ان الصليب ينسب  
الى ما وضع منه من الذهب والفضة دون ما فيه من الفض ولو قال من اصاب  
ياقوتا او زمردانا فاصاب حلياً مفضضا فيه ياقوت او زمردان  
يخرج ويدفع اليه لان الاسم في حقيقته وان ركب في الذهب والفضة  
لم يتعرض عليه اسم اخر يزيله وكذلك لو اصاب خاتما فيه فص ياقوت  
فان ذلك يقع ويدفع اليه لانه ليس في زعمه على المسلمين ضرر فيما هو  
لهم وهو المالية ولو قال من اصاب حديدا فهو له فان صاحب سرجا ركابا  
من حديد يزرع الركابا له لان الاسم فيها ما في حقيقته يقال ركاب من حديد  
وركاب من خشب وليس في الزرع ضرر ولو كان في السرج مسامير حديد  
او صبة حديد ان زعنت تفكك السرج لم يكن له منه شيء لان هذا يزرع  
فيه على معنى انه استعمال لمنفعة السرج لا لزرع بئر له المسامير في الاواب  
الا ترى انه لو اصاب سيفينة بفضة باكد يدان زعنت تخلف السيفينة لم يكن



من ذلك شيء وهذا هو الأصل في جنس هذه المسائل ان كل شيء كان مستوعلا  
 عين اخر لا لثنية بل لتبعية باسم غير الاسم الذي اوجب به الفعل لم يتبادر  
 الاسم وان كان مستوعلا لثنية ينادى له الاسم لان الرتبة صفه زائدة على  
 ما هو المطلوب من الانتفاع بالعين ثم ان كان نزع بينه وبين حيزه  
 لحقه وان تغاير في الزعم منع وتقسيم الثمن على قيمه ما ينادى له الفعل  
 ما لم يتبادر الفعل بغيره بالواضع ثوب انسان يصنع غيره وادى صاحب  
 الثوب ان يوزن قيمه الصنع فانه يباع الثوب وتقسيم الثمن بينهما على قيمته  
 كل واحد منهما وعلى هذا لو قال من اصاب قرا فهو له فاصاب ثوبا او جبة  
 حتى لم يكن له ذلك لان اكتسب ثوبا وكان المقصود من الخاذه  
 في الصا والجمعة الانتفاع دون الرتبة فيكون بغيره المستهلك فيه لا ترى  
 انه لا يابس بمثل هذا الصا للرجال وان كان ليس المفردا للرجال في غيرها  
 الحوب ولو قال فاقبل يستحق هذا لم يجد من ان يقول اذا اصاب ثوبا  
 سداه فزوجه غير الفزان يستحق السدي وهذا بعبه جدا ولو قال من اصاب  
 ثوبا فزوجه فاصاب جبة طهارتها او بطنها فزوجه الثوب الذي  
 هو قرا منها والاخر في الغيبة لان اسم الثوب يتناول كل واحد من الطهارة  
 والبطانة على الانفراد واحد بما غير غالبه صاحب بل كل واحد منهما ظاهر  
 على الحقيقة ومن حيث الحكم يرد للرجال ليس هذا الثوب فهو ثوب حلي  
 السيف ثم يبيع وتقسيم الثمن كما ينادى لان الضرر في حيزه في نزع الطهارة  
 من البطانة ولو قال من اصاب جبة حوز في له فاصاب جبة طهارتها او بطنها  
 حوز في المعبر الطهارة هنا لان الجبة منسوبة الى الطهارة عادة والبطانة  
 النسبة تتبع للطهارة ثم لا يجاب له كان باسم الجبة وهذا الاسم لا يتناول  
 الطهارة بدون البطانة فهذا يستحق الكل بخلاف ما سبق فالاجاب  
 هناك باسم الثوب والطهارة بدون البطانة تسمى ثوبا ولو قال من  
 اصاب ذهب فاصاب ذهب ويا جاسوسا بالذهب فان كان  
 الذهب مستوعلا في سدا الثوب فليس له منه شيء بغيره الفزان الذي هو الثوب  
 وان كان الذهب الذي فيه ينادى فانه يستحق الذهب دون غيره  
 والطرف فيه البيع كما ذكرنا لان المعبر للجمعة دون السدي لا ترى ان يتبادر

سداه قرا وادى صاحب كل لبس للرجال كالعالي وما يكون من جملة ابريسم لكل  
 لبس للرجال بوضوح بالجمعة بصيرة فوا فوفنا انه منسوب الى الجمعة دون  
 السدي ولو قال فزوجه فاصاب حوز فاصاب جبة لبستها من حوز ثوبا  
 علمه من حوز لم يكن له منه شيئا لان ما تبع محض الا ترى انه لا يابس بمثل  
 الثوب للرجال وكذلك لو قال فزوجه فاصاب ذهب فاصاب ثوبا او جبة  
 مسارا ذهب او خاتم فضة في فضاء مسارا ذهب لم يكن له من ذلك شيء  
 لانه مضى تبع محض الا ترى انه لو اصاب سيرا مضى لاسنان  
 بالذهب لم يكن له ذلك الذهب ولو اصاب سيرا قد اتخذ انفا  
 كان له الذهب لان الانف باين من جسده فانه يربطه بجزء من جسده  
 متى سيرا فلم يكن يتبعه محض بخلاف الاسنان وهذا كله استحقاق في  
 العيان يستحق ذلك كله بقاء الاسم حقيقة ولو قال من اصاب ثوب  
 فزوجه له فاصاب جبة فزوجه ثوبا سمورا وفك لم يكن له الا الطهارة  
 لانه اوجب له باسم الثوب وقد بينا في هذا ان البطانة لا يكون منسوبة  
 في الثوب فكذلك في الثوب ولو كان التسجيل باسم الجبة كان الجوز كذا  
 هنا لان السمور والفك لا يكون يتبع الثوب في النسبة كمال فانه يقال  
 لهذه الجبة انها جبة سمورا وفك فباي جاب الحوز لا يستحق الا ما تبعه في  
 النسبة كمال وكذلك لو قال من اصاب ثوب فك فاصاب  
 جبة بطنها فك فله الفك دون الطهارة لان اسم الثوب والجبة  
 يتناول الفك بدون الطهارة والطهارة لا تتبع البطانة في النسبة  
 ولو قال من اصاب سيرا من البريون فاصاب جبة البدن منها بزيوت  
 والكمات والدخريصان ويباح فله البدن خاصة لان بعضه ليس  
 يتبع للبعض ولو كان كلها بزيوت الا البدن فحق لمصيب كلها لان النسبة  
 تتبع محض ولو قال جبة بزيوت فاصاب جبة بدنها بزيوت وما سوى  
 البدن ويباح او على عكس ذلك لم يكن له منها شيء لان ما اصاب ليس  
 كجبة بزيوت الا ترى انه اذا نزع منها الدخريصان لا يسي ما بقي منها جبة وانما جعل  
 الشرط اصابته جبة بزيوت ولو قال من اصاب فضة او ذهب فاصاب  
 فضة مضطبة بهما فان كان جعل ذلك لثنية فله الذهب والفضة

من اصاب



ذلك انها لو زعمت ذلك ينبغي تصدق وان كانت الغلبة جعلت كسر  
 القصبة بحيث لو زعمت لم يكن تصدق او سقطت منها كسره فهذا انما هو  
 لانها سقطت فيها للثقة لا لثبوتها كانت تبعا محض ولوقال من اصاب  
 شعرا فهو له فاصاب جلوه ومنز عليها الشعرا وانما ط شعرا وشعرا وسوا  
 لم يكن له ذلك لان اسم الشعرا لا يتناول غير المحلوق من الجدة عادة ولا  
 يتناول الثوب المتخذ من الشعر لانه اسم القطن والكتان فانه لا يتناول  
 الثوب المتخذ منه الا ترى انه لا يجانسه بين مثل هذا الثوب وبين الاصل  
 الذي اخذ منه فوفقا انه بالصنع صار شيئا اخر ولوقال من اصاب شعرا  
 جلوه وخرا وخرا قد صدق من الجدة فلهذا في الوجهين لان اسم اخريتها ولها  
 حقيقة فان قبل الحلق ينسب الجدة الى اخريتها فيقال هو خرا بخلاف جلوه  
 والصانع فانها لا ينسب اليها عليها من الشعر والصوف لان هذا يقول  
 جد الصوف ولو اصاب ثوب خرا كان له لان الثوب منسوب  
 اخرا مطلقا بخلاف لوقال من اصاب صوف او زيو فاصاب ثوب  
 زيو او ثوب صوف لان بعد النج لا يسمى صوف ولا زيو مطلقا بل  
 مقيدا بالثوب بخلاف القطن والكتان ولو اصاب خرا مغرولا كان لان  
 هذا الغزل يسمى خرا مطلقا بخلاف القطن والكتان فصار المحلوق في الخرا  
 الاسم ينطلق عليه على وجه كان لوقال من اصاب جبة خرا وجبة  
 مروية فهي له فاصاب جبة ظهرها خرا وبطنها فكت او سمور فهي غنية  
 وكذا لو كانت ظهرها مروية وبطنها فكت او سمور لان هذه  
 الى الفكت والسمور دون اخرا والمروية على معنى ان الاسم ينطلق على الفكت  
 والسمور مقصورا بدون الظهارة فانه يسمى جبة ولا ينطلق على اخرا والمروية  
 هو ظهارة بدون البطانة فانما الاصل في النسبة ما بينا وله الاسم وجبة له  
 ما لا يتناول الاسم وحده وان اصاب جبة خرا بطنها مروية او بطنها كانت  
 الظهارة دون البطانة من قبل ان هذه الجبة لا تنسب الى البطانة اذا  
 بانفرد لا يسمى جبة وسطا في اسم الجبة على الظهارة من اخرا دون البطانة وقد  
 ذكر قبل هذا في احوال ان لا يستحق الظهارة والبطانة جميعا فعيل فيه روايتان  
 بينهما فرق لان الظهارة من احوال بدون البطانة لا يسمى جبة حقيقة ولا مجازا

ومن اخرا يسمى جبة وان كان مجازا فان كانت البطانة من سمور فكت  
 يستعمل اللفظ حقيقة فيسقط اعتبار المجاز واذا كان مرويا فقد نعترا  
 اللفظ حقيقة فيستعمل بطريق المجاز ويجعل له الظهارة خاصة لا ترى ان لوقال  
 من اصاب جبة خرا او سمور فكت فاصاب بطنها من ذلك ظهارة  
 وهي او حرم لم يكن له الظهارة وكان له ما سوى ذلك لان اسم الجبة لا  
 سوى الظهارة اما حقيقة واما مجازا والظهارة لا يكون تبعا للبطانة كحال  
 لوقال من اصاب جبة مروية فاصاب جبة ظهرها مروية وبطنها  
 من غير ذلك الكمال وهذا احوال سمور لا ترى ان الظهارة بدون البطانة  
 هي اسمي قيصا دون الجبة والذي يوضح هذا لوقال من اصاب قنطرة  
 حوبا او مروية فاصاب قنطرة ظهرها على ما قال وبطنها حوبا  
 غير ذلك كان له الكمال لانها لا يكون قنطرة بدون البطانة واكثر ولو  
 جبة على رجل فقال من اصاب هذه الجبة اخرا فهي له فاصابها ان  
 فاذا هي مبطنة بفكت او سمور فالكل للمصيب هنا لانه في الاستحقاق  
 هنا على المعين بالاشارة دون الاسم والنسبة وكل واحد منهما للبر  
 الا ان هذه بالاشارة يسقط اعتبار النسبة لان الاشارة المبلغ بخلاف  
 جميع ما سبق واستوضح هذا بالوضعية بجبة اخرا والجواب فيه كما هو في  
 النقل ولوقال من اصاب جبة مروية فكت فاصاب جبة ظهرها مروية وبطنها  
 النسبة الى الظهارة وهي لا يسمى جبة بدون البطانة واكثر تبعا لهما في  
 الكل ولوقال من اصاب جبة خرا فاصاب جبة خرا بطنها غير اخرا  
 محسوة بقرا فكت فله الظهارة خاصة لان الظهارة من اخرا يسمى جبة  
 بانفرد مجازا فلا يستحق البطانة بهذا الكلام واذا لم يستحق المحسود لوقال  
 من اصاب قبا مرويا فاصاب قبا بطانة غير مروية وقنطرة له  
 فله الظهارة خاصة لان الظهارة وحدها يسمى قبا يقال قبا طاقا وقبا  
 بخلاف الجبة فالظهارة وحدها هناك يسمى قيصا لا جبة ولو كانت  
 والبطانة مروية واكثر من غير استحق الكل لانه لا يستحق البطانة والظهارة  
 استحق احوال تبعا لا ترى انه لوقال من اصاب قبا يسمى المحسود تبعا  
 للظهارة والبطانة وان لم يكن المحسود فكت فله عند التقييد استحق المحسود

لا يستحق البطانة



لم يكن مرقبا والسراويل غير القبا في جميع ما قلناه سبي سرورنا مبطنا كان وغيره  
مبطن وانه اعلم

**باب النفل ان يسكب الخواارج على اهل الحرب بقايتهم بامان او بغيرها**

قال اهل الخواارج لاهل الحرب جازا كما ان اهل العدل لا ينهم مسلمون من  
اهل فقه متفق عليه وبيان هذا الوصف في قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين  
اقتتلا في قول علي رضي الله عنه اخواننا بغوا علينا ثم امان الواحد من المسلمين  
كما ان جاجتهم ولا ان اهل الحرب لا يقفون على السبب الموجب للقتال  
بين اهل العدل واهل البغ حتى يميزوا اهل العدل من اهل البغي فبقيت امانتهم  
فاذا استأمنوا من اهل البغ فقد سالوا على ان يخرجوا في ذلك امان  
انه فلا ينبغي لاهل العدل ان يعرخوا عليهم حتى يميزوا امانهم ان كانوا في منفعة  
او يخلو بهم امانهم ان كانوا في غير منفعة ولو استعان الخواارج باهل الحرب  
على قتال اهل العدل فخرجوا اليهم فظهر عليهم اهل العدل سببا اهل الحرب ولا يكون  
استغناء الخواارج بهم امانهم من اهل العدل من قتال كان ذلك امانا لهم ولكن  
حين كانوا اهل العدل صاروا امانا فحينئذ لك الامان وهذا غلط في فهمهم  
امنهم ثم كانوا معهم اهل العدل لم يكن ذلك نفعا لاهل الامان اذا كانوا  
رأه الخواارج على ما ذكره بعد هذا ولكن الوجه فيه انهم ما خرجوا مسلمين  
خرجوا متقين امانا في حق اهل العدل فغير شكل واما في حق الخواارج فلا ينهم  
اليهم ليعينهم لا ليكونوا في امان منهم الا ترى ان الجيوش في دار الحرب  
بعض بعض من غير ان يكون بعضهم في امان بعض فان اطلقنا بهم كانوا  
قيا سواء كانوا مع الخواارج او لم يقاتلوا ولكن ان اراد الخواارج قتلهم واخذوا  
لم يجل لهم ذلك لانهم ضمنوا لهم زك النعم من حين دعواهم الى ان يخرجوا  
متقين معهم اهل العدل او لا يكونون من ذلك الا بهذا من ضمنوا لغيره  
سببا فليس الا في ذلك فان سبواهم واخذوا اموالهم لم يجل ان ان  
سببا من ذلك لانها حصلت لهم بسبب حرام شرعي ولو استمررت  
جاز سزاؤه لان الحول ليست لعممة المحل بل معنى العذر فلا يمنع ذلك من  
الملكت وصحة الشر من الملكت وهو بمنزلة رجل يذل اليهم امان فانه لا يكون

مطبا لهم امانا بهذا ولكن يكره ان يسبي بعضهم ويأخذ سببا من اموالهم  
لما فيه من معنى العذر فان فعل ذلك امر بوجه دم كبر عليه في الحكم وان  
اشترى منه رجل ذلك المال جازا لشرع الكرامة فان كانوا فقال  
اهل العدل من قتل قتيلا قد سلبه قتل رجل قتيلا من الخواارج لم يكن له سلبه  
لانهم مسلمون واملهم محوذة بدار الاسلام فلا يكون غيبة وان قتل جريته  
سلبه لان ماله مباح محل للاعتناء اذ لم يكن له امان من جهة احد من المسلمين  
فان اخذ اهل الحرب رقيقا واملوا من اهل العدل فاحرزوا بمنفعة الخواارج  
ثم اسلموا فبقيهم رد جميع ما اخذوا لانهم لم يكرهوا بدارهم وانما يملكون اموال  
بالا حراز بدارهم ولو كانت المنفعة لهم في دارنا فاحرزوا المال بهالم ملكوا فاذا  
كانت الخواارج اولى ان لا يملكو فان كانوا دخلوا دارهم ثم اسلموا وصاروا  
ذمة فبقي لهم لانهم ملكوا بتمام الاحراز وقل صلى الله عليه وسلم على مال فهو له  
ولو اصابوا من اهل العدل وصبياتهم لم يسع الخواارج تركهم يذمبون  
بهم الى دار الحرب لانهم ظالمون في حق اهل المسلمين وليس عليهم ان يقاتلهم  
بالقوة على الظلم ولكنهم يامرونهم بقتلهم سببهم فان اباؤا قتلهم لا يستغفروا  
ذاري المسلمين من ايديهم لا يسعهم غير ذلك الا ترى ان المسلمين في  
دار الحرب اذا ملك من يستغفروا ذاري المسلمين من ايديهم لم يسع غير ذلك  
وكذلك لو ارادوا ادخال اموال دارهم في اوجب على الخواارج اخذ ذلك  
الامل منهم ليردوا على اهلها لانهم لم يملكو قبل الاحراز فهم ظالمون في حقها  
بجفاف المستامن في دار الحرب لان هناك قد ملكوا اموال بالاحراز  
وهو قد ضمن ان لا يتوكل لهم في اخذ اموالهم فلا يسع ان ياخذوا وعلموا  
الحكم في الاموال في حق الخواارج فبقي الاحراز اولى وان كانوا استهلكوا فخذوا  
من اموال اهل العدل ثم اسلموا لم يصحوا سببا من ذلك لانهم فعلوا بم  
محرورين ولا ينهم حينئذ الى اهل البغي كانوا ينهم في هذا الحكم اهل البغ  
اذا استهلكوا من اموال اهل العدل ثم باؤوا لم يصحوا اخذ ذلك اهل الحرب  
وعلى هذا لو كان الدين اياهم على المسلمين لم يكونوا خارجا عن حكمهم  
غيرت دليلان لان في حق اهل الحرب حكم سقوط الضمان لا يختلف اطلاق  
عدم التاويل فانه ذلك فيما بين المسلمين فانه اهل الحرب لا يصحون

من اسلم



في الوجهين لانهم فعلوا وهم محاربون ولو استعار بعضهم من بعض السلاح  
ثم قال اهل العدل من قتل قتيلا فله سلبه فقتل خارجي عليه سلاح حربى  
عكس هذا لم يكن السلب للقاتل في الوجهين اما اذا كان سلاح الحزبي  
على الحزبي فلان هذا المال ليس بمثل الاغتنام واما اذا كان سلاح الحزبي  
على الحزبي فلان هذا من استغارة منه واثبت به على ذلك المال فقد ثبت  
حكم الامان فيه الا ترى انهم لو بعوا الى اهل الحرب فاستعاروا منهم سلاحا  
وكرهوا واخرجوه اليهم انه ثبت حكم الامان في ذلك المال لحدوده في الخروج  
حتى لا يكون غنيمة فذلك ما سبق الا ان اهل العدل اذا خلفوا في ذلك  
لم يردوه على اهل الحرب ولكنهم يبيعونه ويقفون منه حتى ياتي اهل الحرب  
فيأخذون العتق ومن استهلك من اهل العدل شيئا لم يضمن كما هو الحكم في  
اموال اهل البقي اذا وقعت في يد اهل العدل وهذا لان ثبوت الامان  
في هذا المال بثبوت يد اهل البقي عليه واثبت لا يكون فوق الملك ولو ملكوا  
من اهل البقي كانت الحكم فيها ولو لم يبيع ذلك اهل العدل حتى تفوق الخوارج  
ثم جاء اصحاب السلاح والكرام من اهل الحرب يطلبون ذلك فحق القياس  
برودهم اليه وودعهم الى دارهم لان حكم الامان كان ثابت في هذا المال من جهة  
بعض المسلمين ولا يمتد له مال الخوارج وهو ردد عليهم بعد ما تفوق جمعهم  
بقى لهم فيه الاستحقاق بغيره على بغيره في دار الاسلام لا يمتد له احوار  
محبوساني في اهل العدل والكرام والسلاح بعد ما صار محبوسا في دار الاسلام  
يترك الكافر يردده الى دار الحرب فينفق به على المسلمين وهو في دار الاسلام  
عبيدا فاستمر بوضوح ان هذا المال لو كان للخوارج لم يجرده عنهم مع بقا  
وهم للاستغارة به على قتال المسلمين بان كانت منفعتهم باقية فلهذا لا يجوز  
رده على اهل الحرب ليعتقوا به على قتال المسلمين فان منفعة اهل الحرب  
باقية ولو ان الخوارج استواخوا وخذلوا عسكرهم من اهل الحرب ثم استغاروا  
منهم كراما او سلاحا او اخذ منهم غنبا ثم قتل رجل من الخوارج عبيدا  
السلاح بعد ثبوت الامان فان سلبه لا يكون للقاتل لان بايهم صار في الامان  
محصوا عن الاغتنام فان امانهم في ذلك كما ان اهل العدل ولكن يبيعون  
ما اصابوا من ذلك ويقفون منه حتى يخطوا فباخذونه وان احتاج اهل

الى ان يقاتلوا بشئ من ذلك فلا بأس لاما ان يدفع ذلك اليهم  
لنقاتلوا به عند الحاجة لان هذا المال لو كان عند المسلمين جازله  
ان يعضل ذلك عند الحاجة فاذا كان المستمين اولى ولان المست من  
حين اعاروهم هذا المال ليقاقلوا اهل العدل فقد رضوا بان يكون في منزلة  
اموال الخوارج في حقهم ولو ظفروا باموال الخوارج جاز ان يعضل في ذلك  
في اموال المستمين اذا كانوا هم الذين اعاروهم وان كانوا اخذوا ذلك  
منهم غضبا فليس ينبغي لاما اهل العدل ان يدفعه الى احد من اهل العدل ليقاقل  
عند عدم الضرورة لانه لم يوحده من المستمين الرضا بان يقال  
احد بالهم والعصمة ثابتة في اموالهم بسبب الامان بخلاف الاول فقد  
رضى هناك بان يقاتل بالهم وعلى هذا لو استهلك بعض اهل العدل  
ذلك المال هنا ضمة للمستمين وفي الفصل الاول لم يضمنه كما لا يضمن  
الخوارج وكذلك لا ينبغي لاهل العدل ان يبيع هذا المال هنا لان ثبوت  
السلب عليه فيبيح حينئذ لان مبيع المال محفوظ على المستمين كما محفوظ  
على المسلم فلهذا يمتد له مال بعض اهل العدل في يده ووضعيه غايه في حفظ غنيمة  
الا ان يتعد ذلك فيبيح ويحفظ منه عليه حينئذ وان تفوق الخوارج قتل  
بيع الامان ذلك فانه يرد المال في العضلين على احواله ليردوه الى دارهم  
لان هذا يمتد له مال الخوارج وهناك يرد عليهم عين الهم بعد ما تفوقوا ولا يمتد  
اعطوا المال هنا الى الخوارج بعد ما ثبت العصمة فيها بالامان فلا يجزى في دارهم  
يتم له ما لو كان الامان لهم من اهل العدل ثم اعاروا الخوارج كراهم وسلاحهم  
ولو ان الخوارج استواخوا من اهل الحرب على ان يقاتلوا معهم اهل العدل  
وقاقلوا ولم يقاتلوا حتى ظهر اهل العدل عليهم فليس يبيع على اهل الحرب  
سوى ولا يكون اموالهم غنيمة لانهم حين اعطوهم الامان فقد ثبت لهم  
في نفوسهم واملهم بسبب القتال لا يمتد ذلك الامان لانهم قاتلوا  
بمنفعة الخوارج فلما ان القتال من الخوارج لا يكون نفعا لايهم فذلك  
القتال من المستمين معهم لا يكون نفعا لاما ان حكمهم حكم الخوارج فيما  
يجل منهم وما يحرم وفي حكم النفي في السلب وهذا بخلاف ما سبق اذ ان  
لهم اخرجوا فقاتلوا معا ولم يذكر الامان لان اولئك لم تثبت لهم العصمة



في نفوسهم و اموالهم فان انصافهم الى الخوارج للقتال معناه لا يوجد ذلك  
ولو ان الخوارج كانوا هم الداهيين عليهم في دار الحرب فان القوم بعضهم  
بعضاً ثم ظهر عليهم اهل العدل فان كان اهل الحرب في غيهم و غفهم  
في من قتل منهم قتيلاً فله سلبه لانهم في غيهم و غفهم لا يكونون مستأمنين  
وانما الخوارج هم المستأمنون اليهم ولا انهم حين قاتلوا في منعتهم و دارهم  
انبت الامان الذي كان بيننا وبينهم فكانوا اهل حرب طغوانهم و ان  
كانوا خرجوا الى عسكر الخوارج بابان وكانوا غير مستأمنين الا بمنعة الخوارج  
فانه لا يقع على احد منهم سبي لانهم مستأمنون في منعة الخوارج المستأمنين  
في عسكر المسلمين في دار الحرب كالمستأمن في دار الاسلام في حكم العصاة  
ولان الامان لم يمسد قلوبهم حين لم يكونوا اهل منعة بانفسهم ولا ان الخوارج  
طلبوا الى تجار اهل الحرب مستأمنين فيهم ان يبيعوهم على اهل العدل ليعلموا انهم  
ذلك اهل العدل لم يجل لهم التعرض لهم بقتل ولا باخذ مال حتى يفسدوا الحرب  
لا اهل العدل لانهم مستأمنون فحكمهم حكم اهل الذمة ولو ان اهل الذمة قصروا  
ان يقاتلوا المسلمين فما لم يظهروا ذلك لا يجل التعرض لهم ولا انهم حين يفتنوا  
للكوارج كانوا بمنزلة الخوارج و انما يفسد القتال اهل العدل لا يجل  
في نفس اهل فان قاتلوا فحكمهم حكم الخوارج فيما يجل و يحرم لانهم قاتلوا  
راية الخوارج فلا يثبت ما انهم به ذلك ولو كان اهل الحرب قالوا المسلم  
امن فادخل البيعة فدخل لا تعرض بشيء من اموالهم ان كان من اهل  
ادمن الخوارج لانه ضمن ان لا يتعرض لهم و عليه الوفاق باصمى لقوله صلى الله عليه  
عليه وسلم و في آلا عذر فيه و كذلك ان لم يدخل اليهم حتى امنهم و آمنه  
اظهر من الاول في حقه لانهم في امان صحيح من جهة الا ان في هذا بعض  
ليس لا امام المسلمين ان يعرض لهم شيء ولا اخذ مال حتى يثبت اليهم و ان  
فعل ذلك كان ضامناً لجميع استهلك بخلاف الاول لان القوم  
في امان صحيح من جهة واحد من المسلمين فانه امنهم و هو في منعة المسلمين  
امانه و في الاول لا يام ان يعرض من غير منعة لانه امنهم المسلم و كنهه من  
الا ان من ضرورة كونه في امانهم ان لا يعرض لهم كما لا يعرضون له ليس  
ضرورة ان يكونوا في امان من المسلمين ولو سال الخوارج عن اهل الحرب

ان يعرضهم على اهل العدل فقالوا لا يعرضكم الا ان يكون الامير منا و يكون  
حكمنا هو الجارى فنقضوا ذلك ثم ظهر عليهم اهل العدل فاهل الحرب اموالهم  
في امان اذا كان الخوارج لم يبيعوهم فاجوب ظاهراً لانهم اهل حرب  
لهم و اما اذا كانوا امنهم حين خرجوا فنقضوا ذلك الامان حين قاتلوا  
اهل العدل بمنعتهم و تحت رايهم بخلاف ما تقدم هناك انما قاتلوا تحت  
راية الخوارج و كان حكم الخوارج هو الجارى عليهم فلم يكن ذلك نقضاً لانهم  
و اما اموال اهل البيعة فهي مردودة عليهم اذا وضعت الحرب ايامها  
السلام لا يكون غنيمة في دار الاسلام للمسلمين بحال و حكم تقبل السلب  
على هذا حتى اذا قتل خارجي و عليه سلاح جوي فهو للقاتل لانه لا عصية في  
اموال اهل الحرب هنا و ان قتل جوي و عليه سلاح خارجي لم يكن للقاتل  
لانه مال معصوم عن الاغتنام و استوضح هذا بما لا يفتق قوم من المستأمنين  
دار الاسلام فامروا عليهم اميروا و استغفوا فقاتلوا المسلمين فانه يكون ذلك  
نقضاً لانهم بخلاف ما اذا لم يكونوا اهل منعة فنقضوا ذلك و حكمهم في  
هذا الحكم اهل الذمة و كذلك ان كان اهل الحرب الذين دخلوا اماناً  
الخوارج قاتلوا اهل العدل من ناحية اخرى و قاتلهم الخوارج من ناحية اخرى  
فان كان اهل الحرب اميرهم منهم و هم مستأمنون بغير منعة الخوارج فهم في  
اذا ظهرنا عليهم لانهم صاروا انا نصين للعهد باعنا بمنعتهم و ان كان  
منعتهم بالخوارج فحكمهم حكم الخوارج و ان كان اميرهم منهم لان الكفر من القنا  
بالمنعة لا بالامير ولو ان عشرة من الخوارج لا منعة لهم امواضعة من اهل  
الحرب على ان يخرجوا فيعبرون معهم فهو لا اذا وقع الظهور عليهم لا يجري  
عليهم شيء ولا يكون اموالهم غنيمة لانهم في امان قوم من المسلمين  
فنقضوا ذلك الامان بالافارقة و القتال حين لم يكونوا اهل منعة لانهم  
يوجدون بجميع استهلكوا من اموال و يقتلون من قتلهم عند الامان  
انصوص حين لم يكن لهم منعة الا ترى ان في حق الخوارج ثبت هذا الحكم  
باعتبار انه لا منعة لهم فكذلك في حق المستأمنين معهم ولو كانوا لم يبيعوهم  
وانما قالوا لهم اخرجوا فاعبروا معنا و المسلمون بها فاجوب في حق الخوارج في  
هذا و في الاول سواء و اما اهل الحرب فهم في جميع ما معهم ولا يقتلون من



قتلوا ولا يضمنون ما استهلكوا لانه لا امان لهم من جهة واحدة من المسلمين ولكنهم  
لصوص من اهل الحرب ولصوص اهل الحرب لا فرق بين ان يقع الظهور  
عليهم في دار الاسلام وبين ان يقع في دار الحرب في هذا الحكم وعلى هذا  
بني حكم التنفيل في السلب فان اموالهم لما كانت في دار الحرب كان المقام لهم  
بالتنفيل وصار اهل اهل المسلمين من جهة الخارج والمسلمين من جهة  
اهل العدل سواء في حكم النقص وقطع الطريق وفيما يكون منهم نقصا بعد  
كانوا اهل منعة حين قاتلوا ولوان الخارج صاكن اهل الحرب داوئرا  
م دخل رجل منهم الى اهل العدل بغير امان كان هناك المودة لا تمنع  
اهل العدل في المودة مع اهل الحرب الا ترى ان في عقد المودة وعطى الامان  
هم بمنزلة المودة في المودة ولا ينبغي لاهل العدل ان يتعاملوا حتى يتبدوا  
اليهم كما لو كانت المودة من جهتهم فان استغاث بهم الخارج فخرجوا  
معهم اهل العدل فوقع الظهور عليهم لم يسب احد منهم لان تلك المودة بمنزلة  
اعطى الامان لهم وقد بينا ان من يكون في امان من الخارج اذا قاتل اهل  
العدل تحت راية الخارج لم يكن ذلك نقضا لالامان فهو لا كذلك وحاله  
كحال الخارج فيما يجلب ويحكم منهم ومن اموالهم وان كانوا اخرجوا على ان يكونوا  
الا من اهل الحرب يحكم فيها بحكم اهل الشرك والسنة لجهلهم وقمع الظهور  
عليهم فهم في لانهم صاروا انا مقصون لتلك المودة حين قاتلوا بمنزلة اهل  
العدل وحكم التنفيل في السلب على هذا يخرج في التفصيل وكذلك ان كانوا  
خرجوا هم من ناحية لسفاهل اهل العدل والخارج من ناحية اخرى فان كان  
امير اهل الحرب منهم فهم في لانهم قاتلوا تحت رايهم بمنزلة اهل الخارج  
بعض اليهم امير منهم فحكمهم حكم الخارج لانهم قاتلوا تحت راية الخارج ولو خرج  
من المودة عين قوم لا منعة لهم فاغاروا في دار الاسلام فوقع الظهور عليهم  
فهم بمنزلة اللصوص في حكم الضمان والنقص لانهم قاتلوا عن منعة لهم  
فلا يكون ذلك نقضا منهم للمودة ولوان قاتل اهل الحرب منهم  
واحد من المسلمين ثم تبدل امام اليهم فانهم ذلك المسلم ايضا فهم منون  
المعنى الذي لا جبر صرح ان المسلم في المدة الاولى موجودة في المدة الثانية  
فان قال لهم الامير ان هذا قد انكم غير مرة فلا يلتفتوا الى امانه فانه كلامهم

**باب من يغفل بحمل ما يكون على العرب والبراديين**

فقد بينا ان اليكم كان ذلك صحيحا منه لان تبدل الامان ما يره في طلاق  
النفال والامان مستقام فيجوز تعليقه بالشرط كالطلاق والتبذير يحتاج اليه  
لنفي العود وذلك يحصل بالتبذير هذه الصفة ولوان مسلمانا من حربيا  
فكره الامان مقامه في دار الاسلام فانه تقدم اليه في الخروج لان  
للإمام ولاية التبذير بعد صحة الامان ولا يكون ذلك الا بعد ان يبلغه  
ما منه تقدم اليه في الخروج ويجعل له من المهلة ما يمكن فيه من الخروج فغير  
صريح بمنزلة المستامن اذا اطل المقيم في دارنا وقد تقدم بيان الحكم فيه  
ولو قال الامام لرجل لا بد من امان فلان فقلت ان قلت  
بانه قاتل في امان دخل بانه لم يكن في امان حرم المسلم عن عطى الامان  
باطل فانه لا يتقدم بحره العدة الصحيحة لانه فيكون حجه ابطال الحكم  
الشرع ولا يمكن جعل كلامه تبذير لان تبذير الامان وهو في دارنا بعد عطى الامان  
لا يصح ما لم يبلغ ما منه فذلك قبل عطى الامان وبه فارق المودعين لان  
اولئك في منعتهم وتبدل الامان صحيح لو حصل منه بعد الامان فذلك  
قلته فانما هذا في دارنا فلا يملك احد تبذير امانه ما لم يبلغ ما منه الامان وغيره فيه  
سواء ولو قال الامان لاهل الحرب من دخل منكم دارنا بامان فلان فهو  
دنة لنا قد دخل رجل قد علم تلك المقابلة بامان فلان فهو دنة ولا يترك  
يرجع الى دار الحرب لان دخوله بعد العلم بمقاله الا بغير دالة الرضا بقوله  
الدنة والدلالة في هذا كما لصرح بمنزلة مقام الذي تقدم اليه الامان في دارنا  
بعد معنى المدة وهذا بخلاف قوله فهو في لان ذلك تبذير الامان فلا يصح  
اذا لم يكن في منعة وهذا ما كيه لانه من ان بيت بذلك الامان ليس تبذير  
وعلى هذا لو قال للمحصورين ان انكم فلان فقد تبذير فخذوا احدكم ثم  
امنهم فلان كان ما تقدم تبذير صحيحا ودخل في امانهم في منعتهم ولو قال فرج  
منكم بامان فلان فهو في امان فقد حل له فخرج رجل فهو من لان التبذير هو  
في منعتنا بطل وان قال فرج منكم بامان فلان فهو دنة لان تبذير صحيح لانه  
ليس فيه تبذير لان امانا فيه تقرير الحكم الا من فكونه في منعتنا لا يمنع من امانه وسلم



واذا قال لا يبر من قتل قبله فله فرسه فقتل مسلم رجلا من المسلمين وله فرس مع  
غلامه فانه يستحق فرسه لان الجواب قوس القتل له فانه من الله لا يبر من الله  
مراده قتل من هو فارس في حال ما يقتله وهذا لم يكن فارسا في حال ما قتله  
بالفرس الذي مع غلامه والغلام ليس بجارحه عنده الا ترى انه لو قتل آخر  
الغلام وهو على ذلك الفرس يستحق الفرس بقتله فوفان الاول انما قتل  
رجلا لا فارسا ولا فارسا الا ما خص الفرس من بين فارسا والاشياء التي  
يعلم ان الحربي محلي مع نفسه ولا فائدة في هذا التخصيص سوى ان يكون  
مراده الفرس الذي يقتل عليه وانه كان قصده التخرين على قتل فارسا  
لشكره شكركم وان كان قد نزل عن فرسه وهو معه بعد في القتال  
فله فرسه لانه فارس بما معه من الفرس فانه يمكن من القتال عليه الى انما  
كان نزوله عن الزيادة جد في الحرب او لضيق الطريق او لكثرة الزحام  
فلا يخرج به من ان يكون فارسا حين قتل ولو قتل رجلا على برذون او زود  
فله ذلك لانه فارس سواء كان على برذون او على فرس عربي الا ترى ان  
من المسلمين يستحق سهم الفرس ان قتل من قتل فارسا اذا كان الفرس مع غلامه  
في المعركة موجودا قلنا لا كذلك فان في حق المسلمين غلامه بهذا الفرس  
لا يستحق سهم الفرس يمكن ان يجعل هو فارسا به واما في حكم التنفيل غلامه  
فارس بهذا الفرس فلا يكون هو فارسا ولو قتل رجلا على بعير او حمار او بعير  
لم يكن له لانه غير فارس بهذا المركوب ولان اسم الفرس لا ينفك عنه في حال لو قتل  
من قتل قبله فله فرس فقتل رجلا او فارسا فله من الغنمة فرس عربي وسطا او  
ولا يكون له برذون لانه اطلق اسم الفرس فيها اوجبه بقتله ومطلقه بقتله  
العربي خاصته ومطلق التسمية يستحق الوسط فرعين المسمى او قيمته بخلاف  
ما سبق فقتل فارسا فله الفرس هناك الى القتل بحرف الهاء تيهين ان  
مراده ما يكون القتل فارسا به وذلك بعلم البرذون والفرس العربي على  
هذا لو قال من دخل من باب المدينة على فرسه او من قاتل على فرسه فانه  
درهم فله على العرب والبرذون جميعا ولو قال على فرس فهو على العرب  
خاصته وكذلك لو قال من نزل عن فرسه فله رجلا فله ما درهم فله على  
البرذون والعرب ولو قال عن فرس ففي العين لا يستحق التنفيل الا من قتل

عن فرسه عربي لانه اطلق اسم الفرس فلا يتناول الا العربي كما في التنفيل  
المتقدم وفي الاستحسان كل من نزل عن برذون او فرس عربي فقتل  
رجلا فله فله لان مقصود الا يبر من التخرين على مباحة القتال رجلا  
الا ترى ان من نزل عن عربي ولم يقتل لا يستحق التنفيل وفيما هو المقصود  
لما فرق بين ان ينزل عن برذون او فرس عربي ولانه ان اطلق اسم الفرس  
فقتل من ان المراد فرسه اذا نزل عن ينزل عن فرسه لانه من فرس غيره  
فكان هذا قوله عن فرسه سواء اسم البرذون في التنفيل يتناول الذكر والا  
ولا يتناول الفرس العربي بجل لان هذا اسم نوع خاص فله بقتله  
نوعا اخر فله ما لو قتل من قتل رجلا على فرس عربي فان ذلك على الذكر  
والاثنى من ذلك النوع خاصة دون البرذون بخلاف الفرس في التنفيل  
في البرذون و فرس العرب جميعا كالجمل وان كان الاسم حقيقة في العربي  
فقتل الاطلاق بجمل على حقيقة وعند الاضافة يعتبر عرف الاستعمال والفرس  
الشهري نوع من البرذون دون العرب ولو قال من قتل فله بقتله  
فاسم الدابة يتناول الجمل والبغال والحمار كقوله تعالى ليركبوه ذرية  
لوصف لا يركب دابة يتناول الاسم بهذه الاشياء الشبه وان قتل رجلا على  
بعير او ثور لم يكن له ذلك الا ان يكونا قوما ذو بهم الابل والبقران فيعتبر  
الجمل بصيرة معلوما ان مراد الامام ذلك والكلام ببقية بانه الحال اسم  
البعير في التنفيل يتناول الذكر والاثنى وكذلك اسم البعثة لان الهاء تيهين  
لعلمه الواحد لان العلامة ان ثبت كما سم البقرة يتناول الذكر والاثنى و اسم  
الحمار يتناول الذكر والاثنى جميعا فاما اسم الالفان لا يتناول الاثنى وكذلك  
اسم حماره لانه لا يستعمل الهاء هنا الا لعلمه ان ثبت واسم الجمل والبعير يتناول  
الذكر والاثنى ايضا فاما اسم الفان لا يتناول الا انا في خاصته وذرية هذا  
في الجامع ولو قال من قتل فارسا فله دابة فقتل رجلا على حمار او بعير  
لم يكن له شيء لانه ما كان فارسا به دابة وانما شرط الاستحسان فقتل فارسا  
قتل رجلا على برذون وذكر الاثنى يستحق دابة لانه فارس به

باب من يكون له التنفيل ومن لا يكون



واذا قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فان قيل ان يجوز السلب لقتل  
واحد كان او اثنين او ثلثة او اكثر من ذلك لان من فرستهم فقتلوا  
المناطبة على سبيل الاجتماع والانفراد جميعا ولكن الاخذ بالعكس في  
هذا قبيح لانه يودي الى القول بان العسكر كلهم لو اجتمعوا على قتل رجل واحد  
استحقوا سلبه وقد علم ان الامام لم يرد ذلك بالتفصيل لان معنى  
القتل به ولكن الاستحسان فيه وجوه اربعة ان قتله رجل او رجلان  
فلهما السلب وان قتله ثلثة لم يكن لهم سلب لان الثلث اذ في الجمع  
المتفق عليه فان الكلام واحد وان ثلثه وجمع وبيان ان الجمع غير  
التيه ثم ادنى الجمع المتفق عليه كما على الجمع واما ان يردوا ان هذا التحريم لا  
على القتال لا التحريم الجماعة ولا يجوز للمسلم ان يفر من القتال ولا يجل  
ان يفر من الواحد ولا من الاثنين قال الله تعالى وان يكن منكم الف رجل  
الذين وبيان الفرق بين اثنين وثلثة وان حكم الاثنين حكم الواحد  
ولكن هذا اذا كان معه السلاح وهو يطعم في ان يصف من اثنين فاما  
اذا لم يكن معه السلاح ولا يطعم في ان يصف منها فلا بأس بان ينجى الى  
قته ولا يلقي يده الى التهلكة والوجه الثاني من الاستحسان انه ان قتله  
لا منعه لهم من المسلمين فلهم السلب وان قتله قوم لهم منعه لم يكن لهم السلب  
لان الذين لا منعه لهم حكمهم حكم الواحد لا ترى انهم لو دخلوا دارا حربية  
وجه التلخيص لم يحسن ما اصابوا بخلاف ما اذا كانوا اهل منعة فلهذا في  
حكم السفيل فيه يبطل حتى ارباب الحسن عنه والوجه الثالث ان قتله  
قوم يرى الامام والمسلمون ان ذلك القتل كان مصف منهم ولو حتى تمام  
وبينه فلهم سلبه وان كان لا مصف منهم لم يكن لهم سلبه لان المقصود  
التحريم وانما تحقيق معنى التحريم على قتل من مصف منهم دون من  
مصنف قال فكل هذا واسع ان مضاه الامام وراه عدلا وليس مراده  
ان كل هذا حق وانما مراده ان كل هذا طريق الاجتهاد وهو نظير قول ابن  
مسعود رضي الله عنه فيما ضاع سرود وجذب كلاهما على معنى طريق  
الاجتهاد قال وحس الوجه عندى واقرها من الحق الوجه الاخير ان فيه  
تحقيق ما هو المقصود بالتفصيل وهو التحريم لا ترى انهم هموا الى مطبوعة

لان بعض الفضل

فقال الامير من ما جرحها اى قام باخذ اقله ما فيها بعد الحسن فقتل ذلك  
جماعة منهم فان كانوا تحت مصف منهم اهل المطبوعة استحقوا السلب لان  
اجتمع على المطبوعة من العسكر من يعلم ان اهل المطبوعة لا مصفون  
لم يكن لهم السلب لمرامحة معنى التحريم ولو قتل رجل قتيلا او اكثر بغيره  
واحدة فله سلبهم جميعا كما لو قتلهم بغيره بغيره لان كلمة من عامية فيهم  
المقتولون ايضا واذا دخل الامير مع العسكر من الحرب فقال لهم قتل  
ان يفرقوا لان من قتل منكم قتيلا فله سلبه فهذا جائز وبقي حكمه بالتفصيل  
الى ان تحووا من دار الحرب لان مقصوده يحرمهم على الامام في  
الطلب فيعيد مطلق كلامه بهذا المقصود حتى اذا انتهى مسلم الى شرك  
ما ثم ادعى قتل في عمله فقتله فله سلبه بغيره بالقول العدم فقتله في القصف بعد  
انه موالاتا بفضل الامام عم المقتولين على اى حال كانا بعد ان يكونوا  
بحيث يجل قتلهم وكذلك عم القاتلين من يكون له سهم في الغنيمة او رخص  
كالنساء والصبيان والعبيد فاما اذا قال الامير بغيره المقالة بعد ما مضى  
للقتل فهذا على ذلك القتل حتى ينفق لان الحال دبل عليه هذا  
لما هو الكلام الى ان حصر القتل فقتله علمنا ان مقصوده التحريم على  
ذلك القتل بخلاف الاول فهاك انما يحكم به حين دخلوا دار الحرب  
فعرفنا ان مراده التحريم على اوجه في الدخول والطب ثم ان يقول في  
ذلك القتل ايا ما حكم ذلك التفصيل باقى وكذلك ان انه موالاتا دام  
المسلمون في ارضهم بقى حكم ذلك التفصيل بقاء ذلك القتال وكذلك ان  
دخل المنزليون حصنهم فتحصنوا فيه واقام المسلمون فقاتلوا بهم فقتل رجل  
قتله فله سلبه لان ذلك القتال باقى اذا لم يتركوه حيا ولا حصل مقتول  
به وهو تمام القدر وان لم يتبعهم المسلمون بعد ما انه موالاتا حتى يحقوا بجهنم ثم  
مروا بعد ذلك بجهنم فقتل مسلم رجلا من كان انهم منهم ومن غيره لم  
يكن له سلبه لانهم حين تركوا ايتهم فقتلوا فقتل ملك الحرب حقيقة  
والتفصيل كان معقبا بها ولو كانوا على ارضهم فمروا بجهنم فقتل رجل منهم  
قتله لم يكن له سلبه لان القتل كان على الحرب الاولى روى ما كانت  
بينهم وبين اهل دار الحرب انما كانت بينهم وبين الذين حصر والقتال فلهذا



ان في حرب اهل مكة من قبل من لا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها  
 الاولي انه موافق لغيره من المسلمين في انهم فان كان الغالب  
 في هذا الحصن غير المسلمين والمنفعة منعتهم ثم قتل مسلم قتيلا لم يستحق  
 سلبه سواء كان المقتول من المسلمين او من غيرهم لان هذا حرب  
 الاولي وان كان عظم القوم الذين انتموا من المسلمين والمنفعة لهم فحكم  
 ذلك التسبيل باق اهل الحصن انما يتركه به ويحكم في حق الحرب الاولي  
 ومن قتل من المسلمين او من غيرهم فله سلبه وهذا لما بين ان الحكم بالمنفعة  
 والفتنة ولو جاز ملكهم الا عظم كجده في حاله الدين كما نوايقا من المسلمين  
 ثم قتل مسلم منهم قتيلا لم يكن له سلبه لان هذه منفعة اخرى والتسبيل كما  
 مفقدا بالحرب الاولي فبعد ما حدث لهم منفعة اخرى يكون الحرب  
 غير الاولي فاذا لم يجدوا الامام سفيل لم يستحق القتال السلب وان جدد الامام  
 التسبيل فسمع بعض الناس دون بعض فكل من قتل قتيلا استحق سلبه الذي سمع  
 والدعي لم يسمع فيه سواء لان هذا محض منفعة في حق الغائبين ولا كلام الامام  
 لما استمر في ان من قتل قتيلا لم يملكه الا هو بل هو جانيهم في الحكم

### باب التسبيل على الدلالة من المسلمين واهل الحرب

واذا قال الامير من دلت من المسلمين على عشرة من الرقيق فله راس فله راس فله راس  
 رجل بكلام ولم يذهب معهم فله راس في ذلك الموضع وجاذا بالفتن كما  
 قال فلا تسمى له من النفل وكان ينبغي في العباس ان يستحق النفل لانه شرط  
 عليه الدلالة وقد فعل الا ترى ان الدلالة على الصيد من المحرم بهذه الصفة  
 بزمه الجواز لكنه استحسن فقال استحقاق النفل يكون بالعمل لا بمجرد الكلام  
 في المقصود به التحريض وانما يكون التحريض على عمل هو من جنس الجهاد  
 والقتال وبمجرد الوصف للموضع بكلام لا يحصل ذلك او لم يذهب  
 معهم فلا يستحق النفل ولا من احرى به على ان يذهبهم على سبيلهم بجلالة  
 دال لان الامان لا يبعد عن الامان اذ لا يملك المسلم في منزله بالفتنة  
 اذ لم فقال ان ذلك على عشرة ارس في موضع من دار الحرب فله  
 بهم ان يجعلون لي راسا فقالوا نعم فله راس ولم يذهب معهم كان يستحق النفل

فله ذلك اذا دلتهم في دار الحرب الا انه اذا كان معهم في دار الحرب  
 فهو شركهم بسببه في الغنيمة فله راس لم يستحق الدلالة والتسبيل ولو ذهب معهم  
 حتى دلتهم على عشرة ارس فله منهم راس لانه باشر على الجواز ان يستحق النفل  
 وهو الدابة وانما يعطيه راسا وسطا وكذا لو دل على مائة راس بهذه الصفة  
 فله من كل عشرة ارس وسطا ولو دلتهم على خمسة كان له نصف واحد من  
 اوساطهم لانه اوجب له ذلك بمقتضى عمله في منفعة المسلمين فيكون له ان يتركه  
 قوله من جاز عشرة ارس وقد تقدم بيان هذا الفصل ولا سيما ما سار  
 من اهل الحرب فقال من دون منكم على عشرة ارس فهو حر فله راس حل بكلام  
 ولم يذهب معهم فوجدت الامام كما وصف لهم فهو حر لان هذا يتعلق  
 عتقه بالشرط فيراعى وجود الشرط فيه حقيقة وبالدلالة بالوصف يتم الشرط  
 حقيقة وهذا لان الامام اوجب له هذا شيئا لا يستحق الا بعمل فله راس  
 بنا الى ترك حقيقة الدلالة هنا بخلاف الاول فقد اوجب له هناك  
 نفلا لا يستحق الا بعمل فله راس ترك حقيقة لفظة الدلالة وعمله على نوع من الجواز  
 ثم لا يترك هذا الاسير يرجع الى داره ولكنه يخرج الى داره ليكون ذمة  
 له لانه بالاسير قد حبس عنده وانما اوجب له بالدلالة الجواز وليس من  
 ضرورته السكن من الرجوع الى داره ويستوي في هذا الحكم ان ذهب معهم  
 او لم يذهب الا ان يقول ان ذلكم فانا حرة دعوى الرجوع الى داره  
 فحقيقة بوجاهة بالشرط ولكن من الرجوع الى داره ان حبس لان هذا بمنزلة  
 صلح جرى بين الامام وبينه وفي الصلح يجب الوفاء بالشرط الا انه لا ينبغي للامام  
 ان يعقل هذا الا ان يكون فيه نفع للمسلمين لانه مضى باطراد مع الاسير  
 ليعودوا على الا بمنفعة عظيمة للمسلمين فلو ان يقول اولكم على مائة من رقبهم  
 وتزدني ارجع الى داره فيعلم ان خط المسلمين فيما بهل عبد اكثر من خطهم  
 في اسره فحينئذ لا يسر باجابه الى ذلك وان دلتهم الاسير على شدة ذنب  
 معهم او لم يذهب لم يكن له شيء من رقبته لان عتقه هنا باعتبار الشرط  
 والشرط جمة فاعلم يايت بكال شرط لا يستحق النفل او هذا صلح من رقبته على  
 شرط التزمه فاعلم يايت بذلك الشرط بكاله لم يتم الصلح فلا يستحق ما وقع  
 الصلح عليه بخلاف المسلم فان استحقاقه للنفل كان باعتبار عمله في منفعة



للمسلمين فيقدر ما يحصل من المنفعة يستحق النفل وكذلك لو كان الامير  
 للاسيران ولت على عشرة فانت امن ان نقتلك فدل على تسعة  
 كان له ان يقتله لان علق الامان له بالشرط فلم يتم الشرط لا يستفيد  
 الا من ذلك كذا اهل حصن نزل عليهم المسلمون فقالوا ان لناكم على عشرة  
 من البطارقة او تمنونا وقرجونا عن نقا لانهم قد لوهم على خمسة وعل  
 تسعة فليسوا با ميين وليس على المسلمين ان يرجعوا عنهم لان الشرط لم  
 ينزل من اجراء لو لو للمسلمين يعطيك ما في من الروس والنف دينار  
 على ان تمنونا ورجعوا عن عاكم هذا ثم عطاوا بعض المال للمسلمين ان  
 نقا توهم لان الامان علق با وجميع المال ولكن ان ارادوا قتلهم فليؤدوا  
 عليهم ما اخذوا ثم يابذوهم للتحرز عن العذر ووقع الضرر عنهم فانهم انما  
 اعطوا ما لهم على سبيل الدفع عن نفوسهم وهذا بخلاف سبيل التمسك بالمال  
 على عشرة من البطارقة فان هناك ان دلو على بعضهم فنت ان نقا لهم  
 من غير دسئ عليهم لانا ما ملكنا عليهم شي من المال بمقابلة وعدا لهم  
 الامان ولو قتلناهم من غير دلو يودي الى الاضرار بهم بطريق ابدانهم  
 وهذا ملك المال بمقابلة ما شرطنا لهم فوجب رد عليهم اذ لم يحصل لهم منفعة  
 الامان به واني الامان ان برد عليهم فليرجع عنهم ولا نقا لهم اطلاقا  
 وانما اللوفا بالشرط وان ملك بعض السبي الماخوذ عنهم ثم اردنا قتلهم  
 فلما من رد ما بقي من السبي وقيمة من ملك منهم لان المقصود بالرد دفع  
 والحرز عنهم والتحرز عن العذر وذلك يحصل برد القيمة عند تعذر  
 العين كما يحصل برد العين ولو صا نحوهم على ما راس على ان يضمنوا  
 مستهم هذه ويصرفوا عنهم ثم روا ان النظر لهم في القتال فليردوا المال  
 ثم يبنذوا اليهم وهم في مستهم لان مع بقائهم حرمان لا يحرم قتلهم ولا غز  
 الدين وانما يحرم العذر والبنذ اليهم وهم في مستهم ينتفي معنى العذر لكن  
 المال ما خذ منهم بطريق ايجل فاذ لم يسلم لهم الشرط وجب رد عليهم  
 فبر العوض بوجب رده اذ لم يسلم المعوض فان كان اسلم السبي فليرد  
 عليهم فنتهم لانه تعذر رد عينهم بعد اسلموا فان ملك المسلم من حرز  
 لا يجمل نصار كما لو تعذر رددهم بهلاك ولو كانوا لم يقبضوا منهم المال حتى

فلا يثبت باراء بعض المال

لان

بالهم ان يبنذوا اليهم فذاتك لا تك لانهم مخدرون ما فيه النظر للمسلمين  
 والحال فيما يرجع الى النظر يتبدل ساعة فساعة كما انه لو كان النظر في  
 الابنة اني القتال لم يملوا الى الصلح كذلك اذا صار النظر في القتال كما  
 لهم ان يقبضوا الصلح الا ترى انه لو دارهم على ان يودوا اليه كل سنة  
 ما راس من رقيقهم ثم بدله بعد مضي سنة او سنتين ان نقا لهم ان راي  
 بالمسلمين قوة فلا يأس بان يبنذ اليهم ولو دارهم على ان يعطوهم ما راي  
 من اسرا المسلمين يرجعوا عنهم عامهم هذا في عطاوهم تسعين فلا يأس البنذ  
 اليهم وقتا لهم لا لغرام تمام الشرط الذي علق الامان به ولا يرد عليهم  
 شيء من الماخوذ لان الا حارس الاسرا كما كانوا في ملكهم قط ولا تملكناهم  
 عليهم بطريق ايجل فلا يكون في الامتناع من الرد معنى الاضرار بهم وانما  
 فيه كف عن الظلم وكذلك ان اعطوا ذلك من مبرين او مكاتبين  
 او امهات اولاد كانوا للمسلمين اسرا في ايديهم لانهم لم يملكوا شي من  
 ذلك فان ثبوت حق العنق في المحل كثبوت حقيقة العنق في افراده  
 من ان يكون محلا لملكك بالغير ذلك زددهم على مواهبهم بغير شيء وان  
 اعطوا ذلك من عبيد مسلمين كانوا اسرا في ايديهم رد عليهم قيمتهم لانهم  
 كانوا مملوكون العبيد بالحرار ثم ملكك عليهم بطريق ايجل فوجب رددهم  
 اذ لم يسلم لهم الشرط ولكن يتعذر رددهم باسلامهم فوجب رد قيمتهم  
 وان ادوا الاله كما شرطوا من لا مملوكه من الاسرا فلا ما من نقا لهم  
 ان يبنذ اليهم من غير دسئ عليهم لانا لم تملك عليهم شي كما كانوا مملوكه والاله  
 انتفي ذلك لهم كما دفعوا بالشرط ليطمئئوا اليه فيما يستقبل فانه ان لم يفعل  
 ركنا الى مثل ذلك في المستقبل بنا على ما عذبه ان هذا عذر في تخليص  
 الاسارى من ايديهم وان لم يكن عذرا في الحقيقة وان نصرت عنهم بعد  
 اخذ الشرط منهم فان كانوا احرارا حتى يسلموا وان كانوا مبرين رددهم  
 على المولى بغير قيمة وان كانوا عبيدا فان وجدهم المولى قبل القيمة البيع  
 اخذوهم بغير شيء وان وجدهم بعد القيمة البيع اخذوهم بالقيمة التي  
 ان اجروا لان تملكك عليهم بطريق ايجل فبر العوض بوجب رددهم بطريق النظر لاراي  
 ان الماخوذ في حب قسمة منهم في اوجبهين ولو قال الامير لا اسرا من



على عشرة من المقاتلة فهو قد لهم اسير على عشرة متغيبين في قلعة لا يقدر  
عليهم لم يكن حلالا على ان لم يكن هذا مقصود الامام وانما كان مقصوده  
دلالة فيها منفعة للمسلمين ولم يحصل فان قيل انما يعتبر ظاهر كلامه وهو انه  
عشرة من المقاتلة من يكون مختلفا فلت نعم ولكن مقصوده دلالة يستفيد  
علما لم يكن حاصله قبل الدلالة وذلك لا يحصل بهذه الدلالة فلم عشرة  
مقاتلة لا يقدر عليهم بعينهم الا اسير والمسلمون في دار الحرب فوفقنا بهذا  
مراوه الدلالة على عشرة يمكنون من احداهم فان دلهم على عشرة غير متغيبين  
الا انهم غردوا بهم فربما فان كانوا هربوا قبل وصول المسلمين الى موضع  
يقدر دون على اخذهم فليست هذه ايضا بدلالة لان ما هو المقصود هو  
التمكن من الاخذهم يحصل بها وان كانوا قد قتلوا على اخذهم فوظفوا في ذلك  
حتى هربوا فلا سير حلاله قدا في بالشرط عليه من الدلالة وهو التمكن من اخذ  
فالتفرط الذي يكون من بعد ذلك لا يكون محسوبا عليه وان دل على عشرة  
في موضع فقتلوا حتى يجزأ فليست هذه بدلالة لانما دل على قوم متغيبين  
اذ لا فرق بين ان يكون اشاعهم بقوة انفسهم او حصن كانوا فليلا ان  
يكونوا النفر لطم من المسلمين في اخذهم بعد القدرة عليهم فحينئذ يكون الدليل  
ما شرط له وان قاتل عشرة التي دل عليهم المسلمين فقتلوا بعضهم ثم تظفر  
المسلمون بهم فلا سير حلالا انهم انما يمكنوا من اخذهم واسرهم بدلالة وان  
لم يتمكن المسلمون من اسرهم ولكن فانهم حتى قتلوا فليست هذه بدلالة لان  
ما هو المقصود هو التمكن من الاسر لم يحصل بهذه الدلالة وهذا لان مسئلة هذه  
العشرة كانوا يجردونهم قبل الدلالة ففرقا ان المقصود بالدلالة غير ذلك  
المسلمون منهم واحد وظفروا فان كانوا قتلوا ذلك الواحد وهم متمتعون  
لم يكن الا سير حلالا ان التمكن انما حدث بعد قتله والباقيون بعد قتله  
نكاحه ولهم ابتداء على نسخة نفروا ان كانوا قتلوه بعد ما تظفروا بالعشرة فهو  
لا انهم يمكنوا بدلالة من اخذ العشرة وكذلك ان كانوا قتلوا بعض المسلمين  
ثم ظفروا بهم احيا لا انهم يمكنوا من اسر العشرة بدلالة وان كان ذلك بعد  
جهده وقاتل فان انقضى اليهم المسلمون ولا سلاح عليهم فوظفوا في اخذهم حتى  
تسلخوا واستغوا والاسير حلالا انهم بدلالة من اخذ العشرة وانما جازا

من المسلمين ولو كان الاسير قال ولكم على عشرة على اني ان دلتم عليهم  
فان استغوا ولم يستغوا فافترقوا عن المسلمين بذلك فهو حلالا ولعليهم دين  
استغوا لانه اني بالشرط ايضا وانما يعتبر دلالة انما كان المقصود الكلام  
اذ لم يوجد لتضييع بخلافه ولو قال لا اسرا من دن على حصن كذا او على  
عسكر فلان البطرقي او على عسكر الملك فهو قد لهم رجل لم يظفروا  
بهم فلا سير حلاله اني بالشرط عليه من الدلالة فالشرط عليه الدلالة  
قوم متغيبين منا وقد اتي به بخلاف ما تقدم في الغالب ان المراد هناك  
الدلالة على عشرة غير متغيبين الا ترى ان لو قال من دن على عشرة من السبي  
من قت أو صبيان فهو قد لهم رجل على ذلك بين يدي فحينئذ نعم  
انه لا يتيق لان الغالب ان المراد الدلالة عليهم في غير نسخة وانما يحل  
الكلام في كل موضع على ما هو الغالب ولو تجرأ الامام في رجوعه الى الامام  
فقال للمسلمين من دن منكم على الطريق فله اس او قال فله مائة درهم  
قد لهم رجل بوصف ذكره فقتلوا على دلالة حتى اصابوا الطريق لم يذهب  
هو معهم فلا شيء له لان ما اوجب له على سبيل الاجرة لا على سبيل التفضل  
اذ التفضل بعد حاز الغنمة لا يجوز دارسا والمتمتع الى الطريق ليس من الجبا  
ليست على التفضل فوفقا ان اجارة واستحقاق الاجرة يعمل لا يقول فلهذا  
لا يستحق شيئا اذ لم يذهب وان ذهب معهم حتى دلهم على الطريق فله  
منه في ذمهم لانه اني بالعمل بحكم اجارة فاسدة فان المعقود عليه من العمل  
لم يكن معلوما حين لم يبين الى اي موضع يذهب معهم ودرجا يصلهم الى الطريق  
بعشر خطوات ودرجا يصلهم الى مسيرة عشرة ايام وجمالة المعقود عليه  
ثم ان كان المستوطاة درهم فانه يستحق بواجب المثل لا بما فيه كفا هو  
الحكم في الاجرة الفاسدة اذ كان السبي معلوما وان كان المستوطاة  
من السبي فله اجر منكم بالغا بلع لان شتمه الاس مطلقا في باب الاجرة  
لا يكون شتمه صحيحا وهذا لانه انما لا يجازي الشتم التام الرضا به وذلك  
لا يتحقق في الاس لان الردس تفصل في الماينة ولو قال مراد على الطريق  
يلع بنا موضع كذا فله مائة درهم وقله هذا الاس بعينه فذهب رجل منهم  
الى ذلك المكان فله الشتم لان المعقود عليه هنا معلوم والبدل معلوم

بحق الدلالة



فان قيل الخاطب بالعقد مجهول فكيف يتحقق العقد صحيح فانما يتحقق  
العقد حين يأخذ في الذباب معهم ويستوجب الاخراج كذا في المتن  
وعند ذلك لا جهالة فيه ولو لم يتخير الامام ولكن قال من سارق  
الارياك منكم حتى يبلغ الطريق فله مائة درهم ففعل ذلك قوم  
اجر الملك لا يجاوز مائة لان المعقود عليه من العمل مجهول لجهالة المدة  
ولو كان قال في موضع كذا فلهم المسمى لان المعقود عليه معلوم والبدل معلوم  
وان خاطب قوما بعبادتهم فسمع قوم اخرون فقاموا الى ذلك المكان  
فلا شيء لهم لان العقد انما كان بينه وبين مخاطبهم به فغيرهم يكون من غير  
ايقاع العمل ولذا في ذلك في جميع اهل العسكر فقام قوم سمعوا النداء  
الاجرة لانهم اقاموا العمل على وجه الاجارة ولو ساقها قوم لم يسمعوا النداء  
شيء لهم لانهم اقاموا العمل متطوعين لا على وجه الاجارة حين لم يسمعوا  
وبهذا تبين ان الاستحقاق هنا ليس على وجه النقل ولان الامير لا يخط  
الطريق فخير فقال الامير في هذه ان ذلك على الطريق فلك الملك  
فلهم بصفة او بغيره حتى اوقفهم على الطريق كان على حاله فبا  
للمسلمين مع الله وولده لان الامير لم يذكر نفسه في الاجرة فيجب هو  
على حاله واذا كان هو عبد المسلمين فيكون له ايضا يكون للمسلمين  
ولده وغيرهم في ذلك سواء ولو كان قال لك نفسك والمك ذلك  
والمسنة لهما فهو حر كسبل عليه لانه جعل له نفسه حرا على دلالة وقفا  
فكان حرا وله الله وولده ايضا لانه شرط له ذلك الا انه لا يخل في اسم  
الاهل هنا الا زوجه بخلاف ما تقدم من فصول الامان لان هناك  
مملوكين بالامر فلما زال الملك عنهم لا يبقين في هذه النقيض في زوجه  
خاصة وكذلك في اسم الولد لا يخل بها الا ولد صلبه فاما ولد ولده  
في لان النقيض في ولد الصلب خاصة وهذا الاستحقاق له يثبت على  
وان لم يكن في الاسر ولد صلبه فله ولاد بنيه لانهم قاموا مقامهم  
في هذا الاسم فثبت ولهم عند عدم اباؤهم ولا يكون ولد بانه من ذلك  
في شيء الا ان يسلم لانهم ليسوا من اولاده ثم لا يترك فيرجع الى الامير  
ولكن يخرجهم الى دار الاسلام يكونوا ذمة للمسلمين لان بعد نزع الاسر

يجوز ملكتهم من الرجوع الى دار الحرب ويستوي ان ولهم كلام او ذهب  
معهم بخلاف ما تقدم من دلالة فان ذلك على وجه الاجارة فلا يثبت  
بالكلام وبهذا على وجه الصلح والامان فيغيره وجود الشرط حقيقة فان  
كان الامير قسم السبي في دار الحرب او باعهم ثم تخير فقال لا مخرج من دن  
على الطريق فهو حرا وقال فله مائة درهم ففعل ذلك بعضهم فان كان  
شرط له مائة فله اجرة مائة لا يجاوز مائة ويكون له لانه الملك قد عين  
فيهم هنا فاما وجبة الامان يكون على وجه الاجارة دون الصلح والامان  
ولهذه الودولهم بخلاف كلام ولم يذهب معهم لم يستحق شيئا وان كان  
فمخرجهم باطل لان الامير لا يملك ان يعق ارق الملاك بعد تعيين ملكهم  
فيهم ولو تخير قبل قسمتهم فقال من دن منكم على الطريق فهو حرة لهم  
على طريق بين الامانة طريق ما خذ الى دار الحرب لا الى دار الاسلام  
كانوا تخيروا في الدخول فلهذه دلالة والاسير حرا وان كانوا تخيروا في الدخول  
فثبت هذه بدلالة وان ولهم على طريق ما خذ الى دار الاسلام لا الى دار الحرب  
في تقسيم فيه على عكس هذا لان مطلق الكلام مقيد بدلالة الحال وقد علمنا  
ان مراده في حالة الدخول الدلالة على طريق بوصلته الى مقصده من الحرب  
وفي الانظر مقصوده الدلالة على طريق بوصلته الى مقصده من دار الاسلام  
وان قال ولنت على طريق حصن كذا فان كنت حرة ذلك الحصن فذلك  
المكان طريق فلهم على طريق اخر هو بعد فخر الطريق المعهود فله شرط ان  
كل واحد من الطرفين طريق ذلك الحصن اذا كان يجب بقا ذلك  
الذباب الى ذلك الحصن فذلك الطريق والامير يطلق اللفظ ولا  
يجوز تقييد المطلق الا بدليل وليس في كلامه ذلك وان ولهم على طريق  
ليس بطريق الى ذلك الحصن ولكنه طريق الى غيره الا انهم يقدرون  
على ان يردوا من ذلك المكان حتى يا نوه فثبت هذه بدلالة لان  
الان ان قد يكن من ان ياتي من هذا الموضع كما سخر ثم يرد حتى ياتي  
بخارتم لا بعد هذه الطريق من هنا الى كما سخر طريق الى بني زعفران  
اتي بالشرط عليه فلا يكون حرا وان كان قال ان ولنت على طريق  
حصن كذا وهو الطريق الذي يقال له كذا فلهم على طريق غيره حتى انهم

انظر



على الحصن فان كانت لهم منفعة في الطريق الذي عيشوا له من حيث  
 قرب الطريق او امنه او كثرة العلف او كثرة الفري او كثرة ما يجدون  
 السبي فهو في على حاله لانه ما وقي بالشرط فانهم عيشوا له طريقا وكان  
 له منفعة التعيين متى كان مفيدا يجب اعتباره وان كان الذي لهم  
 عليه اكثر منفعة من الذي عيشوا له فهو في التعيين ايضا لانه ما في الشرط  
 وفي ايجاب العاد يعقب للنقض دون المعنى يجوز ان يكون كلامهم عن جهة  
 وفي مدة جديدة وفي الاستحسان هو حلاله اني بمقتضاهم وزيادة ما  
 يعقب التعيين اذا كان مفيدا فاذا علم ان فائدة لهم فيما في له اظهر سقط  
 اعتبار التعيين بكونه غير مفيد وان لم يعلم ايها النفع فهو في على حاله لان  
 التعيين كلام من عاقل فيكون معتبرا في الاصل لم يعلم مخلوه عن الفائدة  
 ولم يعلم بذلك وعلى هذا الوقال من دن على طريق درب الحديث  
 حر فدلهم رجل على طريق المصبصة او على طريق مطية فان كان ذلك  
 اقرب واكثر منفعة فهو حر وان كان ليست كذلك او لا بد مني هو  
 كذلك ام لا فهو في لانه ما في بالشرط عليه اذ يتلوه حسب بهم الى  
 طريق غير ما ذكر والله فكان الملك وجدة بقائهم وقتل منهم او  
 بهم في طريق لا صدف فيه فهلك وادهم او ما نوا جوعا او كان قوله  
 بشرط وانما قصد بهذا بيان ان التعيين متى كان مفيدا يجب اعتباره في الحكم

### باب ما يجوز من النفل في السلاح وغيره

واذا راي امير العسكر دروع المسلمين قتيلا عند دخولهم دار الحرب فقال  
 من دخل يدرع فله من النفل كذا او فله سهم كسهم من الغنمة فهذا جائز  
 به لان هذا النفل يقع منه على وجه النظر في السلم في محل الدرع التي لا يجوز  
 احتياج الى موته ويحصل به ارباب العدة ويجوز ان ينفل على ذلك  
 على تحمل هذه المونة في ارباب العدة والاروي ان السهم واجب للفراس  
 السهم لفرس بهذا المعنى وهو انه ينضم المونة فيما يحصل به ارباب العدة  
 فلا مام ان يوجب ذلك بطريق النفل اعتبارا بما اوجب السهم وذلك  
 لوقال من دخل يدرع فله كذا لان المبالاة قد يظهر بين درعين اذا

اراد القتال على ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم ظاهر بين درعين  
 يوم احد فكان هذا منه على وجه النظر والاجتهاد وان قال من دخل يدرع  
 فله مائة ومن دخل يدرع فله مائتين ومن دخل يدرع فله ثلثمائة  
 وساق الكلام كذا فليس ينبغي له ان ينفل بهذا ولا يجوز منه هذا النفل  
 اكثر من درعين لان هذا لا نفع على وجه الاجتهاد والنظر المقتضي لا يمكن  
 ان ليس فيه درعين عند القتال لان ذلك ينفل عليه فيكون  
 نفاذ مع فرفا انه ليس في النفل على اكثر من درعين منفعة فان قيل  
 معنى التزم المونة وارباب العدة وتحقق في ان ذلك والرابع فذلك  
 فان الارباب بالدارع لا بالدارع فقال بفضل كذا كذا وارجا وكذا كذا  
 جاسرا فيحصل به الارباب والدارع هو دعه لانه ما حمل الدرع  
 نفسه ليعطيه غيره وانما حمل للسهم عند القتال وذلك لا ينافي منه في  
 اكثر من درعين وعلى هذا الوقال لا يصح ان ينفل من دخل يدرع فله  
 كذا فان معنى التزم المونة وارباب العدة ويحصل بالتخفيف على الدرع  
 للدارع من يجوز ان ينفل على تخفيف وتخفيف ولا يجوز اكثر من ذلك  
 لان التخفيف للفرس بالنفل عليه بئر له النفل على الفرس ولو كان  
 الامام من لاري ان السهم للفرس واحد فقال من دخل يدرع فله  
 كذا كان ذلك سفيدا صحيحا ولا يجوز ان ينفل على اكثر من فرسين لان  
 المبالاة قد تقتضي بفرسين ولا تقتضي اكثر منها فانما يجوز من سفيد يكون  
 فيه منفعة دون ما لا منفعة فيه الا ان يكون امير المعروف قد احتاج الى  
 افراس فحينئذ يجوز سفيد لثمة افراس في ذلك وكذلك لثمة في  
 لانه يكون على كل فرس تخفيف ومتى علم ان سفيد كان على وجه النظر  
 بوجب سفيد مما اصاب من الغنائم بعد النفل ولو لم ينفل لهم شيئا حتى  
 حاصروا حصنا فقال من تقدم الى الباب وارعا فله كذا وقال من تقدم  
 متخففا فله كذا قال من تقدم مظاهرين درعين فله كذا فذلك ينفل  
 صحيح لان فيه منفعة للمسلمين من حيث اظهار الجادة والقوة والتعاضد  
 الرعب في قلوب المشركين على من يكون ولو لم ينفل ذلك حتى نقول  
 الحصن ثم اراد ان ينفل منه لدارع او يحفف على فله العا فليس له ان

والنفل به



بفعله لان التنفيل يكون قبل الا حراز فاما بعد الا حراز يكون صفة لا يتقبل  
 وليس للامام ان يحسن بعض الغائبين بالصفة من الغيبة بعد ما ثبت حقهم  
 فيها فان نقل الامام بعد الا حراز على قدر الغناء والجواز كان ذلك من  
 رايه فهو ما قد لا يمتنع باجتهاده فضلا عن مخالفة فيه وليس لاحد من القضاة  
 ان يبطل ذلك ويحل للتنفيل لان ما قد كان هو من لا يتقبل التنفيل  
 بعد الاصابة لان الراي يسقط اعتباره اذا جاء الحكم بخلافه فان نصا لها  
 لم يرد غيره ومجودا لاجتها وغير ملزم بغيره وهو نظير ما لو قال لا مرة انت طالق  
 البته ومن رايه ان ذلك لطلقة بانه نقض القاضى بها مطلقا  
 كما هو قول عمر وابن مسعود رضي الله عنهما فانه منعه فضاذه وينبغي ان  
 يقيم عليها ولكن هذا على قول محقة رحمه الله فاما على قول ابي يوسف رحمه الله  
 المجتهد لا يدع رايه اذا كان استد عليه بقضاء الغائب بخلافه وقد بينا هذا في شرح  
 المختصر في احوال سخان

### باب يجوز من التنفيل بعد اصابة الغيبة ومن لا يجوز ذلك منه

ولو ان سرية في دار الحرب اصابوا غنائم فجزوا عن حملها الى دار الاسلام  
 وادوا الامير احوالها وتركها ثم بدله فقال للمسلمين فخذوها منها شيئا فهو  
 فهذا جاز ومن خلف منهم فخرج شيئا فهو له ولا حرج فيه لان التنفيل  
 وقع على وجه النظر وانما كرم التنفيل بعد الاصابة لما فيه من ابطال  
 الغائبين بعد ما ثبت حقهم في المصائب والابطال انما يكون عند موت  
 من الحفظ وما كره حقهم بالاخراج فاما بعد ما حقق العجز عن ذلك فهذا لا  
 ابطال لا حتى احد بوضوح ان له احوال الجحادات ووجع الجحوانات ثم لا حرج  
 او تركها في مضيقه وفي ذلك ابطال حق الكل فمن ضرورة جواز ذلك  
 جواز ابطال حق البعض تخفيف البعض بطريق التنفيل وان في الا حراز  
 الحق لا منفعة فيه لاحد من المسلمين وفي التنفيل توفير المنفعة على بعضهم  
 فكان الميل الى هذا الجانب اولى فاما اذا كان في دار الحرب الاخراج والبيع  
 او القسمة فهو ممكن من ابطال المنفعة الى جماعتهم فلا ينبغي لان يبطل حق  
 بعضهم وكذا لو قال عند العجز من اخذ شيئا فهو له بغير حرج وقال

نصف ما اخذ قبل الحرس او بعده فذلك كله صحيح ينبغي لان يفصل من  
 ذلك ما يكون اقراره بالنظر في القسمة بعد الاخراج على ما اوجبه الامير  
 وان اخذ رجل منهم شيئا كان المسلمون يقدرون على اخراجه ولم يكن الامام  
 علم به من جوارحه فذلك فان هذا يحسن الباقى بينهم على سبيل الغيبة  
 لان صحة هذا التنفيل لضرورة العجز عن الاخراج وان ثبت بالضرورة لا  
 بعد وموصفها فلا يتناول هذا التنفيل لم يحقق فيه الضرورة واذا ثبت  
 هذا الحكم فيها اخذوا من اموالهم ثبت فيما لم يخذوه بطريق الا حراز حتى اذا  
 مردوا بينا من بناتهم فيه الساج والرخام وما التزم به فلم يقدر اهلها  
 واخذه فقال الامير من اخذ منه شيئا فهو له فذلك كله صحيح ويجوز شيئا من  
 ذلك واخرجه اخضع لائمتهم وان كانوا قاربين على بده فقد كانوا  
 عن اخراجه ولهم ان يتركوه فيصير تنفيل اميرهم في ذلك ايضا يستوي  
 ان كان ذلك ما يقدر على حمله لغير الهدم ولا يقدر عليه لان التنفيل  
 الامير قبل الهدم وانما صار بحيث يقدر على حمله باحدى هدم الهدم  
 بعد تنفيل الامام الا ان يكون شيئا من ذلك موضوعا ثانيا عن الباقى  
 على اخراجه حين نقل الامام ولم يعلم به ذلك فان ذلك ينقسم بين جماعة  
 وان اخراجه واحد منهم لان التنفيل لم يتناول ولو ان الامير لم يتقبل  
 ولكنه امرهم باحراق ذلك فيكف بعضهم على اخراجهما على دوابهم الى دار الاسلام  
 فذلك يحسن ونقسم بين جميع السرية لان كل شخص البعض تنفيل الامام ولم يرد  
 انما الموجه والا حراز فاما ما يتركه في كل شخص بعضهم شيئا واولى الدراجة  
 والذئبي اخرج حتى يفعله ما كان مشرفا على الهلاك مما كان مشركا بينه وبين  
 غيره فلا ذلك سببا لقطع السرية وتخصصه به ولو قسم اصاب ارض الحرب  
 او باع من التجار او اخراجه الى دار الاسلام فتحقق العدو وابتلوا بهرب  
 فيبقى لهم ان يجرؤوا ذلك بالان ينقطع منفعة العدو عنه فان ذلك  
 في معنى الكبت لهم واذا كان يجوز للفرقة ان يفعلوا ذلك مما نقل عليهم  
 من منعهم وسلاحهم في دار الحرب لكان يتفجع به العدو وكما فعلوا فانه  
 حين ايس من نفسه عقر فرسه فلان كونه ذلك فيما اخذوه من اهل  
 كان اولى فان ثبت ذلك ليجزوه فقال الامير من اخذ شيئا فهو له فذلك



قوم واخرجه من الملكة فذلك كله مردود الى اهل لان بالقسمه والبيع  
قد ثبت الملك فيه وليس للامام ولاية التفتيش في الملك ان كان حال  
وكذلك بالخراج الى دار الاسلام قد اكد الحق فيه لهم على وجه يورث  
عنهم فلا يبقى للامام فيه ولاية التفتيش اصلا بخلاف ما قيل لا حراز فاني  
هناك حق ضعيف ثبت بالاحراز باليد وذلك بغيره بالانفا والاحراز  
فتبقى في التفتيش قبل الاحراز فاما بعد الاحراز باليد والحق في ذلك  
بتمام السبب بالاحراز بالدار ولا يبطل ذلك بالانفا والاحراز فاني  
لا امام فيه ولاية التفتيش وهذا بعد القسمه والبيع اظهر لان الملك قد ثبت  
فيه الا ترى انهم لو طردوا ذلك في دار الحرب فلم يقطع بها اهل الحرب  
وخلت سرية اخرى فاخرجوا واخذوا اهل الحرب ثم دخلت سرية اخرى  
فاخذوا منهم لم يكن للسرية الاولى فيها حق بغيره سائر اهل الحرب التي  
لم يؤخذ منهم ولو طردوا للاحقاق بعد القسمه والبيع ثم تركوا محاذي العدو فلم  
يعلم بها المشركون حتى جاءت سرية اخرى فاخذوا واخرجوا فهي مردود  
على الملاك لبقا ملكهم فيها وان اخذوا المشركون ثم استغفروا من ايديهم  
سرية اخرى فان وجدوا الملاك قبل القسمه اخذوا بغيره وان وجدوا  
بعد القسمه اخذوا بالقيمة بغيره سائر اموالهم اذا اصابها اهل الحرب واخرجوا  
وكذلك بعد الاحراز به دار الاسلام ان طردوا ثم جاءت سرية اخرى  
فاخذوا ولم يعلم بها اهل الحرب فهي مردودة على السرية الاولى لانه  
مقدم فيها وان اخرجوا اهل الحرب ثم اخذوا منهم سرية اخرى فان وجدوا  
السرية الاولى قبل القسمه اخذوا بغيره وان وجدوا بعد القسمه فلا يسلل  
عليها وهي هذه الرواية التي بينا انها اصح في هذه المسئلة لانهم لو اخذوا  
بالقيمة ومقدم قبل القسمه في المالية فلا ملك لاحد في العين ولهذا كان  
ان يبيعها ونفسهم الممنون فلا يكون الاخذ بالقيمة معفية لهم شيئا وانما ثبت  
حق الاخذ اذا كان معفيا ولو ان المشركين او الذين وقع ذلك فيهم  
او الذين رموا بآياتهم فالا حيين رموا به من اخذ شيئا فهو له فاخذوا  
قوم من المسلمين فهو لهم واخرجه الى دار الاسلام او لم يخرجوه لان دار  
من الملاك لا اخذوا وقد ثبت الهبة بقبضهم فان اردوا الرجوع فيه

فمنهم ذلك قبل ان يخرجوا لا اخذوا الى دار الاسلام كما هو الحكم في الهبة  
وان اخرجوه او بلغوه موصفا بغيره في حمله لم يكن لهم ان يرجعوا فيه  
لان ما حدث فيه زيادة بغيره الموصوف له فانه كان مشركا على الهبة  
في مضعفة وقد احياءه بالخراج الى ذلك الموضع والزيادة في الموضع  
يمنع الازهاب من الرجوع ولكن هذا الحكم فيما اخذ من سماع مقالة المالك  
منه او ممن بلغه فاما من لم يسمع ذلك اصلا او اخذ شيئا فخرجه كما  
عليه ان يردده على المالك لان من علم بمقالته فاما اخذ على وجه الهبة  
فيكون ذلك قبضا مستمرا للهبة ومن لم يعلم ذلك فهو ما اخذ على وجه  
الهبة بل على وجه الاعانة لما ذكره في الرد عليه فلا ثبت الملك له بهذه الا  
خذ فان قيل هذا الجواب لجهول فكيف يصح بطريق الهبة قلنا لان  
جهالة لا يفضي الى اليأس فانه فاما ثبت عند اخذ وعند ذلك  
الاخذ متعين معلوم وكان المالك بهذه اللفظ اباح اخذ على وجه الهبة  
منه وهذه الاباحة ثبتت مع الجهالة اصله بآراءه عليه من بوطان  
البنى صلى الله عليه وسلم قال افضل الايام عذاته تعالى يوم النحر يوم يوم  
يعني اليوم الثاني من ايام النحر لان الحاج يقعون فيه بينا وقادروا  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات حننا او مستقطفين من  
اليه ياتين بيدها وحيت جنودها قال كلمة لم انها فالت بعين  
من يمشي ما اذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قال رسول الله صلى  
عليه وسلم من شاة اقطع فهدا اباحة اخذ على وجه الملك والارتفاع  
بالاخذ واوجبها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الحرمان فلا يكون من  
هذا الجنس متعدي اليه حكم هذا النص بقره ان مجرد الانفا بغير كلام بغيره  
هذا الحكم غير السكرد والراهم في العوس وغيره فكل من اخذ شيئا من ذلك  
يصير مملوكا له ويجوز له ان يفتع به من غير ان يتحكم ان يرضى وقيل  
بان الحال دليل على الاذن في الاخذ فاداد جرد التصريح بالاذن في الاخذ  
لان ثبت هذا الحكم كان اولى وعلى هذا الوضع ان الما والى  
على باب داره فانه يساج السرب منه لكل من ربه من غني او فقير لوجود  
الاذن دلالة واذا عوس شجرة في موضع لا ملك فيه لاحد والراجح



الا صابته من ماري فانه يجوز لكل من ربه ان يأخذ من ماري فبقول  
 وكل ذلك مأخوذ من الحديث الذي روينا لوان الامير بعد انهم المسمى  
 نظر الى قتلى منهم عليهم السلام ولا يرى من قتلهم فقال من اخذ  
 قتل فمؤله فاحذ قوم وذلك لهم قبل لان المسلمين لم يأخذوا قتل  
 هذا في معنى سفيل قبل والا صحت ان يقول هذا سفيل بعد الاصابه  
 الامام امناه باجتهاده والمختلف فيه بمضا الامام باجتهاده بصير  
 عليه حتى اذا مات او غل وولى غيره لم يستر ومن الاخذين سبب من  
 ذلك وان لم يأخذوا حتى غل الاول وجاء امير خرم اخذوا ذلك  
 بعلم بغزله او بعد ذلك فان في ما اخذ ذلك كله منهم في الغنية  
 لان سفيل الاول قد بطل بغزله قبل حصول المقصود والمقصود هو اخذ  
 والا فزار فاذا بطل سفيله قبل حصول هذا المقصود صار كان لم يكن  
 يقدم نظيره فيما اذا نفل قبل الا حازتم مات او غل قبل الاصابه  
 غيره فانه سبطل حكم ذلك السفيل فقي السفيل بعد الاصابه في الاول وهو  
 بمنزلة قتال من سفده قاضي حتى غل وسفقتى غيره من يرى خلا ذلك  
 ثم فرع على الاصل الذي بين ان السفيل عند حصة القتال يكون  
 على ذلك القتال خاصه وعند دخول دار الحرب قبل ان يغزوا  
 قنا لا يكون باق الى ان يخرجوا الى دار الاسلام يقول فان خرجوا الى  
 دار الاسلام ثم قتلوا الى دار الحرب فقتل رجل قبل من المسلمين فلا  
 سلب له لان السفيل قد انتهى بخروجهم الى دار الاسلام وبذره دخله  
 اخرى فاما لم يجد الامام سفيل عند لم يكن للقتال السلب لا ترى  
 انهم لو اقاموا سنة ثم رجعوا لم يكن للقتال السلب بالسفيل الاول والمخرج  
 ان العدو دخلوا دار الاسلام فخرجوا يريدونهم فقال الامير من قتل  
 فله سلبه فهذا على ما صابوا في وجههم ذلك في دار الاسلام ودار  
 قبل ان يرجعوا الى مبارزهم وان بعد العدو في دار الاسلام ثم قال  
 ذلك فهذا على ذلك القتال خاصه لما بين ان المطلق من الكلام  
 بما هو الغالب من دلالة الحال في كل فصل ولو ان الامير بعث سرية  
 في دار الحرب الى حصن وقال ما اصبتم منه فلكم اربع من ذلك فافوا

زمانا لقانون ثم حكمهم العسكر فقاتلوا معهم حتى فتحوا الحصن فلما نفل  
 لانه انما وجب لهم النفل فيما يصبون بقنا لهم دون من بقي العسكر  
 فالمقصود كان تحريضهم على فتح الحصن والاصابة ولم يحصل ذلك لهم  
 الا ترى ان العسكر لو فتحوا الحصن دون اهل السرية لم يكن لاهل السرية  
 من النفل شيء وان كان الفتح بمحض منهم فذلك اذا كان الفتح بقتال  
 جميع اهل العسكر ولو بعث الامام سرية من دار الاسلام وعلمهم مير  
 غل اميرهم وبعث امير اخر قد نفل الاول قوما نفلا فافوا فافوا كانوا  
 اخذوا ذلك قبل علمه بغزله فذلك سالم لهم وكذلك ان كان ابتدا  
 منه قبل ان يعلم بالغل لانه امير لم يعلم بغزله او بانيه مزاره قد يخرج  
 بغزله فاما اذا فعل الاول بعد ما جات في واخبر بغزله فسفيله بطل لا يفتي  
 بترار عابا وان جاء الكتب بان الامام قد بعث فلانا امير  
 السرية فمالم يقدم فلان عليه فهو امير على حاله يجوز سفيله لا ترى انه لو كان  
 امير مصر كان له ان يصلي الجمعة الى ان يقدم صار فله هذا لانه لا يجوز  
 ترك المسلمين سبى ليس عليهم من يدبر امورهم في دار الاسلام ولا  
 في دار الحرب فمالم يقدم ان في كان الله يبر الى الاول فيفتح منه  
 الا ان يكون الامام كتب اليه انما قد غلناك وسفقت فلانا اولم يكر  
 بذه الزيادة مخيفة بصير هو موزون لا يجوز سفيله بعد ذلك لانه صار  
 امير بخطاب الامير اياه عند التسليم فيغير موزون ايضا بخطاب اياه  
 بالغل والكتب من ناتي كخطاب من دنا ولو كان الا بالاول  
 حين استعمل امر بان يدخل يقوم في ارض الحرب فلم يدخلهم حتى جاء  
 كتاب الامام انما قد امرنا فلانا فلنا تخرج حتى يتيك فدخل بهم حين  
 الحرب ونفل لهم نفلا فذلك بطل لان معنى الامام عن دخول ارض  
 الحرب وقد وصل اليه بكن به فصار كالموداجه به فدخلوا الحرب  
 بعبر امه لم يكن امير ولا يجوز سفيله ولو كان الكتب انما الكتب الامير  
 الامير فدخل بهم فافوا ذلك فلان فهو الامير وذلك فجميع ما صنع  
 الاول من النفل جاز حتى يلقاه الامير الا فلا لا معنى غزله بالنفاه مع  
 ان في فمالم يفتي فهو الامير على حاله وبعد ما التقيا صار الامير في

بوارام كلنج  
 بوزيش كاعذر



ان نفل جاز من قبله دون الاول ولو كتب اليه انك امير حتى يموتك  
فلا فله الاول سوا الله جعل لولاية غايه ومن حكم الغايه ان يكون  
بالجود بخلاف ما قبلها ويستوى ان كان قبله قبله مطلقا ولم  
لا ان بعد التولية مطلقا ولا لاية الغزل فله ولاية التولية في ذلك  
التولية ايضا واذا ثبت التولية بهذا الكتاب صار كما في صحيح  
فاذا انك فلا فله الاول امير ذلك ولو ان قوما من المسلمين لم يمتنعوا  
امير او دخلوا دارا حرب مغيرين بغيا دون الامام فاصابوا غنائم  
اصابوا وكان ما بقي بينهم على سهام الغنيمة لان باعتبار منعهم كونه المال  
ما خذوا على وجه الغزاة فيكون حكمه حكم الغنيمة فان نفل اميرهم فله  
جائزته على الوجه الذي يجوز من امير سرية فله الامام وبعده لانه ضلوة  
امير عليهم ورضاهم مخير في حقهم فصار امير باقتضاهم عليه لا ترى ان  
امانة الغنيمة كما ثبتت بمختلف الامام الا عظم ثبت بالجماع  
على واحد والاصل فيه امانة الصديق رضي الله عنه فله ذلك الامانة  
على اهل السيرة ثبت باقتضاهم كما ثبت بتقليد الامام لا ترى ان اهل  
البيعي لو امروا عليهم امير او دخلوا دارا حرب فنفل اميرهم شيئا ما يوجب  
ما نفل اميرهم باعتبار المعنى الذي ذكرناه لوان الخليفة غزى مع الجند فقاتل  
في دارا حرب او قتل قتالت طائفة فوثر فلانا فامروده وغنمه لو قاتل  
طائفة اخرى فوثر فلانا فامروده وغنمه لو اخذوا كل طائفة وجها في  
ارض العدو واصابوا غنائم وكل امير نفل نفل القوم ثم التقوا في ارض  
وصطحو فاختلقت الذي قام مقام الاول سفد نفل كل امير باعتبار  
ان قومه رضوا به امير عليهم وهم الذين اصابوا ما اصابوا من الغنيمة فيجوز  
نفل كل امير سوا التقوا في ارض الحرب او بعد ما خرجوا الى دار السلام  
الا انهم اذا التقوا في دارا حرب فباقي بعد النفل يقسم بين الفريقين  
على سهام الغنيمة لانهم استروا في الارض ولو بعث الخليفة عملا على  
التغور لم يذكر له النفل شي فذا ان نفل بعد الجحش قبل الجحش لا انما  
على التغور يحفظها ويغزو اهل الحرب حتى ينقطع طمعهم عنها والنفل من امر  
الحرب فانه يخرج من على الغزاة في ضرورة نفوس امير الحرب وجعل

التدبير في ذلك الى رايه ان يكون امير النفل مفضا اليه الا ان ينهاه  
اكتيفه عن النفل فحينئذ لا يجوز له ان نفل لان الدلالة يسقط اعتبارها اذا  
جاء التصريح بخلافه بمنزلة مقدم المائدة بين يدي ان فانه اذن  
في الاول دلالة الا ان ينهاه عن ذلك فان استعمل في العمل  
عملا اخر فنفل ان في فان كان اكتيفه لم ينهاه الاول عن النفل جاز النفل  
من ان في وان كان نفي الاول عن ذلك لم يجز النفل من ان في لانه  
على العمل الاول فيقوم مقام الاول لا ترى ان القامى اذا استخلف  
وقد منى عن القضاء في الحدود ولم يكن الخليفة ان يقضى فيها وان لم يمتنع  
ذلك كان الخليفة ان يقضى فيها فكذا ما سبق ولو ان هذا العامل انعت  
سيرة من التغور و امر عليهم امير فنفل اميرهم في دارا حرب للسيرة سلب  
القتل فله ذلك جائز منه كما يجوز من العامل لو غزا بنفسه لانه مفضل اليه  
امرا حرب وجعله نافذ الامر على اهل السيرة وانما بعثهم من دار السلام  
فكان اميرهم كما امير العسكر ونفل امير العسكر جائزا وان لم يورثوا  
الحق في المصايب لمن تحت ولايته خاصة فله ذلك نفل امير السيرة ولو  
نهاه العامل ان نفل اصحابا فنفل لم يجز من قبله لان من قبله صرح  
بالنفي عن النفل فيكون حاله في النفل كحال العامل اذا نهاه الخليفة  
النفل ولا لانه ليس بامير عليهم فيما لم يول له العامل فكان نفيه كنفيل  
ويستوى ان رضي ان يخذل بذلك او لم يرضوا وكان ينبغي ان يجوز نفيه  
رضوا به كما ثبتت الامارة له عليهم بعد موت اميرهم اذا رضوا به والفرق  
بينهما ان هناك رضاهم لم يحصل على مخالفة امير العامل بل حصل فعالم  
بامره العامل فيه بشي فكان معتبرا وهذا حصل ضاهم على مخالفة امير  
فلا يكون معتبرا كما لو ارادوا عزل اميرهم وتقليد غيره فان نفل اميرهم لم  
يقسموا الغنائم حتى اخرجوا واخير اميرهم للعامل بما نفل فزاي ان يجز ذلك  
فليس ينبغي ان يفعله لان اجازته بمنزلة نفيه لانه بعد الاصابة فان  
اجاز ذلك النفل دخل من اصابة ان ياخذ ما اصاب لان هذا حكم  
جهنم في نفل مجتهد فيه وهو النفل بعد الاصابة فيكون نافذ ان قبل كل  
النفل كان باطلا واجازة ما كان باطلا بغيره وان حصل من ذلك



الات كما لو طلق رجل امرأة الصبي ثم منع فاجاز ذلك كان حارة  
 لغوا وان كان بملك هو انت الطلاق الان وعن هذا الكلام جواب  
 احداهما ان هناك اصل لا يقع لم يكن موقوف لانه لا يجبر له عند ذلك  
 وهنا اصل السقييل حين وقع كان موقوف حتى لو اجاز له العاقل قبل ان  
 يصيبوا لغناهم كان صحيح في دارا وبعد الاصابة ان كرهه فله ان يجوز  
 ايضا وان في ان اجازته هنا انما تتم بالتسليم الى من نفل له الا فيجعل  
 التسليم بمنزلة الات لا قوله اجرت وانه من الطلاق ان لو قال الصبي  
 بعد البلوغ جعلت ذلك تخليفة واقعة فانه يجعل ذلك انت للطلاق منه  
 ووضح هذا بمن استمرى سبي الى العطا فان الشرا فسد فان راي القاضي  
 ان يجبر هذا البيع حين حوصهم فيه اليه نفذ البيع باجازه دخل المستري  
 وان كان اصل البيع فاسدا عندنا ولو كان العاقل دخل دارا وجب  
 العكرم بعث سرية ولم يار اميرهم بالسقييل ولم يهتد عن ذلك فنفل  
 اصحاب السرية نفلاهم جازا بالغنية الى العكرم فان بسقييل امير السرية يجوز  
 في تضيق صواب السرية خاصة لان الجيوش تركها اصحاب السرية في  
 المصايب هنا وليس لامير السرية ولاية على الجيوش انما ولاية على السرية يجوز  
 سفيله في تضيقهم خاصة وان كان العاقل حين بعثهم نفل لهم نفلاهم نفل  
 اميرهم ايضا نفلاهم جازا بالغنائم فانه نفل لهم العاقل يرفع من راس الغنيمة  
 يقسم ما بقي حين تبين حصص اصحاب السرية ثم نفذ نفل امير السرية من  
 حصصهم من الغنيمة وما نفل لهم العاقل لان ذلك كله لهم خاصة ولا ميرهم  
 ولاية عليهم نفذ سفيله فيما لهم خاصة بخلاف الاول فهناك السرية لم يرجع  
 الى العكرم ولكنهم خرجوا الى دار الاسلام من جانب فانه يكون الحكم  
 كما حكم في السرية المبعوثة من دار الاسلام لانه سركت لهم في المصايب  
 وفي الوجوب لاصحابها طعنا ما كان لهم ان كل من ذلك جيبوا ان يرى  
 انهم بعد رجوعوا الى العكرم يباح لهم ان من الطعام كما يباح لاهل  
 نفق اباحة تناول الطعام المصايب كما لباقي على اصل اباحة بخلاف  
 حكم السقييل ولو انهم اصحابا غنائم يفراد ومكان سن جوا اميرين يسوقها  
 الى العكرم فذلك جاز في حق هي ب السرية وحق اهل العسكر لانه نظر

من دار الاسلام لا سركت لغيرهم معهم في المصايب  
 حتى لو ان هذه السرية صح

فيما صنع ومنفعة فعله يرجع اليهم بخلاف النفل فالمنفعة للسقييل خاصة فهذه  
 لا يجوز سفيله في حصص اهل العكر ولو ان العاقل كان نفلهم ربع ونفلهم  
 حين نفوا العدد على وجه الاجتهاد ومنه ثم لم يرجعوا الى العكر حتى خرجوا الى  
 دار الاسلام فان نفل الامام لهم بطل ونفل اميرهم لهم جاز لانهم حين  
 خرجوا الى دار الاسلام قبل ان ينفوا العكر فهم في المصايب بمنزلة السرية  
 المبعوثة من دار الاسلام وانما نفل العاقل بجائزتهم بالسوية وهذا السقييل  
 باطل على ما ورد به الاثر لا نفل للسرية الاولى فانه نفل اميرهم لهم حصل  
 وجه الاجتهاد لبعض النواحي منهم فيكون ذلك صحيحا لاختصاصهم بخ  
 في المصايب وان رجعوا الى العكر جاز نفل العاقل لهم لان العكر تركا لهم  
 في المصايب فكان في هذا السقييل ابطال شركة العكر معهم فيصير  
 كان يتعدى الى ابطال النفل تفصيل الفارس على الاجل ان نفل اميرهم  
 فانه يجوز ما هو حقهم فاضه دون ما يكون حصص اهل العكر على ما بينا  
 كان العاقل منى امير السرية عن السقييل فنقله بطل نفق العاقل اباحة عن ذلك  
 ونفل العاقل جازا وان رجعوا الى العكر وان خرجوا من جانب اخر الى دار  
 فذلك باطل ايضا ويخمس جميع اصحابها الباقي بينهم على سها الغنيمة لان  
 في المصايب لهم خاصة فليس هذا السقييل الا ابطال النفل الحسن بل الفارس الرجل ذلك

### باب من النفل الذي يكون لاهل في الشيء الخاص ولا يدري ما هو

واذا قال الامير من جارية التواب فله ثوب نجى رجل بعيرة التواب  
 مختلفة الاجناس فله عشر كل ثوب منها لانه اوجب له بسقييل عشر باقية  
 فان معنى كلامه فله ثوب منها وان لم ينقص عليه وهذا لانه لا وجه  
 كلامه الا بهذا فان ايجاب التواب مطلقا لا يصح في شيء من العقود والاشياء  
 اجناس التواب ثم ليس بعض التواب بان يجعل له نفلا باقية من بعض  
 والتواب اذا كانت مختلفة الاجناس لا يقسم قسم واحدة فهذه الكا  
 عشر كل ثوب منها وكذا لو قال من جارية من الدواب فله دابة واحدة  
 لان هذا اسم تنادى لاجناس مختلفة كالتواب ولو جاز لكل من جين  
 واحد فله واحدة منها وسقط لان الجيوش الواحد محتمل لنفسه وعلى الامير ان يراعي



النظر لغايتين ولعن جابه وتام النظر في ان يعطيه الوسط مما جابه ولو قال  
من جابه بانه فله منها فجا ببقرة او جاسوس وبغير لم يكن له من ذلك شيء  
لان اسم الدابة لا يتناول الاحمار والفرس والبغل استثناء الا ترى انه  
لو خلف لا يركب دابة لا يتناول بينه غير هذه الانواع الستة وحقيقة  
اللفظ هنا غير معتبرة بلا شبهة فان احدا لا يقول لو جابه باريه ليعني بغير  
منها واسم الدابة بنا ولها في قوله جل وعلا ومن دابة في الارض الا على راس  
رزقها فعرف انه اعني هذا على معنى كلام الناس فان كان المقوم في  
موضع دوابهم الجواميس والبقر والاربعاء والاربعاء والاربعاء والاربعاء  
على ما يعرفونه فاما في دابة الدواب الجمل والبغال والحمير ولو قال  
الا مير من اصحاب جزرة فهي له في رجل يجر ذرا وبقرة لم يكن له من ذلك  
وان جابه بانه من معروضات في له لان هذا الاسم وان كان حقيقة  
يجوز ولكن ان كان معناه استعماله في الغنم خاصة فان الواحد منهم ذابل  
لغير جزرة من معك فانما يفهم منه سوال الشاة دون الابل والبقر ولو  
من جابه بانه لم يستحق بهذا اللفظ البقر والغنم وانما يستحق الابل خاصة  
وان كان كل ذلك يجوز ولكن اسم الجوز لا يستعمل الا في الابل ثم في البقر  
اذا جابه بغيره ركب او ناقة قد ركب لم يستحق منها شيئا لان الجوز اسم  
لا يكون معناه من هذا النوع من ذواب الركوب وانما ذلك قبل ان يركب  
فاما ما ركب منه لا يجر لاكل عادة بعد ذلك وفي الاستحسان والتفصيل  
اذا جابه بانه لانه اسم يطلق استعمالا على ذلك كله في العرف واللفظ  
من جابه بغيره ويجعل قوله في جبهتي او جبهتي فهو له لان الاسم يتناول الكل  
ما لو قال جبهتي او جبهتي في رجل عربي او ناقة لان الجبهتي اسم خاص بحال الجم  
فلا يتناول العربي كما ان اسم العجوة في التفصيل لان اول عربي واسم الجبهتي  
الذكر والانثى كما ان اسم الجمل يتناول الذكر والانثى من الابل العربي  
البقر في التفصيل لا يتناول الجاسوس وكان ينبغي على هذا القياس ان يتناول  
لانه اسم جنس الا ترى انه بكل به لصاب البقر في الركوة دابة يتناول  
قوله صلى الله عليه وسلم في مثل من البقر تبع او مبعه ولكنه اعتبر العرف  
وفي العرف من عن الجاسوس اسم البقر لا يطلق عليه هذا الاسم الا مقبلا

كما يقال بالغارسية كما ليس بخلاف اسم البعير والجمل فانه يطلق على الجمل  
في كل لسان ولو قال من جابه فله فذلك يتناول الذكر والانثى من  
كان اوصافا وكان ينبغي على هذا القياس ان لا يدخل فيه لانه لا يتناول  
واحد وثاني عن اسم الة كما في الجاسوس ولكن اعتبر فيه معنى اخر وهو ان يخلط  
البعض ببعض عادة وبعد الكل شيئا واحد فيطلق اسم الة والغنم على الكل  
من هذا الوجه بخلاف الجواميس والحمير والحمير لا يتناول الناقة لانه اسم  
نوع خاص واسم الة حاج يتناول الة بك والة جابه جميعا فاما اسم الة جابه  
لا يتناول الة بك واسم الة بك لا يتناول الة جابه ايضا وقد بينا هذا في باب  
الجماع فيها اذا قال لا اكل لحم وجاه فاكل لحم ذلك خنزير ولو عاهد العيين اسم  
اللة جابه لم يحنث ولو عاهد باسم الة بك لم يحنث اذا اكل لحم وجابه فاكل لحم  
في ذلك يتيسر حكم العيين دابة علم

### باب تفصيل في العسكر والعقبات

واذا دخل العسكر من المسلمين ارض الحرب من طرفين فبعث لكل  
سرية ونقل لهم الثلث والرابع فانفتحت السريتان عند حصن واهابوا الغنم  
ثم ارادوا ان يتفوقا حتى يرجع كل سرية الى عسكرهم فان الغنم يعقسم بينهم على  
سهام الغنم كما لا تغفل فيها ولا يستحق لها سهم لان كل امير يغفل سرية ما  
اصابته ولا تبين مصاب كل سرية الا بالغنم فهذه يعقسم بين السريتين على  
سهامهم الجمل والرجال من غزاة برقع الخمس والا فليس صد السريتين  
بان يذهب الخمس اولى من الاخرى ثم يرجع كل سرية بما اصابها بالغنم الى  
العسكر فيعطيهم اميرهم النقل من ذلك ويضم باقي غنمهم فخرج الخمس  
ويقسم باقي السرية اهل العسكر حتى اذا كانت صد السريتين ما كانت  
فرسان واربعة رجاله والسرية الاخرى اربعة فرسان وثمانه رجاله  
يقسم المصائب في الابداء على خمسة فرسان وسبعة رجاله ثم اصاب  
الفرسان يعقسم اقسام خمس ذلك السرية التي هي قليلة العدد واربعة اقسام  
الاخرى واما اصاب الرجال يعقسم سبعا عشرة سبعا للقليلة واربعة اقسام  
الاخرى فهذه اثبتت حصص كل سرية من المصائب ويستوى في هذا الحكم كل واحد



نفل سرية اول نفل واحد منهما او نفل احدهما دون الاخر لان تنقل كل مهر  
لا يجوز فيها هو حصه السرية الا اخرى فانهم فرأى عسكرا ولا يذبحهم والله تعالى اعلم

### باب النفل لمن كسب اذا جعله الامير جملة

واذا قال الامير من خرج من اهل العسكر فاصاب شيئا فله من ذلك الربع <sup>اللفظ</sup>   
ثينا ول كل من له في الغنيمة سهم او وضع من سلم او ذوى رجل او امرأة حرا وعبد  
او بالغ فاجزأه مقابل قاتل قبل هذا اولم يقابل لان المقصود التخرجين على النفل  
والاصابة وكل هو لا يتحقق فيهم معنى التخرجين الا ترى انهم يستحقون السهم والوضع  
من الغنيمة للتخرجين وان جردوا لم يقابل قبل هذا فقد قاتل لان صواب  
سيما وجبا به فلهذا استحق النفل من ذلك كله فاما المستامن فان كان خرج  
بغير اذن الامام فلا شيء له من ذلك لانه لا حق له في الغنيمة وضحا ولا سها ولا  
كان خرج باذن الامام فهو بمنزلة الذي في ذلك ولو ان اسير من اهل العسكر  
سمع هذه المقالة من الامير فخرج واصاب شيئا فله من ذلك كله للمسلمين لان الامير  
في لهم والذي اصابه فهو كسبه وكسب العبد لولا له فلهذا كان هو مع ما جاز  
في المسلمين ولو كانوا مستامنين في عسكر المسلمين من اهل ملك الدار فاستحقوا  
هذه المقالة خرجوا فاصابوا غنائم قاتلوا بها العسكر فان كانوا وصلوا الى موضع  
قد استؤفقه من المسلمين ثم اصابوا هذه الدار فعدوا واستأفقتوا حيلها انما استقبلوا  
فلهذا كله لهم لا خمس فيها لان بوصولهم الى ذلك الموضع قد انتهى حكم الامان  
بيننا وبينهم فم اهل حرب افاروا على اهل اهل الحرب فلكلهم ثم استأفقتوا  
عليها وان كانوا اصابوا ذلك في موضع قريب من المسلمين لم يبلغوا فيه سهم  
فلهذا كله للمسلمين ان كانوا خرجوا بغير اذن الامام وان كانوا خرجوا باذنه  
فلهذا النفل من ذلك لان الامان بيننا وبينهم باقى ما لم يبلغوا الى انهم حكمهم  
هذا الحكم المستامن في عسكر من اهل دار اخرى والذي يوضح الفرق بين  
الذين خرجوا باذن الامير والذين خرجوا بغير اذنه انه يجب على الامير والمسلمين  
نصرة الخارجين باذنه من المستامنين اذا بلغهم العدو واحاطوا بهم كما يجب  
عليهم نصرة اهل الذمة ولا يجب عليهم نصرة الخارجين بغير اذنه فلهذا كله حكم  
الذين خرجوا باذنه بمنزلة اهل الذمة دون الذين خرجوا بغير اذنه والله تعالى اعلم

### باب النفل في دخول المطبورة

واذا وقع المسلمون على باب مطبورة فيها العدو وقاعدون نفل  
الامير من دخل من باب هذه المطبورة فله نفل ثمانية درهم فاقسم باب قوم  
من المسلمين في المطبورة باب اخرون ذلك باب مغلق واليهين  
بين البابين احد تقابل عامة المسلمين على الباب الثاني حتى افتتح فلهذين  
اقسموا باب الاول فله من كل ثمانية درهم لان الامام واجب لهم  
فان كلمة يتوجب العموم على ان ثينا ول كل واحد على سبيل الانفراد فان قال  
جاءه المسلمون لا يعطيه النفل فانه لم يكن بين البابين احد وقد اجتمعوا على  
النفل على باب المطبورة قتل لهم ان الامير جرح الداعين على دخول الباب  
الاول بما وجب لهم وكان انت الحاجة الى التفضل بانه يومئذ فلكم لا يدرون  
ان درأ الباب باب اخرون ليس بين البابين احد فان قيل ان نفل  
الامام من دخل من هذا الباب وهو باب بعينه وانما قاتل من دخل من باب  
المطبورة وباب المطبورة الباب الاقصى فله ذلك فانه باب المطبورة  
عند الامير والمسلمين حين نفل كان الباب الاول وكانوا لا يتجسسون  
على الدخول فيه فلهذين دخلوه بعد التفتيل خاطروا بانفسهم وانوا بما وجب لهم  
الامام النفل عليه فان قيل ينبغي ان يعطى جماعة منهم ثمانية درهم فانما وجب  
الامام ذلك للداخلين فلهذا مطلق الكلام محمول على ما يتبع الى انهم  
وهو ان يكون لكل واحد منهم المائة نفلا فانه كرا لانه وذلك دليل على  
لكل واحد غير المستحق لصاحبه وكذا لو قال من دخل فله راس بخلاف لو قال فله  
الربع من الغنيمة فله عشرة فلهم الربع بينهم لان هناك عرف بالداخلين  
بالاصابة الى الغنيمة والغالب ان مراده الاستشراك بين الداخلين في الجوار  
والسبي الا ترى ان الداخلين يزيدون على الاربعة عادة ولا يكون ثمانية  
اربعة ارباع فلهذا يتبين ان مراده الاستشراك بينهم في الربع وان كرهوا ان  
دخل واحد ثم واحد حتى كلوا عشرة فالربع بينهم بمنزلة ما لو دخلوا سحابة  
النفل على الدخول من غير ان يقرض جمع او ترتيب ولكن لكل فرد من  
ينجي الله من الباب فاذنوا وعلم انه ليس بين البابين احد فلهذا نفل



لمن دخل بعد ذلك لان المقصود هو التحريم على الدخول وذلك يخص  
بجانب بقا الخوف وكذا ان فتح المسلمون الباب وادخلوا ان يدخلوا  
لمن خرج الباب فهذا الاول سواء لان المقصود التحريم على الدخول  
فتقيد بجانب بقا الخوف وكذا ان قال من دخل بطريق المطبوعة دخل العسكر  
او على الترتيب حال قيام الخوف لانه عرف الطريق بالاضافة ففرق  
مراه الاستدراك بين الاثنين فيه ولو قال بطريق من بطريقهم فكل من دخل  
لان ما اوجبه هنا من كراهية الدخول لان المقصود الا بطريقهم  
فكل من بينهم بالسوية ولا يعطون شيئا اخر لان صحة الباب بعينه المحل  
الا في مقدار الموجود من المحل وعلى هذا القول فله جارية من جواربهم لم يوجد  
فيهم الا تلك جارية فذلك بينهم بالسوية لانه ليس بعضهم باولى من بعض  
ولا يعطون شيئا اخر لان النفل لم يوجد فيها سوى الجارية الموجودة فيها  
ما لو قال فله جارية ولم يقل من جواربهم فان هناك يعطى كل دخل جارية فله  
وسط من المال الموجود فيها لانه مسمى لكل دخل جارية مطلقا وهذه التسمية  
اكثر في ماليتها جارية اما عينها او قيمتها ولكن تنفذ لبال الموجود في المطبوعة  
المقصود ايضا بالنفل الى المسلمين وانما يحقق ذلك اذا انقلع النفل لال  
الموجود فيها حتى اذا لم يجدوا في المطبوعة شيئا فلا شيء للاثنين لانهم المحل  
واجب الامام فقيم فيه واضمح هذا الفرق بالوصية فان فرقنا بالوصية  
بجارية من جواربهم وليس لفلان جارية ليس للموصي شيء ولو قال لجارية يعطى  
جارية من مال فان مات ولما لم فلا شيء للموصي فكذا حكم النفل ان لم يوجد  
في المطبوعة شيء واصابوا غنائم من موضع اخر لم يكن لهم النفل لان المقصود من  
المقصود والمكلم فمهره ما مقصد تخصيص المكلم عليه فان دخل احد من المسلمين  
انه ليس خلف هذا الباب احد ثم دخل جماعة فان النفل للاول خاصة لانه  
بجانب بقا الخوف وقد زال ذلك حين سمعوا من الاول كلاما حتى دخلوا على  
اثره قبل ان يستبين لهم شيء لانهم دخلوا في حال بقا الخوف كما لو دخلوا  
في استحقاق النفل ولو دخل قوم من ابيها وتولى قوم من قومها ولا هم غيرهم  
ما ذمهم حتى دخلوا وسطها فلكل واحد منهم النفل اذا كان الامير قال من دخلها  
لانه شرط الدخول مطلقا وقد وجد ذلك من كل واحد منهم بخلاف قوله من دخل

من باب المطبوعة لان هناك قيد الكلام بشرط الدخول من اب الا ترى  
ان من قال لزوجته ان خرجت من هذا الباب فخرجت من جانب السطح  
لم تقع عليها شيء بخلاف ما اذا قلنا خرجت من الدار فان كان الدين  
تدلو جعلوا أنفسهم في قدور من حديد ثم امروا اصحابهم فدلوهم فكانوا ملحقين  
بين السماء والارض فقاتلوا اهل المطبوعة حتى فتح المسلمون الحصن فمهم  
النفل لانهم انتهوا الى الموضع الذي كان مقصود الامير هو موضع النفل  
والموضع الذي يحقق معنى الجارة بالوصول اليه وينفع بالمسلمين وانما يمكن  
المسلمين من النفل باستغلال العدو بالنفل مع الدين تدلو فان كانوا  
دلوهم ذراعا وذا عشرين ثم اخرجوهم لم يكن هذا دخولا لانهم ما وصلوا الى موضع  
النفل وما نفع المسلمون باصنعوا فلا شيء لهم من النفل وان انقطع كمال  
حين دلوهم فوقعوا في الحصن اخذوا النفل لانهم دلوهم بايديهم فكانهم طرخوا  
انفسهم فيها فيستحقون النفل لانيانهم باسرت عليهم وان كان الدين دلوهم  
فقطعوا الكيال بغير ايديهم فوقعوا في المطبوعة فقاتلوا حتى فتحوا لم يكن لهم من النفل  
شي لانهم ما دخلوا وانما القوا فيها فان القطع اذا كان بغير ايديهم لم يكن  
القطع مضافا اليهم بخلاف ما اذا كان بايديهم الا ترى انهم لو عطلوا في  
الفضل من وقتهم ضمن الفاطميين ودايم وفي الاول لا يضمنون شيئا فمهرته  
بالقوا انفسهم فيها فكيف يستقيم ان يحكم لهم بين النفل والديات  
ولو ازلت رجل احد من الواقفين فوق المطبوعة وهو يقاتل فوقع فيها فله  
النفل لانه هو الذي وضع قدمه في ذلك الموضع وما طرى على فعله فعل اخر  
معتبر فيكون حصوله فيها مضافا الى فعله كما هو وحدها قصدا ولو دفعه انسان  
لم يكن له من النفل شيء لانه طرى على فعله فعل معتبر فيكون هو طرى فيها لا دخلا  
الا ان يكون امر بعض اعضاءه بان يرمى به فيها فان فعل الغزاة كغزاه  
وهذا لان المقصود اظهار الجارة وذلك يحصل فيها فنقل غيره بامره ولا يحصل  
اذا فعلت بغير ايمره ولو ان صحابه دلوه فيها فقطع اهل الحرب الكيال  
فوقع فيها وقا تل حتى فتح المطبوعة فله النفل لانه قد بلغ موضع النفل  
وصلت اليه سيف الى الكيال فقطعوا اوالي القدر فكسروا فان كان في  
موضع من الهوا على من ان يصل اليه سلاح العدو فوقعه اهل الحرب



توهين حتى رموا به في المطبوعة لم يكن له من النقل شيء لانه لم يبق في المطبوعة  
بفضل من عمل معتبر وليس بدخل فيها على وجه يكون فيها ارجحة فلا يتحقق  
النقل ولوان اهل المطبوعة طلبوا الصلح على ان يؤمنوا الرجال واماخذوا  
والذرية وادخلوا من المسلمين فمطروا في اربعة ارجحة الرجال حينئذ  
الى النساء من الصلح ثم لما دخلوا وجدوا فيها الف رجل في المطبوعة  
في الارض الا ان اهل المطبوعة خرجوا منها الى الارض واحدة مطبوعة  
واحدة وجميع من فيها من الرجال من لا سبيل عليهم لان باب المطبوعة على  
الارض واحد يكون مطبوعة واحدة بمنزلة دار على وجه الارض فيها حجج  
ولكن بابها الى السكة واحد فانها يكون دارا واحدة وقد امنوا الرجال اليه  
هم في المطبوعة وانما ظنوا فقه عدوهم ولا ينبغي الحكم على الظن وانما ينبغي على  
حوايه فكانوا جميعا امنين وان كان لافضل المطبوعة من الجبابرة  
يخرج الى الارض فها من مطبوعة فان باختلاف المدخل بمنزلة دار على  
الارض غلظته لكل جانب منها باب فانها تجعل في حكم دارين ثم لا  
انما وقعت على المطبوعة التي في المسلمين فمن وجد فيها من الرجال فهو من  
ومن وجد في المطبوعة الاخرى من الرجال فهو في ذات قلوبهم من اهل  
الاولى لم ينفقت الى كلامهم لانهم وجدوا في غير موضع الامان فلا يميلون  
فيما يدعون من الامان الا ان يعرفوا باعبائهم بمنزلة اهل الدعة اذا دخلوا قرية  
من قري اهل الحرب ثم ظفروا المسلمون بها فهم في اجمعين الامان عرفانه في  
ومن وجد في المطبوعة الاولى فهو من لانه وجد في موضع الامان لا من عرفانه  
انه من اهل المطبوعة الاخرى بمنزلة قوم من اهل الحرب دخلوا قرية اخرى  
قري اهل الدعة فلا سبيل للمسلمين على استرقاق واحد منهم الا ان عرف  
بعضه انه من اهل الحرب ثم ان كان بين المطبوعتين حائط وعليه باب  
يصل بعضهم الى بعض من ذلك الباب فانما هو الموقر بين المطبوعتين  
وان لم يكن هناك حائط فانما ينظر الى الموضع الذي ينقطع منه وصول  
الى بعض من ذلك الموضع فتعرف المطبوعتان وان لم يكن بينهما حائط  
ينقطع منه وصول بعضهم الى بعض فهذه كلتا مطبوعة واحدة بمنزلة دار  
وجه الارض لها ابواب فان باختلاف الابواب لا يخرج من ان يكون

الكل مدبنة واحدة والمطبعة تحت الارض بمنزلة الابنية فوقها فبذلك ان جميع  
فيها من الرجال والله اعلم

**باب من النقل الذي يفضل فيه بعضهم على بعض بالتقدم**  
واذا وقف المسلمون على باب حصن فقال لا يمر من دخل منكم اول فقه  
اراس ذلك في راس ذلك لت راس فهذا ينقل صحيح حصل من الامام  
على وجه النظر كسب الجرا والفتن الدخول ولا اكثر من عنان في اكثر من عنان  
الاسات فان دخل ثمة با ما كان للاول ثمة راس ذلك في راس ذلك لت  
راس وكذا لو قال من دخل منكم فقه راس ذلك في راس ذلك لت راس  
لان بالعطف بلفظ الثاني والثالث عرفنا ان مراده من اول كلامه من دخل  
منكم اول فقهانه صرح بذلك وكذلك لو قال انتم دخل لان كلمة اي جمع  
كل واحد من المخاطبين على سبيل الانفراد بمنزلة كلمة من وانما يستحق ان في ان  
النقل اذا دخلوا في العندين في حال بغيا خوفا فانما من دخل بعد وال خوف  
فلا ينبغي له فان دخل في هذه المفصول ثمة جميعا ما بطل نقل الاول وان في انهم  
نقل ان لت وهو راس بينهم انما لان الاول اسم لغزو سابق وان في اسم لغزو  
هو تالي لسابق وان لت اسم لغزو هو تالي لسابق وان في تالي هو كحقبة  
ولكن مقصود الامام النقل كسب اهل الجبلادة والقوة وما كان من الجبلادة  
التي يحصل بدخول اول القوم لا يحصل اذا دخل معا ثمة فلهذا يبطل نقل الاول  
وكذا يحصل من الجبلادة بدخوله بعد واحد لا يحصل بدخوله مع اثنين فاما يحصل  
بدخوله بعد اثنين يحصل بدخوله معهما اثنين واكثر من ذلك فهذه يجب نقل  
ثم ليس احد منهم بان يحصل ان يولي من صاحبه فهذه كان نقل ان لت منهم  
باسوية انما فان قيل لا يولي لكل واحد منهم راس على انما لت  
لان الامام واجب لت راس واحدة وقد بينا ان ان لت لا يتناول  
الا انفراد فليكن ان يحصل الايجاب بهذا اللفظ عام ومتنا ولا لهم جميعا وانما  
يتناول احدهم بغير عينة ثم الت ركة بينهم في السخى بعين العارضة والسيارة  
في سبب الاستحقاق فلو دخل ثمة معا ثمة كانت بعد ما يبطل نقل الاول  
لاول فيها ويكون لها نقل ان في وذلك راس لان ان في فيها



فجاءه كل واحد منهما في الدخول مع صاحبه ظهر من جرائه في الدخول بعد صاحبه  
رأس لانه دخل بعد اثنين فهو ثالث بينه ولو دخل اثنان ثم اثنان مع اثنين  
تفعلات في لما قلنا ولا شيء للاخرين لانه دخل مع اثنان رابع والثالث هم  
لفرد رجل بعد اثنين ولم يكن واحد منهما بهذه الصفة لكون صاحبه معه ولو دخل  
اربعه من القوم مع اربعة لم يكن شيء لانه ليس فيهم اول ولا ثاني ولا ثالث ولا رابع  
فهم اربعة لو دخل عتروا معا ودخل العسكر جميعا معا كانوا خمسة  
شيئا ولو دخل اول مرة واحد ثم اثنان فالداخل لا يستحق نقل الا في المرة  
بالدخول وبطل نقلات في لانه لا شيء في الاخرين ولكن لها نقلات لانه  
يتقدم اثنان ثالث فيهما ولو دخل واحد ثم اثنان فثالث للاخرين لانه لا شيء  
فيهما فكل واحد منهما رابع مع صاحبه والا امام ما اوجب للرايحي شيئا ولو دخل  
رجل بعينه فقال است طمع في ان يدخل اولاً ولكن ان دخلت ثانياً فذلك  
راسان فدخل اول القوم فثالث له في القياس لان الامام ما اوجب للرايحي  
وانما اوجب له النقل بشرط ان يدخل ثانياً ولم يوجد ذلك الشرط في الرايحي  
راسان لانه يتقدم انه وضع ما طلب الامام منه ورأى في اظهار القوة والجلالة  
فان تقدم من قول الامام است طمع في ان يدخل ولا يبين انه لم يكن مراده  
ان يسيطر عليه الدخول ثانياً وانما مراده التخصيص على اظهار الجدية في النقل  
وقد اثنى به على كبر الوجوه وهذا بخلاف ما اذا لم يترك هذه المقدمات ولكن قال  
ان دخلت ثانياً فذلك راسان فدخل الا في لانه لا يستحق شيئا لان مقتضى الامام  
هنا ان يمنع من ان يدخل اولاً لانه على نفسه فانه علم انه يقتسم لها كذا  
لا يدخل وحده حتى يدخل غيره قبله ومعه يكون اقوى له فاذالم يدخل بهذه الصفة  
لا يستحق النقل ثم هذا المعنى الذي قلنا محتمل المعنى الاول الذي ذكرنا في وجه  
ايضا محتمل ولكن لا يتعين احد المحتملين الا به دليل وقد وجد الدليل في النقل الاول  
وهو المقدمه التي جرت ولم يوجد الدليل في النقل الثاني بمعنى الاحتمال ومع الاحتمال  
لا يثبت الاستحقاق ولو دخل مع اخر فله راسان لانه دخل ثانياً كما شرط  
الامير ولو دخل ثلثه هو اقدم لم يستحق شيئا بايجاب النقل له اذا دخل ثانياً  
اوجب له نقلان وان دخل ثلثا استحق ذلك لانه ثالث في الدخول فدخل  
مع اثنين كما هو ثالث اذا دخل بعدهما ولو قال للقوم من دخل منكم ثانياً فله

فدخل واحد اولاً لم يستحق شيئا لانه اوجب النقل لك في دون الاول فان قيل  
فان ذهب قولكم ان معنى العنا والقوة في الدخول اولاً كذا فان هذا الرجل  
قد اثنى بافضل ما كان شرطاً قلت نعم ولكن هذا انما يقتضيه اذا كان لا يجزى  
لشخص بعينه فاما اذا كان لغير معين فلا بد من اعتبار الوصف الذي يثبت  
الايجاب عليه اذ ثبت لو قال النقل لانه يضع غيره فطلب ثم دخل ثانياً  
بعد ذلك بل يستحق شيئا فلا يجوز القول بانه لا يستحق لانه اثنى بافضل  
الذي اوجب الامام النقل به واذا ثبت الاستحقاق له عرف انه لا شيء لغيره  
وشل هذا لا يتحقق فيما اذا كان النقل بعين ولو قال ثلثه فغيره عاينهم من  
دخل منكم اولاً فله ثلثه راسان فدخل رجل منهم مع رجل من المسلمين فغيره ثلثه  
فدخل من ثلثه ثلثه راسان لانه اوجب له النقل على ان يكون اول ثلثه  
دخولاً على ان يكون اول الناس دخولاً وهو اول ثلثه حين لم يدخل صاحبه  
فلا يبطل نقله به دخول قوم معه من غير ثلثه ولو كان قال من دخل منكم فله  
فله ثلثه راسان والثلثه بحالها لم يكن شيء لانه شرط ان يكون منفرداً بالدخول  
سابقاً على ان يسكنهم ولم يوجد حين دخل معه غيره وفي الاول شرط ان يكون  
سابقاً على صاحبه وقد وجد ذلك وكذلك لو دخل اثنان من الثلثه  
معاني هذا الفصل لم يكن لها شيء لانه اوجب النقل لغيره يسبق ان يسكنهم  
ولم يوجد ولو قال من دخل من السببان اولاً فله راسان وثالث في راس ومن دخل  
من السيوخ اولاً فله ثلثه راسان وذلك في راسان فدخل شاب وشيخ معاً  
للشاب راسان لانه اول شاب ودخل فان الذي معه ليس شاب عرفنا  
انه اول السببان دخلاً ولا يستحق ثلثه راس لانه اول الشيخ دخلاً فله راس  
ليس الشيخ ولو دخل شابان وشيخ فله راسان لانه اول الشيخ دخل  
وبطل نقلات ب الاول لانه لا اول فيها فصاحب كل واحد منهما راسان  
لها نقلات في راسين بينهما نصفان لان بينهما اثنان في هذا الوجه  
وسببان مع اثنين ايضاً نقلات في راسين لانه كل واحد منهما راسان  
لصاحبه فلا يكون بينهما اول الشيخ دخلاً ولو قال من دخل من السببان  
فله راسان فدخل رجل من غير السببان ثم دخل ثلثا من السببان لانه اول ثلثا من السببان  
وهو الذي شرط الامام ان يكون قال في كلامه اول ان يسكنهم ثانياً يستحق



سبباً لا ليس ببول الناس و خلا وعلى في الوفا من دخل من لا حارة ولا قبال  
من اول الناس او قال من دخل من المسلمين او لا او قال اول الناس فهو على ذكر  
من الفرق الا ترى انه لو قال اول عبد مسلم اشترى فهو حرة فاشترى لغرض  
اشترى سلا عتق المسلم ولو قال اول عبد مسلم اشترى اول العبيد المسلمة  
لم يفتي ولو قال من دخل من عبيد الا زكاة او لا او قال من دخل من عبيد  
ترك عتق التركي ولو قال اول عبيد لم يفتي وكان الفرق ما ذكرنا ولو قال  
اي فارس دخل او لا فله راس فدخل رجل ثم فارس كان النفل لانه نفل  
فارس بخل وهذا اول فارس وان قال اول الناس لم يكن له شيء لان ليس  
بالاول فدخل من الناس فالرجل الذي دخل قبله من الناس وكذا لو قال اي فارس  
دخل اول فدخل دارع ثم حارس لانه اذا كان بجوارحه فاشترى بالنفل وهو الاول  
دخل بخلاف ما اذا قال اول الناس وكذا لو قال اي فارس دخل او لا لانه  
اراد بهذا القوة في القتال فان الدارع يعمل لا يعمل بحارسه وسواء دخل دارع حارس  
معا او دخل الدارع بعد الحارس فله راس النفل الا ان يكون قال اول الناس  
وكذا لو قال اي فارس رمى او لا فرمى بابل ثم يمشي لان هذا اول فارس  
رمي الا ان يكون قال اول الناس فنجبة لانه لا شيء لو احدث منها ولو قال اي فارس  
دخل او لا فله راس واتي راجل دخل او لا فله راس فدخل فارس ورجل  
واحد منها راس سواء دخل معا او احدهما قبل صاحبه لان احدهما اول فارس  
والاخر اول راجل دخل في الوجهين ولو دخل فارسان ورجل واحد لم يكن  
شي لان الاول اسم لغيره سابق وليس في الفارسين فرد سابق في  
ولا في الراجلين من الرجاله ولو قال اي فارس ورجل او لا فله راس راجل  
معالم يكن لو احدث منها شيء لانه ليس فيها فرد سابق مطلقا وقوله اي فارس  
او راجل انما ينال فردا سابقا مطلقا بخلاف ما تقدم فاحذر الكلامين  
يتناول فردا سابقا مقيدا بالفارسان خاصة والاخر مقيدا بالرجل خاصة  
وعلى هذا مسند شامي واهم ساني ولو قال كل من دخل منكم هذا الحصن او لا  
راس فدخل خمسة معا فكل واحد منهم راس لان كلمة كل جمع الاسماء على ان  
كل واحد منهم على الانفراد ونعمه ذكره يجعل كل واحد من الاثنين كان النفل  
تساوله خاصة وكانه ليس معه غيره فكل واحد منهم راس ولو دخلوا متتابعين كان

للاول النفل خاصة لان كل واحد من الاول هو فان دخل بعده ليس بول  
حين سبفه غيره بالدفول وفي الفصل الاول لم يسبق كل واحد منهم غيره  
بالدفول وعلى اعتبار افراد كل واحد منهم كما هو موجب كلمة كل يكون لكل  
واحد اول دفول وهذا بخلاف قوله من دخل منكم اول فان هناك  
دخل الخمسة معا لم يكن لهم شيء لان كلمة من توجب عموم الجنب ولا توجب  
افراد كل واحد من الاثنين كانه ليس معه غيره وعلى اعتبار معنى العموم  
ليس فيهم اول فاما كلمة كل فوجب من كل واحد على الانفراد كانه ليس  
معه غيره الا ترى انه لو قال كل رجل دخل اول فدخل خمسة معا كان لكل واحد  
منهم راس وكلمة كل قد توجب العموم ايضا ولكن لو جئت على معنى العموم لم  
يبق لها فائدة لان ذلك ثابت بقوله من دخل ولا بد من ان يكون لها  
زيادة فائدة وليس ذلك الا ما قلنا وهو انها توجب الجمع في كل دفول لم  
سبفه غيره على ان يتناول كل واحد منهم على الانفراد وهذا بخلاف كلمة اي  
فانها لا توجب الجمع وانما توجب العموم فيكون قوله اي رجل دخل اول  
وقوله من دخل اول سواء اختي او دخل خمسة معا لم يكن لاحد منهم شيء ولو قال  
جميع من دخل اول فدخل خمسة معا فله راس واحد منهم بالسوية لان  
بكلهم من متناول على دون الافراد فتصير باعتبار جمع الاثنين شخص  
واحد في انهم اول فله راس واحد وكلمة كل يقتضي الجمع على سبيل الافراد  
فتجعل باعتبار ما كان كل واحد من الاثنين متناول الايجاب خاصة  
ولو قال من دخل منكم فاس فله راس فدخل خمسة معا فله راس منهم اثنان  
الخاص فيهم يفتين وليس بعضهم بالنفل الذي اوجبه على من يولي بعض  
فان دخلوا متوازيين فالراس بين من خاصة لا يختص بالاسم الذي في  
النفل لان فاحتمل فيه معنى سبفه بالدفول وان دخل ثمة ثم لم يكن  
بين الاثنين لان الخاص فيهما دون التثنية وان دخل ثمة ثم لم يكن  
لا احد منهم شيء لان كل واحد منهم راس ودخل نظام صاحبه اليه الاول  
النفل لبا راس ولو قال كل فرد دخل منكم فاس فله راس فدخل خمسة متوازيين  
كان النفل للخاص لانه مختص باسم الذي من حين سبفه اربعة بالدفول  
دخل الخمسة معا فكل واحد منهم راس لان كلمة كل توجب الجمع على الافراد



فيكون كل واحد منهم خامسا لوجود الاربعه معه كما يكون خامسا ان لو دخلوا  
 قبله ولو قال جميع من دخل منكم خامسا فدخل خمسة معا كان لهم رأس واحد  
 لانه ليس في لفظه ما يوجب افراد كل واحد منهم فانما يتناوبون عليهم الا يجزى  
 وذلك رأس واحد منهم بخلاف كلمة كل ولو قال كل من دخل منكم خامسا  
 فله رأس فدخل خمسة معا خمسة معا والخوف فقام على حاله فلكل واحد منهم  
 رأس حتى ياخذوا عشرة رؤوس لان معنى هذا الكلام كل من دخل منكم خامسا  
 وكل واحد من الفريق الاول خامس خمسة وكذلك كل واحد من الفريق  
 الثاني خامس خمسة وانما جئنا بتقدير كلامه هذا لانه واجب على من يفتي  
 انه لا يكون الخامس الا في خمسة ولو دخل اربعة ثم دخل اثنان معا لم يكن  
 منهم شيء لان كل واحد من الفريقين سادس ستة فان دخل اثنان بعد ذلك  
 معا ثم دخل واحد فلهذا الاخر النصف لان الاربعه الاولى لا يجزى بهم الم  
 يوجد بعدهم خامس فسقط اعتبار دخولهم بقى اثنان ثم اثنان ثم واحد فلهذا  
 الواحد خامس خمسة فلهذا النصف ولو دخل اربعة معا في الايام الخمسة معا كان  
 لكل واحد من الخمسة رأس لانه لا يجزى بالاربعه لما بينا واذا سقط اعتبار  
 دخولهم صار كل واحد من الخمسة وخذوا اربعة فكل واحد منهم خامس خمسة ولو قال  
 كل من دخل منكم معا فدخل خمسة معا ومتواترين ثم دخل بعد اثنان لم يكن  
 لواحد منهم شيء لانه لا يجرى عليهم فكل واحد من الفريقين مع اربعة واحد من  
 عشرة لاس عشرة فان قلل نستقيم فيها اذا دخل خمسة معا فاما اذا دخلوا متواترين  
 ينبغي ان يسقط اعتبار الاول حتى يكون كل واحد من الاثنين خامس عشرة كما  
 فعلتم في الاربعه فثبت في الاربعه ذلك لان الذي تأخروا فيه واحد  
 خامس خمسة فاما هنا فدخل اثنان معا فكل واحد من الاثنين خامس عشرة با  
 الاول يمكن اثباته بانما احد هما وليس جدا لاجل بين باولي من الاخر فادخل  
 بعد الاثنين ثمانية فلكل واحد من الثمانية رأس لان السبعة سقطت عنهم  
 حين لم يبق بعدهم الا سبعة بقى اثنان ثم ثمانية فلكل واحد من الثمانية خامس عشرة  
 ولو دخل بعد الاثنين عشرة معا كان لكل واحد من العشرة رأس لانه يسقط  
 اعتبار الاثنين هنا كما يسقط اعتبار سبعة بقى فدخل العشرة معا فيكون كل  
 واحد منهم خامس عشرة فيبقى النصف انه اعلم

## باب في استيجار ارض الحرب والنفل فيه

ولو اقام المسلمون على مطبوعة في ارض الحرب فقال الامير كل رجل منكم مطبوعة  
 النبله حتى لا يخرج منها العدة وفله دينار فقام عليها ثمانية رجل حتى اصبحوا فان  
 كان الدينار جعده فكل واحد منهم يصيبون من المطبوعة فهو نفل صحيح لان كل  
 المطبوعة مستغنون والحاجة الى النظر عين على حفظهم بالنفيل ما سنده وحفظهم  
 حتى لا يهربوا من الجهاد فلهذا صح النفيل وان كان الامير جعل لهم ذلك  
 من الغنائم التي قد اصابها المسلمون فذلك باطل لانه لا يمكن لصحبة ذلك  
 بطريق النفيل فان النفيل بعد الاصابه لا يجوز ولا يجوز ولا بطريق الاجرة  
 لان هذا العمل من الجهاد ويستجبر المسلم على الجهاد باطل وهذا انهم على عمل  
 الجهاد يستحقون السهم من الغنيمة فكيف يستحقون الاجرة مع ذلك ولان الجهاد  
 وان كان فرضا على الكفاية فكل من باشره يكون مؤدبا فرضا ولا يستجبر على  
 ادائه فرض باطل كاستيجار على الصلوة وان لم يبين الامام من أي  
 بعضهم ذلك فلهذا نفيل صحيح من المطبوعة لان مطلق كلامه لعل فيقول  
 على الوجه الذي يصح سريعا لا على الوجه الذي يكون باطلا شرعا وان لم يكن  
 في المطبوعة مقادير وانما فيها الذي يراه والاموال والمسئلة كما لها فكل واحد  
 منهم دينار من الغنيمة لان حفظهم ليس بجهد وانما هذا استيجار على عمل  
 معلوم بديل معلوم فكل من سمع مقادير الامير وادام العمل فلهذا الاجرة من لم يسمع  
 مقادير فلا اجرة لانه اقام العمل على وجه الاجارة ولكن على وجه التبرع  
 حين لم يسمع مقادير الامير وانما هذا نظير قوله من ساق هذه الارياك الى  
 موضع كذا فله دينار فقاموا قوم سمو مقادير فلكل واحد منهم اجرة دينار  
 ابتداء من الغنيمة قبل كل نفل وقسمه وان ذهب النفل كلها لم يكن الاجرة  
 على الامام شيء لانه استاجرهم على وجه الحكم منه لمنفعة الغنائم فانما اجروهم  
 في الغنيمة ولم يبق بعده شيء من الغنيمة والامام فيها يكسبه على وجه النظر لا يجوز  
 مقادير للمعه فلا يفرقه او اشئ من مال نفسه ولا يرجع على الغنائم شيء لان  
 ولا يثبت عليهم مقيدة بتوفير المنفعة دون الاضرار بهم لانهم لم يملكو الغنيمة بعد  
 الا ترى ان الامام ان يقتل لا ساري وانما يجب البديل عليهم بالنفيل



سلم العمل اليهم ولم يوجب ذلك حقيقة ولا حكما بالتسليم اليهم ولو قال المبر  
من نصب رماح المسلمين جاز العسكر فله ذنبا رفعت ذلك وكل من  
الذي يلا ان هذا ليس من الحرب ولا مما يجب على ذلك الرجل ان يفعل  
فيجوز استيجار الامام اياه على ذلك باجر معلوم ولو قال من نصب رماحه  
فله ذنبا جاز له لم يجر ذلك لان ما يفعله في تلك نفسه لا يكون فيه جبرا  
على غيره ولا ان نصب رماحه من عمل الحرب كما طعن به فلا يستحق الاجر  
عليه بخلاف نصب رماحه من المسلمين ولو قال من قتل قتيل او قاتلا  
برأيه فله ذنبا فهذا متفق عليه ويعطى الا ان يار من فعل ذلك من الغنائم  
التي تصاب بعد هذا من بيت المال ان راي الامام ذلك فاما ما  
من الغنائم قبل هذا فلا لانه لا يتقبل بعد الاصابة فلا يمكن ان يعطيه المبر  
من ذلك مطلقا ولا اجرة لان قتل اهل الحرب من الجهاد فلا يستحق  
المسلم عليه الاجر وكما ثبت هذا الحكم في حق المقاتلة من المسلمين فله في  
حق النبي رد العبيد من المسلمين لان فعلهم ذلك من الجهاد ايضا ولهذا  
يستحق ان جازوا فخل ذلك السهم من الغنيمة والعبد الرضخ فاما اهل الذمة  
اذا فعلوا ذلك وقد استعان بهم الامام وادب لهم الامام ما جعلوا  
على عمل من ذلك معلوم فلهم الاجر ان فعلهم ليس بجهاد فان الجهاد وبيان  
التواضع والحق وليس باهل ذلك والجهد مما يتقرب به العبد الى  
ربه لا يتقربون بذلك بخلاف المسلم قال لا ترى ان رجلا يخرج  
باجر لجهاد في سبيل الله لا يمكن ان لا يكون له اجر لانه يتقرب الى الله  
تعالى فاجره على الله والتقرب الى الله عز وجل عامل لنفسه فكيف يكون  
الاجر على غيره وعند اصابة الغنيمة السهم يكون له دون من استاجر نفسه  
انه عامل لنفسه ثم بين ان الاستيجار على الجهاد ونحوه الاستيجار على الحج  
وعلى الاذان والامانة وقد بينا الكلام في الاستيجار على الطاعات  
في شرح المختصر ولو عاصر المسلمون حصنا ولا يمل الحصن ما عذب وكما  
خارج منه ليس فيها احد فاستاجر الامام على تحريرها فله من المسلمين باجر  
معلوم فله ذلك جاز لان تحريرها ليس من عمل الجهاد وقد حصل في يد  
المسلمين ولا يحتاج في التحرير الى قتال بخلاف اذا استاجرهم على تحرير

حصن اهل المشركين فيه او كسر باب لان ذلك من عمل الجهاد ويحتاج في قتاله  
الى القتل ولو ان قواما من اهل الحرب اقبلوا في سفنهم يريدون المسلمين  
فاستاجر الامام قوما من المسلمين فحرارهم او عبيد المسلمين كفارا او مسلمين  
برؤسهم بالمحرقات فجاز لهم لان هذا من عمل الجهاد واما تحرير ذنبا  
لا دين العبد لان المسلم يكون مجبا العبد كما يكون مجبا يفرسه وان  
جعل ذلك فله من ما يصيبون فهو جابر للحاجة الى التحرير فكذلك اذا  
استاجر قوما في البر يريدون بالمجاهدين الحصون وان استاجر قوما من اهل الذمة  
على ذلك جاز لان عملهم ليس بجهاد ولا لغرض الا بنية قيم ولو استاجر  
قوما من المسلمين بخدمته فله من الجهاد فلهذا جاز لان هذا ليس من عمل الجهاد  
وهو عمل معلوم يجوز الاستيجار عليه لا ترى انهم يفعلون ذلك ان لغوا  
العدو ولم يعطوهم وان الملاحين باخذون الاجر على ذلك وهو حالهم  
ولو طفر المسلمون بغنائم متفرقة ليست معها من غيرها فقال لا مبر من جمعها فله  
ذنبا فلهذا جاز لان هذا ليس من عمل الجهاد وهو معلوم في نفسه فيجوز الاستيجار  
عليه ببدل معلوم ولو استاجر من استاجر اثار الغنيمة لبيعها فلهذا اجارة  
فاسدة الا ان يبين المدة فيقول استاجر منك عشرة ايام بكذا البيع الغنائم  
لان غنمه بيان المدة العقد بينه ولما فقه ولهذا استحق الاجر بالتسليم  
بائع او لم يبع واذا لم يبين المدة فالعقد عليه البيع وهو مجهول قد ثبت  
بكل واحد واحد وقد لا يتم بعثه كل واحد وكذا لا يتبين البيع بدون ساعده  
المستري فلهذا كان الاستيجار على البيع فاسدا وليس باقرب من بيع الغنائم  
خاصة ولكن في جميع ابا عنه كذا ولو استاجر من نفسه الغنائم بين القبايل  
باجر معلوم فله ذلك جاز لان نفسه عمل معلوم بالقيام فيجوز اخذ الاجر  
عليه على ما روي انه كان لعلي رضي الله عنه قاسم يقسم بالاجر يستوي  
ان بين المدة او لم يبين لان العمل معلوم بنفسه ثم يبدل بالاجر قبل القتل  
والنفس لان ذلك دين وقسمه الغنيمة كقسمه الميراث والغنم كالاوصية  
والدين مقدم عليها فان كان استاجر به بكثر من جرمه فله ان كان  
الزيادة بغيره فله ذلك جاز ولا يمكن الا الا مقدار جرمه لان المبر في  
انصرف ماظر فينبغي ولا يثبت شرط النظر كولاية الاب والوصي الاستيجار



لنقيم فان استرد منه الفضل على اجره فقل الاجرة ارجع بذلك على  
من استاجرني لم يكن له ذلك لان الذي استاجره ما عقد العقد وانما عقد  
المسلمين على وجه الحكم منه الا انه اخطاني ذلك فلا يبرهني من العهدة  
بخلاف الوكيل بالاستجارة فانه اذا باشر العقد باكر من اجر المثل فذلك  
كله لازم عليه ليس على الامر منه شيء لانه صار مخالفا بالمحاباة الفاسقة في  
الاستجارة فيقتد العقد عليه خاصة بميزة السرقا فاما الامير فالتقيد لا ينفذ عليه لانه  
لا ينفذ العهدة فيما يحكم به وانما يثبت الامير من التقاضي اذا استاجر رجلا ليعمل  
على التميم باجر معلوم فان اذ فيه غبن فاحس فانه يعطى الاجرة مستردة برأيه  
على التميم ولا شيء على التقاضي لان الاستجارة منه كان على وجه الحكم منه ولو  
الامير والتقاضي فعل ذلك ونحن نعلم انه لا ينفذ ان لفظه جميع الاجرة  
في السهام قال لانها تعد بجر قصار فيه غير حاكين وبهذا اللفظ مستدل في زعم  
ان الحكم ينفذ بالجور وليس ذلك بذهب ان وقد بينا ذلك فيما مضى  
من شرح الزبادات في باب الحكم وانما قيل في ذلك ان حكمه لا ينفذ اذا  
صدر عن دليل شرعي وهذا الحكم خلا عن ذلك فهو بمنزلة التقاضي اذ قضى بغير  
حجة او قضى برأيه مخالفا للفضل لا ينفذ قضاءه وهو قاضى على حاله واذ لم  
ينفذ قضاءه بهذا الطريق بعد عقد عقده عليه هو الاصل ان العقد متى وجه نقدا  
على العاقبة بعد عيبه وقد ذكرنا في ادب التقاضي ان التقاضي اذا اخطاني  
تقاضي فان كان ذلك في حقوق العباد فخرم ذلك على من قضى له وان  
كان في حقوق الله تعالى فخطاه على ميت المال وان قال نفي ذلك  
كان الغرم عليه في الاله فكذا ما صنعت الامير يكون الحكم فيه ذلك ولو استاجر  
الامير فو ما يستوفون الارباك فو ما قطعت منها شيء من سبائكهم ذلك  
في ايدهم فان ذلك وهم في دار الحرب قبل ان يهتوا الى دار الاسلام فلا  
ضمان عليهم في شيء من ذلك سواء بلغت يعلم او بغير علم لانهم لو استلموا  
الغنائم في دار الحرب لم يضمنوا باعتبار ان الحق لم يباكر فيها لغنائم بعد  
كان ذلك بعد ما وصلوا الى دار الاسلام في لهم كمال الاجرة المستركة وقد بينا  
في شرح الكافي ان ما نفى في الاجرة المستركة بغير صنع لم يكن عليه ضمان  
في قول ابي حنيفة رحمه الله سواء نفى بسبب يتاقي الا خرازة ولا يتاقي

هو ضامن الا ان يتلف بسبب لا يمكن الا خرازة عنه وما نفى بخباية يده  
فهو ضامن في قول علي بن ابي طالب رحمه الله بئرته ما لو استهلكه فنهى ايضا  
ما عطف بسبب قهره او بتا طحا فذلك من خباية يده لا جوا فغير ضمان فبينة  
ذلك ولكن انما يضمنون قيمته في المكان الذي نفى فيه ويكون لهم  
الاجرة الى ذلك الموضع بخلاف القصار وعجزه فنهى صاحب  
المتاع الخيارات من صا صفة قيمة متاعه غير معمول ولا اجرة وان شأ صفة  
قيمة معمول ولا الاجرة لان هناك فسخ العقد باعتبار تفرق الصفة على  
العقد يمكن فان ايجاب الضمان على الاجير من وقت التقيد بهذا  
الطريق يتاقي لانه لو استهلكه عند ذلك كان ضامنا وانما لا يمكن  
ايجاب الضمان عليهم باعتبار وقت التميم لانهم لو استهلكوا عند ذلك  
وهم في دار الحرب لم يضمنوا شيئا فلان من انفا العقد بقدره او فواتر العمل  
التاقي ايجاب الضمان عليهم فلهذا كان الاجر الى ذلك الموضع جبا  
وكذلك هذا الفرق لهما فيما يتلف بغير صنعهم يتاقي في الا خرازة عنه ولو  
نفى شيء من ذلك في دار الحرب فلا ضمان عليهم لان ذلك على قول  
ابي حنيفة رحمه الله ان نفى بغير صنعهم فلهذا الاجر بقدر ما اقاموا من العمل لانهم  
ما صاروا مستوفين لما سلموا حيث ملك بغير صنعهم وان ملك بغير صنعهم  
لانهم صاروا كالمستوفين للعمل ولانه لم يسلم لغنائم بغير شيء حتى لم يكن  
الضمان عليهم فلا يجب الاجر ايضا لهم بخلاف ما اذا عطف من فسخهم  
في دار الاسلام فالضمان قد وجب عليهم هنا فرق ان العمل قد سلم  
بهذا الطريق واما على قولهما فلا اجر لهم فيما يتلف في دار الحرب بغير صنعهم  
ايضا لان فيما يمكن الا خرازة عنه يكون التلف مضاف اليهم كما في هذه الامور  
في دار الاسلام فضمنوا قيمته بهذا الطريق ثبت استردا واما ما من العمل  
فلا يكون لهم الاجر على ذلك وسببه هذا من استاجر رجلا في دار الاسلام  
بحال له جود وميتة بيد يدها فخر في الطريق فسقطت فخرت او خسر  
الذي حملها بان لم يكن عليه ضمان لانه ليس بالمتقدم ولا اجرة لانه  
مسترد العمل ما فعله من الاتلاف فلا يستوجب التيقن لاجر فذلك مسترد  
فيما وصفا اذا نفى شيء من ذلك في دار الحرب بغير صنعهم وان كان



أخذ العدد ذلك منهم مجازة فلم لا جري ذلك المكان لأن التلف  
بما حصل بالابتاء في لهم لا حذر عنه فلا يكون مستردين لما في مؤس العمل  
الأنهم إذا ادعوا ذلك فعلى قول أبي حنيفة رجعة القول قولهم مع  
لأن الأقد كان على وجه الآية عند ذلك فكان القول قول الأيمن مع  
اليمن وعند هذا لا يصح قول على ذلك الآية لأن نصهم في حق  
عند هذا لا ينفذ بعد الخروج إلى دار السلام كما نواضين الضمان  
لا يقبل قوله إلا بحجة تبرئة الغاصب ولو استأجر أمير العسكر جلا محل قضا  
وسببا من الغيبة صغارا أو كبارا على دابة إلى مكان معلوم فمطلوب في  
دار الحرب من سبابة أو لا من سبابة بما يمكن التفرغ عنه أو بما لا يمكن التفرغ عنه  
فلا ضمان عليه وكذا إن ملك في دار السلام إذا لم يعلم فرجه يستهلك  
تضييعه وعنف في سوق الدابة بخلاف ما إذا كان المحمل متاحا سوى  
أوم هناك بعين يعطى من سبابة في دار السلام وهذا لأن الضمان  
الواجب في الأدمى ضمان حياته وهو ليس من حسن ضمان العقد وجوب  
الضمان على الأجير المشترك باعتبار العقد ولا يمكن اعتبار العقد في ضمان  
من حسن ضمان العقد بخلاف ضمان الامتعة ولأن المعقود عليه يعتبر سببا  
الراكب إذا كان من بني آدم صرح من ضمان الأجير بخلاف الامتعة  
لأنه لا جري إلى الموضع الذي حملهم إليه لأن المعقود عليه صار مسلما إلى الموضع  
بالسليم إليه ولأنه لما لم يجب الضمان على الأجير عرفا أنه لم يصير مستردا  
وإذا عسف عليهم في السوق أو استهلكهم فإن فعله في دار الحرب فلا ضمان  
عليه لعدم نكاح الحق الغائب ولا جري له لأنه صار مستردا مسلما بالاحتياط  
من فعل الاستهلاك والأمر يؤدبه فيما وضع لأنه متعدي بالتلف حيث  
حق الغائب فيه وإن فعل ذلك في دار السلام فهو ضامن فدية استهلك  
ت كذا الحق فيه بالاحتياط ولا جري إلى الموضع الذي حملهم إليه لأنه إنما بعين  
الغيبه في هذا المكان وذلك بقوله لا جري إلى مكانه مستردا إلى الرجال  
الاستأجر في لا ضمان عليه فيهم لأن الحق فيهم لا يترك بالاحتياط إلا في دار السلام  
لأنهم انفقوا فكان فعله ذلك في دار السلام وفي دار الحرب سواء  
ولا جري له في حالهم لأنه صار مستردا للعقد في حملهم حين لم يجب عليه الضمان

فيهم ولو أن الأمير استأجر قوما مباداة أو مباداة لسوق الأركان فهو  
جائز لأنه لا عقد العقد على منفعة معلومة بيد معلوم ثم لا ضمان على الأجير  
بما فيما يعطى من سبابة أو لا من سبابة في دار الحرب وفي دار السلام  
لأنه أجير الواحد وأجير الواحد لا يضمن ما جنت يده إذا كان فعله حاصل على  
الوجه المتعارف لأن المعقود عليه منافع لا ترى أنه لو سلم النفس في المدة  
الأجر ومنفعة في حكم العين فلا يعبر فيه صفة سلامة العمل عن التلف  
الأجير المشترك وإن عطف في السوق أو استهلك في دار السلام كما نواضين  
لوجود التعدي منهم بعد نكاح الحق ولهم أجورهم لما مضى لأنه نفي الأجر بتسليم  
النفس في المدة فلا يبطل حقهم بوجود التعدي منهم وأخرج هذا الفوق قال  
الأقربى أن الأمير إذا استأجرهم أركا بقدر ما يطيقون ولو مات بعضهم  
كان له أن يحلف مكانها مثلهما في الأجير المشترك ليس له أن يعطل سببا  
من ذلك فيه فبين أن العقد هناك ينادى العمل بقضية المعاوضة حيث  
صفة السلامة عن العيب وهذا العقد ينادى والمنفعة دون العمل ولو قال الأمير  
مسلم حرا وعبدان قلت ذلك الفارس من المشتركين فلك على جريته ينادى  
نفسه لم يكن له جريته لما صرح بالاحتياط لا يمكن أن يحلف على السبق في الفعل  
حوصه عليه جهاد والاستيثار على جهاد لا يجوز وإن قال ذلك رجل من أهل  
الدم فكذا الجواب في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله في قول محمد  
أنه لا يجرى الأجر المسمى وأصل هذه المسألة أن الاستيثار على الفعل لا يجوز عند  
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله سواء كان بحق أو بغير حق حتى إذا استأجر  
ولي الدم رجلا يستوفي القصاص لم يكن له أجر عند هذا في قول محمد رحمه الله لا يجوز  
الاستيثار على الفعل لأنه عمل معلوم بقدر الأجر على أنه فيجوز الاستيثار عليه  
كأن يجرى السقاء وقطع بعض الأعناق أو المام لو استأجر رجلا ليقطع يده  
أو من القصاص في الطرف أو استأجر رجلا يستوفي جاز ذلك بالانفاق  
وبين الوصف أن الفعل يكون بجزء الرقبة وفي قدره الأجير على ذلك لا فرق  
بين أمانة الراس من البدن وبين أمانة الطرف من الجملته وجه قولهم أن  
ليس من عمل لأن الفعل إنما يحصل بجزء الروح وذلك سائر من محل قدره  
فلا يكون من عمله فبرئ حصول الولد وبنات الزرع والاضافة إليه عبارة

بعد ذلك



يحصل كسبه لا باعتبار ان من عمله الا ترى ان فعله الضرب بالسيف وقيل  
 ذلك ولا يحصل القتل به وانما يجوز الاستيثار على منافع اولى بالكون في عمله  
 وهذا بخلاف النج لان الاستيثار هناك على ما يحصل في الكوة وهو في  
 من العنفس وذلك قطع المحقق والادراج وذلك من عمله وكذا قطع الاطراف  
 فانه ليس في ذلك من الزوف التي ولكنه فضل الجرح من الجمله وهذا من عمله  
 بمنزله قطع الجبل والحسنة ولو كان الاسرا قتل فقال لا يبرئ من سهم قتل  
 عشرة دراهم ففعل ذلك مسلم او ذمي كان له الاجر لان هذا ليس من عمل  
 وهو عمل معلوم في محل قدرة الاجير فجوز الاستيثار عليه كقطع الجبل  
 ولو نظر الامر الى فارس من اهل الحرب فقال مسلم او عجمي حتى يملك  
 اجر عشرة دراهم ففعله وجاب له وجاب له واعتنت منه فلا شيء له لانه  
 على عمل الجهاد وان قال ذلك لذي فدا لا جرح لان فعله ليس بجهد وكذا لو قال  
 ان تعلمت هذه فلان قطع في المنع المتعارف من الجهاد فلا يثبت  
 المسلم عليه اجر ويكون للذمي عليه الاجر لان فعله ليس بجهد ولو اراد قتل  
 فانت جرح على ذلك مسلما او ذميا فهو على الخلاف الذي ذكرنا في الاستيثار  
 على قتل المقتضى عليه بالفضل ولو قال لا يبرئ من اهل الحكر اخذوا  
 من هذا النهز الى موضع كذا حتى يشق الماء فيعرف اهل هذه المدينة ولهم اجر  
 ويارفعوا ذلك فان كان على ذلك الموضع قوم من اهل الحرب ففعل  
 ويمنعون من ذلك فلا شيء للاجرا والكانوا المسلمين لان استيثاره عليه  
 عمل الجهاد وان كان من اهل الذمة ففهم الاجر وان كانوا عشرين نفرا عشرة  
 مسلمين وعشرة ذميين فلا يهل الذمة لصف الاجر لانه يجعل في كل فريق  
 الفريقان في حكمهم وان لم يكن في ذلك الموضع من يتقاتل من اهل الحرب  
 ففهم الاجر المسمى لان حفر الان من ليس من عمل الجهاد ويستوجب المسلم الاجر  
 عليه كما يستوجب الذمي وهو نظير ما تقدم من تخريب الملاعب والكنائس  
 احدى رجة من الحصن بعد ما حاربت في المسلمين وكذا ان استاجرهم بقطع  
 فهو على هذا التقسيم لان استيثاره عليه ليس بجهد وانما يصير في معنى الجهد  
 اذا كان هناك من يملك عنه حتى يحتاج الى ان يجاهد في انما ذلك  
 العمل فاذا لم يكن هناك من يملك لم يكن له الجهاد في شيء ولو استاجر قوما

يرمون بالمخيق فان كانوا من اهل الذمة ففهم الاجر وان كانوا مسلمين جرح  
 او عجمي ففهم الاجر لان هذا من عمل الجهاد فالزمي بالمخيق تخريب الحصن  
 الذي هم فيه مشغولون وعلى الذمة عنه لقانون بمنزلة الزمي بالسهم لاجل  
 السقوس ولا يقال بهم يرمون في منعة المسلمين فلا يكون فعلهم جهادا لانهم  
 وان كانوا في منعة المسلمين فالرمية وقعت في منعة المسلمين وهو المقصود  
 فان قيل نفي حفر النهز اذ لم يكن هناك من يمنع لوجه هذا المعنى لان السيل  
 في ذلك الموضع حتى يفرقهم في منعتهم كما ان ما يرى من المخيق يذهب  
 حتى يجرى ويقتل في منعتهم فنعم ولكن المخيق والسهم عمل القوم ما يدبرهم  
 معنى ان يحصل يكون مضاف اليهم باليسرة والافز لا يصير مضافا الى  
 حفر النهز باليسرة وانما علمهم هناك الحفر فقط ويبين هذا الفرق في فعل  
 جنة فان من وقف في ملك نفسه ورمى بها الى ان انفق ففعله كان  
 فانما له مبالغة موجبة للفضل وبذلك من حفر نهرا في ملكه ففعله كما ينبغي على  
 ان صار له غرق الزرع لم يكن على الحافر في ذلك ضمان فبهذا بين الفرق

### باب الانفال بالامان والهيئات

واذا قتل الاير من جارية فله ببعها عشرة دراهم فذهب المسلمون وجاؤ به  
 فان هذا البيع بطل بمقتضى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغر وعن بيع العبيد  
 الا ان والادراج بيع ما ليس في ملكه والاير من ابيع ما ليس في ملكه ولا في يده  
 على حطر الحصول في المسلمين مجهول في نفسه ولو كان معلوما لم يجز بيع اذالم  
 لم يكن عنده فكيف اذا كان مجهولا ولكن ان رغب الذي جابه في ان يباع  
 به تلك الثمن فعلى الامام ان يستقبل ببيعانه به تلك الثمن لانه ذكر على وجه  
 استقبال الفضة بخبر عن المسلمين على الهجر بها فليس له ان يبيع عن المستقبل  
 بعد ان اتموا ما شرط عليهم ولكن يحصل مقصودهم بطريق صحيح شرعا وهو البيع  
 وان لم رغب فيه الذي جابه اعاده الاير منه ففعله في الغنية وليس على الرجل  
 شيء من ثمنه لان التفتة لا حاجة حقه وذلك بعدم اذالم يرضى بالثمن  
 لم يكن ايجابا عليه بما تقدم من السبب ولو كان واجب فكان له الجهاد في شيء  
 لانه استبري بالم يره فكيف اذالم لم يكن البيع صحيحا أصلا لم يخلل لان المستقبل



في معنى البيع فيبطل ببطلانه بمنزلة الوصية بالمال فانما ثبت في معنى البيع  
بطل ببطلان البيع بالرد وعلى هذا القول من جارية بيعه بآية بوعه فبطل  
والاول سوا لانه وعد البيع منا ولكن فيه معنى التخييل فبطلان بيعه اذا اراد  
فيه الذي جارية لا ترى انه لو قال وهبنا له او وهبنا له نصفها فانه يرفه  
ان يفي لمن جارية لك بما وعد له الا ترى انه لا يصير مالكا له لك لم يجعلها  
الا ميراثه بخلاف ما لو قال فلي له لانه اذا قال فلي له فبطل التخييل من نفسه  
الا صابته بصير له واذا قال وهبنا له فبطل التخييل موعود فبطل الوفاء بما وعد  
لا يثبت الملك له قبل ان يهبها منه حتى لو كانت جارية فاعتقها لم يجرى عقده  
وان قال فلي له هبة او فلي عليه صدقة فذلك لمن جارية من غير تملك  
جديده من الامير لان قوله فلي له يتخييل ثم وقوله هبة تملك لقوله فلي له فلا يغير  
حكمه وان قال من جارية بصف وهبنا له او بجاه منه بعشرة درهم فاجل  
به ذلك ثم راي الامام ان لا يسلم له شدة حاجة المسلمين اليه فلا بأس  
بمفعله منه ولكن بشرط ان يعطيه قيمته اذا كان الموعود هبة واذا كان بجا  
يعطيه قيمته كمن رفع من ذلك التمس المشرط عليه لان التملك موعود بها  
غير منفذ والامام ناظر لكل فاداري بالمسلمين حاجة الى ذلك فلو عطاها  
تضرر به المسلمون ولو عطاها القيمة توفر عليه مفعوده وان تعقد حاجة المسلمين  
ذلك العيس فيقبل النظر من الجانيين بهذا الطريق وان لم يكن بالمسلمين  
حاجة يسلم له على المشرط لان ذلك المشرط كان على وجه التخييل منه فعليه  
به ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم ولو جفت الغنائم فقال  
الامير من اخذ جبة فعليه منها درهم ومن اخذ شاة فعليه خمسة دراهم ومن  
جارية فلي له بائة درهم فاخذ رجل شاة فوجها واكلها واخذ اخر جبة فاكلها  
واخذ اخر جارية فاعتقها فعلى كل واحد قيمة ما اخذ لان هذا الكلام من الامير  
ليس على وجه التخييل فان التخييل بعد الاصابة لا يجوز ولكنه على وجه البيع  
وهو فاسد لجها لانه البيع عند العقد لكل من اخذ شيئا ولم يستهلكه فلا مال  
ان يسترده منه بقاء والعقد يسلم له به ذلك التمس بغير استئذان من  
المستزى لان باخذة قد تعين فيجوز بيعه منه ابتداء ولكن انما البيع بغيره  
من الجانيين وان استهلكها فعليه ضمان القيمة كما هو الحكم في المستزى

فاسد اذا استهلكه المستزى بعد القبض فبطل العقد العتق في الجارية لانه قبضها  
بحكم بيع فاسد فملكها حتى لو باعها جاز البيع وغرم قيمتها فكذا اذا اعتقها فان  
تسل كيف يعرض القيمة ولو اكل الجنية او ذبح الشاة فاكلها قبل ان كان مباحا  
ولم يكن عليه ضمان في ذلك وكذا لو اقبلت الجارية في دار الحرب لم يكن  
سيئا ففان قل هذا الكلام لم يملك حتى الغائب فيها فاما بعد هذا القول فانه  
ما كره حق الغائب فيها لان البيع الفاسد معتبر بالحال وبيع الامام الغنائم  
في دار الحرب بمنزلة الاحراز في حق ما كره حق الغائب فيها بوضوح فانه ملك  
الماخوذ منها بالاخذ بجهة العقد ولهذا لو باعته جارية ببيعة فيه والتملك بعقد الفاسد  
لا يكون الا بوجوه وذلك القيمة اذا لم يوجب المسمى لبيعها فقبل هذا القول  
فهو لا يملكه بالاخذ حتى لو باعته لا يجوز بيعه فيه فاذا اقبلت لم يوجب ضمانه  
لان حق الغائب فيه لم يملك قبل الاحراز ولو كان الاخذ لم يسمع مقال الامير  
حتى اكل الشاة لم يعرض سيئا ولو باعها لم يجر بيعه لانه ما اخذ على وجه البيع  
لم يسمع مقال الامير فكان هو بمنزلة الماخذ قبل مقال الامير فاما البيع  
انما اخذ على وجه البيع والملك وهذا بخلاف ما لو قال قبل احراز الغنية  
جارية فلي له بجاه الف درهم فاجل رجل جارية فاعتقها لم يجر عقده لان  
البيع لم يكن منعقد اصلا اذا بيع بدون المحل لم منعقد جازا وانما البيع  
كان موجودا ولكنه كان مجهولا حين اوجب البيع فيتعقد البيع بصفته  
ثبت الملك بالقبض وقال من جارية فلي له بجاه درهم فاجل رجل شاة فاكلها  
او جارية فلي له بجاه درهم فاجل رجل شاة فاكلها او جارية فلي له بجاه درهم فاجل رجل شاة فاكلها  
الم يجوز والامير يباح حتى لو باعها لم يجر بيع فكل ما اخذ قبل مقال الامير اكلها فبطل

### باب سهام النخل والرجالة

واذا اصاب المسلمون الغنائم فاحرزوها واذا قسمتها على قول في حصة رجل  
يعطى لغيره سهمين سهما له وسهما لنفسه وللرجل سهما وقال لا اجل سهم النفس  
من سهم الرجل المسلم وهو قول اهل العرف من اهل الكوفة والبصرة لان قبض  
على الادى فيما يستحق بطريق الكرامة لا وجه له والاستحقاق بغير الادى  
وذلك بالرجل اظهر منه بالنفس لان راي ان النفس لا تغفل بدون الرجل المثل



فما نزل بدون الفرس وكذلك مائة الرجل قد تزداد على مائة الفرس  
قد تجزى بالقياس وما لا قيمة له ومعلوم الا دمي لا يوجد الا بين مع انه لا يعتبر  
بالقيمة فان السهم لا يستحق بالبخل والبعد والخمار وصاحبه يفرم مائة مائة  
الفرس او اكثر وبالبخل لا يستحق السهم ومائة اكثر من مائة الفرس وهذا بين  
ان استحقاق السهم بالفرس ثابت بخلاف العتق بالفرس فان الفرس له  
الحرب وبالانه لا يستحق السهم ومجود ومعلوم ان باب العدة لا يلزم  
استحقاق السهم به كما قيل ولكن زكنا العتق في الفرس بالسنة وانما  
الاخبار على استحقاق سهم واحد بالفرس فيبرك القياس فيه لكونه متيقنا فيها  
تأخر فيه الا ان يرد في اصل العتق وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما  
للفارس ثمة سهم سهم له وسهمان لفرسه وهو قول اهل الحجاز والاشعث  
محمد رحمه الله وليس في هذا تفصيل للقيمة على الا دمي فان السهم لا يعطى  
وانما يعطى للفارس فيكون هذا تفصيل الفارس على الرجل وذلك ثابت بالاجماع  
ثم هو يستحق احد السهمين بالفرم مائة فرسه والقيام بتعاده السهم الاخر بقوله  
على فرسه والثالث بقوله بيده وقيل يخرج هذا القول لانه اجمع عليه فرقيان  
وقد بناه يرجع بهذا في مسائل الكتاب وحل فيه فقال لانه اولى بالفرس  
ونفي واحد يعني طائفة القليل اجمع عليه فرقيان ظاهر وهو نظير قال في  
الاستحسان اذا خبر مخبر بمائة الف واهل بيتان بطلما رده فانه نوصه بثلث  
الاثنين لان طائفة القليل في خبر الاثنين اظهر من بين ان الاثنيان  
مستبورة لكل قول وروى الاخبار بالاسانيد في الكتاب فالحاجة الى التوفيق  
والترجيح لكل واحد من الفرقتين فانما ابو حنيفة رحمه الله قال او فقي بن الخطاب  
فاجل ما روى انه اعطى الفرس سهمين على ان احد السهمين للفارس والآخر  
كان من خمس لاجته او كان ثقله ذلك قبل الاصل او الماد بذكر الفرس  
الفارس لعلنا انه اعطى الفارس وعية حمل مديت جبر في قوله وكان  
الرجال الفرس ربعا وبجمل في فرس فقال الماد بالرجال الرجال وبجمل  
قال انه تعالى وجلت عليهم نجيبك وركبت اي فرس ركبت وركبتك  
ووجه الترجيح ان السهمين للفارس مستحقان لانفاق الامار عليه فيما يكون  
مستحقا بخلاف القياس لا يثبت الا المتيقن واما لا الميث لا يثبت للزيادة

من الاخبار اولى من السامى ووجه التوفيق ان الماد باماروى انه اعطى  
الفارس سهمين بيان بفضل الفارس على الرجل لبيان جملته اعطى ثم  
ذكر حديث قسمة غنم خيبر انها كانت على ثمانية عشر قال اخذ ذلك  
ولم يكن قسمها النبي صلى الله عليه وسلم انما كان نوصا فكان الذي قسمها  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومعنى قوله نوصا على شاذية وثمة شقاق لمفاضة قال القائل  
لا تصليح الناس نوصى لاسراة لهم  
ومعنى قوله انهما عمر رضي الله عنه اي اخرج القسمة ووضعها على كل سهم وقيل  
ابو حنيفة رحمه الله لا يسهم الرجل الا لفرس واحد وان حضر فارسين فخذ محمد  
رحمته لانه اجمع على هذا القول اهل العراق والاشعث والاشعث يقولون  
ليسهم لفرسين وبجمل ورا ذلك جنيته وبه اخذ ابو يوسف رحمه الله المأثر  
في الحاجة الى فرسين لبقائل عليهما ولا يحتاج الى اكثر من ذلك وابو حنيفة ومحمد  
رحمهما الله قال لا تغفل عادة الا على فرس واحد فكان الثاني والثالث عليه  
محتاج اليه عادة وهذا نظير اختارهم في نفقة الخادم ايضا فان على قول ابي  
حنيفة ومحمد رحمهما الله النفاض لا نفرض النفقة الا لخدم واحد من خدم المرأة  
وعند ابي يوسف رحمه الله يفرض لهما نفقة خادمتين وقد بناه ذلك في  
كتاب النكاح من شرح المختصر ثم قد جازت الامارة باليهما لكل قول على ما روي  
في الكتاب بالاسانيد والتوفيق الترجيح من كل جانب على نحو ما ذكرنا في  
المسئلة الاولى وذكر عن ذلك بن عبد الله اجمعي قال كنت بالمدينة فقام  
عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال هل هناك من اهل الشام احد فقلت نعم  
يا امير المؤمنين فاذا اتيت معاوية فامر ان نفع الله عبد الله ياخذ خمسة  
اسهم ثم كتب في احد ما انه لم يفرج نجيت ما وقع فليأخذ وفي بيان  
انه لا ينبغي للامير ان ينجي الامير الخمس من الاربعة الاحسن ولكن يفر  
وقد دل عليه حديث بن عمر رضي الله عنهما كانت الغنم بخراخنة اخرا ثم  
يسهم عليها فما كان للبي صلى الله عليه وسلم قوله ولا ينجيها كان المعنى فيه ان  
كل امير مذنب الى دعاة قلوب الرعية والى نفقته الميل الاثرة في نفسه  
وذلك انما يحصل استعمال القسمة عند القسمة ولهمما يستعمل القسمة في الامور  
الاحسان بين العرفان يستعمل كل عريف القسمة في القسمة فثبت ان ذلك



بمنع النعمة في غير الخس من الأربعة الخس والصل فيه ما روي أن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سقيا فخرج بين يديه وقد كان ابن  
من شاة من غير فخرج فانه لاقى المرأة في القسم عند سقيا الزوج ومع هذا  
كان يفرع تطيبا لغيره من وبقية النعمة المثل عن نفسه وكذا ينبغي للميلان  
يفعل في النعمة أيضا والله أعلم

### بَابُ سَهْمَانِ الْبَرَازِينِ

قَالَ عَلِيُّ بْنُ رَحْمَتِهِ الْبَرْزَوْنِي فِي اسْتِحْقَاقِ السَّهْمِ بِالْفَرْسِ وَكَذَا السَّهْمِ  
وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الطَّرِيقِ وَأَهْلِ الْحِجَازِ وَالْفَرْسِ سَمِ الْفَرْسِ الْعَرَبِي وَالْبَرْزَوْنِي فَرَسُ  
الْعَجَمِ وَالْحَبِيبُ مَا يَكُونُ الْغُلَّ عَرَبِيًّا وَالْأَمُّ مِنَ الْفَرَسِ الْعَجَمِ وَالْمَقْرَفُ عَلَى عَكْسِ  
هَذَا ثُمَّ فِي اسْتِحْقَاقِ السَّهْمِ الْغَنِيِّ الْعَرَبِيِّ وَالْعَجَمِيِّ سَوَاءٌ فَكَذَلِكَ فِي اسْتِحْقَاقِ  
بِالْحَيْلِ وَهَذَا لَأَنَّ اسْتِحْقَاقَ بِالْحَيْلِ لَا يَرُوبُ الْعَدُوَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَنْ  
رَبَّاطَ بِالْحَيْلِ فَرَبَّوْنَ بِهِ عُدُوَّهُ وَاسْمُ الْحَيْلِ بَيْنَا دَلِ الْبَرْزَوْنِي عَلَى مَا رَوَى  
سُتْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ صَدَقَةِ الْبَرَازِينِ فَقَالَ وَفِي الْحَيْلِ  
صَدَقَةُ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْفَرْسُ وَالْبَرْزَوْنِي سَوَاءٌ وَالْإِسْتِحْقَاقُ  
بِالْفَتَالِ عَلَى الْفَرْسِ وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَرْبِ يَقُولُونَ الْبَرْزَوْنِي فَفَضَّلَ فِي الْقِتَالِ  
عَنْ الْقِتَالِ مِنَ الْفَرْسِ فَإِنَّهُ الْبَرُّ عَطْفًا وَاسْتِغْنَاءً عَنْهَا عَلَى بَرِّهَا  
صَبْرًا فِي الْقِتَالِ وَمَا فَضَّلَهَا الْعَرَابُ إِلَّا لِمَطْلَبِ الْهَرَبِ فَقِي كُلُّ وَاحِدٍ  
نَوْعٍ زِيَادَةً فِيهَا هُوَ مِنَ الْقِتَالِ فَيَسْتَوِيَانِ أَوَّلُ اسْتِحْقَاقِ بِالْحَرْبِ مَوْنَةُ الْفَرْسِ  
وَمَوْنَةُ الْبَرْزَوْنِي لَا يَكُونُ دُونَ مَوْنَةِ الْفَرْسِ فَإِنَّ أَهْلَ الشَّامِ يَقُولُونَ لَا يَسْهُمُ  
لِلْبَرْزَوْنِي إِلَّا يَكُونُ مَقَارًا بِالْفَرْسِ وَيَسْتَوِيَانِ فِي ذَلِكَ مَا رَوَى أَنَّ  
مُوسَى الْأَشْعَرِي كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَا بَعْدَ مَا أَصْبَحْتُ  
مِنْ خَيْلِ الْقَوْمِ حَمَلًا وَكَأَنَّ عَرَاصِفًا بَرِيًّا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي أَهْلِهَا مَكَتَبَتِ  
أَنَّ ذَلِكَ يَسِي الْبَرَازِينِ فِي نَظَرِهَا كَأَنَّ سَهْمًا بِالْحَيْلِ فِي سَهْمِهَا سَوَاءٌ  
مَا سَوَاهَا وَكَذَا رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَإِنَّهُ قَالَ لِي لَمْ يَنْفَرُوا  
رَاجِعَ الْبَرْزَوْنِي وَالْمَنْظَرُ سَهْمٌ لَهُ وَلَا يَسْهُمُ لِمَا سِوَى ذَلِكَ وَاقِي خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ  
بِهِجِينَ فَقَالَ لَأَنَّ اسْتِغْنَاءَ الْبَرَازِينِ عَنْ الْقِسْمِ عَنْ كَثُوفِ

البرازين قال في غير الخس من الأربعة الخس والصل فيه ما روي أن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سقيا فخرج بين يديه وقد كان ابن  
من شاة من غير فخرج فانه لاقى المرأة في القسم عند سقيا الزوج ومع هذا  
كان يفرع تطيبا لغيره من وبقية النعمة المثل عن نفسه وكذا ينبغي للميلان  
يفعل في النعمة أيضا والله أعلم

بَابُ سَهْمَانِ الْبَرَازِينِ

قَالَ عَلِيُّ بْنُ رَحْمَتِهِ الْبَرْزَوْنِي فِي اسْتِحْقَاقِ السَّهْمِ بِالْفَرْسِ وَكَذَا السَّهْمِ  
وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الطَّرِيقِ وَأَهْلِ الْحِجَازِ وَالْفَرْسِ سَمِ الْفَرْسِ الْعَرَبِي وَالْبَرْزَوْنِي فَرَسُ  
الْعَجَمِ وَالْحَبِيبُ مَا يَكُونُ الْغُلَّ عَرَبِيًّا وَالْأَمُّ مِنَ الْفَرَسِ الْعَجَمِ وَالْمَقْرَفُ عَلَى عَكْسِ  
هَذَا ثُمَّ فِي اسْتِحْقَاقِ السَّهْمِ الْغَنِيِّ الْعَرَبِيِّ وَالْعَجَمِيِّ سَوَاءٌ فَكَذَلِكَ فِي اسْتِحْقَاقِ  
بِالْحَيْلِ وَهَذَا لَأَنَّ اسْتِحْقَاقَ بِالْحَيْلِ لَا يَرُوبُ الْعَدُوَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَنْ  
رَبَّاطَ بِالْحَيْلِ فَرَبَّوْنَ بِهِ عُدُوَّهُ وَاسْمُ الْحَيْلِ بَيْنَا دَلِ الْبَرْزَوْنِي عَلَى مَا رَوَى  
سُتْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ صَدَقَةِ الْبَرَازِينِ فَقَالَ وَفِي الْحَيْلِ  
صَدَقَةُ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْفَرْسُ وَالْبَرْزَوْنِي سَوَاءٌ وَالْإِسْتِحْقَاقُ  
بِالْفَتَالِ عَلَى الْفَرْسِ وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَرْبِ يَقُولُونَ الْبَرْزَوْنِي فَفَضَّلَ فِي الْقِتَالِ  
عَنْ الْقِتَالِ مِنَ الْفَرْسِ فَإِنَّهُ الْبَرُّ عَطْفًا وَاسْتِغْنَاءً عَنْهَا عَلَى بَرِّهَا  
صَبْرًا فِي الْقِتَالِ وَمَا فَضَّلَهَا الْعَرَابُ إِلَّا لِمَطْلَبِ الْهَرَبِ فَقِي كُلُّ وَاحِدٍ  
نَوْعٍ زِيَادَةً فِيهَا هُوَ مِنَ الْقِتَالِ فَيَسْتَوِيَانِ أَوَّلُ اسْتِحْقَاقِ بِالْحَرْبِ مَوْنَةُ الْفَرْسِ  
وَمَوْنَةُ الْبَرْزَوْنِي لَا يَكُونُ دُونَ مَوْنَةِ الْفَرْسِ فَإِنَّ أَهْلَ الشَّامِ يَقُولُونَ لَا يَسْهُمُ  
لِلْبَرْزَوْنِي إِلَّا يَكُونُ مَقَارًا بِالْفَرْسِ وَيَسْتَوِيَانِ فِي ذَلِكَ مَا رَوَى أَنَّ  
مُوسَى الْأَشْعَرِي كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَا بَعْدَ مَا أَصْبَحْتُ  
مِنْ خَيْلِ الْقَوْمِ حَمَلًا وَكَأَنَّ عَرَاصِفًا بَرِيًّا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي أَهْلِهَا مَكَتَبَتِ  
أَنَّ ذَلِكَ يَسِي الْبَرَازِينِ فِي نَظَرِهَا كَأَنَّ سَهْمًا بِالْحَيْلِ فِي سَهْمِهَا سَوَاءٌ  
مَا سَوَاهَا وَكَذَا رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَإِنَّهُ قَالَ لِي لَمْ يَنْفَرُوا  
رَاجِعَ الْبَرْزَوْنِي وَالْمَنْظَرُ سَهْمٌ لَهُ وَلَا يَسْهُمُ لِمَا سِوَى ذَلِكَ وَاقِي خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ  
بِهِجِينَ فَقَالَ لَأَنَّ اسْتِغْنَاءَ الْبَرَازِينِ عَنْ الْقِسْمِ عَنْ كَثُوفِ



انما جاز اجرا بقتله واما غير فقاما طبيب سبعة من الغيبة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 هذه الدنيا خير خطاك في الدنيا والآخرة وعن عكرمة ان اجيرا كان مع  
 النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فلم يسهم له وقد روى عن ابن عباس انهم سئلوا  
 واما اول هذه الاية اذا قتل وكرت العمل فلهذا يستاجر فانه لا يستحق الا في ذلك  
 الوقت فاستحق السهم واما لم يفعل ذلك فهو مستحق للاجر فلا يستحق السهم حاله  
 التاجر في العسكر ان قال استحق السهم لم يقال لا يستحق السهم قالوا

**باب سهمان الجبل في الحرب**

قد بينا ان من استحق فرسه بعد مجاوزة الدرب فهو مستحق لسهم الفرس قال  
 الا ترى انه لو عفر فرسه في القتال وقيل استحق سهم الفرس وان كان اصابه  
 بعد ذلك في حال ما كان هو راجعا وكذا لو اخذ العدة وفرسه في حوزة وكذا  
 قتل بحرم سهم الفرس لهذا الشيخ ان السهم من القتال على الجبل فاقول ان يسجل سهمهم  
 بها وانما ينبغي للامام ان يفعل ما فيه زيادة من يرضون للمسلمين ثم الاستحقاق لهم  
 مؤنة الفرس في دار الحرب على قصده لقتال لا بابتداء القتال فارسا اري  
 ان قتالهم لو كانت في المعركة وعلى ابواب الحصون وفي السفن فان تركوا  
 فارسا منهم استحق سهم الفرس ان قد سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر  
 للفرس ان وكانت حصونا مفتوحة بالقتال رجاله فوفوا للمعينة الزام مؤنة  
 الفرس في دار الحرب لا لقتال عليه ولو مشى بفرسه فربط في المعركة على  
 وقاتل راجعا استحق سهم الفرس فاذا اصاب فرسه في القتال لا يستحق سهم  
 كان اولي ولو دخل دار الحرب راجعا لم يستحق فرسا وقاتل فارسا لم يستحق السهم  
 الرجال وفي رواية ابن المبارك يستحق سهم الفرس لانه الزام مؤنة الفرس  
 في دار الحرب لقتال عليه ولان مجاوزة الدرب بمنزلة القتال كما في اية  
 يستحق سهم الفرس ان كان يستحق كجيفة القتال فارسا كان اولي وطه  
 الرواية ان اتفاقا بسبب الاستحقاق يكون مجاوزة الدرب فلهذا نفى  
 سبب استحقاق سهم الراجل فلهذا نفى بعد ذلك واما لانه يستحق على الامام  
 مال كل واحد من الغزاة في كل وقت فنجعل سببا رجال مجاوزة الدرب  
 يسير لان العادة ان عرض الجيوش عند ذلك يكون في حاله ان يكون

الحرف في انما البيت واستطاق



فمن اثبت في راسه في الدوان عند ذلك يستحق سهم الفرسان وان توجله  
ومن اثبت في دوان الرجالة لا يستحق الا سهم رجل وان توجله بعد ذلك  
فان دخل بفرس لا يستطيع القتال عليه لضعف كبراهم لم يركب لم يضر  
سهم فارس لان ما دخل بليس يصلح للقتال عليه فعرف انه دخل رجلا وحاله  
دون حاله دخل رجل او حمارا وغيره قد بينا انه لا يسهم له الا سهم رجل فان كان  
الفرس مريض لا يستطيع القتال عليه حين دخل ولم يغم المسلمون غنيته  
صح الفرس ففي القياس له سهم رجل لان عند مجازة الدرب لم يكن معه  
صالح للقتال عليه وانما صار صالحا بعد ذلك حين فتح فنجعل كالموتى  
في هذه الحالة او دخل ممر وطال المقام حتى صار بحال بركب ولكنه استحسن  
بضرب سهم فارس في كل غنيته صابو ما قبل برؤه وبعد برؤه لانه دخل هذا  
الفرس الا للقتال عليه، التزم مؤنة الا انه لك فانه كان صالحا للقتال  
عليه الا انه تغذر ذلك بعرض على سرف الزوال فاذا زال صار كأن لم  
يكن بخلاف المهر فانه ما كان صالحا للقتال عليه وانما صار صالحا له لك  
ابتدأ في دار الحرب فيكون حاله كحال من استمر في فارس في دار الحرب والذي  
يوضح الفرق ان الصيغة لا يستوجب النفقة على زوجها لانها لا تخرج تحت  
الزوج والمهرية التي لا يجمع بينهما يستوجب النفقة عليه لانها كانت  
صالحة لحمة منه وانما تغذر ذلك بعرض على سرف الزوال فكذا الفرس  
اذا ضلح او مرض عند مجازة الدرب بخلاف ما اذا كان صفيضا لك  
فان ذلك ليس على سرف الزوال ولان سلاما دخل دار الحرب فارسا  
تقبل فرسه واخذ اسيرا قبل ان يعاصب الغنائم ثم اصاب الجيوش الغنائم  
فلم يخرجوا حتى القلت ففتح بهم فله سهم الفرس لانه انقذه سبب الاستحقاق  
سهم عند مجازة الدرب وسائرهم في احوال الغنيمة بالاراس سلام فنجعل ذلك  
في الحكم كانه لم يغير فله لانه ابقى بغير قنهم بعرض على سرف الزوال فاذا  
زال صار كأن لم يكن ولو كان خرج ذلك الجيوش ودخل جيش آخر فطلب  
البيس رجلا في صابو الغنائم بعد ما فتح بهم فله في ذلك سهم رجل ولا يسهم  
فيما اصابوا قبل ان يفتح بهم لانه ما انقذه سبب الاستحقاق معهم فله في ذلك  
السبب الذي انقذه بخروج ذلك الجيوش الى دار السلام ولم يكن معهم

فبطل ذلك الاستحقاق وقد انقذه بالحق الجيوش ان في سبب  
الاستحقاق الا ان ابتداء فغير حاله في دار الوقت فان فتح بهم رجلا  
استحق سهم الرجالة وان فتح فارسا استحق سهم الفرسان فبطل من سلم  
في دار الحرب والفتح بالجيش او كان تاجرا مستمنا في دار الحرب فاستحق  
بالجيش وله هذا الاسكنة له فيما اصاب قبل ذلك لان سبب الاستحقاق  
ما كان منعقده حين اصاب ذلك الا ان ينسحب المسلمون بقتال فقتل  
معهم عن ذلك فحينئذ يستحق الشركة فيه بسهم رجل ان الفتح بهم رجلا وسهم  
ان المفتي بهم فارسا على فارس استراه من اهل الحرب او دهبوه لانه ذلك  
الفرس له على سبيل الخصوص فيكون به فارسا وان كان اخذ ذلك الفرس  
من اهل الحرب بغير طلب انفسهم فهو رجل وذلك يكون في لانه اخذ منه  
الجيش فكان من جملة الغنيمة يثابره فيه بالجيش وهو لا يكون فارسا بغير  
من الغنيمة الا ترى انه لا يكون له ان يقتل على ذلك الفرس ولو كان له  
والعباد بانه وحق بالعبودية لم يفتح بالعكر فهو بغير الاسير والدي  
اسلم في دار الحرب في جمع ما ذكرنا فان لم يفتحوا الى العكر حتى نفقت  
خيولهم فهم رجالة لان حاله المحقوق بالعكر في مقام بغيره حال مجازة الدرب  
في حق من دخل من دار السلام الا ان يكونوا قد قربوا من المعسكر بحيث  
يكون العكر والهم يغتربهم ان طلبوا الغنائم ثم نفق الفرس فحينئذ  
سهم الفرسان لانهم وصلوا الى العكر فربما فكاكهم خيلهم ثم نفقت  
اذا سهم بعد ذلك ولو دخل سلم دار الحرب باذن الامام فارسا على  
اثر العكر نفق فرسه ثم ادرهم رجلا بضر سهم فارس لانه دخل  
عاريا على فارس فله ذلك منزله كخوفه بالجيش في استحقاق اصله على  
ما بينا ان المدة وبغيره من شهد الواقعة في استحقاق السهم فله ذلك في صفه  
الاستحقاق وبذلك وحين دخل باذن الامام فان كان الامام يقاتل  
ان يدخلوا بعد العكر والمسلة بجملتها فانما ينظر الان الى حاله يوم فتحهم  
لانه دخل لصا مغيرة ما دخل غازيا حين دخل بغير اذن الامام الا ترى انه  
لو اصاب وحده سببا لم يجز ذلك بخلاف من دخل باذن الامام  
والا يثبت ذلك الجيوش فيما صابوه قبل ان يفتح بهم بخلاف الاول فيكون



حال هذا حال الاسير الذي اسلم في دار الحرب في انه تغير حاله وقت  
الحقوق لانه صار غاربا جنيده ولوان التجار في معسكر المسلمين او من اهل الذمة  
كانوا فرسا فاقوا مع المسلمين فانما ينظر الى حالهم حين كانوا لان سبب  
الاستحقاق يتغير بهم ابتداء في هذا الوقت فانهم كانوا تجارا قبل هذا الزمان  
فمن كان من المسلمين في هذه الحالة فرسا استحق سهم الفرسان ومن كان  
من اهل الذمة فرسا استحق الرضخ بحسب ذلك ومن كان منهم رجلا استحق  
بحسب ذلك ولو اسلموا ثم كانوا معهم فانما يتغير حالهم في صفة استحقاق  
السهم حين كانوا معهم لان حالهم كحال الاسير والدين اسلموا من اهل الحرب  
من حيث ان سبب الاستحقاق يتغير لهم لان ولو كانوا بالعدو هم  
وبينهم فجعلوا معا فلو لم يسموهم ثم اسلموا فمن كان منهم فرسا حيا لم يمسك  
فله سهم الفرسان ومن كان منهم رجلا فله سهم الرجالة وكذا لو دخلوا  
دار الاسلام مع الجيش لقتال فرسا او رجالة ثم اسلموا قبل اصابته القتلى  
او بعد فان من كان منهم رجلا حيا دخل استحق سهم الرجالة ومن كان  
منهم فرسا استحق سهم الفرسان فقد طعنوا في هذا المصنفين فقالوا قبل  
الاسلام ما انفق لهم سبب استحقاق السهم لانهم لم يسموا بل ذلك وقتاد  
السبب بدون اهل الذمة المستحق لا يكون فينتفي ان تعتبر حالهم بعد الاسلام  
مجازاة الدرب وحال الحقوق بالجيش اذا كانوا في دار الحرب ولكن  
ما ذكره في الكتاب اصح لانهم من اهل ان يستحقوا بسبب الغنية لا ترى  
ان قبل الاسلام يستحقون الرضخ وذلك تنافي من الغنية فيه يتبين ان  
الغنى وسبب الاستحقاق لهم عند الحقوق بالجيش ومجازاة الدرب  
على قصه القتال ثم اذا اسلموا قبل تمام الاستحقاق باجواز الغنائم بدلا  
يجعل منزله بالوكا نوا مسلمين عند ابتداء السبب في صفة الاستحقاق لان  
الصنعة تنبع للاصل فينبغي عليه وعلى هذا ودخلوا مع الجيش بدون الامم  
اسلموا قبل ان يجهزوا الجيش او بعد ما كفواهم قبل الاجازة ولوان عدا دخل  
دار الحرب مع مولاة فرسا بريد القتال بدون مولاة فتعاقوا غنائم ثم غنمه  
مولاة وذهب له ذلك الفرس فتعاقوا غنائم بعد ذلك فانما رضى مولاة  
مما غنم المسلمون قبل ان يعتق العبد ولا ينبغي بذلك الرضخ سهم الفرسان

ون يراو على سهم الرجل لان العبد في حق الرضخ كالذمي ولا ينبغي رضى  
الذمي اذا كان فرسا سهم فارس من المسلمين لانه لا يوجد في اهل الذمة  
مقاتل الا في المسلم من هو اقرب منه فذلك حال العبد لانها بقية  
من حيث ان المستحق للعبد وهو الرضخ لا يتغير لعققة فيما اصاب قبل ذلك  
والمستحق للذمي يتغير حتى يستحق السهم في جميع ذلك لان اسلام الذمي  
لا يتبدل المستحق فهو المستحق للسهم والرضخ جميعا فيمكن ان يجعل اسلامه كالمو  
لاد ابتداء السبب والعقود العبد يتبدل المستحق لان الرضخ يكون لمولاه  
مستحقا بالعبد كما يكون السهم مستحقا له بالفرس وبعد العتق ان المستحق  
للعبد فلا يمكن ان يجعل العتق كالموجود عند ابتداء السبب لان ذلك  
يبطل استحقاق المولى اصلا ولهذا قلنا ينبغي حكم الرضخ فيما اصاب قبل  
غنقه وفيما يصاب بعد العتق يكون للعبد سهم الفرسان لانه كان  
فرسا عند العتق واصل السبب وان كان الفرس بجزة غيره من دخل  
فرسا على فرس عارية او هو بعد العتق حين ذهب له المولى الفرس  
من التقي بالعدو فرسا من اسير او ناج فاستحق سهم الفرسان قل  
وكذلك الذمي والمكاتب يدخلان في ريسين ثم يصيب المسلمون  
غنائم ثم يعتق المكاتب ويسلم الذمي ثم يصيبون غنائم بعد ذلك فانما رضى  
لها في الغنية الاولى رضى في ريسين ويوطان بعد العتق والاسلام  
سهمين في ريسين وهذا الجواب غير صحيح في الذمي فقد اجاب قبل  
ذلك ان له السهم في جميع ذلك وهو من لف ذلك وهو تافه  
من وانما يقع مثل هذا اللفظ من المكاتب في يصح في حق الذمي الجواب  
الاول لما بينا من المعنى فانما حق المكاتب بينهم من يقول الجواب ايضا  
غير صحيح لان المكاتب هو المستحق لكسبه دون مولاه فيعتقه لا يتبدل  
المستحق بل يكون حاله كحال الذمي وقد نص عليه بعد هذا في باب رضى  
الموصفين بخلاف العبد ومنهم من يقول بل هو صحيح لان كسب  
المكاتب دائر بينه وبين مولاه لكل واحد منهما فيه حق المكاتب لا ترى  
انه منقلب حقيقة ملك المولى للمكاتب فيثبت معنى تبدل المستحق  
يعتقه من هذا الوجه فلهذا اعتبر الرضخ فيما كان قبل العتق وما بعده



فله سهم الفارس وان لم يكن الفرس ملكا له حقيقة حين دخل دار الحرب  
لان له ملك اليد في مكانه فلو كان فارسا دون الفرس المستغنى  
راحلا بعد العتق ادى الى ان يكون استحقاقه بعد العتق دون استحقاقه  
قبله لان رضى الفارس قد يزاد على سهم الراجل ومعلوم ان العتق يزيد  
جزا لا سوا فلو ان استحقاق سهم الفارس بعد العتق ولو كان العبد غريبا  
في القتال وانما دخل للخدمة مع مولاه فتقاتل فقتل في القياس ليس  
من اهل القتال وانما يصير اهل القتال عند اذن المولى فيكون حاله كحال الحر المسمى  
ان قاتل بادن الامام استحق الرضى والا فلا وفي الاستحسان رضى له  
لانه غير مجبور عن الاكساب وما يتحقق منفعة واستحقاق الرضى بهذه  
الصفة فيكون هو كالمأذون فيه من جهة المولى دلالة وهو نظير العبد  
والاستحسان في العبد المجبور اذا اجر نفسه وسلم من العمل لم يمتد اليه  
لا يمتد اليه ان يغزو الا باذن مولاه كالقن لانه في الغزو يعرض نفسه  
وهو مملوك للمولى فلا يجوز له ان يخاص نفسه بغير اذنه كالعبد بخلاف  
للجارية الى دار الحرب فان ذاك من باب الاكساب فيمتد به  
ياحر وان شرط عليه مولاه في الكفاية ان لا يخرج الى دار الحرب فان شرط  
لغزو قد يمتد في كتاب المكاتب فان قاتل بغير اذن مولاه فاجل  
بآفانه يرضخ له على قدر جأته ان كان فارسا او راجلا لان فعله  
كان اكثرا بالمال وعقد الكفاية يعلق له ذلك فاذا ثبت في  
المكاتب فهو كذلك في حق العبد اذا قاتل بغير اذن مولاه ولو ان  
دخل دار الحرب مع مولاه بخدمته فاحقه وذهب له فاسم حتى يكتد  
فانما يقتبر حاله حين يمتد بهم فان كان فارسا فله سهم الفارس وان  
كان راجلا فله سهم الرجال فيما يصيبون بعد ما يمتد بهم ولا شركة له فيما  
قبل ذلك الا ان تقاتل معهم لان سبب الاستحقاق بالانفصال حين  
لا على قصد القتال وانما ينقذه السبب حين يمتد بالحبس فيكون حاله  
كحال التاجر والذي سلم في دار الحرب ولو كان مكانا حين دخل  
المولى اداى بدل الكفاية قبل ان يخرج الى دار الاسلام فانما ينظر  
الى حاله حين كان فارسا استحق سهم الفارس فيما اصابت

عنتقه وبعده لان دخوله كان على قصد القتال سواء اذن له المولى في  
الغزو او لم ياذن او لا خدمته للمولى عليه وقصده الى القتال يكون مختبرا في  
حقه فانقذه السبب بالداخل وقد كمل حاله قبل تمام الاحراز فيمتد به  
لو كان كامل الحال عند الدخول وبهذا تبين ان ما ذكر من الجواب قبل  
هذا في المكاتب غلط من المكاتب وان لم يمتد حتى قسمت الغنائم فثبت  
فليس له في ملك الغنائم الا الرضى لان الحق ما كمل فيها قبل كمال حاله فان  
القسمة والبيع في ما كمل الحقل الغنيمه كالا حراز ولهذا ينقطع بهما شركة المذود  
هذا ولو اعتق بعد الاحراز بدار الاسلام سواء الرضى الواجب يجوز له لانه  
كسب المكاتب فيسلم له بعد العتق وان خاصه مولاه في دار الحرب في الكفاية  
ففسخ العتق الكفاية لانه قبل بعض الجرم في القياس لا يمتد به لو كان  
دخل بغير اذن مولاه لان الكفاية لما انقضت صادت كان لم يكن  
حاله كحال العبد الداخل بغير اذن مولاه على قصد القتال وقد بينا ان  
في القياس لا يمتد الرضى وفي الاستحسان يمتد ويكون ذلك مولاه  
فهذا مثله ولو مات عما جزا او عن ذاق فان كان ذلك قبل قسمة الغنائم  
او الاخراج لم يكن له ولا لمولاه من ذلك شيء وان ادبت كفاية لان  
الاستحقاق الرضى لا يكون اقوى من استحقاق سهم وموت الغاري  
قبل الاحراز والقسمة يبطل سهمه من الغنيمه وموت المكاتب اولى وان  
كان ذلك بعد القسمة او البيع او الاخراج فله نصيبه منها كالومات  
في هذه الحالة الا انه اذا مات عما جزا كان ذلك لمولاه الا ان يكون  
فيه ذاقا بالمكاتب فيقبضه المولى من مكاتبه ويجزم بكونه وانما عن  
ذاقا ذلك نورته فان قيل يستحق عنتقه الى حال حيوة فعلى هذا ينبغي  
ان يستحق السهم بغيره ما لو عتق قبل الاحراز في حيوة فذ على احد الطرفين  
لا يستحق عنتقه وانما يجعل هر جبا كلما الى وقت ادا الكفاية وعلى الطرفين  
الاخر هذا الاستناد لاجل الضرورة فلا يظهر فيها دراما كحقيقة الضرورة  
وهو علم الكفاية فاما استحقاق السهم فليس من ذلك في شيء ولو كان  
عبد ما ذاق في القتال او غيرا ذون فانت قبل الاحراز والقسمة فله  
مولاه من ذلك اعتبارا بموت من له سهم فان قيل استحقاق الرضى



هذا للمولى بسبب عبده كاستحقاق السهم للفارس بغيره ثم يموت الفارس  
 في دار الحرب لا يبطل سهم الفارس فكذلك يموت العبد في دار الحرب  
 حق المولى في الرضخ فله لانه لك ولكن الاستحقاق للعبد ثم خلفه  
 المولى في ملك المستحق كما خلفه في ملك ساكن كسابقه وهذا لان العبد  
 من طيب فهو من اهل ان يتقوله سبب الاستحقاق على ان خلفه ماله  
 في ملك المستحق الا ترى انه لو مات العبد بعد مجازاة الدرب قبل النقل  
 لم يستحق مولاه الرضخ بخلاف الفارس وان كان موته بعد احوار الغنمة  
 فرضحه يكون لمولاه لان سبب استحقاقه قد اكمل فلا يبطل موته ولكن خلفه  
 مولاه فيه كما خلف الارث المورث وان باعه مولاه قبل احوار  
 فانه لا يبطل رضحه لانه لم يخرج من ان يكون اهل للاستحقاق وان تحول  
 الملك فيه من شخص الى شخص يكون رضحه لمولاه الاول اما اذا باعه بعد احوار  
 فطاهر واما قبله فلا سبب الاستحقاق فيعتقه في ملك المولى الاول  
 وبنت اصل الاستحقاق بالاصابة فلا يبطل حق المولى ببيعته في سائر  
 اصحابه الا ترى ان المأذون اذا اشترى سببا بغير طاعة الجارية باعه مولاه  
 فان المشتري يكون ببيع دون المشتري فان غنما غنمة اخرى بعد باعه  
 مولاه نصيبه من الغنمة انما للمشتري لان الاستحقاق انما ثبت له عند  
 الاصابة وعند ذلك هو ملك خلفه المشتري في ملك المستحق ولو كان  
 حرا دخل دار الحرب ما قدام صار معتوقا قبل احوار فانه لا ينج نصيبه  
 من الغنمة لانها احررت وهو من اهل الاستحقاق وان كان معتوقا  
 بخلاف ما اذا مات قبل احوار ولو لم يصبر معتوقا ولكنه اراد العباد  
 وخرج مع المسلمين فابى ان يسلم حتى قتل فان نصيبه من ذلك ميراث  
 لورثة المسلمين ورضحه من ذلك رضحه كما يصنع بالذمي لان الميراث ميراث  
 الكافر الا صلى فانما احررت الغنم وهو اهل للاستحقاق في الرضخ دون  
 السهم لكونه من اهل دارنا قل وانه لك على الذمي اذا اسلم وعق  
 المكاتب قبل احوار الغنم انه يضرب لهما بسهم كامل لانه سطر الى  
 حالها يوم حوز الغنم بالدار ويقسم ويباع وبهذه الجنب ايمان جارية  
 الاول في الذمي والمكاتب جميعا غنط كالميت ولو لم يكن بدار الحرب

والعاد بانه من الردة بعد اصابة الغنمة ثم رجع مسلما قبل احوار بعده  
 بنفسه من ذلك شيء لانه الحق بالحري الاصل والحري اذا اسلم ونجى  
 بالحري بعد احوار او قبله ولم يكن لغنم فله بعد ذلك لم يكن له نصيب  
 المصاحب في الميراث ملكه وكيف يستحق الشركة في غنم المسلمين وقد صار كمال  
 لو اصيب ماله كان قبا ولو اخذ من الغنمة شيئا فاحرزه ثم اسلم عليه كما  
 فارقنا انه صار كالحري الاصل ولو لم يتجى بدار الحرب بعد الردة في حوز  
 الغنم او قسمت او بيعت فنصيبه منها ميراث لورثته لان حقه قد اكمل  
 فيها فهو كالميراث ولو لم يكن في هذه الحالة بدار الحرب مرتد لكونه ولو لم  
 يرتد ولكن المشركين اسروه قبل احوار ولم يقتلوه فانه ينبغي للمسلمين ان  
 يغرلوا نصيبه مما غنموا قبل ان يوسر لان حقه ثبت فيه وبالا سطر يخرج من  
 ان يكون اهل للنظر حقه بالا حراز ولا شيء له فيما غنموا بعد اسره لان السور  
 في دار الحرب لا يكون مع الجيوش حقيقة ولا حكم فهو لم يشاركهم في حيا  
 هذا ولا في احوار بالدار وان لم يدروا فعدوا به حين اسره قسمت الغنم ولم  
 توقف له منها قليل وكثير لان تمام الاستحقاق انما يكون بالا خارج المقتود  
 كما لميت فيما يستحقه ابتداء حتى اذا مات قريب لم يرتد ولا يوقف  
 لاجله شيء فهذا امثلة فان قسمت الغنم ثم جاء بعد ذلك مسلما لم يكن له شيء  
 لان حق الذمي من قسم بينهم قد اكمل بالقسمة وثبت ملكهم فيها ومن ضرورته  
 ابطال الحق الضعيف وان بيعت الغنم او اخرجت وتختلف في دار الحرب  
 الى جهة بعض المسلمين فاسره فانه يوقف نصيبه حتى يجي قباخذ ويظهر من ذلك  
 لورثته لان حقه اكمل في المصاحب بالا حراز او يبيع فيكون الحكم فيه هو الحكم في كل  
 المفقود وانه تعالى اعلم

### باب بيان الجاني في دار الاسلام والشركة في الغنمة

ولان جيت من دار الحرب دخلوا دار الاسلام فغا غنم المسلمين حتى ظفروا بهم  
 فانما الغنمة لمن شهد الواقعة بهذا روى عن عمر رضي الله عنه قال الغنمة لمن شهد  
 الواقعة وهذا لان الاستحقاق بالجهد واليادي في دار الاسلام بمن شهد الواقعة  
 خاصة وهذا بخلاف اذا دخل المسلمون دار الحرب فهناك للمسلمين



المصاب وان لم يشهد والوقعة لا منهم وخذوا دار الحرب على قصد الجهاد  
فكانوا مجاهدين ذلك لان دار الحرب موضع القتال فكل من حصل  
في دار الحرب على قصد القتال جعل في الحكم كمن شهد الوقعة ودار السلام  
ليس موضع القتال فانما المقاتل فيها من شهد الوقعة فاحته وهو بمنزلة الملو  
وقف في المسجد البعد من الامام واقدمى به فانه يصح الاقتران بالمسجد  
مكان الصلوة فيجوز هو كالموقف صحت الامام بخلاف ما اذا كان في  
الصحن ولوان عسكر المسلمين افتتح المدينة وصبروا ودار السلام ثم  
محق بهم مد قبل قيمة الغنائم فلا شرك لهم في المصائب لان الغنائم صلت  
صارت محروقة بدار السلام فكانهم اخبروا ثم لم يحرقهم مدونة لان  
الشركة للمدونة باعتبارهم شاركوا في الحراز وذلك غير موجود هنا  
وكذا ان قسموا الغنائم في دار الحرب او باعوا ثم اصابهم مدولان لغنمة  
والبيع بأكبر الحق كما بالاحراز وانما الشركة للمدونة اذا اخفوا بهم في الحرب  
بقل ان يتأكد حقهم فيها مستدلالا بالمدونة عن الصدوق رضي الله عنه  
في اهل البصرة بسين وقد بينا ذلك في السير الصغير ولان عسكر اهل  
وخذوا دار السلام فانتهوا الى مدينة مثل المصيبة او لم تكن فخرج قوم من  
دق قلوبهم حتى ظفروا بهم فالغنمة لهم دون اهل المدينة وان قال اهل المدينة  
قد كنوا لكم لم ينفذت الى ذلك لانهم كانوا مجاهدين انما كانوا مدونة  
في مسكنهم والشركة في المصائب لمن كان مجاهدا وانهم لم يشاركوا في  
الاصابة ولا في الاحراز فان كانوا اشكوا وركبوا الجبل وانواب المدينة  
نصفان ان سعى على اب بفتح بعضهم وبقى بعضهم في المدينة فهم شركاء  
في المصائب هنا لانهم قد شهدوا الوقعة وكانوا مجاهدين حين اشكوا وناولوا  
باب المدينة على قصد القتال لا ترى ان الغنم يلقون العدو ويحرقون الابي  
القتال منهم الا قوم قليل ثم يكون الغنمة مشتركة بين جاعتهم لانهم جميعا  
شهدوا الوقعة فهذا مستلزم وان كان المسلمين لغوا باب رجل من المسلمين  
قد خرج داره متسلحا فمعه ذلك الزحام من المصائب باب المدينة فمعه  
في المصائب لانه مجاهد باصنع ما به للوقعة وان كان واقفا على  
داره او في جوف داره في داره او رجلا ليس سلافا وفتح باب المصيبة

من المصائب الا الزحام فان كان باب داره مفتوحا كان له سهم من الغنمة  
وان كان باب داره مغلقا عليه لم يكن له من الغنمة نصيب لان الغنمة  
في منزله ليس بقصد الى موضع القتال على قصد القتال بخلاف ما اذا كان  
باب داره مفتوحا قال ولو كان لهذا سهم كان لغنمة ممن هو مع داره  
في جوف بية بج معنا وبعض هذا قريب من البعض ولكن انما يوجد فيه  
بالاستحسان وما يقع عليه مورث كس فان كانا على سور المدينة بية يرون  
ويصيحون بما فيه تحريض للمسلمين ودار باب لشركيين كانوا شركاء بهم في  
الغنمة لانهم من جملة من شهد الوقعة وجاءه نوحا من الجهاد وان كان لا يبر  
امرهم بالكنية على سور المدينة والعدو من دخول المدينة ان يرموا المسلمين  
وهنا هم ان يجهنوا المسلمين بسبي فم شركاء في الغنمة ايضا لانهم شهدوا الوقعة  
واستغلوا بما فيه قوة المسلمين وهو فراغ قلوبهم من ان يلقوا العدو وهم  
والاصل فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر الراية يوم حنين  
ببر حواذرهم ولا شك انهم كانوا من جملة من شهد الوقعة شركاء في المصائب  
ان لاصحاب الغنائم واخرج المسلمون الى باب المدينة وقيل قلوبهم رجالة  
وقد اسرجوا خيلهم في منازلهم لم يضرب لهم ان سهام الرجالة لانهم كانوا  
على الافراس حقيقة ولا حكا فاسرح الفرس ليس من عمل القتال في سبي  
وان كانوا خرجوا من منازلهم على الجبل ونزلوا في المعركة فقاتلوا رجالة  
سهم الفرس لانهم شهدوا الوقعة فرسانا وان رجلا اخفى المكان  
او زيادة حده منهم في القتال فلا يجوزون به سهم الفرسات وكذا من حضر المعركة  
راجلا ومعه غلام بقوه فرسه الى جنبه فانه يستحق سهم الفرس لان غلامه  
بفرسه كما تمكن من اخذه من يد الغلام والقتال عليه ولو حضر فارس ثم  
امر غلامه ان يرد فرسه الى منزله فزده وقابل رجلا فله سهم الاجل فقط لان  
الغلام حين رد فرسه فكان ما احضره موضع القتال اصلا لا ترى انه لو خرج  
الى القتال عليه لم يكن منه ولان اهل الحرب لم يدر من المدينة ولكن  
عسكره على اميال منها فخرج المسلمون اليهم رجالة فرسانا حتى يرموهم صابرا  
الغنائم فمن كان منهم في راس يفتح سهم الفرسات سواء قتل رجلا او فرسا  
لانه لما احضر فرسه المعركة صار مضافا بفرسه كما وان باشر القتال



واجلا بخلاف الاول هناك الفرس في منزله على آرتيه فلما يكون مجاهدا  
حقيقه ولا حكا وان كان المسلمون حين عسكروا الجذاتهم تنحي المشركون  
عن معسكرهم فاتبهم المسلمون حتى لغوهم ففانوار جاله وخبوهم في المعسكر  
فان كانوا القوم في موضع بقدر من في المعسكر على ان يعينهم وان اردوا  
ان يبعثوا الى خيلهم بعتهم اليهم فم شركا في المصائب للفرس منهم شمس  
لانهم جميعا في الحكم قد شهد والوقعة لغرب المعسكر من موضع الوقعة  
كانوا قد تباعدوا من المعسكر فليس لهم في المعسكر معهم شركة وليس  
منهم سهم الفرس ان الامن فخر المعركة على فرسه ففرسه لانهم ما كانوا  
ممكنين من القتال على الفرس الا ترى انهم لو ركبوا الا بطنه انهم حتى  
اياما كانوا رجاله ولم ينظر الى ما كان لهم من الخيل في المعسكر لان في ذلك  
الاستحقاق بشهو والوقعة فيعتبر في حق من يستحق وما يستحق به شهو الوقعة  
بالحضور حقيقه او يكون بالقرب منه حكما على وجه الاستحقاق انهم  
ان يعينهم فيكونون كاردتهم فاما اذا الغدوم ذلك لم يكونوا من جملتهم  
شهد الوقعة ولو خرجوا الى معسكرهم فرسا فانفق فرس بعضهم كان لهم  
الفرس لان فخر المعسكر فارسا فبصيرة مجاهدا بفرسه اذا كان القتال  
في ذلك الموضع او بالقرب منه وهذا في حق هو لا بمنزلة مجاهدا في الحرب  
فارسا ان لو كان القتال في دار الحرب وان خرج الى المعسكر واجلا  
فلم يبق قتالا حتى اتى بفرسه او اشتري فارسا فله سهم الفرس ايضا وكذا لو  
اصطف الفرياق للقتال وهو رجل ثم اتى بفرسه او اشتري فرسه  
سهم الفرس لان المعسكر من شهو والوقعة وحقيقه الوقعة انما يكون  
القتال فحضور المعسكر وان قيم مقامه حكما لا بسقط به اعتبار حقيقه فان  
القتال وهو رجل ثم اصاب فرسا بعد ذلك لم يكن له الاسهم رجل  
شهو والوقعة حقيقه وحكما وقد وجد منه وهو رجل فلا يتغير حاله باصابته  
بعد ذلك الا ترى انه لو قتل بعضهم واخذ فرسه فقاتل عليه لم يصب  
الا سهم رجل ومن مات من المسلمين او قتل في حال قتال غنم بالقتال  
قبل ان يهزم العدو فلا شركة في المصائب لان الاصابة لا يتم مع بقا القتلى  
فان المشركين ممنون بعد وفاتهم عن مالهم وان مات او قتل بعد

انهما اصابوا بهم من الغنيمة لان القتال كان في دار الاسلام فبهم  
العدو وبما سبب الاستحقاق ولبصيرة الغنائم في حكم المحرزة بدار الاسلام  
وقد بينا ان من مات بعد الاحراز لا يبطل نصيبه فهذا مسكه ولو اصاب  
مسلم في حال قتال غنم بالقتال فرسا بنية او شرا فقاتل عليه غنم غنيمة  
ورجعوا الى معسكرهم لم يصب له فيها الا سهم رجل لان المعسكر حال شهو الوقعة  
وذلك عند اول القتال وقد كان رجلا فان عادوا من العدو بالقتال  
وعاد معهم فارسا فاصابوا غنيمة صرب له فيها سهم فارس لان بنية  
غير الاولى وقد شهد فارسا فاولى قد نقصت حين كف بعضهم  
الا ترى انه لو كان اصاب الفرس قبل القتال في المدة الاولى كان له سهم  
فارس في المصائب في المدة الاولى فلهذا في المدة الثانية ولو قتلوا المشركين  
فلم يصبوا شيئا حتى جاء قوم من المدينة مدد لهم فرسا او رجلا ففانهم  
او وقفوا رداهم حتى اصابوا غنيمة ركوبهم فيها فن كان فارسا صرب  
بهم فارس ومن رجلا صرب له سهم رجل لانهم شهد والوقعة قبل اصابة  
الغنيمة فكان حالهم كحال من خرج مع الجيش وكذا لو انتقلوا الى معسكرهم فافوا  
فيها ولم يبقوا موضع القتال وعسكروا قريب منهم جب بعد ردتهم  
ان يعينهم لانهم فارقوا مناهم على قصد الجهاد وعلى ان يكونوا من الجيش  
لقاتلون معهم فاذا وصلوا الى موضع لو استقوا تراهم فانهم قبل اصابة  
كانوا رداهم والرد كما لم يستر في استحقاق المصائب وكذا لو كانوا غنما  
قبل ان ياتوهم وغنم بعد اتوهم لان القتال اقام فاما بين الفريقين فلا  
صاغة لانهم اذا المشركون قاصدون الى الاستبعاد فترى بين المسلمين فانما  
تمت الاصابة في الكل بقوة الدين انهم ردوا ولو كانوا صلب غنما غنم  
عن القتال في كل فريق عسكرهم جاء المدة ركوبهم في شيء من تلك  
الغنائم لان الوقعة التي اصبحت فيها ملك الغنائم قد نقصت انما الشركة  
شهد الوقعة حقيقه وحكما لان الاصابة قد تمت في تلك الغنيمة حقيقه شري  
الفريقين وحكما بالاحراز بدار الاسلام لانهم انما قاتلوا العدو في دار الاسلام  
ولا شركة له بعد الاحراز حقيقه وحكما فان عادوا الى الغزو من العدو فافوا  
فاصابوا غنائم ركوبهم في الغنيمة الثانية لانهم شهد والوقعة فيها وانما صا



محركة بما شربهم القتال او قوتهم بان كانوا راجعين وان كانوا جادين  
لقوا العدو ومن القوتهم فانهم المسلمين الى خندقهم فمنهم المد والدين  
واحقى جربوا عنهم المشركين فقالوا انت ركنكم في الغنم الاولى لانا وقتنا المشركين  
عنهم بالقتال لم يفت الى قولهم لانها صارت محركة قبل القتال والقتال  
لقد وقع عن المال الغنم المحركة بالدار كالقتال للرفع عن ثياب الجيوش  
فلا يكون موجب لهم الشركة فيها وان كان المشركون حين هزموا المسلمين  
اخذوا تلك الغنم فاستغفروا منهم المد وقوتهم برودة منها الى اهلها لانهم  
كانت تلك فيها بالاحراز بالسلام والتفتت بالكلهم فيجب الردهم لان  
المشركين وان اخذوا فلم يحرزوها بذراهم فبقيت حلالا وليس كما كانت  
بجانب ما لو كانت هذه الحادثة في دار الحرب لآت حتى لا يكون  
لم يملكه لان الغنم الاحراز واحراز اهل الحرب لها بالاختصاص في الاولين  
عنهم ويحق بالغنم التي يصيبونها الان ابتداء ولو كان العدو في السفن  
البحر في دار الاسلام فركب المسلمون البحر في السفن وحملوا معهم الجبل رحا  
ان يخرجوا الى البر فقتلواهم فالتقوا في البحر وقتلوا اصابوا غنما فانهم  
على الجبل والرجالة لانهم التزموا مونة الفرس بقصد الجها وعليه فلا يكون  
سهم الفرسان بقا لهم رجالة في موضع لم يمتثلوا من القتال على الفرس  
انهم لو قتلوا في بعض المقاتل وقتلوا وقتلوا رجالة استحقوا سهم الفرسان  
وكذا لو قتلوا في باب حصن رجالة استحقوا سهم الفرسان لهذا المعنى  
كانوا زكوا الجبل على الساحل في دار الاسلام فركبوا السفن رجالة المينة  
بجانبها فان كانوا تباعدوا من خبرهم حتى لو كانوا في البر لم يبعدوا على  
ان احتجوا الى القتال عليه لم يكن لهم سهم الفرس ولم يكن لمن خلف في  
على الساحل شركة معهم لانهم لو كانوا على البر بهذه الصفة لم يثبت الاستحقاق  
لكن خلف في المعركة باعتبارهم لم يشهدوا الوقت فكذلك اذا كانوا في البحر  
وان كانوا القوا العدو وقربا من المعركة حيث يفتتوهم ان ارادوا غنما  
فهم الشركة ويضرب لاصحاب الجبل فيها سهام الجبل لانهم شهدوا الوقت  
وصاروا بقرهم من موضع القتال كانهم في موضع القتال وانما انهم  
وظفروهم المسلمون بقوة من كان في المعركة فركبوا لانهم في البحر

لو كانوا في جوبه في ارض المسلمين وبين عسكر المسلمين وبينهم حتى يسير  
مثل عرض الدجلة فركب المسلمون السفن حتى اصابوا غنما فان من في  
المعركة ركنهم فيها اذا رجعوا اليهم فكذلك في الاول وعلى هذا لو دخل  
غنيمة في دار الاسلام مثل غنم طبرستان فلم يقدر المسلمون على ان  
يدخلوها على الجبل فدخلوها رجالة وقتلوا العدو وقربا من معكم حيث  
يسعون صهيل خبرهم فان اهل المعركة كانوا في غنمهم ولا صاحب الجبل  
سهم الفرسان لان الكل بالقرب من موضع القتال كما كفور في ذلك الموضع  
فان اعتوا في الغنيمة على ارض العدو وقتلوا في موضع لو طبلوا الغنم لم يمتثل  
اصحابهم فلا شركة لمن في المعركة معهم في المصايب لانهم لم يشهدوا الوقت حقيقة  
ولا حكا بعدهم من موضع القتال وكذا لو حصن المشركون في قلعة في ارض الاسلام  
او في جبل لا يقدر الجبل على صعود ذلك الموضع او حصنوا في حصن وجعلوا الماء  
في الخندق حتى صار ما حول المدينة سبيل البحر فركبوا السفن حتى انتهوا الى الحصن  
وصعدوا الجبل رجالة حتى فتحوا القلعة وصابوا غنما فان اهل المعركة كانوا  
فيها ولا صاحب الجبل سهم الفرسان لان الذين ظفروا بالعدو وانما ظفروا  
بقوة اهل المعركة حين كانوا بالقرب منهم الا ان يكون العسكران عن  
القلعة والحصن بحيث لا يفتتوهم ولا يكونون ردا لهم فحينئذ لا شركة معهم  
لا اهل المعركة لان كلهم من الاصابة بقوة الفرس لا بقوة من في المعركة  
ثم قيل الرجوع الى المعركة ويصير الغنيمة محركة بدار الاسلام فليس ركنهم  
فيها الا ترى انهم لو فعلوا هذا في دار الحرب ثم لم يرجعوا الى المعركة ولكنهم خرجوا  
من جانب خالي دار الاسلام فان اهل المعركة لا يركبونها فيها الا اذا  
كانوا بالقرب منهم حين اقتتلوا وصابوا على وجه لو استغفروا بهم فانهم  
فكذلك اذا كان القتال في دار الاسلام ان من في دار الحرب من كان  
من اصحاب السرية خلف فرسه في المعركة استحق سهم الفرسان وان كان  
الاصابة بعد ما بعدوا من المعركة بخلاف اذا كان القتال في دار الاسلام  
لان هناك سبب الاستحقاق له قد انعقد بمجاورة الدرب فاربوا  
انه لو وفق فرسه استحق سهم الفرسان فكذلك اذا خلف في المعركة ولكن لم يفت  
غير معتبر في حق المستحق الا ترى من مات من الجند في دار الحرب لم يضر



ليسهم فلهذا لا شركة لمن تجل في المعركة ومن كان من اهل السيرة خلف فرسه  
في المعركة استحق السهم به فاما اذا كان القتال في دار الاسلام فاما مقتد  
الاستحقاق مما يشهد بالوقعة فارسا وجبن كان فرسه بالبعد من موضع  
لا يمكن من القتال عليه لولا احتياج اليه فهو ما شهد بالوقعة لا ارجل فاستحق السهم  
**باب دخول المسلم في دار الحرب بالخيال ومن سهم منهم في الغصب والارباب**  
**والعارية وكجس مال غني له**

قد بينا فيما سبق انه ينبغي لاميير ان يعرف الجنب بين يخل دار الحرب فيجب  
الخيال بما هم واسماياتهم وحلهم ويكتب ارجاله كذا لك لان سبب  
الاستحقاق يتوقف لهم لان وهو محتاج الى معرفة كل واحد منهم عند ذلك  
ليتمكن من القضا بينهم بالخيال ثم اذا رجعوا الى ذلك الموضع عزمهم ايضا  
القسمة انما يكون بعد الاحراز بالاراسلام فذا بين ان يعرفهم عند ذلك  
من القسمة بينهم وهذا لا ينبغي عليه عزمهم في كل يوم ففتح المشقة  
بالعرف عن عند النقص والسبب وعندها كذا الحق بالاعزاز من مرتبة في العرف  
ان في ارجل وكان في العرف الاول فرسا له من فرسه ما حاله فان قال  
عقرا ونفق او اخذه المشركون فيقول قوله مع يمينه لانه يملك بما عرفت  
فانقضا سبب الاستحقاق له معلوم واما به بقولهم انه باع فرسه بغير  
عليه يبطل استحقاقه بمعنى هو حارس وهو مكر لذك فيقول قوله مع  
حتى ثبت العار من المسقط فان شهدوا بان من المسلمين انه باع قبل  
الغنية فقد ثبت بالحقبة العار من المسقط الاستحقاق وان ثبت باليمين  
معانته ولو حايضا به اتم باع فرسه قبل صابة الغنية لم يستحق به السهم الا في رواية  
سأوه عن ابي حنيفة رحمه الله بوجه الحسن وقد بينا في شرح المختصر في  
ان كان ان كان من اهل العسكر ومن العير لاق شركتهم في الغنية قبل  
الغنية شركة عانة فانهم لم يملكو شيئا قبل القسمة وبطل هذه الشركة لا يمكن انته  
في النهاية كافي مال ثبت المال واذا حفر الرجل بفرسه يخل دار الحرب  
فغصب مسلم فرسه واخذته دار الحرب ثم وجد المصوب منه في دار الحرب  
واقام عليه البينة فاخذته فحق العار ليس له الا سهم ارجاله لانه كان  
حين انقضا سبب الاستحقاق بدخوله دار الحرب او لم يكن في يده فرس

يتمكن من القتال عليه ان لو احتج اليه وقد ثبت اسمه في ديار ارجاله  
فذا تغير حاله بعد ذلك يعود الفرس اليه ويملكه من القتال عليه فلهذا لا  
استحقاق فرسا وفي الاستحقاق له سهم الفرس لانه التزم مونة الفرس  
للقنال عليه حين خرج من ابله فارسا وقاتل وهو فارس ايضا فلا يحكم  
بعارض غضب فيما بين ذلك بطل مكنه من القتال عليه كالموضع فرس  
اربت لوانه حين بقي بينه وبين دخول دار الحرب مقدار نصف ميل نزل  
ليقتضي حاجته فاستوى رجل على فرسه فاخذته دار الحرب ثم دخل صاحب  
الفرس على ارضه فاخذته منه اكان يحكم سهم الفرس بهذا المقدار ارباب  
الفرس حين نزل لقتل حاجته فدخل دار الحرب وتبع الرجل فاخذته كالم  
يحكم سهم الفرس ارباب لوانه حين عاب الفرس اخذه مسلم فركبه ولم يركبه  
حتى اذ خله دار الحرب ثم وجدته صاحبه فاخذته منه اكان يحكم سهم الفرس  
لا يستحقه احد ان يقول بهذا المقدار يحكم سهم الفرس كذا الاول ولكن  
ان ما بالذي يعرفهم وهو رجل في جنة هذا الخبر لم يصدق على قوله وكتبه ارجل  
لان علمه راجل حقيقه وما اخبر به محتمل للصدق والكذب فلا يرجع الحقيقة  
لاجله فان كتبه راجل ثم قرأه في العرف الثاني وهو فارس فقال في الفرس  
الذي كنت اخبرتك جنة لم يصدق بقوله لانه يدعي استحقاق سهم الفرس  
بسبب لم يعرف والاستحقاق بمجرد قوله لا ثبت فيحتاج الى قاعة البينة  
على ادعى من ذلك واذا قام البينة كان الثاني بالبينه كذا ثبت  
معانته ولوان الغصب حين ارجل فرس الغاري دار الحرب قال عليه حين  
غتم المسلمون وخرجوا فانه يضرب له في الغنية سهم الفرس لانه التزم مونة  
الفرس للقتال عليه وحق ذلك بالقتال عليه فان مونة المصوب على  
الغصب لم يرد ولا فرق في المكن من القتال على الفرس حيا بين فرس  
المصوب والفرس المملوك له ثم يرد الفرس الى صاحبه ويحكم له بالنقصان  
كان نقصه شي لان ما استحق من السهم انما استحق لقتاله على فرسه فهو بمنزلة ارجل  
او المصوب واخذ الاجرة فانه يكون مملوكا له وليس للمصوب منه على الاجر  
سبيل واما لانه نقصان الفرس ان مكن النقص فيه فهذا منه ولا يضرب  
لصاحب الفرس في الغنية الا بسهم راجل لانه ما كان مكن من القتال على



على الفرس في دار الحرب ولان الفرس الواحد لا يستحق رجلان كل واحد  
منهما السهم الكامل وقد استحق الغائب السهم بهذا الفرس فلا يستحق الملك  
بشيء ولو كان غيبه منه بعدا دخل دار الحرب والمسلمة بجاليها فلما  
الفرس منهم فارس لان زوال ملكه من القتال على الفرس بالغيب بعد  
خاوية الدرب كزوال ملكه بموت الفرس والغائب لا يضر له الا سهم  
لان الملك لما جعل فارسا بهذا الفرس فغيره لا يكون فارسا ايضا  
ولانه لو اشتري فارسا في دار الحرب لم يستحق به سهم الفرسان فاذا  
فارسا احى ان لا يستحق به سهم الفرسان ولو غصب الفرس قبل مجاوزة  
الدرب ثم اصابوا غنائم في دار الحرب والفرس في يد الغاصب ثم استحق  
الملك واصابوا غنائم بعد ذلك بقتال او بغير قتال ففي الغنائم الاولى  
يصير للغاصب سهم فارس لانه انقل الى دار الحرب فارسا وقيل  
حتى اصيب ملك الغنائم وهو فارس فليست به سهم الفرسان ويضرب فيها  
لصاحب الفرس سهم رجل لا يبيد الا يكون بالفرس الواحد فارسا وما  
من الغنائم بعد ما استحق صاحب الفرس فرسه فانه يضر لصاحب الفرس  
فيه سهم الفارس لانه استرده قبل هذه الواقعة فهو قبض على استرده قبل  
مقتولا لا فيما اصيب بعد ذلك ويضرب للغاصب فيها سهم رجل  
لان صاحب الفرس لما كان فارسا في هذه الغيبة بهذا الفرس لم يبيد  
غيره فارسا فيها ولان الفرس اخذ من يده بجنى استحق كان سابقا على  
دخوله دار الحرب ولو اخذ بجنى استحق عرض بعد دخوله بان يخرج من  
يكون فارسا فيما يصاب بعد ذلك فهذا اولى وكذا ان التفوق لا يقتل  
صاحب الفرس عن الغنائم الاولى بعد ما استرده ففرسته لا يضر له فيها الا  
بسهم رجل لان حقه كان ما بين الغنائم الاولى بعد سهم رجل فهو قاتل  
الا دفاع عن ذلك الحق فلا يزداد به حقه ولا يبطل ما كان مستحقا للغاصب  
سهم فرسه ولو كان صاحب الفرس حين جاريه دخل دار الحرب اعاد  
بسما فرسه وقيل قاتل عليه في دار الحرب فلما اخذ المستجير دار الحرب  
باللعنة فاخذه منه قبل اصابته الغيبة وبعد ما قصص صاحب الفرس في جميع ذلك  
سهم رجل لانه ازال الفرس عن يده بختياره قبل مجاوزة الدرب فاما

انقله سبب الاستحقاق عند مجاوزة الدرب وهو رجل فلا يغير  
بعد ذلك بسما دار الفرس كما لا يغير لشدة الفرس وليس في نظره استحقاق  
فيه من فصل الغضب فان هناك ما ازال يده بختياره وبغيرها فرق  
انه لو دخل دار الحرب فارسا ثم اخذ المشركون فرسه استحق سهم الفرس  
ولو باع فرسه لم يستحق سهم الفرسان وما كان الفرق الا بهذا ان ملكه  
في احد الموضعين زال لا بختياره وفي الموضع الاخر ازاله بختياره واما  
المستجير فله سهم الفرسان فيما اصيب قبل رده الفرس على المجران بسبب  
الاستحقاق بمجاوزة الدرب انقله وهو فارس والا صابة وحده  
وهو فارس ايضا وقد قرأنا في الغاصب في المستجير اولى واما ما اصيب  
بعد زوال الفرس فله في ذلك سهم رجل لان الفرس اخذ منه بجنى استحق  
سابقا على دخوله دار الحرب وذلك بوجه من ان يكون فارسا فيما  
يصاب بعد ذلك ولو نفي الفرس عن المستجير ضرب له في الغنائم  
كلها بسهم فارس لانه كان فارسا حين انقله سبب ثم لم يخذ  
منه بجنى استحق حتى نفي في يده فيكون هو كالمالك في ذلك وان اخذه  
المشركون من آخره ثم اخذه المسلمون فردوه عليه فانه يعود الى يده  
كما كان حتى اذا اصابوا غنائم قبل ان يردوه على المجران كان له سهم الفرسان  
في ذلك فان رده على المجران اصيب الغنائم بعد ذلك فله سهم رجل  
في ذلك بمنزلة ما لو لم يخذ المشركون اصلا ولو كان صاحب الفرس دخل  
بالفرس ارض الحرب ثم اعاده غيره فلم يزل معه يقتل عليه حتى نفي وعثر  
ثم اصاب المسلمون غنائم قبل ذلك وبعده فله سهم الفرس في  
ذلك كله سهم فارس لانه دخل دار الحرب فترامونه الفرس للقتال عليه  
فان باعته الفرس من غيره للقتال بعد ما دخل دار الحرب لا يخرج من  
ان يكون قصده القتال على الفرس بخلاف ما اذا باعه فانه تبين ببيع  
ان قصده كان التجارة لا القتال عليه واذا ثبت ان للمعير سهم الفرس  
في جميع ذلك ثبت ان للمستجير سهم الرجالة لانه لا يكون بالفرس الواحد  
فارسا ولان استغارة الفرس في دار الحرب لا يكون فوق الفرس  
ولو لم يدخل صاحب الفرس دار الحرب حتى اعاد رجلا فرسه ليركب غيره



ان يقاتل عليه فركبه حين دخل ثم رده على صاحبه فصاحب الفرس ذلك  
فارس لانه دخل دار الحرب وهو ممكن من القتال على الفرس ان لو احتاج  
اليه فانه يسترده من المستعير متى شاء وقد استرده وقاتل فارس حتى  
سهم الفرس ان المستعير اجل في ذلك كله لانه ما كان ممكن من القتال  
على الفرس عند مجاوزة الدرب فانه يسترد له كركوب القتال عليه  
بخلاف الاول فان هناك اذا قاتل حتى اصيب الغنم قبل الرد استحق  
سهم الفارس لكونه ممكن من القتال على الفرس وبهذا يتفصح الفرق ايضا  
في حق المعير فان في الفصل الاول المستعير لما كان فارسا بهذا الفرس  
ان المعير ليس بفارس وفي الفصل الثاني وهو الاعارة للركوب المستعير  
يعير فارس في استحقاق السهم فحين المعير فارس به يمكنه من اخذه متى شاء  
ولو كان المستعير حين دخل دار الحرب ادعى ان الفرس له وحده حصته  
وقاتل على الفرس حتى اصيب الغنم ثم اقام المعير البيعة واخذ فرصته  
الفرس فارس في ذلك كله لان المستعير يجوز صاهاه في صاهاه وانما وجد  
في دار الحرب فكان هذا بمنزلة ما لو عصب الفرس من صاحبه في دار الحرب  
ابتداء وقد بينا ان صاحب الفرس بهذا العصب لا يخرج من ان يكون  
فارسا والغاصب به لا يعير فارسا فكذا هنا ولوان صاحب الفرس  
اجر من رجل اياها ليركبه حتى يدخل دار الحرب في نقض الاعارة قبل  
اصابة الغنم او بعد فصاحب الفرس رجل في جميعها لانه حين دخل  
دار الحرب لم يكن ممكن من القتال على الفرس فقد وجب للمعير  
حق استحقاقه فارق الاعارة فاذا استرده بعد نقض المدة كان  
في حكم المشتري للفرس لان فلا يصير به فارسا والمشتري اجل ايضا في  
جميع الغنم لانه استأجره للقتال عليه وانما استأجره للركوب فلم يصير  
ممكن من القتال على الفرس ان لو احتاج اليه فهو بمنزلة ما لو استأجره ليجل  
عليه تحله ولو كان استأجره شهرا او اكثر ليركبه وقاتل عليه ولم يملك  
فصاحب الفرس رجل في جميع ما يصيب اليه ان يخرجه الى دار الاسلام  
بين انه دخل دار الحرب وبغيره حتى سقط في فرسه فلا يكون هو متملك من  
عليه وانما المستأجر فهو فارس فيما اصيب قبل نقض الاعارة لانه دخل

على فرس هو ممكن من القتال عليه حقيقة او حكما واصيب الغنم في حال  
بقائه مكنه فاما ما اصيب بعد نقض المدة الاعارة فليس له فيها الا سهم  
راجل لان الفرس اخذ من يده بعد نقض المدة بحق مستحق كان سابقا  
على دخوله دار الحرب يخرج من ان يكون فارسا به ولو كان متملكا  
دخل ارض الحرب به فاصابوا غنما ثم اجره من رجل للركوب والقتال  
عليه فاصابوا غنما ثم استرده بعد نقض المدة فاصابوا غنما ايضا فان  
المستأجر ارجل في جميع ذلك لان استأجره الفرس بعد دخوله دار الحرب  
لا يكون اقوى من شرائه وانما صاحب الفرس فهو فارس فيما اصيب قبل  
ان يواجر فرسه لانه دخل ارض فارس واصيب ملك الغنم وهو فارس  
فاستحق فيها سهم الفرس ان تم اعارة الفرس بعد ذلك لا يكون اقوى  
من بيعه وهو فارس ايضا فيما اصيب بعد نقض المدة لان الاعارة  
لم يخرج الفرس من ملكه وقد بشر القتال عليه فارسا كما بعد نقضه  
الاستحقاق حين جاوز الدرب فاما ما اصيب في مدة الاعارة فهو  
راجل لان الفرس اخذ منه بحق وجبة للمعير باختياره وقد زال مكنه من القتال  
عليه فجعل كانه باعه فيما اصيب في هذه المدة اذا الاعارة كالبيع في  
زاله مكنه من القتال عليه وكذا لك ان لتوافق لا بعد نقض المدة فتقاتل  
فارسا عن ذلك المصاب لان له فيها سهم رجل فانما قاتل عن  
سهمه فلهذا لا يزداد حقه في ملك الغنم بهذا القتال واذا عصب سلم  
من مسلم فرسا ولم يكن من قصد صاحبه ان يدخل دار الحرب بالفرس فدخله  
الغاصب دار الحرب ثم يذبحه للمعير منه فاتبعه واخذ فرسه وقد كان  
اصابوا غنما قبل ان يواجر فرسه واصابوا بعد ذلك فصاحب الفرس  
راجل في جميع ذلك لانه دخل ارض ارجل ثم استرداده الفرس في  
دار الحرب بمنزلة شرائه وهذا بخلاف المستحق المذكور في اول الباب فان  
هناك كان مائة مائة الفرس لاجل القتال عليه حتى دنا من ارض الحرب  
ثم اخذه الغاصب بغير اختياره فاذا استرده منه جعل بغيره من كان لم  
يكن دنا ما كان بمنزلة مائة الفرس للقتال عليه قبل ان يدخل دار الحرب  
ودخله دار الحرب فلم يكن فارسا به اصلا وانما صار مائة مائة للقتال



عليه حين استرده في دار الحرب فكانه استزاه الآن واما الغاصب  
 فيها أصيب قبل استرداده الفوس منه لانه دخل الدار فاصيب  
 الغنم وهو فارس فيثبت له فيها سهم الفوس ثم لا يتغير ذلك  
 باستحقاق الفوس من يده وهو راجل فيما أصيب بعد ذلك لان  
 اخذ منه حتى وكذا لو كان صاحب الفوس عماره اياه ليقاقل عليه ثم بدله  
 فورا بنفسه فله النصف في دار الحرب استرد الفوس منه فله كما لا اول في  
 جميع ما ذكرنا لان صاحب الفوس دخل دار الحرب راجل فيكون راجلا  
 الى ان يخرج وهذا لانه حين قصد الغزو ولم يكن الفوس في يده اصلا ولا كان  
 هو مخرجا مونه فان مونه المستعار على المستقر حتى يرده على صاحبه لو كان  
 عماره اياه للركوب لا للقتال عليه والمسته بجالها فله الاول في  
 حق صاحب الفوس سواء واما المستقر فهو راجل في جميع الغنم هنا لانه  
 كان مستكنا من القتال على هذا الفوس استعاره للركوب لا للقتال عليه  
 فان عذر صاحبه حين دخل دار الحرب لقتال عليه فهو راجل ايضا  
 صار غاصبا للفوس بالقتال عليه بعد دخول دار الحرب وقد بينا ان  
 عصب فرسا بعد ما دخل دار الحرب وقاقل عليه لم يستحق به سهم الفوس  
 واما صاحب الفوس فهو راجل في جميع الغنم لان الامارة للركوب والامارة  
 للقتال قبل الغزو في حقه سواء فانه في الموصفين لم يصرف مونه الفوس  
 للقتال الا بعد دخول دار الحرب فلهذا لا يكون له الا سهم راجل في جميع  
 ذلك ولانه حين قصد الغزو ما كان يدري انه يصيب فرسا فلهذا  
 فرسه واما استحقاقها اذا حضر ليدخل دار الحرب عمارا لم يجره  
 فجهنم فارسا اذا استرده منه بعد ما دخل دار الحرب وجنبا في  
 ما لو لم يراجل لا يقدر على المشي فحمله على فرسه امبا حتى دخل دار الحرب  
 انزله واخذ فرسه ولا اشكال في هذا الفصل انه يكون هو فارس فلهذا  
 فيها يكون في معناه ولو كان اوجه بركبه ولا يقاقل عليه ويقاقل المبتد  
 بجالها فصاحب الفوس راجل في جميع الغنم لانه قد بينا فيما اذا حضر راجلا  
 للقتال ثم اوج فرسه حتى اخذ المستاجر دار الحرب ان صاحب الفوس  
 يكون راجلا في جميع الغنم فلهذا اول لانه ما به قصد الغزو الا الفوس في

غيره

المستاجر حتى مستحق واما المستاجر فان كان مستاجره للركوب فله الجواب  
 وان كان مستاجرا للقتال عليه فهو فارس فيما يصيب قبل انقضاء الامارة  
 راجل فيما يصيب بعد ذلك لان الفوس اخذ منه حتى مستحق الا ان يكون  
 منع الفوس من صاحبه بعد انقضاء الامارة او جهدا فحينئذ هو فارس في جميع الغنم  
 وكذا المستقر لا يملكها خلا فارسين فكان فارسين حتى يورثه الفوس منها  
 حتى وانه لا يملكها صار فارسين بالمنع وقد بينا ان سبب الاستحقاق بتقيد  
 بالفوس المعصوب اذا قاتل عليه فلان ينبغي له ما كان منقضا من السبب  
 بالفوس المعصوب اولى فان حاله البقاء اسهل من حاله الاندثار وان  
 رجلا اوجر فرسا رجلا يفرده عليه على ان يكون سهم الفوس لصاحب الفوس  
 فلهذا الاجارة فاسدة لان ما يصيب مجهول المجهول القدر واما السهم للغيري  
 على الفوس لا للفوس فهو انما استاجر الفوس ببدل مجهول جهالة فاحسنه  
 الاجارة الفاسدة بغيره كما مرة في الحكم فيكون سهم الفوس للمستاجر  
 ولصاحب الفوس اوجه من البقاء بلع لان المستاجر يستوفي العقود عليه  
 بحكم عقد فاسد وكذا لو كان عماره اياه بهذا الشرط لان هذا شرط  
 الاجر عليه وعند اشتراط الاجر لا فرق بين لفظ الامارة ولفظ الاجارة  
 ولو لم يصيب امبا حتى خرجوا كان على المستاجر اوجه من ملكه لانه استوفي العقود  
 عليه بحكم اجارة فاسدة فيلزم اوجه المثل لصاحب امبا ولم يصيب وهو لم يملك  
 المضارب في المضاربة الفاسدة اذا عمل يستوجب اوجه المثل حصل البيع  
 او لم يحصل ولو استجر رجلا يفرده عنه ماله معلومة بوجه مسمى او لم يذكر المدة قال  
 لغزو عني هذه الغزوة الى حيث يبلغ المسلمون فلهذا العقد بطل بالبيان  
 الجها ومن باب العبادات فانه من تمام الدين والاستيجار على المطاع  
 باطل وهو وان كان فرض كفاية فمن اشتره يكون موديا فرضا عليه الاستيجار  
 على الفراض بطل ثم السهم لا يجبر شرطه المستاجر لنفسه ولم يشرط لان الاستيجار  
 لا بطل صار كان لم يكن فيكون السهم للغيري وان كان اخذ الاجر من المستاجر  
 رده عليه لان العقد بطل وبالعقد البطل لا يجب الا جواصلا ولانه في الغزو  
 كان عاملا لنفسه فلا يستوجب الاجر على غيره وان كان دفع السهم  
 وفرسه فعلى الاجر جرم مثل فرسه جرم مثل سلاحه بالغابغ ان كان الشرط

جاءه



بينهما ان السهم المستأجر لانه شرط لنفسه بآثار منفعة الدابة والسلاح عوضا  
مجهولا وقد استوفى الاجير تلك المنفعة بعقد فاسد فعليه جرم المثل وان  
كان المستأجر لم يشرط السهم لنفسه فليس على الاجير من جرم الدابة سلاح  
شي لان الشرط ما شرط لنفسه عوضا ما يكون هو مواعيد الفرس والسلاح  
منه او بآثار له لتقابل في سبيل الله تعالى فلا يتوجب باجر على من  
استعمل في القتل ولو استأجر فرسا ليكره وتقابل عليه مدة معلومة او  
غلاما ليجزه في دار الحرب مدة معلومة ببدل معلوم فهو جائز سواء سمي لكل  
يوم او اجرا على عدة او لم يسم لان المعقود عليه معلوم ببيان المدة والبدل معلوم  
وليس في هذا العقد من معنى الطاعة واقامة الفرض حتى فيصح الاستبجار وان لم  
يبين المدة ولكن قال استأجره لغزائي مدة حتى ارجع الى موضع كنا فيه فاسد  
لان المعقود عليه مجهول فانه لا يدرى الى اين يبع المسلمون ويطول مقامهم  
او يقصر ولو استوفى المنفعة على هذا الشرط فلا جرم للمثل على المستأجر لان  
هنا منعقد لوجوب المعقود عليه ولكنه فاسد للغرر والجهالة فيستوجب الجرم  
بالغاي ما بلغ لان الاجرة ان كان مسمى فضايب الدابة لقولنا قضيت  
المسمى الى الموضع الذي انتهيت اليه وقد كان عندي انكم ترجعون قبل  
الى ذلك الموضع فلهذا استحق الاجر المثل بالغاي ما بلغ ولو ان رجلا في يده فرس  
حيث في سبيل الله تعالى فاعطى اقواما منها افراسا بغزوة عليها في  
سبيل الله تعالى والذي كان في يده كان العيون في ذلك يعطى من سائر  
ويأخذ من سائر فلما دخلوا دار الحرب أخذوا منهم ودفعوا الى غيرهم وقد  
المسلمون اصابوا غنما قبل ان يأخذوا وغانم بعد ذلك فلهذا سهم الفرس  
فيما اصيب قبل اخذ الا فراس منهم ولهم سهم الرجال فيما اصيب بعد ذلك  
والمراد بالافراس الجيوس الموقوفة لغيرها واولئك جائز انما على اصل محرم  
فقط به لانه بحيز الوقف في الوقف في المقولات وعلى اصله بوجوب  
رحمة الله كذلك فيما عرفه ظاهر كتاب الجبارة والالات التي  
يفعل بها الموتى كذلك يجوز في الافراس التي تقابل عليها في سبيل الله تعالى  
والاصل فيه ما روي عن عمر رضي الله عنه انه حين قبض كان في يده  
فرس مكتوب على اذنه جرس في سبيل الله ثم الغارز على مثل هذا الفرس

قد دخل دار الحرب وهو مملوك من القتال على الفرس ودام ثمنه الى ان  
اصيب الغنم فبقي سهم الفرس ان يجره المستقيم اخذ الفرس منه بعد  
بعض مستحق فلا يبقى فاسا فيما يصاب بعد ذلك كالمستعير يستوي  
ان كان القيم هو الذي استرده في دار الحرب او الواقف ولا يغير  
ولا القيم به فاسا لانه ما استرده في دار الحرب وهذا يكون اقوى في  
حقه من سائر الفرس وكذلك ان دفعه الى رجل لم يصير فاسا كالمالك  
استرده في دار الحرب ولما كان رجلا في يده فيل حرس جرم القتل عليه  
سبيل الله تعالى وهي له او ليست له وهو قيم عليها فقد استأجرها فيما صنع لانه  
من جعلها حيا فقد جعلها لله تعالى خالصا يجره من جعل ارضه سبيدا فلا  
يجوز ان يصر في فيها بالاجارة لا كتاب المال بعد ذلك ولا ان يصيب  
الرجل انا عده لا كتاب الاجر في الآخرة بالقتل عليها في سبيل الله تعالى  
فاكتاب القيم المال بها في الدنيا يكون تغيير الشرط وقال الله تعالى فمن  
بدله بعد ما سمعه فانما ثمنه على الذين يبدلونه فان قاتل عليها المستأجر دون  
فهم سهم الفرس لانهم حصلوا في دار الحرب فرسا وملكوا من القتال  
عليها واستحقاق سهم الفرس به يكون وعليهم اجور ان يخل لانهم استوفوا المنفعة  
التي تملكها العقد وحالهم كحال من استأجر رجلا من ان يملك القيم  
او الواقف فيما صنع لا يكون اسوا حال من الغاصب والغاصب يوجب  
الاجرة اذا استوفى المستأجر المنفعة بعقده وينبغي للذي اجره ان يصدق  
باجره ولا ياكله لانه مال كتبه بسبب خيبت فانه ممنوع من هذه الاجرة  
تحقق الشرع وسبيل منة المصدق به وان عطيت تحت من استأجره او غزا  
العدو ومن الذي اجرا قيمة الفرس ان سأل الى ذلك وان سأل من المستأجر  
القيمة لان كل واحد منهما متعد بقوله الغاصب بواجب المصروف فيمنع  
في استعمال المستأجر فان ضمن المستأجر رجوع القيمة على الاجرة لا ضار  
من جهة بسبب عقد ضمان وان ضمن الاجر لم يرجع على المستأجر شي ثم  
يسرى بهذه القيمة فرس مكانه فيجعل حيا لانه قام مقام الاول في القيمة  
انما نسى قيمة لغيرها مقام العين والعيون كان حيا في سبيل الله تعالى  
فيجعل بدله تلك الصفة ايضا كالوقف وغرم القاتل القيمة وانما يصير



بتلك الصفة اذا اشتري به فرس فجعل جيب في سبيل الله تعالى ثم بين ان  
 الفرس والاسلح لا يكون جيب حتى يخرج صاحبه من يده لان هذا بمنزلة  
 الوقف والتسليم الى المتولى شرط تمام الوقف في قول محمد وهو قول ابن ابي  
 ليلى رحمه الله فاذا سلم الى القيم لم يكن لان يرجع فيه فان كان شرط الذي  
 جعله جيب ان التبر فيه اليه بعد موت القيم او يكون هو القيم حتى يموت فذلك  
 جائز لان التسليم شرط لا تمام الوقف وقد وجدنا لعود الى يده بعد ذلك  
 بضره وسئل على جواز احسن الكراع والاسلح بما ينجيه عن على ابن مسعود رضي  
 عنها والسعي والتخفي رحمه الله انهم اجازوا ذلك فان اعطى رجلا فرسا  
 يفر عليه فدخل دار الحرب واصابوا غنائم ثم اخذ الفرس منه ثم اصابوا غنائم  
 بعد ذلك فانما يضرب له في الغنيمة الاولى بسهم الفارس وفي الغنيمة الثانية بسهم  
 ارجل لان الفرس اخذ منه بحق واما القيم اذا لم يكن في يده فرس فوجب  
 دار الحرب فانه يضرب بسهم رجل في جميع الغنائم لانه دخل الدار لرجل فله  
 بصير فارسا بعد ذلك باخذ الفرس من يد الفارس كما لا يغير سائر ما لم يخرجه الفارس

**باب ما يبطل فيه سهم الفارس في دار الحرب وما لا يبطل**

رجل وهب لرجل فرسا في دار الاسلام فقبضه الموهوب له ودخل مع  
 دار الحرب فاصابوا غنائم ثم اراد الواهب ان يرجع في فرسه فذلك لا  
 الموهوب قائم عند الموهوب له على حاله ولم يصل الى الواهب عوض فمجهول  
 فثبت له حق الرجوع فيه لم يكن يخل في مقصوده فان رجع فيه ثم اصابوا غنائم  
 بعد ذلك وقد كان الواهب دخل الدار لرجل فله الواهب في الغنائم  
 لانه انفصل الى دار الحرب لرجل ولا معتبر بتسليم الفرس في دار الحرب في  
 استحقاق السهم به واما الموهوب له فله في الغنائم الاولى لانه انفصل  
 فارسا واصيب تلك الغنائم وهو فارس وهو ارجل في الغنائم الاخرى  
 الفرس اخذ من يده حتى يستحق فان رجع الى الواهب ثابت في الرجوع شرعا  
 فلم يصل اليه عوض فان قيل فله بفضل من فرس مملوك له ثم انزل ملكه في  
 دار الحرب لا يختاره فينتهي ان لا يخرج به من ان يكون فارسا كما لو اخذه  
 اهل الحرب فاعزده فانا اخذ الفرس منه حتى يستحق شرعا وذلك الحق

كان سائغا على دخوله دار الحرب فيخرج به من ان يكون مملوكا قبل  
 على الفرس مطلقا واما كان مكنه من القتال على الفرس مقبدا ما قبل جرح  
 الواهب ولهذا يرجع الواهب قبل ان يصيب شيئا لم يكن الموهوب له  
 فارسا بعد رجوعه فكذا اذا رجع بعد ما اصيب بعض الغنائم ولو جعل هو  
 فارسا بهذا المقدار ادى الى القول بان من كان معه عشرة افراس من  
 من كل رجل من الرجال فرسا حتى دخلوا عليها دار الحرب ثم استردوا  
 فراس منهم ان يكونوا فرسا بانه لك القدر فيها يصيبون وهذا بعد  
 من قال بهذا القول لم يجد بدا من ان يقول اذا عادوا لا فراس منهم ثم  
 استردوا في دار الحرب كانوا فرسا ايضا وفي كل واحد من الموضعين  
 كما اذا ملك من القتال على الفارس الى ان يرجع فيها صاحبها وعلى  
 لو اشترى فرسا شرعا فاسد او قبضه ودخل عليه دار الحرب لان حق البيع  
 في الاسر اذ ثبت له البيع كحق الواهب في الرجوع بل اظهر في بيع  
 هذا ما سوره بالاسترداد شرعا والواهب متى عن الرجوع نهى ثم يترك  
 به استرداد يخرج الموهوب له من ان يكون فارسا فيما يصاب بعد  
 فيها اولى ولو كان البيع صحيحا ثم استحق الفرس من المشتري في دار الحرب  
 بائجة فهذا بمنزلة بيع الفارس لانه اخذ منه بحق مستحق كان ما قبل دخوله  
 دار الحرب لانه يبين بالاستحقاق انه كان غاصبا للفرس فاذا استرد  
 الموهوب منه يخرج هو من ان يكون فارسا به وكذا في جلدان اشترى  
 احدهما من صاحبه فرسا ببغل وتقابضا فلما دخل دار الحرب وجد  
 العيب باحدهما فزاد بالعيب بقضا او بغير قضا كما لو اغتزا قبل الزاد  
 بغيره فيه اشترى الفرس بسهم الفارس سواء كان هو الزاد والمردود عليه  
 واما يصيب بعد الزاد بغيره فيه بسهم رجل لانه ان كان هو الزاد فله  
 ازال الملك عن فرسه بختياره وان كان هو المردود عليه فله  
 الفرس من يده حتى واما اشترى البغل فهو ارجل في الغنيمة جميعا  
 دخل دار الحرب لرجل وعلى هذا لو كان البيع او كان احداهما لم يرا  
 فزده بختياره او كان مشتري الفرس قبض الفرس ولم يسلم البغل  
 حتى ملك عنده فزاد الفرس في دار الحرب بعد ما اصيب بعض الغنائم

الذين استولوا الحيات  
 وعملوا الصالحات

هنا هنا هنا  
 هنا هنا هنا  
 الذين الذين هنا  
 استحق عليه ورثا هنا  
 درگاه علی وودود  
 الذين الذين استولوا  
 استحق على



لان ملكه زابل بسبب سخي فتحج به فمن ان يكون فارسا فيما يصاب بملك  
 ولو من في دار الاسلام فارس من اجل مد يد عليه ثم دخل دار الحرب  
 مع العسكر ففقد الراهن المهرين ماله واخذ الفرس فقاتل عليه ففقد ارجل  
 اما المهرين ففلا نه لم يكن ممكن من القتال على الفرس المهرين فلا يكون هو  
 فارسا به واما الراهن ففلا نه لم يكن ممكن من القتال على فرس حين دخل  
 دار الحرب لان عقد الراهن لوجب ملك اليد للمهرين حتى لا يتمكن الراهن  
 من اثبات يده على المهرين فالفرض دية ولو كان انما من الفرس  
 في دار الحرب بعد ما اصابه بعض الغنم ثم اصبحت غنيمة اخرى ثم قضى  
 واسترد الفرس ثم اصبحت غنيمة اخرى فهو فارس في الغنيمة الاولى والاخيرة  
 راجل في الغنيمة الوسطى لانه ازال ملكه من القتال على الفرس بخلاف مع  
 قيام ملكه فيكون بمنزلة مالوا جوه في دار الحرب وقد بني في الاجارة هذا الفصل  
 وقرأ المعنى فيه فارس في نفسه لان كل واحد من العقدين وجب  
 اليه على صاحب الفرس مع قيام ملكه ولو باع فرس في دار الحرب بعد  
 اصابه بعض الغنم ثم اصبحت غنيمة اخرى ثم وجد المشتري به عيبا فزده  
 بقضا او بغير قضا ثم اصبحت غنيمة اخرى فصاحب الفرس فارس  
 في الغنيمة الاولى والاخرى راجل في الغنيمة الوسطى لانه ازال ملكه من القتال  
 عليه باخراجه من ملكه ففلا محالة اليه بسبب هو فسخ من كل وجه بسبب  
 هو فسخ في حقه بيع جديد في حق غيره لا يبين به انه كان ممكن من القتال  
 عليه حين اصبحت الغنيمة الوسطى فان قيل كان ينبغي ان يكون راجلا  
 الغنيمة الثالثة ايضا لان بائع يبين ان التزمه مائة الفرس كما لقصد  
 النجاة لا لقصد القتال عليه فبعد ذلك وان عاد الفرس الى به كعمل  
 كما لمشتري الفرس الا ان ابتداء ولو دخل دار الحرب راجلا ثم اشتري فرسا لم  
 يسخي سهم الفرسان ففلا بيعه الفرس في دار الحرب محتمل يجوز ان يكون  
 لقصد النجاة ويجوز ان يكون لقصد استبدال هذا الفرس بفرس اخر يكون  
 اقوى منه في القتال عليه ففلا عقد له فرس بسبب الاستحقاق لا يبطل  
 بهذا المحتمل وانما يبطل با هو متيقن به وهو زوال ملكه من القتال على الفرس  
 وانما وجد ذلك في الغنيمة الوسطى خاصة وعلى هذا قال ابو بردة ذلك

الفرس ولكن اشتري فرسا اخر مكانه او ذهب لفرس اخر والملك له  
 فانه لا يكون راجلا الا في الغنيمة الوسطى لانهما اصبحت وهو لم يكن ممكن من القتال  
 على الفرس يومئذ ففلا في الغنيمة الاولى والاخرى فهو فارس لانه كان ممكن  
 من القتال على الفرس حين اصبحت بعد العقد بسبب الاستحقاق  
 بالافضل الى دار الحرب فارسا وكذا ان قاتل المشركون المسلمين على  
 الغنيمة الوسطى ليستردوا فقاتل هو معهم على الفرس الثاني لانه قاتل له فيها  
 نصيب وهو سهم الرجل فلا يزداد هذا القتال حقه فيها وكذلك لو كان  
 الفرس الذي اشتري دون الذي باعه الا انه يجبت لقائل عليه انه لو دخل  
 على دار الحرب في الابتداء استحق سهم الفرسان وحالة البقاء سهل  
 فاذا جازان مفقده بسبب الاستحقاق بهذا الفرس فالبقاء يكون  
 اجوز ولو كان رجلا لكل واحد منهما فرس فبلا او باع كل واحد منهما  
 صاحبه فرسه بدرهم ففلا فارسان على حالهما لان كل واحد منهما دخل دار الحرب  
 فارسا ودام ملكه من القتال على الفرس اما باع او بما اشتراه ولو دخل  
 دار الحرب فارسا فقتل مسلم فرسه وضمن له قيمته فلم يشتريها صاحب  
 الفرس فرسا حتى اصابوا غنما فصاحب الفرس فارس في جميع ذلك لان  
 سبب الاستحقاق قد مفقده واما ازال الفرس من ملكه بعد ذلك فبلا  
 وانما غف بغير صنع من جهته فهو كالموت فان قيل بين ضمن المثلث  
 قيمة فقد ملكه بما استوفى من القيمة فلما ذى لا يجعل له الكسبة منه ففلا هو قصد  
 التملك منه وانما قصد دفع الخسران عن نفسه يستردوا الغنيمة منه بعد  
 استرداد العين الا ان من شرط بقوله ملكه في الغنيمة ان يملكه في الاصل كسبها  
 بجمع اليد لان في ملك واحد فكان التملك من ثاب باعبار الضرورة  
 لا باعتبار قصد وفعل كان من جهته فصاحب الفرس فلا يبطل به حقه  
 وعلى هذا لو قتله مسلم ثم فرقتم بقدر عليه او غصبه منه مسلم وغصبه له  
 قيمته او هرب عليه فافرجه الى دار الاسلام فهو منزه الا ان في جميع ذلك  
 ولو كان الغاصب غيبة ففقد القاصي عليه لقيمة ثم ظهر الفرس في به وقد  
 كانوا اصابوا غنما قبل غصب الفرس وبعد وبعدها ظهر الفرس ففلا كان  
 من غنيمة قبل غصب الفرس وبعد وقبل ان يضمن الغاصب القيمة

بوارام كالمية  
 اكيوز كالمية



منه في ذلك فارس لان ملكه بالعصب لم يزل وانما زال ملكه من القتال  
عليه لا باختياره وما اصاب بعد ما ضمن الغاصب القيمة قبل ان يظهر  
او بعده فلم يصب منه في ذلك كله سهم رجل لان زوال ملكه من القتال  
في هذه الحالة كان اختياره فقد كان ملكه من ان يتقدم ولا يتأخر  
القيمة لعل فرسه يظهر في حظه فاذ لم يفعل ذلك ولكنه طلب القيمة  
بها فقد صار في حكم الباع لفرسه فجعل زوال ملكه من القتال على فرسه مضافا  
الى اختياره اذ ثبت له غصبه من ساعة من نهار فثبتت قيمته ثم ظهر لفرس  
هو فارس بعد هذا وقد خرج من ملكه باختياره الا ان يكون حين استولى  
القيمة اشترى بها فرسا اخر قبل اصابته الغنم مجتنبه يكون هو فارس في جميع  
ذلك لغنم ملكه من القتال على الفرس ولو دخل دار الحرب فارسا فاصاب  
غنم ثم باع فرسه واستاجر فرسا فقاتل عليه فاصابوا غنما ايضا ففارس  
في الغنم الاولى راجل في الغنم ان يثبت لان سبب الاستحقاق انما ينفذ  
بفرس مملوك لا يستاجر لا يكون مملوكا فلا يصلح ان يكون قائما مقام  
في ابقاء سبب الاستحقاق المنفرد بالفرس الاول ولا يتعذر سبب اختياره  
لان حصل في دار الحرب وكذا لو استعار فرسا في مثل الاستعارة ودونه  
فاما اذا ذهب لفرس او يصدق به عليه وبقية فهو فارس في جميع الغنم  
لان الموهوب مملوك لا يصلح ان يكون قائما مقام الاول في ابقاء منفعة  
فرس سبب الاستحقاق يوضح ان يثبت لفرس او الاستعارة لا يثبت له  
يكن مقصوده التجارة بالفرس او موهبة الفرس الاول وبالشرطين ان لم يكن  
ذلك فيكون قائما مقام ما باع ثم يجعل الموهوب كالمستأجر لان كل واحد  
من السببين مثبت الملك في عين الفرس ولو كان في الاصل دخل على  
فرس مستاجر فاصابوا غنما ثم انقضت الاجارة فاخذه صاحبه ثم اصابوا  
غنما ثم استاجر فرسا اخر فقاتل عليه فاصابوا غنما فهو فارس في الغنم  
الاولى والاخرة راجل في الغنم الوسطى لان سبب الاستحقاق انما ينفذ  
فرس هو ملك من القتال عليه غير ان يكون مالكه في ذلك في مثل الاول  
في هذه المقوم مقارنه في ابقاء ذلك الاستحقاق به كما قام المستأجر لفرس  
الذي كان مملوكا وانما لا يثبت سهم الفارس فيما اصاب في حال لم يكن

هو ملك من القتال على الفرس وهو الغنم الوسطى فقط ثم لا فرق في المعنى  
بين ان ينتهي العقد بمعنى المدة او ينتقض بموت الموهوب او بغيره لا الاجارة  
في هذه المدة ولو كان استعار فرسا والسنة محالها لم يكن له الا سهم  
راجل فيما اصاب بعد ذلك لان الاستعارة دون الاستعارة في  
فانما لا يثبت له استحقاق المنفعة وبالاستعارة لا يثبت فلا يكون بقاء  
بالمنفعة من السبب باعتبار الفرس المستاجر هذه الفرس المستعارة ولو كان  
اشترى فرسا حين انقضت الاجارة او وهب له فهو فارس في جميع  
الغنم لانه لو استاجر كان فارسا فاذا اشترى او وهب له كان  
اولى اذ قد وجد في الت في المعنى الذي لاجله المنفعة سبب الاستحقاق  
وزيادة ولو كان الفرس في يده حين دخل دار الحرب عارضا فاصابوا  
ثم اشتروا المعبر فاصابوا غنما ثم استعار فرسا اخر فقاتل عليه فاصابوا  
غنما فان كان الذي اعارة الفرس من يستحق السهم بسبب الفرس الذي  
اعارة فثبتت اذ لا يبطل استحقاقه بالا عارة للقتال لانه لا يزدل ملكه  
من القتال على الفرس فاذا بقي هو مستحقا للسهم باعتبار هذه الفرس لا يستحق  
المنفعة باعتباره شيئا لان بالفرس الواحد لا يكون رجلا فارسين  
وانما يفرق للمستعير سهم الفارس في الغنم الاولى خاصة وان كان المعبر  
مع خيل كبير وهو يستحق سهم الفرس بغيره الفرس المستعير سهم الفرس في الغنم  
الاولى والاخرة وله سهم راجل في الغنم الوسطى لان الت في مثل الاول  
المنفعة سبب الاستحقاق باعتباره فجعل ذلك السبب باق بقاء هو  
ملكه كما يجعل باق بقاء عينه الا ترى انه لو استعار ذلك الفرس الاول  
ثابتا فقاتل عليه كان فارسا وكذا لو اشترى فرسا او وهب له استاجر  
لان الت في فوق الاول في المعنى الذي انقضت بسبب الاستحقاق فيبقى  
ذلك الاستحقاق باعتباره ويستحق ان كان الذي استاجر فرسا  
كان صاحبه به فارسا ولم يكن لان الاجارة كرجل صاحبه من ان يكون  
فارسا فيمكن ان يجعل المستاجر فارسا بخلاف الاعارة وهذا لان اجارة  
بزول ملك صاحبه من القتال عليه بما اوجب من الحق المستأجر عارة  
لا يزدل ذلك الا ترى انه لو اجر نفسه للمدة مدة معلومة في دار الحرب



لم يكن له سهم ولو ايمان غاريا وحده في دار الحرب لا يبطل به سهمه فذلك  
الحكم في سهم فرسه ولو اشترى في دار الاسلام فرسا ولم يقبضه حتى دخل  
دار الحرب ثم نفذ الثمن وقبضه فكل واحد منهما راجل في جميع الغنائم الباقية  
فان الفرس زال عن ملكه قبل ان يدخل دار الحرب فهو قد دخل وليس له  
فرس واما المشتري فلا يدخل وهو غير ممكن من الفصال على فرسه لكونه محبوسا  
عند البائع بالثمن فله المهره واما ما يمكن حين نقد الثمن في دار الحرب  
ابتداء فكانه اشترى الفرس الآن ولو كان نقد الثمن قبل ان يدخل دار الحرب  
ولم يقبض الفرس حتى دخل وكان الثمن في اهل فني الصبي المشتري راجل  
فيما اصاب من الغنائم لان الفصال على الفرس تصرف وملك التصرف  
يحصل للمشتري عند القبض ابتداء فاما ملك الفصال عينه وادوارها فله  
بوصفه ان الفرس في ضمان البائع وان كان المشتري قد نقد الثمن قبل  
انه لو ملك له ملك على ملكه وبيع اذا وجد الثمن زبوا فزده عليه كان له  
ان يحبس له شيف الثمن فوق ان المشتري حين دخل دار الحرب لم يكن  
ممكن من الفصال عليه مطلقا لا يستحق به سهم الفرس كما قبل نقد الثمن وفي  
الاستحسان للمشتري سهم الفرس لان النقص بسبب الاستحقاق باعتبار  
ملكه من الفصال على الفرس عند مجاوزة الدرب واما ما يثبت اعتبار  
ملكه دخوله عن حق الغير وملكه من الاخذ متى استأجره بالبيع لعل ذلك  
وقد نوزر هذا يمكن بقبضه فسخن سهم الفرس به كما لو اعاره فرسه لغيره للركوب  
او اودعه منه ولو دخل مسلمان دار الحرب بفرس مشترك بينهما فقتل عليه  
هذامة وهذامة فهما راجلان في الغنائم كلها لان كل واحد منهما لا يمكن  
من الفصال عليه بغير اذن صاحبه فلا يكون فارسا باعتبار هذامة فان كان  
احدهما اوجه من صاحبه او اعاره منه في دار الاسلام فاستبخر الشاه  
فارس به لانه افضل وهو ممكن من الفصال عليه الا ان يأخذ المير حصته  
او ينقص الاجارة محبوس يكون هو راجلا فيما يصاب بعد ذلك لانه  
زال ملكه من الفصال عليه متى سخر كان سائقا على دخوله دار الحرب  
دخل بفرسين بينهما نصيبين وطيب كل واحد منهما لصاحبه في دار الحرب  
ان لقتل على فرس منها بعينه او بغيره فهما راجلان لان كل واحد منهما

افضل وهو غير ممكن من الفصال على الفرس واما ما يمكن من ذلك  
بسبب حادث في دار الحرب وهو ان صاحبه طيب له ذلك وذلك  
لان شفعه شيئا ولو كان طيب كل واحد منهما لصاحبه قبل دخول دار الحرب  
فهما فارسان الى ان يرجع كل واحد منهما عما اذن لصاحبه فيه لان كل  
واحد منهما افضل وهو ممكن من الفصال على الفرس فيقصد له سبب الاستحقاق  
بما بقي ملكه في دار الحرب عن ذلك فقد زال الملك فيكون كل واحد منهما راجلا  
بعد ذلك وكذلك لو تهايا على الركوب قبل دخول دار الحرب فان  
المهايا قسمة المنفعة وقد بينا اختلاف في التهايا على ركوب الدابة في  
كتاب الصلح من شرح المختصر ولا خلاف ان احدهما اذا طلب ذلك واني  
صاحبه فانه لا يجبر كل واحد منهما على المهايا على الركوب للفصال لان غنما  
المعادلة في ذلك غير ممكن فلا يجزى فيه الاجارة ولكن ان اجتمع عليه  
فقدما ذلك لوجود التراضي بينهما وكذا ان التهايا على الركوب لغير ركوب  
عنه حجة رجمته لان اعتبار المعادلة فيه ممكن اذا طلب احدهما  
اجرة الاخر عليه اعتبار القسمة بالمنفعة بعينه ثم لا يستحق واحد منهما ملك  
سهم في فرس لان واحد منهما لا يصير ممكن من الفصال على الفرس المهايا  
على الركوب ولو كان كل واحد منهما اذن لصاحبه في ركوب الفرس  
شأن ولم يرجع الى صاحبه فرسا بعينه فكل واحد منهما راجل ولو كان في  
الاذن منهما في دار الاسلام وفي دار الحرب لان اعاره نصيبه نصيبا  
لا يتم بجزء الاذن لم يسم اليه ولو دخل مسلم دار الحرب بافراس فيهما  
كلها الا واحد منهما لم يحكم سهم الفارس لانه ممكن من الفصال على الفرس  
بما بقي عنده ولا يثبت بينه وبينه ما يمنع ان تصد الاجارة فيما يبيع فيسقط اعتبار  
ذلك في استحقاق السهم به ويجعل في الحكم كانه حين دخل لم يكن مع الاذن  
الفرس وهذا لان ما زاد على الواحد فضل هو غير محتاج اليه واما ما يمكن من  
ميراثه وبقا على الاحتياج اليه خاصة الا ترى انه لو رجع بعض الشهود ولم ينقص  
نصاب الشهادة يرجع من رجع فان القاضى لا يمنع من القضاة التهايا  
لهذا المعنى ولو كان بعد النقص لم يجب من الضمان على الراجلين ولو  
نقص منها واحد وعرف في دار الحرب ثم باع بغيره فهو فارس ايضا



لانه لو تفق بعد بيع البعض بغير فاس باعتباره كذا لك قبله وانه ان  
ما بيع صار كان لم يكن فكانه دخل بغيره وادخل نفق قبل الفصال او بعده  
فموجب سهم الفرس في هذا ولو دخل بغيره وادخل نفق فاس او  
راجل فاصابوا الغنم فله الرضخ على التفسير الذي قلنا فان لم يخرجوا الى دار  
الاسلام ولم يقسموا الغنم حتى بلغ الغنم ضربا لم يسم فاس ان كان  
او يسم لرجل ان كان رجلا سويا لقوا لا بعد ذلك او لم يقولوا سبب  
الاستحقاق قد انعقد له حين جاوز الدرب ثم قبل عام الاستحقاق كل حال  
فيجعل ما عرض كالمقرن بصل السبب استحقاقه السهم الكامل فله ان يقر  
اذا اسلم وقد بيناه فيما مضى واما الى فرق الفرق فالفصال من العتق فيقول  
بسم له وان لم يسلخ ولله في وان لم يسلخ فله سهم في استحقاقه السهم الكامل  
قبل البيع والاسلام يكون اتفاقا منهم على استحقاق ذلك اذا كان بالاسلام غنم الاستحقاق

باب ما يختلف فيه صاحب الفرس و صاحب المقاسم فيما يجب للفارس

ولو ان غاربا باع فرسه في دار الحرب فله سهم الفرس فيما اصيب قبل بيعه  
وفيه اصيب بعد البيع فله سهم الرجالة فان قال الذي يبيع المقاسم انما بعته  
قبل الاصابة وقال الفارسي ما بعته الا بعد الاصابة فالقول قول الذي يبيع  
المقاسم وكان ينبغي ان يكون القول قول الفارسي لان سبب الاستحقاق فيه  
الانعقد له بمجاوزة الدرب فاس ولا ان البيع حادث فاما مجال كدوة  
الى اقرب الاوقات فلم يثبت سبق التاريج بالحق وكذا قال سبب الحرب  
قد ثبت باقراره وهو مع الفرس فلا يثبت له الاستحقاق بعد ذلك الا بحجة  
الا ترى ان سلالات ولد الفرس في آية مرة او زعم انه اراد بعد موت  
والمرتب له وقال الاخ انما ارادت في حيوة فان القول قول الاخ وان  
كان يدعي تاريخا سابقا في ردة لان سبب حرمه ظاهر فلا يثبت استحقاقه  
بعد ذلك الا بحجة وكذا اذا كان ابنه نصرانيا وزعم انه اسلم قبل موت جدته  
الاخ اسلمت بعد موته لم يكن له ميراث حتى تقوم البينة على اسلامه قبل موته  
لان سبب حرمه وهو الخلف في الدين معلوم فلا يثبت الاستحقاق الا بحجة  
يرضخ ان سبب الاستحقاق الزم موته الفرس عند مجاوزة الدرب

فقد القتال و بالبيع في دار الحرب قد صار ذلك محققا ثبت  
استحقاقه الا بترجيح جانب القصد الى القتال وهو ان يعلم انه باعه  
بعد القتال واصابة الغنم فلم يثبت ذلك بالبينة لا يثبت استحقاقه  
فاما الا حالة بالبيع الى اقرب الاوقات من نوع من الظاهر وبالظاهر  
ينفع الاستحقاق ولا يثبت الاستحقاق فان اقام بينة من الجند  
على انه باعه بعد الاصابة قبلت بينة بخلاف التهمة وان شهد بذلك  
شاهد واحد فالحجة لا يتم بينهما فانه قال المشهود له شارك هذا الفارس  
الذي شهد لي في نصيبه باقراره لم يكن له ذلك لانه ما كان الواحد منهما ملك  
في شيء من الغنية قبل القسمة واقرار من ردت شهادة انما تغبر واصف  
ملكه او كان اقرب ملك الغنم ولم يوجد ذلك منها فله الا يشارك في نصيبه  
وان قال الفارس نفق فرسي او عقود قال الذي يبيع المقاسم انك تبيعني  
قول الفارس لان سبب الاستحقاق له معلوم وما يبطل فقه وهو يبيع بغير  
مختلف فيه نصيب المقاسم بغيره والفارسي يكره القول قول من يبيع بغيره  
الوادعي اخ السلم على الاس انه اراد في حيوة ابنه ثم اسلم بعد موته قال  
الابن ما ارادت قط فانه يكون القول قول الابن والميراث له فان قال  
دعيت بغيري ففق وقال صاحب المقاسم ما ادري او دعت امرأة ميراث ميت  
راجل حتى يعلم انه دخل بغيره لان الفارسي ما يدعي سبب استحقاق سهم الفرس  
وهو غير معلوم فلا يستحق شيئا الا بحجة فله ما لو ادعت امرأة ميراث ميت  
انه كان زوجا في حيوة لم يصدق الا بحجة وان علم صاحب المقاسم المسلم  
انه كان فارسا وانه استهلك فرسه بعد اصابته ببعض الغنم مع او بغيره  
ولكنهم لا يدرون ما اصابوا قبل استهلاكه ولا ما اصابوا بعده فله في ذلك كله  
سهم راجل الا ما علم ان اصابته قبل استهلاكه لان السبب المبطل لخصه هنا  
عن البعض معلوم فلا يعطى الا القدر المتبقى ولان كل جزء من المصائب  
يحتل ان يكون مصابا بعد استهلاكه ويحتل ان يكون قبله وبالاختلاف لا يثبت  
الاستحقاق وصاد كل جزء منها كجميع المصائب في سنة اول باب والابن  
على صاحب المقاسم في شيء من هذا لانه ليس بغيره اما هو فله الحكم وان كان  
بايع فرسه او اشترى فرسا او فقه بغيره فانه فارس في كل مصاب الا ما كان



بعد بيع الفرس قبل شرائ الفرس الثاني فان اختلفوا في ذلك لم يضر له  
ان سهم رجل في جميع ذلك ببقاء الاختلاف في كل جزء من المصائب ان كان  
بعد بيع الفرس الاول قبل ان يشرى الفرس الثاني ومع الاختلاف لا يثبت  
الاحتجة ولا ناعا ان كان رجلا في دار الحرب وقت بيع سهم الفرس  
مالم يعلم ان الاصابة كانت غير ذلك الوقت بئر الابن الذي علم انه كان  
مضرا في وقت بيعه بعد موت الاب وزعم انه كان اسلم في حياته لم  
يصدق الاحتجة وكذا لو علم ان الابن كان مريضا في وقت قتال سلف قبل  
موت الاب وقال لاحي سلفت بعد موته فانه لا يثبت الميراث لم يثبت  
بالبنية اسلامه قبل موت ابيه ولو اذانه باول فرسه بهذا الفرس الذي فيه  
وقال صاحب المقام اظنك بعثت فرسك ثم اشتريت هذا الفرس فتقول  
قول الغاري مع بنيه لانه لا يعلم انه رجلا في وقت من الاوقات فقد بينا  
ان مبادلة الفرس بفرس اخر لا يحكم في حكم الاجل فصاحب المقام سأل عن  
المبطل بحقه وهو منكر في القول قوله مع بنيه بخلاف الاول وسأل عن  
من تاجر او جري اسلم في دار الحرب او عبيد كان يخدم مولاه فاعتقه فبينما  
له الشركة فيها يصاب بعد يمتحنهم ولا شركة له فيها اصاب قبل ذلك ان  
يقوتقا لا يقتل دفعا عن ذلك فان لم يعلم الاصابة بعد يمتحنهم لم يمتحن  
فان لا بعد الاصابة فلا شيء له مالم يعلم البنية على شيء انه قد اصاب بعد يمتحنهم  
لان الاختلاف قائم في كل جزء من المصائب وبالاختلاف لا يثبت الاحتجة  
ابدا فان شهد له بذلك من لا يجوز ثبوتها فانه اذا انشأ الشاهد  
اصاب لم يكن له ذلك لما بينا انهم لم يشهدوا بالملك له في شيء الا ترى لو  
قبضت منها ونهم لم ملك شيئا قبل قبضه الغنم وحق الاشتراك بيني على الملك  
فيما هو خاص الا ترى ان حبسا لو اقتسموا غنما ثم ادعى رجل انه كان سهم فر  
بذلك بعض الجبش لم يثبت ذلك المفردة المتعقبة في نصيبه وهذا مما لا يكمل فانه لو علم  
انه كان مع الجبش لم يكن له سبيل على ما اصاب كل واحد منهم احتجا ولكن  
ان بقيت من الغنم بقية اعطاه الامام نصيبه من ذلك وان لم يبق  
عوض نصيبه من بيت المال فانه لم يعلم كان اولى دونه او غيره استحقاقا  
ان العزم مقابل بالغنم ولو بقي شيء تعدد فسمه بين النابين يجعل في بيت

قبل ان يمتحنهم لاما اصابوا

كذلك اذا ظهر هو يجعل على بيت المال وكذا لو ادعى هذا الرجل ان المسلمين  
لغوا فانه لا يمتحنهم وانه قاتل دفعا عن المصائب معهم وقد علم المسلمون  
انهم لغوا فانه لا يمتحنهم ولا يمتحنهم ولكن لا بدرون ان ذلك القتال كان قبل  
يتمين بهم هذا الرجل او بعده فلا شركة له معهم حتى تقوم البينة من المسلمين على  
يدعي من ذلك لان سبب الاحتجة هنا المعاملة معهم دفعا عن المصائب وكذا  
لا يظهر بقوله فلا بد من اقامة البينة عليه وانه اعلم

**باب دفع الفرس باسمه او عامته وايداعه في دار الحرب**  
واذا دخل الغاري دار الحرب فارسل فرسا فادفع فرسه الى رجل يقاتل  
عليه على ان سهم الفرس لصاحبه فهذا حاله شرط موافق بحكم الشرع فقد بينا  
ان اعادة الفرس في دار الحرب لا يبطل الاحتجة وانه وان لم شرط هذا  
كان سهم الفرس له فالشرط لا يبره الا وكاد ان لو كان شرط ان سهم الفرس  
دسهم الرجل الذي قاتل عليه فله لصاحب الفرس فهذا حاله لا يبرط لغيره  
حق الذي يقاتل على فرسه فيكون هذا جارة منه لو شرط عليه في  
اجارة فاسدة لجهالة البديل المشروط عليه فيكون لا جرمه على الذي  
عليه ولا سهم للفارس هنا اما الذي قاتل عليه فلا يستأجره في دار الحرب  
فاسدة ولو استأجره جارة صحفة او اشتراه لم يستحق شيئا فهذا اولى وانما صاحب  
الفرس فلا يجوز له جارة صحفة بطل حقه كما لو اعه في دار الحرب فله اذا  
اجرة اجارة فاسدة لان العقد الفاسد معتبر بالجزائي الحكم ولا يبرط عوضا  
عن منفعة فرسه ولو جاز المسك فلا يمتحن به السهم مع ذلك ولو كان مع صاحب  
الفرس فرس غيره فادفع سهم فارس باعت رالفوس الاخر سوا بقى في جرة او  
تفق لان الذي جره بهذه الصفة صار كان لم يكن ولو لم يخلو دار الحرب  
حتى اعطى فرسه رجلا على ان يكون سهم الفرس لصاحبه فان سهم الفرس من الفرس  
او خلد دار الحرب لان سبب الاحتجة قد انقضى وهو الا انفصال فارس  
فيكون صاحب الفرس مورا فرسه بديل مجهول فيستوجب عذر المسك ليس  
من سهم الفرس كانه ان انفصل رجلا فان كان معه فرس فضع هذا جارة  
والمسنة بجارها فادفع سهم الفارس باعت فرسه الذي يعني له واسهم الفرس



الاخر فهو الذي قاتل عليه ولصاحب الفرس عليه اجماعه في قول محمد بن  
قيس قول ابي حنيفة رجها الله لان من اصلها ان الغازي لا يستحق السهم  
واحد وان قاتل بالفارس فكان في هذا الشرط معنى اجارة الفرس كما بينا  
في قيس من يقول بسهم فرسين وهو قول ابي يوسف رحمه الله ينبغي ان يكون  
الشرط معي والسهم كله لصاحب الفرس لانه بدون هذا الشرط كان يستحق  
سهم الفرس فالشرط لا يزيله الا دكا دة ولكن هذا اذا كان الا عطاء بهذا  
الشرط في دار الحرب فانما اذا كان في دار الاسلام فليس له سهم الفرس الذي قاتل  
عليه ولصاحب الفرس عليه اجماعه في الوجهين لانه ما انفقه لصاحب  
الفرس سبب استحقاق السهم بهذا الفرس في دار الاسلام وانما انفقه  
لمن كان فارسا بعبء الانفصال فيكون معنى الاجارة منقرا بينهما  
وان كان لكل واحد من الرجلين فرس غير الفرس الذي اعطى احدهما حصته  
بهذا الشرط ففي قول ابي حنيفة ومحمد رجها الله لا يسهم بهذا الفرس ولا في  
لصاحبه صلى الله عليه وسلم لان كل واحد منهما فارس عند الانفصال الفرس  
الاخرون هذا الفرس وانما في قول ابي يوسف رحمه الله فله الذي قاتل على  
الفرس سهم فرسين لانه انفصل الى دار الحرب ومعه فرسان ويكره صاحب  
الفرس عليه اجماعه بعبء الشرط الذي جرى بينهما في دار الاسلام واما  
ادع المسلم فرسه في دار الحرب مسلما او ذميا ثم خرج رجلا في سريته فاصاب  
غنائم فرجعو الى العسكر او خرجوا من جانب اخر الى دار الاسلام فصاحب  
الفرس فارس في ذلك في الوجهين لان سبب استحقاق سهم الفرس في انفقه  
ثم لم يبطل ذلك بايداعه اياه من رجل معه في المعسكر لبقاء ملكه من اخذه  
بعد الايداع وقد قررنا هذا في الامارة فهو بمنزلة ما لو ترك مع غلام في العسكر  
فكلا لا يبطل هناك سهمه لا يبطل هنا الا ترى ان العدو ولو حفر العسكر فخرج  
اليهم رجلا وهو محتاج الى فرسه ولكن تركه اتفاقا عليه كان له سهم الفرس  
فله ذلك اذا خرج في سريته وتركه في المعسكر عند بعض اصحابه ليقدم عليه  
محتاج الى ذلك او غير محتاج ولو كان الامام ينقل الفرس من البصرة  
فقد نفيس هذا الرجل من ذلك النقل لانه قصد بالتفصيل تحريضهم على فحش  
الافراس معهم الى الموضع الذي وجههم اليه فمن ترك فرسه في المعسكر لا يجر

في هذا التفصيل حتى لو خرج القوم كلهم رجالة وتركوا الفرس في المعسكر لم يكن  
من نقل الافراس شي لهذا المعنى ولو تركوا الفرس لم يكن من حصونهم  
مستعين من اهل الاسلام فادع مسلم فرسه من رجل كان ساكنا في  
الحصن مسلما مستائنا او ذميا او سيرا او حربيا بنية قاتله ثم قاتل رجلا  
بالفرس من باب الحصن او بالبعد منه فليس له فيما يصيب الفرس سهم  
لانه كان مضيقا فرسه حين جعله في مضيق اهل الحرب فهو بمنزلة ما لو ترك  
فرسه وذا لانه ازال ملكه من القتال على الفرس باختياره فان اهل الحرب  
او امنوه منه لا يمكن من ثبات يده على الفرس بقوته ولا بقوة الامام  
او لا لانه له على من هو في مضيق اهل الحرب بخلاف سبقت فان هناك  
انما جعل الفرس في يد مسلم من اهل العسكر وهو يملك من الاستداده منه متى  
شأنه يزدول به ملكه من القتال عليه فان رجع اليهم بعد صابغة الغنائم  
واخذ فرسه لم يكن له فيها الا سهم رجل هو الفواق لا بعد ذلك ولم ينفقه  
اما اذا لم يبقوا فلا شك في حاله كحال من باع فرسه ثم اشتري فرسا بعد  
اصابه الغنيمه واما اذا الفواق لا فدان له في المصائب سهم رجل فانما قاتل  
عن ذلك فله رزاقه سهمه وكذا لو دخل مدينة من مدنيهم باسان مع فرس  
فاصابوا غنائم ثم خرج الى العسكر بعد ذلك فلا نصيب له في ملك الغنيمه  
لانه خرج من ان يكون بقا عاصين دخل منعتهم باسان فلا يكون هو من  
سهمه الواقعة حقيقته ولا حكا ولكن حاله كحال من كان من المسلمين مستائنا  
في هذه المدينة فخرج والحق بالعسكر فلا شركة له فيها اصيب قبل ذلك الا ان  
هنا ان يلقى المسلمون قتالا فقاتل معهم دفعا كان له سهم الفرس فيما اصيب  
قبل ذلك لانه ما كان مستحقا لشي من هذه المصائب حتى يكون قتاله دفعا عن  
ذلك فثبت له الحق بهذا القتال وانما الحق بهم فارس فيسحق سهم الفرس  
بجذاف يسبق ولو كان اسر على فرسه والسنة بما لها كان له سهم الفرس  
سواء الحق بهم فارس او رجلا لانه انفقه له سبب الاستحقاق معهم بدونه  
دار الحرب للفصل ثم لم يغير من بعد ذلك ما يبطله فانه اسر بغيره خيرا ولم  
يخرج به من ان يكون محاربا لهم الا ترى انه يجوز له قتلهم واخذوا لهم ان قدر  
على ذلك بخلاف الاول فهاك ترك القتال معهم باختياره الا ترى

وجنبه



انه لا يجلد قتلهم ولا اخذ اموالهم ، واما سنان فيهم ولو كان الامير بعث  
اليهم رسولا في بعض حجاج المسلمين فلما دخل الرسول اليهم بان اصاب  
المسلمون غنائم بعد ذلك ثم خرج الرسول فانه يستحق سهم الفرس منهم ان كان  
في راس سوا فخرج اليهم في راسا او ارجلا لان الرسول لم يترك الحارثة معهم  
انهم لم يبرأ من الحرب فهو سمر له من يكون في العسكر بخلاف السنان  
مخاصة نفسه الا ترى ان الرسول من الحارثين يكون انما من غير سنان  
هذا المعنى ولان الرسول انما انا هم لمنفعة المسلمين ومن يكون سنانا فيجمع  
منفعة الى المسلمين لا يكون مفرقا لهم حكما والسنان انما هم لمنفعة المسلمين  
بل لمنفعة له خاصة فيصير مفرقا للعسكر حكما والاصل في هذا الباب روي  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اسهم لطلحة بن عبيد الله من غنائم بدر  
كان وجهه الى ناحية الشام لمنفعة المسلمين ولم يكن حاضرا عند القتال روي  
انه بعث حفيظه الانصاري الى اهل ذكك وهو محاصر خيبر ففتحها وهو غائب  
ثم جآ فغضب له بسببه فعرف ان من كان في سعيه توفير المنفعة على المسلمين  
فهو في الحكم كانه معهم ولو ان رجلين من المسلمين او من اهل الذمة دخل ارب  
ان القتال وقاما مع المسلمين فلم يصيبا شيئا حتى استنسا الى المسلمين  
ثم رجعا الى العسكر فاجري لا يري ان قتالا فاصاب المسلمون غنائم لم يكن  
لها فيها شركة لانها حارب استنسا الى اهل الحرب فقد تركا الحارثة معهم  
و يكون حالهما بعد ذلك كحال من كان تاجرا فيهم بان فالتحق بالعسكر  
على قصد القتال واذا ثبت هذا فيما اذا رجعا الى العسكر لا على قصد القتال  
ثبت فيها اذا كانتا سنانين في دار الحرب بطريق الاولى الا ترى انهما لم  
يتناهما اليهم ولكنهما تركا القتال واستغلا بالقبارة في المعركة وتبين  
للمسلمين ثم اصاب المسلمون غنائم بعد ذلك لم يكن لهما شركة فيها  
الا استبان اليهم فري ان لا يكون لهما شركة ولو دخل مسلم فارسا ففتح  
وليس له اسم في الدوان فلما اصابوا غنائم قال دخلت للقتال منطلقا  
وقال المسلمون دخلت تاجرا فالتقول قوله مع بينه لان المسلم محارب  
في الاصل فانما لفته اليهم في الدين والدار كحل على الحارثة معهم فلم يظفر  
خلاف ذلك يكون هو محاربا والمسلمون يمولهم دخلت تاجرا يمولون عليه

سبب الحارثين وهو منكر القول قوله مع بينه فان كان الداخل ذميا  
او عبدا او صبيا او امرأة والمسنة بها لها فلا شيء لواحد منهم ما لم يعلم انه دخل  
للقتل اذ ان المرأة دخلت لداواة البحرى هو لا يعبأ بالاصل غير الحارثين  
فليس للمرأة والصبي بنية صالحة والعبد مجبور عن القتال كمن مولاه والذمي  
لهم في الاغتيا و ذلك ينفذ من الحارثة معهم فاما يعلم بالحجة قصدهم الى  
الحارثة او مباشرة الحارثة لا يكون لهم في المصايب شيء بخلاف سنان  
والدليل على الفرق ان من لا يعلم حاله من اهل الحرب اذا كان رجلا صالح  
قتله وانما يباح لكونه محاربا ومن كان صبيا منهم وامرأة لا يباح قتله لم  
يوجد منه مباشرة القتال بوضوح ان من يكون مقاما في الاصل يستحق السهم  
وهو لا يستحقون السهم الا الرضخ وان قاتلوا فوفوا انهم ليسوا مقامين في الاصل  
ولو ان في راسا في دار الحرب احاد فرسه بعض التجار ورسولا ارسلوا اليهم  
الى اخليفه فركب المستغير وانطلق الى دار السلام واصاب اهل العسكر  
غنائم بعد ذلك فان كان المستغير خرج الى دار السلام قبل صلاته ملك  
الغنائم وليس للمغير فيها الا سهم رجل لانه حصل فرسه في دار السلام بغير  
فيزول به ملكه من القتال عليه حقيقة وحكما ويعد ان يكون هو فارسا في دار الحرب  
بفرس هو في دار السلام الا ترى انه لو رد الفرس مع غلامه الى دار السلام  
فاني به اهل لم يكن هو فارسا به فذلك سنان وان كان المستغير لم يخرج  
الى دار السلام فهو فارس فيها اصيب لان سبب استحقاق سهم الفرس  
قد انعقد له بالاقتضال الى دار الحرب على قصد القتال عليه فابقي فرسه في  
دار الحرب يبقى ذلك الاستحقاق وان لم يكن ملكا من القتال عليه حقيقة  
بعد منه الا ترى انه لو اعاره في المعركة ثم خرج الى سريره رجلا وبعد من العسكر  
كان له سهم الفارس في المصايب وان لم يرجع اليهم فذلك سنان لا يثبت له  
بالمستغير فخرج الى العسكر قبل ان يخرج الى دار السلام فوالفرس عليه كان  
له سهم الفرس فيها اصيب قبل رجوعه هو فارس في جميع ذلك وان  
دار الحرب في حكم موضع واحد فيها منى على استحقاق الغنيمة ولهذا سار  
المد والجيش والعسكر اصحاب السرية في المصايب اذا التقوا في دار الحرب  
فهم ايام فرسه في دار الحرب يجعل في الحكم كانه حاضرا عند القتال



الى دار الاسلام وهو نظير المسجد في حكم ضفة القنطرة الامام وان لم يكن الضفة  
متصلة مع الموضع الذي هو خارج المسجد ولو عاد المستجير بالنفس الى المعسكر  
بعد افرج الى دار الاسلام فليجبرهم الفارس فيما اصيب بعد دخول المستجير  
دار الحرب كما ان له سهم الفارس فيما اصيب قبل خروج المستجير من دار الحرب  
فانما اصيب بعد خروج المستجير الى دار الاسلام فله سهم ارجاله حصصه من  
الذي بناه فان لم يعلم شي كانت الاصابة وقد علم ان الفرس وصل الى دار الاسلام  
فليس للجبر الا سهم رجل لما بناه ان كل جزء فيه افعال ان يكون اصابة بعد حصول  
الفرس في دار الاسلام فلا يعطى الا بقدر المتيقن وان قال صاحب الفرس لم  
يخرج الفرس من دار الحرب وصدقه المستجير في ذلك او كذب فاقول قوله  
لان سبب استحقاقه معلوم وما يبطله وهو حصول الفرس في دار الاسلام غير معلوم  
بل هو منكر ذلك فاقول قوله كما لا يصدق صاحب المقام عليه فيما يبطل  
حقه لا يصدق المستجير في ذلك لان قول المستجير ليس بحجة عند ان كان  
الفرس عنده وبيد ان الحجة لا تثبت بسبب الحكم وانما المستجير هو  
لا يكون في راسه بهذا الفرس في شيء من الغنائم سواء حصل في دار الاسلام او لم  
يحصل لانه استغارة لم يركب الا القتال عليه فلا يكون حكمة من القتال عليه  
اصلا ولو كان الفرس نفق في يد المستجير قبل ان يخرج الى دار الاسلام  
فالمعير فان في الغنائم كلها لان موته في المستجير في دار الحرب لموته في  
يد المعير فان بالاعارة لا يصير مبطلا استحقاقه بالفرس وان كان نفق في  
دار الاسلام فهو فارس في كل غنمة اصيب قبل افرج الفرس الى دار الاسلام  
لان حصول الفرس في دار الاسلام باختياره مانع من استحقاق السهم غير  
مبطل لما استحق قبل ذلك فانما يكون هو ارجله فيما يصاب بعد خروجه الى  
دار الاسلام وان كان نفق بعد ما رده المستجير الى دار الحرب فهو فارس  
فيما يصاب بعد رده الى دار الحرب لرد الالمانع وموت الفرس في  
يد المستجير كموته في يد المعير ولو مات بعد ما سلم الى المعير كان هو فارس الا  
اصيب حال كون الفرس في دار الاسلام فله سهمه وانما سهم المستجير  
فبقول ان بيعت رسول الى دار الاسلام فله سهم فيما اصيب قبل خروجه  
الى دار الاسلام عاد الى دار الحرب او لم يعد لانه وان بعد من المعسكر

10 في دار الحرب وانما ذهب لمنفعة العسكر فيجعل في الحكم كانه معهم سواء  
عاد اليهم او لم يعد وما اصيب بعد ما دخل دار الاسلام فان عاد اليه  
دار الحرب قبل ان يقسموا او يبيعوا فهو شركهم فيها بمنزلة المدد وان لم يعد  
او عاد بعد ما قسموا او باعوا لم يكن له شركه فيها لانه بعد ما حصل في دار الاسلام  
النفق بمن هو لم يدخل دار الحرب قبل ان في الشركة فيما يصاب وكيف يكون  
الشركة له في ذلك وهو عند امرائه وولده في منزله حين اصيب ذلك  
وان لم يكن رسولا فله سهم فيما اصيب حال كونه مع الجيش او بالقرب  
منهم على وجه يمكن ان يعينهم لواجب جوار اليه فانما اصيب بعد ما بعد منهم  
او بعد ما خرج الى دار الاسلام فلا سهم له في ذلك اذ لم يعد اليهم لانه فيهم  
لا لمنفعة يرجع اليهم فخرج به من ان يكون له بالوقوف معهم كما كالا لا يستقل  
بالبقرة وذكركم القتال لان يعود اليهم قبل القسمة والبيع فحينئذ هو بمنزلة  
المدد وبكسرهم في جميع ذلك وكذا كان القياس في الرسول ولكن  
استحسانا باعتبار ان الرسول انما بعد عنهم في امر ترجع منفعة اليهم وهو نظير  
الاستحسان الذي ذكرنا فيما اذا دخل منفعة اهل الحرب رسول او مستأمن  
اليهم كحاجة نفسه فالنفق الذي ذكرنا هناك هو النفق بين الفضلين هما  
ولو ادع العازي فرسه بعض من في منفعة اهل الحرب فقد بينا انه يصير  
مضيفا فرسه بما صنع فلا يصير له فيما يصاب بعد ذلك الا بسهم رجل  
كما لو باع فرسه وان غنم المسلمون فرسه فردوه عليه قبل القسمة بغير شيء او باع  
الامام فاخذه من المستري باليمن ثم غنموا غنما بعد ذلك فهو فارس  
فيما يصاب بعد عود الفرس اليه رجل فيما اصيب قبل ذلك فله شركه في  
فرس ابنته لانه بما صنع في الاية اصابه مبطلا استحقاقه بالفرس حين ازال  
مكنه من القتال على الفرس فمالم يعد الفرس الى يده لا بعد مكنه من القتال  
عليه ولو كان لم يودع الفرس احد ولكن غنمه المستركون والمسلمة بجوارها  
فهو فارس في جميع ما يصاب بعد ذلك لانه ازال مكنه باختياره فهو  
ما لو نفق الفرس في يده وكذا ان الى ان ياخذة باليمن من المستري من  
فهو فارس حكا فيما يصاب بعد ذلك لانه لا يتوصل اليه الا باليمن وهو غير  
محبذ على اعطاء النفس منزله ما لو نفق فرسه فلم يسر فرسا اخر في دار الحرب



مع مكنه منه ولو احرز فرسه مسلما ليخرج به الى دار الاسلام و امره ان يسلم الى  
ايده فاخرجه المستجير مكره راجعا الى دار الحرب فالجرح في كل غنمة  
والمستجير في دار الاسلام او بعد ما رجع اليهم قبل ان يعود الفرس الى يده  
اصيب و الفرس في دار الاسلام فقد ساء الحكم فيه و اما في المصايب بعد الرجوع  
فان المستجير يستحق سهم الفرس ان اعتبر به الفرس لانه مدد الحق  
بالجيش على فرس مضمون فانه بار و صار غنا صبا ضامنا لم يسلم الى  
صاحبه و اذا كان المستجير فارسا به فالجرح لا يكون فارسا به و فيها صيب  
بعد اخذ الجرح فرسه المستجير راجل لان الفرس احد منه حتى يستحق الجرح  
لانه ما يمكنه من القتال عليه كالجرح في فرس اخر و لو لم يرد المستجير الى  
دار الحرب حتى ظهر عليه المشركون في دار الاسلام فاخرزوه فالجرح راجل فاما  
بصايب بعد حصول الفرس في دار الاسلام و بعد حرازل الحرب اليه لانهم  
اخرزوه لانفسهم فلا يعود به مكنه من القتال عليه الا ان ياتوا المسلمون  
الغنيمه فيردوه عليه قبل ان يفرقوا او بعد البيع باليمن فحينئذ يكون هو  
فيما يصاب بعد ذلك لانه ما يمكنه من القتال عليه كما كان قبل ان  
يبحث به الى دار الاسلام و لو كان الفارسي حلف فرسه في دار الاسلام  
و دخل مع الجيش و اجملا احرز المشركون فرسه بدارهم ثم ظهر المسلمون على  
الفرس فردوه عليه فهو راجل لان سبب الاستحقاق انفق له بالانفصال  
و هو راجل فلا يتغير بعد ذلك بوصول الفرس اليه في دار الحرب كالجرح في  
فرس ابتداء بخلاف الاول فهناك انفق السبب و هو فارس ثم  
منع باختاره فزال به مكنه من القتال على الفرس فاذا ارتفع ذلك  
صار كما لم يكن و كذا لو انه دخل و اجملا ثم كتب الى ابيه حتى يبعث اليه  
فهو راجل في جميع الغنائم بمنزلة ما لو اشترى فرسا اخر و هذا لان الممكن من القتال  
على الفرس لا يصلح ان يكون معيرا لانفق السبب و يصلح ان يكون  
موزا له لانفق الذي كان يمنع ظهور الحكم بعد انفق السبب و لو كان  
دخل فارسا ثم و فرسه الى دار الاسلام و اشترى فرسا اخر فصار  
غنما بعد ذلك فله سهم الفرس في جميع ذلك لانه كان مكنه من القتال  
على الفرس بعد انفق السبب الاستحقاق و ان وقت المنازعة بين

صاحب الغنم فقال هو و وصل فرسي الى دار الاسلام حتى اشترى به الفرس  
و قال صاحب الغنم لا ادري لعل كان وصل فرسك الى دار الاسلام  
قبل ان يشتري هذا الفرس و صينا غنما فالقول قول الفارسي مع يمينه لانه  
لم يصل فرسه الى دار الاسلام لا يصير هو في حكم الراجل فصاحب الغنم  
يدعي عليه شيئا يصير في حكم الراجل و هو مكنه ذلك فالقول قول من يمينه  
ما لو باع فرسه و اشترى فرسا ثم قال اشترى هذا الفرس قبل ان يبيع فرسي  
و قال باءت فرسي بهذا الفرس فانه يكون القول قول من يمينه لانه لم يفر  
بكونه راجلا في دار الحرب في شيء من احوال فهو مكنه ما يدعي عليه من شيئا  
و لو دخل مع العسكر راجلا فصار غنا ثم رجع و حده الى دار الاسلام فرب  
فرسه و رجع الى العسكر راجلا فهو فارس في جميع ما اصيب الا في غنمة اصيب  
قبل خروجه الى دار الاسلام فانه راجل في تلك الغنمة لانه استحق سهم الراجل  
في تلك الغنمة بالداخل الاول فلا يتغير ذلك بالداخل الثاني و ان صار هو  
مدد للجيش لمحققهم لان الحق للمدد و بالجيش لا يكون اقوى من القتال  
بين ان من له سهم الراجل في غنمة قاتل عنها فارسا يستحق سهم الفرس  
و اذا قاتل فارسا عن غنمة لاجل له فيها استحق سهم الفرس كذلك الحق  
بالجيش فانه لاجل له فيها اصيب بعد خروجه فيقتضي بهذا الحق سهم الفرس  
في ذلك و فيها اصيب قبل خروج كان له سهم الراجل فلا يتغير ذلك  
و على هذا اصل قال لو دخل معه رجل من المسلمين فارسا فان لهذا الثاني  
سهم الفارس في جميع الغنائم لانه ما كان له حقا فيها قبل ان يمتحن بالجيش  
المتحق بهم فارسا استحق سهم الفرس في جميع ذلك بخلاف الاول على  
ما قرره و هذا لان الاول عا و يجوز ما هو سر يك في الثاني جاليزا لم يكن له  
فيه فاما يصير هو سر يك الا ان ابتداء في اعي في صفة السر كماله لان و لا عا  
الفارسي في دار الحرب فرسه مسلما ليخرج الى دار الاسلام فيقتضي حقه  
يرده اليه فلا دخل للمستجير و دار الاسلام لم يفر على الرجوع الى دار الحرب  
لانه دفعه الى غيره لبيته صاحبه في دار الحرب مجابا بالرجل حتى دفعه اليه فان  
الذي جاب بعض فر في عيال المستجير فلا ضمان عليه ولا على الذي جاب  
في عياله كيد في الحفظ فذلك في الرد و لو رد و بغيره كان المستجير



في جميع الغنائم الا فيما اصاب في حال كون الفرس في دار الاسلام فلهذا مسكه  
وان لم يكن المستقر في المعبر اجل في كل اصاب بعد خروج  
الفرس في دار الاسلام الى ان يعود الى يده لان الذي جابه الان صاب  
للفرس فلا يكون يده عليه في دار الحرب كسب كسبه المعبر الا ترى ان الفرق الفرس  
في يده الذي جابه كان للمعبر اختيارا وان ساق من المستقر ولا يرجع به على  
احد مني وان ساق من الذي جابه ويرجع هو باصطناع المستقر على  
لان منزله ووجهه له في يده فهذا متفصيص على انه ليس مستقر في دار  
صار ضامنا بخلاف الاعارة فان المستقران يعبر فيهما لا يتفاوتان  
في انتفاع به وقد بينا اختلاف المسامحة في هذا الفصل في الجمل مع الصغير وقرنا  
الفرق بين الاعارة والايضع في حق المستقر واما الذي جابه ليرده على صاحب  
فهو رجل في جميع الغنائم وان كان قصده القتال حين دخل وكان ينبغي ان  
يكون فارسا باعتبار ان ضامن للفرس كان فاسدا ولكن قال هو ما دخل  
ليعد عليه واما ما دخل ليرده على صاحبه ولان الضامن غير مستقر عليه الا ترى  
انه يرجع على المستقر اذا ضمنه فكيف يصير هو فارسا بفرض لو لم يخط فيه ضامن  
يرجع به على غيره الا ترى ان من كان رجلا من الغزاة اذا دعه رجل فارسا  
فاخذ مع نفسه دار الحرب لم يكن هو فارسا به فكذا هذا ولو كان المستقر  
اعاره هذا الرجل ليقابل عليه والمسئله بحالها فانه اخل فارس في كل غنيمه  
الا فيما اصاب قبل خروج الفرس الى دار الاسلام لان الدخول لان  
ضامن للفرس ضامن للمستقر عليه ولا يرجع به على احد فيكون هو في حكم الضامن  
واما ما دخل فارسا ليقابل على الفرس وكان ينبغي على هذا ان يكون  
في كل غنيمه الا ان فيما اصاب قبل حصول الفرس في دار الاسلام للمعبر سهم  
بهذا الفرس فلو سبقت الفرس فيه سهم الفارس ايضا بهذا الفرس لا سبقت  
ان سبقت رجلا من كل واحد منهما السهم بفرس واحد والمستقر فلا ينبغي في  
الغنائم الا فيما اصاب قبل ان يعبر هو من المعبر فان له في ذلك سهم  
لان كان دخل مع الجيش رجلا وفيه سوى ذلك لا حق له لانه لم يبعه الى  
العسكر ولم يتركهم في الاصابه ولا في الاغارة حقيقه ولا كما ولا اذا  
ان يرسل رسولا الى دار الاسلام في شئ من المسلمين فبالفارس ان يعطيه

ونسه فغفل ذلك صاحب الفرس طاعا ما اصابوا غنائم والفرس في دار الاسلام  
فالمعبر رجل في ملك الغنائم يرجع اليه فرسه او لم يرجع لانه اذن ملكه من  
القتال على الفرس اختياره وان ابي عطية الفرس ولم يجد الامام يرضى ان  
ياخذ الفرس منه فلهذا في الرسول ضرورة صارت للمسلمين فلا بأس بان  
ياخذ منه كماله لانه نصب ناظرا وعند الضرورة يجوز له ان ياخذ مال الغير بشرط  
الضمان لمن اصابته مخففة ثم المعبر يكون فارسا في جميع الغنائم هذا ان  
ملكه من القتال على الفرس باختياره واما اخذ الفرس منه بغير اختياره  
هو مضيقا للفرس بمنزله ما لو اخذه المستركون بل اولى لان هناك لا منفعة  
في ذلك الا اخذوها لهم منفعة في ذلك فاذا لم يسقط هناك سهمه وان زال  
ملكه هناك اولى باليسقط وتعالى مسلم

### باب من يرضع له ومن لا يرضع له من الاولاد وغيرهم

واذا دخل العسكر دار الحرب ومنهم قوم من اهل الذمة يولدونهم على الطريق  
ولا يقبلون منهم فانه ينبغي للامام ان يرضع لهم من الغنيمه ولا يسهم لهم سهم  
الجنيل ولا كسها لم رجاله لانهم غير محاربين حكاه الامامان مع المسلمين  
ولكن جابوا بما روي من منفعة المسلمين وهو الدلالة على الطريق فيرضع لهم من  
المسلمين بحسب علمهم ليرغبوا في قتله في كل وقت حتى اذا كانت في لانهم  
منفعة عظيمة للمسلمين فلا بأس بان يرضع لهم على قدر ما يرضى وان كان اكثر  
من سهم الفرس وان رجاله لان سبب استحقاقهم هذا ليس من جنس السبب  
في حق المسلمين ولكن نوع منفعة اخرى فانما يرضع لهم بحسب كبرهم والمنفعة  
به لانهم وان كان جعل لهم على الدلالة نفعا مسمى في الغنيمه فلا بأس بذلك  
ايضا لان التقبل في الاصل للتحريص على ما فيه منفعة للمسلمين فان اصابوا  
غنائم يرضعهم قبل القسمة لان الفضل في الغنائم كالوصية في الزكاة لها قبل  
قسمه اليه وان لم يعيوس شيئا او قد انقضت تلك سالهم بانه مقدم في  
جميع الغنيمه نزل الدرس في الزكاة وان لم يعيوس شيئا اصاب فداى لهم لا غنائم  
محل حقهم كما لا شئ للفرد والموصى له اذ لم يوجد الزكاة اصاب فان غدا في غدا  
اخرى وسموا الصالحين نفعا على الدلالة اصابوا غنائم يعطوهم من ذلك



النفل الا فردون الاول لان استحقاقهم بالتسمية الثانية فالاولى فقد بطلت  
لا لعدم محلها حين رجوعا قبل ان يصيبوا شيئا الا ان يكون شرطوا لهم ان يعطوهم  
ما يفتنون النفل الاول وان في محنته نجيب الوفاق بذلك لان في الشرط  
تنقيص عن تسمية الكل فيستحقون جميع ذلك بهذه التسمية كما لو لم يكن الاول  
وفيه يستحقه الذي واخرى للتمسك بطريق التنفيل على الدلالة لافرق بين  
ان يذهب معهم وبين ان يذهب بخبره من غير ان يذهب معهم اذا وجد الام  
على ما قل لانه مسمى له ذلك على الدلالة والدلالة بالخبر تحقيق الا انه اذا لم يذهب  
معهم فليس ينبغي للامام ان يعطيه رخصا ولا نفعا مما اصاب قبل دلالته لانه لا نقل  
ما اصاب من الغنائم قبل التنفيل وانما يجوز اعطاء الاجر من ذلك بالدلالة  
بالخبر من غير ذهاب لا يستحق الاجر فان رضى المسلمون بان يعطيه ذلك  
اعطاه من انصبهم دون الخمس لان رضاهم يعتبر في حقهم لا في حق رب  
الخمس وان استأجروه الامام على ان يذهب على موضع كذا فله خبره ولم يذهب  
معه فلا اجر له لما بينا ان استحقاق الاجر بالعمل لا بمجرد الكلام وهو لم يعمل  
شيئا انما اخبرهم بخبر فان اصابوا غنائم في ذلك المكان فرأى الامام ان  
يرفع له الدلالة فلا يشك بذلك فله ما لو دل عليه من غير شرط الاجر  
وقد بينا ان هناك للامام ان يرفع له ما اصاب به لانه قد راى  
فهذا مسكه فان كان الامام قال له اذهب معي الى موضع كذا ذلك فلا اجر  
كذلك فذهب معهم فله الاجر المسمى لانه وفا بعمل الشرط عليه ثم يعطيه الامام جرة  
ما اصابوا به دلالته او قبل دلالته بخلاف النفل والرضخ فان الاستحقاق  
هنا بعقد لازم وهو عقد الاجارة فلا يخص به بعض المصاب دون البعض  
كما لو استأجروه بالسوق الغنم والراك فاستحقاق الرضخ والنفل باعتبار منفعة  
المسلمين فتعين له المصاب بدلالته وعمله لان ذلك منفعة عمده وان لم  
يصيبوا شيئا من الغنائم فانه ينبغي للامام ان يعطى الاجر اجرة من حيث المال  
لانه في هذا استأجروا كان ناظر المسلمين وهو لا ينفقه العدة فيما يستره العقود  
للمسلمين ولكن يرجع به في مال المسلمين وهو مال بيت المال ولو استأجروا  
ذميا او حيا يخل معهم والركوب فيدهم على الطريق فقد بينا ان الاجارة  
فائدة على هذا بنحو التنفيل لان في الاجارة لا بد من سائر مقدار العقود

عليه واذا لم يسم له مكانا في العقود عليه لم يصير معلوما وفي التنفيل لا حاجة الى  
اعلام المقدار فيما سمي النفل النفل للغير يعني عليه ثم اذا ذهب معهم على الاجارة  
المفسدة فله سهم له في الغنمة وان كان مسلما لانه لم يضل على قصد القتال  
ولكن له اجر مسكه لا يجاوز به ما سمي لانه اقام العمل المشروط عليه وقد وجدته  
بالمسمى فلا زاد على ذلك وان كان اجرا مسكه كثر منه ولان الاجر من النفل  
والاستئناس لم يذهبهم على الموضع الذي طلبوه منه ولكن جهم بهم على العدة فلا اجر له  
سواء كان ذهب معهم او لم يذهب معهم لانه انما يعمل المشروط عليه وليس له  
ان يفعله وان فقد ذلك لان المسلم لو فعل هذا لم يكن ناقضا لانه قد اذا  
فعله صاحب العدة لا يصير ناقضا لانه ولكن للامام ان يوده بعد ما يرى  
ان رضى ان يفعله ذلك كما يرد على مسلم على مسكه لانه قصد الحاق الضرر بالمسلمين  
الا ان يكون احرى المسلمين فاما ان يوده على شرط ذلك ولم يكن من قبل ذلك  
فمنه للامام ان يفعله لا باعتبار انه ناقض لانه ولكن لان الامان كان متعلقا  
بالشرط فيكون معه ما قبل الشرط وان جعل الامام لا يدل نفعا من غنمة قاصدا  
المسلمون على ان يذهب معه الى موضع كذا حتى يروى ففعل ذلك فلا يشك  
ان يعطيه ذلك بغير رضا المسلمين لانه بمنزلة الاجارة وقد استأجروه على عمل  
معلوم ببدل معلوم فيعطيه ذلك من الغنمة لانه استأجروه لمنفعة المسلمين ولو  
دله بخبره ولم يذهب معه ليس له ان يعطيه مما اصاب قبل الدلالة شيئا  
برضا المسلمين وعند وجود الرضا يعطيه ذلك من انصبهم دون الخمس لانه  
لا يستحق الاجر على مجرد الخبر من غير ان يذهب معهم ولو بعث الامير بغيره  
الى الخيصة بخبره بما صنع بالعدو بعد ما اصابوا الغنائم فليس له ان يعطى البقية الا  
سهمه من الغنمة فان كان اذ جهلا لان الغنمة قد صارت مستحقة للقاتل  
فلا ينبغي للامام ان يعطى منها احد شيئا بغير رضا المسلمين والاصل فيه حديث  
الكتب فان النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك لرجل ما يضيئ منها فلك  
فحينئذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من ان يجعل له الكتب من الشروع حاجته  
الى ذلك وسواء اياه كان لا يمنع احد شيئا سائر عن ان ذلك لا يجوز  
بعده الا ان البسران كان محتاجا فلا يشك للامام ان يعطيه من الخمس شيئا  
كما جئنا لان الخمس موقوف الى الفقهاء وهو محتاج كان يجوز ان يذهب



من غير ان يرسله بغير اذن الله اولى وان رضى المسلمون بما يعطى  
البشره فان كانوا على حاجه فلا بأس بعطيتهم ذلك من جميع الغنيمة وان كانوا  
اغنياً اعطاهم ذلك من الاربعه الاخماس دون الخمس لان رضاءهم بغير  
في مضيتهم دون الخمس واذا كانوا محتاجين فقد كان له ان يعطى من الخمس  
بغير رضاء الغنيين ورضاهم معتبر في مضيتهم ايضا واذا قدم البشر على الخلفه  
ان يعطيتهم جازة من بيت المال على وجه النظر والاجتهاد فلا بأس بذلك  
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجزى الرسل والنوادر الذين ينزلون عليه  
وهذا لان بيت المال معد لثواب المسلمين والمصرف الى ما فيه منفعة المسلمين  
بجانب الغنيمة فانها مستحقة للغنيين الا ترى انه تقسم الغنائم بين الغنيين  
ولا يقسم مال بيت المال بين الاغنياء من المسلمين ولكن بعد ثلثين  
وكذا لو اتى امير بغير اذن رسول فملك اهل الحرب فليس ينبغي له ان يخرجه  
من الغنيمة الا برضاء المسلمين لانه اذا لم يحل ان يحض بعض المسلمين شيئا منها  
فلان لا يجوز ان يحض حريا بذلك كان اولى فان رضى المسلمون بذلك  
اجازة من مضيتهم دون الخمس لانه لا يخفى في الحرب في الخمس ورضاهم  
بغير في مضيتهم فاضنه فان اجاز الا بغير البشارة والرسول من الغنيمة على وجه  
الا جتهاد ثم رفع ذلك الى قاضي من قضاء المسلمين فانه منفذ ماضع وان  
كان راء مخالفاً لذلك لان ما يختلف فيه الفقهاء وقد مضاه جنوده  
فلا يبطل احد بعد ذلك وقد فرنا في التفسير بعد الاصابة واستدل  
عليه ايضا بالوجهين الاولين اسباب القتلى من غير تنقيل ثم رفع  
ذلك الى من يرى خلاف رايه فانه لا يبطل سبباً ما فعله لانه مخفي جهده  
فصل في مختلف فيه الا ترى انه فيما هوهم من ذلك وهو حرة الفرج بنفسه  
القاضي فيه باجتهاده وليس لاحد ان يبطله بعد ذلك وان كان مخالفاً  
لانه حتى اذا قال لامرأة انت خلية او برة او باس او بنته فان عمره  
مسعود رضى الله عنه قال لا يقع به تطبيقه رجعية وقال على رضى الله عنه  
تطبيقاً فان تعنى قاضي باحد لقضائين ثم رفع الى من يرى خلاف ذلك  
لم يبطل قضاءه لانه حصل في محل مختلف فيه وبطل القضاء في المجتهدين  
يكون قضاء بخلاف الاجماع يكون باطلاً واذا ثبت هذا في حريم الفرج

مع كونه منبياً على الاستعانة ببيت في النفل بطريق الاولى

### باب كيفية قسم الغنيمة وبيان من يستحقها ممن جاز به بعد الاصابة

واذا وقع القتال في دار الاسلام بين المسلمين واهل الحرب فالغنيمة  
شهد الواقعة ولا شيء لمن جاز به بعد الفرج من القتال لان بنفس الاصابة بغير  
محركة بدار الاسلام فمن يفتى بعد ذلك مداهم لم يترك الجيوش في  
الاصابة ولا في الارزاق وكذا لو فتح المسلمون ارضاً من ارض العدو وفتحها  
في ايديهم وهرب اهلها عنها لا منها نصارت دار الاسلام فظهور احكام الاسلام  
فيها فخصيص الغنائم محركة بدار الاسلام قبل الحق المدد وكذا لو اصابوا غنائم فجزاها  
الى دار الاسلام ثم يحكمهم مدولان بالارزاق باليد والدار انما يحكم فيها ولهذا  
لومات بعضهم كان نصيبه ميراثاً فاما اذا اصابوا الغنائم في دار الحرب ثم  
لحقهم مد قبل الارزاق وقبل القسمة والبيع فانهم يساركونهم في المصائب عند  
لان الحق لا يتركه بنفس الاخذ فان سبب موت الحق القهر وهو موجود من  
وجه دون وجه لانهم فاهرون به مقهورين ودار الا ترى انهم لا يمكنون من  
الفرار في ذلك الموضع ونصيره دار الاسلام وانما تم سبب بقدر المدد  
فكانوا سركا وهم ولهذا قلنا مات منهم في هذه الحلة لا يورث نصيبه  
وهو قول على رضى الله عنه لان الارث في الميراث بعد الوفاة والحق الضعيف  
لا يبقى بعد موته ليكون متركاً عنه وعلى قول عمر رضى الله عنه يورث نصيبه  
وارثه بخلافه فيما كان حاضراً مستحقاً له ثم استدل على هذه الحلة بالامام  
ان ابا بكر الصديق رضى الله عنه بعث عكرمة بن ابى جهل في حسمه فخره  
لابى امية وزيد بن اسيد ابى حنى فادركوهم حين افتحو البصرة فسكرت  
بينهم في الغنيمة ورسيدل من يقول اهل الشام ان ليد وشركة وان ادركهم  
بعد الفتح ولكن يقول البصرة اسم قرية وهي كانت تابعة لبيدة فالحكم  
البيدة لا يصير لقرية دار الاسلام او يحتمل انهم ادركوا على الفتح قبل ان يظهروا  
الاسلام فيها وفي مثل هذا ثبت الشركة عندنا فاما بعد تمام الفتح فلا على احدى  
عن طارق بن شهاب قال لما فتح ما دينا راية اهل الكوفة فباس عليهم  
عمار فارادوا ان يساركونهم في الغنيمة فقال رجل من بني عطار واهل البيعة







فقال انك لو اني روي فواته لو كانت هذه الغنوة ابدا وبعيد واما الغنوة  
بينكم ثم لا تجدوني جانا ولا نجدا فقد افترقت مع كثرة سوالهم حتى انتهى الي  
دار الاسلام فان جعراثة قرية من قري مكة وقد صارت مفتوحة ففتح مكة  
ففي هذا بيان انه لا يقسم في دار الحرب ثم بين ان فرقة هذه لوقفة فهو شرك  
في الغنوة قاتل اذ لم تقابل مريضا كان او صحيح والاصل فيه حديث سعد بن  
وقاص قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اريد ان ارجل يكون عامية القوم  
ويرفع عن اصحابي يكون نصيبه مثل نصيب غيره فقال صلى الله عليه وسلم  
تلك لك يا ابن ام سعد وهل تنفرون وترزقون الا بضعافكم فيكون  
ما يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يترجم عنه ربه لولا الصبيان  
والشيوخ الرخ لصبت عليهم الغراب صبا وروى ان رسول الله صلى  
عليه وسلم قال طبيب كسب المسلم سهمه في سبيل الله تعالى وصنفه به  
ما تقطع الارض وفي هذا دليل انه ينبغي للغزاة ان تظهر الغنوة في سهم غنوا  
او فقيرا قل سهم او كثر فانه طبيب كسبه صلى الله عليه وسلم بطريقه  
كلمة الله تعالى واغرا الدين وذلك اشرف جهات صالحة المال والمداو  
به التجارة ولكنها بشرط اذ الامانة ومراعاة حدود الشريعة وما يعطيه الاخر  
منه الزراعة فهي تجارة على ما قال صلى الله عليه وسلم الاربع يا جبر بن  
الامام قسمته الغنم بيني ان يجعل عليها رجلا من المسلمين عدا ولا يصح  
بالا موبرج بالها في اذامنا الخمس جعل على الخمس ايضا رجلا امينا حافظا  
لانه يخرج بنفسه عن مباشرة الغنمة لكثرة استغاله فيتعين بغيره ونحو ذلك  
من يكون اقدر على ما هو المقصود من الحفظ والغنمة وذلك بان يكون  
بشرائط التي قلنا والاصل فيه ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل حجة  
بن جزار يدي على خمس بن المصطلق فكانت جميع الاغنام كانت الصدقات  
على حدة لها اهل وللقبائل اهل وكان يعطى من الصدقة التميم والضمير  
فاذا اتم التميم وجب عليه الجهاد ونقل الى القى وان كره الجهاد لم يعط  
سببا وامر بان يكتب لنفسه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنع  
سببا فانه رجلا لا يسهل عنه خمس بن المصطلق فقال ان سببا عظيم  
ولا حظ فيها سوى ولا لغوى كسب ثم روي ان عبيدة السلماني كان يقيم عبيد

قوة ففصل بين رجلين درهما فقال افرعها ايكما ياخذ فقام اليه رجل فسا  
فقال انما هما ايها ما بهب بنصيب صاحبه فقال ذهب في شتره شيئا  
بنينا في شتره و به نقول انه لا يجوز الا قراع في تعيين المستحق وان المستحق اذا كان  
محبب لا يجمل الغنمة في ان يسلك السير بجان مشركا بينهما نصفان او شتر  
شيئا فيقتسما به نصفين وكذا اذا لم يعلم انه لا بهما في ان يجعل بينهما نصفين لا  
هما في سبب الاستحقاق وذكر عن الاحنف بن قيس قال كنت بباب عمر  
رضي الله عنه فمرت جارية فتخشع لها القوم اي تحركوا واسئلوها فقالوا  
لعلها من امهات اولاد امير المؤمنين فقالت في الاصل لا امير المؤمنين في  
من حسن الله فقفت فيما بيننا ما جعل لأمير المؤمنين من مال الله تعالى الحمد  
الى ان قال عمر رضي الله عنه اني استحل من مال الله تعالى صلتين حلة بستان  
وحلة بالصيف وظهر لي الذي حج عليه واعتمر وقوت ابي قوت رجل من  
فريس لا وكس ولا شطط ثم انما سركت المسلمين بعد فني هذا دليل ان الامام  
انما يأخذ مقدار الكفاية من مال المسلمين وهو يساويهم فيما سوى ذلك لانه  
لانه منزلة الوصي في مال التيمم وقال الله تبارك وتعالى فمن كان عتيا  
ومن كان فقيرا فكل المعروف ثم ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم  
ذوي القربى بنجر بين بني هاشم وبين بني المطلب حتى كل عثمان وجبر بن  
مطعم وقد بينا تمام ذلك في السير الصغير والذي زاد هنا ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال لهما ان بني المطلب كانوا دخلوا معنا السعيب وكانوا معنا في الجاهلية  
لم يغارتونا انما بنو المطلب وهو هاشم شي واحد فني هذا بيان على ان المراد  
قرب النصرة بالانضمام اليه في حال الهجرة ان س لا قرب القرابة وذلك  
ان النبي صلى الله عليه وسلم استشار جبريل عليه السلام في ذلك فاستأذنه  
ان يقسم بين بني هاشم وبين بني المطلب وذكر عن مجاهد قال كان خمس بن  
لذوي القربى لانهم كانوا لا يكونون الصدقة ولكن الاول اصح لان حصة  
عليهم كان بطريق الاكرام لهم فاما كانوا اجنوا الى عوض ذلك ثم حصة الصدقة  
في حق بني هاشم خاصة واعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم بني المطلب فخرقا  
ان السبب قرب النصرة كما بينا والله اعلم  
باب استعمال في دار الحرب ويؤكل ويشرب



واذا اصاب المسلمون غنم في دار الحرب فليس ينبغي لواحد منهم ان يتنفع  
من ذلك شيئا الا الاكل والشرب لهم ولذوابهم ولا يبيح ان يذبحوا  
البقر والغنم لباكلوا بغير خمس لان حاجتهم الى الطعام والصف حاجة  
ولا يمكنهم ان يستعملوا ذلك من دار الاسلام ولا يجزئها في دار الحرب  
بشرآ وما حدود يكون غنيمة فكلها للحاجة والضرورة بصيرة ذلك مستثنى  
من شركة الغنيمة سقي على اصل الآية كما كان قبل الامامة وهو نظير شركة المقاتلة  
فانه يستثنى فيها ما يشتري كل واحد منها من الطعام والكسوة لنفسه وعياله حتى  
يختص بذلك العلم بوقوع الحاجة الى ذلك في شركة الشركة والاصل فيه قد  
خرج حيث كتب في حاشية جواب كتابه ان دعوى انيس باكلوا بغير خمس  
شيئا من ذلك فقد وجب فيه خمسته وسهام المسلمين وروى هذا المعنى  
ابن ابي عمير عن فضالة بن عبيد بن ماجة عن قول ناس من السند في ذلك الحديث  
دون التبراة فانه يدل تحت التبراة بابيع يكون به ركع والغنم فلهذا  
ان يخص نفسه بذلك وذكر حديث سلمان حين اناه خلافة بسطة يومها  
فقال ما بها فان كان بالادفعنا الى هو لا وان كان طيبا ما كان فانه  
فيها ارغفة جوارى وجبة وسكين فحبل بطرح لا يصح به من ذلك الخبر  
لهم من ذلك الجبر في كلون ويجزئهم كيف يصنع الجبر ثم ذكر عن ابن عباس  
رضي الله عنه انه رخص في الاكل والشراب من غنم بني من قصده فوايد المدا  
انما يتصدق اذا قسمت الغنم فاما قبل القسمة به ذلك الى المغنم لان قبل  
القسمة بشرها الى مسخرة بالانفاق في الغنيمة وبعد القسمة تبع ذلك فيكون  
مسند التصديق به كاللفظة لان يكون محتاجا في كل وان اكله هو غني  
تصدق لقسمة كما هو الحكم في اللفظة وقد روى ذلك عن ابن عمر وروى  
عبد الله بن عمر ورضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم خيبر  
الخيبار والخيبار وكلوا وصدقوا ولا تملوا فغنيمة دليل على ان ما سوى المأكول  
والشراب يكون غنيمة لا يكل لاحد ان يكتسب شيئا منه فاما المأكول والشراب  
مستثنى في حكم الاكل خاصة لافي حكم الكل والنصف فيه ولهذا قال  
ابن عباس ربيع الطعام اذا اخرج من ارض احد ومن الغنم وكذلك يبيع في  
ارض احد ومن الغنم ان لم يرد منه في الغنيمة وذكر عن ابن ابي اذ قال لم

يكتسب الطعام يوم خيبر وكان الرجل ما خذ منه ما شق في هذا ليل ان يستثنى  
من اصل شركة الغنيمة حتى لا يجزئ فيه خمس ويستثنى في ذلك ما يكره وجوده في  
ذلك الموضع وما يرد وجوده فيه بخلاف ما تقول بعض اهل السام ان هذا  
يكتسب بطعام يكون في ذلك الموضع حتى يكون تافها فاما ما ينقل من موضع  
او ابله فهو من غنم الاموال في ذلك الموضع واعلمنا فيه على حديث كحول  
ان رجلا خرج من ارض الروم ثم نادى في انكس فلو الى هذا اللحم فخذوا منه  
فقال كحول رجل من غسان لا تقوم قتيبا من لحم هذا بخبره فقال نهايتي  
لم يكتسب فقال كحول لا نهيتي في المادون فيه ومعلوم ان ابل ما لا يكون  
بارض الروم وقد جردوا والاكل منها فدل ان الكل في ذلك سواء ومن  
لكحول كل ما حمل من ارض احد وما لا قيمة له هناك فحمله في حاجة نفسه  
وهذا عندنا صحيح فيما لا قيمة له في دارنا ايضا فاما فيما له قيمة في داره فليس  
برده في الغنيمة لان بمجرد النقل من مكان الى مكان لم يبدل العين وانما  
يكتسب من اوجه بقوة المسلمين فهو من جملة الغنم وكان كحول لا يجعل النقل  
محرما صفة تقوم فيه منزلة الصنعة حتى قال ما قطع من شجر احد وتعلت  
قد حاد مرزبة او مودة فلا بأس به وما وجدت من ذلك معولا فزده  
في الغنيمة ولهذا ما خذ فان المعلوم ان من يقوم بصنعة قبل العمل لا يكون مال  
منفوقا فاذا صيره مالا متوقفا بصنعة فهو له خاصة بمنزلة من اتخذ الكوز من  
الراب غيره ولكن تفرق بين الصنعة والنقل لان بالصنعة تبدل العين  
فيكون النقوم شيئا اخر هو مادة الصنعة فاما بالنقل لا تبدل العين ثم  
روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ياكم وروى الغنم وفسر ذلك  
بان ركب دابة من الفتي حتى اذا اعجزها ردها في المغنم او ليس بربا حتى اذا  
ردها في المغنم او يبيع الجارية قبل ان يكتسب وهذا ما خذ فانه ليس له ان يكتسب  
شيئا من هذه الاعيان قبل القسمة فكذلك ما تملكها وباجر الذي يبيع  
من عينها لكن النقصان يستعمله وذكر عن ابي الدرداء قال لا بأس ان يكتسب  
السرية من الطعام ان رجلا يبيع الى ابيهم في كلون ويهدون ما لم يبيعوا وكان  
جبل لا يراهم جملة الحاجة كالاكل يستأخذ به فان اكل من صول  
الكوبيج محقق فيه الضرورة والا فلا بأس من اصول الكوبيج فهو كذا نصرا



وذكر ان البراءة انك اخذ سيفها مما اصابها يوم الزارة فقاتل به وانه  
 عند الحاجة بان تكثر سلاحه فاما اذا اراد الاتقاء على سلاحه والقتال به  
 اخذ من الغد وهو من ربه الغدول لان ما اخذه يكون غنيمته ولكن عند الضرورة  
 لا بأس ان يستعمله في القتال الا ترى انه لو ضرب المشرك بالسيف فاقطع  
 يده وضربه به لم يكن به بأس قال ولا بأس بان يفتح دابته ويديه من راسه  
 من المغنم وانما اراد به بفعل ذلك بما يוכלل من الرزق واليمن فان كان  
 محتص بذلك العين اكلا فكله الا ان يكتص به اشفا عابوا فاما ما سوى  
 ذلك من الادمان كالنفسح والزنبق والنجدي فليس له ان يمس شيئا من  
 ذلك لان هذا مما لا يוכלل الا ترى انه لو وجد غنيمته او ما لم يكن له ان يستعمله  
 لان هذا مما لا يוכלل فاما الرزق وكونه فلا بأس بان يأكله او يبيع في  
 السراج فكله الا بأس بان يمس به وذكر ان رجلا من المسلمين يوم خيبر  
 في خروجه فاقطع منه رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمس وهدانا ما وجدنا  
 من الغنائم اذا وجد في دار الحرب ركازا او معدنا فهو غنيمته لانه ما وصل  
 الى ذلك المكان واستخرج ذلك المال لا بقوة المسلمين فان نهب الامام  
 ان يجلس ان يأكلوا شيئا من البقوال والغنم وغيرهما واقسم عليهم ان لا يفعلوا  
 ذلك حتى يقسم عليهم طاعته ولا يخل لهم بعد ذلك ان يعرضوا شيئا من  
 الامام محترقا فما اخذ عليهم من الميثاق وتخصيصه بغيره من معنى الاستئذان في  
 المال من تركه الغنيمه فيكون حكمه حكم سائر الغنائم الا انه ينبغي للامام ان  
 لهم واذا عرف حاجتهم الى ذلك اخذ منه بخسوس قسم بقى منهم شيئا وكل من  
 منهم من يصبه فان الحاجة الى ذلك قد تحقق عند الضرورة يجوز التقسيم في دار الحرب  
 والله تعالى اعلم

### باب قتل الاستكبار والمسلمين

الامام بالخيار في ارجال من سارى المشركين بين ان يقتلهم وبين ان يحبسهم  
 ويقتلهم بين من اصابهم وكان الحسن كره قتل الما سيرة في دار الحرب  
 القتل وهو محذور الى سجين كان يكره قتل الاستكبار بعد ما وضعت الحرب اوزارها  
 وجه قوله ان ابا عبد الله الفضل يرفع محاربهم قال الله تعالى فان قتلوكم قتلهم

وقد اخرج ذلك بالاسرود انقضا الحرب فليس في القتل بعد ذلك  
 الا ابطال حتى المسلمين بعد ما ثبت في رقابهم وذلك لا يجوز في قتال  
 على ذلك ما روى ان عبد الله بن عمر بعث الى ابن عمر بسير نفقة فقال  
 اما والله مصرور افلا قتله يعني بعد ما شدد ونموه واسرته فلا افلا قتله  
 فانما الغنم الذين كفووا فاضرب الرقاب حتى اذا اختتموا فشدوا الوثاق  
 امر بالقتال الى غاية الاسر ثم جعل الحكم بعد ذلك لمن والعهود وليفى على  
 القتل بعد الاسر قسمة بني قريظة فقد قسمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الاسر  
 وبعد ما وضعت الحرب اوزارها وقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم عقيب  
 ابي معيط والنضير الحارث بن ابي نيل وكانا من اسرا بدر وقتل عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه معبد بن وهب وقد كان اسره ابو بردة بن نيار يوم بدر  
 لقول يا عمر احتسبون انكم غنيمتهم كلا واللات والعزى فقال يقول يا ابا  
 اسير في ايدينا ثم اخذ من ابني بردة وضرب عنقه ولان الامم عن القتل  
 انما ثبت بالامان والايمان وبالاسر لا يثبت شيء من ذلك فبقي ما  
 الدم على ما كان قبل الاسر وهو بالاسر لم يخرج من ان يكون محاربا ولكنه عذر  
 عن المحاربة لكونه مغمورا في ايدينا مع قيام السبب الذي يحمله على ذلك  
 في الدين فيجوز قتله كالمدة المغمور في ايدينا وقوله تعالى فانما من بعد ما قتل  
 مشوخ كذا نقل عن السدي انه نسخ قوله تعالى فان قتل المشركين جيت وجيت  
 وما قيل حديث ابن عمر انه كره قتله مشدود اليدين لان القتال له حوز  
 قتله بعد ما اسر ونحن كذا نقول لا ولي ان لا يقتل مشدود اليدين اذا كان  
 لا يخاف ان يهرب او يقتل بعض المسلمين ثم يستوي في ذلك ما بعد الا طرأ  
 به ارا سلام وما قبله لا لعدم السبب الموجب لحرمة دماهم فان ائني لانا  
 للمسلمين في الاسارى بالارواح والارواح لا تمانى الامام ان يجعلهم حرارا الاصل  
 بان يمس عليهم برقا بهم وارضيتهم ويضع الحجر عليهم ولا يخرج على ارضيتهم  
 فعل عمر رضي الله عنه بالسواد والامان بنا كذا الحق فيهم كان الحكم فيهم بعد الا طرأ  
 كما حكم قبله الامام فاطم المسلمين فان ائني لعلوب في قسمهم فمهم واني  
 القلوب في قسمهم لرفع قسنتهم فقتلهم قال الله تعالى وانهم حتى يكون قسنتهم  
 ومن اسلم منهم حرم قتله لقوله تعالى فان امنوا فلا عدوان الا على الظالمين



وفد خرج بالسلام من ان يكون طائفا وقال صلى الله عليه وسلم فاذا قالوا  
عصوا مني واما هم واما لهم ولكنهم يقسم بين المسلمين لان الاسلام يومئذ  
من القتل ولكن لا يبطل الحق ان بيت فيه المسلمين وقد كان الامام ع  
القتل فاذا اغتزا احدهما بالسلام من الآخر اما مسلم قبل  
قبل ان يسلم او يبيع او يقسم فلا شيء عليه لانه اراق دما مباحا فهو كمن  
قتل درة او مقصيا عليه بالرجم ولكن يكره له ذلك لانه ان كان الاخير  
غيره فهو بالقتل لغوث عليه به فيه وذلك ممنوع منه كحديث جابر بن  
التي صلى الله عليه وسلم قال لا يتعاطى احدكم اسيرا صاحبه اذا اخذه قبله فقتله  
ولكن مع هذا لا شيء له عليه لانه ازال يده عا ليس بالمتقوم لمحقه فيكون اراق  
خراحي مسلم وهو يملك للقتل وان كان هو الذي اسره فهو في القتل بقتل  
على راي الامام ويبطل الخيار الثاني به وذلك مكره قال صلى الله عليه وسلم  
ليس للامام الا ما طابت به نفسه اما ان يعالج الاسير ويقصده لا يقتله  
من يده حتى يخرج من ان ياتي به الامام محبته لا بأس بان يقتله فقد فعلت  
غير واحد من الصحابة رضوان الله عليهم وان اسلم في يده فهو من القتل كذا  
قال عمر اذا اسلم الاسير في ايدي المسلمين فقتل من القتل وهو قتل  
قسم الامام الاسارى او باعهم حرمت دماؤهم لانه انهم باعوا نفوسهم  
من الذين وقعوا في سبأهم والملك يكون محررا كحرمة الملك فمن قتلهم  
ذلك خطا فدية قتل من قتل والكفارة كما هو الحكم في قتل غيرهم من عبدة  
المسلمين بخلاف ما قبل القسمة والبيع فهناك الملك لم يثبت لمن  
به الاسير فاذا قتله غيره لا يجره حتى وان كره له ذلك لمحرمة الاسلام قال  
صلى الله عليه وسلم يوم بدر لا تخبروا سعدا بقتل خبيث فبقتل كل اسير في يومهم  
وذكر عن محمد بن ابراهيم التيمي قال ردت البغيم في الغنم يوم بدر وقرت  
الاسارى في ايدي من اسرهم والاقا في ايدي من قتلهم وانما فعل ذلك لان  
التفيل كان قد سبق من رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله من قتل قبله  
سلبه ومن اسر اسيرا فهو له قاتل وام سبق من الاسير بذلك فقتل ذلك  
مردود في الغنيمه وان راي الامام قتل الاسارى فينبغي ان لا يبعد بهم ببطون  
والجوع ولكن يغنمهم فذاكر يا معني مني ان لا يبتل بهم فقد مني رسول الله صلى

عليه وسلم عن المسنة ولو بالكلب المغفور وقال صلى الله عليه وسلم في بني قريظة  
بعد ما اخرجهم منها في يوم صائف لا يجتمع اعيانهم قرعة اليوم وحر السلاح  
قتلهم حتى يبرؤوا فقتلهم حتى ابرؤوا ثم راجوا ببقيتهم فقتلهم وقد كان  
ار رسول الله صلى الله عليه وسلم باحوال التفرقة بين ايديهم حين قتلهم  
فكانوا يكلمونهم كما هم انهم قال وليس ينبغي لادم ان يملك على الاسير فيكره  
ولا يقتله ولا يقسمه لانه لو اربط بالحق بعض المسلمين عنه بان يفتق احد  
لم يكن له ذلك فاذا اربط بالحق جميع المسلمين عنه بالحق عليه ولي ان  
يكون ممنوعا منه وهذا لان في اللين عليه يكره من ان يعود حر بالمسلمين بعد ظهور  
عليه وذلك لا يخلو قد بينا ان حكم المن ان بيت بقوله تعالى فانما من بعد  
هذا انتخ بقوله جل جلاله فقتلوا المشركين والذي روى ان النبي صلى الله عليه وسلم  
من على ابي عزة الكهجي يوم بدر فقتله كان ذلك قبل انتخ حكم المن الانزي  
انه لما دفع اسيرا يوم احد وطلب من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبين  
عليه ابي وقال لا تحبث العرب في خدعت محمد امرتين ثم امره بقتل  
واذكر محمد رجلا له حديث ما ويا اخذ هوان النبي صلى الله عليه وسلم انما كان  
لغافل عبدة الاوثان من العرب واو لك ما كان يجري عليهم سبي فاما  
من على بعض الاسرا لانه ليس فيه ابطال حق بيت المسلمين في رقبته من  
بقول به في منهم من المدة بين وعبدة الاوثان من العرب الذين لا يقتل  
منهم الا الاسلام والسيف فانهم ان اسلموا كانوا احرارا وان ابوا قتلوا وان  
راى الامام النظر لمسلم في المن على بعض الاسارى فلا بأس به ذلك ايضا  
لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم من على ثمانية بن مال الكهفي حين اسره  
وربطوه بسارنه من سوارى المسجد فخرج اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال وراك يا ثمانية فقال ان عاقبت ذا ذنب وان منت منت  
على ساكروان اردت المال فعندي من المال ست من عبدة رسول  
صلى الله عليه وسلم بشرط ان يقطع الميرة عن اهل مكة ففعل ذلك حتى فحلوا اليه  
عديان له ان يمن على ارقاب تبعا لارضى لان فيه منفعة للمسلمين من  
واخراج نفوسهم انه يجوز ذلك عند المنفعة للمسلمين وذكر عن جابر بن عبد الله  
مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة حنين وزن من لا يقبل ثم دعا في رسول



صلواته عليه وسلم فحجبه وعنه رجل جالس فقال ان هذا جاد وانما قتل  
سيفي ثم قال يا محمد من يمنعك عني اليوم فقالت له ثم قال من يمنعك  
منى اليوم فقالت له ثم قال من يمنعك عني اليوم فقال له النبي صلى  
عليه وسلم لا عاقبة لنا قبل ذلك انما حين سقط السيف من يده فبين  
له الحق اسلم فلما لم يعاقبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يمكن منه رسول  
صلى الله عليه وسلم بن بيده انتهى لا بقوله المسلمين فزاي ان من عبد رجلا ان  
واذا قال لا يبر من اخذ اسيرا فلوله فوجد الاسير في يد رجلين كل واحد  
بوجه ففروا بينهما لضعفان لا يستويان في سبب الاستحقاق الا ان يكون عقره  
احدهما بعينه واخذوا الاخر فانه ان كان عقره عقره الا بعينه معه على البرج فلهذا  
عقره لانه صار ما خذوا بعقله وان كان بعينه معه البرج فهو لذى اخذه لانه لم  
يصر ما خذوا بعقله الاول ونظيره الصبي اذا رماه ان كان في يده ثم خذوا  
اخره وروى حديث سعد بن ابى وقاص قال ركب يوم بدر سهيل بن عمرو  
وقاطع نساء ثم ابغى اترالهم حتى وجدته في يد مالك بن النخعي ثم خذوا  
صبيته فحقت فيه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ رسول الله صلى الله عليه  
وسلم منها واما اخذه منها لما بينا ان غنم بدر كانت مخالفة لآل النخعي  
من حيث ان الامر فيها كان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعين من وجوه  
من ساء وذكر عن يحيى بن ابي كبر قال قلت للحسن البصري اريد جلا من المسلمين  
اشترى اسيرا من المسلمين الصلح له ان يرجح فيه قال لا و به فاخذ فان  
وان وقع اسير فهو على حاله ومن اشتراه من العدو ولا ملكه فكيف يرجح  
عليه ولكن ان اشتراه بغير امره فهو منقطع فيما ادى من فداءه فليكن الخلي  
سبيلا وان اشتراه بامر فانه يرجع عليه باليمن الذي اشتراه وهذا  
وفي العيين لا يرجع عليه الا ان يشترط ذلك لانه لا يجوز الا امر مشور  
يكون لطيب الاحسان والاحد بكلام الاخلاق وقد يكون الاستفراض  
ولكنه حين جهة الاستفراض لعادة الظاهرة فيه بغير امر غيره بان شفق  
على عبال من مال نفسه ثم يصير هذا رواية في فصل اختلف فيه المتأخر  
ان السلطان اذا صادر رجلا من ذلك الرجل غيره ان يودي له  
قال هناك بعض متأخرين لا يثبت الحق الرجوع الا بالشرط لان

واجبا على الامراء انما كان مظلوما فيه ومن دفع ظمنا عن غيره بسواه  
لم يرجع عليه بشئ ولكن الاصح انه يرجع عليه فان اهل الحرب ظالمون  
ايضا في حس الاسير ومن اشتراه منهم فقد دفع ظمنا عنه ومن ذلك  
ثبت له حق الرجوع عليه اذا كان بامر وذكر عن بكر بن غالب  
سئل الحسن بن علي رضي الله عنهما متى يجب السهم للمولود قال اذا شغل  
بريد به بضيق من الميراث فانه انما يستحق اذا افضل حيا وانما بعد ذلك  
بالاستدراك وسيل عن فكاك الاسير فقال على الاصل التي تقابل عليها  
يعني من خارج تلك الاصل لانه قبل الاسير كان مدس عن اهل تلك  
الاصل فهم اولى فكاك لكون الغرم مقابلة الغنم وانما يفاك من الخارج  
معه لتوايب المسلمين وسد حلة المحتاجين منه وانه امن حله ذلك  
عن السرب فاما فحلب فانه لم يشرب قاتما وانما قصد ابي بن بقلته  
لا بأس بذلك وقد اقره في فيه بابيه صلى الله عليه وسلم فانه حين بقلته  
قوم انهم يكرهون الشرب قاتما توضحا في رغبة المسجدة بالكونه ثم اخذوا  
وشرب فصله فيها قاتما وكان قصده من ذلك رد قولهم في كراهية  
شرب الماء قاتما وذكر عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه اتى بأسير  
يوم صفين فقال لا تقبلني قال لا اقبلك صبرا اني انا فاستدرك  
العالمين وجعل سلاحه للذي جابه وانما جعل ذلك لتقوى به على العدو  
حتى اذا وضعت الحرب اوزارها رده على صاحبه ان كان وعلى  
ان كان ميتا وهو ايضا لا يمل انقل عن الشعبي ان عبد لم يغمز مولد  
اهل الجبل الا الكراع والسلاح اي دفع ذلك الى اصحابه ليتقوا به على  
عدوهم من غير ان يملهم ذلك فان مال المسلمين لا يصير غنم المسلمين  
بجبال الا ترى انه لم يخلص شيئا من ذلك وانهم لما طالبوا بقتلهم  
قال فمن اخذكم عايشه وانما قال ذلك على وجه الكراهة عليهم  
انه انما دفع السلاح الى من دفع له حتى يقابل به لم يرد على صاحبه  
بعد ما وضعت الحرب اوزارها واذا وقع الظهور على قوم من مشركي  
العرب فقتلوا ان لا يقبل من رجلاهم الا سيف او اسلام او اسلام  
صبياتهم ونساءهم فهم في لا يجبرون على الاسلام بقوله صلى الله عليه وسلم



اقتلوا سبعين المشركين واستجوا ستمهم والمراو بالاسم في المشرق  
قال الله تعالى وبسبحون تسابيحهم والمراو بالشرح التاء والصبان ثم  
قد بينا ان حالهم كحال المدينين والتا والذاري من المدينين بعضا  
اهل حرب يسترقون بخلاف الرجال الا ان اولئك يجرون على السلام  
لان حكم الاسلام قد رزقهم فاما عبدة الاوثان من العرب فلم يستق  
منهم الا قرار بالاسلام فلم يذبحوا الا بحرب على الاسلام من استرق من ذرارهم  
ثم كل من يجوز استرقاقه من الرجال يجوز اخذ الجزية منه بعقد الذمة  
الكتاب وعبدة الاوثان من العجم ومن لا يجوز اخذ الجزية منه كالنصارى  
وعبدة الاوثان من العرب لان كل واحد منهما ابقا الكافر المنفعة  
للمسلمين من حيث المال والاصل فيه حديثان الزهري قال لم  
ات رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل من اهل الاوثان من العرب  
من الجزية الا الاسلام والقتل والى في حديث معاذا ان رسول الله صلى  
عليه وسلم قال يوم حنين لو ثبت على احد من اهل العرب وثا وري  
لثبت اليوم ولكن انما هو القتل او الفداء وقد بينا ان حكم الفداء قد اشخ  
فبقى القتل الا ان سلم واذا وقع البس في سهم رجل من المسلمين فخرج  
الا كان معه لم يعلم به فبينما للذي وقع في سهمه ان يرد في الغنيمة لان  
الامير انما ملكه بالقسمه رقبته الاسير لا ما معه من المال فان ذلك لم  
معلوم له وهو ما مور بالعدل في القسمه وانما يتحقق العدل اذا كانت القسمه  
لا يتناول الا ما كان معلوما له فان تفرق الغنائم وذلك مما لا  
القسمه بقوله فليصدق به على المساكين لانه عجز عن ايصاله الى صاحبه  
فيكون مملوكا للفظه في يده يصدق به كذا روى عن كحول انه قال من  
ابنى بذلك ما روى وجها ان حسن من ان يصدق به والذي روى  
ان عبد الرحمن بن خالد بن الوليد اعطى ذلك من وقع الاسير في يده  
قنا وليم انه انما اعطاه لانه لم يعلم ان ذلك لم يكن معلوما للذي قسم الغنيمة  
بين الغنائم وانما حسب ان الذي قسم اعطاه ذلك بتبعية مع الاسير  
الذي اعطاه اياه وذكر ان رجلا استرق جارية من المغنم فلما رآه  
انها كرهت له فخرجت حيا كان معها فقال الرجل ادري ما هذا

فاتي سعد بن ابى وقاص فاخبره فقال جعله في غنم المسلمين ويطاق  
يقتل فامر انما التراب عن لينة من ذهب فاتي سعد فاخبره فقال  
اجعلها في غنم المسلمين وبها اخذ فان المال الذي مع الاسير كان غنيمة  
وبيع الامير انما تاول الاسير دون المال فبقى المال غنيمة ومن وجد في  
دار الحرب كثر او قد دخل مع الجيوش فان ذلك يكون غنيمة لانه يكتسب  
من ذلك المال لا بقوه الجيوش واذا وقعت الجارية من البس في يده  
فقال انما جارية ذميمة سباني اهل الحرب ثم اخذ في المسلمين ولا يعلم  
ذلك الا بقوه لهما لم يقبل قولها لانها صارت رقيقه حين سببت من  
ارض العدو وقد قبل قولها في إسقاط الرق عنها ولا يس بان يطل مولد  
بملك وجميعا حتى تقوم البنية العادلة على ما قالت لان كل مسلم ما مور  
بتابع الظاهر لم يبين له غير ذلك بالبحر وذكر عن الحسن انه قال سئل  
في هذه الحادثة لا تقع عليها ولها وانما كره موافقتها على طريق السرقة لانه لم  
يراد خلاصه الا ترى انه امره ببيعها ولو راها حرة كما رعت ما امر ببيعها واذا  
ظهر الامام على ارض من ارض المشركين فهو الجاني ان شأ ختمها وحسن  
ايتها ونفس اربعة اخماس ذلك بين من اصابها كما فعل رسول الله صلى  
عليه وسلم بحبيروا واذا فعل ذلك كانت الارض ارض عسرة لان المسلم لا  
مدا هو طيف الكراج عليه وانما يوضع عليه العسرة لان فيه معنى الصدقة وان  
سأ تركها وانما فيها يؤدون الكراج كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه فان  
السواد وارض الشام وما خالفه في ذلك الا لفرسه ولم يحد على خلافه  
حتى دعا عليهم فقال اللهم الكفني بالاداء صحابه فما حال كحول وفهم عين طرف  
لغني ما توافي الطاعون وقد بينا تمام في السيرة الصغرى وذكر ان عمر كتب الى  
سعد بن ابى وقاص رضي الله عنه انما بعد فقه يفتي كنت بكت تذكر ان الحسن  
قد سألوا ان يقسم بينهم الغنم فانظر الى ما جلبت لك من عليك من كرم  
او سلاح في قسمه بين من حضر من المسلمين واكثر الامن والامن ليعلمها  
وبها اخذ فانما اصيب قبل النقص والظهور وقد تحقق نقصه عن اهل الارض  
ووجد من ايدهم فوجب قسمه ذلك بين الغنائم ولا يبطل ذلك  
نقص الارض والمن على ايتها ما قال وانظر ان لا تولد والده عن والده



لا نفرق بين الصغير وبين والده في وجوه جألا لا عن النبي صلى الله عليه وسلم  
حين رأى جارية والته في المتعم قال حالها فقل بيع ولد قال لا تولد  
والده بولد قال ولا يمس امرأة حتى يطيب وجهها أي حتى تستبرأ ويظهر  
ما جأ في الأثر ولا يجأ إلى حتى تستبرأ بحضنه قال ولا تتخذ أحد من المسلمين  
كاتباً على المسلمين فانهم ما خذون الرقوة في دينهم ولا رقوة في دين الله  
وبه ما خذ فان الولي ممنون من ان تتخذ كاتباً من غير المسلمين لقوله تعالى  
ولا تتخذوا البطانة من دونهكم ثم قال ولا عسر على مسلم ولا على صاحب ذمة  
انما العسر على اهل الحرب اذا استأذنوا ان يحرقوا في أرضنا وفي هذا الخبر  
فقد استبرأ عن عمر رضي الله عنه انه امر عماله ان ماخذوا من اهل الذمة نصف  
العشر فان صح هذا الحديث فالمراد منه انه ليس على اهل الذمة العسر الكامل  
في اموال التجارة او اموالهم على العاشر وانما ذلك اهل الحرب حصته  
فانما اهل الذمة فعليهم نصف العشر وذكر عن مجاهد قال انما ذمة فخت  
فاسلم اهلها قبل ان يقسم فهم احرار وما قبل ذلك فيها اذا كانوا من  
او عبدة الايمان من العرب وكان الامام رأى ان يعمهم في ارضهم  
لو دون الخراج فانما اذا رأى الامام ان يقسم وارصهم فم عبيد لا يبيعونهم  
اسلموا بعد تمام القهر وذلك من الغنم لا يبيعون حتى المسلمين عن قسائمهم  
**باب ما يحل على الفتي وما يكره الرجل من الدواب وما يجوز فعله في الغنم**  
**في دار الحرب من القسمة وغير ذلك**

قال

قد بينا انه لا ينبغي للامام ان يقسم الغنم في دار الحرب ولا يبيعها وان كان  
لو فعل ذلك فقد منه الا ان يحتاج المسلمون اليها فغدا الحاجة تقسم السلاح  
والنشاب بينهم بعد رفع الحبس لان نسبة القسمة كوزله ان يفعل ذلك  
صاغة عند الحاجة وهو الشغل في القسمة بعد الاصابة عند الحاجة جواز ولا  
انما لا يقسم مرة حتى المدد لا يعمل رغبتهم في الحق بالحبس وعند الحاجة  
مراعاة جانب الدين هم معدول فانما الرقيق قد حقق الحاجة الى قسمتهم  
دار الحرب ولا يملكه حتى فيهم ايضا حتى حل للامام عليهم فلا يبيعون لان القسم  
قبل الا حراز فان لم يكن موطئ كل عليه الغنم فان كانت في الغنم دواب  
فليحل عليها الغنم وان لم يكن وكان مع حاة بجبئ فصل حوله الغنم

عليها لان الغنم حقهم والده داب كذا لكت فليحل عليها مراعاة النظر  
لهم ولا يمنع ذلك لاجل الخس لا تتبع حتى الغنم على معنى انه يستحق  
باصابتهم وبثوت الحكم في البيع كسبوت في الاصل وان كان فصل كسوت  
مع خاص منهم فان طابت أنفسهم بان يحل الغنم عليها فعل وان  
ابوا لم يكرههم على ذلك لان والده داب للحص منهم والفته من غير اعتبار  
جانب غير صاحب الدابة بدعوه الى حملها على الدابة واعتبار صاحبها  
الدابة بمنفعة من حملها على دابته بغير رضاه وليس حق البعض من حق النضر  
الا ترى انه لو اراد ان يحل بعضهم على داب البعض لم يكن له ذلك بغير  
رضاهم فكذا حكم حل الغنم ثم اذا ابرأ فبني ان يقسم ذلك بينهم  
كل واحد منهم حل نصيبه بالطريق الذي يمكنه لان الحاجة قد كسفت اذ لو  
لم يقسم في هذه الحالة اخرج الى تركها وفيه ابطال مقوم عنها اصل وان  
كان كحضرة تجرير يترون ذلك فلا بأس بان يبيعها منهم لانه لما جاز له  
القسمة في هذه الحالة جاز البيع فان كل واحد منها نصف مبيع على كذا  
حتى ثم بعد البيع يقسم الثمن بين الغنم ولا يوزن ذلك الى الخرج من  
دار الحرب لان بنفوذ البيع يملك حق الغنم ونقطع شركة المدد  
معهم في الثمن فامعنى خيرة القسمة بعد ذلك كما بعد الا حراز بدار السلام  
وان رأى الامام ان يستأجر الجوزة من اصحابها بوجوه معلوم فذلك صحيح  
ويكون الا جرة من الغنم يبدأ به قبل الحس لان في هذا الاستئجار منفعة  
لغاين فهو كالاستئجار لسوق العم والركت وحق اصحاب الجوزة في  
ذلك لا يمنع صحة الاستئجار لانه لا ملك لهم فيها قبل الا حراز القسمة  
وسركه الملك هو الذي يمنع من صحة الاستئجار لا شركة الحق كالحاجة  
ويستوى في ذلك ان رضى باصحاب الجوزة او لو اذ كان هم عن  
عن الجوزة لانهم بهذه الاما قصده والتفت فان في هذا الاستئجار منفعة  
حيث انه يحصل لهم الاجرة بمقابل منفعة لا يبقى لهم بدون هذا الاستئجار  
وفيه منفعة للغنم ايضا فكانوا مستغنين في الاما والقاضي لا يفت  
الى اما المنفعة لان ائمة الاستئجار وبقا الا حراز عند تحقق الحاجة  
صحيح من غير الا يبرهن الا ميرادى وبياضة في استئجار السفينة مدة معلومة



اذا انتهت المدة او مات صاحب السفينة والسفينة في رجة البحر وكذا  
استيجار الاوعدة محل المانع فيها مدة معلومة اذا انتهت المدة وبيع في  
وكذا اذا استاجر او ايجل المانع من موضع الى موضع مدة معلومة فان  
المدة وبيع في المفازة او مات صاحب الدابة فانه مدة العقد بعد  
المدة وبيع في هذه المواضع باجر المثل وبالمسعى حالة البقاء وكان ذلك  
لاجل الحاجة فلهذا لك في الخاتم اذا تحققت الحاجة الى حملها الا ان يكون  
الامام بقدر على حمل الغنمة فيخرج منه لا صاحب فضل الجمل فغنى لا يبر  
لجملتهم لان الحاجة لم تحقق وقال صلى الله عليه وسلم لا يجزى لغيري مسلم الا  
بطيئة نفس منه وان كانت الغنمة سببا بقدر على ان يسيرهم فعل ذلك  
ولم يجزى صاحب الجمل لانه ليس في هذا اكثر من ان السبي يحقهم فغنى في المسى  
ولا جمل ذلك لا يجوز احدا صاحب الجمل على الا يطيب به نفوسهم  
لم يقدر على ذلك ولم يكن مع احد فضل جموله فانه ينبغي له ان يحرق بالنار  
ما حترق من غير الجمل ولا يحترق كما يحذر به فانه في موضع لا يطبع عليه  
الحرب وما كان من رجال السبي يضرب اعناقهم وما كان من النساء  
والصبيا على سبيهم في موضع يعلم انهم يصغون فيه وما كان من جنود  
يذبح ذبيحة ثم اوقه بالنار ولا ينبغي له ان يحرق سببا من ذلك ذبيحة  
لان ذلك مثله ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغضب بالنار الا  
والحيصل ان بعد وقوعه في يده شيء فلو اوجب عليه سببا احدهما قطع  
المسكين عن ذلك صلا والآخر ابدال المنفعة الى المسلمين فان قدرها  
فنيات بها وان عجز عن احدهما فنيات بالآخر وفاقه عجز عن احدهما  
وهو قادر على الآخر وهو قطع منفعتهم عنها كيلا يتقوا بها على المسلمين  
بحال ولا بأس بان يغفل فيه الكبت والغيظ للعدو وفي جميع ذلك  
تحقيق معنى الغيظ والكتب لهم ثم لا يكون هو متفكلا لئلا والصبيا  
بتركهم في مضيقه ولكن يكون مستغنا من الاحسان اليهم بالنقل الى البلد  
وترك الاحسان لا يكون اساءة الا ترى ان من تباراة او صبي مفازة  
وهو يقدر على نقله الى العز لا فلم يغفل لم يكن ضامنا سببا من يله ذلك  
لصنع ما قام على المسلمين من دوابهم وبما نقل عليهم من متاعهم وادابهم

الرجل دابة في دار الاسلام ونحو عليها فوجهها عيبا في دار الحرب فان  
كان ابايع معه في العكس خاصة حتى يرد عليه لانه صار مطلوبا من جهة  
مد ليس العيب فلهذا ان يصف منه وان لم يكن حاصرا فانه ينبغي له ان لا يركبها  
ولكن يسوقها معه حتى يخرجها فيرد لان الركب بعلم العيب يكون  
رضاء فليختر زمن ذلك الا ان يركبها بسبقها او يسوقها الى محلها او حمل  
عليها علفها فان هذا لا يكون رضاء بالعيب لانه لا يمكن من رد الا بال  
بسبقها وبعافها فربما لا يتقوله في ذلك ما لم يركبها فلهذا يكون ذلك دليل  
ارضائه منه فاما الركب لحاجة نفسه او حمل منعه عليها دليل ارضائه  
من حيث انه انتفاع ملكه فيكون ذلك ارضاءه مقرونا بغيره يستوي  
في ذلك ان لم يجد دابة اخرى او وجدها لان العذر له غير معتبر فيما يرجع  
الى حق ابايع والركوب لحاجة دليل ارضائه فيكون منزله التصريح بالرضاء  
فان ابي الامام واخوه خبرنا فقال له الامام اركبها فركبها بمره لم يستطع  
ردع ايضا لانه هو الذي التمس ذلك من الامام وقد كان يمكن منه فعل  
امره فلهذا يفتوا حكمه باعتبار امره بعد ان يركبها طابى وان اكره الامام  
على ذلك حين خاف الهلاك عليه فان نقصها ركونه فلهذا الجواب  
منزله ما لو بقيت في يده ناقة سداية وان لم ينقصها ركونه فلهذا ان يرد  
بالعيب لان عذرا لكرهه ينعدم الفعل من المكره ويصير انه ان كان اكره  
بالقتل وان كان بالحبس والعقد ينعدم به الرضا وانما كاف لا يستطع  
ردع بعد الركب لوجود دليل الرضا فاذ انعدم في الركب لم يمكن  
من ردع وان لم يكرهه ولكن قال اركبها وانت على ردك لها فركبها  
لزمه وكان هذا القول من الامير باطلا لا فتوى بخلاف حكم الشريعة وليس  
بقضا من جهة لان القضا يستدعي مقضيا له ومقضيا عليه فاذا اراد  
الى قاضي بعد ذلك فردع بالعيب على طريق الاجتهاد لما قال له الامير  
من ذلك ثم رقت الى قاضي اخرى ما صنع الاول خطأ فانه يفتي قضا  
الاول ولا يردده لان القضا الاول حصل في موضع الاجتهاد فان ظاهر  
النصوص الموجبة لطاعة الامير يخرج ركونه من ان يكون رضاء بالعيب  
وكذا التفتيش من الامير بقوله وانت على ردك يستقط عيبا دليل الرضا



بالعيب منه عند الركوب لان الدليل انما يعتبر اذا لم يوجد التضييق  
ثم اذا انقضى رد فان كان ذلك لوجود دليل الرضا منه لم يرجع كصفه  
العيب من الثمن وان كان لنقصان دخلها فان ركبها لم يرد فانه يرجع كصفه  
العيب من الثمن الا ان يرضى البائع بالرد عليه وهذا لان دليل الرضا كصفه  
بالرضا ولو اكره على الرضا بالعيب صرحا لم يسقط به حقه في الرد فكذا واكره على  
ما يكون دليل الرضا واذا انقضى الرضا بقى عيب النقصان فكان ذلك حصل  
بغير ضيق احد وذلك ممكن من الرجوع بنقصان العيب الا ان يرضى البائع  
بالرد عليه واذا اصاب المسلمون غنائم فكان فيها مصحف لا يدرى ان  
المكتوب فيها توره او انجيل او زبور او كفر فليس ينبغي للمسلمين بيع ذلك  
من المشركين مخافة ان يضلوا فيكون هو السبب لفنيتهم وادراسهم على الكفر  
وذلك لا رخصه فيه وكذا لا يبيع من مسلم لانه يضمن ان يبيع ذلك منهم  
فيضلوا بسببه وكذلك لا يفسد بين الفانيين لانه لا يضمن على من وقع  
في سهمه ان يبيعه من المشركين فيضلوا بسببه ولا ينبغي له ان يحرق بالنيار  
ذلك ايضا لان الجازان يكون فيه شيء من ذكراته تعالى او ما هو كلام  
تعالى وفي حرقه بالنار من الاستخفاف ولا يخفى والذي يروى ان قتيلا  
رضي الله عنه فعل ذلك بالمصاحف المختلفه حين اراد جمع الناس على  
مصحف واحد لا يكا ويصح فانه في ظهره من تعظيم حكرته كتب الله تعالى  
والمداد على قاتله انما الدليل والنهال دليل على انه لا اصل لذلك الحديث  
ولكنه ينظر في ذلك فان كان لورقه قيمة محال الكتاب وجعل الورق  
في الغنيه وان لم يكن لورقه قيمة فيغسل ورقه بالما حتى يذهب الكتاب  
ثم يحرقه بعد ذلك ان احب لانه لا كتاب فيه وربما يكون في حرقه  
بعد غسل المكتوب فيه معنى القبط للمشركين فلا بأس بان يغسله ولا ينبغي له  
ان يرق سيا من ذلك قبل محو الكتاب لانه لا بأس ان يطل المشركون  
فستخرجوه وما خذوا بما فيه فيزيد بهم ذلك ضلالا الى ضلالهم وفي هذا  
التعليق اشاره الى انه اذا كان باس ذلك فلا بأس بان يرقه فيكون  
دليل القول من القول من اصحابه اذا انقطع اوراق المصحف لانه لا بأس  
به في مكان طاهر والنقل الى حسن الوجه فيه على ما ذكرنا وان ارد

شرا رجل ثقه من المسلمين بوسه عليه ان يبيعه من المشركين فلا بأس بان  
يبيعه من الامام لانه مال متقوم ولهذه الوباعه جازيه لاثبات كراهته ببيع  
لخوف الفتنة وذلك مما يندم من ان يظن ببيع العيص من علم انه لا  
حرا قال من ينجح وكذا الجواب فيما يجده المسلم من كتب الساطعه اهل الامور  
المضله فانه يمنع من بيع ذلك مخافة ان يقع في يد اهل الضلالة فيقتنوا به  
وانما يعقل به ما ذكرنا في هذا الموضع ولو وجد في الغنائم صعبا من ذنوبه  
او غائبا او دراهم او دنانير فيها التماثيل فانه ينبغي للامام ان يكسر ذلك  
كله فجعل تبرا لانه لو قسمه او باعه كذا لكانت ربا يبيعه من يقع في سهمه من بعض  
المشركين بان يردوا له في ثمنه رغبه منهم في لباسه او في ان يهدوه فنجوز  
عن ذلك كسر الصليب والتماثيل الذي يروى ان معاوية بعث بها  
بأرض الهند فقد استعظم ذلك مسروق على ما ذكره محمد في كتاب الكراه  
ثم قد بينا ما قبل الحديث في شرح المختصر فاما الدراهم والدنانير فلا بأس  
بقسمتها وبيعها قبل ان يكسر لان هذا مما لا يبيس ولكنه يبدل في المعاملات  
الا ترى ان المسلمين يباعون بدراهم الامام فيبذلها بالتماثيل بالبيوت  
ولا يمنع احد من المعاملة بذلك وانما يكره ان يباعا بغير وجه من دون الله  
تعالى من الصليب ونحو ذلك من الاستباحه كالحكم بالوصايا برباط وغيره  
من المعارف فهناك ينبغي له ان يكسرها ثم يبيعها او يقسمها طباقا لا  
ان يبيعها قبل ان يكسر امن هو ثقه من المسلمين يعلم انه يرغب فيما يطلب  
لا الاستعمال على وجه لا يحل فحسبنا لا بأس بذلك لانه مال متفق به يجوز  
معه الانتفاع به بطريق مباح شرعا وما وجد في الغنائم من كتب صلبة  
وفهدها ويزي فلا بأس ببيعها وذلك بين المسلمين لانه مال متقوم يجوز  
انتفاع به بطريق مباح شرعا ولهذه الجوز علماء ومارجهم انه يبيعه ويستدل  
عليه بحديث ابراهيم قال رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل البيت  
القاصي في الكتب شجرة وانه يعني للخرس ثم شبه الكتب بالهرة وبيع الهرة  
جاز لانه متفق به وان كان لا يحل كله فالكلمة المتفق به ادلى من وجه  
من الفوائد في دار الحرب فهذه الاوصاف او يارب غير مملوك لا يهدى فوجه  
والاسلام فانه يجعل ذلك في الغنيه لان هذا مال متقوم بعد فوجه هو



يرتفع الى المكان الذي اخذ ذلك فيه الا بقوة المسلمين فعليه ان يجعل  
ذلك في الغنائم منزله ما لو اخذه من بعض المشركين ونظيره ما تقدم فيما اذا  
كثر او معدنا في دار الحرب واستخرج منه مالا وكذا الاستخراج من البحر ولو  
او غير في موضع من دار الحرب فانه يرد ذلك كله في الغنيمة لانه ما اتصل  
ذلك الا بقوة المسلمين وكذا ان اصاب سكا في ذلك الموضع الا انه  
لا بأس بان يتناول السك ويطلع اصحابه كما هو الحكم في طعام الغنيمة وكذا  
لو اصابه ويكسب او فهد او بازي من الغنيمة فان ما يصبطه يكون من حصة  
الغنيمة الا انه لا بأس بان يتناول كسرا او طعة او اهل السك يفرقون بين  
ما يكون من ذلك مملوكا للعدو واخذه منهم وبين ما يكون مملوكا فيقولون  
فيما لا يكون مملوكا هو ما لم يظن له قوله صلى الله عليه وسلم العبيد من اخذ  
ولان الغنيمة اسم لما لم يصاب بطريق فيه اعتلا كمنه ان تعالي واذ غزاه الذين  
وذلك فيما سلك على المشركين بطريق القهرا ما لو اخذ من المال المساج  
الذي هو غنمه بين ان س فانه لا يكون غنمه وبهذا اختلفت تقوون  
بين هذه الاشياء وبين ما ليس بتافه كالمذهب والنفقة والعذر واللوا  
ان ترى ان ما اخذ في دار الاسلام مما يكون فيها كالصيد والحطب والخبث  
لا يجب فيه الخمس وما لا يكون فيها كالمذهب والنفقة المستخرصة  
فيها الخمس وكذا اللولو والغير على قولهم بخلاف السك الا ان نقول بان  
في دار الحرب بقوة الجيوش فانه يكون من حصة الغنيمة وفي هذا يستوي  
مملوكا لهم وما لم يكن مملوكا لهم لان دار الحرب موضع ولا يتهم وفي اصابته  
ذلك في موضع ولا يتهم معنى المنيعة لهم فاذا حصلت ملك الاصابة  
بمنه الجيوش يكون حكمها حكم الغنيمة الا ترى ان الزكاة لا يستخرج من بعض  
جبا لهم اب فوب وازرجه فانه يكون ذلك غنيمة وان كان المسلم  
لو وجد شيئا من ذلك في جبال ارض الاسلام لم يكن فيه خمس على ما قال  
عليه وسلم ليس في حجر زكاة وهذا كله جبال الا ان بعض الاصحاب يرون  
فرقا ان ما اخذ من ذلك في دار الحرب يخرج بقوة الجيوش لا يكون  
ما يكون في دار الاسلام ولو اذ الغزاة ان يصبط ويكسب او فهد او بازي  
من الغنيمة فذلك مكره لانه انتفاع من الغنيمة من غير حاجة فهو مملوك

الدابة وليس الثوب من الغنيمة فان ارسله فذهب ولم يعد له فلا  
عليه لان اكثر ما فيه انه بالارسل ستهلك له ومن ستهلك شيئا من الغنائم  
في دار الحرب لم يضمن ولكنه لو دب على ذلك ان فعله غير ان  
فهدا منه ولو وجد في الغنائم فرس مكتوب عليه جبين في سبيل الله فان  
كانوا اعداء وجدوا ذلك في عسكر المسلمين او بالقرب منه حيث يكون  
اغلب الا ترى فيه انه للمسلمين فهو بمنزلة اللقطة فاسبيل فيه التعرف بغيره  
ما لو وجد ذلك في دار الاسلام ولا يكون جيبا با عليه من السنة ليست  
بجبة حكينة الا ترى انه لا يستحق به الملك واليد وان وجدوا ذلك في  
موضع هو في دار الحرب مما يكون غالب الا ترى فيه انه للمسلمين فان  
هذا غنيمة كسرا لغنائم لان هذه السنة لم يثبت استحقاق شي في الحكم  
فوجود ما كعدوها ويحتمل ان المشركون فعلوا ذلك ليلبسوا على المسلمين واخرج  
بعضهم الى العسكر عينا ينجس ابناء المسلمين والمحتل لا يكون حجة والدليل عليه  
ان هذا مثل هذا الفرس لو كان في يده لم يبيع من يبيع باعتباره  
السنة فبهذا اقبل ان السنة لا يكون حجة في الاحكام ولكن لو شهد قوم مسلمين  
انه من الجبل الجبس وقد حضر صاحبه الذي كان في يده فان الامام يرده  
عليه قبل القسمة وبعد القسمة بغير شيء لان على قول من يجزى توقف الفرس  
الجبس كما لو وقف في الحكم لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك المشركون  
بالحرار والمسلمون بالافادة منهم فيجب رده على القيم الذي كان في يده  
وبعض من وقع في سهمه فبمنه من بيت المال وروى عن علي بن ابي طالب  
كان باعه الامام ويكون الحكم فيه كما حكم في المدبر يا سره المشركون ثم يبيعه  
المسلمون فاما على قول ابي حنيفة رحمه الله فان الحكم في هذا كما حكم في غيره من  
افراس المسلمين كحرز المشركون لان عنده هذا محل للملك بالارث  
والبيع يكون مجدا للملك بالانعام ايضا واذا قسم الامام الغنائم في دار الاسلام  
وعلى الخمس ما عدا الزكاة على ما عدا الخمس فاحوزوه ثم طهر عليه المسلمون فان  
عرف ذلك قبل القسمة ردف في الخمس كما كان لان حق ارباب الجبس  
في الخمس كما ان حق الغائبين قد نكده في الاربعة الاخماس وان كان الجبس  
ذلك حتى يقسم بين الغائبين فهو سالم لهم لان الامام لو اخذه لارباب



بعد الفسخ فله بالقيمة ولا فائدة لهم في ذلك ولو كان بعد قبل الفسخ لم  
علم انه من الخس فان كان باعته بغيره او اكثر فهو سلم للمشتري لانه لا اخذه  
يده اخذه باليمن ولا فائدة في ذلك لارباب الخس وان كان باع  
من قيمته فله ان ياخذ به باليمن لان اخذه منها بعد لارباب الخس فله  
يعطى الثمن من الخس ويجعل الباقي معنوا بينهم وما وجد المسلمون من متاع  
ساحل البحر او وجدوا سفينة قد ضربتها الرياح فرمت بها على الساحل فيها  
اشعة فان كان ذلك الموضع الذي وجد فيه من ارض كوفيت في  
سوء كان المتاع مما يتجده المسلمون والمسلمون لانهم انما توصلوا الى ذلك  
الموضع بقوة الجيوش فيكون المصائب غنيمة وان كان ذلك من متاع  
المسلمين لا يخرج به من يكون غنيمة كمالو وجدوا ذلك في حصن من حصونهم  
وهذا لانه يتوهم ان يكونوا اسروا ذلك من تحت المسلمين واخذوه من  
قدها وحوزوه وان وجدوا ذلك في موضع من ساحل هون من ارض  
سلام فالحكم فيه ما هو الحكم في اللقطة ويستوي ان كان ذلك من متاع  
المسلمين او المستركون الا ان يكون اكثر الاى فيه انه كان للعدو فحينئذ  
ما بقي يكون للفاين لانت ما يوجد على ظاهر ذلك الموضع منزلة ما يوجد  
باطنه ولو استخرجوا اكثر من موضع هون وارض حرب يكون حكمه حكم الغنيمة  
وان استخرجوا ذلك من موضع من دار الاسلام يجب فيه الخس  
ما بقي لمن اصابه سواء كان ذلك من دارهم الا عاجم او غير ذلك  
ان يكون اكثر الاى ان ذلك من وضع اهل الحرب وانه ان ايت على  
الظاهر وجب فيها تبعه ولو توقف على حقيقته وغالب الراى منزله  
الباقيين فيها لا يمكن اثباته بجهة اخرى واذا دخل المسلمون دار الحرب فله  
على قبور الكفار فيها الاموال والسلاح قد وفقت معهم فلا بأس بان يجوزوا  
ملك القبور ويستخرجوا فيها هذه هذه بعض الكفار انهم يدعون ان  
بطلان بطلانهم واما انهم لم يمتدحوا ذلك من متاع المسلمين فانهم  
يتقنون بملك الاسنة على قتالهم وحرمة قبورهم لا يكون فوق حرمة قبورهم  
فاذا جاز الهجوم عليهم في قبورهم لا اخذ ما فيها من الاموال فكذلك يجوز هجومهم  
وهذا لان هذه الاموال من ائمة والموضع الذي يدفن فيه الاموال يجوز كونه

لا قبور او به فارق ما لو ارادوا حفر القبور لنيل كفاف الموتى لان ذلك  
ليس باصل ضائع بل هو مصرف الى حاجة الميت ثم من استخرج شيئا من  
الاموال فهو غنيمة بخس لانه ما توصل اليها الا بقوة العسكر وما وجد من متاع  
المستركين والمسلمين سواء سقط منهم مثل السوط او الحذاء او الخيل في الارض  
كان غنيما ان منفع بشئ من ذلك ولكنه ان كان متاع المستركين فهو غنيمة  
وان كان من متاع المسلمين فهو منزلة اللقطة فان كان محتاجا الى ذلك  
انتفع به وهو من الامانة فله ان ياخذ صاحبها بمنزلة ما لو وجد في دار الاسلام  
فان قيل فقد جازت الرخصة في السوط ونحو ذلك كما في حديث النبي  
صلى الله عليه وسلم في كتاب اللقطة فله ان ياخذ ذلك في السوط المنكسر ونحوه  
ما لا قيمة له ولا يطالبه صاحبه بعد سقوط منه وربما انقاه واستبدل به فاما  
اذا كان مثله قيمة ولعلم ان صاحبه ما انقاه بل سقط عنه وهو في طلبه  
فحكمه حكم اللقطة اعقب بالليل الكثر الا ترى الى ما جاء في الحديث ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال ردوا الخياط والمخيط وقيل له ان فلانا اخذ قبا من  
من شعر فقال صلى الله عليه وسلم قبا لمن من ردوا اذا كان هذا الحكم في الغنيمة  
فما ظنك في مال المسلمين وقد سار في ذلك رسول الله ان له في الغنيمة  
المسألة وهم بعض اهل الشام فانهم يرفضون في السوط ونحوه ثم بين فساد  
منههم قال اريت لو كان سوطا بديعة من اربابهم كان يجوز له  
يملكه وهو يجب لو سرقه من صاحبه فطعت يده اريت لو كان غنما  
بهذه الصفة فترى ان الذي لا بأس بان ينتفع به هو ليس بمشروع ولا  
يطالبه صاحبه مثل النوى وقصور الرمان ولعل الابل وجلد البقرة والاسنة  
ذلك فاما ما علم ان صاحبه يطالبه فهو منزلة اللقطة في يده والذات العجوة  
التي تعلم ان صاحبها يركبها اذا اخذها ان فخرجها فغلبه ردوا بالليل  
ذلك بمنزلة السوط ببقية صاحبه والقياس في الكل واحد لانا استخرجنا  
السوط لان صاحبه انقاه رغبة عنه فقد كان قد اراد على حمله وما تركه  
رغبة عنها وانما تركها لغيره عن اخراجها فلا يرد ملكه عنها بذلك اريت  
لو كانت جارية مريضة تركها لغيره عن اخراجها فخذها ان من  
اليها حتى يارت من مرضها كان بطلان بطلان من غير سبب من



اسباب الملك له فيها فلهذا وسببه اخذنا في الجوان بالعينين ولا  
الذي في هذه الدابة على صاحبها الملك ففت حين خيلت سبيلها من خفا  
فهي له وحده ذلك صاحبها فالقول قوله مع بيته لان دعواه هذا السبب  
عليه كدعواه انه باعها منه فان اقام البيعة او نكل صاحبها عن البيعة سلمت  
الدابة للذي اخذها سواء كان حاضرا حين قال صاحبها هذه المقالة او لم يكن  
للحديث الذي رواه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الهديا من ساء فليقطع  
وقد تقدم بيان هذا الجنب من المال وبقوة صحة البيعة لما صحت في اليد الواسطة  
وسميت فليس للمالك ان يرجع فيها لان الزيادة المتصلة تمنع الرجوع اليها

### باب قسم الغنائم التي تقع فيه الخيل

اذا ارى صاحب المقتسم ان يقسم الاجناس المختلفة بين الفارين يعطى كل  
واحد منهم حصة نصيبه فذلك جائز بعد اعتبار المعادلة في المال لان  
حق الفارين في الماتية دون العين الا ترى ان لان بيع الكل يقسم الثمن  
بينهم وفي القسمة هذه الصفة اعتبار معنى المعادلة فيها هو حقهم وهذا الجدل  
قسم المال المشترك للموت والمشتهر ان هناك عدة اختلاف في الجنب  
يجوز القسمة الشراك على القسمة حصة واحدة لان الشراك هناك ثابتة في العين  
الا ترى انه اذا اراد ان يبيع العين ويقسم الثمن لم يكن له ذلك بدون ضمان  
بوصية ان الملك هناك ثابت لكل واحد منهم في كل جنس ولهذا لو عتق بعضهم  
نصف عتقه في نصيبه فيحقق معنى المعادلة في قسمه الاجناس حصة واحدة وهذا  
ما كان للفاين قبل القسمة ولهذا لو عتق بعضهم شيئا من الرقيق لم ينفذ عتقه  
ولو استوله جارية لم يعطهم ولله ولا ثبت النسب منه ولكن سقطت النسبة  
فكانت القسمة هنا تملك لكل من كل واحد منهم المعطية بحقة ابتداء فستدعى  
الحبس الواحد والاجناس المختلفة فان وقعت جارية منها في سهم رجل فان  
البيعة انها حرة وميتة وتساوي المسكرين فان كان شهيدا من اهل الذمة  
لم يقبل شهاده لان هذه البيعة تقوم على السلم في ابطال ملكه وان كان  
شهيدا مسلمين قبلت الشهادة ونقض بانها حرة في العيان يرجع المستخر  
عليه على الجند في اخذ منهم حصته مما اخذوا كما في قسمة الميراث اذا استخفى

نصيب بعض الشركاء ولكنه استخفى فقال الامام لعوض الذي وقعت في  
سهمه قيمتها من ميت مال المسلمين ولا تنقص تلك القسمة وكذا لو مات  
البيعة منها مدبرة مسلم او ام ولد له وهذا لا يتعدى رجوعه عليهم بحصة كغيرهم  
وتوفرهم في القبال والمنعذر كالمستخفى ثم دفع الضرر عن المستخفى عليه وذلك  
في ان يعرض له قيمتها من بيت المال لان هذا من نوايا المسلمين ولا يوجب  
شي من الغينة مما يتعدى قسمته فانه يوضع ذلك في بيت المال فذلك اذا استخفى  
عزم بجعل ذلك على بيت المال لان العزم مقابل الغنم ولان هذا عطاء من الامام  
فيما عمل فيه للمسلمين فيكون في بيت المال وكذلك لو استخفت جارية  
او ثمة او نحو ذلك مما لا يكون فيه ضرر بين في بيت المال وكذا لو غفل  
رجلا او رجلاين عن القسمة فهذا ما لو استخفى نصيبهم سواء قاما او ماتا  
البيعة على الف وتس او اكثر انهم من اهل الذمة ونقض حكرتهم فان القسمة  
لا يعرض المستخفى عليهم من بيت المال ولكن يقول لهم اتوني من قدرتم  
عليه من الجند حتى اردكم عليهم حصصكم من الغينة لانه كما يجب دفع الضرر عن  
المستخفى عليهم يجب دفع الضرر عن عامة المسلمين في التزم القويض من بيت المال  
عند كثرة المستخفي فذكر بالمسلمين في بيت لهم فرماني ذلك على جميع  
بيت المال ويريد على ذلك فلهذا اخذنا بالاسخاف اذا قل المستخفي وعاد  
الى القيس اذا كثر المستخفي فاتي رجل جابا به قد اخذ من الغينة شيئا عطاهم  
مافي يده وعطاهم ايضا نصيبهم من الجنب ان لم يقسم ذلك بين المسلمين  
وان كان قسم عطاهم ذلك من اموال الصدقات فان لم يكن في بيت  
من الصدقات شيء كان ذلك وينا فيها بانيه من ذلك المال لان حقهم كان  
ما ثبت فيها ودفعه للجانب فيها ودفعه الى غيرهم فلا يسقط حقهم عن ذلك الا بسلطة  
نصيبهم لهم من محل اخذ قد تبين انه لم يسلم فان جابا ويقوم كبير من اخذوا  
وقالوا لا يجمع ما في ايديهم فاقسمه بينا وبينهم بالسوية لانا وانا هم شرعا سواء  
لم يفعل ذلك ولكنه ينظر الى حصصهم ما في ايدي الذين اخذوا منهم نصيبهم  
القدر لان التملك من الامام بالقسمة قد صح من كل واحد منهم فلهذا بطل ذلك  
في قدره يتحقق بالسبب البطل فيه وذلك مقدار حصصهم من ذلك ما ذكره ذلك  
من حقهم في يد سائر الفارين فاما يحضرهم لا يقتضي لهم به وهذا الجند اذا كان



المقسوم بينهم جنة واحد من الكيل والموزون فان هناك يقسم في يد الدين  
بين جاعلهم كان الغنمة لم يكن الا ذلك وكانهم الغنمون خاصة لان الغنمة في  
الكيل والموزون يتميز محض الا ترى انه تنويع بعض الشراكا وان تلك الغنمة  
بين المستترين لا تمنع كل واحد منهم من بيع نصيبه من جهة فالدین لم يقدر عليهم  
اخذوا مقدار حقهم والزيادة فيجعل الزيادة كالتأوى فافى العوض والافاس  
المختلفة يمكن معنى المعادضة في القسمة الا ترى انه لا يتفرق به بعض الشراكا وليس  
لواحد من المستترين بعد القسمة ان يبيع نصيبه من جهة على قدر ما غرم فيه من الثمن فلهذا  
يقدر مقدار نصيب المستحق عليهم فيما في يد الدين احضروهم في الاصل فيوزونهم عليهم  
به تلك القدر قال لا ترى ان هذا لو مات عن ثلثة اعبدة وثلثة تين مقسم  
العبدة بينهم واخذ كل واحد منهم عبدا ثم استحق نصيب اعبدهم وظهرت حصة  
فوجد احد صاحبهم لم يأخذ مما في يده الا قدر نصيبه في الاصل وهو ثلث العبد الذي  
في يده ولو كان المقسوم بينهم كيلا او موزونا والمسئلة بها فانه ما خذته  
ما في يده والفرق بينهما ما ذكرنا فاذا كان الحكم في القسمة التي تبني على الملك وهي  
لان من قبل التملك ابتداء في القسمة التي تبني على الحق وفيها تملك العين ابتداء  
وتوسع هذا الاستحقاق ببقية الجند الذين اخذوا الرقب فهم في حصة من بيع ما في  
ايديهم وجمع التي اصاب كل واحد منهم ما لم يقض الحكم عليه من استحقاق نصيبه  
ما في يده لانه ملكها بالقسمة تملك الامام ابتداء منه فلا يطل عليه في حق منها لم  
يقض القاضى بابطال ذلك التملك عليه وهذا بخلاف الميراث فان  
لا يجل لمن لم يستحق نصيبه ان يطل ما ولا يبيعها بعد استحقاق نصيب اعبدهم لان  
هناك القسمة كان تميز الملك لا تملك ابتداء ولكن فيها معنى المعادضة بين  
ان ما اخذ كل واحد منهم بعض نصيبه فيها وبعضه عوضا عن نصيبه فيما اخذه منها  
فاذا ثبت بالبنية حصة الاصل والاستحقاق في نصيب اعبدهم بصحب تلك  
القسمة وما حكم فيها كما كان قبل القسمة فلهذا لا يجل له وطها ولا يبيع نصيب  
شريكه منها وحقيقة هذا الفرق تين باق من ان لا ملك للغانين قبل القسمة حتى لو  
عق بعضهم لا سقعة ولو استولوا لم يبيع شيئا لانه فرق ان الملك ثبت  
بالقسمة ابتداء وفي الارث الملك ثابت للشركا حتى سقعة القسمة والاستناد في  
من بعضهم قبل القسمة فاذا بطلت القسمة بالاستحقاق كان المستحق عليه نصيبه

ما في يد صاحبه قبل قسمة القاضى كما كان قبل القسمة وفي الغنمة المستحق عليه  
بعد بطلان القسمة لا يملك شيئا ما في يد صاحبه قبل قسمة القاضى كما لم يكن  
الملك قبل القسمة يوضحه ان في الغنمة لو راسى الامام ان لا يبطل القسمة والعوض  
المستحق عليه قيمة نصيبه من بيت المال كان له ذلك وفي الميراث لو اراد  
ان يعزل مثل ذلك لم يكن منه وكان المستحق عليه ان يرجع بنصيبه فيما اخذ  
شريكه ساء الحكم اولى فيه تنفخ الفرق بين الفضيل ولو ان المولى القسمة الغنم  
عزل الخمس والاربعه الا الخامس ولم يعط احد شيئا حتى سرق الخمس وتلك وقت  
الاربعه الا الخامس فانه يستقبل القسمة فيما بقي ويجعل تلك كان لم يكن لان  
القسمة لا يتم بتميزه البعض من البعض قبل التسليم فالواحد لا يكون مقاسما  
مع نفسه وانما تم القسمة بين اثنين فلهذا كان ملك ما ملك قبل التميز  
سواء ولو عطي الخمس للمساكين ثم سرق الاربعه الا الخامس فقد سلم للمساكين  
ما اخذوا ولم يكن للغانين ان يرجعوا عليهم بشئ وكذا لو كان بدالا لربعة الا  
خمس فقسما بين الجند ثم سرق الخمس لم يرجع على الغانين بشئ لان القسمة  
قد تمت هنا بينه وبين ارباب الخمس برفع نصيبهم اليهم على عتبار الكيل  
من جهة البعثة وبينه وبين الغانين اذا سلم نصيبهم اليهم على عتبار الكيل  
للمساكين فانه يصح لبيتا من الجانين وهو تبرله ما لو اوصى الرجل بثلث له  
للمساكين فقسمة القاضى وعطى الثلث للورثة ثم ضاع الثلث في يده او عطي  
المساكين الثلث ثم ضاع نصيب الورثة في يده فان القسمة يكون ماضية ولا  
رجوع لاحد الفريقين على الاخر بشئ بعبارت القاضى كان يب عن الدين  
بقي نصيبهم في يده فوصل نصيبهم الى ما بينهم تبرله وصوله اليهم يكون ملكه بعد  
عليهم وكذا لو كان قسم الا خمس الاربعه وجزاها على سهام الجبل والرجال ولكن  
لم يعط احدا شيئا حتى ضاع بعد ما عوله فان القسمة منقضة بقسم باقي بينهم فستقبل  
فالقسمة لا يتم لانه لا يكون مقاسما لغيرهم ولكن ملك ملك من نصيب  
جاعلهم وما بقي بقي بجاعلهم ولو كان اعطى الرجاله سهامهم وبقيت سهام  
الجبل ولم يعط المساكين الخمس ايضا ثم ضاعت سهام الجبل جاز لا جاز ما اخذ  
لان القسمة في حقهم تمت على عتبار ان الامام نائب عن اصحاب الجبل ثم  
ينبغي ان يقسم ما في يده من الخمس على ارباب الخمس وعلى سهام الجبل



لان القسمة لم يتم فيها بين ارباب الخبز اصبحت الخبز لم يعط واحد  
من المؤمنين نصيبه فما يتولى مولى عليهم وما يلقى بغيرهم وكذا لو كان الفرس  
صانع ما غرله للخنس فانه لنفسه ما غرله لا يصيب الخبز منهم وبين ارباب الخبز  
مقدار حقهم ولا يرجع على ارجاله يعني لان القسمة قد تمت في حقهم حين قبضوا  
نصيبهم وافرقت بين هذه المسائل وبينها اذا استحق نصيب البعض بحرقه وغيره  
ذلك على ما بينا ووجه الفرق ان الاستحقاق يتبين ان المقاسم احطوا وان  
القسمة كانت فاسدة اما هنا بذاك البعض لم يتبين خطأ المقاسم فلهذا كانت  
القسمة قية في نصيب من تمت القسمة حقبة

### باب ثلثان الغنائم التي يوزعها الامام عليها

قد بينا ان الامام لو قسم الغنائم في دار الحرب او باعها لم يحقهم به ولم يباكرهم  
فيها لان بالقسمة ثبت الملك لكل واحد منهم في نصيبه فلو ثبت للمدركة  
ثبت بطريق الغنية المسلم لا يثبت له الحق في ملك المسلم بطريق الغنية  
وكذا باسبع قد ثبت الملك للمدركة فيعتد زبائن الشركة للمدركة في البيع ولا  
ثبت لهم الشركة في الثمن ايضا سواء قبضوا ولم يقبضوا لان وجوب الثمن للمدركة  
باسبع والشركة في الغنية لا فيها صاير مستحقا لهم بالعقد ولان البيع يقتضي  
البيع ليس في الملك فكذا ثبت الملك للمدركة في البيع ثبت الملك للمدركة  
في الثمن فكان ذلك اقوى في قطع الشركة من نكاح حقهم بالاحراز ولان الامام  
ما ثبت عنهم في البيع فكانهم باعوه بانفسهم وبعد البيع من جهتهم به كذا حقهم  
فيه فكانه قسمها بينهم وبيع كل واحد منهم نصيبه فلو ان المستدين لم ينفذ  
الثمن وقبضوا ما اشتروا ثم يحقهم المستركون وقد علم الاميرانه لا طاعة للمسلمين  
بهم في امرنا وبنا ودي من اشترى من سببا فليطرحه وتجهوا حتى يلبسوا منكم  
من دار الاسلام ففعلوا ذلك ثم طاب لهم الامام بالثمن بعد ما فوجئوا فلو  
قد طرحوا ما اشتروا بمرء فلو ان ملك عبد الله او اخيه ان نصيبه فان كان  
طرحوا ذلك طابعين فلو انهم على الامير وعلبهم بالثمن من الثمن لان  
حكم البيع في البيع قد انتهى بالتسليم والتمسك بالثمن بمرءا حكمهم ثم قوم الغنيمة  
طرحوا والامير انهم بمسورة فلا يوجب ذلك عندهم عليه لا يسقط

التمس الذي مقرربنا في ذمتهم وان كان اكرههم على ذلك بوجبة منتف  
لفظ الخليفة في ذلك فان علم انه فعل ذلك فظهر لهم لم يصح شيئا من طرحو  
لانه كان ما موافق جهته بالنظر لهم وقد فعل ولانه اكرههم على ما نحن عليه  
سرعانان المسلم ما موافق الضرورة بان يجعل له وقاية لنفسه وهو امرهم  
الا بذلك في المكرة بكون محسنا وما على المحسنين سبيل وان علم انه اكرههم  
لا على وجه النظر لهم صفة قيمة ما طرحوا لانه كان متعديا فيها اكرههم عليه في الغنيمة  
لا مير الخليفة فكانوا بمنزلة الالة بعد تحقق الاكره فكانه اهدى المال منهم وطرحه  
لهم قيمة والتمس واجب على المستدين في الوجهين لانه يقرر ذلك وديان في ثمنهم  
والغنائم الباع بعد تقرر الثمن وانها العقد لا يسقط الثمن سواء حصل بفعل المستري  
او بفعل البائع ولو كان قال بطل كل رجل منكم ما اشترى مني فهو مني  
الثمن او على انه يرى من الثمن وان طرحه فقد برأه من الثمن فطرحوا طارحين  
او كرهين فالتمس واجب عليهم لان هذه الزيادة من الامير باطل فانه ليس له  
ولاية الا برأ عن الثمن فيما باعه للغائبين اما عن ابي يوسف رحمه الله فظاهر  
لانه بمنزلة الاب والوصي او الوكيل في ذلك وعنه ابي حنيفة ومحمد رحمتهما  
فدانه من لا يترجم العهدة في هذا التصرف لانه بمنزلة الحكم من فيكون كالرسول  
في البيع لا يملك الا برأ من الثمن وكذلك لو كانوا في السفينة فاحترقوا الى ان  
تحرقوا فامرهم بال طرح في الماء فهو كالاول في جميع ما ذكرنا وكذا لو كان باع  
الاسعة في السفينة منصرفا بنفسه ثم نادى بهم من طرح سببا فاشترى في  
الماء فهو يرى من ثمنه او طرحوا على الحكم برأ من ثمنه فهذا باطل وعليهم الثمن وكذا  
ينبغي ان لا يجب الثمن هنا لانه كان مالكا لا برأ عن الثمن ولكن نقول انه  
علق الا برأ بالشرط والا برأ بالخيل يتحقق بالشرط كالعقد ولو قال لهم رجل  
افوا طرحوه على ان على ثمنه او قيمة لكم لم يصح ذلك ولم يبرئه شيئا وكذلك  
اذا قال البائع ذلك وانه لان البيع قد صار في ملكهم وصار ثمنهم فيهم  
بال طرح بعد ذلك يكون سببا عليهم بما فعلوه في ملكهم وذلك لا يكون  
سببا لوجوب الضمان عليه وفعل المراء في ملك نفسه لا يتقيل له من استأجر  
عنه فيبقى الا برأ والعقد متعلق بالشرط وذلك باطل وهذه الطريق تنفذ  
الكلام في بيع الامير لغنيمة ولو كان الامير المراءى في دي ابره انك



انا قد افقت المشتري العقد فيما اشترى واما من كان اشترى شيئا فليطرحه  
 ففعلوا ذلك لم يكن عليهم من الثمن شيء لانه انما لهم البيع وذلك صحيح من كل  
 البيع الا ترى ان الاب والوصي يبيع منها الا قاله فيما باعوا بغيرهم  
 اصل البيع وبعده صحة الا قاله لا يفي الثمن على المشتري ثم المبيع عا وكما كان  
 غنية وقد طرحة باء لا يبرر مكانه طرحة بنفسه فلا يجب عليهم شيء بسببه وهو  
 ما لو اشترى ثوبا من رجل فقال له البائع قد افقتك البيع فيه فاقطعه لنفسه  
 ففعل المشتري ذلك وكان المشترا طعنا فقال قد افقتك البيع فيه فقصده  
 عنى على جواز المساكين ففعل ذلك فان الا قاله يكون صحيحا وعلى البائع  
 رد الثمن وهذا لا ينافي معبرة باصل العقد ولو قال اشترى منك هذا الطعام  
 بكذا المصدق به عنى او هذا الثوب بكذا فاقطعه لي ايضا ففعل ذلك ارجل  
 كان البيع صحيحا بينهما وعلى الامير الثمن فكذا تلك الا قاله اذ ثبت ان المشتري  
 وجده واجبا بالبيع فقبل الامير منهم بغير ثمن الم يكن ذلك صحيحا وادى له  
 بعد القبض بغير ثمن يكون بطلان الا قاله فيه تبين ان البيع الا قاله منه في  
 حق الثابتين وانه ان دفعهم كذا في الثمن ولكن لم يتبين ملكهم قبل القصد ذلك  
 لا متى ولا به تصرف الامير كما في الغنم المحررة والدار وكما في مال كرج  
 اخذ الامام في ذلك يانم باعها ثم رى ان يبيع للمشتري العقد فيها  
 الا قاله منه فكذا ما سبق وان لم يطرحوا ذلك حين سمعوا ذلك حتى اذا صار  
 متقدرا متقين او عدوا على اخر ما يستدل على قطع المحبس ثم طرحة ذلك  
 فقبلهم الثمن لان الا قاله معتبرة باصل العقد وكما ان ابي س يبيع بغير  
 بالفرق قبل القبول فكذا ابي س الا قاله وقبول الا قاله منهم هنا يكون  
 بطرح فاذا لم يفعلوا ذلك في المحبس لم يثبت الا قاله وبقى الثمن عليهم وان  
 ادعى المشترون انهم طرحوها كما سمعوا ولا تعلم ذلك الا بقولهم لم يصدوا على  
 ذلك انا بينة لانهم ادعوا ما يسقط الثمن عنهم بعد ثمن السبب المحجب  
 فهو كما لو ادعوا قبول الا قاله في المحبس بعد الفرق وبيع س ذلك  
 فلا يقبل قولهم الا بجنة ولو كان امرنا دى حتى قال من طرح منكم المتاع  
 اشترى متى فقد افقتك البيع فيه فهذا في البيع لا يبيع لانه يعقب الا قاله  
 بالشرط وفي الاستحسان هو صحيح لان المفسر يحقق الا قاله ويثبت لهم على

الطرح وكذا لو قال افقتكم على ان يطرحوا واطرحوا على الا قاله منكم لي وكذا  
 غير الامير من باع متاعه فهو قياس الامير وهذا بغير الثمن والاشترى من باع  
 البيع اذا قال اوديت الى كذا ودرهما من هذا الثوب فقد بعته منك فادى  
 الثمن فانه يكون ذلك بيعا صحيحا استحسانا فكذا الا قاله ولو كان سمع النداء  
 من المندى بعض الناس ثم اخبروا بذلك لم يسمع الله افقتا او سمعوا  
 جميعا من المندى سوا ان الامير وان يبيع الراس له منه الى من لم يسمع  
 دلالة لكل من سمع كما انه اذن للمندى في ذلك ايضا وبهذا الجواز لو كان  
 ابا يبيع تاجا يباع متاعه في سفينة فان هناك اذ لم يسمع كلامه في ابي الا قاله  
 بعض المشتريين واخبره بذلك من سمع فطرح معهم فانه يجب عليه الثمن لان البيع  
 لم يرسله البائع ولم يأمره بالبيع صريحا ولا دلالة فصار كما لم يسمع اصلا والامير  
 فهو اذن في البيع دلالة لان معنى كلام الامير فيما يجي طرب به عينه على  
 الاشهر والاشفاضة وسئل ذلك لا يوجد في كلام ان جوا الذي يفسر  
 لنفسه ثم الا قاله بغير العقد ولو قال ان جودت بعث عدي هذا من فلان  
 بكذا فبئس من سمع هذا الكلام من غير ان يجعله رسولا اليه فقبل لم يصدق البيع  
 ولو قال فابغى با فلان فابغى كان ذلك بيعا صحيحا اذ قيد وكذا لو ثبت  
 اخرا فابغى لانه حين قال فابغى با فلان فقد ظهر من نية الرضا بالبيع اليه  
 فكل من بئس فقبل البيع كان بيعا صحيحا وادى ثمنه في العقد فكذا في الا قاله  
 وبه يتضح فصل الامير حين اراد المندى به لانه قد صرح بالامير بالبيع للمندى  
 فبئس من يبيع غيره سوا بعد ذلك وكذا لو قال الامير بنفسه قد افقتكم البيع  
 فاطرحوا ما اشترىتم منى ويبيع ما هم غائبكم فبئس اول سوا ان يفسر على  
 الامير بالبيع فبارة كل مبلغ يكون كغيره ولو كان الامير لم يذكره لانه  
 نفى القياس لا يبرر من الثمن الا من سمع مثاله الامير كما في حق ابي يبيع بنفسه  
 ولكن استحسن فقال هم برامس الثمن اذ اطرحوا حين يبيعهم مثاله الامير لبيان  
 معنى كلام الامير على الاشهر والاشفاضة في بيعه مطابق الكلام فكان  
 هذا التصريح بقوله فليبيع ما هم غائبكم سوا اذ انفسه يعلم

باب في خمسة عشر من الاربعة والخماس



ولو ان الامير في دار الحرب غلب خمس من الاربعة الاخماس ولم يفرغ الى  
احد شيئا حتى اتاهم جيش اخر وادخلهم الشركة لا يبين ان الامير لا يقسم ثلث  
الملك لا ثبت لاحد في شئ هذا القول لا ترى انه لو سرق الميراث الخمس كما  
ابا في مشتركا بين العائنين وارباب الخمس اجاب بغيره لو سرق البعض  
قبل القول واذا ثبت ان هذا الميراث قسمه فقد ظهر ان الله يحقهم قبل القسمة  
فكانوا شركاء الجبش في الاربعة الاخماس فلو كان الامير اعطى الخمس لكان  
يقسم الاخماس الاربعة بين الجبش حتى يحقهم الله فلا شركة لهم مع الجبش في  
الاخماس الاربعة هنا لا ان القسمة قد حقت بتسليمه الخمس الى ارباب الخمس  
ثبت الملك بهم الا ترى ان الاخماس الاربعة لو ملكت بعد ذلك لم يكن  
للعائنين رجوع على ارباب الخمس في قدينا انه لا شركة لهم بعد القسمة  
قبل شركة الله وانما ثبت في الاخماس الاربعة دون الخمس لم يوجد القسمة  
هو محل حقهم فكيف ينقطع شركتهم بقسمة ونعت لاني محل حقهم فذلك  
فان القسمة لا يقوون وقومها من اهل الجبش دون الاخرين ضرورة بقر  
القسمة في المصروف الى ارباب الخمس بوث حكم القسمة في الاربعة  
بوضوح ان الله لو استخف الشركة فاما يستحقون ذلك بطريق القسمة واذا  
صا نصيبهم كالقسمة ابتداء فلا بد من الجاب الخمس فيها وادخس في كل  
مصاب بطريق القسمة وهذا لا ينافي في درجات هذه القسمة  
هنا ان محل في الاخماس الاربعة منزلة السفيل لا لا يمكن الجاب الخمس  
بجعل الله ومن ذلك يكون منزلة النقل ولو ان الامام نقل سيرة بعض  
ثم حقهم الله بعد الاصابه لم يكن شركة مع السيرة في النقل كذا هنا لا يكون  
لله شركة في الاخماس الاربعة اذا حقهم بعد صرف الخمس الى اربابها كذا  
لو كان الامير قسم الاخماس الاربعة بين اهلها ولم يقسم الخمس حتى يحق الله  
او كان اخذ بعض القوم سهاهم وبقي الخمس سهاهم فمما شركة الله  
ثبتت حكم القسمة باصحة الامير ولو لم يصنع شيئا من ذلك ولكنه عمل  
رجل او صلبين نصيبهما من القسمة ثم حقهم جيش اخر شركتهم في المصاب ولو  
عمل ذلك لافاس كثيرة لم يشركهم الله وبعده ذلك والتعاضد في القسمة  
واحد لا شركة الله وقد وجد فيه نوع قسمة ولكنه فرق بين القليل والكثير

على طريق الاستحسان وهو نظير سبق اذا ظهر الاستحقاق في نصيب واحد  
او اثنين لم يبطل القسمة ويعوض المستحق قسمة نصيبه من بيت المال بخلاف  
ما لو استحق نصيب جماعة منهم فمما فضل بين القليل والكثير في بعض القسمة  
فذلك في ابتداء القسمة بفضل بين ان يجعل تقويمهم ويجع كثير فلا يجعل محله الله  
والمتى قسمة لان الشركة في القسمة شركة عامة فلا يغير ذلك ما صنع مع واحد  
او اثنين وانما يغير ما صنع ذلك في جمع عظيم منهم لمحقق معنى العوم فيما  
صنعه ارباب لو اعطى نصيب الفسان وبقيت الرجاله او اعطى نصيب الكثير  
الجبش وبقي في يده نصيب ثمة رجل ونحو ذلك اكان لله شركة او الحقوا بعد  
ذلك هذا ما يقول احد وان الله ودخلوا في الحرب قبل القسمة ولكنهم لم  
يصلوا الى الجبش حتى قسم الامام بين العائنين فلا شركة لهم وادخلوا بعد ذلك  
لان بوث الشركة لله وعنده الحق بالجيش الا ترى انهم لو دخلوا في الحرب  
ولم يلقوا بهم حتى خرجوا من جاب خالي والاسلام لم يكن الله معهم شركة  
ان المعبر حال حقهم بهم لاهل واولادهم دار الحرب وعنده الحق بهم انما يكون  
الشركة في القسمة لاني ثلث العائنين وقد نصبت الملك بالقسمة قبل ان يلقوا بهم  
ولو كانوا نزلا قريبا منهم قبل القسمة حتى يكونوا عونا لهم ان جابوا اليهم الا انهم  
لم يلقوا لهم فهم شركاء بهم فيها لان بوث الشركة لله وفي القسمة باعتبار ان  
الجيش مقدون بهم وفي هذا المعنى لا فرق بين اذا اصاب الطوم وبين اذا  
نزلا بالقرب منهم فان قسم الامام القسمة بين اهل العسكر الاول فذلك  
ولم يوط العسكر الثاني من ذلك سببا ثم رفع العسكر الثاني الى الخليفة  
فان معنى ما صنع الاول لان بوث الشركة لله ومع الجبش اذا لم يشهدوا  
الوقت مختلف فيه بين العدا والامير الاول فيما يبيع من القسمة منزلة الحكم  
حكم الحاكم في المجتهدة فافذ واذا رفع الى اخرى خلافه لم ينفذه فذلك ما صنع  
الامير هنا ولو كان الامير يبيع الغنائم في دار الحرب وشرط المستردون الجبا  
لا نقسمه او كانوا لم يرو فردوا الجبا وروا الجبا الشرط او ردوا ذلك يعيب  
قبل القبض وبعده ثم حقهم الله ولم يكن لهم شركة في ثلث القسمة لان السبع  
قد نفذ وزم من الامير الا ترى ان الملك ثبت لشر من جبا وروا الجبا  
عندهم جميعا ومع جبا الشرط عند ابي يوسف ومحمد ومهما انة وعنده في خيفة



المشرون وان لم يكونوا فقد صاروا الحق بالتصرف فيها بحكم الشرع  
بها انها خرجت من ان يكون غنيمة والتفت بسائر ملكهم فلا يكون للمد  
فيها شركة بعد ذلك لا ترى انهم لو كانوا شركاء في الشركة لم ينفصل  
البيع لم يكن لهم شركة في الثمن اذا تم البيع فكذا لا يكون لهم شركة في البيع انما  
البيع وصار عوده الى يد الامام ينقص البيع ببعض هذه الاسباب فبذلك  
بالا قالوا انهم شركاء في الشركة ولوقسم الامير الحسن في ملكه  
رأى ان مع الاخماس الاربعة ويقسم ثمنها فذلك جائز منه لان القسمة وان  
تحقق بين الغزاة وارباب الحسن فملك لم يثبت للفرقة في نصيبهم قبل  
منهم الا ترى انهم لو باعوا ذلك لم يخرجه من ملكهم وانما لم يثبت الملك لهم كان  
الامام في البيع وقسم الثمن باقيا الا ترى انه لو قسم الامام الاخماس الاربعة  
ثم باع الحسن كان ذلك جائزا منه فكذا الاول ولو كان الامام شرط الحجاز  
لنفسه في البيع ثمة ايام ثم حكمهم المدة بعد نقص البيع وقبله فم شركاء بالحسين  
البيع ان ينقص البيع وفي الثمن ان تم البيع لان الملك لا يثبت للمشتري  
مع خيار الشرط للبايع وكذا لا يثبت لهم حق التصرف في البيع فخرج من  
ان يكون باقيا على حكم الغنيمة بخلاف الاول وهذا لان البيع بشرط الحجاز  
للبايع في حق الحكم كالمشتري بالشرط والمتعلق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط  
فانما يثبت حكم البيع ابتداء عند سقوط الحجاز ولهذا لو كان المشتري عتق قبل ذلك  
لم ينفذ غنمه فيكون هو كالبائع ابتداء بعد حكم المدد ولان الامير الحسن  
واعطاه المالكين ولم يقسم الاربعة الاخماس حتى عتق رجل منهم جارية فغنيمة  
او استوله لم يوضح شي من ذلك منه لان الملك لم يثبت بهذه القسمة  
وبدون الملك في المحل لا يثبت الاعناق والاستيلاء وبان لا يكون للمد  
شركة اذا حكموا في هذه الحالة لا يدل ذلك على ثبوت الملك لهم كما بعد  
بالدار قبل القسمة فان الملك لا يثبت لهم حتى لا ينفذ العتق والاستيلاء  
كان لو حكمهم المد ولم يتركهم ولهذا وجب العتق على الواطئ بها لان ما صنع  
الامام صار هذه كالغنائم المحرزة بالدار في نكاح الحق فيها وقد سقط الحق  
الواطئ لثبوتها فيجب العتق ويكون الجارية مع ولد في الغنيمة يقسم بينهم وان  
الاخماس الاربعة في هذه الحالة فبذلك المنفصل والاستيلاء والاعناق من

اصحاب النفل لا يكون صحيحا وان لم يكن للمد معهم شركة فكذا هذا وان  
كان الامير قسم الاخماس الاربعة بين العرب واهل الرباط ثم عتق  
بعضهم عند فقد بنيان عتقه منقذ منها استحقاقا ويكون الحكم فيه كالحكم  
في العبد المشترك لعقده بعضهم وعلى هذا اصل لومات بعض الغنائم  
بعد ما اعطى الامير الحسن المالكين فان نصيبه يصير ميراثا لان نفوذ القسمة  
فيما يرجع الى نكاح الحق به بمنزلة البيع والا حاز بالدار والارث بجري  
الحق انما كذا كما يجري في الملك وكذا لو ظهر المشركون على الاخماس الاربعة  
فاخذوا ثم ظهر جيش اخر عليها بعد ذلك فان وجدوا الجيش الاول قبل  
القسمة فهم احق بها بغير شيء وان وجدوا بعد القسمة فلا سبيل لهم عليها  
هو الحكم في الغنائم المحرزة بالدار قبل القسمة وهذا لان الجيش الثاني في ملكه  
بالقسمة والجيش الاول ما كانوا يملكونها فلا يثبت لهم حق ما خذوا ولا  
بالقسمة لان ذلك لا يفيدهم شيئا فاما قبل القسمة فالحسين الثاني في ملكه  
وان نكحهم فيها بالدار وقد كان حق الاولين من ذلك فيها فيرجعون  
بالسبق وان كان حضور الجيش الاول بعد قسمة الامير الحسن لم يكن  
فهم احق بالاخماس الاربعة لانها لم تصرف للحسين الثاني بهذه القسمة ولا  
سبيل لهم على اخذها لم يكن لانها قد صارت ملكا لهم ولو كان الامير  
قسم الاخماس الاربعة بين الجيش الثاني وبقي الحسن فالحسين الاول اخذ  
الحسن بغير شيء ولا سبيل لهم على الاخماس الاربعة بثبوت الملك فيها  
للجيش الثاني فان لم يفعل شيئا من ذلك ولكن باع الغنائم كلها قبل  
او بعده ثم حضر الجيش الاول فلا سبيل لهم عليها لانها بايع بها صارت  
ملكاً للمشتري منقذ فيها عتقهم وليس للاوليين ولا لغيرهم المطالب الملكين  
لما كان حق كان لهم فيها ولم يصير ملكا بعد ولو كان الامام حشدها بين الرباط  
او بين الاشخاص من الجيش الاول ثم ظهر المشركون عليها واخذوا ثم استنفذوا  
من ايدهم جيش اخر فاخذوا وحضر صهي بها الاولون فان حضر قبل  
القسمة شي وان حضروا بعد القسمة اخذوا بالقسمة ان شاء لان الملك  
كان يثبت لهم بالقسمة بين الاشخاص وبين اهل الرباط حتى كان  
منقذ نصرهم فيها فاستيلاء الوارد عليها بعد ذلك بمنزلة الاستيلاء الوارد على



سائر اهلهم و الله تعالى اعلم

**باب العيب يوجد في بعض الغنيمة بعد القسمة وقبلها**

واذا غل لا يبرأ الخمس على حدة والاخماس الاربعة على حدة وعندنا في القسمة  
ثم وجد بعض الرقيق الذين جعلهم في احد الغنيتين عيبا قبل دفع نصيب كل  
اليهم فان كان ذلك بجبابية المفق الغنمة على حالها لان قسمة الغنائم  
مبنية على التوسع والعيب البير فيها بنى على التوسع غير معتبرا كما في الصديق  
وبدل الخلع لا ترى انه لو وجد هذا العيب بعد تمام القسمة لم يفتت اليه  
اذا وجد قبل تمام القسمة لا يمنع لا حله تمام القسمة وان كان ذلك عيبا  
فان وجد به بعضهم وعيوب كثيرة غير فاشة وجد بها جماعة الرقيق  
اذا جمعت كانت بمنزلة العيب الفاحش فانه لا تنقص القسمة ايضا لكن  
نظرا الى هذا النقصان فيجوز ان يرد عليه من القسم الاخر حتى يحصل المعادلة  
لان العيب الفاحش معتبرا في اعتباره من الفاشة فيها بنى على التوسع  
وفيما بنى على التقصير لا انه لا حاجة الى نقص ما يبره من عمل القسمة بالمقصود  
هو المعادلة وذلك يحصل بزيادة من احد الغنيتين في القسم الاخر فلا ينبغي  
ان ينقص ما صنع من غير حاجة فان قيل القسمة لا تقع قبل التسليم فينبغي ان  
يؤمر بالاستيفاء على وجه يعيدل فيه النظر من الجانبين قلنا اني به قول  
هو من عمل القسمة وان لم يتم فليظهر العيب الفاحش تبين انه اقام بعض  
دون فانما يشغل مباشرة ما لم يات به من العمل لا منقصا اني به وكذا لو  
بعض الرقيق الذين جعلهم الخمس حراما او ذميا او ام ولد لمسلم فانه لا تنقص  
صنع من القسمة ولكنه ما اخذ من الاخماس الاربعة مقدار قيمة اربعة اخماس  
هذا الذي وجده حالان المعادلة بذلك يحصل وفي هذا الجواب نظر فان  
هذا الذي وجد من نصيب ارباب الخمس اربعة اخماسه من نصيب  
كما كان قبل القسمة او القسمة لا تؤثر فيه فاذا اخذ اربعة اخماس قيمته ما  
وجله لارباب الخمس ردا ونصيبهم لان يحصل به المعادلة ولكن نقول  
حين جعل في حصة ارباب الخمس فقد جعل حصة لارباب الخمس ما  
اصل مفهوم اربعة اخماس لهم عوضا عما سلكه الغنائم من نصيب ارباب

فيما دفعه اليهم فانما يكون الرجوع عند استحقاق المعوض بالمعوض وكذلك  
ان وجد هذا بعد تمام القسمة بتسليم اربعة الاخماس الى الغائبين وقسمته بينهم  
او وجد ذلك بعد ما قسم الخمس بين اربعة دون الاخماس الاربعة فانه لا  
تنقص القسمة ولكنه يرجع بقدر يحصل له المعادلة عند الكثرة وعند القلة نصيب  
التوزيع من مال بيت المال ان كان دفع ذلك في سهم الغائبين وان كان  
دفع ذلك في سهم الخمس رجع بحصة فيما صار للغائبين ثم انما اعطى ذلك  
من كان دفع اليه الاول وانما اعطى سبب الاخر لان يظهر كثرته فيه  
انه لم يصح دفعه فيما دفع اليه فيبقى رايه في اختيار المصروف في ذلك القدر  
كما لو لم يدفعه الى احد وكذا في الرجوع بنقصان العيب الفاحش فالرأي في  
ان يرد الى ذلك المسكين وغيره ما بعد هذا الى ارباب المعادلة الى اعلم  
**باب ما يجوز لمصاحب المتخادم ان يأخذ لنفسه وما لا يجوز وما يكون**  
**قبضه في البيع وما لا يكون**

واذا ولي الامام بيع المتخادم رجلا واجاز له ما صنع في عسكيا بقل من قيمته  
في دار الحرب او في دار الاسلام فان كان النقصان بعد ما يتقارب ان  
فيه قبضة حاز وان كان مما لا يتقارب اناس فيه قبضة مردود لان فعل  
لصقل الامام بنفسه والمعنى في الكل واحد وهو ان الغنيمة حق الغائبين فلو  
ابيع فيه بغير رضاهم باعتبار النظر لهم في ذلك والبيع بالغين الفاحش  
لا يفتق فيه معنى النظر لان ذلك مما يستطاع الاستناع منه عادة  
بالعين البير يحقق معنى النظر لان ذلك لا يستطاع منه عادة الا ترى  
ان الاب والوصي يمكنان بيع مال الصغير والعين البير ولا يمكن ذلك  
بالعين الفاحش فان قيل لمن بأسر ابيع في الغنيمة نصيب وله الاربعة السبع  
في نصيبه مطلقا فينبغي ان ينفذ بيعه فيه على كل حال قلنا لا يمكن في شيء  
قبل القسمة الا ترى انه لا تنفذ بيعه في شيء او الم بوله الامام ذلك فلو ان  
تقنية بيعه في الكل باعتبار معنى النظر ويصح ان المعادلة ان كانت من ارباب  
الهيئة بمنزلة الهيئة وهو لو وهب شيئا من ذلك لم يصح منه في الكل فكذا  
اذا باع بغنين فاحش واستدل عليه بحديث سعد بن ابى وقاص فانه حين  
افتح العراق باع المستدين محررة طست بالغف درهم فباعها المصور بغني



دروهم فقال له سعد لا تثنى ورد الطست فاني اخشى ان يسمع ذلك عروشي  
عنه فيري اني صابك فرده ثم ذكر ذلك لعمر فقال محمد بن ابي جابر عني  
تخافني في افاق الارض وما زادني على ذلك سببا ولو كان هذا البيع جازيا  
عمر رضي الله عنه برد الطست عليه وان يشتري المولا سببا من الغنيمة لنفسه  
من قيمته واكثر فان ذلك لا يجوز لانه لا يكون مشرا بنفسه ولا بغيره  
فان الواحد لا يتولى العقد من ابي بنين لما فيه من تضاد الاحكام من ابي بنين  
قال في الجواب قول محمد رحمه الله فاما على قول ابي حنيفة رحمه الله فيجب ان يجوز  
ذلك اذا اشتراه باكثر من قيمته على وجه يكون فيه منفعة ظاهرة للمعاين فلهذا  
الوصي يشتري مال اليتيم لنفسه والاصح انه قولهم جميعا لان بيعه في غير الحكم  
لا يبرئه العهدة في ذلك فيكون في تضاد من نفسه والات ان لا يكون  
في حق نفسه عند تمام جميعا ولولا هذا المعنى لكان ينبغي ان يجوز بيع عهدهم جميعا  
وان لم يكن فيه منفعة ظاهرة لان الوصي انما لا يبيع من نفسه لان العهدة محقة  
فيؤدي الى تضاد الاحكام وذلك لا يجوز فان كان المشترا جارية وسهنة  
ياخذ لنفسه من قد سماه فنجبت منه ولدان في الغنيمة مع عهده  
البيع كان باطلا وقد سقط الحكم لثبته فلهذا يعرف في العتق الولد مردود في  
الغنيمة ايضا ولا يثبت سببه منه كما لو كان فعل في قبل السر لنفسه ولكنه  
يستحسن فجعل الولد حرا بالقيمة ثابت النسب منه لاجل العروسة ثابت عهده  
الظاهر والعقود السببه من حيث انه يجعل موافق في النقص بغيره الاب  
فيما يشتري من مال ولده لنفسه فان ولا يبيع لكل واحد منهما بغير النظر  
عليه وهذا القدر من قيس السببه يعني لا يثبت حكم التورق فلهذا كان سببه حرا  
بالقيمة فجعل ذلك كله في الغنيمة ان لم يقسمها وان كان قسمها وقسم الثمن الذي  
عزم مع ذلك فان الامام بطيئة الثمن من قيمة الولد الذي عزم من العتق لان  
ذلك دين عليه للمعاين وللمن له في الغنيمة لبطول البيع فيجعل احداهما نصيبا  
بالاجزاء لم يكن في ذلك وقفا بغير ايجار رية فاذا واه بغيره الثمن ثم  
ابني فجعله في بيت المال المسلمين لان اية من جملة النعام وقد عهده في  
المعاين لتعرفهم ثم بين ابي الله المولا اذا اراد ان يشتري سببا لنفسه  
ينبغي ان يبيع ذلك من يثق به بقضائه ويسلم اليه ثم يشتري منه نفسه

قبض الثمن منه كله ان اراد ان يشتريه باقل من ذلك الثمن وان اراد ان  
يشتره بثل ذلك الثمن واكثر فلا حاجة الى قبض الثمن لان حاله في هذا  
كحال النقص فيها بريدان يشتره لنفسه مال اليتيم ثم يسند على ابي مالك  
الشرا من نفسه لنفسه بحد بيت عثمان رضي الله عنه فان ابا من ابل الصدة فاني  
بها عثمان فاعجبه فاما هذا في السوق حتى بلغت قضى ثمنها ثم اخذ به ذلك  
فاني ان اس عبد الرحمن بن عوف واخبروه باضع فاه وقال له ابل  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه صنع من ذلك شيئا واره برد ذلك وكان  
هذا اول ما عجب عليه عثمان رضي الله عنه فاذا كان هذا بردي على مثل عثمان فعلى  
عبد من على المقام اولي ولو كان المولا لنفسه حرا او بين نصيب كل  
رجل واخرج عليها فخرج نصيب ما خرج جاز قبض المولا نصيب وان كان  
هو الذي ذلي لنفسه كما يجوز القبض من غيره في نصيب نفسه لانه لا يكون  
في تميز نصيب بالفرقة وانما يمكن التهمة فيما يخص نفسه لا فيما يسوي نفسه  
بغيره وقد بينا هذا في التقييل ويوضح الفرق بين البينة والبيع ان البينة  
النصفة لا يتم به وحده بل وبالمسلمين فانهم يقبضون نصيبا هم كما يقبض هو  
نصيبه ولا يتم البينة الا بالقبض فاذا كان تمام لنفسه بهم جميعا كان مستقفا  
فاما البيع لوصح كان تاما به وحده والبيع لا يتم بالواحد مباشرة من الجاهل  
الا ترى ان احد الورثة لو قسم التركة برضا سائر الورثة وقبض كل واحد منهم  
نصيبه بعد الاقراع جاز وبذلك لو اشتري احد الورثة نصيب سائر الورثة من  
التركة من نفسه رضاهم لا يجوز ذلك فكذا حال المولا لنفسه في الغنيمة ولو ان  
المولا يبيع النعام فجعل ومكان في خطيرة ثم باع رجلا ركبه منها بعينها وقبض الثمن  
وقال المشتري ادخل الخطيرة فان قبضها فقد ضللت ببيت ومنها فدخل الرجل  
وعالجها فان ضلعت منه وخرجت من باب الخطيرة فظالم المشتري برد الثمن  
لانه لم يقبضها الا اصل في جنس هذه المسائل ان قبض المعقود عليه اياه يكون  
من المشتري بالمكن منه بعد تحليه بالبيع منه وانه يكون مباشرة التسليم  
ففي التحلية غير الممكن من اتيات اليد عليه بصيرة ايضا وفي مباشرة التسليم  
اليه لا يعتبر الممكن من تقريره فيه لانه في التسليم حقيقة الشيء ثبت  
بوجوده والا لاسليم من طريق الحكم فيستدعي الممكن من قبضه واعرف



نقول ان كانت الركة في الخطرة بحيث يقدر المشتري على قبضها الا ان  
ذلك ربما يصعب عليه لا يبرق او نحوه وكانت لا يقدر على ان يخرج  
الخطرة قبل فتح الباب فهذا قبض من المشتري لها لانه لم يسلم من البائع <sup>بخطرة</sup>  
فانه صار ممكنا من قبضها وان كانت بحيث لا يقدر على اخذها وكانت  
في موضع يقدر على ان سقطت منه ولا يضبطها فليس في القبض من المشتري لان  
التحذير لم يوجد حكما فانها يمكن من القبض والتمكن لا يحقق بدون التمكّن وان  
كان المشتري لا يقدر على اخذها وحده ويقدر على ذلك وان كان معه غيره  
فكذلك الجواب لانه ما صار ممكنا من قبضها فان كان الا ان من الخطر  
اعوان له على ذلك لا يكون وليا على مكنه منه بنفسه الا ترى انه قد يمكن  
نقل التحذير العقبة بعد ان يعزونه على ذلك ولا يدل ذلك على مكنه  
بنفسه وكذا ان كان يقدر على اخذها وحده لو كان معه جيل وانما نقلت لانه  
يكن معه جيل فهذا لا يكون قبضا لان مكنه من الشيء بوجوده لا يدل على انه  
ممكن منه مع العلم تلك الالة وان كان يقدر على اخذها بغير جيل <sup>ع</sup>  
او بجيل ومعه جيل او بعون ومعه عيون وقد صلى بينه وبينها فالتزم لازم عليه  
قد يمكن من قبضها فاذ لم يفعل ذلك حتى انقلبت كان مضطعا لها بعد القبض  
فهذا من ماله وان كانت الركة في يد البائع هو ممكنا لها فقال المشتري  
بأن الركة فوضعها في يده فانقلبت فهي من مال المشتري لانه اثبت في قبضها  
حقيقه حين وضعها في يده ونظر التمس على المشتري باعتبار اصل القبض وان  
استدانه المشتري على البائع بالعقد القديم الى المشتري لا ابقاها فيها فان  
كانت في يد البائع على حالها ويده المشتري جميعا والبائع يقول قد ضللت  
بيك ومنها ولست اسكها من ماله انما اسكها حتى تضبطها فانقلبت <sup>فقد</sup>  
ايضا قبض من المشتري لان البائع قد اثبت يده فيها وهو في استدانه  
به نفسه معبوس المشتري على تقرير يده عليها لا مانع لها فلا يمنع ذلك صحة  
المشتري فان قبل قد كانت الركة في يد البائع فبقا يده فيها يمنع ثبوت  
لغيره فتملة المعصومة فانه لا يبقا بالمالك عليها لا يدخل في ضمان الغصب <sup>فقد</sup>  
بقا يده عليها منع ثبوت اليد لغيره على طريق المنازعة والمقابلة فاما على  
التمكين بانه فلا ثم وجوب الضمان في الغصب فان يكون متفوت اليد

لا يجوز ادعاءات اليد لنفسه واما دخول المبيع في ضمان المشتري فغير  
ثبوت يده عليه ولهذا يدخل في ضمانه بالتخية قبل النقل بخلاف حكم الغصب  
حتى لو ملك قبل النقل ثم جاء المشتري لم يكن له ان يقبض البائع وان كانت  
الركة في يد البائع ولم يقبل المشتري فقال البائع قد ضللت بيك ومنها  
فان قبضها فاني ما اسكها لك فانقلبت لم يكن هذا قبضا من المشتري وان كان  
يقدر على اخذها وضبطها لان البائع فيها يده حقيقة فلا يمنع حكم تلك اليد <sup>التي</sup>  
ويكن المشتري من قبضها بالتخية لا يكون مثل حقيقة يد البائع فيها وهذا بخلاف  
ما اذا وضع البائع المبيع بين يدي المشتري بان كانت يدا فوضعها بين يدي  
وقال ضللت بيك ومنها ثم ملك لان هناك لم يبق للبائع عليها حقيقة  
وقد صار المشتري ممكنا من قبضها حتى اذا كان البائع يسكها بيده وقال المشتري  
ضللت بيك ومنها فقبضها فانه لا يصير قبضا الا ان يقبل الى يد المشتري  
فحينئذ يكون يده فيها حقيقة معارضة ليد البائع فيجعل قبضا لك ولو كان  
البائع وضع البوت بالبعد من المشتري واداه ان قد ضللت بيك ومنها  
فان قبضه لم يصير قبضا له حتى يقرّب منه فيضرب بحيث تضل يده الى ان يسلم  
بطريق التمكن فلا يحقق بدون التمكّن ولكنه من القبض لا يكون الا بعد ان يقرّب  
منه فعلى ذلك وجود التحذير كدها ولو ان المولاي بجمع الركة التي في  
الخطرة وعلى يديه ومنها وهي لا يقدر على الخروج الا بعد فتح الباب فخرج  
المشتري الباب فخرج بعضه فعلى خروجه من الخطرة فان لم يمسك المشتري  
سواء كان يقدر على اخذها او دخل الخطرة او لا يقدر على ذلك لانها كانت  
محررة بالباب المسدود وقد تناول البائع كلها ثم صار المشتري يفتح الباب  
مستحكما لها واستهلاك والمشتري المعقود عليه فتملة القبض منه من اصحابنا  
نقول ان قول محمد رحمه الله فان فتح الباب عذرا استهلك بطريق <sup>التسليم</sup>  
حتى اذا فتح الباب الا ضبطت فذات الله من ساعته فهو ضمان فبينها <sup>لها</sup>  
فاما على قول ابي حنيفة رحمه الله فيعني ان لا يجب التمس على المشتري لانه لا يجعل  
فتح الباب مستحكما كما وانما يجعل بذلك الدية على الفعل المجرى ومنها ولهذا <sup>بغير</sup>  
في تلك الفقرة والصحيح ان هذا قولهم جميعا لان ابا حنيفة رحمه الله لا يجعل <sup>بغير</sup>  
الكن في حكم الضمان بقول قد طرأ على ذلك التسبب فعمل معبران فعمل الدية



يعتبر في إزالة السبب الموجب للضمان وان كان لا يعتبر في ايجاب الضمان  
الا ترى ان من ساق الدابة في الطريق فحالت بمنته اوسيرة والساق  
ليس معها فاصاب بكم يكن السابق ضام له باعتبار ما احدثت الدابة من ضرر  
بختياره لا على نهج سوق السابق واذا ثبت ان فتح الباب كان سببا  
منه لا غائب الدابة فقد يقرر عليه التمسك بحكم العقد ثم نقل الدابة لا يصلح فربا له  
الحكم فيبقى ضامنا للتمسك وان كان الذي فتح الباب رجلا اخر فان كان  
المشتري قد صار كحال لو دخل الخطرة واجتهد يمكن من قبضتها فعليه التمسك وان كان  
لا يقدر على ذلك لو فتح باب لم يكن عليه التمسك لانه لم يوجد لا غائب سببا  
ولا ماسة فاما يعتبر بغير التمسك عليه يمكن من قبضتها بتجذبه ابايع بغيره منها  
قبل فتح باب الا ترى ان ابايع لو كان هو الذي فتح الباب ولم يكن  
المشتري ممكنا من قبضتها منها لم يكن عليه من التمسك شيئا فكذلك اذا فتح باب  
اجنبى وهو نظير ما لو باع طيرا بطير في بيت عظيم وعلى فيه وبين البيت فان  
كان المشتري هو الذي فتح باب فطار كان عليه التمسك وان فتح غيره  
او فتح ابايع فخرج الطير لم يكن عليه من التمسك شيئا اذ لم يكن ممكنا من اخذها  
فكذلك انك قال وبعضه اقرب من بعض وانما يوجد بالاستحسان  
في كل فصل ولان المولا باع الغنم ولم يقبض التمسك فالدان لا مام يقبض التمسك  
عن المشتري فعلى ذلك فهو جازم وانما الخلاف الوكيل بابيع او التمسك  
للموكل عن المشتري لان الوكيل في حقوق العقد كالعاقدة لنفسه ولهذا يظهر  
الاستحقاق والعيب كانت المحضرة معه فاذا ضمن التمسك عن المشتري  
بعض نفسه عن غيره في الحكم وذلك لا يجوز فاما المولا فهو نائب محض في هذا  
العقد ليس عليه من حقوق العقد شيئا فلهذا الرسول فيكون هو في ضمان التمسك عن  
المشتري كغيره من الاجانب ان ضمن بامره رجوع عليه اذا ادى في ضمان غيره  
امره لم يرجع عليه شيئا اذا ادى والدليل على الفرق ان المولا لو ابرأ المشتري  
عن التمسك لم يبيع بامره والوكيل بابيع اذا ابرأ المشتري عن التمسك صح  
ابراؤه في حق المشتري وان كان يصير ضامنا لمصلحة الموكل ثم المولى في البيع  
تبرئة القاضية في بيع مال القيمة والوكيل تبرئة الوصي في بيع مال القيمة ولان قاضيا  
بيع مال قيمته ثم غل واستغنى او ضمن القاضية الاول للقاضي ان في التمسك

المشتري او كبر القيمة فعلى له القاضي الاول ذلك وهو قاضى على حاله كما  
صفاة جازا ولو كان الوصي هو الذي باع مال القيمة ثم ضمن التمسك للقاضي  
المشتري او للقيمة بعد اكبر فان ضامه يكون باطلا وكذا الوالدان كان المولى  
بايع ثم ضمن التمسك والفرق ما ذكرنا ان الاب والوصي يزرهما العهدة ويكون  
حصوله المشتري في العيب والاستحقاق معهما والقاضى لا يزره العهدة ولا يكون  
للمشتري معه حصونته شي من ذلك واما ان يضمن تبرئة القاضى ان لا يضمن  
العهدة فيبيع ضامه للتمسك عن المشتري فكذلك المولا باع الغنم لا يضمن العهدة  
فيما باع حتى اذا ظهر الاستحقاق فالشخص يبيع من دفع البيع له فيضمن التمسك  
وفي العيب مضطرب الا ان المشتري حصانان ما ذلك المولى وان غيره  
حتى اذا ثبت حق المشتري رجوع بالتمسك في غنم المسلمين ان كانت لم  
يقسم وان قسمت غنم ذلك للمشتري من بيت المال ليس على الذي اشترى  
البيع عهدة في حق من ذلك فلهذا صح ضامه للتمسك وانه علم

**باب العلم بخروج من دار الحرب ومعه مال فيما يصدق به**  
وما لا يصدق

ولان مسان من مسلمين في دار الحرب النجس لعنكم الله المسلمين ومما لا يرم  
ان اهل الحرب ملكوه ببعض اسباب اوانه اذ عهده معه من دار الاسلام القول  
قوله لان يده مائة على المال وهي يد محترمة ولان الظاهر ان يده فانه دخل بهم  
تاجرا ليعاملهم وان جلا يده دخل بهم الا مع مال في العادة وما حصل اليه يده فاهم  
فانما يكون وصوله ببعض اسباب التمسك على المماناة لان عقد الامان  
يقضى ذلك والقول قول من يثبت له الظاهر وان قال غصبه منهم فهو في  
دفعي لا مبران ياخذ منه فبرده الى اهل الحرب لانه ملكه بطريق العقد وانما  
ذلك بقوة الحبس حين التمسك بهم واثار كونه في الاحواز الا ترى انه لو لم يكن  
مسان فيهم كان ذلك المال غنيمة بينهم وميتون حق الحبس فيه ثبت الولاية  
للا مبر في ذلك المال وقد حصل سبب حرام شرعا وهو عقد الامان لا يضمن  
استامن اليهم فلهذا ان لا يضمن بهم وان لا يضمنه سببا من اموالهم بغير طلب  
انفسهم وحصل سبب حبس فاسبيل رده فلهذا كان على الامير ان يرد  
عبيدهم سواء كانوا في دار الحرب او بعدا فخرجوا فان سلم بعض الرقيق بغير



ويعتد بغيرهم اكتب اليهم حتى ياتوه فباخذونه لان الاسلام بقدره  
عليهم فوجب بيعه ورويته عليهم كالمستأمن اذا سلم عهده في دارنا وهو  
او رجع الى داره وان كانوا احرار قد خذهم قهرا فخرجهم فان سلموهم  
احرار سبيل عليهم لانه انهم قهرا حين كان هو ممنوعا من خذهم شرعا  
الا ان يكون حكمهم في حقه حكم المستأمنين في دارنا لا يكون بالقهر واذ  
اسلموا فقد نكحت حرثهم بالاسلام وان لم يسلموا فلو بقهر فانه حكمهم فان  
احرار فلهم ذلك لبقاء صفته كحرية لهم بعد ما حصلوا في دارنا وان كانوا عبيدا  
لا اهل الحرب لم يفت الى توليهم لان الحق فيهم لم يولهم وجوب الرد الى  
حكمهم كحكم سائر الاموال برؤسهم العيين وان تعذر ذلك وخيف الضيق على  
شي من ذلك فانه يبيع ويبيع اليهم ثمنه ولو قف حتى ياتي صاحب  
ولو كان في المستأمن اخذت مما كانوا احراروه من اموال المسلمين فلهذا  
سواء لانهم بالاحراز قد ملكوه حتى لو اسلموا كان لهم حكم سائر اموالهم الا ان  
الرفيق يبيع منها لانهم كانوا من اهل دار الاسلام فلا يرؤسهم عبيدا  
ملكوه بالقهر ولكن يبيع ويبيع اليهم الثمن وان كان سببا حاله بالملك  
وقاب المسلمين فهو مردود على حاله كما كان لانهم بالقهر ملكوه حتى لو اسلموا  
وجب عليهم قهر اليد عنه وبه تبين ان هذا الرجل محسن فيما صنع حين نصرهم  
به الظلم فغدا ان يعيدهم الى ما كانوا عليه من قبل ولا يكون هذا من عذر الامان  
في شيء ولو كان في المستأمن احرار لما خذ منهم عصب بدار الاسلام والمسلمة  
بما لها فان كان سببا عالم ملكه اهل الحرب فلهذا ما سبوا سوا لانها تملك  
عليهم بالاحراز ما كان ملكا لهم وما يكون محلا للملك بالقهر وان كان ذلك  
سببا ما هو ملك لهم وكانت بحيث يسلم لهم لو اسلموا فان الامام بضيقه بالرد  
لخبره على ذلك في الحكم لانه تغذ بانام سبب الملك فيه هنا وهو لا حراز  
الا سلام فقامت فيه حق المسلمين ولاية الامام فيه مني على بكونه  
المسلمين فاذ لم يثبت لا بخبره على الرد بخلاف الفصل الاول الا انه حصل في  
سبب حرام شرعا فيضيقه بالرد فيها بينه وبين ربه وبذلك لا اخذوا منه نفقة  
المسلمين فان اهل الحرب اكانوا في امان من المسلمين وانما كانوا في امان  
منه فاصلة الا ترى ان يبيع بغيره من المسلمين اخذ هذا المال من ايديهم فلهذا

الاخفاء ان المسلمين حتى ثبت للامام عليه ولاية الاجبار في الامانة  
ذلك الامان ولكنه اخفاء ان نفسه وذلك بينه وبين ربه والظن في  
ملكه الفتوى ودون الاجبار فان الاجبار مني على المخصوصة ولا خصوصية لاحد  
ذلك ولكن لا ينبغي لاحد من المسلمين ان يترى ذلك منه لانه كسب في  
سراة منه تعذر لمعنى الحبث فيه ولا منهم اذا استغوا من السر كان فيه حراز  
العود الى مثل هذا الصنيع وحاله على الرد كما هو المستحق عليه واذا اشترى  
منه ذلك جاز الشراء ان كان مستلانا ببيع ملك نفسه فان فساده  
شرعا لا يمنع ثبوت الملك بعد تامة والنهي عن هذا الشر ليس لمعنى  
جواز الشراء بغيره المشتري بمثل كان بغيره ببيع من الرد على اهل  
لان المعنى الموجب للرد لا يردول بهذه الشر وهذا بخلاف المشتري  
سرا فاسدا اذا باعه المشتري من غيره بغيره صحيح فان المشتري الثاني  
لا يرد بالرد وان كان البائع ما مودة لك فان هناك المعنى الموجب للرد  
وقد زال ببيع من غيره لان وجوب الرد لفد البيع حكم مقصور على  
المشتري وقد انقطع ملكه ببيع من غيره فاما هنا وجوب الرد انما كان للمعنى  
حكمهم في ذلك المال ولا جل عد الامان وهذا المعنى قائم في ملك المشتري  
كما هو في ملك البائع الذي اخذه فلهذا يعني بالرد كما يعني ببيع وهو  
المشتري من المكرة اذا باعه من غيره فان للمكرة حق الاسترداد من ان في  
كما كان له قبل سراه لان حقه لا يتغير ببيع المشتري وثبوت حق الاسترداد  
كان لعدم رضاه به ولو كان هذا الرجل منهم وهو في دار الاسلام او في  
مسلمين والمسلمة بما لها فانه يوجد ذلك المنع منه فيزول عنهم لان  
وهو في منعة المسلمين كما ان جماعة المسلمين فهو انا احد مال المستأمنين القهر  
ولا يملك مال المستأمن بالقهر فكان مجبرا على رده في الاول اخذ مال  
لانه كان فيهم امان وما كانوا مستأمنين منه الا ان عد ذلك الامان  
كان حراما عليه شرعا فيمكن ان يثبت بهذا السبب ولكن يثبت الملك في المال  
لكونه محل الملك بالقهر فلا يجبر على رده في الحكم ولا رده عند امان المسلمين  
الا ترى ان حكم ذلك الامان ثابت في حق جميع المسلمين حتى لا يكل احد  
منهم اخذ شي من اموالهم ولا امام ولاية منع الفادر امان المسلمين واذا كان



هو الذي دخل اليهم فانما عدد بابان نفسه حاصلة الا ترى انه كان لسان  
المسلمين حتى اخذ هذا المال من ايديهم فلهذا يغيبه بالرد ولا يجبر عليه  
وان كان الذي اخذه من المسلمين منهم من كان حارزه من غيرهم  
فانما وصاحبه ان ياخذ منه بالقيمة لم ينقص له الا ما به لك لان في القضا  
تقرر ملكه فان القيمة لا يسلم له الا على وجه قبها مقام معين وملكه غير متغير  
سرها ما دام هو ما توارى بالرد عليهم فليس الا ما ان تغره بقبضه الا ترى انه  
لو رده عليهم ثم سلبوا وصاروا ذمة كان سالما لهم ولا تسبيل عليه للمالك القديم  
بجلاف ما اذا وجوه له لان ملكه هناك ملك متقرر سرهما فلهذا كان  
القديم ان ياخذ بالقيمة بقبضه انما هو لان المالك القديم بالخذ بعينه  
الى قديم ملكه وما يعطى من القيمة هو قد انقضى به ملكه فلهذا العبد الجاني بقبضه  
بالدفع وفي اعادته الى قديم ملكه بطلان حقهم عنه لا محالة وفي تقريره بان كان منه  
من عذر الامان ولو كان هو الذي باع من مسلم كان البيع جائزا وادخلهم  
فيه الى القضا فان القضا منقذ ذلك البيع لانه ليس فيه بطلان حقهم ان في  
انما ملكه جديدا او يورث من في ملكه بالرد كما كان البائع يورث بالرد ان المالك القديم  
انما بعينه الى قديم ملكه وذلك سابق على ثبوت حقهم فيه فترى ان في القضا  
به بطلان حقهم ثم المالك القديم ان اراد ان ياخذ بالقيمة او بالتمس من المشتري  
انما في لم يقض له الا ما به لك في القضا اعادته الى قديم ملكه كما بينا  
ولو كان الذي جاء به عبدا وانه مسلم لم يكن مولاه ان ياخذ بقبضه لانه  
ان حق اهل الحرب لم ينقطع عنه واما ينقطع حقهم عن المستولى عليه ثبت  
للمالك القديم حتى لا اخذ الا ترى ان للمستولى لو دخل ابناء بابان وخذ ذلك  
العبد فانه يجبر على بيعه لاسلامه ولا يكون مولاه القديم ان ياخذ منه بقبضه  
ولا تثن ولو كان في المستامن حوزة المشاع بمغف الجبش في دار الحرب فلا  
سبيل للمالك القديم على اخذه حين ولا قيمة لان حقهم لم ينقطع عنه ولكن  
بيع الرقيق وبغض التمس مع سائر الاموال حتى ياتره فباخذه لان بغضه  
هنا بين منه في الفصل الاول فان الامام هنا يجبر على ارجعهم وفي الفصل  
يعني به لك فان لم ثبت هناك للمولى القديم حتى لا اخذ بالقيمة والتمس فيها  
اولى ولو كان المسلم الخارج من دار الحرب اسرا فيهم والمسلم الجاني فان كان

جرح الى دار الاسلام فجميع ما اخرج سالما له لانه ما كان مستام فبهم بل  
كان مفهورا وكان هو متملك من قتلهم واخذوا مواليهم لو قدر على ذلك في  
احراز من سالم يكون طيبا له وان كان سبيهم من ذلك مما حوزوه من مشاع  
المسلمين فللمالك القديم ان ياخذ منه بالقيمة ان شاء لان حقهم ينقطع باخذه  
عليهم واخص هو بملكه فيكون بمنزلة ما لو اصابه سبه في الغنيمة اخذه مولاه بقبضه  
ان شاء وان كان جازيا الى عسكر المسلمين في دار الحرب فقال بقبضه اهل الحرب  
او استرته منهم لم يصدق وكان اجابة قيا لاهل العسكر لان الظاهر كذا في القضا  
فانه كان مفهورا فيهم وهم لا يعلمون الا سر آتسك هذه المعاملة عادة فلهذا لا يصح  
ويجعل هذا بمنزلة ما لو اخذه غصبا فيكون قيا لاهل العسكر كونه في الارض بالرد  
الاسلام وقام الغيرة يكون الا ان يقيم بينة مما دلت من المسلمين على ما يدعي  
فثبت ان ثبت بالبينات كانت بيب بالمعينة ولو عايناهم وجوبه سبيهم فلا  
لم يكن لاهل العسكر معه شركة في ذلك لان الملك ثبت له بطريق المراضاة والكثرة  
في المصاحب بطريق الغيرة لان ذلك السبب يتم بقبضه الجبش فانما هم الهبة والكثرة  
لا يكون بقبضه الجبش ولو كان الخارج الى العسكر سبيهم مستام والمسلم الجاني  
تقيا في يده المستامن القول قوله فيما يدعي من الهبة والكثرة اذا حلف على ذلك  
وتقيا في يده الاسير لا يصدق هو الا بينة من المسلمين بعبا ربحا لهما كما كان  
كل واحد منهما وان قال لا خفت بهذا معانا من دار الاسلام فامتنع من مصدق  
فيما في يده مع بينة والاسير لا يصدق معا اقام البينة او لم يقيم البينة لانهم  
يؤدبهم وحوزوا ما معه من المال ايضا فيكون بهذا الا حوزا يكون محلا للملك  
ويحقق هذا المال الذي كان لهم في الاصل فاذا حوزوه الاسير بمغف الجبش كان  
قيا الا ان يكون ذلك سبيهم مخفي عليهم كحوزة قال لا سير كانت في في  
او كنت بملعنها فكانت في بطنى فانه في العيس لا يصدق على ذلك ايضا  
لانه مال محتمل للملك وقد كان معه حين صار مفهورا وحين تم احرازهم فيه سبي  
مملوكا كسائر الاموال ولكنه استحسن فقال يسلم له ذلك ان ثبت بالبينة انه اخذ  
معه من دار الاسلام لان حوزهم يكون بالغيرة وذلك انما ثبت ما لا يمكن ان  
دار الحرب ليس بارحكم ومن حيث يحسن ما يتحقق فبهم فيما يكون به دون ان  
يعلمون وما كان في بطنه او فيه فلا علم لهم به لك واما لم ثبت الملك لم يثبت



الغنى وقد ثبت بالبينة انه كان مملوكا له في الاصل فهو باقى على ذلك  
الملك ولا شركة للجيش معه فيما كان في الاصل مملوكا له فان قيل هذا ثبت  
ما خبر به انه كان في بطنه اذ في قده قلنا هو من بينا بغيره مما يكون محتملا ولا يثبت  
الظن به فيه ولو كان الخراج الى العسكر رجلا اسلم في دار الحرب فان قيل  
قوله فيما يقول ان اهل الحرب وهو له اذ كان ملكا في الاصل لا يثبت  
اخره فيما في يده يكون ان ثبت بغيره كان ثبت بالبينة ولو عينا ذلك  
المال سالاه ولا شركة للجيش معه فيه وان قال قد اعتصبه منهم فالمال  
في اهل العسكر لا رد على اهل الحرب بخلاف المستأمن لان المستأمن كان  
مستورا من العذر بهم واخذت من المال بغير طيبة من انفسهم فاما الذي اسلم فيهم  
فهو غير ممنوع من ذلك لانه باقى فيهم على ما كان في الاصل وقيل الاسلام  
ما كان لبعضهم في امان بعض ولكن كان لا يعرف من بعضهم لبعض لاجل المواجهة  
في الدين يكون هذا فيما اخذ من المملوك عصب بئرته الاسير فان قيل كان ينبغي  
ان لا يصدق في قوله وهو له كمالا يصدق الاسير في ذلك قلنا انما  
يصدق الاسير لان الظاهر كذب فيما يقول باعتبار كونه مقهورا فيهم فاما الذي  
اسلم فيهم فالظاهر كذب فيما يقول لانه ما كان مقهورا في ايديهم وما كان  
يعلمون بالسلامه وقيل لعلم ذلك ما كانوا قد صدقوا تعرض له ولما لم يكن كافرا  
بما ملوه على الوجه الذي جعل بعضهم بعضا فلهذا صدقنا به فيما خبرنا ولو كان  
هذا الرجل خرج الى دار الاسلام فجميع ما حبا به سالم لانه نفوذ باجازه بالدار  
كان فيما حبا به من شاع المسلمين قد كانوا احراره فان صاحبه اخذ بغيره  
ان شأنا ان ملكه عليهم بالغير كملك مسلم اخر الا ان يكون المستولى على ذلك  
المتاع فحينئذ يسلم له بقوله صلى الله عليه وسلم من اسلم على مال فهو له ولان حقه قد نفذ  
بالسلامه وقد بينا ان حق المولى القديم انما ثبت اذا انقطع حق المستولى بوضوح  
الفرق بين هذا وبين الاسير ان المسلمين لو ظفروا على الدارقيل ان يخرج الالة  
وهذا الذي اسلم فان ما كان من مال الذي اسلم في يده يكون سالاه وما كان  
من مال الاسير يكون غنيمة للمسلمين لان اهل الحرب قد ملكوا ذلك الاجاز  
فيكون كذا المملوك فان قدره هذا الذي اسلم فيهم يستبد به في كل حال الاسير  
جميع ذلك ما ذكرنا ولان تواما من الجيش في دار الحرب خرجوا في العدا

وجاءوا بمتاع فقالوا استرنا به من اهل الحرب او وهو ان لم يصد فلو كان  
في الاصل الظاهر كذبهم فانهم محاربون لاهل الحرب فصد لهم لا غارة عليهم  
لان المعاملة معهم فان في مواجبة عداوة من المسلمين على ما قالوا ان  
ان اهل الحرب فعلوا ذلك بهم وهم مستغنون منهم فذلك سالم لهم لانه ثبت  
بالحجة انهم مملوكه بسبب ثم بالمضادة وان قالوا فعلوا ذلك وهم مستغنون  
كان ذلك في لانهم لما صاروا غير مستغنين منهم فقد ثبت اليديهم بطريق  
الغنى وعلى ما في ايديهم وبنت الشركة فيه لاهل العسكر في تغيير ذلك بالبينة  
منهم بعد ذلك وان قالوا قد كانا منهم وهم مستغنون ثم فعلوا ذلك سالم  
يصد قوا على ذلك الا ببينة عداوة لان دعواهم الا ان حين كانوا مستغنين  
منهم كدعواهم اليه حين كانوا مستغنين منهم وقد بينا انهم لا يصد قوا في ذلك  
الا بحجة فذلك في هذا وان شهد لهم بذلك قوم من اهل العسكر فثبت بانهم  
لنفسهم كان ذلك في لان الحجة ما في متهم فيما ادعوا فان وقع  
من ذلك في سهام الذين شهدوا اخذ منهم المسهود لهم لانهم ملكوا ما قروا  
بله لغيرهم ومن اقر بالملك لان في عين ثم ملكه بعد ذلك بالبرهان  
لان اقراره حجة عليه ولو قالوا هذا المتاع ما كان معناه اخذاه من دار الاسلام  
حين دخلنا فان كان ذلك مما يسكن على المسلمين ولا بدري لعلمهم  
فيه فان يقول قولهم مع ابا انهم لان الظاهر كذب لهم فيما اخبروا به فان  
يستحب طائفة من ماله في دار الحرب لاجته اليه وان كان ذلك مما  
بالشكل فانه يكون ذلك من الغنيمة لان الظاهر كذبهم فيما اخبروا به فان  
العبء وغيره مما لا يمكن اخفاؤه فلو كان ذلك معه قيل ان يخرج في العدا  
علم المسلمين به ومن اخبر ما يكذب به الظاهر فيه لم يكن مصدقا وان كان فيما  
جاءوا به رقيق وهم مشكوك فانه يرجع الى قول الرقيق فان صدقهم بان  
فان يقول قولهم لانهم في ايدي انفسهم فانه من الرجوع الى قولهم وانهم مملوكا  
ملكهم دخلهم من دار الاسلام الا ترى انهم لو ادعوا ذلك في دار الاسلام  
كان يجب الرجوع فيه الى قول الرقيق ولان قال الرقيق نحن قوم حراز  
اهل الحرب قد اسرا هؤلاء فان يقول قولهم وهم في لجان المسلمين لانهم كذبوا  
في دعوى الملك عليهم ولو كانوا ادعوا ذلك في دار الاسلام فكلهم



وزعموا انهم حاربوا كان القول قولهم فكذلك اذا ادعوا ذلك عليهم في الحرب  
واذا ثبت بقولهم انهم حاربوا اهل الحرب كانوا في الجحيم المسلمين لانهم  
صاروا مقهورين في ايدينا بغير امان وان قالوا ان عبيد اهل الحرب فانه  
هو كقولنا انهم حاربوا لانهم ادعوا انهم اعداء لا يملكون في انفسهم قول  
فلا يصدقون على ان يصرفوا ملكهم الى غيرهم بخلاف الاول وهو نظير ما لو ادعى  
مجهول الحال وهو في يده انه ملكه فقال مجهول الحال انما عبيد فلان فانه لا يصدق  
والقول قول ذي اليد ولو قال انما حاربوا كان القول قوله في ذلك فهذا مثله  
والذي يوضح الفرق ان خبره اهل الحرب معلوم في الوجهين فوقع الامام فيهم  
المن كانوا حاربوا في الفصل الاول وكانوا عبيدا في الفصل الثاني في برءون على  
موالهم فيه شفع الفرق وان كان فيهم غلام لم يشف فان من يعبر عن نفسه  
قوله كابن خ و ان كان من لا يعبر عن نفسه فالقول قول الذي في يده من  
غيره متاع اخر وان كان مع الصبي احد ابويه وهو معروف به فكيف كان  
الصبي يعبر عن نفسه فالقول قوله في نفسه وان كان من لا يعبر عن نفسه فالقول  
قول والده لانه في يده والده وهو تابع له في الحكم الا ترى انه لا يحكم باسلافه  
مع والده وان قال من يعبر عن نفسه قوله ثم رجع عن ذلك الى قول اخيه  
على القول الاول لانه في القول الثاني في ما تضمن دلالة ان قال اولاه عبيد  
فيه حق العكر فلا يصدق بعد ذلك في بطلان حقهم وان قال ان عبيده  
تقرر فيه ملك ذي اليد فلا يقبل قوله بعد ذلك في بطلان ملكه ولو قال الذي  
جاءوا بالمتاع قد اشترياه في دار الحرب من مسلم كان مستان فيهم او  
اسيرا وكان مسلم منهم لم يصدق قولا على ذلك الا بجهة لانهم ادعوا خلاف ما شهد  
الظاهر فانهم وجبوا لان عماره لا للعامة ولان وجود الدين زعموا انهم عاظم  
في ذلك الموضع غير ظاهر فلا يصدق قولنا لا بجهة فاننا مواجبة من المسلمين  
المتاع لهم ان زعموا انهم اشتروا ذلك من مستان ومن مسلم منهم لان ثبت  
بالبنية كانت بت بالبنية وان زعموا انهم اشتروا ذلك من اسير فان  
في لاهل العكر لان المشتري في الخارج في المتاع فاما مقام ما يبيع في العقبين  
جميعا ولو كانوا في العقبين قوما من المسلمين مستانين او اسيرا او مسلمين  
اعل الحرب فادعوا انهم اشتروا ان يخرجوا الى دار الاسلام فصدقهم الرقيق

ذلك لم يصدقوا على ذلك لان الرقيق قد ابرقوا برقم فلا قول لهم بعد ذلك  
والذين جاءوا بهم اخبروا بما لا يظاير بصدقهم فيه لا يقبل قولهم الا بجهة فان قائل  
بنية على ذلك ما كان من دويعة وعارية لست مبنية والذين سلوا في دار  
الحرب فلا يسئل لاهل العكر لا ثبت حقهم في ملك المستان وكذلك في  
ملك الذي اسلم في دار الحرب لان يمدودة كيد يكون اواره في دار  
اسبق من اهل المسلمين وما كان او دعمهم الا سرا واهل الحرب والمزود في  
دار الحرب فهو في ملكه لان في المودع كيد المودع وهو بنفسه لا احرز ذلك بشفقة  
الجيش كان فيا فكذلك اذا جاء به مودعه الا في حصلة واحدة ان شهدوا  
انهم اسوه وهو متع ثم ادعوا حيلة لا ينبغي للمسلمين ان يتعرضوا في ذلك  
لانه قد ثبت بالبنية انه مال مستان وهو لو جاء به مستان البنا لم يكن لنا ان  
يتعرض في من ملكه فكذلك اذا جاء به مودعه وان كان الاسير من المسلمين  
حين دفع ذلك اليهم فهو في لاهل امان الاسير اياه وهو مقهور في ايديهم  
فكان وجوده كعهده ويجعل في الحكم كان الاسير هو الذي جاب بنفسه ودعم  
الاهل ثم رجع ولو زعم الذين جاءوا بالمال انهم عصبوه من مسلم مستان ومن  
اسلم من اهل دارهم ومن حربي وقامت البنية على ذلك فان الغصب  
من المستان مردود عليه لان ما ليس بعرض التملك بالغير المسلمين  
من الحربي في الغصب من الذي اسلم في دار الحرب في قيس قول في ضيقه  
رحمة له يكون فيا لان من اصدان اسلامه يوجب العصمة له في نفسه والى  
الامام دون الاحكام الا ترى انه لو قلنا قائل لم يبرأ الا لكفارة اذا كان  
واذا اتفق اهل الف في دار الحرب لم تجب الضمان وكذلك في العامة  
بالرب او غيره تبين هذا الحكم وكذلك لو ظفر المسلمون على الدارقان عماره يكون  
قيا وليس في يده من المنقول ولا في يد محترقه فانه مقام يده فهو في ايضا  
لا يكون قيا يكون في يده من المنقول او في يده مسلم او معاه قد ادعوا لانه سبق  
الارادة باعتبار ملك اليد فاما يكون في يده صاحب غصب منه فهو في دار  
ذلك الغاصب ما ادعوا به لان يده الغاصب لا يكون كيد الغاصب منه في حكم  
لا حارزنا وان كان هذا هو الحكم فيما غصبه مسلم او معاه فكذلك فيما غصبه  
الدين لغوه في دار الحرب من المسلمين الا ان يكونوا عصبوه ذلك منه بصد

١٨



في شتمهم فحينئذ يكون مردودا عليه لانه صار محزرا لذلك المال بمنتهى كذا  
به اليه اسبق من يد غيره فهو بمنزلة مال في يده حين ظهر المسلمون على الذم  
منه بعض المسلمين وذلك مردود عليه فهذا مستند وفقهه في هذه الكلمة لان  
المقنونة انما ثبتت بالاحراز باليد لا بالدين ونظام الاحراز باليد انما يكون للمسلمين  
او بدارهم ويدرود هذه العقصة لا يخرج المال من ان يكون محلا للاغتنام واما على قول  
رحمة الله تعالى الذي اسلم في دار الحرب كمال المستامن فيهم في ظهور حكم العقصة وبيانها  
قال لا يجوز معاملة من عامل مع من المسلمين على وجه الربو او فيما يعصبه الذين خرجوا  
العقود من المستامين لا يثبت حق اهل العسكر بل يجب ردوه عليه فذلك  
فيما يقصونه من الذي اسلم في دار الحرب وكنه ذلك اذا ظهر المسلمون على الدار  
فان ما في يده من المنقول وما في يده من ماله او ماله فهو مردود عليه لا ما عصبه  
اهل الحرب فان هذا يكون فيما لانهم قد ملكوه عليه بالاستيلاء حتى لو اسلموا كان  
ذلك سلبا لهم فانما اودعه مسلما او معايدا او حربي فانه لم يملك عليه  
لو اسلم اهل الدار كان مردودا عليه فكذا اذا ظهر المسلمون على الدار فذلك  
لو كان اسلم في دار الحرب ثم خرج وترك امواله فلم يصب اهل الحرب في ظله  
المسلمون على الدار فليس جميع ماله في قول محمد رحمه الله بخلاف اذا خرج اليها  
بان ثم اسلم ثم ظهر المسلمون على ماله فانه يكون فبالا لم يحز ماله باسلامه  
دار الاسلام فانه اسلم ولا ولاية له على ماله ولا يحقق الاحراز بدون الولاية  
والممكن من المال وفي الاول صار محزرا للمال لانه كان يجب ولايته حين  
وكان يمكن منه الا ترى انه حين اسلم في داره فاداه الصغار الذين في داره  
لا يحكم بهم بالاسلام تبعا له حتى اذا ظهر المسلمون عليهم كانوا فيا ولكن يجبرون على  
الاسلام لانهم بعد ما حصلوا في دارهم حكم الاسلام تبعا ولو كان اسلم في دار  
الحرب كان اولاده الصغار مسلمين باسلامه حتى اذا وقع الظهور عليهم كانوا  
لا سبيل عليهم وان لم يجب الصغار على من اتلف ماله في دار الحرب فذلك  
لا بد على انه لا يكون محزرا له باسلامه كرقبته فان من قتله عمدا او خطأ لم يفر  
فصاح ولادته ومع ذلك كان محزرا لرقبته باسلامه حتى لا يملك بالاستيلاء  
عليه وكنه ذلك اسوال اهل البغي ورفا بهم لا يملك اهل العدل بالاستيلاء وان كانوا  
لا يقصرون لو انفقوا شيئا من ذلك فانه الذي كثر في دار الحرب بعد ما لا يملك

اعظم جزء من الخراج واهل البغي واهل جميع ما قد صلى الله عليه وسلم ابا جيل  
اسلم في دار الحرب ثم خرج الى المسلمين ثم اتبعه ماله فهو له والمرد ماله بهنابة  
ولو لم يكن محزرا له باسلامه لكان عبده حرا اذا خرج بعده كما يكون حرا اذا خرج  
قبل اسلامه مسلما وان حاله واخوف الذي ذكرنا لابي حنيفة رحمه الله تعالى عن  
كلام محمد فان دفع التملك بالاستيلاء في الاموال يكون بالاحراز المقوم للمال  
وذلك يكون بالدار لا بالدين بخلاف النفوس فانها في الاصل ليست بمقومة  
الملك وانما يصير عرضة للملك جزا على الحرمة وبالا سلام يتقدم ملك  
الحرمة في دار الحرب ولو كان هذا محزرا ماله باسلامه لكان المتلف ضا  
بمنزلة المستامن في دار الحرب اذا استهلك انسان ماله ومحمد رحمه الله فرق  
بين المستامن وبين الذي اسلم في دار الحرب في استهلاك المال كل فرق  
الكل بينهما في قتل النفس فان قتل المستامن في دار الحرب يوجب الدية على  
القاتل في ماله عمدا فقتله وخطا لان العاقلة لا تقفل لكان في دار الحرب لا تقفد  
لا يجب باعتباره سبب كان في دار الحرب الممكن السببه فيه وهذا ان  
لقوم الدم والمال يكون بالاحراز فان الدين رافع في حق من يعتقد لاني  
حق من لا يعتقد وسنعه الدار وانه في حق من يعتقد ومن لا يعتقد وبه خول  
اسلم اليهم بان لا يتحقق سبب احرازه لغيره وماله بالدار والذي اسلم  
في دار الحرب لم يوجد منه احراز لنفسه والمال بالدار باعتبار هذا المعنى يقع الفرق  
بينهما في حكم الصغار عند الاستهلاك وعلى هذا قال لوان وجها من اهل التمسك  
اعاني في دار الحرب فاخذوا من الذي اسلم في دار الحرب ثم ان المسلم لما خوذ  
ماله حتى بالمسلمين فذلك مردود عليه قبل العتق وبعد ما يغير شي لا يغير له  
المستامن في ان المسلمين لا يملكون ماله بالاستيلاء ويمنعون من استهلاك ذلك  
مال استلغ الى ان ياتي صاحبه فباخذه ولو جاء صاحبه الى عسكر المسلمين  
ثم استهلك ان ذلك المال كان ضامنا له لان صاحبه لما صار في منفعة  
المسلمين فقد تقومت نفسه حتى لو قتله قاتل فانه نعم على الوجه الذي نعم قتل  
عزله من اهل العسكر فذلك نعم ماله بالاستهلاك بخلاف كون المستامن  
فانه لو قتله قاتل لم يفرم شيئا فذلك اذا استهلك المال لم يكن ضامنا لان  
حنيفة رحمه الله يقول المال صار محزرا بمنتهى العسكر قبل عود جنان كان



فيبقى ان يضمن منفعة بمنزلة مالوا حرز نفسه بها وان لم يكن فهو حرا لاهل العسكر  
 ان يكون المال في اهلهم والقبس ما ذهب اليه بوجبة رحمة الآت محمد حجة  
 استحق القول بان المال لا يكون في المسلمين ابد واليه شارف ان كان  
 هو مأمورا بالزكوة عن مال بعد الاسلام اذا استجمع شرائط ويرت المسلمون  
 من ذرية اذ مات فليكن جميع حكم الزكوة والتوريت للمسلمين من الورثة  
 وحكم الاغنام في مال واحد ذلوان رسول الامام المسلمين دخل اليهم فخذ  
 من ثمنهم عتقا او رقيا واخرجه الى عسكر المسلمين في دار الحرب فخذ الاثر  
 ورواه على اهل لان الرسول فيهم كالمسلمين وقد بين هذا الحكم في حق المسلمين  
 اذا حوزة بمنفعة الجبش فكذلك الرسول فان لم يعلم الا بغيره بكت حتى قسم  
 الغنائم مع الغنائم ثم علم به فانه ما خذه فيره لان المعنى الذي لاجله كان  
 الرقبة مستحقا فيه وهو عذر الامان لا مقدم بقبضته فان عتقه الذي وقع في  
 نظر فان كان الذي اخرجوه حرا من احوالهم فعتقه بطل ويقال للمعتق ان حيث  
 سئت لان باعتبار عذر الامان الذي كان منه يتبع ثبوت الملك في  
 رقبته الا ترى انه لو علم بحاله قبل القسمة كان حرا من جاني سبي حتى يعود الى  
 فكذلك اذا علم به بعد القسمة او بعد الاعتاق لان الاعتاق كان باطلا فيعلم  
 بصير مملوكا ولو كان ذلك عبدا من عبدة المشركين فالمعتق يانده من الذي  
 وقع في سوره لان الامام ملكه بالقبضه وله هذه الولاية الا ترى انه لو كان عالا  
 بحاله كان له ان ملك غيره بالبيع ويبعث ثمنه الى مولاه فكذلك قبل ان  
 يعلم بحاله اذا ملك بالبيع او بالقبضه غيره يكون ذلك تملك صحيحا ومنفذ المعتق  
 من الممتلك فيه لمصادقة ملكه ثم يبعث بقبضته الى مولاه لمعاذ الله فان  
 فعل ذلك وقبض مولاه بالقبضه لم يترك المعتق يرجع الى دار الحرب لان ملك  
 المسلم مد فخر فيه حين انتهى بالمعتق وقد وصل عودته الى دار الحرب فارتفع  
 حكم عذر الامان حسب ما يرتفع برده الى دار الحرب فان ابى مولاه ان يخذ  
 قبضته قبل المعتق ان سئت فان سئت فان سئت فان سئت فان سئت فان سئت  
 الى دار الحرب كان مستحقا لاجل ذلك الامان ولم يبطل ذلك الاستحقاق  
 بموجب تمام مقام الامان صارا عتاقا للمسلم كما بناء فيكون الا في سبي الجوع  
 الى دار الحرب الا ترى ان قبل العتق اذا ابى مولاه ان يخذ القبضه فان لا بغير

ينقص القسمة فيه والبيع ورواه الى دار الحرب فكذلك بعد الاعتاق  
 يكون الا في سبي في ذلك ولو كان الرسول لم يخرجه بمنفعة الجبش ولكنه  
 اودعه دار الاسلام فهو له ويقتى برده الى دار الحرب من غير ان يجبر عليه  
 الحكم لانه بمنزلة المستامن اليهم وانما اخفوه منه حاشه فان كان لم يرد  
 بوجه كان بوجه جازا لم يرد ما سوا كان الذي اخرجوه حرا منهم او مملوكا ذرا كان  
 اذ بقي لانه تم احواله له وهو محل للملك فيصير مملوكا بخلاف ما سبق فهاذ لانه  
 الا بغير في رده الى دار الحرب ثابت وذلك يمنع تمام الا حوازه فان عتقه  
 اخرجوه الذي استراه منه لانه عتقه لمصدا وقته ملكه ولان يرجع الى دار الحرب  
 ان سئت لان رده كان مستحقا لهما وللهذا كان هو مأمورا برده قبل الاعتاق  
 وان لم يكن يجبر عليه واذا صار للمعتق ملكا امر نفسه فله ان يرجع الى دار الحرب  
 ولو كان بغيره او كاتبه او كانت امة فاستوله فان ردت ان يرجع الى دار الحرب  
 لم يمتها المسلمون من ذلك فان سبها مولاه لم يجل المسلمون بينه وبين ذلك  
 لان ملكه فان لم يرد به التصرف بخلاف ما بعد الاعتاق فهناك لم يمت له  
 عليها ملك فيكون هو ظالم في منعها وعلى المسلمين ان يمنوه من الظلم وان  
 اذوت ان يذهب بولده لم يترك لان ولده مسلم على دين ابيه صارا  
 هذه المسائل في كل موضع وصل العود الى المولى في دار الحرب فان سئت  
 للمعتق حق الرجوع الى دار الحرب بحاله في كل موضع لم يصل عودته الى دار الحرب  
 فان لم يكون مستحق الرجوع الى دار الحرب الا ان ملكه اذا منعه في كل موضع هو  
 مجبر على رده في الحكم لا يفتى الى منعه وفي كل موضع لا يجبر على رده فان لا يمتنع  
 له فيما يجت من المنع ابقا لملكه فان بعد زوال ملكه فله حق في المنع وهو كغيره في  
 ذلك من ان سدت له تعالى مسلم

### باب قسمه الغنائم

واذا قسم الامير غنيمة فبقي منها شيء لغيره يستقيم ان ينقسم لكثرة الجند وقلة ذلك  
 الشيء فان الامام يتصدق به ذلك على الساكنين ولا يجزى في سبي المال وقد  
 اشار قبل هذا في مقيل بعض المسائل انه يجعل ذلك في سبي المال وانما يفتى  
 الجواب باختلاف الموضوع فموضوع المسئلة هناك فيها اذا لم يخذ الخس



الشيء اصد حتى لم يكن ذلك تحت الغنمة وموضوع المسئلة بها فيما اذا اخذت  
من جميع الغنمة او لا ثم بقي شيء يسير مما هو مقيّد الجدة وهذا قد دخل تحت الغنمة  
وصار حقا للجدة خاصة واذا اخذت بمصالحهم كان هو بمنزلة اللقطة في الامام  
فبسيطة التصديق به الا ان في اللقطة يعرفها سببه لانه على رجاء من ان ياتي بها  
فيمكن من ردّها عليه ولا يرجع مثل ذلك هنا فلو علم ان خير الصدقة او ان  
بتعريفه فهذا يتصدق به في الحال ولان ثوبا او صاحب المقام وقال ان  
من ان بعيدة ولنا تقدير على المقام الى ان يقسم في عطا حصصا من الغنمة على  
الظن وان في صلح عطاهم وذهبوا ثم سئل الغنمة ان حصص القوم كان  
ما اخذوا فان ما بقي من فضل نصيبهم في يد صاحب المقام يكون بمنزلة اللقطة فان  
يتركها الامام في يده او يأخذها فيعطيها حولا ويجوز ذلك للمسلمين لعل ذلك  
الى اهلها لان هذا الفصل معلوم انه حق للدين فابوا ويرجى حضورهم اذا انتهى  
اليهم فيكون حكم اللقطة في التعريف ثم التصديق به بعد معنى من التعريف  
والا في ذلك الى الامير الى صاحب المقام لان الامير لا يملك الغنمة  
وقد انتهت ولايته باتمام الغنمة فيكون هو كغيره من الناس فيما يجعله الامير في يده  
من نصيب بعض الغنم لا يتصدق به الا ان ياذن له الامير في ذلك  
فان تصديق به بغير اذن الامام كان لامير ان يضمنه ذلك لانه وصل  
به من جهته فاذا باسرفيه فعلا سنوي ما امره به كان خايضا من ان يرضى  
اعطاه ذلك بمنزلة مودع المودع اذا ائتمن المال فانه يكون للمودع ان  
يضمنه قبل ان يحضر صاحبه وان اخذ الامير ذلك منه فتصدق به كان جائزا  
وان حضر صاحبه به بعد ذلك كان لهم ان يضمنوا لامير ذلك ولا يرجع اليه  
في بيت المال لان حاله في ذلك كحال المنقط والمنقط اذا تصديق باللقطة  
ثم جاء صاحبها فانه يتخير بين الابد والعتق فلهذا منكره وانما لم يرجع الامير في بيت  
لان تصدقه لم يكن على وجه الحكم وانما كان على وجه تصديق المنقط باللقطة  
ذلك على وجه الحكم لم يتصدق به ابا ولكن قوله في بيت المال حتى ياتي صاحبه  
فياخذوه وبقي في بيت المال ابا ففرق انه انما يمكن من التصديق لا على وجه  
وفيما يفعل الامير لا على وجه الحكم لا يكون مما لا يمكن في الحق فيه فاما  
في بيت المهر فان راي الامام يستقرضه للمسلمين ويضمنه لهم على ذلك

فهو جائز منه لانه في هذا الاستفراغ من نظر لا صاحب هذا المال والمسلمين  
وهو منصوب للنظر فان جاء له طالب بعد ما رجع فيها في يده من اهل  
المسلمين حتى يدفع ذلك الى طالبه لان تصرفه نقد من ولاه ولا يبر في  
كالتصديق اذا وصلت اللقطة الى يده فلو ان تصرفه هناك لا يكون على وجه الحكم  
حتى اذا جاء صاحبه ضمنه ولم يرجع بشيء مما ضمن على احد فذلك حال الامير لان  
الحقيقة هو الذي ولاه فهو فيها ولاه الحقيقة كالتصديق بخلاف صاحب المقام  
فيها ليس من الصدقة في شيء لانه ولاه احد ذلك ولوان جده عظيما  
غناهم بسيرة فافرجوا ثم تفرقوا لفقته غناهم وبقي بعض فان الامير يعطي  
من بقي حصته ويوقف حصته ايا قيس سنة لانه دخل تحت الغنمة فيكون ثلثه  
اللقطة في يده والحكم فيه ببيان سابق وان اراد ان يرضى فيه هو الحكم  
فيه حقيقة فليضمنه في بيت المال موقوف او يكتب عليه امره ولين هو في  
فيكون في بيت المال ابا الى ان يحضر طالبه وكذلك يصنع باللقطة اذا اراد  
ان يفعل ما هو الحكم فيه حقيقة لان جواز التصديق بعد التعريف باللقطة  
حصته فاذا الغنمة فهو الكف عن الالبسة وحفظه عليه ان ياتي هو وادارة  
فياخذها وان كان سببا ما يخاف عليه ينفذ دباغة ودقت ثمنه لان  
لقطة لا ياتي الا بهذا الطريق ثم هذا البيع يكون منه على وجه الحكم حتى اذا حضر  
صاحبه لم يكن له ان يضمن قيمته بخلاف التصديق به فان سبعة تقر بالامر  
فيه وهو حفظ المالية على صاحبه بحسب الامكان فاذا تصديق به لا يكون  
تقربا لحفظ المالية عليه ولكنه اتصال الثواب اليه ان رضى به فلهذا لم يكن ذلك  
واقى على وجه الحكم ولوان رجلا غل سببا من الغنم ثم ندم فاني به الامام  
تفرق الجيت فلما ندم في ذلك رأى ان سلكه فيهما قال وقال لا امر  
صدك وقد التزمت دبا لا زعمك فانت ابصر في التزمت حتى توصلت  
الى المستحق وان سلك ذلك منه وجعل حقه لمن سلكه في لانه وجب  
في يده وصاحب المال تصديق سره فيما يخبر به من حال في يده وباعت حقه  
حمله لا ريب ان يضمنه ليهما واما في يكون بمنزلة اللقطة في يده ان طمع  
في ان يعطى على امله في حكم فيه ذكرنا وان لم يطع في ذلك فبما بين المسلمين  
ان حسب والآجل موقوف في بيت المال وكسب عليه مرد سانه ولان



القول لم يأت به الا امام ولكنه مات من القول وهو في يده فان لم يلج  
في ان يقدر على امله فالمسحوق به وان طرح في ذلك فالحكم  
فيه هو الحكم في النقطة في جميع ما ذكرنا ودفعه ذلك الى امام حسب الى  
هو الحكم في النقطة ايضا وبعد دفعه اليه فالامام بالحجب في تصديق الامة  
ان لا يبيع الخمس في يده لانه قد اقران حسن في يده لمن سئل تعالى في  
واقراره فيما في يده صحيح فينبغي له ان يات الخمس منه ويصرفه الى المساكين حتى  
لا يكون مضيقا حتى ارباب الخمس وانه مسلم

**باب الحكم في الاسارى وعبيدهم واخراجهم في امورهم**

حكم الاسارى بعد اخذ قبل القسمة حكم العبيد قبل الا حازوا بعد الا حازوا لان الرق  
قد ثبت فيهم بالقبول وان لم يتعين الملك فان الرق عبارة عن الضعف وقد  
كان الضعف موحدا فيهم قبل الاخذ باعتبار انهم عرضة للملك لكنه لا يظلم ذلك  
للقوة الموجودة من طريق الحس باعتبار النعمة وقد قال ذلك بالسر في الرق  
فيهم وان يوقف موت الملك على القسمة او البيع حتى اذا وجد جسد من المسلمين  
فشهد منهم بوعى رجل منهم انه قتل بالسيف عدا فان شهدوا بقبول الرق  
ليس من اهل الشبهة فانه نوع ولاية والرق بعدم الولاية ولكن الامام لم يقبل  
المشهد عليه لانه اسير لا امان له حتى اذا قسمه او باعه لم يكن له ان يفتك بعد  
كما لو لم يشهد عليه الشهود بسبي ولو شهدوا على امره منهم به لكانت لم يفتكها  
لان شهداءهم عليها فيكون حالها بعده هذه الشهادة كحالها قبلها ووضح بها  
نقل عن ابي حنيفة رحمه الله ان واحدا من الجند لو اعتنق منهم نصيبه من عبادة  
او استولى امان ذلك سفقة في القياس ولا يتخذ في الاستحسان ولو  
ثبت الرق فيهم لم يكن للقياس والاستحسان في نفوذ العتق والاستبراء فيهم  
بسبي ولو ظهر الامام على دار الحرب فقبضوا والاسلام فهو باختيار بين ان  
يخسرها ويقتلها بين الغنائم وبين ان يمسكها فيجعلهم ذمة لئلا يودون  
عن جاجهم واخراجهم عن ارضهم كما فعد عمر رضي الله عنه بالسودان لم يعرف  
راي فيهم حتى شهد بعضهم على رجل منهم انه قتل امرأته منهم عدا وخطبهم فظهر  
احد الاثنين شهدا ودمهم الاول باطله لانهم شهدوا وادهم فبذلك العبيد يكونون

وان عادوا ملكا الشهادة فان كان الامام قد قسمهم لم يقبل في الشهادة  
ايضا لان الملك قد عين فيهم بالقسمة وان من عليهم قبل شهدا ودمهم كونه  
لانه قد تقرر فيهم حكم الجندية بالمن عليهم فقد جعلهم احوال اصل والعبادة في  
حال رقهم فثبت شهدا ودمهم عادوا بعد الجندية وجب قبولها ثم يفرق القاتل  
الاقل من قسمة ومن قسمة المقتولة في الملة يكون ذلك لادبها على القاتل  
عدا كان او خطا ولا تود في ذلك لبقا سببه الهدر في دمها حين قتلها ولا  
المستحق للنفود حين قتلها لئلا يزداد حالها ثم حال القاتل والمقتول عند القتل كحال  
المكاتب فان كل واحد منهما رقيق متروك الحال بين ان يفرق المكاتب بالقسمة  
او الجندية بالمن عليهم فيكون كالمكاتب والمكاتب اذا قتل مكاتب على عهد  
لا يجب فيه النفود وانما يجب الاقل من قسمة القاتل ومن قسمة المقتول كونه ذلك  
في كسب القاتل بقرينة المقتول اذا حكم بجورته باو ابل كناية فذلك  
وكذلك لو ان احدهم قتل حارس المسلمين خطا فان قسمهم الامام دفع به وان  
جعلهم ذمة غرم القاتل قيمته لادبها المقتول كما هو الحكم في المكاتب يقتل حارس  
خطا وان كان المقتول رجلا منهم فلا شيء على قاتله لان ذمة قتال بين الرق  
وما حاله لا يجب عليه ضمانه ولو اسلم قوم منهم قبل ان يعرف له فيهم رضى  
بشهادته لم يجز شهدا ودمهم على حد لان الرق الذي ثبت فيهم بالقبول لا رول  
بالاسلام الا ترى ان الامام ان يقسمهم فيهم كحال مكاتب مسلم بشهادة  
فاذا راد الامام شهدا ودمهم ثم جعلهم في ارضهم لودون عنها اخرج فذلك جائز  
لانه كان له فيهم هذا الرأى قبل ان يسلموا فبعد الاسلام اولى فان قيل كيف  
يضع اخرج على ارضهم واسلم لا يبتدأ باخراج الا ترى انه لو شهدا بين الغنائم  
لم يجعل عليهم اخرج في الارض ولكن يجعلها ارض عسكرا لان اهلها مسلمون فبذلك  
لانه اذا قسمها فقد ملكها الغنائم ابتداء فكان هذا توطيافا على المسلم ابتداء  
في ارضه واما اذا من بها على اهلها فقد قرر ملكهم فيها على ما كان وقد كان  
ثبت له حق توطياف اخرج على هذه الارض في ملك اهلها قبل ان يسلموا  
فيكون هذا ابتداء ثبت من الحق وابتداء اخرج في ارض المسلم مستقيم الا ترى  
انه لو دلف عليهم اخرج ثم اسلموا بعد ذلك فانه يسقط عنهم اخرج الرول  
بسقط عنهم اخرج الارض كذلك فان عادوا ملكا الشهادة فبذلك الامام



لان حريتهم قد مقررت وهو بمنزلة ما لو قسمهم ثم عتقهم المولى واعادوا تلك  
السبابة فان سلم بعضهم قبل ان يفرق لم يفهم الا في ذنبهم بل سلم  
من اهل دار الاسلام فان احدهما ولا دار له غير صاحبه ثم رآى ان يحلهم  
ذمة فان كان المبت غير الاسير منها لم يرت الاسير وان كان المبت هو  
الاسير منها ورتة المسلم الاخر لان الاسير بمنزلة المكاتب له ذمة وحالة  
ارق والحريته والمكاتب لا يرت احدا ورتة قربة المسلم اذا حكم بحرية بعد  
موتة بمنزلة مكاتب يموت عن وفا يودي كناية وبكلم بحريته وان كان  
احدا لا سراً الذين اسلموا مات ودارت اسير من المسلمين ايضا فزى الامام ان  
يمن عبيدهم فانه يجعل مال المبت ميراثا لوارثه المسلم لانه تقرر حكم الحرية في الوارث  
والمورث باعتبار سبب واحد فهو بمنزلة مكاتب يموت وله ولد مولود  
كنية ثم يودي كناية بعد موتة بخلاف سبق فهاك حين ياتي الذي  
هو من اهل دار الاسلام فحريته حين مات منفردة ولا سيرة وادخال فلان  
مكن يورثه عنه وان ظهرت حريته بعد ذلك لان حكم التوريث في ذلك  
المال منقر بنفس الموت وهذا المبت كان مبرودا في الحال عند الموت كالوارث  
فانما يقرر حكم الحرية فيها وحكم الارث في المال في وقت واحد فان قيل  
المكاتب الحرة تستد الى حالة الحجة او يجعل هو كالحري حكمه الى وقت ادائه  
بدل الكنية ولا يمكن تحقيق ذلك الحكم هنا فكيف يجري الارث منها  
ذلك المعنى هنا اظهر لان هنا اذ جعلهم ذمة فقد قرر فيهم حرية كانت هناك  
عند الاداء ثبت حريته لم يكن موجودة قط في المكاتب فاذا صح ان يجعل حكم  
الاثبات الحرة فيه بدلا للحاجة فلان يصح ذلك هنا لتقرر حكم الحرة في  
اولى وذلك ان كان له ذمة مسلمون من اهل دارنا مع هذا الاسير الميراث  
بينهم بالخصص بمنزلة المكاتب يموت وله ولد حر ولد مولود في الكنية ولو  
مسدا قتل رجلا من الاسراء الذين اسلموا خطأ وعدا ثم جعلهم الامام ذمة فان  
يعزم فيمنه ان كان عمدا فمن باله وان كان خطأ فعلى عاقلة لان صفة الحكم  
في ذمة قد زال باسلامه وهو بمنزلة المكاتب الا انه لا يجب القود على القاتل  
لاستبابة المستحق فان الامام ان جعلهم ذمة كان المستحق ذمة وان باله  
لم يكن لورثة حق في استبابة القود ولا مستحق لا يجب القود ولكن يجب

في مال ان كان عمدا وعلى عاقلة ان كان خطأ ويكون ذلك ميراثا  
يخرج ذمة لان بدل نفسه بمنزلة ميراثه في التوريث فان مات  
بعض ذمة الذمة هم من اهل دار الاسلام بعده ومات بعض ذمة  
من الاسراء بعده ثم جعلهم الامام ذمة فان ما تركه الاسير الاول يورثه  
من الاسراء ومن هو من اهل دارنا لانه كان جبا عند موته وبعد ما حكم بحرية  
لستة الارث الى ذلك الوقت ولا يرت الاسير الذمة مات اخرا  
من هو من اهل دارنا وورثته ايضا من هو من اهل دارنا لان من هو من اهل  
دارنا قد مات قبله فكيف يورثه والاسير ان كان جبا عند موته ولكنه مبرود  
الحال بين ارق والحريته فلا يرت ميراثا من هو مقرر بالحريته عند موته وهو  
مكاتب مات عن وفاق ترك اثبا حرا او ابنا مولودا في الكنية ثم مات  
ابنه الحرة عن مال ثم مات المولود في الكنية عنه عن مال ثم ادبت كنيته فان  
بقي من كتب الاب يرثه الابن جميعا ولا يرت واحد من الابنين  
من صاحبه لما بينا ولو ان بعض الاسراء كانت عبدا له او ابنة فان نصيبه  
موقوف لان ملكه مبرود بين ان يسلم له بالمن وبين ان يبطل القسمة  
نصفه لتوقف ملكه فان قيل لما ذى لم يجعل بمنزلة المكاتب في نصيبه في كسبه  
فلان هناك المولى جعله حق كسبه واطلق له التصرف في كسبه هنا  
الحج بسبب التقررات في كسبه كما هو ثابت في نفسه فلماذا يتوقف نصيبه  
في كسبه فان جعلهم الامام ذمة فقد نصرفه فان كان المكاتب ذى اليه  
المكاتبه ثم جعلهم ذمة فان كانت المكاتبه في يد المولى ولم يستهلكها فهو  
لان حكم نصيبه كان موقوفاً وقد نفقه ذلك بالمن لا ترى انه يسلم الموقوف  
فيجعل ذلك بمنزلة مال استوفاه منه بعد ان فيحكم بعينه وان كان قد  
استهلك الموقوف لم يبق للمكاتب الا باء المال مرة اخرى لان الكنية  
انما نفقت بعد المن ولا بد من قبض بدل الكنية بعد نفقه الموقوف كما اوضحه  
ولم يوجد فان حكم التوقف لا يبقى في الموقوف بعد الاستهلاك لانه ثابت  
لا الى بدل فانه غير مضمون على القاض سواء قسم الامام او جعلهم ذمة وان  
كان اعثن العبد او دبره او بصدق به ثم جعلهم الامام ذمة فخرج ما وضع من ذلك  
باطل لانه كان بمنزلة المكاتب او دونه في حكم التصرف ووجه البطالان



في هذه النصف من المكاتب متعين لانها لعمدة حقيقة الملك وليس  
 حقيقة الملك فيما في يده فذلك من السير بخلاف البيع والكت به وظهر  
 الامام على دارين من اهل الحرب فلم يقسمهم ولم يجعلهم ذمة حتى مات بعضهم  
 وركت ذمة من اهل داره وركت ذمة من اهل دار الاخرى ثم جعل الامام  
 ذمة فيلذات الميت لورثة من اهل داره خاصة لان اهل الدارين من اهل  
 الحرب لا يتورقون فيما بينهم لانقطاع الولاية بين من المنفعة فيما بينهم  
 المعنى بقى الى ان يجعلهم الامام ذمة ويقسمهم كما حالهم في هذه الوجه كحال  
 المكاتبين هم اخوة ومكاتبهم واحدة وبعضهم من مكاتبه على حدة  
 فمات الاب عن مال ثم اوى ابنه فمات ثم ادبت مكاتبه الميت فان  
 فان اخوته يرونه دون ابنه لان الاب كان مكاتباً على حدة فلا يترتب  
 حريته الى ما استند حريته ابيه فذلك سابق من اهل دارين مختلفين وان  
 كان الاب صبرهم ذمة قبل موت الرجل تورقوا جميعاً لانهم جميعاً من اهل  
 دار الاسلام وان صبر احدى الدارين ذمة ثم مات الرجل من اهل الدار الا  
 اخرى ثم صبرهم ذمة بعد ذلك وركت الميت جميع ذمة من اهل الدارين  
 اما من كان الميت من اهل داره فغير مكمل واما من كان من اهل الدار الاخرى  
 فلانهم صاروا احراراً من اهل داره قبل موته فيكون ذمة علم

### باب الشركة في الغنيمة

واذا اجبت الامام سرية من دار الاسلام الى حصن وسرية اخرى الى حصن  
 اخوة غنت السرية الاولى وظهروا باهل حصنهم وغنموا اموالهم ثم مرت بهم  
 السرية الاخرى وظهروا باهل حصنهم وغنموا اموالهم ثم لم يبق السريان بعد  
 ذلك حتى خرجوا الى دار الاسلام فجميع ما غنت السرية الاولى يشترك فيه  
 السريان وما غنت السرية الثانية فهي لهم خاصة لان السرية الثانية بين  
 النفقة والسرية الاولى في دار الحرب بعد صابة الغنيمة فذمت لهم  
 الشركة في المصايب لانهم بمنزلة المدة ولهم ثم لا يبطل ملك الشركة بما بقى لهم  
 في دار الحرب وخرج السرية الاولى فذهبهم الى دار الاسلام وما اصاب السرية  
 الثانية منهم الذين تغردوا فيها بالاصابة والاحراز وما غنموا السرية الاولى

الاصابة في موضع من دار الحرب فلا يشتركون فيها ولو كانوا التقوا  
 جميعاً في دار الحرب اشتركوا في جميع الغنائم لانهم اشتركوا في احرازها  
 الاسلام فيحصل كانهم اشتركوا في الاصابة في حق كل غنيمة ولو كانت السرية  
 انية لم يعيها الامام لقائل الروم ولكنه يعيهم لقائلون عدداً غير الروم  
 وطريقهم في ارض الروم والمسنة يحلها يشترك بعضهم بعضاً فيما اصاب  
 منها بخلاف ما تقدم ويستوي ان التقوا في دار الحرب او لم يتقوا  
 السرية انية منها ما قصده واقتال الروم فلا يكونون في حكم المدة للسرية  
 المبعوثه لقتال الروم بل كل سرية في حق ما اصاب السرية الاخرى من الغنائم  
 في ارض الحرب فلا يشترك بعضهم بعضاً في المصايب وان التقوا في دار الحرب  
 وفي المسنة الاولى فحصل كل سرية قتال اهل الدار التي لغنائمها السرية الاولى  
 فكان بعضهم مد البعض اذا التقوا في دار الحرب وهذا لان اهل الدار الواحدة  
 اذا قهر بعضهم فظهر ثرك ذلك القهر في ان يقين منهم واهل الدارين المختلفين  
 لا يصير بعضهم مقهورين ببعض البعض وربما زاد دون قوة به لكذا  
 السريتين لقتال اهل دار واحدة يكلن جعل احدهما مدداً لاخرى باعتبار  
 قصد كل واحد منهما قهر اهل ملك الدار وذلك لا ينافي فيما اذا بعث كل  
 واحدة لقتال اهل دار اخرى فان انفتحت السريتان في دار الحرب بغنائمهم  
 فلقوا جند من الروم فقاتلواهم عن غنائمهم فزمو الروم وصابوا غنائمهم فخرجوا  
 اشتركوا في جميع ذلك لان المال صار محزواً بقائهم ونصرتهم جميعاً وصابهم  
 لان كمال الجوار اذا التقوا بالحيث في دار الحرب وقاتلوا معهم دفعت غنائمهم  
 فان قبل كان ينبغي ان لا يكون للسرية الاولى شركة مع السرية الثانية فيما  
 اصابوا من غير الروم لانهم اخرجوا ذلك من الدار التي اصابوا فيها قبل ان  
 يفتحق بهم السرية الاولى فلا يشتركون فيها بمنزلة ما لو اتفق المدة بالحيث في دار  
 الاسلام ثم قاتلوا معهم العدو ودفعت عن ملك الغنائم فذلك لا يملك  
 حفرهم لانيك في المصايب بالافراج من ملك الدار اموالي دار الحرب وانما  
 يملك حفرهم بالاحراز بالاسلام وهذا لان حكم اختلاف الدارين فيما بينهم  
 في حق المسلمين الكل في حكم مكان واحدة لان حق المسلمين انما بعث اذا لم  
 السبب وذلك بان يصير دارهم يداووا وداووا المعنى لا يحصل ان غنموا



الى دار الحرب اخرى ما لم يجدوا بدا لا سلام الا ترى ان الامام لو لم يبعث  
جنده الى عدد وخطف الروم ثم غلب خبرهم فبعث جنده اخرى طلبهم  
فوجدوهم في ارض الروم ومعهم الغنائم قد جابوا بها من الموضع الذي بقوا  
اليها في نهم ثم ركنهم فيها للمعنى الذي قلنا فذلك ما سبق ولو بعث سيرة  
الى ارض الروم فاصابوا فيها غنائم لم يبعث سيرة اخرى الى عدد وخطف الروم  
فلحقوا السيرة الاولى وحضر الشبان فلم يقدروا على الذهاب وكنت اليوم الامام  
بهم بالرجوع مع اصحابهم وبغزتهم فخرجوا جميعا بغير السيرة الاولى فلحقوا  
للسيرة الثانية معهم في ذلك لانهم دخلوا النصرهم فكانوا كالنبي في حقهم الا  
ان عقوباتنا لا تعد نصرهم قبل ان يخرجوا فحينئذ ساروا معهم فيها بمنزلة النجاة وها  
بخلاف ما لو كانت السيرة الثانية مبعودة الى ناحية من الروم ايضا لان  
هناك كل واحد من السريين انما يفتل لقتال الروم فكانت كل واحدة  
منهما في حكم الله ولا اخرى سواء علوا بكانهم او لم يعلموا فالتقوا في الحرب  
كانوا شركا فيما اصابوا ولو بعث الامام سيرة فاصابوا غنائم فخلقوا معها  
ناسا ومضوا اليها فاصابوا غنائم ودخلت سيرة اخرى فاختدوا الغنائم التي  
خلقوا وخرجوا بها الى دار الاسلام ثم اقبل الدين اتوا بالغنائم الاخرى حتى خرجوا  
الى دار الاسلام فان الغنيمة الاولى تترك فيها السريان جميعا لان  
السيرة الاولى اصابتها في ارض الروم لا سلام فاما الغنيمة الثانية فخرجوا  
لدين معقولا خاصة لا شركة فيها للسيرة الثانية ولا اصحابهم الذين كانوا  
تخلقوا مع الغنائم الاولى لانهم هم الذين اصابوا وادخلوا بالدار لم يترك  
في شيء من ذلك غيرهم ولو بعث الامام سيرة فاصابوا غنائم ثم سلم  
في دار الحرب فقتل قوما منهم واخذوا ما لهم والفتى بالسيرة ثم خرجوا الى دار  
الاسلام ولم يلقوا قتالا فليس شركة مع الرجل فيما اصاب لانه اخذ  
بغيرهم وشاكره في احوال ذلك بدار الاسلام ولا شركة للرجل مع السيرة  
فيما اصابوا لانه الفتى بهم على قصة النجاة من المشركين فكان حاله كحال النجاة  
بفتح السيرة بعد اصابة الغنيمة فان لفتا لا بعد الفتى بهم الرجل شركا  
في المصائب كلها لان الرجل قاتل عن غنائم فبشرهم فيها كالنبي وكذلك  
لو كان الرجل يفتيهم سيرة في دار الحرب سيرة قبل ذلك بزمان لان

كل الذي سلم منهم فانه لم ينفقه له سبب الاستحقاق معهم وانما قصد  
التجارة بالاستحقاق بهم وان كان ما سوا من هذه السيرة والسبب بها  
فانه يتركهم فيما اصابوا وان لم يلقوا قتالا لانه كان انفق له سبب  
الاستحقاق معهم ثم اعترض له عارض غير قادم في ذلك السبب فزال  
صار كما لم يكن فان لم يفتي في الاسير بهم حتى خرجوا الى دار الاسلام فلا  
شركة للسيرة مع الاسير فيما اصاب لانهم ما ساروا في الاصابة ولا في  
الاخراج ولا شركة له معهم فيما اصابوا بعد اسيرهم لانه ما ساروا في الاصابة  
ولا في الاجازة لكنه يتركهم فيما كانوا اصابوا قبل ان يوسلوا به شركهم  
في الاصابة فيثبت حقهم بالاسير لا يبطل ما كان ما بين من حقه حاله في ذلك  
كحال السيرة التي اعنت في دار الحرب بعد اصابة الغنيمة ولو ان سيرة صارت  
اهل حصن لهم كناس خارجة من حصنهم فاردوا بدورها فالا فقتلهم  
بالفت ونيار فاخذوا ومضوا في ارض الروم ثم جاءت سيرة اخرى فاردوا  
بهم الكنايس فلما باس بان يخرجوا وان ثبت عندهم ما جرى بين اهل  
الحصن وبين السيرة الاولى لانهم لما ذلوا له ما نير ليدفعوا السيرة الاولى على  
قصد ما من الله ام او ينصرفوا عنهم بانفسهم وقد حصل لهم ذلك المقصود  
فكانت السيرة الثانية في سعة من بدورها الا ان يصاحوهم ايضا فان صاحوهم  
على الفت ونيار اخرى واخذوا ما هم الصف السريان في دار الحرب  
في الغنائم مع الغنائم كلها لان ما اخذوا على سبيل القذا ما اخذوا بطريق  
الغزاة لان اهل الحصن ما دفعوا ذلك الا ليريدوا قهرهم عنهم ولما اخذوا هذه الطريق  
يكون غنيمة فان حركت السريان في ذلك الحصن فليس لهم ان يخرجوا  
منها ما لم يخرجوا الى دار الاسلام وقد بينا هذا فيما سبق ان صلح كل سيرة مطلقا  
تبقى بده بقائها في دار الحرب فان اخذوا لاهل الحرب انما كان  
بذلك السبب فان خرجوا ثم رجعوا غزاة فلما باس يخرجها لان حكم ذلك  
الصالح قد انتهى بخروجهم الى دار الاسلام او حالهم في الرجعة كحال جيش اخر  
فلما باس بهدم ما قدر واعلموا ان يفديه العدو ومرة اخرى وان كانوا  
حين انصرفوا عنها فليس في دار الحرب قد صار العدو ودونها في ثوبين  
عنها ومنعوا منهم ثم في ثوبين المسلمين حتى اجلوهم عنها فبان ان يخرجوا



اهل السيرة وغيرهم في ذلك سواء لانهم حين فاقوا المسلمين دفعا عنها خروا  
من المسلمين وانما ما كان لهم فيها من الامان بهذا الاحراز وهو نظير ما  
صالحوهم في الابداع على ان يكفوا عنهم مجانيهم وينصرفوا عن حصنهم ففعلوا  
ذلك ثم رجعوا اليهم فوجدوهم قد خرجوا من الحصن فقاتلهم حتى انهزموا  
ودخلوا الحصن فانه بكل المسلمين قتالهم ودم حصنهم ولو انهم بعد خروج  
من الحصن لم يقاتلوا المسلمين حتى مروا بهم فان كانوا اخذوا منهم لقتلوا  
ان يكفوا عن حصنهم واما في حصنهم هل قتلهم ايضا لانها الصلح بخرمهم  
منها وان كان الفداء وقع على ان يكفوا عنهم وعن حصنهم فليس ينبغي لهم  
ان يعرضهم ما لم يقاتلهم وان كان كلهم بعثت قوما فارتدوا منهم اهل  
اولئك الذين بعثوا وسع المسلمين قال اهل الحصن وتخرجت كل حصن  
لان اولئك منهم وانما زلوا حصنهم ليعبروهم وازدادوا قوة لهم فكان  
كقتال اهل الحصن ولو كانت السيرة مبعوثه من الجند في دار الحرب فخذوا  
من اهل الحصن الفداء عن كتابهم ثم مضت وجاء العسكر فارادوا ان يقاتلوا  
وعلموا ما صنعت السيرة فان كان اهل العسكر عند الصلح بالقرب من  
على وجه الاستعانة بهم السيرة قدروا على ان يعينهم فليس لاهل العسكر ان  
يجزوا عن سهم لانهم كانوا في السيرة والرد في الحكم كالمب شرعا يكون من  
الحرب ولو كانوا مع السيرة حين وقع الصلح لم يكن لهم ان يهدوا الكتاب  
بدون رد المال كما لا يكون ذلك للسيرة فذلك اذا كانوا بالقرب من  
بجلاف ما اذا كانوا لبعدهم فان حالهم ان كحال جيش آخر جاب  
ار من الاسلام لا ترى ان السيرة لو خرجت الى دار الاسلام قبل ان يقاتلوا  
بالحبس كان بجيش معهم الشركة في الدانير المقبوضة في السنة الاولى دون  
ان يذهب وبه يتفقد الفرق ولان السيرة المبعوثه من دار الاسلام صابت  
غنائم وخلقوا مع اجرامهم وخرجوا الى دار الاسلام ثم دخلت سيرة اخرى  
فخلقوا اجارا واصابوا غنائم وخرجوا مع الاجرا الى دار الاسلام فغنية السيرة  
شركت فيها السريان لوجود الاصابة من احدهما والاحراز من الاخرى  
شركة لسيرة الاولى فيها اصابة لسيرة الثانية لانهم لم يشاركوا في الاصابة  
ولان في الاحراز ولو كانت السيرة الاولى بعثوا الغنائم مع الاجرا الى دار الاسلام

ثم دخلت سيرة اخرى فاصابت غنائم ثم انفتحت السريان في الحرب  
وخرجوا فلما شركت لسيرة الثانية في غنائم السيرة الاولى لانهم ما شاركوا في الاصابة  
ولان في الاحراز ولا اهل السيرة الاولى الشركة في غنائم السيرة الاخرة لانهم  
ما شاركوا في الاحراز بالدار حين التفتوا في دار الحرب وخرجوا معهم وان  
لم يفتقروا لشركة لهم في ذلك ايضا لان السيرة الاخرة تفردت بالاصابة  
والاحراز فان اهل السيرة الاولى ما كان معهم عند القتال ولا بالقرب منهم  
بحيث لو استغاثوا بهم اغاثوهم ولان السيرة الاولى خلقوا غنائم في دار الحرب  
ومضوا حتى التفتوا مع السيرة الاخرى فاصابوا غنائم ثم خرجوا قبل ان يفتقروا  
اليهين خلقهم مع غنائمهم فالتفتوا الى اهل السيرة الاولى فاصابه لان  
السيرة الثانية ما شاركوا في الاصابة ولان في الاحراز والغنية الثانية بين  
احرازها من اهل السريتين وان كان الذين مضوا الفداء السيرة الثانية في  
موضع قريب من الذين خلقوا على الغنائم اشركت الكل في جميع الاصابة لان  
اذا كان بعضهم بحيث يمكن من ان يغيب البعض لو استغاثوا بهم فهم بمنزلة  
جيش واحد بعضهم رذا البعض واذا كانوا لبعدهم فهم بمنزلة عسكرين  
متفرقين ودخلوا من الروم من جانيين ولان السيرة التي حاصرت  
اصابوا منهم سبياء ثم لم يقدروا على فتح الحصن فقاتلهم اهل الحصن  
بالمال فانه يكره للمسلمين ان يفتلوا ذلك لانه قد ثبت عندنا ان  
نوله تعالى فاما بعد واما قد يقول تعالى فاقولوا المشركين على ذكره  
وان فعلوا جاز ذلك لان فعلهم حصل في موضع الاجتهاد فلا خلاف  
بين العلماء في مفاداة الاسير بالمال ظاهرة بنية في السيرة فان دخلت  
سيرة اخرى فالتفتوا مع السيرة الاولى لم يشاركوا في ذلك وانما السيرة  
ما تقدم من ذلك الكتاب لان ما اخذوه عوضا عن السبي بمنزلة الثمن ففعلوا  
ابنت اليد على السبي ثم سلموا الى اهل الحرب بما اخذوا منهم فيكون بمنزلة  
جيش اصابوا غنائم وباعوها واقتسموها في دار الحرب ثم كفتهم دوا الكتاب  
فلم يصح محو لاهل الاسلام على وجه يجوز بيعهم فيها فكان ما اخذوا من  
في حكم مال اصابوا غنيمة ابنة والذي يوضح هذا الفرق ان الامام يبيع السبي  
في دار الحرب من غير المسلمين جاز ببيعة ولو باع كتابهم قبل ان يجبروا لارسل



والا سلام لم يخرج بغيره ولو كانت السيرة مبعوثه من العسكر في دار الحرب  
ثم يحكم العسكر والمسلمة بحالها فان كان العسكر حين اخذت السيرة السبي  
بالقرب منهم تركوهم في ذمة السبي بتركه ولو كانوا حاضرا معهم وان كانوا بعد  
منهم فلا شركة لهم في ذلك الا ان يكون امير العسكر قد نهي امير السيرة ان  
يبيع سبيهم من السبي او يفادي به مخينة يكون ذمة السبي بينهم وبين اهل العسكر  
لانه بعد ما نهي عن ذلك لا يكون له ولاية البيع فعهده لا يكون بغيره ولكن  
يكون رد السبي عليهم فكان ردوهم بغير شي ثم اخذ منهم ما لا يطربق المعاداة  
ولو كان بهذه الصفة كانوا شركاء في المال بخلاف الاول فهناك حين  
فرض اليه تدبير السيرة مطلقا فقد ثبت له ولاية البيع ويكون انفاذ ما خذوا  
منهم بطريق التمن فلا شركة فيه لمن لم يمتهم بعد ذلك الا ان يكون شركته بآية  
في السبي قبل البيع بان كانوا بالقرب منهم ولو قال اهل الحصن للسيرة  
لكم الف دينار او يصدق بها عليكم على ان ستقر فوافعوا ذلك ثم تخلى بهم  
العسكر فم شركاء بهم في المال لان هذا ما خذوا بطريق الفدا حين شرطوا عليهم  
ان ينصرفوا عنهم الا ترى انه لا ينبغي لهم بعد ما قبضوا المال ان يعرضوا لهم لان  
يزود المال وهذا بخلاف ما لو وجب لهم المال بغير شرط فانصرفوا عنهم لا  
المال هناك ما خذوا بطريق البيع المحض او بسبب بيعه لاداءه ان كانوا  
اشرافا من السيرة سببا بها فلا اخذ حكم الغنيمة ولو باعت السيرة منهم سببا  
ادينا زوطا عليهم اهل الحصن في السر لا انصرف عنهم فانه يعلم للسيرة من  
ذلك قدر قيمته ما عاودوا ما زاد على ذلك فهو غنيمة بينهم وبين اهل العسكر  
لانهم انما عطاوا الزيادة بآثار ما شرطوا عليهم من الانصراف عنهم فكان ذلك  
غنيمة واما مقدار القيمة فانما عطاوه عوضا عما اخذوا من تلك السيرة فمخصصون  
ولو ان السيرة المبعوثه من دار الاسلام اصابت غلام سببا فمخصصون  
والسبي فيها واغلقوا الباب عليهم ودفعوا الاموال ثم مضوا في دار الحرب  
وجاءت سرية اخرى ففتحوا باب الكفينة واخذوا الاسارى وسفروا الى دار السلام  
وخرجوا بها الى دار الاسلام ثم جاءت السيرة الاولى فخذت الاموال لشرك  
فيها اهل السرين لان احدهما اصابت والاخرى اخرها بالدار فان  
نهي السيرة ان يذهب الى تلك الكفينة حتى خرجت السيرة الاولى الى دار السلام

من اذية اخرى والمسلمة بحالها فذلك الاموال كلها للسيرة التي نهيها فمخصصون  
اهل السيرة الاولى حين تركوا في دار الحرب وخرجوا فقد سقطت يد عنهم  
من كل وجه وانقضت بسائر اموال اهل الحرب ما هو مباح ليس في يد احد  
اصحابها السيرة التي نهيهم الذين حرزوا ذلك لو كانوا لم يخرجوا الى دار السلام  
ولكن علم اهل الحرب بحال تلك الكفينة فجاؤا واخذوا الاموال كلها ثم جاءت  
السيرة التي نهيهم فاستفدوا من ايديهم وخرجوا الى دار الاسلام قبل ان  
يتفق مع السيرة الاولى فذلك كله للسيرة التي نهيهم خاصة لان اهل الحرب اخذوا  
صاروا محاربين لها فينتهي باب الاموال التي لم يخذل منهم احد حتى لان وقد تغرقت  
السيرة التي نهيهم بالاخذ والاعزاز فيها ولو كان بعض السيرة الاولى ترك في  
تلك الكفينة سببا من سببها ايضا فان لم يخذل اهل الحرب حتى اخذت السيرة الثانية  
فهو مردود على صاحبه قبل الغنيمة وبعد ما يغيب لانه وجد عينه بالدار فان اهل الحرب  
ما حرزوه ولا علموا به حتى يزول ملكه بذلك وان كان اهل الحرب اخذوه ثم  
وجدوا صاحبه قبل الغنيمة اخذوا بغيره وان وجدوا بعد الغنيمة اخذوا بالقيمة لان  
اهل الحرب صاروا محاربين له ينقض اخذ لكونه في دارهم

**باب ما يخذله اشراف في دار الحرب فيكون اهل العسكر شركاء**  
**وما لا يكون**

ولو ان رجلا من اهل العسكر صار في دار الحرب واصاب مسلما او ثوبا او جواهر  
او معدن ذهب او فضة فذلك كله في لانه مال يكتسب من خذله في دار الحرب  
بقوة الجيوش والجيش حين دخلوا فقد كان قصدهم اعدا كلالة تعالى واذ الله  
فكل مال يصل اليه ببعضهم في دار الحرب باعتبار قوتهم فهو غنيمة وكيفية كذا  
انه ما كان يكتسب من ابيات اليد على هذا المال لم يصل اليه في المكان وما وصل  
الى ذلك المكان الا بقوة الجيش فكان ثار الله في السبب الذي به يكتسب من  
هذا المال وان كان ما بعد قبل ان يعلم الامر به من ما وجدوا خذله فزاي الامر  
ان يخرج بغيره فانه باخذ التمن فيجعله في الغنيمة لان اهل العسكر كانوا شركاء  
فيما يبيع قبل البيع فيكون لهم الشركة في التمن ايضا ولو كان جيشا وحيدا  
جاءه وكان التمن له طيبا وكذلك لو كان يستفي الما على طره او دابة ببيعة  
الجيش والامباح ليس من الغنيمة في شيء فان رسول الله صلى الله عليه وسلم



أثبت فيها شركه حاته بين الناس بقوله صلى الله عليه وسلم انكس شركا في  
الملك في الآواكل والشر فاذا لم يخذ حكم الغنية باخذ كان هو المتفرد  
بجوازها فيكون مملوكا له فاذا باعه طالب ثمنه لم يجز له ان يبايعه بل  
يقطع حسابا وخطبا وبيعة من تاجر في العسكر اخذ الامير الثمن منه فجعل الغنية  
لان الخطب والحساب مال مملوك يكون غنيمة كسائر الاموال لا تزي لوان  
رجلا اخذ من ارض رجل كلالا ومن برة تافى دار الاسلام كان ذلك له ولو باع  
كان الثمن طيبا له فاذا اخذه في دار الحرب اولى ان يكون ذلك له ولو اخذ  
حبيب او خطبا من شجرة ثابت في ارضه لم يملكه احد كان صاحب الارض حتى  
حتى لو باعه الاخذ لم يخرجه ولو استهلكه ضمن قيمته لصاحب الارض فثبت ان  
الخطب بمنزلة سائر الاموال التي تحقق فيها الا حرازها المكان وان الكلالا والآلات  
ذلك فيها وانما يكون الا حرازها فيها باليد خاصة ولو كان باع الخطب من  
للو فودا مرد الثمن على المشتري لان ما باع كان من الغنية وان باع المشتري  
في الانتفاع به سواء فلهذا يرد له الثمن عليه بخلاف ما اذا باعه من باع ذلك  
لو كان المبيع طعنا من الخطبة والعسل وحلف له واب من السبع والبعث  
الذين فان ذلك من الغنية ولكل واحد من الثمن حتى لا انتفاع به وهذا  
ان الفت من حلة الاسبيح لا من حلة الخيش حتى لو اخذه من ارض غيره فله  
ان يبرده منه قال رضي الله عنه كان شيخنا الامام يعني بانه بمنزلة الخيش  
فانه آخذ لا قيمة له قبل الاخذ في كثير من المواضع ولكن ما ذكره محمد رحمه الله  
الخيش ما ثبت على وجه الارض ولا يقوم على ساق الشجر يقوم على ساق  
في ما قبل قوله تعالى والنجم السجود ان النجم ما ينشأ على وجه الارض والشجر  
ما ثبت على ساق والفت من جسد ما ثبت على ساق فكان بمنزلة الشجر ولو  
ظفر اهل العسكر الخيش لشركين قد جثموا واوروا وادبوا فيها فاخذوا  
وبايعه واستهلكه المشتري فان كان المشتري تاجرا كان الثمن في الغنية وان  
كان من اهل العسكر كان الثمن مردودا عليه لان المشتري كان احرزا  
وملكوه فاذا ظفروا اهل العسكر واخذوه كان في حكم الغنية بخلاف سائر ما لم  
يجزوا احد حتى اخذه باي بايع واخذه ولو كان في الحجة بخار وجبني والركب  
من في الحطب الخلف فعل منه تصاعدا وحرره ثم اخرجها الى دار الاسلام

الامام ياخذ ذلك فيبيعه وينظر الى قيمته الحطب غير معمول والى قيمته معمول  
فيقسم الثمن على ذلك ويعطيه حصته عمله ويجعل الباقي في الغنية لان الحطب  
الذي اخذه قبل العمل كان مالا متقوما فكان من حلة الغنية ثم يذهب  
فيه استهلاك من وجه ولهذا الوفاة الغاصب بالمقصود كان يملكه  
بالضمان الا ان هذا لا يمكن ان يجعل العامل ضامنا لان استهلاك الغنم  
في دار الحرب لا يوجب عليه الضمان واذا لم يكن ضامنا لا يملك اصل الحطب  
ثم الضمعة التي انضمت به حصه ليس من الغنية في شيء وحصل الحطب غنية ولا  
يكن بمنزلة واحد بها عن الاخر بالقسمة فيصار فيه الى البيع وقيمة الثمن غنية ماله  
هبت البيع بوقت انسان والغنة في صبيغ غيره فالصبيغ ثم الى صبيغ البنت  
ان لغرم لصاحب الصبيغ قيمة صبيغه وعلى هذا الواخذ جلود الغنم التي كانت  
تدبح فجعلها فراء واصطاد وسكا وطمح لان المعنى الذي قد جمع الفضول كلها  
ولو كان عمل ذلك عليه بعد اخراج الغنم الى دار الاسلام والمستحق لها  
فهو ضامن قيمة الحطب وكان المعمول له لان بعد الا حراز هو ضامن لما  
من المال فملك محل العمل الضمان قبل العمل ثم انما اخذ المعمول من ملك الغنية  
وعلى هذا القسم الغنم في دار الحرب ثم اخذ الحطب من وقع في سهمه وعمل  
منه لانه صار غاصبا ضامنا بعمل ضامن لملكه من وجه يفرغ عليه  
قيمة لصاحبه واوضح هذا الفرق بالواخذ جلود وكتبه لرجل قد بعها وجعلها فراء  
كان الفرد له وعزم قيمة الجلود لصاحبها لان المقصود مال مضمون قبل العمل  
ولو اخذ جلود ميتة قد بعها ففروا قوم الفرد وجد غير معمول وقوم معمول  
فان سائر العمل اعطاه قيمة صيده ذكبا غير معمول وان سائر الغنم قسم  
منه على قيمة الجلود ذكبا غير معمول وعلى قيمته فردا معمول لان الغاصب لم  
يكن ضامنا للجلود من فانه ما كان مالا متقوما قبل البيع ولو كان ذبح الجلود  
دبا غالا يرد فيه شيئا اخذه صاحب غيره وان دفعه بالقيمة ولكن لم يغير  
حاله فلهذا ثبت ان باخذه ويعطيه ما زاد البيع فيه وليس ان يضمنه قيمة  
جلده لانه لو استهلك قبل البيع لم يكن ضامنا فلهذا حكم الغنم قبل الا حراز  
اذا صبيغ منها شيئا لا ترى ان واحد من العسكر في ارض الشرك لو ساء  
دوايا من هذه السمور موتى ففخها ثم دفعها وجعل منها فروا يساوي الفت



اخرجه الى دار الاسلام لم يكن له ذلك لانه ما كان الا بقوة الجبريل  
ولكنه ساع على ما ذكرنا وكذلك لو اصاب معدن نحاس او رصاص فحصل  
منه اباريق وكذلك لو كان معدن ذهب او فضة فاختار ما استخرج  
منه الا اباريق في قول محمد رحمه الله فاما في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله فخذ  
منه اباريق الذهب والفضة فخذ في الغنية ولا شيء له بسبب صنعة بنا على  
مذهبنا لانه لا يعتبر الصنعة في الذهب والفضة ولا يصير العين بها في حكم المستهلكات  
كما قال من عصب نفرة واتخذ منها قنبا وقد بينا ذلك في شرح المختصر

### باب التجار وغيرهم مما يحل لهم من الغنيمة

قد بينا ان من لا شركة له في الغنيمة بسهم او ربح فانه لا يحل له تناول الطعام  
والعلف من الغنيمة لانه ليس من جملة الغزاة وحل ذلك للغزاة كان بطريق  
الضرورة فانهم لا يقدر ان يحلوا على حملها من دار الاسلام ولا يجدونها في دارهم  
فلا انهم يتناولون للعدو ولا يحملون معهم فاما التجار لا يحقق الضرورة في حقهم  
لانهم يجدون ذلك بطريق الشراء ثم الغزاة معقودون ما يكون ولعلهم  
ودايرهم على نفقة الدين ويحصل الغنائم في المستقبل بخلاف التجار مع هذا الضمان  
على التجار فيما اكلوا من ذلك في دار الحرب لانهم لو استهلكوا ذلك لاعلى  
وجه الاستفاد لم يفتوا على وجه الاستفاد اولى وكان ان الغزاة ان يتناولوا  
ذلك فدهم ان يطعموا من حجب عليهم نفقة من تعبهم والتأويل اذا  
كانوا معهم في دار الحرب لان حاجتهم هو لا الى النفقة كحاجة انفسهم ولو لم يطعموا  
من الغنيمة احتاجوا الى ان يكتبوا الانفاق عليهم وما كان من اجبر لا يقال  
فلا ينبغي ان يرزأ سببا من ذلك لانه لا يفتى له في الغنيمة وهو غير  
نفقة على من استاجرهم انما له اجر فقط والمدد والحق يجيب قبل النفقة  
فدهم ان يتناولوا من الطعام والعلف لانهم شركاء الجيوش في الغنيمة بعد  
فان قسمت الغنيمة او بيعت فليس لاحد ان يخذ من ذلك شيئا بدون ان  
من وقع في سهمه وان فعل ذلك كان ضامنا له بقوله سائر المالك ولو خذ  
حدي سببا من طعام الغنيمة فاداه الى اجره في العسكر لا يبره القفال لم يستجب  
للتجار ان ياكل ذلك لان الاول منه مباح للجندى وذلك لا يتعدى الى

الا ان ترى ان المباح له الطعام لا يملك ان يهديه الى غيره لان الغنيمة  
للجندى بطريق الضرورة والضرورة في الاطعمة لا تغير فاستقطعت ابدان  
كان هذا والاخذة التي جرت من الغنيمة سواء يستوي ان كان الجندى  
المهدي هو الذي اتي بذلك الطعام من بعض المطامير او غيره اتي به لانه غنيمة  
في الوجهين بخلاف ما لو احس الجندى او استغنى تام بعصب به الى ان جرت  
بئس للتجار ان تمنع به لان ذلك ليس من الغنيمة وقد صار ملكا لها  
لن احزاه فله ان يهديه الى من حجب الا ترى انه ليس بخبره ان يخذ منه  
بمقدار حاجته وان كان الا حرمنا جبا اليه بخلاف الطعام فانه من جملة الغنائم  
الا ترى ان الذي جاز ان لم يكن محتاجا اليه فله ان يهديه لغيره من الغزاة ان  
منه مقدار حاجته وان كان الاخذة محتاجا اليه فلا ينبغي لاحد ان يخذ منه  
بغير رضاه لانه انما يخذ لحاجته وقد تعين لحاجته صاحبه وبعده المستوي في المعنى  
الترجيح يقع بالسبق فقد سقت يده اليه فكان هو الحق به على بقوله صلى الله عليه  
وسلم من اصاب من سبق واسته لا ابا من حضر الجاهل وجلس في موضع ينظر  
انه لا يكون لاحد ان يرعجه من ذلك الموضع يجلس فيه بنفسه والليل على  
الفرق بين الجيش والطعام ان الجيش لا يخذ الا من اتى من المحرر تغزوه  
فان استهلك كان ضامنا له والطعام لا يخذ جندى او ما جاز من جاز استهلكه  
لم يكن عليه ضمان لانه من الغنيمة والغنيمة لا تضمن بالاستهلاك في دار الحرب  
ولو ان جندى يادج ساءة من الغنيمة فخذها ويطبخ لحمها او يخذ خنطه من الغنيمة  
فطبخها وحرقها ثم ادخلها الى طعامه حتى اكل معه او اداه اليه لم يمسك  
لانه قد استهلك طعام الغنيمة بما صنع الا ترى ان الغاصب لو فعل ذلك  
الغير كان مستهلكا ضامنا للعضوب منه فاذ افعده بالغنيمة اولى ان يصير  
مستهلكا له ثم الملك بطريقه الا باخذة والا بداه الى الغير بخلاف اذا لم يغير الطعام  
عن حاله والذي يوضع الفرق بينهما ان بعد التغيير لو جاز ان ياكله وان كان  
ضامنا له وقبل ذلك لو افعده ان لم يكن ضامنا ثم يبنى الطعام المباح  
على التوسع فيه الا ترى ان الجندى اذا وضع طعاما فاداه اليه غيره فغيره  
مولا له لم يكن باكل ذلك بئس كسبه مملوك لمولا فله الذي لا ملك فيه  
لا بد يكون ميراثه لا محالة ولو اذن جاز ذهب مع الجندى الى بعض المطامير



وهي آية عن العسكر في ما يطعم فلما يتيسر بان يأكل من ذلك بغير  
دابة لانه هو الذي اصابه وانما ثبت حتى سائر الغنائم فيه باصا به فلا يكون  
حقهم في ذلك ما نفع له من الانتفاع له الا ترى انه لو اصاب الاخوان هو  
شريك العسكر في ذلك المال وان لم يكن شريكا لهم فيما اوزوه وانه فذلك  
في الطعام وشرط ان ياتي به من موضع بعيد لان ما كان بالقرب من العسكر  
فقد صار مأخوذا بقوة اهل العسكر قبل اصابته فهو نظير المخرز باجدة العسكر وانه  
والغنى والبقى من جملة الاطعمة لا بأس لكل واحد من الغنائم ان يملكه ويتناول  
منه بحسبه في دار الحرب ما لم يخرجوا الى دار الاسلام واما بعد خروج فلان  
من ذلك الاخذ بحق الضرورة بشرط الضمان لان الحق يملكه في الغنية  
بالا حراز فحكم السركة بتقرير في الطعام والعلف يملكه الحق كما يتقرر الملك  
والحق بالبيع وان كانا فصولا من دار الحرب ولكنهم في الدرب بعد  
موضع لا ياتون فيه المسلمون الا بالحاجة العظيمة ولا يقدر اهل الحرب على المقام فيه  
ايضا فهذا اذا لو كانوا في دار الحرب سوا في اباضة تناول الطعام والعلف  
هذه البقاع كانت في يد اهل الحرب فكل موضع لا ياتون فيه المسلمون ولا يقدر  
على المقام فيه فهو باقى على ما كان ولان اباضة التناول لاجل الحاجة والحق  
محمقة في هذا الموضع لعوز الطعام والعلف فيه شرافا واخرجوا الى الموضع  
الذي ياتون فيه المسلمون فقد انقضت الحاجة وليس لهم ان يتناولوا بعد  
ذلك شيئا من الطعام والعلف ثم ما داموا في دار الحرب لا فرق في اباضة  
التناول بين ان يكون عند التناول طعام كثير من ذلك الجنب وبين ان لا  
يكون لان باعته بالحاجة صار الطعام مستثنى عن سركة الغنية ما داموا في دار الحرب  
ياقي على اصل الاباضة باعتبار بقائه على اصل الاباضة يستوي في الانتفاع به  
المستثنى عنه والاحتياج اليه واذا اخرجوا بقوا وغنا لكل فليروا واجلوا في الغنية  
لان هذا مما لا يدخل تحت مصلحة الكل خصوصا بعد ما حقت يستوي في اباضة  
ما يملك على سبيل الغذاء عادة سوا كان مما يكون في ذلك الموضع او يتناول  
اليه من موضع اخر فانه خلاف بعض اهل الشافعي في هذا وما يكون من  
التناول للقدور فهو بمنزلة ما يتغذى به لانه ما كوله في اناس عادة ولا يجزى  
اليه من لو قدوا كالحاب فيه كما يجوز في الطعام لان الحاجة اليه معلوم

واصلاح الطعام للاكل لا يكون الا به وكل ما يجوز ان يوقدوا به يطبخون  
انواع الخطب كذلك يجوز ان يوقدوا ذلك لغير اصابهم لان ذلك من اصول  
حوايجهم الا ترى انهم لو اوقدوا واليطبخون من الاصل منها كذلك اذا اوقدوا  
لا صطلها في الاية وكل ما يكون من الادمان لهم ان ياكلوه كالزيت ونحوه  
فهم ان ينصبوا به لانه انتفاع بالعين على وجه يصير منها كافي في الوجوه  
البرز للسراج فهو كما خطب للوقود وكل واحد منهما يعلم وقوع الحاجة اليه فيكون  
من سركة الغنية فاما النفوس والنجس والنجس فلا ينبغي لهم ان ينصبوا به  
ذلك لان هذا ليس مما ياكل عادة ولانه لا ياكل لهم الادمان به الا لادمان  
ليس من اصول حوايجهم فهو كالحاجة والطيب لا يجوز لهم ان يطيبوا به من  
ذلك ليس من اصول حوايجهم واذا لم ياكل الادمان فلا يصح اولى ذلك  
لا ينبغي لهم ان يبتاعوا شيئا من الزنجبيل العربي والهيلج العربي وكذلك من  
الاودية التي توجد وقد صنعتها العدو لان هذه ليست باطعمة الناس يعني  
ليس من اصول حوايجهم وما يتعلق بها بقا النفس فلا يكون مستثنى من سركة الغنية  
بخلاف الطعام الا ترى ان الملاءة يستوجب على زوجها بعد النكاح النفقة  
ولا يستوجب عليه الدوا والآل آت من جميع الامام شيئا من ذلك واستراه رجل  
نخلة يكون له ان يتناولها لانه يخص ملكه عينه بامرسيه فان وجد شيئا  
من الاودية باقيا في ارضهم فاخذ من ذلك فان كان الاخذ وقتية في ذلك  
الموضع فهو من جملة الغنية فلا يتفق بغير منه لان ما خوزه وما خوزه سوا  
فيما هو من الغنية وان كان شيئا لا قيمة له في ذلك الموضع فلا بأس ان يتناولوا  
به لانه بمنزلة الاحتياج في جوار الانتفاع به في هذا الموضع اذا لم يكن متوقفا وان كان  
لوقد الى موضع اخر يصير منقوصا وعلف الدواب فيها ذكرنا في طعام بني آدم  
لان حاجته الفارسي الى علف دابته اصلية بمنزلة حاجته الى الطعام واما جازله  
الكل جازله ان يعلف دابته ايضا الا ترى ان السمن لما جازله الكلب يوقد دابته  
ذلك لانه لا بأس لان يتبعه لانه مطعوم او مواد الطعام وهو بمنزلة التناول  
في اصلاح الدابة فاما دابة والادمان في سائر الاموال فليس ينبغي لها ان  
تتبع بشئ من ذلك لان حاجته الى الانتفاع به غير معلوم وتوقعها فلا يصير مستثنى  
من سركة الغنية ولا يباح الانتفاع به الا عند تحقق الضرورة فان عند تحقق



بجوز له ان يتفقد ملك الغير فلا يجوز الانتفاع بالقيمة الاولى ثم اذا ذهب  
الضرورة رده في الغنمة ولا ضمان عليه في نقصان بخلاف ملك الغير  
هناك يضمن بالاستهلاك فيضمن باوخال النقصان فيه يستعمله الغنمة  
لا يضمنها بالاستهلاك في دار الحرب الا ان في الاستهلاك من غير حاجة  
مردية الامير وعند الحاجة لضرورة في الباب ان يصبه البرد حتى  
يخرب على نفسه وفي الاواني ان يحتاج الى كل والسرب منها ليس غنمة  
من ذلك وكذلك ركوب الدابة فقد جاز في الاثر ان ركوب دابة  
الغنمة من الغلول فاذا وجد حمارا او فرسا او بغلا او برذونا ولا حاجة الى ركوبها  
بان كان عذره غير ذلك وكان راجلا ولكن لم يحطه عيبا فليس لها ان يركبها  
وان ركب شيئا منها لم يفسد علفا او علف الغنمة فلا بأس لان  
هذا من حاجة ما هو غنمة وهذه الدابة في نفسها غنمة وليس له ان يركبها لغير  
نفسه ولا يجل عليها شيئا من متاعه او علف دوابه التي يملكها ولا يغال عليها لغيره  
حتى يحل الضرورة وهو المراد بالاثان ذلك من الغلول والضرورة في الركوب  
ان يكون قد عيب وهو في فساد العدو وان لم يركب الا في فساد العدو ولكن  
قد يقع منه الجرح بحيث يوجب على نفسه او يكون قد قتل فرسه ولا يستطيع ان يقاتل  
راجلا فحسب له ان يركب وان غلب لم يضمن شيئا في الحكم ولا يضمنه  
انه تعالى لان الركوب مباح له سرعا بخلاف استهلاكه من غير حاجة فانه لا  
يكون ضامنا له في الحكم لعدم ما ذكره المحقق فيه ولكن عليه ان يضمن فيه ذلك فيما بينه  
وبين الله تعالى لانه انما في استهلاكه فيقتضي باء الضمان والانتفاع بالسلطة  
بغيره ركوب الدابة في جميع ما ذكرنا متى كان مباحا له سرعا لاجل الضرورة فهو  
غير ضامن لا ينفذ به في الحكم وفيما بينه وبين الله تعالى ومنه كان انما في الاثر  
فانه يفتي بالغرم منه وبينه وبين ربه جل جلاله وان كان لا يجبر عليه في الحكم لان التوبة  
تضمنه في هذا الموضع وتام التوبة رده قيمة ما اتلفه من الغنمة والجمال للرد  
بغيره انما ياب للناس والبهائم والسرور للرد بغيره السلاح للرجال في جميع  
ما ذكرناه لوجوده في دار الحرب استثناءا وصاحبها فاذا وجد منهم غنما في  
فهم مكره لان هذا ليس من اصول الكسب في غنمته لا يثبت الاستئناس بغيره  
الغنمة الا ان الاستئناس ان كان ثابتا في موضع لا قيمة له فلا بأس من اخذ

ان يتفقد به وان كان في موضع له قيمة فباخذ بصير ذلك من الغنمة  
فمنه بغيره فاذا عذره وما عذره العدو في بيوتهم فان قل قدر غنمته  
ان يوقد ان يخطب وان كان له قيمة في ذلك الموضع فمادى لا يضمن  
في غسل الراس بالخطي وغسل اليد والباب بالاستئناس والصابون فانه  
لان في الوضوء معنى اصلاح الطعام الذي هو من اصول الكسب في غنمته بصير  
مستثنى من شركه الغنمة وذلك لا يوجد في هذه الاشياء فلا يصير شيئا ولو  
وجد مجرما لم يكن له ان يتجر به لان هذا ليس من اصول الكسب كالمطبخ وكذلك  
لا يوجد به لان هذا ليس من الوضوء في ان اس فان كان في موضع من ارض  
العدو وذلك حبسهم الذي يوقدون به فلا بأس بان يوقد به وعند ذلك  
يتجر به ايضا بطريق الاولى ولو وجدوا اخوته وقصاعا وادنا وافسح شئ لهم  
ان يتفقدوا بها للوقود والاعانة لحقق الضرورة لان هذا بغيره الا منعه لا يستعمل في  
الوقود وما عداه فانما يحسب الذي هو غير معمول فان كان له قيمة في ذلك  
الموضع فانه لا يجل الانتفاع به للوقود وان كان لا قيمة له في ذلك المكان  
فلا بأس بالانتفاع به وقد ذكرنا حكم اتخاذه القصاص والاتجار منه بغيره جاز  
والا سلام واما قبل اخراجها الى دار الاسلام او اذ اراد الانتفاع بشئ من ذلك  
فلا بأس به لان قبل الضمته كان الانتفاع به مباحا باعتبار انه غير متقوم في ذلك  
الموضع فصنعتة لا يحول بينه وبين الانتفاع به ايضا وان اراد الامير قيمة  
الغنمة في دار الحرب فانه باخذ ذلك من العامل فيجعله في الغنمة بعد ان يعطيه  
قيمة عمله بان يقوم بحسب معمول وغير معمول فان كان بها خطا فضل ذلك  
من الثمن وان كان بحسب معمول لا قيمة له غير معمول في دار الحرب الا في الاسلام  
فمن لم يصحبه لانه يعلم صايا لا يتقوا فيكون كسبا له الا ترى ان من  
اتخذ كورا من رباب عذره يكون مملوكا له والطير الذي يتخذ منه العدو في  
بغيره لا يحسب الذي يعمل من القصاص على ما بينا واذا ذهب قوم في طلب  
الغنم فوجدوا دارا مملوكا لم يضمنوا له ولا منعه وعلقا ما سبوا فلا بأس بان يجلو ذلك  
كله على الارياك حتى ياتوا به العسكر لان ذلك كله للمقاتلين بجلد ويجوز  
عليه واذا ثبت الحكم بهذه العلة في الاثمة فذلك في الطعام لانهم ما  
يقرون بالطعام ليتفقد به الجحش كلهم وان وجدوا سببا يسير العلف



والطعام فاخذوه كحاجة انفسهم فانه لا يستجيب لهم ان يجعلوا على الارياك  
التي للعدو ولا على حرمهم وبغالهم ولا على عجلتهم الا بعد تحقق الضرورة لانهم خفي  
ان من ذلك الطعام اذ لم يكن فاضلا عن حاجتهم فكان حكمه حكم الطعام الذي  
ادخلوه من دار الاسلام حتى جنتهم ولو وجدوا بقوا اذ ابلوا او شربا فلا بأس بان  
يجعلوا عليها ما اخذوا من الطعام كحاجة انفسهم لان هذا من حكمة الطعام ايضا  
نرى ان لهم ان يذبحوا للكل ويكونون اخص به اذ لم يكن فاضلا عن حاجتهم  
فكذلك لا بأس بان يجعلوا عليها ما اخذوا من الطعام كحاجة انفسهم فانه لا يقدّم  
وان وجدوا الطعام اليسير على الارياك وذلك لا يفضل عن حاجتهم فليس  
ان تأخذوا ذلك عنها ويجعلوه على دوابهم ثم يسوقون الارياك الى  
لان استئذنه اكل عليها كانت آية ولو كان معهم طعام اضره من دار الاسلام  
فادوا وان يجعلوا ذلك على الابل والبقر من الغنمة لم يجل لهم ذلك الا عند  
الضرورة لانه وان كانت الغنمة هي من الغنمة الا ترى ان يفضل منها  
حاجتهم فلو ان الغنم اخذت منهم والمجمل ملك فليس لهم ان يبيعوا واحدة  
حتى من فلا يكون لهم ان يتفقوا بما هو من الغنمة في شيء من الوجوه بخلاف الطعام  
الذي اخذوه كحاجة انفسهم وانما جعل طعامهم وما عظم عليها من ذبحهم اياها  
وان وجدوا غزا لابل الحرب وفيها الطعام فهذا اذ اركبوا حتى يوجد عليها  
الطعام سواء لان الغزاة ظروف فهي من الغنمة لاسيما الطعام كالارياك  
فان وجدوا الارياك فادوا ذبحها واكلها لم يؤذ لهم في ذلك الا عند  
الضرورة وفيها على اصل الى حيلة رحمة الله تعالى لانه لم يكن كما هو قول  
ابن عباس رضي الله عنه فلا يكون الجمل من حكمة الطعام في الغنمة وعلى قولها  
وان كان اكلها باحالة لكنه يمكن ان يكون من الغنمة لا بعد من حكمة الطعام الذي  
يرخص لكل واحد في الاختصاص به اكله الا ان يكون معه ذلك عرفا او منصوبا  
عليه شرعا ومنفعة الكل في الانعام منصوص عليه قال الله تعالى ومنها يكون  
وفي الجبل غير منصوص عليه وهو ما لا يفتاده ان اس ايضا غائب وانما ان  
عليها الركوب فلهذا يكره ذبحها واكلها في الغنم الا من ضرورية وان ارى  
ان يمنهم من تناول الطعام والعلف فلا بأس به كذا كان على وجه الاستصحاب  
والنظر فيه لهم بان كانوا غنيا من ذلك الا ترى ان لو ارى ان يبيعوا

في دار الحرب كان ذلك منه فادوا ويرتفع به حكم اباة التناول فذلك  
اذا ارى ان يمنهم من التناول الا ان يكونوا محتاجين الى ذلك فحينئذ يكره  
ان يمنهم من التناول وصلا بمنعهم من التناول لا يمتنع لانه نقصا الى خصته  
سرعته فيزيدها بزيادة مع حاجة الناس اليها وذلك من غير تلبس بالوهم  
الا ما من الا شفع بما لا لعانة والتطرق في الطريق بحاجة فان فعل  
واخذ منهم التمس فحمله في الغنمة ثم رفع ذلك الى فاضل اخرى خلافة فانه  
تضاده لان ذلك حصل منه في موضع الاحتياج ودفعه جبا ان قضاه من يد  
المجتهدين فانه قال وقد بعث الناس لا ينبغي للاميزان بعرض من ذلك  
المال وان كان الناس عنه غنيا ولم يبين هذا المثل لع من هو كانه عند  
ما ذكرنا من النكته انه يمنهم من خصته سرعته ولكن علما وانهم انما قالوا بان  
الخصته لاجل الحاجة فعند تحقق الحاجة هو في يمنهم من التمس فاضلا لا ضرر  
بهم لا الى توفير المنفعة عليهم حتى لو كان في ذلك منفعة طاهرة لمسكين كان  
هو في سعة من ان يفعلوا ايضا فانه في غير موضع الحاجة فهو ما طر لهم ولا يكره  
ولو لم يكن فيه سوى ان عند المنع لا يسرفون في التناول من طعامهم وعند الطلب  
يسرفون في التناول من طعام الغنمة لكان هذا كافيا في سعة الارياك والاحتياج له  
في المنع وما وجدوا في منازل اهل الحرب من طين قد حرره ونخل الارياك  
او من الطين الذي لله وآفست احب لهم ان يستعملوا من ذلك بغير حرج  
لان بالاحراز صدق ذلك ملوكا لهم وما يصاب من ملوكهم بطريق الغفر يكون  
غنيمة وهذا استعمال ليس من اصول الكواجيج فان وجدوا طين لم يكرهه فان  
كان له قيمة في ذلك الموضع فهو ايضا من الغنمة وان كان لا قيمة له في ذلك  
الموضع فلا بأس بان يستعملوه وهذا ما تقدم من نظره سواء ذلك الحكم  
فيما وجدوا من دم الاخوين والحوامل بخلاف الوفود فانهم وان وجدوا من ذلك  
ما قد حرروه فلم ان يتفقوا به وهذا استحقاق وفي القياس لا يكون ذلك  
الا باعتبار الحاجة ولكن قد بينا ان الوفود يحقق قيا من اصول الكواجيج وان  
اوتاد او عمود الفطيط قد جعل اهل الحرب فيها مال منقود من حكمة الغنمة  
فلا ينبغي لاحد منهم ان يسفح به من غير حاجة وكذلك ما وجدوا من حرج زوه  
اهل الحرب بعينه الوفود فحينئذ يمنهم من ذلك وادوا نقصا عالم ينبغي له



ينتفع بشئ من ذلك لان حكم الغنية ثابت في اصدوان لم يكن ثباتها في  
 حتى ان على الامام ان مع ذلك يفهم التمس على قيمته غير معمول وعلى قيمته  
 فيعطيه حصته على ويجعل الباقي في الغنية او يعطيه حصته قيمة عمله ويجعل ذلك في الغنية  
 وكذا ذلك لو كان الصانع هو الذي اخذ الخشب من بجرهم وكان له قيمة في  
 ذلك الموضع فان لم يكن له قيمة فلا بأس بان ينتفع به في دار الحرب فاذا  
 خرج الى دار الاسلام حكمه حكمه سبق لان اصل غنيته في الوجهين ولكن  
 في هذا الموضع انما صار غنيته مأخوذة وهو ما قصد باخذه سوى الاستفعا فيجعل  
 استفعا به مقدما باعتبار قصد . وهناك قد كان ذلك غنيته بحيث  
 الاستيلاء عليه بعد حراة المسلمين له فلا يكون له انتفع به من غير حاجة ثم ذكر  
 حديث عبد الله بن عمرو بن العاص انه كان يامر اهل العكر اذا فاضلوا من  
 ان يردوا الا وما دفي الغنية قال ولا بأس بان يذبحوا سرورهم وجودهم  
 بفنائون عليها بالزيت والسهم الذي يصبونه في دار الحرب فاما جعلوا  
 من ذلك معهم للنجاة لا للقتال فذا ينبغي لهم ان يذبحوا بشئ من ذلك القيس  
 في الكل واحد لان ما اصابوا من حلة الغنية ولكنه استحسن فقال لهم ان ياكلوا  
 ذلك ليتقوا به على القتال فلهذا لك لهم ان يذبحوا به ما يستعملونه في القتال  
 فاما ادمان ما حملوه للنجاة معهم ليس مما يحصل به التقوى على القتال فهو نظير  
 في العكر لا يكون لهم ان يتنا ولا سيما من ذلك ولا وادع ان يذبحوا  
 في دار الحرب مما شتمه لم يكن من له لان الحق فيه عجزنا قبل الاطراز  
 فاستهلكه قبل الاطراز وبعده سواء اذا اجمع ليس من الاطراز في شئ ولا يام  
 ان يذبحه لانه فانما استهلكه قبل الاطراز وادع ادع على ذلك فيكون  
 الا ان يكون طعاما فكله فحسنة لا يذبحه فيه اذا كان من حلة الغنيين كما لو  
 اكله قبل الاطراز ولو كان قال له ان يستهلكه فان كانت صان له كان في  
 الشرط باطلا لانه مخالف الحكم الشرعي من حيث استرط الضمان على الامين  
 واسترط الضمان قبل ان يذبح فيه الاطراز وان قال حين دفعه اليه هو  
 بغيره او هو عليك بالف درهم ورضي به الفاضل فلهذا يبيع لانه صرح بالبيع  
 الصحيح او ببيع الفاسد وبيع فاسد كان او صحيح فلهذا الاطراز من الامام فان  
 الملك مبيت لانا غنيته او عند القبض كما ثبتت بالقيمة ولو نقل اليه

لسيته بعينها الربع بعد الخمس فجاؤا بطعام فلا بأس بان يتنا ولوامنه وان  
 كانوا غنيا عنه اهل العكر واهل السيرة في ذلك سواء لان التسجيل لا يورث في  
 حكم تناول الطعام والعلف فان حق المسلمين غنمه له سهام الغنائين في  
 السهام الغنائين التفاوت بين الفرسان والرجال ثابت ما ثبت ولم يمنع تسوية  
 بينهم في اباضة تناول فلهذا لك النقل ولو نقل لسيرة جميع ما اصاب  
 بأس لا اهل السيرة ان يتنا ولو اصابها لقيام شكرتهم فيها بسا مهم وليس لاهل  
 العكر ان يتنا ولو امن ذلك شيئا لانه لا نصيب لهم فيه في لهم فجاؤا  
 اهل السيرة بعد التسجيل كحال التجار في الغنية ولو كان الامير قال لسيرة من اصاب  
 منكم شيئا فهو له خاصة فليس لاحد منهم ان يتنا ول من طعام قد اخذه صاحبه  
 الا بئس اول يعطيه صاحبه لان في التسجيل بمنزلة القسمة وكل من اصاب  
 شيئا بعد هذا فقد خضع بملكه ولا يخلع الى امرئ مسلم الا يعطيه من الغنيته فان  
 تناول رجل من ذلك شيئا بغير رضا من اصابه فهو ضامن له كما هو الحكم  
 في الغنائم بعد القسمة قال لا تروى ان احدهم لو اصاب جارية فاستبرأها  
 بحضنة فله ان يطأها وذا قول محمد رحمه الله فاما عند ابي حنيفة رحمه الله  
 ان يطأها وقد بناه في السيرة الصغير ولو لم ينقل الامير للسيرة شيئا فاستبرأ  
 اميرهم فوا يسوقون الغنائم الى العكر فان ذلك من حلة ما اصابوا لان  
 الامير انما ارسله للقتال وا حراز الغنائم فيكون ذلك اذاله فيما يحصل  
 الا حراز وهو السوق ولالة وان لم يصرح بذلك ثم ينبغي لاهل العكر ان  
 يبيع مما جاءوا به من الطعام ما يودي اجره او يخلي بين ان تس وبين باقي  
 حتى ياكلوه وذا اذا لم يصب اهل العكر غنيته اخرى فان كانوا اصابوا  
 اعطى اجره من ذلك ويخلي بين ان تس وبين ما جاء اهل السيرة من الطعام  
 والعلف ياكلوه بقدر حاجتهم فان اكلوا ذلك كله ان يبيع الا حراز  
 اجرهم فلا ضمان على احد مما ياكل منه ولكن ان غنموا غنيته اخرى قبل خروج  
 دار الاسلام اعطى من ذلك اجره او انا اعطاهم اجرهم من بيت المال  
 لان هذا دين وجب لحاجة المسلمين فيقتضيه مال المسلمين ولان الغنم

بالغنم والله اعلم  
**باب ما جاء في القلول**



واذا وجد الغلول في رجل رجل اوجع ضربا ولم يبلغ به اربعين سوطا لانه  
ارتكب حرمه ليس فيها حد مقدر فيعزر عليها ولا يبلغ بالشرع شيئا من الحد  
لنقله صلى الله عليه وسلم من بلغ حد في غيره فهو من المعتدين ولا يحرق رجله  
بما صنع لانه فاسد وانما لا يوجب عليه عرق رجله ولا قطع عليه ايضا  
لان له فيها نصيبا ومن سرق مالا له فيه نصيب لم يزنه قطع للشيء وهذا  
قول جمهور من الفقهاء فانما اهل الشام كانوا يقولون يحرق رجل الغال برودة  
فيه حديث عن الحسن رحمه الله قال يخذ الغلول من رصده ثم يحرق رجله لانه  
يكون فيه مصحف وصحاب الحسن رددون هذا عنه موقوفا وقد ذكرنا الاذرع  
عن رجل من الحسن بن الحسين موقوفا ولكن الفقهاء لم يصحوا هذا الحديث لانه  
شاذ برويه مجهول لا يعرف فان الاذراع لم يذكر اسم الرجل الذي يفتنه  
الحسن ثم هو موقوف لا يثبت له الا الشهادة وقد ذكر في الكتب بعضها ان رسول  
صلى الله عليه وسلم احب الى العبيد بكل من ظهر منه غلول ولم يستقل احدا  
رجل احده من ذلك حديث يرويه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم قد روي  
له رفاعته بن زيد قبيلا هو يخط رجل النبي صلى الله عليه وسلم اذا جاءه سرقة  
فقتله اي لا يذري من رمى به فقال انك سميت له الجنة فقال صلى الله عليه  
وسلم كلا والذي نفسي بيده ان السملة التي اخذها يوم حنين من الغنم لم  
يصبها القملة لتقتل عليه فارفعنا سمع انك ذلك جبارا رجل شرار او شريرة  
فقال صلى الله عليه وسلم شرار من فاروق قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
استشهد فقال قال كذا في رايته بجرا الى ان رعباه فيها وقال ابن  
رضي الله عنه ما ظهر الغلول في قوم قط الا اتقى في قلوبهم الرعب ولا انرا  
في قوم الا اكثر فيهم الموت ولا نقص قوم المكبال والميلان الا قطع عنهم الرق  
ولا حكم قوم على قوم بغير حق الا فيهم الدم ولا نقص قوم العهد الا سوط  
عليهم العدة ولما قال رجل سامان في اخذت خيطا من العينة فخطت به ثوبي  
قال كل شيء وقدره فهذا كله دليل على عظم الوزر في الغلول وانه ليس فيه  
عراق الرجل لان ما خيرا بين عن وقت الحاجة لا يجوز وقال جابر بن  
في الغلول قطع ولا كمال وهذا نص في عرق الرجل فان ذلك عظيم  
النكال وكما لا يحرق رجل الغال لا يحرم سهمه من العينة ولا من العطايا

لو سرق مالا لا نصيب له فيه لم يحرم سهمه فاذا كان له فيه نصيب اولي الدين  
يقولون باعراق رجله يقولون لا يحرق المصحف ولا الجملون ولا السلاح  
فيه يقاس سائر الامتعة فان قالوا انما لا يحرق الجملون المعنى المشكك في  
لهم ان يذبحوه ثم يحرقوه وان قالوا لا يحرق السلاح لانه متقوى به على القتال  
فذلك سائر الامتعة لان الغاري لا يصفى في الغارة الا ما يحتاج اليه  
للقتال والله ليس على ضعف هذا الحديث المروي في ان الغلول فيها بري  
ما كان في زمن من الازمنة اكثر منه في زمان النبي صلى الله عليه وسلم لكنه المتأخر  
والاعراب في الدين يفتنون معه وهم كانوا اصحاب غلول وكان الوحي يري  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يفعلون ويعتقدون واهل المغاري لم يذبحوا  
شيئا مما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في مغاربه الا روده فلو كان يحرق  
رجلا لقتلوا ذلك بقدر استيفاض حيث لم يوجد ذلك في شيء من الكتب  
المشهوره عرفنا ان الحديث لا اصل له ثم فيه اثبات حد جديد شاذ  
واثبات ما يخالف الاصول مما ثبت مع السهام ليس هذا الحديث  
لا يجوز فكيف ما يذري بالسهام انتم يا بني عليه تحرق ويزرك  
غريما فلعنه لا يومن عبيد ان يموت من البرد انتم ان لم يكن له رجل تحرق  
عليه ما عدا الذي في بيته بالعدوه عنده من دويعة او عارية الا ان  
في رصده انتم رجلين عا وكل واحد منهما صاحب من عام على كل واحد منهما  
ايحرق ما عند كل واحد منهما من متاع صاحب انتم توما يجمعون في رجل على  
و علم به اصبى به ولم يجزوا بما صنع ايحرق من عده حاصه او متاعهم بكنائهم عليه  
واستكثر من الشواهد في تعبد قول من يقول يحرق رجل الغال ثم ذكرنا الاصل الذي  
بيناه في كتاب الاستحسان انك من الصبيته كانوا لا يعملون بجرا واحد  
حتى يشهد به غيره معه او حتى يحلف كما قول على رضي الله عنه فاذا كان فيهم  
فيما ثبت مع اثبات كالميرت في الاستين الذي لا يفتن جرم ثم  
نضيف بغيره على حديث شاذ في اية عظيم وهو عرق رجل الغال فان ذلك  
مما لا يجوز اثباته مع البهنة الا ترى ان الصحابة رضوا انهم جميعا  
على حد محرم كان على رضي الله عنه يقول ما كنت لا قيم على رجل عذوبة  
ويكون في نفسي من ذلك شيء الا حد يحرقه رسول الله صلى الله عليه وسلم وابكر



رضي الله عنه لم يشأ في هذا بيننا قول من يقول جازق رجل النال ضعيفا  
وانه تعالى وسلم

### باب الشرائع في بيع الشراء

ولا بأس ببيع النعم في بيعه فاق النبي صلى الله عليه وسلم ما بيع فقبول وجب  
من بريد وانما اورد هذا لان من اشترى من مكره بيع المزاية وقال انه استقام  
على سوم الغيرة قال صلى الله عليه وسلم لا يستام الرجل على سوم غيرة ليس كاطنو  
فلا يستام على سوم الغيرة كما يكون بعد ان يركن كل واحد منهما الى صاحبه والمزاية  
تكون قبل ذلك حتى ان صاحب المتاع اذا كان هو الذي على سلفته قال  
طلب ان يركن سهمه فلم يركن عن ذلك فادب بركن الغيرة بان يركن  
عن ذلك او ركن الى ذلك لم يجل لاحد ان يركن الى ذلك يكون استام  
سوم الغيرة وان كان المادى هو الذي لم يركن له فالحكم بركن صاحب المتاع بغير  
ان يركن واذا اجزاه بذلك فركن اليه لم يجل لاحد ان يركن بعد ذلك وذكر  
كحول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منى عن بيع السهام حتى يقسم وبها فخذ فان  
بيع الغاري سهمه قبل الغيبة باطل لما بيع لا يملك الا ترى انه لو اعطقه كان  
باطلا فابيع اخرى ان يكون باطلا وارى انه لا يدرى ان نصيبه من تقع  
واما في دار الحرب لا يدرى انه هل يبقى حتى يكون له نصيب او يوت  
قبل الا حرازة هذا هو المارد ما يرويه عمر بن عبد العزيز ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم منى عن بيع النعم حتى يقسم وقد بينا ان بيع الامام النعم قبل  
جائز فيكون المارد بالمتى بيع الرجل نصيبه وذكر عن الشعبي في الرجل يشتري كنية  
من النعم ثم يجد بها قال يرد وبها فخذ فان المشتري يستحق مطلق العطف  
سلافة المعقود عليه سواء اشتراه من الغنية او من المالك فانما لم يسلم له ذلك  
ردا بالعبث فان كانت الغنية لم تقسم رد عليه فمها وان كانت قد  
بيعت الجارية مع بياض عيها يعطى الاول منها من ثمنها ان في فان  
جعل في بيت المال وان نقص الثمن ان في عن الثمن الاول فذلك على بيت  
البيضا ثم ذكرنا في كيفية الرد بالعبث فذلك فيما ائتمنا من شرح الزايد  
وانه وسلم

### باب من سبأ بالشفقة عليهم والعهدة في بيعهم

واذا سبأ اهل بل من اهل الحرب وولده فوقعوا في سهم رجل فحياه الحربى بالان  
وقال انك تبينهم حتى يشتريهم وادعهم في دار الاسلام وعبد الله ان يسلم او يكون  
ونما فبقول المسلم نعم فارقى على حالهم فبقول الذي وقع في سهمه لانه جارى  
بينه وبين الحربى عقد وانما جرى بينهما الميعاد والاستيلاء وبه لا يثبت الملك  
للحربى فيهم ولا يترى المسلم الامتناع من التصرف فيهم ولكن يجب ان  
يبنى بعده لان الواجب بالعهدة من اخلاف المؤمنين وحلف الوعد من صفات  
المسلمين به وورد الاثر فلا ينبغي لان يكرههم على ملكه حتى يخلف الحربى الموعد الا  
ان يعنى فانه لا بأس بان يعقبهم قبل الحربى لان في هذا يحصل مقصود الحربى  
فلا يكون من حلف الموعد في كسب الا الزوجة فانه لا ينبغي لان يعقبها حتى يخلف  
الحربى الموعد لان الحربى اذا اشترىها لم يعنى وكان له بخلاف الاولاد  
اعناقها با قبل محبة حلف الوعد وهو نظير قتل في المكاتب اشترى زوجته مع  
الاولاد ومنها فاعتق المولى بعض الاولاد بغير عتقه فيه ولو اعتق زوجته لم ينفذ  
عتقه فيها لان في عتق الاولاد يحصل مقصود المكاتب وليس في عتق الزوجة  
حصول مقصود فانها بعد اذ ابدل كنية يكون مملوكة بطاها ملك للمسلمين  
احلف الحربى الوعد فلا بأس للمسلم ان يتصرف فيهم بائنا لان اخلاف  
الحربى يرتفع حكم ذلك الوعد وانما يتبين ذلك بان لا يجرى الى الوقت الذي  
وقت له وان كان لم يوقت له وقتا في ذلك فذلك على قدر الزمان  
وكيفية مقدار اقام على قدر ما يرى انه يجمع المال لان البناء على الظاهر واجب  
فيما لا يمكن الوقت فيه على حقيقة الحال فان كان الحربى حين ذهابه سبأ  
دفعه وادعاهم الى المولى وقال انفق ندا عليهم ففصل ذلك ثم جاء  
الحربى فادان بحمل ذلك من الثمن وقال دفعته اليك فمضى  
وقال المولى دفعته الى صديقه فبقول قول الحربى مع بمنه لانه هو الذي دفع  
المال والقول في المدفوع قول المدفع ولان الاصل من قبضه وذلك  
القرص فيكون القول قول الحربى في ذلك سواء قال قد ذكرت لك  
انه قرص او قال نوبت ذلك في نفسي وكذلك لو كان اعطاه سبأ



من الطعام مما يتاقي فيه الا ذخائر لسيفقة عليهم وان كان عطاء  
مما لا يمكن ادخاره كالتجبر واللحم والبريد فيقول فيه ايضا قول المحرم في القيا  
لان ذلك كله ملكه ولكنه استخسر في هذا القول فيقول قول المسلم ولا  
يخرج عليه لان الظاهر ان الدفع في مسكه يكون على سبيل الهدية دون  
القرض والى على الظاهر واجب وفي القياس والاستحسان فيقول في  
في الزوج اذا بعث الى زوجته شيئا قبل ان يني بها ثم رجع انه بعث ذلك  
اليها بحجة الصديق وقالت المرأة بل هي هدية فيقول قول الزوج في  
ذلك كله الا في الطعام الذي لا يمكن ادخاره فيقول في ذلك قولها  
استحسانا وكذلك اذا كان المحرم يعطاه بيا باليسوهم والى صلحهم  
مما ايك المسلم فذبح ذلك اليه لنفقتهم وكسوتهم بمنزله فدفعه اليه بنفقته  
نفسه فلا يتعين فيه جنة الصلة الا بالنصرح ثم ذكر ثمة الربوب وقد تقدم  
شرحها في الزبادات والله تعالى اعلم

### باب من يشهدوا في الغنائم في الفخا

ولو صاحبوا اهل حصن من ان تؤمنوا حرمهم ويكون للمسلمين فيقيمون فيهم  
ثم قال المسلمون انهم هو الامن ارقاكم وقال اولئك القوم نحن احرار  
قول اولئك القوم مع ايمانهم لان من في به نفسه القول قوله فيما يعنى في  
الم ثبت رقة بالحجة فان قيل هذا نوع ظاهر يدفع به الاستحقاق ولا يثبت  
استحقاق انفسهم بعد ما ظهر المسلمون عليهم فانه بهذه الظاهر فيقول  
الظهور والاستحقاق عن انفسهم لان الظهور عليهم انما يوجب الاستحقاق  
في حق من لم تناوله الصلح والامان فانه لم يثبت ان هو الامن جليل لم  
تناوله الصلح لا يثبت الاستحقاق عليهم وهذا بين انهم ينفون الا  
الاستحقاق عن انفسهم فيقول قولهم مع ايمانهم فان شهد عليهم عدل  
من المسلمين او من اهل الذمة انهم من ارقاكم قبلت الشهادة لان ان  
بالنية العادلة كانت بيا بقرارهم ولا يمنع قبول هذه الشهادة  
بسبب المشهود في المشهود به من الضيب بالسهم والارض لان ذلك  
ليس بشركة ملك وقد بينا ان مثل هذه الشركة لا يمنع قبول الشهادة الا في

ان لو شهد قوم من لا الضيب لهم من الغنمة كان للفاحشي ان يقضي  
بشهادتهم وان كان الفاحشي من جملة الغائبين ومعلوم ان ولاية الشهادة  
دون ولاية القضاء فاذا كان الضيب للفاحشي بهذه الطريق لا يمنع  
صحة القضاء فيه فالضيب للسادة والى ان لا يمنع قبول الشهادة فيه  
ثم استلهم من السواد ذلك حتى قال لو شهد قوم من الغرة على احد  
منهم بالعدول قبلت شهادتهم مع وجود الضيب لهم في المشهود ولو لم  
يقبل شهادتهم في ذلك لاجل نصيبهم لم يقبل فيه ايضا شهادتهم ايمانهم  
داولا وهم لان شركة الملك كما يمنع قبول شهادته الشركين في المال المشتركة  
يمنع قبول شهادته آباءه واولاده في ذلك ولو بطلت شهادته بهذا  
بطل فيه شهادته الفقراء والمساكين ممن لم يشهد القتال لان لهم في المشهود  
لضيب باعتبار المحسن وبطلت ايضا شهادته المسلمين على من سرق من  
مال بيت المال شيئا ليثبت الحق للسادة في ذلك واعدل القول في  
فرقا ان الشركة العادلة لا يمنع قبول الشهادة وانما يمنع قبول الشهادة  
باعتبار شركة الملك لان الشاهد يثبت الملك لنفسه لبيها ذمة فامان  
ثبت حقا عاما لا مكانا لا يمنع قبول شهادته الا ترى انه لو شهد  
رجل ابن بني داره في طريق المسلمين امره الامام يهد مها حتى يعيد  
طريقا كما كانت ومعلوم ان في الطريق حق لكل واحد منهم فكان الشاهد  
مستقفا لبيها ذمة من هذا الوجه ولكن لما تقدم الملك لفي المشهود به  
كانت شهادته مقبولة فلهذا سبقت والله اعلم

### باب ما يمنع اهل الاسلام بينهم مما يأخذون من الاطعمة والاعلاف

قد بينا ان لكل واحد من الغائبين حق الشا دل في الطعام ولعل قبل  
احراز الغنمة بالدار فان اصاب احد من سيات من ذلك كية ان يخذ  
منه مقدار كفايته وليقسم سائر ذلك بين اصحابه لانه باعتبار سبق  
يده اليه صا احق به بقدر حاجته فعليه فيما يعقل عن حاجته ان يصل  
الى المحتاجين منهم فان اراد ان يحمل الفضل الى من لا يخطر فان كان  
يعلم انه لا يضيف في ذلك الموضع شيئا فلا بأس له بذلك لانه من



جدة حاجته ونحو ذلك حاجته الى الطعام والعنف في كل منزل معلوم ولا يعلم  
وجوده بطريق الظاهر فهو كالموجود حقيقة الا ترى ان من لا يملك الزاد  
والراحلة ولا يحتاج اليه للذباب والرجوع في طريق الحج وما يترك لوجبه  
فيه المدة لا يترك الحج باعتبار سبق يده صار هو الحق بما كان مستوليا بحجته  
فكان له ان لا يعطيه غيره وان كان يعلم انه يصيب في المنزل الاخر  
في ذلك لكنه يكره الطلب في المنزل الاخر فلهذا يترك ذلك عليه ان يرفع  
الى الخجين من اصحابه لانه من اجل حاجته لئلا يترك من اصحابه مقدار حاجته  
في المنزل الاخر وحاجته اصحابه الى ما في يده يحقق في الحق فليس له ان يسبقهم  
حقهم لتفصيل الرضا لنفسه او لطائفة قلبه فان الى ان يعطيهم حاجة واحدة والى  
منه فلا يترك في الفصل الثاني وهو مكره في الفصل الاول لانه اذا لم يكن حق  
شرعا فهم في سعة من الاخذ فبذلك صاحب الدين اذا ظهر كسسه حقه واذا كان  
حق المنع شرعا فليس لهم ان يعطوا عليه هذا الحق بالاخذ منه كحكمة يده وهذا  
وفي الوجين لا ضمان عليهم لانها غير محبزة بالارضاء فيمن سئلها شيئا وان  
اخذوا ذلك منه في صميم الى الامام قبل ان ياكلوا فان كان هو محتاجا  
ذلك رده الامام عليه لان الاخذ منه مع قيام حاجته لعدى وعلى الامام  
ازالة اليد المتعدية وذلك لان كائنا جميعا غنيين عنه لان يده الى ذلك  
سبق وانما يجوز الاخذ منه باعتبار الحاجة للمحتاج فاذا لم يكن الاخذ محتاجا  
متعديا في ازاله يده وان كان الت في محتاجا اليه دون الاول لم يسترده  
منه الامام لانه محقق في اخذه منه وعلى الامام تقرير اليد المحقة فاذا كانا  
غنيين عنه فلا مام ان ياخذ منهما ويده نعمه الى غيرهما واذا ثبت بهذا الحق  
ان له ولاية الاسترداد من الت في بيت ان له ولاية ايراد على الاول للرعاية  
قلبه كالموخي صاعده قبل ان ياخذ منه وهذا الحكم الذي ذكرنا في كل ما يكون  
مستحقا فيه حتى كالتزول في الرجايات والجدس في المساجد لا تنطبق  
والنزول بمن ادعوات الحج حتى اذا ضرب رجل فسطاطا في مكان وقد كان  
ذلك المكان منزلا فيه غيره قبل ذلك معروف بذلك فان الذي يدري  
ذلك المنزل الحق به وليس الاخران يجوز له منه لان به سبق البئر الاخر  
في البيع سبق اليه كالمطبخ والحيتش والصيد فان كان اخذ من ذلك

موضعا وسعيا فوق المحتاج اليه فلهذا ان ياخذ منه ما حقه لا يحتاج هو اليها  
فبذلك معها لانه باعتبار سبق يده انما صار حق في حاجته ولو طلب ذلك  
منه رجلا من كل واحد منهما يحتاج الى ان ينزل فيه فاما الذي يدري ان يعطيه  
احدهما دون الاخر كان له ذلك لان حاجته من ختاره من وجوبه وعند  
قيام حاجته هو الحق باعتبار يده فذلك عند قيام حاجته من ختاره لانه  
قد رغب في مجاورة بعض الناس دون البعض وبعد الان ذلك  
من حاجته والدليل عليه حديث الزبير فانه كان يسبق الناس الى المنزل  
فيجعل على كل موضع علامة فاذا جاءوا اصابوا عظامهم تلك المنزل التي كان  
اخذها ولو يدري اليه احد ما قبله فاما الذي كان اخذه في الابد وهو عني  
ان يحرمه عنه ونزله محتاجا او لم يكن له ذلك لان هذا الراي كان له اعتبار  
يده وقد عرض عليها يده اخرى هي محقة باعتبار حاجتها فليس له ولاية  
الاطاها عليه فان قال بانك انت اخذته لهذا الاخر بامر من النفس فمخلف  
على ذلك لانه اخبر بمخلف فمخلف على ذلك لانك اخذته وبعد المخلف له  
ان ياخذ من الذي يدري اليه لانه تبين ان يده فيه كانت يد الذي  
به ذلك وقيام حاجته لا يمنع غيره من ثبات اليد عليه فاذا ظهر من يده  
به تعدية امر بانهما وهذا هو الحكم ايضا فيما يخص من حاجته الاخذ من الطعام  
والعنف اذا قال اخذته لفلان بامره ولوان رجلين من اهل العسكر  
اصاب احدهما شجرة او الاخر قضبا قبا ولا وكل واحد منهما محتاج الى الشجرة  
فلكل واحد منهما ان يتناول ما اشترى من صاحبه وليس يوسع بينهما لان لكل  
واحد منهما ان يصيل من العنف مقدار حاجته الا ان قيام به صاحبه كان  
الغنى من الاخذ منه بغير رضاه فيستحق كل واحد منهما صاحبه بهذه المباشرة ثم  
يبدأ كل واحد منهما بامره الاضاف على الامة او اما والسان طحا  
من يدي كل واحد منهما لم يكن ذلك بيضا ولكن كان كل واحد منهما مستوحا  
من ان يده الى ابي يدي غيره بغير رضاه فبعد وجود الرضا بهذه السبب  
مساو كل واحد منهما على ملك المضيف باعتبار الاخذ منه وان كان كل واحد  
منهما محتاجا الى ما اعطى صاحبه وصاحبه يحتاج الى ذلك ايضا فاذا احدهما  
نظرنا صفا فليس له ذلك لانه يتر من على يده محقة فان صاحبه اخذه



بطيخة نفس نقيصا حاجته من الاخذ منه كماله كان هو الذي يرد اليه  
في الاخذ وان كان البائع محتاجا الى ما اعطى وكان المشتري غنيا عنه  
فقلب مع ان ياخذ ما اعطى ويرد الاخذ لان صاحبه لو كان هو الذي يرد اليه  
في الاخذ او هو غني عنه كان له ان ياخذ منه حاجته اليه وكذلك اذا كان  
هو الذي سلم اليه الا ان هناك ماخذ من غير ان يعطيه شيئا ويمنع عليه  
ما اخذ منه بمقتضى لانه ان لم يرد ذلك عليه كان غروا منه والغرور حرام حتى  
لو كان ذهب له كان له ان ياخذ منه حاجته اليه اذا كان الموهوب رغبته  
من غير ان يعطيه شيئا بمقتضى فان كان حين قصد الاسترداد من صاحبه  
صاحبه محتاجا اليه لم يكن له ان ياخذ منه لانه هو الذي سلطه على الدفع الى غيره  
فكان دفعه نفعه الى هذا المحتاج ثم اراد ان ياخذ منه وقيام حاجته من في يده  
مثل هذا المنفعة من الاخذ منه ولو تبايعا وذهبا غنيان او محتاجان واحد غني  
والاخر محتاج فلم يبق بقاء حتى به الاخذ بها ترك فله ان يترك لان هذا الباع  
ما كانت معتبرة سرعا فانها لم تصادف محلهما وكان المحل بعد ما كالحال  
الم يبق بقاء فان هذا الحكم جنى على اليه ويجوز له ان يبيع قبل القبض لا يتحول اليه  
من احد هما الى الاخر ولو فرض احداهما صاحبه شيئا على ان يعطيه مثله فان كان  
كل واحد منهما غنيا عن ذلك او محتاجا اليه فليس على المستوفى ان يرد  
بغض لانه طعام الغنية وانما الاستفاد من كان لطيف نفس صاحبه بالتسليم اليه  
فلا يبرره باعتباره فانما اذا استهلكه وان لم يستهلكه بعد فالتصرف حق اذا اراد  
استرداده لانه ما رضى يتحول اليه الى صاحبه الا بشرط ان يحب له عليه من وقته  
لقد راجع هذا الشرط في عدم رضاه ولا يصبر به او بالراحة صاحبه من غير رضاه  
وان كان الاخذ محتاجا اليه والمعطى غني عنه فليس له ان ياخذ منه لانه لو اخذ  
منه بغير رضاه كان هو الحق في حاجته اليه وغنا صاحبه عنه فان اخذه برضاه  
اولى فان كان غنيا عن غني حرمه حين اخذه ثم احتاج اليه قبل الاستهلاك فالمعطى  
الحق لان حاجته اذا اخذ من قبل حصول المقصود فهو في حكم الموجود وعندها لا  
وقد بينا ان رضا المعطى لم يتم حين لم يسلم للشرط فهو حق بالاسترداد وان احتاج  
اليه الاخذ قبل ان يحتاج اليه المعطى او لم يحتاج اليه فلا سبيل له على الاخذ لان  
حاجة الاخذ قد انقضت به بالحكمة فلا يكون لاحد ان يرد بها بغير رضاه وان

احتاج الى ذلك وان اشترى احدهما خنطة من صاحبه ما هو غنيمة برهم  
من مال المشتري فدفع الدرهم وقبض الخنطة فهو حق بها فغيره اذا كان  
اليها محتاجا لا يثبت به عليها بطيخة نفس صاحبه وقد نكثت به حاجته  
فان اراد احدهما نقض البيع والخنطة قائمة بعينها فله ذلك لان باجري  
بينهما لم يكن بجا حقيقة فانها في تداول طعام الغنية سواء في المشتري كخطة  
و ياخذ درهمه ان كان غنيا عنها وكان البائع محتاجا اليها والمشتري غنيا  
فان كان المشتري هو المحتاج اليها فعلى البائع ان يرد عليه الثمن لانه اخذ  
من غير سبب صحيح معتبر سماعا والخنطة سلمه للمشتري لان به فيها نقضت  
بالحكمة حاجته للتسليم اليها فان البائع اذا كان غنيا عنها كان له  
ان ياخذ منه بغير رضاه وان كان المشتري قد استهلك فعلى البائع  
التمس عليه وما استهلكه المشتري سالم له على كل حال فان ذهب المشتري  
فلم يقدر عليه البائع ليزد عليه الدرهم ففى في يده بمنزلة النقطة الا انها مضمة  
به لانه قبضها على نفسه فملك نفسه فحكمه حكم من قبض بقصد الملك بالاضم اليه  
في الامساك والتعرف والتصرف به بعد التعريف على ما هو معلوم في النقطة  
فان رفع امره الى صاحب المتاع والمقام فقال قد خربت ببيعك فثبت  
التمس جازله ان يدفع الثمن الى صاحب المتاع لان النقطة ان دفع النقطة  
الى الامام اذا طلب ذلك منه فله ان يملكه فان صاحب الدرهم بعد ذلك  
نظر فان كان قد استهلك الخنطة قبل ان يجزى صاحب المتاع البيع فله ان  
يردد عليه لان صحه الاجازة لست على بقا العقد عليه في المشتري  
فان الاجازة في حكم ثبوت الملك للمشتري في المحل بها كانت العقد اذا  
بطلت الاجازة وجب رد عليه وان كان لم يستهلكها الا بعد الاجازة  
فالدرهم في الغنية لان اجازة صاحب المتاع ببيعها كانت العقد منه ولو اشترى  
نفسه الطعام من الثمين بدينهم كان ذلك جائزا وكان الثمن في الغنية  
ان كان هو سببا فيما صنع فله ان يملكه فان قال المشتري قد كنت املك  
الخنطة قبل ان يجزى العقد فزاد على الدرهم وحلف ذلك لم يصدق لم يرد  
الدرهم حتى يقم البينة انه كان يستهلكها قبل اجازة البيع لان ما عوف  
فانه فالاصل بقاءه لم يعلم لما كان هذا لان الاستهلاك حادث فاما الجاز



بجوده على اقرب الاوقات فاذا اراد سنده الى وقت سابق لم  
يصدق على ذلك الا بخره ولو ان رجلين اصاب احدهما خبطة والاخر  
ثوباً فاذا اراد ان يتناحيا فليس بها ذلك لان الذي اصاب الثوب ممنوع  
من الانتفاع به من غير ضرورة فيكون ممنوعاً عن التصرف فيه ايضا فكل  
الطعام فان فعلوا به استهلك كل واحد منهما ما اخذ من صاحبه في دار الحرب  
فلا ضمان على واحد منهما الا ان باع الثوب مستحقا في بيعه لان حق التصرف  
في الغنمة للامام فهو يفتات على راي الامام بهذا التصرف فيكون مستأففة  
والمشترى للثوب قد استهلك الثوب من غير ضرورة له في ذلك فيكون  
مستأففا ايضا وان لم يستهلكا ذلك حتى دخلوا الاسلام فقد وجب على واحد  
منهما رد ما في يده لان ما جرى بينهما من المبيعة كان باطلا فاني يد كل واحد  
منهما من جهة الغنم وقد نكده حتى انما بين فيه بالارادة فليده رده وان استهلك  
كان ضمانا لان الطعام انما ينفق سائر الاموال قبل نكده الحق بالارادة فاما بعد  
ان كنه فهو كسائر الاموال بحسب قيمته بين الغنمين ولا يكلل احد منهما ان يتناول  
شيئا من ذلك بغير ضرورة فلهذا كان كل واحد منهما ضاماً لما استهلكه  
وان كانا في دار الحرب بعد ولم يستهلكا ذلك فعلى الذي قبض للثوب  
ان يرد في الغنمة كما لو كان هو الذي اصابه ابتداء او الذي قبض الخبطة  
في حقه هو الحكم في الفصل الاول من عتبار حاجتهما او غناهما او حاجة الاخذ  
المعطى والمعطى دون الاخذ في جميع ما ذكرنا وان كان المشتري لم يخطئه  
ذهب بها فلا يوقف على اراده اخذ صاحب الغنم الثوب من في يده كما  
لو كان هو الذي اخذه ابتداء وان كان الاخذ للثوب هو الذي لم يوقف  
عليه فان صاحب الغنم لا يبيع للمشتري الخبطة بشئ ما دام في دار الحرب  
فبذلك لو كان هو الذي اصابه في الاخذ فان اوجها قبل ان ياكلها اخذ  
منه صاحب الغنم فبذلك في الغنمة ولو ان رجلا من اهل العسكر استاجر رجلا  
ليختلف له فذهب الرجل في بعض المطامير وافته به ذلك العلف ثم قال له  
يا ابي ان لا تعطيك هذا فخذ نفسي واربعك ان ارجو اني استاجر ان بان  
فان اقر لا جبراً له جاب على الجارة اجبر على دفعه الى المستاجر ان كان المستاجر  
البيهة او كانا غنمين عنه لان بد الجبر كيد المستاجر وقد صحت هذه الاجارة

لان الاجير عقد العقد على منفعته واستاجر عليه ليس من الجبر وفي شئ  
وان كان الاجير محتاجا الى ذلك والمستاجر غنيا عنه فله ان يمنعه منه لانه لو  
كان في يد المستاجر كان للاجير حق الاخذ منه كما جنة فاذا كان في يد الاجير  
اولى ان يكون له حق المنع منه ولكن لا جبر له عليه وان كان قد اخذه منه رده  
عليه لانه لم يسلم اليه المعقود عليه حين منعه ما جاب ولو كان المستاجر محتاجا  
حيث والمستاجر لها فليس المستاجر ان ياتيه منه وان كان غنيا عنه الاجير محتاج  
اليه اذا اقرانه احتسب له ما بين فيما سبق ان المحتسب ليس من جملة الغنمة ولا  
احتسب المستاجر نفسه لم يكن لغيره ان ياتيه منه وان كان محتاجا اليه دار الحرب  
ودار الاسلام في ذلك سواء فلهذا احتسب لغيره لان يد الجبر كيد به كيد  
الطعام فانه من جملة الغنمة حتى لو بقي له وقت الغنمة كان مقسوما بين الغنمين  
فاذا كان الاجير محتاجا اليه والمستاجر غنيا عنه كان المحتاج اليه احق به  
ثم في الطعام ان سلمه الاجير الى المستاجر حين جاب به ثم اراد ان ياتيه فلهذا  
كما جنة وغنى المستاجر فلهذا ذلك به يظهر لغيره بين وبين المحتسب واذا  
هنا لم يسقط حصة في الاجران حكم العقد قد انتهى بالتسليم اليه ونفرد حصة في  
الاجور ثم الاخذ بعد ذلك منه حتى لا يكون فوق الاخذ بطريق الغصب ذلك  
لا يسقط حصة في الاجور فلهذا اولى وان كان استاجر به لبيته بالعرف من  
بعض المطامير ولم يسلم له مطبوعة بعينه فاته به ذلك فلهذا جبره عليه بالاجابة  
سمى له من الاجران العقد كان فاسد الجحالة المعقود عليه وهو ذم به وجبه  
والحكم في الاجارة الفاسدة وجوب اجور المثل بعد ابقاء المعقود عليه وكذلك  
لو لم يجز سببا فخرج اليه لانه قد قام العمل الذي استاجر عليه وهو انه لا يطلب  
فلهذا جبر المثل بخلاف ما سبق في العقد الصحيح انه اذا منعه ما جاب به لم يكن له عليه المثل  
لان هناك بالمنع نصير في حكم العامل نفسه فلا يستوجب الاجور على غيره حتى ان  
سلك لم يجز سببا كان له اجور المثل ايضا لانه كان عاملا في المثل  
وهو غير عامل له في الرجوع حين لم يات بالطعام والعلف فعرفت ان الفرق  
بين الصحيح والفاسد بل في الموصفين جميعا ان لم يدفع اليه ما جاب به فلا جبر له  
وان لم يجز سببا فلهذا اجور في المثل من المسمى العقد الصحيح ومن اجور المثل في  
العقد الفاسد ولا اجور له في الرجوع لانه غير عامل له في ذلك والله اعلم



## باب هدية اهل الحرب

واذا بعث ملك العدو الى امير الجند هدية فلا يقبلها ولا يصرفها  
للمسلمين لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل هدية المشركين في الاصل على  
ما روي انه اهدى اليه ابني سفيان تمر عجة واستندوا امامه لما ظهر منهم مجاورة  
الحمد في طلب العوض اليه بقول الهدية منهم بعد ذلك وقال لا تقبل هدية المشركين  
فهذه اثنين ان الامير رضى في قبول ذلك ولان في القبول معنى ان لا  
وفي الرد معنى اظهار الغنطة والغدوة واذا طلع في اسلامهم فهو مندوب اليه  
ان لو لم يقبل الهدية ويهدي اليهم عملا بقوله تعالى ولا تحبوا اذا لم يطمع  
اسلامهم فلو ان يظهر معنى السدة والغنطة عليهم برد الهدية فان قبلها كان  
ذلك في المسلمين لانه ما اهدى اليه عينه بل لمنفعة ومنفعة المسلمين فكان هذا  
بمنزلة المال المصوب بقوة المسلمين وهذا بخلاف ما كانت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من الهدية فان قوته ومنعته لم يكن بالمسلمين على ما قال الله تعالى والله  
من الناس فهدى اكانت الهدية له خاصة ثم الذي حمل المشركين على الا اهدى اليه  
خوفهم منه ومن اهل مملكته ومكانته من ذلك لشكره فكانت الهدية بينه وبين  
اهل العسكر كذلك ان كانت الهدية الى قادم من قواد المسلمين من له عدة  
ومنفعة لان الرتبة منه والرغبة في ان لا يف مع الهدية ليرتقى به وباهل  
مملكته انما كان بجب ومنعته وذلك بمن تحت رتبته ويجب اهل العسكر  
وان اهدى اليه بعض المهاجرين او الى رجل من عرض الجيش فذلك له خاصة  
الهدية الى من لم يكن على وجه الخوف منه او طلب الرق به وان كان ذلك  
الخوف بعينه وقوته في نفسه لا بغيره اذ لا يبيع له فيكون ذلك للمالك وعلى  
هذا في الا اهدى الى من على او اعطى شيئا فان ذلك له خاصة لان الذي  
حمل الهدية على الا اهدى اليه والتقرب اليه معنى فيه خاصة بخلاف الهدية الى  
الحكام فان ذلك رتبة لان المعنى الذي حمل الهدية على التقرب اليه والاتباع  
التي تبت بتقليد الامام والامام في هذا باب عن المسلمين والاصل في ذلك  
قوله صلى الله عليه وسلم يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فان  
منزلة الغلول منهم والغلول اسم خاص لما يؤخذ من المنعم فخرقا ان ذلك منزلة

الغنة وتخصيص الامير بذلك ولان على ان منعه في حق الواحد من عرض ان لا  
لا يكون غلولا وفي الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عملا في مال  
فقال هذا لكم وهذا الي اهدى الى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبة  
فهذا حسن احدكم في بيت ابيه وامه حتى يهدي اليه وفي هذا إشارة الى ان  
وان عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل ابا هريرة رضي الله عنه على البحرين فمال فقال  
عمر رضي الله عنه يا بعدد ما وعدت به سرق مال الله فقال است بعدد ما  
ولا لك به ولم سرق مال الله يا امير المؤمنين خذ ما تحب وسهامي جمعت  
فلم تنصف عمر رضي الله عنه الى قوله واخذ المال وجعل في بيت المال ذلك  
لو بعث الخليفة عملا الى كورة فاهدى اليه فان علم الخليفة انه اهدى اليه طوعا  
اخذ ذلك منه فجعله في بيت المال لانه اهدى اليه لعله الذي قلده وقد كان  
هو نائب عن المسلمين في ذلك فهداه الهدايا عن المسلمين فوضع في بيتهم  
وان علم انهم اهدوا اليه كرهين يعني ان ياخذ فيرده على اهلها وان لم يقدر  
على ذلك غلوه في بيت المال حتى ما في اهل منزله للقطعة وهذه الطريقة امر بن  
عبد العزيز حين استخلف براد الاموال التي اجمعت في بيت المال لانه علم  
ان من قبله من المروانية كانوا اخذوا ذلك بطريق الاكراه وعلى هذا ان ملك  
العدو اهدى الى ملك الغزاة الى قادم من قواده فانه لا ينبغي للمهدي اليه ان  
يرد شيئا من ذلك ولكن الخليفة ياخذ منه فيجعلها في بيت المال وان  
كانت الهدية الى شيخ من المسلمين فهو سالم لان طلبهم الرق من ملك  
الغزاة بعينه وقوة المسلمين ومن المبادر باعتباره وقوة نفسه ولان بهر  
عسكر المسلمين اهدى الى ملك العدو ونحوه ملك العدو ونظري بهتة فان كان  
مثل هدية امير العسكر وفيه زيادة بعدد ما يتقرب اليه فهو سالم لان  
الله على الهدية ما صنعه هو من الا اهدى اليه وقد كان في ذلك على الخليفة  
وان كان اكثر من ذلك بما لا يتقرب اليه في منعه فليس ذلك حذره  
فبينة بهتة والغرض في الحاجة المسلمين الذين معه وكذلك الحكم في القادة  
بين منة وبخلاف اذا كان هو الذي اهدى اليهم والاصل في ذلك حديث  
عمر رضي الله عنه فان امراته اهدت الى امرأة ملك الروم هدية من طيب و  
بينة فاهدت اليها امرأة ملك الروم واهديت عطا عمر رضي الله عنه ذلك



مثل هبتها واخذ ما بقي من ذلك فجعله في بيت المال فكله في ذلك  
بن عوف فقال له عمر قل لصاحبك فلهما اليها حتى ينظر انهم ياتوا  
بها ام لا وان اهدي مبارز الى رجل من اهل الحرب فاداه ملك فادى اليه  
اصناف ذلك فهو سالم لان هذه الزيادة لم يكن باعتبار قوة غيره  
اخذ ما منهم بطيئة انفسهم فيكون ذلك سالما ولان المسلمين حاصروا حصن  
فبايعهم امير العسكر عافان كان بمثل ثمنه او بعين يسير فالتزم سالم لانه  
بدل ملكه وان كان بعين خمس فله من الثمن بقدر قيمة ملكه وان يكون  
قبلا على العسكر لانهم انما بدلو هذه الزيادة للخوف منه والطلب لارتق حتى  
لا يعطوا شي رهم ولا يخرج شي عنهم وينصرف عنهم ويكفي من ذلك قوة  
المسلمين فلهذا كان الفضل بمنزلة الغنية وهذا الذي ذكرناه هو الظاهر الذي سبق  
اليه وهم كل واحد قديم ان البتة على الظاهر واجب فيها لا يمكن الوقوف على  
الحقيقة وان كان ابيع رجلا من عرض ان يس فالتزم سالم له قل وكره لانهم  
ما عطفوا هذه الزيادة لرغبة او رهبة منه ولكنهم عطفوه بدلا عن ملكه بطيئة انفسهم  
فيكون ذلك سالما ولا بأس بان يبيع المسلمون المشركين ما لهم من الطعام  
والثياب وغير ذلك الا السلاح والسبي وسوا ذلك البهائم بالان  
او غيرها ان لانهم يتفقدون بذلك على قتال المسلمين ولا يحل للمسلمين ان يبيعوا  
سبب نفوسهم على قتال المسلمين وهذا المعنى لا يوجد في سائر الامتناع من بيعهم  
اذا لم يحاصروا حصنا من حصونهم فلا ينبغي لهم ان يبيعوا من اهل الحصن طعاما  
ولا سرايا ولا شيئا يقدرون على المقام لانهم انما حاصروهم لسعد طعنهم وكرههم  
حتى يعطوا ما يبيعهم ويخرجوا على حكم الله تعالى وفي بيع الطعام وغيره منهم كتب  
سبب نفوسهم على المقام فيها بخلاف سبب فان اهل الحرب في دارهم  
ممكنون من الكتب ما يتفقدون به على المقام لا بطريق السر من المسلمين فاما  
اهل الحصن لا يمكنون من ذلك بعد ما احاط المسلمون بهم فلا يحل لاحد من المسلمين  
ان يبيعهم من ذلك ومن فعله فعليه ان يامره الله على ذلك لا يتحاجب بالاحول  
ولان امير العسكر بعث رسولا الى ملكهم في حاجة فاجاز له الملك بجزاة وجزا  
الرسول الى العسكر والى دار الاسلام فذلك سالم له فامته لان هذه الجزاة  
الرسول كانت لرغبة او رهبة بل كانت نية والمردة لان رسول الله

صلى الله عليه وسلم كان يحجز الوقود والرسول الدين ما يونه وادى ان يعقل  
ذلك بعده ولا نطق احدا من ذلك كان منه لرغبة او رهبة وكذلك ان  
كان الرسول اهدي الى ملكهم هدية فموصنة باصناف ذلك او بعين شاع  
باصناف قيمته فذلك سالم له بمنزلة من دخل دار الحرب بايان وعاهم  
فاخذ ما لا بطيئة انفسهم ولان ملك العدو اهدي الى امير العسكر فادى ان  
بموصنة من القيمة نفي القياس ليس له ذلك فانه قد ثبت في الغنية ان الغني  
حتى لا يملك ان يحسن بعض الغني شي منه بطريق السفيل بعد الاصابة بغير  
ملك ان يحسن ملك بعد شي منه ولكنه استحسن فقال ما اهدي اليه يصير الغنية  
فيجوز له ان يعطي عوضه من الغنية الا ترى انه لا اراد ان يرد ما اهدي اليه كان  
مستحبا من ذلك وان كان فيه بطلان حق الغنيين فذلك اذا اراد ان يعقل  
وبموصنة من الغنية وراى النظر ليس في ذلك الا انه لا يوافق من الغنية اكثر  
من الهدية بالا يتعاضد النكس فيه فان فعل فليجعل ذلك الفضل من الغنية  
ليقابل هذه الزيادة عوضا ليجعل المسلمين فهو بمنزلة الا اهداهم اية من الغنية  
والى صلوات العوض مقصود ومن الهدية فيكون كالمشروط ولا بأس ان يعطى  
في شاع الغنية اذا لم يكن ذلك غننا فاحش في جانب المسلمين فذلك حكم  
التوفيق من دينهم والله تعالى اعلم

**باب ما يكون الحراز وما لا يكون**

ولان اهل الحرب دخلوا دارنا لا غارة فاخذوا ما سلبوا وسلبوا قبل ان  
يدخلوا ذلك دارهم فالامام ياخذ منهم جميع ما اخذوا فبذره على اهل دارهم لم يملكوا  
ما اخذوا حين لم يجرؤ به دارهم فان الملك يستدعي تمام القبر وذلك لا  
يسبق الا حراز فيكون بمنزلة الغنيين قبل الحراز يوترون بالرد سواء سلبوا  
او صاروا ذمة لان هذا السبب انما يقرر ملكهم فيما كان مملوكا لهم ولا يوجب  
الملك لهم فيما لم يكن مملوكا قبله ويستوى ان كانوا قسموا ذلك في دارهم  
او لم يقسموا لان المصنوع بالقيمة لا يصير مملوكا للغنيين فان قبل البيع  
ان المسلمين لو قسموا الغنم في دار الحرب كان ذلك منهم بمنزلة الحراز في ملكه  
اكثر مما ذى لا يجعل قسمتهم بمنزلة الحراز منهم فذلك لان اية الغنية مقام



الا حراز يحقق في حق المسلمين لوجوه امير المؤمنين لوجوه الحكم بين المسلمين ولا يوجد  
ذلك في حق اهل الحرب فانما يعتبر في حقهم تمام السبب كما يعتبر في حقهم لا يرد  
السبب قوة صا وعلى هذا يدخل مسلم عسكرهم بان فاسترى بعض ملك  
الامانة فعليه ان يرد على اهلها بغير شيء لانهم لم يملكو قبل الا حراز فلا يملكها استرى  
منهم ايضا وكان هو متبرعا فبما قدى به ملك الغير فغيره فان كان اهل الحرب  
قد دخلوا دارهم ثم اسلموا صار ذلك لهم لانهم بالارواز قد ملكوا تمام السبب وهو  
م يقر بملكهم بالاسلام لقوله صلى الله عليه وسلم من اسلم على اهل فبوله وكذلك  
ان صاروا ذمة لان عقد الذمة في تقوى الملك به خلف عن الاسلام فعلى  
وكذلك ان استأمنوا اليه ومعهم ذلك المال لانهم استفادوا الامان في  
انفسهم واموالهم وبهذا يختلف ما اذا استرنا منهم مسلم فان للمالك القديم  
ان يأخذه منه باليمن لان ملك المالك القديم قد ينقطع بالملك الذي قد  
اسلم فلا يعود حقه في ذلك الملك المسموح اليه غيرهم وبالشرا يتحول الملك  
المسلم فيظهر حق المالك القديم على وجه لا يودي الى اى الضرر بالمتبرع في ذلك  
في الاخذ باليمن فانما اذا اسلموا او صاروا ذمة او خرجوا بان فملك لم يتحول منهم  
الى غيرهم فلهذا لا يظهر حق المالك القديم في الاخذ فان كان المسلمون دخلوا  
دارهم مغيرين واصابوا سببا من احوالهم فلم يخرجهم حتى اسلموا فقد امنوا من القتل  
بالاسلام ولكنهم اذ قال ان ارق قد ثبت فيهم لما صاروا مقهورين والاسلام  
يمنع ابتداء الاسترقاق ولا يرتفع ارق التبت وبهذا يختلف استحقاق المسلمين  
اذا قهرهم فقد صاروا مقهورين حب وحكامهم بالاسلام لا يرتفع القهر حتى  
الارق والقهر في دار الاسلام لا يكون حكما وانما يكون حبا والقهر يحسب لائمه قبل  
الا حراز وبيان في المعنى ان القاهر اذا كان مسلما فهو محرز باسلامه فيما يرجع  
الى حق الله تعالى ولهذا لا يجل لاصد خارج الاسورين من اية بهم فاهل الحرب  
فانما يكون قهرهم بئس بالدين الا ترى انه يجل لكل واحد خذ ذلك من اية بهم  
واهل الذمة اذا كانوا احرار من غير المسلمين في ذلك فان الذمة خفف عن الاسلام  
في حصول الا حراز في حق الشرع حتى لا يجل لاصد التفرغ لهم فيما اخذوا وانه يحسب  
سببا اهل الذمة كما يحسب سببا للمسلمين وان اهل منعة من الزكوة دخلوا دارهم  
نسبوا من احوالهم فلم يدخلوا دارهم حتى اسلم سببا فيهم احوالهم ما صاروا محترمين

لهم بالدين اولا دين لهم وبالبعد لا يتم القهر قبل الا حراز بالدار فوا اسلموا  
بقوت حريتهم حتى لو دخلوا دارهم بعد ذلك ثم ظهر المسلمون عليهم كانوا  
احرا ولو كانوا اسلموا بعد ما دخلوهم دارهم كانوا عبيدا لهم فان اسلموا  
عليهم كانوا عبيدا لهم وان خرجوا اليه مرغبين فيهم احوالهم كما هو الحكم في عبيد  
اذا اسلم لانهم حين احرزواهم بذمهم ومنعتهم فقد تم قهرهم وثبت الملك والارق  
م مجرد اسلام المملوك لا ينزل الملك التبت عليه سواء كان تابعا لكان ذموا  
مسلم ولو كان اسلم الزكوة قبل ان يدخل الا سارا دارهم ثم اسلم الا سارا بعدهم  
فهم عبيد لهم لانهم صاروا محترمين لهم بالاسلام فكان ذموا ولو كانوا مسلمين  
عند اخذ سواهم اذا خرجوهم الى دار الاسلام فانه يوفد الخمس منهم فبذلك  
منفعة من المسلمين دخلوا مغيرين وازا حارب يغيرون الامام واصابوا سببا  
فكان ان يملك الخمس واصابوا وباتى يكون لهم فبذلك ملك وان كان اسلم  
الفرقيين بعد ما دخلوهم دارهم ثم خرجوا الى دارنا فهم عبيد للدين اسروهم ولا  
خمس فيهم لانهم ملكوهم بالارواز بالدار قبل الاسلام ولم يثبت حكم الغنيمة فيهم  
فلا ثبت بعد ذلك باسلامهم بخلاف الاول فبذلك لم يملكوهم قبل الاسلام  
وان ثبت قهرهم فيهم ولكن انما ثبت الملك بالارواز بالاسلام فثبت  
حكم الغنيمة فيما احرزوا وان اسلم الا سارا قبل الزكوة في ارض ارضهم ثم اسلم  
الزكوة بعدهم فلا سارا احوالهم بان حريتهم نكدة بالاسلام قبل ان  
الارق فيهم بالارواز ولو اسلم الفرقيان معا ولا بدري اية بهم اسلموا قبل ان  
فهم احوال ان حريتهم معدوم والسبب الموجب لرقهم وهو تقدم اسلام الزكوة  
غير معدوم والارق لا ثبت بالزكوة فان قبل قهر الزكوة اية بهم معلوم ايضا  
وذلك مبطل لحريتهم قبل الا حراز فان ذلك بعض العدة وبعض العدة  
لا ثبت شيء من الحكم ولو سارا الزكوة امة من ارضهم فاسلمت في اية بهم ذموا  
في ذمة من ارضهم لم يبين من ذموا وان خرجوا الزكوة الى دارهم لان  
حريتهم نكدة بالاسلام فلا يصير من اهل منعة الزكوة ولكنها حريتهم  
في دار الحرب فدين من ذموا حتى يثبت حريتهم ويخرج الى دار الاسلام  
فخفة تبين لتبين الدارين حقيقة وحكما فان اسلم الزكوة قبل اسلامها ثبت  
من ذموا حين اسلمت بعد الاسلام الزكوة وقبل اسلام اية بهم الزكوة لان



الركن الا ان بمنزلة جيش المسلمين وخذوا دار الحرب وهناك لو سلمت امرأة  
ثم التحقت بالعسكر كانت حرة وبنين من زوجها لا حرة فنفقها بمنفعة  
المسلمين وان سبوا امرأة فاسلمت بابت من زوجها لانها صارت لهم  
انه لهم بالى يقيمونها ويحقق تباين الدارين بينهما وبين زوجها اذا سلمت  
حكما فذلك هذا الحكم اذا سلمت المرأة ولو لم يسلموا ولم تسلم هي حتى احرزوا  
فقد ببت من زوجها لانها صارت امة لهم فيكون من اهل دارهم وقد بينا  
ان اهل الحرب يختلف المنافع اهل دار محقة فاذ تحقق تباين الدارين  
بينها وبين زوجها ببت منه ولا نهم ملكوا حين احرزوا في دارهم فكان هذا  
لو ملكها المسلمون بالى بدون زوجها سواء وهناك تبين من زوجها فذلك  
حتى لو اسلموا وقد اصاب الجارية احداهم بالعتقة فاستبرأ بحضرة حل لادن لطلبها لانها  
من اهل الكتب ولا زوج لها والله اعلم

### باب بقطع من الخشب وما يصعب من الملح وغيره

واذا خرجت سرية باذن الامام لقطع الخشب فوصلوا الى مكان لا آمن فيه  
المسلمون ثم قطعوا الخشب وجاؤا به فهو غنمة تجزى لان الموضع الذي لا آمن  
فيه المسلمون من جهة دار الحرب فان دار الاسلام اسم للموضع الذي يكون تحت  
يد المسلمين وعلامة ذلك ان تأس فيه المسلمون فان قبل كان المسلمين  
بمنزلة في هذا المكان فاهل الحرب لا يملكون فيها فذلك نعم ولكن هذه النفع  
كانت في اهل الحرب فذا يصير دار الاسلام بالقطع في اهل الحرب عنها  
من كل وجه وهذا لان ما كان ببناء فانه يبقى بقاء بعض اثاره ولا ترفع الا  
بغراض حتى هو منكم او خوفه اذا ثبت انه من دار اهل الحرب فاما يكون فيه  
من الخشب يكون في اهل الحرب فهذا اهل اصحابها المسلمون فاهل الحرب يقطعون  
الغرة وهو الغنمة يعني فان كان الامير انما يعبرهم لقطع الخشب حتى يقطع  
سيفا للمسلمين ومجايق المستلحي لها فان الامام باخذها جاد فبجعله  
ملك المنفعة التي اسلم لها لانها امشوا امرا لا مبر فيها فاذ تحقق ان  
مع القصد الى الاغتنام فان اذ لم يقصد الا اغتنام باخذها لم يكن ذلك غنمة  
وهذا لان الامام راى فيه يرجع الى النظر للمسلمين الا ترى ان يصح منه النفل قبل

الا صابة بطريق النظر فذلك يصح منه جعل المصاب لمنفعة معلومة قبل  
الا صابة فان اخذ من ذلك ما يغيثه وبقى فضل فان ابقى يكون غنمة لان  
السبب الموجب للاغتنام وجد في الكل ولكن في النفل المتناول بجاذبه المسلمين  
بجعل ذلك مقدا لقصد الامام وما وراء ذلك مثبت فيه حكم الغنمة فبذلك  
لفضل منه تركه عن الدين والوصية وكذلك لو كان بعثهم من المعسكر في  
دار الحرب ب توابا بحشب او بالطعام او بالعلف لمنفعة عينها للمسلمين فان  
ما جاد به يكون مضمونا الى ملك المنفعة فان فضل منها شي فهو غنمة لاهل  
السرية واهل العسكر لانهم قصدوا الحظيل ملك المنفعة لا لاغتنام من حين خرجوا  
مطيعين لا مبر وكذلك لو كان بعثهم من بعض ديار النفل وقد اصابهم قحط  
ب توابا للطعام والعلف لاهل المدينة ففعلوا ذلك فانه يقسم ذلك بين اهل  
المدينة بغير خمس ولا يقسمه بين اهل السرية وهذا كله اذا بين لهم عند الخروج انه لا  
نوجبهم لانه انما ينعقد القصد الى الاغتنام اذا علموا ان الامير فيما اسلم لاهل  
وخرجوا مطيعين له في ذلك فان كانوا انما جادوا بالطعام بعد ما استغنى المسلمون  
عن ذلك فهو بمنزلة الغنمة لان السبب الموجب لتقديم اهل المدينة فيه  
اليه وقد تقدم فكان هذا وما فضل من المنفعة التي عينها الامام سواء ولو ان  
الامير في هذه القصور تقدم بعض ما جاد به فذلك صحيح لانه جعل بعض  
ما تون به مصروفا الى منفعة المسلمين وبعضه مصروفا اليهم لطريق التنفيل وفي  
كل واحد منها نظرا ومصالح لانهم قل ما يرغبون في الخروج اذ لم يكن لهم نصيب  
في المصاب والتنفيل للتخفيف على الخروج فان قيل كيف يصح النفل لجماعة السرية  
المبعودة من دار الاسلام قلنا انما لا يصح ذلك فيما هو غنمة بعض في الفارس  
على الاجل باعتباره ليس في ذلك التنفيل الا ابطال الخشب ابطال بغير  
الفارس على الاجل وفي المعنى لا يوجد هناك لان ما تون به لا يكون غنمة لاهل  
بل يكون مصروفا الى منفعة المسلمين فذلك اجاز التنفيل فيه لهم ولو جاد به  
بعد ما استغنى عنه المسلمون بطل النفل لان ما جاد به قد صارت غنمة والنفل العام  
للسرية المبعودة من دار الاسلام في الغنمة لا يصح وان كان قال من اقد منكم  
سيفا فله نصفه والمستلحي لها فالتنفل جائز لاهل على نظر لان هذا النفل خاص  
لمن اخذوا دون غيره فيحقق فيه معنى التخرجين على الطلب والاخذ ذلك



صحيح في الغنائم ولان السيرة خرجت لقطع الحرب في دار الاسلام مسلحين  
فان كان اسلمهم منفعة عندها كان جاداً به صرفاً الى تلك المنفعة وان كان  
نقل لهم بعض ذلك فلهم منفعة وصرف ما بقي الى تلك المنفعة وان جادوا به  
بعد استغنى الامير عما يفتقرهم لاجل كل من جاد به من ذلك فلهه خاصة لان  
جادوا به ليس بغنيمة من افانهم اصابوه في دار الاسلام والمباح في دار الاسلام  
كل ما سبقت اليه يده فهو حق به بئر له الصيد وان جادوا به جميعاً فهو بينهم بالسوية  
لان تغيب الفارس على الراس في الغنيمة وهذا ليس من جهة الغنيمة فان قيل  
صح التغيب من الامام قلنا على وجه التغيب ولكن على وجه تخصيص الامام ببعض  
ياخذ من المباح وصرف ما بقي الى المنفعة التي عندها ولو خرجت السيرة لقطع  
الحرب بغير اذن الامام الى دار الحرب او الى الموضع المخوف فما جادوا به يكون غنيمة  
لانهم اهل منعة جادوا به بال غير دار الحرب بطريق القهر وفي مصاب اهل المنفعة  
الحال بعد اذن الامام وما قبله وان كانوا اصابوا ذلك في موضع من فيه  
المسلمون فلكل رجل منهم ما اخذ لان هذا مباح ملك بال اخذ في دار الاسلام كما  
والخطب والحيث فان كانوا القوا العدو في ذلك الموضع ففانهم على ذلك  
حتى اجلهم عنه فذلك الجواب لان كان من دار الاسلام فيجوز دخول  
اهل الحرب في ذلك الموضع لا ياخذكم دار الحرب فيجب اجلهم عن العدو والقتال  
على حكم دار الاسلام كما كان لكل احد منهم سبباً فهو له ذلك لو وجد العدو  
فد قطعوه ولكنهم لم يجرؤوا في دارهم لانهم قبل ان يحرزوا لا يكون ما يصيبون في  
دار الاسلام فيبقى على ما كان قبل اصابتهم وان كانوا احرزوه بدارهم ثم كفهم  
المسلمون واخذوه منهم فلهذا غنيمة لانهم بال احرزوا فلهذا غنيمة لانهم بال احرزوا  
ملكهم بطريق القهر وعلى هذا حكم الملاءمة وهو الموضع الذي يكون فيه الملاح من ارض  
الاسلام ومن ارض الحرب فان الحكم فيه كما حكم في الحرب في جميع اركانها لان  
ذلك مباح بملك بال اخذ كما يحب وكذلك سائر الاموال من ذهب الفضة  
ومن جواهر خفية سرية في طلبه فان ما وجد من ذلك في ارض الاسلام  
لا يكون غنيمة الا ان فيها الخمس لقوله صلى الله عليه وسلم وفي الركا الخمس وكذلك  
لو وجد ذلك بعد ما خرجت اهل الحرب ولكنهم لم يجرؤوا فانه الخمس ما بقي  
من اخذوا خاصة لانهم قبل ان يحرزوا يملكونه فكان الحكم فيه قبل اقدامهم وبعدهم

سواء وان كان السيرة انما اصابته ذلك في دار الحرب فانه خمس  
ما اصابوا واما باقي بينهم على سهام الغنيمة لانهم اخرجوه من دار الحرب بطريق  
القهر فقد كانوا اهل منعة فان لم يكونوا اهل منعة والسنة بحالها فلا يؤخذ من  
اخذوا ولا خمس فيه في جميع هذه الفصول لانهم اصابوا ذلك في دار الحرب  
على وجه التخصيص لا على وجه غزاة الدين الا ان يكونوا اخرجوا بغير اذن الامام فحينئذ  
يكون لما اصابوا حكم الغنيمة لان الامام الا ان كان له ولهم عليه ان يتصرفهم وليس له  
ان يبعثهم اذ لم يعلم العدة منهم فما جادوا به يكون ما خذوا على وجه غزاة الدين  
بحسب في مسئلة لان وجوب الخمس في الغنيمة لا يظهر بقرينة حتى يعلم ان كسب  
حصل بغير جهاد وان كان امير القهر هو الذي بعث السيرة لقطع الحرب  
واخذ الملاح ونقل لهم من ذلك فانه يصح من تغيبه يصح من الامير الا عظم لانه  
حين فرض الله بيد القهر فقد اقامه نظام نفسه يصح منه ما يصح من الامير الا عظم  
الم منهم عن التغيب لم يبين ما اذا خص الامير بغنيمة او غيره بالتغيب وقد بينا  
حكم ذلك فقال في الجدة لو فرض ولده او والده بالتغيب فذلك صحيح منه  
كما لو فرض اجنب اخذ في ارباب التسوية بين الولد والوالد بخلاف الجدة كما  
فاذا كان يصح منه التغيب في حق نفسه او اعم جماعة المسلمين فيها اولى لان  
منفعة فيما يحصل لولده او والده دون منفعة فيما يحصل له ثم ذكر حديث سالم  
بن ابي الاحد ان رجلاً من اشيخ جأ الى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله الى الحاجة  
فقال صبرتم ذهب فاصاب من العدو وغنيمة واتي بها النبي صلى الله عليه وسلم  
فقطبها له فانزل الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث  
لا يحتسب فهذا اصل لعامة فيما يغيبه الواحد والشي من دار الحرب اذا  
دخلوا على وجه التخصيص بغير اذن الامام بخلاف اهل المنفعة بخلاف اذا  
كان الواحد بعينه الامام الامير ثم في كل موضع يكون للمصاحب حكم الغنيمة  
فالاخذ وغيره فيه سواء وفي كل موضع لا يكون للمصاحب حكم الغنيمة فان اخذ  
تخصيصاً وان اخذوا جميعاً فذلك بينهم بالسوية لا يغيب فيه الفارس على اهل  
لان هذا التخصيص حكم تخص الغنيمة كما تحس في البس غنيمة بل هو حراز المباح  
على وجه التخصيص لا على وجه غزاة الدين يكون بئر له الا صلباً ولا حراً  
ولا اخذوا احد منهم سبباً من ذلك ثم دفعوا الى صاحب ليعطيه فاسكه حتى اخرجه



لا خذ لانه صار حق به حين سبقت يده اليه ثم حفظ صاحبه له بامر كحفظ  
 بنفسه الى ان اخرجوه وان كان صاحبه عليه فانتزعه منه فهو للذي اخرجوه لان  
 الاول لم يملكه بمجرد الاخذ فانه لم يكن من منعة المسلمين حتى يصير بالافد محزرا  
 في ما يحصل اعزاه بالاجاز الى دار الاسلام وذلك انما وجد من الغاصب الذي  
 انتزعه منه غدا في اكره للمسلم ان يغير عليه صاحبه بعد اخذه لان يستفت  
 اليه وليد المسلم حوته في حق المسلمين ولا لانه اعزاه بالدين وقد بينا ان الحراز  
 بالدين يغير في حق الامم وان كان لا يغير ذلك في حكم الملك والمقوم  
 فان جاز من المسلمين يريدون اخذ ذلك منهم فغيرهم المسلمون حتى  
 دفعهم عن ذلك فهو للذي اخذه ايضا لان الاخذ قد صار حق به بملك  
 الاخذ فلا يغير ذلك الحكم بالقتال الذي ابتلوا به فان قيل حين فاقوا  
 لما ذى لا يجعلون في حكم اهل منعة حتى يكون لمصاحبهم حكم الغنيمة فلا تان  
 وقع اتفاقا فلا يصبرون به قاهرين حكما الا ترى انهم لو اتوا قوما من اهل الشرك  
 بيا فقتلهم واخذوا ماله كان لكل رجل منهم ما اخذ ولم يكن لذلك حكم  
 الغنيمة فهذا مستد بوجه انهم اذا كانوا اهل منعة فانه لا يختلف الحكم فيما اصابوا  
 بالقتال وفعنه اذا ابتلوا به وعدم القتال فكذلك فيما اصاب الدين  
 لا منعة لهم لا يختلف ذلك الحكم ولو ان هؤلاء الدين لا منعة لهم فحقهم عند  
 في دار الحرب بعد اصاب كل فريق المال فانه يحبس ما اصابوا ثم ينظر الى  
 اصاب الدين لا منعة لهم فيقسم ذلك بينهم وبين اهل العسكر لانهم صاروا  
 كدولهم حين التحقوا بهم فبت ركونهم فيما اصابوا اذا اجتذ قد دخلوا غزاة فاقا صاحب  
 الاجد قبل ان يتحقق بهم المصروف فلا شركة معهم للمصروف الا ان بمقواق لا يتقوا  
 معهم دفع عن ذلك لانهم كانوا غزاة حين دخلوا فلا يصبرون غزاة بعد ذلك  
 بل حالهم فيما اصاب بجيش كمال من كان ناجوا في دار الحرب او بغيره او اسلم  
 من اهل الحرب والحق بجيش بعد الاصابة وقد بينا انه لا شركة له في المصايب  
 ان ان يفتوا قالا وادجوب الجيش الكل فلا صار محزرا بغيره بجيش  
 فيه معنى غزاة الدين ولو ان عسكرا دخلوا لاول الامم او بغيره الامم ثم  
 دخل على ائمتهم رجل ادر هل ان بغيره الامم وقد سخر الامم عن ذلك فان  
 كحقهم قبل الاصابة بقتل الشركة بينهم في المصايب بعد ذلك وان كانت

فلا يصبرون بمنزلة الدولتين

بعد الاصابة لم يتركوا في ذلك الا ان بمقواق لا يتقوا معهم لانهم  
 متحصرون حين دخلوا بغزاة الامم فلا يصبرون مدد للجيش لم تقوا  
 معهم وبذلك الامم مدد للجيش غزاة وهو لا يسوئ غزاة حكما حين دخلوا متحصرين  
 فاما يغير فيهم ان يصبروا غزاة حقيقة وذلك بان تقوا معهم وان كانوا يحفظهم  
 باذن الامم تركوا فيهم فيما اصابوا لانهم بنفس الدخول صاروا غزاة لان كان  
 مدد للجيش تركوا فيهم فيما اصابوا قبل ان يتحقق بهم ولو سلم قوم من الدين  
 في دار الحرب ثم التحقوا بالعسكر فحق لهم وحال غيرهم من المسلمين اهل الحرب  
 سواء لانهم حين دخلوا دار الحرب مدد لهم فقد صاروا اهل حرب فذلك  
 وان اسلموا التحقوا بالجيش لا يكونون غزاة بمنزلة المدد والجيش لم تقوا معهم دفع  
 عما اصابوا ولو ان قوما لا منعة لهم دخلوا دار الحرب بغزاة الامم صابوا  
 شيئا ثم كحقهم قوم لا منعة لهم ايضا ولكن باذن الامم فالتقوا بعد اصاب  
 كل فريق شيئا فان لم يصبروا اهل منعة بعد التقوا فيما اصاب المتحصين قبل  
 ان يلتقوا بعد التقوا يكون لهم خاصة ولا خمس فيه لانه لا يغير حكم اصابهم  
 بالالتقاء به ولو انهم لم يصبروا بهم اهل منعة فيبقى حكم اصابوا على ما كان قبل  
 ان يلتقوا بهم وكل من اخذ شيئا فهو له خاصة بخلاف ما اذا كان الدين  
 التحقوا بهم اهل منعة فقد صفت اصابهم وحوارهم بالالتقاء بهم وما اصاب  
 الدين دخلوا باذن الامم قبل الالتقاء بعده فانه يحبس ويقيم شيئا في بينهم  
 على قسمة الغنيمة كما كان الحكم في مصاحبهم قبل الالتقاء لان المصروف لا يصبرون  
 في حكم المدد ولهم حين لم يغير حالهم بهذا الالتقاء وان كانوا حين اقبلوا  
 اهل منعة وقد اصابوا غنائم قبل ان يلتقوا بعد الالتقاء اصاب الفريقين  
 وكان اصاب كل فريق منهم قبل ان يلتقوا بينهم على سهام الغنيمة لان الحراز  
 في جميع المصايب وجد على وجه القهر حين صاروا اهل منعة بولا اجتماع بجيش  
 في جميع ذلك لان فيما اصاب كل فريق قبل الالتقاء لا يكون للفريق الاخر  
 في حكم المدد ولهم اولا منة لكل فريق على انفراد فلهذا انقسم اصاب كل فريق  
 خاصة ولا يترك ركة فيه الفريق الاخر الا ان بمقواق لا بعد اجتماعهم في لغوا  
 قالا بعد ما يتبعوا لشركا في جميع اصابوا لوجود القتال من كل واحد من الفريقين  
 على وجه الترخع عما اصاب الفريق الثاني وان كان دخل الفريقين بغير الامم



والسلب بها فهذا ما سبق سواء في حرف واحد وهو ان اصاب كل  
 فريق قبل الالتقاء يكون بينهم جميعا هنا على سهام الغنيمة بخلاف الاول  
 لان هنا قد استوى الحكم في مصاب كل فريق قبل الالتقاء فالتعدي  
 الكل حال ناكه اني بان حرازهم اهل منعة عند ذلك وقد تم الا حراز بقوم  
 فنجس الكل والباقي بينهم وهناك قد خفف حكم مصاب كل فريق لان  
 ما اصاب الدين دخلوا باذن الامام له حكم الغنيمة فلا شركة فيه للمتصدين لم  
 يقاتلوا عنه وما اصاب المتصدون لم يكن حكم الغنيمة فلا شركة فيه للدين دخلوا  
 باذن الامام ايضا لم يقاتلوا عنه فاذا فعلوا ذلك فقد صار لكل  
 غنيمة وتم الا حراز في الكل بقومهم ولو كان اهل الفريقين لهم منعة والاخر لا  
 لهم والمصلحة بها فان الدين لا منعة لهم لايتكون اهل المنعة فيها صابوا  
 قبل الالتقاء الا ان يتفوقوا لاجل المتحققات بهم اهل المنعة يتكون الدين  
 لا منعة لهم فيها اصابوا وان لم يتفوقوا لاجل ذلك لانهم صاروا محروكين  
 بمقتضى نص اهل المنعة في ذلك بمنزلة المله ولهم وفي الاول المتصدون هم  
 محروكين بمنعة الدين دخلوا باذن الامام ولا منعة لهم ولو كان الدين لهم المنعة  
 دخلوا بغير اذن الامام والدين لا منعة لهم دخلوا باذنه استركون في جميع اصابوا  
 لان كل فريق بنفسه دخل صار واغارة احد الفريقين باعتبار المنعة والاخر  
 باعتبار اذن الامام فكان كل فريق كالملة والفريق الاخر فيها اصابوا ولو دخل  
 كل واحد من الفريقين الدين لا منعة لهم باذن الامام فالتفوق بعد ما اصاب  
 كل فريق ميسرا فانه يجنس جميع ما اصابوا وبان في بينهم على سهام الغنيمة سواء  
 صاروا اهل منعة بان اجتماع اولم يصيروا اهل منعة لان الاذن جمعهم وكان  
 كل فريق غاربا بنفسه ادخل باذن الامام يكون اهل الفريقين بمنزلة المله  
 للفريق الاخر فيها اصابوا قبل الالتقاء قبل اصاب كل فريق هنا حوزة  
 لم يكن بمنعة الفريق الاخر فكيف ثبت للفريق الثاني معهم شركة في ذلك فن  
 لانهم باعتبار اذن الامام صاروا واغارة في دار الحرب والفرقة في دار الحرب  
 بعضهم مد لبعض من غير اعتبار المنعة الا ترى ان الجيوش لو كانوا دخلوا  
 غنائم ثم التحق بهم رجل او رجلان باذن الامام كان مداهم شركتهم في الغنائم  
 وان لم يكن له منعة بنفسه بخلاف ما اذا دخل لغزو اذن الامام فذلك سبب على

هذا لو كان كل واحد من الفريقين اهل منعة وقد دخلوا بغير اذن الامام فالتفوق  
 في دار الحرب فانه يجنس جميع ما اصابوا ويكون الباقي بينهم على سهام الغنيمة  
 لان كل فريق هنا باعتبار المنعة صار واغارة كما دخلوا وقد صار بعضهم مد  
 لبعض بالالتقاء وانما تم الا حراز في المصائب بهم جميعا فكانوا شركاء في المصائب  
 على سهام الغنيمة

### باب ما يعيبه الاسراء والذين اسلموا من اهل الحرب

قد بينا ان الاسراء اذا انفلت ففتح بالجيش الذي دخل معهم قبل ان يخرجوا  
 فهو شركتهم فيما اصابوا حال كونهما سور الالة الفقه له معهم سبب الاستحقاق  
 حين دخل معهم على قصد القتال وشركتهم في اتمام الا حراز فاعترض من  
 بين ذلك بصير كان لم يكن بمنزلة المله لو مرض وهو في العكر زمانا يستوي  
 ان كان دخوله في الالة باذن الامام ويغراذنه لانه غاري حين مل  
 معهم على قصد القتال في الوجين الا ترى انه لو دخل معهم باجران ثم تركت  
 التجارة وقاقل معهم فاسرا وكان اسلم من اهل الحرب والتحقيق بهم بالقتال  
 فاسرهم انفلت قبل ان يخرجوا فانه يتدركهم فيما اصابوا وان لم يوجدوا  
 من الامام له في القتال اذا التحق بهم قبل الا حراز والفتنة والبيع فان خرج  
 ذلك العكر وهو سورهم انفلت والتحقيق بعكر اخر قد اصابوا غنائم لم يشركهم  
 الا ان يتفوقوا لا يقاتل معهم لانه لم يتفقد له سبب الاستحقاق معهم حتى  
 الا ان يكون حاله في منهم كحال من اسلم في دار الحرب والتحقيق بعكر  
 الا بصير مداهم بنفسه لا التحق بهم لان قصده التجارة من المشركين الا ان  
 لقاتل معهم ودعا عن المصائب فيكون ذلك دليل كونه قاصدا الى يكون  
 مداهم ولو انه حين انفلت قبل بعض المشركين واخذاله واخذه الى الاسلام  
 فهو له والاخس فيه بمنزلة جري اسلم ثم قتل ذلك وهذا لا بمنزلة البعض  
 فيما اخذه لان قصده البقية منهم ودون القتال على وجه اعزاز الدين فانه  
 مستور لا منعة له فيهم فان كان الاسراء والذين اسلموا اهل منعة المستترة  
 بها الخمس جميعا اصابوا وكان باقيا بينهم على سهام الغنيمة الاخذ منهم غير  
 فيه سواء يستوي ان كان كل فريق اهل منعة قبل ان يتفوقوا حين دخلوا



صارت لهم منعة لانهم محاربون في الحقيقة وقد احرزوا المال بطريق القهر  
وهم ظاهرون فيحقق معنى اغزاز الدين فيما اصابوا فلهذا يكون غنيمة ولو كان  
الاسر من قتل قوم من اهل الحرب غنمة واخذوا اموالهم لم يكن بذلك بأس  
لانهم محاربون لهم ومع ذلك هم مقهورون مظلومون فلهذا ينقصون  
بعض من ظلمهم اذا ملكوا من ذلك فان فعلوا ذلك ثم اخرجوا الى دار من دار  
لهم فكل من اصابه شيئا فهو له خاصة وان شئت في الاخذ رجلا من فارس  
وراجل فهو بينهما سواء لان المصائب لم ياخذ حكم الغنيمة حين لم يصبروا اهل  
منعة بعد ما يجتمعون فان كان الاخذ عطاه صاحب الجمل فهو الاول لا بد من  
اخرجه يد الاخذ حين انتمه وان كان عليه فخرجه فهو للذي اخرجه وقد بينا  
هذا ولو كان الاسر فعلا ذلك بعد ما حصلت لهم منعة والدين اسلموا  
ففعلا ذلك ولا منعة لهم ثم التقوا في دار الحرب ثم خرجوا فانه يحسن جميع  
المصائب لانه محرز بالذوقهم هم اهل منعة فيكون غنيمة ثم ما اصاب الدين  
لا منعة لهم فهو مقسوم بينهم جميعا على سهام الغنيمة لانهم احرزوا ذلك بغير  
الاخر فكان الفرق الاخر كالمدة لهم في ذلك ما عتبر منعتهم ولا شركة  
لان منعة لهم مع اصحاب المنعة مما اصابوا قبل الالتقاء لانهم احرزوا ذلك  
بمنعتهم ولا منعة للفرق الاخر حتى يجعلوا كالمدة لهم فيما اصابوا الا ان يلقوا  
قتلا بعد ما يجتمعوا فيجوز ان يشارك بعضهم بعضا في المصائب لانهم مجتمعون في  
دفاع عن جميع المصائب فكانهم اشركو في الاصابة وهذا اذا كان الدين  
من اهل الحرب ففانهم اهل منعة فان كانوا لا منعة لهم لم يتغير الحكم بهذا  
القتال لان قتالهم للدين انما يتغير الحكم اذا افاقوا من كان يتوهم منه  
المال من ايديهم وهذا لا يتحقق فيما اذا القى رجل او رجلا من اهل الحرب  
وانما يتوهم فيما اذا القى اهل منعة وان كان الفرقان حين اصابوا ما  
لا منعة لكل واحد منهما فلهذا صار لهم منعة فهم شركاء في جميع اصابوا  
لان الالتقاء لا يغير حالهم باحد من المنعة صار هذا في الحكم ولو كانوا  
مجتبئين عند الاصابة سواء وهذا لان بعضهم صار مد للبعض وصار كل  
فرق منهم من احرز ما اصابه بقوة الفرق الاخرين صاروا اهل منعة بعد  
بجمعهم الجند بسبق وان كان الامام ارسل الى كل فريق بامرهم ان

تقتلوا من قدر واعية وياخذوا الاموال ففعلوا كلا الفريقين لا منعة لهم  
ولم يتبعوا حتى خرج كل فريق الى دار الاسلام فما اصاب كل فريق فحسب  
وتقسم ما بقي بينهم على سهام الغنيمة لانهم صاروا غزاة عين منعتهم اذن الامام  
بمنزلة قوم لا منعة لهم دخلوا دار الحرب باذن الامام وهذا لان على الامام ان  
يقصرهم اذا علم بحالهم وادبرهم ان يفعلوا ذلك فكانوا في عين منعتهم في الغنيمة  
وكذلك ان التقوا في دار الحرب فصارت لهم منعة ولم يصبروا كان احد  
الفريقين لهم منعة والاخر لا منعة لهم لان اذن الامام قد جمعهم وقد بينا انهم  
لو دخلوا ابتداء على هذا الوجه باذن الامام كانوا شركاء في المصائب او التقوا  
اذا التقوا في دار الحرب باذن الامام ثم التقوا بعد ذلك ولو بعث الامام  
قوما لا منعة لهم من دار الاسلام في طلب الغنيمة فخرج اليهم اسرا او قوم اسلموا  
وقد اصاب كل فريق شيئا فان كان حين اجتماعهم لم يصبر لهم منعة ايضا ثم  
قتلوا فاصابوا غنائم فخرج ما اصاب الدين دخلوا باذن الامام فحسب الباقي  
بينهم على سهام الغنيمة لانهم قاهرون بعين اذن الامام وما اصاب الفرق  
الاخر فهو لهم خاصة الفارس والراجل فيه سواء ولا شركة بغير الاخذ فليس  
الاخذ لانهم لم يوصوا اذ ليس لهم اذن من الامام ولا منعة بها يصبرون  
قبل الالتقاء ولا بعده فان قبل المأذ لم يجعل الدين دخلوا باذن الامام  
مقصر بمنزلة اهل منعة حتى يكونوا مدد لهم قتل لان اهل المنعة انما صاروا مدد  
لهم باعتبار انهم احرزوا ما اصابوا بقوتهم ومنعتهم وهذا غير موجود ههنا وانما ثبت  
حكم الغنيمة فيما اصاب الدين دخلوا باذن الامام لوجود الاذن حكما وهذا  
على مصابهم لا يتعدى الى مصائب الفرق الاخر وانما اذا كانوا اهل  
الحكم الغنيمة فيما اصابوا باعتبار منعتهم ما يتعدى ذلك الى ما اصاب الفرق  
الاخر حين احرزوه بمنعتهم فان كانوا بعد الاجتماع اهل منعة فحسب جميع  
اصابوا والباقي بينهم على سهام الغنيمة لقوا لا اولم يلقوا لان الالتقاء  
قد تغير حالهم فقد صاروا به اهل منعة فلهذا تغير الحكم فيما اصاب كل فريق  
وان كان الدين دخلوا باذن الامام لا منعة لهم والفرق الاخر لهم منعة فانه  
يشارك بعضهم بعضا في جميع المصائب بعد ما يرفع الحسن لان الدين دخلوا  
باذن الامام غزاة باعتبار الاذن والاخر غزاة باعتبار المنعة فكان حالهم



بعد الانتفا كمال قوم لا منعة لهم دخلوا باذن الامام والتحقوا بالعسكر بعد  
اصابة الغنية فبكت بعضهم بعضا في المصائب وان كانت المنفعة للدين  
ودخلوا باذن الامام خاصة والمسألة بجملتها فان اهل المنفعة يركون للملك  
فيما اصابوا قبل الانتفا بعد ما يرفع الجحش منهم لانهم عوزوا ذلك بمنعهم ولا يركون  
للاسر في اصحاب اهل المنفعة الا ان يتفوق لا فيقتلوا معهم فان كان  
لكل فريق منعة فانه لا يرك بعضهم بعضا فيما اصابوا لان كل فريق بمنعهم  
صاروا له والتفريق الاخر في مصاب اهل المنفعة لا فرق بين وجه والاذن  
من الامام وعدم الاذن كما لو كانوا دخلوا من دار الاسلام وانه اعلم

**باب استئذان المسلمين باخذون اموال اهل الحرب  
ثم يخرجونها**

قد بينا فيما سبق ان المسلم اذا اخذ شيئا من اهلهم بغير طيب انفسهم فوجه  
الى دارنا امر برده لم يجز عليه في الحكم لانه اخذ من نفسه لاذمة الامام والمسلمين  
واسئل بجديت الخيرة بن سبعة رضى الله عنه فانه صحب قوما من المسلمين  
فوجه منهم غنمة فغلبهم واخذوا اموالهم فجاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
منه ان تحمله فابى ان يفعل ذلك ولم يجزه على رد ذلك على دورهم  
فهو الاصل في هذا الجحش يقول فان جاز صاحب المتاع مسلما او معاهدا  
او يمان وقام على ذلك بنية عدو من المسلمين او فرذوا اليه بذلك  
فان الامام يغنيه بالرد ولا يجزه على ذلك لانه حين اخذ المال لم يكن  
المتاع امان من المسلمين في نفسه ولا في ماله وانما كان على هذا الرجل  
لا يعذر بهم حين دخل اليهم يمان وذلك غير داخل تحت حكم الامام فلا  
يجزه على الرد بذلك القدر من السبب الا ترى انه لو عاين رجل  
او قتل رجلا منهم او استهلكه لانه خرج بارا الى دار الاسلام فجاز صاحب  
الحق وضايمه في ذلك لم يقضى القاضي له بشي فذلك اذا خرج الامام  
وكذلك ان كان المستامنون الذين فعلوا ذلك اهل منعة فخرجوا اخذوا  
الى دار الاسلام فخذوا الواحدة واخرجه سواء لانهم عوزوا بمنعة أنفسهم  
الامام فان كانوا حين جئوا وصارت لهم منعة فابوا اهل الحرب  
ثم كحقوا العسكر من المسلمين قد غنموا غنائم اخرى ايضا بعد التحقوا بهم

اصحابنا

اصحاب اهل العسكر قبل الانتفا يجيشون اليها في لهم خاصة ودون التجار  
التجار لا يصيرون مدد لهم ولا في حكم الغزاة بمجرد الانتفا لم يتعدوا في  
على اصحابنا وما اصابوا بعد الانتفا فهو بين الكل على قسمة الغنائم لانهم شركوا  
في الاصابة والاعزاز وما اصاب التجار في امانهم فانهم يؤمرون بالرد على  
اهل الحرب من غير ان يجبروا عليه في الحكم لانهم كانوا مخربين لذلك بخلاف  
منعهم لا باعتبار منعة الجحش فكان اخراجهم ذلك الى منعة الجحش والى  
دار الاسلام سواء الا ان يتفوق لا فيقتلوا دفاعا عن ذلك فحينئذ  
التجارت يركون الجحش في جميع ما اصابوا ما اخذ الامام ما اصاب التجار  
فيحصل ذلك موقوف حتى يجزى اصبها في اخذها لان الاعزاز بمنة بقوة  
العكر وبقا لهم دفاعا عن ذلك المال فثبت ولاية الامام فيه لا ترى  
انه لو لم يكن ما خذوا على وجه العذر كان حكمه حكم الغنية بقسمة الامام بين اهل  
والتجار بعد ما يرفع الجحش من ذلك واذا ثبت ولاية الامام فيه فعليه  
العذر بالوصول الى صاحبه الا ترى ان الدين اخذ منهم ذلك الاموال  
لوجبا والى العكر ولهم منعة فقا لوازيد قلكم او تخلوا بينا وبين التجار  
حتى نقتلهم فخذوا اموالهم لم يسعنا ان ندع اهل الحرب نقاتلهم لكن  
يزمن نصره التجار بان ما خذوا في ايديهم مما عذرنا فيه وندره على اهل  
ويعتبرهم من قتل التجار فذلك اذا كان الدين فاقولوا لا يستغفروا قوم سوي  
اصحاب الاموال ولو كان المستامنون لا منعة لهم والمسألة بجملتها  
اهل العسكر ان يردوا ما اصاب المستامنون على اهلهم لانهم ما كانوا  
مخربين لذلك منعهم وانما صاروا مخربين له بقوة اهل العكر ولهذا  
ثبت حقهم فيه لو كان غنيمة وان لم يتفوق لا بعد التحقوا بهم ففرقنا  
ولاية الامام قد ثبت في هذا المال حين صار مخذرا بقوة العكر فعليه  
على اهلهم وليس عليه ان يعطى به اليهم ولكنه يكتف الى صاحبه حتى يرضى  
بمان فباخذ لانه ما خرج من يد صاحبه وانما وقع في يده من غير عدو  
فليس التوت اذا ثبت به الرجح والغنة في جحش فان لا يجزى عليه  
ان يجله الى صاحبه ولكن عليه ان يعطيه حتى يرضى فباخذ منه وانما  
في دار الحرب جرح الى دار الاسلام واهل الحرب لا يعلمون به ثم



اليهم فلم يعرفوا له وطنه انه على الامان الاول فلا بأس بان يغلبهم وفيه  
ما به من اموالهم لان بوصوله الى دار الاسلام قد انتهى حكم الامان بينه  
وبينهم سواء علموا به او لم يعلموا فاذا دخلوا اليهم بغير استئذان جدي كان حاله  
وخال ما لم يكن مستأذنا فيهم قبل هذا سواء اترى انهم لو علموا به ذلك فقتلوه  
واخذوا ماله فبان لم يعلموا لا مثبتا من جهة فان قيل فما كان لا يخل  
ان يفعل ذلك قبل الخروج للخروج عن العذر وهذا المعنى تام ما لم يعلموا بالخروج  
قتل لا كذلك فانه ليس عليه ان يعلمهم بخروجه وانما عليهم ان لا يفعلوا عنه  
حتى لا يتب عليهم خروجه وبعد انتهائه الامان بالخروج هو محارب لهم  
واكره خدعة قطنهم انه على الامان لا يمنع من ان يوضع بهم بالصيغة الجارية  
وكذلك اذا خرج الى عسكر المسلمين في دار الحرب لان الامان انتهى  
بينه وبينهم بوصوله الى منعة المسلمين كما انتهى بخروجه الى دار الاسلام  
فان كان اهل الحرب اخذوه حين عاد اليهم فقالوا اين كنت فاجبرهم  
لم يرجع الى دار الاسلام بعد اذ لو اله من انت قال انت من فكم فتركوه  
لم يخل ان يعرض لهم في شيء بعد هذا لان الذي كلمهم به بمنزلة الاستئذان  
الجديد لا ترى انه لو لم يكن دخل اليهم با مان حتى لان فلما اخذوه قال  
فيكم كان مستأذنا اذا دخلوا بسببه لا يخل ان يعذبهم بعد ذلك وان  
كان هذا المستأذن خرج الى قوم من المسلمين لا منعة لهم قد يعقبهم الامام طليعة  
في دار الحرب والمسلمة بجملها لم يخل ان يعرض لاهل الحرب في دار  
حكم الامان الاول بينه وبين اهل الحرب باق في المبدأ بهم او يخفى بغيره  
وباعتبار ذلك الامان لا يخل ان يعرض لهم وان تجمع المستأذنون في  
دار الحرب في مكان حتى صار لهم منعة لم يبدوا اهل الحرب حتى يفرقوا كما  
كانوا فانه لا يخل لاحد منهم ان يعرض لهم بشي لانهم على الامان الاول حين لم  
يبدوا الى اهل الحرب فان قيل لما ذى لا يخل لاحد منهم من المنعة بمنزلة المسلمين  
في دار الحرب حتى ينتهي به حكم ذلك الامان فلان انتهت الامان بخارج  
منعة المحاربين لاهل الحرب المستأذنون وادخلوا محاربين فبالجمل لا يصبرون  
محاربين لم يبدوا اليهم بخلاف اهل العسكر وكذا ان يجمعوا مع قوم من  
الاسراء والذين اسلموا في دار الحرب ولهم منعة الا انهم لم يبدوا الى اهل الحرب

بالحياتة لان الاسراء مقهورين في ايديهم والذين اسلموا كانوا محاربين  
لهم فلا يصبرون محاربين في البطء من الجرح والمنعة ما لم يبدوا اليهم بالحياتة  
ولا ينتهي امان المستأذنين بالتي فهم بمثل هذه المنعة فان كان الاسراء  
قد تبدوا الى اهل الحرب والمسلمة بجملها فلا بأس للمستأذنين اذا عادوا  
اليهم ان يقتلوا من قدروا عليه منهم لانهم الحقوا باهل منعة من المسلمين محاربين  
لا اهل الحرب وحكم الامان ينتهي بذلك كما لو التحقوا بالعسكر فان كان  
المشركون علموا بهم فقالوا لهم حين رجعوا لم يمتهم فقالوا اخرجوا الى عسكرهم  
نحي وادينا هم لنهائهم عما صنعوا فتركهم بما قالوا لم يخل لهم ان يعرفوا لهم شي  
لان هذا الكلام بمنزلة الاستئذان منهم فانهم اخبروهم انهم على الامان الاول  
وانما تركوهم على ذلك الامان وكذا انك هذا الجواب فيما اذا خرجوا الى  
عسكر في دار الحرب ثم رجعوا اليهم فاجبروهم انهم خرجوا للتي ردة او الحاجة  
ولوان المستأذنين اصابوا شيئا من اهل الحرب ثم تجتمع انصار لهم  
منعة ويندوا الى اهل الحرب واخبروهم انهم لقاوهم ثم قاتلوا ولم يقاتلوا  
حتى اصابوا غنائم فخرجوا فان اصابوا بعد السند بجيش يغيب عنهم على اسم  
الغنية وما اصابوا قبل السند فهو من اصاب ولا عس فيه لانهم اخذوا على  
وجه العذر وانما اعزوه بمنعتهم خاصة لا بمنعة الامام والمسلمين فبينهم  
الامام بالرد من غير ان يجبرهم عليه في الحكم ولو كان مكان المستأذنين  
اسراء وقوم اسلموا منهم والمسلمة بجملها جنس الامام وذلك كلمة قسمة  
بينهم على سهام الغنية لانهم اخذوا حين اخذوا وهو حال لهم ثم اعزوه  
بمنعة وقوة فثبت في حكم الغنية فاما المستأذنون فاما اخذوا قبل السند  
وهو عليهم حرام فلا مثبت حكم الغنية في ذلك الا اخذوا بما حدث لهم  
المنعة الا ترى انهم لو اعزوا ذلك بمنعة الجيوش اخذوا الامام فزوه على امله  
ولم يقسم بينهم على قسمته الغنية والاسراء لو اعزوا ما اخذوا بالمنعة الجيوش  
بينهم وبين الجيوش على قسمته الغنية فذلك لو اعزوه بمنعتهم الا ان  
هناك مثبت للامام ولاية الجبار على الرد ومن لا مثبت وان كان  
المستأذنون كحقوا في دار الحرب بقوم لصوص لا منعة لهم وقد دخلوا  
بغير اذن الامام ولم يصبروا اهل منعة بعد ما جمعوا في حكم فيما اصاب كل

ما اخذوا



فربن بعد الاتفاق كما كان قبل حتى ان ما اصاب للصوم فربن على  
الاخذ منهم خاصة وما اصاب المستامنون امر وارده على جبر وان صاروا  
اهل منعة حين جمعوا فبند والى اهل الحرب ثم خرجوا الى دار الاسلام فان  
الامام يحبس ما اصاب للصوم لانهم اخذوه ولاخذ حلال لهم وحرزوه  
وهم قاهرون باحدث لهم من المنعة فيجب ان اصابوا ويقسم باقي بينهم  
المستامين على سهام الغنية فان قيل كيف ثبت المستامين في  
ذلك حق الشراكة معهم ولم تقاموا دفاعا عن ذلك المال بعد التحقوا بهم  
فقد لانه صار محروا بمنعة حدثت لهم وباعتبار ما اخذ حكم الغنية فكان  
هذا اكثر تأثيرا من قتالهم دفاعا عن ذلك المال فانما اصاب المستامنون  
فانهم يوقرون بزره من غير ان يجبروا على ذلك لانهم اخذوا ولاخذ حرام  
عليهم فلا يصير غنية بالافراج وما حرزوه بمنعة غيرهم من المسلمين فلا يثبت  
للامام فيه ولاية الاجبار على الرد وان كانوا لم يبنوا الى اهل الحرب  
خرجوا والمسلمة بحالها محسنة من ذلك لانهم اصابوه على وجه الخصوص  
واخرجوه كذلك فانهم لم يظهروا القتال مع اهل الحرب في دارهم وعياد  
المنعة لاظهار القتال فاذا لم يظهروه كان فيهم ما لو لم يصيروا اهل منعة بعد  
الاتفاق في الحكم سواء واذا لم يصروا اصاب للصوم غنية فهو لاخذ خاصة  
ولا شراكة للمستامين معهم في ذلك والذي يوضح هذا الفرق ان المستامين  
لو رجعوا الى اهل الحرب قبل ان يبنوا اليهم كانوا على الامان الاول  
لا يجل لهم ان يعرضوا لاهل الحرب بشئ وبعد ما يبنوا اليهم بجنب المنعة  
لو رجعوا من غير استئذان جدد صل بهم ان يغتلبوا من قدروا عليهم ذلك  
لو كان المستامنون حين جمعوا اهل منعة والذين يحقوا بهم لا منعة لهم  
لان المستامين ما كانوا محاربين لهم ولكنهم كانوا في امان منهم فلا يثبت  
حكم ذلك الامان لم يبنوا اليهم او وصلوا الى اهل منعة من المسلمين وان  
كانت المنعة للصوم دون المستامين فلحق المستامين بهم فبند  
مخوفهم بعكر دخلوا باذن الامام لان للصوم محاربون للمسلمين وقد يبنوا  
انهم اذا كانوا اهل منعة قد خلوهم باذن الامام وبغير اذن الامام سواء وان  
كان المستامنون اهل منعة حين جمعوا قبل ان يجمعوا للصوم والذين

لهم منعة والمسئلة بحالها فبند الاول سواء الا في حصلة واحدة وهو ان الامام  
هنا لا يأخذ من المستامين ما كانوا اخذوه ولكنه يفتيهم بالرد فيه لانهم اخرجوا  
بمنعة للصوم وانما حرزوه بمنعة انفسهم فلا يثبت ولاية الامام في اخذ ذلك  
منهم وفي الاول ما اخرجوه بمنعة للصوم وللصوم اذا كانوا اهل منعة  
فحكمهم كحكم العكر فان لقوا قتالا في الفصل الاول فان الامام يأخذ من  
المستامين ما كانوا اخذوه فيرده على اهل لان للصوم حين قاموا دفاعا  
ذلك المال فقد ثبت للامام فيه الولاية كما ثبت له عند قتال العكر  
عن ذلك المال فان التحق المستامنون ولا منعة لهم يقوم المسلمون  
دفعوا باذن الامام ولا منعة لهم وبعد الاجتماع لم يصيروا اهل منعة ايضا  
المستامين يوقرون بزره ما كانوا اصابوا من غير جبر ويحسب اصابوا  
والى في لهم خاصة دون المستامين لان المستامين بعد التحقوا بهم  
كانوا على امانهم لو رجعوا في ما خرجوا الى دار الاسلام وهم مستامنون عرفوا  
انهم ما صاروا بالدين دخلوا باذن الامام ولا صاروا محاربين في دار الحرب  
وكذلك ان صاروا اهل منعة بعد الاجتماع الا ان يبنوا الى اهل الحرب  
فحينئذ يثبت ركونهم فيها اصابوا قبل ان يجمعوا بهم وبعد ما يبنوا لاهل لان  
الامام قد انبذ بينهم وبين اهل الحرب وقد حدثت لهم المنعة بالحق فربن  
وقد بينا ان هذا بمنزلة القتال دفاعا عن المصائب واقوى منه فانما اصاب  
المستامنون فانهم يفتنون فيه بالرد من غير جبر لانهم ما اخرجوا ولاخذ بالمنعة  
غيرهم من المسلمين فلا يثبت فيه ولاية الامام ولان المستامين الذين  
لا منعة لهم التحقوا بقوم اسر او اسلموا في دار الحرب اهل منعة ولكنهم لم يبنوا  
اهل الحرب فما اصاب لاسرا قبل ان يفتح بهم المستامنون يحسب في  
لهم خاصة لانهم اخذوا ذلك ولا اخذ حلال لهم والمستامنون بالتحقق  
بهم ما صاروا بالدين في ذلك لانهم لم تقاموا معهم دفاعا عن ذلك  
حديث لهم المنعة بالحق فربن بهم فقد كانوا اهل منعة قبل ذلك وكذلك  
ما اصابوا بعد ما التحق بهم المستامنون لانهم لم يصيروا محاربين لاهل الحرب  
حين لم يبنوا اليهم فبند الولاية للصوم في ذلك في خصصهم بالمصائب  
لغنى فقرى وهو ان الامام بين اهل الحرب وبين المستامين بين اهل



بعد ما اتفقوا بهم اذا كانوا لم يباذروا اهل الحرب ومع بقا الامان لا يكون  
 ان يخلوا كما لو ردوا له ولهم فيها اصابوا فلهذا لا يابى ركنهم المستمنون في  
 ذلك وان كان اصابوا غنيته باعتبار منعتهم حتى يحسن بغيرهم بغيرهم  
 على سهام الغنيته وان كانوا قد باذروا اهل الحرب والمستمنون بها  
 اصابهم والمستمنون بعد التنبه فهو في بينهم جميعا لان امان المستمنين  
 انتهى بالوصول اليهم فانهم المتفقون بمنفعة من المسلمين هم متفانون لاهل الحرب  
 من يذون فكانوا بمنزلة الرد لهم فيها اصابوا بعد الاتي ق بهم وما اصاب  
 قبل الاتي ق بهم فان الامام باخذه فيرده على اهلهم لانهم حرزوه بمنفعة قوم  
 من غزاة المسلمين فثبت للامام ولاية الاجبار على الرد بخلاف الاول  
 فهناك الاسراء كما لو غزاة على الاطلاق حين لم يباذروا اهل الحرب فلا  
 ثبت للامام ولاية الاجبار فيها اصابه المستمنون وان حرزوه بمنفعتهم  
 بغيرهم بآرد وان صار المستمنون اهل منعة قبل ان يمتنعوا بالاسراء  
 الدين باذروا اهل الحرب فان الامام لا يجبرهم على رد ما اخذوا لانهم حرزوه  
 بمنفعة انفسهم لا بمنفعة الغزاة وفي منعه لا يثبت ولاية الاجبار للامام في الرد  
 الا ان يتفارقا لا فيمنع ثبت للامام فيه ولاية الاجبار فيقبال الغزاة  
 للرفع عن ذلك المال فباخذه ويرده على اهلهم واذا اخذ المستمن في  
 دار الحرب اهل حربى على سبيل الغزو فخرجه ثم اسرا حربى الذي هو صاحب  
 المال فاللحم للمسلم الذي كان حرزوه وقد طالب له لان المال كان  
 مملوكا له حين اخرجه ولكنه لا يطيب له لبقا حتى لا يفرقه منه وحين اسرو  
 صار عبدا بطل حقه فالمنع من الطبيب للاخذ به فان قبل الاستنزاف  
 الى سور فيها هو حقه كما يخلفه في ملك نفسه فله نعم ولكن فيما يكون محلا  
 للملك بالغير والمال الذي هو مملوك للمسلم لا يكون محلا للملك  
 للمسلم بالغير فلهذا لا يثبت حق الاسرفية الا ترى ان حربيا يستمن لرد  
 ان سدا دينا في دارهم عاد الى دار الحرب فاسر بطل الدين عن صاحبه  
 ولم يكن ثبانا لان الدين في الذمة لا يكون محلا للملك بالغير بل اولئك  
 الدين كان ملك الاسير في ذمة من عبده وهذا المال لم يكن ملك الاسير  
 في ذمة المسلم الا ترى انه لو لم يوسر حتى يرجع الى داره فطلب دية جبره

على قضاءه وهذا لو لم يوسر حتى خرج فطلب ذلك المال لم يجز المسلم على  
 دفع شئ اليه سواء كان قاتلا بعينه في يد من اخذه او ستملكه فان قيل  
 لما دى لا يخلفه وارثه في ذلك الحق بمنزلة الموات اذ ارق نصف حيا  
 حيا فلهذا لا يثبت التوريث يكون بالنقص لا بالزيادة ولا ان الوارث  
 انما يخلف المورث فيما يعقل عن حاجته وبالا سرف في بدلت نفسه ولكن  
 لم ينقطع حاجته فلا يمكن جعل الوارث خلفا له في املكه وحقوقه وكذلك  
 لو لم يوسر احرى ولكن الامام عذب على ملك الارض وقتل صاحب المال  
 لان حقوقه قد سقط بموته ولم يخلفه في ذلك ورثة حين وقع الظهور  
 عليهم فصار وارثا فان رقب الوارث يمنع هذه الخدعة كرق المورث  
 والمنع من الطبيب قيام حق الغيرية وقد تحقق سقوطه ولو قتل احرى  
 ولم يقع الظهور على داره فان الاخذ بغيره بالرد الى ورثة لانهم خلفاؤه  
 في حقوقه وملكه بعد ما قتل كما يخلفونه اذا مات خلفاؤه وقيام حقهم  
 كقيام حق المأخوذ منه في المنع من الطبيب للاخذ ولو كان الاخذ خرج  
 المال الى عكرى في دار الحرب ثم اهل العكرى اسروا صاحب المال  
 فهو في لهم مع المال يحسن والباقى بين اهل العكرى والمستمن على سهام  
 الغنيته لان حق اهل العكرى كان ثبت في هذا المال باعتبار انهم حرزوه  
 لولا قيام حق المأخوذ منه الا ترى انه لو كان مكان المستمن اسرا كان  
 المال غنيمة لاهل العكرى والارضى انه ثبت للامام ولاية الاجبار على الرد  
 فيه وما كان ذلك الا باعتبار ميتة حق اهل العكرى فيه وقد زال المنع  
 وهو حق احرى حين اسروا لان هذا المال لما كان مستحقا لرد على الاسير في  
 الحكم كان بمنزلة مال غنوى به يكون محل التملك بالغير وقد تحقق الظهور  
 فصاروا في بخلاف الاول فهناك المال غير مستحق الرد عليه الحكم  
 اهل ملك الاخذ فيه وهو المقدم في الحكم وذلك يمنع تمام سبيل المسلمين  
 عليه باسرا حربى وكذلك ان قتل احرى ودفع الظهور على الارض فان الامام  
 باخذ ذلك المال فيرده على ورثة احرى لانهم خلفاؤه في ذلك وانما  
 نظير حربى مستمن في داره او دفع رجلا اليه ثم رجع الى دار الحرب فباخذ  
 اسرا فان الوديعه يكون في الدين امره بمنزلة نفسه لما بين ان المال

وان لم يقع الظهور صح



كان مستحق التسليم اليه في الحكم ويدر المودع فيه كيد فثبت حكم الاستيلاء  
عليه حين اسرو ذلك لوقف ظهر على الدار وان لم يقع الظهور على الدار  
والمال في يد المودع على حاله الا ان بقي وارثه فياخذ به كذلك ما سبق  
والذي يوضح الفرق بين ما يجوز له المستمن بدار الاسلام وبين ما يجوز له  
بمنه الجبش ان لا يخذ لو كانت جارية فاعقها بعد ما اخرجها الى دار الاسلام  
تقد عتقه فيها ولو اعقها بعد ما اخرجها الى العسكر لم ينفذ عتقه فيها فهذا  
بين قيام ملكه فيها بعد الاخراج الى دار الاسلام وانعدام ملكه اذا اخرجها  
وانما امتنع بوقت الغيرة لقيام ملكه في المحل ولو ان الاسرا تجمعوا فاصابت  
لهم منعة واخذوا اموالا فخرجوا الى دار الاسلام خمس اصابوا لان  
الاخذ كان مباحا لهم وكانوا قاهرين عند الا حراز بحسب المنفعة بخلاف  
ما اذا كانوا مستمنين ولم يباينوا اهل الحرب فانه لا يجنس بها ولا يملكهم  
يفضون برده لان لاخذ كان حرا عليهم لمعنى العذر لا ترى ان المال المأخوذ  
لو كان في يد الاسرا ولم يخرجوا حتى غلب المسلمون على تلك الدار فانه يجنس  
ذلك كله وملكه في المستمنين لو وقع الظهور على اهل الدار والمال في  
ايديهم ولكنهم لم يباينوا اهل الحرب فان المال في ايديهم ولا شيء لملك  
فيه لان المستمنين ما داموا في امانهم يكون المال في ايديهم كونه في يد  
صاحبه فيصير في اذ وقع الظهور عليه كباي امواله ولا شيء للمستمنين  
فيه لانهم ليسوا بجزاة بخلاف الاسراف انهم كانوا محاربين لاهل الحرب  
لما كانوا بمنزلة الغزاة في المال الذي احرزوه بمنفعة المسلمين فلهذا يجنس فيهم  
بينهم وبين الاسرا على سهام الغنمية ولو كان المستمنون حين اخذوا ذلك  
الاموال نبذوا الى اهل الحرب ففانواهم ولهم منعة فحاصلهم الان كمال  
الاسرا لانهم خرجوا من امانهم وصاروا محاربين لهم لا ترى ان اسلم اهل الدار  
او صاروا ذنه قبل ان تقع الظهور عليهم لم يورثوا المستمنون برد المال  
منه في الاول يوم يرون برد المال ولو دخل عسكرا فالتحق المستمنون  
بهم لم يورثوا من ذلك المال لان المستمنين انما منعه بمنعتهم  
لا بمنعة الجبش بخلاف ما اذا لم يباينوا اهل الحرب فان هناك انما احرزوه  
بمنعة الجبش فياخذ الاموال ويرده على اهل الدار فان كان الجبش

الدين دخلوا ظهره واهل الدار وقتلوا صاحب المال واسروه فقد صار ذلك  
المال في ايدي اهل العسكر وبين المستمنين وان لم تظهره واهل الدار ولكن  
قتلوا صاحب المال لم يورثوا المالا اخذ المستمنون واهل الدار والى ورثة  
صاحب المال وذهب هذا الفرق واذا كان المسلم مستمنا في دار الحرب  
فزل قريته من قراهم ثم مذهبهم عسكر من المسلمين ولهم منعة فقتلوا جال اهل  
الغزاة وسبوا من فيها ولم يورثوا المستمنين بشي فهو على امانه فيما بينه وبين اهل  
الحرب لا يحل له ان يورث شي لانه لم يوجد ما يوجب انتها امانه منه  
وبين اهل الحرب فان الغزاة لم يورثوا الاسلام اذ الغزاة متع البدة  
ولان المسلمين حين مضوا وتركوا فقد عرفوا انه لم يكن من قصدهم الضمير  
وارسلهم ولم يكن المسلم المستمن هو المحرر لنفسه بمنعة المسلمين انما هم الذين  
نزلوا ذلك الموضع ثم ارتحلوا منه وربما كان سونا تاما لم يشعروا بجهنم ولا يباينهم  
فيكون هو على امانه على حاله وان كان العسكر نزولوا بالقرب من الغزاة  
فذهب هو الى العسكر فقد انتهى امانه منه وبين اهل الحرب لانه الان  
احرز نفسه بمنعة الجبش فخرج به من امان اهل الحرب حتى اذا عاد اليهم فله  
ان يقتلهم وبأخذ اموالهم لا ترى انه لو سار معهم اياما او قاتل معهم قوما من اهل  
الحرب والمشركون لا يبعدون بذلك فانه يكون خارجا من امانهم فذلك  
اذا صار في عسكرهم بجزء اليهم وان كان المسلمون حين قتلوا جال اهل  
الغزاة حلوهم كرا فادخلوا عسكرهم فلهذا امانهم خلا سببه فخرج  
الى دار الحرب فغنى العباس امانه منه وبينهم لانه صار محاربا بمنعة الجبش  
وان كان بغير خيرة منه فخرج به من عهد المشركون كالمحلوه كرا الى دار الاسلام  
ولكنه استحسن فقال الموضع الذي ينزل فيه العسكر من جهة دار الحرب المستمن  
من المسلمين ما دام في دار الحرب فهو في امان منهم الا ان يوجد منه فعل  
يستل به على نبذ امانه ولم يوجد ذلك حين كان كرا على الخروج الى  
العسكر لان الاكرام ان كان بوجبة التفت لا سعى لفضل اصلا وان كان  
يهدد دون ذلك لا سعى وصاه به حتى يجعل ويبدا على نبذ امانه منه  
فاما اذا خرج الى دار الاسلام فاسلم في دار الاسلام لا يكون في امان  
اهل الحرب فلهذا ثبت لو اقام في امانه سنة لا بد منه يرجع الى دار الحرب



الكان يتي في امان منهم هذا لا يقول بحد وكذا كذا اذا اخرجوه الى دار الاسلام  
ثم خذوا سبيته فخرج كان لان يقتل من سائرهم ما لم يجدوا بينه وبينهم  
اما اذ اتت نكاحي سلم

**باب ما ينظره ثمانية اهل الشر في جزوة من اموال المسلمين  
ثم يصيبه المسلمون**

قد بين فيما تقدم انهم يملكون اموالنا بطريق الغنم بعد ان يملوا حرازهم فاذا  
عليه المسلمون فهو غنمهم لهم بمنزلة سائر اموالهم الا ان المستولي عليه اذا وجد  
قبل القسمة اخذه بغيرته وان وجد بعد القسمة اخذه بالقيمة ان كان  
ضار مظلوما وكان على المسلمين القيام بنصرته ووقع الظلم عنه فانهم لا يملكون  
من السبي في دار الاسلام الا ان يرفع بعضهم عن بعض وكان رفع  
هذا الظلم على الغزاة الذين يذبحون عن دار الاسلام ويأخذون الكفدية على ذلك  
فاذا وقع المال في ايديهم فيقول قبل القسمة نحن لعمريهم ووقع الظلم واجب  
عليهم ايضا وذلك في رد المال عليه فوجب رده مجازا بالقيمة فقد  
الملك فيه لمن وقع في سهمه واما كان يجب عليه دفع الظلم عنه بتسليم ملك  
نفسه اليه الا ان حق الذي وقع في سهمه كان في المالية حتى كان للمسلم ان  
سبح الغنم ويقسم لهم بينهم حتى لا يورثوا منه كان في العين فوجب رده  
الحقير وذلك ما يصلح عين الملك اليه اذا وصل الى من وقع في سهمه  
حقه وهو المالك ان ساء وان قبل القسمة ان ثبت للغانين حتى لا ملك  
وان ثبت للمستولي عليه حتى ايضا فيخرج حقه بالسبق في اخذه مجازا وبعد  
القسمة ان ثبت لمن وقع سهمه ملك والمستولي عليه حتى وان كان  
سابقا فانه لا يملك الملك المستقر كما يجب ردها تمامه وذلك في ان  
ياخذ بالقيمة وكذا لو دخل مسلم اليهم واشترى من وادخوه الى الاسلام  
فصاحبه ان ياخذ باليمن ان ساء ولو دهبه منه فله صاحبه ان يخذ  
منه بالقيمة ان ساء للمعينين الذين ذكراهما واستدل على ذلك بما ثبت  
رواه في الكتاب منها حديث بن عمر قال اخذ المشركون ناقه مسلم  
فاصابها منهم مسلم فاقعدوا الى ابي سلمى بن عبد الله وسلم فقال عليه السلام اعطه  
تمرها الذي اساعها به ولا تخل بينه وبينها ثم ذكر حديث زيد بن ثابت

المسبب ان السور منه اذا وجد به القسمة فلا يسبيل له حيلة المداومة لانه لا يسبيل  
عليه في الاخذ مجازا ولكن اذا عطاها قيمته فهو حق به وذكر عن الحسن بن ابي  
انه لا يرد على صاحبه قبل القسمة ولا بعد ولا لو وجد هذا لانه خلاف الحق  
عليه الكتاب من الصحابة رضوان الله عليهم وعن ابي بكر الصديق رضي الله عنه  
قال يرد على صاحبه قسم ولم يقسم اذ اقامت بالقيمة وبه اخذ فانه لم  
حق المستولي عليه بالحجة لا يمكن من اخذه وطريق ثبوت حقه فانه البينة  
وبعد ما ثبت حقه فانه ما خذ قبل القسمة مجازا وبعد بالقيمة ان ثبت فكان  
مراد الصديق رضي الله عنه انه حق اذا رغب في اداء القيمة بعد القسمة وابل  
الذمة في هذا الحكم كالمسلمين لان نفوسهم واموالهم معصومة مسفوقة بال  
بالدار وبهذا لا يستوفون اذا وقع الظهور عليهم كالا حرام من المسلمين  
والحكم في اموالهم اذا وقع الاستيلاء عليها كالحكم في اموال المسلمين وذكر  
عن كحول في رجل من العدو قال بجيب من المسلمين اربعمائة انما جنكم بسهم  
انعطوني فذاه فقالوا نعم فصالحهم على شيء معلوم ثم جابه فمات الجاني في  
العسكر قال يرفع فاذ ذلك المسلم الى اهل الكافر هذا لانهم ضلوا فكلما  
ان في حال حياته كان على ان يفي له بما شرط فغويته الفدا فكذلك بعد  
يدفع من الثمن ذلك بالشرط الى ورثته وذكر عن ابراهيم بن المسلم بن ابي  
من اهل الحرب كالمسلم قال منه يكون وما على كرهه وانما اراد به اذا  
بأمره ان لا يستر فكم بين هذا العقد شرافي الحقيقة وانما كان فدا  
فدى بالمسلم فان كان بغيره فهو منقطع فيها اذ كان بمره فهو  
له عليه لانه كالمستوفى منه حين امره بان يودي فذاه الا ترى لوامره بان  
يقضي عنه وبما كان لان يرجع عليه ولو قضى الدين بغيره لا يرجع  
عليه والمليون كالمسور لصاحب الدين فاذ ثبت هذا الحكم فيما هو شبه  
بالاسرفي حقيقة اولى فاما العبد والامة اذا ابق اليهم فاذ ذاه ثم ظهر  
عليه فهو مردود على صاحبه قبل القسمة وبعد بغيره في قول الجاني حقيقة حرة  
بجفاف النفس اذا اعالى اليهم وعندي يوسف ومحمد وجمعا من احوال  
فيها سوا ياخذ صاحبه قبل القسمة بغيره وبعد بالقيمة فابو حنيفة رحمه الله  
فيقول الابن لا يكون محررا ابدا لثبوت بدخلة له في نفسه بخلاف الامة



وهي مستندة معروفة واستدل عليه بحديث عمر رضي الله عنه تحت آية كسب  
 الى ابي عبيدة في جواب هذه المسئلة ان كانت الالة خست فثبت  
 قبيلها وان كانت لم تجس ولم يقسم فارودها على اهلها وبوخيفة رحمة  
 يقولون وابدانها ايقظ فلم يدخل دار الحرب حتى خرجوا اليها فاحرزوها وذكر  
 ان عملا ما لا ينعم عمر بن يوم المرموك الى العدة ودار فرس له فظهر المسلمون  
 على ذلك كله فزده عليه خالده قبل ان يقسم بها يقولون هذا التقية  
 ان بعد التقية لا يرد عليه الا ترى انه سوى بين العبد والالة وبوخيفة رحمة  
 يقول في العبد قد ثبت بالليل انهم لا يكونون محاربين له فوفقا انه كان يرد  
 عليه لو جاز التقية ايضا مجازا والله اعلم

### باب ما يحزره العبد وخفايا خذه بقبته او باكثر من ذرية

واذا اظهر المشركون على ابريق نفسه او ذهب المسلم فتمتة اكثر من ذرية لقناته  
 ثم وقع في التقية فان وجده صاحب قبلة التقية اخذه بغيره وان وجده  
 بعد التقية اخذه بقبته ان شاء فان كان ذهابا اخذه بقبته وادهم وان  
 كان نفسه اخذ بقبته واما في الاصل المعروف انه لا تقية للجودة والضعفة  
 في الاموال الروية عند المتابعة بخسها على ما قال صلى الله عليه وسلم خذوا  
 سواد حق من وقع في سومة مرغى في الضعة كما سوفي الاصل فلو استغنى بقوم  
 بجنس الا برين لا يمكن لقوم الضعة اصلا فيقوت حقه فيه مجازا وذلك لاجل  
 فقد بقوم بخلاف الجس تظهر فتمتة الضعة فينور عليه تام المانية فتمتة الكسر  
 قبل لان او استهلكه فانه يضمن قبته من خلاف الجس لهذا المعنى فان  
 قضى القاضي له بالقبته او اصطلح عليه بغير قبضا ولم يتقيا بضا حتى افرقا ذلك  
 لا يتقصه افرقها لان يعطيه من القبته ليس بدل عن جين الا برين الا ترى ان  
 المستولى عليه بعبد الا برين الى قديم ملكه حتى لو كان مشترافا وجده بجبا يرد  
 بالجيب على العدة ولو اراد بيعه فربما يبعه على الثمن الاول دون اخذه به ولو  
 كان سوما في يده كان للذهب الرجوع فيه ولو كان عده في عنقه خباية جوب  
 بالذبح والعدا فترى انه لم يملكه على من وقع في سومة ابتداء ولكنه بعده الى قديم  
 ملكه ما بعده فلا يتحقق معنى المصارقة منها حتى يستلظ القبض في الجس يظهر

قال عمادنا رحمهم الله الا فررحمة الله فيمن استهلك ابريقا على جبل فقضى  
 عليه بقبته من خلاف جنسه ثم افرقا قبل القبض انه لا يبطل المصالح الى لان  
 هناك الغاصب والمستهلك ملك ولكن ذلك ملك ثبت شرط للقبض  
 بالقبته لا على سبيل المتابعة بها فالا لم يتحقق هناك معنى المصارقة منها فدان  
 لا يتحقق هنا وهو لا يملك على من وقع في سومة واما بعده الى قديم ملكه كان  
 اولى وذلك لانه لو ذهبوا الا برين المسلم فخرجه او اشتراه منهم فخرقا فخرقا لان  
 هذا السر لم يكن صهي معتبرا واما كان اخذ الا برين منهم بطيب أنفسهم فاذا خرجه  
 كان لصاحبه ان يخذ بقبته ان شاء كما في الفضل الاول ولو كان المشتري  
 منهم الا برين فخرقا فخرقا او اشتراه بثوب فخرقه فخرقه فخرقه فخرقه  
 بقبته بقبته من النضر في بقبته الثوب من المسلم لان هذا السر كان  
 فاما جكن من اخذه بمبلغ اعطاه المشتري والتوب ليس فيه ذوات الامساك  
 فيكون سلة القبته والمسلم ممنوع عن ذلك فخرقه فخرقه عن سبيل المثل بقبته  
 ولا بأس بان يقوم بالتوب وخرقا به من جنس الا برين فخرقه به سوادا  
 مثل وزن الا برين او اقل او اكثر لا يبيانه ليس بملكه بما يردى ابدا ولكن  
 بعده الى قديم ملكه ما يعطى من العدة بمنزلة مولى العبد الجاني بعده بالارس قبض  
 على ملكه كما كان لان يملكه بما يردى من العدة وان كان سدا منه له يفتق  
 به لك وازالم توجه المبالاة لا يمكن فيه معنى الراد ذلك لو كان الا برين  
 رجل مسلم والنظر في دار الحرب باكثر من ذرية من جنسه ثم اخذ فخرقه  
 ان اخذه بمبلغ ادى وان كان اصناف ذرية لانه قد اولى ليس بشرم قد علم  
 ان الرب لا يجزى بين السلم والحربي في دار الحرب فاما لم يرد عليه سبيل اعوم  
 فيه لا يكون له ان يخذ فان قبل لما ذى لم يقولوا بهذا فيما اذا اشتراه مسلم  
 بخرقا فخرقه فلان انكر لا يتقدم في حق المسلم فلا يملكه ان يخذ منه بقبته  
 اولى من انكر فلهذا اخذه بقبته الا برين بخلاف اذا كان المشتري  
 نصرانيا فان انكر مال منقوم في حقه فاما ادى من الدرهم هناك منقوم  
 حتى كل واحد منهما قال هذا بخلاف الشفعة واما على به اذا اشترى دارا  
 بعبد وفي الدار صفايح من ذهب او سلاسل من ذهب فاراد الشفع  
 يخذ بالقبته فانه ثبت هناك بين الشفع والمشتري حكم الربا حكم الشفع



في حصص الصفح على ما بيناه في الزايات وهذا لان الشفع ملك الدار  
باي ودي من قيمة العبد يكون ذلك سراً مبتداً وهذا انما هو قد ابتدى  
الابوين ملكه الاول لا ترى ان المستولى عليه ياخذ من غير ان ينقص شيئاً  
من العقد وحتى لو باع المشتري من غيره لم يكن له ان ينقص ذلك العقد بخلاف  
الشفيع فانه يمكن من نقص تصرفات المشتري وذلك لو كان المأمور  
فما الذي اخرج به عينه كان له ان ياخذ به جميع الثمن ان شاء ولو لم  
يأخذ الا التي فيها شفعه فان الشفع ان ياخذ ما بقي بحصة من الثمن وكذلك  
حكم المراجعة وجميع ذكرا فهو ليس على ان يعطى الشفع يكون من يعطى الملك  
القديم يكون هذا فان قبل فداوى فتم في سنة اول الباب ان يصار الى  
التقوم بخلاف الجهن اذا كان هذا ولا يمكن فيه معنى المعاوضة قلنا لا يبا  
انه لا يظهر ما ليه الضعة عند التقوم بجنس ولا قيمة له فليجاء الى ظهوره بالية الضعة  
صراً الى التقوم بخلاف الجهن لالات ذلك سبباً له في تاقى تقوم وتكر اذا  
كان المشتري لشرا لا حاجة الى ذلك فلهذا اجوزنا تقويمه بجنس الابوين  
ولو اسرعه وعبد الذي قد ظل اليهم ذمى في شرا به بطال من حره ووجهه كان  
لصاحبه ان ياخذ به منها لان الحكم من ذوات الامثال وهو ان يتقوم في  
حقهم كالحمل والعصير في حقها فان قضى القاضي له بذلك فلم ياخذ حتى اسلم  
احدهما لم ينقص الغضا وكان على صاحبه قيمة كخر ياخذ به لبيان ان هذا قد  
قد بطل بالاسلام قبل القبض بخلاف سر العبد باخذ ابتداء واخذ الدار  
بالشفعة باخذوا ولم يبطل الغضا فقيمة كخر لان السبب الموجب لتسليمه  
بافى وقد عجز عن تسليم العبد فانه ان كان هو المسلم فالمسلم ممنوع من ترك  
الحكم وان كان صاحب هو المسلم فهو ممنوع من ملك الحكم فلهذا يفرقة القيمة في  
الوجهين ولو قضى القاضي لصاحب العبد ان ياخذ به بالثمن من المشتري فلهذا  
فان اراد المشتري ان يحبس حتى تاخذ منه الثمن فلهذا لان ملكه ناجح ادى  
المشتري يكون لان حبس العبد به بمنزلة راد الابن بحبس كجمل لهذا المعنى لان  
المولى يملك ابتداء يعطيه من الجمل فان مات العبد في به بطل الفدا عن صاحبه  
لان كان يفتى لتسليم العبد ولم يسلم وان ذهب عينه فمساكين ان ياخذ  
بجميع الثمن ان شاء سواء كان ذهاب العبد بفعل المشتري او بغير فعله بمنزلة

والحاصل ذلك قبل فضا القاضي وهذا لان الفدا انما يكون للاصل لا للوصف  
الا ترى ان العبد انما اذا ذهب عينه لم يسقط عن مولاه شيئاً من الفدا  
سواء كان ذلك منه قبل اخذ الفدا او بعده وان قبله المشتري ففعل بطل الفدا  
بمنزلة مالومات ولا ضمان على القاتل لان قبله يات بعد قضاء الرضا وقبضه  
فانه لا يلقى له حق الحبس باعتبار يده لا يفرقه ضمان قيمته بحسب كالبائع اذا قبل  
المبيع قبل القبض وهذا لان العبد كان مملوكاً للمشتري فكان يعطى في حق المولى  
هذا في حق المشتري هو بطل ملكه عن العبد بعبوديه ياخذ به يكون بمنزلة البائع  
المبيع قبل القبض وهذا بخلاف راد الابن اذا قبله قبل ان ياخذ بجمل اولى  
الجنبة اذا قبل العبد الجاني بعد اخذ المولى الفدا كان هناك القاتل لم يكن  
مالكا لقيمة العبد قطع حتى يبقى ضمان ملكه باعتبار يده وهذا المشتري من العبد وكان  
بالكاله فسقى ضمان ملكه باعتبار يده وذلك يمنع وجوب ضمان القيمة عليه  
بالفعل ولو كان المأمور جارية فولدت في يد المشتري منهم كان لصاحبها ان  
ياخذها وولدها بالثمن لان الولد جزء منها وفي الفدا يجعل ثمنها فان قبل المشتري  
ولدها اومات الولد قبل فضا القاضي وبعده كان لصاحبها ان ياخذها لا كخر  
التمن ان شاء لان الولد مبيع في حكم الفدا فيفوت له لا يسقط شيء من الثمن بمنزلة ثمن  
سائر الاطراف وان مات الام وبقي الولد فلهذا كذا الجواب في قول في بوج  
رحمة به ياخذ الولد بجميع الثمن ان شاء وفي قول محمد رحمة به ياخذ بحصة من الثمن  
اذا قسم على قيمته وعلى قيمة الولد لان الاصل في هذا الفدا الام دون الولد فكان  
ابقى جميع الفدا بعد ذوات الاصل فلما بد من توزع الفدا على قيمتها لما ثبت له في حق الفدا  
في الولد وانما ثبت له ذلك الحكم لان الولد يسرى اليه ملك الاصل وهو لا ياخذ  
في الاصل ما ثبت له باعت رطله فلهذا في الولد وابو يوسف رحمة به يقول  
لما بقى له حتى لا ياخذ باعت رطله فلهذا يقول عليه جميع الفدا لان الفدا لا يكتسب  
التوزع على الاصل والبيع وقد تقدم بيان هذه المسئلة فيها المبناء من شرح  
الجامع فلهذا او فرنا في البيان به وذكر بعد هذا باباً فدين شرح مسأله في البيع

واية تعالى اسلم  
بأب العبد المأمور بشره رجل ثم يفرقه بغير مولاه



ولو اشترى العبد من العبد وسلم فخرجه ثم لم ياخذ مولا له القديم حتى يفرقه  
لا خلافه كان عبدا له قبل ان يوسر وصدقه الموقلة وكذا يوسر العبد فان الموقلة لا يسيل  
على العبد ومولا له المعروف الحق به بالتمن لان حق الاخذ ما ثبت له باعتباره  
النظر قبل ان يوسر والمشتري من العبد واقربته تلك الحق بعينه لا خروا قراره  
يكون حقا له صحيح فاما هو مستحق عليه بغيره فهو باطل لانه كان لا يملك البطل  
هذا الحق مع قيام ملكه في العبد فلا يملك كونه الى غيره بوضعه وهو يثبت حق  
الاخذ لما سوسر منه باعتباره ملكه وملك الموقلة ثبت في حق الموقلة خاصة لان قراره  
لا يكون حجة الا في حق الموقلة فملك المولى المعروف فهو ثابت في حق المشتري  
من العبد وفي حق الموقلة فلا ثبت للموقلة فاحتمل المولى المعروف باعتباره ملك  
لم يظهر في حقه فان لم يرغب المولى المعروف في اخذه فملك الموقلة لا ياخذ به  
ان لا يثبت لان حق الاخذ في حق الموقلة ثبت للموقلة باقراره ولكنه كان لا يظهر في  
حق المولى المعروف لكونه مقدما عليه فاذ زال ذلك تبدله كان لان حقه  
وان اخذه المولى المعروف فلا يثبت للموقلة على المشتري من العبد ومن قبله ولا  
لانه اخذ من يده بحق مستحق لا يخرجه ولو ازاله عن ملكه بخرجه لم يكن له ملكه  
فاذا اخذه منه بغيره خيره اولى وهذا لانه بالسرا من العبد وقد ملكه ملكا صحيحا  
الذي اعطاه كان ملكا له ايضا ملكا صحيحا في اخذ من التمن لان بل عاوى  
فيكون سالما له وما اخرج من يده فقد كان ملكا له فليس لاحد ان يضمنه شيئا  
ولو كان المشتري اخذته عبدا لهذا الرجل ويره قبل ان يوسر والمدة بحالها فهو  
مدبر للموقلة ولا شيء للمولى المعروف ولا يسيل له على العبد لان المشتري بمن اخذ به  
ملك للموقلة وهو ملك المولى بملكه ببيع او الهبة فملك الاقرار بالملك  
ايضا ثم قد تصادق على انه مدبر ولو دبره المشتري بانه تصدق بخرجه فاذا اخذ به  
مدبر بغيره وصدقه الموقلة كان مدبرا ايضا وبعد ما صار مدبرا لا يبقى للمولى المعروف  
حق اخذه بالتمن كما لو دبره المشتري وهو بهذا الاقرار باطل على المولى المعروف  
ملك هو منقول بحقه فلا يضمن له شيئا قال ولا يثبت به الاستشفاع بعين المشتري  
لانه اذا اقر به ما يورثه على فلان فانه لا يبطل به حق الشفع في الاخذ  
لان الشفع ولاية نقص تصرف المشتري باخذ بشفعة فلا يكون قراره  
في حقه بغيره ما لو اخذ له اسمي انا المولى القديم فليس له حق ابطال تصرف المشتري

بالاخذ الا ترى انه لم يشفعه او دبره لم يكن له ان ينفق تصرفه باخذ قراره  
بانه مدبر بغيره يكون صحيحا في حقه ايضا بغيره المشتري ملكا له اذا اقر له  
القبض ان العبد مدبر لفلان وصدقه الموقلة فانه لا يكون للبايع حق الاخذ  
لفساد البيع الا ان هناك يضمن المشتري القصة باعتباره قبضه وهذا المولى القديم  
لا يضمن المشتري شيئا لانه ما قبضه منه ولا ملك عليه وهو بغيره ما لو اقر له  
في الوجهين جميعا ولو قال الموقلة قد كان عبدي ولم ادبره فقط فليس لاحد  
منهما ان ياخذ ذلك بكونه مدبرا موقوف الحال لان المشتري من العبد وقر  
انه مدبر والمولى المعروف مقربا له ملكه بالسرا وان اقراره فيه نافذ وكذلك  
الموقلة فبصر مدبرا باقتضائهم ثم كل واحد منهم بنفسه من نفسه فبقي مدبرا موقوف  
الحال فاذا مات الموقلة عتق لان المشتري قد قر بان عتقه عتق موقوف  
الموقلة والموقلة كان مقربا من المشتري فيه نافذ فعد موت الموقلة حصل  
الاتفاق بينهم على عتقه فان لم يمت الموقلة حتى رجع الى تصديق المشتري  
اخذ مدبره لانه اقر له بالاجتنال الفسخ وهو لا ان ثبت بالمدبر فلا يبطل  
ذلك بكتيبه ولكنه اذا صدقه بعد الكتيب فهو والوصد قد ثبت في الحكم  
سواء وان لم يرجع الى تصديقه حتى جنى العبد جناية فجنابه توفقت قول في  
خفيفه رحمة لان موجب جنابه المدبر على مولا له ولا يدري من المولى منها  
والغنى بالبيعة على المجهول غير ممكن هذا هو العباس ولكنه استحسن محذور طاعة  
يسعى في الاقل من قيمته ومن لا يرضى لان كسبه ملك مولا له وان الجناية  
على مولا له باعتباره ان الكسب له الا ترى ان المكاتب لا كان الحق بحسبه  
كان موجب جنابه على نفسه فاذا قضيت بالاقل من كسبه فقد قضيت به على  
مولا له بيقين واصل هذه المسئلة ما ذكرنا في شرح المختصر جارية بين جبين اقر  
واحد منهما انها ام ولد لصاحبه وفيه قولان لابي يوسف رحمة وقديما  
فان جنى عليه كان لا يرضى موقفا لتوقف الملك في نفسه فان احتج الى  
نفسه ولم يقدر على كسب لم يرضى نفق عليه من ارضه بغيره لانه مال مولا له يضمن  
ونفقة المملوك عند عجزه عن الكسب على مولا له وان كان يقدر على العمل لا  
ارض له نفقته على نفسه وان لم يقدر على العمل يعطى عليه بغيره من بعض القدر  
على الكسب وليس له قريب يجب عليه نفقته ولان رجلا اشترى جارية ثرا



وقبضها ثم اقرها مدبرة فقال فلان مبي جاري وليست بمدبرتي فانه  
 ياخذها انه لا لانه اقره بالملك وشهد عليه بالتدبير فصح اقراره فيها اقره له  
 النصفين ولا يقبل منها انه عليه لانه كذب فيه ولا يثبت هذا العبد الماسور لان  
 هناك المقر له حين انكر التدبير فقد زعم ان السبي عرى عليه وان المشتري  
 قد ملكه وانه قد اقر فيه بالتدبير وهو عليه فلم يتولى حق الاخذ بالتمسك لنقد فيه  
 اقرار المشتري ومنها المقر له بقول العبد عدي والشر من المشتري كان باطلا  
 في اقراره بالتدبير لولا انه لم يصادف ملكه فلهذا اخذ الاله بحكم اقراره فيكون مملوكه  
 له غير مدبرة وذكر بعد هذا بابا قد تقدم شرح مسأله في الزاوية

### باب من اخذ آو فيها ببيع وفيها لا يبيع

المشتري للعبد الماسور من العبد اذا اخرج فخره مولاه فان كان اشتراه سبي له  
 من جنبه فلولي ان ياخذه بملكه وان كان اشتراه باليس من ذوات الال  
 كالاب والامتنع فلولي ان ياخذه بغيره لان المولى انما يعطى المشتري  
 فيه ليندفع به الضرر والخسران عنه وتام ذلك بالسل صورة ومعنى فوجب مراعاة  
 ذلك الا اذا تعذر اعتبار المالك بصورة محتملة لتغير المالك في معنى المالك  
 يدل المقتضى المستهلك بوضوح المولى حين يوجب في اخذه نقد جاز  
 ما صنعته المشتري واجازة في الانتها بتمترة الاذن في الاية ان يقدّر مال  
 نفسه ولو اذن له في الاية كان الحكم فيه ما ذكرنا لمعنى وهو ان ذوات الال  
 كالمكس والموزون مما يجوز استقراضه فالمولى صار كالمستقرض منه فهذه الميزان  
 مستكة فانما اتي باب والامتنع لا يجوز فيها الاستقراض وهي يكون مضمونة بغيره  
 بحكم الاستقراض الفاسد فان اختلف في مقدار قيمته فيقول قول الذي فذاه  
 مع اليقين لان المولى يدعى عليه بثبوت حق الاخذ له عند اقراره لا قبل وهو  
 لذلك لم يرد الاكثر الذي ادعاه والقول قول المالك مع بنية وان فذاه ملكه  
 وقد كان في يده الى ان دفعه الى بحر فيكون ملووعا بغيره من المولى القديم  
 لانه لم يصل ذلك الى يده قط فلفظ هوانه يجازف فيها يدعى من قيمته وكذلك  
 ان كان الذي فذاه به مكس او موزون فاختلاف في وزنه او جوده في القول قول  
 فذاه مع بنية للعس الذين ذكرناهما وعلى المولى البينة لانه يدعى بثبوت حق

اخذ ملكه منه بمقدار اقرب والا فمكس ولو انكر بثبوت الحق له اصلا كان عليه  
 ان يثبت بالبينة فذلك اذا انكر بثبوت الحق له عند حضار قائلين فان  
 اقام بنية من المسلمين او ذميين المشتري من العدو ذمى فقد ثبت دعواه  
 بما هو حجة على خصمه والبينة العادلة حتى بالعمل بها من اليقين الفاجرة  
 وان كان الذي فذاه اهل الحرب حربي كان مستأنسا ثم اخرج به بان ليس  
 لمولاه ان ياخذه منه لان المشتري في ملكه قائم مقام بايع وبيع وهو  
 الذي احرزه لو خرج البان ومنه ذلك العبد لم يكن لمولاه ان ياخذه  
 منه فذلك المشتري وهذا لان ثبوت حق الاخذ له باعتبار انه صار مملوكا  
 وان على المشتري المقيم بمصالحه وينصره وهذا لا يوجد فيها اذا كان الذي  
 اخرج حربي مستأنسا لانه ليس من اهل دارنا ولا يزمه نصرته من هو من اهل دارنا  
 بخلاف الذي ولكنه يجبر على بيعه لان هذا العبد كان من اهل دارنا فلا يترك  
 الحربي ليرجع به الى دار الحرب فان كان العبد مسلما فهو غير مكس لانه لو كان  
 عبدا من الاصل فاسلم اجبر على بيعه فها اولى ان يجبر على بيعه وان كان  
 بحربي الذي اشتراه فخرج مسلما او ذميا ومنه العبد لم يكن لمولاه عليه بغيره  
 الا خرج البان مسلما او ذميا والاصل فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم من اسلم  
 على مال فهو له الا انه اذا كان فوج ذميا والعبد اسلم فانه يجبر على بيعه بغيره  
 لانه لا يترك عبدا اسلم في يد كافر يسعده لما فيه من الاذلال بالاسلم وان  
 كان الماسور من المالك يملكه والتقل من ملك الى ملك كالحرق والمذب  
 والمكاتب دام الولد فهو مردود على ما كان عليه سواء اسلم او صار واذنه  
 حرجوا اليه بايات لان هذا مالا يجري عليه سبي ولا يكون محررا لانه اذا لم يكن  
 ملكا لهم قبل الاسلام لا يصير ملكا لهم بالاسلام ولكن عليهم ازالته به الظلم عنه  
 فان اختلف المولى القديم مع المشتري من العدو وفي المال الذي فذاه به في  
 جنة او مقداره في القول قول الذي فذاه به لما بين فان اقام المولى بنية اخذ  
 ببينة لانه لو ادعاه بالحق فهو في الظاهر مدعى لزيادة وان كان في المعنى منكرا  
 كما بينا ولكن الدعوى خلا برأيي بقول البينة كالمودع يدعى رد المودعة وبقيم  
 البينة على ذلك وان اقام جميعا البينة في البينة بنية مولى القديم وبقول  
 في خيفة وحجة وجهها انه فاما عند ابي يوسف رجعة البينة بنية المشتري



من العدم والآن لم يذكر قول أبي يوسف رحمه الله هنا لما كان بينهما حين  
صنف الكتاب واصل هذه المسئلة في الشفيع والمشتري إذا اختلفا في الثمن  
واقا ما البينة فالبينة بينة الشفيع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وكذلك  
هنا المولى القديم بمنزلة الشفيع وعبد أبي يوسف رحمه الله هناك البينة  
المشتري لأنه ثبت الزيادة بينة فمنها كذلك ولا اتفاق على أنه فله حيا  
معدومة واختلفا في قيمتها واقام كل واحد منهما البينة فالبينة هنا بينة المشتري  
من العدم والاتفاق وكذلك في السفعة إذا اختلفا في مقدار قيمة العبد المشتري  
الدار واقا ما البينة فان البينة بينة المشتري أو عبد أبي يوسف رحمه الله  
اشكال فيه لأنه ثبت الزيادة في القصدين وأما عبد أبي حنيفة ومحمد رحمه الله  
فوجه الفرق أن في الفضل الأول المشتري بينة مثبت فعل نفسه والمولى القديم  
بينية مثبت فعل المشتري وأما مثبت فعل المولى عليه بالبينة لأن ثبت فعل  
نفسه بالبينة وهذا التعليل نظير ما قال في مسالة السفعة أنه صدر من المشتري  
اقراران فشفيعان يأخذ به عليه وهذا المعنى لا يوجد فيما إذا اختلفا في القيمة  
لأنه لا خلاف بينهما في أصل الفعل وهو الفداء من المشتري بأفاده من  
وأما الخلاف في مقدار القيمة فالمثبت للزيادة من البنتين فيه أولى ولو أن  
المشتري من العدم وكان اشتراه بالاجل فخره وخبره أو مينة فان كان المشتري  
مسما فله المولى القديم أن يأخذ به قيمة لاق ما جرى بينهما لم يكن شرأ وأما ما كان  
أخذ بال الكافر بطيئة نفسه فكانه وبه له وان كان المشتري ذميا فان اشتراه  
بمينة فكذلك الجواب لأن المينة ليست بال في مفهوم كافي حقا فمجرى  
بينهما لم يكن شرأ لأن الشرأ اسم لبا دلة المال بالمال وان كان اشتراه بخير  
فما جرى بينهما كان شرأ على الحقيقة لأن الخيرة والخير بال متقوم في مفهوم ثم ان  
كان المولى القديم ذميا أخذ في الخيرة بالمسك وفي الخيرة بقيمة وان كان  
أخذ فيها بقيمة لأن المسلم منزع عن تلك الخيرة وعنه العجز عن تسليم الخيرة  
مع وجود السبب الموجب للتسليم بحسب عليه قيمته ولو كان العبد قبل الاشتراء  
نظري في مسلم ثم اشتراه ذميا من العبد والخيرة فان نظري يأخذ بنصفه بمسك  
الخيرة المسلم يأخذ بنصفه بنصف قيمة الخيرة عجزا لبعضه بكل وهذا لأن نظري  
قد در على أو المسك في نصيب المسلم ما جاز عن ذلك وان كان الذي

من العدم مسما أخذ المولى ببقية لان الذي جرى من المسلم لم يكن شرأ  
إذا خيره ليس بال متقوم في حق المسلم وان كان اشتراه من العدم مسلم و  
نظري فان كان المولى القديم مسما أخذ بنصفه من المسلم المشتري بنصف  
قيمته لان الذي كان منه في نصيب بمنزلة الاتهاب دون الشرأ وأخذ  
بنصفه من نظري بنصف قيمة الخيرة لان الذي كان منه في نصيب حقيقة  
الشرأ بالخيرة في حقه وان كان مولا له نظريا أخذ من المسلم النصف  
بقية لما بينا ومن نظري النصف بما أدى من الخيرة لانه في در على أو  
المسك اليه وان كان للعبد في الاصل مولى من مسلم ونظري في ثم اشتراه  
من العدم بالخيرة مسلم ونظري ايضا فان النصف الذي اشتراه المسلم  
بأخذه المولى بنصف قيمة العبد لانه ما يملكه الشرأ حقيقة والنصف الذي  
اشتراه النظري فان المولى المسلم يأخذ بنصف ذلك النصف بنصف قيمة  
ما أدى من الخيرة والنظري يأخذ بالمسك لان كل نصف في هذا الموضع بمنزلة  
كل كامل وحكم الخيرة بمعبر حكم الكل في الوجوب وان كانا اشتراه بخيرة  
فانما يأخذ ان النصف من المشتري المسلم بنصف قيمة العبد لانه  
أخذه بالشرأ حقيقة بل ذلك في حقه بمنزلة الهبة والنصف الاخر يأخذ  
انه من النظري بنصف قيمة الخيرة لانه يملك ذلك النصف  
بالشرأ حقيقة والخيرة ليس من ذوات الامثال في حق احد وان اراد  
أخذ المولى بنصف حصة من العبد دون الاخر فدان يأخذ على الوجبة  
فان لان حق كل واحد منهما في الاخذ ثابت في النصف باعتبار قيمته  
فان ابطال احدهما حقا لا يعذر على الاخر مستيقا حقا لان البطلان غير عامل  
في حصة صاحبه ذاته مسلم

**باب من الفداء الذي يرجع الى بطله اذا ظهر عليه المسلمون  
والذي لا يرجع**

ان الشركيين يستولوا على متاع المسلمين في عرزه بعسكرهم في دار الاسلام  
ثم قاتلهم جيش من المسلمين حتى استغذوه منهم قبل ان يخرجوه بدارهم ذلك  
ردود على صاحبه لانهم بمنزلة الف صبيح لم يملكوه قبل الا عاز من وصل اليه  
به كان عليه رده على مالكه لان مال المسلم لا يكون غنمة للمسلمين فان لم



يعلم الامم بذلك حتى قسمه بين من اصابه فقسمة باطله والمتاع مردود  
على اهل لانه تبين ان القسمة لم تصادف محبتها فان هذه القسمة يتقضى  
التبنيك من الامم لكل واحد منهم ما يقبضه وليس له ولاية التنيك في مال  
المسلم من غير صاحبه وكذلك ان اسلم عليه اهل الحرب اوصاروا ذمة  
لانهم غاصبون فثبتا عليهم وجوب الرد باسلامهم قال صلى الله عليه وسلم  
على البلاء اخذت حتى رد فان علم الامم الحال وراى ان احوالهم باع  
يكون تاما فحسمه وقسمه مع غنائم المبكرين من غير صاحبه من المسلمين ثم رفع  
ذلك الى القاضي برى ذلك غير احوال جاز ما صنع الاول ولم يطلوا لانه  
فصل مختلفا فيه باجتهادوه وكذلك لو اسلموا اوصاروا ذمة لغضى بان  
ذلك سالم لهم بالا جتهاد فقتلوا ذمة فان قيل هذا قضاء بخلاف الاجماع  
لان العلم في المسئلة على قولين منهم من يقول لا يكونون وان احرزوا ذمة  
ومنهم من يقول يكونون بعد الا حرازوا ذمة لا يقول يكونون قبل الا حراز ذمة  
فتن الخلاف بين العلم في الفصلين احدهما ان اموال المسلمين ان يكون  
محلا للملك بالقبض بعد الا حراز ام لا والآخر ان الا حراز فيها هو محل الملك  
بالقبض على تيمم بل قبل الا حراز بالدار ام لا فان اجهت القضية واستقرت على  
ان مال المسلم محل الملك بالقبض وان القبريم بالا حراز بالعبك بدون  
الا حراز بالدار في معنى الحكم كان ذلك منه اجتهاد وفي موضعه فيكون  
قضاؤه نافذا بمنزلة ما لو قضى بشهادة الفاسق على الغائب او بشهادة رجل  
وامرتين بالسكاح فيجب فانه ينفذ قضاؤه وان كان من يجوز القضاء  
على الغائب يقول ليس للفاسق شهادة ولا للثامع ارجال شهادة  
في السكاح ولكن قيل كل واحد من الفاسدين مجتهد فيه فينفذ القضاء القاضي  
باجتهاده فيها وهذا لان المجتهد منتج الدليل لا القائل وهذا الخلاف ما سبق  
لان هناك القاضي القضي بالقسمة عن اجتهاده وان قضى بذلك لعدم علمه  
بان هذا المصاحب مصاحب من المسلمين فاذا صار ذلك معلوما كان  
باطلا وهو بمنزلة المخبر في باب القبلة اذا تبين خطأه بعد الفراغ من الصلاة  
لا يبرئه الا عاده والذي لم يجتهد ولم يشبه عليه ولكنه صلى الى جهته ثم تبين  
اخطاؤه لا عاده وهذا لان مطلق الفعل يكون محمولا على الصواب لم يتبين

فيه الخطا وما يفعله عن اجتهاده ونظر يكون محمولا على الصواب لا يمكن الا  
مكان قائم اذا صادف قضاءه محلا مجتهدا فيه الا ترى ان فواته له  
رفيق وعليه دين كبير فباع القاضي رقيقه وقضى دينه ثم قامت البينة  
لبعضهم ان مولاه كان ذمة فان بيع القاضي فيه يكون باطلا ولو كان  
القاضي عالما بنذيره في جهته وبطلان ذميره لانه وصيته وابعه في الدين  
ثم دلى القاضي اخبري ذلك خطأ فانه ينفذ قضاؤه الاول لهذه القضية وان  
كان القاضي ان في لا يعلم ان الاول فعله عن اجتهاده لانه لم يقف على  
حقيقته الحال فانه ينفذ قضاؤه لا يبين ان قضاؤه القاضي محمول على الصواب  
اكن دلان بحسن الظن بالقضاة واجب قال الله تعالى فليحزن حسنه و  
حسن الوجهين ان يحل على انه قضى بعد العلم عن اجتهاده فلهذا انفذ قضاؤه  
حتى يعلم خلاف ذلك دلان جواسن المسلمين دخل عسكرهم في دار  
وقد اصابوه من المسلمين بماله واخرجه فغلبه رده على صاحبه هو بيع  
في الفداء الذي ادى بغيره من صاحبه فان ظهر المسلمون عليهم قبل ان يذبحوا  
دارهم واصابوا ذلك الفداء بعينها فلا سبيل للرجوع عليه سواء وجد القسمة  
او قبلها لان المسلمين ملكوا ذلك بالاخذ ملكا حتى لو اسلموا اوصاروا ذمة  
كان سالم لهم وهذا لانهم ملكوا المال بطريق القهر حتى يشترط في الا حراز  
بالدار ولكن يتبين صاحب المال اياهم ذلك طوعا فيكون ذلك  
بمنزلة ايشترده من محاربي المسلمين فملكوه بنفس الشراء على وجه لا يفي لصحة  
فيه حق بعد التسليم وليس في هذا اكثر من ان اعطوا بمقتضاه كان مستحقا  
للمسلم ولكن بدل المستحق مملوك اذا جرى السبب بين المسلمين في فصل  
القضيين فان اجرى بين المسلم واهل الحرب اولى ولانه اعطاهم بطبيعة نفسه  
فجعل في حكم السلامة لهم بمنزلة ما لو دهب منهم الا ترى انهم لو قتلوا مسلما  
جنيته فدخل عليهم قوم من اهل بيته واعطاهم بعد باخذوه فيه فانه كان  
سالم لهم ان اسلموا اوصاروا ذمة وكان غنيمة سالمة للمسلمين ان ظفروا  
به قبل ان يجرؤ به ذمة دارهم فانه امته قال الا ترى انهم لو اسروا حواريين المسلمين  
او من اهل الذمة في دخلوهم دارهم ثم جاعل الا ساري فافقه دارهم بال فان  
ذلك المال يكون سالم لهم اذا اسلموا اوصاروا ذمة ويكون غنيمة سالمة



للمسلمين ان يظفروا عليه ولا معنى لقول من يقول انهم هنا حرز المال لانهم  
 لانه لو كان المعنى هذا الوجوب ان يقال اذا وقع في الغنية فوجده وصاحبه قبل  
 القسمة ان يكون له حق الاخذ بغير شيء كما في المال الذي اخذوه فهو حرزوه  
 فان قال هذا القائل فانا كما اقول فقد هو بغيره فان قوما من المسلمين لو كانوا  
 لو كانوا اهل الحرب ان يتصلحوا فمما يحرمهم على ان لا يظفروا بهم سنة على  
 يروى اليهم المسلمون الف توب يروى في تلك السنة فبعضه وانقضت  
 السنة ثم ان المسلمين ظفروا بهم وغنوا تلك البساتين باجتهادها فانها يكون  
 غنيمة لمن اخذها سالمة لهم قبل القسمة وبعده القسمة لانهم اخذوا ذلك  
 بطيب النفس اذ انما الذي رد على صاحبه قبل القسمة ما اخذ بطريق  
 وكذا لو كان هذا الصلح بين اهل المدينة من المسلمين وبين من كان كثير  
 في دار الاسلام ثم جاء به للمسلمين فاستنفذوا المال من المشركين قبل ان  
 يحرروه بدارهم كان ذلك غنيمة لمن اصابه باعتبار المعنى الذي قد عرفنا  
 ان فيما يكون ما خذوا بطيب نفس صاحبه دار الاسلام ودار الحرب سوا  
 واما جاز للمسلم هذا النوع من الصلح لانهم يخافون الاستيصال والهلاك  
 على النفوس والذرائع فيجعلون الاموال في ذلك على ذلك وصاحب الشرع  
 يذهب الى ذلك فقال صلى الله عليه وسلم يستلم لبعض اصحابه اجعل ذلك دون  
 نفسك وقد هم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك حين احس الضعف  
 ببعض المسلمين يوم اخذ في فداء حسن بهم القوة لما قاله السعدان رضي الله عنهما  
 امتنع منه فصار ذلك اصلا في الجواز عند الخوف على ذرائع المسلمين  
 ولو انهم سرور اسلام في قديم من قبله اذ يفرسوه وخذوا سبيهم ثم  
 ظفروا المسلمون بعين ذلك المال فان كان المشركون لم يحرروه فهو مردود  
 على الاسر قبل القسمة وبعده القسمة مجابا وان كانوا حرزوه فهو مردود على  
 صاحبه قبل القسمة بغير شيء وبعده القسمة بالقسمة ان حب لان المشركين اصحاب  
 هذا المال بطريق القهر فان يدهم الشاة على الاسر يكون ثابتا على المال الذي  
 مع الاسر ثبت فيه حكم المصائب بالاستيلاء مقصود الانجذاب باستحقاق  
 فيه هم على القدر هناك ثابت الا بطيب نفس صاحب المال وان  
 كان الامام حين وقع هذا المال في الغنية باعه ولم يكن المشركون حرزوه

والاربعون من معارضة سعد بن عبد الله

فيبعضه باطل وهو مردود على صاحبه الا ان يعلم انه انما باعه حقا على حصة  
 لانه خاف عليه نصيبه ولا يرى مني بحج صاحبه من المسلمين فيكون  
 حصة بيعه فاذا قبله القسمة بيع النقطه ثم باقى صاحبها وان لم يعلم  
 انه على اي طريق باعه فان بيعه يكون مردودا لان البتة على الظاهر  
 عند تعذر الوقوف على حقيقة الحال والظاهر انه باعه على انه من الغنيمة فيعمل  
 على ذلك الوجه حتى يعلم غير ذلك وقد قال قبل هذا في بيعه المدة في الدين  
 بعد موت مولاه اذ لم يعلم كيف باعه فانه يكون بيعه جائزا على ان فعل  
 ذلك عن علم حتى يعلم خلافه فمن اصحابنا من يقول لا فرق بينهما وبين  
 يكون في الفضل من روايات ومنهم فرق فقال هنا بيع المال لا يحفظ على  
 ان يكون مستحقا على القاضى ولكنه باجتهاد ان شاء فله وان سأل لم يفعدها  
 بيع التركة في الدين مستحق على القاضى اذا طلب صاحب الدين فلهذا  
 هناك مطلق بيعه على الوجه المستحق وهو ان يكون بعد ابطال المذبر عن جهتها  
 او المعارضة لا يقع بين المستحق وغير المستحق وهذا يستوي الجوابان فلهذا  
 مطلق بيعه على هذا الظاهر فان كان لا سيرعت الى بعض هذه المسائل  
 لغيره بال من اهل الحرب من مال نفسه او من مال لا سير قد ضل اليهم الامور بال  
 وفعل ذلك ثم ظفروا المسلمون على المال فهو في سبيل صاحبه عليه لان المال  
 وصل اليه بهم بطريق القهر من قبل تسليم صاحبه اليهم طوعا وكذا لو كانوا  
 قالوا لا تقتلوا ولا تعذبوا نفسك لانه كان مملوكا من ان لا يدفع المال  
 اليهم حين لم يكن المال معه ففرق انهم باعوا اليه على المال فلهذا بخلاف ذلك  
 المال معه حين اسروه فانه غير ممكن دفعه بهم عن ذلك المال الا ترى ان  
 هناك لو صبر حتى قتله كانت يدهم ثابتة على هذا المال وهذا لو فعل ذلك لم  
 ثبت يدهم على شئ من ماله في دار الاسلام ولا على شئ من ماله في دار الحرب  
 ان يغيره من ماله اذ ثبت لورده هذا القدر بعد ما وقع في الغنيمة كان رد على من  
 ادى او على من امر به وهو لا سير وكل واحد منهما بعيد عن القسمة ولو وقع مسلم  
 في صف المشركين مكان يقاتلهم ثم صاحبه وهو منع منهم على ان يسلم اليهم  
 ورسره ويقتلوه فقدوا ذلك ثم ان المسلمين اصحاب ذلك المال فهو في  
 يدهم عليه ما ثبت الا باعطاء الرجل ذلك اليهم فانه اعطى وهو مفضل منع



منهم وفي تلك الحال لم يكن يدبرهم ما تبته على نفسه فذلك على ما معه من المال  
بجوارف ما بعد لا سر ولا حاضره لكونه من يدبر المسلمين نصا كهم  
على ان ينفذ عنهم اياه مسماة على ان يعطوهم رقيقا من اهل الحرب مسلمين كانوا  
اسرودهم منهم واولئك الرقيق عبيد لاس من اهل الله فطابت أنفسهم  
بإسلامهم اليهم ثم بعد مضي تلك الامم الى المسلمين مددنا فوهم وظروا على  
اولئك الرقيق فهم في لان المولى يعطوهم المشركين بطيئة الغنم ولو كان  
والى المدة اخذ اولئك الرقيق بغير طيب نفس اليهم فذهبهم الى اهل الحرب  
والسلالة بها فان ظفروهم السلوة قبل ان يخردهم يارهم ردوا على يولهم  
قبل الغنمة وبعد بغير شيء وان كان بعد الا حاز ردوا على يولهم قبل الغنمة بغير  
شيء وبعد بغير شيء لان جبالهم اخذوا من المولى بغير طيب نفسهم فطارت  
بين ان يكون الا اخذ امير المسلمين يذهب الى اهل الحرب وبين ان يكون الا اخذ  
اهل الحرب بطريق الغنم فان اخذوا بعد الغنمة بغير طيب نفسهم كان لهم ان يصفوا  
قيمهم لانه غضبهم من المولى والمغضوب مضمون على الغاصب بالغنمة لم يبق  
يدولاه واذا ضمن قيمتهم فذهب ملكهم بالضمان فيكون حكمهم حكمه بالركان ملكا لا  
المشركون بغير رضاه حتى يكون له ان يذهبهم بالغنمة ولا يقال هو قد سلمهم طوعا  
فبني ان لا ثبت له حق لا اخذ بعد ذلك من الغنمة وهذا لانه سلمهم طوعا على  
يملكوا على المولى لا عليه فجاء استغناك له لا يمكن ان يرضى والطوعة فكان هذا  
نبرله الا خوز منه فها واته بمسلم

**باب فداء العبد الغصب والغارية وغير ذلك**

رجل غصب رجلا عبدا ثم احبب المشركون فاحوزوه ثم وقع في الغنمة فان وجد  
صاحبه قبل الغنمة اخذه بغير شيء وان وجد بعد الغنمة اخذه بالغنمة ان كان  
لان المغضوب باقى على ملكه فلا فرق بين ان يستولى على ذلك في يد اوفى  
به الغاصب منه لان حق الاخذ في الموصفين له بجباية قديم ملكه فان اخذه قبل  
الغنمة بغير شيء برى الغاصب من الضمان لان عينه عا دالى به مجا دال  
اخذ بعد الغنمة بالغنمة كان له ان يضمن الغاصب ملك الغنمة لانه اصل  
الى يده الا بعدا وامسكه في المالة فهذا تبين ان المالة التي كانت مضمونة

على الغاصب لم يسلم للمغضوب منه فيكون له حق يضمن الغاصب الغنمة  
باعتبار الغصب كالمورد على صاحبه فذهب بجباية كان جنى عند الغاصب  
او بيع في دين كان له عند الغاصب وان الى ان اخذه بالغنمة  
كان له ان يضمن الغاصب قيمته يوم غصبه لانه ما يكن من ثبات يده عليه  
حين كان ممنوعا من اخذه قبل اداء الغنمة فيكون هذا بمنزلة الهالك في الغنم  
ثم اذا ضمن الغاصب قيمته فقد ملكه بالضمان فيقوم مقام المالك في موت  
الحيوان له بين ان يذهب من وقع في سهمه بالغنمة وبين ان يتركه وكذلك  
لو كان الغاصب ضمن قيمته قبل ان يصيبه المسلمون ولو لم تقع العبد في الغنمة  
ولكن اشتره منهم باجراف فوجد فان كان مولاه لم يضمن الغاصب قيمته فهو  
بجباية ان شأنا اخذه من المسترى بالتمس ثم يرجع على الغاصب بالاقط من قيمته  
يوم غصبه ومن التمس الذي غرم فيه لان التيقن بالاستحقاق عيب في مقدار  
الاقط وهو نظير ما لو بيع العبد في الدين بعد ما رد على المغضوب منه وان كان  
تركه ومن الغاصب كمال قيمته يوم غصبه لانه حين كان لا يوصل اليه الا بتمن  
ولا يبرئه اذا التمس كان هو كالمالك في يده ثم انما يملك الغاصب في اخذه بتمن  
من المسترى سواء ضمن قيمته قبل الشراء او بعده لانه ملكه بالضمان فان كان  
مولاه حين ضمن الغاصب قيمته قبل الشراء اخذ الغنمة بزعيم الغاصب بعد  
صف ثم ظهر العبد في يد المسترى فاذا غنمه كما قال المولى فهو بجباية ان  
رد الغنمة على الغاصب واخذ العبد بالتمس ثم رجع على الغاصب بالاقط وان  
شأنا استكت ملك الغنمة وبجباية في الاخذ بالتمس للغاصب لانه لم يفر من كمال  
المال به حين ظهر ان قيمته كما قال المولى فيقع الحاجة الى ثبات الجباية بغير  
عن غنمة وان الى ان برد الغنمة المقبوضة وقال انما يرجع على الغاصب  
بفضل قيمته لم يكن له ذلك لان حقه في قيمته وقت الغصب وبغيره قيمته ان  
لا يتيقن ان قيمته وقت الغصب كان في المقدار وانما يعلم ذلك بطريق  
الظاهر والظاهر لا ثبت الاستحقاق فلهذا لا يستحق فضل الغنمة الا الى ان  
برد المقبوض وانما يستدل الكفر في هذا اللفظ وهو ان قوله فوجد قيمة العبد كمال  
المولى في التقسيم الذي ذهب اليه فجا اذا اخذ المغضوب من الغنمة بزعيم الغاصب  
وقد بينا ذلك في كتاب الغصب من شرح المختصر وكذلك لو وقع العبد



في الغنية فحضر مولاه قبل الغنمة مع الغاصب فانه يبدى بغيره المولى فان ساء  
رد القيمة المقبوضت واخذ العبد بغير شي وان ابي رد القيمة فلا يسيل له على  
العبد ولا على الغاصب ولكن الغاصب ما اخذه بغير شي لانه صار احيا  
بتلك القيمة حين ابي ان يرد القيمة فكان الغاصب كان عطاء الغنمة  
بقوله في الابد آثم وقع العبد في الغنمة وقيمة الكرم من ذلك وان لم يحضر  
حتى وقع في سهم رجل بالقيمة فمولاه بالجوار ان ساء رد القيمة على الغاصب  
ثم اخذه بغيره من وقع في سهمه ثم يرجع على الغاصب بالاقل من قيمته  
يوم غصبه ومن قيمة المدة فوجه الى من وقع في سهمه وان ساء اسكت تلك  
القيمة ولا يسيل له على العبد والغاصب ان ما اخذه بغيره ان ساء ولو كان  
مولاه انما اخذ القيمة من الغاصب مينة فامت له او بقرار او بيمين  
من الغاصب او بيمين كان بينهما فلا يسيل له على العبد في شيء من ذلك  
ولكن الغاصب هو الذي ياخذ بغيره ان ساء لما بينا ان الملك قد استقر  
للفاصب باحدى من القيمة وانقطع حق المقبوض منه من كل وجه  
ولو ان عبدا كان في يده رجل اجارة فاحرزه المشركون ثم وقع في الغنمة  
وجده المستاجر قبل الغنمة كان هو الخضم فياخذ بغيره حتى يرد له الى الاجارة  
كما كان لان يده حكم الاجارة كانت مستحقة على المولى حتى لو اراد ان ياخذ  
منه لم يكن ملك من ذلك وعقد الاجارة فيما بقي من المدة لم يبطل فلهذا  
كان هو الخضم في استرداده ويبطل عنه الاجر بمقداره ما كان في يده المشركين  
لانه ما كان ملكا من الاستغناء به في ملك المدة فان اقام البينة ان كان  
في يده على وجه الاجارة فزده الحاكم عليه ثم حضر صاحبه فحججه الاجارة وزعم  
انه كان ودليقه في يده او عارنه فالقول قوله وعلى المستاجر اعادة البينة  
لان الغاصب اقضى بعقد الاجارة حين رده عليه فان ملك البينة فانه  
غائب ليس عنه خضم وهو مستغنى عن ابيات الاجارة في الاسترداد وان  
حق الاسترداد انما ثبت له باعتبار انه اخذ من يده ويستوى في ذلك  
ان يكون يده فيه كونه الوديقه او العارنه او الاجارة فلهذا لم يفتن نصا  
بالو القضا بالاجارة على الغائب وان رده بعد الغنمة فان القضا على  
ان ساء فخذ بالقيمة وان ساء منقطع في الغنم فان فعل ذلك يرد

عليه وما دلى يده على الاجارة كما كان وانما كان متطوعا في الغنم لانه  
قد املك الغير من غير حاجة له الى ذلك فان المستاجر لم يكن في ضايقه لو  
ابي ان يرد ما كان لصاحبه ان يضمنه شيئا فاذا كان هو بالغدا لا يسطر  
الضمان عن الغنمة كان متبرعا فيه ثم اذا حضر مولاه والملك الاجارة لم يفت  
الى ذلك والقضا عليه ما ضي باعتبار ملك البينة لان بمجرد يده ما كان  
يكن من اخذه بعد الغنمة الا ترى انه لو كان في يده عارنه او ودليقه لم يكن  
ان ياخذ به بعد الغنمة اصلا فوفق انه حين مضى له بالاخذ فقد قضى الاجارة  
على الغائب بما اقام من البينة وجعل من وقع في سهمه خصما عن الغائب في  
الاجارة والاجارة وهذا بخلاف ما قيل القيمة فان هناك يكن من الاجارة  
ايات البينة قبل الاصل حتى وهو ان حق الاخذ بعد الغنمة انما ثبت  
لمن يحكي بالاخذ ملكا كان له قبل الاصل في العين وفي المنفعة والمستاجر  
يحكي ملكه في المنفعة فاما المودع والمستجير فهو لا يحكي ملكا كان له قبل الاصل  
اخذ به القيمة في حكم ائتمالك بغيره ولا يكون قد آلتا سورفا قبل الغنمة  
انما ما اخذه مجانا ليعيده الى يده كما كان والمودع والمستجير في ذلك مستاجر  
وان ابي المستاجر ان يرد به القيمة او باليمن من المشتري حتى حضر مولاه  
فاخذه بذلك كان للمستاجر ان ياخذ منه حتى يعيده في الاجارة ويجب  
عبد الاجر في المستقبل وليس عليه شي مما مضى لا عقد الاجارة باني بينهما  
في بقية المدة فان الاجارة في حكم عقد متجدة ويجب ان يردت من المنفعة  
او كان منقعة بحمد ولكن بقوات بعض العقود وعليه لا يبطل العقد فيما بقي  
وليس للمستاجر ان يقول اني قد بته فلا يعطيكه حتى يعطى الغدا لان العين لم  
يكن في ضمان المستاجر فما كان عليه شي من الغدا حتى يجبر عنه بذلك  
وهو بالاخذ اعاده الى قديم ملكه وقد كان ملكا مستحقا في قديم ملكه  
فيعود كما كان وهو منزله بالوجعي العبد خاتية في يده المستاجر فلهذا المودع  
بالارث وان كان العبد رهنه في يده لا سور منه والمدة كمالها فان  
وجهه الرهن قبل الغنمة فهو حين ياخذ به باعتباره يده وقد كانت يده  
مستحقة على الرهن فلا يسطر حضور الرهن في اخذه اذ اقام البينة على انه  
اخذ من يده ثم بعد الاخذ يعود رهنه كما كان وان حضر الرهن فاعطى



والرهن فالقول قوله الا ان يعبد المرئس عليه البنية لما بينا ان الرد عليه  
بمجرد ثبوت الاقدم فيه لان ثبوت صفة يده وهو الرهن وان حضر  
المرئس بعد القيمة فان شاء اخذه بالقيمة وان شاء تركه فان اخذه بالقيمة  
عاد رهنه كما كان قبل الاسراء اذا حضر مولاه فاراد اخذه بعد قضاء الدين كما  
كان قيمة الرهن والدين سواء وكان الدين اكثر فلم يولى ذلك عندهم جميعا  
لان جميع مال الرهن كان مضمونا على المرئس والفداء في المضمون يكون  
على الضامن لا يرجع به على غيره وان كان الدين مثل نصف قيمة على قول  
ابي يوسف ومحمد وجهه انه الجواب كذلك وعند ابي حنيفة رحمه الله يكون  
للمرئس ان يرجع على الراهن بنصف الفداء ولا يرجع العبد اليه حتى يقبض  
ذلك وهذا النظر الفداء من الجباية اذا فداه المرئس والراهن غائب في  
قيمة فضل على الدين فان المرئس يكون متطوعا في الفضل في قوله وفي  
ابي حنيفة رحمه الله لا يكون متطوعا ولكن يرجع به على الراهن فذلك حكم الفداء  
بعد الاسر ولا حاجة الى عادة البنية ان اكثر الراهن الرهن والدين لما بينا  
القاضي انما قضى للمرئس هنا بالاخذ بالقيمة باعتبار انه احيا به ملك العبد  
المستحق له بعقد الرهن فكان من وقع في سهمه فضا على الراهن في ثبات  
ذلك عليه البنية وان حضر الراهن والمرئس جميعا في الرهن ان يفدته  
وفداه المرئس عاد رهنه كما كان والمرئس متطوع فيما ادى من القيمة عند  
جميعا بمنزلة الفداء من الجباية فان عند حضرة الراهن يكون المرئس متطوعا في  
الفداء سواء كان في قيمة فضل على الدين او لم يكن ولو لم يحضر المرئس حضر  
فالراهن البنية انه عبده كان موهونا عند فلان بانه فان وجد قبل  
فرضي له به لان حق الاخذ له بما يما باعتبار قديم ملكه وقد ائتمت بالبنية ولكن لا  
يرجع اليه لانه مفرا اليه فيه مستحقه عليه المرئس حتى يقضى دينه فلا بد للقاضي  
اليه نظرا منه للمرئس فانه ناظر لكل من عجز عن النظر لنفسه ولكنه يقبضه على  
عدل حتى يحضر المرئس فيقبضه وان حضر بعد الغيبة او جده في المستحق من  
العدو فان اراد ان يعذبه بالتمس ففرض له به ذلك لانه لم يملك العبد بهذا الاخذ  
ثم ان كان الفداء مثل قيمة الرهن او اكثر دفعه القاضي اليه ولم يقبضه على يد  
لان الفداء على المرئس هنا باعتبار مال الرهن كانت في ضمانه بخلاف

الا جارة واذا ثبت للاهين حق الرجوع على المرتين بما غرم من الفداء فقد سقط حكم استحقاق به عليه لم يرد عليه الفداء فلهذا سلمه اليه بخلاف قبل القسمة فاذا اخذه ثم حضر المرتين قبل ان تشتت فاد الفداء اخذه بهن كما كان وان تشتت فدعه وقد بطل ديك لان مالتي ملكت في ضمان المرتين حين لم يكن الراهن من اخذه الا بالفداء فيجيب هو في حكم المستوفى لدينه وانما لم يجيب الراهن ميترا عاني الفداء لانه قصد به احبا ملكه في العين مضطر الى ذلك بخلاف المرتين في فضل الفداء فانه يكون ميترا والمستاجر كذلك لانه ما قصد به احبا ملكه في العين او لا ملك له في العين وان كان الفداء الذي فداه الراهن اقل من قيمة الرهن فان الفاضي يصفه على يدي عدل ولا يدفعه الى الراهن لان اكثر ما فيه ان الراهن يصير موفيا للمرتين بما ادى ذلك القدر من دينه باعتبار ثبوت حق الرجوع به له عليه ولكن استحقاق به المرتين لا يبطل باستيفاء بعض الدين فلهذا وضعه على يدي عدل فاذا حضر المرتين فان سادى الفداء وكان رهنه فجميع الدين عده كما كان قبل الاسراء اني ان بودى الفداء كان رهنه عده بما بقي من دينه لان بقدر الفداء قد صار هو مستوفيا بطريق المقاصة فان الراهن استوجب الرجوع عليه بذلك وللمرتين عليه ملكه فكان قصاصا به فان بات في المرتين بعد ذلك رجع الراهن على المرتين بالفداء الذي فداه به لانه بهلك الراهن صار مستوفيا بجميع دينه فظهر انه في مقدار الفداء قد استوفاه مرتين وان كان فداه به رهنه وكان الدين دنايرا او طعنا او غير ذلك رجع عليه حصته الفداء من الدين الذي كان له على الراهن لان الاستيفاء بطريق المقاصة بمنزلة استيفاء الدين حقيقة ولو استوفاه حقيقة رجع بذلك المستوفى بعد ان الراهن ونهال ان ضمان الراهن باعجا لالمالنيه لا باعجا للعين فانه ضمان استيفاء الاستيفاء انما يكون باعجا لالاختلاف باعجا للمالنيه بين الاموال بصفة المالنيه فلهذا كان رجوعه به لك القدر من الدين لانه ضمان الفداء ولو ان العبد الموهوب اسره العدو فاحرزوه ثم وقع في الضيقة فحضر الوهاب الموهوب له قبل القسمة فان حق الاخذ للموهوب له لان الاستيفاء حصل على ملكه وثبوت حق الاخذ باعجا بقديم الملك وباعجا اليه وقصا



الموهوب له حينئذ اخذته رجع فيه الواهب لانه ما اخذته  
الى قديم ملكه وقد كان حق الرجوع للواهب ثابت في قديم ملكه وان كان  
الموهوب له غائب فلا يسيل للواهب عليه لان حقه في ملك الموهوب له  
مقتضو عليه فاما بعد الى ملكه لا يظهر محل حقه وان قال الموهوب له حين  
حضر لا حاجة لي فيه لم يتحقق الى قوله وقضى القاضي عليه بالرد ثم قضى  
بالرجوع فيه لانه تعلق بملكه حق الواهب وقد جاز الواهب طالبا لحقه وهو  
في هذا الا بامتنعت فاصد الى الاضرار بالغير لا الى دفع الضرر عن نفسه لانه  
باخذته مجازا والقاضي لا يمتنع الى قول المتعنت دلالة لما تعلق حق الواهب  
بملكه فام طلب الواهب محض مقام طلبه وان كانا حضرا بعد الغيبة او جده  
في المشتري فان اخذته الموهوب له بالتمتع او القيمة فقلوا يجب ان  
يرجع فيه لانه ما كان في ملك الموهوب له فان قال الموهوب له  
فغير الواهب هي الفداء لم يتحقق الى قوله لانه قد مضى ملك نفسه وهو كان  
مستقرا على غيره ليرجع عليه بحكم ذلك الضمان وان قال الموهوب له  
اخذته لم يجز على ذلك لانه غير متعنت في هذا الا بما يلحقه من منع من التزم  
عزم غير متعنت في حقه دلالة ان منع من التزم العزم وان كان له فيه فائدة  
فلا يكون لان منع منه ولا فائدة له فيه كان ولي فان قال الواهب  
انا اخذته لم يكن له ذلك لان الاسلام لم يكن على ملكه وقد بينا ان حق الاخذ  
لفداء من يملكه والواهب هنا بالفداء يملك الموهوب له ثم يترتب  
حقه في الرجوع على ملكه والموهوب له منع من هذا الفداء فلا يصير الواهب  
ممكن منه بعد ما صح الاستماع من الموهوب ولو كان الماسور عبدا جازيا فان  
وجهه مولاة قبل الغيبة اخذته بغير شيء وقد خالف الى ملكه كما كان في طلب  
بالجناية او الفداء وان حضر صاحب الجناية دون المولى لم يكن له عليه سبيل الى  
الاسراء وقضى على ملكه ولا على غيره انما حقه في ملك المولى فلم يظهر محل حقه  
فخصومه وان حضر المولى فان اخذته قبل الاخذة دفع او الفداء لانه يتمكن  
من اعادته الى قديم ملكه فحصل هذا الممكن فبطل حقيقته عود الملك اليه مراعاة لحق  
ولي الجناية فان اخذته دفع الى صاحب الجناية لانه في الاستماع من الاخذ  
مع اختيار الدفع متعنت فاصد الى الاضرار بصاحب الجناية وان قد جاز

قيل له اخذته لنفسك ان شئت لانه قد وصل الى ولي الجناية فحقه فخصه لحق  
في الاخذة للمولى وله رضى في ابصال المنفعة الى نفسه والاستماع من ذلك  
وان حضر بعد الغيبة فمولاة ان يفديه بالقيمة وبعد الفداء الجبر من الدفع بجناية  
وبين الفداء بالارش لانه عاد الى قديم ملكه وان ابى ان يفديه فملكه ذلك  
لانه تمتع من التزم العزم لعل له لا فائدة له فيه فان ولي الجناية ياخذ منه ثم  
ليس لصاحب الجناية عليه سبيل لان محل حقه فاد لا يصنع المولى فلا يكون  
هو في حقه مخارا ولا مستهلكا فان قيل لا بد من الجبر لئلا يكون مستهلكا حين  
من اخذته بعد ما يمكن منه فقل ان لو تمكن منه مجازا فاما اذا لم يتمكن منه  
الا بعد التزم عزم فلا لانه لا يجبر بسبب جناية العبد على التزم عزم شأنا او ابى  
ولو كان العبد مملوكا والمسلمة بحالها فان وجد قبل الغيبة اخذته مولاة  
واستبعه الدين لان حق العزم ثابت في ماليتها فان حضر العزم ولم يحضر المولى  
لم يكن له ان ياخذ العبد حتى يحضر المولى لان لم يكن على ملكه وعلى يده ولكنه  
اقام العزم البينة على دينه وقضى القاضي العبد ولم يقضه في الغيبة لانه في  
هذه البينة استحقاق البينة بالدين للطالب فلا يستقل بالقيمة فيه  
ما سبق من حق ولي الجناية والواهب فان ذلك مقتضو على ملك  
المولى والموهوب له قد يظهر قبل عود ملكها دام الدين في رقبته العبد يور  
معه حيث ادار فاستحقاق الماليتها هنا بيت سواء اخذته المولى او لم ياخذ  
فاذا حضر المولى وذهاه بالدين سلم الملك له وان ابى بيع في الدين لان  
الدين الذي ظهر وجبه في ذمة العبد يستوفى من ماليتها بالبيع فيه ملك  
كان وان لم يحضر العزم حتى قسم او وجهه في المشتري من العبد والمولى  
بالجناية في الاخذة بالقيمة فان اخذته بيع في الدين الا ان يفديه المولى وان  
ابى ان ياخذ بيع في الدين في ملك من وجهه العزم في ملكه الا ان يفديه بالدين  
لابينا ان الدين لا يجل عن البينة تجوز الملك من المولى غيره الا ترى ان  
العبد المديون انما يمتنع كان للعزم ان يطالبه به بینه بخلاف العبد الجاني  
فان ولي الجناية لا يتبعه شيء بعد الحق فان بيع في الدين ولم يتبع من ثمنه  
شيء عوض الذي وقع في سهمه فقيمة من حيث المال لان ماليتها استحققت  
بسبب سابق على اخذته فبين ان اعطى بالقيمة عدا لقيمة له وان بقي من الثمن

الاصح



الملك عوض مقدار متى قيمته بقدر ما استحق الدين وان حضر الغريم ثابت  
دينه قبل ان يحضر المولى فان التمس ببيعته في الدين لان حق الغريم متعين بالدين  
وليس في هذا البيع ابطال حق المولى وفي ان خبر الى ان حضر الضرر بالغريم مسمى  
التمس ان يستغل دفع الضرر عنه وهو ان يبيع في الدين فان حضر مولا  
كان له ان ياخذ من المشتري الا حوائث التي اشتراها به لان اهل السور  
منه ثبت له حق الاخذ من دين محدد في يده فجزان يستغل بتقضى التصرف  
الا ترى انه لا يستغل القسمة باخذة محيية فكذلك لا يستغل البيع ان في باخذة  
التمس الاول ولكن باخذة بالتمس ان في حتى يعبده الى قديم ملكه فان فعل ذلك  
فازاد الغريم ان يرجع عليه ما بقي من دينه لم يكن له ذلك لان حقه كان  
في اليه الرقبة وقد وصل اليه ذلك مرة فليس له ان يطالب بغيره اخو حتى  
يبيع العبد كما لو بيع له في ملك مولا قبل الاسرة فان قال المشتري  
الاول ان يرجع ياخذ من الغريم من مكن العبد على الذي اشتراه متى لم يكن  
له ذلك لانه قد اخذ منه عوض ملكه مرة فان استحق عليه ذلك بسبب دين  
العبد لا ثبت له حق الرجوع عليه به مرة اخرى ولكن للمشتري الاول  
ان يبيع العبد ياخذ منه كجته دينه فيباع فيه الا ان يفضي المولى ذلك عنه  
لان العبد عاد الى قديم ملك المولى وقد كانت اليه في ملكه مستحقة دينه  
الا ترى انه لو لم يكن بيع فانه يباع الا ان يفضي الدين فاذا سعى مرة اخرى  
الى دينه التمس الذي هو حق المشتري الاول ثبت للمشتري الاول حتى  
الرجوع به في اليه باعتبار انه قام مقام الغريم في الرجوع به في ملك المولى لانه  
غير منقطع فيما ادى بل هو مجبر عليه في الحكم ومن اجبر على قضاء دين الغير بملكه  
ثبت له حق الرجوع عليه وهاهنا احوسوى ما سعى العبد فيه قد ظهر وجوبه  
في حق المولى من الوجه الذي قررنا فيباع فيه الا ان يفضي المولى ولان المشتري  
من العبد وذاه دينه لم حضر مولا واخذة بالتمس فانه يقال في حق العبد  
الذي ادى عنه الدين الاقل من قيمته ومن الدين فان قد يثبت بذلك والبيع له  
في ذلك لان المشتري كان مضطرا الى اداء ذلك الغنا فلا يجوز منعه عنه  
ولكن الضرورة انما تخفف في الاقل فيكون رجوعه في رقبته بمقدار الاقل  
والحاصل ان حق عاد الى قديم ملك المولى وقد كانت اليه مستحقة الدين

فانما يعود كما كان فلا يجوز ان يسلم المولى مجازا لم يقض عنه وادى من الغنا  
الى المشتري من العبد وقد الملكة لان يكون بدلا عن اليه بمنزلة العبد المذنب  
اذا جنى جناية ففداه المولى فان سباع في الدين على حاله ولو ان المشتري  
من العبد وابعده من اخرا وبعده او تصدق به لم حضر الغنا كان لهم ان يطلوا  
نصفه لان دينهم واجب عليه في ملك المشتري من العبد وكما كان  
في ملك المولى قبل الاخذ لا ينفذ بيع المولى ودينه فيه بغير رضا الغنا  
فذلك بيع المشتري من العبد فان لم يطلوا ذلك حتى حضر المولى فاخذ  
من المشتري الاخر بالتمس او من الموهوب له بالقيمة ثم حضر الغنا فاذا رد  
ابطال البيع او الهية لم يكن لهم ذلك لانه انما كان لهم حق الابطال في  
الملك الحوائث فيه بعد ما استغل بدنيهم وقد ارتفع كل ملك حادث  
حين اخذه المولى وعاد الى قديم ملكه فحق الغنا عاد كما كان قبل الاسرة  
في ديونهم الا ان يفضي المولى ولو كان العبد الماسور ودقيقه وماريته  
موجده المودع او المستعير قبل القسمة كان لهما ان ياخذة اذا افاقا اليه لان  
الاسر كان من يدهما حتى الاخذ قبل القسمة باعتباره اليه فبعد اذ لم يباعا على  
ما كان قبل الاسرة ان جازا بعد القسمة فارد الاخذ بالقيمة او وجد في المشتري  
من العبد وليس لهما حق الاخذ لان الاخذ بالقيمة انما يكون لمن يبيع الاخذ  
لما كان له والمودع والمستعير لم يكن لهما ملك قبل الاخذ فلو اخذه بالقيمة  
كان ذلك ملكا منها العبد بالبدل ابتداء من في يده غير مجبر على ابتداء  
التملك من غيره بعوض فان قال نحن نتطوع بالقيمة عن المولى القديم فانه  
ليس ينبغي لانه لا ملك فيه للمولى القديم قبل الاخذ ليتطوعا بغير ملك ولا شيء في  
دينه المولى القديم لغيره باءا ذلك عنه ولكن ان حضر المولى القديم فانه  
بالقيمة لانه بالاذن يبيع قديم ملكه ولو ان العبد الماسور اشتراه رجل من العبد  
او وقع في سهم رجل بالقيمة فحقه دين بالاستهلاك او بالنقص بان ذل له  
مولا في التجارة ثم حضر المولى القديم فانه ياخذة بالقيمة لان حقه في الاخذ  
بالقيمة سابق على حق الغنا فلا يمتنع كحق الغنا واذا اخذه ابتداء من ماله في  
الا ان يفضي المولى لان حقهم ثابت في اليه فيه ودمعها ابنا وارتب ثمره  
العبد الجاني اذا اخذه دين لم دفع بالجناية فانه يباع في الدين الا ان يفضي



ولي اجابة وكذلك لو مات مولى العبد المديون حتى صار العبد مملوكا  
لورثة فانه يباع في الدين فذلك ما تقدم وان كان مولا لم يغيب  
في اخذه بالقدال اجل دينه فقد بطل حصه وسع في الدين في ملك من العبد  
الا ان يغيب بالدين فان لم يعلم مولا بالدين حتى اخذه ثم ثبت الدين  
عبد فالمولى بالخيار لان الدين عيب فكان ظهوره في العيب بعد اخذه  
بمنزلة ظهور عيب اخر كان حدث به عند المشتري فيكون له في الرد  
وهذا لانه انما عيب في اخذه بالقدال يعود اليه كما كان وقد تبين انه لم يجهل  
كما كان فان باليه كانت فاعنه والا ان عاد اليه مستحق الماله فان رده  
داسترا ادى مع العبد في الدين عند من رده عليه وان لم يجهل مع في الدين  
عن المولى لانه رضى بعينه فصار كالمالك في عالم العيب حين اخذه فان  
كان الماخوذ منه غائبا حين ائتمت الغرامة بينهم فقال المولى ان اردته فان  
الغرامة يمهله في ذلك يومين او ثلثة فان حضر رده عليه والا باعه للغرامة  
لان دينهم ثابت على العبد وفي ان خسرته طوعا او اضرا لهم فاما في  
مدة بيرة لا يكون في ان خسرته ضرر عليهم وفيه نظر للمولى الا ترى ان القفا  
لو قال لهم ان توا من شئتم به لا يبيع لكم احدا جوا الى هذا القدر من المدة حتى  
والمشتري وكذلك لو ارادوا بيع العبد في ملك مولا فطلب المهلة  
يومين او ثلثة لينظروا الوجهين النفع له في البيع او القفا ان القفا في حجة  
ذلك فذلك من هنا فان مضت مدة المهلة ولم يحضر فبيع في الدين وذا  
ثم حضر الماخوذ منه فلا يسبل للمولى عليه لانه ان كان بيع فقد خرج العبد من  
ملكه والخصومة في العيب انما كان له باق العبد في ملكه فاما بعد فخرج من ملكه  
فلا وان كان فذاه فقد زال العبد وليس له ان يني صم في العيب بعد زوال  
العيب ولو لم يحضر الما سور منه حتى طلب الغرامة وبيعهم فقد من في يده  
بالدين ثم حضر الما سور منه فله ان يأخذه بالقدال لانه ظهره من الدين  
على ما كان قبل كحق الدين اياه وبعد ما اخذه الما سور منه لا يكون للذي  
فذاه بالدين ان يرجع عليه شئ بخلاف ما سبق لان هنا فذاه من دين  
كان حادنا في ملكه والمستحق بهذا الدين الماله التي هي حصه فلا يرجع على احد  
وهناك انما فذاه من دين كان سابقا على ملكه وكان المستحق به اليه في ملك

مولى القديم فاذا ظهرت تلك الماله كان له ان يرجع فيها وكذلك  
لو احار سعة في الدين ثم حضر الما سور منه فاخذه بالتمن الثاني فانه لا يكون  
للمشتري الاول ان يرجع عليه شئ بخلاف ما اذا كان الدين في ملك  
الما سور منه والذي يفر الفرق ان الدين بمنزلة العيب فاذا كان حادا  
في ملكه كان عهده ذلك العيب عليه الا ترى ان الما سور منه كان يرد  
عليه او اعلم بذلك العيب كيف يرجع هو على الما سور منه باعتباره وفي  
الاول العيب كان في ملك الما سور منه الا ترى انه لا يكون للما سور منه  
يرده عليه بسبب ذلك العيب فلهذا كان المشتري من العبد وان يبيع  
بما كلفه من الغرم بسبب ذلك العيب فان كان الدين على العبد قبل الا  
قباعه اتفقت بالدين في ملك المشتري من العبد وقبض التم فتم في  
يده قبل ان يدفعه الى الغرامة ثم حضر الما سور منه فاخذه بالقدال لم يكن للغرامة  
العيب سبل حتى يعق لما بينا انه مع لهم في الدين مرة والفا في ذلك  
البيع عامل لهم فذلك التم في يده كهدا في يدهم فلهذا لا يبيعون العبد  
بشئ اخر حتى يعق وليس لمن مع عليه العبد ان يبيع العبد والما سور منه  
بشئ من لان التم لما لم يصل الى الغرامة يسقط شئ من دينهم عن العبد  
واما كان حق الرجوع له في رتبة العبد باعتباره قضى دينه ملكه وكان  
يجب على ذلك في الحكم فاذا لم يصر هنا فاصب شيئا لا ثبت له حق الرجوع  
في رتبة العبد شئ الا ترى ان الغرامة لو ابروا العبد من الدين بعد قبض التم  
من المشتري ان في كان التم سالا للمشتري الاول الذي بيع العبد  
عليه فاما ان يقال من هذه انه تولى ماله في يد الفاني فلا يرجع بشئ منه  
على العبد او يقال بعد الا بر الما لم يصر فاصب شيئا من دين العبد لم يرجع عليه  
بشئ فذلك اذا ملك التم المعقبين قبل الدفع الى الغرامة والاول مع ولو  
اوصى رجل بخدمة عبده او بعتة باعاش فاذا مات رجع الى دارته او  
اوصى برقبته لا فدا اوصى بظهره فربما رجل في جوده وبرقبته لا فدا نه سعة  
على اوصى به اذا كان يخرج من التث فان الما سور من العبد والنفس ثم  
وقع في الغيبة فحضر الموصى له بالخخدمة واقام البينة كان خصما وان لم يحضر صاحب  
الرقبة لانه امر من يده فكان هو الحق باسترداده قبل الغيبة ثم ان حضر صاحب



الرقبة فان الرقبة قبل له فاعدا البنية على وصيكت والا فاشي لك  
لما بينا انه انما قضى للذي اقام البنية باعتبار ثبوت الاسمين به لا باعتبار  
ثبوت وصيته فيحتاج الى اقامة البنية لاثبات الرقبة على خضوعه تقدم  
نظيره في الاجارة وان كان الذي حضر صاحب الرقبة فان القاضي يفتي  
به لانه اثبت بالبنية ان الاسر كان على ملكه وتأثير الملك في اثبات  
حق الاخذ اكثر تأثير اليد ثم لا بد فاعدا اليه ولكنه يفتي على يد عدل حتى يحضر  
صاحب الخدنة فيقبضه لانه اقرب من شخصه فيه لغيره فهو قيس الرهن الذي  
سبق وان لم يحضر واحد منها حتى قسم او كان شتره رجل من العبد ثم حضر  
الخدنة فاقام البنية فاعدا ان باخذه بالفداء لا يحكي بالاخذ حتى يستحق له ان  
للموصى له بالخدنة حتى لازم لا يمكن احدا من ابطال ذلك عليه بخلاف المستبر  
واذا اخذه ثم حضر صاحب الرقبة فان الرقبة قبل وصيته لم يفتي الى انكاره لان  
ضرورة القضاء بحق الاخذ له بالفداء القضاء بالوصية فان بمجرد اليد بدو  
حق مسخري لا يفتي له بذلك فوقف ان ذي اليد تقبض خصما من صاحب  
الرقبة في اثبات الوصية عليه فيكون العبد في يد صاحب الوصية بخدنة  
كما كان قبل الاسر الى ان يموت فاذا مات رجعت الرقبة الى صاحبها بدو  
لورثة صاحب الخدنة ان يرجعوا عليه بالفداء الذي فداه الموصى له بالخدنة  
ماله فيباع العبد له في ذلك الا ان يفتيه صاحب الرقبة لانه كان مضطرا  
الى اداء ذلك الفداء فيحصل الى اجبا حقه فلا يكون متبرعا فيه ولم يكن  
في ضمانه ولا في ملكه حتى يفتي الفداء عليه فاذا بطلت الوصية ومعد العبد الى  
صاحب الرقبة وقد ظهر انه قد يملكه ولم يكن متبرعا فيه فيستوجب الرجوع به  
في مالته العبد لا منها حيث له بهذا الفداء ثم وادته في ذلك بعد موته تقدم  
مقارنه فيرجع بالكان له حتى الرجوع به في جوده ان لم يطلت الوصية في حال  
جوده بسبب من الاسباب ولولم يفتيه صاحب الخدنة حتى حضر مواع  
صاحب الرقبة جميعا فان رغب صاحب الخدنة في الفداء فحق له ان  
حقه تقدم على حق صاحب الرقبة وان ابي ان يفتيه فداه صاحب الرقبة  
ثم لا يسبيل عليه لصاحب الخدنة لانه حين ابي ان يفتيه فداه بطلت وصيته  
فيه اذ وصيته كانت معقودة على ملك الموصى وقد تم منه الرضا بطلان

ذلك الملك فيبطل وصيته لفوات محل حقه وبعد ما بطلت وصيته  
صاحب الخدنة فصاحب الرقبة احق بالعبد وان لم يحضر صاحب الخدنة  
وحضر صاحب الرقبة فاعدا ان باخذه بالفداء واذا اخذه لم يوضع على يدي  
عدل بل سلم اليه لان صاحب الخدنة لم يبق له حتى في الخدنة الا ان يرد  
اليه ذلك الفداء ولا يعلم انه يرغب فيه بعد ذلك ولا يرغب في حق له  
فيه في الحال بخلاف ما تقدم فقبل القسمة حقه ما ثبت في خدمته من غير ان  
يترد اذ اشترى فمن هذا الوجه يقع الفرق فان حضر صاحب الخدنة بخدنة  
شأ أدى الى صاحب الرقبة ما فداه به وكان هو احق بخدنته ما عاش  
بتركة ما لو كان هو الذي حضر ولاد فداه وهذا لان صاحب الرقبة يحكي ملكه  
بالفداء فلا يكون متبرعا فيه واذا ظهر لهذا حتى سابق على حقه فاعدا ان يرجع  
على صاحب الحق لانه رضى بالفداء حتى يكون المستفيع به غيره ولانه انما يعود  
على حكم ملك الموصى اذا استوفى الفداء على الموصى له بالخدنة فاذا أدى  
ذلك الموصى له بالخدنة واخذ العبد ثم مات الموصى له فاعدا لصاحب الرقبة  
الا انه ساع في ذلك الفداء كما لو كان الموصى له هو الذي فداه من المشتري  
من العبد فان بيع في الفداء فلم يفتي منه بالفداء ثم عتق العبد بوجه  
الدهر لم يفتي بماتبقى له من الفداء لان العبد ما اكتسب سبب وجوب  
الدين حتى يكون ما ثبت في ذمته متبع به بعد العتق ولكن انما كان متبع به عتقا  
ان مالته حيث سبب هذا الفداء لصاحب الرقبة فيكون الواجب بقدر  
المالته لا اكثر منه وهو نظير العبد السابق اذا رده راد وبيع في جعله على قول  
من يرى ان جعل المقدر قلت قيمته او كرت فلم يفتي منه بالجعل لم يفتي  
العبد بشي مما بقي منه بعد العتق فهذا مثله وان ابي صاحب الخدنة ان يفتي  
الفداء الى صاحب الرقبة بعد ما عرض القاضي ذلك عليه فان لم يطل القضا  
وصيته بايائه حتى رعت في اداء الفداء كان له ذلك وان ابطال القضا وصيته  
حين ابي ذلك فلا يسبيل له على العبد بعد ذلك وان رغب في الفداء  
الا با انما يملكه حكمه وان فصل قضاء القضا بتركة ابا الميراث المذكور ابا الاسلام

الزوجهين بعد سلام الافواه وسلم  
باب سرار العبد الذي يؤخذ بالعتيمة



واذا اشترى العبد المسلم من العدو بالثمن والعتق ظل في خمر  
فانما مولاه ان ياخذ فان كانت قيمة الف او اقل قبل مولاه هذه  
بالثمن او دعه لانه انما ياخذها بما غرم فيه المشتري مما هو مال متقوم وذلك  
الالف فان انكر ليس بمال متقوم في حق المسلم وان كانت قيمة اكثر من  
فانما ياخذها بكمال قيمته لان العقد لم يكن صحيحا في حق المسلم وانما اخذه بطيب  
الغشيم فكان نهم وهو له ولان لو اشتراه بخمر لم يكن له ان ياخذ منه باقل من  
قيمته فاذا اشتراه بغيرهم مع الخمر اولى ان لا ياخذ منه الا بقيته وهو نظير مسلم  
اعتق عبدا له على الف درهم وطل في خمر فقبل العبد ذلك كان خراجه  
ان كانت قيمة الف او اقل فبطل الف لانه التزم ذلك طوعا بغيره  
وهو العتق وان كانت قيمة اكثر من الف فبطلت الف لانه التزم الف بالثمن  
وهو لو اعتقه على خمر كان عليه قيمة نفسه فاذا شرط الف مع الخمر  
ولو كان اشتراه بالف وعشرين مائة وعشرين ذقا من دم فان  
ياخذها بالالف سواء كانت قيمة قبل او اكثر لان ضم الميتة والدم الى الف  
لغو بخلاف ضم الخمر الى الف وانه لان الخمر متول وان فسد  
قيمته في حق المسلمين وهو مال متقوم في حق غيرهم حتى يضمن مسهلها على الله  
بخلاف الميتة والدم فانها لا قيمة لها عند احد من الناس الا ترى ان  
ما يشتر به المسلم بالخمر ملكه بالقبض حتى يفقد عتقه فيه بخلاف ما يشتر به الميتة  
ولو ان مسلما اعتق عبدا على مائة او دم عتق مجانا بخلاف ما اذا اعتقه  
خمر واذا كان العبد يدرى مسلم فاقام مسلم البينة انه عبده او انه عبده  
ولد في ملكه واقام ذوالالبينة انه اشتراه من المغنم او من وقع في سجنه  
الغنية فانما يقضي به للمدعي بخبره لانه اثبت بينه ملكه في العبد وذو  
ما اثبت بينه الملك لانه اثبت السر من المغنم او من وقع في سجنه وذلك  
لا يوجب الملك له ما لم يعلم ان العدو سرده واخره وكونه ان يكونوا اخذوا  
نعم يجوزوه حتى ظهر المسلمون عليه وان هذا العبد كان ابق اليهم ثم وقع في الغنية  
ولو كانت في غنية ذي اليد اثبات الملك لم يكن معارضة لبينة الخراج  
فاذا لم يكن فيها اثبات الملك له اولى ان لا يكون معارضة وان اقام  
ذوالالبينة ان العدو واسروا هذا العبد فاخره ثم وقع في الغنية فاشتره

من وقع في سجنه فانما يقضي به للمدعي هو في يده لان في غنية ذي اليد  
اثبات سبب زوال ملك المدعي وهو محتاج الى ذلك فلا بد من قبولها  
بحاجته ولانه لا منافاة بين الامرين والبيات حج فغدا مكان العمل  
بالبينتين بحج العمل بهما ثم اثبت بالبينة كالاثبت بافتقار كحسين  
فيقال للمدعي ان شئت فخذها بالثمن وان شئت فذع لان العدو وملكوه  
حتى لو اسلوا وصاروا ذمة او دخل منهم ودخل اليها بايان وهو يعلم لم يكن عليه  
سبيل بخلاف ما قبل ثبوت حراز المسلمين اياه وكذلك لو باع العبد  
اليها بايان من مسلم فخر لم يكن للمولى القديم عليه سبيل لان المشتري قام فيه  
مقام الابن وبعده حصل في دارنا على وجه لا سبيل للمولى على اخذه لانه  
له حق الاخذ وان شغل الملك فيه الى غيره فان اخذه من المشتري  
واعتقه او كاتبه او دبره او باعه ثم علم ان الشهود الذين شهدوا على ملكه  
لم يكونوا من اهل الشهادة فجميع ما صنع الاخذ باطل والعبد مردود على من  
كان في يده لانه ثبت بطلان تفتا القاضى له بالملك حين ظهر له نصفي  
بغير حجة فكان متصرفا فيما لا يملك فان قبل القاضى اجرة على ان يملك اياه  
بالمشقة من ان القضا كان باطلا فانه لا يكون دون الاجرة سلطان  
رجلا على بيع عبده من فدان ودفعه اليه وهناك المشتري بملكه بالقبض  
منفذ فيه تصرفاته من العتق والتدبير وكذلك هناك انما اجبره على بيع  
مبتدا وهو سبب موجب للملك وقد انعقد بصفه الف لا لعدم شرط  
فيه وهو الرضا فهذه الملكة المشتري بالقبض وبنها ما اجبره على مباشرة  
سبب التملك ابتداء وانما اعاده الى قديم ملكه وقد بين انه لم يكن له  
ملك فيه قبل هذا الملك لا ثبت ابتداء بغير سبب فهذه الا بصفه عتقه  
الا ترى انه لو حضر قبل الغنمة واقام البينة انه عبده فاخذها مجانا فعتقه  
علم ان الشهود كانوا عبيدا فان براد العبد في الغنية وبطل عتقه لهذا المعنى  
كذلك اذا اخذه بعد الغنمة بالغنية او من يد المشتري بالثمن ذهابه لان  
بروي هذا الملك لا عوض عن ملك قيمته لنفسه بخلاف ما يعطى المشتري من  
ولو كان مكان العبد انه فاستولى بالمعنى له بهادوت هي وعفرا  
اولد ما رقيقا في الغنية لانه ثبت انه وطى بالملك الا ان احد سقط عنه



لصورة القضاة وحب العفو والولد ملك ملك الامل ثم في القضاة كانت  
سنة لان ثبوت نسب الولد يستدعي شبهة حكمية في المحل ولم يوجد في  
الاستحسان بمتب النسب منه لانه وطها وهي ملكة له في قضاة القضاة وذا  
الفدر في المحل كفي لا يثبت النسب بالعدة فان النسب ثبت في  
شبهة فان قيل فما ذى لا يجعل الولد حوا بالقيمة بمنزلة ولد المفور ففان  
العزور انما يتحقق اذا تربى الاستيلاء على سبب ملك ثابت في المحل  
حكما وحقيقة ولم يوجد لان القاضى لم يملكه اياه ابتداء وانما اعاده الى قديم ملكه  
وقد ثبت ان لم يكن مال كاله وليس من ضرورة ثبوت النسب من عتق الولد  
كالحلو وطى انه الغير شبهة تولدت منه وهذا بخلاف ما لا يثبت دينا على  
رجل بالبنية فاجبر القاضى المدبوت على بيع امته بابعادها وعقبتها المشتري  
او دبرها او استولدها او باعها ثم ظهر ان الشهود الذين كانوا عبيدا فان كانت  
القاضى يبطل من تصرف المشتري باحتل النقص ولا يبطل من تصرفه لا يكتفى  
النقص لان هناك اجبره على ملكه مبتدأ فيكون بمنزلة الاكره ابطال  
على البيع وهما اجبر من في يده على التملك ابتداء من الاخذ بوضوح ان  
اجبار القاضى هناك على البيع اذا تصرف المشتري بعده بمنزلة اجبار  
على ذلك التصرف بعينه ولا يكتفى بالنقص منقذ من المكره اذا باشره على وجه  
لا بد بخلاف ما يكتفى بالنقص ولو كان القاضى هو الذى دلى ببيع ذلك  
عليه او امر امته والسلة بها فان يتقضى جميع تصرفات المشتري  
لانه تبين ان البيع كان موقوفاً والبيع الموقوف لا يوجب الملك ولا  
منفذ تصرف المشتري فيه قبل ابراء المالك وفي الاول البيع كان قاضيا  
لان المالك باشره ولكنه لم يكن راضيا به والرضا شرط صحة البيع فعد القضاة  
بكون البيع فاسدا وان استولده المشتري فانه بعزم عقره وقيمة ولد باو  
الولد حلال القاضى هو الذى باع وكان بيعه في الصورة حقا لم تبين  
بطلان شهادة الشهود فكان المشتري في حكم المفور بها وولد المفور  
بالقيمة بخلاف ما تقدم في اخذ الماسور منه وانما الماسور منه نظير من ادعى  
انه في يده رجل لانه كان ذمها منه وانما يرجع فيها الا ان واقام البينة فعفى  
القاضى له بها فان عتقها او استولدها ثم ظهر ان الشهود كانوا عبيدا فان

على المقضى جميع مع ولده وعقره ولكن ثبت نسب الولد من المدعى مستحفا  
لان القاضى حين قضى بالرجوع في الهبة فعد اعاده الى قديم ملكه ولم يملكه ابتداء  
فكان هذا الماسور منه في المعنى سوا ولو كان ذواليد يشتري العبد الماسور  
من المعنم او من وقع في سهم نجا رجل واقام البينة ان اصله كان له فقبل  
قضاة القاضى اعطاه ذواليد بالتمن الذى اشتراه به صلى ولم يقرانه عبدا فان  
او كانت امته فاستولدها ثم اقام رجل البينة انه عبده فزكيت ولم ترك  
بنية الاول فان القاضى يتقضى جميع ما صنع المدعى ويرد الى من كان  
في يده ويقضى للذى زكيت ببنية ان ياخذ مع ولده بالتمن الذى اخذ  
الاول لان ما جرى بين ذى اليد وبين مدعى الاول لم يكن تملكاً مبداء  
كان على وجه القضاة المملك القديم فاذا لم يثبت له الملك القديم كان ذلك  
باطلا والملك لا يثبت بغير سبب فلا ينفذ حتى من تصرفاته لا تولد الملك  
في المحل ولكنه يعزم العقر فليسلم ذلك لذي اليد لان العقر ذاهب ولا ينفذ  
بالعدا ولو كان قبل الولد قبل ان ترك بنية المدعى والمسلمة بها فقيمة الولد  
والعقر يكون سالما لمن كان في يده لان القيمة ذاهب كالعقر باعتبارها  
لا ينفذ حتى من التمن عن المالك القديم لان مالته فدا والقضاة ان يكون  
اصل الملك وقد سلم له ذلك حين اخذ الجارية وهذا بخلاف ما اذا ادعى  
شفقة في دار نفسها اليه ذواليد على دعواه ثم ظهر انه لم يكن له فيها شفقة لان  
الاخذ بالشفقة بمنزلة شرائ مبداء فكان ذلك تملكاً مبداء جرى منها بالتمن فلو  
ما فدا فاما اخذ الماسور بالتمن لا يكون تملكاً ابتداء ولكنه اعاده الى قديم ملكه  
بالعدا الذى يعطى ولو كان ذواليد صدق بان الالة امته والسلة بها  
فان القاضى لا يقضى لك في شئ وان زكيت ببنية وجميع ما صنع الاخذ فيها  
ما فدا لان ذى اليد حين اقره بالملك فقد اقر بغيره تصرفه فيها من حيث  
او الاستيلاء ولو باشر ذلك بغيره لم يكن للذى اتمت الملك فيها بالبنية  
عليها سبيل بعد ذلك فذلك اذا اقر ذواليد بغيره ذلك فيها بوضوح  
انه بهذا الاقرار سلطه على مباشرة هذه التصرفات فيها وفعل المصلط على التصرف  
كفعل المصلط بخلاف ما تقدم فهناك سلطه على شئ انما تركت الحقيرة  
وسلمها اليه باعتبار زعمه انه كان يملكها قبل الاسر وقد تبين ان ذلك كان



باطل ولو كان المقلد هنا باعها او هبها لم يبطل به حق الذي يقيم البنية  
كان يملكها قبل الامتلاك والى له لو باشره بالتصرف بنفسه لم يبطل حتى  
منه فذلك اذا اقر بنقود هذا التصرف فيه بخلاف العتق والاستيلاء  
هنا ينقض التمسك ببيع المقلد ويرده على ذي اليد حتى ياخذ المدعي بالتمسك  
الاول منه بخلاف ما اذا كان ذواليد هو الذي باعه لان هناك انما صدر  
من يملكها وقد بينا ان الامور منه مثبت له حق الاخذ بالتمسك او القيمة من غير  
ان ينقض تصرفا وهنا انما صدر البيع ممن لم يكن مالكا لها حقيقة لان ذواليد  
للمدعي الاول بانه كان يملكها لم يكن يملكها منه ابتداء الا انه اذا اقبل به تصرف  
لا يمكن نقضه كالا عتق يبطل به حق المولى القديم في الاخذ واذا اقبل به تصرف  
يحتل النقص لا يبطل به حق المولى القديم فينقض هذا التصرف ويرده الى الاول  
ياخذ المولى منه بالتمسك فان حق الاخذ انما مثبت بالقبض من المالك  
لا من غير المالك ولو كان الاخذ اعتقبا او استولاه لم تم تصادقوا انها لم  
يكن له وانه كان ادعى بطلان فان كان ذواليد اعطاه اياه على غير تصديق  
منه ابطال التمسك بالتصرف فيها الاخذ لا يحتل النقص وما لا يحتل النقص في  
ذلك سواء ان اخذ لهم وقد تصادقوا انه لم يكن مالكا فبطل جميع تصرفاته  
بقضا وقهم عليه الا ان نسب الولد مثبت من الوطى استحقاقا لما قبل  
فان النسب بعد بتره لا يحتل النقص والنسب حق الولد ولا يغير تصديقه  
في حقه وان كان باعها من غيره تم تصادق على ذلك المشتري الاول  
والاخذ وكذا نيب المشتري ان في او كنه ثبت الالة بعد ما اعتقها او استولاه  
فانه لا ينقض شئ من تصرف الاخذ هنا لان تصادقها ليس بحجة في  
ابطال حق المشتري الثاني ولا في ابطال حق الجارية في العتق ولا في الاستيلاء  
ولكن الاخذ قد اقر على نفسه انما اخذ باغير حق وقد صار مستهلكا لها بتصرفه  
فيمن قيمتها واقراره حجة على نفسه فيقع المقاضاة بالتمسك الذي اعطى ويتر  
منه فضلا ان كان وليس عليه في الوطى عقر وولد باغير قيمة لان  
ضمان القيمة مقر عليه من حين قبضها وذلك سبب لرفع المالك له  
فيها فبين بهذا الطريق انه استولاه في ملكه وان كان ذواليد صدقة  
بما قبل حين اعطاه تم تصادقوا انها لم يكن للمدعي فان الاعتاق والاستيلاء

وكل تصرف لا يحتل النقص يكون فاذا فيها من الاخذ لانهم تصادقوا على  
نقد ذلك التصرف منه في الالة او بعد النقد ذلك التصرف فبطل  
لنقص فلا ينقض بقضا وقهم ايضا ولكن يفرغ المدعي قيمة الالة لما بينا انه لا يترتب  
اخذ باغير حق وقد ثبتت عذره بغير قيمتها كما في الفصل المتقدم اذا  
كذبت الالة ولو كان الاخذ باعها او كذا بينهما تم تصادقوا جميعا فذلك  
كله باطل وهي مردودة على من كانت في يده لان هذا التصرف لا يحتل  
لنقص وقد تصادقوا على ان من باشره لم يكن مالكا لها فكان ذلك  
اتصافا منهم على بطلان هذا التصرف واما حق لهم لا بعد وهم فان كان  
عبد فكا تبه واستوفى بعض بدل الكتبه تم تصادقوا ان المشتري من العبد  
بشره العبد مع ما اخذ منه المكاتب لان ذلك كسب عبده كما تصادقوا  
عليه فيكون هو حق به ولو كان ادى جميع المكاتب تم تصادقوا لم يرد العتق  
الذي نقضه لانه لا يحتل النقص بعد وقوعه ولكن بعض المكاتب قيمة المكاتب  
يوم ادى المكاتبه لا قراره على نفسه بانه صار مستهلكا ملك الاخر وانما  
حق ذلك عند استيفاء بدل الكتبه فلهذا بعض القيمة معتبرة في ذلك  
ان كانت القيمة ازيدت وتكون المكاتبه للمأخوذ منه دون المكاتب  
لا قراره ان كسب عبده قد كان الكتبه قبل ان يملكه هو بالضم لان اذا  
ضمن القيمة يوم استوفى المكاتبه فانما يملكه من هذا الوقت والكسب كانه صلا  
قبله فبرده على المأخوذ منه وان كانت القيمة نقصت قبل ان المكاتبه ازيد  
ان يضمنه قيمة يوم قبضه منه فلهذا ذلك لان المكاتب قد اقر بانه قبضه  
لنفسه من غير حق فكان بمنزلة الغاصب له بزعيمه ثم نصير المكاتب للمكاتب  
هنا لانه بالضم ان ملكه من وقت القبض هنا والكسب ان حصل بعد ذلك  
فيكون له اذا الكسب ملك بضم ان الاصل بضم ان وكذا ذلك لو لم يكاتبه  
حتى مات العبد وقد كسب كسبا تم تصادقوا على ما بينا فلهذا خذ منه  
ان يضمنه قيمة يوم قبضه ويكون الكسب للمدعي مات في يده وان كان  
قد ازيدت قيمة هنا قبل الموت فالاوان بضمه قيمة زائدة لم يكن له  
ذلك لانه بمنزلة الغاصب في يده وانما يضمن الغاصب قيمة الغصب اذا مات  
من وقت القبض اذا اضع له في الموت بخلاف ما تقدم هناك باستيفاء



بدل الملك به بصيرته كماله فكان له ان يضمنه قيمته باعتبار الاستهلاك فان  
 الاستهلاك بعد القبض يتحقق لكل واحد منهما سبب لوجوب ضمان القيمة  
 فله ان يضمنه باي السببين شاء قال وقد ابرزته من استرعى عبدا من رجل  
 بشئ لا آمن له كالحمار والبيته فقبضه واداه في يده والذي اشار اليه راديه  
 في ان المسترعى بالبيته والدم بصير مضمونا بالقبض وان كان لا يصير مملوكا واداه  
 خلاف ما اشار اليه في المبسوط فهاك قال العقد غير منعقد اطلاقا في القبض  
 بتسليم المالك وذلك غير موجب للضمان على الغالب بخلاف المشتري  
 ما يجزى ولكن الاصح ما ذكره من انه لا يضمنه على انه لم يملك به القبض وان حصل  
 ما دون الملك يكون موجبا ضمان القيمة الا ترى ان هذا لا يكون دون القبض  
 على سوم البيع وذلك مضمون بالقيمة وان لم يصير مملوكا لتعاقب هذه المسئلة  
 ولو كان دبرا بعد فالكسب بعد التبرير لا يتم تصادقا في التبرير لا يملك القبض  
 كالا عناق ثم لا يفرق منه ان يضمن المذبح الاكثر من قيمته يوم قبضته ويوم  
 لانه ما يندبر صار كالمسهر لك له فانه جئس هذه باجريت فيه من العتق  
 بعنى العتق المضاف الى ما بعد الموت وقد بينا ان الاستهلاك موجب  
 للضمان بعد القبض فكان له ان يضمنه باي السببين شاء والكسب كغيره للضمان  
 لانه حادث بعد التبرير وقد ملكه بالضمان من وقت القبض ومن وقت التبرير  
 وان كانت جارية في مسئوله كما يجواب فيها كالجواب في المذبح وان كان  
 دفعها اليه في الابد اعلى غير تصديق منه انها له فذبحها او مسئوله كما اذا كان  
 فاداه ثم كسبته لا يتم تصادقا لاخذ والمأخوذ منه على امهال لم يكن له  
 في الاصل وكذا بينهما الاله فقد بينا ان تصادقا في ابطال حق الاله في التبرير  
 بعد ما ثبت ابطاله لا يكون موجبا بقي حكم الضمان فيما بينهما فيقبل للمأخوذ منه  
 ان يضمن الاخذ اكثر العتقين لانه صار حاسا لها مستهلكا بالتبرير والاداء  
 وما اكتسب بعد ذلك فهو سالم للضمان لانه ملكها بالضمان من حين تبريره  
 الضمان فيكون الكسب الحادوث بعد ذلك مملوكا فان قبل كسبه  
 يكون الكسب له وهو مؤاخذ بها انه لا يفرق منه وان كسبها مملوكا فلتعلم  
 ولكن الغرض كونه في هذا الاقرار حين فسخه عليه بضمينها والمفرق صار كذا في  
 اقراره بطل حكم اقراره الا ترى ان المفرق لو كونه بطل به اقراره فاذ كونه

الفسخ اولى وفرق في الملك به بين هذا وبين ما سبق فهاك اذا اقرض  
 رد المالك بعد عتق بالاداء وقد صدقها قد بينا انه يرد المالك به التي تضمنها  
 وهنا اذا اقرض رد المالك بتبريره اياه لم يرد رد المالك به مع ضمان القيمة  
 لان هناك قد ثبت حق المأخوذ منه في ذلك الكسب لوجوه التصديق  
 من المالك بتبرير لولا العتق الذي اقرضه فترى ان اقرضه اذ كان غائبا  
 افضل لا لا كتمل النقص لا باعتبار كذب الغرض اياه في ذلك فمحصرا الحكم  
 على المحل الذي وجد فيه لا كتمل النقص وذلك غير موجود في المالك به المقبوض  
 وهنا ما ثبت له الحق فيما اكتسبه بعد الكسب لانه المالك بتبريره لها في ذلك  
 فلو كان هذا التصديق منها قبل استيفاء البدل لم يكن له على المالك بتبرير  
 ولا على سبيل فلهذا قلنا بانه لا يرد رد المالك به عليه هنا ثم بهذا التفرقة  
 تبين انه اذا اذاد اذاد القيمة هنا فاما بضمنه القيمة يوم كانت لا يوم  
 البدل لان الاحتباس قد تحقق هنا بنفس الملك به فلا يقصور كونه سببا  
 البدل وهناك انما يتحقق الاحتباس باستيفاء بدل الملك به فيضمنه قيمته عند  
 ذلك واذا تبين هذا تنفع به الفرق الاول فانه انما ملكه بالضمان من حين  
 سقر عليه ضمان القيمة بعتقه الملك به المستوفى من الملك به كسب حادث  
 بعد ذلك فيكون سالما للضمان وهناك انما ضمن قيمته وقت الاداء المستوفى  
 كسب كان حاصلا قبل ذلك قال الا ترى ان المأخوذ المذبح لو كان  
 مولا فاداه فعتق كان للفرق ان يضمنه قيمته يوم عتق لان اليه الرقية  
 كان مستحقا لهم بالدين وقد صار مستهلكا بقبضه بدل الملك به فان قبل ذلك  
 كان لهم ان يردوه عند اتبعوه في وبنهم لم يكون لهم ان ياخذوا المالك به  
 ان لم يبق القيمة بدو بنهم لان حفرهم كان ثابت في هذا الكسب لبقا حفرهم  
 اليه الرقية ولو غضب عبدا قيمة الف نصارى وى العتق في يده ثم كاتبه  
 الف صلب ولا يعلم انه لغيره ثم صار ت قيمته ثمة الآف ثم ادى فغنم ثم  
 تصادق الف صلب والمغضوب منه على اكان بينهما وكذا بهما العبد  
 فان انقضت بعض الف صلب قيمة العبد يوم كاتبه لا يوم ادى فغنم  
 لان الاحتباس والاستهلاك قد حصل بنفس الملك به الا ترى انه لو لم يكن  
 استوفى المالك به لم يعمل تصادقا في حق المالك بتبرير ولم يكن المغضوب منه

وهذا انما يفرق عليه في القيمة صح



عليه سبيل واذا ثبت انه يضمن قيمته يوم كاتبة ثبت انه ملكه من ذلك الوقت  
فيكون المالك له سائمة الغنم لانه استوفى بها من كسب كانه بعد الرضا  
عليه فهو اوضح لا يفتي

### باب لا يكون فينا وان اخبره دار الحرب

مسلم غنم من مسلم عبدته ثم ارادوا حروزه بدار الحرب معه ثم ظهر المسلمون على  
المرتد فقتلوه واخذوا معه فاعيد مردود على المقتول من قبل القسمة والقسمة  
بغير شيء لان الاخذ كان ضامنا له ولا يخرج من ضمانه احواره واذا لم يتر  
ضمانه لم يكن محزنا له ومعنى هذا الكلام من وجهين احدهما ان ضمان الغنم  
بوجوب الملك له عند لقوه عليه وفيما انعقد له سبب الملك لا يكون مستوفى  
عليه متعلكا له على عجزه بطريق القهروان في ان رد العين قد ازمه بحكم الغنم  
وجدا اذا تعذر بخله ضمان القسمة فيه ثم باردة والحق بدار الحرب لا يقطع  
عنه بارز من ضمان الرد ولا ما هو خلف عنه من ضمان القسمة لان ذلك واجب  
في ذمته والا حراز بدار الحرب لا يحقق فيما في ذمته واذا اخذه المولى بعد القسمة  
سعى ليعود من الذي وقع في سهمه قيمة من بيت المال لا يستحق غنمته وركب  
لو كان اراد قبل الغنم والسنة بجملها لانه اقام في دار الاسلام فهو محال  
بحكم الاسلام بمنزلة المسلم فيكون ملتزا بضمانه بالغنم والمدة ان كانت  
بشيء التي غنمته ثم ارادته في هذا الحكم كالرجل والذمي في ان انقض العهدة بعد  
او قبله في هذا الحكم كالمسلم لانه ملتزم للضمان وانما اورد هذا لان الذمي الذي  
للعهد يكون في دار الرد بعد الذي بدار الحرب كركب ومع ذلك المقتول  
يكون مردودا على الغنم لانه ضامن احواره لم يملك المقتول لكونها  
ضامنين له فاذا بقي على ملك المسلم حتى ظهر عليه المسلمون كان مردودا  
على صاحبه وان كان من يديه في ولو كان المرتد لا حق بدار الحرب  
او الذمي ان تقص للعهد فخرج من دار الحرب فغنم ما لا من مسلم او ذمي  
واخذته دار الحرب ثم وقع الظهور على ما معه فذلك في لانه ضامن اهل  
الحرب حين التقي بهم مرتدا او ناقضا للعهد وغنمته بحربى بالاسم لا يكون  
موجب للضمان عليه كما ان استهلاكه بالاسم لا يوجب عليه الضمان بخلاف

فهاك حين غنم كان هو من اهل دار الاسلام لو استهلك المال  
كان ضامنا له فذلك اذا غنمته واذا لم يكن ضامنا مطالب بالرد منهم  
احرازه له فبصيرته كما ثم ظهور المسلمين على مال حربي سبب لكون المال  
غنيمته فان وجدته صاحبه قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجدته بعد القسمة  
اخذه بالقيمة لانه بمنزلة المالك المحرز عجزه من اهل الحرب الا ترى انه لو اقام  
في دار الغنم كان المال سالما له وفي الفصل الاول لو اسلم كان ما ورد به  
على صاحبه وذا على قباس الاستهلاك ايضا فانه لو استهلكه بعد ما صار  
حربيا ثم اسلم لم يكن عليه ضمانه ولو استهلكه قبل ان يصير حربيا ثم اسلم فهو ضامن  
لصاحبه وكذلك لان حربيا دخل اليه بامان فغنمته مسلما او محاربا  
مالا فادخله دار الحرب ثم اسلم كان عليه ان يرد له ولو وقع في الغنم كان  
مردودا على صاحبه قبل القسمة وبعد بغير شيء بخلاف ما اذا اخرج حربي  
مغيرا لاسلامه لانه اذا كان مستمنا في نفسه فهو ضامن للمقتول بالاذن كما يكون  
ضامن لو استهلكه فلان اتيه احواره فيه ولو خرج مغيرا لم يكن ضامنا لما اخذه لانه  
لو استهلكه لم يكن ضامنا له فقيم احواره فيه ولو ان الغنم الذي غنم  
لما دخل دار الحرب ومعه المقتول غنمته من عجزه فحقما فيه الى سلطان  
فمنع السلطان الغنم الاول ان يعرض للغنم لا خوفه ثم اسلم  
اهل الدار فذلك المال للغنم لا خولا سبيل لاحد عليه لان احواره قد تم  
لصاحبها باعتباره غنمه عليه وحكما بقوة سلطانهم حين قصده الغنم الاول  
عن استرداده فصار هو المالك لانه حربي حين اخذه فلا يكون ضامنا  
كما لا يكون ضامنا بالاستهلاك ولانه لو اخذه من به المالك هذه الصفة  
لصيرته ملكا بالاحراز بالدار وقوة سلطانهم فذلك اذا اخذه من الغنم  
من المالك ثم الغنم الاول يضمن قيمته لصاحبه لانه قد رعى العين  
بعد ازمه ذلك وضمان القسمة خلف عن رد العين عند تعذره ولو ظهر  
على الدار فان صاحبه باخذه قبل القسمة بغير شيء وبعد بالقيمة ان كان  
هذا المال صار غنيمته كسائر الاموال التي اخذت من الغنم التي في الحكم  
فيما صار غنيمته مما كان اصل الملك فيه لمسلم بامان ولو ان مسلمين مستمنا  
او ابرس في دار الحرب غنمته احدهما صاحبه سببا ثم اراد الغنم



المغضوب وتابعه على ذلك سلطان ملك السلا وتم استلوا جميعا فذلك  
فعل على الغاصب رد المغضوب على صاحبه ولو ظهر المسلمون على الدار فهو  
مردود على صاحبه قبل القسمة وبعده بغير شيء لان الغاصب ضامن لما  
اخذ منها ما في السنة من غير شكل لان احدهما لو استهلك مال صاحبه كان  
ضامنا كما لو قتلته فذلك بالغصب يصير ضامنا ما في الاسيرين فمن احببت  
من يقول هذا الجواب قول محمد رحمه الله لان غنمه الاسير كانت من في حكم  
ضمان نفسه اذا قتلته مسلم فذلك في حكم ضمان ماله فانما غنمه في غنمه رحمه الله  
قول احد الاسيرين صاحبه لم يصح من بدل نفسه فذلك اذا غصب  
ماله لا يكون ضامنا له والاصح ان هذا قولهم جميعا لان المسلم معقود حكم الاسلام  
حيث ما يكون فهو بهذا الاعتقاد ويكون مستوجبا رد العين وماله القيمة  
فقد رد العين حلف عن رد العين في محل هو معصوم متقوم وبالاسير لا يخرج  
ماله من ان يكون معقوما وهذا لان المسلم وان كان اسيرا فهو من اهل دار الاسلام  
الا ترى ان زوجة التي في دار الاسلام لا تبين منه فيكون له حراز في ماله  
كما باعتبار يده فلهذا كان الغاصب ضامنا له ومع كونه ضامنا لا يتم فوزه  
ولو كان اسلما في دار الحرب والسنة يحلها فان سلم اهل الدار قبل ان يظهر المسلمون  
عليهم رد المغضوب على المغضوب منه لما بينا انه بنفس الاسلام صار منزلا  
احكام الاسلام ومن حكم الاسلام رد المغضوب على المغضوب منه قال  
صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى رد وبعدها وجب عليه رد العين  
لم نيم احواله له وان اردت وصار غلبا بقوة سلطانهم وان لم يسلوا حتى ظهر  
عليهم المسلمون فانى صلبه لمن اصابه لانه ما اجز نفسه بالاسلام فلهذا  
يكون معصوما من الاسترقاق بعد ما صار حويا بالردة بخلاف لو اردت في  
دار الاسلام ونحن بدرا الحرب لان هناك حرية كانت متاكدة بالحرار  
بالدرا فلهذا لا يتحقق بعد ذلك بحال ولا سبيل للمغضوب منه على اللال  
قبل القسمة ولا بعد لان بمجرد اسلامه لم يصير له محو ابله حقيقة ولا احكاما  
ان اذا وقع الظهور على الدار والمال في يده يكون هو الحق به سبق احواله غير  
به وهذا لا يوجد فيها غصبه منه غيره من صار حويا لان ذلك المال ليس في  
يده حقيقة ولا حكما فيكون غنمه للمسلمين لا سبيل له عليه ومن اصحابنا من

يقول موضوع هذه المسئلة فيما اذا كان الغاصب حويا حين غنمه اذا  
كان مسلما ثم اردت كما وضع عليه المسئلة الاولى فلا يكون الجواب كذلك  
الا ترى انه قال الغاصب في لمن اصابه ولم يقل انه يجبر على الاسلام ولو  
كان مراده ان يكون مسلما حين غنمه ثم رده لكان مجبرا على الاسلام فانما  
ان يقال هذا غلط وقع من الكاتب او وضع في المسئلة في الابدان ثم رده  
وهو الى انه وضع في حربي يغيب من مسلم اسلم في دار الحرب فاجاب  
قال وهذا لان الحرية بناك بنفس الاسلام على وجه لا يحتمل الا انتفاض بعد  
ذلك بوجه من الوجوه فيقتل الغاصب ان لم يسلم فانما ان يحل في ذلك  
ولو استودع مسلم شيئا واذن له ان يخرج معه ان غاب فان رده المودع ونحن  
بدرا الحرب فلهذا صاحبه وطلبه منه فمعه واختمها فيه الى سلطان تلك القسمة  
به المسلم عنه ثم اسلم اهل الدار فلو رده المودع لا سبيل لصاحبها عليها لانه كان  
ضامنا لها في دار الاسلام وحين منعه في دار الحرب كان هو حويا لو استهلكها  
لم يصح فذلك اذا استنها ولا نه بهذا المنع يصير في حكم الغاصب فكانت غنمه  
منه لان ابته آفتم احواله بقوة السلطان فان اسلم بعد ذلك كان مسلما  
وان وقع في القسمة رد على صاحبها قبل القسمة بغير شيء وبعدها بالقسمة ولو كان  
غصبه في دار الاسلام والسنة يحلها فان رده على المغضوب منه على كل  
حال لانه كان ضامنا له في دار الاسلام فلهذا يصير ضامنا بالمنع بعد الطلب  
في دار الحرب اذا غصب بعد الغصب لا يتحقق مع بقا الاول فيقبل وجوب  
هذا المنع كعدمه وان كان حين طلبه في دار الحرب من الغاصب اعطاه  
ايه ثم رده واخذ منه ثانيا ونقض السلطان رد المغضوب منه عن الاسترداد  
ثم اسلم اهل الدار فهو مسلم للغاصب لان حكم الغصب الاول قد انتهى بالرد  
على صاحبه وسقط عنه ما كان له من رد العين فيكون اخذه الان غصبا ابتداء  
وذلك يجبر موجب للضمان عليه لانه حربي في هذه الحال فيصير محو ابله هذا  
الغصب حين منحه السلطان منه وكذلك لو لم يكن الغاصب رده ولكن المغضوب  
منه قدر عليه فاحذره ثم عاصه فيه الغاصب فزوجه عليه سلطان اهل الحرب  
لانه اخذه منه فهذا الاول سواء لان الغاصب ردى عن ضمانه حين اخذه  
منه من يده فان لم يكن هذا المال بالافراد فلهذا مع نفسه فانما غلب عليه الغاصب



بقوة السلطان بصير محزاه ولو كانا من طينين اسما في دار الحرب ثم غلب  
احدهما صاحبه شيئا وحججه في ختمها الى سلطان ملك البلاد فسلطه لئلا  
يكن يوسه في يده ثم اسلم اهل الدار والرجال مسلحين على حالهما فاختصم  
على المعضوب منه لان رد العين مستحق على ان يصب حكمه عنقه وانه اسلم  
اهل الدار لا يزيد الا دكاوه وبقوة سلطان اهل الحرب المسلم لا يصير محزاه  
الاسلم ولا متعلكا لانها لو كانت في دار الاسلام لم يكن هو متعلكا بحكم سلطان  
المسلمين فكيف يصير متعلكا بحكم سلطان اهل الحرب وان لم يسلموا حتى ظهر  
على الدار في المعضوب في من صاحبه لا سبيل عليه المعضوب منه وان قام البنية  
لان الفاص لا يكون محزاه المالك اما المعضوب منه انما يكون محزاه  
بده ولهذا قلنا انه لا يكون محزاه عفا رده لان يده لا يكون مأكده عليها ولا يكون  
محزاه لما اودعه من حربي في قول ابي حنيفة رحمه الله وانما يكون محزاه في اوجه  
اودعه مسلما او معاذا باعتبار ان يودي اليه في محضره صاحب الدار حرا بها وهي  
قائمة مقام يده وهذا المعنى لا يوجد في يد الفاص منه لانها اذا كانت محترقة  
فهي ليست بقائمة مقام يده فيلحق بها المالك بالبيع في يده احد صلواته فيكون فيها  
الا ترى انه بعد ما اسلم لو خرج الى دارنا وخطف اليه في دار الحرب ثم نظر المسلم  
على الدار كان جميع ذلك المالك في الآراء اودعه مسلما او معاذا لا سبيل عليه  
قبل العتق ولا بعد لان ذلك حكم مسمى على حراز المال به الاسلام ولم يوجد  
في ذلك كله فيس قول ابي حنيفة رحمه الله فاما على قول محمد رحمه الله كل ذلك مردوده  
عليه قبل العتق وبعد الاتساع عتبه منه حربي وحججه ومنعه منه سلطان البلاد  
في ان حراز الحرب في ذلك المالك عليه ثم بقوة السلطان فيصير متعلكا له فاما  
ما سوى ذلك كله فالاسلم فهو مردود عليه سواء كان في يده او في يد غيره  
المسلم او في يهوده وهو حربي وقد تقدم بيان هذا المسألة ان شاء الله

### باب لو كاله في الفداء في العبد الماسور

ولو ان الماسور منه العبد وكل رجلا بان يآخذ له بالتمن من يسهل من العبد  
فذلك جائز لانه يملك اخذه بنفسه فيملك اياه في غيره في مقامه وبعد ان قام  
كان لان يحمي فيه حتى يآخذ به بالتمن فاما اخذه كان بالتمن على الوكيل الذي

استراه من اهل الحرب لان حق قبض العبد اليه فيكون وجوب تسليم الفداء عليه  
ايضا وهذا لانه هو المالك له ليعتق وحق العتق يتعلق بالعاقد والعاقد فيما هو  
من حقوق العتق بثلث ثلثه العاقد لنفسه كافي الوكيل بالشرأب ان قيل  
انه في الشرأب يستقيم باعتان الوكيل باسبب ملك مبداه فيجعل كان  
الملك مبداه او مبداه للوكيل على وجه الاختلاف عنه بحكم عقده وهذا المعنى  
لا يوجد من ان العبد يعود الى قديم ملك الماسور منه فينتفي ان يجعل الوكيل  
كالمغبر عنه فلا يتعلق به حقوق العتق فانه في حق الماسور منه اياه الى قديم  
ملكه كاقدمه فاما في حق المشتري من العبد وفي حق الوكيل هذا بثلث الشرأب  
لان الوكيل اضاف العتق الى نفسه فانه قال اعطى هذا العبد بالتمن الذي  
استراه به او قال اعطيت له فلان فلا يكون هو مبعوث عنه في موضع كونه مستغنيا  
عن اضافة العتق اليه حتى لو اضاف العتق اليه بان قال اعطى فلان بالتمن  
اخذه به يقول انه يكون المالك على الاخرى حق قبض العبد اليه لانه جعل نفسه  
مبعوثا عن الغير فيكون بمنزلة الرسول لا يحقق العتق ونظيره الوكيل بالصلح اذا  
صاحبه من دعاك الدار التي في يده فلان على كذا فصاحبه كان المالك على الوكيل  
ولو قال صالح فلان من يده الدار التي في يده فلان على كذا فصاحبه كان المالك  
على الوكيل ولو قال صالح فلان من يده الدار على كذا فانه يكون المالك على  
الوكيل ليس على الوكيل منه شيء وكان المعنى فيه وهو ان هذا العتق اخذ منها  
من اصليين من الشرأب المبداه باعتبار انه يستغني عن الاضافة الى الغير باعتبار  
ان المشتري من العبد وبزيل ملكه بما اخذ من العوض اياه وشبهها من الخلع  
والصلح من دم العتق وفر خطه على الشبهين فنقول لشبهه بالشرأب اضافة  
العتق الى نفسه كان هو المطالب بالعوض وكان حق القبض اليه لشبهه  
بالخلع والصلح من دم العتق اضافة العتق الى المولى القديم كان هو  
مبعوثا عن فيكون المطالب بالتمن هو الموكل وحق القبض اليه ليس على الوكيل ثم ذلك  
مسمى فان وقع الوكيل بالتمن وقبض العبد ففعله الى الامر ثم وجده بالامر  
فان كان حدث بعد ما اسره من يده مولاه فانه في يده فيصير في العبد هو الوكيل  
لان الرد بالعيب من حقوق العتق والوكيل في حقوق هذا العتق فلهذا العتق  
نفسه والحاصل انه جعل هذا بثلث الشرأب اياه في حكم الرد بالعيب حتى لا يكون



بين الامر وبين المأخوذ منه فمؤنه سواء كان الوكيل حاضر او غائبا ولكن  
الوكيل هو الذي يجاهم فيه بالعيب ويسترد الثمن فان ادعى المأخوذ منه  
العيب حادثا بعد ما اخذ منه فالقول قول من يمينه لان الظاهر ان  
فان الحادث بحال بعد وادعى على قرب الاوقات حتى ثبت دليل الاستناد  
فيه الى وقت سابق وبعد فبعض الامر العيب ليس للوكيل ان يجاهم في عيبه  
الا بامر الامر لانه يجاهم للرد وهو محتاج في ذلك الى اخواجه من الامر فلا يملك  
ذلك الا بامره وان كان العيب في يد الوكيل لم ينفعه الى الامر بعد كان  
له ان يرد من غير الامر بعد وادعى ليس الامر ان يملك ذلك لانه  
بغيره الوكيل بالشرأ و هذا الحكم في الوكيل بالشرأ قد قرناه في البوع من شرح  
المختصر وان ادعى المأخوذ منه ان العيب كان عند الامر قبل المأخذ فالقول  
قول الوكيل مع يمينه لان المأخوذ منه يدعي في العيب ما يوجب سابقا  
فلا يقبل قوله الا بحجة ويكون القول قول المنكر لك مع يمينه فاذا خفف الوكيل  
رده بالعيب حضرا الامر ولم يحضر الا ان يقيم المأخوذ منه البينة على ادعى  
فحينئذ ان ثبت بالبينة كانت بيب بالتفاق المحضين وانما على المأخوذ منه  
ان يعيده الى قديم ملكه على الوجه الذي اخذ منه وقد وجد ذلك وان لم يكن  
له بينة واستخلف الوكيل فاني ان يحلف لزم ذلك الامر لان الوكيل لم يملك  
بذاته لانه لا يملك ان يحلف كادبا اذا كان عالما بان العيب كان عند الامر  
وانما يحلفه هذه الضرورة في عمل ما يشره لغيره فهو نظير الوكيل بالبيع يرد  
بالعيب ما يبايهمين وان اقر الوكيل ان العيب كان عند الامر وحده الامر  
فلا مانع من الوكيل ان يشأ ان يغيره الى هذا الا فرار تمكنه من ان يملك  
حتى يرضى عليه البين ويقضي بكونه ونظيره الوكيل بالبيع اذا رد عليه  
بجدت منه باقراره فان اقام الوكيل البينة ان العيب كان عند الامر لزم  
العيب الامر لان ان ثبت بالبينة كانت بيب باقرار الامر والوكيل خصم في  
اثبات ذلك الحاجة الى ان يبري نفسه عن العيب ولو ان الوكيل اقر  
منه من العيب حادثا عند صح ابرأه في حقه لانه كالعائد نفسه في الحجة  
في هذا العيب فذلك في الابراة الا ان الامر بانحجب وان شأ رضى  
الوكيل فافض العبد وان شأ الرز الوكيل لان اسقاطه صحيح في حق من

ولا يصح في حق الموكل وهو في هذا الحكم نظير الوكيل بالشرأ اذا رضى بالعيب  
بعد الشرأ وادعى الموكل ان يرضى به وهذا لا يثبت الامر حتى ارد على الوكيل  
والوكيل حق الرد على المشتري من العبد وانما يعمل رضا الوكيل في اسقاط حقه  
لان في اسقاط حق الامر فان قبل كيف يملكه الوكيل بالثمن وحكم في العقد عوده  
الى قديم ملكه المأمور منه لا يثبت الملك فيه ابتداء قلنا ما كان من حكم  
العقد فقدم لانه ما دلى قديم ملك الموكل الا انه صار من ابا الامر للعيب  
ورضا الوكيل به نصير الامر كما انه يملكه من الوكيل بالثمن فلهذا كان الملك  
للامر وفي الوكيل بالشرأ يملكه فان الوكيل انما يملكه على الامر لا على البائع  
ولو كان الامر قبض العبد وغاب ثم جاء الوكيل به يرد به بالعيب نقال المأخوذ  
منه لم يملك الامر بوجه بالعيب وقال الوكيل قد امرني فالقول قول المأخوذ  
منه لان امره اياه بالرد عارض بوجه الوكيل وخضعة مكرهتك باهول اصل  
فالقول قول المنكر مع يمينه على حمله لانه يستحق على فعل الغير وان قال الا  
منه اريد به ان الوكيل ان الامر قد امره بالرد فلا يبين على الوكيل لانه يدعي عليه  
البينة وانما البين في جانب المنكر فلا يجوز تحويلها عن موضعها ولو ثبت الامر  
وقال المأخوذ منه قد رضى الامر بالعيب وكذا الوكيل فالقول قول الوكيل لان  
المأخوذ منه يدعي سببا عارضا وهو رضا الامر بالعيب ولو ادعى الرضا  
على الوكيل كان القول قول الوكيل لا كاره فذلك اذا ادعى رضا الامر ولا  
على الوكيل في ذلك لان الرضا يدعي على غيره وهو الامر فلو استخلف الوكيل  
كان على وجه التباينة ولا تباينة في العيب لان الامر لا يحلف بهذه الادعى  
لو كان حاضرا لانه ما عمل المأخوذ منه بشئ حتى يحلفه فاذا كان لا يحلف من  
ادعى الرضا عليه فكيف يحلف غيره على ذلك وان ادعى الرضا على الوكيل  
راد يمينه فله ذلك لانه ادعى عليه الرضا لانه قد بينا انه في هذه الخصومة  
كالعائد نفسه فاذا وجد الرضا بعد ما ادعى عليه ذلك استخلف فان كل رضى  
ثم الامر بالخيار لانه بكونه صار راضيا بالعيب اما بطريق البدل وبطريق الاقرار  
وان اقام المأخوذ منه البينة ان الامر قد رضى بالعيب وهو غائب قبلت  
بينة لان ان ثبت بالبينة كانت بيب بالبينة او بالتفاق المحضين فان  
الامر وحده الرضا لم يثبت الى ذلك لان الوكيل خصم عنه فبعد ما ثبت رضا



بالبنية على خصم لا يتفتت الى جوده ولو كان الوكيل عالما بالعيب حين  
اخذته فهو لازم للامر سواء كان العيب تملكه للعبد كالعيب او غير متملك  
في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله ان كان العيب  
غير متملك فذلك الجواب وان كان متملكا للعبد لم يلزم الامر لان  
وهذا نظير الوكيل بالشر اذا اشترى الامم بمثل ثمنه والخلاف فيه موقوف لان  
هناك شرط ابو حنيفة رحمه الله ان يكون مزاوة بمثل ثمنه لان تصرف الوكيل  
بالعين الفاضلة في الشر لا يلزم الامر وهذا الثمن يسمى وهو ما اخذه المشرى  
من العبد ويزم الامر اذا اخذه بذلك الثمن على كل حال وعندهما هناك العقد  
يقف على الوكيل اذا تعذر متقبذه على الموكل وهذا لا ينفذ على الوكيل لانه ما  
بغير رضا المشتري من العبد يعتبر قديم الملك وقديم الملك كان الامر لا  
للكوكل فاذا تعذر متقبذه على الامر كان باطلا بخلاف ما تقدم وهو اذا علم  
بالعيب فرضى الامر به فان هناك قد عاد الى قديم ملك الامر ثم مرجع ذلك  
العقد ثم الامر بزمه الوكيل باعتبار انه لا يرضى بعينه فيكون ذلك بمنزلة التملك  
منه ابتداء بوجوه ولو قال رجل للمشتري من العبد وان مولاه وكلني باخذه  
ملك بالثمن ففعله اليه بقبضته او بغير قبضته ثم حضر المولى فنجح ذلك فالقول قوله  
مع يمينه لان الامر مدعي عليه وهو مسكر فالقول قوله لا تجاره ولو اقره لزمه  
اخذ الوكيل له فاذا انكر استخلف عليه فان خلف رجع العبد الى المشتري وليس  
للكوكل ان يقول اخذه لنفسه لانه ما اخذه على وجه التملك ابتداء بل على وجه  
الا عاده الى قديم ملك المولى بالغا فاذا تعذر ذلك بطل اخذه بخلاف  
مدعي الوكالة من جهة السفيع بالاخذ له بالسفعة اذا اخذه ثم انكر السفيع الوكالة  
فان المأخوذ يكون للوكيل ذلك الثمن لانه اخذه على وجه التملك ابتداء بوجوه  
فان الاخذ بالسفعة بمنزلة الشر المبتدأ فاذا تعذر متقبذه على الموكل بجوده كان  
ما هذا على الوكيل وان اقام الاخذ بالبينة ان الماسور منه وكل ما اخذه كان  
ان ثبت من الامر بالبينة كان ثبت باقرار الخصم فيكون العبد للامر وحكم  
العهد فيه كما بينا في الفصل الاول ولو ان اجنب وكل رجلا بان يشتري العبد  
الماسور من المشتري من العبد وفاشتراه بمن سمي ثم حضر المولى فليس لان  
منقضى البيع ان في ذلك باخذه بالثمن ان في اوجع لان البيع ان ثبت له

حتى الاخذ بالغا من غير ان ينقص تصرفه سابق اخذه كما قررنا في وجده  
في يد الوكيل بالشر فاذا اخذه منه بالثمن وان كان الموكل غائبا لان الوكيل  
ما دام العبد في يده في حكم المشتري لنفسه ثم يبيع من الموكل ولهذا يجنبه  
بالثمن اذا نقضه من مال نفسه ويكون له ان يرد به بالعيب من غير استطاع  
راي الموكل وان كان الوكيل قد دفعه الى الموكل فلا سبيل للمولى القديم عليه  
ولكنه تبع الموكل فباخذه منه العبد ودفع اليه الثمن لان حكمه بالوكيل قد انتهى  
بالسليم الى الامر ولهذا لا يرد به بالعيب الا برضا الامر ولا يحكم عنه بالثمن  
بعد ذلك وهو انما يخاصم ذي اليد لانه ملهم باخذ وانما يمكن من الاخذ  
من في يده فان حضر بعد اشتراؤه الوكيل قبل ان يقبضه من المشتري  
من العبد وليس له ان ينقص شر الوكيل قصدا ولكن يكون له ان ياخذ  
المشتري من العبد بالثمن الذي اشتراه به الوكيل ان سأل لانه صار فيه  
في يده فيكون له ان ياخذ منه بمنزلة السفيع باخذ بالسفعة من يد البائع  
بالثمن قبل ان يسلمه الى المشتري الا ان هناك يشترط حضرة المشتري  
لانه يتملك بالاخذ ابتداء وهو ملك المشتري وهذا المولى لا يتملكه ابتداء ولكن يعيده  
الى قديم ملكه فلا يشترط حضور غيره ذي اليد لا اخذه واذا اخذه من يد كانت  
عنده عليه لان باخذه فاق القبض المستحق بالعقد الذي كان بينه وبين  
الوكيل فتنقضي ذلك العقد فيما بينهما حكما لا اخذه وملتقى هذا ما لو اخذه قبل  
الوكيل وهذا هو الحكم في السفيع ايضا اذا اخذه من يد البائع وان فريده  
فهو له عليه فان وجد به عيب كان جادا به بعد اسر من يده فوجه بقبضته  
فماضي فان كان رده على الموكل او على الوكيل فهو للموكل لانه بهذا الرد  
انقضى قبضته فيعود الحكم على ما كان قبل قبضته وان كان اخذه من المشتري  
من العبد فانه يعود بالرد اليه ولا سبيل للوكيل ولا للموكل عليه اخذه لا  
بما ان العقد الذي جرى بينهما قد منقضى بقوات القبض المستحق به فلا  
يعود الا بالتمتع به ونظيره السفعة وان كان رده على الوكيل بغير قبضته فانه  
هو للوكيل لان هذا بمنزلة الشر المبتدأ في حق الموكل فلا يزمه حكمه ولو كان المولى  
القديم وكل دكيلا باخذه من المشتري من العبد بالثمن فاخذه ذلك  
في يده قبل ان يسلمه الى الموكل فهذا حكمه على الموكل لان الوكيل يقبض له فيه



كبد له الم بغيره وان كان ملك في المشتري من العدة وقبل ان يقبضه  
الوكيل نقداً بقض حكم ذلك الاخذ ويرجع الوكيل بالتمتع على المشتري  
من العدة وفيه فسخ الى الامران كان عطاها من ماله وبسبب ان كان  
اعطاها من مال نفسه وان توى التمتع على الذي اعطاها لم يكن لان يرجع  
على الموكل بسبب لانه في عطاها التمتع من مال نفسه ما كان عطاها وانما كان  
عطاها لنفسه في اسقاط المطالبة عنه فان المطالبة بالتمتع توجهت عليه  
دون الآخر ولهذا كان لان يحبس من الآخر اذا قبضه حتى يستوي منه التمتع  
لنفسه فان ملك بعد الجبس ملك من مال الوكيل وبطل التمتع عن الموكل  
لانه حين منعه فكان هو الذي اعطاها اياه بالتمتع وقد عرف هذا الحكم في الوكيل  
بالسرا فهدا قيسه وان يعيب في يد الوكيل بعد منعه فالمولي القديم بخلاف  
ان ساء اخذه بجميع التمتع وان ساء ارضه الوكيل بالتمتع لان الوكيل في حقه  
بعد منعه قام مقام المشتري من العدة ولهذا يستوي الحكم بين ما اذا  
يعيب ببيع الوكيل وبينما اذا يعيب بغيره كالمستوي في حق المشتري  
من العدة وبخلاف الوكيل بالسرا في هذا الفصل فانه اذا عيب بعد منعه  
حصة العيب من التمتع عن الموكل لان الوكيل في هذا مقام البائع ومعنى الذي  
ان الموكل انما باخذه من العدة ليعيده الى قديم ملكه فكان الفسخ بمقتضى  
دون الوصف فوفات الوصف ببيع كمنسب او ببيع احد لا يسقط  
شي من الفسخ بخلاف السرا المبني فان الوصف باخذ فسخا من التمتع في  
السرا اذا صار مقصودا بالتدول ولان الوكيل قال المشتري من العدة ولم  
يجز ذلك على الموكل لان باخذه مما الى ملك الموكل فليس للوكيل ان يخرج  
من ملكه بغيره من غير رضاه والا قلنا في حقه بمنزلة البيع المبتدئ ولو كان  
المشتري من العدة وكل رجلا بان يدفعه الى مولاه بالتمتع فهدا جاز الوكيل  
هو الماخذ بالعيب حتى يسلم وهو الذي باخذ التمتع المولى بمنزلة الوكيل بالبيع  
وهذا الحكم في هذا الفصل اظهر لا بين ان المشتري من العدة ويرى ملكه موصوف  
فهذا التصرف في حقه بمنزلة البيع المبتدئ وان كان في حق المولى هو عادة  
الى قديم ملكه بالفسخ ولان المشتري من العدة وباع العبد من ان يجازي  
ولم يتفاد حتى حضر المولى القديم فدان باخذ التمتع في يده بغيره الجارية

لا لبس من نقص التصرف وانما باخذه بتمتع التمتع في الجارية ليست  
من ذوات الامثال فباخذه بغيره كالمستفيع ثم تنقض البيع فيما بين البائع  
والمشتري الا حركات القبض المستحق بالعد فبقي الجارية على ملك المشتري  
الا حركاتها للمشتري من العدة وعنده المولى على المشتري من العدة  
وان كان حاضر بعد التمتع بعينه او بعد قبض العبد قبل ان يسلم الجارية اخذه  
بغيره من المشتري الاخر وعنده عليه وكانت الجارية للمشتري من العدة  
لان البيع بينهما في قد انتهى قبض العبد فان وجد المشتري من العدة والجارية  
عباردا على المشتري الاخر واخذ منه قيمة الجارية التي اخذ العبد ليس بغير ذلك  
لان حق المشتري من العدة في قيمة الجارية الا ترى انه لو اخذه المولى منه اخذه  
بغيره الجارية ولو رد الجارية بالعيب قبل ان ياخذ العبد من المشتري الاخر  
واسند العبد ثم حضر المولى كان له ان ياخذ بغيره الجارية فان منعه  
البيع لا يسقط حق المولى عن الاخذ بغيره الجارية اذا كان ارد بالعيب بغير  
التعاضد فوفقا ان حقه في قيمة الجارية والمشتري قادر على تسليم قيمة الجارية  
اليه فلا يرد شي اخر ويظهر هذا السقطة قد بينا هناك ان بدل الدار كانت  
الجارية قبل اخذ السفيع وبأخذه بخول الى قيمة الجارية وكذلك بدل الجارية  
بعد اخذ السفيع الدار قيمتها فذلك في هذا الموضع وان كان رد الجارية  
بقضاء قاضي قبل ان ياخذ المولى العبد واسند العبد ثم حضر المولى فانه  
باخذه من المشتري من العدة والتتم الاول لان البيع ان في حين انفس  
بقضاء القاضي صار كان لم يكن وبهذا بخلاف السقطة فان هناك رجعت  
البيع الذي جرى بين البائع والمشتري كان لم يكن بطل حق السفيع وبها  
لا يمكن ان يبطل حق السفيع بعد ما ثبت حقه في الاخذ وهنا حق المولى القديم  
لا يبطل وان عيب البيع ان كان لم يكن وكذلك لو كان المشتري  
الاخر هو الذي وجد العيب بالعبد فزده فهو على التفسير الذي قلنا ولو قلنا  
احد المولى عده بغيره الجارية ان ساء لان الاقل في حقه كالمستفيع المبتدئ  
بين ان حق الاخذ ثبت له من غير ان ينقض تصرفا فاما باخذه باخر الا  
ولو كان المشتري الاخر قبض العبد ولم يره او شرط ان يره لنفسه ثم حضر المولى  
فدان باخذه من يده بغيره الجارية لانه صار في يده فان اخذه فالمشتري



الاخر بالجاريان ساسم الجارية للمشتري من العدد وكان في القبة  
التي اخذها من المولى وان ساسمها اليه واخذ منه الجارية في خيار الشرط  
وفي خيار الروية الجارية يسلم للمشتري من العدد ويكون فيها للمشتري  
الاخر لان في خيار الروية فذلك كان هو مالكا راضيا بالعقد الا انه كان  
من الرد للجمل بوصف المعقود عليه وقد نفذ رده حين اخذ المولى  
من يده فيسقط خياره واما خيار الشرط فقد كان باعفا فخرج الجارية من  
ملكه لان خياره فيها خيار بايع وهو بعدم رضا بملك الجارية فعليه  
اخذ العبد من يده يبقى هو على خياره فان ساسم العقد في الجارية و  
اليه وان ساسم العقد فيها ودر قيمته الجارية لما جئنا باخذ المولى القديم  
العبد بعين حق المشتري من العدد وفي قيمة الجارية وان لم يتجزأ حتى  
مدة الخيار الجارية للمشتري من العدد ولان معنى المدة يسقط خياره  
البيع فيها فيزول تسليها ويكون القيمة للمشتري الاخر ولو كان باعفا لم  
ينفصل حتى رد المشتري الاخر العبد بخيار روية او خيار عيب او خيار شرط  
ثم حضر المولى القديم فله ان ياخذ من المشتري من العدد والتمس الاول  
الذي استراه به من العدد لان بالروية هذه الاسباب قد سقطت  
الثاني من الاصل فصار كان لم يكن ولو لم يفسخ المشتري الاخر العقد حتى  
المولى فاخذ العبد من المشتري من العدد وقيمة الجارية فان القيمة للمشتري  
من العدد وعليه رد الجارية على المشتري الاخر ان كان قبضها منه  
ان العقدان في قد سقطت لغوات القبض المستحق به سواء كان فيه خيار ولم  
يكن فان قضى المولى بالعبد بقيمة الجارية ثم رآى به عيبا حاديا بعد  
قبضه او قبل ان يقبضه فرده فلا يسيل للمشتري الاخر على العبد لان قبض  
القبض للمولى بقيمة الجارية قد سقطت البيع ان في قبضها فلا يعود  
وهو بغير الشفعة في هذا الفصل فان قضى المولى بالشفعة بالشفعة على  
يقبض بقبض البيع فيها بين البائع والمشتري حتى لا يعود وان رده  
بالعيب ولو كان مولى القديم وكل رجلا ياخذ من المشتري من العدد  
فقال الوكيل للمشتري اعطه فلان بالتمس فقال قد فعلت فالتفت على الامر  
هنا دون الوكيل لانه جعل نفسه ههنا سفيرا لا عاقلة بخلاف ما لو قال اعطيت

دلو اعطته فلان بالتمس على اني ضامن لك بالتمس او اعطته آية بئس من  
الي فالتمس لازم للوكيل لان اضافته الى مال نفسه او اشتراطه الضمان على نفسه  
بتمس اضافته العقد الى نفسه او قوى منه ابيان انه بتمس اضافته العقد الى  
نفسه في الوكيل بالصحيح فانه لو قال صالح فلان من يده الدار على الف  
درهم على اني لها ضامن او على الف من مالي كان المال على الوكيل دون  
الامر بتمس لو قال صالح فلان كونه اقوى فقي الوكيل بالجمع فانه لو  
قال خلعت على الف من مالي او على الف على اني ضامن لها كان المال  
الوكيل ومعلوم ان باضافة العقد الى الوكيل هنا لا يجب المال عليه ففرق  
ان اشتراطه الضمان او اضافته العقد الى ماله يكون اقوى من اضافته العقد  
الى نفسه في وجوب البذل عليه واذا وجب عليه لم يكن للمشتري من العدد  
على الامر شي واذا وجد العدد وبرق فضة لرجل وزنه مات درهم فاشترى  
منهم مسلم باني وحسين بخودة صباغته فلما ملكه القديم ان ياخذ به باي  
ان ساسم لان المشتري من العدد اعطى في انه هذا المقدار وقد جئنا ان المولى  
القديم اما ياخذ به ما اعطى للمشتري من العدد وفي قدانه ويكون مستقيما  
لا يتملكه ابتداء بعوض وانما يعيده الى قديم ملكه بالقدار الذي يمكن معنى الربو في هذه  
المعاينة واذا ثبت ان له ان ياخذ به هذا المقدار ثبت ان له ان يוכל غيره  
ليأخذ به لان الوكيل قام مقامه وان اقرق قبل التقابل لم يسقط  
الاخذ وقد جئنا فيما سبق انه قد ليس بشرا مبتدئا لاسيما القبض في المجلس  
اعطى الوكيل الفداء من ماله وقبضه فله ان يمنعه من الموكل حتى ياخذ منه الفداء  
بذلك بعد المنع في يد الوكيل ملك جميع الفداء لما جئنا ان الوكيل بعد ما يمنعه  
قام في ذلك مقام المشتري من العدد واوضح في ابرجل وكل رجلا  
ان يشتري له ارضا فيها نخل كثر من تمر فاشترى الوكيل ونقد الكر من ماله  
وقبضه ثم منعه من الامر حتى يدفع اليه الكر فاشترى في يده كرافة يكون للوكيل  
ان يقبض مع المدة بكمه فله اليه ولا يمكن معنى الربو فيها بازاودة التي قد  
في يده لان الوكيل قام في ذلك مقام البائع ولو اشترى كرافة في يد البائع  
قبل القبض لم يبطل البيع كذا لك اذا اشترى في يد الوكيل وكذا لك ان كان  
الوكيل راسي بالبيع عيبا فرضي به واني الموكل ان يرضى فان ذلك فيم الوكيل



بالك ولا يمكن فيه الربو لان هذا ليس بمبايعة بحري بينهما ابتداءً ولا يتحقق الربو  
في المعاوضة على سبيل المقابلة قال لا ترى ان الوكيل لو راي العيب بالارض  
فرد عليه كان قد رد ارضه ونحو ذلك من غير ان يرد من ماله ذلك جازم وهذا  
ستقيم فيما اذا اتمرت في يد البائع قبل ان يقبض الوكيل فاما اذا اتمرت بعد  
القبض فليس للوكيل حق الرد لان الزيادة الحادثة بعد القبض تمنع الرد والعيب  
واوضح هذا ايضا باللوكان الوكيل يشتري للامير عبد الملك درهم وقيمة الف  
وحسبانه فقد رد رجل خطا في يد البائع وفي يد الوكيل والجواب فيه على ما في  
التخيل اذا اتمرت لان في كل واحد من الموصفين لا يمكن بسبب الزيادة  
حقيقة الربو على الوجه الذي يمكن في البيع المستقبلي وعلى هذا ايضا مسألة الربو  
لو راي الوكيل العيب فابى المشتري من العدم ابي الامران يرضى قال لا يرضى  
للوكيل باوى من الغدا وان كان اكثر من ذرته لان ما جرى بينهما ليس بعقد  
مبتدأ من كل وجه فلا يمكن فيه حكم الربو انه علم

**باب ما يكره او خاله والحرب وما لا يكره**

قال لا بأس بحمل المسلم الى اهل الحرب سائر الاكراع والاسلح والسبي ان كان يحمل  
اليهم شيئا احب الي لان المسلم مندوب الى الشك من المشركين قال صلى  
عليه وسلم لا تشقوا بنا المشركين وقال نأبرئ من كل مسلم مع مشرك  
لا تراءنا داهيا وفي حمل الامنة اليهم للنجاة نوع مقارنة معهم في الداء لان  
يعمل ولا نهم يتفقدون باكل اليهم من شناع او طعام ويتفقدون بذلك الداء  
للمسلم ان يخرج عن اكل سبب القوة لهم الا انه لا بأس بذلك في الطعام  
والتياب ونحو ذلك لاروى ان ثمانية بن اهل الكوفة اسلم في زمان النبي صلى  
عليه وسلم ففقط الميرة عن اهل مكة وكانوا ينادون منها فكتبوا الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يسألون ان ياذن له في حمل الطعام اليهم فاذن له في ذلك  
واهل مكة يومئذ كانوا حاربوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرقوا انه لا بأس بذلك  
وهذا لان المسلمين يخافون الى بعض ما في ديارهم من الادوية والامتنعوا  
منها هم ما في ديارهم ففهم يمتنعون ايضا ما في ديارهم واذا دخل اهل الجاهلية  
المسلمين ما شقوا به من ديارهم فانه لا يجذبهم من اهل الجاهلية اليهم بعض ما يوجب

في ديارهم ففهم رخصت للمسلمين في ذلك الا الكراع والاسلح والسبي فانه لا يحمل  
لا يحمل اليهم شيء من ذلك وذلك منقول عن ابراهيم وعطاب بن ابي رباح وغير  
بن عبد العزيز رحمهم الله وهذا لانهم يتفقدون الكراع والاسلح على اهل المسلمين  
وقد اكرهنا كسر شوكتهم وقتل مقاتلتهم لدفع فتنة محبيهم كما قال الله تعالى فانهم  
حتى لا يكون فتنة ففرغوا منه لا رخصة في لقوتهم على محاربة المسلمين واذا ثبت  
هذا في الكراع والاسلح ثبت في السبي بطريق الاول لانه اما ان يقتل بنفسه  
او يكون منه من يقتل وقوتهم بالمقاتل فوق لقوتهم بالقتال وكذلك  
الحد الذي يصنع منه السلاح لانه مخلوق لذلك في الاصل قال لا يقتل من  
الحد فيه باس شديد والمصنوع منه وغير المصنوع في كراهية اكل اليهم سوا  
وهذا لان الحد يصلح السلاح والحكم له ان يقتل فيما يحصل من اصل يكون ثابتا  
الاصل وان لم يوجد فيه ذلك المعنى الا ترى ان المحرم اذا كسر سيفه الصنف  
اجزا كما يرد بقتل الصنف واستدل عليه بحديث الحسن انه كان بكرة يبيع السلاح  
في العتق وبهذا منقول فان في بيع السلاح في ايام الفتنة اكلت بسبب  
تسبيحها وقد امرنا بتكيتها قال صلى الله عليه وسلم الفتنة تامة لمن ايسر نقطها  
فاذا كان ذلك مكرها في زمان الفتنة من هو من اهل الفتنة فدان كونه حمله  
الى اهل الحرب لبيع منهم كان اولي واذا دخل المسلم دار الحرب بامان فلا  
باس بان اخذ منهم اسلحهم بطيب نفسهم باي وجه كان لان المؤمن لا يبصر  
معتونه بدخوله اليهم بامان ولكنه ممن يوقد الامان لان لا يحرمهم ففهم يخرجون  
الجنانة وبأي سبب بطيب نفسهم حتى اخذ المال فانما اخذ المباح على وجه شرعي  
عن العذر فيكون ذلك طيبا لا لا يرد المستمن في ذلك سواء حتى لو باعهم  
برهين او باعهم ميتة به رايهم واخذوا منهم بطريق الغار فذلك كله طيب  
وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال سفيان الثوري يجوز ذلك للباس  
ولا يجوز للمسلمين وهو قول ابي يوسف رحمه الله ولكن منقول المستمن انما يغادر  
الاسير في الاخذ بغير طيب نفسهم فاما في الاخذ بطيب نفسهم فهو كالمسلمين  
الواجب عليهم ولا يبعد عنهم ولا عذر في هذا ثم استدلل عليه بحديث عائشة  
ابن ابي بكر رضي الله عنه مع اهل مكة في غيبة الروم فارس حتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
زنى المحرم بعد في الاصل فلو لم يكن ذلك جازما معهم لما اقر به رسول الله صلى الله عليه وسلم



ثم لما قرأهم أبو بكر رضي الله عنه واخذ الخط فحاجبه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
نصفه في به فبظا به به بسندل سفيا فيقول لو كان ذلك طبيا لم يامر به  
ولكن نقول لو كان ذلك حراما ادره ان يعلمهم عليه ولو لم يملكه بهذا الطريق فامر  
ان يتصدق به فعرف بهذا ان ذلك كان جائزا ولكن نهى به الى التصدق في شك  
على ما اظهر من صدقه واستدل بمسارعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان  
حين كان بكة مت مرت كل مرة بكت غنمه ولو كان كروها ففعله رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ثم لما صرعه في المراءاة قال وضع احد جنبي فطوى وانا انت صرقي  
فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم الغنم عليه فبظا به به بسندل سفيا فيقول لو كان  
ذلك طبيا ما رده عليه ولكن نقول لو كان ذلك كروها فدخل فيه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وانما رد الغنم عليه فطوى لانه عليه كبريا ففعله رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مع المشركين لو فهم به حتى يؤمنوا واستدل ايضا بحديث  
فان النبي صلى الله عليه وسلم حين اجلاهم قالوا ان لا يؤمنوا لم يحل ففعلوا  
وصنعوا ولا اجلي بني النضير قالوا ان لا يؤمنوا على انفس فقال صفوا وتخلوا  
ان مثل هذه المعاملة لا يجوز بين المسلمين فان من كان له على غيره دين الى اجل  
فوضع عنه العصة بشرط ان يعجل ما بقي لم يحركه ذلك عمر ودينه من ثابته ودين عمر  
رضي الله عنهم ثم جوزه رسول الله صلى الله عليه وسلم في مقام لا نهم كانوا اهل حرب  
في ذلك الوقت ولهذا اجلاهم فعرفنا ان يجوز بين الحربى السلم بالاجور  
بين المسلمين قال فان كان المسلمون في عسكرهم والمشركون كذلك فليس  
ينبغي ان يباع بعضهم بعضا الا بالجوز بين المسلمين وانما يجوز ما ذكرنا اذا كانوا  
في دار الحرب او في منعة المشركين فاما اذا كان احدهما في منعة المسلمين فهذا  
لو كانا في منعة المسلمين سواء واكثر ما ينبغي ان لا يذبحوا الجواب غلط فان جواز  
باختياره لا عصمة لاهم وفي هذا الفرق بين ان يكون المسلم في منعة مشركين  
ان يكون هو في منعة المسلمين والحربى في منعة المشركين الا ان محمدا رضى الله عنه  
فيما اجاب به الموضع الذي جرى فيه المعاملة فقال ان كانا جميعا في موضع  
لا جرى فيه حكم المسلمين لا يجوز هذه المعاملة وان كان احدهما في موضع حربى  
فيه حكم المسلمين لا يجوز هذه المعاملة واستدل عليه بحديث ابن عباس رضى الله عنهما  
فان نزل بن عبد الله لما قتل في اخذ في سائر المشركين المسلمين جفنة

بعضه المسلمين فنهىهم النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك وذكره في رواية  
قال انه جفنة الله به جفنة الحقيقة محلى بينهم وبينه وانما كره هذا على ما ذهب  
اليه محمد رحمه الله لان موضع اخذ في كان في منعة المسلمين وعلى ما قال  
ما تجنا انما كره ذلك لانه رضى فيه كتب وغنمهم ان لم يثبت الرواية ان  
انه على بينهم وبينه وان ثبت ذلك فانما كره ذلك على سبيل الامانة  
استحقاقهم اذ لا ينسب الى المسلمين الا ما يتبع بمكارم الاخلاق فقد كان  
يقول لعنت لا تم مكارم الاخلاق وذكر حديث سعد بن عباد انه سئري  
يوم خيبر تبارك به ففعل صلى الله عليه وسلم ان هذا الصلح فزده بظا به به  
سفيا فيقول انما رده لانه لم يكن مثله بسندل لكن نقول انما كره ذلك لانه  
كان استناره في عسكر رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤيد به ان من كره هذا انما  
يكوه المستمن والمسلمون يوم اخذ في ما كانوا في امان من المشركين وسعد بن عباد  
ما كان في امان من اليهود ولكن كان محاربا لهم فوفى انما كره ذلك لان  
تملك المعاملة كانت في منعة المسلمين

### باب من كره قتل من اهل الحرب في النساء وغيرهم

قال لا ينبغي ان يقتل النساء من اهل الحرب ولا الصبيان ولا المجنون والشيخ  
الفاني لقوله تعالى وقنا في سبيل الله الذين بقا فلو كنتم دهر لا يقاتلون  
وحين استعظم رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل النساء الى هذا بقوله اما  
كانت هذه تقتل ادركت خالدا وقل لا تقتلن ذرية ولا عسقا ولا انكفرا  
وان كان من عظيم الجنايات فهو بين العبد وبين ربه وجزا مثل هذه الجنايات  
تؤخر الى دار الجزاء فاما عجل في الدين فهو مشروع لمنفعة ترجع الى العباد وذلك  
دفع قتل القتال ويغرم ذلك في حق من لا تقتل من منعة المسلمين في العالم  
بل لو نزل في المسلمين وان قتل احد من هؤلاء فلا بأس بقتله لانهم بائنون  
الذي به وجب قتلهم واذا كان باج قتل من له بنية صالحة للمعاد ربه لنوام  
القتال منه فلو كان باج قتل من وجد منه حقيقة القتل كان اولى وان قتل احد  
منهم فاما ثم اخذ المسلمون فاما الصبي والمجنون فلا ينبغي ان يقتلوا لان قتل  
انما ايجز لرفع قتاله وقد ارفع حين وقع الظهور عليه وهذا لانه ما كان محاربا



فلا يكون فعله جناية يستوجب به العقوبة جزا عليه بخلافه البتة فانها اذا كانت  
على ان يباح فعلها وفاعلها اذا اخذت وانفع قصدا لم يجعل فيها فاعلا  
المادة والشيخ الفاضل فلا بأس بقولها بعد ما اخذت الا انها مخاطبان من اهل البيت  
العقوبة جزا على فعلها وقد تحقق الفعل الموجب للعقوبة القتل فلهذا لا ترى انها  
مقتلان قصاصا فذلك يقتل جزا على فعلها ومن قتل احدا من هؤلاء قبل  
القتل منه فلا كفارة عليه ولا دية لان وجودهما باعتبار العتمة والنقوم في المحل  
وذلك بالدين او بالدار ولم يوجد وانما حرم قتلهم لتوفير المنفعة على المسلمين ولا  
لعدم العتمة الموجبة للقتل وهي المحاربة لا لوجودها صم ومقوم في نفسها فلهذا لا  
على القاتل الدية والكفارة والى ذلك اشار رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث  
يقوله هم منهم يعني ان ذراري المشركين منهم في انه لا عقوبة لهم ولا فدية لهم قال  
والصيف الذي منى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتله لا جبر وهو بمنزلة الحرات  
يعني من لا يكون من هذه القاتل وانما منه الكتاب المال فقط باجازه النسخ  
الغير والاستغفار بالحجارة فانه لا يقتل لانعدام القاتل منه والذي روى ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال اقلوا شيوخ المشركين واستجوا برؤسهم والدادوا شيوخ  
وبالشراخ الصبيان والدادوا بالاسحجة الاسرفاق قال الله تعالى ويستحيون نساءهم  
فاما الشيخ الفاضل الذي لا يكون منه القاتل ولا يبين المتألمين بالآي ولا  
النسب فانه لا يقتل وبما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه  
وسلم منى ان يقتل المرأة العبيد والشيخ الكبير فان اعانت المرأة المتألمين  
فلا بأس بقولها هذا يقتل عن الحسن وعن عبد الرحمن بن ابى عمرة قال قرأ رسول الله  
صلى الله عليه وسلم على امرأة مقتولة فامر قتلها وقال من قتلها فقتل رجلان  
اوردتها خلقا فادارت قتلها فامر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فدفنت  
وذلك لك ان كانت نفس شتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا بأس بقولها بكت  
ابى اسحق الهمداني قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله  
امرأة من يهوده هي تشكك في رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني سمعت  
عنه وسلم ومها يستدل بحديث عمر بن عبد الله فانه لا يسمع عقبا انت مردان  
تروى ابى النبي صلى الله عليه وسلم وتجب الاسلام ويخوض على قتال رسول الله صلى  
عليه وسلم وذكر في ذلك سورا بعد ما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بدر

انهم ان لك على نذر البين ودوت رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المدينة لا  
قتلها الحديث الى ان قتلها ليس صلى الله عليه وسلم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فما نظر الحجة قال قتل بنت مردان قال نعم فقتل صلى الله عليه وسلم في ذلك فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع فيها غدا ان تم الصفات الى من حوله فقال  
اذا جئتم ان تنظروا الى رجل نصرته ورسوله بالجنب فانظروا الى عمر فقال عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه نظروا الى هذا الاعشى الذي اسرى في طاعة الله فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا تفضل الاعشى ولكنه البصير الحديث واستدل بحديث زيد بن  
حارثة حين قتل ام قرفة وهي كانت من مخزوم على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عنه وسلم على ما روى انها جرت بين ركب من ولد بكم قال قلت ليرواحني  
نه هذا الحديث ففستوا محمدا فقتل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال اللهم اذهب  
سكهم فقتلها زيد بن حارثة وبعث بدرعها الى النبي صلى الله عليه وسلم فصب  
بين رجبين بالمدينة وروى انه قتلها قيس بن المحسر اسواقه علق في جدرانها  
ثم ربطها بغير من فارسها فقتلها سفا حتى يقول العرب على سبيل التل في  
ذلك لو كنت اخ من ام قرفة وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح بقتل هذا  
عنه لما كانت تقتل من المخزومين على قتال المسلمين حتى سبقت واثنتي من بينهم  
يوم فتح مكة فبني ابن خطل وامر بقتلها لانها كانتا ثقيان بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عنه وسلم وامر يوم بني قريظة بقتل بناته لانها كانت قذرات غلابين سويد  
امرأته لك زوجها حتى لا تترك بعده على ما روى ان عابته رضي الله عنها  
قالت وصفت على بناته لاني سبها وهي تضحك فظهر لبطون ويقول يقتل  
سراة بني قريظة الى ان نوة ان اسماها فقالت انا وانا قتل وهي تضحك  
فقالت عابته وبكت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل النساء قالت  
نعم وانا فقتل زوجي اربع اربى فذليتها ارضا على خلاوة بن سويد ثم اخرجت  
وعن سعيد بن المسيب قال لما اطاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة بغيره له  
زميل بنسراخ من حبشة مصيبة فاكل منها رسول الله صلى الله عليه وسلم واخذ  
الذراع وقال ان هذه الذراع تجري فيها سموم ثم دعا زميل وقل حاك  
عليها فصفت فقالت قلت من فومي ما قلت قلت عبي ذروني فقلت ان  
كأنيما سخرت الة بما صنعت وان كان ملكا سخرت منه فانت تبرر البر



ما اكل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعفا عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم واهل بيته  
يخلفون فذكر الواقدي في بعض الروايات ان النبي صلى الله عليه وسلم قتلوا  
الروايات انه عفا عنها كما ذكره محمد رحمه الله وانما فعل ذلك لان هذا كان  
بعد الصلح وبعد اطمان رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير فلم يكن ذلك منها  
نقصا للعهد ولا فخا به مع المسلمين فان قيل في ذى لم يقتلها فمما يشترط  
البراءة على قول من يرى وجوب القصاص بالقتل بالسيف لان من موجب  
اولاديه في ذلك انما بوجبه عند الايجاب فاما اذا نزلت بغيره فليس من اولاديه  
دية ولا قصاص ويشترط البراءة اكل ذلك بغيره فلهذا لم يوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم عليها قصاصا ولا دية والله تعالى اعلم

### باب الاستئذان باهل الشرك واستئذان المسلمين بالمسلمين

ولا بأس بان يستعين المسلمون باهل الشرك على اهل الشرك اذا كان حكم الاسلام  
هو الظاهر عليهم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعان بهو ديني فيقتضيه  
بني فريضة ولان من لم يسلم من اهل مكة كانوا يخرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ركبا ومساها الى حين ينظرون لمن يكون الاثرة فيصيبون الغنائم حتى يخرج  
سفيا في اثر العسكر كل من يرس ساقطا ورجح او متاع من متاع اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حمله حتى افرج حمله وخرج صفوان وهو مشرك ومعه انة  
مسلم لم يفرض بينهما النبي صلى الله عليه وسلم حتى شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم  
حيثما والبطاع وهو مشرك وانما لم يفرض بينهما لانها كانت في حكم المسلمين  
والمرجوب للفرقة بين الدار حقيقة وكلما فارق الله لا بأس بالاستئذان منهم ذلك  
الا فطر الاستئذان بالكلاب على قتال المشركين والى ذلك اشار النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم بقوله ان الله يوفى هذا الدين باقوام لا خلاق لهم والذى روى ابن النبي  
صلى الله عليه وسلم يوم احد راي كتيبة حسنا قال من هؤلاء فيقول يهودي فقال  
ابن ابي نعال انما لا يستعين من ليس من ديننا وبله نعم كانوا اهل منعة فكانوا  
يقفون تحت راية رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندنا اذا كان بهذه الصفة  
فانه يكره الاستئذان بهم ويختلف الروايات في سبب رجوع ابن ابي يوم احد  
فروى ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأم باخذ برابيه من اشرار عدي بن ليحيى

من المدينة فانه ذلك فانصرف وقال اطاع الصبيان وخالفني فبعض  
وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم رده حين عرض عليه ان يخرج فقتل معه  
فقال لا انا لا استعين بشرك وانما كره ذلك لانه كان معه سباع من يهود  
بني قينقاع من خلفه فخشى ان يكونوا على المسلمين ان يسلوهم زلة فم فلهذا  
ردهم وعذرا اذا راي الامام المصلوب في ان لا يستعين بالمشركين بخوف النفس  
فلهذا ان يردهم ثم ذكر حديث زبير حين كان عند النبي صلى الله عليه وسلم فلهذا  
يؤمّن مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان المنبر عند النبي صلى الله عليه وسلم فلهذا  
الحديث يستدل من يجوز قتال المسلمين مع المشركين تحت رايهم ولكن دليل  
من وجب احدهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مسلما يومئذ كما روى فلهذا استعمل زبير القصاص  
معه وان في انه لم يكن للمسلمين يومئذ بجا غيره على ما روى عن ام سلمة قالت لما  
اطلما ما با من الحبة فكن في خبر دار عند خبر جابر بن عبد الله الى ان سار الى الحجاز  
عدوله فانه نزل بنا قاطرا عظيما منه ففان ظهر على النبي صلى الله عليه وسلم لم يعرف من حقا  
ما كان النبي صلى الله عليه وسلم فاطلع الدعا ان مكس الله للنبي صلى الله عليه وسلم ففان من يعلم  
انهم سقوم فقال زبير بن العوام انما ففخ قريب ثم ركبها حتى عبر النهر والنقي القوم  
وحضر الزبير معهم وجبت الحصص الدعا الى ان اطلع الزبير في السيل ثم خرجوا الى ابيهم  
فان الله قد اظهر النبي صلى الله عليه وسلم في الارض والملك عده ففان ففان عند خبر  
جابر هذا الحديث بنسب صحته ان ذيل الذي ففان قال ذكره ابو حنيفة رحمه الله  
والحرب المصمت في الحروب ولم يرا ابو يوسف ومحمد رحمه الله بذلك  
في الحروب وقد بينا المسئلة في شرح المختصر وروى حديث ابي هريرة رضي الله عنه  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بأس بيسر الحروب والديابح في الحروب ففان  
اخذوا وقال ابو حنيفة رحمه الله فاذ به المصم وهو يكون سدا غير جوارح حربه  
بذال لا بأس بيسر الحروب وان كان يكره بيسر في غير الحروب ففان يكون سدا  
حربا ولا حكمة غير جوارح ففان بيسر في الحروب وغير الحروب وعليه كل الصواب  
الزبير انه كان له الحق في دياح بيسر في الحروب ففان اذا كان جوارح ففان ذلك  
مكره على ما روى ان الزبير بن ابي بشام كتب الى ابن جابر بن ابي  
الحرب والديابح في الحروب ففان بيسر في الحروب ففان ذلك لا بأس به  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النعصر للشهادة وذكر حديث عطاء بن ابي  
بشام على ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم



على شرب الخمر او لحم الخنزير قال ان لم يفعل حتى يقتل اصاب خبرا وان اكل  
فهو في عذر وسنا فخذ بهذا بل يقول لا يكل ان يبيع الاكل والشرب عند  
القتل وهو قول مسروق فانه قال من اضطر فلم ياكل ولم يشرب مات في ظل  
داود يوسف رحمة في رواية عنه فخذ بقول عطاء جعل ذلك قياسا لكره  
الشرك بانه ولكن يقول ان الحجة تنكس عند الضرورة فان الله تعالى استثنى  
موضع الضرورة من التجريم بقوله تعالى الا اضطرتم اليه والاستثناء من التجريم  
وبعد ما انكسفت الحجة التي هذا الطعام والشرب فاذا امتنع من تناولها حتى يقتل  
كان آثما بخلاف الكفر فان الحجة لا تنكس ولكن يرضى في اجزاء كلمة الكفر  
الساكن مع طائفة الغلب بالبيان فهو في الامتناع يكون متمسكا بالضرورة في  
الاجزاء يكون مترخصا بالضرورة والنكس بالضرورة يقتل الا ان في الكتاب لم  
يطلق الجواب في تيممه ولكن قال خفت ان ياتم لان هذا الكفر ليس في معنى التمسك  
بالمنفعة من كل وجه فان هناك لا صنع لاحد من العباد فيما حصل من العذر  
خوف الهلاك حصل بضع العباد وفيما يكون من قوله لا يستوي ما فيه صنع  
العباد بما لا صنع للعباد فيه ثم في الامتناع بعد اكرامه المشركين اظهار الصلابة في  
وما فيه مغايضة المشركين وذلك لا يوجد في صاحب المنفعة فهذه اجمع اجواب  
هنا بقوله خفت ان ياتم والله تعالى اعلم

### باب من كره قتله من اجل الحرب ومن لا يكره

قد بينا انه انما يقتل منهم بقتل دون من لم يتعامل ذكر في حيلة من لا يقتل  
الصلوح والسياسين في الجبال الذين لا يجالطون الناس ومن ابى يوسف  
رحمة قال سالت ابي حنيفة رحمه الله عن قتل اصحاب الصلوح والسياسين  
فراى قتلهم حسنا لانهم فرغوا انفسهم من انواع الكفر ونقضت الناس بهم  
فقد ضلوا تحت قوله تعالى فقاتلوا ائمة الكفر وما قبل تلك الرواية فيما اذا كان  
بني الطون الناس اما عروضا اليهم او اذا لهم في الدخول عليهم وكانوا يجنونهم  
على قتال المسلمين والصبر على دينهم فاما اذا كانوا في ديار كيسة قد طينوا عليهم  
ابوابهم وترهبوا فيه فانهم لا يقتلون لرفع الاس من صانعيهم لانهم لا يقاتلون  
ولا مال ولا راي ولا يقتل منهم الا على المعقود ولا يابس الشجر ولا مقطوع اليد

والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد يعني حاضنه لانه وقع الاس من قتلهم  
ومراده من هذا اذا كانوا لا يقاتلون بالمال ولا راي وقد بينا نظره في الشيخ  
الغفاني انه اذا كان ذراعي في الحرب فانه يقتل اما انقطع اليد ليس يقطع  
احدى الاربعين فهو يقاتل لان مباشرة القتال في الغالب يكون اليد يعني  
فاذا كانت صحيحة منه وهو على وجه كنهه المشي كان من حيلة البقاء فقتل  
والا خرس والاصم والذمي مجنون ومفقون في حال فاقه يقتل لانه من تعامل في حيلة  
صاحبة للقتال واعتقاده بحيلة على القتال فيقتل وفالسرة ومن قتل احدهم  
من لا يقاتل فليس عليه سوى الاستغفار لانه غير معصوم وان وقع اليأس  
من قتاله والتقيسون والتماسه والباحون الذي يجالطون الناس فلا بأس  
بقتلهم لانهم من حيلة المعاملة بالبراهم وينقضهم ان يكونوا من ذلك فجوز قتلهم  
وان لم يرمهم القتال باعتبار ان حقيقة مباشرة القتال مما لا يطلع عليه كل احد  
في كل وقت ومكان فالبنية الصالحة كذلك مع السبب الحاصل عليه بقاء  
ما لم يغيب عليه دليل ظاهر يمنع منه ولا ينبغي للمسلمين ان كانت لهم قوة  
اسرهم ان يدعوا اليك والصبيان حتى يخرجونهم الى دارهم لانه من الكذب الغلط  
للمشركين فانهم يصيرون خولا للمسلمين ولما فيه من قطع منفعة المشركين عنهم  
والله اشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله واستخبروا خبرهم فاما الشيخ الغفاني  
الذي لا يرجي له نسل ولا منفعة عنده سوى ان لفاذي فان ساء اسره وخرجه  
وان ساء تركوه لان المقصود مباشرة الا بحصيل المال بالمعاداة وهم بالجوار فيما  
يكونون منه من الاموال ان ساء اخذوه وان ساء تركوه وهذا لا ينسحق  
عليهم دفع قتله لكفر فاما كتب المال فلا بأس ولكن غير مستحب شرعا ولا  
ينبغي ان يتركوا المعتوه اذا قدروا على قراه لانه رجي افاقته ولانه يولد له في تركه  
عون للمشركين كما في ترك السبب والصبيان ولا ينقض الذين لا يجالطون  
الناس والمترهبين لانه لا يجي لشركهم نسل حتى يكون في ذلك عونا للمشركين  
وذلك الافات الذين لا يقتلون برسود ولا يخرجون الى دارهم لان في تركهم  
في دار الحرب قوة للمشركين فانهم يصيرون السبب فيخرجون فذا ينبغي ان يتركوا  
في دار الحرب اذا ظفروا بهم وكل من جاز قتله منهم فلا اسكال له بخبر اسرود  
ثم بعد الاخراج للامم فيهم راي ان ساء قهرهم وان ساء قهرهم وكل من لا يكل



قتله اذا لم يقدر على اخراجه بان كانوا جريه جنل فيدعوه ولا يعرضوا له  
قتله محرم سره لا لمنفعة سره ودر فاقه فاجرح عن الاسر لا بغير الفضل الذي هو محرم  
مباح للمسلمين ولا يقدر على اخراجه من الكراع والسيلاح فانه يتركهم تركه  
في دار الحرب بغير العكس من اخراجه لان هذا ما يتقوى به المسلمون على قتال المسلمين  
على حكمهم حكم بني آدم فاما البعد الغنم والمناخ فان ساء اخراجه وان ساء تركه  
لان هذا ما لا يتقوى به على القتال عدا لا ترى ان الكراع والسيلاح بغير المسلمين  
جميعها اليهم لتجزيه بخلاف سائر الاموال وان المسلمين في داره اذا كتب  
سياس ذلك منع من ادخاله والى الحرب مع نفسه بخلاف سائر الاموال اذا  
ثبت هذا الحيا لهم في المال فله ذلك في الجوز الكبيرة التي لا يرجي له الا لا تمنعه  
فيها سوى القذا بالمال ولهذا جاز للمسلمين اذا ساء ما استجنا فاني ان دعا  
بالا لانه لا منفعة عندنا ولا مضرة على المسلمين في كونها في دار الحرب وكل  
من ذكرنا انه لا يقتل من ذوى الاقات وغيرهم اذا باسروا والقتال اوجس على  
ذلك او كان ممن يطاع فيهم فلا بأس بقتله لان في قتله كسر شوكتهم وتفرق جمعهم  
وهو المقصود حتى ان تلك القدم لو كان صغيرا او اداة او شيئا فاني لا بأس بقتله  
لان فيه معنى الكبت والغيظ لهم وفيه تفرق منفرهم ولان ربهنا اوسعنا حال  
المشركين على عورة المسلمين فلعلم بالمسلمون فلا بأس بقتله لانه اعان المشركين  
بما صنع فهو بمنزلة شيخ له رضى في القتال ولا بأس بقتل منته على ما روى ان ربه  
العهنة قتل وكان يستحي لانه دارى في دار الحرب وادعى المسلم انما العهنة  
في القتال فانه يكره له ان يقتله لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وليس  
بالمعروف المقصود في قتله وان غلبه بن ابي عامر وعبد بن ابي اسد ومارسوا  
صلى الله عليه وسلم في قتل ابويهما فنهاهما وقد كان ابو عامر مشركا محارب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وابن ابي منافق بين النفاق قد شهدته بكفرة فوفى الله بعهده  
لان العهنة قتل ابيه المشرك وهذا لان الاب كالمسبب لا يجره فكله لا  
يكسب سبب العهنة وكان منها عليه البرية فيكره له اظهار كوفان النعمة بالنعمة  
قتله وبيان هذا فيما اخبر الله تعالى عن الجليل صلوات الله عليه حين قال ابو لهيب  
واجرني ميت قال سلام عليك مستغفرك ربي انه كان في حيا فاما اذا جهل  
بقتل ابيه وصار يحب لا يحب من دفعه عن نفعه لا يفتنه فلا بأس بقتله لانه في

الوجه لا يقصد كوفان النعمة وانما يقصد حيا نفسه بدفع سبب الهلاك عنها  
وذلك ما مر به وقد بينا في شرح البحار الصغيرة الفرق بين الآباء والامهات غيرهم  
من ذوى الرحم المحرم والفرق بين المشركين في ذلك وبين اهل البيت المسلمين  
ولو ظفر المسلمين باليهي والمعتوه الذي كان يقاتل معهم وقد قتل بعضهم فانه  
لا ينبغي لهم ان يقتلوا بها بعد الاسر لانه قد ارفع قتلها بالاسر فان كانوا  
لا يقدر على اخراجهما وهم بني فون ان حلوا سبيلهما ان يعودا الى  
قتال المسلمين فلا بأس بقتلهما لانه لم يقع الا من عن قتلهم وهم في ذلك  
كالجمل الصول اذا اخذه رجل فمنعه من القتال وهو يخاف ان على  
سبيله ان يعود لمثل ذلك فلا بأس بان يقتله ويغرمه لصاحبه كما  
في حال صباه وهذا لان ما يتوهم منه قد ظهر اثره فيما مضى فاني لا بد من  
هذا الظاهر ويجعل كالعائم في الحال لا ترى ان المراهق لو كان في ذلك العمر  
نظروا به وعجزوا عن اخراجه فانه لا بأس بقتله لان في تركه خوف الهلاك  
على المسلمين باعتبار غالب الراي وفي ما لا يمكن التوقف على حقيقته  
بيني احكم فيه على غالب الراي فان كانوا باسوتها على انفسهم ولكن  
لا باسوتها ان دخلت سرته غيرهم ان بقا قتلهم او يقتل بعضهم  
لانهم امنوا جازها ودخل سرته اخرى بعدهم موهم انهم يدخلون  
هذا الجانب او من جانب اخر فلا ينبغي لهم ان يقتلوا على قتل حرم  
باعتبار هذا المفهوم ولو ان رايا قول من صومعه الى بعض ما بينهم  
فان صابه المسلمون في الطريق او في المدينة فقال انما خرجت بارا مسلم  
خوفنا على نفسي فلهم ان لا يصدقوه ويقتلوه لانهم وحدوه في موضع  
الاختلاط والمناجاة معهم وانما لا يقتلونه لاني لظان الناس فمن ظهر منه  
خلاف ذلك منهم فلا بأس بقتله وهو فيما يدعى من العذر لنفسه منهم فلا  
يصدق بان وقع في قلب المسلمين انه صادق واستحب لهم ان  
يقتلوه ولكن باخذونه اسيرة لان غالب الراي بمنزلة اليقين فيما يبي  
امره على الاحتياط والقتل مبني على ذلك فانه اذا وقع فيه الخط لا  
يكن تاركه والمقصود يحصل باسره ومن وجدوه في كنيته او در لم  
يظن بالباب على نفسه فلا بأس بقتله لما بينا ان ان ساء ان كانوا



يدخلون عندهم ويصدرون عن رايهم فهم من ائمة الكوفة في قتلهم كسر شوكة  
المشركين والوان المسلمين انوارها في صومعة فلوله عن الطريق  
او عن اهل الحرب انهم فقال في عرف ذلك ولكن لا اخبركم في لا  
اخبركم فليس ينبغي للمسلمين ان يعرضوا لانه اظهر بعبادة لا لاجل  
زك التوضيح له وهو انقطاعه بالكلية عن المحالطة مع الناس النظر  
في امورهم والميل الى الكذب مودهم او عداوتهم فان دلهم على الطريق  
فوجدوه قد خانهم واستبان ذلك للمسلمين فلا بأس بقتله واسره لانه  
بهذه الحيلة اظهر الميل الى المشركين واظهر العداوة مع المسلمين حيث  
دلهم على ما فيه بلاكهم بعد ما طلبوا منه الدلالة على الطريق الذي يكره المشركون  
فيه سببا ليجي بهم وان راي المسلمون رايا في صومعة حبسها والقوم  
روم فاسكروا فليت لوه عن امره لانه اسنيه عليهم حاله وطريقه الى  
الاستبابة السؤال قال لا تعالى فاستأهل انه كان كنتم لا تعلمون  
ثم فائدة السؤال قبول البيان من المستول اذ لم يظهر في كلامه انه خبا  
فان قال انما رجل من نصارى الحبش نزلت بها صدقوه بقوله ولم  
يعرضوا له الان ما اخبرهم به مخمل وان قال كنت عبدا لرجل من المسلمين  
وكنت نصرانيا فزيت بها اخذوه فردوه على مولاه لانه اقرانه عليه  
ابق ومن مكن من رد الابن على مولاه فغيلة ان يفعل وان قال  
اسرى اهل الحرب فاعفوني فزيت فانه لا يصدق ولكنه يؤخذ  
فيرد على مولاه لانه اقران لرق والملك لمولاه ثم ادعى ما يزيد في القصد  
فيه من غير حجة كالعبودية عن الفتي على مولاه وان قال كنت عبدا  
فتغرب وزيت فقد اقران لردة فبرص عليه الاسلام فان قيل  
وان اسلم رد على مولاه واذا افضل المسلمون والمشركون فانهم المشركون  
ووجه المسلمون من المشركين تواما جرحي فلا بأس بان يجزوا عليهم وان  
كان يعلم انهم لا يعيبون مع ملك الجراحة لان مولاه مقامة وانما عجز  
انما الجراحات عن مباشرة القتال فلا بأس بقتلهم كما سورد في المطبوعين  
في ابي بن دان شادوا تركواهم حتى يدقوا الموت كل ذلك واسع  
في كل جانب لك بان نوع شفا القدر والاصل فيه حديث محمد بن

فانه باذر مر حب يوم خبير ففصره فقطع رجليه فقال مرحب اجزه على  
يا محمد فقال لا حتى يدوق من الموت مثل ذاق اخي محمود ثم مر به على  
رضي الله عنه فاجز عليه واخذ سلبه فاعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سلبه محمد بن مسلمة ولو كان في جنة مر حب طمع لما قال له محمد لا  
حتى يدوق من الموت مثل ذاق اخي محمود وما اعطاه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم سلبه دون علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقد جاز عليه  
علي وهو بهذه الحيلة ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك  
وامتنع محمد من الاجاز عليه ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ايضا  
فعرفنا ان كل ذلك واسع يوضحه انه لا بأس باسره وقسمته في حقه من  
يقسم ما لم يمت فعرفنا انه بمنزلة الاسير ولما دام في قتل الاسير وتركه  
فهذا امثله ولو وجد امرضا في حصن من حصونهم فلا بأس بان يقتلوه لان  
المرضى يعجز عن القتال ولا يخرج من ان يكون من المقاتلة ولان المرض  
على شرف الزوال فلا تقع به اليأس عن قتاله مع المسلمين الا ان يحيط لهم  
باله لا بعيش مع هذا المرض او يكون كبر الاى فحينئذ لا ينبغي ان يقتلوه لانه  
وقع يأس عن قتاله وحاله لان كمال الشيخ الفاني وان كان بل العبد  
مقاتلون اهل البغي فطردوا منهم كجرحي فان كان للقدم فتمجوا اليها  
فلا بأس بان يجز على جرحهم لان الجرح في هذه الحالة كالاسير يقتل اسيرهم  
ويمنع مدبرهم اذا اغتبت لهم فلهذا كنت بجرحي على جرحهم الا ان يكون  
الجرح من لا يطع له في الجوة فحينئذ يكره قتله لانه وقع اليأس عن قتاله  
فانه ممن لا يخاف عليه ان يبي الى فتنة فيعين على اهل العدل ابا فيكون  
الحال في حقه كالحال فيما اذا انهزموه ولم يبق لهم فتمجوا اليها وهناك  
ما فضل اسيرهم ولا سمع منهم فلهذا كنت لا يجز على جرحهم والمعنى في الفرق  
بين اهل البغي واهل الحرب في هذا السبب الذي الى المي ربه فانم في حق  
اهل الحرب وان انهزموه لم يبق لهم فيه وذلك عتقا والشر فانا  
في حق اهل البغي لا يوجد مثل ذلك الا عتقا ولا منهم من اهل الاسلام وانما  
يجلهم على القتال التقوى بالمنعة والعتق فاذال ذلك لم يبق قتلهم بعد  
ذلك وان وجه المسلمون معونا من اهل الحرب لا يعرفون ولا يدر



ما يضر به ولكن في يده سيف يضرب به من دنا اليه من المسلمين او غيرهم  
فان احب المسلمين ان لا يقتله ولكنه ياخذونه احد المبعوثين من ذلك  
لانه ليس قصده القتل وانما يباح قتل من يكون له القصد القتل او  
يمعوه دية الى ذلك وهذا اذا كان بحيث يضرب من دنا اليه من المسلمين  
او المشرك فخر فان دية لا بدعوه الى ذلك فيكون حاله ان كان المشرك  
اذا لم يقصد احدا ولكنها يضرب كل فردا منها لم يجل قتلها الا ان يجل على المسلم  
ويضطره الى ذلك فحينئذ لا بأس بقتلها فهو الحكم في حق هذه المقتولة ايضا  
الا ان هناك يعزم فانها قيمتها للمسلم لبقا الملية والتقوم فيها المسلم  
وذلك لا يوجد في مقتوله المحربي ولو ظفروا برجل محارب قاتل قاتلا  
احسن بالمسلمين حتى تدارى المسلمين انه محبوب فان هذا على ما يقع في قتل  
المسلمين لانه لا تقطع عنهم سائر الادلة التي يفتقون بها على حاله وجب  
المصير الى الكبرار في منزلة التحري في امر القبة عند النقطاع الا دلة وقد بينا  
ان الكبرار لا يمكن الوقوف على حقيقة منزله الحقيقية فان وقع عليهم  
انه محبوب فاسروهم ثم استبان لهم انه صحيح فلا بأس بقتله لان اسرهم اياه  
ليس بامان منهم الا ترى انه لو كان صحيحا حين اسروه كان لهم راي في  
قتله فذلك اذا اسروه في حال اشتبا امه ولو اخذوا علما ما اشتهوا فلم  
يعلم انه بايع او غير بايع فقد بينا ان بعض الناس يجعل العلانية في ذلك  
بنات العانة استدلوا بحديث بنى قريظة والمذهب عندنا ان ذلك  
لا يمكن بكيفية الاختلاف احوال ان من في ذلك فلا ينبغي ان يقتله حتى يعلم  
انه تمت له خمس عشرة سنة او احتمل قبل ذلك واعتبر في هذا الموضع ان  
يعلم ذلك من حاله دون غالب الرأى لان صفته معلوم بيقين واليقين  
لا يزل الا بيقين مثله فاما جنون الذي تجازن قبل اخذه لم يكن معلوما بيقين  
فهذا اعتبر فيه الكبرار الرأى وان اخذوه وهو غير بايع ثم طال كمنهم في دار الحرب  
حتى بلغ وصار رجلا فانه يجل لهم ان يقتله لانهم اخذوه وهو من لا يجب  
القتل ومعنى هذا الكلام انه ما كان من جهة المقاتلة في وقت فراغ وقا  
لانهم اخذوه وهو صبي والصبي ليس له دية بل يبيع هو في المسلمين بمنزلة سائر  
عبيدهم فلا يكون مقاما مع اختلاف الذي تجازن اذا اخذوا من قبل الله

بلغ او برآء جلا من المسلمين قتله لانه م به فضا صا لانه صار محط طبا فبذلك  
غيره من عبيد المسلمين وان كان قاتل المسلمين بعد بوعه وبروة قبل ان  
يوخذ ثم اخذ فلا بأس بقتله وان لم يقتل احدا لانه كان من جهة المقاتلة حين  
كان مستغرا المسلمين وان قاتل بعد ما بلغ في يد المسلمين ولكن لم يقتل احدا  
فانه يضرب ضربا وجعا ولا يقتل بمنزلة غيرهم من عبيد المسلمين اذا هم يقتل  
المسلمين ولم يقتل احدا منهم وكذلك لو فعل هذا بعض الماسورين فزودي  
الافات لانه حين ادخل دار الاسلام وهو من لا يقتل في له فيما يضر بحارب  
المسلمين من اهل الحرب يقتل في دار الاسلام ولم يقتل احدا وان ظفر  
المسلمون بقوم من المحاربين فسيبهم احب اليهم قتلهم لانهم في القصد القتل  
بمنزلة الميت فانهم لا يقتلون ولا يهتمون لذلك وفي سببهم منفعه المسلمين  
حتى يستغادوا فانه على المحاربة للمسلمين ولكن مع هذا ان قتلهم فلا بأس لان  
لهم بنية صالحة للمحاربة والحرقة ليست بلازمة قد يتحول المرء من الحرثة الى  
المقاتلة بخلاف صفته الاوثنة وان اصابوا قوما سكارى فلا بأس بقتلهم  
في حال سكرهم وان كانوا اذ اهبته عقولهم بسبب السكر لان السكران في الحكم  
كالصالح بليل سائر تصرفاته وهو بكماله يخرج من ان يكون محارب للمسلمين  
فلا بأس بقتله واذا دخل المسلمون مدينة من مدائن المشركين عنوة فلا بأس بان  
يقتلوا من لقوا من رجلاهم لانه موضع المقاتلة فمن وجدوه في ذلك  
الموضع فالظاهر انه مقاتل واما مني الحكم على الظاهر حتى تبين خلافه  
الا ان رواد صلا عليه سيما المسلمين وسب اهل الذمة للمسلمين فحينئذ يحكم  
عليهم ان يثبتوا في حاله حتى تبين امره لان حكمهم ابا اصل فيما لا يوقف على  
حقيقته قال الله تعالى سيما هم في وجوههم وقال تعالى يعرف المجرمون الا  
ومنى وقع الغلط في القتل لا يمكن تداركه وليس في ياجزه الى ان تبين الامر  
تغويت في على المسلمين فهذا ينبغي لهم ان يثبتوا في امره حتى تبين لهم حاله  
وهذا لان السباني كونه محتملا لا يكون دون خبر القاتل وقد امر بالثبوت  
بناك فيها اولى ولو لقوا في صف المشركين قوما من المسلمين معهم الاسلحة  
ولابد ان الكرمين على ذلك هم ام غير كرمين فان حب لهم لانهم انما  
قاتلهم حتى يسلمهم ان قدروا على ذلك وان لم يقدروا فليقتلوا عنهم حتى



يروهم لغاؤون احدا فحينئذ لا بأس بقضائهم وقتهم لان موافقتهم في الدين  
بمنعهم من محاربة المسلمين ويزا منهم معلوم المسلمين فالحال بيني خلا ولا يحل  
لهم ان لغاؤهم ويجرد قوفهم في صف المشركين لا تبين خلاف ذلك  
لان ذلك محتمل فيكون عن اكرامه وقد يكون عن طوع فالكلف عن قضا لهم  
احسن حتى تبين منهم القتال فحينئذ لا بأس بقضائهم لان مباشرة القتال في  
منعهم سبج له من وان كانوا مسلمين الا ترى ان اهل البغي لغاؤون وفي  
لقضائهم وان كانوا مسلمين فبعد ما ظهر في السبب لا يمنع قتلهم لان اكثر فيه  
انهم كرهون على ذلك والمكره على القتل باج المقصود بالقتل ان يقتله  
اذا هم يقتله ولو كانوا استلوا السيف المسلمون قتلوا حتى توفى ان تركهم  
بكله عليهم اول مرة ان يقتلهم فان كان اكثر الا ترى في المسلمين انهم غير  
مكرهين فلا بأس بقضائهم وعالمهم لان كمال من دخل على غيره بلسا هرا  
سيفه ويشتبه على صاحب الدار حاله ويستدل بحديث على رضي الله عنه  
حين قاتل اهل البصرة فانه قال لا تبعدوهم بالقتال حتى يقاتلوك ومقصوده  
من هذا الاستدلال ان ظهور القتال من بعضهم كظهوره من جماعتهم في حكم  
اباحة قتلهم ولو قتل مسلم رجلا منهم بعد ما ظهر منه القتال ثم قامت البيعة  
من المسلمين ان اهل الحرب اخذوه كرها فلا رية على فاته ولا كفارة لانه  
قتل شخص كان قتله حاله مع العلم بحاله وادارة الدم المباح لا بوجوب دية  
ولا كفارة وكذلك ان كان عليه سلاح وهو في صف المشركين ولكنه لم يقاتل  
احدا لان من كان مستعدا للقتال في صف المشركين فهو حلال الدم وان  
كان يستحب الثبوت في امره عند الكس من ذلك ولو اخرجوا سفينة مشركين  
المشركين او غرقوه وفيها ناس من المسلمين فليس على المسلمين في ذلك  
دية ولا كفارة لانهم باشروا فعلا هو حلال لهم شرعا مع العلم بحقيقة الامر  
وكذلك لو مترسوا باطنال المسلمين فاصابهم المسلمون باري الا ان المستحب  
ان لا يتعدوا المسلمين به ذلك لانهم لو قدروا على التجرع عن اصابة المسلمين فعلا  
كان عليهم ان يتجرعوا عن ذلك فاذا عجزوا عن ذلك كان عليهم التجرع  
بالعقد والنية لان ذلك في وسعهم ولو وجب الكلف عنهم هذه المصلحة  
الى الظهور عليهم لان كل اهل حيين منهم اهل منقبة تحاذون على انفسهم

معهم في ذلك الموضع سيرا من اسرا المسلمين فيغذروا لاجل ذلك قتلهم  
وهذا لا يجوز الا ترى انه لو كان في البيعة ناس ودم وصبياهم فلا بأس  
بان تحرق او يعرق وان كان لا يحل القصد في قتل ناسهم وصبياتهم فذلك  
اذا كان معهم ذلك الموضع قوم من المسلمين او اهل الله والله اعلم

### باب من يكره ان يغزو ومن لا يكره له ذلك

المديون اذا اراد الغزو وصاحب الدين غائب فان كان عنده دقا عليه  
من الدين فلا بأس بان يغزوا ويوصى له رجل يعقضي دينه من تركته ان  
حدث به حدث لان حق صاحب الدين في حبس دينه من اهل المديون  
لان نفس المديون وبهذا يخرج لا يغترب شيء من حقه لانه متى رجع  
اخذ دينه من المأمور على الوجه الذي ياخذ من المديون وانما ذكر لفظ الصا  
لان الخارج للغزو يشترى نفسه ابتغا مرضات الله ويتعرض للشهادة  
بحر وجه في هذا الوجه ثم المال وان كان ممكالا للمديون في الحقيقة فهو في الحكم  
كالمملوك لصاحب الدين ولهذا يجب الزكوة باعتباره على صاحب  
الدين دون المديون فيكون المديون في معنى المودع ومن في يده دية  
لناس فلا بأس بان يوصى من يدفعها الى اهلها ويغزو فذلك الدين  
ارابت لو استقرض ما لا فكان في يده عين ذلك حتى يباله ان يغزو الم  
بين لان يوصى له غيره ليرده على صاحبه اذا حضر لغزو هذا لا بأس واذا كان  
لان يخرج لسفر التجارة والكج مع قيام الدين عليه او لم يكن في سفره يغترب  
حتى رتب الدين فذلك لا بأس بان يغزوا وان لم يكن عنده دقا بالدين فلا  
دلى لان يقيم محل نقضا ودية نقضا الدين مستحق عليه بعينه والغزو او لم يكن  
الغفير ما غير مستحق عليه بعينه فالاولى له ان يستغل باكتساب سبب  
الاستقاط فيما هو مستحق عليه بعينه وهذا الاصل المعروف ان عند جماع  
الحقوق يبدأ بالاهم ونقضا الدين اهم من الغزو على ما ورد في الحديث انه  
منهن دينه في قبره ما لم يقض عنه وقال على رضي الله عنه حين ترجع نقضا  
دين عن ميت لان برودت عليه جلدته فان غزا بغزوا من صاحبه فذلك  
مكره له بمنزلة من خرج للمحج ولم يبع لبياله ما يكفيهم فان ذلك مكره له لان



لان نفقة العيال بحسب قسيتها وقضا الدين واجب في الحال وان  
اذن له صاحب الدين في الغزو ولم يبره من المال في المسج ان يتجمل  
لقضا الدين لان ما دونه في الخروج لم يسقط عنه شيء من الدين فالاولي  
ان ينظر لنفسه ويبدأ بما هو الا واجب وان غرا في هذه الحالة لم يكن به بأس  
لان المنع من الخروج كان بحق صاحب الدين وقد رضى بسقوط حق  
فلا بأس بان يخرج كالعبد اذن له مولاه في الجمعة فلا بأس بان يخرج  
وكذلك ان كان الدين موجبا وهو يعلم بطريق الظاهر انه يرجع قبل  
يحل الدين فالفضل له ان يتجمل لقضا الدين وان خرج لم يكن به بأس لانه  
ليس لصاحب الدين حق في منعه قبل حلول الاجل فان ذلك ينبغي  
لوجه المطالبة له بقضا الدين وذلك لا يكون مع بقاء الاصل فهو الاول  
في الخروج سواء استدل على ان المقام افضل له بما قاله النبي صلى الله عليه وسلم  
في القتل في سبيل الله انه كفارة ثم قال لا الدين فانه ما خذ به كمال  
حرل عليه السلام وان كان افعال غنمه على رجل اخر فان كان للمجمل  
المحال عليه مثل ذلك المال فلا بأس بان يغزوا لانه بمنه ربيته بالحالة  
عن حق المحال وليس للمحال عليه اذا ادى حق الرجوع عليه شيء وان لم يكن  
للمجمل على المحال عليه مال فالمسحب له ان لا يخرج لانه وان برى من دين  
قد منه مشغول بحق المحال عليه على معنى انه اذا ادى بئس له حق الرجوع فان  
اذن له في الخروج المحال عليه دون للمحال فلا بأس بان يخرج لانه برى من  
حق المحال وانما بقي الشغل بينه وبين المحال عليه فبغير اذنه في حقه وان كان  
لم يحل غنمه ولكن ضمنه لغزته رجل المال بغير اذنه على ان ابراءه المديون  
فلا بأس بان يغزو ولا يستأجر احد منهما لانه قد برى من حق المطالبة  
ولا يرجع للقضا من عليه شيء حينئذ بغير اذنه ولو كان كعمل عنه بالدين  
بامره فليس له ان يخرج حتى يستأجر الاصيل والكفيل جميعا لانه مطلوب  
جته كل واحد منهما فان الاصيل يطالب بالدين والكفيل مطالب بان يخلصه  
او يخله فيه من الضمان وان كانت الكفالة بغير اذنه فعليه ان يستأجر  
لنفا حقه في المطالبة بالدين قبله وليس عليه ان يستأجر الكفيل لانه لا يرجع  
للكفيل عليه شيء هنا وكذلك الكفالة بالنفس في امر باطل ادعى فيها

كان كفل بالنفس بامره فليس ينبغي له ان يغزوا الا بالوكفيل لانه مطلوب  
من جهته بالحضور معه تخلصه مما اذخله فيه وان كان كفل بغير اذنه فلا بأس  
بان يخرج ولا يستأجر لانه غير مطلوب من جهته بشيء وان كان المديون  
مغفيا وهو لا يقدر ان يتجمل لديه الا بالخروج في التجارة راسا مع القواة  
في دار الحرب فلا بأس بان يخرج ولا يستأجر صاحب لانه مقصوده هنا  
المحل لقضا الدين وهو المستحق عليه بعينه وان قال اخرج للقتال على  
اصيب ما افضى به ديني من النفل والسهام لم يجز ان يخرج الا باذن  
صاحب الدين لان في القتال تعريض نفسه وليس في الخروج للتجارة  
معنى تعريض النفس والحاصل انه ان منعه صاحب الدين فليس له ان يخرج  
وان اذن له فلا بأس بان يخرج وان لم يشعر هو بذلك فالاولي ان لا يخرج  
اذا كان مكنته المحل لقضا الدين بطريق اخر وان كان عاجزا عن ذلك  
فلا بأس بان يخرج لما روي ان رجلا من المسلمين اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سأله صدق امرأة روحا واخبرته لاشي عنده فقال له اني اريد ان  
ارسل ابني معه على سرته فاخرج معه لعل الله يعفك صدق امرأتك  
فخرج معه الى حمى من غطفان فغنموا غنما فاصاب الرجل اجمع اليه  
امراته فلم يامر به بسبها وادى في الخروج فوقف ان ذلك جائز له فان كان  
لغيره ما فلا بأس بالمديون ان يخرج سواء كان عنده دقا او لم يكن اذن له  
صاحب الدين في ذلك او منعه لان الخروج هنا ضمن عين على كل  
حد من بغدر عليه وهو ما لا يتجمل ان خير وقضا الدين يتجمل ان خير والضرر  
بذلك الخروج اعظم من الضرر في الامتناع من قضا الدين لان ذلك  
ضرر يرجع الى كافة المسلمين فالواجب عليه ان يشغل برفع عظم الضرر  
وليس لصاحب الدين حق المنع هنا فلا يكون على المديون استئجاره  
فاذا انتهى الموضع الذي اسسوا له المسلمون فان كان ينبغي فسيح  
مسلمين فلتقاتل وان كان امرا لا ينبغي فليس للمسلمين منه فدا ينبغي لسان قتال  
باذن غنمه لان في القتال تعريض نفسه وليس له دقا بالدين فكان في  
استغاله به تعريض حق صاحب الدين للهلك ولا يستحب الا باذنه  
وان كان الغريم مكتوب الاسم في الدين فان امره فانه بالخروج للغزو



فليعلم القاصد عليه من الدين حتى يعلم ذلك الامام ثم ينبغي للامام ان لا  
يخرج اذا كان بحيث يكفي ذلك المهم غيره وان ابي الا يخرج فليطع  
الامام لان طاعته في مثل هذا واجبة عليه وبعدها عملا عذره اذا لم يعذره  
وامره بالخروج فلا شيء افضل له من طاعته وان كان لا يقدر على استئذان  
الامام ولكنه ينبغي ان يخفف السجل ان يذهب عطاؤه فلا بأس بالخروج  
بغير اذن صاحب الدين لان خروجه من العمل لقتل الدين فان لم يخل  
الاجنبي ومبطلته يكون بهذا فاذا انقطع ذلك عنه كان ابعده من مقتضاته  
وان لم يكن على الغزى دين وكان له والدان حيان واحد منهما عن الغزو  
فالمستحب له ان لا يغزو الا باذنه لما روى ان رجلا في رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال اني كنت لا جاد معك وترك ابوي يبيكان فقال وذهب  
فاضحكما كما ابيتهما وقال اخار دونكهما ومعت وان اجمي كرهت ذلك  
فقال ائزم ابيك فان الحجة عند رجلها وقد بينا جنس هذه المسائل فيما سبق  
وعند النفير العام لا بأس ان يخرج وان كره ذلك ابواه لان بالخروج دفع  
عن نفسه وعنهما واذا لم يكن النفير عاما وامره الامام بالخروج فليخبر خبرا بوجه  
فان امره بالخروج مع ذلك فليطعه قال لان الامام اوجب عليه في  
مثل هذا من ابيه وانه يعني ان من كان اسمه مكتوبا في الديوان فعليه طاعة  
الامام في الخروج على الوجه الذي يكون على الملوك سيرة الا ترى انه يجبر  
على الخروج ساويا وانه ينبغي في السفر والاقامة كالعبد مع مولاه فلما ان  
على العبد طاعة مولاه في الخروج وان كره ذلك ابواه فذلك الاجنبي في  
الامام والعبد لا يغزو بغير اذن مولاه واذا لم يكن النفير عاما لان هذه المولى  
وطاعته فرض عليه بعينه وعند النفير العام لا بأس ان يخرج الى ذلك المكان  
بغير اذن مولاه لانه يدفع بخروجه عن نفسه وعن مولاه وعن سائر المسلمين  
وليس لمولاه ان يمنع عن كحق الضرورة من الخروج ولا من القتال فلا يكون  
عليه ان يستأذنه ايضا والمكاتب في الخروج للمولاه كالعبد لان هذا لا يخل  
تحت كتمان التاب فان ذلك مقصور على ابيك ككتاب المال  
والخروج يجوز لها ان يخرج الى الغزو مع المحرم تدوى الجرحى وتقدم على المرضى  
يخرج بغير محرم محرمه كانت او ساء اذا كان خروج للمسلمين الى سبيل

ثم ايام فصلا القول صلى الله عليه وسلم لان المرأة فوق ثمة ايام  
وبابها الا ومعها زوجها او ذورحم محرم منها وان كان خروجه الى  
اقل منه ذلك فلا بأس بان يخرج بغير محرم ولكن ان كان لها زوج  
فانها لا يخرج بغير اذن زوجها الا اذا كان النفير عاما وكان في خروجها  
قوة للمسلمين ولا ينبغي لها ان على القتال اذا كان هناك من الرجال  
من يقيها لانها عورة ولا بأس ان يكشف شيء منها في حال ثيابها  
بالقتال ولان في قتالها نوع سبب للمسلمين فان المشركين يقولون اتقى  
صنف عالمهم الى ان اجابوا الى الاستعانة بالثياب في القتال وفي الحاجة  
لا بأس بذلك لما روى ان سبيبة بنت كعب قتلت يوم احد حين  
انهزم انس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لمقام سبيبة اليوم  
كان افضل من مقام فلان وفلان فقد نوه بذكرها ودمها على سبيل  
القتال عند تحقيق الحاجة فعرفنا انه لا بأس بذلك وان نهى الامام  
انس عن الغزو واخرج للقتال فليس ينبغي لهم ان يعصوه الا ان يكون  
النفير عاما لان طاعة الامير فيما ليس فيه ارتكاب المعصية واجب طاعة  
السيد على عبده فلما ان هناك بعد من المولى لا يخرج الا اذا كان النفير  
عاما فذلك هنا قال ولا بأس بان يحرس في سبيل الله وعلى حصون  
المسلمين بالاحراس لان هذا ما يقوى المسلمين ويذهب عنهم الغم  
وقد بينا ان كراهية الحرس في استعماله على سبيل اليهودي على ما ينص عليه  
المسلمون من دلالة المشركين او للصالحين على المسلمين فاذ انما انعم  
ذلك المعنى لم يكن استعماله بأس عملا بقوله صلى الله عليه وسلم لا عمل الا بآية  
وكذلك لا بأس بالاحراس يجعل على الجبل مع التي فف في القتال لان  
فيه ترهب للمشركين ويحسن مكايده الحرب وكذلك لا بأس بالطبول  
التي تضرب بها في الحرب لاجتماع انس لان هذه ليست لليهود  
المكرهه بطول الله فمكرهه الفوف لا بأس بضربها في اعلان الكفار  
وهذا ذلك هو ولا ينبغي للمسلمين ان يضربوا في حربهم كجح ان سبيل  
والاستبصار لان هذا من ضيع الضاري واليهود وقد نهى عن التثنية  
لان المقصود يحصل بغير ذلك فلا ينبغي ان يستعمل باستعمال المشركين



مع المكان بحيثيل المقصود بغيره والصلوة في حصون المسلمين وما بهم  
افضل من الحرس اذا كان هناك من يقوم بما يحرس لانها اجمع في معنى  
العبادة وان لم يكن هناك من يعني الحرس فالحرس افضل لانه عم نفعه  
الحرس انما يكون في هذا الموضع خاصة وهو يمكن من الصلوة النافذة في غير  
هذا الموضع فهو نظير الصلوة مع الطواف بكنة فان الطواف بغيره افضل  
من الصلوة بهذا المعنى وان المنة اجمع بين الحرس والصلوة بغيره لان  
الجمع بين العبادتين افضل من اداء احدهما والاخر من غير الاخرى كما في الجمع بين  
والاعتكاف وبين الطواف وقرأة القرآن فان كان ان يصلي القبلة  
سقط ذلك عن الحرس فاراد ان الحرس يصلي بغير القبلة فليس ذلك بالصلاة  
بغير القبلة مع العلم لا يجوز الا عند تحقق الضرورة ولا يتحقق الضرورة هناك  
الحرس ليس مستحقا عليه وان كان تحرف عن القبلة قليلا الا ان لا يصلي  
الى المشرق ولا يجوز المغرب ولا يجوز القبلة فان كان ذلك على وجه  
صلى الغرضه كذلك معذرة الاعادة فليس ينبغي له ان يصلي تطوعا الى  
المكتوبة وان قل في وجوب استقبال القبلة فيها سواء وان كان على وجه  
لوفعله في المكتوبة مستعدا لم يزمه الاعادة بان كان لا يعرف وجه القبلة  
فلا بأس بهذا لما فيه من الجمع بين التقرب بالصلوة والحرس في سبيل الله  
والافضل له ان لا يطول الاركان حتى يصلي ركعتين ثم يحرس ويكفي  
على راس كل ركعتين وان خاف ان يكون منه تعريض في الحرس وان  
الصلوة فليدع الصلوة بغيره ما لو كان بحيث لا يمكنه ان يصلي الى القبلة لانه  
انما يجمع بين الامرين اذا كان في التعريض في احدهما ولا بأس بان يعجل  
في احدهما في الحرب وغير الحرب لان ذلك من صلب المبرزين ويزعم  
من يركب الجبل وما راها المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ولكن لا يجب ان  
تقلد بالاداء لما جاني الحديث فقد والجبل ولا تقلدوا بالاداء وقيل في  
ما قبل النهار ما خفت فقلت فهذا بكرة بغير الجبل بها وبكرة ليس الرقيق  
من الحرب في الحرب وغير الحرب لان ذلك لا يدفع السلاح وانما ليس  
لنفسه فانما التحين الذي يرفع في الحرب فغيره بالتحالف فيه وبكرة ان يكون  
في تحالف فرس الغازي مثال حيوان وكذلك في سرجه وترسه وطلب

من الثياب وان كان في شيء من ذلك مثال لا تحارب فلا بأس به  
روى انه ابدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم ريس فيه مثال طائر فصيح  
وقد حكي ذلك المثال قبل فعل ذلك الملك لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
فدل ان استعماله مكره وانما يحرض في التماثيل في الباطن والظاهر  
ونحو ذلك مما ينام ويحبس عليه بحيث جبريل عليه السلام حيث قال لرسول  
صلى الله عليه وسلم اما ان تقطع رءوسها او تتخذ وساء فتطوى وهذا ليس  
ذلك تعظيم الصورة والتشبه من بعد ما بخلاف ما نصبت وليس بصل  
فان ذلك معنى تعظيم الصورة والتشبه من بعد ما بخلاف ما نصبت وليس بصل  
هذا دليل ان البشنة الكبرى من الوسايد الذي ينصب امام البيت اذا كان  
عليه مثال حيوان فذلك مكره لان ذلك ينصب ولا يوطى وكذلك  
الستور والازار اذا كان فيها مثال فان استعمال ذلك مكره وكذلك  
بكرة ان يكون في البنية البيت تماثيل لان ذلك ليس مما يجب ولا يحل  
عليه ولا بأس بليس الجوسن او البقعة من الذهب والفضة في الحرب  
وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فاما على قول ابي حنيفة رحمه الله فهو  
مكره والاختلاف فيه بمنزلة الاختلاف في ليس له سلاح في الحرب  
لان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما في قوله فان حرام على ذكره امتي  
صل لانها وبهذا يقع الفرق بين هذا وبين ليس المصور من الثياب  
لان النبي عن ذلك حرام في حق الرجال والنساء فعرفنا انه لا رخصة فيه  
في غير موضع الضرورة والحرب والذهب لما رخص فيها لثقت المنفعة الرتبة  
رفق ان فيها رخصة لاجل المنفعة وان لم يكن في موضع الضرورة قال  
ولا بأس بليس التوب في غير الحرب اذا كان ازواره وسلاح الذهب  
لانه قد جاني الحكر برخصة في الاصح والا صعبين والله كذلك الله  
في الازار والكفاف وبكرة لرجل ان يتجتم بما تم الذهب ولا بأس ان  
يس خاتم فضة سيار ذهب لان ذلك قليل في حكم البيع المستهلك  
لذلك الكفاف والازار وان كلفت الحاجة الى استعمال سلاح  
فيه مثال فلا بأس باستعماله لان موضع الضرورة مستثنى مما كره  
سائر الميتة وان كان التماثيل مقطوع الرأس ومحو الوجه فهو ليس بمثال



الان لان المكونه مثال الحيوان ولا يكون ذلك بدون الاراس وكبره  
ان يجعل على الكعبه ثوب فيه مثال ذى روح لان النى والتمثال بينه  
سائر الماهيه كبره ففى الكعبه اولى وان طينيت روس التماثيل المكونه  
حتى يحياها الطين فلم يستبين فلا يابس بذلك لانها الان ليست تماثيل  
وكذلك لو كانت التماثيل فى بيت فاذا هبت وجوهها بالطين او الحصى  
فان الكراهه تزدل به وان كان بحيث لو ساء صاحبها منزع الطين لان  
الكراهه لما فيه من معنى تعظيم الصورة والتشبه بمن يجدها وذلك يزدل  
وكذلك ان كان ذلك على السلاح فجعل على وجوهها التماثيل وكان على التماثيل  
فقرن عليها كخيوط حتى يحياها او صاها على وجوهها فانه الكراهه تزدل بجمع  
ذلك بكرة تماثيل ذى الروح فى الارياض والالويه لان ذلك مما يفسد  
نفسا ولا يابس ان يجعل فيها تماثيل شجر ونحو ذلك لان المكونه مثال ذى  
الروح على ما جازى الحكيم انه يكلف يوم القيمة ان ينفع فيه الروح وليس  
بناجح ولا يابس بان يسير حيطان البيت باللبود ونحوه للبر والنجس المحر  
اذا لم يكن فيها تماثيل لان هذا الان المنفعة للزنيه وانما بكرة من ذلك  
ما يكون على قصد الزنيه على ما روى ان عمر رضى الله عنه امر برفع ذلك ولا  
راحه سلمان الفارسي رضى الله عنه فى بيت قال لعمركم بيكم هذا وتجلت الكعبه  
فى كنفه فوقف ان ذلك كبره لما فيه من تشبيه سائر البيوت بالكعبه  
ثم على قول ابى حنبله رحمه الله لا يابس بسط الحكر بالجلوس والنوم عليه ذلك  
لا يابس بالنوم بالحكر وانما بكرة اللبس من ذلك وعلى قول محمد رحمه الله  
بالجلوس عليه كبره كلبه وذلك منقول عن عبيدة السلماني وهو  
ان الله تبارك وتعالى كان منكر بركه كبره وسندل محمد رحمه الله ببيت على رضى  
عنه انه ادبنت اليه بالدين بخله الله تعالى ليركبها فوضع يده على قوس  
السبح فزلت فقال ما هذا لا ويا ج كره ان يركبها قال ولو كان هذا  
ان يقع عليه لم يكن بالقدور على سائر الذهب بالاسان التوسيع بينهما  
ما يثبت فى الاثر واذ كان ذلك كبره بالافتاق فخذامه وكيف يخص  
فى سائر الذهب ان مجلس عليه ولا خفته فى الله سبحانه فى استعماله وان  
كان فى خاتمه نص فيه صورة ذى روح فلا يابس عليه لان هذا يصنع من

ولا يرى عند النظر اليه من بعد وانما بكرة من ذلك ما يرى من بعدهم  
فى معنى التعظيم والتشبه من بعد الصور لا يحصل فى استعماله فاذ قد بلغنا  
ان هذا يقرب البان كان على نص خاتمه كركبان بينهما شئ من ذكراته  
وابو موسى الاشعري كان فى خاتمه صورة اسد رايض لا ترى انه لا يابس  
بان يجعل الرجل فى حال الصلوة وراهم العجم وان كان فيها تماثيل الملك على  
سريره وعبده فانه ولا يابس بان يكون فى بيت الرجل سريره من الذهب  
عليها واو فى خاتمه ذهب او فضة لا يشرب فيها ولا ياكل ولكنها موضوعة  
بجمل بها وقد روى ان محمد بن الحنفية قد كان ذلك فى منة فلما قيل له  
ذلك قال هذه اماره من فريش تزوجتها فبات به وما ذكر بعد هذا الى اخر  
الباب قد استقصينا شرا فى كتاب الكعبه موصلا بفتح المختصر علم

**باب ما بكرة فى دار الحروب وما لا بكرة**  
**وتنظم الما عن اهل الحروب ونحو من حصونهم ونفس الما من عظمها**  
ولا يابس للمسلمين ان يحرقوا حصون المشركين بانار وان يقرقوا بالما وان  
عليها الخبيث وان يعطقوا عنهم الما وان يحرقوا فى ماسم الدم والعذرة والسم  
حتى يفسدوه عليهم لانهم يقرقونهم وكسر شوكتهم وجميع ما ذكرنا من تدبير الحروب  
لما يحصل كسر شوكتهم فكان راجعا الى الامثال لا الى خلاف الما مورم فى  
هذا الكلام بل من العود وهو سبب التماسى قال الله تعالى ولا يابلون  
من عداوتهم الا كتب لهم بكل صالح ولا تنزع شئ من ذلك يكون من مسلمين  
ايهم اسرا او مستأمنين صغارا او كبارا او جبالا وان علمنا ذلك لانه  
طريق للخروج عن اصابتهم مع امثال الامر بقر المشركين ولا يستطيع  
الامتناع منه فهو عفو وان ياكل بعض من ذكرايتى من هذه الاسباب فلا  
شئ على المسلمين فى ذلك لان فعلهم ساج مطلق او ما موربه ولا يستطيع  
الامتناع منه عفو فى حقهم فلا يفرهم به بقتله فى الدنيا والاخرة واصل هذا  
ان النبى صلى الله عليه وسلم سئل عن اهل الدار من المشركين يتولون فقل فيهم  
السب والصبيان فقال هم منهم وعهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى سانه  
ن رجا ان يعير على بنا صبا عامم يحرق واثا سلمان على رسول الله صلى  
عليه وسلم ان يفسد الخبيث على حصين الطائف ففسد رسول الله صلى الله عليه



وسلم وادعى ابو موسى الاسعري رضي الله عنه وهو محاصر اهل نينوى  
المجتبى عليها فقصها ابو موسى وكتب عمر بن العاص المجتبي على الاسعري  
حين حاصرها وقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اهل حصن  
المنطة فخرج من اخوان لهم وولاهم الا من استبرأ منها عادية  
عنهم حتى عطلوا فخرجوا فالتوا حتى اطوا رسولهم وعن سلم بن الاربع قال  
ركب الهجر من معاد فلقيا العدو فزيناهم بالحرفات فوقفوا لابلان  
كلمة ما داموا متعينين وانما يكره الا حراق بالنار بعد الاخذ للاسير على بارقي  
ابن عبيس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث سرية وقال لهم  
ان قد تم على فلان فاحرقوه بالنار وكان نخس بن زبيل بنت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حتى ازلفت ثم قال ان قد تم عليه فاحرقوه ولا تحرقوا  
بعدي بالنار ان الله تعالى ولما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذي  
ابن قيس قال له انظر فلانا فان امكنك الله منه فاحرقوه بالنار فقلت  
اني قلت لك ذلك وانما غفبان وان ليس لاحد ان يذهب بعد ان يلقى  
ولكن ان امكن الله منه فاحرقوه فاحرقوا الشرك بالنار بعد ما يقدر  
عليه فاما مع كونه مستغفلا فليس قال لا بأس بالكنى عند الحرب وانما  
وانت والسرء لم يكن في ذلك مخيف من بعض المسلمين ان يكون بعضهم  
او غير بعضهم على بعض فان ذلك مما حرم على القتال ويزيد في شدة المباح  
فلا بأس به بشرط ان لا يذوق احد فان ذوق المسلم لا يرضه فيه والاصل فيه  
ما روي ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوم اخذوا كانوا يخفون ويخبرون  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفتب اليوم احد فرش ان يرتجبه رجل  
لا يريد به بائسا لم يكن كعب بن مالك وستان بن ثابت فانهما يجلان من  
ذلك قول كثير او انها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقولوا سبوا وكان رسول  
صلى الله عليه وسلم يباشر المحارب نفسه حتى ياتى به ان يس وهو يقول اللهم ان  
خير لا فخره فاقول لا نصار والمهاجرة وكان بكل مكان المذبذبة وهو يقول  
هذه الجبال خيرة هذه الرزق باظفر فوقه ان لا بأس بمكة مما يزيد في شدة المباح  
ولو روي رجل من المسلمين رجلا فاقوا في صف للمسلمين وهو سلم قد جاء للمسلمين  
مكره والامى لا يعلم ان سلم لم يعلم ان لا يتعد به روى او بعده وهو يري

لا مجال

ان سلم فهدا كلمة سواء ليس على الرامى فيه دية ولا كفارة لانه قد حل الرامى  
الى صف المشركين مطلقا فلا يكون ذلك موجب عليه تبعه الا ان يعلم  
بعينه قد جابه العدو ومكر ما يفعله بالرمى وهو يعلم حاله فيجده يرضه القوي في  
القبض لانه قد تحصن والعهد موجب للنفوذ وهذا قبس بوجه النص قوله  
صلى الله عليه وسلم ان لا يفتب اليوم احد فاقوا في صف للمسلمين  
دارمى الى صفهم مباح فكونه في موضع اباحة القتل بصيرته في اسقاط القود  
لا يفتق به تدري بالشبهات ولكن عليه الدية في ماله لان الدية ثبتت  
مع البهت وقد اتفق نفا منقودة ولا كفارة عليه لان فعله عدوان  
انقطع وزال الرامى فخرج السهم على رجل مسلم في صف المسلمين او مالت اليه  
فاصاب رجلا من المسلمين قد تقدم للقتال فعليه الدية على عاقبة الكفار  
لانه قد حط وفي الخطا الدية والكفارة بالنفس ثم بين نوع الخطا من ذلك  
ان يتعد به بارمته حين راه في صف المشركين وهو يظنه من المشركين فاذا هو  
مسلم فمعه في الحقيقة لانه قصد شخصا بعينه واصابه فاما ظنه فليس متصل  
بفعله ولكنه خطأ شرعا عرفنا بالسنة وهو ما روى ان يستوف المسلمين  
اختلف على البهت اسد يفة وهم يرون انه من المشركين فقتلوه فحجج فيه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الدية فترك ذلك لهم صدقة ولو روى اهل  
حصن المجتبي فاصابوا مسلما في الحصن فاجروا او اسير فلان شي عليه ان  
اعلمهم المسلم ان فيهم لما بين ان الرامى مباح لهم على الاطلاق وكذلك  
لو دخلوا على مطبوعة وفيها مسلم مع المشركين فمات المسلم فلا شيء عليهم  
لان الله حين مباح لهم الا انهم ان قدروا على قتل المشركين الذين فيها  
بغير تدخين فالاولى لهم ان لا يدخلوها وان لم يفعلوا وعلى ذلك الا ان  
فلا بأس بذلك لانهم لم يتعدوا بذلك المسلمين ان اراد به المشركين فكونه  
ذلك فعلا مباحا لهم على الاطلاق بخلاف فعل الخاطي فانه مباح بشرط  
ان يخرج عن اصابة المسلم لان ذلك مما يمكن التحرز عنه في الجدة ولو بيع  
جرح المجتبي على قوم من المسلمين في عسكر المسلمين فقتلهم ففقه الدية الكفارة  
لانه الخطا الذي يمكن التحرز عنه في الجدة ويكون ذلك على الذين يمدون  
الجبال دون الذين يسكنون المجتبي والذي يملك الجرح ويشده لهم



لان الزمان هم الذين يمدون الجبال فان مضى الكبر يكون بقوتهم من اي  
وجه مضى لا يفعل المشد للبحر وفعل الذي يسكن المخبئي وان وقع الكبر  
على الذين رموا بها فقتل رجلا منهم فعليه دية على عواقلهم رفع عنهم كعبته  
من ذلك حتى اذا كانوا عشرين رجلا فعليه الدية الا نصف عشره لانه  
قتل نفسه معهم فحجته بسقط من الدية بمنزلة رجل خرج نفسه وخوضه قوم على  
كل رجل منهم كفارة كاملة لان الكفارة جاز الفعل لانه لا يحتمل الوصف  
بالسحر بخلاف الدية نعم بين انهم اذا ترموا باطفال المسلمين فلا بأس  
بمسلم ان رمى اليهم وان اصاب الطفل فيس عليه في ذلك حتى لانه  
لا يتعد بارجي المسلم وانما يتعد ولو كان المسلمون يقرمون هذا الدية يكون  
عليهم فيه الكفارات ما اقدموا على القتل في هذا وكيف يقتل من يجب  
عليه فيما اصاب الكفارة فان لم يؤد كما كان عاصيا وان استقبل  
بغير تقى الله غنما فخذوا بدينه الا ان يعفوا عنه وفي هذا تضييع على ان  
المخبط يكون انما بخلاف ما يقوله بعض اصحابنا انه لا اثم على المخبط استلام  
نبطه بقوله تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطاتم به فانما تقول في التضييع على  
ايجاب الكفارة على المخبط بيان ظاهر على انه في فعله اثم والمراد بالسفل الاخر  
رفع الجناح عنه بعد التكفير وما شرعت الكفارة الا مسارة للذنب وهذا لان  
التحرز عن الخطا في الجحده ممكن وكل هذا التقدير من بيان ان الفعل متى كان  
مباحا مطلقا لا يبصر ذلك سببا موجبا للدية ولا الكفارة ولا بأس بان  
يجعل السم في السلاح لان السلاح المسموم يكون اعمل في نفوسهم وقاتل لهم  
اذا وقع بهم فكان من مكايده الحرب وقد بينا ان ما يرجع الى مكايده  
فلا بأس به للمسلمين وكذلك الاستتار بجعل في رؤسها السم في غير الكفارة  
وفيها الزمان ليطعن بها المشركين حتى يجر قوا فان هذا من مكايده الحرب  
لا بأس به ثم ذكر قطع الانبياء وتخريب الابنية وقد تقدم بيان ذلك  
في اول كتاب والذى زادنا انه يجوز لهم ان يفعلوا ذلك كله فيما  
به من طريق وان كانوا لا يصدون احد الا في حصه واحدة وهو ان يكون  
طريق معروف بغيره لئلا كل سنة فحينئذ لا ينبغي لهم ان يغفروا ما كان فيه  
من المياه ولا يقطعوا ما كان فيه من شجر مثمر لانهم متى جرت الى ذلك

سنة ففعلوا ذلك اضر ذلك بهم او بغيرهم من المسلمين من يربوهم  
في هذا الطريق غاربا فلفظهم عن هذا الضرر بكرة لهم ذلك فاما ما سواه مما فيه  
كبت وغيلة للمشركين فلا بأس بان يفعلوه واذا دخل المسلم دارا حرب  
بأن نفس ينبغي له ان يعمل لهم السلاح ولا اختصايات ولا غيره ذلك مما  
ينفقون به على المسلمين في الحرب لان حمل ذلك اليهم من دار الاسلام  
مكروه للمسلمين استلزامه فانه ذلك عمل ذلك لهم في دار الحرب يستوفى  
في ذلك المستاتر والاشهر لانهما مخا طبان كسب شوكة المسلمين ممنوعان  
ما فيه نفوذه المشركين على محاربة المسلمين فان اكرهوا على شيء من ذلك  
يجلس اوقيه فله ذلك الجواب لانها لا ينبغي فان التفت على نفسها والضرورة  
انما تحقق بالتهديد بما فيه خوف الهلاك وان هددوها بالقتل والصرب  
الذي يخاف منه التفت على النفس وعلى عفتها فلا بأس بان  
يفعل لان الضرورة قد تحقت وتخذ تحقق الضرورة يسع للمسلم ما هو اعظم  
من جوارحه اكله الشرك على الله لان يسعه عمل السلاح لهم كان اقل  
وان ابي ان يفعل حتى يصل كان ذلك فضلا له لانه اظهر بفعله الصلابة  
في الدين ومباشرة ما فيه غيظ المشركين والتحذير عن الكتاب افيده وقال  
في المسلمين فيكون ذلك اعظم لشو به كما اذا تحذر عن اكله الشرك على الله  
حتى يقتل وان كان المسلم من من فيهم فكان اذا عمل سببا من ذلك  
لم يبعوه من خارج الى دار الاسلام ولم يجروه على ان يعطيهم ذلك تبين ولا غير  
نفس فلا بأس بان يبيع ذلك في دار الحرب ثم يجزبه الى دار الاسلام لانه  
ليس في صحة هذا نفوذه المشركين على المسلمين فاما اذا خاف ان يخذل ذلك  
من لم يجل لان يفعله لا ترى انه لا يجل له ان يدخل ذلك مع نفسه في دار الاسلام  
بغيره ويحل له اذ حال ذلك مع نفسه لتفجع به اذا علم انهم لا يخذلونه من ذلك  
باسبق ولو اصاب المسلم من معدن حده في دار الحرب فانه يكره له ان يعمل  
فيه ويستخرج منه الحديد اذا كان ذلك بوقته منه تبين وبغيره تبين لان الحديد  
اصل السلاح فالحكم فيه كالحكم في عمل السلاح لهم وان كان يعلم انه لا يوقظه  
منه بغير رضاه فلا بأس بان يستخرجه ثم يجزبه الى دار الاسلام وان كان  
يوقظه منه البعض دون البعض فانه يكره له ان يستخرجه الا ان يكون المسلمين



الى ذلك ضرورة او يكون في اخراج ما يخرج رفا ما بالمسلمين فاذا كان  
بهذه الصفة فهو انما يقصد بقتله توفير المنفعة على المسلمين دون الاضرار بهم وهذا  
لا بأس به ولو اصابوا دوابا فخرجوا عن اخرجها فقتلها انما ينبغي لهم ان يذبحوها ثم  
يحرثوه بان لا ينبغي لهم ان يعقدوا شيئا منها عقدا بهم ليعتدوا على ذبحها من  
بقرة ولا دابة ولا غير ذلك متبذره في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم  
بالكلب العقور الا ان يعجزهم الشور والركم فيجئهم لا بأس بان يعقدوا بالركم لانه  
يحقق عجزهم عن ذبحها وفي ركنها منفعة للمسلمين فلهذا لا بأس بان يعقدوا والاصل  
فيه ما روي ان جعفر الطيار يوم موته لما اسس من نفسه رجل وعقد حذوه وجعل  
يقاتل حتى قتل فبهذا تبين ان لا بأس للمسلم ان يربط رجله فيقتل به هذا  
الضيق برى المسلمين ان لا يربطوا الفارس منهم بحال وفي هذا كسر شوكتهم وهو من كفاية  
الحرب قد فعله غيره واحد من الصحابة رضوان الله عليهم منهم حماد بن عمار بن  
حماد بن جحيت استقل يوم الرجيع يوم بني كعبان وانما سمي حماد بن كعبان لانه  
انهم فاقوه قال اللهم في حيت وبيك كعبدي فاحم بحمي فقتل ارسلا الله  
حتى حيت كعب فلم يسطع احد من المسلمين ان يقرب منه ليجزاه فقالوا جبر  
حتى يضل الليل فان الدبر يذهب بالليل فقتل بالليل طلبوه فلم يجدوه فسمى  
حماد بن كعب هذا والمسلمون عند السعدى استقل يوم بئر معونة حتى قتل فعرفوا  
انه لا بأس للمسلم ان يربط اذا اراد ان يستقل لقتل او ليقربهم وان كبر  
حتى سيفه وان يذبح فرسه ان امكنه ويجه وان لم يكن فلا بأس ببقرة ثم يمشي حتى  
يقتل او يظفر لان في ذلك كله تحقيق تسليم المبيع على اثاره تعالى اليه في قوله  
تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم الاية وتوكلوا على الله  
هو على طريقهم المعروف فلا بأس بان يقطعوا اشجارهم ويعتدوا واموالهم وقد  
انهم اذ لم يكونوا محاصرين احد فاولى لهم ان لا يفعلوا ذلك في الطرق المعروفة  
لكيلا يتضرر به امتهم وهم بعد هذا فاذا كانوا محاصرين لعدو فلهذا الضيق  
شوكتهم ويجعلهم على ان يعطوا ما بهم والمنفعة للمسلمين في هذا اظهر مما يحتاج اليه  
في وقت اخر فلهذا لا بأس لهم ان يفعلوا ذلك ولو اخل الحارب بغير المسلمين  
وهم محاصرون حصنا من حصون المسلمين فقتلوا له دنيا على موضع ففتح منه  
الحصن وهو يعرف ذلك فليس بجلب ان يفعل هذا فيه من اعادة المسلمين

على المسلمين فان دونه يقتل على ذلك فان كان الكبر الاي منه على آية  
فعل ذلك ظفروا بالخصم فقتلوا المقاتلة وسبوا الذرته فليس يستعان بهم  
لان في فعله ذلك يهلك المسلمين وليس مسلم ان يجعل روح جافق المسلمين  
وقاية لروحه الا ترى ان المكروه على القتل لا يجعل له ان يقتل المعصوم يقتل ان  
كان ذلك شخصا واحدا فلان لا يجعل له ان يفعل ذلك وفيه يهلك جماعة  
المسلمين كان اولى الا ترى انهم لو جادوا في طلب رجل من المسلمين بربود  
نفسه فقالوا ون عبد الا فتناك والكبر الاي منه على انه ان دلهم عليه فقتلوه فانه  
لا يبعد ان يذبحهم عليه قال لان في هذا منفعة للمسلم ولا يبعد ان يظلم مسلماني  
دسه بما يهلكه وان كان يخاف السيف على نفسه ولكن ان علم انهم لا يقتلونه  
ولكنهم يسرونه فيستخرونه او يخذلون ما لا سعة فيجئهم هو في سعة من ان يذبحهم  
عبدوا خاف القتل على نفسه فبئس ما لا كرهه على ائلاف مسلم وان ابي  
ان يفعل حتى يقتل فذلك اعظم لاجره لانه يحرر في غلبة للمسلم وظهر الصلابة  
في الدين وما يعضد المسلمين وذلك اعظم لاجره ولان المكروه على الله لانه على غيره  
الحصن كان الكبر الاي منه انه ان دلهم على ذلك الطريق يكون فيه نوع من  
شركة المسلمين ولكن المسلمين يقتضون منهم وتقاتلهم فلا بأس بان يذبحهم  
اذا خاف التلف على نفسه لانه ليس في هذه الدلالة يهلك المسلمين انما في هذه  
شغل ادهم لم يخفهم بسبب دلالة فيكون هو في سعة من ان يفعل عنه خوف الهلاك  
على نفسه وان كان الامتناع منه اعظم لاجره فبئس ما لا كرهه على سلاح  
يقاتل به المسلمين والافتكاك فان كان الكبر الاي منه انه اذا قتل ذلك  
ظفروا بالمسلمين فليس يبعد ان يذبحهم وان كان الكبر الاي منه انهم يتقون به  
السلاح ولكن المسلمين قد يتقصرون منهم فلا بأس بان يذبحهم اذا خاف القتل  
او المسد على نفسه وان كان هو صبر حتى يقتل فهو افضل له وان قيل لتفتك  
التيهين للمكنا وازايه فان سجد كان في سعة وان ابي حتى يقتل كان اعظم  
لا جره لانه لا ينبغي لاحد ان يسجد الا الله فاذا امره بالسجود على وجه العباد لانه  
بئس ما لا كرهه لاجره باجرا كلفة الشكر على اللسان او للصب وبه يتبين ان  
ما يرضى له فيه عند خوف الهلاك وان كان الامتناع منه كان اعظم لاجره لا  
فيه من اظهر الصلابة في الدين وان امره بالسجود له على وجه التجه لا على وجه العباد



فأحب إلى أن يفعل ولا يرضى لنفسه لئلا يتعدى من السجود والركوع  
مباحا في سريته من قبلنا قال الله تعالى وحده سجد فليكون هذا بمنزلة ما لا يرد  
بشراب الخمر وقد بينا أن هناك من يفعل إذا خاف الهلاك على نفسه  
فهذا مثله وإن كان المحسن الذي أكرهه على الدلالة على طريق فتحه لم يكن  
فيه إلا التمسك بالصبيان وكان الكبر الذي عنده أنهم سبون ويسرقون  
لم يسعه أن يدهم أيضا لأن ذلك من المظالم والسبي والاسترقاق آثار  
حكمي يكون نظير القتل الذي هو آثار حقيقته وإن لم يكن في المحسن إلا الأكل  
فلا بأس بأن يدهم على ذلك إذا خاف التلف فلهذا لا يكرهه الله على خلاف  
المال وفي كل موضع نفعه الأقدام على ما يطلب منه بالكره أن يكون ذلك  
إذا أحضره يستعمله به بدوه به فاما إذا لم يحضره فذلك فليس عليه أن يفعل  
شيئا من ذلك لأنه آمن في الحال والرفقة في الأقدام على الأكل بسبب الكراهة  
عند تحقق خوف الهلاك ثم الكبر الذي فيها لا يكون الوقوف عليه فلهذا لا يكره  
بصبر معاملة الكره بالكبر الذي مما يخاف به الهلاك على نفسه فذلك فلهذا لا يكره  
سواء بدوه به ذلك أو لم يبدوه حتى إذا لم يمتثلوا غير واحد من الأسراني  
مثل هذا وقد كانوا قد ساءوا إليه فيه فانه يسعه الأقدام وإن لم يبدوه به فالتقل  
نضالان ذلك معلوم له بالكبر الذي والسعد من غط بغيره وقال فلا بأس  
بالنفس الفارسية أن يتعلم بها الرجل الرمي لأن في ذلك كسر شوكة العدو  
أو خال الوهن عليهم المسلم منذوب إلى كل ما يكون فيه كفاية في العدو  
كذلك الحسبان يتعلم الرجل الرمي العدو به وإنما ورد هذا لأن من أنكر  
كره الرمي بالنفس الفارسية ورد في ذلك حديثا ولكنه ساء وفيما نعلم به  
وهو في لف الكتاب قال الله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وقوة  
الرمي بالنفس الفارسية فان قال فما كره ذلك لأنها من الرجم ينبغي  
لأن الرمي أن يستعمل في القتال وهو من الرجم فلهذا لا يكره الرمي  
وقد نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على الطائف حين أشار عليه  
دائما في الخندق من الرجم وقد نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
سلمان فبين أن يكون من مكابدة الحرب فلا بأس به سواء كان من الرجم  
ما لا يفرقه العرف أو كانوا يعرفونه ومن قتل شهيدا وعبد كره والد يبيع فدكا

للبعث على قول من رخص في ذلك فانه ينبغي أن يمنع ذلك عنه ولا يترك  
شيئا منه في كفته لأنه قد بينا أن الشهيد يدفن ثيابه ولكن يمنع عنه السلاح وهذا  
أنما ليسه ليكون سلا حاله فانه لا رخصة في لبسه إلا على وجه السلاح فكما يمنع  
عنه السلاح بعد ما يستشهد فكذلك يمنع عنه كبره والد يبيع أو أنه تعالى أعلم

**باب ما يجوز في دار الحرب مما لا يجوز مثله في دار الاسلام**

قد بينا أن قلت من في دار الحرب أن يأخذ ما لهم يأتي وجه بفدر عبد بعد أن  
يخرج عن العذر وليس أن يدلس لهم العيب فيما بيعه منهم مما يجوز مثله في دار الاسلام  
ولا يجوز لأن فيه معنى الغرور فلا بأس للمسلم من أهل الحرب أن يدلس  
العيب فيما بيعه منهم لأن لهما أن يأخذوا أموالهم بغير طيبته أنفسهم ولأن المشارة  
فيهم باعهم درهما بدرهمين إلى ستة ثم خرج إلى دارنا ثم رجع إليهم وخرج من ثمة  
ثم رجع إليهم فآخذ الدرهمين بعد صل الأجل لم يكن به بأس لأن حالهما بعد الرجوع  
كحالهما عند ابتداء المعاملة ولا اختفا في ذلك في دارنا لم يقض القاضي بينهما  
بشيء لأن أصل المعاملة لم يكن في دارنا والذي خرج البائنا لم يفرم حكم الاسلام  
مطلقا فان كان مسلم وصار ذمة ثم اختفيا بطل المعاملة ذلك البيع ومرتد  
المال على من أعطاه لأن اسلامه الطاري بعد العقد قبل القبض في المعاملة القبض  
بحكم العقد كالمقارن للعقد فلهذا الذي مع الذي حرر في دارنا ثم يسلم حدهما  
قبل القبض أو يسلم مع المسلم عتيقه فلهذا قبل القبض أو أصل فيه قوله تعالى  
فان تبين عليكم رؤس أموالكم وقال تعالى وذووا ما بقى من أربابكم ان كنتم مؤمنين  
هو تنقيص على أن ما لم يقبض يجب تركه بعد الاسلام وكذلك لو يسلم أهل الدار  
بل إن قبض المسلم بشرط لا يحل لأن البقعة صارت دار اسلام قبل القبض  
بحكم عقد الربا فيجعل ذمة لو كانت دار اسلام عند العقد سواء اختلفت ذمة  
لي دارنا فان هناك لم يثبت حكم الاسلام في تلك المعاملة بل لا يثبت  
ما يسمع الخسوة فيها فربما يرد فيما لم تبم بالقبض من الجانيين وأصل فيه روي  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة لا أن كل ربوا كان في الجاهلية  
فهو من ذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ربوا العباس بن عبد المطلب وأما ما يسمع  
أن داره ليس على نهج دار الملوك فانهم في مثل هذا يكرهون إلا أن يبيعوا



الاجانب وهو باين كان اقرب اليه وهو من قبضه لم يقبض لم  
بتعوض لا قبضه شي وقد خفف التمس في وقت اسلام عباس فقال بعضهم  
اسلم قبل وقته بدر وقال بعضهم اخذ سيرا يوم بدر فاسلم ثم استأذنه رسول  
صلى الله عليه وسلم في الرجوع الى مكة فاذن له فكان يري مكة الى زمن الفتح وقد  
زلفت جرحته قبل ذلك الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسلمين يوم خيبر  
اريتوا فرداد قوله تعالى لا تأكلوا الربا واصفا ما مضى فقلت في وقته احد وكان  
ذلك قبل فتح مكة سنين ثم لم يقبض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح  
سبا من معاملته الا ما لم يتم بالقبض فبين ان يجوز عقد الربا بين المسلم والكافر  
في دار الحرب وان البقرة اذا حارت دار الاسلام قبل القبض فانه يبيع  
القبض بحكم ذلك العقد ولو كان المسلم باع الكافر خمر او سكر او قبيح الثمن ثم  
اسلم اهل الدار فالتزم المسلم لان حكم الاسلام ثبت في معاملتهم بعد  
قبض الكفار وانتهى حكم العقد فيه ولو كان ذلك قبل قبض الكافر وجب على المسلم  
رد الثمن لان الاسلام وردوا الكرام غير مقبوضين وكذلك لو كان قبض الكافر ولم  
يقبض المسلم الثمن حتى اسلم اهل الدار فليس للمسلم ان يطالبه بثلثين وجزء ثلث  
ما اذا باع الذي من ذمي حرا وسلمها اليه ولم يقبض الثمن حتى اسلم لان العقد  
هناك كان صحيحا بينها وكان الثمن دينا مستحقا للمسلم بحكم العقد والاسلام  
لا يمنع من قبضه وهنا اصل العقد لم يكن صحيحا وانما كان هذا من السلم فانه  
من مالهم بطيب أنفسهم وقد تقدم ذلك حين اسلم اهل الدار فلا يكون له ان  
يطلب له شي ولو كان قبض الثمن واعطى بعض الكفرة ثم اسلم اهل الدار قبضه الثمن  
من الكفرة لم من الثمن وعليه رد حصته ما لم يقبض من الكفرة عاين البعض  
بالكل وكذلك لو كان اسلم الى الكفرة الف درهم في ثمنه دينار الى سنة  
حل الاجل قبض النصف ثم اسلم اهل الدار فنجوه المقبوض من راس المال يكون  
وعليه رد الباقي من راس المال لانه يتعذر قبض الباقي بحكم هذا العقد الفاسد  
حصته من راس المال بمنزلة ما انقطع المسلم فيه من ايدي الناس ولو كانت  
المعاملة بين مسلمين في دار الحرب مستأنسين او سببرين كان باطلا وردوا  
لمنزلة الاحكام الاسلام في كل مكان وان جرى بين الذين اسلموا في دار الحرب  
فذلك الجواب عنه بحجة واحدة وفي قول ابي حنيفة رحمه الله ذرا وبجواب

والكفرى سوا الا في حكم الكراهية لان عصمة المال بنفس الاسلام ثبت في حال الام  
فانما في الاحكام بغير الا خوار بالدار ولم يوجد ولان مستأنسين من اهل الحرب  
في دارنا بشرا هذه المعاملة ثم اخضعوا الى القاض فانه يبطل ذلك لانها بمنزلة اهل  
الذمة في المعاملة في دارنا والقاض يبطل عقود الربا التي تجرى بين اهل الذمة او  
اخضعوا اليه فذلك يبطل عقود المستأنسين الا ان يجزوا يكون منهم من يبيع الكفر  
والكفر لان ذلك مال متقوم في حقهم المستأنسون واهل الذمة في ذلك  
سوا ولو كان المسلم في منعة المسلمين فكلمة الكفرى من حصته وعامله بهذه المعاملة  
الفاسدة فيما بين المسلمين فان ذلك لا يجوز لان مزاياه جانب من جوب  
منعة المسلمين فلهذا العقد والعقد منقضى من وجه واحد فذلك كفى  
لافاده وقد بينا ان كبر من مستأنسين يقولون بالجواز هنا لان مال الكفرى  
مباح في حق المسلم هنا بمنزلة ما لو كان دخل اليهم بايان الا ان محله رحمة الله  
اعتبر المكان وجعل في بمنزلة ما لو خرج الكفرى بايان الى عسكر المسلمين والى  
دار الاسلام ثم عامل المسلم بذلك فكما انه لا يجوز هذه المعاملة اذا كان في منعة  
المسلمين فذلك اذا كان احدهما في منعة المسلمين والغرض بين الفضيلين  
اختاره المشايخ ووضح لان الكفرى من فوج بايان ان قد صاياه معصوما  
محررا بخلاف ما اذا كان في منعة فانه لا حرنة لانه هناك ولان المستأنسين  
سروا له مسالة فاحرروا ثم قدر هذا المستأنس فيهم على ان يسير فيها فيخرجها  
اذا الاسلام لم يمنع لان يفعل ذلك لانهم مملوكون بالاحراز حتى لا يسلموا وصاروا  
ذمة كانت مملوكة لهم فهم في هذه السيرة بعد رهم والعذر حرام ولو غلبوا فيها  
منه بخر او ميتة جاز لان يفعل ذلك لانه ماخذ منهم بطيب أنفسهم فلا يمكن فيه  
عنى العذر وانما ادرك هذا الفصل للاحتياج به على ابي يوسف رحمه الله فانه ان  
جوز هذا لم يجد به من ان يقول يجوز ايضا فيما سبق من العقود وان قال لا يجوز  
هذا واكرمه المسلم فهو بعيد من القول لانه منسبة في يد حربي واقعه حرام  
من ان يعذب بها بخر وذلك مما لا يجوز القول به وبعد ما يشهد بها بخر اذا خرجها  
كانت مملوكة له حتى تنفذ عقبة فيها وان صاها بها اخذها منه بقيمتها ان  
لانه يملكها بطيب أنفسهم لا بخره البيع فيكون ذرا بمنزلة ما لو دهبوا له فخرجها  
ثمن لغرض بخر الكفرى في دار الحرب وبين الكفرى في دار الاسلام فان الكفرى



لو فوج اليت بان دمه تلك الجارية فليس سلم في دارنا ان يشترها منه فخر  
ولو فعل ذلك لم رفع الى القضاة بطل ذلك البيع ورد الجارية على المتسلم  
ثم اخبره على بيعها من المسلمين لانها مسلمة فلا تتركها في ملك الكافر ولا تتركه  
يعود بها الى دار الحرب كما لو اشترى منه في دار الاسلام ولو ان عسكر من  
اهل الحرب لهم منفعة دخلوا دار الاسلام ثم است من اليهم سلم ودعا لهم بهذه  
المعاملة التي لا يجوز فيها بين المسلمين فلا بأس بذلك لان المعنى الذي لا يجر  
جازه ذلك في دارهم موجود في منفعتهم في دار الاسلام وهو ان مواليهم يباح  
الاخذ بسلم وعينه يخرج عن عذر الانان فهو بهذه المعاملة كنسب اليه  
عن العذر وهذا الفصل تبين ان الاصح ما ذهب اليه الشيخ لان موضع  
هنا لم يأخذ حكم دار الحرب ومع ذلك جاز من المسلم هذه المعاملة لبقاء الاية  
في ما لهم فكذا ذلك اذا كان كركي في منفعة المسلم الذي عالمه بنى منفعة المسلمين  
ولو ان اهل الدار من اهل الحرب ودعا اهل الاسلام فدخل اليهم سلم وبيعهم  
الدرهم بالدرهم لم يكن بذلك بأس لان ما لو دفعه لم تقدر دارهم دار الاسلام  
وانما يحكم على المسلمين اخذ درهم بغير طيب انفسهم لما فيه من عذر المودعة  
استرضاهم بهذه المعاملة فقد انعدم معنى العذر فهذه اطاب له ما اخذ  
رجلا من المودعين ودخل دار الاسلام بتلك المودعة كان انما بها ثم ان  
عامل مسلم بهذه المعاملة فان القضاة يبطلها لانه فبرلة المتسلمين في دارنا وقد  
ان لا يجوز بين المسلمين واهل الدار لا يجوز بين المسلم والمسلمين  
ايضا ولو ان ساما دخل الى هؤلاء المودعين ودخل دار الحرب بان يبيعهم  
بمال له اجل معلوم ثم صلحهم على ان يعجلوا له ونضع عنهم البعض فذلك جائز  
لان حرمة هذا المنع في دار الاسلام لمعنى الربوا من حيث ان فيه مبادلة  
بالدرهم وقد بينا ان الربوا لا يجزى بين المسلم والكركي في دار الحرب فيجوز  
هذه المعاملة واستدل عليه بجديت بنى النصير صين اجلاهم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قالوا ان لنا دينا على ان س لم يجل بعد فقال صلحوا وتعجلوا وانما تجوز ذلك  
لانهم كانوا اهل حرب ففرقنا ان مثل هذه المعاملة يجوز بين المسلم والكركي  
وان كان لا يجوز بين المسلمين في دارنا فان اصطلاحا على هذا ولم يقيض  
منهم ما عجلوا له حتى سلم الذي عليه الدين او سلم اهل الدار فقد بطل هذا المنع

وكان المال كله عليه الى اجله لما بينا ان ما عقر من من الاسلام قبل تمام المقصود  
بالعقد يجعل كالمقترن بحالة العقد وان كان شرط عليه ان يحط النصف على ان  
يعجل له النصف ثم اعطاه الكركي ثمنه ماله وبقي السدس ثم سلم الكركي فقد بطل  
كله وعلى المسلم رد ما قبض ويكون جميع ماله على الكركي الى اجله بخلاف ما سبق  
من بيع الكركي لان ذلك مبادلة ابتداء من ابي بنين فبقيت حكمه في مقدار ما وجدته  
النصف يعني وهذا الصلح ليس بمبادلة في الحقيقة ولكنه يجعل النصف المال على ان  
يحط عنه النصف ويحط عنه النصف على ان يجعل ما بقي فلابتداء الصلح حتى يوجد كمال  
الشرط وهو قبض النصف البتة بكامله فان لم يوجد ذلك حتى سلم الكركي بطل  
الصلح كله لا ترى ان المسلمين لو كان لاصدا على صاحبه مال حال فاصطلى على  
ان خط عنه صاحب المال نصف المال على ان يجعل ما بقي له اليوم ثم يجعل بعض  
ما بقي دون البعض حتى يمضي اليوم بطل الصلح كله وكان له ان يطالبه بجميع حقه لان  
ابراه آية عن البعض كان بشرط تعجيل ما بقي منه في اليوم فان لم يتم الشرط بطل الاية  
وكان جميع ماله عليه بما له فكذا ذلك ما سبق والله اعلم

**باب يحل مسلم الكركي في اهل الحرب ان يجيبهم اليه**

والا اقرب لا سيرة لقتل فصيل لم يد غنمك فمد غنقه فلا بأس بذلك لانه ليس في  
مد الغنم اعانة منهم على نفسه ولا اذن منهم في قتله ولا يعلم انهم يقتلونه على كل  
حال مد غنقه اذ لم يده ودرهما يكون امثال امرهم سبب لعطف قلوبهم عليه حتى ينجح  
ذلك على زكك قتله ويكون ذلك اروح له وان لم يفعل في ذلك قتله فقتله  
اخيبت من قتلهم آية اذا مد غنقه فهذه الوجوه جاز لان مد غنقه وان كان لم  
انهم لا يتركون قتله وان لم يد غنقه لم يزدوا على ان يد غنقه ثم يقتلونه فانه يكره  
لان يد لهم غنقه لان ذلك في صورة الاذن لهم في قتله ولا رخصة للمسلم في  
ذلك فلا يسهل الاقدام عليه الا عند عرض صحيح له فيه وهو اذا كان يطعم في  
قلوبهم عليه بذلك وكان يخاف ان يقتله فقتله هي اخيب منها اذا مد غنقه  
فحينئذ ان شاء غنقه وان شاء لم يمد لان ذلك رخص له فيه عرض صحيح له في ذلك  
فان شاء رخص له رخصه وان شاء نكس لغزبه وعلى هذا اذا قطع عرض  
اعفائه فاداهم ذلك العفو فان ذلك يسهل ان كان يفتقر لرضوان من



في ذلك عرض لم يسه ذلك الا ترى انهم لو قالوا ليس ثابك حتى تفعل فلنفس  
بها يطلب به السرم يكن به معينا على نفسه لان ليس اليك ليس في النفس في  
شيء وله عرض صحيح وهو ان لا تكشف عورتك اذا فتوة قال بلغة ان سجدت  
حين اني ان يبيع البس ثياب سحر فلبس فلا ضرب ولم يقبل قال اما اني لو كنت  
انهم لا يريدون قتلي بل يسه فقد لبس بهم ميعن ظن انهم قتل ففروا الى ليس في  
البس عاتة منه على نفسه وانه لا بأس وكذلك لو انه تروا اليه وهو في بيت لا يضر  
على التحصن منهم فقالوا اخرج اليك حتى تضرب عنك فلا بأس بان يخرج اذا كان  
له في ذلك عرض صحيح وهو ان يخاف ان لم يفعل ان يثوبه وانه ان يخرج  
اليهم ليس فيه من استهكك النفس شيئا واما خروج من المنة وذلك لا بأس  
وكذلك لو ارادوا صلبة فامروا ان يصعدوا الخشب ففعلوا لان في ذلك عرض  
صحيح وهو دفع الم الضربات المتواليات عن نفسه او دفع ما يخاف من القتل او ان  
يقفوه فتدعي اجبت من الصلب ولكن هذا اذا كانت الخشية لا ينفك التلف  
من معود لو كان وحده فاما اذا كان بخلاف النفس من ذلك فليس له  
ان يصعد بالآية بصيرتها على نفسه بالصعود على مثل هذه الخشية ولا رخصة  
في قتل نفسه بحال قال الله تعالى ولا تقتلوا انفسكم ولو اذنا ان قالوا له  
اطرح نفسك فيها ورجا بها منها ورجا بها لم يجز له ان يفعل ذلك لانه بصير  
نفسه بالداخل فيها وليس له ان تقتل نفسه ولا ان يعين على قتل نفسه فتعين  
عبد جنة الاشاع حتى بصير مقتولا بفعلهم ان قتلوه الا ان يكونوا به وده بنوع  
هو اعظم من طرده نفسه ان رجلا يكون هو في سعة ان يطرح نفسه فيها لانه  
ذلك عرض صحيح وهو ان يفر عن الم السباط المتواليات وعن المنة فبرخص في ذلك  
وكذلك لو امروا بان يفرق نفسه في ما فهذا الاول سواء ولو قدم بصير  
عنقه ففعله بسيف سوط قال لهم خذوا بسيفي هذا فتوني به لم يسه ذلك  
وهو ان في مخالفة لانه كما لا يجز له قتل نفسه بحال لا يجز له ان يرمي نفسه في النار  
امره اذ هم بالقتل امر بالمعصية ولا رخصة في الامر بالمعصية ولو لم يقبل فتوني  
ولكن قال مسيحي اجد من هذا السيف او مضى فيها يريدون ربه بذلك الا انه  
رجوت ان يكون في سعة لانه امرهم بقتله ففعلوه فيما قال عرض صحيح وهو ان  
ما يحقه اذا اطاعه الموت ومع ذلك لم يطلن الجواب فيه بل عليه ان يقول ان

في مناداة السلاخ اياهم نوع اعانة على قتل نفسه بخلاف ما سبق من الفتوى  
وليس اليك وصعود الخشية وعلى هذا لو ارادوا شق بطنه فقال لا تفعلوا  
ولكن اضربوا عنقي لم يسه هذا لانه تصرح بالامر بالمعصية ولو قال انقواته ولا  
تشفوا بطني فان هذا لا ينبغي ومضرب العنق اولى واجل لم يكن بذلك  
باس لانه صرح بها بالهني عن المعصية ولم يصرح بالامر بضرب العنق اذ خبرهم  
ان ذلك افضل مما هو به فنهنا كان في سعة من ذلك الا ترى انهم تركوه  
كان هو انما في قوله اضربوا عنقي لما فيه من التصريح بالامر بالمعصية ولم يكن هو  
انما في قوله ضرب العنق اولى واجل الا ترى ان لو قال ضرب العنق اولى  
واجل ولكن انقواته ولا تصنعوا في شيئا من هذا اضربوا عنقه لم يكن عليه  
ائم في مخالفة ان شاء الله وكذلك لو ان غير المقصود بالقتل فالا سر هو الذي  
قال ذلك فان قال انقواته ولا تمكوا به فان ضرب العنق اني على ما  
يريدون رجوت ان لا يكون انما ولو قال اضربوا عنقه كان انما واصل  
ان المقصود بالقتل وغيره سواني جميع ما ذكرنا لانه لا رخصة في التصريح بالامر  
بالمعصية في حق نفسه ولا في حق غيره الا ترى ان لو قال لا تفعلوا ذلك  
بركم هذا ولكن افعلوه عذرا كان انما في قوله افعلوه عذرا اطاعوه في ذلك اذ  
عصوه ولو قال افعلوه الى العذم يكن انما في ذلك ولو ارادوا ضرب طين  
الاسير بالسيف فقال انقواته ولا تضربوا موضع الطعام ولكن اضربوا العنق  
كان انما في قوله اضربوا العنق ولو قال القتل في غير موضع الطعام جمل لم يكن  
انما ولو قال لضارب ارفع يدك عن موضع الطعام او تقبل يدك  
عن موضع الطعام خفت ان يكون انما بخلاف قوله لا تضرب  
موضع الطعام لان صيغة ذلك الكلام هي عن المعصية وصيغة الكلام  
امر بما هو معصية لان معنى سفل يدك ارفع يدك ضربة سفل من الطعام  
والا رخصة في الامر بالمعصية صورة ولا معنى وان كان في ذلك نوع  
بخصيف عن السلم وكان مقصود المستكلم ذلك التحفيف فبهذه الفصول  
بين ان ينبغي للمراة ان يراعي عبادته كما يراعي معنى كلامه والاصل فيه روي  
ان العباس لما سئل فقبلت ابيك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ام رسول  
صلى الله عليه وسلم ابيك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ام رسول الله صلى الله عليه وسلم



وكل ان يردن راي في مناه ان هتانه السفلى قد سقطت فبال بعض  
المعبرين فقال بويت اقرار بك فله ذلك وامر بخرابه ودماعه وافر  
فانه فقال يكون عرك اطول من عركا ربك حسن الشا عليه اعطى  
الصلوة وهما في المعنى سواء يعلم انه ينبغي للمذنب ان يراعي عبادته واذا اسلما  
وابنه من المسلمين فادوا قتلها فقال الاب قد موالي بين يدي حتى  
احسبه فهو اثم في مقابلة فعله ذلك ولم يفعلوا لانه امرهم بمصيبة انه ولو  
قال اني اريد ان احسب ابني قد قتلوني قبله رجوت ان لا ياتهم لانه لم يصح  
بالامر بقتله ولا بقتل ابنه ولو كان الابن هو القاتل قتلوني قبل ان كان  
اثما ولو قال لا تقتلوا ابني قبلي فاني اخاف ان اخرج لم يكن عليه في ذم  
وكذلك لو ارادوا جرحه او ضرب ابنه بالسيف فقال اشجده واستنكلم  
يكن اثما به لك ولو قال اشجده ثم اقتلوني به كان اثما لان الامر بالشج  
فيه من معنى المعصية متى لو ارادوا به من قتل المسلم وذلك في قصدهم  
لا في نية فاما قوله ثم اقتلوني به نصيح بالامر بالمعصية وذلك لا خصه فيه  
وانه يغلي غرر اجل علم

**باب ما يسع الاسلام ان يفعل لهم اذا اكرهوه وبالا بسعة**

ولو قالوا لا يسير المسلم اقلنا هذا الاسير المسلم ونقتلك لم يسع ان يقتل لما جاز  
في الارز ليس في القتل بقتله ولا نهم امرده بالمعصية ولا طاعة للمخوف في محبة  
الخالق وهو لا تدم على القتل بجعل روح من هو مثله في المحبة وقاية لوجه  
وتقدم على من هو من مظالم العباد ولا رخصة في ذلك وان قالوا اشجوه  
به السيف حتى يقتل به هذا المسلم ولم يذكر داهية الزيادة فان كان لا ينجف  
على نفسه لا ينبغي ان يعمل شيئا من ذلك لانهم انما امرده به يتقوا على قتل  
المسلمين ولا رخصة في احسانهم على ذلك الا ان يهددوه بالقتل ان لم  
يعمل فحينئذ لا بأس بان يعيد لانه ليس فيها امره مظنة للمسلم وفيه دفع لخطر  
عن نفسه وبذلك ان لم يعمل لهم ذلك مكنوا من قتل الاسير بغير السيف  
وكذلك لو قالوا جرحوه بحسبة حتى يصاب عليها هذا المسلم ونقتلك  
لا بأس بليس فيها امرده به قتل المسلم فانهم يكونون من قتله بوجه اخر الا انه مع هذا

ان امتنع حتى يقتل كان باجورا لما في امتناعه من الكبت والغيظ لهم وكذلك  
لو قالوا اسكت لم يمتنع حتى يضرب عنقه والا فسادك كان ان امتناعه في  
سعة من ذلك لان اسكت الاسير ليس من قتل المسلم في شيء وانما قد جاز  
بالاستئذان لان في فعله عرض للمسلم بخلاف شج السيف وجرح الحسبة  
فليس هناك في فعله عرض للمسلم وكذلك لا امرده بربط يديه او جلده لانه  
ليس في فعله غف نفسه الا ترى انه لا بأس على المربوط منه لو لم يتصرف بالشئ اخر  
ولا يكون امرهم بهذا اعظم من امرهم بالكفر وذلك بسعة في الاكراه وان كان  
الامتناع منه افضل فهذا مثله ولو كانت بدالة نصرته بالسيف ضعيفة فقتل  
اسكت بديك على يده حتى نصرته والا فقتلك لم يسع ان يفعل ذلك ان فيه  
احسان على القتل بعينه ولا رخصة في الاحسان على قتل المسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم  
من احسان في دم امرئ مسلم بشطركم في يوم القيمة كمنوب على عتبة آسن  
رحمته ولو قالوا ان على سيف نقتله والا فقتلك لم يكن اثما في الدلالة ان  
مثله لان فعله ليس يقتل ويهان لم يهددوا على قتله بجرحه او غيره وانما قد جاز  
بالاستئذان لان الدلالة على القتل منزلة مباشرة القتل من وجه الا ترى ان المحرم  
اذا دل على قتل صده كان عليه من الجحاد على القاتل وان لم يهددوا قتل كان  
باجورا ان امتناعه لا يمتنع من فعل هو بمنزلة قتل من وجه وعلى هذا لو طلبوا منه  
السيف لتقاتلوا المسلمين فان امتنع من ذلك كان باجورا وان اعطاهم  
صين بدوده بالقتل لم يكن به بأس الا ترى انهم لو قالوا ان اعطيتك سيفا  
فحينئذ سبيل هذا الاسير المسلم فانه يجوز له ان يعطيهم لما فيه من نجا مسلم ففادوا  
كان فيه نجاة كان ادلى قال الا ترى انهم ردون عليهم سربهم وباعدون عنهم  
امر من المسلمين وفي هذا الاسير بالاسير كلام ذكره في موضعه وهو في ظاهر  
الرواية جازم رد الاسير عليهم اضر على المسلمين فرفع السلاح عليهم فاذا كان  
يجوز رد الاسير عليهم لاستئذان المسلم فرفع السلاح اليهم لهذا الجوز ولو هز  
منهم اسير فقالوا اسير اخر يرف مكانه وان عليه والا فقتلك لم يسع ان يهددوا  
عليه لان الدلالة المكنة من القتل منزلة مباشرة القتل من وجه كما في حق الصيد  
ثم في هذا ظلم للاسير اليها رب لانهم لا يكونون منه الا بدالة فهو بهذه الدلالة  
عليهم من قتله ولا رخصة في ظلم المسلم بهذا الطريق ولو كانوا عامرا وحفا



للمسلمين فقالوا لا يسير في ايديهم دون على الموضع الذي يوتي من قبله المحسن او  
على محل المال الذي يسهرون منه او لتفنتك وهو يعلم انه ان دل على ذلك  
ظهورا بالمحسن وقتلوا فيه او كان على ذلك اكرامه فليس ينبغي له ان يقيم  
على ذلك لانه يكتسب بهذه الدلالة من قبل المسلمين واسترقاق ذلهم وذل  
الاجرام من تاسم الا ترى انه لو قيل لتفنتك او لمكتك من فلاه ربي هذا  
لا يقدر ان عليها الا بدلالة انه لا سعة ان يدل عليها فذلك فيما سبق في  
الامري كاليتبين فيها لا يمكن معرفته حقيقة ولا اخذوا اسير قائلوا لو كان نصيب  
فرصة ذلك على قوس وتساب رتبة بها حتى يقتله او يقتلك فلهم على  
ذلك واسع ان ساءت لانه في ايديهم وهم يكتلون من قتله بطريق اخر فلا يكون  
هر بدلالة يمكن اياهم من قتله الا ان يكون الاسير في موضع لا يقدر ان  
عليه شيء سوى التساب فحينئذ لا يسع ان يذبحهم على القوس وتساب لانه  
يكتسب من قتله بدلالة وارضع هذه المسائل بالدلالة على قتل الصيد فان راي  
صيد في موضع لا يقدر عليه فله محرم على الطريق اليه حتى ذهب يقتله كان  
على الدال الجرح وكذلك ان كان لا يقدر عليه الا ان رمية متسابة وليس  
ذلك فله محرم على قوس وتساب او دفعة اليه فراه يقتله كان على المحرم  
الجرح ولو اذ قتل صيد فقال المحرم اذني حربي بعد اركب فرسه فادله لم يكن  
على المحرم شيء لانه كان يمكن من قتل الصيد بدون هذه المسألة ولكنه لم يمتنع  
لان في فعله صورة الاعانة على قتل الصيد ولا خصه للمحرم في ذلك وكذلك  
لو استعار من محرم سكيناً فذبح الصيد به لان الصيد في يده وهو يمكن من ذبحه  
بدون هذا السكين ولكنه لم يمتنع لوجوه صورة الاعانة منه على الصيد والله اعلم

### باب ما يسع الرجل ان يفعل ايها مشا

واذا خوف المكر من سفينتين للمسلمين فعلى قول ابي حنيفة في يوسف  
رحمهما انه من في السفينة بالبحر ان ساء صبر على النار حتى يخرج من بيت النفي  
نفسه في الماء حتى يفرق لانه على يقين من هلاكه في الوجوهين وله عرض في كل وجه  
فان يكون اسرع هلاكه ولكن فيه زيادة الام من حيث تفوق الاعضاء والاعضا  
لهلاكه ولكن فيه زيادة النعم والطعام التي في هذا يختلف فمنهم من يخاف المخرج

الاستراحة على غم الماء ويطو الهلاك ومنهم من يخاف غم الماء على المخرج فلا  
يميل الى اي الجانبين ساء وعلى قول محمد رحمة الله عليه وجهه ان كان يطع  
النبي في كل واحد من الجانبين ويخاف الهلاك فلا يخيار لانه ان صبر فانه  
يقصد به تحصيل النجاة التي يطع فيها وكذلك ان النفي نفسه في الماء يقصد به  
النجاة بفعله وله ذلك وان كان على يقين من الهلاك في احد الوجوهين وهو  
يرجو النجاة في الوجه الاخر فعليه ان يصنع ما يرجو فيه النجاة لانه ما مورد رفع كسب  
الهلاك عن نفسه بحجب الوسخ منه عن قتل نفسه وان كان على يقين من  
فيها فعليه ان يصبر وليس ان يفي نفسه في الماء لانه النفي نفسه في الماء صار له كما  
يعقل نفسه وان صبر صار له كما يفعل غيره ولا ان يهلك بفعل غيره اولى  
ان يهلك بفعل نفسه الا ترى ان ظاهرا لو قل لانا ان يقتل نفسك  
اولا ففنتك لم يسع ان تقتل نفسه بهذا المعنى وحينئذ رحمة الله يقول الاستدانة  
فيما يستدأ كما كانت في مقام في مكانه حتى تنهي اليه النار ففعله كما ان النفي  
في الماء من فعله وليس في نظيره مستل الاكراه لان مقتله فيها دونه بالمكره ليس مقتله  
يفعل بنفسه فقد نهى والمكره لم لا يحق وجهاً يقتله من الهلاك في الجانبين بصفته  
واحدة واستشهد محمد رحمة الله عليه رجل في بيت الى جانيه بيت فوقع اكره في  
البيتين وهو على يقين من الهلاك ان ثبت في البيت الذي هو فيه او ثبت في  
البيت الاخر فانه يتبين عليه اليأس وليس لان يتجول الى البيت الاخر  
اصح بان يقول الخلف في العصفين واحد ومن عادة محمد رحمة الله عليه  
بالخلف لا يفتح الكلام والاصح ان يقولهم جميعا والفرق بالي حنيفة رحمه الله  
ان جهنم الهلاك هنا واحد في البيتين فلا عرض له في التحول من احداهما الى الاخر  
وانما ثبت التحليل بينهما مشين اذا كان سفينة فانه في سكة السفينة  
فجوة الهلاك مختلف لما بين ان لا ليس من جنس النار وفي بابات النجاة  
فانجته ولوان سكر كما طعن مسكاً برمح فانقذه فاراد ان يسي بالرمح اليه  
لصبره بالسيف فان كان يخاف الهلاك ان فعل ذلك ويرجو النجاة  
ان يخرج من الرمح فويل ان يخرج لان في المسمى اليه في الرمح اعانة على قتل نفسه  
والواجب على كل احد ان يفر عن نفسه بجمه اولاً ثم انفسه فمعهده وان استمر  
في بيت عمده باليقين بالهلكة فيها او رجا النجاة فيها من حيث لا يريد



جراحت فلا بأس بان يمشي في الرمح حتى يضره بالسيف وان شق فرج من الرمح  
لانه لا يضره من يخرج من الرمح من اي الجانبين كان وفرق محله رحمة بين هذا  
وبين ما سبق فقال ليس هناك في النفس معنى النيل من العدو ووجهنا في المسألة  
البية في الرمح معنى النيل من العدو والظفر وهذا المقصد يخرج له الاقدام ووجهنا  
مكن العمل به بغالب الاراي لانه لا طريق للموقوف على حقيقة الامر فيه غالب  
الاراي كالسبق في مثله ولوان سدا على الف رجل ووجهه فان كان  
يطمع ان يظهرهم او ينجي فيهم فلا بأس بذلك لانه يقصد بصنعة النيل من العدو  
وقد فعل ذلك بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره واحد من اصحابه يوم  
ولم يكره عليهم ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وبشر بعضهم بالشهادة حين  
في ذلك وان كان لم يطعم في كفاية فانه يكره له هذا الضع لانه ينفذ نفسه من غير  
منفعة للمسلمين ولا نكاح في المشركين وفي الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
الاقدام وان كان يعلم ان القوم يقتلونه وانه لا يتفرق عنهم سبب لان القوم  
هناك مسلمون مستعدون لما ياتهم به فلا يضره ان يقتل في قوتهم وان كانوا  
لا يظهرهم ذلك وهذا القوم كفار لا تقعدون حقيقة الاسلام وقد لا ينجي  
في بطنهم فيسقط النكاح طاهر الاقدام وان كان لا يطعم في كفاية ولكنه  
يكره بذلك المسلمين عليهم حتى يظهر بغيرهم النكاح في العدو فلا بأس بذلك  
ان ساء الله لانه لو كان على طمع من النكاح في العدو جازله الاقدام كذلك  
اذا كان يطعم في النكاح فيهم بفعل غيره وكذلك ان كان يطعم في ارباب  
العدو ودخل الوهم عليهم بفعله فلا بأس به لان هذا افضل وجوه النكاح فيه  
منفعة للمسلمين وكل واحد يبدل نفسه لهذا النوع من المنفعة ولوان اركب  
السيفه حين انتهى الى البية فوجد مشاهدا ووارثا لم يجد محبسا الا ان يرمى بنفسه  
الما فرمى بنفسه كان اساءة في سنة لان هذا ان مرفوع من النفي الباطني  
والاول يكون مضافا لانه مرفوع غيره فانه لا يتصوره قولا قبل ان يتصل  
الدفع وهناك الفصل فعدوهما قد اتصل فعلا لا نرى انه لو اذنت في ذلك  
تفرقت بسبب طغيان الشك او بغير نفسك في النكاح حتى تحرف لم يتصل  
وان كان ضربه بالسيف فيخرج من جوفه ويقتل به ان سقط في النار وجوب  
ان يكون في سنة لانه مرفوع الفارب منها ولان الملو قد صابها وما ساء

بعد فهو ما يفرض الم قد صابها فارجوان يكون في سنة والاصل فيه حديث ضعيف  
قال بفسه السوط اسند من فقه السيف ان الرجل يضرب بالسوط حتى يركب  
يعني اذا ربه صلبه عليها والله تعالى اعلم

### باب قتال اصل الاسلام مع اهل الشرك

قال لا ينبغي للمسلمين ان يقتلوا اهل الشرك مع اهل الشرك لان الفتن  
الشيطان وخرب الشيطان هم الخيرون فلا ينبغي للمسلم ان يقتل اهل الشرك  
الفتن فكثير سوادهم او قتال دفع عنهم وهذا ان حكم الشرك هو انظار المسلم  
انما تقتل نصرته اهل الحق لا اظهرا حكم الشرك ولا ينبغي ان يقتل احد من اهل  
احد من الخارج مع قوم خرين من الخارج اذا كان حكم الخارج الظاهر لان  
اباحة القتال مع الفتن ابغية من المسلمين ليرجعوا الى امر الله ولا يحصل  
المقصود بهذا القتال اذا كان حكم الخارج هو الظاهر فلا بأس بان تقتل  
المسلمون من اهل العدل مع الخارج المشركين من اهل الحرب لانهم يقتلون  
الان لدفع فتن الكفر واطهار الاسلام فهذا قتال على الوجه المأمور به وهو  
كله الله تعالى بخلاف ما سبق في القتال هناك لا طهرا به هو اهل عن طريق  
الحق ومنها لا يثبت اصل الطريق ثم يباح ذلك اذا لم يكن فيه نقص عنهم  
فاما اذا امنوا قوامهم عذر دابهم فانه لا يباح القتال معهم لاهل العدل لان النكاح  
بالامان واجب وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتب في كل عهد  
لا عذر فيه واذا كان المنع لاجل العدو ينقض بذلك المحل حتى يجوز ان تقتل  
معهم قوما آخرين من اهل الحرب ممن لم يؤمنهم لانه ليس في هذا القتال معنى العذر  
بل فيه اظهرا الاسلام ولو قال اهل الحرب لا سراً فيهم قاتلوا معاودة من  
المشركين وهم لا تخفونهم على انفسهم ان لم يفعلوا فليس ينبغي ان تقتلهم  
لان في هذا القتال اظهرا الشرك والقتال بخي طر نفسه ولا رخصة في ذلك  
الا على قصد غزاة الدين او دفع عن نفسه فان كانوا الخيرون او المشركين  
الاخرين على انفسهم فلا بأس بان تقتلهم لانهم يدعون الان شر القتل  
عن انفسهم فانهم يأمنون الدين هم في ايديهم على انفسهم ولا يأمنون الاخرين  
ان وقتلوا في ايديهم فحل لهم ان تقتلوا دفعاً عن انفسهم وان قالوا لهم قاتلوا



معا عدونا من المشركين والآقتلكم فلا بأس بان تقاتلوا معهم لانهم يفعلون  
الان شر القتل عن انفسهم وقتل اولئك المشركين لهم حلال ولا بأس بالاقدم  
على ما هو حلال عند تحقق الضرورة بسبب الاكراه وبما يجب ذلك كما في قتال  
المتين وشرب الخمر وان قالوا لهم فقاتلوا مع المسلمين والآقتلكم لم يسبقهم  
مع المسلمين لان ذلك حرام على المسلمين لانه لا يجوز الاقدام عليه بسبب التهمة  
بالقتل كما لو قال له اقتل هذا المسلم والآقتل وان بدوهم بقتلهم معهم  
صفتهم ولا تقاتلوا المسلمين رجوت ان يكونوا في سعة لانهم الان لا يصنعون  
بالمسلمين شيئا فلهذا ليس من جهة المظالم واكثر ما فيه ان يمتحن المسلمين هم لكثرة سواد  
المشركين في عينتهم فهو غلبة ما لو اكره على ايقاف مال المسلم بوجع غف وان كان  
لا يمتحنون المشركين على انفسهم فليس لهم ان يقتلوا معهم في صفهم وان اردوهم بقتل  
لان فيه ارباب المسلمين والقاء الرعب والقتل فيهم وبدون تحقق الضرورة  
لا يصح المسلم الاقدام على شيء منه ولو قالوا لانسرا فقاتلوا معا عدونا من اهل حرب  
اخرين على ان يحكي سبيلكم اذا انقضت حربنا ودفع في قلوبهم انهم صادقون فلا بأس  
بان تقاتلوا معهم لانهم يفعلون بهذا الاسرع عن انفسهم ولا يكون بدون ما اذا كان  
يجوزون على انفسهم من اولئك المشركين فكما يسعهم الاقدام هناك فذلك يسعهم  
هنا فان قيل كيف يستقيم هذا وفيه قوة لهم على المسلمين لانهم اذا ظفروا بعدوهم  
قاموا جانيهم قبلوا على قتال المسلمين وربما يخذلون منهم الكراع والسلاح فيجوز  
بها على المسلمين فتدرك موتهم وما يحصل لهم لان من النجاة عن المشركين  
بهذا القتال معلوم فيخرج هذا الجنب الا ترى انهم لو طلبوا من امام المسلمين ان  
يفادهم ما عدوهم من المشركين او بالسلاح جازله ان يغفلوا بغيرهم في  
الاسر وان كانوا يتفقدون بما يخذلون على المسلمين ولو كانوا قوا لا يغيبوا على  
المسلمين يقال او يكبر سوادهم على ان يحكي سبيلكم لم يحل لهم هذا لانه لا يرضاهم في قتال  
المسلمين بحال ولا في القاء الرعب في قلوبهم بالمحقق الضرورة بخلاف الهلاك  
على انفسهم وذلك غير موجود هنا ولو قالوا قاتلوا معا عدونا من المشركين على  
ان يحكيكم في بلادنا ولا تتركهم رجوعا اليكم فليس ينبغي لهم ان يقاتلوا معهم  
اذا كانوا مسلمين على انفسهم لا يجوزون من جانبهم نفسا وعرض فلا فرق  
ان يكونوا محجوسين في بلادهم وبين ان يكونوا محجوسين في سجن من سجورهم لان

في الوجهين يحقهم هم بالانقطاع عن ابايهم وعن اخوانهم من المؤمنين فلا ينبغي لهم  
ان يقاتلوا اظهار حكم الشرك بدون منفعة ظاهرة لهم في ذلك وان كانوا  
في ضد ولا يجوزون على انفسهم الهلاك فلا بأس بان تقاتلوا معهم المشركين اذا كان  
يخرجكم من ذلك لان لهم في هذا القتال غرض صحيح وهو دفع الضرر والبداء الذي  
تزل بهم ولو انهم عدوا سبيلهم ليرجعوا الى دار الاسلام فظفروا بحال من المؤمنين فلا  
باس بان يخذلوا سراسرهم فيخرجوا الى دار الاسلام لانهم اسرا في ايديهم لم يخرجوا  
وان خذلو سبيلهم فليس في اخذ اموالهم وقتل نفوسهم ان يكتفوا من ذلك غدر  
بما ان بينهم وبين اهل الحرب وانما هو صابئة من الاحمال فيهم في ذلك كمال  
المصلحة في دار الحرب حتى اذا خرجوا ذلك فان كانوا اهل منفعة خسران  
منهم على سهام الغنيمة لانه انما هم احرازهم لذلك بالخراج الى دار الاسلام بال  
الخراج الى دار الاسلام وكذلك ان كان هذا المال صابوه من اهل الشرك  
الدين فقاتلوا معهم وخفي على الدين كانوا اسرا في ايديهم ان يخذلوا ذلك منهم  
ولستوى ان كان ما اصابوه من المسلمين او من اهل الحرب لان ذلك كله كان  
للمشركين ولم ينم احراز المسلمين بها الا بعد الاخراج الى دار الاسلام وان كانوا  
قوا لهم تقاتلون معا عدونا على ان يسلموا الغنائم كلها فلا يخذلونها شيئا  
على ان يحكي سبيلكم فهذا الاول سواء لان اكثر ما في ارباب ان بهذا الشرط تحقق  
المصالح باموالهم وقد بينا انه لا بأس بان يخذلوا اموالهم اذا مكثوا من ذلك  
لانه لا مانع بينهم وبين اهل الحرب وانما يمنع اخذ المال المباح اذا كان في غير ذلك  
وان كانوا قوا لهم يحكي سبيلكم الى بلادكم على ان لا يخذلوا من المؤمنين شيئا فاجابهم  
الى ذلك فليس ينبغي لهم ان يخذلوا من اموالهم شيئا لانهم شرطوا ترك البعوض لهم  
في اموالهم والمسلمون عند شروطهم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قيل  
ففي المسئلة الاولى شرط ذلك لهم بقتلهم بغيرهم خفا ما اخذوا من اهل الحرب  
الاخرين حتى يخرجوا الى دار الاسلام فتد هناك انما شرطوا عليهم ان يسلموا  
لهم غنائمهم وانما غنائمهم ما كانوا هم الدين اخذوه من العدو وقاتلوا الاسرا من  
العدو فليس فرغهم الدين قاتلهم معهم لان ثبوت الشركة في الغنائم من حكم الاسلام  
وذلك لا يثبت في منفعة اهل الشرك وانما ان ثبت في منفعتهم ان من اخذ شيئا  
اخر من غيرهم فوقف انه ليس في هذا الا خفا في لغة شرط منعهم به ثم بين ان



في لغة الشرط المفعول به لا بكل لهم وان كانوا اسرا في ايديهم فقال لو كانوا في سجن  
من سجونهم فقالوا لو سلمكم على ان يحرككم فيكونون في بلادنا على ان لا نعلم بكون  
الى بلادكم ولا نقتلوا احد ولا نخذلوا احد ولا نخذلوا احد ولا نخذلوا احد ولا نخذلوا احد  
فيلتقي لهم ان يقولوا بهذا الشرط لانهم فيما التزموه بالشرط نصا بمنزلة المستأمنين فيهم  
الا ترى انهم انما يقبلون ذلك من الغنم والحبس والعذب فان وجدوا بعد  
عبد اصابوه من المسلمين لم يمنع لهم ان يأخذوه لان ذلك ما لهم لو سلموا عليه  
كان لهم ولو وجدوا حرة مأسورة او مديرة لم يأخذوا لانها من اهل الحرب ولو وجدوا  
اهل الحرب لم يهلكوا وانما شرطوا ركن الشر من لهم في مواضعهم ولو وجدوا كراما  
سلاحا اخذوه من المسلمين لم يمنعهم ان يرضوهم بشئ من ذلك لان هذا من اهل  
ولو كانوا اسرا اخرجوا الى بلادكم فانتم امنون ولم يقل لهم الا اسرا مستأمنين  
بان يقتلهم الا اسرا بعد هذا القول وياخذون مواضعهم لان الاسرا ما التزموا شيئا  
بالشرط اهل الحرب عليهم لا يرضوهم شيئا ما لم يقرموه وهذا بخلاف اذا جازم  
من المسلمين به ضلوا دار الحرب فقال لهم اهل الحرب ادخلوا فاقبلوا منهم فلو  
ولم يشرطوا لهم شيئا لان هناك مجتهم على سبيل الاستئناس بمنزلة النصيحة بالاسر  
على انفسهم ان لا يقدر واجبهم ولا يوجد في المعنى في حق الاسرا لانهم كانوا مشهورين  
في ايديهم لا مستأمنين ولو قال اهل الحرب للاسرا فيهم فاقبلوا منهم فلو  
ان يحل سبيلكم ليرجعوا الى بلادكم على ان اصابتم من شئ فهو لكم وما هيبتكم  
فمن شئ لم ترضوا فيه من يمكن الاسرا من اخذ ما اصابه اهل الحرب سرا ليس  
ينبغي لهم ان يأخذوه لانهم شرطوا ذلك والوفاء بالشرط واجب فان سلموا  
للاسر ما اصابوه فخرجوه الى دار الاسلام والى عسكر المسلمين في دار الحرب  
فهو لهم فاصلة لا تحبس فيه والغارس والراجل في سوا لانهم اصابوه وحكم  
هو الظاهر عليهم وتم احرارهم له في دار الشرك حين سلم لهم العدد وذلك  
ولان ما اصابوه في منعة اهل الشرك فهو من وجه كان اهل الشرك هم الذين  
اصابوه ثم سلموه لهم لطيفة فيكون ذلك بمنزلة مال وهبه لهم لا يكون  
لذلك المال حكم الغنية لانه صار لهم قبل ان يخرجوه الى منعة المسلمين ولو كان  
المصيب بعينهم كان ذلك لمن اصابه خاصة لما جبا لانه لا يجر الا حرازة منعة  
المسلمين بها وغير المصيب انما شارك المصيب في هذا الا حرازة وسبب تمام

واشترط

الاصابة مع تسليم المستركين ذلك للمصيب ولا شركة للاخرين في هذا السبب  
ولو كان المشركون شرطوا ان اصاب سائر من الاسرا فهو بين جميع الاسرا  
ورضى الاسرا بذلك فهذه المصائب بينهم بالسوية وان اصاب بعضهم اهل الحرب  
انما سلموه بحاجتهم فكان ذلك بمنزلة مال وهبه لهم جميعا من مواضعهم ونقتنه  
بعضهم رضا بجماعة منهم ولو كانوا شرطوا عليهم ان اصابنا نحن وانتم فلنكم  
نصفه وننصفه واقسموا اصابوا نصفين ثم خرج الاسرا الى دارنا فخرج اصابوا  
بينهم بالسوية ولا حن فيهم لانهم كانوا من اهل الحرب يتسلم المشركين لهم واما الغنية  
اسم للمال ما خذ على وجه القهر وذلك متفق اذا سلم المشركون لهم ذلك فاما  
اخرجه الاسرا بغير طيب نفس اهل الحرب مما لو ظهر عليه اهل الحرب اخذوه  
منهم فان ذلك بخس وانما يقسم بينهم على سهام الغنية لان هذا مصاب  
بطريق القهر ولم يتم سبب خسرهم فيه قبل الا حرازة منعة المسلمين الا في حصة واحدة  
وهي ان يأخذوا اسيرا بغير طيب نفس اهل الحرب مما غدر وادفع ذلك  
لا تحبس لان الاخذ لم يكن حلالا لهم وعلى الامام ان يرضوهم برده على سبيل  
الفتوى محررا ما اخذه المستأمنون فيهم على وجه التفصيص ولو كان اهل الحرب  
اسروا الاسرا خاصة بقاء اهل الحرب اخرين وجعلوا لاهل الحرب من الاسرا وجعلوا  
ان يحكم بحكم اهل الاسلام وسلموا لهم الفداء ثم خرجوها الى دار الاسلام فلا بأس  
بالقتال على هذا ان خافهم او لم يحاذوا لانهم يقاتلون وحكم الاسلام هو الظاهر  
عليهم فيكون ذلك جهادا منهم ثم يحبس ما اصابوا اذا خرجوه الى دار الاسلام  
ويقسم بينهم على سهام الغنية لان المصائب لما اخذ حكم الغنية يتفادى  
فيه يكون بالاحراز بالاسلام الا ترى ان قوما من اهل الحرب يرضون  
لاهل الاسلام لو طلب اليهم المسلمون ان يدخلوا بلادهم جند البغية وعلى اهل  
اخرين نقتلوا ذلك فانه بخس ما اصابوا ثم يقسم بينهم على سهام الغنية  
ولو كان اهل الحرب الذين بعثوا الاسرا لقتال عدوهم شرطوا ان المصائب  
لهم دون الاسرا وان نصف المال لهم والاسرا لا يجازونهم ان لم يفعلوا ذلك  
فليس ينبغي لهم ان يقتلوا على هذا لان فيه عانتهم على المسلمين الا ترى انهم  
لو اصابوا اكراما وسلاحا اخذوا منهم الشرط فنقتلوا به على قتال المسلمين  
الا ان يكونوا شرطوا لهم ان يتركهم يخرجوا الى دار الاسلام وان فعلوا ذلك



فحينئذ لا بأس ان يفعلوا لان هذا في المعنى بمنزلة معاد انهم انفسهم بما يعطونهم من  
الكلع والصلاح ثم اذا خرجوا بالبقعة الى دار الاسلام جئنا ذلك وقسمنا  
على سهام الغنمة لانهم اصابوه وحكم الاسلام هو ان يهرقوا بالارزاق  
نباكه حقهم فيه لا جسد المشركين لهم ذلك لان المشركين ما كانوا معهم حين  
ذلك وكانت منفعتهم حين اصابوا منعة المسلمين ولو كانوا سوطا لا سيرا  
الكلع والصلاح والسبي ولهم ما سوى ذلك لم يكن القتال لاسرا على هذا  
ايضا بمنزلة معاد انهم انفسهم بالمال فان كانوا قوا لولاهم ذلك لكان على  
لا تخرجوه الى دار الاسلام ولا تخرجوا انتم ايضا فخرج لا ينبغي لهم ان يقتلوا على  
الاغت محقق الضرورة بان يفتون على انفسهم لان في هذا القتال يحصل  
منفعة المال للمشركين وليس بمقابلته معنى ان يخاصوا المسلمين فلا يصح القتال  
على هذا الا عند تحقق الضرورة او تعلم

### باب ما يكون لاهل الحرب من احدث الكفايس والبيع والحمولة

ذكر عن توبة بن نمر الحضرمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا خصا في الاسلام  
ولا كنية وفيه ثمان حصا واخصا واحد بيت مردى بكل واحد من اللقطين  
وفي تغييره قولان احدهما النهي عن اخصا بني ادم بصيغة النفي وهو منع  
يكون من النهي وذلك طرم بالنص قال الله تعالى ولا منكم فيغير خلقا  
فيل هو اخصا بني ادم وانما ما من الشيطان بما هو من الفحش والمنكر ثم هو منه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المسكة ولو بالكلب العفور وقيل المراد بالتبديل هو  
ان يحرم المذبحيان النساء فيجعل نفسه بمنزلة الربان الذين يحرمون  
وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك عثمان بن مظعون مع اصحابه  
حين هو به والاراد بالكنة احدث الكتاب في اصحاب المسلمين فان الله  
يمنون من ذلك وقد خسر ذلك ابن ساعدة في نوادره عن محمد بن جهم ان  
ادى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
نقال منع اهل الذمة من احدث شيء من الكفايس في البلاء والمنفعة من غير  
وغيره ولا اهدم شيئا مما وجدته قد جاني ابيهم الم علم انهم احدثوا ذلك بعد  
صار ذلك الموضع مع من اصحاب المسلمين لان تغيير ما وجدته بالاجرة

بيل موجب له ذلك ولا يكتفيهم من احدث ذلك في موضع صاير ولا في  
اعلام الاسلام فيه ككتيب المسلمين من البيت على الشرك بعد الردة  
وذلك لا يجوز بحال فان طلب قوم من اهل الحرب ان يصيروا في  
يكرى عليهم احكام المسلمين على ان يودوا عن رقابهم واراضيهم شيئا معلوما  
فانه يجب على الامام ان يجيبهم الى ذلك لان عقد الذمة ينتهي بالقتال  
كالاسلام فكما انهم لو طلبوا عرض الاسلام عليهم يجب اجابتهم الى ذلك  
فكذلك ان طلبوا عقد الذمة وادانهم بغير موافق احكام الاسلام بهذه الطريقة  
فيما يرجع الى المعاملات ثم ربما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان في هذا  
الذمة الى الدين ارفق الطريق وقد اجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل  
تخرا الى هذا حين طلبوا منه فصاحبهم على النفي حدة في كل سنة او على الف  
واما بني حدة فان صالحوا على هذا واراضيهم مثل من الشام من ذري فليس  
ينبغي للمسلمين ان ياخذوا شيئا من دورهم واراضيهم ولا ان يتركوا اعيانهم  
لانهم اهل عهد وصح وقد نادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر لا اهل  
لكم شيئا من اموال المعادين ولا نهم قبلوا الذمة ليكون اموالهم وحقهم كالابرار  
المسلمين وحقهم فان ائروا المسلمون ان يتخذوا مصر في الموت فتملك الا  
التي لا يملكها احد فلا بأس بذلك لانه ليس في هذا تعرض لشي من اموالهم وقد  
صار من دورهم من حدة دار الاسلام بظهور احكام الاسلام فيها والى اهل  
الامام في الموت من الاراضي دار الاسلام قال صلى الله عليه وسلم الا ان عادي  
الامر من دورهم ثم هي لكم منى فان كان قرب ذلك المصير الذي اتخذه  
المسلمون في الموت من الاراضي فري لا اهل الذمة ففطم المصير حتى جاوز تلك  
القرى فقد صارت من حدة المصير لا حاطة المصير كجانبها فان كان لهم في  
تلك القرى كنيس او سبع بيوت تيزن تركت على حالها لانهم اهل صلح  
استحقوا به ترك التعرض لهم في ذلك فلا يغير ذلك الحكم بضرورة ذلك  
الموضع مصر لا ترى انه لا يجوز التعرض لهم في اخذ شيء من اموالهم وارضائهم  
ذلك الموضع لانهم استحقوا ذلك بعد الصلح ولكن ان ارادوا احدث  
بيعة او كنية في ذلك الموضع لم يكن لهم ذلك لانه صار من حدة المصير  
يعلى فيه الجميع والاعباد وقيام فيه كحدود وفي يكتفيهم من احدث شيء من ذلك



في مثل هذا الموضع او خال الوهن على المسلمين او يكسبهم من المعارضة مع المسلمين  
صورة و هذا مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله ولا كسبته بوضعه انما كانت  
لهم من الكسب بسبب في هذا الموضع قد ما كسبهم فيها بالتقرب بعد ما صار ذلك الموضع  
دارا لاسلام فلا يتغير ذلك باحد من الحال وهو يصير الموضع مضافا للمسلمين  
بخلاف ما ارادوا حادثة وهو نظير حكم في حادثة امضاه التبعيض بجهتها و لم  
رأيه فانه لا ينقص ذلك وان كان يبنى في المستقبل مثل تلك الحادثة على  
ظهوره من الراي فيه ذلك ان كانوا يبيعون الخمر والخنزير علانية في ذلك  
الموضع فانهم يبيعون من ذلك بعد ما صار ذلك الموضع مضافا الى هذا الموضع  
ينشأ وقد بينا في المبسوط ان اهل الذمة يبيعون من اظهار بيع الخمر والخنزير في  
المسلمين ومن احوال ذلك في الامصار على وجه الشهرة والظهور كذا نقل  
عن عمر وعلى رضي الله عنهما ولان هذا مقتضى وفي اظهار التبعيض في امصار المسلمين  
اسمها ف بالدين وما صالحناهم على ان يسكنوا بالمسلمين وكذلك ان خصهم  
عبد يخرجون فيه عليهم فليصنعوا ذلك في كسبهم القديرة فاما ان يخرجوا ذلك  
من الكسب بسبب حتى يظهره في الموضع فليس لهم ذلك لما فيه من الاستحسان للمسلمين  
ولكن يخرجوه خفا فكننا يسهم حتى اذا اخرجوه من الموضع الى غير الموضع فليصنعوا  
ذلك ما جوا يعني اذا جازوا في اقلية المصرا لان في الموضع كونه في حكم اقلية الجعفة  
والعبدية على ما ذكر في نوادي المسلمين رحمة الله ان الامام اذا اخرجهم يوم الجمعة  
فخرج مع ان من الى بعض اقلية المصرا فليصلي الجمعة لهم وهم يبيعون اظهار  
ذلك في الموضع الذي يظهر المسلمون فيه مثل ذلك كليل يودي الى صورة المصرا  
فترى ان في المصرا في الجوف المصرا وكذلك ضرب الناقوس لم يمتنعوا و اذا كان  
يعرضونه في جوف كن يسهم القديرة فان ارادوا الضرب بها حارجا منها فليس  
ينبغي ان يتركوا يفعلوا ذلك لما فيه من معارضة اذان المسلمين في الصورة فاما  
كل قرية او موضع ليس بمصر من امصار المسلمين فانهم لا يبيعون من اهل ذلك  
فيها وان كان فيها عدد من المسلمين فزول لان هذا ليس بموضع اعلام الدين  
من اقلية الجمع والاعباد فيه وكثير من التبعيض قالوا انما اجاب بهذا في  
المبسوط على حال فزاهم بالكونه فان عاتبه من يسكنها اهل الذمة ولا يفتن  
فاما في ديارنا فهم يبيعون من ذلك في القرا كما يبيعون منه في الامصار لانها

موضع جماعات المسلمين وجلس الراغبين والمدرسين بقرعة الامصار  
واسندوا لم يفظ ذكره هنا فقال فاما المصرا الذي الغالب عليه اهل الذمة مثل  
الجيرة ونحوها ليس فيها جمعة ولا احد ولا مقام فانهم لا يبيعون من اهل ذلك  
فيها ولا يبيعون ديارا يقولون لا يبيعون من اهل ذلك في القرا على كل  
حال واسندوا لم يفظ ذكره هنا فقال لقرى الذي اهلها مسلمون الا انها ليست  
بامصار فيها جمع و حدودا واسترى قوم من اهل الذمة فيها منازل واتخذوا  
الكسب بسبب البيع او اعملوا فيها بيع الخمر والخنزير لم يمتنعوا من ذلك لان المنع  
باعتبار اقلية موضع اقلية معالم الدين فيه من الجمع والاعباد و اقلية الحدود  
وتبعض الامصار وفي هذا دليل على ان تبعض الامصار لا يحكم بخص الامصار دون  
القرى و هكذا استراليه في ادب التبعيض بخلاف ما ذكره المختصان  
القرى في ذلك كالا مصار وقد بينا ذلك في شرح المختصر في حال انهم  
من اهل ذلك في المصرا ما يكون من قنا المصرا ولا يبيعون من ذلك  
في القرى التي يكون اكثر السكان بها من اهل الذمة فاما في القرى التي يسكنها  
المسلمون اختلف بين المتأخرين على ما بينا ولو شرط عليهم المسلمون في  
الصلح ان يقاسمهم من اهلهم في ما بينهم وامصارهم فذلك جائز لان شرط  
به الملك عليهم كاستراط مال اخر فيجوز اذا كان معلوما فان نزل عليهم  
في ما بينهم وقراهم وفيها الكسب بسبب الخمر والخنزير علانية وترويح  
المحارم لكل موضع صار مصر المسلمين فتح فيه الجمع والمقام فيلزمه ودانهم  
يبيعون من اهل الكسب بسبب فيه واظهار شيء مما كانوا يظهرونه قبل ذلك  
لان هذا الموضع قد صار من امصار المسلمين با احد تواس السكنى فيه بعد الصلح  
وهو في الحكم نظير ما تقدم ما جعلوه مصر بعد ان كان من قرى اهل الذمة فكل  
حكم ذكرناه هناك فهو الحكم هنا فان ائتمت كسبته من كن يسهم القديرة  
ان يبيوه كما كان لان عقوبتهم في هذه البقعة قد كان متفرا لما كانوا اعدوا  
فلا يتغير ذلك بائتمام ائتمام اهل الذمة كما كان فان انت في مثل الاول ان  
قالوا انهم من هذا الموضع الى موضع اخر من المصرا فليس لهم ذلك لان موضع  
الاخر قد صار مضافا لظهور حكم الاسلام فيه فلا يبيعون من ان يجعلوه مضافا  
لاظهار حكم الشرك فيه وان كان يبيعون بجعة للمسلمين بقرعة المصرا والطلب



طلب ان يكون من البسات على ردة بال يعطى المسلمين فانه لا يجازى  
ذلك بحال اذ يت لواردا وان كونه الى موضع كان مسجد المسلمين في  
وقت من الاوقات على ان يتوا في هذا الموضع للمسلمين مسجد اجد ومكان  
منه داويع اكان يحل اجابهم الى ذلك بالاجوز بحال ولو ظهر الامام على  
قوم من اهل الحرب وعلى ارضهم فزاي ان جعلهم ذمة كما فعله عمر رضي الله عنه  
بابل سواد الكوفة فهو جاز مستقيم لانه فعل ذلك بعد ما روى الصحابة  
انه عليهم وصاحبهم بدلالة النص في الكتاب حتى اجتمعوا على قوله لا نغيرهم  
فانفعوه ولم يجدوا على ذلك حتى دعا عليهم على المنبر فقال اللهم الكفني بالاولاد  
اصحابه فما حال الحول ومنهم عين نظرت ثم لا يمنعون بعد ذلك من بناء  
بيعة او كنيسة ولا من اظهار ربيع الحنوز والحنوز في قراهم وامصارهم لان المنع  
من ذلك مخفف بمصار المسلمين التي تقام فيها الحدود والجمع وقد فرغنا في  
الارض التي دفع الصلح عليها قيل ان يظفروهم فذلك في هذه الارض لا هنا  
لبيت بوضع اقامة اعلام الاسلام من الجمع والاعباد والحدود فان تقرر الامام  
في ارضهم مع المسلمين كما مضى عمر رضي الله عنه البصرة والكوفة فاشترى بها الارض  
ودراوسكنوا مع المسلمين لم يمتوا من ذلك لاننا ما قبلنا منهم عقد الذمة ليعقروا  
على محسن الله بن نفعي بومنا واخذنا طوعا بالمسلمين في السكى معهم كحقن  
قال رضي الله عنه وكان شيخنا الامام رحمه الله يقول ان اذا نزلوا فكان بحيت لا  
يتعطل بعض جماعات المسلمين ولا يتعطل الجماعة سكنهم بهذه البصرة  
فان اذا اكثر داعي وجه بودى الى تعطل بعض الجماعات او تعطلها منعوا من ذلك  
وامر واما ان يكونوا حجة ليس للمسلمين فيها جماعة وهذا محفوظ عن ابي يوسف  
رحمته في الامالى فان اشترى دارا للسكى فاردوا ان يتخذوا دارا منهن كنيسة  
او بيتا او بيعة يجتمعون فيها لصلواتهم منعوا من ذلك لما في احاديث  
من صورة المعارضة للمسلمين في بناء المساجد والجماعات وفيه زور والله بن داود  
المسلمين وكذلك يمنعون من اظهار ربيع الحنوز والحنوز في قراهم وامصارهم  
في هذا المصراع في الاظهار معنى الاستخفاف بمقصودهم بحل بدون الاظهار ولا  
ينبغي لاحد من المسلمين ان يراهم بنائهم في ذلك لانه في صورة الاقامة  
على ما يرجع الى الاستخفاف بالمسلمين وان اجرمهم فانظر واستباص ذلك في

كانت الارض منهم صاحب البيت وغيره من ذلك على سبيل النهي عن المنكر  
في ذلك كغيره ولا تفسخ عقدا لاجازة هذه الميزة بالواجز بينة من مسلم فكان يمنع  
ان تس فيه على الشراب وبيع المسكر فيه فانه يمنع من ذلك على سبيل النهي  
عن المنكر ولا تفسخ الاجازة لاجله لان المنع من هذا ليس بمعنى تبطل العقدا لاجازة  
وان اتخذ فيه مصلى لنفسه خاصة لم يمنع من ذلك لان هذا من جملة السكنى  
وقد استحق ذلك بالاجازة وانما منع مما فيه صورة المعارضة للمسلمين في اظهار  
اعلام الدين وذلك بان يبنيه كنيسة يجتمعون فيها لصلواتهم فان اردوا  
بجعل هذا البيت صورة مصلى يحل فيها كما يحل مصلى اصحاب الصوامع منع من ذلك  
في امصار المسلمين لان ياتى يشتر فهو بمنزلة الخي والكنيسة بحاجتهم فان هذا  
بعدة من جهة البلاد ومصار من امصار المسلمين كجمع فيه كجمع ولتقام فيه الحدود  
ولهم فيه كنيسة قد يمتد فان الامام بمنعهم من الصلوة فيها بخلاف ما تقدم في امصار  
التي ضالح اليها عليها قيل ان تقع الظهور عليهم فان هناك تترك لهم الكس  
القدمة والمنع من احداث الكنائس بعد ما صارت من امصار المسلمين  
يمنعون من احداث الكنائس ولا يترك لهم الكنائس القدمة ايضا اذا وقع الظهور  
عليهم لان الامام لو قسمها بين الغائبين لم يترك فيها شيئا من الكنائس فكذلك  
اذا جعلهم ذمة وكان المعنى فيه ان يسبب تخلف اظهر احكام الاسلام في كل  
موضع من هذا المصراع فقرر بين فتح عمرة وبيت حق المسلمين فيه فعند ذلك اراى  
الى الامام فيما يرجع الى النظر للمسلمين لاني ابطال حقهم وفي الاول لم يسبب  
الاستخفاف في تلك الارض للمسلمين وانما اثبت الامام ذلك بالصلي فنفق  
على ما شاء له عقد الصلح الا ترى ان هنا تضع الحجة على جهمتهم واخراجهم على اديهم  
وهناك لا يفرهم من المال عن نفوسهم وادانيتهم لا مقدارا وقع الصلح عليه  
ان هناك بالصلي نفقهم الذي كان باقيا قبله وانما ثبت حق المسلمين بما على  
حقهم المسفر فنفير الحق ان يثبت للمسلمين ما لهم من احداث البيع والكنائس ولا  
يصير موجبا الا غرض عليهم فيما نفقهم فيه وهذا غرض حقهم على الحق ان  
فيها للمسلمين باعت روى راه الامام في المنع عنهم وذلك لاراي مقيد بالنظر  
فقد لا نظر في المسلمين بغير تقدم حق المسلمين وكان هذا بالنظر المست في  
دارنا يمكن من الرجوع الى دار الحرب وهو لا الله بن جعلهم الامام ذمة لا يكون



من الرجوع الى دار الحرب للمعنى الذي اشرنا اليه الا انه لا ينبغي للامام ان يهزم  
ابنية الكنايس القديمة لهم ولكن يمنعهم من الصلوة فيها ويأمرهم بان يجعلوا  
بكنوزها لا يملكونها لهم ولما جعلهم ذمة فقد ظهر كونهما للصحة لا كبرهم فلما  
يجوز له ان يجر من يرضى من ذلك بالخراب عليهم ولكن يمنعهم من ان يجمعوا فيها  
لتعبد لهم لما فيه من اظهر الشك في موضع ثبت حق المسلمين في اظهر احكامهم  
فيه فان عطل المسلمون هذا المصالح حتى تركوا اية المحدث وجمع فيها فلما اهل الله  
تجدد فيها ما ارادوا من الكنايس ان يظهر واسع الحزم والخبر فيها لان المنع من  
ذلك لمحي فذا رجع الا ترى انهم كانوا يجمعون منه قبل ان يجعلها الامام  
للمسلمين يقيم فيها الجمع والاعباد وكذلك بعد ترك ذلك لان المنع صورة  
المعارضة قال وليس ينبغي ان تترك في ارض العرب كنيسته ولا بيعة ولا بيت  
في شئ من الامصار والقوى وكذلك لا ينبغي ان يظهر فيها بيع الحزم والخبر بحال  
من الاحوال لان هذا كله يعني على سكي اهل الله فيها وهم لا يكونون من سكرانه  
السكنى في ارض العرب كرامة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه موضع ولادته  
ومثله والى ذلك اشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله لا يجمع في ارض العرب  
وبنان وقال ابن عسك لا يخرج من ارض العرب ثم اجلاهم غير ذلك  
عنه الى الشام وقد كان لهم عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك اجلا  
يهود خيبر ويهود وادى القرى وغيرهم من كان يسكن ارض العرب من اليهود  
والنصارى حتى لحق بعضهم بالشام وبعضهم بالطرق فظهر بهذا انهم يجمعون  
استدانة السكنى بجمعة رسول الله صلى الله عليه وسلم والحاجة الى ذلك في المنع من  
ترك الكنايس واظهار منع الحزم فيها اظهر وان دخلها مشرك تاجر اعلى  
يخرج ويرجع الى بلاده لم يمنع من ذلك وانما يمنع من ان يطل فيها الملك حتى  
يتجدد فيها سكن لان حالهم في المقام في ارض الحرب مع التزام الهجرة كحالهم  
في المقام في دار الاسلام بغير التزام الهجرة وهناك لا يبيعون من التجارة ولا  
يبيعون من اطالة المقام فذلك حالهم في ارض العرب حتى اذا ارادوا حل  
من اهل الله ان ينزل ارض العرب مثل المدينة ومكة والطائف والبريدة  
وادى القرى فانه يمنع من ذلك لان هذا كله من ارض العرب وقد بينا ان  
ارض العرب من عذيب الى مكة طولا ومن عدن الى قصح حرايين

بهدية عرضنا وكل مصر من امصار المسلمين يجمع فيها الجمع فليس ينبغي لمسلم ولا كافر  
ان يدخل فيه حرم ولا يخرج من ارضه فان فعل ذلك مسلم وقال انما مررت بخزانة  
وانا اريد ان احمل الخمر وقال ليس يذلي فان كان رجلا ذميا لا يهتم على ذلك  
خلق سبيبه لان ظاهر حاله يشهد على صدقه في خبره والبتا على الظاهر واجب  
حتى يبين خلافه خصوصا فيما لا يكون التوقف على حقيقة الحال وان كان من  
بينهم بقاء ذلك امر بوقت خمره وبيع خمره فافرق بالنار لان ظاهر حاله  
يدل على انه كان قصدا لكتاب الحرام وقد اذنى ظهري على قصد كتاب الحرام  
حرام فبمنعه من ذلك على سبيل المنع عن المشرك وان رأى ان يودبه بأسا وطويلا  
حتى يظهر توبته فعل لانه صار مستوجبا للتعريف بالكتاب بالاجل ولو طويلا وخبر  
في مصر المسلمين ولا ينبغي له ان يجر من لانا بالكسر والتزيق لان هذا مال منقوض  
عند المسلمين فلا ينبغي له ان يفسده على ما كلفه والتعريف بالام في البدن لا بد  
المال وقد بينا في باب حرق رجل الغال وان فعل ذلك ان من  
قيمة ما قد لانه اتفق لا منقوضا يمكن الانتفاع به بوجه حال الا ان يكون  
رأى الامام ان يفعل ذلك عقوبة لما صنع صاحبه فحينئذ لا ضمان عليه فاصنع  
ولا على من امر به لان هذا منه حكم في موضع الاجتهاد فقد بينا اختلاف العلماء  
في حرق رجل الغال وحكم الامام في المجتهدين فاذا من اصابنا من يقول  
ما ديل في ارضنا بغيره فبغيره على وجه لا يمكن الانتفاع به بطريق اخر فانه اذا  
كان بهذه الصفة يجوز ان يفسده على يارودي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكره ان  
دشق الزقان والاصح هو الاول فانه اذا صار بهذه الصفة كان الامام غير  
في هذا سواء كان في ارضه الحزم وانما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك بحقيقة  
لذجر عن العادة الى لوفة فذلك هنا ان رأى الامام ان يامر بمحقق معنى  
الزجر كان ذلك منه حكما فاذا نقول فان اخذ الزق والدابة التي كان عليها  
ذلك الشراب فباع كله فبيعه باطل لانه باع مال الغنم بغير اذن الملك والامام  
في هذا غيره من ان سفي انه لا ولاية في بيع المال على ما كلفه من غير حق سفي  
وان كان الذي اؤخذ مضافا كان جائزا وبيع ما عده وقدم اليه في ذلك  
فاجزه انه ان عاوده لان هذا مما قد شبه عليهم ولا يحمل في سكره عذر ما منع من ذلك  
فان عاوده تقدم اليه او كان حاله في الاية ان لا ينبغي له لم يسمع الامام



ان برين خمره ولا ينج خمره لان ذلك مال متقوم في حقه وقد بينا ان  
ليس بآلاف المال ولكنه يوجب على ذلك بالضرر والجسور ان ينف  
ان ان يشا من ذلك عليه ضمن قيمته الا ان يرى الامام ان يفعل ذلك  
على وجه العقده والى اصل ان خمرهم في الخمر والخمر من كبح المسلمين في الاواني  
كل واحد منها مال متقوم لصاحبه كما بينا ولو مزمع كبحه في سفينه في مثل وجهه  
والغارات فمر بها في وسط بعد اداها وسطا ودين لم يمنع من ذلك قال لان  
هذا الطريق الا عظم لاياله من المرفيه يعني ان الاستطاع الاستناع منه فهو  
لان المنع منه في موضع نعام فيه شيء من اعلام الاسلام كي لا يودي الى الاستخفاف  
بالمسلمين وهذا غير موجود في وسط الجدة الا انه لا يترك ان يرفى بها الى شيء من  
فرض هذه الامصار طرأ بها في ذلك من الاستخفاف بالمسلمين بغيره الا سوق  
والطريق التي فيها جمع المسلمين فان فعل ذلك فالحكم في تاديبه كما بينا ذلك  
ان ارادوا المهر بذكر في طرف الامصار ولا مصلح غير ذلك لم يمنعوا منه لان  
هذا ما استطاع الاستناع منه فان كان لهم طريقا خذوا فيه غير الامصار  
منعوا من ذلك لانه لا حاجة اليه الى ذلك وان لم يكن لهم طريق سوى ذلك  
فينبغي للامام ان يبيعت معهم مسكن حتى يخرجهم من المصير لانه لهم حتى لا يضرهم  
احد من المسلمين ونظر الله اليهم حتى لا يجلوا حالهم في ذلك عن معنى الدال  
لا يضلوا ذلك بعض مسكن المسلمين من المسلمين بغير ذلك وكل قريب  
قري اهل الذمة اظهروا فيها شيئا من الفسق مما لم يصالحوا عليه مثل الزنا واتباع الخمر  
فانهم يمتنعون من ذلك كله لان هذا ليس بديانة منهم ولكنه فسق في الديانة  
فانهم يمتنعون من ذلك في ذلك معتقده المسلمون ثم المسلمون يمنع من ذلك  
كله في القوي والامصار فذلك اهل الذمة والاصل فيه عقد البراءة فقد صحح ان  
صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل الجران اما ان دعوا الربوا او تادونا الحرب من  
ورسوله وكان ذلك بهذا المعنى ان فسق منهم في الديانة فقد ثبت بالفسق  
ذلك في دينهم قال الله تعالى واحذروا الربوا وقد نهوا عنه وعلى هذا اظهره مع  
الامير والطبول واظهروا انفسا منهم يمتنعون من ذلك مانع من المسلم ومن كبر  
شيئا من ذلك عليهم لم يمتنعوا الا كما يمتنع اذا كرهه المسلم لان هذا لم يتناول العقده  
في التعزير عليه والام يثبت انهم كانوا مقرين عليه في دينهم واما ثبت ذلك في

الخمر والخمر في ذلك الحاح المجرم وعما رده غيراته فلا يتصرفون لهم في ذلك خاصة  
فانما فيما سوى ذلك حالهم كحال المسلمين في المنع من ارتكاب الفجور ولو طلب  
قوم من اهل الحرب الصلح على شرط ان المسلمين ان يخذوا مصرا في ارضهم لم يمتنعوا  
من ان يخذوا فيه بيعة او كنيسه وان يظهره فيه مع الخمر والخمر من قبل المسلمين  
لصالحهم على ذلك لاق في ما في معنى اعطاء الذمة في الدين والزمهم بالرجوع الى  
الاستخفاف بالمسلمين فلا يجوز المصير ليه الا عند تحقق احدى الضرورة فان اعطاهم  
الامام على ما عهد فان لا ينبغي له ان يفي بهذا الشرط لانه متى لفت حكم الشرع قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وانما صل فيه ما روي ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلح اهل مكة يوم الحديبية على ان يرد عليهم من جاءهم  
مسلمان ففتح الله هذا الشرط بقوله ان علمتموه من مؤمنات فلا يرجعوهن الى الكفار  
فصار هذا اصل ان الصلح متى وقع على شروط منها ما روي ان يكون الوقاية منها الفاسد  
الذي لا يمكن الوقاية فان الامام ينظر الى احدى رغبته والى الفاسد فيبطله لا ترى انهم  
لو شرطوا في الصلح اظهار الزنا واستيجار الزنا في علانية لا يجوز الوقاية بهم بهذا الشرط  
بل نقام الحمد على من قتله لانه منهم فذلك ما بين ولوان الذين هو الحق على  
الاصحابهم احد فواكنا ليس في قراهم ومصارهم بعد ما صاروا ذمة ثم صار ذلك الموضع  
مصارف مصرا للمسلمين يجمع فيها الجمع فليس للمسلمين ان يهدوا شيئا من ذلك بل  
احد ثوبه وما كانا من عبيد من احد ثوبه فكل ذلك وكناسهم القدر التي  
الصلح عليها سواء فبكرت ذلك لهم وبعثوا من احدث الكنايس بعد ما صار  
من امصار المسلمين فان قيل فكيف يمتنعون من اظهار بيع الخمر والخمر في ارضهم  
ولا يمتنعون من البصوة في الكنايس القديمة قل لان بيع الخمر والخمر من ارضنا تصرف  
منهم بعد ما صار ذلك الموضع دار اسلام فانه اسند ان كنيسته على ما كانت فليس  
بالنقض والتصرف وصدقتهم فيها وان كان انت فبعض الذمة قد استحقوا ترك الفرض  
لهم في ذلك وكان صدقتهم فيها بغيره بغيرهم الخمر والخمر في ارضهم ولوان مصر من  
امصار اهل الذمة صار مصرا للمسلمين يجمع فيه الجمع فمتى من احدث كنيسته فيم تحل  
عنه فلم يمتنع فيهم الا بغيره فبينا انه يعود الحكم فيه على ما كان في الذمة لا يجوز  
من احدث الكنايس فيه فان بطلت الكنايس ثم بطلت المسلمين رجعت الى ذلك المصير  
بهذا ما بينا مما احذر من الكنايس قبل عهد المسلمين اليهم لانهم حين بنوا ما كانوا



ممنوعين منه فكان هذا ما بنوه قبل ان يتخذ المسلمون ذلك الموضع معارضهم سواء  
وان كان ذلك الموضع اخذ عنوة فقد بينا انهم يمتنعون من الصلوة فيها كما يمتنعون  
ذلك في الكنائس بعدة فان كانت لهم كيفية في مصر من مصار المسلمين فارد  
المسلمون منهم من الصلوة فيها فقالوا نحن قوم من اهل الله صلواتنا على بلادنا قال  
المسلمون بل اخذت بلادكم عنوة ثم جعلتم ذلك وهو من قتل اول فلم يدرك كيف كان  
فان الامام بطرني ذلك بل كذب في تراعه الفقهاء وبطل اصحاب الاخبار كيف كان  
اصل هذه الارض وجد فيه تراعي لان نقل الشك لا خيار حجة شرعية في وجوب  
العمل بها ولان هذا ما لا يمكن اثباته بالشهادة الفاطمية لانه لم يتقدم احد من ادرك  
ذلك الوقت وما جرى الرسم بالشهادة على الشهادة في مثل هذا فيكون فيه ما يوجد  
من الحجة في ايدي الفقهاء لان الوسخ معتبر في الحج ولهذا يكتفي بشهادة النصف فيها  
لا يطلع عليه الرجال ولان هذا من امر الدين وخبر الواحد في باب الدين محقق  
فان لم يجد في يد الفقهاء اثر في ذلك او كانت الامامية فيه مختلفة فان الامامية  
ارسلت في جعل القول فيها قول اهلها لانها في ايديهم فهم يملكون فيها بالاصل المسلمون  
يريدون الاعتراض عليهم بالمنع او الهمد فيكون القول في ذلك قول الدين  
بما يكون بالاصل مع ايمانهم كيف وقع ما يؤولهم باظهار الصلح بينا بينهم  
في الحال فان اصل ان الاشتباه متى يكن فيما معنى يجب المصير الى حكمه الحال كما  
جوابنا في استنباط الرضا بوضوحنا يتقنا بثبوت معتبر فيها في الاصل وقع الشك  
والاعتراض في الادلة المبينة بحق المسلمين فيها والسبب لا يرد بانك وعلى  
هذا الوجه اثر انهم اهل صلح واثرائهم اخذوا عنوة فان القول فيه قولهم ايضا  
الامامية والاعتراض ما اذا شهد يهود على شهادة يهود وانهم صولوا وشهد يهود  
شهادة يهود وانهم اخذوا عنوة فان يعمل بشهادة الفرقان في لان الشهادة حجة  
فاطمة فيخرج بالاثبات والدين شهد وانهم صولوا يمتنعون ما كان على كان  
ولا يثبتون شيئا حادنا والفرقان في يثبتون ذلك فاما ان يثبت بشهادة  
فاطمة والعمل بها في النفي والاثبات وفي الايقاع والاحداث لصفة واحدة  
المعارضة بصار الى التمسك بالاصل وانك الى معنى اخر في التمسك بالاصل  
القول قولهم قبل ان تاتى البينة كان للحجاج الى البينة هم المسلمون وروى اهل الله  
فتقبل منهم على ذلك بغيره الخارج مع ذي البينة في دعوى الملك المطلق فان قيل

كان ينبغي ان يترجح بنية اهل الله لما فيها من نور حرمته الاصل ونفي سبب حتى  
الاسترقاق فمخرجه محمول الحال اذا ثبت حرمته بالبينة في معارضة بنية مدعي الرق  
عليه قلت هذا معنى لا يمكن اعتباره هنا والدين اخذوا عنوة او امن الامام عليهم  
كانوا احرار الاصل بغيره الدين صولوا على اراضيهم وراق بهم بين الكل اتفاق على  
انهم احرار لم يملكو قط وانما الدعوى فيما في ايديهم من الكنائس فهو بغيره الدعوى بين  
الخارج وذي البينة في تلك ما في يده ولو جاز انهم اخذوا عنوة وجازت الشهادة  
على شهادته انهم صولوا كانت الشهادة احق ان يؤخذ بها لانها حجة فاطمة فلا  
يقابلها رواية الاثر لان ذلك ليس بحجة في موضع النفي زعمه واخبره ولكن يستتر  
ان يكون شهدوا الاصل والفرع من المسلمين لان شهادة اهل الله لا يكون حجة على  
ولو جاز انهم صولوا جازت الشهادة انهم اخذوا عنوة فانه يؤخذ بالشهادة وروى  
في ذلك شهادة المسلمين واهل الله لا تها مقدم عليهم لان يستحق في ايديهم  
وشهادة اهل الله حجة عليهم وانه تعالى علم

### باب ما يحل للمسلمين ان يفعلوا بالعدو وما لا يحل

قال رضي الله عنه قد بينا انه لا بأس بتخريب حصونهم وتغريبها ما داموا مستبشرين فيها  
سواء كان فيها قوم من المسلمين اسيرآدمت سنين اولم يكونوا اولادهم اذ كانوا  
يملكون من الظفر بهم بوجه اخر ان لا يقدر موا على التحريق والتخريب لان في ذلك  
خلاف من فيها من المسلمين ان كانوا ان لم يكونوا ففي ذلك خلاف اطفالهم  
ونساءهم وذلك حرام شرعا فلا يجوز المصير اليه الا عند تحقق الضرورة والضرورة  
بانه لا يكون لهم طريق اخر يملكون من الظفر بهم بذلك الطريق والمحقق في الطريق  
الاخر حرج عظيم وموتة شديدة فحينئذ لرفع هذه الموتة يباح لهم التخريب من ضرورة  
بحوث الاباحة مطلقا مع العلم بالحال ان لا يترحم دية ولا كفارة لان وجوب  
ذلك باعتبار قتل مخطور وهذا حال ما يورث فلا يكون موجبا دية ولا كفارة وبسببه  
في ذلك كما يحسن في جميع ما ذكرنا وكذا انك ان تترك اطفال المسلمين منهم  
وفي الوجه كله ما ينبغي لهم ان يعصوا ويعصوا المشركين من المقاتلين وروى غيرهم  
لو ردوا على الخوارج اصابته الاطفال فعلا كان عليهم التحرز عن ذلك فانه يخرجوا  
عن ذلك وقدر واعلى التحرز فعدا كان عليهم ذلك عملا بقوله تعالى ان تقوا



استطعم وقد جبا فيما سبق ما يتعلق به الدية والكفارة من هذا النوع من الفعل  
ما ان تحقق فيه صفة الخطا بقول فان اختلف الراجح ولى القول بالمرتبة المسببة  
نقل الاولى قصدته بعد علمت انه كره من جهنم في الوقت في الصف قال الرازي  
انما نعت المشركين بالرجح في القول فيه قول الراجح مع يمينه لان الراجح الى صف  
المشركين مباح له وذلك غير موجب لفعل عليه باعنا اصل فحسب التمسك  
بذلك اصل حتى يقوم الدليل بخلافه المولى يدعى الراجح سبب وجوب الضمان  
وهو نعمة اياه بالرجح مع العلم بالحل وهو كذا كان القول قول المذبح يمينه وان  
الظاهر ان الراجح لا يسمي لا يسمي الراجح الى السلم ومطلق فعل المسلم محمول على كل  
سرعة لان دية وعقده يحمله على ذلك وينع من ارتكاب ما لا يحل فلهذا جعل القول  
قول الراجح في ذلك الا انه كلف لان الراجح يدعى عليه الاقرية لانه فاذا اختلف  
رجحا كره واذا سبى المسلمون المذبح ولد في صغير فلم يقدر واعى حملها فعد بياها  
بحل فلهذا نعتوها لان قتل الميت والولدان حرام بالنفس ولكن يتركونها في موضع  
لان في تركها في مصيبة امتناع من الاجتناب اليها بالنقل الى موضع الاسر والامتناع  
من الاجتناب لا يكون ساءه وان كان معها اسبب الصبي فلا بأس بان يقتلوه لانه  
اسبر مباح الدم ولو امتنع قتله فيه من ضياعها لا يمنع قتال المشركين اصلا لانه لا  
احد منهم في الحرب الا وفيه توهم ضياع عياله فان قدروا على ان يحلوا المرأة دون  
الصبي وعملوا بالصبي يموت اذا فرقوا بينه وبينها او كان على ذلك كبر فلهذا  
باس لان يقتلوا ذلك لانهم لو تركوها كان فيه ضياع الصبي ايضا ولا ان يقتلوه  
دون الاخر من ان يقتلوا لانهم يحل المرأة تقتلوا من مقتله في شتر قاتها  
ذلك حتى يستحق المسكين ولا بأس بالتفريق بين والدة وولدها بسبب حتى تقتل  
الا انه ينبغي لهم ان لا يربوا بالصبي عن قبولهم ومباذير مقتله على الارض وضعا  
لانهم اذا رويها كان في ذلكا يعلمون ذلك فلهذا القتل منهم له واذا وضعه لم يكره  
فان قيل له لا ترضى ان من وجد لقيطاً رفعه ثم وضعه في مكان لم يكن عليه في ذلك  
شيء ولو روي به فتلف كان ضمانا له نفسه فهذا تبين الفرق بين الراجح وبين  
والركن في موضع علم انه يهلك فيه وكذلك ان كانوا يقدرون على حمل الصبي  
ولا يقدرون على حمل امه فلا بأس بان يحلوه ويتركونها اذا كانوا يطعمون في ارضهم  
صحيحي بان كانوا يقدرون على عدا بغيره ياد فرقوا بينه وبين امه وان كانوا لا

يقدرون على ذلك ولكن يقتلون بانه يموت في ايديهم اذا حملوه دون امه  
فلا دلي ان يتركوه مع امه لان هذا الفرق غير مفيد ولا انهم اذا تركوه مع امه  
لا يكون هناك الولد مضاعفا الى فعلهم سببا ولا مباشرة واذا حملوه دونها كان  
هناك الولد مضاعفا الى فعلهم سببا من حيث التفرق بينه وبين امه بعدى من  
لبن امه وان كانوا يقدرون على حمل احدهما انها ساءوا فينبغي ان يحلوا يكون  
منفعتهم فيه اكثر لان باعنا بالمنفعة باعنا اصل الحمل في احدهما دون الاخر فلهذا  
معنى المنفعة يقع الترجيح ايضا وان كانت المنفعة واحدة فان لم يطعموا  
ان بعث الصبي اذا فصل من امه فينبغي ان يحلوا الام دون الصبي لانه لا منفعة في  
حمل الصبي الا ان كانا نواطعوا ان بعث الصبي معهم با بغيره به قال دلي  
ان يحلوا الصبي ويتركوا الام لان خوف الضياع والعجز عن الاحتفال بنفسه في  
حق الصبي ظهر لان الام كافر محطه فامتناع من الاحتسان اليها غرض  
على الكفر يكون اولى من الامتناع من الاحتسان الى الرضيع وان قدروا  
حملها فلهذا جازبهم ان يتركوا احدهما لانهما لما فيه من ترك الضمان المنفعة الى  
مع الممكن من ذلك ولما فيه من التفرق بين والدة وولدها قال صلى الله عليه وسلم  
من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين الاجنة يوم القيمة ولا ينتمون  
الى هذا المكان وفي ترك احدهما في هذا المكان نقصان له فلا يحل الا اقام عليه العند  
العجز عن حملها وبه فارق المودود وهما في هذا الموضع فان هناك لا بأس بان يتركوا  
احدهما انها ساءوا لانهم ما نقلوها الى هذا الموضع ولهم ان يتركوها في هذا الموضع  
مع القدرة على حملها فيكون لهم ايضا ان يتركوا احدهما باخذ والاخر لا يترك  
بحق وهذا اذا طعموا ان بعث الصبي في ايديهم با بغيره به اذا اخذوه فان لم  
يطعموا في ذلك فلا ينبغي لهم الا ان ياخذوا بها ان قدروا على ذلك ويتركوها  
لان في احد الصبي وحده تفرق غير مفيد وان لم يقدروا على احدهما فلهذا  
الام لان فيه منفعة لهم ولا بأس بان ياخذوا وان كان كبر الراجح منهم ان  
يموت لانهم ياخذوا الام بغيره وان يحصل المنفعة لهم واخذوا ليس بفصل  
للصبي بعينه وكذلك لو وجدوا مع الصبي ابوه فلا بأس بان يقتلوه او يتركوه  
وان كانوا يعلمون بالصبي يموت بعده لان ذلك ليس بضرر من منهم للصبي  
وكذلك ان كان مع الصبي والدة فلا بأس بان يوضع الصبي اجنة ويتركوا



فيؤثر ان لا ترى انه لا بأس بتعريف هدمهم وتحريرها وان كان فيه هلاك الاطفال  
فلان يجوز قتل المشرك واسره وان كان فيه هلاك الصغير كان ولي الا انه ينبغي لهم  
ان لا يرموا بالصبي ولكن يضعونه في موضع من الارض اذا تمكنوا من ذلك فان لم  
يتمكنوا بان كان المشركون في اثرهم في فوات ان نزلوا بضعه على الارض ان يحرقهم المشركون  
فلما باس بان يرموا به عن غيرهم ولا يتعدوا قتلهم لان انفسهم هم والآخر عن قتلهم  
في المشركين وجب عليهم بحسب الامكان وكان حالهم لان فيما يتكبر كل  
تربس المشركين بالاطفال وقد بينا ان هناك لا بأس بارجي اليهم بشرط ان لا يتعدوا  
قتل الصبيان فاما ايضا لا بأس برمي الصبيان عن دوابهم اذا عجزوا عن حملهم ومنهم  
على الارض فان قتلهم يبرئهم فاشي عليهم من كفارة ولا اثم ان ساءت حاله  
لا يبرئهم فعلا ما اراد به ولكنه قد بالاستثناء هنا لان هذا ليس معنى الترس من كل  
هناك لم يتصل منهم فعل الاطفال قتل ان ترس بهم المشركون وفي هذا الموضع قد فصل  
منهم فعل الاطفال قبل ان يتكبر برميهم وهو حملهم فقامهم من موضع الى موضع فهذا  
في الجوار بالاستثناء وكذلك ان كانوا في سفينة ومعهم فيها اطفال من اطفال المشركين  
فانتموا الى مكان من البحر كبر النظم منهم انهم لم يطرحوهم في الماء وقت السفينة ومن  
فيها فلا بأس بان يطرحوهم ولا يتعدوا ذك فقتلهم لانه تعين عليهم هذا الوجه فيهم  
ما ابتدوا به فكلوا في سعة من الاقدام عليه ولو كان معهم اطفال من اطفال المسلمين  
في العنصرين والمسلحة الى لها فليس ينبغي لهم ان يطرحوهم ولا ان يرموا بهم لان جرحه  
اطفال المسلمين كجرحه الكلاب منهم وقد بينا انه لا يحل للمسلم ان يجر روح من روح  
في الحركة كما لا يجره بغيره القتل على ان يقتل مسلما ولا نهم يتجهون في هذا على قتل المسلمين  
والمسلحة ولا رخصة في ذلك لمن نجف الهلاك على نفسه الا ترى انه لو استثنى حصه  
لم يحل له ان ينادي احد من اطفال المسلمين ويذبح الهلاك عن نفسه ولو كان  
معهم في سفينتهم قوم من اهل الذمة ومن اهل الجرح يستأمنونهم في ذلك كالمسلمين  
لا يسعهم ان يطرحوهم في الماء وان خافوا على انفسهم لانهم مشركون فيهم بسبب الذمة  
او الامان كما نراهم لا يمانون بسبب الامان وجعنة المعنى في التعرف بين هؤلاء  
اطفال اهل الجرح انهم مشركون من قتل هو لا يوجد عاصم فيهم الا ترى انهم لا يترسهم  
كما لا يقتلونهم وفي حق الاطفال المنع من القتل ليس بغيره بل لا نعلم القتل الموجه  
وبالمحرمة ولهذا جاز استرقاقهم مع ان في الاسترقاق اطلاق من طريق الحكم

فلما حلف جملهم قتل عند تحقق الضرورة برخص له في ان يجعلهم وقاية نفسه وعلى  
هذا الوجه وكلهم سيرا من المسلمين بان يقتل صبياهم وامراه وقال ان لم تقتله  
قتلت كان في سعة من ان تقتله في سعة من ان تسع منه حتى يقتل ولا يست  
مثل ذلك من الرخص له اذا اكره على قتل مسلم او ذمي ولو ان جرحه قتل من المسلمين  
اصابوا في دار الحرب اطفالا من اطفال المسلمين فحملهم معهم على جملهم ثم يقتلهم  
العدو فانه لا يسعهم ان يرموا بالاطفال كلهم اما ان يموتوا عن افرهم او يقتلوا  
والاطفال للمساواة بينهم في الحركة والعصمة وهذه المساواة انما يتحقق بعد اخذهم  
والترسوا حملهم الى دار الاسلام فان كانوا لم ياخذوهم بعد وخافوا ان اخذوهم  
يعجزوا عن حملهم وان يدركهم المشركون فلا بأس بان تركوهم لان في هذا منهم  
ترك لان ان الى الاطفال لا الاساءة اليهم ولا نهم يتجهون عن الترس لانه  
على الوقاية اذا التزموه عسى وان خافوا عنهم حتى يقتلوا او يظفروا بالعدو فيجرحوهم  
فذلك افضل لان الدفع عن اطفال المسلمين غريمه وترك ذلك عند الضرورة  
رخصة والتسك بالفرقة من الرخص الرخصة وان كان اكبر الا في منهم انهم  
يقودون على المشركين حتى ياخذوا منهم الاطفال لم يسعهم تركهم لان الدفع عن  
اطفال المسلمين بحسب الامكان هو الغريم وعند النفير العام بغرض خروج للقتال  
على كل من يقدر عليه عينا للدفع عن اطفال المسلمين فذلك في هذا الموضع  
والحيصل انهم اذا كانوا يطعمون في ان يخامع الاطفال اذا كانوا لم يسعهم الا  
ذلك وان كانوا لا يطعمون في ذلك فحينئذ رخص لهم في البداية بانفسهم في  
الكتاب بسبب النجاسة على ان يطرأ قوله صلى الله عليه وسلم انه منكم من يجر  
وعلى هذا اذا ابتدوا بدمه اكد في اطفال من اطفال المشركين حملهم بدونه  
اما بالامهات حتى يخرجوهم الى دار الاسلام ثم ادركهم المشركون لان هؤلاء  
الاطفال صاروا مسلمين ياخذوا الاسلام حين لم يكن معهم فيها احد من  
ابائهم وامهاتهم الا ترى ان من مات منهم بصلبي عليه فكان نذرا لاطفال المسلمين  
في ذلك ولو كان اكبر الاي من المسلمين انهم ان يرموا بهم لم يهلكوا ولكن المشركين  
ياخذونهم بغير دوزخهم الى بلادهم فلا بأس بان يطرحوهم اذا لم يكن منهم قوة على  
اولئك المشركين لانه ليس في هذا هلاك ولا قتل الاطفال وانما المنع من كل  
روح من هو مشرك في الحركة وقاية رده وكذلك لو كان معهم اطفال المسلمين



اذ كانت مسلمات فحقوا ان لم يطرحوهم ان يحرقوهم المشركون فقبلوهم ولم يكن لهم قوة  
 على المشركين فلا يأس بطرحهم اذ علموا ان المشركين ياخذونهم ولا يقتلونهم لانه ليس  
 بجاهل ولا يهلك الا ترى انهم لو حاصروا حصن من حصون المسلمين في البلد والاطفال  
 ولم يكن بالمسلمين قوة على قتال اهل الحرب كانوا في سفينة من ان ينجو منهم وبين  
 لانه ليس في تعلمهم اتفاف للآ والاطفال من المسلمين وان كانوا يقومون على  
 قتالهم وكان الكبر الا على انهم يتصرفون منهم فليس معهم ان يعوهم لان الكبر  
 فيما لا يمكن الوقوف على حقيقة كالمصنف والدفع عن دراري المسلمين فرض عين  
 كل مسلم عند المصنف منه ولو كانوا في سفينة فحقوا ان لم يبرؤوا بالآ والصبيان في  
 الماء ان ياخذ المشركون من في السفينة لم يحل لهم ان يبرؤوهم في الماء لان الكبر الا في  
 الماء انه مهلك فكان في هذا اتفاف الدار والارض ولا رخصة للمسلمين في ذلك التحصيل  
 النجاة لانفسهم بخلاف الاول فارجى بهم عن الجول هناك غير متلف لهم غالبا  
 حتى ان في السفينة اذا كان الكبر الا في سفينة عند الرمي بالآ والصبيان انهم لا  
 ولكن ياخذهم المشركون فلا يأس بان يعضدوا ذلك اذا كان الكبر الا في سفينة انهم لا  
 جميعا ان لم يعضدوا ذلك واذا اخذت السرية اطفالا من المشركين في دار الحرب  
 فخرجوا عن حبلهم ورواها بحسين من حصونهم فلوهم ان يعوهم اليهم حتى يقبضوهم منهم  
 فليس على المسلمين ذلك ولكنهم يصنعونهم وضعافا فان شأوا ذلك نزلوا فخذوا  
 وان شأوا تركوهم لان الدفع اليهم للتربة من باب الاحتياط وقد بينا ان ذلك ليس  
 بواجب على المسلمين في اطفال المشركين انما عليهم الاستماع من الاساة ووضعهم  
 على الارض ليس من الاساة في شيء فهذه كان الكبر الا في سفينة ان شأوا وضعهم على  
 على الارض وان شأوا سلوهم اليهم وما بعد هذا الى افراس ب قد تقدم بيان

**باب ما يحل للمسلمين ان يدخلوا دار الحرب من التجارات**

قد بينا ان لا يستحب للمسلمين ان يدخلوا دار الحرب سبياتا في سفينة اهل الحرب لان  
 ذلك يعوهم على عبادة غير الله فان دخلوا ذلك وادهم لم يستوا ما حال الكراع والسيح  
 ومعنى الكراع الخيل والبغال والحمار والابل والثيران التي يحل عليها المتاع ومعنى السح  
 ما يكون مودا للقتال وما يكون من جنس الحديد فان ذلك يعوهم على قتال المسلمين

وقد امرنا برفع قلوبهم فمن ضرورة ذلك كراهية الاستغفال بما يقوهم على  
 القتال وما سينا من الدواب يحمل متاعهم ويقوهم على الحرب والغينة  
 كذلك لانها تعاقب بها وتعاقب عليها ويجل ثقلها لهم ويستوي في ذلك الصغير  
 والكبير لان الصغير كبر فحمل تعاقب عليه فان كان شيء من الدواب لا يصلح  
 لذلك ولا يلقح ايضا انما يشترطه للاكل خاصة فلا يأس با دخاله بلادهم فبطلت  
 سائر الاطعمة والسبي من الثآ والرجال والصبيان لا ينبغي ان يدخل  
 شيء منه دار الحرب ان كان صغيرا طفلا او شيئا من انا سوا كانت عندهم متعة  
 او لم يكن لانهم صاروا من اهل دار الاسلام فلا ينبغي ان يدخلوا دار الحرب سبياتا  
 منهم بعد ما صاروا من اهل دارنا واجازت السلاح بالصغيرة والكبرى حتى الاربعة والسنة  
 في كراهية حمل اليهم سوا لان التقوى به على قتال المسلمين وادهم به كذا لك لا يصلح  
 ما يتخذ منه الاسلحة والحرب والديباج كذا لك لانه يمنع منه الايات والسلاح  
 والفر الذي هو غير معمول لا يتخذ منه الخفقات فان كان خمر من ابراسه  
 رقا من القز فلا يأس با دخلها اليهم لان ذلك لا يتقوى به على القتال  
 وانما يستعمل في النسي فهو نظير ما يستعمل للاكل ويجيب وجوب السيوف وغيرها  
 كره حمل شيء من ذلك اليهم لان هذا يستعمل للتقوى به على القتال والحاصل  
 ان البس سلاح غيره فان كان الغالب عليه يراؤا لغيره لم يحل اخذ اليهم  
 وان كان الغالب عليه يراؤا لغيره السلاح ما دخل اليهم لان  
 الحكم للغالب وان درنا يظهر في مقابلة الغالب فان دخل ذلك رجل  
 من المسلمين او من اهل الذمة فعلم به ادب بالضرر والحبس لانه اركب هو  
 حرام وقصد به الاضرار بالمسلمين الا ان يكون جارا فيجوز له ذلك ويعلم ذلك  
 لان هذا حكم خفي يستنبه على اكثر الناس فاسيل فيه الا انه في المدة الاولى قال تعالى  
 وقد مت اليكم بالرجد فان عاد محبته بربوب بالضرر والحبس لا يأس با دخل  
 الفطن واليباب اليهم لان الغالب فيه الاستغفال ليس للقتال فان كان  
 الغالب عندهم انهم يقتلون بالحققات المنحوشة من الفطن لم يحل لهم دخال  
 شيء من ذلك اليهم ولا يأس با دخال الصفراء شبه دار صا من اليهم لان  
 لا يستعمل السلاح في الغالب فان كانوا يجعلون عندهم سلاحهم من ذلك لم يحل  
 ادخال شيء من ذلك اليهم لان العبرة عادة كل قوم فيما بيني عليه ما يكره ولا يكره

محصر

سلاح وغيره ارض



والقنا والنتاب من القصب غير المعمول لا يحل ادخاله في منتهى اليهم لان الغالب  
عليه انه يتخذ منه السلاح ولا يحل ادخاله في التوراحي والمذبح منها او يمتنع اليهم  
لان الغالب عليه ان يدخل ريشه في التوراحي والسبل وكذلك العقبان اذا كان  
يحمل من ريشها ذلك ايضا وان كانت انا تمل للصيد فلا بأس باذنها بل  
الغنى التي يحل اليهم الاكل لانه انا يصطاد بها ما ياكل والحكم في البرية والصقور كذلك  
وان جرم من المسلمين اذا اراد ان يدخل اليهم بان على فرس ومعه سلاح وهو لا يري  
بيعه منهم لم يمنع من ذلك لان السافر يحتاج الى ان يستعجب هذه الاشياء  
لنفعه نفسه فلا يكون ممنوعا منه في دار الحرب كما لا يكون ممنوعا في دار الاسلام  
ولكن هذا اذا كان يعلم ان اهل الحرب لا تعرضون له في ذلك وكذلك سائر الذوات  
لانه يحتاج الى ان يحل عليها البر وغيره مما يريد التجارة فيه ولكن ان اتهم على شيء  
من ذلك يستخلف بآية ما يدخله لبيع ولا يبيعه في دار الحرب حتى يخرج من الضرورة  
فان حلف على ذلك فقد امتنع في هذه المنة فيتركه في دار الحرب وان كان  
ان يحلف لم يترك ليدخل سببا من ذلك وادهم وكذلك ان ادخل الامانة  
اليهم في البحر في السفن لان السفينة مركب يتقودون بها على حمل الاثقال وقد  
يستعملونها للقتال فيستخلف بآية ما يريد بيعها ولا يبيعه حتى يخرجها من الضرورة  
وان دخل معلوما وادهم من جهة لم يمنع من ذلك ما جتبه اليه ما يمنع من ذلك  
ما يريد التجارة فيه فان اتهم استخلف فاما الذي اذا اراد الدخول اليهم بآية فانه  
يمنع من ان يدخل فرسا معه او برذونا او سلاحا لان الطاهر من حاله انه يدخل  
ذلك اليهم لبيع منهم بخلاف المسلم فان دونه هناك يمنع من ذلك وانه  
لا يمنع من ذلك بل يحل له ان يكون معروفا بعد اوتهم ما هو على ذلك في حاله  
حينئذ يحل المسلم ولا يمنع من ان يدخل تجارته على البغال والحجرات والسفن  
لان الطاهر من هذا لا يحل اليهم لغوهم به على المسلمين بل يحل له كما يحتاج اليه  
في الادخال يحتاج اليه في الاخراج لما ياتي به من السلع بخلاف السلاح والفرس  
فالطاهر هناك انه يدخله للتجارة لا للخدمة لانه يستغنى في تحصيل حاجته عن  
ويستخلف ايضا على ما يدخله اليهم من البغال والسفن والابقى لانه لا يبيعههم  
ولا يبيعهم حتى يخرجهم الا من ضرورة لان الواجب على المسلمين الاخذ بالاجتناب  
في هذا الباب على أقصى الوجه الذي يقدرون عليه واكره في المسلمين في

اذا اراد الرجوع الى دار الحرب بشيء مما ذكرنا فانه يمنع من ذلك لانه من اهل  
ملك الدار وانما ياتيهم ليقوم فيهم ويكون محاربا للمسلمين كغيره فهو متقوى بما  
يدخله من ذلك على قتال المسلمين فانه يمنع من جميع ذلك الا ان يكون  
مكافيا سلفا او دوابا من سلم او ذمي فحينئذ حال المكافى في ادخال ذلك  
دار الحرب لمنفعة الحربي كما له في ادخال ذلك لمنفعة نفسه لظن به من حاله  
انه قصد تحصيل الكمال لنفسه وانه يرجع بما يدخل فانه لا يمنع منه واذا كان اهل  
الحرب اذا دخل عليهم ان جريش من دالم بدعوه يخرج به ولكنهم يعطونه منه  
فانه يمنع المسلم والذمي من ادخال الحبل والسلاح والابقى اليهم ولا يمنع من ادخال  
البغال والحجرات والتوراد البعير اليهم لان هذا مما لا بد له منه فقد لا تقوى على المشي  
ولا يمكنه ان يحمل الامانة على عاتقه وحال تحقق الضرورة مستثنى من الخطر  
فيحقق مثل هذه الضرورة في التحمل والسلاح لان المقصود يحصل بدونها وانما  
ينبغي به معنى التحمل والفرقة او زيادة الاحتياط ثم منع في هذا الموضع من ادخال  
دواب يحل عليها امتعة التجارة لان ذلك لا يحقق فيه الضرورة ايضا وانما  
يحقق الضرورة في دابة التي ركبها خاصة لانه نصيب ان لم يكن ركبا استعجب  
فهي يمكن من ان يحل منها على دابة مع نفسه لا حمل له ولا مونة والمقصود من  
الاذن له في الدخول اليهم بالخروج يستفيع به المسلمون لا ما به خذ ما يستفيع به اهل  
الحرب وكذلك لا يمنع من ادخال سفينة واحدة يركبها ويكون فيها من اهل  
ذلك لا بد له منه فان اراد ادخال اخرى منع من ذلك لانه لا يحقق الضرورة  
فيها وبذلك كله استحقاق وفي القياس يمنع من جميع ذلك لافها من قوة اهل  
على قتال المسلمين ولا رخصة فيه شرعا ولا يمكن من ان يدخل اليهم حاد في هذه  
الحالة مسلحا كان او كافرا لان الضرورة لا يحقق فيه وانما زاد به معنى التحمل والفرقة  
لان المنع في حق من هو من دار الاسلام اظهر من المنع في الفرس والسلاح ولو  
دخل الحربي اليها بان ومعه كراع وسلاح ووقفت لم يمنع من ان يرجع باجابه  
الى داره لانه اعطاه الامان على نفسه وما معه كما لا يمنع من الرجوع الى دار الحرب  
لنوعها لانه لا مانع من ان يرجع باجابه فانما لا يقتل لا يكون قوي  
من القتال فان بيع ذلك كله بآية ثم اشترى بها كراع او سلاحا او قنبرا  
كان له وقيل ما كان له او شرعا ما كان له فانه لا يترك ليدخل سببا من ذلك



ولكنه يجزى على بيعه لانه استحق بالامان او خال هذا العين مع نفسه وادخلت  
كان لمن لم يحن في العين الاول فقد سقط حين اخرج من ملكه ببيع له ادهم  
فكان هذا ما لو دخل ادهم دارا واشترى به هذه الاشياء سواء وكذلك لو اشترى  
ما بعد بيعه واستقال المشتري السع فيه فاقاله قبل القبض او بعده او رد المشتري  
عليه بخيار روية او بخيار شرط المشتري لنفسه لان خروجه من ملكه الجري قد تم في  
هذه الموضع وصار ملكا للمسلم او صار للمسلم الحق بالتصرف فيه فقد سقط حق الجري  
في العادة الى دار الحرب والحق بالكان ملكا للمسلم في الاصل فاجبه من الجري  
وان كان الجري شرط الخيار لنفسه لم نقض البيع بحكم خياره فله ان يعود به الى داره  
لانه ما خرج عن ملكه بالبيع او شرط الخيار فيه لنفسه بل هو حق باسائه والتصرف فيه  
فيبقى باعتباره حتى العادة الذي كان ثابتا قبل البيع ولو كان باعجه بوجاهة  
لم نقض البيع قبل القبض فله ان يحوط لان لم يخرج من ملكه بمجرى البيع انفسا  
كان المشتري قبض ذلك فان كان ذلك بوجاهة المشتري المبيع به بعد القبض  
حتى انه لو خففه بغيره فله ان يترك الجري يرجع به الى داره لان المسلم قد ملكه عليه  
وذلك مستقط حقه في العادة الى داره وان كان بوجاهة بغيره بعد القبض كالبيع  
بالخيار الميتة فله ان يعود الى دار الحرب بغيره فله ان يترك ملكه ولو استبدل الجري  
بشيء قوسا فدخل في داره فالاصل في هذه الجنس انه متى استبدل بسلع صالحة  
من غير ذلك الجنس لم يكن مفران يرجع به الى دار الحرب ولكن يجزى على بيعه سواء كان  
محصلا لنفسه خيرا او اخرج من ملكه او شره لانه هذا الجنس لم يثبت له فيه عقلة  
حق العادة الى دار الحرب ولانه قد يكون مفران الجنس الذي اخرج مع نفسه في ادهم  
كثيرا ويقيم الجنس الاخر ولا يوجد هو يري ان يحصل ذلك لهم بغيره او على قائلين  
وان كان استبدل من جنس اخر فان كان مثل ما دخله وشره او دخله  
من ان يرجع به الى داره وان كان خيرا او دخله مع ذلك لانه استحق بالامان  
العادة في الجنس مع نفسه الى داره وانما تعتبر العين اذا كان متغيرا فاما اذا لم يكن  
متغيرا كان المتغير فيه الجنس وفيما يفتى في هذا الجنس عين اجابة ومكة سواء وكذلك  
في الضرر على المسلمين فاما اذا كان خيرا منها فهو يري به هذه الزيادة ان ضرر المسلمين  
منوع من ذلك ولا بد من ان يثبت حق المنع باعتبار هذه الزيادة وهي لا يفضل  
عن الاصل فثبت المنع في الكل فله المذهب اذا لم يزد زيادة متصرفا لا يرجع

الا يثبت في الاصل كما لا يرجع في الزيادة او اذا صار ممنوعا من الرجوع به الى دار الحرب  
كان يجزى على بيعه وان استبدل بها متغيرا لم تقابل البيع فله ان يعود بوجاهة البية  
داره اما لانه سلاحة بيته او لانه مثل الاول الذي اخرج به لانه من ملكه  
وان استبدل شره او خيرا منه لم تقابل البيع فيه لم يكن له ان يخرجه الى داره  
في الوجهين اما اذا كان استبدل خيرا منه فله ان الاقالة كالبيع المتبدل في حق  
غير المتعاقدين فيجوز في حق الشرع كانه اشترى هذا السلاح ابتداء او هذا لانه  
قد سقط حقه بالتصرف الاول وصار ممنوعا من ادخاله حصل له دار الحرب  
فله ان يعود حقه بالاقالة وان كان استبدل به شره منه فله ان الاقالة في حق  
الشرع كالبيع المتبدل وقد استبدل في هذه الاقالة بسلع صالحة الردى سلاحة  
جيدا فله ان يبيع من ادخله دار الحرب وحكم الاستبدال بالشرع مثل حكم الاستبدال  
بالسلعة في مراعاة الجنس واختلاف الجنس في جميع ما ذكرنا فان استبدل بخار  
آتاما او بفرسه الذكور فسا ان يمتنع من ادخاله دار الحرب وان كان دون  
ما ادخله في القيمة لان في هذا منفعة النسل وليس في الذي اعطى منفعة النسل  
در بما يكون مقصوده من هذا الاستبدال تحصيل هذه المنفعة لهم فمتنع منه  
بيع عند اختلاف الجنس وان استبدل بغيره لكونه بغيره اني مثله او دونه لم  
يمنع من ادخاله دار الحرب لان هذا لا يمنع وليس فيه معنى النسل صلا وان  
استبدل ما ذبا به فله ان يمتنع من ادخاله دار الحرب لان ما اخذه مما يمنع  
ذلك معدوم فيها اعطى وان استبدل بفرسه برذونا او بغيره فسا يمنع  
من ادخاله دار الحرب لان في كل واحد منهما نوع منفعة ليس في الاخر فالفرس  
البن علفا واصبر على القتال والفرس اقوى في حاله الطلب والهرط الطاهر  
انه انما قصد بهذا الاستبدال تحصيل هذه المنفعة التي لم يكن حاصلا لهم وان استبدل  
بفرسه الانثى فسا ان يمتنع من ادخاله دار الحرب ولكن يمتنع منها وارجى للنسل منع  
من ان يدخلها دارهم لان فيها اخذ نوع منفعة ليس فيها اعطى فصلا صلا  
بعد الاستبدال هو مجزى على بيع ما اخذه الا ان يعلم انه مثل اعطى في جميع هذه  
الاشياء او دونه فان الاحتياط في هذا الباب واجب وقام الاحتياط فيها فله  
انما في الرقيق فسا استبدلهم بغيره او بغيره فسا منع من ادخاله داره او دونه  
او افضل منه فانه يمنع من ادخاله دار الحرب ويجزى على بيعه لان ما اخذه من الرقيق



فهو من اهل دارنا مسلما كان او ذميا والسلم ممنوع من هذه الملك فحين  
هو من اهل دارنا على كل حال بخلاف ما سبق في الكراع والسلاح فلو من اهل  
دارنا معي كخص بنو آدم دون الجهاد وسائر الحيوانات فهذا مما اوجب  
هناك على اعتبار زيادة المنفعة في المنع ولان مستامين فمردم دخلوا  
بما من ومع احد هما رقيق ومع الاخر سلاح فبذلك لا الرقيق بالسلاح او باع كل  
واحد منهما متاعا من صاحبه بدراهم لم يمنع كل واحد منهما من ان يدخل دار الحرب  
ما حصل لنفسه لان المشتري فيما حصل له بهذه التصرف قام مقام البائع وقد  
كان البائع مكانا من اعدائه الى دار الحرب فيكون المشتري منه ايضا وان  
كان المشتري احدهما من صاحبه متاعا هو مسلم او معاهد لم يكن للخبر في ان يدخل  
منه من ذلك دار الحرب لان شريكه فيه مسلم ولا يمكنه ادخال حصته دار الحرب  
حتى يدخل حصته المسلم وقد اشترى ادخال حصته المسلم من ذلك دار الحرب  
فمن ضروره ان يمنع الادخال في حصته الحربي ايضا فيجبر على بيعه نصيبه مسلم  
او ذمي الا ان يكون شيئا من ذلك مما يقيم من سهام ارباب فحينئذ يكون  
للحربي ان يطالب شريكه بالقسمة يفضل نصيبه دار الحرب الا ان القسمة في  
هذا تميز فيما يخص الحربي هو الذي يملكه بالعقد فيه دخل دار الحرب كما لو اشترى حصته  
او في هذه القسمة معنى المعاوضة فكان المسلم مسلم له نصف ما يملك بمكة ما  
اخذه من نصيبه وقد بينا ان مثل هذا الاستبدال لا يمنع من ادخال اهل دار  
دار الحرب وان لم يستقم القسمة بينهما حتى زاد احداهما صاحبه دراهم فان كان  
المسلم هو الذي اعطى الحربي دراهم لم يمنع من ان يدخل اهل داره من ذلك  
دار الحرب لان الحربي بصيرت بعض نصيبه من شريكه باء دراهم وذلك  
لا يمنع من ادخال باقى ملكه دار الحرب وان كان الحربي هو الذي اعطى  
الدراهم منع من ذلك لانه صار مشتركا ببعض ما يملك المسلم بما عطاه له درهم  
ولان الحربي اذا اعطى الدراهم فقد اخذ من السلاح خيرا ما كان ملكه بشر  
فكان هذا بمنزلة استبدال مع المسلم سلاحه بسلاحه هو خير من اذا كان  
اخذه الدراهم فقد اخذ بهذا الاستبدال سلاحا هو شر من سلاحه مع اتفاق  
الحبس فلا يمنع من ان يدخل ذلك داره الاربع اذا كان ما يقسمه من السلاح  
وانتساب لانه يجري فيها قسمة الجبر ولو كان يشتري الحربي مع المسلم فالحربي

وبعد القسمة صر

رفيقا فاما انما ليس للحربي ان يدخل اهل داره الحرب منها في الوجوه كلها  
الاصلي قول ابي حنيفة رحمه الله فان الرقيق لا يقسم قسمة واحدة وعلى قولهما ان  
كانت بقسمة قسمة واحدة تقبل القسمة صار كل واحد منهم مشتركا بينهما نصفان  
فصار كل واحد منهما ذميا باعتبار ملك المسلم والمعاذ في نصفه وقد بينا ان  
الحربي لا يمكن من ادخال احد من اهل داره دار الحرب قال ولان حرياس  
اردم دخل البيا كراع او سلاح او رقيق فادخل ذلك من ذلك من ذلك  
او الذم او غيرهم من اهل المسلمين لبيعته منهم منع ذلك لانه فيما يدخل دارهم  
ذلك بمنزلة مسلم او ذمي يريد ادخال شيء من ذلك دارهم وقد بينا انه ممنوع  
ذلك فالحربي كذلك وهذا لا يبعد الا ان يستحق العتق من اعدائه ذلك  
الى داره ان شافى في هذا الحكم الواحد هو يفرق المسلم والمعاذ فان ادخل  
ذلك دارا اخرى فليس مما استحقه بغيره الا ان يكون هو في ذلك كالمسلم  
او المعاهد ولانه اذا دخل ذلك اهل دارا اخرى فاما يريد ان يترك لهم بد  
قوة على قنينة منع منه ويعدم هذا المعنى فيما اذا اعدائه الى داره وكذلك  
لو اراد ان يدخل ذلك الى دار الحرب هم مواوئين للمسلمين لانهم في حكم الحاربين  
ان تركوا القتال بسبب المؤدعة الى يده الا ترى انه لو اراد مسلم ادخال شيء  
من ذلك اليهم منع وان يدخل ذلك اهل داره اهلها ذمة للمسلم لم يمنع من ذلك  
لان تلك الارض من دار الاسلام والمستامن في دارنا لا يمنع من ان يجر  
في ارض الاسلام في اتي نواحيها شيئا ولو كان احد المستامين ذميا من اهل دارهم  
والاخر من الركب ومع احد هما رقيق ومع الاخر كراع او سلاح فبذلك لا يشتري  
كل واحد منهما متاعا صاحبه بدراهم لم يترك واحد منهما يخرج بما يشتري الى داره  
لان كل مشتري قام مقام بائعه وقد بينا ان كل باع ممنوع من ادخال ذلك  
في الدار التي منها المشتري بخلاف ما اذا كان من اهل دار واحدة وهذا ان قصد  
واحد منهما بهذا التصرف ان يقوى اهل داره عليها بما يدخله فيهم من سلاح  
هو خلاف جنس ما خرج به ذمي في المعنى لا فرق بين ان يكون مسلما او ذميا  
وسنن من غير اهل داره وان كان تبادلا كراعا كراع من صنعة او سلاحا  
بسلاح من صنعة مثله فكل واحد منهما ان يدخل اهل داره لان هذه المبادلة  
وكانت بينه وبين مسلم لم يمنع من ادخال حصل له داره وكذلك ما كان



مع مستمن وان كان احدهما افضل من الاخر فلهذا اخذت من ان يخل  
بالذي اخذ دار الحرب وليس للذي اخذت من ذلك ولكنه يجزى عليه  
بمنزلة مالوكا انت هذه المبادلة بين المستمن والمسلم وكذلك في حكم الرد  
بجواز الردية وخيار السطوط والعجب بمنزلة مالوكا انت المبادلة بنية وبين  
في جميع ما ذكرنا بخلاف ما اذا تبادلنا رقيقين هما سواء او احدهما افضل  
من الاخر فان هناك لا يجعل المبادلة بينهما بمنزلة المبادلة بين المستمن والمسلم  
او المبادلة بالان هناك يخرج من ملك المسلم والمعا بدكان من اهل دارنا وما  
يدخل في ملكه بصير من اهل دارنا وهناك يخرج من ملك احدهما الى ملك الاخر لم  
يكن من اهل دارنا فلهذا عند تحقق المبادلة لا تسع كل واحد منهما من ان يدخل داره  
ما صار له وان كان احدهما افضل من الاخر لم يمنع الذي اخذت من ان  
يخرج الى داره ومنع الذي اخذت من ذلك لاجل الزيادة للملكة فيما  
صار له ولو كانا تبادلنا عبيدا لم يكن لكل واحد منهما ان يدخل داره لان  
اختلاف الكورة والالوية في بيع ادم اختلاف جنس ولهذا لو اشترى شخص  
على انه عبيد فاذا امكن ان كان البيع باطلا وان في كل واحد منهما نوع منفعة غير  
صاحبة بالجارية يطلب للنسل والغلام للنفال فلهذا منع كل واحد منهما من  
ان يدخل داره حصل بهته النصرة والى اعلم

### باب من القصد

قال لا يابس بان يقادى اسرا المسلمين باسرا المشركين الذين في ايدي المسلمين من  
الرجال والنساء وهذا قول ابي يوسف ومحمد وهو ظاهر الاراءين عن ابي حنيفة  
رحمهما الله وعنه في رواية اخرى انه قال لا يجوز مفاداة الاسير بالاسير ووجه ظاهر  
الرواية ان تحبص اسرا المسلمين من يدي المشركين واجب ولا يجوز له ذلك  
الا بطريق المفاداة وليس في هذا اكثر من ترك القتل لاسرا المشركين وذلك جاز  
لمنفعة المسلمين لا ترى ان الامام ان يسترقهم والمنفعة في تحبص اسرا المسلمين  
من ايديهم اظهر رواية نافذ حديث عثمان بن حنيف رضي الله عنه ان النبي صلى  
عليه وسلم نادى رجلين من المسلمين رجل من المشركين ورجل من عبيد ووجه الرواية  
الاخرى عن ابي حنيفة رحمه الله قوله تعالى فان قتلوا المشركين حيث وجدتموهم وفي

المفاداة ترك القتل الذي هو فرض ولا يجوز ترك الفرض مع الملك من ايدي  
بجانب يوضح ان الاسرا صاروا مقهورين في ايدينا فكانوا من اهل دارنا فلكون  
المفاداة بهم بمنزلة المفاداة بامل الله ذلك لا يجوز اذ لم يرض بامل الله  
وليس في الامتناع من هذه المفاداة اكثر من الخوف على اسرا المسلمين لاجل الجوز  
ترك قتل المشركين ولا اغادتهم لبصير واخران الا ترى انه يفرض الجوز على المسلمين  
ليتوصلوا الى قتل المشركين وان كان فيه معنى الخوف على نفوس المسلمين المولاهم  
فان اسلم الاسرا قبل ان يقادى بهم فانه لا يجوز المفاداة بهم بعد ذلك لانهم  
صاروا كغيرهم من اهل الاسلام فلا يجوز تعريضهم للفتنة بطريق المفاداة وذلك  
الصبيان من المشركين اذا سبوا معهم الاباء والامهات لانهم تبع الابوين  
فلا يصيرون مسلمين وان قتلوا في دارنا فاما اذا سبي الصبي وحده واخرج الى  
دار الاسلام فانه لا يجوز المفاداة به بعد ذلك لانه صار محكوما بالاسلام  
بتعالله ذلك ان قسمت الغنمة في دار الحرب فوقع في سهم رجل من بيت  
الغنائم فقد صار الصبي محكوما بالاسلام بتعالن يمين ملكه فيه بالقسمة والشرع  
اذا مات يصلي عليه وفي هذا بيان انه اذا كان بالمفاداة بعد القسمة  
والبيع وهو قول محمد رحمه الله فاما عند ابي يوسف رحمه الله لا يجوز ذلك لان حكم  
ضرورته من اهل دارنا قد استقر بالقسمة والبيع حتى يقين الملك في المسلم كما  
بمنزلة الذي في هذه الحالة لا يجوز المفاداة به ومحمد رحمه الله يقول المعنى الذي لا عليه  
جوزنا المفاداة به قبل القسمة موجودة بعده وهو وجوب تحبص المسلمين من  
يدي المشركين ثم بالقسمة والبيع تعيين معنى الملية فيهم وذلك علامة النقصان  
لا الزيادة الا ترى ان مفاداة اسرا المسلمين بالمال جائز فتعين حصة الملية  
في اموال بالقسمة والبيع لا يمنع جواز المفاداة والاصل فيه حديث عثمان بن  
ان النبي صلى الله عليه وسلم اقدم في يوم المريسج سبي بني المصطلق بعد هجرته  
فيهم سهمان فاما مفاداة الاسارى من المشركين بالمال فانه لا يجوز في قول  
عثمان رحمه الله لان قتل المشركين ان يسلموا بعد الكف من فرض بقوله تعالى  
فان قتلوا المشركين ففي المفاداة بالمال ترك هذه الفرضية للطلع في غرض الدنيا  
وذلك لا يجعل قال الله تعالى ما كان لبي ان يكون له سرى حتى يخرج في الارض  
فربون عرض الدنيا نزلت الآية يوم بدر حين رغب رسول الله صلى الله



عليه وسلم في رأي أبي بكر رضي الله عنه حين استأجر عليه بالمفاضة بالمال وقد  
كان أبو بكر يبايع سيف على ذلك على ما روي أنه استأجر عليه أسير من الروم  
فقطبوا المفاضة به فقال قتوه فلف رجل من المشركين حبس إلى من كذا  
وكذا وفي رواية لا تفادوا به وإن أعطيتم به من ذمب ولانا امرنا بها  
لا انفراد الدين وفي مفاضة الأسير بالمال أظهرنا للمشركين أننا نقابلهم بمقتضى  
المال فأتوا قوله تعالى فأتانا بعد واما فقد بينا ان ذلك قد انتج بقوله  
فأفكروا المشركين وقوله تعالى لولا ان بس من الله سبقتهم لفلان لولا اني كنت  
أصليت لكم النعائم لم يكن فيكم فيما أخذتم عذاب عظيم بديل قوله فكلوا مما غنمتم  
حلالا طيبا وان كان المردوب تجوز المفاضة فقد انتج ذلك نزول قوله تعالى  
فأفكروا المشركين لان سورة بارة من آخر انزل وهو ما قبل فعله رسول الله صلى  
عليه وسلم من المفاضة يوم بدر في النفوس بالنفوس عذابا حقيقا فحمد الله على  
ما رواه الأعرابي ان سعد بن النخاع خرج معتبرا من البقيع بعد فقه بدر معه  
رؤس من بني كلبان وهو لا يخشى الذي كان فحبه أبو سفيان بكته وقال  
لا أرسله حتى يرسل محمد بن عبد الله بن أبي سفيان وكان أسير يوم بدر فمضى إلى خارج  
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلموه في ذلك فأسلمه ففداه سعد بن النخاع  
وكذلك فدى الأسارى يومئذ بالمال على ما روي ان الفداء يومئذ كان بالثمن  
الآف إلى ثمنه الآف إلى الفين إلى ألف الأقوم لا مال لهم من عبدتهم  
صلى الله عليه وسلم وقالت عاتبة رضي الله عنها لما فدت في فداء أسيرها  
بعثت رثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بفداء زوجها أبا العاص فكان  
عقب به ففاداه كانت حديثه رضي الله عنها أدخلتها بها على زوجها فمضى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الفداء عرقها ودفن لها ثم قال لا تأثم ان يطلقوا  
بها أسيراء وتروا إليها متاعها ففدتهم ففعلوا ذلك وفتح ان العباس فدى  
نفسه يومئذ بالدية زل قوله تعالى يا أيها النبي قل لمن شيء أبيكم من الأسرى  
الآن - واثار محمد رحمه الله إلى ما قبل آخر فقال قد كانوا يومئذ محتاجين إلى  
المال حاجة عظيمة لأجل الاستعداد للقتال وعند الضرورة لا بأس بالمفاضة  
بالمال وعليه يحل أيضا ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسي أسير  
والذي روي من بني قريظة بعث النبي مع سعد بن زيد إلى نجد فباعهم

قريظة

بالمال والجول وبالمصنف الباقي مع سعد بن عبادته إلى الشام فبقي  
بهم السلاح والكنع واما فعل ذلك كجنتهم كانت إلى السلاح يومئذ فظاهر  
المذهب عندنا ان المفاضة بالمال لا تجوز اليوم بحال ما روي في هذا الباب  
حكم قد انتج وذكرنا ما قبل المفاضة في سبي بني المصطلق فقال انما فعل  
لأنه صلى الله عليه وسلم ظهر على دارهم فافدى بهم لان لا يجزى عليهم الرق  
الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج جويرية بعد ما أفتيت لان الغنم سلموا  
ولولا ذلك ما تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم واما المكروه عندنا مفاضة  
المشركين بالمال لبرود إلى دار الحرب فيكونوا عونا على المسلمين وذكر عن  
قبيصة بن ذؤيب قال ليس يفدى العبد والذي من بيت المال فيأخذ  
فان العبد كان مملوكا لمولاه وقد صار بالاحراز ملكا لهم فاما مولاه الذي  
يفديه بآله ليعيد إلى ملكه الا ان لا يكون لمولاه مال فخينة يعني لا ماله ان يفديه  
بالبيت المال ثم لا يسبل لمولاه عليه بل يكون من عبيد بيت المال الا  
ان يعطى مولاه ذلك الفداء وهو مبرأ له ما لو اشتراه مسلم منهم فخرجه فأتا  
الذي فداه لضيق له في بيت المال ليفدى منه واما مال بيت المال مع العبد  
المسلمين فاما فدى أسارى المسلمين بالبيت المال وان طلبوا في فداء الأسير  
بالأسيران يعطيهم بعض الصبيان الذي أسراهم خاصة دون من أسراهم  
معهم من الأسير والامهات فلا بأس بذلك وان كان ذلك يفرق  
بينه وبين والديه لان هذا يفرق بين وحرمة المسلم الذي وجب تخفيفه  
اعظم من حرمة هذا الصبي فلهذا جازنا المفاضة وان كان يفتنه كما هو مذموم  
محمد رحمه الله يستدل عليه بحديث سلم بن الأكوع قال غزونا مع أبي بكر يوم  
فغلقني جارية فلما قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم قال يها إلى قومها ففادى  
بها أسارى من المسلمين كانوا بكته والملك في النقل قد عيى بالنقل لم  
جزء المفاضة به واذا جاز رسول الله صلى الله عليه وسلم طلب المفاضة بالأسارى والمسلمين  
بعد في دار الحرب قد جعلوا أسارى في مكان حصن فآخذوا على المسلمين  
عندهم بان يرضوهم على ما ترون به في الأسارى حتى يفرغوا من أمر الفداء ولم  
معنى وجوب من معهم من أسرى المسلمين فانه ينبغي للمسلمين ان يفرغوا من عبيد  
وان يفاؤهم كما شرطوا لهم ان شرطوا مالا وغير ذلك من أسرى المشركين الا



ان لم يعط منهم التراضي على المفاضة وارادوا الا تعترف بالمسلمين  
عليهم قوة فانه لا يسعهم ان يدعواهم حتى يردوا الى بلادهم لان جبرهم  
ظلم منهم ولا يحل على العهد على التفرغ على الظلم فحق عليهم ترك الوفاء بشرط  
فزع الاسر من ايديهم من غير ان يعرضوا لهم بشي سوى ذلك فان قيل ليس  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد شرط ان يهل مكة يوم الحديبية يردوا عليهم  
من جاءه منهم مسلما وفي ذلك الشرط فانه ردوا باجل بن سهيل بن عمرو  
يا نصر على من جاءني فخطبه حتى فعل ما فعل فلما نعم ولكن هذا حكم قد اشيع بالكتاب  
قال الله تعالى فلا ترجعوا من الكفار الى الكفار الا ان كان ذلك لرسول صلى الله  
عليه وسلم خاضع بوجه المصلحة فيه بطريق ارجح فقال لا تسألوني يوم  
مبايعة الا عطينهم اياه فاما اليوم فلا ينبغي ان يردوا على المسلمين مسلما وان ترك  
احد المسلم من ايديهم اذ اقد للمسلمين على ذلك حال فان ارادوا اخذهم  
فرض لهم المشركون في ذلك فلينبهوا اليهم ثم يبقوا فيهم انما الفضل دون  
المسلمين حتى يستنفذوهم وان كانوا شرطوا علينا ان ناتيهم بقعة من العوج  
قد سمعهم فلم ناتيهم بهم اوانهم هم ثم كان ترك المفاضة من قبلنا وفيهم كوا  
سواء لان لا يكون بالمسلمين عليهم قوة فحق يكونون في سفه من ترك قائلهم  
لان عليهم حفظ قوة انفسهم ولا تم العلو والغلبة ان يكونوا منهم وان لم يعلموا  
المسلمين معهم بان لم يعاينهم ولم يعرفوا بذلك الا انما نطق بذلك ظلم فليس  
ينبغي ان ينقض العهد الذي بيننا وبينهم لانه انما حصل ذلك لاسر والاسر منهم  
واذا لم يكن ذلك معلوما فنقض العهد لا يحصل في المقصود وان استمسكنا ما  
ليكونهم ونحن في المفاضة لم ينقض العهد وزود عليهم ما ليكونهم لاننا انما هم على اجاب  
وابه من الاموال فلا ينبغي لنا ان نعرض بشي من اموالهم فان سلم المالك  
لم يرد عليهم بعد الاسلام ولكن بقوتهم وبعظمتهم ما نهم تميز الاستقام في دار  
سلم عده ولكن رد عليهم ما جاء المالك به من بيتهم وادبهم وان قال  
المالك يكون ذمة لكم لم تنفك الى ذلك وزودهم عليهم مع ذوبهم وادبهم  
لانهم ما ليك من اموالنا من الملك نبع للمالك فلا يصح من قبل الله  
ولا بصيرة من اهل داره وان كان الذين اتوا بعض احوالهم اخذوا منهم  
الخراج والسلاح والمال ثم دخلوا اليها بان لم يعرض لهم في شيء مما جاءوا به

على سبيل

كان بيننا وبينهم ولم يكن فيما بينهم ان بعضهم من بعض فما اقدوا من المال  
قد صار ملكا لهم ولا ينبغي ان يتعرض لهم في شيء من ذلك سواء اسلموا وصاروا  
ذمة او دخلوا اليها بان وهو نظير ما لو كان بيننا وبين قوم من اهل الجحفة  
فاخذ بعضهم مال بعض ثم جاء به الى دارنا مسلما او ذميا او مستان لم يتبرحوا لهم  
بأخذ شيء من ذلك من ايديهم ولوان لا اسرا من المسلمين الذين جاءواهم بالمفاضة  
هر بوا اليها قبل ان يقع الفداء فقالوا ردوهم اليها للعهد لم ردوهم لاننا اعطينا  
العهد على حبس اسر المسلمين فان ذلك ظلم منهم وانما اعطيناهم العهد على نفوسهم  
واموالهم وما كانوا يملكون الاسرا ثم ليس علينا ان نفي لهم بالفداء لان شرطنا لهم  
رد اسرهم بالمفاضة وقد وقع الاستغناء عن ذلك وان تم التراضي على المفاضة  
بعلوج باعيا نهم ثم هرب اسر المسلمين منهم بعد ذلك فلا فضل ان توفاهم  
بما صوخوا عليه لظلمنا الى المسلمين في مكة بعد اليوم ولا نسيونهم الى الفداء وان  
لم يفعلوا فلا شيء عليهم لان تمام المفاضة بالخذ والاعطاء في الواقع الاستغناء  
عن ذلك قبل تمام المفاضة لم يكن علينا رد شيء عليهم بسبب تلك المفاضة  
من عروج المشركين والاموال ولوان الاسر هربوا منهم الى بلاد المسلمين  
ولم ياتوا بعد ما وقع الصلح وقبل ذلك لم يكن علينا ان نعطيهم شيئا بخلاف  
اذا كانوا هربوا اليها فلا فضل هناك ان نعطيهم ما شرطنا لهم لانهم اذا خرجوا  
اليها فحق منافعهم ومن هذا الوجه شبه بما لو كانوا هم الذين اعطواهم اليها  
فان اذا خرجوا من جانب اخواني دار الاسلام فهم ليسوا في ايدينا فلا نري ان  
نفي لهم بالفداء الذي شرطنا اذا كانوا يردون علينا شيئا حقيقا وصالحا بغير  
مالومات الاسر في ايديهم وكذا ذلك ان هرب الاسر وكانوا اهل سفه فافترقوا  
بانفسهم لاننا لا نمنعهم الا ان منهم نفي لهم ما شرطنا واذا هربوا اليها ولا نمنعهم  
فحق المانعون للاسرا منهم الا ترى انه لو لا مكان اخذوهم فلهذا ينبغي لنا  
ان نفي ما شرطنا لهم فان ارادوا الاسر واستغناوا بالمسلمين فليس ينبغي  
للمسلمين ان يخذلواهم لما بينا ان حبسهم الاسر ظلم منهم وما اعطينا العهد على  
الظلم فلا يحل للمسلمين ان يردوا المشركين يقتلوا اخوانهم ولا يمشواهم من ذلك  
اذا كانوا يتقون على الميع وكذا ذلك لا بأس للاسرا ان نفي لهم حتى يخلصوا  
منهم ان امنوهم ولم يمشوهم لانهم ظالمون في حبسهم ولو كان الذين في ايديهم

قائمه لاسرا



عبيد وامن المسلمين الا انهم كانوا اخر ودهم في دار الحرب فانهم بالمعاقبة  
الذي شرطنا فان لم يفتق ذلك ما خذهم منهم بالغير لانهم مسلمون فلا يحل تركهم  
في ذلك المشركين ولكن معهم ويعطوهم انما منهم لانهم مسلمون كما قالوا لهم وقد  
اعطيتهم الامان على اموالهم فان فيهم العبيد والمشركون فقتلهم فانهم  
مع العبيد حتى يستفدوهم لانهم اخذوا في الدين فوجب اشتقاؤهم من المشركين  
الا ان المشركين ان كانوا في ما منهم فقد تم ابتداء الامان بنيتهم ثم اخذ منهم  
العبيد بعد ذلك فلا يعطوهم شيئا بمقتضى ما فيهم وان كانوا في غير ما منهم بغير عطف  
انما لهم لان حكم الامان بنيتهم باق ما لم يصلوا الى ما منهم ومن لا يملكه بل  
من ولد ادم ولد اسكندرية وهو غير كافر المسلم في جميع ما ذكرنا من الغنم  
ومن كان اسيرا في بعض حصونهم اذا اراد ان يسير على بعضهم فقتله فان كان  
يطلع في قتله وفي مكانه فيهم فلا بأس بان يفعل ذلك وان كان لا يطلع في ذلك  
فلا ينبغي له ان يفعل لانه يلقى بيده الى التهلكة من غير فائدة فان الظاهر انهم  
ويستولون به وقد بينا هذا الحكم في حق من هو في الصف فاعمل وان فعل ذلك  
غير واحد من الصحابة منهم المذنبين عمر ويوم بئر معونة ومنهم حمي الدين عاصم  
بن ثابت يوم الجيعة يوم بني الحارث فان كان يجوز هذا للمقاتل اذا كان يلقى فعله  
فيهم فلا يجوز للاسير ان يولى ولو خلو سبيل الاسير واعطوه الامان على ان  
يكون في بلادهم فلا بأس للاسير ان يقتلهم ويقتل من قولى عبيد منهم سرورا  
خدا من اموالهم لانه ما اعطاهم الامان وانما هم اعطوه الامان وذلك  
لا يمنع من ان يفعل بهم ما يقدر عليه الا ان يكون اعطاهم الامان فحينئذ  
ان لا يتصرف لهم بشي من ذلك لان ذلك يكون عند الله والغدر حرام  
ولكن ان قدر على ان يفر الى دار الاسلام فلا بأس بان يفر وان كان  
اعطاهم الامان من ان لا يفعل ذلك لان حبسهم اياه في دارهم ظلم منهم له  
فان تمنع من الظلم فان منع انسان من ذلك فلا بأس بان يعاقبه ولا  
لانه ظلم له في هذا المنع وان كانوا سبغوه في الاعمال كانت فاشنة ذلك  
عبيد فممنوع على بعضهم بقتله فان كان فعله لكي فيهم فلا بأس بذلك وان  
كان يعلم انه لا يمكن فيهم الا ان لا يفعل الا ان يكونوا كلفوه من العمل الا  
يطبق فظن ان لا يفي بوضع نجاة او زينة فحينئذ لا بأس بذلك لطلب النجاة

وكذلك ان شد على السجين لقتله فهو على التقسيم الذي قد ه وان اسير  
غيره وضره العبيد الذي يسكه على ذلك فلا بأس بان يقتل العبيد ويا في  
السجود وان علم انه يقتل لان ضرب العبيد وقتله ان كان منه يكون كائنه  
لا محاله وفي ابا السجود لغيره اغار الدين فلا بأس بان يفعل ولا يكون  
معيا على نفسه ولو قال لا يسير لهم ابا علم الطبيب فلو انه يسيرهم الدوا  
فتقاتلهم السم فقتلهم فان سقى الرجال منهم لم يكن به بأس لان ذلك نجاة  
فيهم وادركه ان يسقى الصبيان والفتك كما اكره له فقتلهم لان يكون امرأة  
منهم قد اضررت به وقصدت قتله فحينئذ لا بأس بان يسقيها كما لا بأس بان  
يقتلها ان يكن من ذلك ولو ان اسير فيهم وتلى نفسه من حصن او سور  
يهرب فسقط فان كان على طمع من ان ينجوا حين فعل ذلك  
فلا بأس باضغ لانه قصد السعي في نجاة والفرار منه كي لا يقتل والمجاورة  
كل ما يضر على طمع من الظفر وخوف من الهلاك فان كان هذا الفعل  
بنك الصفة لم يكن به بأس وان كان على يقين من الهلاك او كان الكبر  
راية لا ينجوا فانه يكره له هذا الصنيع لانه يقتل نفسه وهو نظير ما سبق اذا  
في نذر في بعض المطاير لتقاتل العدو فان كان يطمع ان يلقى فيهم لم يكن به  
بأس وان كان في الكبر راية انه يقتل ولا يمكن فعله فيهم لم سلطان يفعل ذلك  
واذا اسير العبيد وادركه دونه فلا ينبغي للاسير ان يقاتلهم بالمال الحاقا وكذلك  
لا معهم من اهل الحرب قبل افرارهم الى دارنا ولا بعده لان هذا في معنى القادة  
حيث انهم يقاتلون الى اهل الحرب بعد المكن منهم باليوقد منهم وكذلك ان  
وقول في سهم رجل فليس لذلك الرجل ان معهم من اهل الحرب وان فعل ذلك  
والامام ببيعة وادبه على صنيعه ان علم انه فعله عن بصيرة لانه قصد تقوية المسلمين  
على المسلمين ولو جاز مشرك مستأمن ولا عبيد مسلمين قد اسروهم واخرجهم فطلب  
معهم بهولاء الحربيين فلا بأس للاسير ان يقتلهم بذلك الحربيين ثم يجمعهم  
المسلمين ان كان لم يقسمهم فان كان قسمهم فلا بأس بان وقول في سهمه ان  
يشترى بهم العبيد المسلمين لان هذا غير مفسد فاداة الاسير لا يبر ذلك صانوه  
في ظاهر الدابة اذا المقصود بختين المسلمين عن ذل الكفار ويستوي في هذا  
عبيد المسلمين واخراجهم لان جواز ذلك بحركة الدين وان جاز العبيد



فان الامير لا يدعه رجع بهم بغيره عبدا كفايا وضمهم مع نفقة الاسلام وستره  
دار الاسلام عبدا المسلمين فانهم ما ليكم ثم بجز الامام على سهم كما بجز اهل الذمة  
على ذلك فهذا مسئلة ولو كان دخل في المستمن عسكر المسلمين في دار الحرب  
او دار الاسلام ومعه العبيد لم يطلب ان معهم باسرا المشركين فان الامير يمكنه  
من ذلك لانه صار مجبرا على معهم بالدرهم والدنانير لما صار مغفورا في ايدينا العبيد  
معه فمكنه من ان معهم باسرا المشركين بعد هذا يكون في معنى مفاداة الاسير بالمال  
بجلا ف الاول فهاك قد جاست منا وليس العبيد معه فلم يصير هو مجبرا على ان  
بالدرهم في الحكم بوضوح ان جواز المفاداة باسرا المشركين بطريق الضرورة ذلك  
عند تحقيق الحاجة الى تخلص المسلمين من ايديهم ولا ضرورة هنا لا مكان للتخلص  
بطريق اخر وهو الجار على البيع بالدرهم وتحقيق الضرورة حين لم يات بعبدة  
ولو كان جالسا في دارهم قبل الدخول ان سعه اسرا منهم يعيد في  
من عبدة المسلمين قد سماهم فلا بأس بان يجبه المسلمون الى ذلك لان الضرورة  
قائمة لم تصل يد الى عبدة المسلمين وبعد الاجابة عليهم ان يقولوا بذلك لان الشرط  
لما مع وجب التوقيف سريعا ولان اسير في ايديهم اذا ان لغاتهم وعده ان  
يكني فيهم ولكنه نقل بعد ذلك فقبينا انه لا بأس بان يفعل هذا وان دخل  
فمن قال لا تعالى ومن انش من يشرى نفسه ابتغاء رضات الله وان كان  
يعلم ان فعله هذا يضر غيره من الاسرا في ايديهم فلا فضل له ان لا يفعل خصوصا  
اذا كان كائنه فيهم لا يسلخ بعض ما يجب لانه مذوب الى النظر للمسلمين ورفع  
سرا بعد عنهم الا ترى ان الجاهل بهذه الغافل المشركين فاذا كان فعله هذا يسبب  
الاضرار للمسلمين ما ان يقتلوا او يخذلوا او لا فضل له ان لا يفعل ولو فعل لم يكن  
باس لان مراعاة جانب غيره لا يكون واجب عليه من مراعاة حق نفسه اذا  
كان يجوز له هذا الصنيع مع عملة لا نقل فاذا كان فعله سكي فيهم فلا يجوز له ذلك  
وان كان نجسا بسببه الاضرار بغيره من الاسرا كان اولي ولان سريته  
ارضى العدو فكانوا بالغرب من عسكر عظيم من العدو ولا يعلمون بهم نارا من  
من المسلمين ان يحل عليهم كرمته لان فعله هذا دلالة على المسلمين ليس  
بالمسلمين قوة على ان تقتلوا منهم لعلهم فلا رخصة في الدلالة على المسلمين  
لقتلوا او يورسوا ولو كانا هذا مكان المسلمين ولم يرضوا لهم فلا بأس ان يحل

عليهم فاذا كان فعله سكي فيهم الا انه اذا خاف ان يعاقل المسلمين فيقتلوا  
فلا فضل ان لا يفعل ذلك نظرا منه للمسلمين الا ترى ان قوام المسلمين  
لو حاصروهم المشركون ولم يكن للمسلمين بهم طاقة قد عوهم الى الصلح والامان  
كان الا فضل ان يصاحوهم ويقتلوا اما منهم وان ابوالا قتلهم لم يكن به بأس  
كما فعله حتى انه رخص عروضا عليه الامان فقال في عاهدت ان لا يقتل هذا  
لا اقبل اما من مشرك وما زال يقتلهم حتى قبل فوفوا انه لا بأس بذلك  
واذا اسرت كتابية فوقع في سهم رجل فذبحها او استولى بها دهي على ذبحها  
بعد ثم ان اهل الحرب اسروا من رجل فابوا ان يقتلوا منها الفداء الا ان يعطيه  
بنك المرأة فان رضى مولاهم بذلك فلا بأس بالمفاداة بها كرمته ذلك  
او رخصت به لانها بهذه المفاداة لا يخرج من ملك مولاهم فقد صارت كجيت  
لا يحتمل ان ينقل من ملك الى ملك لا يثبت فيها السلام من اسحقاق الرضا  
وانما يقطع عن مولاهم بهذه المفاداة خذمتها فكانه جعل خذمتها قد آسلم  
وذلك جائز لان المنفعة بغيره المال فلا يكون حرمته فوق حرمته المال  
ثم يجوز مفاداة اسير المسلم بالمال فبالحكمة يجوز هذا لانه لا ينجف على نفسها  
منهم فانها على دينهم وانما يرغبون في الفداء بها لاكمالها بسبب ثباتها على  
اعتقادها بدينها ولا معتبر بكونها درصا بالانها مملوكة ليس اليها من نفسها  
شيء فان كره ذلك مولاهم فليس ينبغي للاسير ان يعدي الاسير بها وان  
كان نجسا فنقل على الاسير منهم لانها صارت كجيت لا يحتمل الاخراج من  
ملك مولاهم بعوض ولا بغير عوض ومع بقا ملك المولى فيها لا يجوز المفاداة  
بها بغير رضا المولى فان طلب المولى ان يعرض قيمتها على غيره مع من يبت  
المال فلا بأس للامام ان يفعل ذلك لان عليه ان يعدي الاسير السلم  
من بيت مال المسلمين وهذا في معنى ذلك اذا فرق بين ان يعطي المال لهم  
ببخل الاسير وبين ان يعطي الى مولى هذه الجارية ليرضى بان يفاوى الاسير  
بها ثم هذا المال لا يكون عوضا عن ملكه فيها لانها لا يحتمل النقل من ملك الى  
ملك ولكنه عوض عن خدمتها والمولى ان يعرض عن خدمته المدبرة وام الولد  
بطريق الاجارة فان اخذها المسلمون من اهل الحرب بعد ذلك ردوا عليه  
لان ملكه كان قايما فيها وسلم له عوض الذي كان اخذ لانه اخذ العوض







وحيث هو حكم بيت مع الشهادة ويجوز اعتقاد الدليل المحتمل في ملكه وان طلب  
من المشركين وهو متفق من كلهم في بعض حصونهم ان تصاحبه على ان يصيروا ذرية  
المشركون ان فعلتم ذلك فالتكم وقتل اسراكم فان كان بالمسلمين عليهم قوة  
فان الامام يحسم الى ذلك ولا يفتت الى ما قال المشركون لان الذمة حلف عن  
الاسلام في الزم احكام الاسلام به في الدنيا ولو غلب الاسلام لم يسكن ان يغلب  
ذلك منه فذلك اذا قبل عقد الذمة قلنا يغلب منه وان لم يكن بالمسلمين عليهم  
قوة وخافوا على انفسهم فلا بأس ان لا يقتلوا ذلك منه الا ترى انه لو سلم لم يجب  
عليه نصرة عند الخوف على المسلمين من العدو واذ لم يكن بهم قوة عليهم فذلك  
اذا طلب عقد الذمة وان كان بالمسلمين عليهم قوة الا انهم يخافون على  
اسراهم فلا بأس ان يقتلوا ذلك منه فبذلك ما لو سلم فانه يجب القيام بنصرة وان  
كان يخاف من ذلك على اسرا المسلمين الا ترى انه لا يترك القتال معهم خوف  
القتل على اسرا المسلمين فذلك لا يترك الاجابة الى عقد الذمة لذلك فان  
نذفع اليكم اسراكم على ان لا يقتلوا منه ان يكون ذمة لكم فهذا ينبغي للامام ان لا يغلب  
منه لان تحصيل المسلمين من المشركين لسكونا مقابلة يكون عن الاسلام  
من ان يكون هذا ذمة المسلمين فان اجابهم الامام الى ذلك فحوا سبيل الاسلام  
ثم لم يظفر المشركون بالمحصور فسال المحصوران كون ذمة ان اجابهم الى ذلك  
بين ان الذمة حلف عن الاسلام في الزم الاحكام به في الدنيا فان قال المشركون  
هذا منكم نقص للعهد الذي عاهدتموا عليه لم يفتت الى كلامهم لاننا نتعرض لنفوسهم  
ولا لما في ايديهم ولكن هذا المحصور يمنع منهم فلا يفتت الا متناع من قبول الذمة  
بالسوط فان قال المحصور لا اكون ذمة لكم كس امنوني حتى اخرج الى بلادكم فقال  
المشركون ان فعلتم ذلك بقتل اسراكم فان الامام ينظر في ذلك فان كان  
باسال المحصورين ذلك خير للمسلمين احاله الى ذلك وان لم يكن فيه منفعة للمسلمين  
لم يحسم الى ذلك لان الامام نصب ناظر وعقد الامان في الامل مشروع لمنفعة  
المسلمين ففي كل موضع كون فيه ضرر على المسلمين فلا مانع من لا يحسم الى ذلك  
ولو قال المحصور سلم وانزل اليكم فقال المشركون المسلمين ان فعلتم ذلك فقتلنا  
وقتلنا اسراكم فعلى المسلمين اجابة المحصور الى ذلك سواء كان بهم عليهم قوة او لم يكن  
واشار في الفرق بين هذا وبين ما اذا طلب ان يكون ذمة له قوة بنا عليهم

فان اصرى بنا قال لا فرق في الحقيقة لان في الموضعين انما يثبت انهم  
اذا كان بالمسلمين قوة على ذلك فاما اذا لم يكن فانه لا يجب ذلك لان حال  
هذا المحصور فيهم بعد الاسلام لا يكون اقوى من حال سبيهم فيهم وانما يجب القيام  
بنصرة الاسير والقتال لاستنفاد اذ كان بنا قوة على قتالهم فاما اذا لم يكن  
لا يجب ذلك فهذا امك لا ان اسلامه صحيح بنفسه وعقد الذمة لانهم بانما  
يتم بالمسلمين فاذا لم يكن بهم قوة على اهل الحرب لا يجب اجابته ذلك فاما محمد  
رحمه الله يشير الى الفرق ما ذكرنا ان مفاداة الاسارى بالمسلمين لا يجوز بحال  
المسلمين به او كرموا والمفاداة باهل الذمة يجوز اذا رضوا به فذلك في هذا الموضع  
يجوز ترك الاجابة الى عقد الذمة اذا لم يكن بهم قوة على الدفع عن المسلمين ولا  
يجوز الا متناع من قبول الاسلام منه والقيام بنصرة لاجل ذلك والعجز الكبير  
الا سورة من المشركين يجوز مفاداة اهل المال لانه لا ربح لها نسل ولا يجب  
منها قتال فليس في مفاداة اهل المال معنى لقوله المشركين على قتال المسلمين في  
الحال ولا في الثاني وقد بينا ان عقد حابة المسلمين الى المال يجوز فحده رحمة  
مفاداة اسرا المشركين بالمال لان الحال حال الضرورة الا ترى ان عقد  
الضرورة يجوز مع السلاح منهم فذلك يجوز المفاداة باسراهم واكثر ما كان  
على ان ذلك لا يجوز للجابة الى المال فان فيه ترك القتل المستحق حقا لله  
وذلك لا يجوز لقتل الذمة ومن عليه الرجم ولا في هذا اظهر المسلمين للمشركين  
نهم يعاون طمع في المال وذلك لا يجوز بحال واذا اسرا الامام نسا وصبا  
واذ ظلم دار الاسلام لم يحقهم اباؤهم وابناؤهم فاما ان قتلوا اسراهم فليس  
ينبغي ان يباعوا منهم قبل الغنمة ولا بعد الغنمة الا عند الحاجة الشديدة للمسلمين  
مال في قول محمد رحمه الله وعلى ما قاله اكثر المشايخ لا يجوز ذلك بحال لانه مبادلة  
سبي بالمال فطريق السج فيه وطريق المفاداة سواء فان قتلوا اسراهم فليس  
وتركهم في بلادكم فهذا لا بأس به لان النفع من اعادتهم الى دار الحرب لا فيه  
من دعوى المشركين على قتال المسلمين باعادهم اذ اكبروا ونبههم ففي هذا الفصل  
ما وجد في المعنى واذا كان يجوز لمن وقعه في سبهم ان يعيقهم فذلك يجوز له  
معه من يعيقهم من اهل الذمة والمستأمنين ولو جأ اهل الحرب بالمسلمين  
وقالوا ينادي بقتلهم وفلان وفلان فلم يكن الدين طلب الا مبدء المسلمين فاعلم



عنه ان دفعوا اليهم هؤلاء الاسارى يبعثون اليهم بالدين طلبوا من المسلمين ان  
الى المسلمين ودفعوا الاسرى اليهم فاستجابوا لطلبهم ان يدفعوا اليهم اسراهم اذا دخلوا  
دار الاسلام لانهم التزموا ذلك والمؤمنون عند شروطهم ولا نكروا الوفاء بشرط  
لم يطمعوا الى المسلمين في سلبه بعد هذا فربما يتصور للمسلمون وان لم يفعلوا ذلك  
كانوا في سعة منه لان المقصود بخل المسلمين وقد حصل وجوبهم من المسلمين فطمعوا  
فانما شرطوا لانفسهم ما شرطوا بمقابلته ترك العظم وذلك لا يتحقق بالزوم ولكن  
ان كان في اسر المسلمين عبيد فلهذا في الوفاء بذلك الشرط فعيدهم ان يبعثوا اليهم  
بقيم العبيد لانهم كانوا محاربين مالكين لهم وبذلك الشرط اعطيت الامان في اكلهم  
الدين بسلمة اليه وقد عذرهم عليهم لاسلام العبيد وجوب رد قيمتهم كما  
الاحرار فانهم لم يملكوهم بالاسر ثم ان جاء مولى العبيد واراد اخذهم كان له ذلك  
بالقيمة التي بعث بها المسلمون اليهم وان ابي كانوا عبيد للمسلمين لان قيمتهم  
او بيت من بيت المال فكان المسلمون يشترونهم بها لبيت المال وان كان  
المسلمون انما افترقوا بعد اسلام من اهل الحرب فهو حري او اشتروه وقبضوا في  
قول ابي حنيفة رحمه الله وقيمة المسلمين في بيت الله لان العبيد حين اسلام فقبضوا  
ارادة ملك الحربى عنه وادام ذلك كان زوالا ما حركه كما خرج الى دارا مراع  
الا ان تمام ذلك بالسراة القبض جميعا لان زوال يد الحربى ح كونه لاسلام  
قطر اجبا في اليد الصغيرة والاسلم عبد الحربى فابعه في دار الحرب من حربى اخذها  
بجواز العبد لاسر من داره لان ابقى فيه من حق المولى مدعى فلهذا حقه كغيره  
لحقه وماله لا يوجد في الذي اسلم من عبيدهم وفي قول محمد رحمه الله بها سواء لان  
السراة القبض سبب لبيت المال فلا يجوز ان يكون مبطلا لملك التجار  
خروج اليه على سبيل المرافعة لانه سبب لملك نفسه بطريق القهر والملك اذا  
ملك نفسه على مولاة عتق ولهذه الولاة ان خرج اليه ايمان لم يعتق ولكنه سبب  
منه الى مولاة اذا جاءه يطالبه لان خرج لم يكن على قصد المرافعة فلا سبب لملك  
على مولاة وان كان الاسر الذين كانوا عندهم من المسلمين احوالهم في مولاة الاسر  
الدين طلبوا ان يبيعهم فزاد الامان بقومهم ويعطون قيمتهم فربما بيت المال  
على ذلك فلا بأس به لما فيه من الحاجة الى التخلص من المسلمين من ايديهم ولا في  
استناعهم من العذر العام وقد بينا ان الامام ولا يهجر على حب المال في

وان كانوا صاروا يدبرون او هبات اولادنا في مواليتهم ان يفعلوا وكانوا  
قد اسلموا فان الامام يحكم اهل الحرب الذين اخذ منهم الاسرا انه لا سبيل لرفع  
اصحابكم اليكم فان شئتم دفعنا اليكم منهم لانه انما شرط لهم عطا عبيد وانما كانوا  
عند المسلمين وقد عذر عطا واهم معطهم منهم وانما يعطهم ذلك ليعلموا الى  
المسلمين في المستقبل يعلموا انما يعطى بالشرط وهذا المقصود انما يحصل عند رضاهم  
فهذا قدم بشرطهم في ذلك فان رضوا اعطاهم ذلك والا فلا شيء لهم  
لانه لو بعث ذلك المال اليهم من غير ان رضوا به كان تضديعا لذلك  
المال فان المقصود به لا يحصل ولو ان مسلما في دار الحرب من اهل الحرب  
فهر على ما اخذته فقال العليج صاكنى على ان اعطيت مائة دينار فمدى بها  
نفسى على ان يحكى سبيل فليس يتبعى له ان يفعل ذلك دون الامير لان  
الماخوذ صار اسيرا للامام رآى في الاسير وليس لاحد من اهل الحرب ان  
نفقات على رآى في الاسير وليس لاحد من اهل الحرب ان نفقات على  
رآى الامير فان فعل المسلم ذلك به فخرج له مائة دينار كانت مائة شعبة  
لمسلم ان اخذها لا يزد ولا ينقص سبيله لان الذي ينفق كان مع صارت  
ما خذوه باخذة فلا يجوز له ان يقاوى بعض الغنمة بالقبض ولكن في ذلك  
طه الى الامير وان لم يكن الذي يبيع مع العليج ولكنه انتهى الى حصن متنع فاحذ  
المد مائة دينار بطريق الاستقراض او العطية فالافضل للمسلم ان يرد الذي ينفق  
على من اعطاه ما اياه سواء كانت من مال العليج او من غيره لان هذه الذي ينفقها  
ما خذوه باخذ العليج فانها لم يكن معه وانما صارت في يد المسلمين بطريق الابرار  
الصالح وقد بينا انه لا ينبغي له ان يحكى سبيل العليج فبقوات على رآى الامير في ذلك  
واذا عذر عليهم المجيها شرعا كان عليه رد الذي ينفق بالمجى بالعليج الى الامير كما  
لفصل الاول هناك اخذها جميعا بالغير يمكن شرعا من المجيها فان اخذها  
واطلق العليج ثم جاء الى الامير ونقص عليه الغنمة فانما ينبغي للامير ان يقدم اليه  
عن مثل هذا الصنيع في المستقبل ولا يعاقبه في المدة الاولى لانه فعله جهل منه  
فغذره على بقوله صلى الله عليه وسلم افقر ذوى الهياك عكركم فخذ الذي ينفق  
فنجعلها في غنمة المسلمين لانه توصل اليها بمنفعة المسلمين وسبب كان اصله  
فان خلف عكركم من المسلمين بذلك العليج واخرجه الى دار الاسلام بعد ما



وقال اهل العسكر الاول نحن احن به لان صاحبنا كان اخذه ثم أطلقه لم يكن  
لهم ذلك لان احن في المأخوذ لا يملكه قبل الا حارزوا حارزه وجعل العسكر  
الثاني دون الاول وان قال العبد لاهل العسكر اني لا سبيل لكم على  
صاحبكم فلان قد مني واطلقتي لم يفت الى قوله لا يبيع منه وانتهى كان له  
من الذي كان اخذه اولاً الا ترى ان الامير نفسه لو كان فادى به المسلم  
او ادى ان من عليه وان يعديه بال و على سبيله حتى عاد الى منه ثم اخذه المسلم  
بعد ذلك كان فادى به لان الامير ما صالحه بالمعاقبة على ان يكون احن  
بصل الى منه لا على ان يكون احن في بلاده فاحتمل بصل الى بلاده فهو في امان من  
المسلمين واما بعد ما بلغ منه فلا امان له من المسلمين وان كان اصحاب المسلم  
قبل ان يسلخ منه فاحذره فالامير ما يحيا ان ساء اخذ الصلح على يده ودينه و على  
سبيله وما يجب ان يفعل ذلك لما فيه من مفاداة الاسير المالك ان ساء  
جعلته في دواليه ما يثر على اهل الحصن الذين اخذت منهم لانه لم يسلخ منه فحاله  
معنى حاله في وقت الصلح ولو علم الامام بحاله وقت الصلح كان له الخيار فيه كما بينا فهذا  
مسألة والله اعلم

**باب فداء الاسرا من الاحرار والمملوكين بالمال**

واذا اسرا من المسلمين او من اهل الذمة فقال المسلم اذى من سنين فيهم قد قتل  
اهل الحرب او استرق منهم ففعل ذلك واخرجه الى دار الاسلام فهو حلال سبيل  
لان فعل المأمور بامر كفعله بنفسه وهذا ان احراز ملك بالسر والاسر والمال  
فداه به المأمور دين له على الامر لانه احياه باذى من المال فكان هو بئر له بالامر  
عبد القصاص رجلا ان يصالح ولي الدم على مال وبعطية بوضعي امره باذنه  
محفل يجوز ان يكون على سبيل النصف به على الاسر ويجوز ان يكون على سبيل الاذ  
للاسير فاما ميت به اذى الامر من عند الاطلاق ويجعل ذلك مستقراضا من  
فرجع عليه بجميع ما ادى في فداء الى مقدار الدية فان كان فداءه باكثر من الدية  
مرجع على الامر بقدر الدية دون الزيادة وقيل ينبغي في قياس قول ابي حنيفة رحمه  
ان يرجع بجميع ما ادى قبل ذلك او اكثر لانه باع مطلق الامر في الوكالات الاصح  
ان هذا قولهم جميعا لان ليس تركيل بالمبادله من حيث المعنى ومن حيث الصورة

ان كان فهو تركيل بالسر او بوضعيه رحمه الله في التوكيل بالسر الا ان يفرها انه فادى  
يتقيد بالسر بالبقعة وبقية الحق قدر دية فانما يملك بمطلق الا ان يفرها بغيره  
الدية دون الزيادة على ذلك فاداه باكثر من ذلك كان هو في الزيادة  
كالمتبرع بالفداء عنه بغير امره فانما يرجع عليه بقدر الدية دون الزيادة فان قيل  
ان كان هو في هذا العقد مثلاً امره فينبغي ان يرجع عليه بجميع فاداه به وان  
كان مخالفاً لمره فينبغي ان لا يرجع عليه بشئ كالتوكيل بالسر اذا خالفه في السر  
باكثر من قيمة البيع بعين فاحس قلنا هذا ما يستقيم ان لو كان هذا العقد مستقضى  
على سبيل المبادلة وليس كذلك فاحكم المسلم ليس محل ذلك وانما كان الامر  
مستقضى من المأمور بمقدار دية دون ذلك واما قوله ان يفرها ذلك  
في فداء فهو في ذلك القدر يكون مقضياً به وفيما زاد على ذلك يكون تبرعاً به  
فرجع عليه باقرضه دون ما تبرع به وعلى هذا لو كان المأمور قال اذى في منهم  
الالف درهم فلم يمكن المأمور من ذلك حتى زاد فانما يرجع عليه بالالف خاصة  
لان الرجوع حكم الاستقراض وذلك في الف خاصة وهذا بخلاف السر لان  
التوكيل بالسر انما يملك من المأمور بملكه وعند اختلاف لا يتحقق التوكيل  
منه في شئ فلهذا لا يرجع عليه بشئ من الثمن ولو كان المأمور قال للمأمور فدية  
ما ايت او ما ست او امرت جاز فمما تعديني به فانه يرجع عليه بفداءه قبل او  
بانه صرح بالتعديم في التقضي كان مثلاً امره بجميع فاداه به قبل ذلك واكثر فان  
كان المأمور مكاتباً فامر المأمور بغيره بال ذلك جاز فمما تعديني به فانه يرجع عليه  
في الحال لان في فداءه بالمال جباؤه كماله ان يفرم المال في مثله في الحال الا ترى انه  
اذا صالح عن قصاص عبده على مال او امر غيره به كان مؤخذاً به في الحال فاداه  
المكاتب احن كسبه فيما يرجع الى حاجته ويكون هو في ذلك كالحكر كما في نفقته  
فان عجز قبل او الفداء وردي الرقح في ذلك الفداء لا دين ظهر وجوبه في حق  
مراله فيباع فيه بعد العجز لان نفقته المولى عنه الدين وقيمة المكاتب في الفصل  
بئر له الدية في فصل الحكر لان بدل نفسه قيمة نظره ذلك بالجناية عليه لان فرق  
ابنيهما ان مقدار الدية معلوم بالتقضي فلا يفره زيادة على ذلك قلت الزيادة او  
كثرت والقيمة تعرف بالجور والنظر فان فداءه باكثر من قيمته بقدر ما يتفادى  
فيه يرجع عليه بجميع ذلك لانه لا يتحقق الزيادة بها بخلاف ما اذا كانت الزيادة



بقدر ما لا يتغلب الناس فيه ولو كان المكاتب قال قد في منتهى  
وقد في الف درهم ففاده بالف او اكثر لم يرجع على المكاتب لا بحسبانه لانه  
استقرض منه الا سمي فاما يكون هو متوضعا في ذلك القدر ويكون متبرعا في  
الزيادة على ذلك وحقا القيمة عند عدم التصريح بمقدار استقرض منه فاما عند  
التصريح بذلك فلا يعتبر القيمة ولو كان قال قد في خمسة آلاف وقيمة نصف  
ففي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله ذلك كله لازم للمكاتب في مكاتبته وفي  
قول محمد رحمه الله انما يرجع عليه قبل العتق بمقدار قيمة فقط واما الزيادة على ذلك  
فاما يطالب به بعد العتق وهذا بناء على اصل معروف ان عبد في خيفه رحمه الله  
والمكاتب في البيع والشراء لغين الفاحش فبذلك على قول أبي يوسف رحمه الله  
رحمهما الله لا يملك البيع والشراء لغين الفاحش فذلك في الامور المعقودة  
وعند أبي حنيفة رحمه الله هو بمنزلة المحرر يرجع الامور عليه بجميع المسمى لانه يصير حرا  
منه ذلك القدر وعلى قول أبي يوسف رحمه الله هو لا يملك البيع والشراء  
الفاحش كالا يملك الهبة فيكون امره في مقدار قيمته صحيحا غير في حالة الرق  
زا وعلى ذلك بمنزلة الهبة والكفالة منه والمكاتب لا يواخذ بغيرها الكفالة  
يعتق فيها لا يرجع عليه الامور بالزيادة على مقدار قيمته حتى يعتق ايضا ولو كان  
انما في المحرر والمكاتب بغيرهما فكل واحد منهما على حاله كما كان فلا يرجع  
عليهما بشئ لا من مال يملك بالاسر والفاذي منقطع في الفداء وان كان الماسور  
ادام دله ما دون او محجورا من رجلا ان يغديه من العدة وبال ففاده مثل قيمته  
فعله رده على مولاه لان المدبر دام الولد لا يملك بالاسر لم لا يرجع عليهما  
من الفداء حتى يعتقا اما اذا كانا محجورا عليهما فغير مكمل لانه لا يعتبر امرهما في  
مولاهما وان كانا ذواتا لهما ففقه بطل حكم ذلك الاذن بالخروج من يد مولاهما  
الى يد اخرى فامره كما يبطل بالاباق وان قد انفس بالمال بمنزلة الصلح  
القصاص على مال والمادون في ذلك والمحجور سواء الا لو اخذ به الصلح الا بعد  
العتق فذلك الفداء في الاعتق يرجع الفادي عليهما باقدا به الا ان يكون  
فذاهما باكر من تعقها بقدر ما لا يتغلب الناس فيه فحينئذ لا يرجع عليهما بفعل  
لان اعتبار امرهما في حقهما كما عتبا امير المكاتب وقد بينا ان ذلك عند اطلاق  
بنفسه بالقيمة فبذلك استلزم ولو كان المولى هو الذي امره المستقرض بقدر ما

بشرهما فقال بشرهما او فدهما ولم يقبل له فان فدهما بمثل النعمة وزيادته بشر  
رجع على المولى بجميع ذلك لانها باقيا على ملك المولى وامر المولى اياه بان  
يقضى ملكه يكون استقرضا منه للمال بمنزلة امر اخر في حق نفسه وهذا ان الفداء  
بمنزلة الصلح عن القصاص وامر المولى بذلك يعتبر في حياته مدبره وامر دله سواء  
اضاف ذلك الى نفسه او لم يضيف فان اختلف الامر للماسور في جميع هذه  
الفصول فقال الامر مكاتبان فدهما بقوله وقال الماسور بل امرتني بكذا اكثر من  
ذلك قال يقول قول الامر مع يمينه لان الامر مستفاد من جهة ولو انكره صلا كان  
القول قوله فذلك انما اقر في مقدار دون مقدار ولو قال الامر مكاتبان  
فدهما باذرت ولكنك فاده فبني باقل منه ذلك قال يقول قول الامر ايضا  
مستقرض للمال من الامور فاما وقع الاختلاف بينهما في مقدار اقرضه اياه  
فالمقرض مدعي الزيادة فعليه ان يثبت باليمين والمستقرض من شكر الزيادة فيكون  
القول قوله مع يمينه ولو ان مولى المكاتب الماسور قال رجل بشره لي اذ قد  
لي بالف درهم او قال فاده بالف من مالي ففعل ذلك رجوع بالف على الامر  
دم من له على المكاتب بشئ لانه لم يأمره المكاتب بشئ والا مرجع اضاف العقد  
او المال الى نفسه ففعل نفسه ضامنا لذلك المال بمنزلة الفضولي في كل حال  
عن القصاص على مال بالاضافة الى نفسه يجعل ضامنا للمال فبذلك استلزم ان  
ولكن قال بالف درهم فان كان الماسور خفيط لا امر في المعاش فذلك انما يستقرض  
لان الخطة القائمة بينهما بمنزلة الاضافة الى نفسه او قوى منه في حصول معنى الاستقرض  
به وان لم يكن بينهما خطة فهو منقطع في الفداء لانه اشار عليه بان يكتسب  
السطوع المعروف فلم يضمن له شيئا ولا اشار عليه بشئ وذلك ان كان الماسور  
حر او حرة والامر زوجها او بعض قرنتها او جنبي ففاده العقد والمال الى  
نفسه بغير ضمان للمال وعند عدم الاضافة ان كان الماسور خفيط لانه فذلك ان  
لم يكن خفيط فهو بشر عليه بمسورة فلا يرجع عليه بشئ وان كان الماسور صغيرا  
ايوه رجل فاده الى ومن مالي يرجع للماسور بالف على الولد لانه ضمن له ذلك ثم  
يرجع به الولد في مال الولد استحقاقا في العياس يرجع لقيام دلالة عليه في نظير  
العياس واستحقاق فيما اذا زوج الاب ابنة امه ومنه الصدق كذا في منزله  
فانه يرجع به على الولد في العياس وفي الاستحقاق لا يرجع لان العادة الظاهرة



ان الابا بمنزل هذا يقرعون وفي الرجوع لا يطعون فذلك في الفداء ان  
لم يرد الوالد حتى يموت كان ذلك ديناً في تركته باعتبار ضمانه ذلك  
ولكن يرجع به الورثة في مال الولد على قياس الصداق اذا ضمنه فانت قبل  
ادائه فاخذ من تركته والمعنى فيها ان هذا الضمان بطريق الصلة منه لولد  
وتمام الصلة بالعقب فاداءات قبل الاداء لوفيقا معنى الصلة كان ذلك  
وصيه ولا وصية للوارث وان كان الوالد حين ادائه في حياته شهيداً لولده  
يرجع به على ابنه فذلك له كما في الصداق وهذا لان العرف انما يعتبر عدم  
التصريح بخلافه وان كان قال للمامور فده ولم يقل له فان كان المامور  
خلط له فهذا الاول سواء لان الخلطة القايمة بينهما دليل الاستقراض فبذلك  
اضافة العقد الى نفسه وان لم يكن خلط له كان ذلك جازاً للذي قد  
على الغلام معه ولا سبيل له على الاب لان امر الوالد جاز على ابنة الصغير  
فذلك بمنزلة المامور بنفسه ان لو كان بالغاً لا يرجع على الوالد لانه كان  
مقبولاً عن الولد لاضمانه حين اطلق الامر بالغاً وهو نظير السخاخ اذا قبل  
الاب العقد على ولده الصغير فان الصداق يجب على الولد دون الاب  
فهذا قياسه ولو كان المامور وكل رجلاً بان يامر المستمن حتى يقضي من  
وقال الوكيل المستمن فده الى من العدة وادى من مالي ففعل ذلك كان  
الفداء للمامور على الوكيل خاصة لانه باضافة العقد والمال له نفسه صار له  
المال للمامور بمنزلة المستقضى منه فيكون رجوعه عليه ولا يرجع له على المامور  
لانه باجرى بينهما معاملة ولكن الوكيل هو الذي يرجع على المامور وكذلك  
ان لم يقل له ولكن المامور كان خلط للوكيل لان قيام الخلطة بينهما بمنزلة  
اضافة العقد والمال له نفسه وان لم يكن بينهما خلطة فلا شيء للمامور على الوكيل  
لانه معبر عن الموكل اضاف العقد اليه بقوله فده فلان المعبر ليس عليه من المامور  
شيء ولكن المال للمامور على المامور لان عبارة وكيله فام مقام عبارة فانه  
بذلك بنفسه وهذا لانه متى كان الوكيل عاقداً باضافة الى نفسه لم يكن المامور  
هو العقد وانما نظير الوكيل بالجمع من جهة المدة اذا ضمن المال فان رجوع الزوج  
يكون على الوكيل خاصة دون المدة واذا لم يعين المال كان رجوعه على المدة  
الوكيل للمعنى الذي قدنا فان كان المامور عبداً او امة فامرنا من غيرهم

يسير او يقتدي منهم ففعل ذلك بمنزلة فقيمة او اقل واكثر فهو جاز ورجوعه  
لهذا المشتري لانهم ملكوه بالا حراز ولو اشتراه منهم هذا الرجل بدون مشورة  
الملوك كان مستراً بنفسه فذلك اذا اشتراه بعد مشورة الملوك لان قوله  
استر في مشورة الاتوى انه لو كان يداني دار الاسلام فاشتراه فهو لاه كان  
مستراً بنفسه قبل هذه المشورة وبعد فاذ اخبره بخبر مولاه فان شاء اخذته  
وان شاء تركه ولو قال استر في نفسي منهم اذ قد لي نفسي فان اشتراه بقيمة  
يسير واخبرهم انه يستر بنفسه فاعيد حراً سبيل عليه لانه جعل المامور نائب لنفسه  
ولو جعله ان اخبره بغيره في السر كان مستراً للموكل عنه وجعل الموكل  
عنه في الحكم كانه باستر العقد بنفسه فبذلك جعل العبد في الحكم هذا العقد كانه استر  
نفسه من مولاه فيحقق ثم للمامور ان يرجع بالغدا على العبد لان سره للعبد كسر  
ان جنى اخبره وذاك اذا ادى الثمن من المامور به على الامر فبذلك يرجع على الامر  
لان امره في حق نفسه صحيح وصار هو كالمستقضى لذلك المال منه فان كان  
العبد مدبراً ومكاتباً او كانت ام ولد والمسئلة يحلها لم يعق لانهم لم يملكوه  
بالا حراز بل هو باق على ملك مولاه الاتوى ان اخبره لو عتقه لم ينفقه ففعله  
فيه ولا سلم عليه وجب رده على مولاه بخلاف ما سبق فلو ان استر في نفسه  
اذا اخبره فهو مردود على مولاه بغير شيء لان المشتري متبرع في ذلك الملك فغيره فلا  
يرجع عليه بشيء منه ولو كان العبد والامة قال للمامور استر في نفسي فاشتراه لم  
يجز اهل الحرب انه يستر بنفسه فهو ملك للذي اشتراه لانه لا يمكن ان يجعل  
مستراً للعبد حين لم يخبر بالملك به فان اشتراه للعبد يكون عتقاً فيعقب الولد بالولي  
واذا ثبت في ذم الحرب كالتب وبشره لنفسه يكون ملكاً وان لم يخبر بالملك  
لوجه الرضا من الملك لنفسه عليه ولزوم الولاية فلا يجوز الزم الولد احد بغير  
رضاه بخلاف ما اذا اخبر مولاه بذلك وان كان اشتراه باكثر من قيمته بما لا  
يغنيان ان سفيه واخبرهم انه يستر له فهو ملك للمشتري لان مطلق امر العبد  
باستر ينفرد الى السر بالقيمة وزيادة يسيرة كما لو كان الامر غيره فاذ استر  
باكثر من ذلك صار مخالفاً فبذلك اشتراه بغير امره فكان مستراً لنفسه فذلك  
لو كان الملك قال استر في نفسي بنفسه فدهم فقال يعونه بنفسه فدهم  
ففعلاً عتق العبد لان هذا عتق كمال لو كان العبد هو الذي فاعلهم به ففعله



الحاجة الى قبوله ما يندلكنه لعتق دولاه با بعه ولو قال بعينه  
درهم ولم يقبل لنفسه كان مملوكا للمشتري ياخذ مولاه باليمن لان المحرري  
لم يترحم ولاه حين لم يجزه انه لست له وان قال بعينه بالقي درهم لنفسه  
المحرري منه فلا بد من قبوله وبعد القبول يكون ملكا له لا يخالف ما امر به  
فكانه اشتراه بغيره ولو كان قال له اشترى لنفسى ما كنت في اشتراه  
لا اهل الحرب انه لست لنفسه عتق العبد باي ممن اشتراه لانه فوض الامر اليه بما  
فكون هو مملوك امره يرجع عليه باي من الفدا بالقي ما بلغ فان اختلف  
فداه به فقال العبد فاني بخمسائه وقيمة الف وقول المأمور فدية بالقي  
فالقول قول العبد مع يمينه الا ان يقيم الاخر البينة لان المأمور يميني لنفسه  
زياده ودين في ذمة العبد وهو سكره فالقول قول المكن مع يمينه وعلى المدعي  
لزيادة البينة فان قيل لما لا يصار الى التي لفت بينهما فبذلك لا يختلف  
الوكيل والموكل في الثمن قلنا على قول ابي خيفة رحمة الله فان العبد قد عتق  
ومن اصد له لا يصار الى التي لفت بعد تغير السلعة ولكنه يعبر فيه الى عوي  
والا بخاروا ما عتق رحمة الله فان المصير الى التي لفت بعد تغير السلعة في  
موضع مكن فسخ العقد على القيمة وهذا لا وجه لذلك لان بالعتق لا يسل  
العبد من جهة المور حتى يقال بزيادة القيمة باعتراف ذلك فهو بمنزلة  
الايجور والمتاجر مختلفان في مقدار الاجور بعد استيفاء المنفعة وهناك ايضا  
الى التي لفت ولكن يجعل القول قول المنكر لزيادة مع يمينه ولو لم يقبل المور  
لا اهل الحرب اني اشترى لنفسه كان مملوكا له اذا اشتراه لان با بعه ما مضى  
عليه وبثرت ولا يله فاذا اخرج كان للمأسور منه ان ياخذ به اشتراه  
به ان شاء فان اختلف في ذلك فالقول قول المشتري مع يمينه وكذلك  
ان اختلفا في جنس العقد بان قال مولاه ذهب لك اهل الحرب فاني اخته  
بقيمة وقال المشتري اشترى منهم بالقي درهم فالقول قول المشتري ذوقه  
بيان هذا الفصل قبل ان يبينه وبعد ذلك فيما اختلف فيه وفيما اختلف فيه  
وانه بمنزلة الشفعة وان لم يفسح على قول ابي يوسف رحمة الله في هذا الموضع  
انما البينة ولو كان المولى العبد للمأسور قال لست من اشترى لي منهم او اشترى  
من مالي فان اشتراه بعينه فالعبد لا امر لانهم مملوكه بالاجازة كان امره على العبد

ان اشترى له وامرا جنبي اخر سوا في انه عاود العقد بقيمة او بغيره لسر اذا  
اشتراه بغيره فاحس كان مخالفا لمشتري لنفسه ثم يكون لمولاه القديم  
الحديث ان شاء اخذه منه با اشتراه به وان شاء تركه ولو كان قال اشترى  
ولم يقبل له ولا من مالي فهذا مسورة اشار به عليه فيكون المني طب مشتري  
لنفسه شفعة فيه تصرفا بغيره لا لو اشتراه قبل هذه المسورة وهو نظير رجل قال  
لغيره اشترى عبي فلان ولم يقبل له ولا من مالي فان ذلك مسورة لا توكيد لملك  
قوله اشترى لي وان كان قال اشترى لي ما سئيت فقد فوض الامر اليه بما فكون  
مشتري له باي ممن كان فان اختلف الامر والمور فيما اشتراه به يميني فبذلك  
لان الوكيل مع الموكل بمنزلة البائع مع المشتري في حكم التي لفت عند الاستيفاء  
في الثمن الا انه يحلف الامر على العلم لانه استخلاف على فعل الغير ويد في البيع  
لانه بمنزلة المشتري والبيدانه يمين المشتري في قول ابي يوسف لا احد هو قول  
محمد رحمه الله قد بينا في السبع وان انا البينة بنية المأمور لانه ثبت الزيادة  
ببينة وان كان الامر عتقه قبل اختلفا فهو حلاله عتق ملكه اذا اختلفا  
ذلك فالقول قول الامر في قول ابي خيفة رحمة الله وفي قول محمد رحمه الله  
شاه على اختلفا في البائع والمشتري مختلفان في الثمن بعد تغير السلعة على  
لا يكتمل العقد الفسخ فيه ولو كان المأمور حاد مكاتبه فامر رجلا بغيره فاني  
مع خمسة الاف درهم كان الفدا عليها جميعا يقيم على الدية وعلى قيمة  
المكاتب لان المعبر في باب الفدا في الحر دية وفي المكاتب قيمة بيل  
ما سبق ان اذا اشترى كل واحد منهما بثلث الفدا وقل رجوع عليه كجج اشترى  
به فاذا اختلف العقد بينهما مطلقا يتوزع عليها باعتبار بدل نفس كل واحد  
منهما وان كان اقداهما بخمسة عشر الفا وقيمة المكاتب الف درهم فقد  
واحد منهما باكثر من بدل نفسه بالاتيغاب ان اس فيه وهو لا يستوجب الرجوع  
على كل واحد منهما الا بقدر بدل نفسه فيه جع على كرمية الاف على المكاتب  
بقيمته وزيادته بقدر ما يتغاب ان اس فيه لا يبين ان طريق معرفة القيمة كرم  
بقدر ما يتغاب ان اس فيه يكون عقدا وان كانا قالاه اقداهما باسئيت فبذلك  
بشترين الفا قسم ذلك كله على احد عشر سهما باعتبار مقدار الدية وقيمة المكاتب  
ان كانت الف درهم وان كانت الفين قسم ذلك كله سدا باعتبار







الى دار الاسلام بان يتجره مولاه الحربي فلا سبيل للمولى القديم عليه لان ملكه  
لم يزل عنه ولو كان هو الذي اخبره بان لم يكن للمولى القديم عليه سبيل فذلك  
اذا خرج العبد ولكن الامام يبيعه لانه مسلم يعذر بكنيته من الرجوع الى دار الحرب  
ليست بمالك الحربي ملكه فيه فيبيعه الامام ونفق بمنع المال الذي في يده لمولاه  
الحربي ليجي قباضة لان حكم الامان قد ثبت في هذا المال الحربي فان اردوا ما سوره  
حين باعه الامام ان ماخذه من المشتري باليمن لم يكن له ذلك لانه حصل في دار  
ولا حق للمولى القديم في اخذه فلا ثبت حقه بعد ذلك فبخره بالاسلم مولاه وصار  
ذميا م باعه من اخر فان كان الجذب براء والمسته كالحالها في الوجهين ان قام  
او بان فهو مال الذي اكتسبه كله مردود على الماسوره لانه لم يخرج من ملكه حراز  
المشركين وانما اكتسب المال وهو مملوك له والكسب ملك ملك المملوك فله  
بان ذلك كله مردود على مولاه بغير شيء فان كان كسبه من تجارة او هبة  
وهو له فلا خمس فيه لا يحصل في يده لا على وجه الفقر فلا ثبت فيه حكم الغنية  
وان كان اخذه بغير طيب انفسهم حسن ذلك المال لانه اخذه بطريق الفقر  
بينما هذا الحكم في الجرام سورا اذا خرج بالمال فذلك في المدبر لان هناك  
بعد الخمس للاسرة وبنام مولاه لان المدبر ليس من اهل الملك ولان انه سوره  
وله اولاد ومن فخره وزوج حربي ثم خرجت هي واولادها من عين المولى  
الحربي او خرجت هي فراغت ومعه ابن لها صغير فاخذهم المسلمون فخرجوا واولادها  
فان احصاها مولاه في قبيل القسمة صدم واخذ اولادها بغير شيء وبعد القسمة بقسمهم يوم  
وقعوا في سهم الذي صار واله لان وله باخر ومنها والحق الذي كان ثانيا للمولى  
القديم فيها ثبت في اولادها باعتبار الجردة ثم قيام حقه فيها منع ثبوت الحرة  
لهم بالخروج على وجه المراجعة بخلاف الكسب فهو غير مملوك من عبيتها فلا  
فيه حق للمولى القديم بل في مال الحربي فيكون قيا للمسلمين ولو كانت هي حرة  
واولادها بان فلا سبيل للمولى القديم عليها ولا على اولادها صغارا كانوا كبارا  
ولكن يبيعه الامام لانهم مسلمون باسلامها فيبيعههم ويقف ثمنهم حتى يقدم الحربي  
فياخذه بجنب الامان ولو كانت مدبرة للمولى القديم ردوا جميعا عليه لانها كانت  
من ملكه بالاسرة واولادها لم يغير ثمنها لا يملكهم الحربي ايضا لان ذلك المدبرة يد فلهذا ردوا  
على المولى سورا فخره من عين بغير شيء وانه تعالى اسلم

### باب المفاوات بالاسراء وغيرهم من الاموال

اذا رغب اهل الحرب في مفاداة اسارى المسلمين بالمال فلا ينبغي للمسلمين  
ان يفادوهم بالاسراء ولا بالكراع والصلاح لان منفعتهم في دفع المال  
اليهم دون منفعتهم في رد المقاتلة او دفع المقاتلة اليهم لان ترى ان حمل  
الاموال اليهم للتجارة جائز وحمل السبي والكراع والصلاح اليهم للتجارة حرم  
وان كرموا لمفاواة بالمال وبغوا فيه بالكراع والصلاح فلا ينبغي ان يفادوهم  
بالاسراء لان حكم دفع الكراع والصلاح اليهم اهلون من حكم رد المقاتلة عليهم  
الا ترى انه يجب قبل المقاتلة منهم اذا تمكن المسلمون من ذلك ولا يجب  
الخلاف الكراع والصلاح عليهم فان كرموا ذلك ايضا فحينئذ يجوز لمفاواة  
بالاسراء ولو رغبوا في المفاواة بالمال عظيم فيه احيى فبالمسلمين في بيت اليهم  
فانه يجوز مفاواة ائمتهم بالاسراء دون الاموال لان هذه حالة الضرورة وعند  
الضرورة يجوز مفاواة الاسارى منهم بالمال على رواية الكاتب فيه  
تحصيل منفعة المال للمسلمين فلا يجوز مفاواة الاسارى بالاساءة بقا  
المال الذي يحتاج المسلمون اليه في ايديهم كان ادلى ولان قوام اهل  
استأنوا الى عسكر المسلمين للنفقة فقالوا انفسنا على نفقاتنا وانفسنا  
من الاسراء ففعل المسلمون ذلك ثم لم يقبل الصلح والمفاواة فاردوا الرجوع  
فانهم لا يمكنون من ان يرجعوا الى دارهم فاخذ من المسلمين وقدينا هذا الحكم فيما  
اذا استأنوا الى دار الاسلام فذلك اذا استأنوا الى العسكر في دار الحرب  
ولكن لو جرد الاسراء من المسلمين اهل الله من جارات والاولاد انهم لم  
في جنس الاسراء فذلك كل من لم يملكه بالاسراء ولا حرازا من مملوكة من العبيد  
والا فانما اخذ منهم ويعطيهم قيمهم لانهم مملوكة بالاسراء وقد عطف بهم الامان  
على اموالهم فلو قايلا بالامان يعطون قيمهم بعد الاخذ منهم لتعذر ثمنهم حتى يردوا  
بالمسلمين الى دار الحرب فيستحقوا بهم ثم اذا خرجهم العسكر الى دار الاسلام  
فان ثمنهم قيمهم فاذا لم يملك القنية لان سلاهم لم يمسس كانوا باادوس القنية  
بخلاف ما اذا اخذتهم فبغير ان فان هناك للمولى حق الاخذ بها قبل  
القسمة وهذا بخلاف ما اذا استأنوا الى دارنا ومعهم العبيد فاجبروا على بيعهم



فما عوهم ثم حضر المولى لان هناك حصلوا في دارنا وليس للمولى حق الاخذ فيهم  
فما لا يتقال من ملك لا ثبت لهم حتى لاخذوها ما حصلوا في دارنا الا وحق الاخذ  
للمولى ثابت فكان هذا ما لو دخل مسلم اليهم بامان فاشترى منهم دواهم سوا  
وان خرجوا من المعسكر ولا يمين معهم الا سراً فقد كانوا حبا ودمهم في موضع الا انهم  
حبس لا يكونون متعفين من في ملك الموضع فهذه الاول سوا لو قد منهم الجيد  
والآما ويعطون منهم قيمهم لانهم لم يصلوا اليهم فاما في ذلك مبلغ  
اخذ ملكهم منهم حبا وان كانوا حبا ودمهم في ثامنهم ومنعتهم والمسلمة لها  
فبعض سره فاصابهم فدا بيل لاهل الحرب عليهم في طلب العين والنفقة  
لانهم لم يصلوا اليهم فعد انتى حكم الا ان بينا وبينهم ثم اصبنا  
من قومهم حرب لنا فكان هذا ما صلحهم بالامان في الحكم سوا فاذا خرجنا  
الجيد والامان الى دار الاسلام اخذهم المولى قبل النفقة بغير شيء وبعد النفقة  
ان اخبروا وان وقع الصلح فيما بينا وبينهم على المفاد بالمال ثم اصابهم سره  
من المسلمين في الموضع الذي جاءوهم فيه فان كان ذلك الموضع بالقرب  
من عسكر المسلمين حيث لا يكون لهم منعة فعلى الامير ان يفي لهم بالصلح  
ويعطيهم المال وان كانوا اصابوهم في منعتهم فقد اسقط الصلح وليس  
على المسلمين ان يعطوهم شيئا من المال لان حكم الامان لم يناد في منعة  
اهل الحرب وقد تداخل في منعة المسلمين فحالفهم اذا كانوا بالقرب من المعسكر  
كحياتهم اذا كانوا معهم في ايديهم وحالهم اذا كانوا في منعتهم كحياتهم قبل  
لنا متوافقا وحصل مقصود المسلمين بطريق النفقة المباح فقد ليس عليهم  
ادائتي من المال لانهم مسلمون بحكم الصلح متباينين ولكن بحق عجزهم عن ذلك  
فينقض الصلح وان لم يعرف المسلمون ان الذي اخذوهم في غير منعة كانوا  
مع اهل الحرب الذين جاءوا للفساد ولم يكونوا في اهل الحرب نحن جنابهم  
فانه لا يقبل قولهم في ذلك لانهم يدعون ارضلاف الظاهر ويدعون على  
المسلمين وجوب تسليم المال اليهم فلا يقبل قولهم الا بحجة فان اقاموا ثبوت  
مسلمين او رجلا امرتين على ذلك وجب تسليم المال اليهم لان الثابت  
بالنية كان ثبت بالمعانية وان كان الثابت بان من الاسر قبلت شهادة  
لان لا تهم في هذه الشهادة وان لم يشهدوا بذلك ولكن قال بعض الاسر

كن معهم ودمهم جادوا بالانكسار ذلك بعضهم نفى القياس لاشي لا اهل الحرب  
من الفداء لان الدين اقروا بغيره باقرارهم الامير والمسلمين تسليم المال  
اليهم واقرارهم لا يكون حجة على غيره وفي الاستحسان اقرارهم اقرارهم جاز  
على نفسه وهو غير حجة على اصحابه فندفع اليهم حصنة المقرين مما وقع الصلح  
عمية من المال اعتبارا لا اقرار بعضهم باقرارهم جميعا بذلك وهذا لانه لا تهم  
في هذا الا اقرارهم فخرجوا من الاسر سوا حبا وادوهم ثم هم بقرون بانهم كانوا  
في ايديهم كانوا في ايديهم والاقرار باليد مثله الاقرار بالرق ثم اقرارهم  
الحال بالرق على نفسه صحيح فذلك اقرارهم بحال في حق اليد باليد على  
نفسه بغيره يكون صحيحا وكذلك لو كان فيهم صغار ينفرون عن أنفسهم ليس  
معهم اباؤهم فان اقرارهم بالرق على أنفسهم صحيح فذلك اقرارهم باليد  
كان معه ابواه فهو غير مصدق الا ان صدقه ابواه لانه في يد ابويه اذا كان  
معه فلا قول له في الاقرار باليد على نفسه لمنين من اهل الحرب وان  
اقرار الثابت والصبيان ان اهل الحرب هم جادوا بهم وسرهم شاهدان من الرجال  
انهم لم يجنوا بهم وانما جاءهم جميعا قوم اخذون من اهل الحرب فاشهادوا في  
بالعمل بها لانها حجة حكيمه مقضية الى الناس كافة وحجة الاقرار لا تعد المقر  
ولانه وجب القضاء بالشهادة في حق غير المقرين واذا قضى بذلك فقد صار  
المقر كمن في اقراره حكما وبعد ما يكذب لا يعتبر اقراره في حق نفسه فكيف يعتبر  
في وجوب تسليم فداءه على غيره ولو جاءهم قوم من اهل الحرب سوى الدين  
صالحوا على الفداء فلما اصابهم المسلمون فلا بد ان يكون مع اصحاب الفداء خلعوا  
كحفظهم لم يصعدوا على ذلك لانهم يدعون ارضلاف الظاهر ويدعون  
ان يرموا المسلمين بسليم الفداء اليهم فلا يقبل قولهم الا بحجة والمسلمين اصابوا  
منهم بغير فداء ولو ثبت اهل الحرب الى المسلمين الامير ان يفي بدمهم من  
من المسلمين ارجال بالرجال والنساء والنساء والصبيان بالصبيان فرضي المسلمون  
بذلك ثم جادوا بالاسر امن لم يملكوهم فادوا الامير ان يفي بدمهم ولا يعطيهم  
فهذا واسع لانه فداء لان اهل الحرب لم يملكوهم وهم ظالمون في جسدهم وقد  
بين ان اعطاه آلاما على السرور على الظلم لا يجوز ان نرى انهم مسلموا وصاروا  
ذمة اخذوا منهم ثدا وادوا فذلك اذ هم متوا عليهم لان مراعاة الامان



لا يكون واجب من مراعاة حرمة الاسلام او عقد الذمة وان كانوا قاصدين  
بمال فاستحب لهم الوفا بما عاهدوا عليه فلا ينسبوا الى الغدر ولا يطمسوا اليهم  
مثل هذا في المستقبل بخلاف الاسارى والكراع والاسلح اذا وقعت المفاداة  
بهذا لان الامتناع من رد ذلك واجب عليهم شرعا ولا سبب لاجزائهم  
الواجب فاما الامتناع من دفع المال اليهم فليس بواجب شرعا وقد بينا ان الجوز  
اي المال اليهم فلا سبب الوفا بما دفع الصلح عليه فانه ينبغي ان دفع المال اليهم  
غير ان في الكراع والاسلح والردس ان راي الامام ان يعطيهم قيمة شرطه لم يخل  
ذلك كراهة ان ينسبوا الى الغدر ويجزوا المسلمين بعد ذلك في مسئلة خاتمة  
المسلمين اليه فان قيل فلي هذا ينبغي ان يفي الامام لهم بما صلحوا عليه من الاسلح  
وغيره حتى يطمسوا اليه في المستقبل فلا ينسبوا اليه شيئا فانهم وان لم يطمسوا اليه  
فذلك لا يضر المسلمين شيئا ان اسلموا بحضرتهم ان لا ياتوا بالمسلمين بعد هذا حتى  
ياخذوا فداهم ولهذا الموضع لا يجوز للامام رد المقاتلة والقتال عليهم ليقبضوا  
على المسلمين ولو كانوا جارا وابعية واما المسئلة كالحا لها فان الامام ياخذ الجلاء  
منهم اذا ظفروهم بحرمة الاسلام ولا يعطيهم الفداء من الاسرا من اهل الحرب ولا  
من الكراع والاسلح ولكنه ينظر الى قيمة ما كان شرطه لهم فيعطيه ذلك وهذا  
في الفصل الاول واجب في هذا الفصل لان اهل الحرب قد ملكوهم حتى لا يسلوا  
او صاروا ذمة كان سالما لهم فلا يكون للامام ان يأخذهم منهم مجازا بخلاف  
الاول وان كانوا قاصدين بمال سلم المال اليهم وليس للمولى عليهم سبيل لانهم  
حصلوا في دار الاسلام ولا حق للمولى في اخذهم فلا ثبت حقهم بعد ذلك  
وان لم ينظر المسلمون باسراهم من الا حار حتى قاصدوهم باعدوهم من اسراهم  
فاخذوا المشركون اسراهم وعطوا المسلمين اسراهم فلا سبيل على اسراهم فيما قدوة  
ولكنهم حاروا سبيل عليهم وان كان فيهم امهات اولاد او مدبرون ردوا  
موااليهم بغير شيء الا ان يكونوا منهم امرا بالمفاداة بذلك فحينئذ يرجع عليهم بغير  
الدين قاصدين بهم او بقيمة الكراع والاسلح لان ذلك كان حقا على المسلمين  
اعطوه في الفداء المنفعة وجبت الى الماسورين فان كان بغيرهم وبغير المولى  
من المملوكين منهم فهم متبرعون في ذلك وان كان بالمولى ثبت حتى الرجوع  
عليهم لانهم انتم اؤذوا ذلك المسلمين حين امروهم بالمفاداة بهم وان كانوا عبادا

وكانت المفاداة بغير المولى فلا سبيل للمولى عليهم لان الامير صار كالشريك  
لهم من الدين جارا بهم بان ادهم به وان كان بالمولى يرجع عليهم بقيمة الكراع  
شرا او ابدا لانه صار كالنايب عنه في شراهم بان ادهم به ثم راد في التفرغ  
ما تقدم بيانه من المكاتب وعنده من الماسورين اذا قدوة الامير جاره او غيره  
وقد بينا هذا الحكم فيما اذا قدوة المسلمين في دار الحرب فذلك اذا  
قدوة الامام المسلمين في دار الاسلام فان كان الاسرا رجل من اهل الذمة فليس على  
الامام ان يفاديه من مال بيت المال لانه مال للمسلمين فانما يفادى به الاسرا من  
المسلمين دون اهل الذمة الا ان يكون مقاتلا حرا وغنا او كان دليلا بارض المنيعة  
يدل على عداوتهم فرائى الامام ان يفاديه من بيت المال فلا بأس بذلك لان  
في تخليصه منفعة للمسلمين ومال بيت المال معد له لئلا يفيادى به بأسره  
في سهم رجل ويعوضه قيمته من بيت المال فلا بأس بذلك لان هذا منه على  
وجه النظر للمسلمين وان كان الاسير من المسلمين فانه يجب على الامام مفاداة  
بمال بيت المال اذا لم يكن فيه اذى بالمسلمين فانما عند الاحجاف بهم لا يجب  
ذلك اذيت لو طلبوا ما ياتى الف دينار في فداء اسير من المسلمين اكان نجس  
على الامام بما لا يقول احد وان طلبوا فداءه بأسره من اهل الحرب قد وقع في سهم  
رجل ذكره ذلك الرجل دفعه في الفداء فان الامام ياخذ منه شأوا بى ويعوضه  
قيمة من بيت المال لان تخليص المسلم من الاسر فرض على كل مسلم بحسب القدرة  
والامكان فاذا امتنع منه نائب الامير منه به وعوضه قيمته من بيت المال فمخرجه  
المواستحق سهره وهذا على قول محمد رحمه الله في جواز المفاداة بالاسرا لقيمة  
الوقال اهل الحرب يعطون اسراهم من اسراهم من اسراهم فان الامام ينظر في ذلك  
فان راي المنفعة ظاهرة للمسلمين في ذلك بان كان سببا له فغنا  
فليقبل ذلك وان لم يكن فيه منفعة ظاهرة للمسلمين ولكن فيه جوارهم فكيف  
عيب لم يحكم الى ذلك لانه نصب ناطرا فدايع النظر للمسلمين فيما يفعلهم  
بمال لا ترى انهم لو طلبوا اسراهم من المسلمين ما ياتى من اسراهم لم يحكم الى  
ذلك فانه اسلمه ولو كان اخك ملككم او ابنه سيرا في ايدينا فاسلمنا لو عطيكم اسراهم  
المسلم على ان يردوا علينا اخك للملك لم يبعنا ان يردوه عليهم لانه مسلم مفاداة  
المسلم بالمسلم لا يجوز لان العفو بالمفاداة تخليص المسلم عجايب عليه فليس لهم



طابت نفسه بذلك وقال ردوني عليهم وخذوا اسيركم فان الامام تنظر في ذلك  
فان كان ما نزلنا على الاسلام بان حسن اسلامه فعل ذلك برضاه وان كان غير  
ما نزلنا على ذلك لم يفعل ذلك رضيا لانه اذا لم يكن ما نزلنا على ذلك فالتاثير  
انما رضى به ليرجع الى ما كان عليه ولا يجوز كونه من ذلك بحال الا انما لو كان  
قبلا نقول ان خذوا اسيركم وعطوا ذلك المدة لم يعطوا ان يفعل ذلك ولكن  
عليه الاسلام فان اسلم والا فقتله فذلك اذا حيف عليه اذ به بعد المفاودة  
فاما اذا كان لا يخاف ذلك عليه فاما لا يفادي به قبل رضاه لما فيه من تعينه  
للقتل والظلمة لا يرضى بذلك ما لم يكن استأنهم على نفسه وكان حاله ان كان  
المفاودة بالذمى او بالستة فيهم في دارنا اذ ارضى به وقد بينا ان ذلك جائز  
متد ولو جاست من منهم بغير من اسرا المسلمين على ان يفادي بهم عشرة قد استأنا  
باجابهم فوجدوهم قد قتلوا او اتوا فادان برجع بالاسرا الذين اخرجهم منع ذلك  
فان كانوا حرا على الامير سلبهم وقال الحق ببلادك فلا تسمى لك لانه ما كان  
بكلهم وان كانوا عبيدا واما اجبره على بيعهم فله ما لو جاب عبيده ما بان فاسلموا في  
دارنا وان كان شرط عليه في الامان ان تسمى او لك التفرق سلبهم فاني  
مولى لهم البيع فانه ينبغي للامير ان يفي لهم بالشرط اذا اخذ الاحرار منهم فبعطهم قيم  
الدين شرطهم له وانما اوردواهم وان باعهم مولى لهم فينبغي للامير ايضا ان لا يبيع  
برجع اخذ منهم الى دار الحرب ان كانوا اسلموا ودارنا لو جاب عبيده المسلمين في الحكم  
سواء واذا نزلوا على الاسلام واهل الحرب على ان ينهاؤنا مسنة حتى ينظر  
امرهم واد بعضهم من بعض ان يعطوهم رهنا بذلك على ان من عذر من العذر  
فقد آثر من الاحرار حلال فلا بأس باعطاء الرهن على هذا اذ رضى بذلك الرهن  
من المسلمين لانه لو من على الرهن من الرجوع عن الاسلام والظلمة لهم لا يجوز  
بذلك اذ انما كانوا فيهم رهنا وفيه منفعة للمسلمين اولى ولا ينبغي ان يكون الامام  
احد من المسلمين على ذلك الا ان يكون للمسلمين شركة متدبرة ونحو ذلك  
على انفسهم منهم فخذ ذلك لا بأس بكرة الرهن على ذلك لانه في منفعة لامة  
المسلمين وفي الامتناع من هذا الصلح خوف الهلاك على جماعة المسلمين  
الا قد ارم عليه وضع الخوف عن جماعة المسلمين فثبت للامام هذه الولاية

كان مخاف فيه على خاص من المسلمين وهم الرهن للاصل المعروف ان من  
ابتلى بينين فعدا ان نكحوا هو نكاح فان اخذ كل واحد من التوفيقين من جهة  
رهنا فعدا المشركون وقتلوا الرهن الذي في ايديهم فليس كل المسلمين ان يقتلوا  
في ايديهم من الرهن ولا ان يسترقوهم لانهم كانوا امنين عنده فلا يبطل حكمهم  
بعد المشركين بقوله تعالى ولا تزدوا ذرة وزرا اخرى ولكن المسلمين لا يبيعونهم  
الى بلادهم ويجعلونهم ذمة لانهم رضوا بالمقام في دارنا الى ان يرد عليه وقد تقرر  
رد رهنا علينا فكلنا محبتين في دارنا على ان يبيع برضاهم والكل ولا يبيعونهم  
في دارنا على ان يبيعهم على كونه الا بحكمه قال رضى عنه وعلى ان لا يبيعوا  
جوزي هذا الشرط بينه وبين قوم من اهل الحرب ثم انهم عذروا فقتلوا رهن المسلمين  
فجمع على عذرهم وسالهم عما يبيع برضاهم فقالوا لك ان يبيعهم لكان الشرط الذي  
شرطوا وفيهم ابو خنيفة رحمة ساكت فقال له مالك لا يبيعكم فقال ان قالوا لك  
بما عن راي فقد اخطا وادان قالوا يا علي هو ان فقد عتوك ليس لك ان  
يقصر لاحد منهم فقل ولا ينبغي فقال لم وقد شرط ذلك قال لانهم شرطوا عليك  
الا بجل وشرطت عليهم بالانحل في السبع وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل قال  
تعالى ولا تزدوا ذرة وزرا اخرى فاعطى القول عليه وقال دعوك ثم قط  
انما وثنيتي بما اكره قوموا من عندي فخرجوا ثم جمعهم من الغنم فقال قنيس الى العوا  
ما قلت فماذا نضع بهم قال سل العدائنا نسألهم فقالوا لا علم ن به لك فقال ابو خنيفة  
رحمة ان توضع عليهم الجزية قال لم قال لانهم حبسوا عذرك برضاهم الى رد الرهن  
وقد مات ذلك فاستحسن قوله وانني عليه ورده بجمل فان قلنا كان  
شرط ما لا بجل فلما قال لا بأس باعطاء الرهن على هذا قلت لان المسلمين حبسوا  
ليه ولا يفسخ في مجرى الشرط فانت تسي ولا ايتا تسي لا يمكن تذكرك بخلاف قل  
ارهن بذلك الشرط ولانهم مدين يعطوا الرهن واخذوا الرهن من المسلمين  
تد المسلمين على ان اخذوا منهم رهنهم فلا بأس بان اخذوا منهم لما بين انهم ظالمون  
في حبس رهن المسلمين ولا يجوز اعطاء الامان على التبر على الظلم بل يمكن تذكرك  
م لا يردوا رهنهم حتى يامنوا كما كان في نون فاذا استأذنتك ردوا عليهم رهنهم  
ولا يكون هذا عذر من المسلمين وقد سبق في نظره فانه اذا خاف من العسكر  
المتأين في المعسكر فانه يجوز لان يخرجهم معه الى دار الاسلام ساء او لا



حتى يامن ما كان يخاف ثم ردهم الى دارهم فبذلك لان ردهم في امان  
منه وان ابي الدين في ايديهم لان يعطوا رهن المسلمين لان افعالهم  
لما لهم وقتهم على ذلك لان الدين في ايديهم قوم فراروا المسلمين بربود  
بعضهم بلادهم بغير حق فلا يحسب المسلمين الا ان تعاقبوا لخصمهم من ايدي الظالمين  
اذا قدروا على ذلك وان كانوا قوا المسلمين لان تعاقبهم بدا ولكن لا يعطونهم  
حتى تروا رهنهم فان كان المسلمون يحا فونهم في الاموال والديار وعوهم من اهلهم  
ان لا يعطوهم رهنهم ولكن يديهم بالتقال لا خذ رهن المسلمين اذا قدروا على ذلك  
وان كانوا قد استولوا فيدهم واليهوم رهنهم لانه لا حاجة لهم الى حبس الرهن لان  
الاول هناك لهم حاجة الى حبس الرهن لان ذلك يخوف عن المسلمين فلا ينبغي  
برودا عليهم رهنهم ولكن تعاقبهم لاستيفاء المسلمين فريديهم وان كان  
اخذوا الرهن قد استولوا بالدين في منعهم وقد اوعدهم المسلمون فليس ينبغي للمسلمين  
ان تعاقبهم حتى يثيبوا اليهم بخلاف ما قيل وصولهم الى منعهم لان هناك  
تعاقبهم ليستردوا الرهن لان نقض المودعة وبعد وصولهم الى منعهم القتل لا يكون  
على الرهن بل على نقض المودعة وقد صحت المودعة فذلك يمنعهم من قتالهم حتى  
يقبض اليهم ولو جازوا اسرا المسلمين للمعاذاة فبذلك وانما في موضعهم فبذلك  
ثم رجواهم حين لم ينفقوا المعاذاة فتعبرهم للمسلمين واخذوهم منهم واسروهم واخذوا  
اموالهم فلا بأس بذلك كله لانه ما كان لهم من الاموال قط ثم ان فيهم عيلا وانه  
اخذوا مولا قبل القسمة لغيره وبعده بالقسم لانهم احبوا به بطريق الاعظام  
وتد الجفاف اذا استأمنوا اليهم ثم الضروا بهم حين لم ينفقوا المعاذاة فبذلك  
ان هناك اذا اخذ منهم العبيد والاموال قبل ان يصلوا الى منعهم يعطوهم فبذلك  
كانوا في امان منها ولا بأس بان تعاقبهم على ذلك لان استيفاء المسلمين فريديهم  
واجب فاذا اتوا ذلك جاز قتلهم وان اتى على انفسهم لا تولى ان يستأمنوا  
في دار الاسلام لو سلم عبده فاشترى من بيعه دارا وادخله في الحرب  
قاله على ذلك لانه اشترى من حكم المسلمين بعد التزهد فان هذا الحكم من ثمة  
المستأمن بعد الامان دالم يبلغ ما منه فهو في امان من المسلمين فاذا اشترى  
من الانبياء والحكم الذي التزهد جاز قتل على ذلك فذلك سبب ان ياتي الى علم  
**باب المعاذاة بالضعيف والكبير من السبي وغير ذلك**

ولا بأس بالميزلة ان يغادى الاسارى بالاسارى اذا اطلب ذلك  
اهل الحرب وطابت نفس السيرة بذلك الرضا من الاسارى والنساء والصبيان  
في ذلك مولا لم حكم باسلامهم لانه فوض اليه تدبير الحرب وتوفير النفقة على المسلمين  
والمعاذاة بالاسارى في دار الحرب من تدبير الحرب وفيه منفعة للمسلمين لان  
المسلمين الذين ياخذونهم بالمعاذاة اعظم غنا عن المسلمين ما يعطون الا انهم  
رضا اهل السبي في ذلك لتبوت حقهم في الماسورين فينبغي ان يستصحبهم في المعاذاة  
لما فيها من اسقاط حقهم عما ثبت حقهم فيه وكذلك بعد الاخراج الى دار الاسلام  
لا يحكم بحكم الاسلام الاسارى حتى ان الصبيان من السبي اذا كان معهم الآباء والامهات  
لا يحكم لهم بالاسلام حتى يصفوا الاسلام بانفسهم فيجوز المعاذاة بهم وكذلك ان كانت  
اباؤهم وامهاتهم في دارنا لان معنى البيعة بالموت لا تنقطع في حكم الدين لاري  
ان اول دليل المذمة لا يحكم لهم بالاسلام وان مات اباؤهم وامهاتهم في دارنا  
وهم صغار وكذلك ان كانت اباؤهم وامهاتهم معهم فطلب المشركون المعاذاة  
بالصبيان خاصة فلا بأس بذلك وان كان ذلك يفرق بينهم وبين اهلهم  
لان هذا يفرق بين تخلص المسلمين من اسر المشركين افضل واعظم اطر من ترك  
التفرق بين الصبيان والآباء ولكن لا يجوز معاذاة صبيانهم بالمال كما لا يجوز معاذاة  
البالغين منهم لان الصغار كملوك منة القتل ويكون له النسل بخلاف الشيخ  
والشيخ الذي لا يورثي بهما مثل لانه ليس في ردهما على المشركين من معنى التقوى على القتال  
سوى وفي الصغار يتحقق ذلك المعنى ولو اولى اهل السيرة والعسكر المعاذاة بالاسارى  
فليس لاميهم ان يغادى بهم الا ان يرضوا منهم من ذلك خلاصة واحدة الرضا من  
اهل الحرب الدين اسرهم المسلمون لا بأس بالمعاذاة بهم من القسمة وان لم يرضوا  
اهل العسكر والسيرة لان لاميهم ان يقتل الرضا من الاسراء وفي القتل ابطال حق  
اهل العسكر منهم من غير منفعة تخلص المسلمين من المشركين فلان يجوز المعاذاة وفيه  
منفعة التحريض كان دلي بخلاف السبي من النساء والصبيان والاموال والاربع  
والسلاح وغير ذلك فانه ليس له ان يبطل حق الغنائم عنهم الا بعرض فذلك  
لا يكون له ان يغادى الاسارىهم الا بطيب نفس الغنائم او يرضوا ان يؤولوا ذلك  
وذلك الحق يكون من مال بيت المال وبعد القسمة ليس له ان يغادى بالرجال الصغار  
الا برضا من وقع في سهمه لانه حين قسمهم فقد حرم عليه قتلهم فكان حالهم بعد القسمة



كحل النبت والعصيان وان اتي من وقع في سهمه الرجال المفاداة بهم  
والى المشركون ان يردوا اسرا المسلمين الا بالادب فكذلك فينقي الامام ان يشترهم  
بال بيت المال من مواليتهم ثم يغادى بهم فان ابوا ان يعطوه فوهم فقتل  
ثم اخذهم بتلك القصة مشا مواليتهم وادبوا لان المفاداة مهم مستحى على المولى ان يرضى  
بعطيهم الامام من بيت المال فان ابوا ابواب الامام من ماله في ذلك كاذبي  
اذا سلم عبده فاني ان معذرة الامام من ماله في ذلك لا متعاهه ما هو  
وكذلك لو طلب المشركون المفاداة بغيره كما من اهل الذمة تقوم من اهل الذمة فان  
الامام يشترهم في ذلك لان المفاداة باحوال اهل الذمة يجوز رضاهم فبغيرهم  
عند رضا المولى يجوز ولا يعتبر فيه رضا العبد لانهم ما يملك ولا قول للملك في  
نقله من ملك الى ملك في الرضا والسخط وان لم يرض المولى به لك شترهم  
منهم بال بيت المال فان ابوا ان يعطوهم فوهم فقتل لان لا ملابقت هذه  
الولاية في اهلاك المسلمين لتخصيص اسرا المسلمين به من ذل المشركين فلان  
هذه الولاية في ملك اهل الذمة كان اولى ولان اسير العسكر كاذي الاسارى  
يقوم احراز من المسلمين قبل البيع والقصة تعال اهل العسكر حتى اخذ فبهم من  
المسلمين لم يفتك في قولهم لانهم خودوا بغير امرهم ولو خودوا بملك خاص للمسلمين  
بغير امرهم لم يرجع عليهم شي من عوض ذلك فان خودوا بما هو من الغنيمة اولى  
وان كانوا اسرا لالامام ان يغادى بهم على ان يكون ذلك دين للغزاة عليهم  
فهو على ما شرط وكان عليهم هم ما خودوا به فوخذ ذلك منهم فبجعل في الغنيمة  
ويجوز ان يرضى من اصحابه لان حكم العبد حكم المبدل ولو كان مكان الاطراف  
من اسارى المسلمين عبيدا واما المسلمة بجاهلها فانما ياخذها الامير من العبد  
والا ما يجعلهم في الغنيمة منزلة لاسراهم ما يعطى من الاسرا ثم يكون لمواليهم الجاهل  
ان ياخذوهم لغنيمة لاسرا الذين فانهم الامام بهم لم يجعل في اخذهم في الغنيمة  
ان يتركوهم ويستوى ان كان غنيمة اسرا المشركين مثل غنيمة العبيد والاسرا المسلمين  
او اقل واكثر ما يتبع بن الناس فيه ولا يتبع بن لانه قد كان له ولاية قتل اسرا المشركين  
وقد ابطال حتى الغنائم فبهم بغير عوض فلان يكون له ذلك اجوز ان يرضى منهم  
كان اولى ولو كانت هذه المفاداة بالنبت والعصيان فان كانت الغنيمة او  
او كان النبتا وسير فلان اس به لاسير من غير رضا اهل العسكر فبغيره بغير

واذا كان ما يعطى اكثر غنيمة بالاتباع بن الناس فيه فانه لا محل للامام ان يفعل ذلك  
بغير رضا اهل العسكر لان اسراهم ان يردوهم من بيت مال المسلمين بقدر ما يعطى  
من غنيمة اسراهم اعتبارا لبعض الكل ثم يجمع ذلك كله فيرفع الجحش منه ويقيم  
ان خاص بين من اصحابه وذلك كل اسير من المسلمين على الارض التي تعال  
من دارها فوخذ ذلك من خارجا فغدي به الاسير المسلم الذي تعال عنها لان  
الممكن من اخذ الخراج باعتبار الحاجة وذلك بالمعاهدة الذين تعالون عن ذلك  
الارض فانما وقعت الحاجة الى مفادتهم كان ذلك الخراج متعينا لمفادتهم ولو  
الغرم بمقابلة الغنم فان لم يكن لها خراج فذلك في طرح غير من ارض الاسلام  
اذا قاتل عن سبي من ارض المسلمين فهو يقاتل عنها كلها لان اهل الحرب يقصدون  
الى الاستيلاء على جميع ارض الاسلام لو قدروا على ذلك فالدن تعالوهم من  
المسلمين ففهم عن جميع ارض الاسلام ثم استدل على اعتبار رضا المسلمين في  
بقصه سبي هو ان فعدو رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ سنة الاف من  
سبي هو ان حين اسلموا والقصة في ذلك ان فعدوهم الذين جادوا في الاسر  
صلى الله عليه وسلم انفع هذه الخطايا ببعض عما كنت وذا لا كنت ولو كنت في النفع  
بن المنذر وغيره من ملوك العرب لكان يرعى ذلك لنا وانت براس  
واصلهم وانما قالوا ذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من رعايتهم  
فما سمع ذلك ارق لهم وقال اذا صلب الظاهر فقوموا داعية واجتالكم في نفعوا  
ذلك فقال صلى الله عليه وسلم كنت منتظرا لكم فابطأتم اليحيى حتى جرى في السبي  
سها م المسلمين فانما كانت لي وغريبت فقد سلمت لكم فدا سمع المسلمون ذلك قال  
لها جردون والاضار وقد سلمنا ما كان ان ايضا تعال عينيه بن حبس انا انما  
زادة فلما قال لا فرغ بن عابس انا وبنوا تميم فلما اختلفوا قال رسول الله صلى  
عليه وسلم هو لا قوم فدا جاد المسلمين فردوا عليهم سبيهم ومن الى ذلك ففد عبيد كان  
لل راس ست فراض فخطبة من اول غنيمة بضيبة فلما ترى انه طلب رضاهم من  
الى الترم لم عرضا حتى ردوهم على قومهم فصار هذا اصل في الحكم الذي فدا في ابان في علم

### باب المواذعة

قال ابو حنيفة رحمه الله لا ينبغي مواذعة اهل الشرك اذا كان المسلمين عليهم قوة لان فيه



ترك القتال لما موربه او ما ختره وذلك مما لا ينبغي للايمان بعهده من غير حاجة  
قال الله تعالى ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الا عدونا ان كنتم مؤمنين وان لم يكن للمسلمين  
قوة عليهم فلا بأس بالموذعة لان الموذعة خير للمسلمين في هذه الحالة وقد قال تعالى  
وان يفتخروا فاستم فافتخ بها الآية ولان هذا من غير القتال فان على المتقاتل ان  
يحفظ قوة نفسه اولاً ثم يطلب العدو والغنيمة اذا تمكن من ذلك لا ترى الا ههنا  
بعض الذين لم يثبت سنانهم ثم يفتخو الله بجهنم بعد ان استعان بجهنم ايضاً ان  
النظر في الموذعة ضعف حال المسلمين وفي الامتناع منها والاستئصال القتال  
عند قوة المسلمين ويستدل على جواز الموذعة ببشارة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ذلك المسلمين بعده الى يومنا هذا فقد قال محمد بن كعب القرظي لما قدم رسول  
صلى الله عليه وسلم المدينة وادعته هو وكلها وكتب بينه وبينها كتاب واخفى كل  
قوم خلفهم وكان فيما شرط عليهم ان لا يبطروا عليه عند ما تم لما قدم المدينة بعد  
دفعه بدر بغير هو ودقعت ما كان بينها وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من العهد فارسل اليهم فجمعهم وقال يا معشر هو واسلموا لتسلموا فوالله انكم لتعلمون اني  
رسول الله وفي رواية اسلموا قبل ان يوقع الله بكم مثل وقعة فريسي بدر فصار هذا  
اصلاً لجواز الموذعة عند ضعف حال المسلمين والاقدام على المعاملة عند قوتهم وادعهم  
واوهم واحد منهم على ذلك جعلاً فلا بأس به لانه لما جاز ان يوادعهم بغير شئ فافترق  
منهم فامروا دعة بالباخذة منهم اجزاء ذلك المال فمثلة الخراج لا يجزئ ولكن  
بعضه موضع الخراج لانه مال اهل الحرب حصل في يدي المسلمين لا يباح ان يخل  
والكتاب فلا يكون من الغنيمة كما استرأه تعالى اليه في قوله فادعهم عذرهم  
ولا ركاب الآية ولا بأس في هذه الحالة بموذعة الردية بين الذين غلبوا على دارهم  
لانه لا قوة بالمسلمين على قتالهم فكانت الموذعة خير لهم ولكن كره اخذ بعضهم  
على الموذعة بخلاف اهل الحرب لان باخذة على الموذعة من المال بمثل الخراج لا يجوز  
اخذ الخراج من الردية بعقد لانه كذا لك الموذعة بخلاف اهل الحرب  
اخذ الامام ذلك منهم لم يرد عليهم لانه لا امان لهم من المسلمين في نفوسهم ولا  
في اموالهم وبعده غلبوا على دارهم فقد صار دارهم دار حرب حتى اذا وقع الظهور  
عليهم يكون لهم غنيمة للمسلمين فكذا لك باخذة منهم بالموذعة يكون للمسلمين  
لا يرد عليهم وان اسلموا وكذا لك لا بأس بموذعة اهل البغى لا يباح ولا حاجة اليها

الموذعة في هذا الفصل اظهر لانهم ربما يتألمون فيقولون ويرجعون ولا ينبغي ان  
ياخذ منهم على ذلك جعلاً لانهم قوم مسلمون لا يجوز اخذ الخراج من رؤسهم والمال  
الماخوذ بالموذعة بهذه الصفة فان اخذوه ردوه عليهم اذا وضعت الحرب  
او زارهم لانهم مسلمون لو اصاب منهم مال بالقتال وجب ردوه عليهم بعد  
وضعت الحرب او زارهم فكذا لك اذا اصاب منهم مال بالموذعة واذا  
خاف المسلمون المشركين فطلبوا موذعتهم فابي المشركون ان يوادعهم حتى  
يعطيهم المسلمون على ذلك الا فلا بأس بذلك عند تحقق الضرورة لانهم لم  
يفعلوا وليس بهم قوة دفع المشركين فظهروا على النفوس والاموال جميعاً فهم  
بهذه الموذعة يجعلون موالهم دون انفسهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لبعض اصحابه اجعل لك دون نفسك ودونك دون دينك ففهم  
بن الجاهل رضي الله عنه حين كان يراى رجلاً فضيل له انك تناقض فقال  
لا ولكني اترى ديني بعضه ببعض مخافة ان يذهب كله ففهم هذا بيان الآية  
بالموذعة ولا بأس بدفع بعض المال على سبيل الدفع عن البعض اذا خاف  
دأب الكل فاما اذا كان بالمسلمين قوة عليهم فانه لا يجوز الموذعة بهذه  
الصفة لان فيها الترام الدينية والزام الدل وليس للمؤمن ان يذل نفسه وقد  
اغواه الله تعالى ثم استدل عليه بفضله الاخراب فانه خسر رسول الله صلى  
عليه وسلم واهي به يومئذ مضى عشرة ليلة حتى خلص الى كل ذي منهم الحرب  
وحتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اني انتك عهدك وودعك اللهم  
انك انتك لا تغيبه وبلغ من حالهم ما قال الله تعالى واذا رقت الابصار  
ولم يغت القلوب انجاو ويطنون بالظنوا ثم ارسل رسول الله صلى  
عليه وسلم الى عبيدة بن جراح في رواية ارباب لو جعلت لك قتلاً ما لا يفسد  
رجع من معك الى عطفان ونجك بين الاخراب فقال ان جعلت الشط  
لعلت وفي رواية ارسل عبيدة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبتم في المدينة  
المنية ورجع عك وتخلي منك وبين قومك فتقاتلهم فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا قال ففهم انهم قال نعم ثم ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الى سعد بن معاذ وسعد بن عباد وهاشمية بن كعب بن عبد مناف وقد حضر عبيدة بن  
الكبت بن كنان فادعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعضه ودوات ليكن بينهم قتلاً



بارسول الله اوحى اليك في هذا فقال لا ولكني رايت العرب قد ركنتم على قوس  
واحدة فقلت اردتهم عنكم فقال لا رسول الله وانه ان كانوا ياكلون العلف في الجاهلية  
من الجهد والبطون منا قطار باخذوا ثمره الا بشرا او فرجين اياه الله تعالى بك  
واكرما وهدانا بك فغطى الدنيا لا غطيتهم الا السيف فتس رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الصحيفة وقل لا اذ هو الا غطيتكم الا السيف وقبل اسدين اخبر وعجبت عند رسول  
صلى الله عليه وسلم ما ورجيه فقال يا عيين الهجر من قبض رجليك اند حبك  
بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم والله لا رسول الله لا تفقدت حبك في الرمح  
طعنت بهذا منافي في هذا الحديث بيان ان عهد الصنف لا يفسد هذه المودعة  
فقد رغب فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حسن المسلمين ضعفا وعنده القوة  
لا يجوز هذه المودعة فانه لما قالت الا مضرا قالت علم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
منهم القوة فتس الصحيفة وفيه دليل ان فيها معنى الاستدلال ولا حكمة كرس  
الا مضرا والاستدلال لا يجوز ان يرضى به المسلمون الا عند تحقق الضرورة  
واذا وقع امام المسلمين اهل دار الحرب فخرج رجل من اهل تلك الارض قطع الطريق  
في دار الاسلام واخذ السبيل فافذه المسلمون فليس هذا انتقص منه للعهد لان  
اهل تلك الدار في امان من المسلمين بتلك المودعة لا ترى ان من اجل ذلك  
بتلك المودعة كان امنا لا نقض له والتمس من في دار بتسيل في الضيق لا يكون  
ناقصا للعهد كما لا يكون الذي به ناقضا لعنده وكما لا يكون المسلم به ناقضا لانه  
وهذا لانه لا منعه له فلا يكون مجبرا بالبيع لكونه يخرج من مخرج من المسلمين في دار الاسلام  
وانما يكون نقض العهد عند المجاهرة بالقتال وكذلك العهد لو افعلوا ذلك  
ولم يكونوا اهل منعة فهذا الواحد سواء كان هو لا غير متغيبين وهما جميعهم يصنع هو لا  
غير اثنين فان كانوا اهل منعة فعلا ذلك في دار الاسلام على انه لا يغير من  
ملكهم واهل ملكته فهو لا ناقضون للعهد لانه ليس فائدة العهد الا كرس بالقتال  
جا هروا بالقتال مغرزين بمنعهم كانوا قبضين للعهد مما سترتهم هذا هو حبيب المودة  
فان الملك واهل ملكته فهم على موافقتهم لانهم باشر واسبب نقضها ولا يضرهم  
ولا يؤخذون ذنب غيرهم وان كانوا خرجوا باذن ملكهم فقد نقضوا جميعا  
باس بقوتهم وسببهم حيث ما وجدوا فاعلمهم باذن الملك كعقل الملك تنفذ في  
جميع الملك في المودعة والمفاد لا نفيا وهم له درهما هم كونه لهم فاداهوا

للعهد صار اهل الملكة فقبضين للعهد بتعاله سوا عملوا باضع ملكهم اولم يعلموا ان  
خرج الى دارنا قبل اذن ملكهم في الذي اذن فيه فان ذلك الرجل قد حصل  
امننا فيبقى امننا لم يعد الى منعة وان كانت الجماعة التي خرجت الى القتال  
خرجت بعلم ملكهم فلم ينههم ولم يحرمهم من هذا الا اذن سوا انهم  
ينقادون له والسفينة اذا لم ينه ما مور ولانه كان الواجب عليه بحكم المودعة  
ان قدر على ذلك وخبر المسلمين بامرهم ان لم يقدر على ذلك فادرك هو  
منحتي عليه بتلك المودعة كان ذلك بمنزلة امره اياهم بالقتال ولو لم يكن  
بعد المودعة ان القتال خير فبعت الى ملكهم بنيت اليهم فقد صار ذلك نقضا لانه  
ليس على الامام في التخرج عن الغدر خوف ان يفسد النبذ الى ملكهم وخبره بانه  
فاصل الى قتالهم ولكن لا ينبغي للمسلمين ان يغيروا عليهم وعلى اطراف ملكتهم حتى  
يمضي من الوقت مقدرا بعبث الملك الى ذلك الموضع من يذرهم لانا  
اعلم ان ملكهم بعدا وصل الخبر اليه لا يمكن من ابطال ذلك الى اطراف ملكته  
الابدية فلما يتم النبذ في ختم حتى يمضي تلك المدة وبعد مضيتها لا بأس بالاعارة  
عليهم وان لم يعلم المسلمون ان خبرنا بهم لانه ليس على المسلمين اعلامهم وانما عليهم  
اعلام ملكهم ثم على ملكهم اعلام اهل ملكته فان لم يفعل هو ذلك فانه اذا قبل  
ملكهم لاس قبل المسلمين ولكن ان علم المسلمون يقف ان القوم لم ياتهم خبرنا  
ان لا يغيروا عليهم حتى يعلموا لان هذا سببه بالخذلقة وكما حق على المسلمين التخرج  
عن الخديعة عليهم التخرج عما سببه الخديعة وهذا الخلف بسبق ما يكون النقص  
من قبهم اما بجند اسلوهم بقتال المسلمين او برسول اسلوه الى امام المسلمين فبذ  
اليه فان هناك لا بأس للمسلمين ان يغيروا على اطرافهم وان علوا ان الخبر لم يصل  
اليهم لان هناك النقص قبا من قبهم وكانوا اعلم به من المسلمين وقد كان على  
ملكهم ان لا يفعل ذلك حتى يحرم اطراف ملكته فعول فان احاط العلم لا على حية  
من المسلمين ان ذلك الخبر لم يسقط الى اهل خيبر فليس ينبغي لهم ان يقاوموا حتى  
يبتدوا اليهم وانه على سبيل الاستحباب فاما الحكم به لا بأس بالاعارة عليهم لانه قد تم  
نقص العهد باصنع ملكهم ولا عبرة الوقت من الخلف ما اذا كان النقص قبل  
امام المسلمين لان هناك لا اعلام على امام المسلمين يجب الامهال بقدر ما ياتي في  
فيه الاعلام وان كان النقص من قبهم فالاعلام عليهم لا على المسلمين وانما يعتبر



في ذلك حال الملك في الوجهين لان الدار ما يكون دار حرب ودار ذمة دار  
امان بالمنة وذلك يكون بسبب ما الذي حكم فيهم فاذا كان السلطان حربيا  
كان الدار دار حرب بكل سبي من فيها الا من عرف بالاسلام والذمة ولو كان  
خرج رجل منه واخرج المواعين الى دار المواعين بمان ثم خرج اليه بغير امان لم يكن عليه  
سبيل الا لما حصل امنه في دار المواعين فقد انقضى بها من هو من اهل دار المواعين  
امن قبا وان خرج بغير استبان جديد فذلك من التخي بهم وكذلك لو كان اهل  
داره مواعين لاهل دار مواعين لان ملك المواعين منهم بمنزلة عطاء الامان منهم  
للعين الا ترى ان لو دخل دار مواعين فوجدنا فيهم هذا الرجل لم يكن لنا سبيل فاذا  
كان هو امننا في دار الحرب لا يجوز ان يخرج من ان يكون امننا بوجه الى  
دارنا ولو كان خرج من داره الى دار الاسلام قبل ان يدخل دار مواعين بالمواعين  
التي بين اهل داره وبين مواعين كان فينا لانه لا مواعين بيننا وبين اهل داره  
الا ترى ان لو وجدناه في داره كان فينا وان كان اهل داره داره ودارهم  
فذلك هو اذا خرج اليه كان فينا ولم تنفع المواعين التي بينه وبين اهل دار مواعين  
ولو دخل رجل من مواعين دار الدين وادعواهم بتلك المواعين فقامت اهل تلك الدار  
وظهرنا عليهم فقال للرجل ان من اهل دار مواعينك دخلت الى دار المواعين بغير  
لم نقبل قوله الا بحجة لانا وحدنا في موضع الا باقية فلا نقبل قوله فيما يدعي من اكرهه  
الا ان النعم بينه من المسلمين تحية نقبل البينة وكان هو امننا لان دعوى المواعين  
كدعوى عقد الذمة ولو قال كنت ذميا دخلت الى هذه الدار لتجارة واقام بين  
من المسلمين لم يحل قتله واسره ولان قوام اهل دار مواعين اسرهم اهل دارهم  
فاذا دخلهم دارهم او خرجواهم على اهل دارهم فحاربهم والتحقوا باهل دارهم لم يملك  
على تلك الدار كما نوافيا لاسباب لانهم صاروا من اهل الدار الاخرى حين انقضوا  
بهم من اهل دارهم الى دارهم من اهل دارهم فلا ينبغي من بينهم حكم المواعين لان ذلك  
كان ثابتا لهم باعتبار دارهم وكذلك الامر فقد صاروا مقهورين في اهل الدار  
الاخرى لا يملكون من امورهم شيئا وكان حكمهم حكم الدار الاخرى بخلاف لو دخلوا  
اليهم بمان لان المستأمنين لا يصيرون من اهل الدار التي دخلوها بمان الا ترى  
ان اهل الحرب اذا دخلوا اليه مستأمنين كانوا من اهل دارهم على حالهم بخلاف  
اذا اسرهم فاذا دخلهم داره او خرجوا اليه من اهل دارهم على ان يكونوا

ذمة ولو كانت امرأة من اهل دار المواعين تزوجت في اولى ذلك من  
فقطوا اليهم وولدت اولادهم فحكم المسلمون على ملك الدار في اولادهم في  
المسلمين لان المرأة تابعة لزوجها ورجلها من غير اهل دار المواعين الا ترى ان  
المستأمنة لو تزوجت في دار اسلام او ذميا امنها بقصر من اهل دارنا ولو كان  
رجل من اهل دار المواعين تزوج امرأة من اهل الدار الاخرى فولدت اولادهم  
خرجت مع اولادها بغير امان لم يكن للمسلمين عليها ولا على اولادها سبيل لانها  
صارت من اهل دار المواعين بتجارها وكذا لو اشترى رجل من اهل احدى  
الدارين جارية من اهل الدار الاخرى فهذا المنكوحه سواء لان تبعية الالة لولا  
كبتية المرأة لزوجها او اقوى منه ولان اهل دار المواعين غلبوا على الدار الاخرى  
فصاروا عبيد لهم او جعلوهم ذمة لهم يودون اليهم الخراج فيسبغون في المسلمين  
ان يعرفوا لهم اما اذا صاروا عبيد لهم فلا ان الامان بسبب المواعين ثبت  
للاطراف كما ثبت للملاك واما اذا صاروا ذمة لهم فلا منهم صاروا من اهل دارهم  
مقهورين تحت ايديهم بمنزلة اهل الذمة مع المسلمين فان دار اهل الذمة يكون جزية  
دار الاسلام ومن كان من اهل دار المواعين لا سبيل لنا عليه وان كان الدين  
لا مواعين بينا وبينهم هم الدين غلبوا على دار المواعين فلا بأس للمسلمين ان يغزوا  
على الدين جميعا لما بينا ان المقهورين في حكم الدار تبع للدارين ولا مواعين  
بيننا وبين القاهرين وهذا الاصل الذي بينا ان المقهور في حكم الدار هو السلطان  
وظهور الحكم فان كان الحكم حكم المواعين يظهرهم على الدار الاخرى كانت  
الداران دار المواعين وان كان الحكم حكم سلطان الدار الاخرى ليس لدارهم  
اهل الدارين حكم المواعين واذا صار المسلمون اهل خصان في دار الحرب فاحذرنا  
ان على ان ينصرفوا عنهم فهذا المال في ذمة كمن لانه مصاب على طريق القهر  
كذلك ما اذا ارسلوا الى امام المسلمين قبل ان يرسل اليهم بغير خبرهم وادعواهم  
من ليعطونه لان ذلك المال غير مصاب بطريق القهر وكان بذلوه على سبيل  
الرضا واخذ امام المسلمين لا غزال الدين وذل المسلمين فحان بمنزلة الخراج وخرجت  
لا يجب فيه خمس والدين نقصوا العهد من اهل الذمة اذا ادعوا المسلمين باليعطون  
فلا بأس باخذ ذلك منهم لانهم سقوا العهد صاروا كغيرهم من اهل الحرب بخلاف  
الذين من فانه يكره اخذ ما جعل منهم على المواعين على ايماننا لان قتل الذمة



حدافا يجوز تأخيره بالبوخذ منه كمال يجوز تركه بخلاف قتل الذين يقتضون  
الذمة الا ترى ان هؤلاء لو رضوا بان يكونوا ذمة يودون الخراج على كذا  
عليه من قبل جازا حاتمهم الى ذلك واخذ الخراج منهم ولا يجوز مثل ذلك في غير  
ذلك الحد بالبطريق المودعة من الغنمين وان صحاح الامام المدين على  
يعطوه من رعايتهم كل سنة مائة رأس فهذا لا بأس به لانه ليس في هذه المودعة  
المنهم فان المدة لا يترق بحال ولكن يرضى عليها الاسلام فان سلم والقتل  
اطهار طريق يتوصل به الى اقامة حكم الشرع فيهم وذلك مستقيم وان صاحبه على  
ان يودوا اليه كل سنة مائة رأس من نسائهم وجبايتهم فلا بأس بهذا ايضا  
الحكم في نسائهم الاجبار على الاسلام كما ان الحكم في رجالهم القتل لم يسلطوا  
يتوصل به الى اقامة حكم الشرع فيهم وليس في هذا الصلح شرط المال عليهم وانما قلنا ذلك  
لان الراس التي تأخذهم في كل سنة غير معينين وبالمودعة صاروا جميعا  
فلا يجوز استرقاق احد منهم بعد ذلك وكذا كحر من اخذ منهم حكم الشرع على الاسلام  
فان اسلموا كانوا حرا وذا بخلاف اذا صاحبه من نسائهم وجبايتهم اكل  
سنة على مائة رأس ما عاينها فان هذا مكره لان الامان لا يقدل هو المدين  
فأخذوا كافر عبيد المسلمين لان الف والذاري من المرتدين مسترقون يورثون  
صاروا من اهل دار الحرب فاستراط هو ان عليهم في المودعة كاستراط اهل دار  
قد بينا ان ذلك مكره ولكن ان اخذتم برؤسهم وكان فذلك هو لان  
اخذوا كافر عبيد المسلمين يجوز على الاسلام وان كان الصلح على مائة رأس  
من رجالهم المرتدين باجبايتهم في كل سنة لم يكره ذلك لانه لا رفق على حال  
المرتدين بحال وليس في هذا استراط خارج عليهم في المودعة سواء كانوا باجبايتهم وغير  
اجبايتهم والامان قاتل قوما من العرب من عبدة الاوثان فكلهم المودعة  
فحال هؤلاء في حكم المودعة كحال المرتدين في جميع ذلك لانهم لا يترقون ولا يقاتلون  
الا بالسيف والاسلام كما هو الحكم في المرتدين الا في حصته واحدة اذا استقرت  
فقط مائة رأس من رجالهم في كل سنة فانه لا ينبغي للامان ان يرضى عنهم على هذا  
المرتدين وان فعل لم يأخذ مائة رأس من رجالهم من العرب ولكن ماخذ مائة رأس  
من ارجلهم فيضربونها مضع الخراج وبه بين ان في هذا استراط المال عليهم في المودعة  
فكان مكره وفي المرتدين لا يتعين الامان ان يرضى عن رجال عبيدهم فلا يكون فيه استراط

وانما كان كذا لثلاث لان العبيد من المرتدين يقتلون كما حاربهم من المسلمين فانه  
في تعين مائة رأس من عبيدهم وعبيد مشركي العرب ليسوا كحاربهم في استحقاق القتل  
فانما اذا ظهر على عبيدهم لاقتلهم فكان في تعين مائة رأس من العبيد فانه المسلمين  
ومقتضى هذا الشرط يملك المسمى على وجه يستلزم الملك فيهم وجبايتهم محل ذلك  
دون حاربهم في الملك سببا وفي الفرق الى حرف اخر قد طوله والمفهوم ان  
المرتدين راجع عن الاسلام بعد ما اقر به وكان قتله مستحقا الا ترى انه لو دخل  
بما ان رسولا او غير رسول لم يدرعه يرجع الى دار الحرب ولكن يرضى على الاسلام  
فان اسلم والا قتل فانه من استحق قتله قصاصا او امكن به دار الحرب ثم دخل  
بما ان واما عبدة الاوثان من العرب فلم يكن لهم اصل الاسلام الا ترى ان من  
دخل منهم اليها بان رسولا او غير رسول كمنه من الرجوع الى داره فذلك كما ان يكون  
رسولا صلى الله عليه وسلم بما ان قوتهم وبقي لهم بالامان فعرضا ان قوتهم غير  
حداد الدليل عليه ان الحكم في النساء والصبيان من المرتدين الجبر على الاسلام اذا  
استرقوا وان من قومهم ومنهم من يملك المسلمين اكل ذبيحته ولا يطعم لست منهم بعد  
الا استرقاق بملك المسلمين بخلاف العرب والحكم في مشركي العرب ان نسائهم  
وجبايتهم يكونون قيات ولا يجردون على الاسلام ومن كان منهم من اهل الملك  
فانه يملك ذبيحته ويملك وطني نسائهم بالملك بعد الاسترقاق فبعضه فبين ان  
قتلهم غير مستحق حدا فاذا وقع الصلح على مائة رأس من رجالهم كل سنة فذلك هو  
ذلك الى من يكون محلا للملك بعد الامان وذلك عبيدهم دون ارجلهم وغير  
هذا ويؤيد في هذا الموضع الواحدة مائة رأس من حاربهم لا يمكن ان يقتلهم لان الامان  
نه لا يرضى عنهم وبعد الامان لا يجل قتلهم بخلاف المرتدين فان الملك يملك قتلهم  
بسبب الامان فلهذا ماخذ المائة رأس من حاربهم ثم يرضى عنهم الاسلام فان  
اسلموا او اقتلهم والحكم في اهل الملك سبب من العرب في سائر المشركين من غير  
العرب لا بأس بان يبوخذ منهم على المودعة خارج لان هؤلاء لو طبلوا ككونوا ذمة  
جازا حاتمهم الى ذلك وفيهم نزل قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وصلح رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اهل الجحان وهم نصارى من العرب على الف ومانى حاتمهم في كل  
سنة والذمة رضى الله عنه وضع الجزية على بني ادب وهم من العرب ثم حكمهم  
السنة المصغرة وقال هذه جنة قومنا ما شئتم فاذا تبين هذه الذمة من حارب



اخذه بجزية منهم جونا اخذ المال منهم على الموعدة ايضا بالنقص على اخراج منزل  
بجديت الحسن رضي الله عنه قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقاتل العرب  
على الاسلام ولا يقتل منهم غيره وامر ان يقاتل اهل الكفر على الاسلام فان ابوا  
فاخرجته فان دافع هو لا على مائة راس في كل سنة فهو جائز ثم انما اخذ المائتين  
من اوقافهم لاسن انفسهم وذراريهم لان الامان قد تنازلهم فلا يمكن ان يخذ  
من ذلك منهم وان اخذه كان عليه رده وان اعطوه قيمة الردوس وذراريهم اوداهم  
فيعلم ان يخذ ذلك منهم كما هو الحكم في شرائط الاس مطلقا في مباداة ان ليس  
بال وان غرلوا في اول سنة مائة راس من راسهم وصبياتهم وقالوا انفسنا على  
لا فلا بأس بذلك لان الامان لم ينفذ ولهم واسترقاقهم جائز وكل موعدة من  
الموعدة لم اخذ الامان فيها جعلنا في ان مقتضاها متى شاء اذا راي الخط المسلمين  
ذلك ولكن لا يقاتلهم من غير نية وانهال حتى يصل الى اطرافهم لتخزين الغدوة  
كانت الموعدة على جعل فله ان ينقصها متى شاء ايضا ولكن رد عليهم حصصه في المدة  
من اجل حتى لو ادعاهم ثلث سنين على مائة آلف وبنار وقبضها كلها ثم اودع  
الموعدة بعد سنة فبقيته رد على المال لا ترى انه لو بدله عقيب الموعدة في النقص لانه  
رد جميع المال فله ذلك اذا بدله ذلك بعد مضي بعض المدة وان مضت المدة فله  
انتهت الموعدة وحل قتلهم بغير نية الامان الا ان كان منهم في داره بالموعدة  
فهو من وان مضت المدة حتى يعود الى مائة لانه حصل منها في داره فله ان يخذ مائة راس

بجديت الحسن رضي الله عنه قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقاتل العرب على الاسلام ولا يقتل منهم غيره وامر ان يقاتل اهل الكفر على الاسلام فان ابوا فاخرجته فان دافع هو لا على مائة راس في كل سنة فهو جائز ثم انما اخذ المائتين من اوقافهم لاسن انفسهم وذراريهم لان الامان قد تنازلهم فلا يمكن ان يخذ من ذلك منهم وان اخذه كان عليه رده وان اعطوه قيمة الردوس وذراريهم اوداهم فيعلم ان يخذ ذلك منهم كما هو الحكم في شرائط الاس مطلقا في مباداة ان ليس بال وان غرلوا في اول سنة مائة راس من راسهم وصبياتهم وقالوا انفسنا على لا فلا بأس بذلك لان الامان لم ينفذ ولهم واسترقاقهم جائز وكل موعدة من الموعدة لم اخذ الامان فيها جعلنا في ان مقتضاها متى شاء اذا راي الخط المسلمين ذلك ولكن لا يقاتلهم من غير نية وانهال حتى يصل الى اطرافهم لتخزين الغدوة كانت الموعدة على جعل فله ان ينقصها متى شاء ايضا ولكن رد عليهم حصصه في المدة من اجل حتى لو ادعاهم ثلث سنين على مائة آلف وبنار وقبضها كلها ثم اودع الموعدة بعد سنة فبقيته رد على المال لا ترى انه لو بدله عقيب الموعدة في النقص لانه رد جميع المال فله ذلك اذا بدله ذلك بعد مضي بعض المدة وان مضت المدة فله انتهت الموعدة وحل قتلهم بغير نية الامان الا ان كان منهم في داره بالموعدة فهو من وان مضت المدة حتى يعود الى مائة لانه حصل منها في داره فله ان يخذ مائة راس

حكم ذلك الامان وانه علم  
**باب الموعدة مما يباح عليه المسلمون المشركين فيسعون قتالهم**  
**بجده اوله اسعهم**

قال رضي الله عنه ولما ات جنودا من المشركين حاصروا بعض من المسلمين فيهم المسلمون  
على انفسهم وذراريهم وقالوا لهم يعطيكم عشرة آلف وبنار على ان تنصرفوا عنا  
بلوكم فرضوا به وقبضوا بجعل ثم ان المسلمين ردوا منهم عورة قبل ان ينصرفوا عنهم او  
بعد ما انصرفوا قبل ان ينصرفوا الى بلادهم فلا بأس بان يغير عليهم المسلمون قرا كما  
ويسبون من غير نية لان المسلمين امنواهم وانما قد انفسهم وذراريهم بالمال  
ان ينصرفوا عنهم فكانوا طائفتين المسلمين في الاصل طائفة بهم واخذوا لهم قراهم فيقبضوا  
منهم اذا قدروا على ذلك قال رضي الله تعالى ولما انصرفوا عنكم فاولئك عليهم من

سبيل وقال ذن الذين يقتلون بانهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير ثم البند  
اليهم المتحررين عن العذر وذلك اذا اخذ المسلمون منهم الا اذا اعلوهم الا رتبوه  
على ان ينصرفوا عنهم ولو كانوا في الواهم نصا الحكم على ان يعطيكم عشرة آلف وبنار  
على ان ينصرفوا عن ابلوكم اذ قال المشركون المسلمين صاخرة على ان يعطوا عشرة  
آلف وبنار على ان ينصرف عنكم والمسلمة بجاليه فيفسد شيخ المسلمين ان يغيروا  
عليهم حتى يبنو واليههم او يرجع القوم الى بلادهم للصلح والموعدة التي جرت بين  
الفرقيين فان قتلهم بعد ان من غير نية يكون عذرا لالامان وذلك طرم المصاحفة  
على ميزان المفاصلة فبذل الجانبين سواء قال ذلك المشركون والمسلمون  
وكذلك لو قال احد الفرقيين لصاحبه نساكم اذنا راكم اذنا راكم اذنا راكم اذنا راكم  
الا ترى انهم لو ذكروا سببا من هذه الالفاظ من غير بدل لشرطها احد الفرقيين على  
صاحبه لم يحل قتلهم بعد ذلك من غير نية فلهذا عذرا لشرطها البديل وفي الاول  
لو لم يذكر وابدلا ولكن قالوا انصرفوا عن قتلنا فلا بأس بان يغيرهم المسلمون فيقتلهم  
من غير نية فلهذا عذرا لالامان على ذلك وعند المصاحفة والموعدة انما يحل  
قتلهم من غير نية الى ان يبلغوا ما منهم فاذا بلغوا ما منهم فلا بأس بذلك لان الموعدة  
كانت على الانصراف عنهم مطلقا وانصرفوا عن المسلمين انما يكون بوصولهم  
دار الحرب وانفسهم عادة وفي العادة انما ينصرفون الى ما منهم والمطلق من الكلام  
يقيد بدلالة العرف وان قالوا ان يعطيكم كذا على ان لا يقاتلوا حتى ينصرفوا عن قتلنا  
وذكر المصاحفة والموعدة سواء لان المقابلة من الجانبين يكون نفى ذكر هذا اللفظ  
شرطا ترك القتال من الجانبين وذلك موجب للموعدة والنصح بموجب  
حقه كالنصرح بمقسط العقد ولو قالوا ان يعطيكم كذا على ان لا يقاتلوا احد حتى تنصرفوا  
فلا بأس للمسلمين ان يغيروا عليهم وكذلك لو قالوا على ان يكفوا عن سبهم لان في هذا  
اللفظين المسلمين ما شرطوا على انفسهم لاهل الحرب انما صرحوا بالانصراف ولو قالوا  
نصا الحكم او نواذ حكم على ان يعطيكم كذا على ان يكفوا عن سبهم فيفسد شيخهم ان يقاتلهم  
حتى يبنو واليههم او يبنو الوقت لانهم شرطوا لهم الامان على انفسهم في المدة مذكر  
لفظ المصاحفة والموعدة ولكن الموعدة كجمل ان قبيل لان موجبها حرة والحرب  
يتمثل ان قبيل فلهذا بعض الشر لا ينفى الامان ثم ان كان هذا في غرة الهلال فيغير  
شهر بهلال نقص ولم ينقض وان كان في بعض الشهر فهو على اثنين بهلال



الا لله في الشهر اصيل والا بام بدل عنه قال صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته افقدوا  
ارؤيته فان غم عليكم فاكلوا شعبان ثنتين بوجاهة المصير الى البدل عند فوات الاصيل  
لا مع قبايه وان كانوا صابحين على سنة مستقبلة فان كان ذلك غداة الشهر  
فهو على اثني عشر شهرا قال الله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا كان  
في بعض الشهور فانه يعتبر شهرا بالاول وشهرا بالايام فسطر الى باقي من ايام الشهر  
ثم تجب من الشهر اثنتي عشرة تمام ثنتين يوما بهذه الايام وهذا قول ابي يوسف رحمه  
رحمهما الله فاما عند ابي حنيفة رحمه الله فيعتبر الشهور كلها بالايام وقد بينا هذا في كتابنا  
وبعد الاشارة في شرح المختصر فما يقولان انما يصار الى البدل فيما تحقق فيه فوات الاصيل  
وذلك شهر واحد او بوضيعة رحمة الله يقول لا يدخل الشهر الثاني ما لم يتم الشهر الاول  
دخول الشهر الثاني في وسط الشهر كدخول الشهر الاول وهكذا اكل شهر بعد ذلك ولو  
لهم تعطيك كراعا وسلاحا على ان يعطوا الف دينار ويضربوا عنق فلان فان  
تقاتلهم المسلمون من غير قتال فاذكروا بغيره ببيع جري بينهما وبيع لا يكون دليل  
بين المتبايعين ثم سألهم ان يضربوا عنقهم وليس في هذا اشتراط ان لهم على انفسهم  
وان كانوا انفسا حكم او تاركهم وان لم يكن على ان تعطيك الكراع والسلاح على ان يعطوا  
دينار ويضربوا عنق فلان ينبغي للمسلمين ان يقاتلوا حتى يثبته اليهم ويلقبوا منهم  
لفظ هو دليل الا ان مزاجي ثنين وبانضمام البيع الى المصاحبة لا تتغير حكم المصاحبة  
ارادوا ان يثبته اليهم وهم في دار الاسلام بعد فليس لهم ذلك لانهم قد اخذوا  
مالا والمصاحبة اذا كان فيها اخذ مال فالتبذير فيها لا يتم بدون رد المال الى السبيل  
يعرضوا عليهم بان يردوا ما اخذوا من السلاح والكراع ويرد المسلمون عليهم ما لهم ثم  
تقاتلوا ثم بان رضوا بذلك نزلوا ثم قد تم البذل فلا بأس بقبضهم وان ابي المشركون  
يرددوا ما اخذوا فحينئذ لا بأس بان يثبته اليهم ثم تقاتلوا ثم ولا يردون عليهم ما اخذوا  
لان المشركين حين استغوا من رد الكراع والسلاح فقد رضوا بان يكون المال لاخذ  
بقايتها فبقي المصاحبة بين الطرفين متفرقة عن البدل والقتال فيبطل بعد البذل  
غير رشي ولو صابحهم على ان يعطوهم الكراع والسلاح على ان يضربوا عنقهم ففعلوا  
ويلقبوا منهم ثم دخلت سرية دار الحرب واصابوا ذلك الكراع والسلاح فليس  
عليه سبيل سواء وجدوه قبل الفسدة وبعده لانهم اعطوا ذلك بطيب انفسهم في  
حال ما كانوا مستغنين منهم وحق لاخذ المال القديم فيما جده في الغنيمة

فيما اخذته قهرا لا فيما اعطاه بطيب انفسه طوعا لان ما اخذته قهرا قد صار بهيمة  
مطلوبا وعلى الغزاة القديم بنصرة ودفع الظلم عنه باجادة الى يده فاما ما اعطاه بطيب  
نفسه فهو ليس مساوي لما اخذته قهرا وحق لاخذ بعد زوال ملكه حكم ثبت لبعض  
بجلاف القياس فلا يلحق به ما ليس في معناه من كل وجه لا ترى انهم لو اعطوا في  
قد آسأرى المسلمين بعض منعتهم ثم وجدوا ذلك في الغنيمة لم يكن لهم عليه سبيل  
لانهم اعطوه بطيب انفسهم وهذا يقتضي الجواب عن الاشكال الذي يقال ان  
سبب وصول المال اليه بهم كان ظلم منهم وهو محاصرة المسلمين فكان هذا  
على سبيل الاستيلاء قهرا لان هذا المعنى في قد آسأرى موجود فقد كانوا ظالمين  
في حبس احوار المسلمين حتى ناداهم المسلمون بال ولوكا نوالم بدلوها الكراع والسلاح  
دار الحرب حتى طغروهم اهل السرية فهذا الاول سواء لان بعض الاخذة الى خود  
مملوكا لهم اذا المالك اعطوا بطيب انفسهم ومثل في السبب يتم بقبض كالتسليم  
البيع والهبة بخلاف ما اخذوه بطريق الاستيلاء فانهم لا يملكونه قبل الا حرازهم  
لان السبب هناك هو القهر وذلك لانهم لم يحوزوه بآدمهم ثم هذا يكون قهرا اهل  
السرية بخلاف لان اهل السرية اهل منعة في دارهم فلان لهم من اذ اوقع الظهور عليهم  
كان لما يؤخذ منهم حكم الغنيمة ولو كانوا صابحين او حاربوا فوما غير متيقن في دارهم  
على ان اعطوهم ما عاين في قد آسأرى من احوار المسلمين ثم اغار عليهم المسلمون وقد  
دخلوا دارا فغير ما ان اخذوا منهم رقيقا وما معهم فان المتاع مردود على صاحب  
اذا كان المشركون اهل منعة لان حكم قبضهم انما يتم باعتبار منعتهم وذلك هو  
ان دارهم ايمان يكونوا اهل منعة في انفسهم فوالم لو اخذ ذلك لم يتم قبضهم بل كان  
للمال باق على ملك الدفع لانه اذ دفعه في داره اسير حروا لا سيرا حولا يملك بحال فلم  
يلحق العقد بانه حقيقة حتى ثبت الملك بغير العقد وبان في القبض فلا بد من الاقرار  
لنتم القبض موجب الملك للمقبوض لا ترى ان صاحب ذلك المتاع لو كان  
من اخذ منهم بعد اخذ اسير كان لان ما اخذه لانهم اخذوه بسبب هو  
ظلم وهو حينئذ قد كان اذا اخذوه غير من المسلمين كان عليه ان يردوه عليه لا ترى  
انهم لو اسلموا قبل ان يرجعوا الى دارهم امرؤا برد ذلك على اهل الجلاف اذا كانوا اهل  
منعة فانهم بعد الاسلام لا يوردون بده فذلك اذا وصل اليه المسلمين في الغنيمة  
ولو كانوا اخذوا المال بطريق الاستيلاء كان عليهم الرد اذا اسلموا قبل الا حرازهم



سواء كانوا اهل منعة او لم يكونوا كذلك اذا وصل اليه المسلمون كان عليهم الرد  
في الوجهين وكان المعنى في الفرق بين ما اذا كانوا اهل منعة او لم يكونوا فيها اخذوا  
بنظر بقى الصلح في هذا الاسارى انهم اذا كانوا اهل منعة تحكم المسلمين لا يجزى في  
عسكرهم لا هم غير متفرقين لذلك طوعا وولايه الا انهم منقطع باختيار منعتهم  
بوزع معنى الظلم في منع ثبوت الملك لهم بالقبض واذا لم يكونوا اهل منعة حكم الاسلام  
صار عليهم ثبوت ولاية الا انهم بالقبض فلا يصير ملكا لهم بالقبض اذا كانوا اهل منعة  
فيه وان كان صاحب يعطى بطيب انفسهم بغيره لرسوة والمال الذي يعطى بعض الظلمة  
على وجه المصانعة والذي يوقع هذا انهم اذا كانوا اهل منعة قد دخل مسلم عسكرهم  
الدرهم وبالدريهين كان حائرا ولو لم يكونوا اهل منعة لم يكن ذلك في هذا الفصل  
ما قرناه من معنى الفرق ولان اهل المنعة منهم اخذوا فخر المسلمين وقا لهم  
او تعطوا اموالكم او يولوا عليها ففعلوا ذلك ثم اسلم المشركون وظهر عليهم فوهموا  
ن مستغفروا ملك الاموال من ايديهم ردوا على ايديهم قبل القسمة وبعدها القسمة  
لانهم اخذوا المال من قبل فافترسوا حين اخذوا الملك وقهرهم ففعلوا ما اريد  
معهم من المال وبمثل هذا السبب لا يملكون مال المسلم قبل الا حرازه بدارهم فلهذا وجب  
عليهم رد ما اذا اسلموا وجب على المسلمين رد ما اذا اصابوا قبل القسمة وبعدها وجب  
ما سبق فيها كصاحب المال يعطى المال بطيب نفس في حال ما كان مستغفرا  
فيصير ملكا لهم بالقبض اذا كانوا اهل منعة لا يجزى عليهم حكم المسلمين ولان اهل  
المدنية الذين احاط بهم المشركون في الاسلام خرجوا عنكم بمناصاة ودارين اسلامكم المدنية  
ولا فيها فخرجوا على هذا ولم يخرجوا وخرج بعضهم ثم راد عورة المشركين فلا بأس بان يولوا  
عليهم ولما توهم من غير نية لانهم لم يؤمنوهم وانما اخبروهم انهم يخرجون ويسلمون  
اليهم وليس في هذا ما يدل على امان منيهم بل فيه ما يدل على كتمانهم فكان لهم ان  
يقا توهم من غير نية اذا تمكنوا من ذلك ولو قالوا لهم فحكم على ان يخرجوا عنكم  
بجائزها فليس لهم ان يقا توهم حتى يثبت اليهم لان في لفظة المصانعة دليل على  
من ايجب بين على الشرط الذي وقع الصلح عليه ذلك يمنع القتل فخرج نية  
المسلمون عنهم فدار بهم فلما صاروا على باب المدينة رادوا من المشركين عورة فثبت  
لهم ان يقا توهم حتى يثبت اليهم لان المقصود خروجهم فدار بهم الى موضع ما منون فيه  
بغير الصلح وهذا يعرف كل احد وارجع الى عرف الناس وبجرحه اخرج الى باب المدينة

لا يتم هذا المقصود فلا يثبت حكم ذلك الا ان كانوا بالقرى في المشركين  
بجرحه تخاف بعضهم من بعض لولا الصلح فاما اذا وصلوا الى موضع لا يخاف  
بعضهم من بعض الا بالرجوع اليهم والسيرورة نحوهم فلا بأس بان يرجع المسلمون  
اليهم ولما توهم بغير نية لان الامان الثابت من ايجاب بين ذلك الصلح  
قد انتهى بوصول المسلمين الى موضع ما منون فيه من المشركين لان المقصود  
الصلح ان يتم احد الفريقين عن الاخر وقد حصل التميز حقيقة وصلا بهذا القدر  
ولو كان المسلمون دخلوا دارا حاربوا فحق بهم المشركون ثم اصطالحوا على ان  
لهم المسلمون ما في العسكر على ان يرجع المسلمون عنهم او يتركوا فليس ينبغي للمسلمين  
ان يقا توهم من غير نية حتى يدخلوا دارا لا سلام لان الا ربحا ل عنهم انما يخرج  
من دارهم وبوصول المسلمين الى ما منهم وما منهم دارا لا سلام وفي الاول اهل  
كانوا في دارا لا سلام فارتحل المسلمين عنهم انما يتم بوصولهم الى موضع ما من فيه  
احد الفريقين من الاخر وكان قولهم في دارا حارب على ان يرجعوا عن نية توهم  
حتى يرجعوا عن الى بلادكم لان المعروف بالعرف كالمشروط بالنقص ولو كان  
اهل المدينة المحصورين في دارا لا سلام صاحب المشركين على ان يخرجوا عنهم ما لهم  
وذا رايهم الى موضع كذا فلا ينبغي لهم ان يقا توهم من غير نية حتى يبلغوا ذلك المكان  
لان الشرط بهذا الجري منيهم والشرط ملك ان خرجوا عنهم الى موضع ما من فيه  
من بعض ثم اقام المسلمون في ذلك الموضع قد اسير الى الموضع الذي كانوا شرطوا  
لهم ثم ارادوا ان يغيروا عليهم بغير نية فلا بأس بذلك لان مقصودهم ليس  
ذلك المكان ولكن الامان اليهم من جهةهم في مدة السير الى ذلك المكان وقد  
حصل ذلك وانما ينبغي الحكم على المقصود لا على ظاهر اللفظ لان المعنى يكون مقبلا  
دون ما يكون مقبلا فقد ذكر في كتاب قد اسير الى ذلك الموضع فقط  
ينبغي عنه والاصح عندي انه يغير من المدة مقدار المسير الى ذلك الموضع الى الموضع  
الذي هم فيه لان مقصود اهل الحرب في ذلك الموضع في شرط الامان ان  
لا يتمكنوا من الرجوع اليهم بعد الوصول الى ذلك الموضع الا بمدة مديدة والمقصود  
لا يحصل الا بما ذكرنا قال لا ترى انهم لو شرطوا الخروج عنهم الى الكوفة في تروا بعضه  
او كلمة او اقام وذلك بعد من الكوفة فانه يكون لهم ان يرجعوا اليهم فقا توهم بغير  
نية وفي هذا السيرة الى ما ذكرنا انه لا فائدة لهم في عت رعين المكان النسي



فأدلتهم في اعتبار المدة التي أتوا فيها لوصالهم على أن يخرجوا عنهم على أن تقام لهم  
شهادا وعلى أن يذبحوا في بلاد المسلمين شهادا كما كانوا من قبل على ميرة أيام أقاموا  
في ذلك المكان شهادا كما جاءوا عليهم بغيره لم يكن به بأس كقول المفسر في المدة  
المذكورة ولكن هذا كله بعد أن يصلوا إلى موضع يأمن فيه من الغزاة من الأعداء في كل  
ذلك فحاش لهم كحال ما لو كانوا في المدينة لم يخرجوا عنهم بعد وفي كل موضع من هذه المواضع  
كرها فيه لأهل المدينة أن تقام لهم من غير نية فذلك كره ذلك لغيرهم من المسلمين  
وأهل المدينة لأنهم في أمان من جهة أهل المدينة بالصلح الذي جرى بينهم وأما بعض  
ما قد في حق جماعة المسلمين وأهل المدينة قال صلى الله عليه وسلم سعي منيهم أدامهم وفي  
كل موضع جاز لأهل المدينة أن يكرروا عليهم فيقتلوا منهم من غير نية فذلك جاز لغيرهم من

المسلمين وأهل المدينة بطريق الأولى والله تعالى اعلم

### باب من فدأ المشركين في المودعة وما يكون محررا بغصب المشركين وما لا يكون

وإذا ودع المسلمون المشركين على أن يودوا إلى المسلمين بآية رأس في كل سنة على أن  
يكونوا في دارهم آمنين لا يجري المسلمون عليهم أحكامهم ولا يعدون فليس ينبغي للمسلمين  
المودعة على هذا إلا عند الخوف من المشركين لأن المقصود بالمودعة ما هو المقصود بقعة  
وهو الدعا إلى الدين بأرض الطريقين والتمسك بأهل الحرب بعض أحكام المسلمين وهذا  
لا يحصل إذا شرطوا أن يكونوا مستغربين في دارهم لا يجري المسلمون عليهم أحكامهم فلا  
يجوز إلا جأبه إلى ذلك إلا عند الضرورة وعند ذلك الملاءمة التي عليهم من  
أوساط الروس في كل سنة أن أتوا بأردس أو بقيمة وجب قبولها منهم كما هو  
في شرط الرأس مطلقا في مبادلة بالمال ليس بالمال لأن على الروس التي وجبت عليهم  
حظية أو كراها أو سلاها أو ذبا كان المسلمين أن لا يقبلوا ذلك منهم لأن قبوله  
الأسيا يكون بطريق المباينة وهو بعينه الرضا من الجانبين بخلاف القيمة دارهم وأدبر  
فإن القيمة بقدر مقام الروس باعتبار المال به وبشيء مستحق هذه التسمية ولا يكون  
المسلمين من أخذ جنس من قومهم نقضا لما كان بينهم من المودعة لا تقوم منه فمستغربة  
عقد الشرع هو عقد المودعة فلا يقبل ذلك بالمودعة صلا قال في  
الأوساط من رقيق ذلك الجرب ليس عليهم أن يوطأ روس من غير فقيرتهم  
مطلقا التسمية بغيره إلى ما هو المعروف بالعرف والعرف الظاهر أنهم ما

تسليم الروس من رقيقهم إلا أن يسمى المسلمون شيئا آخر معروفان بالعرف  
ببسط اعتباره عند وجود التسمية بخلافه فإن أتواهم بآية رأس فربما أتواهم  
فليس ينبغي للمسلمين أن يأخذوا ذلك منهم لأن الأمان قد تنازلهم وصاروا به  
محصنين عن الاسترقاق لأنهم إن رجعوا منهم لو باع من مسلم إليه بعد هذا الأمان  
لم يخرجوا الباع ولم يملك المسلم لأجل الأمان فذلك في المودعة لا يجوز أخذهم بعد ذلك  
الأمان ولكن لو كان الملك قاهرا لهم وهم جميعا مقرون بالملك مع وجوب  
من شأنهم فأعطى الملك منهم آية رأس فلا بأس بذلك لأن القوم مقرون بالقيمة  
وهذه الأقرار صاروا أجيبا بغير تصرفهم بالسبع وغيره فذلك يجوز أخذهم منه في الرو  
المشروطة عليهم في المودعة ولولم يكونوا مقربين له بالعبودية في آية رأس وفانهم  
فخذوهم وقال القوم بل نحن أحرار فإن كانت الملاءمة الرأس مغفورا بحكم الملك  
في أيديهم فليس أتواهم فلا بأس بأخذهم لأنهم إن كانوا عبيدا له فخذوهم إن كان  
كانوا أحرار فقد صاروا همهم بقوة السلطة وقوة الحكم فكانوا عبيدا له أيضا وهذا  
ملكهم إذا كان هو الذي يفعل بأمرهم وهذا عندنا جائز في حكمهم إن لم يفرقنا ما يستعبد  
كان عبيدا لغيرنا عليهم من ذلك ما جازوا على أنفسهم لأنهم شرطوا في أصل المودعة  
أن أحكامنا لا تجرى عليهم وهذه الشرط كان الجري على أحكام الشرك فجزئهم  
من ذلك ما جازوا على أنفسهم وهذه الطريق قال أيضا وان علمنا أن الملاءمة رأس  
من أحرارهم إذا فخرهم في بلادهم واستعبدوهم ثم جأونا بهم مغفورا فلا بأس بأخذهم  
لما فخرنا ولو كانوا دخلوا جميعا دارنا بغير ما أن الملك المودعة كانوا آمنين بها لأنهم  
بنك المودعة كانوا آمنين منا في دارهم فذلك بعد خروجهم إلى دار الإسلام فإن  
فقدوا منهم آية رأس بعد ما خرجوا إلى بلادنا لم يسعنا أن نأخذ ذلك منهم ولكن بمنعهم من  
فخرهم لأن حكم الإسلام ظاهر في دارنا ومن حكم الإسلام أن لا ترق أحد من المسلمين  
أحد فينا وهذا لأن هذا القدر علم من الفخر من المغفورين وعليه دفع الظلم عن المسلمين  
على الوجه الذي دفع عن المسلمين وأهل المدينة لأنهم بعد هذا القدر لا يستعبدون  
في دارنا لو سلموا أفرانهم بخليته سبيل المغفورين ولو فعلوا ذلك في دارهم لم يملكوا  
عبيدا لهم ومنع المسلمين في دار الحرب في هذا الحكم منزلة دار الإسلام لأن معنى جرب  
دفع الظلم موجود في الغضيين ويستدل عليه بجرب طاروس في لينة في معان  
جرب من يستخرفوا أولهم أحرار وجيزا مستغفرون فإن كان قصدهم في بيعة حتى



تدخل الاسلام بنية فهم لم يجيد من كان مملوكا يعطى الخراج فهو عتيق ومعنى قوله  
استعبد فبذلك تبين انه اذا لم يقره اياهم قبل ظهور حكم المسلمين في دارهم فهم عبيد وان  
كان بعد ظهور حكم الاسلام فهم احرار فان كان المولد عتق خرجوا اليها ومعهم ماله  
لا ندرى استعبدوا من ام غير متعبدون قالوا هو لا عبيد اجباكم بهم لانه قد فهم في القدا  
الفهم كذا بواحد احرار منهم قال قول قول المانه راس لان هذا الاختلاف بينهم في  
دار الاسلام وحكم المسلمين وحر حكم الاسلام ان من لا يدري كيف كانت حاله  
قال قول قول في دعوى الحرية لنفسه حتى تقوم عليه حجة الرق فان شهد بانهم  
عبيد لهم قبلت الشهادة سواء كان الشهود من المسلمين او اهل الذمة او اهل الحرب لانها  
تقوم عليهم بالرق وهم اهل حرب وشهادة اهل الحرب على اهل الحرب حجة اذا  
كانوا عدولا في دينهم وان قال الذين جاءوا بهم كانوا احرار وكنتم قهرا بهم باذن  
في دارنا حتى صاروا عبيد ان قال القوم ما قهرنا ولا عرضنا الا غداكم قال قول ايضا  
لو كنتم لان قهرهم اياهم حادث فحال بحدوثه على قرب الاوقات ولا نهم عن  
عليهم سبب الرق وهم يكرهون ذلك ودعوى السبب كدعوى الحكم انما السبب  
لان الاسباب راو لا حكمها الا عيناها فلا يقضى برقم حتى يقوم الحجة اليه كما  
في الفصل الاول وهذا كله بخلاف اذا ادعى بعضهم على بعض دينا او عقدا جرى بينهم  
في دار الحرب واما المبنية على ذلك فاما لا تحكم بينهم في شيء من ذلك لم يسلموا  
يصير دانه لان هناك ان رغبة بينهم في معاملة جرت حيث لم يكن حاكم جازيا  
فلا يسمع القاضي الخصومة في ذلك لم يغيروا حكم الاسلام بان يسلموا انفسهم واصبيروا  
ذنه فان اسلم احداهما وصار ذنه لم يسمع فيه الخصومة ايضا اعلى الذي لم يسلم فانه  
غير من حكم الاسلام واما على الذي اسلم فوجوب التسوية بين الخصمين وقضية  
ان لا يقضى عليه خصمه في حال التقاضي له على خصمه فاما في سدة الرق ان رغبة في  
بأسره في دار الاسلام وهو قهر الذين جاءوا بهم وفي سدة التقاضي يسمع الخصومة بينهم  
الا ترى ان بعضهم لا فرقة لبعضنا كان عبيدا في دار الشرك ثم جازيتمنا  
اجرة على الاتقياء وله كما يتفاد العبد لماله ان زعم انه عبيد في دار الاسلام ويطلب  
اقرارهم لصاحبه يدين كان عبيد في دار الحرب ثم ابي ان يقضيه لم يقض التقاضي  
في ذلك شيء حتى يسلموا انفسهم او يصيروا ذنه فبذلك يتبع الفرق ولو قبلنا قول الذين  
يدعون الرق على المانه راس في دارنا ادى الى تضاد الاحكام فان المانه راس

على اولئك القوم بل انتم عبيد فليس الرجوع الى قول احد الفريقين باولى الرجوع  
الى قول الفريق الاخر ولو قال القوم هذه المانه راس عبيدنا وقال المانه راس بل  
نحن احرار وكنتم رضى ان تأخذوا في القدام يسعنا ان اخذهم لانهم صاروا في  
دارنا امنين واهل الاسلام في دارنا لا يجوز استرقاقه بحال رضى بذلك ولم يرض الا  
ان الدين جاءوا بهم لولا انهم احرار وكنتم ولكن خذوهم فهم راضون بذلك لم يسعنا  
اخذهم لهذا المعنى فذلك في الاول لانهم في حكم المسلمين احرار في الوجهين الا يصير  
مما يكتسب بحدود دعوى الرق عليهم من غير حجة فان قالوا حين راوا المسلمين لا اخذوهم  
نحن عبيد هم كما قالوا وقد كذبنا في ادعائنا الحرة ونفع المسلمين ان اخذوهم  
اقرؤا بعد ما اكبروا دعوى الدين ادعوا عليهم الرق والافرا بعد انكار ما يجمع خبره  
مجهول بحال اذا ادعى ان ان عبيد له فله ان يقر صدقه كان عبيدا وان كان  
قال الدين جاءوا بهم اول مرة هم احرار فخذوهم فهم راضون بذلك فلما راوا  
المسلمين لا اخذوهم قالوا هم عبيدنا وصدقهم المانه راس فليس للمسلمين  
ان اخذوهم لان حريتهم قد تأكدت في دارنا بتصادقهم عليها اولادهم على  
احد الوجهين ان كانوا عبيد لهم فقد عتقوا بقولهم الاول انهم الاول انهم احرار ان  
كانوا احرار فابعد وان قالوا بعد قولهم هم احرار كذبنا هم عبيد للملك بعينهم معناه  
فهم ابيكم وصدقهم بذلك المانه راس وسع المسلمين ان اخذوهم بحقوقهم لانهم  
اقرؤا بالرق على انفسهم غير من اقرؤا بغيرهم وحرية مجهول بحال باقرار المتقاضي  
ثبتت في حقه خاصة لان حجة الافرا لا تعد والمقر ثبتت الرق عليهم باقرارهم به  
للملك فلهذا جاز اخذهم في القدا فان صاحبه في المودعة على مانه راس ولم  
يسموا ذكورا ولا اناثا وجب القبول منهم ان جاءوا بذكورا واناثا ومختطين  
لا طلاق التسية عند الايجاب فان تقضية المطلق لا يجوز الا بدليل ولا يسع  
تسوية الراس بغيره عن وصف لمتوجه المطالبة عليهم بالاداء بذلك الوصف  
وهو نظيره رقية في الكفارات فان التكفير يحصل بغير رقبته ذكرا كان او انثى  
بهذا المعنى وان جاءوا بصغار فان كانوا اوصافا استغفروا عن الاموات فاجاز  
الى الادب كان مقبولا منهم وان جاءوا بمرضع او طفل لم يقبل منهم وهذا ان  
ليس في الاسم بغيره عن صفته يبلغ فيسوي فيه اب لغ وغير اب لغ الا المقصود  
بشرط الراس عليهم من يكون صالحا للاستخدام فاذا كان كسبا بكل واحد



ليس فحده ولا يتوضا وحده فما هو المقصود لا يتم بهم لانهم تحت جوارح الامن  
لخدمهم ولا يقومون في الحال كخدمة غيرهم واما اذا استغفوا عن الامهات  
فالمقصود هو الاستخدام بجعلهم وكذلك من حيث المالية فان انتفاع  
المالية بسبب الصغر ما يكون قبل استغناء الصغير عن الام فاما بعد الاستغناء  
من ذلك فالمالية لا تنقض الصغر عادة فاذا جازوا بهذا النوع من استغناء  
وجوب القبول منهم ولا يمنع القبول لمكان امهاتهم في دار الحرب لان التفرق  
بين الصغار والامهات مما ليس فيه حرج للمسلمين واما فعل ذلك في الكسرة  
وهو نظير ستماس في داره جارية ولها ابن صغير فاج الام دون الاب  
او الابن دون الام من المسلمين جازا لثمة لان الحربي هو الذي يعرف  
بينهما دون المسلم ولولم تستر احدهما منه رجع بها الى دار الحرب فكان  
في ذلك عون للمسلمين اياهما او غيرها وما عاده هذا الجاني في داره  
جانب التفرق بين الام والولد الصغير فذلك ما يشي واذا شرطوا في المودة  
ان يعطوهم مائة راس من رقيق المسلمين الذين يخدمهم فجاوا برقيق من رقيقهم او  
بقية مائة راس من رقيق المسلمين فليس ان لا يعطوا ذلك منهم ولا يكون  
هذا الا بانقصا منهم للعهد لان المنفعة المشروطة للمسلمين لا يتم بما جاورها  
شرطوا ذلك لتخليص رقيق المسلمين من ذلهم وبما جاورها من القيمة ومن رقيقهم  
لا يحصل هذا المقصود وان كانوا من اعداء المسلمين رهنا بذلك فممن في سعة  
من ان لا يعطوا اليهم رقيقهم حتى ياتوا بشرط ان يفرلوا بشرط ان يجادهم جاورها  
ففي هذا اللفظ اشارة الى ان حكم الحبس في الراس بالرأس وهذا لان الراس  
حيث في المودعة باعتبار المالية وبنها الراس بمصلحة صحيح وان كان بالعين فحينئذ  
ان يملكه جاز فيها بين المسلمين واهل الحرب في ان حاربوا في المالك اولى  
علم المسلمون انه ليس عندهم مائة راس من رقيق المسلمين فحينئذ يقتلون منهم قيمة  
راس من رقيق المسلمين واساطمهم لان العجز عن تسليم التسمية قد تحقق مع بقا  
السبب الموجب للتسليم فوجب تسليم القيمة ولو كانا شرطوا في الصلح فانه قوس اذ  
حدبه اذ ما سيف فهدا بشرط مائة راس سواء في ان يعقل منهم ما جاورها من عين  
المسمى وقيمتها وكذلك ان شرطوا ذلك من اراع المسلمين وسلامهم بخلاف  
ما سبق فان هناك اذا شرطوا ذلك من رقيق المسلمين لم يعقل القيمة لان رقيق

المسلمين من اهل دار الاسلام وفي شراطهم منفعة تخليصهم من اهل الحرب  
وهذا المقصود لا يحصل بالقيمة الكراخ والسلاح فليس من ذلك في شراطهم  
مطلقا واما مكان المسلمين الا ترى ان الحربي لو دخل اليها ما من معه كراخ  
او سلاح قد كان للمسلمين فاحرزوه لم يكن ممنوعا من رده الى دار الحرب  
ولو كان معه عبيد مسومين مسلم او معاه قد احرزوه لم يكن كذلك رده وجب على  
بيعة فيه يتفح الفرق بين المفضلين ولو كانا شرطوا في المودعة مائة راس  
كل سنة او مائة دابة كانت المودعة فاسدة لان السباب اجناس مختلفة والذوا  
كذلك فالاسم حقيقة يتناول كل يدب على الارض وكل يتناول كل رجل النعال  
والحجر ومع جملة الجنس لا يصح التسمية في شيء من العقود بخلاف تسمية الراس  
فالجنس هناك معلوم واما بقيت الجملة في الصفة وهي لا تمنع صحة التسمية  
فيما جاورها على التوسع كالسلاح واخوانها فينبغي للمسلمين ان ينفذ اليهم  
برادعهم على امرين وان لم يعطوا ذلك حتى مضت السنة ووجب الفدا كال  
ذلك الى المسلمين يعطونهم من اتي صنفنا واسطفا من ذلك النوع لان المال  
عندهم فيكون القول في بيان جنس الواجب فلو لم يكن اقرارا ان يتوب كان  
بيان الجنس فيه الى المقدور لا حتى لان يتوب كان بيان الجنس في  
الوارث القائم مقام المورث وهذا لان بعد مضي المدة يتعين منفعة المورث  
في الرجوع الى بيانهم في الجنس اذ لو لم يرجع الى ذلك وعجزا بها لم يسلم  
للمسلمين شيء وبه فارق السكاح فان السكاح فان هناك وان ظل بها  
الزوج لا يرجع في بيان جنس التوب اليه لان هناك قد جوب هو ليدل  
الاصل للملك بالسكاح وهو مثل فانه رفع الضرر عنها به ولا حاجة الى الرجوع  
الى بيان الزوج ولو كانت المودعة على مائة راس فاقروم من اهل الحرب  
من احوارهم انهم عبيد الملك فبعت بهم الملك الى المسلمين كحقهم وقد علم  
المسلمون انهم احوار الاصل فان كانوا اقروا به لك في دار الاسلام لم ينفذ  
الى اقرارهم لانهم حصلوا آمين في دارنا وقد نكثت حريتهم المملوثة بذلك  
فلا يبطل اقرارهم بارتق بخلاف ما اذا لم تعرف حالهم فان هناك  
دار الاسلام لانها لا تملك حريتهم لانها لم يكن مملوثة الا ترى ان مجهول الحال في  
دار الاسلام اذا اقر بارتق على نفسه كان ذلك مقبولا منه بخلاف اذا كان



معلوم انحرته في الاسلام فز على نفسه بارق دان كانوا يهتدون في دار الحرب  
طوحا فتهتدون والادل سوا الا ان يكون في حكم المشركين ان تقاتلهم بارق  
لان فيهم عتيدوا فاذا كان كذلك كانوا عتيدوا في القتل لان جريتهم  
في دار الحرب ليست بحرية قوتها ان ترى انها تنقض بالاسترقاق اذ لم يكن فيها  
وبينهم موادة وبعد المودعة بينهم لا موادة فيما بينهم لبعض مع البعض  
فالمقر لهم استرقاقه للمقرين بارق اذا كان ذلك من حكمهم فصاروا عتيدوا  
ولا يتم استرقاقه لهم اذ لم يكن ذلك من حكمهم كما لا يتم ذلك في دار الاسلام لانه  
ليس من حكم الاسلام استرقاق انحر الا ترى انهم لو استلموا بعد هذا الاقرار ان كان  
من حكمهم لا استرقاق بسبب الاقرار كانا عتيدوا للمقرين وان لم يكن ذلك من حكمهم  
اقرار على ما علم من اصلهم وادفع هذا يقوم من حكمهم ان السارق يجعل غلبه للمقرين  
منه فحكم بذلك بينهم ثم استلموا فانه يكون السارق عبدا على ما جرى الحكم بسواها  
مواد عين لنا حين ذلك ولم يكونوا لان حكم الاسلام كان لا يجزى في دارهم بالمودة  
كما شرطوا ذلك والاقرار في حق المقر لم ينفذ انما في داره كان هذا الحكم مثبتا  
فانضمهم فذلك ثبت باقرار المقر على نفسه بارق وعلى هذا لو كانت المودعة  
وبين اهل الدارين من المشركين كل دار لها ملك على حدة ثم اعاد بعضهم على بعض في  
كل فريق بانه رأس من اسروهم من الفريق الاخر فانه ذلك منهم لانه لا موادة  
فيما بين الدارين وانما المودعة بينا وبينهم ثم فيما بينهم على ما كان عليه قبل المودعة  
بذلك بعضهم بعضا بالاسر حتى لو استلموا وصاروا ذمة كان ذلك سائما كان ذلك  
سائما لهم ولو ارادوا بيعهم في دار الاسلام جاز الشراء منهم فذلك فخرهم في القتل  
وكذلك ان كانوا اهل دار واحدة وفي حكمهم ان من قهر صاحبه كان عبدا على اهل  
المعروف بين الدين فانهم اهل دار واحدة ثم يعبر بعضهم على بعض وهذا لانه لا موادة  
فيما بينهم لبعض مع البعض فالتقاهر بملك المقهور اذا تم قهره باعتبار حكمهم يصير  
المقهور عبدا له وعلى هذا العصب بعضهم من بعض ولا ثم استلموا وخصموا في ذلك  
فان انقضت نظر في حكمهم قبل ان استلموا فان علم ان قهر حكمهم ان العاصب بملك  
المغضوب بالعصب لم يمان العاصب برؤس في دار علم ان ذلك ليس من حكمهم  
ولكنهم لم يمانوه بالرد لانهم لم يعلموا بالادان المالك لم يمانه فان انقضت بامر  
بالرد لان المبيع بملك بالادان حازوا حازوا العاصب باعتبار بره بتم اذ كان من

حكمهم ان العصب من سبب الملك فلا يتم احواله اذ لم يكن ذلك من حكمهم  
لكن المغضوب منه من ان يخاصمه الى ملكهم ليست ذمة ولا سلام بعد ان حاز  
يقول الملك وقيل بوث الملك بوجوب سببه لا بوجوب الملك الا ترى انهم  
لو اخذوا مال من المسلمين ثم استلموا قبل الاقرار بدارهم اعدوا به بخلاف ما لو استلموا  
بعد الاقرار بدارهم ولو كان استلموا قبل ان يستلموا لم يكن عتيدوا في ذلك ضمان في  
لان وجوب الضمان باعتبار العصمة والتقدم في المحل الا ترى ان مسلما وعصبا  
وجوب رد العين لا يستلزم العصمة والتقدم في المحل الا ترى ان مسلما وعصبا  
من مسلم خذ امر بدارهم عليه اذ كانت ثابتة بعينها ولو كان استلمها لم يضمن له  
سببا من مثل اوقيته فان كان القوم لا موادة بينهم وبين المسلمين فخرج العاصب  
بالمغضوب الى دارنا وهو مسلم او ذمي ثم جاز صاحبه مسلما او ذميا ان يبيعه في حقه  
ذلك لم يكن عليه سبيل في الوجهين لانه وان لم يكن قهر حكمهم ان العصب سبب الملك  
فمن حكم المسلمين ان احوال اهل الحرب الذين لا موادة لهم بدار الاسلام سبب  
تمام الملك وان كان القوم في موادة من المسلمين والمستعجلا لها فان كان خروجا  
اي بملك المودعة او فخرج احد بها بملك المودعة وخرج الاخر مسلما او ذميا لم يكن له  
بينهما بشي لانها لم تخرها حكم الاسلام وهذه معاملة كانت جرت بينهما في دار الحرب  
فهي بركة المداينة التي جرت بينهم في دار الحرب وان خرجا مسلمين فحينئذ امر العاصب  
بالرد لانه لم يكن قهر حكمهم ان العصب من سبب الملك فلم يتم احواله عند اخذ  
ذلك لانهم حازوه حين اخرجوا الى دارنا لانه اخرج مال من بيت اهل موادة في ذلك  
غير وجوب الملك فلهذا امر بالرد قال بقا ان يمان من المسلمين استبداد اعاري من  
سركين ففتح رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ان لا يردوا عليهم ملك الواري  
نطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس وقال العارية طاعة والنتيجة ثروة وادعهم  
فانهم فصاروا اهل دارنا اذ لم يتم احواله قبل ان يبيعه ذلك الموضع دار الاسلام  
لان يومئذ بعد اصدار ذلك الموضع دار الاسلام ولان المغضوب منه صاحب العصب  
الى حكمهم فزعم العاصب ان العين له وان لم يغيبه امانه فاقره حكمهم في يده وكلف العاصب  
اخره البينة فلم يمانه بينة حتى استلم اهل الدار وصادر واذنه سلم للعاصب ما كان  
غصبه من ذلك لان حوازه قد تم سفر حكمهم به في ذلك العين فلا يبقى للمغضوب  
منه سبيل على العين لم يتم البينة ولا مدرى العذر على ذلك ولا العذر وبعد

والسنة في الدارين كان قاتل ذمة  
فخرجت من ذمة العاصب



اقامه البنية بعدل ثم دونه او لا بعدل فان قال المصنوب منه بعدل  
انا اقيم البنية على معنى غير المسلمين لم يقبل ذلك منه لانه لما تم احوال النصب قبل  
الاسلام فملكه بغير الاسلام وهذا الفقه وهو ان منع ملكهم المصنوب منه من اخذ  
مناصبه من يد الناصب فبذلك اخذ منه فبذلك دفعه الى النصب ورفعه من ذلك لم  
يسجل ان يتم احوال النصب له لانه اذا كان يتم احواله باعتبار حكم ملكهم فلا يتم  
حين اخذ فدفعة اليه ومنه منه كان اولى وكذلك لو كان الناصب قد اصاب  
ولان من منهم لا يغير عن نفسه فقال هو عدي وقال لا ب هو بنى ففصل  
عقب المال سوا شئ جميع ما ذكرنا وكذلك لو كان ذواليد يزعم انه عدي فادعى حله  
ابنه وادعى ملكهم ان يصدق مدعى النبوة فافذه ودفعة اليه حتى باقى الاخر البنية  
عبد هو مسلم او صار وادعه فاقام المولى البنية انه عبد فان قاضى المسلمين بحله  
ابن الذي ادعاه لان حكم ملكهم قد اخرج من يده وبطل ملكه فيه وجعله حرا لا غير  
فلا يمكن من ان يثبت بالبنية ملكا قد بطل ملكهم حين كانوا حرا وان اموالهم لا يجري  
عليهم حكما وان اولى هذا حكم الميراث فانه لو مات منهم رجل من حكم ملكهم تورث  
البنين دون البنات دون البنين حكم بذلك فخرج باضع ملكهم في ذلك حين  
لانهم كانوا من بين بنى بكره راضين به حين حكم بينهم بذلك وكان هو سلطانا غائبا عنهم  
ما صنف بينهم فلا يستغل باطل شئ منه بعد الاسلام وكذلك لا اخذ النبوة بغير  
من ملكهم الا ان ذلك معلوم من حكمه فهذا ما لا اخذ به بحكمه سوا لانهم لو اصابوا في ذلك  
عنده قررة في ايديهم فبذلك احوالهم لذلك باعتبار حكمه ودفعة ولو كان  
استهلك البنية ودفعة من حكم ملكهم لانه لا حق له في ذلك وحقه عنده ونقض بقية البنية  
فلم يدفعها اليه حتى اسلام فادعى له عليه لان البنية دين في الذمة لانهم لا احوال فيه بل  
باعتبار الحكم فكان وجود القضاء به ودفعة سوا ولو اصابوا بعد الاستهلاك قبل القضاء  
بقض القضاء على المستهلك شئ لا نعدم لعقوبة التقدم في المستهلك فذلك مما  
وان كان المصنوب عبدا فحقه الناصب حين سلمه له ملكهم وعلى سبيلهم ان اقام  
البنية على حقه فافذه بغير ملكهم مسلمو جميعا كان عبدا للمدعى وكان عتق المدعى  
بطلان لان عتاق العبد في عبده في دار الحرب غير نافذ اذ كان من حكم ملكهم لا من  
العتق من استرقاق العتق اذ لا صار موقورا بالحكم ملكهم بكونه عبدا للمدعى ولو كان  
فاخذه اذ اقام البنية انه عبد ففقد ملكهم له كان عبدا لذلك اذ كان

فقضى الملك بانه عبد للمدعى وسلم اليه ولو ان حربيا من غير اهل المروعة هرب عدا  
من عبدا للمسلمين وادعاه بدارهم ثم غصبه منه غاصب فقال هو عدي فافذه  
اسلموا فاقام الذي احواله بالبنية على حقه ومن حكم ملكهم رده عليه فان عتق البنية  
اعتقه باطل لانه لم يملك حين لم يتم احوال النصب اذ كان من حكم ملكهم ان يملكه  
بالنصب فان عتقه هناك فافذه تمام احواله ثم لا يرد رقبته بعد ذلك وان  
كان من حكمهم رده فافذه الى ملكهم فقال الناصب هو عدي وادعه فافذه في يده  
حتى باقى الاخر البنية فحقه الذي هو في يده فهو حلال احواله ثم حين اقره ملكهم في  
ومنع الاقر من اخذه منه فان جاء الاخر البنية بعد ذلك فقضى به ملكهم له ودفعة اليه  
ثم اسلموا وصاروا ذمة فهو حلال بعد ان نفذ العتق فيه حكم ملكهم بالرق على المسلم طال وان  
اكرهه لانا ذلك بالاسلام لم يكن بحل النقص فلا ينقض بحكم ملكهم برفعه بعد ذلك  
ما سبق ولو كان الناصب انما عتق لما سرق قبل ان يقر ملكهم في يده والمستعبد لهما  
اسلموا لما سرق عبدا لان عتقه قبل ان يتم احواله له كان باطلا ولو دخل دار  
بان نغصبه حربيا ما اقام اسلموا وصاروا ذمة فان كان من حكم ملكهم ان الناصب  
لملك سوا كان المصنوب منه مسلما او حربيا فلا يسبيل للمسلم على ساعه لان احواله  
النصب قد تم باعتبار حكم ملكهم وسلطنته في دارهم فكان هذا المال الذي اخذه  
المسلم في دار الاسلام فيجزئه بدار الحرب في الحكم سوا وان كان من حكم ملكهم رده ذلك  
المال على صاحبه فلم يخف حتى اسلم اهل المروعة ذلك على المستامن لان احواله الناصب  
لم يتم فانه موقوف منوع مما وضع بحكم ملكهم وفي الاول هو فافذه موقوف على ما وضع بحكم ملكهم  
وان لم يعلم كيف كان ملكهم في ذلك فمالا مردود على المسلم المستامن لان الملك  
في الاصل معلوم وسبب التملك عليه وهو الاحوال انم غير معلوم ولا يعلم ان الناصب  
ليس بموجب الملك فحقه فافذه خلاف ذلك من قوم على وجه يكون ذلك  
معتبر بينهم بحسب المعلوم فان ختموا الى ملكهم فحقه الناصب وقال في ملكي فافذه  
منه فافذه ملكهم في يده حتى باقى المسلم بحجة ثم اسلموا فذلك سلم للنصب لان احواله  
انه قد تم سقر ملكهم بده في ذلك العين وان اقام المسلم البنية فافذه حاكمهم  
ودفعه اليه كان له ولا حرج فيه لانه اعاده الى ملكه بحكمه وقد كان سبب بخرجه عن  
ملكه مثل هذا الشئ سفيح بما هو مستعد وان المسلم صار محررا لذلك المال حين اخذه ثم  
احواله بقره ملكهم فكان ملكا وله ان لا يجيب المحسن فيه لانه ما يملكه بسبب اغراض الدين



واذكركم لو ادعى المسلم المستامن عداوتي بغيرهم باطلا واقام بنية فاحكمكم  
 من الجحري ودفع اليه ثم اسلموه له تمام احرازه بحكم ملكهم ولكن ينبغي ان يرد  
 على صاحبه لان هذا عذر منه فتم له ما لو اخذ مال بعضهم تبركا في غرضه وهناك يفتي  
 بآراء لانه انما عذر بآراء نفسه فتم استله وان كان اهل تلك الدار موافقين  
 للمسلمين اخذ حاكم المسلمين ذلك المال فزده على صاحبه لانه عذر الايمان  
 وفي هذا الموضع مثبت دلالة الجبار على الرد بخلاف الاول وعلى هذا لو  
 متعاضد من بعضهم في حصة الى اى حكم فحجه وقال هو ملكي فافره حاكمهم في بده حتى  
 باقى الجحري بالنية ثم اسلموه للمسلم ويقتضى بده من غير ان يجبر عليه اذ لم يكونوا  
 موافقين وان كانوا موافقين للمسلمين اخذوه منه فزده على صاحبه لان على  
 العذر منه بين اظهر منه في الفصل الاول فانه جاهر بالعضد والاخذ من بده  
 ولو ان حربيا من الموافقين او غير الموافقين كانت عداوته ثم اسلموا كانت  
 المكاتبه جائزة لان الملك بغيره البيع والشر من حيث انه تصرف بغيره  
 فان قهره بعد ما كاتبه وبطل مكاتبته ثم اسلموا فان كان من حكم ملكهم ان يفعل  
 هذا بمكاتبته لطلب مكاتبته فحقى ناصى المسلمين بذلك لان ملك اليد ان بيت  
 للمكاتب بغيره المكاتبه لا يكون فوق حقيقة احرته التي مثبت بالاعتناق  
 وقد بينا ان هناك اذا استعبد بعد الاعتناق نظرا الى حكم ملكهم في ذلك  
 فينبى الحكم على ذلك بعد اسلمه فذلك في المكاتبه وان كان جابن بطل  
 مكاتبته وليس في حكم ملكهم ابطال ذلك اذ اخرج الى دار الاسلام فاهله فان كانا  
 موافقين للمسلمين منعه ان يرضى منه وان كانا غير موافقين للمسلمين فهو عبده  
 يصنع به ما احب لان احرازه اياه بدار الاسلام يتم اذ لم يكونوا موافقين للمسلمين  
 موجبا ملكه اذ كانوا موافقين له ولو كان عبده قد اسلم ثم عتقه وكاتبته ثم  
 بعد ذلك لم يبطل كتابته وعتقه باطلا لان احرته وذلك اليد للمكاتبه  
 بالسلامه فلا يمكن الجحري من ابطال ذلك ولا ملكهم لما بينا ان حكمه على المسلم  
 فيما لا يحتمل الا بطلان وهو يفتى احرته لان حكمه انما يفتى فيما يحتمل النفل في ملك  
 تلك للعتق والمكاتب المسلم غير محتمل لذلك ولو كان بده العبد قبل ان يسم  
 العبد بغيره باطل لان المذبح بغيره لا يخرج من بده مولا بل هو في بده على حاله  
 مفقود في حكم الاسلام بعد ان سر كما كان قبل بخلاف الاعتناق والمكاتبه

فانتهى بقطاع يد المولى عن المملوك بحكم الاسلام واذا لم يكن من حكم ملكهم  
 المعتق من استعبد المعتق فقدم خروجه من بده فلهذا اذا اسلم بعد الاعتناق والمكاتبه  
 كان على حاله واذا اسلم بعد التبرير كان عبدا للمولا ومبيعه ويصنع به ما احب  
 ولو كان بده بعد اسلم العبد كان بدار الاسلام حتى احرته تاكده بالسلام المملوك كما  
 بده ومن حكم الاسلام ان المذبح لا يحتمل التملك في بيئات اليد عليه بعد صح  
 التبرير وسخى به المولا فانه لا يبطل بغيره بخلاف ما سبق الا ان المولى  
 اذا صار ذميا بعد ذلك فان المذبح يستحق في قيمته لان اخرج من ملكه سخي ذلك  
 بالبيع متخذ فيضار الى اخرج من ملكه بالاسمعا ولو كان الجحري اخرج عبده مع  
 نفسه بآراء له دارنا ثم بده جاز بغيره لانه فعل ذلك حيث جرى عليه حكم المسلمين  
 وقد التزم هذا الحكم حين خرج اليه بآراء فلهذا لا يقدر على بيعه ولو عاد الى دارنا  
 بطل بغيره لان حكم ذلك الا ان قد بطل فضا حاله وحال لو فعل ذلك في دارنا  
 سواء هذا بخلاف الاستيلاء فانه اذا استولاه منه في دار الحرب او في دارنا بعد  
 خروجه بآراء فحقى ام ولله على كل حال لان الاستيلاء يمنع للنسب والنسب في الجحري  
 على الوجه الذي بينت في دار الاسلام فذلك يفتى عليه وهو الاستيلاء وكان ينبغي  
 للمسلم ان يشتري منه بآراء بحال فذلك لا ينبغي ان يشتري منه ام ولله بحال بخلاف

التبرير على ما قرأناه والله تعالى اعلم  
**باب من الرهن باخذه المسلمون والشركون منهم**

اذا طلب المشركون في المودعة ان يعطوهم رهن من رجال المسلمين على ان يعطوهم  
 منهم رهن فاسئل ذلك فلهذا امره لا ينبغي للمسلمين ان يجيبوهم اليه بدون كفوف  
 نعم غير موافقين على رجال المسلمين والظاهر ان مخالفتهم في الاعتقاد حكمهم على  
 نفهم ولا زاجر من حيث الاعتقاد بغيرهم عن ذلك اليه رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في قوله ما خلا يهودى بسلام الا حاشته نفسه بقتله فان اصطحو على هذا لامضاه المسلمون  
 لم يجدوا منه بآراء امة المشركون فاعطوا المسلمين رهنهم فسلموا ان مسلمون وقع رهنهم  
 وذلك فضل لهم لان الضرورة قد دفعت بوصول رهن المشركين وهم غير موافقين  
 على المسلمين فان قيل فلهذا عذر من المسلمين ان ياخذوا الرهن ولا يبطلوا رهن كما شرطوا  
 فلهذا كلف ذلك ولكن كان جاز ذلك الشرط لمعنى الضرورة وقد يغتفر الا ان في اصل



المواحدة اذا زال المعنى الذي اخرج المسلمين اليها بان يعود على قول المشركين وقدوا  
دعوتهم مدة معلومة فانه يجوز البند اليهم قبل مضي تلك المدة ولا يكون ذلك غدا  
والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من خلف على بين فري غير اخير منها فثبت  
الذي هو خير وليكون منه ذلك المدة لا يكون اقوى من البين فان قالوا فزاد  
عليه زمان لم تقطوا رهنكم لم ردوهم حتى تاس حاكم فاقول ان في ردوهم فواتهم  
عليه وتكليفهم مستصالح لبعض المسلمين وذلك لا يجوز فاذا وقع لاس حاكم  
بجملته فحينئذ هو عليهم رهنهم لانهم قبلوا المستأمنين فبما فهمهم الى ان تاس  
مخافة منهم ثم يتفهم منهم فان سلموا من في ابرياءهم طلب المشركون ان يخذلهم  
فلا سبيل لهم عليهم لانهم صاروا كغيرهم من المسلمين والكفار غيرا موثوقين على المسلمين  
الا انهم ان كانوا عبيدا للمشركين باعهم الامام ودفع ثمنهم الى مواليهم فبما المستأمنين  
في داره اذا سلم عنه ذلك ان عطلوا الرهن من ايجابهم ثم قدر المسلمون على  
ان يخذلوا منهم الرهن فلا بأس بان يخذلهم منهم لان الفدية قد رقت  
وباعتها كان لهم حق المنع فيكون لهم حق الاخذ ايضا لانه لا ينبغي للمسلمين ان  
يزكوا بخصيص احد من المسلمين هو مقهور في يد المشركين او ان يكونوا منه فان منعهم منهم فلا  
باس بقا لهم عليهم واذا طلب ذلك من المسلمين لانهم ظالمون في حوزهم  
ودفع الظلم وجب كسب الامكان ولكن ان قدروا على اخذهم بغير ذلك فلا ينبغي  
لقتل احد منهم للمواصلة التي بينا وبينهم وان قالوا ان رهن المشركين نحن كونه ذمة  
ولا يرجع الى دار الحرب اجابهم الامام الى ذلك اذا كانوا احرارا لان الذمة  
عن الاسلام في التزم احكام الاسلام في الدنيا وهو احد ما يمتنع به القتل كما ان  
لو طلبوا من الاسلام عليهم وجب اجابهم الى ذلك فذلك اذا طلبوا عطف الله  
الا ان يكونوا عبيدا للمشركين فان العبد تبع لماله وقد صاروا مستأمنين فبما  
الامان صار ملك المولى فيهم محترقا وبدون ازالة الملك لا يمكن جعلهم ذمة  
فلهذا ردوا الى مواليهم وان خلفوا فقتل الرهن نحن احرار وقال المشركون رهنهم  
فانقول قول الرهن لانهم في ايدي انفسهم فيقول قولهم في حوزتهم ما لهم بغير الله  
على رهنهم ولا يقبل فيه شها ذمة اهل الحرب عليهم لانهم صاروا ذمة من فاعلم  
توم من المسلمين ومن اهل الذمة لم يردوا الى مواليهم وان كانوا اسلموا في لم يردوا  
شهود مسلمون لم يعطهم الامام ثمنهم ولو كانوا شرطوا في صل المدة انهم ان غدا

قتلوا رهن المسلمين فذا رهنهم ان خلال ثم قتلوا رهنهم فان ذمة رهنهم لا يحل  
ان لما روى ان هذه الحادثة وقعت في زمن معاوية رضي الله عنه فاجمع هو  
معه على ان لا يقتلوا رهن المشركين ولا منهم مستأمنون فين فالحل وما بهم بغيره  
كانت من غيرهم والشرط الذي جرى مخالفة حكم الشرع فيكون باطلا ولكن  
الامام يجعلهم ذمة ان لم يسلموا فان اسلموا فم احوال سبيل عبيد كما لو كانوا اسلموا  
ان يقتل المشركون رهنهم فلو ان رهنهم حين اسلموا قال المشركون ان لم يردوا  
عليه رهنهم قتل رهنكم او جعلت بهم عبيد ان ذكره الرهن ان يردوهم عليهم فانه  
لا يحل للامام ان يردوهم وان علم أنهم يقتلون رهن المسلمين لان حوزة نفس هو  
لا حوزة نفس وان قتل اهل الحرب رهنهم لم يكن الامام شركا في ذلك  
الظلم ولو سلم اليهم رهنهم بعد ما اسلموا فقتلهم كان شركا في ذلك الظلم مع  
المسلمين من قبل المشركين اياهم وذلك لا رخصة فيه الا ترى ان رهنهم لو اتوا  
في ايدينا فيقولوا ان لم تقطوا بعدوهم من المسلمين قتل رهنكم لم يسمع ان تقطع  
ذلك فذلك رهنهم اذا اسلموا وان قال رهنهم بعد ما اسلموا دفعوا اليهم  
رهنهم فان كان اكبر الرهن من الامام ثم يقتلهم لم ان يدفعهم اليهم ايضا  
اذن المرء غير مقبر في قتله في حكم الاباحة فذلك في تعريضه للقتل وان كان لا  
يقتلونهم جميعا فلا بأس بدفعهم اليهم لانه ليس في دفعهم رضا بهم ظلمت اياهم مجرد  
الدفع ليس بسبب اسلاكهم والظاهر انهم لا يرضون بذلك الا اذا كانوا مسلمين  
على انفسهم ولا فادعنا لان ذلك المسلمين ان تخلفهم رد رهنهم عليهم فخرج  
بذلك البعد عنهم من هذا الوجه وان قالوا ان المشركين يكون ذمة لهم فقل  
المشركون ان قبلتم ذلك منهم قتل رهنكم او جعلت بهم عبيد فان الامام لا يقبل  
هذا من رهنهم ولكن ردوهم على المشركين وماخذ المسلمين بخلاف ما اذا اسلموا  
الاسلام نيمهم فاما الذمة لا تيم الا برضا من المسلمين واذا كان فيها عطف  
المسلمين حقيقة او كما فلا ينبغي للمسلمين ان يرضوا بها لان استنفاذ المسلمين  
ايدي المشركين والوفاء لهم بالوعود خير من ان يصبروا من ذمة المسلمين الامام  
ما طرفيها فيه بخير للمسلمين وان كان يعلم انه اذا قبل ذلك منهم على  
المشركون سبيل الرهن الذي عندهم فحينئذ يعطيه الذمة ويضع عليهم الحراج  
كما لو لانه ليس فيه عطف المسلمين وما لم يعلم ذلك لا ينبغي ان يجعلهم



لان البتة على الظاهر وجب ان يعلم خلافة والظاهر انهم لا يكونون سبيل المسلمين  
اذا صاروا رهنهم فانه ان عطاهم الذمة لم يطلب اخذ رهنهم للمسلمين  
فانوا ذلك حتى رد عيهم رهنهم فليس ينبغي له ان يحفر ذمته ونقص العهد الذي  
عاهد عليه الرهن في رد عيهم بغير رضاهم لانهم لما صاروا ذمة لم يقدروا على ان ينفقوا  
من احوالهم النفوس المسلمين فكان هذا لا يسلموا سوا فان طابت انفسهم  
بالرد عيهم فلا بأس بذلك الا ان يكون الراي من الامام انهم يقبلونهم فحينئذ لا  
يدفعهم اليهم على قياس ما ذكرنا فيها اذا سلموا اولاً لان هذا قبله مع اداة المسلمين بل  
الذمة وقد بينا ان ذلك يجوز بوضا اهل الذمة ولا يجوز بغير رضاهم الا ترى انه  
لو كانت رهنهم فلا لولا رد عيهم رهنهم حتى يعطوا من اهل الذمة فلا فاق  
بذلك جاز دفعهم اليهم وان لم يرضوا به لم يجر دفعهم اليهم وكذلك ان كانوا  
طليقاً من نساء اهل الذمة لان حال نسائهم كحال رجالهم في احوالهم بسبب  
عقد الذمة وتأثير الرضا من النكاح بغيره من الرجال وان كان في الذين طليقوا  
صبياً من اهل الذمة فطابت بذلك انفسهم ونفس والدهم فلا ينبغي للامام ان  
يدفعهم اليهم لان هذا مطلق يطعم بها الصبي واذا في هذا الباب غير معتبر ورضائهم  
فيما يضره غير معتبر ايضا فوجوده كعدمه اذ ثبت لو استغفروا اهل الحرب ليس كان  
الامام معفيهم على استغفارهم بغير حق وهذا اختصاص فيه ولو كان الرهن  
اسلموا من رهن المشركين فيهم نساء وصبيا فطابت انفسهم بالنسب والصبية وبن  
ردهم عليهم ليس للامام ان يردهم الى الصبيان فلهذا ذكرنا في حق اهل الذمة ما  
النسب فان في رد عيهم بغير رضائهم من احوالهم ولا اذن لهم في ذلك فلا وجه  
امارة مسلمة على المشركين سحاً وخرجا وهي لا يحل لهم حال ولا وجه مثل ذلك  
في حق اهل الذمة الا ترى ان الذمينة اذا تزوجها مسلم في دارها جاز الكا  
له ولو اراد ان تزوج مسلمة لم يمكن فلهذا ذلك ولا يحل له حال الا ان يكون المرأة  
عجوزة لا تبني ولا تحنف عليها ان يرجع عن دينها فحينئذ لا بأس اذا طابت  
نفسها بالرد وجوب ان لا يكون رد ما اخذ رهن المسلمين باس كان في حقها  
ولكن بشرط ان يكون معها ذمهم من المسلمين لان المرأة ممنوعة من المهر  
الى دار الحرب بغير محرم وان كانت عجوزة ومع المحرم لا بأس اذا كانت  
لحاجة لها فلهذا ذلك فان لم يكن المسلمين قوة على المشركين وطلبوا من في

الاعطيتهم رهننا فقالوا الرهن لا ترضى بذلك لانهم غير مؤمنين عيهم فلا بأس  
بان تحترم الامام على ذلك على وجه النظر للمسلمين لان الخوف من جنتهم  
على جماعة المسلمين ظاهر وعلى هؤلاء الرهن اذا رفق بهم اليهم ليس بظلم بل انظر  
في ان من الوفاء بالمودعة وقد بينا ان الامام اذا ابتلى مسلمين فانه يحذر  
نهما ويمنع اعظم الضررين بهما من الضررين فان كان الكفر الا في عهده انهم  
اذا اخذوا الرهن فتقوم فحينئذ لا يحل له ان يدفعهم اليهم لانه اذا دفعهم كان شركا  
في دماءهم معي على الاكهم واذا لم يدفعهم فظفر المشركون بالمسلمين لم يكن للامام  
شركهم فيما يصنعون بالمسلمين واكثر الراي في هذا كالمحققين الا ترى ان الامام  
لو احتاج الى ان يرسل اليهم رسولا في مهم للمسلمين فيه منفعة فالي المسلم ان  
يرسل اليهم رسولا فان للامام ان يجبره على ذلك الا ان يكون الكفر الا  
منه انه ان بعث اليهم رسولا فتوقه فحينئذ لا ينبغي له ان يعقب من المسلمين  
ولا يكره همه على ذلك فلهذا ذلك الرهن فان جرت المودعة على ثقتين  
ثم ظهر للمسلمين قوة في رادوا ان ينفذوا اليهم قال المشركون سنا مع المودعة  
ولا يرد عيكم رهنكم فانه ينبغي للمسلمين ان لا يبطلوا المودعة لالا بالمشركين ذلك  
ولكن مكان الرهن في يد المشركين لانهم ان فعلوا ذلك كان هذا منهم اخفا  
لرهن وامتناعا من الوفاء بالمودعة لهم وذلك لا يحل فعون لهم باعطوا  
حتى يستغفروا الرهن منهم وكذلك ان كانت المودعة مودة فليس ينبغي  
ان يبطلوا المودعة وان قدروا على قتلهم حتى يستغفروا الرهن او يموت  
الرهن اجمعون او رضوا بذلك فحينئذ لا بأس بقتلهم لان المنع من البذل  
مراعاة حق الرهن ووجود واحد يذهبه الخصال يردل هذا المنع ولو مضى  
مدة المودعة فقال المشركون ان قاتلونا قتلنا رهنكم فلا بأس بقتلهم لا بأس  
به اخفا رهنهم منهم وبين الرهن فقد انتهى ذلك بمعنى المدة فلا تغدر عليه  
قتلهم بسبب الخوف على الرهن كما لو سر سوابا لطفال المسلمين لم يكن بقتلهم  
باأس وكذلك ان كانت في ايديهم سر آفة المسلمين فلا لوان قاتلونا قاتلنا لا بأس  
فانه لا بأس بقتلهم لهذا المعنى وكذلك ان ارسل اليهم رسولا فقتلوا  
او بغير رضاهم فقتلوا المسلمين ان قاتلونا قتلنا رهنكم فلا بأس بقتلهم  
وهذا لا بأس في شيء فلهذا ذلك اخفا من الامام يقوم من المسلمين انما في مطلقهم



المشركون المسلمين والمخوف من ذلك لا يبعد على المسلمين القتل معهم  
ولو طلب بعض يدين الشرك من المسلمين ان يكونوا ذمة لهم فلهذا ذلك  
الموادعين وقال ان خدمت ذلك قتلتمكم واستعبدواهم وان لم يفعلوا  
عليكم رهنتكم فان الامام المسلمين منطرون في ذلك فان كان الامتناع  
من اعطاء الذمة الى ان ياخذوا رهنتهم حر المسلمين استغوا من ذلك وان  
كان قبول الذمة من الدين طلبوا ذلك جزاء فعل ذلك الامام لانه نظر المسلمين  
نحو ان كانت المنفعة فيه ظهروا لانه ليس في قبول الذمة من هؤلاء اخفاري  
حق الرهن لان هذا المكن مما وقع عليه الرهن ولا كان وقوعه معلوما فذلك  
بخلاف ما تقدم من الذمة اليهم قبل معنى المدة ولكن الفصل ان يخافوا فيه  
المسلمين من ايدى المشركين الا ترى انه لو طلب اهل ذمة منهم ان يكونوا ذمة  
ملك العدو وان اقيم عليهم ذلك حلت سبيل الرهنتكم وان قتلتم ذلك منهم  
اسراكم فانه تخافوا من الا نفع للمسلمين فان كان استغوا والاسرا جزاء فعل ذلك  
وهو اولى الوجبين وان كان قبول الذمة من اولئك جزاء لاري فيه من قوة  
عليهم يشكونه هؤلاء الذين طلبوا الذمة فان الامام يقبل الذمة منهم ولا يفتقر الى  
جانب الا ان ترى انه لو صار اهل ذمة عظيمه واشرفه على فتيها فقال  
ملك العدو فافترقوا على ان تعطىكم اسراكم الذين في ايدينا فان الامام سطر في ذلك  
فيفعل الذي هو حرام للمسلمين فلهذا ذلك ما سبق فان عذر اهل الموادة ففصل من  
المسلمين وفي رهنتهم صبيان ليس معهم اباؤهم ولا امهاتهم فانه لا يحكم بسلامهم  
حتى يبلغوا قبضوا الاسلام لانهم كانوا في ايدي المسلمين وفي الاسلام  
كفار اعلى دين اباؤهم قبل ان يبعثوا المشركون بالدين فلا يجوزون عن ذلك حتى  
يصفو الاسلام وهذا لا يبعد في عذرهم الا ان رهنتهم به صاروا في ذمة اهل الذمة  
ولا دأبل الذمة وان لم يكن معهم اباؤهم ولا امهاتهم بان كانوا تواروا ونقضوا  
العهد لا يحكم لهم بالسلام لم يصفا الاسلام قبل السماع وبعده فحال هو ان ذلك  
فان كان في رهنتهم حالك عذرهم واقتضوا ريت فان الامام لا يرد عليهم  
ولكن معهم ويقتلهم في بيت المال حتى يرضى المشركون المسلمين من رهنتهم  
احتسبوا عذرا ولكن لم يقطع حرمه ملك المالك فيهم لاجل الامان فاستلزم  
ودفع منهم كما لو سلموا فان قال المشركون المسلمين اننا اساننا في قتل رهنتهم

فمن نغم لكم وبانهم قد ايس بان يقتل الامام ذلك منهم لانه وقع الرهن  
عن رد الرهن ورد القيمة عن الغنم ورد العين كذا العين وقيمة النفس التي فاذا  
فعلوا ذلك سلم الدية الى ورثة المقتولين ورد عليهم من العبيد فان كان  
العبد لم يباعوا ولا لوارثه ولا عينا عبيدا ورده عليكم وديت رهنتكم فان الامام  
لا يفعل هذا لان عبيدهم قد احتسبوا عذرا فلهذا ان فعله في معنى مفاداة الاسارى  
منهم بالمال وذلك لا يجوز لانهم لم يردوا رهنتنا بايديهم فاذا كانوا ياخذون  
رحالهم بايديهم ويردون علينا الدية كان فيه دينا سديا يخل على المسلمين  
ولا ينبغي لامام المسلمين ان يجبرهم الى مثل هذا فاما بعد بيع العبيد لا يوجد  
الرهن في رد الامان عليهم لانه يؤخذ منهم بدل الرهن ويرد عليهم بدل الرهن  
مثل ذلك الا ان يرى الامام الخط للمسلمين في ان ياخذ منهم الدية ويرد عليهم  
عبيدهم فحينئذ لا يس بان يفعل ذلك لمعنى النظر وان كانوا قالوا المسلمين  
اليكم الدين قتلوا رهنتكم يحكموا فيهم باستنهم ووردوا عينا رهنتنا فان الامام راعى  
في ذلك معنى النظر للمسلمين فان لم يرضي ذلك خط للمسلمين لم يقبل ذلك  
منهم الا بئ لو كان رهنتنا خسين رجلا فقتلهم نساء واحدا كاناخذ منهم ملك  
القاتل ويرد عليهم خمسين من احوالهم داي ودين يكون اسد من هذا وان ارى  
الخط للمسلمين في ان يقبل ذلك منهم قبله فاذا اتفقا بين ورد عليهم منهم  
ثم هو بالخيار في القاتلين ان ساقطهم بهم لا بطريق القصاص فان اجرى الى سبب  
القصاص يقتل المسلم في دار الحرب ولكن لا نولهم ساري مقهورين في ايدينا لان  
لهم ولا امان فيهم ان ساقطهم وان ساقطهم عبيدا واذا اخذ ذلك  
كل مقتول العبد الذي قتل مورثه لانه اخذهم عوضا عن الرهن المقتولين وذلك  
رد عليهم رهنتهم فاذا صاروا مملوكين كان حكمهم حكم الدية ولا ان الجناية على  
النفس اذا وجد من تحمل القتل ولم يكن موجبا للقصاص فان وجهها استحقاق  
نفس الحاني بالمخني عليه كما ان ترى ان العبد اذا قتل قتيلا خطا فانه يجب دفع  
نفسه الى دلي القتل الا ان تحت المولى الضامن ذلك وان قال الامام  
ان سببت اعطيتك ديات اصبحت ديات سببت اعطيتك الدين قتلوا  
اصح لك فلهذا انصاف منهم لانه ليس في سببهم فرق بين رجوع الى الرق  
بذلك المودعة ثم ينبغي لامام ان يخافوا فيه خط المسلمين فان خافوا ذلك



دفعها الى الوراء وان اخذ احد القاتلين كان الاى اليه في قتلهم كائنا ولا منع  
عليه قتلهم بعفو الورثة ان عفو عنهم لما ثبت انه لا يقتلهم على وجه التفصيل لان  
مخارج قتل العفو في قتل الميراثين غير موثر لان العفو لا يسقط ما كان مستحقا  
خاصة وان كان الذي قتل من المسلمين حال غير اهل بيت الدار فان  
كانوا دخلوا اليهم بايا فهدوا والا اول سواد لان فرقة بهم بايا فهو في ايديهم وهو  
من يجزى عليه حكم ملكهم في اهل دارهم الا ترى انه لو دخل من دارهم اليهم  
يخرج الى استيلاء حديد بمنزلة من كان من اهل دارهم وان كانوا دخلوا دارهم  
بغير اهل فقتلوا اهل دارهم اهل دارهم اهل دارهم اهل دارهم اهل دارهم  
غير ذلك وبأخذون رهنهم لانه ليس في ستم فوق هذا فيما يرجع الى الوقف او غيره  
وان كانوا قتلوا في حرمهم او اخذهم ملك المواعين فقتلوا بالارواح  
فقتل المسلمين ان يردوا رهنهم لان القاتلين ليسوا من اهل دار المواعين فلا يجوز  
ان ياحد اهل دار المواعين بغيره من غيرهم وكان هذا في حقهم بمنزلة ما مات رهنهم  
في دارهم فعلى ان يرد عليهم رهنهم ولو كان الدين اصابهم من اهل دارهم فقتلهم  
حين قتلوا من اهل دارهم حين اخذهم قبل ان تقتلهم فلا يام ان يرد رهنهم حتى  
ديات رهن المسلمين لان النجاسة كانت منهم والظاهر انهم ما كلفوا ذلك  
الا بقوة ملكهم فيكون قتلهم ذلك كعقل ملكهم بنفسه ولو كان هو الذي قتل  
المسلمين فان ذلك اهل ملكه فقتلوه او مات كان للمسلمين ان لا يردوا  
عليهم رهنهم حتى يردوا ديات رهنهم فذلك مستحب وان اخذوا الملك  
نقلوا المسلمين فقتلوا اليكم من قتل من رهنهم يردوا ديات رهنهم فان الامام ينظر الى  
ذلك فان رأى الخط في ان ياتي ذلك حتى اخذ ديات الرهن فقتل ذلك  
وان رأى الخط في ان ياحد الملك فيقتله ويجعله عبدا لورثة الرهن فقتل ذلك  
وان كان الملك حين قتل الرهن هو الذي قال لا يام المسلمين اعطيتك ديات  
اصي بك بغير رهن فليس ينبغي لام ان يعقل ذلك لما فيه من الرهن على  
المسلمين ولا يفتت الى رهنه لورثة الرهن وان رهنه ذلك لان مراعاة جاب  
دفع الرهن والذل عن المسلمين واجب وذلك ليس من حقهم في شيء حتى يقتل  
فيه رضاهم الا ان يرى الامام الخط في ذلك به المسلمين فحينئذ لا بأس بان  
يفعله لتوفير النفقة عليهم فان عند المشركون نقضوا رهن المسلمين ثم قتل

رهنهم اعتمادا على ظاهر الشرط فخذ خطا وفي ذلك لانهم كانوا مستأمنين  
فيما ينبغي لمن قبلهم ان يفرم دياتهم كما هو الحكم في المسلم يقتل المستأمن  
فان قتل فقد صاروا من اهل الذمة حين جنسوا في داره فينبغي ان يجب  
القصاص على من قبلهم لان المسلم يقتل الذي عهدنا فقتل ان يضع الامام  
الحراج عليهم لا يكونون من اهل الذمة حتى لا يصح المشركون المسلمين ردوا عليهم  
رهنهم ولين صاروا بمنزلة اهل الذمة فقد يمكن سبهم في هذا القتل وهو لا يوجب دية  
ظاهر الشرط المشروط في عقد صحيح وذلك كمن لا سقاط القودم الديات يكون  
موقوفه في بيت المال فان اعطى المشركون ديات رهن المسلمين قبل ذلك  
منهم الامام ودفعوا الى ورثة المقتولين وسلم اليهم ديات رهنهم لان حكم البدل  
من الجانيين حكم البدل ولو ردوا عتق رهنهم ردوا عليهم رهنهم فذلك اذا ردوا  
ديات رهنهم ردوا عليهم مثل ذلك ولا ينبغي لام ان ياتي ذلك عليهم  
قد صاروا من الجانيين بخلاف قتل قتل رهنهم فان الامام هناك ياتي  
اخذ الديات لما فيه من صورة الرهن بان يقتلوا جازا واسترقتهم باخذون  
رهنهم ويعطون الديات فان لو اعطيتكم الديات فاعطيتكم مكان كل مسلم  
شككم اسرا ساقى ايدى يردون عتق رهنهم فلي الامام ان يقتل ذلك منهم  
لانهم ردوا بدل نفوس المقتولين وردوا مثل من قتلوا من اسارى المسلمين وليس  
وسهم فوق ذلك ثم يحكى سبيل الامم وفتح الديات الى ورثة المقتولين  
وان قالوا ليس عنده اسرا منكم ذلك فاعطيتكم لكل قتل من رهنهم ودياتهم  
ديات ورددون رهنهم فان الامام روى في ذلك راية سواد رضى به ورثة  
الرهن او لم يرهن لان المال وان كره لا يكون منكم للمسلم فربما يكون في هذا  
معنى التوهمين بشئ من المسلمين فله ان لا يقتله وان رأى ذلك خبره فقتله  
وسلم الديات كلها لورثة المقتولين لانه بدل نفوسهم بمبرك مال وقع الصلح عليه  
من القصاص فانه سالم لورثة المقتول قل ذلك او كثر دونه لا اعطيتكم الدية  
ولكن اعطيتكم الدية ولكن اعطيتكم مكان كل مسلم قتل اسرا او اسيرين او ثمة فاني  
اوليا الرهن المقتولين ان تقتلوا ذلك لم يفتت الامام الى ابايهم ولكن  
نظر الى معنى النجاسة للمسلمين فان رأى الخط في قول ذلك اخذ الاسارى  
سبهم ردوا عليهم رهنهم وعرض ورثة الرهن المقتولين دياتهم من بيت المال



لانه كان عليه بقدر الاسارى من بيت المال فاذا توصل الى تخلص  
باعن روم المقتولين كان عليه ان يدفع الى ورثتهم عوض ذلك وهو ديات  
المقتولين بمثل ما لو فادى الاسارى بعبيد منهم بعد ما قسمهم بين القاتلين  
بغير رضاهم فانه يعوض الملاك فيهم من بيت المال وان طابت نفس  
ورثة الارب من بعد ما سالا امام ان يقتل منهم اسرا المسلمين مكان الاربين المقتولين  
والسنة بجالها ثم طيب ورثة الاربين ديات رهنهم لم يعطهم شيئا لانهم  
يحققهم على المسلمين فكانهم تبرعوا بمفاداة الاسارى بالمال فلا يستوجبون الرجوع  
على احد بشئ وان لم يستامرهم الامام في ذلك حتى قتل من المشركين ما عطفوه  
ورعاهم رهنهم فانه ينبغي له ان يعوض ورثة الاربين المقتولين دياتهم من بيت  
المال لان حقهم انما يسقط اذا رضوا بذلك ونطوعوا بحقهم على المسلمين وهذا المعنى  
لا يتحقق الا لم يعلموا به فان لم يعط المشركون المسلمين شيئا بعد قتل رهنهم فانه  
لا ينبغي للامام ان يعذب رهنهم بالغرب او الجبس كالاقتداء بهم لانهم  
فينا ولكنة نخل عنتهم في موضع من دارنا لا يقدر ان فيه على الرجوع الى بلادهم  
لانهم جنبوا في دارنا حين جنس رهننا عندهم فان اسلموا فهم حارون ابدا  
جعلهم الامام ذمة لما بيننا ولكن ينبغي ان نوجل اهل الحرب في امرهم سنة فان  
ارضوا بالاجلنا هم ذمة ووصفنا عليهم الخراج فاذا مضت السنة اخذنا  
الخراج لان ارضنا المشركين المسلمين ببعض الوجه الذي ذكرنا موهم وبعدها  
يجب رد رهنهم عليهم فلهذا يتباني الامام في ذلك ويجوز حسن الجلاء العذر  
في اجل العنين وغيره وهو نظير المستأجر اذا اطلال المقام في دارنا فان الامام  
يتقدم اليه ويقول ان امست سنة من لو كنت هذا جديك ذمة ثم ان خرج  
قبل مضى السنة تركه وامضت السنة قبل ان يخرج اخذته الخراج ولم تكن في الرجوع  
بعد ذلك فكذا ذلك حال الاربين فان لا بعد مضى السنة نحن نعطى عطا  
الاسرا والديات تفردوا عينا رهننا فان الامام لا يردهم بالديات بعد  
صاروا ذمة لنا وبعدها عطا الاسرا ان كره الاربين ذلك لم يردهم وان طابت  
نفوسهم بذلك ردهم على قياس ما ذكرنا في مفاداة الاسارى بالمال الذي  
هو لا صاروا من اهل الذمة ونظير ما لو الامام قهر من المشركين وقسمهم ثم ان  
مواهبهم اعفاهم فصاروا ذمة للمسلمين وودون الخراج ثم طلب المشركون ان

مفاداة اسرا المسلمين بهم فان الامام لا يفعل ذلك بغير طيبة المتقين فان  
طابت نفوسهم بذلك فخذ تلك سابق ولو فادوا فاعطىكم الديات فاعطىكم  
من قبل الاربين فليس ينبغي للامام ان يرد عليهم رهنهم بعد ما جعلهم ذمة لان  
بمثلة مفاداة اهل الذمة بالمال واهل الحرب منهم وذلك لا يخصه فيه انما الذي  
يرخص فيه امادة الذمة الى دار الحرب ليكون حرا للمسلمين اذا كان فيه تخلص  
المسلمين من اهل الحرب فقط ولو اعطى المشركين رهننا من المسلمين عطا  
المشركون رهننا من جوارياتهم ثم عذرنا افعلوا الاربين فان الامام يحل لهم  
موقوفنا في بيت المال لا يعطى ورثة الاربين المقتولين شيئا من ذلك لان حقهم  
مقصود على بدل نفوس المقتولين وهذا البس فربما بدل نفوسهم في سنة ولكن اهل  
اهل الحرب قد ثبت فيه حكم الامان في دارنا فيجعله الامام موقوفنا في بيت المال  
وان خاف الفساد على سنة منه باعه ودفع منه في بيت المال فان لا  
للمسلمين يعطىكم الديات ويردوا عينا رهننا فان الامام ينظر في ذلك  
فان كانت الديات مثل الاربين او اكثر فلا بأس بان ياخذ ذلك منهم  
الكل مال وانما تعتبر في المائة في صفة المالية ليخدم بمعنى الوهن ثم يدفع ذلك  
الى ورثة الاربين وان كانت الديات دون رهنهم في المالية منهم الامام ذلك  
اشد المنع لان معنى الاربين يتحقق ههنا من وجوب احد هاهنا من جهة قتلهم الاربين  
والاخر من جهة انهم ياخذون من المال اكثر مما يعطون وان قالوا ان الاربين  
قتلوا بغير رضا منا فنحن نعطيكم الفاتين وديات المقتولين ويرد علينا رهننا  
او قالوا اخذنا سنت الفاتين بدفعهم اليك وان سنت الديات فان  
انهم ضد توافقا قالوا انهم قتلوا بغير رضا من جاعتهم فليس للامام ان ياتي هذا  
عليهم لانه ليس في وسعهم فوق ما عصفوه عليه ولكن يجزى انفسهم للمسلمين فاحذره  
ويرده عليهم رهنهم وان كان قتل الاربين برضا من جاعتهم فلا مال ثم يقتل  
ذلك منهم باعتبار ان رضا الجاعة بذلك كباشرتهم وفي قبول ذلك  
منهم معنى الاربين ولا انهم قتلوا من المسلمين ثم اسلموا وصاروا ذمة فليس لهم  
غرم في ذلك لانهم فعلوا ذلك وهم محاربون فكان هذا لو قتلوا المسلمين  
في القتال ثم اسلموا سوآتهم وودعهم رهنهم لانه مال كان ملكا محمرا لهم في بيتنا  
فاذا اسلموا وجب رده عليهم على قوله صلى الله عليه وسلم من اسلم على قتل فهو له



و حالهم لان كمال الخراج اذا قامهم اهل العدل و اصاب كل فريق بال  
من الفريق الا حرم استهلاك الخراج اموال اهل العدل فان اهل العدل لا ينبغي لهم  
ان يستهلكوا شيئا من اموالهم ولكنهم ينفقون ذلك الى ان يوجب الخراج  
فانما يوارده عليهم اموالهم ولم يفرموا شيئا مما استهلكوا و لو لم يسم اهل الدار بعد  
الذين ولكن ظهر المسلمون على تلك الدار وقتلوا من فيها و اسبواهم كان بهم  
من الاموال في المسلمين الذين ظهر و اعلت تلك الدار لانه قد سقطت حرمة نفوس  
الملك برفع الظهور عليهم و هذا صحت مال لهم بغيره ما في ايديهم فيكون في الفناء  
وان استهلك رجل من المسلمين رهنهم فان الامام يعينه من بقا حكم الامان  
في ذلك المال في الامام ثم حكم المتصل الماخوذ هو حكم الاصل ولا يشبه في  
هذا الوجه ما اصاب المسلمون من اموال الخراج فان فيه استهلاك ذلك من اهل  
العدل لم يعين شيئا لانه امان للخراج في ذلك المال من وجوب الضمان  
باعتبار الامان فاما وجوب رد العين باعتبار بقائه على ملك حرمه فهذا  
رد عليهم ما كان قاعدا لا يعين المستهلك لهم شيئا مما استهلكه بخلاف رهن  
اهل الحرب في ايدينا فان حكم الامان ما ثبت في ذلك المال فيغير المستهلك  
قيمة و يجب رده عليهم ان يسلوا و اذا اخذوا الرهن من الجانيين في المودة  
و استرطوا فيها ان يرد رهنهم فدا رهنهم حلال ثم قطع المشركون ايدي رهننا  
او قتلوا رهنهم ثم قالوا للمسلمين خذوا رهنكم فهم حيا و اعطونا رهننا فان الامام  
نظر في ذلك فان كان الخط في اخذهم ولم يكن فيه توهين بشي من المسلمين  
دبراهم الرهن مما صنعوا بهم و لا اخذوا منهم الامام ذلك وان كان فيه  
لا من المسلمين لم يخذ ذلك منهم فالا من البلاء على النفس لم يفت الامام اليه  
لا باخذ منهم قوما عسا مقطعين رهنهم صا فان قال الرهن اخفى حقا و كثر  
رهنه بذكر ذلك فخذوا منهم فالا من البلاء على النفس لم يفت الامام اليه  
مقاتلتهم لان في توهين الدين و خديعة من المشركين لاهل الاسلام و ازدياد  
و الضر في ذلك يرجع الى جميع المسلمين فلا يترك الامام رعايته هذا بيت  
بقول الرهن اذ بيت لو كان الرهن باخر من مقطعي الايدي و الا رجل فالا  
خذوا منهم كان ينبغي للامام ان يعطيهم رهنهم حتى يسموا المسلمين و ياخذ المسلمين  
ما ضر من لا صنعوا بهم و اما لا ينبغي ان يقولوا خذوا رهننا بالنية في الدين

و نفوذ بانه من ان يفتي النية في ديننا فان الدليل يعطى مسئلا ولو جاز به الجواز  
ان يقال اذا قتلوا رهننا ثم قال رهنهم قد عفوا عنهم فزادوا عليهم رهنهم ان  
ردهم عليهم لان رهنه المقتولين يقومون مقامهم في الدين و لا ينظر الى قول  
الرهن و لا الى قول رهنه انما ينظر الى توهين الدين و اعزازه فان لم يكن فيها  
مسا لوتوهين الدين اجابهم الامام الى ذلك وان كان فيه توهين الدين و المسلمين  
و جواز المشركين عليهم لم يقل ذلك منهم الا ترى ان رهننا لو كانا نفعنا  
كلهم الا رجلا و احد فقال ذلك الرجل خذوني منهم و ردوا عليهم رهنهم فانهم  
فان في ان لم يفعلوا ذلك لم يفت الامام الى قوله لاني ذلك من معنى توهين  
الدين كما بينا وان كانوا صحت نفقوا عين الرهن قالوا للمسلمين رد عليكم رهنكم  
و يعطيك الله فيه فيما صنعوا بركم فلا بأس بان يقل منهم هذا لانه ليس فيه توهين  
الدين فانهم يردون الرهن و يردون عوضا المتقوا منهم و ليس في رهنهم فوق  
ذلك ولو بعض رهننا و بقي البعض كان للامام ان يارده عليهم رهنهم حتى يردوا  
عليه الا حيا و يجزوه في القتي بين الديات و بين دفع القاتين البعدين لا يحضر  
بالكل و لانهم ضربوا رهننا او تجوزهم فبراهن ذلك على وجه لم يتوارثه فقالوا الامام  
اخرجنا من ايديهم و دفع اليهم رهنهم فلا بأس للامام ان يفعل ذلك لان المظلم  
قد رضخ بترك المطالبة بحقه و ليس في اخذهم و رد الرهن عليهم معنى توهين الدين  
فلا بأس بان يحبسهم الامام الى ذلك ان مات الرهن في ايديهم من غير ذلك  
بعد ما رواته فقال رهنه الرهن قد تركناه لهم فردوا عليهم رهنهم لان الرهن  
بعد موت المورث يقومون مقامه فيما هو من حقه و اذا اعطوا الرهن الرهن  
في المودة و لم يعطوا مع رهن المشركين نفقة لهم فنفقهم ما داموا رهننا من بيت مال  
المسلمين و هذا امر عجب المسائل فان نفقة المورث يكون على الرهن دون الرهن  
في الموضع الذي وجد فيه الرهن بصورة و معناه و حكمه فكيف يجب النفقة على  
الرهن في موضع وجد فيه الرهن صورة و كيف يجب نفقة اهل الحرب في بيت مال  
المسلمين و هم اهل حرب في ايدينا بغير الاستئمان و لكن نفقوا ان افانهم  
لنفقة المسلمين و قد بينا انه لا يجوز الا جاية الى حقه المودة الا اذا كان فيها  
منفعة للمسلمين فلهذا يجب نفقتهم في مال المسلمين بغير الاستئمان في المستغنى  
كانت النفقة له كان نفقة عليه بخلاف الرهن الذي هو حقيقة النفقة



للاهم من حيث ان وبصيرة متقضا بهلاك ارضهم فان قتلوا من المسلمين  
تقوم الامام برهنهم الى سنة واتفق عليهم من بيت المال ايضا لانهم  
السنة في الحكم الذي كان ثابت فيهم باق فان مضت السنة ولم يرضوا بغيره  
ذنه ولم ينفق عليهم بعد ذلك من بيت المال شيئا لان حالهم الان كحال  
غيرهم من اهل الذمة ولولم يفتلوا رهننا وقد كانت المودعة موقفة فانقضت  
المدة وطلب المسلمون من المشركين رد ارضهم فاجابوا فان الامام يقول رهنهم  
اردكم الى بلادكم حتى يرد ارضكم اليكم الى رهنى وقد جئتم في ذلك حولا فكتبوا اليهم  
فان ردوا رهنى والاهل جئتم ذنه وكتب اليهم بغيره ايضا كحقيقة لا بلا العذر فام  
بردوا ارضهم حتى مضى الحول جعلهم ذنه ثم ان عذرهم رد ارضهم بعد ذلك لم يرد  
رهنهم الا برضاهم وقد بينا هذا جليا والحق في هذا ان لا يجوز للامام ان  
يرك الميراث في دار فدية مديعة يوضع في غير ذل المخرج فكان العلم لهم  
وان جيل بجيل لهذه المعنى وان اعطى المسلمون المشركين رهننا من حال الظاهر  
واخذوا منهم رهننا من جوهرا ولو كانوا عبيدا فشرطوا عليهم انهم ان عذرهم وانما اخذ  
منهم من مال فهو للمسلمين ثم عذرهم وان المال لا يكون للمسلمين ولكن يكون  
موقوف في بيت المال لهم الى ان يسلموا او رضوا من رهننا بما رضى به لان هذا  
باطل قد ثبت بطلانه بالنقض وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يعلو ارضهم فان  
نفسه في اللفظ على ما نقل عن ائمة ان يقولوا انهم انهم انهم انهم  
بما لك الى وقت كذا والا فاهل لك بما لك فاذا ثبت ان هذا لا يجوز في  
في الموضع الذي يكون عوضا عن مال ففي الموضع الذي يكون عوضا عن ليس  
اصلا اخرى ان لا يجوز وهذا لما فيه من تعين سبب الملك ما يحظره سبب ملك  
الا عيان لا يكمل التعين ما يحظره اذا بين بطلان هذا الشرط كان ذكره السكوت عنك

### باب الشروط في المودعة وغيره

واذا تواعد المسلمون والمشركون مسنين معلومة فانه ينبغي لهم ان يكتبوا ذلك  
لان هذا عقد بينه والكتاب سنة مودعة شرعا قال الله تعالى اذا ائتمتم برئيس  
اجل مسمى فكتبوه واولى درجات موجب الامر المذهب كيف وقال في اخر الآية  
الا ان يكون بخبرة صافيه يردونها بكم فليس عليكم جناح ان لا تكتبوا فافى

اشارة الى ان ما يكون مودعة يكون الجناح في ترك الكتاب فيه ثم لا يصلح  
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في صالح اهل مكة عام الحديبية على ان  
الحرب بينه وبينهم عشر سنين واهل مكة كتبوا لهما ما يكون عند رسول  
صلى الله عليه وسلم والاخرى عند اهل مكة وكان على رضى الله عنه هو الذي كتب  
فما كتب بسم الله الرحمن الرحيم قال سهل بن عمر ولا تدرى ما الرحمن الرحيم كتب  
بسكت اللهم ثم كتب هذا ما اصطلح عليه محمد رسول الله قال سهل بن عمر ولو لم  
رسول الله ما تقاتل او ترعب عن اسم ابك كتب محمد بن عبد الله فامر رسول  
صلى الله عليه وسلم عتبا رضى الله عنه ان يحو كتابه فافى رضى الله عنه ذلك  
حتى يحاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده وقال يا محمد بن عبد الله در رسول الله  
هذا ما اصطلح عليه محمد بن عبد الله وسهيل بن عمر على اهل مكة والى عليه الكتاب  
الى اخوه ان كتب بذلك شخصين فصار هذا اخلافي هذا باب ولا كل واحد  
من الفريقين محتاج الى نسخة يكون في يده حتى اذا نازعه الفريق الاخر في شرط يبيع  
الى ما في يده واجتج به على الفريق الاخر والعاد للفريق الاخر ثم المفقود من الفريقين  
والاحياط فينبغي ان يكتب على احوط الوجه ويجوز فيه من طعن كل طاعن اليه  
دفعت الاشارة في قوله ولا باب كانت ان كتب كما علمت ومعلوم ان علمت  
يكون صوابا محققا فينبغي ان يكتب على وجه لا يكون لاحد فيه طعن ثم الكتاب  
نقال هذا ما برادع عليه كخليفة فلان ومن معه من المؤمنين وفلان ومن معه من الكفرة  
والنور البعدى قال في شروطه الاجتناب عن ان يكتب هذا كتاب فيه  
ذكر ما تواعد عليه يكون صدقا حقيقة فان الاشارة الى ابياس والباس  
لا يكون ما تواعد عليه بل يكون فيه ذكر ما تواعد عليه ولكن ما اختاره محمد بن عمر  
الكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا باب كما روينا وكذا في غير  
الباب فانه حين امرين في شرعنا كان صفته هذا ما استمرى محمد رسول  
من العذبة خالد بن هذلة واشارة الكتاب بدل على هذا قال تعالى هذا ما  
نوعه دون يوم الحسب والمزاد الوعد للابراء والوعيد للغير ثم لم يقل هذا كتاب فيه  
ذكر ما تواعدون ثم قال تواعدوا كذا وكذا سنة ولها شهر كذا من سنة كذا واخرا  
شهر كذا من سنة كذا وانما يبدكرنا في لانا موجب العقد الذي يجوز القتل  
في مدة معلومة فلما بين ان يكون اول تلك المدة واخرا معلومة ذلك ميان



ان ربح وانما اخذ لفظ المودة لانه لا مسالمة ولا مصالحة حقيقة بين المؤمنين  
والمشركين وانما يكون بينهم المعاهدة كما قال الله تعالى الى الذين عاهدتم من المشركين  
والمواعدة هي المعاهدة ثم ما ذكرنا بالفريقين حاجة الى ذكره في الكتاب الى  
ان قال وجعل كل فريق منهم لصاحبه بالوفا جميع ما في هذا الكتاب بعهدة  
وميثاقه وذمة الله وذمة رسوله وذمة المسيح عيسى بن مريم وهذا اللفظ مكره  
في كل كتاب في باب لانه لما بنى على ما كان عليه حال تجلفه في ذمة  
وانما كانوا العاقبة في ذلك الوقت وعظم اللفظ في باب التزم  
العهد عندهم في هذه المدة ذكره فان كل كف جوازك في هذا اللفظ وقد قال صلى  
عليه وسلم وان اردوكم ان يعطوكم ذمة الله وذمة رسوله فلا يعطوكم ولكن يعطوكم  
ذمكم وذممكم فانكم ان تحفروا ذمكم وذممكم كان اهلون قلنا ليس اد  
محمد رحمه الله من اللفظ المذكور اعطى ذمة الله وذمة الرسول فذلك منه عنة  
كما ورد في الحديث ولكن المراد بهذا اللفظ ما كيد المواعدة بالقسم بعبارة  
تختلف الا ترى انه قال واسد ما اخذ الله على النبيين والصدقيين والرضا  
من عهد وذمة او ميثاق والمراد ما وقعت الامة اليه في قوله واذا  
ميثاق الذين اوتوا الكتاب الآية وفي قوله واذا اخذ الله ميثاق النبيين  
والمراد الا ازام على ائمة الوجوه فهذا منكره الا ترى انه ذكر بعد بيان وجوه العذر  
فجميع هذه الامان عليه عليه به اعي كجمل والذمة منه بوجه فبهذا يتبين ان  
مراده ما سبق ذكر القسم ثم ختم الكتاب بذكر ان ربح وقد بيننا في  
اول الكتاب وذلك كاف الا انه اعاده في اخر الكتاب لتأكيد  
المقصود والاخر في القتال في مدة معلومة وابتدأ من وقت تمام الكتاب  
والاستها دفنوا النبي ما ذكره في اول الكتاب ربما يدعي احد الفريقين مضي  
بين اول الكتاب واخره بعارض وقد يكون ذلك فلهذا ختم الكتاب بذكر  
الربح ايضا والاصل في ان ربح ما روى ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
كتب الى محله اذ كتبتم الى فاذا ذكر ان ربح في الكتاب ثم جميع الصبي في صوته  
رضوان الله عليهم وسائرهم في ابتداء ان ربح فقال بعضهم جعل الربح من  
وقت مولد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانه ذكره ذلك لما فيه من بعض  
النسبة بالانصاري وقال بعضهم جعل الربح من حين قبض رسول الله صلى

عليه وسلم فكانه ذكره ذلك لما فيه من معنى العصبة للمسلمين كما قال رسول الله صلى  
عليه وسلم انكم لن تضلوا بشي فاتفقوا على ان جعلوا الربح من وقت حجرة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فان ظهور علام الدين كجميع والا عباد ومن المسلمين من  
اذا في الشركين انما كان من ذلك الوقت فجميع الربح من وقت الهجرة لهذا  
فان ارد المسلمون ان يوادعهم على ان لا يردوا اليهم من خرج مسلما كالتب  
ذلك عقيب ذكر الكلف عن القتال وعلى ان من خرج من اهل ملكته فلا  
الى دار الاسلام من رجل وامرأة مسلما او معاه لم يكن على التجلفه وعلى اهل الاسلام  
رده على فلان وهذا حكم ما ثبت شرعا من غير شرط ولكن القوم يكرهون هذا الحكم  
في دون هذا الشرط بعد ذمة غدا بناه على اعتقادهم وقد بينا انه ينبغي ان يكتب  
الكتاب على وجه هو حجة على الخصمين ولا يعطى فيه احد من الطاعين وفي ذكر  
هذا الشرط اخرج امرأة ذات زوج فاراد زوجها رد لم يكن ذلك له وفيه  
عليه في قوله تعالى فلا يرجعوا الى الكفار ولا من حل لهم ولا هم يحلون لهن الا ان  
اردن شرطا في الصلح الذي جرى عام الحديبية فلما ائتمن ذلك الحكم في ذلك  
الآية امر الله تعالى بردها اعطى بالزوج كما قال الله تعالى وانتم ما تفتقرون لولا ان  
الشرط فاما الشرط الا ان لا يرد فلما يجب ايضا وسمى ما استها وان لم يكن  
هذا مشروطا ايضا لا يجب وسمى لان هذا الحكم قد ائتمن بديل الاجماع وان خرج  
منهم عبدا وانه مسلما الى دار الاسلام لم يفتق لان اللوادعين فبذلك استبين  
يجب مراعاة حوته المهم الا ترى ان المسلمين لو استولوا على اموالهم لا يملكونها فذلك  
الراغم منهم لا يفتق ولكن يباع ويبيع منه الى سواه فبذلك استبين في دار الاسلام  
عبده قال وعلى ان من خرج من المسلمين او من اهل ذمتهم الى فلان الملك  
ان كان الدين الاسلام اول ذمة المسلمين على فلان واهل ملكته رده على المسلمين  
برده الى ما كان عليه وهذا شرط لا ينبغي ان يترك ذكره في الكتاب لانه اخرج  
ابن منهم مسلم او ذمي لا يجوز ان يردوه عليهم فالظاهر انهم يطالبون بالصفة  
ويعفون كما لا يردون انهم فحق لا يرد بعد ذكر هذا الشرط سقط هذه الحاجة  
استخرا من الرد كان ذلك نقص منهم لعهده وجعل للمسلمين القتال معهم من غير  
بشر ثم ذكر وثيقة المودة بوجوه وهو على قياس ما تقدم واما ما فيها من البطلان  
والخصل فيه لا ينبغي ان يعلم البطلان على وجه لا ينبغي فيه من ردة في ان ذلك



بان يكتب على ان بودى فلان الملك واهل مملكته الى فلان الخليفة في كل  
سنة فراجا معلوما كذا وينا راسا مية ثمانا وكذا راسا مية من التاليع  
كذا ومن الرجال كذا ومن الاوصاف كذا لم يبلغن كذا ومن الوصف الذين لم  
كذا على ان يكون ذلك من اوقابهم دون حوزتهم وعلى ان بودوا من ثياب  
البريون كذا تواجبا واجدا وطول كل ثوب منها كذا ذراعا وعن كل ثوب  
كذا منها كذا ثوب احمر ومنها كذا ابيض ومنها كذا اصفر وعلى ان بودوا في كل  
سنة كذا برزونا جادا وقرمضا من الخديج ومن الثياب كذا وذا لان المال انما  
يلزمونه بها عوضا على ليس بال وسنة مية على التوسع فلهذا انشئ في بيان  
والشيوخ ومن الاوصاف ما يمكن اعلامه من غير فرج فان كان المال موصلا  
فينبغي ان يبين في الكتاب بعد الترخيم ودية الاجل على ما هو الرسم في البلد  
ثم يبين دية المدونة للرسول اذا ارادوا ان يرضوا والا سلام والاحكام في ان  
امنون وان لم يسيقوا بانه فيا روى ان رسول قوم تكلم بين يدي رسول  
صلى الله عليه وسلم لم يكن ان يكلم فقال لولا انك رسول لامت بقتلك  
وما زال الرسل امنون حتى سلفوا الرسالة في الحيا بنية والاسلام لان ما هو مقتضى  
الفرق بين الصلح والقتال لانهم لا يرسلون ولا يكونوا اسنين لا يتكلمون من  
او اترسالة على وجهها مكانا اسنين من غير شرط ولكن ان شرط لهم ذلك  
وكتب به وبقية فهو حوط فان كان مع الرسل اسرا جادواهم للمفاضة فشرط  
على المسلمين ان يردواهم ان لم يفتق المفاضة فلهذا جعلنا في كتاب المسلمين ان  
عليه وان يكتبوا به وبقية لانهم ظالمون في حبس اهل المسلمين ولا وجه لادعائهم اليه  
اهل الحرب بعد ثقتهم من الاتماع من اديهم وما يتعدون الوفاة بسرعة لا يجوز  
العهد عليه فان فعلوا ذلك فليقتضوا هذا العهد وليأخذوا منهم الاسرا على كل  
اسرا اخذوا الى قال على ذلك اولم يخافوا لان هذا شرط مخالف حكم الشرع  
وقال صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وقال  
الجهلات الى السنة الا ان الاسرا كانا عبيدا فينبغي للمسلمين ان يردوا  
و يردوا عليهم انهم لانهم ملكهم بال حوازة قد استغفروا والامان بهذه الشرط  
ما يترتب عليه من عاتية بحسب الاسكان وذلك في رد الامة عليهم بطريق البيع  
ما تعذر رد العين عليهم فان وجه المسلمين رجلا من اهل الحرب في بلادهم

بجاء

في رسول الملك وقلت بغيره فان كان معروفا بالرسالة او خرج كتاب  
الملك معه الى الخليفة فهو آمن لان ما يمكن الوقوف فيه على الحقيقة بحسب العمل  
فيه بنائب الاري والذلي يسبق اليه وهم كل احد في هذه الحالة انه رسول وكم  
العلامة في مثل هذا اصل قال الله تعالى ولولا ردوا يخرج لا عدد والعدد وقال  
بسم الله فان لم يكن معه دليل على انه رسول فهو في وقدينا الخلفاء في الحرب  
اذا دخل دارنا بغير امان فلهذا قد ثبت فيه حق المسلمين اذ هو لاخذ وهو بايدي  
ريدا بطل الحق الثابت فيه من غير حجة فلا يمكن منه وان كان معروفا بالرسالة  
فمر على عاتر المسلمين فانه ماخذ من العشرة لغيره من المسلمين والاصل ان الله  
منهم بطريق المجازاة على ما روى ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما امر العتار فخذ  
ربع العشر من بني المسلمين ونصف العشر من بني اهل الذمة قال لم ياخذ اهل الحرب  
من بني اهل الذمة قال فخذوا منهم العشر وان لم يعطكم ماخذون من بني اهل الذمة  
ماخذ منهم العشر ايضا لان المستامين من اهل الذمة من المسلمين فكما انه لوخذ من الله  
صنف ما يوحده من المسلمين فكذلك يوحده من المستامين صنف ما يوحده من اهل  
الذمة وان كانوا لا يخذون من بني اهل الذمة ماخذ من بني اهل الذمة ايضا سببا لان  
الاخذ بطريق المجازاة فان شرطوا في امان الرسل ان لا يخذوا عاتر المسلمين منهم  
سببا فان كانوا يعلون رسلنا بمثل هذا فينبغي للمسلمين ان يشرطوا لهم هذا بغير  
لان هذا الشرط موافق لحكم الشرع فيجب الوفاة به وان كانوا شرطوا رسلنا  
بما لم يلقون به فينبغي لنا ان لا نقبل هذا الشرط رسلهم وان قبله فينبغي لنا ان  
نقضي لهم بذلك لانه لا رخصة في عذر الامان وما يقدر به رسلنا بعد الشرط عذر  
منهم وبعد رسلنا لا يباح لنا ان نعذرهم بغيره ما لو قدرنا اننا لا نقبل ان  
رسلهم وقد قررنا هذا فان عاتر المسلمين اهل حصن فطلبوا الامان على ان يكون  
الثلث حامي الحصن ولهم ثلثان سوى بني آدم فلهذا جاز لان عطاء الامان على  
بطل مسمى معلوم جاز فلهذا على جواز بيع من مال معلوم ما من محله هو في الحصن  
بجوز فاذنوا الحصن على ذلك حامي الحصن ما فيه من المسلمين فينبغي لاهل  
ان يقسموا في الحصن بين المسلمين وبينهم فجزى ذلك فلهذا جاز اهل الذمة  
الغنية فينبغي على القسوة قال صلى الله عليه وسلم خيرا من الاسرا ما يرد من حارة فتم  
بالسوية واعد له في الرعية فيغير فيه المعاملة في النسخة والالفة فان امكن فليقبل



بقية العين فهو الاصل فيها وان تغذر ذلك بان كان يحيا لا يكن قسمته بقية  
اولا خلافة فيبقى ان يقوم بقية عدل ثم يقول الامام لاهل المحبين ان ستم فخذوه وعطوا  
ثم بقية ما يروى عنهم وان ستم اخذوا ذلك وعطيتكم ثمنه والاصل في  
ان عبادته بن واحد كان يحرق الجبل بحرا بر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم كان  
يقول لليهود ان ستم اخذتم ولنا عندكم الشطر وان ستم اخذنا ولكم عندنا الشطر  
فقالوا بهذا قامت السموات والارض اي بالعدل فخرقوا القسمة بهذه الصفة  
قسمة بالعدل ثم بقية العينة ينفي للامام ان يسلم على الاجرة بل كان يفعل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في قسمة الغنائم وكان ارفع اراد سفرا ارفع من شاة  
فصار هذا اصلا ان في كل ما يجوز فعله بغير قراع فالاولى للامام ان يرفع تطيبا  
للقلوب ونفيا لتهمة الميل عن نفسه وان اعتبر المعادلة بين الاعيان بالمقدور  
فذلك حسن ايضا وهو ان يكون من جانب بر ذواتا ومن جانب لولوة  
فيجعل مع البر ذوات من المتاع ما ياتي اللولوة ومع اللولوة من المتاع  
يساوي البر ذوات ان كان افضل فيستوي الاجرا لثمة بهذه الصفة ثم يرفع  
بينهما فاجزوا الذي بالفرقة للمسلمين باخذه وسلم لهم ما بقي وان شرط لاص  
الفرقة على الاخر دراهم او ما يبر بغير ما يحصل المعادلة فذلك جائز  
الفرقة فانما بدون التراضي لا ينبغي له ان يفعل ذلك الاخذ تغذر القسمة  
لان في هذه القسمة معنى البيع والتراضي معتبر في البيع وان كانوا شرطوا في البيع  
للمسلمين ثمت ما في المحبين لم يدخل في ذلك المنزل والدور لان ما في  
المحبين غير المحبين والمنزل والدر من المحبين لا ما في المحبين ثم لا ينبغي للمسلمين  
ان يصالحوهم ما في المحبين على الثلث لان ما في المحبين انفسهم وذرهم  
وقد بنا لهم الامان فلا يكون ان اتهمك فمراقبهم الثلث بعد ما بنا لهم  
الامان ولان صفة الرق داخلة لا يجمع في شخص واحد لما بين التخصيص  
التفاد ولكن ان ارادوا الصلح على ثمت السبي ما في المحبين فليصالحوا على  
مقسوم ذلك بان يقول الثلث منهم قبل الامان ثم يقولون نصالحكم على  
لا وعلى ثمت ما في المحبين سوى السبي فيجوز حينئذ لان الامان لا ينافي  
المسلمين لا جعلوا ما في الصلح وان صرحوا على ثمت ما في المحبين سواهم  
دون حريمهم فهذا جائز بغير راس الاموال سوى السبي وان صرحوا على ثمت راس

منهم فان كانوا يعطون الاثمة راس فمراقبهم فذلك جائز وان كانوا يعطون  
ذلك من انفسهم وذرهم فهذا لا يجوز لانهم صاروا آمنين بالصلح والامان  
بناكه حريمهم على وجه التحليل لا بطلان فلا وجه لثمتهم بعد هذا بالاخذ على وجه  
الصلح فان وقع الصلح على الثلث السبي ودخل المسلمون المحبين على  
ذلك فليس ينبغي لهم ان ماخذوا منهم شيئا لان الامان شامل لبعض كل واحد  
منهم والامان لا يحيل الوصف بالتجدي في شخص واحد فاذا ثبت في البعض  
ثبت في الكل ولما تغذر عليهم الوفا بالشرط وجب على المسلمين ان يخرجوا عنهم  
حتى يعودوا الى مسقطهم في حصنهم ثم بقية واليهام لانهم صاروا في امان للمسلمين  
فلا يجوز قتلهم ولا استرقاقهم قبل ان يند ولا يحقق البند الا بعد ما دناهم الى ما كانوا  
عليه من الغزو النسخة وكل هذا يخرج عن العذر وان وقع الصلح على ثمت ما في  
من السبي وغيره من قليل او كثير فان رضى المسلمون بان لا تعرضوا للسبي  
وباخذوا الثلث من سائر الاموال فذلك جائز لان هذه النسبة يجمع بالصلح  
ان يكون بدلا ولا يصالحوا بالحكم في مسكنة بثوت ما يصالح ان يكون بدلا دون  
ما يصالح فان قالوا لا رضى بهذه انفسهم ذلك ولكن لا يحيل لهم ان يردوا شيئا  
ما في المحبين من مال او سبي بل يخرجوا عنهم حتى يعودوا الى مسقطهم كما كانوا ثم بقية  
اليهم وان قالوا اخذوا الثلث سوى السبي ثم بقية اليهم لم يكن لهم ذلك لانهم اذا  
اخذوا المال بقربهم اما منهم فلا يجوز البند اليهم بدون رد المال وقد تقدم نظاره  
ثم بين ان كيف يكتب الوثيقة في ذلك والحاصل ان الوثيقة انما يكتب للاختصاص  
فينبغي ان يكتب على احوط الوجه وهي حكاية ما جرى فينبغي ان يكتب ان ثبت في  
بين الفرقة على مبلغ الوجه وبعد هذا الصلح انما يسلم لهم حصنهم من الاموال  
التي هي في المحبين لم يخرجوا المسلمون بالمعكرونا ما عوروه قبل فانه يسلم  
للمسلمين لان ذلك ليس بغير حجة ما في المحبين حين وقع الصلح وان وقع الصلح  
بين المسلمين والمكرين في ثمت من الرقيق فقال اهل المحبين هو لا عوراه من  
شاة وذرنا بقية ثمت ولهم انما استلقت وقال المسلمون هو لا من ارقاكم فبقية ثمت  
الثلث فالقول في ذلك قول المكرين لانهم يبيكون بالاصل في اصل في السبي  
المكرية لان البند لهم فيما في المحبين فاللفظ انهم عرفوا بالمال في المحبين فان  
المسلمون بنيت على رفق او ذلك من المسلمين او من اهل الذمة او من اهل الحرب



فان ثبت بالبينه كما ثبت بانفاق الخصوم وهذه البينة تقوم عليهم فلهذا  
قبل شهادة اهل الحرب في ذلك فان شهد الشهود بانهم ارتقا لهذا الرجل  
بعينه فقال ذلك الرجل ليسوا بارتقا ولكنهم اوارفقه عتقوا بقوله لان التبين  
من كل واحد منهم ملوك بزعم المسلمين فينتفوا قراره فيهم بالحجة ثم لا ضمان عليه  
للمسلمين ولا سعاية عليهم ايضا لان التثبت من كل واحد منهم في غير محذور لا سلام  
والقيمة قبل الا حراز بالدار لا يعين بالاسهلاك فرب كان المستهلك بها ذلك  
لوقالوا المشهود عليه هم ارتقا وقد غنمهم الا ان المسلمين الجزارين شاءوا فخطبوا  
بأخذ التثبت مما سوى هؤلاء وانما الصلح وان شاءوا ابوا ذلك وخوفا عنهم ثم  
اليهم لانه لم يسلم لهم جميع الشروط فان ارادوا الرد فقال اهل الخصم نحن  
فيه ذلك التثبت فيبقى للمسلمين ان يغفروهم بصلحهم لان القيمة خلف العين  
وتسليمها عند تسليم العين كتسليم العين عند التمكن منه وبما يخص المسلمين  
من رقبتي اهل الخصم من الرجال اذا ارادوا مبرقته لم يكن له ذلك بخلاف الاسرا  
من اهل الحرب فان الامام ان يقتلهم لان اولئك لم يقرنهم القسمة وهو لا يقر  
فيهم القسمة بين المسلمين واهل الخصم ولا منهم مما يخذون هؤلاء بطريق الصلح  
فقبض الوصول الى المسلمين يستفيدون الامان من الغنم فلهذا لم يمنع الامام  
من السبي في دار الحرب وان طلب اهل الخصم الصلح على شيء معلوم على ان يقيم  
من الخصم حتى يبلغوا ما منهم قد كانت حازوا لان الامام ان يفعل فيهم من غير  
عوض فتعقب به المسلمون فمع العوض اولى ثم بين ان كيف يكتب وتبقى هذه الاغنة  
وهو ليس بسبق انما يحتاج في هذه الوسيقة الى كنية هذا الشرط خاصة وكذلك  
في كل وسيقة فيها مفسود فلابد من بيان ذلك المعقوف قال ويصحب للمكاتب ان  
كتب ابتدا على اسد ما يكون من ان سيباع على احوال الوجهة فان كره المسلمون  
من ذلك سيباع الفقه من الكتاب لان ابقا بر بدون الفاء اهلون عليهم  
زيادة ما يريدون زيادة تدل على اهل الحرب لا تقولون الا اسد فلهذا كتبت في  
الاسد بهذه الصيغة فان قبوا اسير من الفتي المسلمين من اجبوا قال داره  
ان يعطوا المشركين ذنبا وذنبا ورسوله للمديت المعروف ان رسالتا صلى  
عليه وسلم قال ان اردكم ان يعطوكم ذنبا وذنبا ورسوله فدا يعطوكم ذلك  
ولكن يعطوكم ذمكم وذم اباكم فانكم ان تحذروا ذمكم وذم اباكم اهلون من ان تحذروا

ذمة الله الا ان بافحام حديث تبين ان النفي ليس بحركة هذا الشرط بل انما  
 ربما يتعد الوفاة فكان بمنزلة النفي عن العيين على امر في المستقبل كما قال فيقال  
 ولا تجعلوا الله عرضة لايما كنتم وذلك ليس بحرام بل النفي تعويهم بخلف  
 فاذا الى المشركون ان يرضوا لان تعطيهم ذمة الله وذمة رسوله فيبقى ان  
 ذلك تحت الحاجة ثم يفي لهم بذلك وان دعت الضرورة الى النقص  
 لم يكن به بأس ايضا بمنزلة العيين على ما قال صلى الله عليه وسلم من حلف على  
 بين دراي غير باخرا منها فيات الذي هو خير ويكفر منه وان قال اهل  
 التحمين يؤمنون متاكدا وكذا ان با ما لهم من الاموال والا متعنه بخي ازم  
 البطريق فذلك جاز لان عقد الامان مبني على التوسع وفيما يبي  
 التصديق لخوض شرط الحيا لان بعينه باعتبار الحاجة الى ذلك كالتوسع  
 فيما هو مبني على التوسع اولى ثم بين وثيقة هذه المودعة كيف كتب قال  
 فيها بين على ان القول في ذلك قول ثلاث البطريق فان اتهم المسلمون  
 على من ذلك استخفوه بآية الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة  
 الرحمن الرحيم يعلم من السر يعلم من العلانية يعلم حاشته الاعين وما يحكي  
 الذي انزل الانجيل على عيسى وجعله سيرا ونذيرا وجعله دالة للعالمين  
 ان الامر على ما قال وانه لم يرد دسيا ولم يخذ لنفسه شيئا سوى المشرط اما  
 الاستخلاف فلا يمتهم فيما يقين والتمهم وان كان امين شرعا فيقول  
 قوله مع مينة فذلك اذا صار امينا شرط المقتصد بالاستخلاف ان يكون  
 وانما يحصل في المقتصد اذا غلظ عليه العيين ولا وجه لتغليظ بال استخلاف  
 بنبراته فينبغي ان يغلظ في الاستخلاف بآية تعالى على الوجه الذي  
 ذكره ويكتب ذلك في الوثيقة حتى لا ينسبوا المسلمين الى العذر اذا عرو  
 عليه العيين بهذه الصفة فان فتحوا التحمين على هذا ثم قال البطريق ان  
 اختار احد منهم اولاد او ترك بعضهم على بعض في ذلك اومات البطريق  
 او هرب قبل ان يتاخروا منهم احد فعلى المسلمين ان يخرجوا عنهم ثم هذه الامور  
 لان الامان تناول بعضهم معين ولا يعرفون باي نعم والاصل انه متى  
 اخلف المسلمين بغير المسلمين لم يجل الترخص لاحد منهم لاجتماع معنى الخط  
 والا باخه في كل واحد منهم وعند الاجتماع يغلب الخط وان حضر البطريق



فاختار من المتاع شيئا كثيرا لقول فيه قوله مع يمينه ان اثمهم المسمون صفقة  
اليمين كما شرط عليه لقوله صلى الله عليه وسلم شرط المكث ثم ان وقع الصلح  
على ان للدين ما دلهم الا ان من يعينهم البطريق موافقهم فالل اسم لكل  
متمول بمثل متملك وذلك ما يدور وقت الحاجة اليه الا ان يكون الشرط  
المال العين وهذا يكون على حين النفوذ المقترب والمصوغ وغير المصوغ في ذلك  
مساويا لا يكون بموفا بالذهب والفضة فان التحويل لول الذهب والفضة  
لا عينها وهو متملك لا يتخلص فلهذا لا يثبت باعتباره حكم الربو والركوة  
فيه وكذلك ان شرطوا المال الصامت فهو شرط المال العين سواء كانا  
حكم الركوة والصدقة فاسم المال عند ذكر الصدقة لا يتناول المال الركوة يعني  
اذا قال الى صدقة وذاك استحقاقا لاختصاصه بالتخصيص على ايجاب الصدقة  
ولا يوجد مثله في الاما ان فوجده فيه بالقياس فمثلة الوصية ثبتت المال في ذلك  
كل متمول صفقة ما ذكرنا وان كانا شرطوا المتاع فالمتاع يستمتع به مع بقائه  
من الباب والاداني ولهذا لا يدخل في المتاع المكبل والاوزون لان  
به يكون بعد استهلاك العين فلا يكون من المتاع الا ان اداني الذهب والفضة  
والسرى من الذهب والفضة من حصة المتاع للمعني الذي قلنا فانما يكون  
فليس يتاع لان هذا يتناول اسم الحلي والحلي غير المتاع وكذلك ما يكون من  
الاسلحة فهو من المتاع لا يستمتع به مع بقا العين وليس له اسم خاص بل اسم  
المتاع فان اسم السلاح ليس باسم العين ولكن التسمية باعتبار صفته لا  
وانما لم يسم من المتاع لانه من جهة الحلي فان قيل ليس قال في الجراح  
فانتم الغنم ليس من الحلي فان مراده في حكم الاستعمال انه ليجل للذكر لبيان  
الحقيقة يتناول اسم الحلي كما يتناول فانه اسم الحلي اسم العين وهو  
من اسم المتاع فكل يتناول اسم لا يكون داخل في اسم المتاع وان كان  
السلاح فالسلاح كل تقابل به السيف والبغية والدرع والقوس والنباح  
وما اشبه ذلك مما يكون انما يلب عليه لا يستعمل استعمال السلاح فانما  
فهو من المتاع لاسم السلاح لان الغالب انه يستمتع به في الجوارح سوى  
فانما يخرج والنباح فهو من السلاح لانه لا يستعمل غالبا الا في القتال والنجاة  
والاقتية المحيوة واقتية اللبس من المتاع لاسم السلاح الا ان يكون على وجه

لا يستعمل الا في دار الحرب فحينئذ يكون من السلاح بمنزلة الخفاهات وكذلك  
اقتية الدباج والحارب من المتاع لاسم السلاح الا ان يكون بحسب لا يفسر الا  
في دار الحرب والاعلام والطراوات والجوارح من السلاح ولا يصلح لتغييره  
في كل موضع عرف بل ذلك الموضع فيما يطفون عليه لاسم اصلا روي  
ان رجلا ابن عمر رضي الله عنهما قال ان صاحبنا اوجب دية فخر البقرة  
فقال ثم صاحبكم فقال فخرني راج فقال ومتى اقتنت بتواريخ البقر فادعهم  
صاحبكم الا بل فان شرطوا الكراع مع السلاح فالكراع الجمل والبغال والحمار  
الا بل والبقر والغنم فليس من الكراع لان اسمها الا انما قال الله تعالى ولا  
حلفها والفقهاء فيه ان الكراع ما يكون لمنفعة الركوب خاصة وذلك الجمل  
والبغال والحمار قال الله تعالى كثر كرمها وزينة فانما الا بل والبقر والغنم فقد يكون  
للركوب والحمل عليها وقد يكون للاكل قال الله تعالى ومنها ما يكون  
اشرطوا السلاح والجمل فاسم الجمل يتناول العرب والبراذين لان ذلك المذكور  
ولا يدخل فيه البغال والحمار قال الله تعالى ومن رباط الجمل فربما يكون  
وعددكم وقد بينا انه ليسهم للعرب والبراذين في الغنم دون البغال والحمار  
استدلوا بهذه الآية وان شرطوا الماشية لم يدخل في ذلك الجمل والبغال  
والحمار لان اسم الماشية غير اسم الكراع فانما يتناول اسم الماشية لا يتناول  
اسم الكراع من الا بل والبقر والغنم لانها تسمى غالبا وصاحب السور يقال  
لهم اصحاب الماشية وان شرطوا السلاح وكان في بعض السلاح فضة  
ادجوا او ذهبا فذلك تبع للسلاح والتبع ليس بمتعلق الاصل فانما  
السروج واليحم فهي من المتاع لاسم السلاح لانه يستمتع بها مع بقا العين  
في غير الحرب عادة وكذلك لاكتفوا بالمال التي تبيع فهي من جهة الاسلحة لا  
لستعمل الا في حاله الحرب ولو صاحبها على ان يكون للمسلمين الصغار والبيضا  
الا كالحلقة فاسم الصغار والبيضا يتناول الذهب والفضة والنباح المصوغ  
في ذلك سواء بمنزلة اسم المال العين والصامت فان كان اما مضمونا  
فيه الجواهر فليس للمسلمين ذلك الجواهر لان اسم الصغار والبيضا لا يتناول ذلك  
باعتباره الاسم وان كان قد صاغ بالذهب والفضة فليس فيه  
من الذهب والفضة لان ذلك من الصغار والبيضا وليس لهم اصل الفتح



فان كان نزع ذلك لا يضر القبح نزع وان كان يضر القبح فانما لم  
تساووا في البصر وان سادوا غطوا المسلمين قيمة الذهب مصوغا من الذهب  
وقيمة الفضة مصوغا من الذهب لان اصلهم ذهب التملك عند الحاجة الى  
ذبح الضرر حيث لصاحب الاصل الا ان عند الحاجة الى التقدم تقوم بخلاف  
الجنس لانه لا قيمة للفضة والكجوة من الذهب والفضة عند المقابلة بالجنس  
الحلقة في اسم السلاح وقد ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب  
علي ان يجلبهم ولهم ما حلت الابل سوى الحلقة ثم اخذوا لاسلحة منهم هذا الا  
وان صاحبها على ان يترك لهم السلوك متاع يوتونهم فهذا على الترخس والوسايد  
والستور وغير ذلك مما يثبت في البيوت من الاستغناء عما كان من ثياب  
غير مقطوعة فلا شيء لهم من ذلك لان متاع البيت اسم خاص لا هو متاع  
البيوت استغناء لا ذلك لا يوجد في البيت التي هي غير مقطوعة لم يوت  
من الرجال والنف ليس من متاع البيت في شيء وان كان الصلح على ان يكون  
للمسلمين البيت فذلك اسم لبيوت بني آدم مما يكون من ثياب الكفن والصفوف  
والقوى الخ لا ترى ان يبيع هذا كله يسمى ثيابا فاما الستور والاعطاء والحبال فهو  
متاع البيت دون الباب لانه لا يلبسها الناس عادة وانما يتعمدون بها  
في البيوت قال في الباب المتخذة من الكفن والقطن خاصة وهذا بناء  
على عادتهم بالكونة فان البراز فيهم من مبيع هذه النوصين خاصة فاما ما يبيع  
والمرغوي والصفوف وغير ذلك لا يسمى بزازا وانما في بزازا فاسم البرزينا وال  
الباب المتخذة من الابريسم لان يبيع ذلك يسمى بزازا قبا واليه سائر  
الا ان يكونوا اهل با والبرزعة هم الصفوف وغيره فيكون الصلح على ما عودهم  
وهذا الاصل الذي قلنا انه يعتبر في كل موضع ما يتعارف اهل ذلك الموضع فان  
شرط المحصور في المودعة الا ان للمقاتلة منهم لم يسلم لهم شيء من اموالهم ولا من  
ذاريهم ولا من ثيابهم لا في المحصور مفرور فقصوده من هذا الشرط تحصيل النجاة  
لنفسه وفي ملكه لا يتبعه شيء من ثلثه الا ثياب بدنه والطعام الذي اكله في الجاهل  
فان ذلك ليس له استحسانا لانه لا يحقق النجاة لانه لا يهتد به المتقاتل بل كل من يبيع  
مبلغ الرجال والبيوع قد يكون بالعدالة كما لا خلاف والاحبال وقد يكون بالشر  
خلاف معروف فعلى قول ابي يوسف ومحمد وجهها انه التقدر بنحو خمسة

سنة كحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما على ما رواه في الكتاب وهو  
معروف فاذا علم انه لم يحكم وهو ابن اقل من خمس عشرة فهو من الذريرة دون  
المقاتلة قاتل ولم تقابل ذلك لك التالان المقاتل من لبنية صاحبه للقتال  
اذا اراد القتال وليس للثأر والصغار بنية صاحبه للقتال فلا يكونوا من المقاتلة  
وان باشر واقبالا بخلاف العادة الا ترى ان ثمة تقابل من الرجال بالغبين  
فهو من جنس المقاتلة باعتبار ان له بنية صاحبه للقتال وان كان لا يباشر القتال  
لمعنى وذو الاغراض من الغيبان والزماني ومقطوع الايدي والا قبل ان كانوا  
القتال ذلك فيسوا من المقاتلة لانه كانت لهم بنية صاحبه للقتال وانما خرجوا  
من ذلك لمحلول الافة فاذا لم يعجزهم الافة عن القتال كانوا مقاتلة باعتبار اصل  
المرجى والمنعى عليه من جهة المقاتلة لان له بنية صاحبه للقتال وما حل من  
على شرف الزوال فلا يخرج من ان يكون من المقاتلة وان كان لا تقابل في  
الحال بخلاف الغيبان فان ما حل بهم ليس على شرف الزوال فاذا عجزهم  
القتال خرجوا من ان يكونوا من جهة المقاتلة ومن كان في المحصن من الرجال الزاير  
الذين لم يعانوا قط فهم من المقاتلة لان لهم بنية صاحبه للقتال فان قيل فقد  
ذكرتم قبل هذا ان هؤلاء بمنزلة العسك لا يقتلون قلنا قد بينا هناك انه لا يجب  
قتلهم اذ كان يعلم انه لا يهزم اعداءه اصلا ولكن مع هذا يجوز قتلهم لكونهم من  
اعداءه بل هذا في قوم من الزارعين كسروا سواد المقاتلين ولهذا كانوا منهم في المحصن  
فهذا جعلهم من المقاتلة والسبح الكبير الذي لا يطبق القتال ولا راي له الحرب فهو  
ليس من المقاتلة ولهذا لا يجوز قتله بمنزلة الاعشى والمفقد فان كان احد من هؤلاء  
اكتفى بمصدر دون عن رايه فهو من جهة المقاتلة وان كان لا يباشر القتال ولهذا  
ما رقبه اذا سرقته وله الامان ايضا واما البعية ففي القياس هم ليسوا من المقاتلة  
وهم في الجوع اذا وقع الامان للمقاتلة لانه لا يملك ما به يكون القتال فمقتل  
او مال ولكنه استحسن قتال من علم انه كان يقابل مع مولاة فهو من جهة المقاتلة  
كان لا تقابل مع مولاة فهو ليس من المقاتلة وكان قبا وهو دليل لا في خبره حجة  
في الفرق بين الامان في القتال وغير الامان في مقتله الامان منه ان لا يحد من  
بقول مقتله الامان لا يحد كونه من المقاتلة فان الامان الملاءم صحيح ذلك الامان  
دوى الاقات ليسوا من المقاتلة ولكن وجه هذه المسئلة ان الملوكة له بنية صاحبه



للقال الآلة وقعت الجبلولة بنية وبين القتال باعتبار الملك ان ثبت  
فيه بغيره فعدم هذه الجبلولة بوجود الآلة في القتال حكما صلبا اذا كان القتال  
مع مولاه فهو من المقاتلة باعتبار البنية الصالحة للقتال واذا كان من لا قتال  
مع مولاه فليس هو من المقاتلة باعتبار الجبلولة واذا كان الذي ملك العبد  
قد جعلهم في ذلك الموضع للقتال فهم من المقاتلة قائلوا ولم يقاتلوا قال لا ترى  
ان عامة عجم اهل خراسان من اهل الحرب عبيد لملوكهم متعوزهم ويحكمون بهم  
اسبابا وديهم يقاتلون العدو وهم من العبيد بهذه الملة فهو من المقاتلة قائل  
اولم يقاتل وان خالف المسلمون المشركون في بعض من في الحصن فقال المشركون  
هم اعداء وقال المسلمون هم عبيد كانوا في خدمة المولى قال لقول قول المشركين  
بالصل فان قيل حاجتهم الى ابيات الامان لهم والتمسك بالاصل يصلح  
حجة لا بقاء كان على ما كان لا لاثبات استحقاق ما لم يعرف قد التمسك  
بالاصل لا لاثبات الامان لهم وانما ثبت كونهم من المقاتلة ثم تجوز الامان  
للمقاتلة بالنسبة لا بالظاهر وان انفق القوم انهم عبيد فقال المشركون كانوا  
معنا وقال المسلمون كانوا عبيدا في خدمة المولى قال لقول قول المسلمين وهم  
لانه قد ثبت بان قاصدهم بالوجوب الجبلولة منهم وبين القتال وهو الرق والظاهر  
بعد ذلك انما يشهد للمسلمين فهم في الامان يقوم البنية على ما قال المشركون  
ولا يعقل في ذلك الاستدلال المسلمين لانها تقوم على المسلمين وان كانوا  
اهل حصن الغالب منهم انهم عبيد للملك وهم الذين يكون القتال الملة  
بحالها ففي القياس القول قول المسلمين وهم في الامان وفي الاستحسان  
من المقاتلة فيما متون حتى تقوم البنية للمسلمين انهم كانوا اعداء للمسلمين  
في ذلك شهادة اهل الحرب لانها تقوم على اهل الحرب وهذا ان الظاهر  
انهم من المقاتلة والبناء على الظاهر وجب فيما لا يمكن الركون فيه على كفتيه  
فاما كل بدستل الروم وغيرهم ما يكون الغالب فيهم ان اعداءهم المقاتلة  
فيعيدهم لبسوا من المقاتلة حتى تعلم منهم القتال للبناء على الظاهر في كل فضل  
وقع الصلح على الامان للمقاتلة ودارهم واموالهم ثم قالت المقاتلة المقاتلة  
وخيار السبي في امانه وهو لا دارنا قال لقول في ذلك قوله مع المسلمين لانه  
لا يمكن الركون على ذلك الا من جهنهم واستغذ عليهم ابيات ذلك

بالبنية من المسلمين ويجب قبول قولهم في ذلك بغيره ما يخبره المرء عن  
نفسه ما يكون في باطنه وفي الامان المقاتلة بطل الجرحي ان كان صاحبهم  
الجرح في هذا القتال كيف ما كانت الجرحه وان كانت الجرحه انما هي  
قبل هذا فان كانت كجمل البرد من ذلك فهم من المقاتلة ايضا بغيره المقاتلة  
المشرك على الهلاك وان كانت لا يجمل البرد من ذلك لم يقطع اليدين  
والوجنين فهو لا لبس من المقاتلة وهم في الامان يكون اصحاب راي بصدر اهل  
الحصن عن ربهم في القتال ولهم الاحضار وهم ان يس يكونوا من المقاتلة بنية  
وان قال اهل الحصن امنوا على ان تحتارهم السبي كذا وكذا اذ اصابوا في  
الحصن سوى ذلك العدو فهم امنون سواء كانوا في الصلح وكلم ما بقي اذ لم يبق  
الا ان الامان لهم بالتفويض على العدو فكان حالهم كحال اصحاب الغنائم  
مع العصابات اذ لم يبق شيء بعد حق اصحاب الغنائم فلا شيء للعصبات  
ثم ذكر انهم اذا شرطوا الامان لاهل بيوتهم وقد تقدم بيان هذا في ابواب  
الامان الا انه قال من اهل بيت الرجل من يؤوله فيقتل عليه بنية من بنية  
قراية ومن لا قراية بنية وفيما سبق قال اهل بنية قراية من قبل الاب الذين  
يناسبونه الى اقصى اب يعرفون به وقد ذكرنا ايضا هذا التفسير والحال ان  
كان الماد ببيت المذكور بيت السكنى فكل من يؤوله في بنية فهو من اهل بنية  
وان كان الماد ببيت النسب فكل ما يناسبه الى اقصى اب فهو من اهل بنية  
فاذا لم يعلم مراده به ذلك دخل الغنائم في الامان لان باب الامان مبني  
على التوسع وكل من تردد حاله بين ان يكون امانا ولا يكون فهو من تغليب  
الحظ على الا باخذ وان وقع الصلح على الرجال واليهام فاهل الرجل من يؤوله  
في بنية وهو استحسان وفي القياس امله درجة خاصة وقد بينا هذا الا ان  
اسم الابل لا يدخل غير عيال الجذاف اسم اهل البيت ثم بين مفاداة الاسر  
بالاسير وطريق كسبه الوثيقة في ذلك اذ وقع الصلح على ان يعطيهم المسلمين  
مائة رأس ويعطى المشركون المسلمين مائة رأس ايضا فان نظر المسلمون الى  
ما في ايدي المشركين من الاسر فاذا هم لا يتبون مائة رأس فانه لا ينبغي للمسلمين  
ان يقتصوا الصلح ولكنهم يعطونهم من الاسر بعد ما في ايديهم قتلوا وكثر ذلك  
الشرط بهذا احرى والبعض معتبر الكل ولا يجب للمسلمين ان يدعوا اسير واحد



من المسلمين لا يقدرونه وان لم يجدوا غيره فان جبا المشركون خبا لا سرا ولا ظهرا  
المسيحة وابل زمانه منهم فانه ينبغي للمسلم ان يتبعوا من المفاداة بهم لان حرمته  
هو لا كحرمته الا قويا او ظهرا والمفاداة بحرمته المسلمين الا ان يرجو المسلمون انهم  
ابوا عليهم ان يقدروا المسيحة اظهرا وانما كتموا من اسرار المسلمين فحينئذ لا بأس بان  
يتبعوا من المفاداة بما اظهره المعنى النطردان ابوا اظهرا ذلك فعلى الامام ان  
يفادي ما اظهره الا ان يكون في ذلك توجيها بين الامم المسلمين ورجاء عليهم  
فحينئذ لا بأس ان لا يقدروا بهم لدفع المذلة عن المسلمين الا ترى انهم لو قالوا لا  
رجاء من المسلمين الا بما تمة من المشركين فانه يكون للامام ان يمنع من ذلك وان  
كان الرجل الواحد من المسلمين خير من مائة من المشركين ولكن لدفع التوجيها كان  
ان يمنع من ذلك فذلك مستحب فان طلب الرجل الامان لانفسهم على  
ايهم واموالهم على ان يكتفوا من الخصم فانما هم على ذلك فاذا هم لا اهل لهم  
دلائل فممنون خاصة دون من سواهم لان عطاء الامان يكون للموجودين  
المعدوم فاذا لم يوجد في الخصم من الاموال والاليان في الامان في انفسهم  
صادف الموجود وفيما سوى ذلك صادف المعدوم وان ادعوا جميعا في  
من الاموال ما لهم وحلفوا على ذلك فيقول تولم لنا مينا انه لا يكون فوف  
على ذلك الا من جهنم وان ادعوا على ذاربهم قد بينا فيما سبق ان اسم الذرية  
ينادى الاولاد والاولاد الاولاد البنيين والاولاد البنيين في ذلك سدا  
الا ترى ان الله تعالى سمي عيسى من ذرية آدم صلوات الله عليهما واسم  
لا ينادى الا الاولاد خاصة قال الله تعالى يظا يرون من نساكم للذين  
من نساكم والاولاد اذ واج خاصة والنسل بمنزلة الذرية فانما اسم الاولاد البنيين  
الا اولاد الصليب في قول ابي حنيفة رحمه الله ان اسم لهم حقيقة الاولاد الاولاد  
مجازا واصارت الحقيقة مراد اعني المجاز وان لم يكن لبعض من صلح ولده  
فولده به يخلون لانهم اولاده محاراة ويجب العمل بالمجاز اذا تعد العمل بالحقيقة  
فانما ولد البنايت فليسوا من ولده وفي هذا الفصل روايتان ايضا قد تقدمت  
في ابواب الامان واسم البنيين في الامان ينادى المختطفين في قول محمد  
رحمته قال وفي قياس قول ابي حنيفة رحمه الله لا ينادى الا اولاد كور خاصة وانما  
اراد القياس على الوجهة لئلا يخلو وقد بينا في ابواب الامان ان قول ابي حنيفة

كقول محمد رحمه الله في الامان استحقاقا لا معنى على التوسع وليس في الامان  
الاثنى مع الذكر فيه تجس تحت الذكر بخلاف الوصية وفي اسم الولد بطل النبوة  
وابتات لانه اسم لكل من نسب اليه بالولاد واذا دخل المسلمون ارضي الحرب  
بغير امان فمروا بالكنيسة من كنائسهم فلا بأس بتجسسها وتحريرها وقفا على جهة فيها  
وكذلك وعلى الجوارى فيها لان هذا غير كره غير من ساكنهم بل هو هو على  
المسلمين من الساكنين كثره ما يعطى الله فيها وانما اراد بهذه الفرق بين  
والكنائس وبيوت النيران وبين المساجد فان المسجد يصلح للمسلمين متى  
لا تامة الطاعة فيه فكان مستحراما من حق العباد فالله قال في قوله  
المساجد بغيره الكعبة فلهذا لا ينبغي ان يدخله جنب او يطأ الرجل فيه امره او  
يقضي فيه حاجته من بول او غائط فاما هذه المواضع فهي معدة لعبادة غيره  
فيها فكان حكمها وحكم ساكنهم سواء فان طلب حربي الامان لاهله ولده  
ونفسه على ان يدل المسلمين على اهل قرية فيهم اهلهم ودوله فذلك جائز بين  
في الكتب وبيعة هذه المودعة ثم قال فاذا دلهم على قرية فيها مسكن قليل  
او كثير فقد دنا بما قال وهو من لانه في المبشر وطوان لم يكن في القرية غير اهل  
ودله فهو في اهلهم ودوله للمسلمين لانه ضمن بالعقد الدلالة على قرية فيها  
سبي واهله ودوله فيهم وانما علق المسلمون الامان بذلك فاذا لم يوجد منه  
الدلالة على مثل هذا الموضع لم يسعد الامان وكذلك ان كان فيهم احد  
او اثنين من غير اهلهم ودوله لان الشرط ان يكون في القرية سبي يسوي  
اهله ودوله والسبي اسم جمع وادنى الجمع المتفق عليه ثمة وان قال قد كان  
في القرية سبي قد يجوز ان الامان له لان الامان انما علق بدلالته على قرية فيها  
سبي وهذه قرية لا سبي فيها الا ان دلان المقصود ان يكون المسلمون من اخذ  
السبي بدلالته والذين كانوا فيها قد هبوا قبل دلالة لا يحصل هذا المقصود  
فاذا امنوه حتى دخل المعسكر ثم قال بعد ذلك وموتوني على نفسي واهلي ودلي  
على ان ادلكم على هذه القرية فان لم اف فلان امان بيني وبينكم ثم دلهم على قرية  
ليس فيها غير اهلهم ودوله فانه ودوله في دهراس لان الما كان ما قبل  
هذا الشرط فانما امان اهلهم ودوله فانما علق المسلمون بدلالته ولم يوجد الامان  
لهم وبقى امانه على ما كان من قبل لا بعد ما ثبتت الامان له فاما مبلغ ما



كان امن وبقوله فلا امان بيني وبينكم لا يوجد تبليغه بامنه فلا يبطل ذلك  
الايمان بخلاف الاول فهناك الايمان له متعلق بشرط الدلالة على قرينة  
فيها سبي كالايمانه وولده فاذا لم يدل على ذلك لم يكن هنا وان كان  
سمى المسلمين عددا من السبي يذلهم عليهم على ان يوفوه على نفسه قال  
بذلك والا فلا امان له ثم دلهم على قل من ذلك العذر فهو في لابل الشرط  
الذي علق به امانه لم يوجد وفي القياس للمسلمين ان يقتلوه كما قيل في الاستسبا  
وفي الاستحسان ليس لهم ان يقتلوه لانه وفي لهم بعض الشرط ولو في الجمع  
كان هنا من القتل والاسترقاق جميعا فوافقه بعض الشرط يورث شبهة  
والقتل يندري بالشبهة وهذا لان فيما شرط عليه معنى العوض باعتبار المنفعة  
للمسلمين ومعنى الشرط باعتبار الظاهر فان اعتبرنا معنى الشرط كان لهم ان يقتلوه  
لان الشرط يغفل الشرط جملته وان اعتبرنا معنى المعاوضة كان هو هنا  
يندري بالشبهة رجحنا معنى العوض وهو القتل فيثبت مع الشبهة  
رجحنا اعتبار معنى الشرط فيزول استرقاقه ثم بين الوثيقة في المودة المستوطنة فيها  
الذين في الجانيين وقرينة الجانيين وقد استقصينا بيان هذه الفصول فيما تقدم

### باب من نكح اهل الحرب مما لا يجوز في دار الاسلام

واذا اسلم الحرب وعنده ختان فان كان تزوجها في عقدة واحدة فكلها حرام  
باطل وان كان تزوجها في عقدتين فكلها الاولي منها صحيح وكلها الثانية  
باطل اذا اسلم معه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رجمها الله وهو قول الجمهور  
وقاد رجمها الله وعند محمد رجمها الله سواء تزوجها في عقدة واحدة او في  
فان لم يجز فثبت ايتها مسك ويغارق الاخرى ولو كان الذي فعل ذلك ذمي  
في دار الاسلام ثم اسلم واصلنا معه فالحجاب كما هو في قول ابي حنيفة رجمها الله  
لان الذي قلناه حكم الاسلام فيما رجع الى المعاملات وعونه الجمع من حكم الاسلام  
فلم يقع اصل نكاحها صحيحا اذا كان المباشر فمزا حكم الاسلام واما اهل الحرب  
فهم غير منزلة من حكم الاسلام وكان اصل النكاح منهم صحيحا باعتبار تصور الخط  
بمحرم الجمع عنهم فاذا اخرجت محرمته في البعض بعد صحة النكاح وجب التحريم  
لا السقوط بمنزلة ما اذا طلق المسلم احدى نساءه الاربعه ثم بغى غيرها وعلى

بما قال محمد رحمه الله اذا تزوج الذمي امرأة بغير صداق ثم اسلمها فمهرها  
بخلاف الحربى وقد قررنا هذا الكلام في الكتاب فقل ختمنا على الاتقان  
بالمال من حكم الاسلام ثابت في حق الامة دون رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بمنزلة حرته ما زاد على الاربع فانه من حكم الاسلام ثابت في حق الامة دون  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لا يثبت احد الحكمين في حق اهل الحرب فكل ذلك  
الحكم الاخر ابو حنيفة وابي يوسف رجمها الله قالوا وجوب الاعراض في العقد  
بسبب الجمع والجمع حصل بينهما جميعا والاسناد انه على ما يستدل به كالتفصيل  
في الحكم كان العقد واحد منه بعد الاسلام فان كان تزوجها في عقدة بطل  
نكاحها وان كان تزوجها في عقدتين بطل نكاح الثانية وكذا في الزيادة  
على الاربع الا ترى ان في اهل الذمة اثبتنا هذه البطريق وكما ان اهل الحرب  
غير منزلة من محرم الجمع فاهل الذمة غير منزلة من ذلك ولهذا لا يتحقق الا انهم  
اذا فعلوا ذلك قبل المرافعة اليه ولهذا سوى ابو حنيفة رحمه الله بين اهل الذمة  
واهل الحرب في النكاح بغير صداق ثم مستدل محمد رحمه الله بالثابت منه  
بانما ذكره في الكتاب بالاسناد فمنها حديث عباد بن عمر رضي الله عنهما  
عن ابي بن سلمة الثقفي اسلم ومحنة عشرة نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قد  
اربعوا فلما كان من عمر بن الخطاب رضي الله عنه طلق نساءه ونسأله من بيته  
منعه عمر رضي الله عنه وقال طلقك نكاحك ونسألك بين يديك قال  
نعم قال اتى لاري السيطان فيما يترق من السمع سمع بك نكاحك ففقدته في نفسك  
ولعلك ان لا تملك الا قبلا واهم انه ان لم تراجع نكاحك وتراجع في نكاحك  
ثم امت لا تترين فمالك لا تترن فمالك ان يرجع كما يرجع قبالي رعايل  
والفقيه كبن فبروز الدلمي بروي عن ابيه قال سمعت وعندي ختان فاني  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان افارق احداهما وادخل هذه الاخرى عند ابي  
حنيفة رحمه الله من وجهين احدهما ان اصل هذه الاكمنة كان قبل نزول نكاح  
الجمع ومسكه لا يوجد في زماننا وان في انه اراد بقوله اخرها اخرها اخر منهن  
اربع النجدة العقد عليهن لا الامساك بحكم ما تقدم من العقد ابو حنيفة رحمه الله  
قال لهذا ثم ذكر اسلام احد الزوجين في دار الحرب واصل فيه ان اسلم  
الزوج والامة من اهل الكتاب في امة لان بدء النكاح بينهما على هذه الصفة



جائز في بقا اجزوان كانت من غير اهل الكلب او كانت المرأة التي  
اسلمت فانه يتوقف وقوع الفقة بينهما على انقضاء تلك الحيض لان صحة  
النكاح لا بد من تقرر السبب الموجب للفقة واسلم من اسلم منها لا يصح ذلك  
فهو سبب لتقرر الملك وكفر من كفر منها كان موجودا قبل ولا اثر له في الفقة  
وقد عذر استئذان النكاح بينهما قلنا بانه يتوقف وقوع الفقة بينهما على انقضاء  
العدة لان الانقضاء عدة العدة تاثير في الفقة كما بعد طلاق الرجعي ولو كان في  
الكتاب لوصف الاسلام على المص منهما تلك طرات ونفرت بينهما اذا انزل الاسلام  
تقذر عرض الاسلام بسبب انقطاع دلالة الامام عنهما اذ كانت حياض  
مقام تلك عوانات في ذلك وان خرج الذي اسلم منها الى الاسلام  
قبل انقضاء تلك حيض فذلك الجواب عند اهل الحجاز وعند اهل الفرق تقع  
الفقة بينهما بين الدارين حقيقة وحكما لان من في دار الحرب من اهل الحرب  
في حق من هو من اهل دار الاسلام كما لميت قال الله تعالى ومن كان منيا حنيفا  
واختلف الرواية في رد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على ابي العاص  
فروى عن روث بن سعيد عن ابيه عن جده انه رد ما عليه بنكاح جديد وردى  
عامة السعي انه رد ما عليه بنكاح الاول فان كان الرد بنكاح جديد فهو حجة  
وان كان الرد بنكاح الاول فانه دليلا على انه لم يهرى ان ذلك كان قبل  
نزول الفرائض وقيل قاده كان ذلك قبل نزول سورة براءة وقيل  
كان ذلك قبل نزول قوله تعالى ولا تمسكوا بغيركم الكافر وفيما ذكره هو لا يابا  
ان هذا الحكم منسوخ بنزول هذه الآيات وانه لا عصمة بين الزوجين بعد ثبات  
الدارين حقيقة وحكما والذي يقول الزهري ان نكاح من وثق أسلم يوم  
وهرب او اوجس ثم رجعا الى الاسلام فاقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عند اوجس بذلك النكاح على ما يروى من حديث ام حكيم امرأة عكرمة  
ابي جهل وحديث امرأة حكيم بن خوام فهو لا تدبروا الى السائل وهي من حدة  
كثرة قد صارت مفضحة بفتح كنه فلم يوجد تباين الدارين جنين وبين ذلك  
بروى ان اباسم ان اسلم بمر الظهران في معسكر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ودرجته منذ مكره بكم ثم اسلمت فود رسول الله صلى الله عليه وسلم بنكاح الاول  
فقد تخلف ان س از من حسن اسلم ابي سفيان بعد ان قاتلهم لم يكن اسلامه

برمذ وانما اجاره رسول الله صلى الله عليه وسلم بشفاعة عمه العباس رضي  
عنه الا ترى الى ما روى انه قال للعباس ان ابن اخيك اصبح في ملك  
عظيم فقال ليس ذلك بملك وانما هو جنة قال اذ ذاك وتسلل بالكون  
كلام من حسن اسلامه ثم ذكر حديث عبيدة بن ابي بكر ان ابنته بنت بشر  
الى النبي صلى الله عليه وسلم وهي مسلمة وزوجها كافر فمقيم بدين الكفر فقامت  
عندها زوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم سهل بن حنيف ثم قدم زوجها بعد  
ذلك مسلما فلم تزد اليه وفي رواية ليل ان الفقة وقعت بينهما بين الدارين  
وبه يستدل محمدا رحمه الله على وجوب العدة على المهاجرة وابو حنيفة رحمه  
الابرار على المهاجرة العدة وجعلها في ذلك كالمسبية لان وقوع الفقة في  
الموضعين كان بين الدارين حكما وليس في الحديث انها اعتدت بالمرء  
صلى الله عليه وسلم وذكر عن سعيد بن جبير قال اذا انحلت المرأة بارض الحرب  
فلا تعتد بها في نكاح وبه ماخذ فقوله اذا انحلت مرتدة عن الاسلام  
او كانت ذمية فلم تحمت فانقضت للعهد بقعة بانك من زوجها السابقين  
حقيقة وحكما صارت حرة ولكن لا عدة عليها هنا لان العدة من حكم الاسلام  
والحرية لا يحل طيب بذلك بخلاف المهاجرة على قول محمد رحمه الله وعند ابي  
حنيفة رحمه الله هما سواء في حكم العدة الا ان المهاجرة اذا كانت حرة فلا يفسد  
ان تزوج ما لم تنقض حملها الا لو جوب العدة عليها ولكن لان في بطنها وله  
ثابت النسب بمنزلة ام الولد اذا حلت من مولاهما وقد روى الحسن عن  
ابي حنيفة رحمه الله انها ان تزوجت جاز النكاح ولكن لا يقربها زوجها  
حتى تنقض حملها لكي لا يكون سابق مائة زرع غير بمنزلة المسبية اذا كانت  
حرة فزوجها مولاهما واذا تزوج الحرة في دار الحرب امرأة وابنتها في عدة  
واحدة او في عقدتين ثم اسلموا قبل ان يميس واحدة منها فعند ابي حنيفة رحمه  
الله ان كان تزوجها في عدة واحدة فنكاحها فاسد وان كان تزوجها في  
عقدتين فنكاح النية فاسد لان وجوب الاعنة من معنى الجمع بها بمنزلة  
نكاح الاختين وعلى قول محمد رحمه الله نكاح الابنت صحيح في الزوجين نكاح  
الام فاسد لان الحرة بسبب الجمع لا تثبت في حقهم عدة قبل الاسلام  
كما في حق الاختين فكان نكاح الابنت صحيحا يقدم او لا يقدم بخلاف العقد صحيح



على الابنت بحرم الام ويجوز العقد على الام لا يحرم الابنت فلهذا صح ما كان  
في الزوجين وبطل نكاح الام وهذا لان حرمة المصاهرة نظيرة الرضاغ والنيب  
وذلك ثبت في دار الحرب عند تعريضه كما ثبت في دار الاسلام فلهذا  
ملكه وان كان دخل بها ففكاحها بطل على كل حال بالاتفاق لان الدخول  
بكل واحدة منهما يحرم الاخرى بسبب المصاهرة على ان يبدؤا وان كان دخل  
واحدة دون الاخرى فعلى قول محمد رحمه الله ان كان دخل بالام تبدت نكاح  
الابنت ففكاحها بطل لان العقد الصحيح على الابنت واجب حرمة الام والدخول  
بالام يوجب حرمة الابنت وان كان انما دخل بالام قبل ان يتزوج الابنت  
فكناح الام صحيح لان الدخول بها يوجب حرمة الابنت ثم العقد على الابنت  
بعد ذلك غير صحيح والعقد الفاسد على الابنت لا يوجب حرمة الام وان كان  
دخل الابنت ففكاحها صحيح لانه لم يوجد في حق الام المجرى للعقد وذلك لان  
يوجب حرمة الابنت وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان كان  
تزوجها في عقد ففكاحها بطل ثم لان يتزوج التي دخل بها اتم كانت وقتها  
وليس له ان يتزوج الاخرى لان الدخول بمن دخل بها محرم لاخرى ما كانت  
او ابتداء وان كان تزوجها في عقدتين فان كان تزوج الابنت اولاد دخل  
فكناحها صحيح ونكاح الام باطل باجل المصاهرة وان كان دخل الام ففكاحها  
باطل لان العقد على الابنت كان صحيحا وذلك يوجب حرمة الام فدخل  
بالام وذلك يوجب حرمة الابنت وان كان تزوج الام اولاد فان دخل  
فكناحها صحيح وان دخل الابنت بطل ففكاحها صحيح لان العقد على الابنت  
لم يكن صحيحا معني الجمع والدخول بالابنت يبطل نكاح الام ثم لان يتزوج الام  
دون الام لان الموجد منه في حق الام مجرد العقد والعقد على الام لا يوجب  
حرمة الابنت فلهذا كان لان يتزوجها ولو تزوج الجري انه وحرمة ثم استلزاما  
فكناحها في قول محمد رحمه الله لان حرمة الجمع بين الامة والحركة لم يكن ثابتا في  
حرفها عنده وبعد الاسلام الحال حال استئذان النكاح واستئذان النكاح  
الامة والحركة من حكم الاسلام ولم يذكر قول ابي حنيفة رحمه الله في هذا الفصل قبل  
الاجواب كذا على قوله لان حكم الخطيب انما ثبت في حكمه بعد الاسلام  
وقبل بل عنده يبطل نكاح الامة ويجعل كالمجرد للعقد عليها بعد الاسلام كما في

حق الاختين واذا تزوج الجري اربع نسوة في عقد او عقدتين ثم سبى وسبى  
فعلى قول محمد رحمه الله بخاتمتين منهن لان ما زاد على الثلثين في حق العدة فلهذا  
الزيادة على الرابع في حق الجري وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يبطل  
نكاحهن جميعا هنا اما اذا تزوجهن في عقد واحدة فهو غير مكمل لانه ثبت له  
بزوج حسن نسوة في عقد ثم يسلم ويسلم معه وان كان تزوجهن في عقد  
متفرقة فالفرق بين هذا الفصل وبين ما اذا اسلم او اسلمن معه ان هناك نكاح  
ما زاد على الرابع ما وقع صحيح بحكم الاسلام فانما يجب الاعذار من حكم الاسلام  
ينبغي للفرد ما لم يقع صحيح بحكم الاسلام وهناك نكاح الرابع وقع صحيح بحكم  
لانه كان حرا حين تزوجهن فلم يكن البعض بافساد نكاحها بدلي من البعض  
فلهذا افرق بينه وبينين ولو تزوج حربي رضعتين ثم ارضعتهما امرأة ثم اسلم  
فلهذا افرق بينه وبينين ولو كانتا اختين حين تزوجهما سوأ على اختلاف الذي بينها  
صارا اختين قبل الاسلام بالرضاع وان كانتا ما رضعتهما بعد ما اسلموا  
فقد فسدت نكاحهما جميعا به يستدل ابو حنيفة على صحة رحمهما الله الا ان محمد  
رحمته يقول لما اسلموا قبل الرضاغ في لهم وحال ولو كانوا مسلمين حين  
تزوجهما سوأ والمسلم اذا تزوج رضعتين ثم ارضعتهما امرأة وقعت الفقرة بينه  
وبينها لان المعصية وهو الاختية وجد بينهما جميعا بخلاف سبق وكذلك  
لو اسلم الزوج وهم من اهل الكتاب ثم ارضعتهما امرأة ولو كان تزوج الجري  
كبيرة ورضعته وكبيرة لبن فارضعت الصغيرة ثم اسلموا فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله  
نكاحها فاسد لانه صار جامع بينهما بعد ما صارنا اما ابنت فكانت تزوجها ابتداء  
بعد الرضاغ وفي قول محمد رحمه الله نكاح الابنت جائز لانه وجد العقد الصحيح  
على الابنت وذلك يوجب حرمة الام ويجوز العقد على الام لا يوجب  
حرمة الابنت ولو كان الرضاغ بعد الاسلام يبطل نكاحها بالاتفاق فلهذا  
تزوجها بعد الاسلام وكذلك لو اسلم الزوج ثم ارضعت الكبيرة الصغيرة فقد  
فسد نكاحها لان المني طيب كحرمة الجمع بين الام والابنت الزوج ولو كانت  
الكبيرة اسلمت وحدها ثم ارضعت الصغيرة فقد محدودة رحمته لفقد نكاحها وكذا  
نكاح الابنت لان الزوج حربي حين ارضعتهما فكانا ذواتا لارضعت قبل  
اسلامها سوأ ولو كان اسلم اب الصغيرة ثم ارضعت الكبيرة الصغيرة فقد



لأن الزوج في المقام لا يتبع امرأة ولو ذهب إلى دار الحرب قبل عقد النكاح  
الاسلام عليه فقد وقعت الفقرة بينهما بنسب الدارين حقيقة وكذا هذه الفقرة  
بغير طلاق والمرأة ليس من أهل النكاح لأن النكاح يعتمد المدة والامانة للمرأة وقد  
قرنا في سحر المختصر ثم فرغ على فصل المهاجرة فقال إذا طلقها زوجها وهو  
في دار الحرب لم يقع طلاقه عليها ما عند أبي حنيفة رحمه الله لأنه لا عدة عليها  
وما عند محمد رحمه الله فلا بد من عدة بين الزوجين في دار الحرب وفي الحكم  
بوقوع طلاقه عليها اثبات معنى العصمة بينهما ولهذا قال محمد رحمه الله لو كان  
اسلم ثم طلقها وقع طلاقه عليها لأنها في عدة ويجوز الحكم بالعصمة بين المسلمين  
وان كان احدهما في دار الحرب وقاس هذا بالمرأة التي لا طلاق لها في دار الحرب  
اذا طلق امرأتها لم يقع طلاقه عليها وان كانت في عدة منه ولو رجع مسلما  
اسلم في دار الحرب ثم طلقها وقع طلاقه عليها لأنها في عدة ولو كان في دار الحرب  
دخل البنا بامان ثم طلق المهاجرة التي تعد منه لم يقع طلاقه عليها لأنه في دار الحرب  
بعد فكان حاله وحال ما لو كان في دار الحرب صورة سوا قال لما ترى ان  
امرأة حرة لو كانت تحت عبد في شترية بعد ما دخل بها فقه النكاح وعليها  
العدة فان طلقها وهو عبد لم يقع طلاقه عليها لأنه لا عصمة بسبب النكاح  
بين المملوك وبين ما كونه فان عتقه او باعته ثم طلقها وقع طلاقه عليها لأنها  
في عدة ولو كانت المهاجرة حرة لا تعد زوجها في قول أبي حنيفة رحمه الله ان  
اختار لأنه لا عدة عليها وان لا يجوز لها ان تزوج لأن في بطنها ولد ثابت  
النسب فكان حالها كحال ام الولد اذا حبلت من مولا له هناك ولو ان  
تزوج اختها ولكن لا بطلا حتى يضع حملها كبد يصير حراما في رحم خنثى  
فهذا مثله وكذلك هذا الحكم في المستبينة ولو اسلم الزوج وخرج البنا وترك  
زوجته في دار الحرب فقد وقعت الفقرة بينهما بنسب الدارين ولكن ليس لها  
ان تزوج اخر اذا كانت حرة لا عدة عليها ولكن في بطنها ولد ثابت  
النسب الا ان نسب ولد لا يبرم الزوج الا ان ياتي به لاقل من شبهة  
لأنها ثابتة لا إلى عدة عند بنسب الدارين فكان ذلك بمنزلة الطلاق  
قبل الاول في الحكم ولو استل المرأة في دار الحرب ثم وقعت الفقرة بينهما لم ينفى  
تحت حين فقه في حكم العدة والود وقعت الفقرة بينهما بخروجها إلى دار الاسلام

لأنها جميعا ما عند أبي حنيفة رحمه الله لا النكاح وما عند محمد رحمه الله فلا  
الا ثبت صارت مسلمة بالاسلام لا يجوز نكاحها مع أهلها بحكم الاسلام  
فيطلق نكاحها لهذا المعنى وقد بطل نكاح الام بسبب العقد على الا ثبت فلهذا  
قال بقا ونكاحها جميعا ووضح هذا بما لو تزوج رضية ثم طلقها ثم تزوج كبيرة  
فارضعت الصغيرة فان الكبيرة بحكم عليه لان الصغرى صارت ابنة لها وقد  
كانت في نكاحه في وقت صحيح ومجرب العقد على الا ثبت بوجوب حرمه مودة  
في حق الام ولو ان زوجها من مشرك في دار الاسلام اسلم الزوج وهو من أهل  
الكن بفا ردت الرجوع إلى دار الحرب لم يكن لها ذلك لان بعد اسلام  
الزوج النكاح مستدام بينهما فهي سائمة تحت مسلم فتصير ذمية لان المرأة  
في المقام تابعة لزوجها بمنزلة ما لو تزوجت بمسلم ابتداء وكذلك ان صار الزوج  
ذميا لان الذمي من أهل دارنا كما مسلم فان حجة ان يكون امرأته فانقول  
قولها وعلى الزوج البينة ولا يقبل عليها بالنكاح شهادة أهل الحرب لان  
في زعم الزوج والشهود انها ذمية وشهادته اكره على الذمية لا يكون حجة  
ولو كانت انكرت النكاح قبل ان يسلم الزوج او يصير ذميا لم ينفى القضاة  
عليها بشئ وان اقام ذمية من المسلمين لانها مستثناة فلا يقضى القضاة  
بين المشركين بحقوق معاملة حرة في دار الحرب لانها لم يقرها حكم  
الاسلام وهو ان نزع النكاح بينهما بعقد كان في دار الحرب فلهذا لا يقضى  
بينها ما عدا رزعه ولو لم يكن للمرأة كتابية فان القضاة يبرص عليها الاسلام  
فان اسلمت والا فرق بينهما لانها تحت ولايته الا ان يبين من عرض الاسلام  
على الذي ياتي منها ذميا او يفرق عليه ثم لا يكون لها ان يرجع إلى دار الحرب  
بعد انقضاء عدتها لان النكاح غير مستقر هناك بعد اسلام الزوج فان ثبت  
بينها على هذه الصفة لا يجوز فلا يصير ذمية الا ان العدة يبرمها بحكم الزوج المسلم  
فلا يمكن فراقها قبل انقضاء العدة لاني لا ادرى لعلها حامل وولد لمسلم  
بالاسلام ابية فلهذا لا يمكن من الرجوع إلى دار الحرب قبل انقضاء العدة  
ولو لم زوجها ولكنه صار ذميا فليس لها ان يرجع إلى دار الحرب لان النكاح  
بينها مستقر هناك فصير ذمية بتعالوجها ولو كانت المرأة التي اسلمت  
فانه يبرص الاسلام على الزوج ويفرق بينهما اذا ابى والله ان يرجع إلى دار الحرب



سواء كان في الموصفين قد وقعت الفقرة بينهما وهي حرة مسلمة مخاطبة بحكم الاسلام  
 سواء كانت في دار الحرب او في دار الاسلام حربية املت في دار الحرب  
 ثم خرجت وخرج معها زوجها بان فهي امراته حتى يخلصت جسد ابيها من  
 السلطان عليه الاسلام لانه من وجه كالمعنى فان السلطان يمكنه من  
 الاسلام عليه وهو في الحقيقة حرة حتى يمكن من الرجوع الى دار الحرب فلكونه حرة  
 قلت الفقرة تقع بينهما بمعنى تلك جبهة ولكونه بمنزلة الذمة من وجه فقلت يفرق  
 بينهما بعد آية الاسلام وبأي الوجهين وقعت الفقرة بينهما فليعلم ان بعد تلبس  
 جبهة ولو طلقها في العدة وقع عليها طلاقه لانها معها في دار الاسلام وقد بينا  
 انه كالمعنى من وجه لا ترى انه لو طلقها قبل ان يفرق بينهما السلطان لم يطلقها  
 في العدة متى اطلقها قبل الخلع متى وقع طلاقه عليها فذلك بعد تفرقها  
 لان تلك فرة بطلاق وهذا بخلاف ما خرجت وخرجت ثم خرج الزوج  
 بعد ما متا فانه لا يقع طلاقه عليها لان هناك قد بقي الزوج في الحرب  
 بعد خروجها فانقطع العصبة بينهما وصار حال لا يقع طلاقه عليها فالحال  
 من اهل دارنا بعد ذلك لا ينفقها طلاقه وبنها حين وقعت الفقرة كان هو  
 في دار الاسلام فلم تكن في حال فتركها حال لا يقع عليها طلاقه ففقدت اداة في الوقوع

### باب تزوج الكسبر والمساكن في دار الحرب

قال رضي الله عنه بركة المسلم ان تزوج في دار الحرب كنيسة منهم حرة كانت امة  
 بهذا نقل عن علي رضي الله عنه وهذا لا يربط في دار الحرب وفيه نوعان  
 وله للفرق فانها لو سببت وهي حرة صارت امة بطنها رقيقا وبما يتحقق اولاده  
 باخلاق الكفار لان هذه الكراهية ليست لمعنى عين الكساح محمدا وسرطان  
 صحة الكساح بعد ان يكون يهودا مسلمين في قول محمد رحمه الله وفي قول أبي حنيفة  
 رحمه الله يستوي ان كان اليهود مسلمين او كفارا وهي حرة فان كان  
 نجسي الغنة على نفسه فلا بأس بان تزوجها لان النجس من الزنا وخصه لا يورث  
 اليه الا بالكساح وهو نظير ما لو تزوج امة مسلم او ذمة في دار الاسلام فان ذلك  
 كره له الا ان نجسي الغنة على نفسه فهذا مسك ولو اشترى حرة مسلمة او ذمة  
 بأس لهذه المسلم ان تزوجها وان لم تحف الغنة على نفسه لانها حرة من اهل

دارنا ولم يملكوا بالاسرة فاق فيجوز للمسلم ان تزوجها برضا في دارهم كما  
 يجوز في دارنا وان كانت امة فذلك كره له الا ان نجسي الغنة على نفسه لانهم  
 بالاحراز مملوك حتى لو اسلموا كانت امة لهم فولده منها يكون عبد لهم وقرن بين  
 ذمة وبين امة اذا تزوج فيهم بغير شهوة فانه لا يجوز وان كان نجسي الغنة على نفسه  
 وكذا لك ان المالك يهودا مسلمين على قول محمد رحمه الله لان المنع هناك لا يلزم  
 شرط الجواز وهو الشهوة وذلك في معنى منع المعنى عين الكساح المجني محل  
 بان كان لا يجده الا مجوسية او ذمينة وهناك لا يجوز له ان يحاسنوا كائن نجسي  
 اخيه او نجسي فاما هنا المنع لما فيه من تعريف ولله للفرق وهو غير متصل بالكساح  
 شرط ولا محلا فان اظهرها هو اولى بالاعتبار منه فليجوز الكساح من غير كراهية  
 وان كانوا اسرا واديرة او مكاتبه ادام ولد ثم تزوجها من ذمة المسلم لم يجز ذلك  
 لانهم لم يملكوا بالاحراز ولا كساح الا بولي وولي المكاتبه مولا فان اذن له  
 مولا في ان تزوج بها بكنية كنية من دار الاسلام فلا بأس بان تزوجها لانها  
 باقية على ملكه وان كانت ب من نكاح خطيب من ذمة فان دخل مولا بدارهم  
 بان فلا بأس بان يطلقه برته ادام ولده اذا خلا بها ولم يكن احرار وطنها ان  
 باقية على ملكه وان وطئها احرار فليس لمولا ان يطلقه بعد ذلك لان فيه جتمع  
 رجلين على امرأة واحدة في ظهور واحد لان نكاح احرار وطئها فحينئذ لم يولي  
 ان لظالم اذا استبرأ رحمها فاما المكاتبه فليس له ان يطلقها كالمكاتب لان ذلك  
 قبل الاسر لانها بالكنية صارت كالحرة فله ملكه وكذلك لو زوجها اياه احرار  
 لانها باقية على ملكه حقيقة فلا يثبت الكساح بينه وبينها بخلاف ام الولد والله  
 هناك اذا زوجها احرار منه جاز له وطئها لانه امة بطنها بالملك لا بالكساح  
 الا ترى ان قبل التزوج كان وطئها حلالا له ولو اهرق امراته وهي حرة او امة  
 اذل اليهم بان فلا بأس بان يطلقها ببقا الكساح بينهما فان قبل ذمة في حرة  
 صحيح فاما في امة فهو غير صحيح لانها صارت مملوكة لهم حتى لو اسلموا كانت لهم  
 والملك يتبع لمولا فقد صارت بهذه الطريق من اهل دار الحرب وبما بين الذين  
 حقيقة وحكم موجب للفرق بينهما فليلا كذا لك فانه كانت من اهل دارنا  
 لمونها مسلمة وذمينة وذلك لا يفسد بملكهم اياها بالاحراز كالا مفسد بملكهم اياها  
 السرا والادخال في دار الحرب فكما لا يقع الكساح بينهما هناك لا يقع هناك

٥  
 ٧٩



يكون مولداً حرّاً في قده وطنها فحينئذ لا يجل لزوجه ان يطلقها ويستبرأ بحجة  
كانت حرة فوطنها الحرة لم يكن لزوجه ان يطلقها حتى تعتكف حبساً  
ما كان من الحرة في معنى الوطى بغيره فان قبل البطل منهم معتبراً وان  
في الحكم وعلى هذا وطنها الحرة ثم جات بولد فان جات به لا قبل من  
منه وطنها الحرة فان نسب الولد ثبت من الزوج وان جات الالة  
ستين لم ثبت نسب الولد منه لانها حرة عتق بوطى الحرة في  
بغيره ما لم حرة عتق بان طلقها بغيره فان ولو كانت المستينة  
وحل مولداً اليهم ما بان فليس ان يطلقها لانهم مملوك بالاراذة فيكون مولداً  
لك غيرة ففصل ذلك وذلك لا رخصة فيه بل بخلاف ام الولد والذرة  
فان زوجه الحرة منه جاز النكاح وان كان ذلك كره للمسلمين لان  
انه اخرى لمسلمة او كنية ولا ان عساني دار الحرة مسلمين تزوج اية  
انهم تولدت له اولاداً ثم ظهر المسلمون على الاراذة فصار من اولاده  
مسلمون باسلام ابيهم لانهم كانوا مملوكين لمولى الام وقد حل او هرب  
ظهر المسلمون على الاراذة فصاروا محزبين انفسهم بمنفعة المسلمين والملك المسلم  
لحري اذا اراد فنفه بمنفعة الجيش كان حراً كما لا يخفى واما الكبار من اولاده فمردود  
لانهم وصفوا الكفر بعد البيع وقد كانوا مسلمين باسلام الاب فصاروا  
مرتدين اذ لم يمتدحهم رجائهم وانهم لا يمتدحهم مع ردهم لا يمتدحهم  
انفسهم على المولى فلا يمتدحون ويكرهون على الاسلام ولا يمتدحون لانهم  
منهم الاسلام بعد حال حالهم بالبيع ومن ثبت له حكم الاسلام بتبليغ  
لا تفصل اذا بلغ مرتبة المعنى الشبهة واما هم فمردودون لانهم كانوا في  
بطنها ولد فهو رقيق منها لان في البطن حرة من اجزائها فيكون رقيقاً  
بتبليغها وان كان مسلماً بتبليغها ولانه لا يمتدح من اجزائها فمردودون  
في بطنها ولو كان تزوج حرة منهم والمسلمة بجائها فهذا الاول سراً  
الا في فضل وهو ان الكبار من اولاده هذا احراز بخلاف الاول لانهم  
انفصلوا من حرة فكانوا احراز بهم ولكنهم مردودون فمن كان منهم حراً  
فهو لا يعبر رقيقاً بل يسي ومن كان منهم امراً فقد صار مستائناً بل يسي  
على الاسلام كما هو الحكم في المردودات ولا يكون تزوج المسلم بآباءها

لان في دار الحرب لو اسلمها لم يصح منه فذلك بالادلة وليس الاول  
ان بواله احداً ولا يعقل عنهم بيت المال ان لم يواله احداً لانهم غير دينهم  
قوم ابيهم فيقتلون عنهم ويرثونهم ومن كان بهذه الصفة فليس ان يطلقها  
احداً ولو كانوا مسجونين واولاد اسلام حرة مسلمة او ذمية ثم زوجوا من دار  
الحرة فهذا ما سبق سواء في خصلته لا يكون هي ولا في بطنها بل هي لا في  
حرة من اهل دارها فلا ملك يسي والاولى حرة حرة ففككت يسي وان كان  
انه مسلمة او ذمية والمسلمة بحالها في دارهم رقيقاً هنا لا يفتقون بالسي الصغير  
والكبار في ذلك سواء ان حق المسلم الماسور منه فانهم فيهم وذلك بمنع ثبوت  
الحق لهم بطريق المراجعة ففككت ان وجدهم الماسور منه قبل القسمة اخذهم بغير  
شيء وان وجدهم بعد القسمة اخذهم بالقيمة فان كان الماسور منه ذمياً جبر  
على بيعهم بعد ما اخذهم لان الصغير منهم مسلمون باسلام ابيهم والذمى جبر  
بيع العبد المسلم اذا حصل في ملكه والكبار منهم مرتدون وللمرأة حكم الاسلام  
في هذا الفصل كونه مجبراً على التحويل الى الاسلام ولو كانت الالة الماسورة  
دار الاسلام لم يترد زوجها المسلم ولكن مولداً الحرة وطنها تولدت له اولاداً  
ظهر المسلمون على الاراذة في حرة لا سبيل عليها لانها مسلمة او ذمية وقد صار  
ام ولد الحرة في دارهم حرة لا سبيل عليها لانها مسلمة او ذمية وقد صار  
ان كانت مسلمة او ذمية لانهم صاروا محزبين انفسهم بمنفعة المسلمين ولهم  
ان بوالهم من اجزائهم لانهم لا يواله احداً لانهم غير دينهم  
فان كبروا وكفروا محزبين المسلمين ففككت ان كانت منهم مسلمة فهم مرتدون  
كانوا مسلمين بتبليغها فاذا بلغوا مرتبة جبروا على الاسلام وكانوا احرازاً وان  
كانت منهم ذمية فهم في جملة لانهم كانوا مسلمين الذمة بتبليغها وقد صاروا  
مقتنين للعهد حين صاروا المسلمين فان قال الماسور من دارهم بالآية  
امرت من يدى ملكي لم يفتت الى قوله لان الحرة كان ملكها حتى لو اسلم  
نبيها كانت له وقد استولت ففككتي لانا كذا القديم حتى لا يخذل بالآية  
ان الحرة لو كان اعتقها بعد عتقه فيها ففككت فاستولت ولو كان بوالها  
الحرة انما زوجها من حرة والمسلمة بحالها في دارهم رقيقاً هنا لا في  
لانها انما تولدت من زوج لا نصيب ام ولد وقي حق الماسور منها في



اولادها يمنع ثبوت العتق لهم بطريق المراجعة والاعراض بغيره المسلمين فلهذا كان  
ان ياخذهم قبل العتق بغيره وبعد بالقبه من كرم اولادها فكان  
دين ابيه فان كانت هي مسلمة فهو جبر على الاسلام لانه كان مسلما معها  
فان بلغ كافرا كان بمنزلة المندوان كانت ذمته لم تجبره الولد على الاسلام  
لان مولود بين كافرين في دار الحرب ولو كانت الامم حرة المسلمة  
فهي اولادها احوار لا سبيل عليها لانها حرة من اهل دارها والاولاد يتبعون الام  
في الرق والحرية وقد عرف الجواب ان الولد يتبع خيرا ابوين دينا في حكم  
النكاح والذبح حتى اذا كان احدهما من اهل الكت ب كان الولد مسلمة بمنزلة  
لو كان احدا ابوين مسلما كان الولد يتبعه من بلغ منهم كافرا في حكمه فهو الحكم  
فيما سبق من الفرق بين ما اذا كانت المرأة مسلمة او ذمته والفرق بين الرجل  
والنساء في حكم الاسترقاق كما هو الحكم في المذهبين اعلم

### باب اثبات النسب من اجل الحرب والسيار

قال رضي الله عنه ولان اهل الحرب سبوا مسلمة حرة او مملوكة او ذمته حرة او مملوكة  
فان شربا من البني رجل منهم واستولده لم يمسلم اهل الدار وصار ذمته فان كانت  
مسلمة او ذمته حرة في الاصل فهي حرة على حالها لان الحرب المأكله في دارها لا يغير  
لها واولادها احوار بطريق التبع لها والنسب ثابت من الشترى لانه ولها  
على وجه الملك بشبهة فان وبعهم اهل بل بمنزلة ان ذيل الصبي في الحكم وانه  
عليه لانه المستوفى بالوطي في حكمه فممنها وقد كان حريا حين اشتري  
ذلك الجرد فكلا لا يفرم شيئا اذا استهلكها لا يفرم وطه اياها شيئا ايضا  
كانت مدبرة ادام ولد في الاصل فهي مردودة على مولاهم لا يفرم بملكها بالاطار  
واولادها احوار لانهم كانوا مسلمين بتعالها ان كانت مسلمة وذميين بتعالها  
كانت ذمته ولان ذمته بمنزلة ولد المذموم على ما بينا ان المشتري استولده فابا  
الملك وولد المذموم حرة ثابت النسب من ابيه الا انه ليس على الاب من  
قيمة الاولاد وهذا شئ للطريق الذي قلنا في العتق في الفصل الاول وانه ان  
المشتري كان حرا وبع من استولده او ذمته منع وجوب الضمان عليه  
بستهلاك جزء منها فذلك اذا صار مستهلكا للولد بحكم العتق فان قيل

المذموم انما يصيب قيمة الولد وقت الخصومة وعند الخصومة القوم مسلمون او  
اهل ذمة فقد نعم ولكن انما يصيب وقت الخصومة بسبب الاستيلاء والمنع  
وذلك السبب كحق من حين كان حريا غير موجب للضمان عليه فوجب  
الضمان به بعد ذلك وان سلما وان كانت مكانة فاجواب فيها  
اولادها انها تود مكانته على حالها لان المكانة لا تملك بالاسر والاولاد  
احرار بحكم العتق وليس على الاب من العتق ولا من قيمة الاولاد شئ لما قلنا  
والمنع احوار هو ان غرم قيمة الولد منها انما يفرم لها وهي شئ لا يحصل الا بغيرها ولا  
ففي هذا التحصيل بعض مقصود وان كانت امة المسلمة لجالها فهي امة وليد  
استولده واولادها احوار لانهم مملوكوا بالاحراز وقد ملكها المشتري بالشرع  
ثم تفرم ملكه فيها بالاسلام فكانت امة ولله وان صار المستولدة ذمة المسلمين  
فذلك الجواب الا انها خرج الى العتق بالسعاية لانها مسلمة المسلمة لا تترك  
في ملك الذمى وقد تفرم اخرجها من ملكه بالبيع لاجل الاستيلاء فوجب  
اخراجها من ملكه بطريق الاستيعاف في قيمتها والحكم في المذهبين اذا غلبوا على رأيهم  
وفي اهل الذمة اذا انقضوا العهد وغلبوا على رأيهم بمنزلة الحكم في اهل الحرب  
جميع ما ذكرنا وكذا الحكم في اهل النقي اذا كانوا سبوا من اهل العدل في جميع هذه  
الفصول على ما ذكرنا لان اهل النقي في حق اهل البغي اذا انضم الى المنفعة  
كان بمنزلة ان ذيل الصبي في الحكم والاصل فيه حديث الزهري قال وقت  
الفتنة وبعها رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا متفرقين فانفقوا على امة  
لا تود في دم اسخيل بابل القرآن ولا جدي فرح اسخيل بابل القرآن ولا جدي  
في مال اسخيل بابل القرآن الا ان لوجه الشئ بعينه فبر على ابيه وله انفق  
اذا كانت المسبية امة وجب رد على مولاهم اذ مات اهل البغي بخلاف  
ما سبق لانهم مملوكوا فلم تفرم امة ولد من استولده واهل الحرب مملوكوا بالاحراز  
نصارت امة ولد من استولده ولان قوما من لصوص المسلمين غير المسلمين  
اخذوا التمسك بها فنقول لا حكم للمنفعة اذا تجردت عن التمسك  
لا حكم اذا تجردت عن المنفعة فالاطمى بهذه الطريق كونها مستوجبا للمنفعة  
نسب الولد منها اصلا نظا به قوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر  
ثم الولد يكون بتعاله على صفته مملوكا من مولاهم ملك الام بخلاف جميع



ما سبق وادفع هذا الفرق بالاستصحاب قال لا ترى انهم لو استباحوا الاموال  
كانوا من جنس مخالف ما سبق وذكر بعد ما باق استقصاه شرحه فيما  
من شرح الزوائد والله اعلم

### باب المحرور في دار الحرب

قال رضي الله عنه قد بينا في المبسوط ان المسلم اذا اركب سببا من الاسباب  
الموجبة للعقوبة في دار الحرب فانه لا يكون مستوجب للعقوبة لانعدام  
فانه لم يكن تحت ولاية الامام حينئذ ذلك في المعسكر فليس للميرانية  
يقوم عليه احد ايضا لانه لم يفيض اليه فانه احد وانما فوض اليه تدبير الحرب  
ان يكون الخليفة غايب نفسه وامير العراق فحينئذ ان يقم احد في عسكره كالقيم  
في دار الاسلام يستدل على انه لا يقام احد في دار الحرب بحديث عمر  
الخطاب رضي الله عنه فانه كتب الى عماله ان لا يجردن امير عيسى ولا سيرة احد  
حتى يخرج الى الدرب فافلا يلجأ بجله حيلة الشيطان فليحتمى بالكفار ويكفر انقل  
ابي الدرداء رضي الله عنه انه كان سبي ان يقام احد وولى المسلمين في ارض العدو  
مخافة ان تعلمهم الحيلة فيكشفوا الكفار فان تابوا سببت عليهم والاكالات  
من ذراتهم ثم ذكر عن عطية بن قيس الكلبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال اذا هرب الرجل وقد قتل او زنا او سرق الى العدو ثم اخذ ما على نفسه  
بقام عليه ففر منه واذا قتل في ارض العدو او زنا او سرق ثم اخذ ما لم يقم  
شيئا ما احدث في ارض العدو فهو الاصل لعلمنا رحمهم الله في اعتبار الموضع  
الذي يركب فيه السبب الموجب للحمد وقد بينا في المبسوط ان المستامن  
في دارنا اذا اركب سببا من الاسباب الموجبة للعقوبة فانه لا يقام عليه  
ما فيه حق العباد من قصاص او حد قذف وقول ابي يوسف رحمه الله في ذلك  
موقوف انه يقام ذلك كله عليه لاحد الخمر كافي حتى اهل الذمة والله اعلم

### باب يجب من البقرة المستأمنين واهل الذمة

قال رضي الله عنه الاصل ان يجب على المسلمين ان ينفروا مستأمنين واداروا  
في دارنا وان ينفروا من ينفروا كما يجب عليه ذلك في حق اهل الذمة لانهم

تحت ولايته واداروا في دار الاسلام فكان حكمهم حكم اهل الذمة الا انه لا يجب  
القصاص على الذمي يقتل المستامن ولا على المسلم لانعدام المساواة بينهما في  
صفة الحقن وعليه مبنى حكم القصاص فانه المستامن اذا قتل مستأمن في دارنا  
بقبلة القصاص ويستوفيه وارث المقتول اذا كان معه ذلك ان قطع  
طرقه بقبلة القصاص لوجود المساواة بينهما في صفة الحقن فان قيل فقد نفى في  
دم المستامن شبهة الاباحة لانه محارب مكن من الرجوع الى دار الحرب ذلك  
ما نفع من وجوب القصاص بقبلة على كل حال فلا كذلك فان شبهة  
انما يظهر في حق من يعتقد ذلك لاني لم لا ينفقه وكان معنى المحاربة مسح  
نفس الكافر ممدد بليل ان التائب الصبي من اهل الحرب لا ينفق عليهم  
سببا من كفارة ولا دية لوجود المهدم الذي اذا قتل ذميا بزمه القصاص لان  
لانه لا ينفق كون كفارة ممدد فلم يورث ذلك شبهة في حقه فذلك معنى المحاربة  
فيما بين المستأمنين لا يورث شبهة ولكن يحقق المساواة بينهما في صفة الحقن  
يجب القصاص على بعضهم يقتل البعض سوا كانوا من اهل دار واحدة او من  
اهل دارين لان وجوب القصاص باعتبار ان على امام المسلمين نصرتهم ما داروا  
في دارنا وفي هذا الفرق بين ان يكونوا من اهل دار واحدة او من اهل دارين  
ولو كانوا اهل منعة وحقنا اليه بان يجازوا الى ارض اخرى فيقاتلوا اهلها ثم  
اغار عليهم في دار الاسلام اهل حرب اخرين فاسروهم فليس عليهم نصرتهم  
وان قدرنا على ذلك بخلاف اهل الذمة لان اهل الذمة صاروا من دار واحدة  
التموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات فيجب على الامام نصرتهم كما  
يجب عليه نصره المسلمين فانه المستأمنون فهم من اهل دار الحرب لانهم  
للمال في دارنا بان فاما يجب علينا نصرتهم ودفع ظلم من هم من اهل دارنا  
عنهم والدائن ظلمهم هنا ليس من اهل دارنا ولا تحت ولايتنا فلا يجب دفع  
ظلمهم عنهم وانه الا ان له الاسلام دار معاوية وهي دار الحرب فمن هم من  
اهل دار الاسلام انما يكتسب من المقام فيها دفع ظلم اهل الدار المعادية عنه فانه  
من ليس من اهل دارنا فهو اهل دارنا مجازا او ينفق حاجته ثم يعود الى داره  
وفي محتمل هذا المقصود لان حاجته الى دفع ظلم اهل الدار المعادية عنه وانما يحقق  
الى دفع ظلم من في دارنا عنه وما ثبت من الحكم باعتبار الحاجة فتبوءه يجب



الحاجة والدليل على الفرق ان الذين ظهر داعي المسلمين وادعواهم بدارهم لولا  
كانوا عبيد لهم والذين ظهر داعي اهل الذمة وادعواهم لولا احرارهم لولا  
لو ظهرنا عليهم فما اخذوا من المسلمين يكون لنا غلبة عليهم بالاحراز والملك  
اهل الذمة عليهم بالاحراز بل يكونون احراراً وعلوهم في القسمة بغير شيء وبغير  
بالقيمة فرقاً ان اهل الذمة في وجوب القيام بغيرتهم كالسليين بخلاف المسلمين  
لقد قلنا ان الذين ظهر داعي اهل الذمة لولا اهل الذمة لولا اهل الذمة من المسلمين والذين  
كان عليهم ان يقوموا باستغا اهل الذمة من ايديهم لا يصحهم الا ذلك فتملكوا  
وقع الظهور على المسلمين ولو كانوا احراراً ظهر داعي المسلمين في دارنا ثم قدروا  
على قوم مستغنين من المسلمين في دار الحرب لم يكن عليهم القيام باستغا ذمتهم في دارهم  
ولو كانوا في امان من اهل الحرب لم يكن لهم ان يقتصوا العهد لا شفا المسلمين  
من ايديهم بخلاف اهل الذمة فهناك عليهم ان يقتصوا العهد ويقاتلون عن  
اهل الذمة كما يقاتلون عن ذاري المسلمين وانما حال المسلمين في دارنا كحال  
المودعين ولان الامام واع اهل بيته من اهل الحرب بالانبياء ثم قدّم  
مسلم او في نظم فعلى الامام دفع ذلك عنهم ولو اقام عليهم قوم من اهل الحرب لم  
يكن على امام المسلمين ان يدفع ظلمهم عنهم فيه تنقيح ما ذكرنا من الفرق بين المودعين  
وبين المسلمين في دارنا في فضل وهدوء لو قتل رجل من المودعين جلاص  
في دار المودة لم يكن عليه القصاص ولو قتل من المسلمين في دارنا جلاص  
لان اهل دار المودة ما التزموا شيئا من حكم الاسلام فانهم ادعوا على ان لا  
يجري عليهم حكمنا فكان دارهم دار حرب على حالها والقتل في دار الحرب غير  
موجب للقصاص فانما المستأمنون فهم في دار الاسلام وحكم الاسلام يجري عليهم  
ما داموا في دارنا فيما فيه حق للعباد والقصاص بهذه الصفة ولان قوافل الحرب  
لهم منعة دخلوا دارنا بانفسهم اعداء ان تمنعهم ما تمنع منه المسلمين اهل الذمة  
فعلينا ان نفيهم بهذا الشرط حتى اذا عاد عليهم اهل الحرب فعلى القيام بدفع الظلم  
عنهم لقوله صلى الله عليه وسلم المومنون عند شروطهم وانما لان الامام سبب  
الامان التزموا بشرط فخطير الى الشرط كيف كان ذلك لو ادعوا على اهل  
معلوم بهذا الشرط فعلى الامام ان يفي لهم بالشروط ان قدر على ذلك وان لم  
يقدر عليه فليس له ان يبطلهم من المال المستروط عليهم لانهم التزموا ذلك

بمقابلة الحاجة فاذا عجز عن حاجتهم لم يكن لادان ماخذ منهم شي من المال كما  
لا يأخذ من ارباب المؤمنين الزكوة ولا يأخذ من اهل الذمة الجزية  
واخراج اذا كان عاجزاً عن حاجتهم بان عتب عليهم اهل البيوت ولان كان  
المستأمنون في دارنا فولا لا منعتهم والمسلمة بحالها فعلى الامام ان يدفع  
عنهم من الظلم ما يدفعه عن اهل الذمة حتى اذا ظهر اهل الحرب عليهم ثم ظهر عليهم  
المسلمون ردوهم احراراً وان كانوا اخذوا مواليهم فوجدوا ذلك في الغيبة قبل  
القسمة اخذوه بغير شيء وبغير القسمة بالقيمة بخلاف ما سبق لان هؤلاء في منعة  
المسلمين والجزية المتكدة بمنعة المسلمين لا تنقص بغيره وكذلك المال المأخوذ  
من منعة المسلمين لا يبطل حق المالك القديم عنه وفي الاول هم كانوا بمنفسين  
بمنعهم لان منعة المسلمين وقد بينا انهم اهل حرب وان كانوا في امان من ظلم  
حربهم متكدة بمنعة المسلمين فلهذا كان الحكم بينهم ما بينا ولان الذين ظهر  
عليهم من اهل الحرب في دار الغلبة مردوا بهم على منعة المسلمين في دار الحرب  
كان عليهم القيام بتخليصهم من ايديهم كما في حق اهل الذمة بخلاف ما سبق  
ولان الامام دخل دار الحرب مع العسكر فدخل معه عسكر من اهل الحرب ليعتقه  
بان فان كانوا دخلوا بغير امر الامام ثم قاتلهم قوم من المشركين فليس على الامام  
ولا عليهم نصرتهم الا ان ساءوا ذلك لان المسلمين بالامان المطلق التزموا  
ترك التعرض لهم وما التزموا الدفع عنهم وان كان الامام مدهم ان يدفعه  
للمسلمين في القتال معهم والتجادة او مدااة الجرحى فليس نصرتهم حبيبة لاهل  
اخرهم بالداخل لمنفعة المسلمين فقد التزم حفظهم على الوجه الذي حفظ المسلمين  
وعلى القيام بغيره المسلمين اذا قصدهم وعلى هذا قال في الفصل الاول انهم  
اهل الحرب فان حوزوهم ثم ظهر عليهم المسلمون كاتفاق وفي الفصل الثاني ان كانوا  
احرازاً على حالهم وكذلك لو احرزوا منهم ثم وقع في الغيبة لم يرد عليهم في الغفل  
ان في قبل القسمة بغير شيء فان سلم اهل الحرب الذين اسروهم كانوا عبيد لهم  
في العصبين وهذا كل في الفصل الثاني فان المسلمين لو ظهروا عليهم كانوا  
احرازاً كما بينا فعلى هذا ينبغي ان يسلم الذين اخذوهم ان يكونوا احراراً ايضا كما لو  
سرو المسلمين واهل الذمة ثم اسلموا ولكن الجواب ان يقول هذا حكم قبل عيار  
الزام الامام فانما يظهر في حق الامام وفي حق من كان تحت ولايته حين التزم



اسلموا كما نزلت ولا يته ومنت وقد ملكهم بالارزاق ذاكوا عبيد لهم  
نقول صلى الله عليه وسلم على ان يهوده وان لم يامرهم الامام بالذول فكنهم  
سأله ان يدخلوا البيعة وادخلهم فيهم كمال التوفيق الاول لانهم دخلوا  
المنفعة انفسهم والامام يجوز والا ذول لا يكون فلهما نصرتهم كما لا يكون فلهما نصرتهم  
بجور والامان والذي دخل في المسلمين والارهاب بان عليه ان لا يغيرهم وان  
لا يخذلهم من اموالهم بغير رضاهم لانه التزم الوفاق لهم بحسب ما يقولون بحسب  
الامر فيهم ثم كما لا يجوز للمسلم ان يفتنهم او يخذلهم بغير رضاهم لا يجوز له  
ان يامرهم بالسير في ذلك لان فعل الامر من وجهه كان فعل الامر وان كان  
في المستامن مغبيا مستغفاه الا سير الجبل في ان فتنهم وخذلهم فله ان يفتن  
به ذلك لان في الافتاء بيان حكم الشرع وليس فيه من معنى الامر في دبره بغيره  
ما التزم الامتناع من بيان حكم الشرع الا ترى ان المحرم ليس ان يقتل الصيد  
ان يامر به الحلال ثم لو كان فغيرها مستغفاه حلال الجبل في قتل الصيد كان له  
بغيره بذلك فعرف ان الافتاء ليس بامر ولا ان قوام من اهل الحرب وادعوا  
المسلمين بخارج معلوم كل سنة على ان لا يحرم المسلمون عليهم حكمهم وعلى  
ان ينفذهم من عدوهم ثم ظهر عليهم قوم من اهل الحرب وسبواهم ذوارهم  
ثم استنفذهم المسلمون بعد ذلك فان كان الاستنفاد في سبي المودعة  
ادوهم احرار كما كانوا وان كان بعد نقص سبي المودعة كما نزل في المسلمين  
لانهم انما التزموا نصرتهم في سبي المودعة لا بعدد ما عليهم الوفاق بالانتماء  
وعلى هذا الواقع الظهور على اموالهم ثم وقعت فان كان بعد نقص سبي  
المودعة لم يجب رد شيء من ذلك عليهم وان كان في سبي المودعة فان  
وجدوا قبل الغنمة اخذوها بغير شيء وان وجدوا بعد الغنمة اخذوها بالغنمة  
اجبوا كما هو الحكم في اموال اهل الذمة ولو اسلم اهل الحرب في سبي المودعة وبعد  
لم يكن عليهم رد شيء من اموالهم ولا من ذوارهم لان حكم التزم الامام بالمودعة  
لم يثبت في حقهم اذ لم يكونوا تحت ولايته ومنت ثم في كل موضع ذكرنا ان  
فانهم في سبي المودعة وعجز الامام عن نصرتهم فليس له ان يخذلهم من اموالهم  
المسروطة ولو كان اخذها من عليه من اموالهم ما عطفوا الا ان يستنفذوا ذلك  
من اموالهم في سبي المودعة فانما اذا اسلم الدين فهوهم فعلى الامام رد ما اخذ

ايضا لما بينا انما اخذنا خارج على النصرة فاذا عجز عن النصرة حاد او كما كان عليه  
رد ما اخذ منهم وانه علم  
**باب بيان الوقت الذي يمكن الاستامن فيه من الرجوع الى الله**  
**والوقت الذي لا يمكن فيه من الرجوع**  
قال رضي الله عنه قدينا ان المرأة تابعة للزوج في المصالح والمفاسد لا يكون بقاها  
فاذا تزوجت المستامنة في دارنا مسلما او دنيا صارت ذمية لا يمكن الرجوع  
الي دار الحرب بخلاف المستامن اذا تزوج ذمية وعلى هذا الوجه حل مع امره  
الينا بان ثم صار الزوج ذميا فليس لها ان يرجع الى دار الحرب كذلك  
لو اسلم وهي من اهل الكتاب لان النكاح بينهما مستقر بعد سلاسه بخلاف  
ما اذا اسلم وهي مجوسية فالنكاح هناك غير مستقر بينهما فلهذا اذ افرق بينهما  
بعد عرض الاسلام عليها او بعد مضي ثلث حيض كان لها ان يرجع الى دار الحرب  
وبوقوع الفرج منها مضي ثلث حيض تبين انها لم تصر ذمية لا منها لو صارت ذمية لم  
تقع الفرج الا بايجاب الاسلام بعد ثلث ثلثي كما لو كانا ذميين في الاصل وعلى هذا  
لو تزوج مستامن مستامة في دارنا ثم صار الرجل ذميا كانت ذمية مثله لان  
النكاح الذي باشره في دار الاسلام لا يكون دون نكاح باشره في دار الحرب  
وكذلك لو دخل احد الزوجين البنا بان ثم تبعه صاحبه بان لان النكاح بينهما  
قام فلم يباين بها الدار كما وان دخل احداهما قبل صاحبه بان فلهذا ولو دخل  
معاينة ذكرنا من التفرع سواء فان كانت المرأة هي التي اسلمت في جميعها ففصل  
فلزوج ان يرجع الى دار الحرب الا انها ان طالبت بالصدق فان كان  
في دار الاسلام فلها ان ينفذ من الرجوع حتى يوفيه مهرها وان كانا تزوجا  
في دار الحرب فليس لها ذلك وبهذا بان على اصل معروف ان المستامن  
لا يطلب بموجب المعاملة التي وجدت منه في دار الحرب وهو طالع  
المعاملة الموجودة في دار الاسلام ودوجب الصدق بعقد النكاح فاذا كان اصل  
العقد في دار الحرب فليس لها ان يطلبت بموجب في دار الاسلام لانها  
على حاله واذا كان اصل العقد في دار الاسلام كان لها ان يطلبت بموجب  
لاجله ولو اسلم الزوج وهي كذا تبين ثم اكرت اصل النكاح بينهما فانما الزوج ذمية  
من المسلمين او من اهل الذمة على اصل النكاح وعلى اقراره في دار الحرب



لم يثبت القصة الى هذه البنية لانها مستانسة في الظاهر فانها مستانسة للكل  
والقول قول المتكرو باعتبار النكاح بصيرة ذمينة فهدية بنية تقوم على المستانسة  
بمعاملة كان منها في دار الحرب والقصة لا تقبل البنية في ذلك عليها  
فان قيل الشهود يشهدون عليها انها قد صارت ذمينة لكونها تحت سيطرته  
فينبغي ان يقبل القصة البنية لاثبات هذا الحكم قلت هذا الحكم انما ثبت ضمنيا  
الحكم المشهود به وهذه البنية ليست بحجة للقضاة بالاصل وانما ثبت ضمنيا  
فتبوءة بغير اصل وهو نظير المشتري للجار اذا ادعى على ان يبيع منها مكنونه  
فلان القالب دارا في البنية ليقضي القصة بالرد بالغيب لم يسمع القصة  
منه هذه البنية قبل حصول الزوج لهذا المعنى وان قام الزوج عليها البنية  
اقرب بالنكاح في دار الاسلام قبل القصة بنية وسبقها الرجوع الى دار الحرب  
بمثلة ما لو اقرت به بين يدي القصة لانهم يشهدون باقرار كان منها في  
دار الاسلام فان قيل كان ينبغي ان لا يقبل هذه البنية ايضا لان السبب  
المكرم العقد لا الاقرار وانما كان ذلك في دار الحرب بمثلة ما لو ادعى مسلم  
دينيا بسبب معاملة كانت في دار الحرب واقام البنية على انها اقرب  
دار الاسلام بالمعالم التي كانت بينهما في دار الحرب فان القصة لا تقبل  
البنية قلت الفرق بينهما ظاهر فان النكاح مستدام بين الزوجين في الاحكام  
ما يتعلق باستدامه كالنفقة فانها تجب شيئا فشيئا فاقرار ما به في دار الاسلام  
بمثلة ابنة المعاملة في بعض الاحكام بخلاف المداسه ارايت لو تزوجت  
زوج اخر في دار الاسلام فقام الزوج الاول البنية على اقرارها بالنكاح له في  
دار الاسلام قبل ان تزوج ان في المكن القصة بغير منهما بين الزوجين  
اذا كانت لو كانت المرأة هي التي خاضت في النفقة او زعمت انه طلقها  
ثم اقامت البنية عليه بذلك اما كان القصة تقبل منها هذه البنية  
كله لا بد من القول بالنفقة الذي بينا واذا اطل المستانسة من المقام في دار  
يقدم اليه الامام في الخروج ووقت له في ذلك وقتا ولا يرفعه على  
يؤدي الى الاضرار بل لانه يظن ان بيني فكما منعه من اطالة المقام بغير  
نظر منه للمسلمين لم يرفعه في التوقيت نظرا منه للمسلمين فان سئري  
ارض من ارض الخراج ارض من العشر فزعمها فوجب عليه خراج ارض

اخذ ذلك منه واخذ منه خراج راسه ايضا وانما في هذه الفصول على قول  
محمد رحمه الله فان عده اذا اشترى الكافرا راضيا بعشر بائعته عشرة على  
حالتها ثم ظن بعض اصحابنا انه انما يصير ذميا باعتبار ما اشترى من الضعف وهو  
سرا لا رضى الخراجي فانه دلالة الرضا بالثمن الخراج وليس كذلك فان هذا  
الحكم في الارث والشراسة والميراث يدخل في ملكه بغير ضعة او في ملكه  
انما يصير ذميا اذا وجب عليه خراج ارضه بان زرعه او ملك من ازرعته  
حتى يمكن من الرجوع الى دار الحرب بعد سرائر من قبل المكن من الانتفاع بها  
وكان المعنى فيه ان خراج الاراس في حكم البيع خراج الارض فان ولاية المكن  
للامام بعد فتح البلدة عنه باعتبار منفعة خراج الارض لا باعتبار منفعة خراج  
الاراس لان ذلك غير مستدام فانه سقط عن الذمي بموته واسلامه فخرجت  
الاصل خراج الارض وبثرت البيع بثبوت الاصل فان ارضه خراج الارض  
لانه خراج الاراس تبعا بقول فان استاجر ارضا فقام حتى زرعه فاحد منه الخراج  
كان ذميا ايضا وهذا غلط بين فان الخراج لا يجب على المستاجر وانما يجب  
على الاجر الا ان يكون مراده خراج المقاسمة وذلك جزو من الخراج بمثله  
العشر فيكون على المستاجر عند محمد رحمه الله كالعشر فان خراج الوظيفة فذام  
في ذمة الاجر يجب باعتبار ملكته من الانتفاع بالارض قال وكذلك لو استاجر  
رضا عشرة في قام حتى زرعه فاحد مستقيم منها فان العشر على المستاجر عند  
محمد رحمه الله والعشر والخراج كل واحد منهما مؤنة الارض ان مبته فكان لا وجوب  
الخراج عليه بصيرة ذميا فذلك بوجوب العشر عليه فبصيرة ذميا ولو دخل  
عربي اليها بان ومعه رفيق من اهل الحرب فاسلموا جبر على بيعهم ولم يترك  
يخرج بهم لان حاله في هذا لا يكون فوق حال الذمي ولا يصير يهوديا اسلامهم  
لان المال لا يكون تبعا لملوك في المقام كما لا يكون الزوج تبعا لامرته وان  
فان لا يصير ذمة للمسلمين لم يثبت الى ذلك وهذا بخلاف المرأة فان لها  
ان يصير ذمة بدون الزوج وفي الموصفين لا يحصل للمسلمين منفعة الخراج  
لاخرية على المرأة كما لا جزية على العبد ولكن الفرق ان المرأة حرة تستبى بمباشرة  
العقد فيبيع منها مباشرة عقد الذمة فان العبد ملك لا يقدر على شيء فلا  
يبيع منه مباشرة عقد الذمة لانه يعتمد المراجعة ولو دخل عربي مع امرته دارا



بما ان ومعهم اولاد صغيرا وكم من قاسم احد هان الصغار من الاولاد صاروا  
مسلمين بتعالى الله صلى الله عليه وسلم منها واما الكبار منهم لا يكونون مسلمين ولهم ان يرجعوا  
الى دار الحرب وكونا كانوا اذ انما لان معنى التبعية انتهى بالزوج عن عقل  
فلا يكون للوالدين منهم من الرجوع الى دار الحرب كما لا يكون لهما منع سائر  
القرابات من ذلك ولو صار احدهما ذميا كان الصغار من الاولاد ذميين  
بتعالى الله صلى الله عليه وسلم في الزمان احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات والصغير  
في مثل هذا تبع خيرا لا يوبن الا ترى لو كانا محجوسين فنفس احدهما كان الصغير  
نفسا يترك كل ذميجته بتعالى الله صلى الله عليه وسلم فكذلك اذا قيل احدهما الذمة كان الصغير ذميا  
سواء كانت المرأة هي التي قبلت الذمة او الرجل الا ترى انهما لو كانا مسلمين  
فانما الزوج وكفى بالصغير والدار الحرب ثم سبي لم يكن فيه وجعل من اهل دار  
باعتبار حاله فانه قد اقبل سبي ولو ان غلاما صغيرا خرج به اخوه او غيره بما ان  
ثم سلم الذي اخذه او صار ذميا فغلام لا يكون بتعالى الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ولكن  
يتأقلى به حتى يبلغ فان سار جع الى دار الحرب وان سار التزم عقد الذمة فينا  
لان الذمة حلف عن الاسلام فيما يرجع الى المعاملات والصغير لا تبع اخاه  
في الاسلام فكذلك في حكم الذمة وانما دخله من اذ ذمة بما ان ذلك يمنع  
صيرورته من اهل دارنا حتى يحكم له بالاسلام بتعالى الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الصغير او سبي  
وليس معه حد يوبى ولو كان الذي اخذه قال امنولى على ان صير ذمة لكم انما  
وهذا الغلام في منوه على ذلك صار ذميين لان لمن اخذه ولاية حفظه  
فكان له ولاية عقد الذمة عليه ايضا لما فيه من محض المنفعة للصغير وهو بمنزلة  
قبول الهبة والقبض في ذلك ولو ان جد الصبي ابا به ادخله النيا بما ان  
ثم سلم او صار ذميا في الجواب كذا كان اب الصغير حيا وميتا  
بنا على ما يذكر في ظاهرا الاصول ان الصغير لا يصير مسلما باسلام جده فاما على  
رواية الحسن عن ابي خنيفة رحمه الله تعالى بصير مسلما باسلام اجد كما يصير مسلما باسلام  
الاب وانما ينفرد اجد الاصل في ظاهرا روايته في اربعة احكام حكم الاسلام  
وحكم صدقة الفطر وحكم الوصية لا يفرق في ذلك حكم الاب في رواية الحسن اجد  
كالاب في الفضول كلها والصحيح ان ذكر في ظاهرا روايته فان الصغير لو صار  
مسلم باسلام اجد الا انى صار مسلما باسلام اجد الا انى فيردى الى القول

بذلك حكم الردة لكل كافرا منهم اولادهم وادوم ونوح صلوات الله عليها فان  
خرج بالصغير احدا يوبى يستأنف بعد اسلام اجد اخرج به اخوه كان لهما ان يوبى  
وليس للجد ان يمنع من ذلك لانه لا ولاية للجد عليه باعتباره في الفقه في الدين  
فكان وجوده كعدمه ولا يخفى ان برده الى دار الحرب كما جاز به ولو جاز اخوه  
لباخذة فبرده ولو جاز لم يكن عليه سبيل ومروا فان كان الاب حيا مستأنا  
في دارنا لانه لا ولاية للاخ مع قيام الاب وكذا لو خرج عمه لباخذة واخوه  
حي فاعلم في حكم الولاية كالاجنبى مع الاخ ولو خرجت امه لباخذة ولو جاز او  
قد مات ولما اخ فان كان الغلام صغيرا لم يستغن عن امه كان لهما ان اخذه  
لانها احق بالحضانة ما لم يستغن عنها ولا يمكن فخر ذلك الابان زوجه الى دار الحرب  
وان كانت جارية فاعلم تحيض كانت لأم حق الحضانة فيها ان يرد  
وان كان الغلام قد استغنى فليس لأم ان اخذه والاخ حق به اذا كان الاب  
ميتا لان هذه الحضانة تنهى في حق الغلام ذاك اكل او شرب وحده وكذلك  
ان حاصت الحارة فليس لأم ان يرجع بها ولكن الراى اليها ان سار  
رجعت وان سار كانت ذميه وان كانت الام قد تزوجت فليس  
ان يرجع بالصغير لان هذا الحق كان لها بنا على حق الحضانة وليس لها ذلك  
بعد ما تزوجت وان سلمت الام او صارت ذميه فليس لاحد من اقر الصغير  
ان يرجع به الى دار الحرب سواء كانت المرأة ذات زوج او لم يكن لان الصغير  
صار مسلما او ذميا بتعالى الله صلى الله عليه وسلم فيزوج لها لا تنقطع معنى التبعية وهو نظير  
ما قال اذا سبوا جميعا ثم سلم احد الابوين فان الصبي يصير مسلما بتعالى الله صلى الله عليه وسلم  
كان الذي سلم منها مملوك ليس له من امر الصغير شئ فكذلك اذا كانت  
الام ذات زوج ولان قوام اهل الحرب دخلوا ابان بما ان ثم اردوا  
ان يخرجوا الى دار الحرب اخرى يكونوا معهم فانهم اهل الاسلام فلا ينبغي للمسلمين  
ان يكتنهم من ذلك لانهم بايمان التزموا ترك النذر من لهم ولا يكتنهم من الرجوع  
الى دارهم فيما وراء ذلك كان لهم حق المنع مما روى الى الاضرار بالمسلمين  
الا ترى انهم لو جازوا باسنة من دارهم فاردوا ادخال ذلك دار حرب  
اخرى لبيع منهم منوا من ذلك وان كانوا لا يمنعون من الرجوع به الى دارهم  
فذلك حال لمقاتلة لان الله القتل في معنى الضرر دون المقاتلة وكان المعنى



فيه و هو ان بعض الاسلحة قد كثر وجوده في دار حرب و بغير في دار حرب  
اخرى فاذا حمل من دار الى دار حتى صار موجودا في الدارين انتهى الفرقان بين  
المسلمين وفيه من الضرر لا يخفى بخلاف ما اذا رجوا به الى دارهم وان كان  
الداخل واحدا فبين لم يمنع من الخراج الى دار حرب اخرى لتجارة معهم لان  
بهذا القدر لا زوال قوة اهل هذه الدار على قتال بخلاف ما اذا كانوا اهل  
دولهم المسلمين في دارنا وله اولاد وصغار في دار الحرب لم يكونوا مسلمين  
باسلامه لا نقطع العصمة بين الدارين فان دخل بهم عنهم ما بان صاروا  
مسلمين لانهم حصلوا في دارنا ما بان ولهم ب مسلم فبنا كان يداووا لاسلمهم  
معهم سواء وليس للذي خرج بهم ان يردهم الى دار الحرب بعد ما صاروا مسلمين  
لانهم صاروا من اهل دارنا ولم يبق للذي اخرجهم عليهم ولاية ولو كان  
والد هم الذي اسلم مات ثم خرج القم بهم لزيادة فيه فله ان يردهم الى دار  
لان الاب اذا كان ميتا حين خرج بهم فحكم الاسلام لا يخرجهم بطريق التبع  
فان قيل ليس له لو مات احد الابوين في دارنا ثم ان الاخر حتى بالصغير  
دار الحرب من ان يسي لم يكن قيا وجعل مسلما من اهل دارنا تبعا للاب  
الميت في دارنا فماذا لا يجعل كذلك ميتا لان الصغير كان محكوما له  
بالاسلام هناك تبعا له قبل موته فيبقى ذلك الحكم بعد موته و هناك كان  
محكوما بالاسلام قبل موته تبعا له ولا يجوز ان يثبت له حكم الاسلام ابتداء  
بعد موته تبعا له لان الشيء انما يقدر حكما اذا كان متصورا حقيقة فاما اذا كان  
لا يتصور حقيقة فلا يجوز ان يثبت حكما ولو كان الذي اخرجهم رجلا لفرقة بينهم  
وبينه في اخرجهم على انهم عبيدة فانهم هم وصار ذمة لنا فان كان ابوهم حيا  
مسلمنا عند اجبر على بيعهم لانه صار ملكا لهم بالا حراز ولكنهم صاروا مسلمين  
تبعا لابيهم فبغير الذي على بيعهم وان كان الاب ميتا حين اخرجهم لم يحكم  
على بيعهم وكذلك لو كان خرج الميت ما بان الا ان في هذا الفصل ان يبيع  
بهم الى دار الحرب ان شاء وعلى هذا لو صار احد الوالدين ذميا تبعا للصغير  
في دار الحرب لم يكن ذميا تبعا له كما لا يكون مسلما تبعا له فان خرج الصغير  
عنه لزيادة ابيه لم يكن له ان يرجع به الى دار الحرب اذا كان الاب حيا  
الصغير صار ذميا تبعا له لانه لو كان مع الاخرى انه لو كان حيا

كتابا ثم خرج العلم بالصغير كان الصغير كتابا تبعا لابي له كذلك يصير  
اهل دارنا تبعا لابي له كما ذكر في بعض النسخ وفي بعض النسخ قال ان  
يرجع به الى دار الحرب وليس للاب منعة من ذلك لان معنى التبع  
يكون في حكم الدين فاما في حكم المقام في الدار اعتبار قيام ولايته عليه اذا كان  
الصغير معه حين صار ذميا فله كانت ولايته فانه نصا للصغير ذميا  
تبعا له فاما اذا كان الصغير في دار الحرب حين صار هو ذميا فقد كان  
هو منه كالا جني في حكم الولاية فبعد ذلك لا يصير الصغير ذميا تبعا لانه  
لا ولاية له عليه الا ترى ان الام لو اسلمت ثم خرج الاب بالصغير اليها  
مسلم تبعا لها ولم يكن له ان يرد الى دار الحرب ولو صارت الام ذميا  
ثم خرج الاب بالصغير ما بان كان له ان يرد الى دار الحرب وكان  
فيه ما بين من اعتبار معنى الولاية في التبع في الدارين الذين ولو خرج الاب  
الي ذميا ثم خرج العلم بالصغير لزيادة الابوين فله ان يرد الى دار الحرب  
لما بين انه لا ولاية للابوين عليه حين صار ذميا فبنا في حقيقة ترك  
الاجانب وكذلك لو كان الصغير ممن يعرض نفسه دخل اليه وجده  
ما بان لزيادة ابويه الذميين كان له ان يرجع الى دار الحرب بخلاف ما اذا  
كان مسلمين واحدهما فان هناك يصير مسلما تبعا لاسلم منهما لان الذي  
يعرض نفسه في حكم التبع في الاسلام كانه لا يعبر بهذه جنس خطأ  
من يقول فراضا بان ان الذي يعرض نفسه لا يصير مسلما تبعا لابي فله  
لحقنا على انه يصير مسلما منع من الرجوع الى دار الحرب ولو كان هذا  
الغلام انما استأسر ليخني ابويه و هما ذميا كان ذميا لان في كلامه  
دلالة على الرضا منه بان يكون مثل ابويه و هما ذميا فكان هذا استيثارا  
ليكون ذميا سواء وهذا اذا كان عالما بها فان لم يعلم انها صار ذميين  
لم يكن ذميا لان دلالة الرضا لا تحقق اذا لم يكن عالما بصيرورتها ذميين  
ولو اسلم الحربي في دار الحرب وله اولاد وصغار كانوا مسلمين بالاسلام  
فان خرج اليها وحلفهم كانوا مسلمين على حالهم لان ما ثبت يكون قيا  
الم يوجد الدليل المنزلي فان البغال استعصى وليا بغيرها انما انشئ  
ابن الاستعصى وليا مشبها ولم يسلم ولكنه بعث الى الامام في ذمة حكم



اقیم فی دار الحرب وبعثت خراج فی کل سنة فذلک خازنه دولة الصغیر  
 یصیر دنیا بمنزلة لغنام ولا یناله علیه حین صار ذمی فان خرج الی دار الاسلام  
 وخطف ولده ثم استأمن علیهم من فخرجهم فی الزمان وخرجهم فی سبیل  
 علیهم وکان الاب احق بهم لما بینا ان بقا السخی لا یستدعی دلیل یقینا  
 وقد کان الولد ذمی فخرج من ان یكون ذمی الا بقبض العہد ولم یوجد  
 منه والذمی لا یمکن بالغیر فہذا کان الاب احق بولده فی الوجہین جمیعاً  
 ولوان الاب حین یسلم فیما رجع الی دار الحرب فکان مع الصغار  
 اولادہ حتی ظہر المسلمون علی الدار کا فو مسلمین لا یسبیل علیہم وذلک ان  
 صار ذمی ثم رجع الی دار الحرب لانه لا یحصل معہم فی دار الحرب کما یحصل  
 کحال ما لو کان معہم حین یسلم او صار ذمی فان الاستدعاء فیما یستدع  
 وان دافع المسلمون اهل ملک الدار فدخل الیہم لیاخذوا ولادہ فمقوہ لم یکن  
 اولادہ معاً دین ولا زمة بایہم فی ذالفضل لانه لم یثبت الیہم علیہم ولا ینہ  
 بہنہ الا دخول فان المودعین لا یجری علیہم احکام الاسلام وقد حالوا بینہ  
 وبن الولد وذلک منع ثبوت ولا ینہ علیہم فکان ہذا ما لو لم یخل الیہم  
 بخلاف ما اذا لم یجولوا بینہ وبنہم وہذا لان دار الحرب لیس بدار احکام  
 فانما یغیر مکنہ من خدم حساب وذلک یوجد ذالم یجولوا بینہم وبنہ وبنہم اذ حالوا  
 واثم اعلم

**باب معاملة المسلم المستامن مع اهل الحرب فی دار الحرب**

ولوان استامن فیہم یشتري من حربی عبد یمن معلوم وثقاً بضام المسلم  
 صار واذمہ ثم وجد المشتري بالعبدة عیباً فان انقضی لا یسمع الخصومة فی ذلک  
 فی الرد ولا فی الرجوع نقضان العیب بعد نقض الرد سواء کان المشتري  
 المسلم او الحربی لان ہذا خیانة وذلک لیس کانت فی دار الحرب والاسلام  
 یکتب قبلہ الا ان کان المسلم ہو الذی باع فانه یقنی فیما بینہ وبنہ  
 نقالی بان یطلب رضا حیمہ وان کان الحربی ہو الذی باع فقیس علیہ  
 ذلک وهو یطیر الراخذ احدہما الاخر صاحبہ بغیر رضاه فاستہلکہ ولم  
 او ادفع احدہما صاحبہ بالانی نفقة وہناک ان کانت الحیاء من المسلم

ولو كانت المبايعة بين الحربين ثم خلا  
 اليها باءان في مبيع فيه احد هما صاحبه  
 لم يسمع القاض خصومة بخلافه اذا استأمن  
 او صار ذمة عن شرح السيرة الكبير  
 باب معاملة المسلم المستامن مع اهل  
 الحرب  
 اولو رحواله عند الله عز وجل  
 عند رحواله

في يفتي بطلب رضا الحميم ولا يجبر عليه في الحكم لانه غدر باءان نفسه ضمة  
 وان كانت الحیاء من الحربی لم یکن علیہ ذلک لانه لم یکن غدر باءان نفسه ضمة  
 حین کتب سبب ہذا الحیاء وعلى هذا الوجه یباع عبد الحربی وثقاً بضام  
 ثم اقام احد الملوكین البینة انه حر مسلم بعد اسلام الحربی او استخف مسلم لانی  
 البینة علی انہ مدبرہ او مکاتبہ فان لاخر لا یجبر علی رد الملک الذی قبضہ  
 ولكن ان کان الاخر هو المسلم فی الاصل یفتی بالرد وان کان هو الحربی فقیس  
 علیہ ذلک وان لم یردہ المسلم بعد افتی بہ ولكنه لا رد بعبدة فانه یکرہ للمسلمین  
 یشتروا ذلک فبیت لہ بمنزلة المشتري شرأفاً سداً اذا اراد بیع المشتري بعد قبض  
 مکرمه شرأفاً منه وان کان مالکاً یفد فیہ بیعة وعقبة لانه ملک حصل له بسبب  
 حرام شرعاً ولو کان الذی عالمہم بهذا مسلماً کان یسیر فیہم او کان مسلم  
 والمستد بجالہا لم یورث بالرد بطریق الفتوی لانه لم یکن بینہ وبنہم مالاً خاصاً  
 ولا عاماً حتی یكون ہذا غدرامہ ولو کانت المبايعة بین مستامن فیہم  
 وحربی منهم بشرط الخيار لاحد ہما ثمة ایاہم ثم یسلم الحربی قبل مضي مدة الخيار  
 فلیکن له الخيار ان یقبض البیع ویردہ او یخذل یاخذ اعطى لان حالہا بعد اسلام  
 کمالہا قبلہ ومن له الخيار ینفرد بالبیع کما ینفرد بالاجازة من عین الخراج  
 فیہ الی قضاء اورضاً فکان اجازة بعد اسلامه یجوز کما جازة قبل اسلامه  
 فشیء وذلک لو کان للمشتري منہا خيار ردیة لانه ینفرد بالبیع حکم هذا الخيار  
 من غیر قضاء اورضاً وذلک لو وجد بالمشتري عیباً قبل ان یقبضہ لان  
 قبل القبض المشتري ینفرد بالرد والعیب من غیر قضاء ولا رضاء لا یفعل تمام  
 الصفقة ثم بعد فسخ البیع قد بقی ملک احدہما فی ید صاحبه وقد کان سلمہ الیہ  
 طوعاً فکان لہ ان یترد مکتبر لہ ولو ادفع احدہما صاحبہ مالاً ثم یسلم الحربی  
 والردیة قائمہ بعینہا بخلاف ما سبق فان الرد بالعیب بعد القبض لا یجوز  
 الا بقضاء اورضاً لتعاقب الصفقة بالقبض والقبض لا یقضي ما یشتري منہا لان  
 الحیاء التي جرت بینہما بمنزلة مال ستملکہ احدہما علی صاحبه قبل اسلام الحربی  
 ولولم یسلم الحربی ولكن فوج الی باءان ثم ختم فیما جری بینہما فان التمس  
 لا یقبض منہما بشئ من نقض بیع ولا غیرہ لان ہذا معاملة جرت منہما فی  
 دار الحرب والحربی ما لزم حکم الاسلام مطلقاً حین دخل الی باءان فی مثل



التي لا يسمع الخصومة بخلاف ما اذا سلم او صار ذميا لانه ان لم يحكم  
في المعاملات مطلقا وكذلك لو كانت هذه المصلحة بين اكرمين ثم  
دخلت اليها بان في صم فيه احد هما صاحبه لم يسمع القاضي خصومه بخلاف ما اذا  
اسما او صار ذمة وهو نظير ما لو اقرض احد هما صاحبه مالا او دابة ثم خرج  
بما ان فان القاضي لا يسمع الخصومة بينهما في ذلك بخلاف ما اذا سلم او  
صار ذمة الا ان في جميع هذه الوجوه اذا لم يسمع القاضي الخصومة فيما كان منه  
مستهلكا بعد الاسلام فان كانت المعاملة بين حربين لا تقى الحارس  
منهما بطلب رضا الخصم ايضا وان كان بين مسلم وحربي اقبى المسلم فيما بينه  
وبين ربه بان يرضى خصمه من غير ان يجبره عليه في الحكم لانه عذر بان نفسه  
ولو كان مسلمين في دار الحرب بان فاعل احد هما صاحبه فهذا ولو كانت  
المعاملة بينهما في دار الاسلام سواء لان المسلم غير محكم الاسلام حيث يكون  
ومال كل واحد منهما معصوم مقوم في حق صاحبه لبقاء الا حرازية حكمه وان  
كان دخل اليهم بان فلهذا فان حالهما في دار الحرب كحالهما في دار الاسلام  
في كل معاملة يجري بينهما الا في حصول ثلث ان قتل احد هما صاحبه عند المباح  
على القاتل قصاص بقيام شبهة بكونهما في دار الاباحة دلالة لا يمكن من استيفاء  
القصص بقوة نفسه عادة والقاتل ليس في دار الامام لبعينه على استيفاء  
فلا يجب القصص ولكن يجب الدية في ماله وكذلك ان قتل خطأ لان  
باعتبار التناصرو لا تناصرو من في دار الحرب وبينهم في دار الاسلام  
فلهذا لا يكون على عاقلة من الدية شي وكذلك ان اركب احد هما صاحبه  
للمح لا يجب له لانه لم يكن بغيره فاما المحذور فاما سوي هذه السكينة حال  
في دار الحرب كحال في دار الاسلام وفي الاسيرين كذلك الجواب عن  
يوسف ومحمد وحمزة وفي قول ابي حنيفة رحمه الله لا يجب الدية على القاتل  
هنا وحال الاسيرين عنده كحال حربين مسلمين في دار الحرب ثم قتل احد هما صاحبه  
قبل نزوح الى دار الاسلام وقد بينا هذا في كتاب الدية في شرح المحقق  
وعلى هذا لو استهلك احد هما مال صاحبه ففي الدار الاسلام في دار الحرب لا ضمان  
على المستهلك بالانفاق وان كان انما في الاستهلاك وفي المستأجر هو  
ضامن بالاتفاق وفي الاسيرين خلاف كما بينا وهذا لان وجوب الضمان

بالا حراز والنقوم وذلك يكون بالدار الاسلام في العتمة بسبب الدين انما  
ثبت في حق من يعتق لاني حتى قبل يعتقه وتام الا حراز يكون بان يظلم حرا  
حق من يعتقه وفي حق من لا يعتقه وذلك انما يكون بالدار فلهذا كان الحكم  
فيه على ما ذكرنا ولو غضب احد هما صاحبه مالا ولم يستهلكه حتى خرج اليه فان  
القاضي يعفي على الغاصب برد المقتوب سواء كان مستأجرا او سيرا  
او حربيين اسلامي في دار الحرب لان صاحب المال وجه عين ماله في دار  
وقال صلى الله عليه وسلم من وجد عين ماله فهو حق به ولان الغصب منه  
انما اخذ مال صاحبه بطريق القهر ومال المسلم لا يكون غنيمة للمسلم وهو نظير  
العدل مع اهل البقي اذا اقتلوا ثم اخذ احد هما مال صاحبه فانه يجبر على الرد  
بعد ما صنعت الحرب او زارها اذا كان المال في تابعينه وان كان مستهلكا  
لم يكن المستهلك ضامنا للفقير الذي بينا فلهذا استكره بخلاف المتأخر  
فيهم اذا غضب مالا من حربي ثم سلم الحربي ووجد ماله في تابعينه في دار  
فان القاضي لا يجبره على الرد في الحكم ولكن يقينه بذلك فيما بينه وبين  
ويقول اتق الله درودا اخذت لان مال الحربي هناك محل التملك بالقهر  
حين اخذه المسلم ولكن كان عليه التحرز عن الغدر للامان الذي بينه وبينهم  
فانما عذر بان نفسه خاصة فلهذا يامره بالرد على سبيل الفتوى ولا يجبره  
عليه في الحكم ولان حربي اسلامي في دار الحرب ثم باع من مسلم مستأجر  
عبدا او اشترى منه عبدا بدين معلوم ونفا بضمائم خرجا الى دار الاسلام ثم وجد  
بالشترى عيبا او استحق من يده كربة او غيرها فان القاضي يعفي على صاحبه  
رد الثمن ان كان قاتنا بعينه في يده وان استهلكه لم يضمنه شيئا في الحكم  
وكذلك ان كان تابعا بعرض فاستحق احد هما والعرض الاخر فان  
فان القاضي يعفي برده ولو كان مستهلكا لم يضمن المستهلك شيئا لان  
هذه حادثة جرت بينهما في دار الحرب وقد كانا مسلمين يومئذ الا ان الذي  
اسلم منهما في دار الحرب كان ماله معصوما في الامام دون الاحكام ففان  
كان قاتنا بعينه القاضي يعفي بالرد وفيه كان مستهلكا يعفي بشيئ فلهذا لو  
كانا مسلمين تابعا بعد اسلامه قبل ان يخرج الى دار الاسلام وهذا لان ثبت  
في الحكم في حق الذي اسلم منهما ثبت في حق الاخر ايضا لوجوب التوبة



بين المحمين شرعا ولان مسلماتنا فيهم شترى ملوكا منهم بقبضة فابيع  
فاسد بجهالة الثمن كما لو كانت هذه المبالغة في دار الاسلام وهذا لان المشتري  
فيهم انما يمكن من اخذ المهر بطيب نفسهم وعليه يعني ابو حنيفة رحمه الله علم عقد  
الربوا فيما بينه وبين الجركي فاما فيما سوى ذلك فالعالم في دار الحرب  
ودار الاسلام سواء في حق المسلم لانه فترم حكم الاسلام حيث يكون فان  
المشتري العبد واعطى القيمة ثم خرج الجركي مسافرا او ذميا في راد احداهما ففرض  
البيع فان اتفقت لا يسمع الخصومة في ذلك لانها تقابل بالرضا على وجه  
التملك والملك فتم الملك لكل واحد منهما بطريق التعاظم وان كان  
البيع فاسدا ولو كان المشتري منها قبض المملوك ولم يدفع القيمة حتى سلم  
الجركي فان اتفقت يقضي برد المملوك على البائع لان المعاملة ما انتهت  
بها بالتعاقب والمشتري انما اخذ العبد على ان يعطى صاحبه قيمته وهو لا يمكن  
من ذلك بجهالة المتفاحضة في القيمة فكان عليه رد ما اخذ منه ولو دخل الجركي  
اليان لم يسمع القضاة الخصومة في ذلك لان اصل المعاملة كانت في دار الحرب  
والمستمن انتم حكم الاسلام مطلقا بخلاف ما اذا سلم او صار ذمة  
هذا الوتيا ببيع عبا بارطال من حره وتعا بضا ثم سلم الجركي فان اتفقت لا يسمع  
سببا من بيعها لانها المعاملة بالتعاقب ونظام الملك في العبد المشتري  
للمشتري بالتعاقب وان قبض المشتري العبد ولم يعط صاحبه الجركي حتى سلم الجركي  
فان اتفقت نقض البيع وبرد العبد الى البائع لقيام حكم المعاملة بينهما وعجز  
عن تسليم الثمن بعد اسلام الجركي منها والاجابة في البيع في ذلك حتى  
اذا استبرأه بها صاحبه شتر العمل معلوم باجر مجهول او مخبر فان عمل ثم ام  
الجركي قبل ايقاع الاجر فعلى المشتري ارجاء المثل للعامل فيما عداه وان كان تقابل  
لم يكن على المشتري للقيمة الذي ذكرنا فان كان المشتري ملك في المشتري  
او استهلكه ثم سلم الجركي قبل قبض الثمن فعلى المشتري قيمة المشتري البائع لانه اخذ  
على ان يعطيه ثمنه ولم يكن اخذ بطريق العصب او ائتمانه فلهذا كان القبض  
مضمونا عليه لقيمة عند تعذر رد العين بخلاف ما اذا اشتراه بئنه او دم  
المشتري ولم يعطيه شرط حتى سلم الجركي فان المشتري يسلم بالتعاقب منها  
ولا يرد شي من عينه ولا قيمته لان ما لم يكن بيعا بينهما فابيع مسددا

المال في الدارين وليس في القيمة شبهة المانية فانما ملك احداهما صاحبه  
لا يغير عوض فكان هذا هو هو ب سواء في الحكم ولو كانت الباقية بين  
مسلم من فيهم وبين رجل مسلم فربما يلجأ الحرب والمسلمة حالها فان  
اتفقت نقض ما بينهما من البيع الفاسدة ويكون حالها في ذلك كحال  
المستمين وهذا قول محمد رحمه الله فانما عتدي حنيفة رحمه الله فيما يجب  
فيه ضمان القيمة يعني ان يكون حالها كحال الوجرت المعاملة بين المسلم  
والجركي فبذلك عقد الربوا اذا جرى بين دين فان الحكم فيه عتدي حنيفة رحمه  
كالحكم فيما اذا جرى بين المسلم والجركي ولو جرت هذه المعاملة بين الجركين  
ثم اسلم او صار ذمة كان الحكم فيه كالحكم فيما اذا جرى بين مسلم وجركي  
ما كانا قتر من حكم الاسلام حين جرت المعاملة بينهما ولو دخل عسكر من  
دار الاسلام ثم دخل اليهم مسلم بان فاعلمهم بهذه الصفقة كان هذا ملوكا  
مستمنين في دار الحرب حين علمهم سوا لان العسكر اذا كانوا اهل منعة  
فحكم الاسلام لا يجري في معسكرهم كما لا يجري في دار الحرب وبما لا يجوز  
على الحكم فان كان الحكم حكم الكفر في الموضع الذي جرت المعاملة فيه كان الحكم  
حكم المسلمين فيه لا يجوز من المعاملة في ذلك الموضع الا يجوز في دار الاسلام  
الا ترى ان عسكر المسلمين لو دخلوا دار الحرب ثم جرت هذه المعاملة في  
المعسكر فان حكمها وحكم الوجرت في دار الاسلام سواء الا ترى انه لو قتل  
رجل رجلا في المعسكر عدا وجب عليه القصاص فبذلك ما لو قتل في دار الاسلام  
ففرق ان المعسكر بان الحكم في ذلك الموضع واذا ظهر في حكم الفصل فذلك  
في حكم المعاملة

**باب من يجب على المسلمين بغيره وما لا يكون فيما اذا اخذ  
من دارنا او من غيرها**

الوقت فوامن اهل الحرب لا منعة لهم دخلوا اليان فان غارتل حرب  
على دار الاسلام واصابوا وليك المستمين فان حردوهم بدارهم ويستقيم  
ثم ظهر المسلمون عليهم فبغيرهم تحبته سبيل المستمين لانهم سبيل الاسلام  
ان كانوا في حكم اهل الاسلام حين سودا حوكة لا يبطل مثل هذا السبي ثم  
تدبر ان المستمين فيما اذا لم يكونوا اهل منعة في لهم كحال اهل الذمة في وجب



نصرتهم على امام المسلمين ووقع الظلم عنهم لانهم تحت ولايته الا ترى انه  
يجب على الامام والمسلمين ان يستقوا ذمهم من ايدي المشركين الذين  
قد ردهم الملم بدخول حضرم ودينهم كما يجب عليهم ذلك اذا وقع الظهور على  
المسلمين او على اهل الذمة وبهذا يتبين ايضا وجوب تحية سبيلهم اذا صلبنا  
فهل رايت قوما يجب على المسلمين نصرتهم ثم اذا اخذوهم كانوا فيهم ذما  
لا يجوز القول به وكذلك لو ان هؤلاء المستأمنين كانوا من اهل دارالعدوة  
وخلوا اليها تلك المودعة لان تلك المودعة توجب الامان لهم في دارنا  
فكانوا بمنزلة المستأمنين في وجوب نصرتهم وعلى هذا الواسع اهل دارالدين  
اسردهم فان الامام يحكم عليهم بان يخلوا سبيلهم فيكونوا احرار على ما  
كانوا عليه قبل ان يسوا سوا كانت مدة المودعة فائمة او قد انقضت لانهم  
حين كانوا في دارنا بامان ولا منعة لهم فيهم في اهل الذمة في وجوب نصرتهم  
واهل الحرب لا يملكونهم بالنسبة اليهم بل لا سلام في دار الاسلام فاذا اسلموا كان  
بجانب سبيلهم وكذلك لو لم يسلموا ولكن دخل اليهم مسلم بامان فاستأمنهم اهل  
او قد امانهم كان هذا ولو قدى الحرام المسلم او الذمي الا سيرا به سوا في جميع ذلك  
وكذلك لو ان الذي اسرهم خرج اليها بامان ومعه بعض هؤلاء الاسرا فانهم  
لو اخذوا منه مجانا لانه ظالم في حبسهم وحالهم في ذلك كمال اهل الذمة  
اذا لا يجوز اعطاء الامان على التفرع على الظلم بحسن الحرام الاسود ولو كان  
المستأمنين الاسود عبيد مملوك والمسنة بجائزها لم يجز المستأمن الذي اسره  
على بيعه اذا دخل اليها بامان وهو منه بخلاف ما اذا كان العبد مسلما او ذميا  
لانه ملكه بالا حرا في القصول كلها الا ان السلم والذمي لا يفرق في ملك  
فكان جبر على بيعه لذلك فاذا كان العبد حرا فالحري بقوله في ملك الجبر  
وقد تم ملكه بالارادة فلهذا لا يجبر على بيعه بوضعه انه انما يجبر على بيعه لبيد واما  
وهنا كان حريا قبل ان يوسر فلا جبر على بيعه في دار الاسلام باجماع المسلمين  
او من اهل الذمة فلا يجوز حريا كما كان فلهذا لا يجبر على بيعه ولا ان المودعة  
لم تحر اليها حتى اغار عليهم اهل حرب اخرى في دارهم فاسروا منهم اسرا  
منظر المسلمين عليهم فاستقوا ذمهم من ايديهم كانوا عبيد المسلمين لانهم  
اصابوهم من دار الاسلام فان دارالمودعة حرة وحرب لا يجزى فيها

المسلمين وانما كانت المودعة مودعة من غيرهم ولم يكن فيها منهم مودعة فتم حرا القاريين  
لهم ثم وقع الظهور عليهم فكانوا اما ليك المسلمين ثم قد بنا انهم لو كانوا اهل منعة  
في دارنا بامان فظهر عليهم اهل الحرب واخروا ذمهم كانوا اهل الكين لهم فاذا كانوا  
دارالمودعة ومنعة انفسهم حين وقع الظهور عليهم اولى وبهذا انما عظم المودعة  
ترك التعرض لهم لان نصرتهم من عدوهم وهذا بخلاف ما اذا دخل بعضهم  
دارنا بحكم المودعة لان الداهلين المالم يكونوا اهل منعة فقد التزمنا نصرتهم لان  
ان بيت لهم في دارنا حكما ولو كان الذين اغاروا على المودعة عين قواما يخرج  
ثم ظفرهم اهل العدل ردهم الى منازعتهم احرارا لا سبيل عليهم انا اذا اغاروا  
عليهم في دار الاسلام فهو غير مكمل واما اذا اغاروا عليهم في دارالمودعة فلا  
قد التزمنا لهم بالمودعة ترك التعرض وان لا يظلمهم احد من المسلمين والخروج  
منهم فكان على امام اهل العدل دفع ظلمهم عن المودعة ان امكن منه كما  
عليه دفع ظلم اهل العدل عنهم بخلاف اهل الحرب في ليس على امام المسلمين  
دفع ظلم اهل الحرب منهم بسبب المودعة لانه التزم ذلك لهم والذي  
يوضح الفرق ان امان الخوارج ثبت في حق اهل العدل فذلك امان اهل  
العدل ثبت في حق الخوارج عملا لقوله صلى الله عليه وسلم يعني بغيرهم اذ امانهم  
واذا ظهر حكم امانهم في حق الخوارج لم يملكونهم بالاسير فلهذا وجب ردهم احرارا كما  
كانوا ولو ان حريا دخل اليها بامان ومعه عبيد له فاسر عبيده اهل حرب اخبر  
واخروا ثم وقع العبد في الغنية ومولاه في دار الاسلام او قد رجع الى دار الحرب  
فان حضر قبل الغنمة اخذه بغير شيء وان حضر بعد الغنمة اخذه بالقيمة ان سألته  
لما كان حاله كحال الذمي واما من منافع في نفسه اذا صار مهنرا فذلك  
في ما اذا وقع الظهور عليه فان حكم الامان يعم المال والنفس ثم انما غنم  
حكم الامان برجوعه الى دار الحرب فيما يرد مع نفسه فاما فيما لم يرد حكم  
الامان قائم كما انه لم يرجع الى دار الحرب فلهذا كان الحكم فيه ما بينا وعلى هذا  
لو كان العبد دخل اليها بامان ولم يكن مولاه مولاه حكم الامان ثابت  
فيه المالم يرجع الى دار الحرب فانه قد التزمنا بغيره فانه قد تقدم ذلك حين  
اخره اهل حرب اخبرين ولهذا اذا وقع في الغنمة وجب رده على مولاه قبل  
الغنمة بغير شيء وبعد الغنمة بالقيمة وكذلك لو كان العبد من اهل المودعة



دخل اليها بتلك المودة وحده ادمع مولاه ثم اسره اهل الحرب لانه كان آمن  
فيما بتلك المودة فهو في الحكم كالمستامن فيه وكذا لو دخل مسلم دار القاهرين بآمان  
فاستراه منهم كان لمولاه ان يأخذه باليمن ان شاء في جميع هذه القبول لانه لا  
يضره عبد المسلم او الذمي فذا صيب من دارنا واما الفرق بينهما في الحر الذي  
قتل ان الاسرا اذا دخل اليها بآمان وهو معه لم يكن مجبر على بيعه بخلاف اذا كان  
مسلم او ذمي فاما فيما سوى ذلك فالحكم سواء واعلم

### باب موارث القليل اذا لم يدر ايهم قتل اولاً

واذا قتل جماعة من المسلمين ذوى القرابة ولا يعلم ايهم قتل اولاً فانه لا يرث  
بعضهم من بعض ولكن ميراث كل واحد منهم كورثته الاجل لان كل امر من حد  
ولا يعرف التاخير بينهما في جعل كانهما حدان معا لفقه وهو انه يحال الجاد  
على اقرب الاوقات فان التاخير لا يثبت الا بحجة ثم شرط التوريث  
بقا الاراث حيا بعد موت المورث واما لم يعلم هذا الشرط بقينا لان  
لا يجعل واما الا ترى ان المفقود لا يرث احد من اقربيه لم يعلم جونه بعينه بعد  
موت المورث والاصل فيه حديث خارج بن زيد عن ابيه زيد بن ثابت  
قال امرني ابو بكر الصديق رضي الله عنه بتوريث اهل البادية فورت للاجلاء ما  
دلم اورت الاموات بعضهم بعضا وامرني عمر بن الخطاب رضي الله عنه بتوريث  
اهل طاعون عمواس كانت بعيلة يموت باسرها فورت للاجلاء الاموات لم  
اورث الاموات بعضهم بعضا قال خارج بن زيد وانا ورثت اهل الحرة فورت  
الاجلاء الاموات ولم اورت الاموات بعضهم بعضا وذكرنا في كتابنا  
عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم جميعين ان اصل الذي قلنا  
قال وكل نسب ادعى السبي او انصاف فوالد لم يعرف الا بقولهم فانهم لا  
يتوارثون به لك ما خلا الابوة والبنوة الا ان يقول البنوة من المسلمين على  
ذلك النسب فحينئذ يجري التوارث به وذا بان على ما عرفناه في الدعوى ان  
اقرار الرجل ببيع بامرقة نقر بالاب والابن والزوجة والمولى وقرار المرأة  
تمة نقر بالاب والزوج والمولى ولا يصح اقرار بالاب لانها تحمل نسبه على غيرها  
وهو صاحب النفوس فاما اقرار بما سوى ذلك فغير نافذ بآمان

منها لان المقر انما يجعل النسب على غيره والاصل فيه ما روي ان امرأة سببت  
ومعها صبي حاملته وكانت تقول بنى فاعتقا وكبر الغلام فمات وترك اباً  
فقبل لها مدي ميراثك فخرجت من ذلك وقالت لم يكن ابني انا كان  
ابن دهمان القرية وكنت ظلمته فكتبت في ذلك العرس بخط رضى  
كتبت عمران لا يورث ابك ابيته نصار هذا اصلاً فيما قلنا ان ابك  
محمول النسب على الغير فعيل معنى مفعول او حاصل نسبه على غيره فعيل بمعنى فاعل  
واذا مات الرجل في دار الحرب فقسيم ميراثه على غير قسمة ميراث اهل الاسلام  
بان اعطى الذكور من الاولاد دون الاناث والولد دون الابوين ودون  
الزوجة ثم اسلموا بعد تمام القسمة في القسمة ما ضيق على ما صنعوا ولم يقسموا حتى اسلموا  
فاما بقسمة الميراث بينهم على حكم الاسلام لان حكم الاسلام ينزله عن حكم المسلمين  
فهو لك بزمهم في تصرف بآسروته في المستقبل دون ما اسره قبل الاسلام  
ينزله المعاملة بالحكم والحجز وغير ذلك والاصل فيه حديث عمرو بن دينار  
البنى صلى الله عليه وسلم قال ابا ميراث قسم في ابا بية فهو على قسمة ابا بية  
واما ادرت الاسلام فهو على قسمة الاسلام يعني ما ادرت الاسلام بان اسلم  
المستحقون قبل القسمة وهذا بخلاف ما اذا قسم اهل الذمة موارثهم على غير  
قسمة المسلمين ثم اخفقوا في ذلك فان الامم يبطل قسمتهم ويقسم الميراث  
بينهم على قسمة المسلمين لان اهل الذمة قد التزموا احكام الاسلام فيما يرجع  
الى المعاملات فكان حكمهم حكم المسلمين الا صار مستثنى لمكان عقد الذمة  
كالنصف في الحرة والخير في حجاج المجرم فاما اهل الحرب ما كانوا غرضين  
قبل ان يسلموا فلهذا كان الحكم فيهم ما بين ولا يتوارث اهل الحرب اهل الذمة  
وان دخلوا اليها بآمان لانهم اهل دارين مختلفتين فان المستامن فيه من اهل  
دار الحرب والتابعين للدارين تميزه في قطع القسمة والولاية فوق غير تابعين  
الذين فكلا لا يتوارث اهل بيتين فكذا لا يتوارث اهل دارين وعلى  
اهل الحرب فانهم لا يتوارثون فيما بينهم اذا كانوا اهل دول مختلفة لان حكم  
اختلاف الدارين باختلف القسمة فان دارهم ليست بدار حكم حتى  
يجمعهم حكم بخلاف دار الاسلام فاما اذا صار اهل ذمة فانهم يتوارثون بآسروته  
لانهم صاروا من اهل دار الاسلام وهم اهل ذمة واحدة فان الكفر طهره وادناه



فهذا جرى التوارث فيما بينهم والله اعلم

## باب الاسير والمفقود وما يمنع بالهما

قال في آية عنه علم بان اكثر مسائل في الباب قد مباه في شرح المحقق في كتاب  
المفقود فانما يذكر فيها ما لم يسهل من ذلك ان امرأة الاسير اذا ثبت عند  
ارتداد زوجها الى دين الكفر اعتدت ثلاث حيض وتزوجت واذا ثبت  
عند موتها اعتدت اربعة اشهر وعشرا ثم تزوجت ولها الميراث في الزوجين  
لان حاله بعد اسر وقته كحالها اذا كان معها الى ان ارتدادها فان الاسير  
لو رافق قطع عصمة الكناح الا ان موت الزوج مثبت عند الجبر الواحد اذا كان  
عدلا فانما ردة الزوج لا تثبت عند ما لا يشهد به شاهدين او رجل وامرأة  
على رواية في الكتاب وعلى رواية كتاب الاستحسان سوى بين الفضيلين  
وقال مثبت ذلك بجبر الواحد اذا كان عدلا لانه كجبر امرأته فان  
وحرمة امرأته لا ترى ان ردة المرأة عند الزوج مثبت بجبر الواحد لهذا المعنى  
فانما في هذه الرواية يفرق فقول ان ردة الرجل يعني به استحراق القتل فكل  
حكمه اغلظ من حكم ردة المرأة فهذا لا يثبت بجبر الواحد لانه مثبت الا ان يشهد  
رجل وامرأتين وبالشهادة على الشهادة لان المقصود هو القضاء بقسمته الميراث  
وذلك يثبت مع الشهادتين فهذا لا يثبت بجبره الا ترى انهم  
عند التمسك بقسمته ماله بين ورثة المسلمين فذلك اذا شهدوا به عند  
قتل يكون لها ان تخرج بعد انقضائها فان رجعت بعد ذلك مسلما وقال  
كذب على البينة لم يقبل ذلك منه وكان ذلك بمنزلة اسلافه اذا شهدوا به  
امرانه الا بنكاح جديد سواء تزوجت او لم تزوج ولو شهد بان ثلث بان  
عند قوم ثم غاب او مات فليس يسع ادراك القوم ان يشهدوا على ردة بهما  
بشهادتهم على شهادتهما فان شهدا بهم على ذلك فحينئذ يسعهم ان يشهدوا على  
شهادتهما كافي سائر الاحكام واما اذا اخبر بموت مسلم عدل فلا خلاف في سببها  
لعمدة وزوج لانه لا يفتقر بما اخبره حتى يطلب الرجل بخلاف الردة الا ان  
في الخبر انما يعتمد اذا قال عاقبة ميتا او شهدت جنازة فانما اذا قال اخبرني  
مخبر فانه لا يعتمد ذلك واذا اخبر به قرا من معاينة وسمعهم يشهدوا على

عند التمسك بالآية انهم اذا بنوا للفقير انهم سمعوا ذلك من واحد فان القاضي  
لا يقضي بشهادتهم كما لو جاز ذلك الخبر واخبر القاضي به وهو بمنزلة الشهادته على  
باعتبار البينة يجوز ولكن اذا اخبر القاضي انه يشهد بالملك لانه رآه في بر لم  
يعتمد القاضي شهادته والدني بخبر عن موته معاينة انما يعتمد خبره اذا لم يكن  
منها في ذلك فانما اذا كان منها بان كان احد ورثته او وصي له بالفاية لا  
يعتمد خبره لانه كجبر ذلك الى نفسه معا فيكون منها في خبره كالتعاضد ثم القاضي  
يقضي لامرأة الاسير والمفقود بالنفقة في ماله اذا كان الكناح معلوما لانه بها  
سواء كانت مسلمة او كنية لانه استحقاق النفقة الكناح لا يعتمد الموافقة في البر  
وكذلك يقضي بنفقة الابوين والولد لان استحقاق النفقة بسبب الولاد لا  
يعتمد الموافقة في الدين فان سبب الاستحقاق الولاد لا يفتقر فان  
النفقة زمانا ثم فان مات البينة على قتل الاسير والمفقود قبل النفقة عليهم فان  
القاضي يصنعهم ما اخذ والانه بين انهم اخذوا ذلك بغير حق ولا يمكن ان  
ذلك من ميراثهم اذا جرى التوارث مع اختلاف الملة فهذا ضمنهم ذلك  
وكذلك ان مات البينة على ردة الاسير في دار الحرب قبل النفقة لان  
ذلك كونه في حكم استحقاق النفقة فان قالت الرضة ما سمعني يا حجة  
من نفقتي لعدتي لم يفتقر الى قولها لانها انما تستوجب نفقة العدة على  
ادام في دار الاسلام ما بعد اللقي بدار الحرب فلا بمنزلة ما لو طلقها  
ثم لحق بدار الحرب مرثا فانها لا تستوجب النفقة عليه بعد ذلك لان كونه  
بدار الحرب مرثا كونه واذا كان للاسير مال ودبيعة في يده فهو مقرب  
ومال دين على ان هو مقرب فانما يرضى القاضي النفقة لزوجته واولاد  
والديه في الوديعة دون الدين لان الوديعة امانة ان قال من يديه  
صاعنت صدق والدين مضمون في ذمة الغريم فحان النظر للاسير في ان  
يجعل النفقة في الوديعة ويشهد على اقرار المدبول حتى يامن قوات الدين  
مخروجه وان رآه ان اخذ الوديعة من يده وان يصنعها على يدي  
نفقة وما يرب بالانفاق من الدين الغريم لم يكن به بأس ايضا لانه باطرا للكل  
من عجز عن النظر لنفسه ثم لا يصح المدبول فيما يدي انما يقع من الدين  
الا بينة تقوم له على ذلك بخلاف المودع فانه مصدق انما يقع من الوديعة



مع بحسب لان المدعيون انما يتفق من ملك نفسه على ان يكون ذلك مضمونا له  
في ذمة صاحب الدين ثم يصير قضايا هو لا يصدق فيه عي من الدين  
لنفسه ذمة بخلاف الحاجة فان المدعي ان يتفق ملك الغير بامره او بغيره  
مفاد القول قول الابن مع البهائم الا ترى ان المدعي لو ادعى قضايا  
لم يصدق الا بحسب المدعي اذا ادعى رد الوديعة كان مصدق مع البهائم فان  
جاء الابن بعد ما انفق الغريم او المدعي بامر القاضى فبطلت الحاجة للمدة ولم يكن لها  
على ذلك بنية وحلف لا سيما على ما مر على قول من يرى الاستحسان في  
في النكاح فانه يرجع على الغريم والمدعي بما له لان ولاية الامر للقاضي بالانفاق  
كان بسبب النكاح نظر منه للفساد ولم يثبت النكاح فبين ان يتفق  
ملكه على غيره بغير امر صحيح ثم كان ضامنا له ذلك ويرجع بما يقضى على  
من يتفق عليه لانه اخذ المال منه لنفسه فكان ضامنا للمأخوذ فان كان  
المتفق معارف راد الابن بضمين المدة ماله فله ذلك ذلك في الوديعة  
دون الدين لانها اخذت عين ماله من المدعي وانفقت على نفسها فكان  
ضامنا له وانما اخذت من المدعيون مال المدعيون فانما دين الابن في ذمة  
المدعيون فلا سبيل له على تعيين المدة وانما يطالب الغريم بما له في الوديعة  
اذا اخذ الابن بضمينها ثم اراد الرجوع عن ذلك ويضمن المدعي لم يكن له ذلك  
لانها في حق كالتصيب مع عصب القاص فبعد اخذ تعيين احداهما  
يكن له ان يرجع عن ذلك ويضمن الاخر لان اختياره تعيين احدهما يكون  
منه لاخر ولو كان الابن لم يجد نكاح المدة ولكنه اقام البنية ان كان عطايا  
الشفقة له معلومة قبل ان يوسر او كان طلق وانقضت عدتها قبل ان يوسر  
فلا ضمان له على الغريم والمدعي فيما انفق بامر القاضى ولكنه يرجع على المرأة بما  
لان في الفصل الاول وجوب الضمان عليها كان يوجب اقرارها بصل النكاح  
فانها لو انكر ذلك لم يبرها القاضى بانفاق في عيها وقد ظهر انها كاذبة فيما  
على الابن فلهذا ضمن وهو لم يظهر كذبها فيما اقر به من اصل النكاح وانما ثبت  
الزوج عارضا سقط للشفقة عنه وهو نظير الشاهدين فيقتل خطأ او اخطى القاضى  
بالدية بينها وبنها ويستوفى ثم جاء المشهود وبطلت حياته كانا ضامين للمال ويكفي  
اقام المشهود عليه البنية ان كان المخرج عفا عن الجحفة وما جرت مناهل

لم يكن على المشهود ضمان في ذلك فهذا قيسه فان كان الغريم المستودع  
قال في قد شهدت كما جاهدت زوجها ولست ادري اطلقها او لم يطلقها  
فان القاضى بامره بالانفاق لان اعرف بنية فالاصل بقاؤه حتى يوجه  
الدليل المدلل ذلك لو قال هي امراته للحال فان اقام الابن البنية ان كان  
طلقها ثم قبل ان يوسر وانقضت عدتها فلا ضمان له على الغريم المستودع  
في العيدين وليس له ان يتجسس عليها في الفصل الثاني فيقول قد علمت اني اقرارها  
انها زوجتي للحال فانما ضمنها بهذا الاقرار من قبل ان يغير محتاج اليه فانه بعد  
اقراره بصل النكاح سواء قال هي امراته في الحال وقال لا ادري ما حالها الا ان  
فان القاضى بامره بالانفاق وبما لا يكون محتاجا اليه فالتسوية به وجود عدتها  
بغيره قد كان في اصل الاقرار بالنكاح صادقين فلهذا لم يضمن شيئا وهذا يظهر  
ان ما دعت امراته انها امراته واقامت البنية فوترها القاضى ميراث  
النساء ثم اقامت البنية ان الزوج كان طلقها ثم في صحة فليس للزوجة ميراث  
الشهود وشيا سوا شاهد واعلى اصل النكاح او شهد واعلى امراته يوم مات  
لان المعبر بها دلتها بصل النكاح وقد كانا صادقين في ملك الشهادة  
وبذلك لو اسلم جري دولا رجلا ثم مات فشهدت بان هذا الرجل مولاه  
وارثه لا يعلمون له وارثا غيره وقضى القاضى له بالميراث ثم اقام رجل آخر البنية  
انه كان ناقض الاول الولاد ولا هذا القاضى وعاقده ثم مات وهو مولاه  
فان القاضى يجعل الميراث للناس في دون الاول ويكون للناس في الجاني ان  
ضمن الشاهدان الاولين وان شاف من القاضى لئلا يظن انهما لو شهدا على اصل  
الولام يقض القاضى بالميراث الاول لم يشهدا على انه مولاه ووارثه يوم مات  
وقد بين انها كاذبة في هذه الشهادة فكانا ضامين وبهذا بين ان كل من  
يؤدر عليه الفصول انه متى ظهر كذب القاضى فيما كان الاستحسان به بعينه كان  
ضامنا للمشهود به واذا لم يظهر كذبه فيما كان الاستحسان به بعينه لم يكن ضامنا

باب ميراث الغافل من رجل كره واهل اسلام

واذا اتفق الصنفان من المسلمين والمسلمين فزى شركت اخاه من المسلمين



ثم سلم الميراث ثم مات المسلم ولا وارث للمقتول غير خيه فخير له اخيه وكذلك  
ان كان المسلم وهو الذي رمى المشرك ثم سلم الميراث ثم مات في هذا الفصل  
فانه قد كثر في الفصل لا يجب حرمان الميراث كما لو قتل مورثه قصاصا  
او رجما فاما في الفصل الاول فانه قد كثر وهو حي رب له وقد بينا ان اول  
اب بطل حتى يثبت دليل الصحيح في الحكم وان كان محتملا في الاثم الا ترى ان الكافر  
لا يستوجب قصاصا ولا دية يقبل المسلم وان سلم بعد ذلك كما لا يستوجب  
المسلم ذلك وعلى هذا اهل البغى مع اهل العدل فان العادل اذا قتل مورثه  
البغى لم يجرم الميراث بالاتفاق لانه قد كثر في البغى اذا قتل مورثه العدل  
فذلك الجواب عنه في خيفه ومحمد رحمه الله لان اول الفاسد انما يجرى  
المنفعة كان المحقق بان دليل الصحيح الا ان ابا يوسف رحمه الله يقول مما لا يبرر  
المكافاة لان البغى سلم في طلب باحكام الاسلام فكان قتل العادل قتل مخطئ  
وحرمان الميراث جزاء القتل المخطو فاما الكافر غير في طلب باحكام الشرع  
فيقتل حرمان الميراث بقتله لان ذلك في حكم حكام الشرع ولكن ما قاله ابو حنيفة  
رحمه الله اصح فان القتل الموجود من البغى كما موجود من الكافر في ان يجب  
عليه به قصاص ولا دية لوجود التاويل والمنفعة فذلك في حكم الميراث بل اولى  
لان حكم القصاص والدية ثابت ببعض بني وحرمان الميراث باقتل ثابت  
بغير روى ولا شك ان ما ثبت ببعض القتل فهو قولى في هذا الكتاب اذ سلم  
الاب والابن في دار الحرب ثم قتل احدهما صاحبه قبل الخروج الى دار الاسلام  
فان القتل لا يبرئ القتل سببا وان كان لا يفتق بذلك القتل قصاصا  
ولذلك في الاسيرين على قول ابي حنيفة رحمه الله لان امتناع وجوب القصاص  
والدية هناك ليس لتاويل ما وله القتل بل لانعدام الاحراز الذي هو مقوم للدم  
وبه لا يخرج القتل من ان يكون مخطو من كل وجه فاما هنا امتناع وجوب القصاص  
والدية بخلاف ما وبل ما وله القتل ولا جعل ذلك التاويل بمنزلة التاويل في  
في حكم القصاص والدية فذلك في حكم حرمان الميراث ولان قتل الميراث  
او قتل الميراث استلزام مع قتل الميراث العدل فان قتل العادل مورثه الميراث  
فانه يبرئ لانه قد كثر وان قتل الميراث مورثه الميراث لم يبرئ سببا لان قتل  
القتل مخطو من كل وجه ولهذا يفتق به القصاص اذ كان عمدا والدية للكشاف

اذا كان خطأ والحاصل ان الكفارة وحرمان الميراث كل واحد منهما جزاء القتل  
المخطو فثبت احدهما بموت الاخر في الاسيرين والذين اسلاموا في دار الحرب  
القتل موجب للكفارة اذ كان خطأ فيكون موجبا حرمان الميراث ايضا  
القتل الموجود من البغى لا يجب عليه الكفارة فلا يجب حرمان الميراث ايضا

**باب الميراث في دار الحرب ومعه ولده**

واذا ارتد الاب مع بعض اولاده وكف بدار الحرب فوقع ميراث الميراث الى الام  
فانه يقسم ميراثه بين ورثة المسلمين ولا شيء من ميراثه للذي ارتد من اولاده  
لان الارث طريقه الولاء والمرث لا يلى احد فليبرئ من احد سببا وانه لا  
المرث لا ملته له وفي الميراث يعتبر الملة ولهذا لا يجرى التوريث عند اختلاف  
الملة فلهذا لا يبرئ الميراث سببا ويورث عنه الكسبه في دار الاسلام  
حين كان مسلما لان التمسك حين قضى بحقوقه بدار الحرب فقد قضى بموته  
من هو من اهل دار الحرب في حق من هو في دار الاسلام كالميت وانما  
يستند حكم موته الى وقت رده لانه بالردة يصير الميراث فلهذا يبرئ المسلمون  
من ورثته في حاله الاسلام وما كتب به بعد الردة قبل ان يخرج بدار الحرب  
فذلك الجواب فيه في قول محمد رحمه الله وفي قول ابي حنيفة رحمه الله هو في دار  
لا يمكن احسان التوريث فيه الى وقت اسلامه اذ لم يكن موجودا في ملكه يومئذ  
فلقضى به لو ارتد كان توريث المسلم من الكافر وانما اكتب به في دار الحرب  
فهو لانه الذي ارتد وكفى معه بدار الحرب اذ مات مرتد لانه الكسبه في دار الاسلام  
المال وهو من اهل الحرب واهل الحرب يتوارثون فيما بينهم دون غيرهم  
فان كفى معه بدار الحرب احد من اولاده سببا فانه يبرئ من كسبه اسلامه ولا  
برئ سببا مما كتب به بعد الردة لان حاله في دار الحرب كحال في دار الاسلام  
فالمسلم من اهل دار الاسلام حيث يكون وعلى هذا التفسير الذي العهد وكفى  
بدار الحرب مع بعض اولاده فان الذي قتل اهل دارنا فاذا انقضى العهد وكفى  
بدار الحرب صار حيا فكان الجواب فيه وفي المسلم الذي رده وكفى بدار الحرب  
سواء كان اخلاف الدارين تقطع التوارث كاختلاف الدينين وكفى بدار الحرب  
بدار الحرب وله هنا امراته مسلمة واولاد بعضهم مسلم وبعضهم ذمي وبعضهم



فلم يقض النكاح حتى انقضت عدة امرأة واسلم اولاده الكفار ذوات  
بعض اولاده فان النكاح يقضي ميراثه لامرأة المسلمة التي انقضت عدتها ولو  
ولوله الذين كانوا مسلمين يوم كثر بدار الحرب واما من اسلم من ولده بعد رجوعه  
فلا شيء له من ميراثه وذا بقا على ابينا في السيرة العفوان في ظاهرها رواية يعقوب بن كاهن  
واربنا له يوم حقا وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله يعقوب بن كاهن واربنا له  
يوم رده لان حكم التوريت يستند الى ذلك الوقت حتى يحقق توريت  
المسلم من المسلم وفي رواية اخرى عن ابي حنيفة رحمه الله يعقوب بن كاهن واربنا له  
يوم فغنى النكاح لم يبق له لانه انما يصير محكوما بموته عند فضا النكاح لم يبق له والنكاح  
يكون من الميت ولكن الاصح ما ذكر في ظاهرها رواية فان اصل السبب ينقضي  
بورده ولكن كما يكون لم يبق له فالموجود بعد انقضاء اصل السبب قبل ما يجعل كالموت  
عند ابتداء السبب الا ترى ان الزيادة المنفصلة في البيع بعد العقد قبل القبض  
تجعل كالموجود وقت العقد في حكم النكاح فتمت فلهذا ما يكون حاداً  
بعد تمام السبب بالحق قبل فضا النكاح لا يجعل كالموجود عند ابتداء السبب  
وهو نظير المكاتب يموت عن مال كثير ثم يسلم ابن له كان كافراً والعقود ان له  
كان عبداً وموت ابن له ثم يودي كن يته فان ما يفضل يكون ميراثاً لورثة  
كما نؤمن اهل الارث عند موته ولا يرث لمن كان عبداً او كافراً يوتد  
ومعلوم ان فضا النكاح يقضي ميراثه كان هذا والكاتب ثم نظر في التوريت الى  
وقت تمام السبب لا الى وقت الفضا فذلك في حق الميراث وان لم يكن  
بدار الحرب حتى انقضت عدة امرأة بثلث حين ثم كثر بعد ذلك اقل  
ميراث لها لان المعبر وقت كثره ولا سبب بينهما عند ذلك بخلاف  
الاول فقد كانت هناك في عدة حين كثر بدار الحرب وهو باردة صار  
في حكم الكفار لانه من كانت سبب الفقرة وهو مشرف على الهلاك والعدة  
في حق امرأة الكافر فانه مقام اصل النكاح في حكم التوريت وان ارادنا  
ثم اسلم الزوج بعد ذلك بانث المرأة منه بغير طلاق ولا يوارثان لانه  
بالفرقة على صراحة على الكفر بعد اسلام الزوج وهي ليست بمفرقة على الهلاك حتى  
يرث الزوج منها بسبب التوراة وهي لا يرثه ان مات لان الفرقة كانت  
من قبلها وان كانت المرأة هي التي اسلمت فالفرقة تكون بغير طلاق ايضا

قول محمد رحمه الله وهي رتبة اذ مات قبل انقضاء عدتها لان امره على اربعة  
بعد اسلامها كانت الردة منه وان اردت او كفاها بن صغير لها وادخلها  
وكانت المرأة حاملة فوضعت لاقبل من ستة اشهر فميراثها للمسلمين فزوجها  
ولا يرث بدار الحرب الصغير منها سيما لانه حكم لها باردة بقا لا يرث حين كان  
معها في دار الحرب الا ترى انها يسببها ويكرهان فيا وقد بينا ان الميراث لا يرث  
احداً يستدل على جواز سببها بما روي ان بني تاجية لما رده داعن الاسلام  
سبى علي بن ابي طالب رضي الله عنه فزهرهم ثم باعهم من مصفحة بن خزيمة  
بمائة الف درهم ولو اكتسب في دار الحرب مالا ثم باعوا اسلم اهل الدار فميراثها  
لهذين الولدين لانها صار احريين كما ذكر في رتبة كثرى ولم يقض النكاح  
لم يبق لها حتى اسلمت المرأة ورعت بولد الصغير الى دار الاسلام او كانت  
حاملة فوضعت لاقبل من ستة اشهر ثم رفع الامر الى النكاح فان النكاح يجعل  
الميراث لورثة المسلمين ولا يجعل لامرأة ولا لميراث الولدين من ذلك سيما لان  
المعبر وقت كثره والمرأة كانت ردة عند ذلك وكذلك في بطنها فان  
نج لها والصغير الذي كثر بدار الحرب كان في حكم الميراث ايضا فلهذا لا يرثونه  
سما ما اكتسبه في حالة الاسلام ولو كثر الميراث بدار الحرب وامرته جلي في  
دارنا مسلمة فان جات بولد لاقبل من سنتين منذ ارادت الاب ثبت نسبته  
لان من جلت درته لان النكاح قد انقطع بينهما باردة فهو كالموت قطع  
الباين وفي مثله انما يستند العلق الى بعد اوقات الامكان ولهذا ثبت  
النسب منه فيكون من جلت لورثته ايضا فان كانت ارادت بعد ردة الزوج  
والسنة يحل لها فان نسب الولد ثبت اذا جات به لاقبل من سنتين رتبة  
دار الولد دون المرأة لانها ارادت قبل حقا فقد وجد الحق منه وهي ردة  
فلا يرثه سيما وانما الولد فهو محكوم له بالاسلام بقا للدارتة والابوين فلهذا كان  
مومن درته وان كانت انما ارادت بعد كثر الزوج بدار الحرب فهي من  
درته ايضا لان ردتها بعد كثر الزوج فميراثها من ذلك لا يستقل ميراثها  
الوان سلمت تحت امرأة ففراثة ارادت ثم جات بولد لاقبل من سنتين فميراث  
رثة نسبته ثبت منه ويكون هو وارثه دون امها بانث منه يرد في  
سنة العلق الى بعد اوقات وطهرانه كان محكوماً سدة قبل ردة



فتقيا مسلما داهم في دار الاسلام والام نظرية فتقيا لا يرت المندم سبيل  
المند في حكم الميراث عنه كالمسلم فلو كانت له جارية نصرانية في ستره المند  
لم يرت هذا الولد منه سببا لانها نصرانية عتقت به في حال ردة الاب ثم لم يكن  
محكوما باسلامه حتى يتبع نصف الاسلام والكافر لا يرت من الميراث سببا اذا  
ارتد الزوجان معا ثم جات بولد لاقول فمستة اشهر منذ ارتد هذا الولد من حجة  
ورثة المند لا ياتقان العلوق حصل قبل ردتها فثبت له حكم الاسلام به  
ولو جات به سنة اشهر فصاعدا لم يكن وارثا لان العلوق حصل بعد ردتها  
فلا يكون الولد محكوما بالاسلام حتى اقامات في صفته لم يصير عبدا ان جعل  
الوقت سنة اشهر لقيام الكساح بينهما فانما سنة العلوق الى البقرة  
عند الحاجة ولا حاجة اذا كان الكساح قائما بينهما وان مات هذا الصغير قال  
فلا ميراث لابويه منه لانها مرتدان والمند لا يرت احدا ولكن ميراثه لا يورثه  
لان الابوين حين لم يرهما كانا مسلمين ولو كانت احدهما مسيحية عن كل  
فليس لابوين ولا الصغير من ميراثه شي لان محكوم برودة اذ جات سنة  
اشهر بعد ردة الابوين وان كانت جات به لاقول فمستة اشهر فهو مسلم  
اخاه مع اخوة المسلمين ولو كفى الابوان بدرا حرب ثم ولدته لاقول من سنة  
اشهر منذ ارتدتم مات الصغير عن مال ثم اسلم اهل الدار فميراثه لابوين الميراث دون  
اخوة المسلمين لان الولد كان حربيا هنا الا ترى انها لو ولدته في دار الاسلام  
ثم كفى به دار الحرب كان ميراثا حريبا متبعا فاذا ولدته في دار الحرب اولى  
يكون حريبا واهل الحرب يتوارثون اذا كانوا اهل دار واحدة وكذلك لو كانت  
الابوان عن كسب الكف في دار الحرب ثم اسلم اهل الدار فذلك ميراثه  
في دار الحرب دون اخوة المسلمين الا ترى انه لو وقع الظهور على ذلك المال  
كان فيا وكل مال فيه غرضة ان يكون فيا فانه لا يكون فيه غرضة كونه ميراثا  
لمسلمين فيكون ميراثا لاهل الحرب من اولاده وابويه اذا كانا من اهل داره  
وان كانا من اهل دار اخرى فميراثهما من ذلك لا يبين ان اختلاف الدارين  
بين اهل الحرب يمنع التوريث من ميراثه خلاف الدين وعلى هذا الامة اهل دار  
وانظر الاحكام الشريكة في دارهم حتى صار دار حرب ثم مات بعضهم عن  
سنة فميراثه لورثة الدين بهم في مثل حاله لان حريبا اذا فرق بين الدارين

اذا صار دار حرب وبين دارهم في الاصل دار حرب الا ترى ان ردة  
الظهور على هذا المال كان فيا فانه كان ميراثا لاهل الحرب من ورثة الدين العلم

**باب ما يوقف او المرتد وما لا يوقف من ذلك**

قال رضي الله عنه قد بينا في المبسوط ان تصرفات المرتد على اربعة اوجه منها ما يوقف  
بالاتفاق كالاستيلاء ومنها ما هو باطل بالاتفاق كالسكاح ومنها ما هو  
موقوف بالاتفاق كالنكاح وضمة ومنها ما يختلف فيه كالبيع والهبة الغنم  
على قول ابي حنيفة رحمه الله يكون موقفا ليقوقف نفسه وعلى قول ابي يوسف  
ومحمد رحمه الله يكون نافذا الا ان عند ابي يوسف رحمه الله ينفذ كما ينفذ  
من الصحيح وعند محمد رحمه الله كما ينفذ من المريض حتى يعبر عنه من الثلث  
ولا يصح اقراره لوارثه كما لا يصح ذلك من المريض الا ترى ان امرته رثة حكم  
الفرار اذ مات وهي في العدة والنوريت بالغار لا يكون الا من المريض  
واما المدة فتقدر تصرفا منها في مالها بالاتفاق كما معد من الصحيح لانه لو  
نفسها بالرة فانها لا تقبل كالحرية بخلاف الرجل وان كان رقتها قال  
لم يفرم شيئا حرة كانت او نه لانها بمنزلة الحرة في ذلك ولهذا الوقت  
مع المسلمين فقلت ولو كفى المرتد دار الحرب فلم يقض القصاص حتى  
اعتق عبده الدين في دار الاسلام او باعهم من رجل مسلم كان معه في الحرب  
ثم رجع ما قبل ان يقضى بميراثه ولو قد خاله مردود عليه كله وجميع ما وضع فيه  
اطل لان بالحق بدرا حرب زال ملكه وانما يوقف على نص القصاص في  
المال في ملك ورثة بقصره في المال بعد اللقي صادف الا غير ذلك  
قد سجد وان عاد الى ملكه بعد ذلك كالبايع بشرط ان يشتري اذا تصرف  
في البيع ثم عاد الى ملكه فنسخ المشتري البيع لم ينفذ تصرفه ولو قرأ المدة الا ان  
بدرا حرب في عبده فنفذ في دار الاسلام انه حرا اصل او انه عبد لفلان غصبية  
فذلك جائز اذا عاد مسلما لان هذا ليس بابت تصرف منه بل هو اقرار بالمال  
لازم في حق المقر لكونه خيا طبعا سواء صادف ملكه او لا يملكه اذا ملكه بعد  
الا ترى انه لو اقر بحرية عبد الغير لكونه مملوكا لفلان ثم اشتراه من ذي اليد بعد  
ذلك الاقرار وجعل كالمجرد له بعد اشتراقه فمستد ولو لم يثبت حتى قضى القصاص



بما قد وجب المال لورثة ثم جازى فان عا د اليه ما كان في ما بعينه من ما كان  
يدورته فان كان الوارث باع هذا العبد الذي اقر له منه بحريته كان موقوفه  
ما قد المصا دفته ملكه ولكنه متى عاد الى ملك المرنه بسبب من الاسباب بعد  
اقراره الباقى فيه على اعتباره كالمجد ذلك لا اقرار ولو كان التام ففى  
بلى قد وقسم ما له ولم يقسمه حتى جازى ثم عتق بعض عبده قبل قضاء التام  
برو المال عليه كان عتقه باطلا لان بقضاء التام بلى قد صار للمال ملكا لورثه  
فلا يعود الى ملكه الا بقضاء التام له بذلك الا ترى ان الوارث لو عتق هذا العبد  
بعد رجوع المرنه قبل قضاء التام برؤ المال عليه فقد عتقه ولم يكن ضمانا للمرنه  
سواء تم له ما لو عتقه قبل المرنه فعرف انه باق على ملك الوارث وهذا  
سندل ايضا على انه لا ينفذ عتق المرنه فيه في هذه الحاله لانه لو كان يجب  
يعتق كله باعق الوارث اياه لا يجوز ان يعتق باعق المرنه اياه فان العتق  
سندعى حقيقة الملك ولا يجوز ان يكون العبد الواحد في الوقت الواحد ملكا  
لزيد وكله ملكا لغيره ولو كان الوارث عتقه قبل ان يقضى التام بلى قد  
ثم قضى التام بذلك لم ينفذ عتق الوارث لانه سبق ملكه فذلك ان عتقه  
المرنه بعد رجوعه قبل قضاء التام له بذلك فلا ينفذ عتقه لانه سبق ملكه  
ولو بعيت المرنه للاعتق بدار الحرب وكذا يبيع عبده في دار الاسلام او عتقه  
فقتل الوكيل ذلك ثم رفع الى التام فانه يبطل جميع ما صنع الوكيل بقبض  
ميراثا بالورثه المرنه لانه بعد الحق لا يملك انشاء هذه التصرفات فلا يملك الوكيل  
ايضا ولا ان وكيله فانه مقامه في التصرف وهو في هذه الحاله لو تصرف  
فيه بنفسه بطل تصرفه سواء قضى التام بلى قد او رجع مسما قبل قضاء ذلك  
اذا باشر وكيله كان باطلا سواء قضى التام بلى قد او رجع مسما قبل قضاء  
كان وكله بذلك في دار الاسلام قبل ان يرتد او بعد ارتد قبل ان يفتى  
بدار الحرب والسنة لحياتها فان قضى التام بلى قد جعل ذلك العبد ميراثا لورثه  
وان لم يقض بلى قد حتى رجع مسما فجميع ما صنع الوكيل من ذلك باجا زنى  
رواية هذا الملك بدينى روايه كتاب الوكالة بقول الوكالة يبطل برؤ  
الموكل وكيفية دار الحرب لان ذلك تم له بغيره وهو الموكل يبطل الوكالة  
ولانه حينئذ بدار الحرب فقد صار حاله لا يبيع منه ان التوكيل بهذا التصرف

فلا يبقى الوكيل على وكالته ايضا ووجه هذه الرواية انه ليس له كونه بدار الحرب  
الا زوال ملكه عن العبد وبعد صحة الوكالة الوكالة لا يبطل برؤال ملكه الا ترى  
لو وكل يعق عبده او يبيعه ثم وهبه لاثان وسلمه ثم رجع في الهبة كان  
الوكيل على وكالته فذلك ينافى لا يبطل الوكالة وان زال ملكه بالحق  
بدار الحرب لانه زال زوالا سو فقا ويعود اليه اذا احسنها قبل قضاء التام  
بلى قد ويدخل في ملك الوارث اذا قضى التام بلى قد فيوقف تصرف  
الوكيل في هذه الحاله ايضا لنوقف ملكه فان قضى بالبرث للورثه ففهم  
زوال الملك وبنين ان تصرف الوكيل لم ينافى ملك الموكل كان باطلا  
وان عاد قبل قضاء التام لم يملكه فقد تصرف الوكيل له وهذا بخلاف اذا  
تصرف الموكل بنفسه بعد الحق بدار الحرب فهناك انما لا ينفذ تصرفه لانه  
الدار حقيقة وكل بين المتصرف والمتصرف فيه وهذا غير موجود فيما اذا تصرف  
الوكيل وهو في دار الاسلام مع العبد وان قضى التام به لا وارت ثم جازى  
مسما وذلك العبد فانه في يده فزده التام عليه فان كان الوكيل عتقه  
او ويره فذلك وان كان باعه او وهبه او كاتبه لم ينفذ شئ من ذلك  
لانه عاد اليه على قديم ملكه باعتباره ملكه مع عتق والتدبير مستحق الا ترى  
انه لو رجع قبل قضاء التام بلى قد فنفذ عتق والتدبير فما صار مستحقا من العتق والتدبير  
لا يحتمل الا سها من بعد ذلك فقط التام به للوارث لا يكون بطلا لذلك  
التصرف بخلاف البيع والهبة والكتبة فان ذلك محتمل للقبض فيكون  
التام بالملك للوارث مبطلا لهذه التصرفات وى بعد بطلان التام  
الا بالجد يد وهذا لان بالعتق والتدبير مستحق الاول فيكون في معنى انها الملك  
لا ابطاله واذا عاد اصل ملكه في القام بعد رجوعه مسما بقضاء التام بلى قد  
بهية فاما البيع والهبة فطلعت للملك يعود الملك اليه بقضاء التام بلى قد  
عودا هو قاطع للملك بعد بطلان قضاء التام به للوارث ولو كان الوارث  
اخرجه من ملكه حين قضى التام به ثم جازى المرنه مسما فاشترى ذلك العبد  
في يده فانه ينفذ عتق الوكيل والتدبير الذي كان فعله بعد الحق وهذا شكل فان  
مسما بعد اليه ذلك الملك الذي وجد فيه التدبير والعتق وانما هذا ملك  
بسبب احده فيبقى ان لا ينفذ ذلك العتق والتدبير ولكنه قال هذا وان كان



لما كان من وجه فهو من وجه كائن ذلك الملك وما يعطى كجمل فخر القدا  
لذلك الملك كمولي العبد لما سورا اذا اخذ بالتمس من به المشتري جعل مبيعا الي  
قديم ملكه وما ادنى كجمل الفداء من هذا الوجه يكون اذا ما لو كان في يد داره فخر القدا  
عليه سواء لان الاستحقاق كان بقت العتق والتبذير وذلك لا يحتمل النقص  
فيظهر عند ظهور ملكه في المحل بقيام الاستحقاق كمن افرجته عتق ان تم شتره وهو  
نظير ما قال ابو حنيفة رحمه الله فيما اذا عتقه المنة بنفسه او بغيره ثم كمن افرج  
وقضى القضاة ببقائه فانه يعقبن به ميرا بالورثة ثم اذا جاء المنة مسلما بعد ذلك  
العبد الى ملكه بوجه من الوجوه اما من بالوارث بارادته او من بالمشتري منه  
بشره مستقبل فانه ينفذ ذلك العتق والتبذير فذلك هنا وكذلك لو كان  
الوارث عبيد المنة بعد قضاء القضاة ببقائه ثم جاء المنة مسلما فان ذلك العبد  
اليه مكانه ويجعل في الحكم كان الوارث كان كاتبه بامر يكون مكانه كاتبه  
جاسما واما المالك الباع في الحكم كان الرذال لم يكن من يده هلا ولو كان  
بذرا حرب ثم وكل مسلما بان ياتي ربيعة الدين خلفهم في دار الاسلام فبعضهم  
فهم يفعل الوكيل شيئا من ذلك حتى رجع المنة مسلما ثم فعل الوكيل ذلك فهو بطل  
لان اصل التوكيل هنا كان باطلا منه فانه وكله في حال كان لا يملك مباحة  
النصرف فيه بنفسه اصلا وبعد ما عتق من جهة البطلان في الوكالة لا يستقيم صحته  
ولو كان وكله بذلك في دار الاسلام قبل الردة او بعد ذلك المنة بجاهها فبعض  
الوكيل فيهم لان اصل التوكيل كان صحيحا ولم يعطل بمحذور خوف المولى بذرا حرب  
فاذا عاد مسلما قبل قضاء القضاة صار كان الذي لم يكن هلا ولو كان نكاحا  
ببقائه وقسم ميراثه ثم جاء مسلما فان تصرف الوكيل في ربيعة قبل قضاء القضاة  
على المنة كان تصرفه باطلا وان تصرف فيهم بعد ما قضى القضاة بدمهم على المنة  
كان تصرفه فيهم نافذا لان الوكالة بعد عتقها لا يبطل برؤال الملك الا ان يثبت  
انما بعدد اليه بقضاء القضاة بارادته فاذا سبق تصرف الوكيل قضاء القضاة بدم  
سعد لانه لم يصادف محذورا لاني ان المولى لو باشره بنفسه لم ينفذ اذا تصرف  
بعد قضاء القضاة بارادته فقد صادف تصرفه محذورا فانما هو تصرفه في كل  
رجلا مع عبده او عتقه ثم باع المولى نفسه ثم رده المشتري بخيار ردة او شراؤه  
قبل العتق او بعده بقضاء القضاة ثم تصرف الوكيل فيه فبعضه بقضاء الوكالة

زوال الملك ورجوع العبد الى المولى على الملك الاول بخلاف ما اذا رجع  
اليه بغير مستقبل فان هذا ملك حادث من كل وجه وهو ما وكله بالنصرف  
في الملك الذي كان موجودا في ذلك الوقت فلا تصرف فيه في ملك  
حدث بعده ولو كان الوكيل تصرف فيه بعد ما باع الوكيل قبل ان يرد المشتري  
عبده بخياره لم ينفذ تصرفه لانه تصرف وهو خارج من ملك المولى الا ترى ان  
المشتري لو عتقه في هذه الحالة عتق من جهة كليف يملك ينفذ عتق وكيل البائع  
في حال لو عتقه المشتري فبعضه عتق من جهة ولو ان المنة كان وكل عتقه  
وكذا في دار الاسلام ثم كمن بذرا حرب فاعتقه الوكيل ثم رجع المنة مسلما  
باصح الوكيل من ذلك جاز لان الخوف بذرا حرب اذا لم يتصل بقضاء  
في حكم الغيبة وذلك لا يمنع نفوذ تصرف الوكيل فيه وبخلاف ما يبيع  
العبد بنفسه فان هناك بعد البيع صار العبد كمال ينفذ عتق فيه من جهة غير  
المولى فلا ينفذ عتق وكيل البائع في هذه الحالة فيه واما ما يبيع والي قبل قضاء  
القضاة ما صار العبد كمال ينفذ عتق غيره فان الوارث لو عتقه في هذه الحالة  
لم ينفذ عتقه فلهاذا ينفذ عتق وكيل المنة فيه اذا رجع المنة مسلما بخلاف ما بعد  
القضاة ببقائه فقد صار هناك كمال ينفذ عتق الوارث فيه فلا ينفذ عتق من  
وكيل المنة في هذه الحالة ولو ان مسلما او منة في دار الاسلام اذن لعبده  
في التجارة ثم كمن بذرا حرب منة انصرف العبد فان تصرفه موقوف فان  
لم يقض القضاة ببقائه حتى رجع مسلما كان النصرف نافذا لو كان العبد اذنا  
على حاله وان قضى القضاة ببقائه بطل تصرف العبد وخرج من ان يكون اذنا  
لان محذور زال ملكه زوالا موقفا والادون في التي ردة يتوقف بحال قيام ملكه  
فاذا توقف زواله عن ملكه توقف الادون للعبد ايضا ويتوقف تصرف  
العبد لموقوف حكم الادون فاذا عاد مسلما قبل قضاء القضاة فقد نزل ملكه على كماله  
سعد تصرف الادون ويكون اذنا على حاله فاذا قضى القضاة ببقائه فقد نزل حكم  
زوال ملكه فينصرف حكمه كغيره ايضا ثم اذا عاد مسلما عاد العبد الى ملكه لم يكن اذنا  
الا ان ياذن لانه مستقبلا لان ما تصرف محتمل للنقص مستقبلا بقضاء القضاة  
ببقائه ثم لا يعود الا بالتجديد وانما اورد هذا ايضا لما سبق من الوكالة وعبد  
نفس المصارفة ايضا اذا تصرف المصارفة بعد كفاي ربال ثم رجع



مسما قبل قضاء القضاة بمحاكمة نفقة المتصرف على المضاربة وكان الرجحان  
على الشرط وان قضى القضاة بمحاكمة لم ينفذ شيء من نفقته على المضاربة وكان متصرفا  
لنفسه له الرجحان وعليه الوضعية ويكون ضمانا لاس المال ثم اذا جاء المدة  
بعد ذلك لا يتغير هذا الحكم بحجة لان المضاربة بطلت بقضاء القضاة على ما كان  
ولم ينعقد القضاة بمحاكمة حتى عاد الى دار الاسلام مرتدا على حاله فنقد صافي الحكم  
كان للحقوق بدار الحرب لم يوجد منه اصلا وقبل المحاكمة اذا تصرف المتضارب  
نفقة على المضاربة في قول محمد رحمه الله وكان متوقفا في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
الاخلاف الذي بينا في تصرفات المدة بنفسه بعد الردة قبل المحاكمة وان كان  
القضاة قضى بخلافه ثم رجع مرتدا فلا سبيل له على ما له لانه صا بقبض القضاة كما ثبت  
حكما وسبب ذلك ردة في بقى هذا السبب يعني هو ميت حكما وان رجع الى  
دارنا فلهذا كان المال لوارثه على حاله لا سبيل للمدة عليه الا ترى انه لو رجع  
كان المال للوارث الى ان يقضى القضاة برده عليه فاذا رجع مرتدا الى دار  
الاسلام كان الباقي على ملك الوارث ولا يقضى القضاة برده عليه ولكنه يرضى  
الاسلام عليه فان ابي قتادة وان قال رد على مالي واجلي في دار الاسلام  
اجلا حتى انظر في امرى فان القضاة لو جده في الاسلام ثمة ايام لا يريده على  
شيء وقد بينا هذا فيما سبق وروينا فيه حديث عمر رضي الله عنه حيث قال  
لا طينتم عليه اب ب ثمة ايام واعطيتوه كل يوم رغيفا فلعده راجع الحق والارادة  
عليه ما لم يسلم لما بينا انه ملك بقضاء القضاة وجوزة حكما يكون بالاسلام فالحال  
يظهر ذلك لم يرد عليه شيئا من ماله وان قيل عندنا مسح وليس بالارادة  
ان للقاضي ان يقضه في الحال ولا يوجب ان ابي ان يسلم بقوله بعض الفقهاء  
ان عليه ان يوجهه قد بينا فيما سبق ولو كفت المدة بدار الحرب بقضاء القضاة  
ميراثها لورثتها ثم جاءت مدة ما بان وطلبت مالها لم يرد عليها شيء ذلك  
لانها صارت ملكة لغير القضاة فلم يظهر فيها سبب الجحوة حكما لا رد عليها  
شي من المال ولو جاءت مدة قبل قضاء القضاة على غيرها فان جاءت بعد ان  
كانت قبلا لم يلين لانها بالحقوق بدار الحرب صارت حرة وكبرية  
اذا دخلت دارنا بغير ما كان كانت قبلا وقسم ميراثها بين ورثتها لانها صارت  
ملكها حكما حين جئت قبلا فلو لم ينفذ الجحوة جوة لانها بالحق خرجت من

ان يكون المالكية المال فلهذا كان المال لوارثها وان جاءت ما بان صنعت  
في مالها اجبت وجبت واجبرت على الاسلام لانها اذا وجبت قبل قضاء القضاة  
ما بان صار الى حق كان لم يكن وقبل المحاكمة بدار الحرب كان نفقة تصرفها في  
مالها فلهذا كانت بعد ما رجعت الا ان في العفل الاول ما كانت لا يترق قبل  
الحقوق لكونها من اهل دار الاسلام وهي بدار الاسلام فانها اذا دخلت صارت  
من اهل دار الحرب نفقا ما بها مشرق اذا دخلت بغير ما بان واذا دخلت ما بان  
فاعطا الا ما منع استرقاقها نفقة عادت به كما كانت قبل الحق  
وان قال المسلم لعبده اذا جاء يوم النحر فانت حر اقل ذلك بعد ايام ثم  
لم يجر بدار الحرب فلم ينعقد ميراثه للوارث حتى جاء يوم النحر فان حكم العتق يكون  
موقوف لان العتق لا ينفذ بدون قيام المالك في المحل عند وجود الشرط و  
بين ان زوال ملكه قد توقف بمجوفه فلهذا كان حكم العتق فان جاء قبل  
القضاء لم يجز نفقة ذلك العتق وان كان القضاة قضى بمحاكمة قبل مجي يوم النحر  
والعبد في ملك الوارث ثم عاد المدة مسلمان نفقة ذلك العتق وان رجع  
العبد عليه لان السقلى بالشرط عند وجود الشرط كالمحرقة قد بينا انه لو كره غنمه  
بعد ما قضى القضاة بمحاكمة كان العتق باطلا على كل حال فهذا مثله ولو رجع  
مسما قبل مجي يوم النحر لم يجز جأ يوم النحر فان كان بعد قضاء القضاة ورد العبد  
عليه عتق فمجهلة لان العتق كان صحيحا وقد وجد الشرط وهو ملك له  
وان جاء يوم النحر قبل ان يقضى القضاة يرد عليه لم يعتق العبد لانه وجد الشرط  
والعبد ليس في ملكه فان الملك لا يعود اليه الا بقضاء القضاة فلهذا لا ينفذ  
العتق ولو جاء يوم النحر بعد المحاكمة قبل قضاء القضاة به ثم قضى القضاة به لوارثه فانه  
نفقة تصرف الوارث فيه لما بينا انه يقرر زوال ملكه بقضاء القضاة من وقت  
الحقوق وانما وجد الشرط بعد ذلك فلهذا لا يعتق من جهة وكان ملكا للوارث  
نفقة فيه نفقة فان لم يتصرف فيه حتى رجع المدة مسلمان فرد عليه لعبد فانه  
من جهة لان الشرط وجد في حال توقف ملكه فان تمام الزوال لم ينعقد  
القضاة فثبت به استحقاق العتق في ملكه وارجع اليه وقد رجع اليه على ذلك  
المالك وذلك لو كان الوارث كاتبة لانه رجع اليه فديم ملكه بعد الوارث  
فنفذ ذلك العتق ويقتطع به الملك به استغناء عنها ولو كان قال لا مئة



جاء يوم النحر فانت حرة ثم كفى بدار الحرب مرة انقضت القضي بها الوارث  
فانقضت الوارث ثم كفت بدار الحرب مرة فبقيت كائنتها وحيث  
على الاسلام بمنزلة الحركة الاصلية اذا اردت وكفت فان سلمت ثم جاء  
المرتد مسلما فاسترا ثم جاء يوم النحر وهي في ملكه لم تنقض بخلاف جميع ما سبق  
لان هذا العتق كان منهيا ملكه وقد بطل ذلك الملك اصلا حتى نقض العتق  
فيها فكان هذا ملكا حاديا من كل وجه ووجه زفرية اصلها فيما اذا قال لأمته اذا  
دخلت الدار فانت حرة ثم انقضت فارتدت وكفت بدار الحرب ثم  
فعلها ودخلت الدار لم تنقض الا على قول زفر رحمه الله

**باب المرتدين كيف يحكم فيهم**

قال رضي الله عنه المرتد يقتل ان لم يسلم حرا كان او عبدا لقوله صلى الله عليه وسلم من  
دينه فافتره وهو يوم الا حرا والعبدة للمولى العبدان يقتله بنفسه ان شاء ففعل  
ابن عمر رضي الله عنهما بعد له تصرف ولانه بالردة صار كالحربي في حكم القتل لكل  
مسلم قتل الحربي الذي لا امان له الا ان لا فضل له ان يرفعه الى الامام  
هو الذي يقتله لان فيه معنى المحرقة واستيفاء المحرقة الى الامام والمرادة لا يقتل  
حرة كانت او امة ولكنها تحبس كجبر على الاسلام ان كانت حرة وان كانت  
حرة امة واهلها بمن جوار الى خدمتها ونعت اليهم بسجنهم بها وكبرها على الاسلام  
لان جبرها كحق الله تعالى وحق المولى في خدمتها مع عدم حق الله تعالى في  
جبرها وان سبب المرتد فاب ثم ارنه حتى فضل ذلك ما راقبت فونه  
ابن هذا قول ابراهيم رحمه الله وكان على ابن عمر رضي الله عنهما يقولان ان  
من كان عا وفضل لظلم قوله تعالى ان الذين امنوا ثم كفروا الآية ولا ينظر  
انه مستتر في غير ما سبق ولكن استدلال بقوله تعالى ان يفتنوا فليفتنهم ما قبل  
ثم توبته بعد التبت تعرف بما تعرف به في المرة الاولى لانه لا يكون التوب  
على صغيره وانما يعبر عما في قلبه لانه ولا حجة لهم فيما يستدل به لانه قال ثم  
ارادوا الكفر لم يكن الله ليغفر لهم واذا تاب فقد اذوا انما لا يغفر عن ابى  
رحمة الله انه يقتل غيبه ولا يستتاب اذا اكره ذلك من لان الظاهر ان  
ديننا الحكم على الظاهر جاز فيها لا برقم على حقيقته وامارة المرتد بعد طلب

سواء قبل بعد الردة او لم يقتل الا على قول سعيد بن المسيب فان لم يقتل  
فعلها اربعة اشهر وعشر او هذا ليس بقوي لان الفقرة وقعت بالردة ثم لا يتغير  
حكم تلك الفقرة بالقتل بعد الردة فلا يتغير العدة ايضا بمنزلة الوارث في  
صحة ثم مات او قتل ولو اصاب بالردة او قد قاتل قبل الردة او بعد ثم كفى  
بالدار ثم جاء ثانيا فاجتمع ما صنع بخلاف ما اذا اصاب ذلك بعد النحر  
لانه بالحق صار حروبيا وحربي اذا اصاب من ذلك ثم يسلم لم يكن له الردة  
والاول اصابه في حال هو من اهل الاسلام وهو في طيب على حاله فزفر رحمه  
الله في ذمته الا ان لم يجز بتعدا ذمته لان يد الامام لا فضل له فاذا وصلت اليه  
اليه كان مواخذا بجميع ذلك ولو ان اهل بلدة ارنه واحدا حتى تصارت لهم  
دار حرب ثم وقع الظهور عليهم فانه يقتل جالهم وتبني ناسهم ودارهم كما  
فعله الصديق رضي الله عنه بني خبيثة حين ارنه وان قال الباقين ظفر  
المسلمون بهم ارنه وناقط وانا لمسات على ديننا في قولهم يقتل  
بما هو الاصل وهو الاسلام فلا يسبى واولادهم الصغار بمنزلة نساء الام  
اذا بقيت مسلمة فالصغير يكون تبعا لها الا ان يقوم البنية من المسلمين  
بالردة ولا فضل في ذلك شهادة اهل الذمة لان اليهود يزعمون انها مرتدة  
والمرتد كالمسلم في انه لا يكون شهادة الذمي حجة عليه وشهادة من له في الغيبة  
لص من المسلمين عليهم بذلك لا تقبل قياسا لما فيه من المنفعة  
ولا فضل استحسانا لان الشركة عانة وهي لا تسع قبول الشهادة وقد تقدم  
ولو قلنا ان قدر ارنه ذلك استسلم قبل فطره وانما لم يقبل قولهم لانهم ان  
يدعين اسلاما حاديا فلا يقبل قولهم في ذلك الما كجته بمنزلة اهل الحرب اذا  
وقع الظهور عليهم فزعموا انهم كانوا اسلموا قبل ان يقع الظهور عليهم لم يقبل قولهم  
في ذلك وجعلوا كائنتهم كالمسلم فكذا ذلك في المرتدات وعلى هذا النقص  
اهل الذمة العهد كان الجواب فيهم كالجواب في المرتدين لان شهادة اهل  
الذمة عليهم من مفضل العهد بها مقبولة لانهم ذميات واستدل عليه رضي  
ان عتق من عمالة ارنه في زمن الصديق رضي الله عنه فاما اخذت امرته  
فان كانت ان كان عتق ارنه في الم كغزاة فحق سبيلها وسبيل ولدانها علم  
ان التمس في الاصل كن مسلمات فان لم يعلم ذلك فهو في ذمته



وحد في دار الحرب ومن وجد في دار الحرب فهو حربي ما لم يعلم له اصل الاسلام  
الا ان يكون عيّن سبباً للمسلمات فقد بينا ان حكمها يصل في الاسلام  
فاذا وقع في قلب المسلمين بنو صادات وجب تحية سبيلهم وسبيل  
اولادهم فان كان في حجر امرأة صبي وقد نزل زوجها او لم يعلم هل كانت  
زوج ام لا فقلت هذا بنى صدق في اسلام الولد وان لا يكون قبل ان يذام  
دينه وخبر الواحد في مسئلة مقبول رجلا كان اذارة ولكن لا يجوز ان لا يثبت  
وهو الجبل الذي كتب فيه عمر رضي الله عنه الى شرح ان لا يورث الجبل الاثنية  
ولكن يجعل مسلماً لكونه في يد مسلمة كحرمانه وكذلك لو قالت هو ابن امرأة  
مسلمة او دعيته وان قالت هو ابن امرأة كانت من اهل هذه الدار او دعيته  
وامنت وهي حرة مسلمة لم يصدق على ذلك لانه لم يعرف اصل الاسلام  
لذلك المرأة فلا يكون هذا منها اخبارا باسلام الولد وحسبه ولكنه يكون في  
كونه موجد في دار الحرب ثم يمسائل على الاصل الذي بينا ان فرد وجد في  
دار الاسلام اذ اعلم انه من اهل الذمة فانه يكون القول قوله ولا يعرض له من  
وجد في دار الحرب لا يقبل قوله في ذلك الا بحجة لان دار الاسلام دار من  
من يوجد فيها يكون ابنها عتقاً لظننا بهر يكون مقبول القول بشهادة الظاهر  
ودار الحرب دار سبي واسترقاق فمن يوجد فيها يكون مسلماً بالان  
سبب الامن والعصمة لنفسه بالبنية ولو ان اهل دار نقضوا العهد وجازوا  
فلا ظهر عليهم المسلمون قال رجال منهم انقضوا العهد فمن بعض فان كان  
اصل العهد معلوما لهم قبل النقص فالقول قولهم لان ما عرف ببنوة فاصل  
بقاوه حتى يعلم ما يزنه فان شهد عليهم قوم من المسلمين او من اهل الذمة  
بأنهم قتلوا منهم المسلمين فقد ثبت بالحجة سبب نقضهم العهد فان قالوا  
اكرهوا على ذلك لم يقبل ذلك منهم لانهم به عود معنى حقيقاً معروفاً  
ما ظهر بالحجة فلا يقبل قولهم في ذلك الا ان يقبلوا عليه بنية من المسلمين  
شهدوا انهم قتلوا لهم لقتلهم او لمقاتلتهم معاً كانوا احراراً لا سبيل عليهم لان  
الابن ببيت بالبنية كانت بيت معانية فتخرج به قولهم من ان يكون سبيل  
نقض العهد وان كان لا يحل لهم ما صنعوا باكره وان شهدوا انهم كانوا احراراً  
في دارهم لاني دار الحرب وانهم كانوا يعطرون في دار الحرب على ان

عنهم الى المسلمين قالوا كراه لا يثبت بمثل هذه الشهادة لانهم شهدوا ببيت  
الاكراه عنهم وان لم يعلم اصل الذمة للمسلمين قالوا هذه المقالة كما توافقنا ان  
يقبل بنية على اصل الذمة لهم لانهم وجدوا في دار الحرب وان انهم المسلمون  
في صف المشركين ومنهم السبوف قد شهدوا انهم لم يقاتلوا احد فقلنا  
اكرهوا على ذلك فالقول قولهم لان ما ظهر للمسلمين منهم لا يكون نقضاً  
للعهد فان شهدوا بنية من المسلم لا يكون نقضاً لانه فذلك اذا ظهر  
قال قد كنت نقضت العهد معهم ولكني كنت رجيت عن ذلك لم يقبل قوله  
الا بحجة لانه اقرب الى ما عرف من اصل الذمة له ثم ادعى امر احاداً لا يعرف  
فلا يقبل قوله الا بحجة ولان المسلمين راوا رجلاً من النصارى في دار الاسلام  
يتجروا يعرفون حاله ثم فتحوه بنية من دار الحرب فوجدوه فيها فقالوا ان  
من اهل الذمة اسرى في اهل الحرب امكن تاجراً فيهم فالقول قوله لانهم عرفوه  
من اهل دار الاسلام الا ترى انه حين رواه في دار الاسلام لو ارادوا النقص  
تقال ان ادعى كان القول قوله في ذلك فذلك اذا وجدوه بعد ذلك  
في دار الحرب وهذا لانه لو قال لهم ان ادعى قبل ان ياتوه كان القول قوله  
في ذلك فذلك اذا قال لهم بعد ما اخذوه وعلى هذا القول يكون رواه قبل  
الا انه شهد له شاهدان من المسلمين انهما راياه في دار الاسلام فهو دعي  
ان بيت بالبنية كانت بيت بالبنية كانت بيت معانية وكذلك لو ادعى  
انه مسلم في جميع هذا فان كان عليه سبباً للمسلمين فلا اشكال في ان القول قوله  
وان كان عليه سبباً اهل الكفر فقال اكرهوا في حتى ترتب بهذا الرضى فالقول  
قوله ايضا لانه قد علم اصل الاسلام له اذ الذمة باعتراكه في دار الاسلام ثم لا  
يرفع ذلك مجرد الرضى لان ما قال محتمل شهيد به الظاهر فان من يقي بين قوم  
بما لقون له في الطريقة قد تميزا بزيهم مقبلة فلهذا كان القول قوله ولان  
صاحبوا وصاروا ذمة وقع ذلك عليهم وعلى انهم لان التتابع للرجال  
ولا منهم يقتلون الذمة ليعتقوا في ما كنهم وسكنهم ان يكون بالبيت والدار  
فان يمتوا المسلمين انما اخذوا العهد لا نقض دون شأن كان في دارهم فبالا  
من دخل منهم في العهد لان الدليل انما يعتبر اذا لم يوجد التصريح بخلافه فلهذا  
التفاتا العفار من الاولاد فهم متبع لآباء الذين اخذوا العهد فليس عليهم



ولودخل حربى دارنا بمان لم علب اهل الشرك على ملك الارضى صارت دار  
 حرب ثم ظهر المسلمون عليهم فوجدوا ذلك الرجل فيهم فان كان غلبوا على  
 الدار من اهل الدار التي كان المستامن منها فهو في المسلمين لان الامان قد  
 بينه وبين المسلمين حين حصل هو في دار حرب اليها بوقوته الا ترى ان لو كان  
 رجع الى داره لكان انتهى به الامان وقد صار هذا الموضع في حكم دار حربي علب عليه  
 اهل الشرك وان لم يكونوا من اهل داره بان كان المستامن من الروم والذين ظهروا  
 على هذه الدار قوم من الشرك فان كانوا اسروه ومنعوه من الخروج فهو في ذمة  
 على حاله حتى اذا ظفروا بالمسلمين كان حاله ما وصل اليه مانه وانما يتحقق الامان  
 بهذا ولا نه اسير فيهم فكانهم اسروه من دار الاسلام واخرجه بدارهم فان الدين  
 غلبوا لم يمنعوه من الخروج الى دار الاسلام فقام بين اظهريهم خيرا وهذا  
 منه للعهد لانه رضى بالمقام في دار الحرب والارضى بالمقام في دار الاسلام  
 لا يكون في امان من المسلمين اذا كانوا اسروه في دار الاسلام الا ترى انه لو خرج  
 فيهم واشترى المسلمون ثم وقع الظهور عليه كان فيا كغيره من اهل تلك الدار وذلك  
 لان مستامن من الروم في داره بد الخرج الى الشرك بمان او بغيره كان  
 الامان الذي بينه وبين المسلمين فكذلك سبقي الامان في هذا الفصل  
 اسروه اولم بأسروه فاجاب سواك انه دخل اليهم باختياره ولان جلا من الروم  
 سال المسلمين ان يدخل اليهم بمان فيخرجهم الى الشرك فباني بالشفقة الى الامان  
 من ذلك الموضع وتخير فيها فاعطوه الامان على ذلك فهو من اهل دار الاسلام  
 الشرك فاذا دخلها فاما ان له من المسلمين لم يرجع الى دار الاسلام لان المسلمين  
 انما اعطوه الامان في دار الاسلام لان في دار الشرك الا ان يكونوا في لواله انت  
 اذا دخلت دار الاسلام الى ان يعود اليها ويرجع الى دارك فحينئذ هذا النص  
 باخط الامان له في دار الشرك ثم ان بذالية المسلمين وهو في دار الشرك فباني  
 باطل وهو من حتى يرجع الى بلاده لانهم انما بينه واليه في دارهم من فيها كان  
 هذا وبندهم اليه دار الاسلام سوا قد عرف ان السبيل يصح الا بعد تبليغ المستامن  
 مانه واعادته الى ما كان عليه انه علم

**باب العبد وغيره ثم يرجع الى مولاه او لا يرجع**

العبد الماسور اذا مات مولاه ثم وقع في الغيبة فحضر ورثته بعد ما وقع في الغيبة فان  
 وجدوه قبل الغيبة اخذوه بغير شيء وان وجدوه بعد الغيبة اخذوه بالقيمة لانهم كانوا  
 بمقام مورثهم وهذا الاخذ احدته الى قديم الملك بطريق الفدا فيكون بمنزلة هذا  
 العبد الجاني من الجناية والورثة يغفرون في ذلك مقام المورث وبذلك الحكم  
 التسفيع فان التسفيع اذا مات لم يكن الورثة حتى الاخذ بالسفيع ولا يغفرون  
 في ذلك مقامه لان حتى الاخذ بالسفيع باعتبار الجوار الذي كان للمورث فيكون  
 قد زال بموته وجار الوارث حادث فلما يكون له حق الاخذ فاما ههنا حتى الاخذ  
 باعتبار الملك القديم ولا يتغير ذلك بموت المورث والورثة يخفون في ذلك  
 الملك لو كان قاتلا فذلك في حق ما ثبت باعتباره ذلك الملك وان اراد  
 ذلك بعضهم وكرهه بعضهم بعد الغيبة فليس الا ان ياخذوا جميعا او يدعوا لانهم  
 لعبد وانه الى قديم ملك الميت حتى اذا ظهر عليه دين سيج فيه وهو في حيوة لوارثه  
 البعض دون البعض لم يكن له ذلك فذلك الورثة بعد موته وان في بعضهم  
 ان يعفيه وقال بعضهم نحن نعذبه بالقيمة فلهم ذلك ولكنهم يكونون متطوعين  
 في الفدا لان العبد يعود الى قديم ملك الميت فيكون مبرا ما بين ورثته وهم غلبوا  
 بالفدا في غضب من ابى منهم ان ليس لهم ان يزموهم ديناً واولادهم ان  
 هذا نظير الفدا من الجناية وكذلك ان كان فيهم موصى له بالثمن لا شريك  
 الورثة في التركة بانه من الوصية فهو كاحد الورثة في حكم الفدا ومن حضر من وصي  
 او وارث او وصى له فاراد العذبة فله ذلك وان غاب عاثة الورثة لان  
 الحاضر خصم عن الميت وانما يعيده بالاخذ الى قديم ملك الميت والحاضر خصم  
 ذلك عن الميت كما في الفدا من الجناية وان حضر الموصى له بالثمن فاختاره  
 فحججه الذي وقع العبد في سهمه ان يكون العبد للميت فقام الموصى له بالثمن عليه  
 بذلك قبلت بنية وكان خصما لانه شريك الورثة في التركة فيكون خصما  
 عن الميت كاهنهم واذا فاه بجميع القيمة واخذوا اعطاه الله التمسك بالعبد  
 وجعل الشئين مجبوسا للورثة الى ان يحضروا فباخذوا فان حضروا وحججوا وصية  
 الموصى له لم يفتت الله الى حجوهم لان الذي وقع العبد في سهمه كان حجة لهم  
 عن الورثة في ان يست الوصية عليه فهو ولا يثبت على الورثة سوا ولو كان الذي  
 حضر عنهم من غير الميت لم يكن خصما لمن وقع العبد في سهمه لا يحتاج الى اثبات



دينه في ذمة الميت ومن وقع العبد في سهمه ليس يخصم في ذلك عن الميت  
فاما الوصي له ثبت حتى لاخذ لنفسه العبد الذي في يده بمنزلة الوارث  
كان خصما له وان اقر الذي وقع العبد في سهمه انه غريم الميت لم يقر العبد  
بذبح العبد اليه بقبضته لان الدين باقراره لا يثبت في ذمة الميت ولكن ان  
حضر وارث او وصي فابى ان يفدي فاد الغريم ان يفدي جعل الوارث  
او الوصي خصما للغريم حتى يثبت الدين عليه لانه قائم مقام الميت في اثبات  
الدين عليه بالبنية ثم كان للغريم ان يفدي حتى يباع له في الدين وان كان الوصي  
حين حضر قوله بالدين لم يتفقد الغريم بذلك وقبل له بات بنية على ذلك ولا  
يخرج الوصي من حصومته اقراره بالدين لانه قائم مقام الميت فيما يرجع الى النظر  
والاقرار بالدين عليه ليس فيه ذلك في نفسه فهو كالاجنبي في ذلك اذا بطل  
اقراره بالدين صار كأنه لم يوجد أصلا وان كان المقر بالدين احد الورثة كان  
لغيره ان يفديه بقبضته لان الدين قد ثبت باقراره في نصيبه ثم اذا اخذ العبد  
الشيء بغير مضيق سائر الورثة حتى يفدوا فغيروا ويكروا ويبيع حصته الوارث  
المقر للغريم في دينه لان اقراره حجة في حقه والدين ان ثبت باقراره في حصته  
كالتأب بالبنية وان حضر المولى له بالثبوت فاقرا الذي وقع العبد في سهمه  
بوصيته فله ان يفديه بقبضته لان ان ثبت بالاقرار في حق المقر كان ثبت  
بالبنية ثم اذا حضر الورثة فجدوا وصيته فالقول قولهم ويقال للورثة ادوا للغريم  
ثبوت الفداء وحده والعبد لانه في مقدار الثلث انما ادى الفداء على ان يفدي  
ملكه فلا يكون متطوعا في ذلك فاما في الثلثين فانما ادى الفداء على ان يفدي  
ملك الورثة فكان متطوعا في ذلك وكذلك لو ادعى الوصية بالعبد والبنية  
بجانبها فان الورثة ياخذون العبد منها اذا اعطوه جميع الفداء ان اجابوا ذلك  
لانه في الكل منها ينفذ ملك نفعه فالعبد كله وصيته ربحه اذا كان يخرج  
ثبوت ما له فلهذا لم يكن متطوعا في شيء من الفداء وان كان الوارث او الوصي له  
انما حضر قبل القسمة فليس له ان ياخذ حتى يقيم البنية على ذلك لان الاجنبي  
المسلم فلا يثبت الاستحقاق عليهم الا بحجة ثم اذا قام البنية اخذوا بغير شيء  
فادالى قديم ملك المورث وكان ميراثه ولو وقع العبد في سهم رجل من  
مرض الماسورة فله ان كان ذلك جازا سوا كان من وقع في سهمه الوارث

الميت او اجنبا سوا كان فيه محاباة او لم يكن وسوا كان حديد بن كبطا لم  
يكن وكذلك ان سلم للميت من العبد وفان المحاباة انما يظهر في هذا الفصل  
لانه بهذا التسليم لا يملكه شيئا انما يبطل حقا ليس مال ولا يرد الا على من عنه  
بالمال بحال فكان هذا بمنزلة تسليم الشفعة وتسلم المريض شفعة بغير مال  
يكون صحيحا على الاطلاق فهذا مثله وكذلك لو ساد به بالعبد بيعا مستقبلا  
لان هذا دليل التسليم منه فيكون كالنسخ بالتسليم كما في الشفعة فان قيل  
فقد قدم ان الاخذ بالقيمة بمنزلة الفداء من الجناية فعلى ما ينبغي ان لا يبيع ذلك  
من المريض في حق دارته فلا يسلم له المحاباة التي يكون بعبارته فلهذا اذا كان  
ينصرف ملك الوارث والا وهو هنا ليس بملك الوارث شيئا فقد ملك الوارث  
العبد بالشر او بوقوعه في سهمه فلهذا صح تسليمه في حق الوارث وهو نظير الا  
برأ عن الكفالة بالنفس والعفو من دم العمد فان ذلك صحيح من المريض مع  
دارته كما يبيع من الاجنبي والذي يوضح ما قلنا ان من وقع العبد في سهمه  
من اسقاط حتى لاخذ بالاعاق والتبذير ولا يصير به ضمانا شيئا فثبت هذا  
ان هذا الحق ضعيف ذي فرق بين ان يسقط الحق بمصرف من وقع في سهمه  
وبين ان يسقط باسقاط المريض ولو مات الماسورة ولا دارت له ميراثه  
بجناحة المسلمين والامام نائب عنهم في ذلك فان عرف حاله قبل القسمة  
اخذه لبس المال بغير شيء وان عرفه بعد القسمة فان ساء اخذه لبس المال بقبضته  
وان ساء تركه وان دجده في يد رجل اشراه من العبد وبجسماته وقيمة الف  
قالا ولي له ان ياخذه بالثلثين لما فيه من الخط للمسلمين فاما اذا دجده في يد من  
في سهمه فحق الاخذ انما يكون بقبضته وليس فيه منفعة ظاهرة للمسلمين لان خصمهم  
في المأبى دون العين فلا يستغل ماخذه الا ان يرى فيه خط للمسلمين ولو  
ان الماسورة دجده في يد رجل اشراه من العبد فلم يطلبه حتى مضى زمان  
ثم جاء يطلب اخذه بالثلثين فلهذا ذلك بخلاف الشفعة فان التسليم او لم  
يطلب بعد اعلم بابيع شفعته لان سكوت الشفع انما جعل سببا لدفع الشفعة  
عن المشتري فان التسليم يمكن من نقص صرف المشتري بالاخذ بالشفعة فلم  
يجعل سكوت سببا لتعطيل ملك المشتري وتقدر عليه التصرف فيه فلهذا  
جعل سببا وانه المعنى لا يوجد هنا فان الماسورة ماخذه من بين كجبه



في يده ولا سقض شيئا من التصرفات الا ترى انه لا ينقض القسمة ياخذ  
مجاها فلا حاجة مما الى ان يجعل سكوته سببا ولو كان العبد الماسور لصبي صغير  
اب او وصي فاشتره رجل منهم محسنة بقيمة الف فلم الوصي او الاب  
حق الصبي في ذلك جاز التسليم في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله  
ولم يحرف في قول محمد وزفر رحمهما الله على قياس الشفعة فان في الموضوعين جميعا  
بهذا التسليم لا يخرج من ملك الصبي شيئا ولو كان المشتري من العبد واشتره  
بالف درهم وقيمة محسنة فاراد الاب او الوصي ان ياخذ ذلك للصبي  
بالتسليم لم يكن لهما ذلك لما فيه من العين الشديدة على الصبي بمنزلة المشتري  
له عدايا ويحسنة بالف درهم الا ان هناك يكون مشترا لنفسه  
لا يكون اخذ الشفعة لانه غير ملك الاخذ لنفسه هنا بغير رضا المشتري من العبد  
فانه لا اخذ يعيده الى قديم الملك ولم يكن الملك فيه له في الاصل وانما كان  
ذلك للصبي فلهذا لا يجعل اخذ الشفعة وان ظهر المشترون على ارض من  
المسلمين فصارت وارثك ثم غلب المسلمون عليها فمن حضر من اصحابها  
قبل القسمة اخذ بغير شيء ومن حضر بعد القسمة اخذ ببعثتها ان حبس لان  
الارض مال السلم كسائر الاموال فان بناها من وقعت في سهمه ثم حضر  
القديم فليس له ان ياخذ لان التبا سبها لا وليس له ان يسقض اب  
ياخذ كما لا يكون له اسقض سائر التصرفات بخلاف الشفع وانما يظهر  
الموهوب له يعني في ارض الموهوبة ثم يريد الواهب الرجوع فيها هناك  
لا يمكن من ذلك لان التبا استهلك فلهذا امتد ذلك قال ابو حنيفة  
رحمته الله في المشتري لارض شرا فاسد اذا بناها فليس للبائع حق الاسترداد  
بعد ذلك معلوم ان حق البائع اوجب من حق المالك القديم هنا  
فان لم يقض انصحه له لا اخذ لاجل التبا ثم يرد الباقي بناء حتى عاد كما كان  
فلما ملك القديم ان ياخذ بالعداها لان المانع كان هو البناء وقد زال  
المانع فمكن من اخذ بمنزلة الواهب يريد الرجوع فيها بعد ما نزع الموهوب  
بناء وكذلك لو كان ثانيا في بناء اهل الحرب حين اعدوا لان الملك  
القديم انما ثبت له حتى لا اخذ فيها كان مملوكا له وهذا التبا له فلا جدت له  
حق اخذ التبا ويتغير عليه اخذ الارض بدون البناء فان يرد من وقع في

التبا كان له ان ياخذ الارض بقيمتها لزوال المانع ولو كانت الارض مبنية  
حين اخذ المشترون فوعدت في سهم رجل من المسلمين كان للمالك الاول  
ان ياخذ بقيمتها مبنية يوم وقعت في سهمه لانها كانت في الاصل  
فلهذا ان يعيد لا ياخذ الى ملكه كما كانت فان لم ياخذ حتى جعلها من  
وقعت في سهمه مسجد المسلمين ففعلوا فيها ولم يرد فيها بان او كانت ارضا  
فجعلها صدقة موقوفه للمساكين او جعلها مقبرة او جعلها خانا للمسلمين ثم جازها  
الاول فليس له ان ياخذ لانها حررت عن ملك العباد بما احدث فيها  
من التصرف فكان هذا ياتس العبد اذا عتقه من وقع في سهمه وهذا  
المالك القديم ياخذ من غير ان ينقض التصرف ويرون بنقض التصرف  
هنا لا يمكن من اخذ بالقيمة فانها لم تصرف في ملك احد حتى ياخذ بالقيمة  
وبه فارق الشفعة فان الشفع يمكن من نقض تصرف المشتري فاذا  
تصرفه رجعت الى ملكه كما كانت فكان لان ياخذ منه فان عود  
ما حول المسجد وانتقل عنه اليه فقد رجع الى ملك صاحبه على اصل محمد رحمه  
وبه يزول المانع فكان للمالك الاول ان ياخذ بالقيمة وكذلك لو كان  
الماسور فرسا ففعل من وقع في سهمه حبس ثم حضر المالك الاول فلا يسئل عليه  
وهذا قول محمد رحمه الله فانه يجوز الوقف في العقار والمنقول فيما فيه العادة  
فاما على قول ابي حنيفة رحمه الله الوقت لا يتعلق به الذوم ولا يخرج العين  
من ملك صاحبه فكان للمالك الاول ان ياخذ في المسجد خاصة فان  
ذلك يتعلق به الذوم فجميع المالك الاول من الاخذ باعتبار ان لا يمكن  
من نقض التصرف ولهذا لا سقض القسمة ولا بيع من وقعت في سهمه  
وان كان له في ذلك منفعة لتفاوت يكون بين القسمة والقيمة الا ان  
بعد البيع من غيره هو محتمل للنقل من ملك الى ملك فكان حقه في الاخذ  
وبعد التصرفات التي بناها ليس محل التملك بعوض ولا بغير عوض فلا يكون له  
ان ياخذ الا ان يعود ومحل التملك والملك بمنزلة العبد اذا كانه من وقع  
في سهمه فليس للمالك ان ياخذ فان عجز الجانب كان للمالك ان ياخذ  
بقيمته لزوال المانع وكذلك لو جعل من وقع في سهمه رهن عند انسان  
بين له عليه فليس للمالك الاول ان ياخذ حتى يفك الرهن لانه يتعلق



الموت حق لازم للموتى فان افكده كان له ان يأخذه منه بالقيمة زوال  
المانع وان قال المالك الاول ان اودى الدين واخذه بالقيمة جبر اليمين  
والموتى على ذلك لوصول كمال حق الموتى اليه ويكون متطوعا في اداء الدين  
لا يرجع على اليمين شي من لانه لم يكن مجبرا على اداؤه ولا محتاجا اليه فقد كان  
يمكن من ان يصير الى ان يفكده اليمين ثم ماخذه ولو اوجره من دفع في سهم  
من رجل به معلوم وقبض الا حرم حضر المالك الاول فله ان ينعقد الا حرم  
ويأخذه بالقيمة لان الا حرمه سقض بالاعذار وتبوت حق المالك الاول  
في الاخذ عند سقض به الا حرمه وان كان لا سقض به سائر التصرفات  
منه حق البيع في الاستبراء والنفذ البيع يكون عند ان بعض الا حرمه  
سائر التصرفات وتبوت حق المشتري في الرد بالعيب يكون عند ان  
يقض الا حرمه دون سائر التصرفات ولو كان الذي دفع الظهور عليه  
ناقة لمسلم فله ان يدفع في سهمه منه وقلة واستبراء او اوجبها اضحية ثم حضر  
المالك الاول فله ان يأخذ بالقيمة لان ملك من وقت في سهمه لم يزل  
بهذا التصرف الا ترى انه لو باعها جارية بغيرها بخلاف ما تقدم في وقت  
والخمس فقد زال ملكه هناك وبهذا يقين خطا في مجوز الاستبراء في وقت  
بالقياس على الاضحية والبدنة فاذا اخذ بالقيمة اشتري الذي دفع في  
سهمه بدنة فجعلها مكان الاولى لان القيمة في حقه عوض عما اوجبته في وقت  
وحكم العوض حكم المعوض ولو كان الماسور عبدا فاشتراه رجل منهم قبل  
قيمه او بكثر فله حقه الموت اوصى به رجل كان للمالك الاول ان يأخذ  
من الوصي له بالقيمة لان الوصية تبرع بالعين بعد الوفاة فيكون قياس الوصية  
به جوده بالهيئة منه وهناك المالك الاول يأخذ من الموتى له بالقيمة  
فكذلك ولو لم يوص به لاحد كان له ان يأخذ من الوارث باليمن الذي  
اشتراه به المورث لان الوارثة خلافه المالك ان ثبت للمورث المالك  
الذي كان للمورث ولهذا يرد العيب على بايع مورثه ولا يصير مخرور فيها  
اشتراه مورثه ثم كان له ان يأخذ من المورث باليمن فكذلك في الوارث  
فان الوصي له فانما يملك العين بسبب جديد ولهذا لا يرد على بايع الوصي  
بالعيب ولا يصير مخرورا فيها اشتراه الوصي وان كان الميت لم يوص

برقته ولكنه اوصى بخدمة او بقلته لرجل فليس للمالك الاول ان يأخذ به  
ولا بالقيمة لان الوصي له فيه حق لازم ولهذه اليمين الوارث بغيره لا يطار  
حقه فهو لا يمكن من الاخذ من الوارث لقيام حق الوصي له فيه لاسيما الوصي  
لانه لا يملك العين وحق الاخذ بالبدل لها يكون من يملك العين بخلاف  
الاول فالوصي له هناك مالك للعين فهذه المكنة الاخذ بالقيمة فان مال  
الوصي له بالقيمة او الخدمة كان له ان يأخذ من الوارث باليمن لان حق الوصي  
قد بطل بالموت وزال المانع من الاخذ فكان له ان يأخذ ولو كان العبد  
الماسور مشتركا بين رجلين فحضر احدهما وعاب الاخر كان له ان يأخذ  
من دفع في سهمه بصفته فتمت لان حق الاخذ باعتبار الملك القديم وقد كان  
كل واحد منهما مالكا للصفين باعتبار الجوز بالكل اعتبار صحيح فان حضر قائل  
احدهما اخذ وقال الاخر اسلم فللذي اذا اخذ ان يأخذ نصفه لان لكل  
واحد منهما راي في نصيبه وكما لا يملك الذي يريه الاخذ بطلان خيار تركه  
وليس للذي دفع في سهمه ان يقول انكم لغيبه ون على العبد ومحقون في نصيبه  
تعيين المالك لان وجوب دفع الضرر عن المالك الاول مقدم على  
وجوب دفع الضرر عن دفع في سهمه ولهذه المكنة من اخذه منه شي او جني  
وهذا بخلاف ما اذا كان الماسور منه واحدا ومات عن اثنين فان هناك  
لا يملك احدهما اخذ النصف بغير رضا من دفع في سهمه لان اصل المالك  
هناك للمورث والوثة يقومون مقامه وهو في حال حيوة كان له ان  
اخذ البعض دون البعض ولكن انما ان يأخذ الكل او يسلم الكل فذلك الوثة  
بعد موته فان قيل فلي هذا ينبغي اذا سلم احده الوارثين ان يكون ذلك  
منهما كما لو كان المورث جازما قسم النصف بملك عن النصف الباقى  
فقد لا فرق هناك لو قال المورث اسلم النصف على ان اخذ النصف  
بصفته لانه لم يكن ذلك تسليم منه كما لا يكون تسليم احد الوارثين من  
تسليمه في حق الاخر ان هناك للمورث كان ملك من التسليم الكل  
فيجعل تسليم البعض مطلقا كتسليم الكل كما في التسعة ومنها احد الوارثين لا  
يملك التسليم في حق صاحبه فيكون هذا منزلة تسليم المورث النصف بشرط  
ان ماخذ النصف الباقى ولو علب المورث على دارهم دفعت في سهم رجل



من المسلمين فهدم بعض بنائها ثم حضر صاحبها الذي كانت له فادخلها  
ياخذها وماخذ النقص ان كان قائما بعينه بقيتها يوم وقعت في سهمه لان  
كان مملوكا له كان اصل الا ترى انه لو حضر قبل ان ينقص من وقع في سهمه  
كان له ان ياخذ الاصل والباقي فهدمها ولا يسقط عنه شيء من القيمة هدم  
من وقع في سهمه لان ما عطية من القيمة فدا الملكة والفدا يكون بمقتضى الاصل  
يسقط شيء منه بنقصان يمكن فيه ككتاب او لا يفعل ككتاب ولهذا لو استهلك  
من وقع في سهمه النقص لم يسقط شيء من الفدا عن الملك الاول من الجاهل  
السفقة فان المشتري اذا هدم البناء ثم حضر الشفع فلا يسبيل له على النقص وان  
ياخذ الارض كحصصها من الثمن لان حق الاخذ بالسفقة كحق النقص بالعقار دون المنقول  
والنقص منقول ثم لاخذ بالسفقة بمنزلة الشراء لان الشفع سلك المأخوذ بالثمن  
ابدا والبناء بمنزلة الوصف فاذا فات بضع كتب يسقط حصته عن الشفع  
فاذا ملك الاول منها عهده الى قديم ملكه بالفدا وقد بينا ان الفدا يقال بالاصل  
دون الوصف وعلى هذا لو كان سكان الدار ارضا فيها نخل فاشترى من حصص الملك  
الاول فدان ياخذ الكل بغيره الارض والنخل يوم وقعت في سهم الرجل فان  
كان من وقع في سهمه قد اكل النخل وابعده او قطع النخل وابعده على ان يقطع  
فذلك الجواب لان ما عطية من قيمة الارض والنخل فدا بمقتضى الاصل فلا  
يسقط شيء منه بغزو الوصف والبيع ولكنه ياخذ النخل والنهر من المشتري  
اذا كان قائما بعينه في يده بالثمن الذي اشتراه به ان سلك بخلاف الشفع  
فالسفقة كحق النقص بالعقار دون المنقول والشفع ولا يهبطه بغيره المشتري  
بما بقي حقه فهدمها فدان احضر قبل ان يقطع المشتري النخل كان لان ينقص  
البيع وماخذ الكل من المشتري الاول بالثمن ولو ان رجلا اشترى عده فهدمها  
حتى اسره العده ثم وقع في سهمه مسلم فحضر البيع والمشتري فابايع حتى يبايع  
القيمة ان سلك لان الاسر كان له ان يبايعه وكان هو حق كجسه حتى يستوفي الثمن  
وهذا لان البيع قبل القبض في ضمان ملك البائع ولهذا لو ملك كان ملكا  
ملكه فاذا اخذه بالقيمة فدان لا يكون متبرعا فيما ادى من القيمة فدان لا يؤول  
الى حيا حقه الا بذلك فيكون للمشتري الخيار ان سلك اخذه بالثمن الاول منه  
وبالقيمة وان سلك تركه وانما ثبت الخيار لانه لم يزد في الثمن لم يرض بالترك

وان الى البائع ان ياخذ بالقيمة فليسرى ان ياخذ بالقيمة ان سلك لان  
الاسر كان على ملكه فكان لان يعده بالادخل الى ملكه كما كان ثم عليه ان  
التمن الى البائع لان البيع قد سلم له فان قال البائع انا اخذ العبد منه حتى  
يودي الثمن لم يكن له ذلك لانه قد سقط حقه في المجلس حين ابى ان ياخذ  
بالقيمة في الاخذ فكان هذا بمنزلة ما لو سلم البيع الى المشتري ثم اراد ان يبتزجه  
بالثمن ولو مات الماسور منه العبد وترك ابنا صغيرا وصى الى رجل ثم وقع  
العبد في القيمة فان وجد الوصي قبل القيمة اخذه للصبي بغير شيء وان وجدته  
اخذه بالقيمة ان سلكا بينا ان الوارث في الاخذ هنا يقوم مقام المورث وان  
هذا الحق لا يسقط موت المورث بخلاف السفقة ثم الوصي فام مقام الصبي  
ان كان قائما فان اخذه بالقيمة وليس لبيت مال الصبي مال ورثة عن امه  
فبالقيمة في مال الصبي لانه دين عليه فودي من ماله ولا يكون على الوصي ذلك  
عده كما لا يكون على الوكيل بالادخل من جهة ملك القيمة في هذه العدة لان هذا  
منزلة الفدا من الجناية وهناك الوكيل يكون نائب محضا فلا يترتب العدة فهذا  
بخلاف السفقة فالوصي والوكيل اذا اخذ بالسفقة بزمها العدة وتبرؤا عليها  
المطالبة بالثمن ثم يرجعان به لان الاخذ بالسفقة بملك بطريق الشراء ابتداء في  
حق الشفع وان كان الوصي ضمن القيمة للذي وقع في سهمه كان مطابقا به  
بحكم الضمان ولان يرجع به في مال الصبي لقيام ولا يترتب عليه في الزام الدين  
ايام بخلاف الوكيل بالادخل اذا ضمن القيمة فانه يكون منطوقا في ذلك لا يرجع  
به على الموكل لانه ليس له عليه ولا يترتب الزام الدين بغيره بناء على الامر فكيف يترتب  
دينا لنفسه الا ان يكون امره بالضمان فحينئذ يرجع عليه بالامر فان قدى الوصي  
العبد للصبي بالقيمة من مال الصبي ثم قام رجل البينة على دين له على البيت محبطا به  
العبد فانه يبايع له العبد في دينه لانه اعاده الى قديم ملك المورث وحق العزم فيه  
مقدم على حق الوارث ثم يكون الوصي منطوقا في الفدا بغيره للصبي ما اذاه فانه  
لانه تبين انه اخذ للصبي هناك استغراق التركة بالدين ببيع ملك الوارث  
فهذا كان ضمانا للصبي ادى من ماله وصار هذا بمنزلة ما لو كان الدين ظاهرا فخذ  
الوصي ادى الفدا من مال نفسه وهناك هو منطوق في الفدا وبيع العبد للغير  
بربنة فذلك هنا وسه هذا ما رجى العبد جناية فعداه الوصي من مال الصغير



راى فيه النظر لم يظهر على الميت دين والمعنى كجس الفضيل فالحكم فيها سواها  
بينما لم لا يكون الوصى بالتطوع في الفداء نظرا جني اخر هناك لمن وقع في سهم  
باني ذلك عليه وبما ليس له ذلك لان الوصى قائم مقام الوصى وقد كان  
على التسليم الى الوصى لقيمة فذلك له وصيته بعد موته وان لم يقدر الوصى  
للمصبي حتى رفع ذلك الى القاضي فامره ان يقضى ان يقضى او كان يتبعه  
فداه او امين من امناه بامره ثم ظهر الدين فلفوا الحيا ان شاء وادوا القدي  
ثم باع العبد لهم في دينهم وان ابوا ذلك رد العبد على من دفع في سهمه واخذ  
القيمة فترد على المصبي لان المودى للفداء هنا لا يمكن ان يجعل منطوعا من قبل  
هذا حكم حكم به القاضي للضيق فلا سخذ حكمه الا باعتبار النظر له وحكمه منع ان يكون الوصى  
لفداء منطوعا فيه بخلاف الاول ولو كان الوصى اخذ بالقيمة للمصبي بغير الفداء  
ثم كفى دين يكون مثل نصف قيمة العبد فان العبد باع فيستوفى العقيم دينه  
من الثمن فهو للمصبي ميراث له من ابيه ويكون الوصى منطوعا فيما اعطى من القيمة  
لان تصرفه هذا ليس فيه نظر للمصبي فانه يقضى جميع العبد لقيمة ولا يسلم للمصبي  
الا النصف واذا لم سخذ تصرفه على المصبي بغير هذا المعنى كان هو منطوعا في الفداء  
فان كان اتفق امره بذلك والمسئلة بحالها فان اتفق يقول لغوا ان  
فان لم يوافق الفداء بعد رضاهم حتى ابيع العبد في دينكم والا ردوا على من  
وقع في سهمه لان الوصى هنا لا يمكن ان يجعل منطوعا في الفداء فانه قدى بالقاضي  
وذلك حكم منه فاما سخذ في حق المصبي بغير النظر له وان قال للغير لا نقضى  
فالعبد مردود على من دفع في سهمه الا ان يرى القاضي النظر للمصبي في ان يجعل  
الفداء من قبله ان كان حدث في العبد زيادة في دينه او قيمة بعد دفع في سهم  
الرجل فحينئذ يجعل الفداء من مال المصبي لتوفيق المنفعة عليه وان كان الذي فداه  
القاضي العبد من مال الميت والدين كخط بتركته فقاتل الغريم لا يرضى ان يقضى  
العبد بذلك ولكن اخذ الفداء تقاسم دينه كان لهم ذلك لان الحق في الفداء  
لهم فاختبه فانما يصح الحكم على مردوم سوا كان فيها خيرا او منفعة لهم وضررا  
عليهم وليس للوارث ان يقضى العبد هنا لان استوفى التركة بالدين  
ملك الوارث ولو ان الميراثين اسروا العبد من دفع في سهمه ثم وقع في سهم مسلم  
فخسر مولا الاول فليس له ان ياخذ الا سيرا في لم يكن على ملكه وانما كان

ملك من وقع في سهمه فيكون حق الاخذ للماسور منه خاصة وانما جئت في الاول  
في ملك الماسور منه فالحكم بعد ذلك الملك ياخذ قبل القيمة بغير شيء وبعد  
بالقيمة فلا سبيل للمولى الاول على اخذه واذا اخذه الماسور منه بالقيمة كان  
للمولى الاول ان ياخذ به قيمته ان شاء لان الماسور منه باوى من القيمة  
اجبا ملكه وكان محتاجا الى ذلك فلا يكون منبر عافية فلهذا ياخذ المالك  
الاول منه بالقيمة الاولى وبما اذا له الان ان شاء وكذلك لو كان مكانا  
وقع في سهمه مستر اشتراه من العدم ثم امر منه ما ينفذ نظير الاول في جميع ما ذكرنا  
لا يكون للمولى الاول ان ياخذ مالم ياخذ المشتري الاول بالثمن ان في من  
اشتراه من العدم وبعد ذلك ياخذ بالثمن ان شاء او يبيع في طلب الملك  
القديم اخذه من دفع في سهمه بالقيمة او من المشتري منهم بالثمن ففقدى القاضي  
بذلك او سلمه بدون القضاء قال لا اعطيه حتى يعطيني ما وجب له عليه ذلك  
لان ملكه حتى يفي به لانه من الفداء يكون مجبوسا عنه حتى يودي ذلك الفداء  
يكون هذا دون راد الا بقر وهو يستوجب الجبس فيجعل الواجب له فها اولي فان  
ياخذ المالك الاول قبل ان يقضه فزاد ان يخرجه بطل ما اذا لم يكن ادى  
الواجب عليه فلانه عاجز عن تسليمه وان كان ادى الواجب عليه فان  
المبيع مضمون في يد من في يده بالفداء الذي وجب لالا ترى انه لو ملك لانه  
رد ذلك الفداء فكان هذا بمنزلة المبيع في يد بايع او في يد المشتري بعد  
المبيع بحكم الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء او بقضاء القاضي وهذا اقرب الى  
فقد ذكر هنا انه لو باعه من في يده يجوز فخره انه بمنزلة المبيع في يد المشتري بعد  
المبيع فانه مضمون بالثمن هناك في يده بعد ما عاد الى اصل ملكه ان كان  
هنا هو مضمون بالفداء بعد ما عاد الى قديم ملك الماسور منه ثم هناك يجوز بيعه  
من في يده ولا يجوز بيعه من غيره فلهذا كان هنا ولهذا الوجود الماسور منه  
حادثا كان له ان يرد قبل قبضه بقبضا او بغير قبضا وبعد قبضه بقبضا  
بمنزلة البائع الاول اذا وجد به عيبا حادا بعد ان يفتح البيع بينه وبين المشتري  
الرد بالعيب بقبضا القاضي ولو ان الماسور منه اخذ بالفداء ولم يكن له قبل  
ذلك قط فاداه لم يرضى به لم يكن له ان يرد لانه ياخذ بعبه الى قديم ملكه  
وخياره روية كخس البسر المبتدأ وهذا اذا لم يكن بغير عن الحال الذي كان عليه



في بده فان كان تغري الى نقصان فدان بروده لانه انما رضى بالفدا تبعية الى  
قديم ملكه كما كان وبعد التغير كمن يخل في مقصوده فكان لان بروده لهذا  
ولو كان العبد لا سور يداى الف درهم فاشتره رجل ثمانية درهم فافترقه فدا  
الاسور منه وركت ابنا صغيرا وعليه من الدين خمسة فحضر الغزاة والوصى ذابى الغزاة  
ان يعذره فلو وصى ان يعذره بالثمانية من مال العبدى لان فيه منفعة ظاهرة لانه  
يمسجه بالالف ويقضى دين الميت بحسبانه فيبقى الصغير حيا ثمانية بالمانه التي عطاها  
الوصى وفي الموضع الذي يحقق النظر للعبدى لا يكون الوصى منطوعا في الفدا وهذا  
الفدا من الجناية فان نقص سر العبد بعد ما اخذه الوصى حتى صار يداى حيا ثمانية  
فانه يباع العبد للغزاة وليس على الوصى من ذلك شئ لان معنى النظر للعبدى كان  
ظاهرا يرمونه ففقدوا تصرفه للعبدى ثم لا يتغير ذلك باحداث من نقصان السر  
انه لو مات العبد بعد اخذه الوصى لم يكن على الوصى من ذلك شئ فلهذا لو  
كان مكان العزم خالصا للعبدى هو غائب لم يعلم به الوصى حتى فداه بالمانه من مال  
العبدى ثم حضر الغائب فان كان الوصى فداه بغير ما اتفق عليه فهو منطوعا في نصف  
الفدا لانه في النصف احيا ملك الغائب وليس له ان يملك الغائب ملك الصغير  
فكان منطوعا فيه بخلاف الاول فملك احيا ملك الصغير في جميع العبد  
الدين اذا لم يكن محيطا فانكره كلها يدخل في ملك الارث الا ترى ان الورث  
ان يستخلص المتركه لنفسه بقضاء الدين من موضع اخر وليس لاحد الورث ان  
يستخلص الملك لنفسه باذا نصيب الشريك من موضع اخر وان كان الوصى  
فداه بامر الله فان اتفق يقول للغائب ان سببت فادفع نصف الفدا  
العبد بملك ودين العبدى نقصان والارادة على المشتري من العبد وان  
الوصى لا يكون منطوعا فيها مودى من الفدا بامر الله وهذا التصرف وان كان  
فيه خطا للعبدى فذلك لا يفتوت عليه لانه اذا اكره كان لان يعذره بالمانه ان  
شكا فليكون منطوعا في نصف الفدا عن اجبه ولان المشتري من العبد  
باني درهم وعلى الميت دين ثمانية فليس للوصى ان ياخذ للعبدى بالمانه  
لانه لا ينبغي للعبدى بعد قضاء الدين من ثمانية الا ثمانية درهم وفيه من الخسران على  
العبدى الا كفى فان فعل ذلك الوصى بغير ما اتفق عليه فهو منطوعا في الفدا لما بينا  
انه لا نظر للعبدى في هذا التصرف فان بيع العبد بصفته كان باقيا من ثمنه

فرضا الدين للعبدى وكان الوصى منطوعا في الفدا لان المعبر وقت الاخذ ولم يكن  
هذا الاخذ بصفته النظر له يرمونه ففقدوا تصرفه للعبدى ثم لا يتغير ذلك باحداث من نقصان السر  
وان كان الوصى فداه بامر الله فان لم يكن الدين معلوما لكان حيا ثمانية درهم  
هنا غير منطوعا في الفدا ولكن اتفق بغير العزم فان شكا كان عذره الفدا بغير  
دينه وذلك تسعة عشر الفدا والارادة العبد على الماخوذ منه فان رضى العزم  
بذلك سلم الثمن للمشتري وبيع العبد فاخذ العزم دينه وكان باقيا من ثمنه الصغير  
فان نقص العبد في دين او سر فلم يبع الا بمقدار الدين او قل منه لم يرجع على  
العزم شئ من حصته من الفدا لان المعبر وقت الاخذ ثم لا يتغير الحكم بانظر الى  
والنقصان بعد ذلك بتركه ما لو مات العبد بعد الفدا فانه لا يرجع بعضهم على  
بشئ وسببه هذا بالوجه عجز من المتركه رجلا موصوفا وفيها دين حكم الفدا الجانية  
حكم هذا الاسور في جميع ما ذكرنا وتعالى اعلم

### باب بيع العبد قبل الردة وبعد

قال حتى انه عنة قد بينا ان حقوق المرنه بدار الحرب اذا لم يتصلح قضاء الله  
في حكم الغنيمة واذا اتصلح قضاء الله فهو كالموت فكل ان بعد الموت الاسور  
منه ورثته يختلفونه في اخذ العبد لا سور قبل الغنيمة بغير شئ وبعد الغنيمة بالقيمة  
فذلك ملك بعد قضاء الله بغير شئ وبشرى ان المتركه كون العبد قبل رده وبعده  
ردته قبل كفاه او بعد كفاه قبل ان يقضى الله به ولورج المرنه مسما قبل ان  
يقضى الله بغير شئ بغير شئ وقع عجزه في الغنيمة فان وجده قبل الغنيمة اخذه بغير شئ  
وان وجده بعد الغنيمة اخذه بالقيمة بغير الفدا وان رجع وان رجع المرنه  
على حاله لم يسلم حتى سر بعد وعجزه ووقع في الغنيمة ففيه قول في خيفة  
ان وجده قبل الغنيمة اخذه بغير شئ وان وجده بعد الغنيمة لم يكن لان ياخذ  
بالقيمة حتى يسلم او يقتل فان اسلم كان لان ياخذ وان قبل كان لورثته  
ان ياخذ بالقيمة لانه يقول هو قتل فخرات المرنه الا انه يصح قبول الهبة  
والاخذ قبل الغنيمة في معنى ذلك لانه يعيده الى ملكه مجانا وفي قول محمد حرمه  
لان اخذه بالقيمة بعد الغنيمة ايضا فانه يقول منقذه فانه بعد الردة يعرض  
وبغير عرض وان لم ياخذ بعد العلم به حتى قتل فخرته ان ياخذ به لقيامه



بعد موته فان رجع المرتد الى دار الاسلام مرتد بعد ما قضى الله بغيره فمضى  
حتى وقع عبده الماسور في الغنيمة فلا سبيل له عليه لانه ميت في قضاء الله  
المسلم فيكون حتى لاخذ لورثته لانه حتى اذا وجدوه قبل الغنيمة اخذوه بغيره  
وبعد ما بالقيمة ان اجروا فان ادوا القيمة من مال ورثته من المرتد ثم اسلم المرتد  
كان له ان ياخذ ما بقي في ايديهم من ميراثه وكان له ان ياخذ العبد ايضا يعطيه  
القيمة التي غرموا فيه لانهم اعدوه بالاخذ الى ملكه الاول ولكنهم ما كانوا يترقبون  
فيما ادوا من الفداء لانهم قصدوا به استخلاص الملك لانفسهم فان قالوا عطلوا  
القيمة من مالي فانا لا اعطيههم ذلك لم يكن له ذلك لان ما عطلوا استهلك  
وحقه لا يعود في المستهلك فكان عطا ذلك فمضى الى من مال اخر لهم سلا  
انه لو كان اشترى العبد من العبد وبعض الورثة وادى الثمن فمضى ان رثته من المرتد  
ثم جاء المرتد بعد ذلك مسلما فارد ان ياخذ العبد بغيره شي لم يكن له ذلك ولكن  
ماخذه بالثمن ان شاء او بيع ولو اسلم الورثة العبد لمن وقع في سهمه ثم جاء المرتد  
بعد ذلك مسلما فارد الاخذ بالقيمة لم يكن له ذلك لان الورثة صاروا كالمستهلكين  
فهذا الحق بالنسبة وفي المستهلك لا يعود حتى المرتد ولانه لم يرجع الى الورثة  
على الميراث من المرتد الا ترى ان الورثة لو اشترى من الذي وقع في سهمه ثم جاء  
المرتد مسلما لم يكن له ان ياخذ منهم لانهم اخذوه بملك مستقبل وكان ذلك  
دليل التسليم منهم فعند التفرج اولى ولان المسلمين اخذوا المرتد وجده الماسور  
جميعا قبل ان يقضى الله بغيره فاسلم المولى فلا سبيل له على العبد لانه حين وقع  
في الغنيمة كان هو حرييا ماسورا فلما ثبت له الحق الاخذ في غنم المسلمين ولا  
لورثته ايضا لان الله لم يقض بحاقه بعد فبعد ذلك وان اسلم المولى لا  
لاحق فيه الا ترى انه لو كثر العبد الى دار الشرك مرتدا مسلما فاسر جميعا كان  
قبا ولم يكن للمولى عليه سبيل وهذا اولى من ذلك فقد كان يملكه في دار الحرب  
هنا ولا سور قبل لحاقه ما كان يملكه في دار الحرب وان ارد الورثة اخذوا ولم  
المرتد مسلما حتى اخذوا من الله يقضى بحاقه المرتد كما كان يقضى قبل  
بوسلان لان بالاسر لا يخرج من ان يكون حرييا وانما يجعل كالميت فمضى  
ما عتبار كونه حرييا فان قضى الله لهم ميراثه كان لهم ان ياخذوا العبد قبل  
بغيره وبعد ما بالقيمة وان جاء المرتد مسلما قبل قضاء الله بغيره او بعد نفسه

٢٠  
١٢

ولا لورثته على اخذ العبد سبيل هنا اما لانه كان حرييا حين وقع العبد  
في الغنيمة واما لورثته فلانهم ان اخذوه اعدوه الى قديم ملكه فكان هو حتى  
منهم وقد بينا انه لا حق له بها بخلاف ما اذا لم يات سلفا فان الورثة  
هناك ماخوذون لانفسهم وهم اهل ان يثبت لهم الحق في الغنيمة ولو كانوا  
اخذوه قبل ان ياتي المرتد مسلما جاء هو مسلما كان الحق به منهم لانهم اعدوه  
الى قديم ملكه فهذه اما هو ان غنم من تركته في ايديهم الا انه يعطيههم ما غرموا فيه من  
لانهم ما كانوا يترقبون فيما ادوا وان كان المرتد جاء مسلما قبل وقوع العبد  
في الغنيمة ثم وقع في الغنيمة فهو حتى به قبل الغنيمة بغيره وبعد ما بالقيمة لانه حين  
وقع في الغنيمة كان هو من اهل ان يثبت له الحق فيها فمضى من اعدائه الى قديم  
ملكه ما اخذ ولا اخذ المولى مع العبد فحينئذ الامام حتى ينظر في امره في ورثة  
يعطيه العبد فان كان الامام قضى بحاقه فله ان ياخذوه لانه ميت  
بقضاء الله ما لم يسلم فادوا اخذوه وياخوه ثم اسلم المرتد وجاء مسلما بعد ما  
ليس له ان ياخذ من المشتري لانهم صاروا مستهلكين له بالبيع وقد بينا  
ان حق المرتد لا يعود في المستهلك ولو كان مكان المرتد والبيعة  
بجائها لا سبيل لها على مالها ولا على عبده الماسور ان كان اسرها او قبلها  
او بعد ما لانها حين اسرته فقد صارت قبا وذلك بغيره موزنها في حكم الملك  
اسلمت او لم يسلم فكان حتى لاخذ لورثتها وان جاءت مسلمة ولم يورثها لها  
كحال المرتد في جميع ما بينا لانها بقيت حرة كما ان المرتد بقي حرا سواء جاء مسلما  
او اسلم فاسلم والله تعالى اعلم

### باب شفقة المرتد

واذا بيعت دار الحرب والمرتد وكان البيع قبل رثته ثم ارثه فلم يعلم بالبيع  
حتى كثر بدار الحرب ثم جاء مسلما قبل ان يقضى الله بغيره فمضى بالبيع  
الشفقة فله ان ياخذ لان الحق اذا لم ينقض بالقبض بغيره الغنيمة والعاب  
على شفقة اذا حضر وان قضى الله بغيره فمضى لورثته لان الشفقة لا تورث  
وانما كان البيع قبل وجوب الحق لورثته ولا شفقة للمرتد اذا جاء مسلما لان  
حين قضى بحاقه فقد جعل داره ملكا لورثته وذلك بغيره بغيره بغيره



ولو كان المرندي بدار الحرب قبل ان يباع الذي له فيه الشفعة ثم كان البيع  
بعد ذلك وجا المرندي مسلما قبل ان يقضى الشفعة بغيره فلا شفعة له  
الدار معن وهو جوي لا امان له ولا شفعة للحر في بيماني دار الاسلام لا يرى  
انه بعد الحاق الوبيع داره التي بها يطلب الشفعة او كل معها كذا ذلك في  
انه صار جوي وانه لا يسمي الشفعة باعتبار هذا الملك فان طلبت منه ان  
بالشفقة فان الشفعة يقضى لهم بمراته ويقضى لهم بالشفقة ايضا لان عند قضاء  
ثبت الملك لهم سنة الى وقت الحق المرندي بدار الحرب فظهر ان بيع الدار  
كان بعد وجب الحق لهم فكان لهم الشفعة وهو نظير ما قال ابو حنيفة رحمه الله يعني ان  
دار بشر الحيا ثم بيعت دار الحرب داره ثم استقطب داره وعلم ان بيع الشفعة  
كان له ذلك فان قبل هناك المشتري كان يتمكن من التصرف في الشراوية  
ما كانا يتمكنون من التصرف في مال المرندي قبل قضاء الشفعة بغيره فان نعم لكن  
الشفقة باعتبار الملك لا باعتبار المكان فمن التصرف وفي الموصفين الملك لم يكن  
موجودا لمن يطلب الشفعة وقت البيع ولكن بسبب الملك كان تاما حتى الغير  
كان منقطعاً ثم هناك استحق الشفعة بها اذ ام الملك له فيها فذلك هناك لا يرى  
ان المكاتب لو مات عن ذنوبه ورثته احوالهم بيعت دار الى جنبه فلم  
يعلموا ببيع حتى اوديت المكاتبه ثم علموا انه كان لهم الشفعة وان لم يكونوا يتمكنون  
من التصرف فيه عند البيع واذا بيعت دار الحرب دار جوي المستامن في دار الله  
ان ياخذ بالشفقة لانه مادام في دارنا ما بان فهو في المعاملة كالذي فان لم  
يعلم بالبيع حتى رجع الى داره ثم عاد مستامنا فلا شفعة له لانه لما جفقت صار  
كجوي لم يدخل دارنا حتى الان ولا شفعة للجوي في دار الاسلام ابتداء ولا بقاؤه  
وكذلك لو بيعت الدار بعد ما رجع هو الى دار الحرب فلا شفعة له لهذا المعنى  
ولو بيعت دار الحرب دار المرندي قبل كونه بدار الحرب فطلب اخذ بالشفقة  
فله ذلك في قول محمد رحمه الله وفي قول ابو حنيفة رحمه الله لا شفعة له حتى يسلم  
بمخلاف للثمة وهذا على تصرفات المرندي كباين ولو علم بالبيع في حال رثته  
فلم يسلم ولم يطالب عند ذلك الشفعة بطلب الشفعة لكان الطلب بعد المكن من يسلم  
**باب من المرندي وغيره من مشركي العرب في دار الحرب من جرح عليه**  
**ومن لا يجبر ويكون حرا بالاسلام ومن لا يكون**

واذا ارادته الرضا جان ونحفا بدار الحرب فجلت منه هناك ودلست ظهر  
المسلمون على الولد صغيرا فانه في وجبر على الاسلام لانه قد كان اصل الاسلام  
لابويه والولد تابع للابوين في الاسلام ولو كان له اصل الاسلام بنفسه  
مجبر على الاسلام اذ سبي فهذا مسئلة وان ولد لولد بما ولد ثم ظهر على ولد الولد  
كان فيا ولم يجبر على الاسلام لان اصل الاسلام انما كان لجدده وقد ان  
لا يكون مسلما بالاسلام لانه فلهذا لا يجبر على الاسلام ويكون حكمه حكم سائر  
واذا كان المرندي بدار الحرب بتمام ظهره على ذلك المال فهو جوي ولا يكون  
لان هذا مال جوي وحق الورثة انما ثبت في المال الذي خلفه في دار الاسلام  
فاما الحق به معه دار الحرب لا ثبت فيه حق الورثة وان كان نحو دار الحرب  
ثم رجع فافقه بالاسلام له واخذ دار الحرب ثم ظهره على ذلك المال ردوا على  
الورثة كما برروا على غيرهم في قول ابو حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله ان رجع  
قبل قضاء الشفعة بغيره فلا سبيل للورثة على هذا المال وان رجع بعد قضاء  
بغيره كان للورثة ان ياخذوه اذا وجدوه في الغنمة قبل القسمة بغيره بعد  
بالقيمة ولا خلاف بينهما في الحقيقة ولكن اطلق ابو حنيفة رحمه الله الجواز في  
محمد رحمه الله وهو على التقسيم فان كان عوده قبل القضاء بغيره فالحق في ذلك  
في حكم الغنمة وانما المقتضى في المال فيه معه فكان الحق بدار الحرب  
بماله واما اذا قضا الشفعة بغيره فقد صار المال ميراثا للورثة وهو جوي خرج  
فاستولى على مال الورثة واخره ولو استولى غيره على هذا المال ثم دفع في الغنمة  
كان لهم ان ياخذوه قبل القسمة بغيره بعد بالقيمة فهذا مسئلة والمرن  
المكاتب الا حتى بدار الحرب او الكتب الا انهم اخذ مع مال فقفل في داره  
كنيته وما بقي ميراث الورثة بخلاف الجحان في كتب المكاتب حتى لا  
وبعد كونه بدار الحرب الكتابة باقية فان الموت الحقيقي لا يبطل الكتابة بل  
الحكمي اولى وقيام حق المولى في كسبه يمنع كونه فيا فلهذا كان ما كتبه في  
دار الحرب وما كتبه في دار الاسلام سواء فاما كونه قد صار جوا جوي حتى  
بدار الحرب ولا حق لاحد من المسلمين فيما يكتبه بعد ذلك فاذا وقع الظهور  
عليه كان فيا للمسلمين ولو سلم عبد جوي فقد بينا انه ان خرج الى دار الحرب  
واحدة المسلمون اسرا فهو حرا حرة بنفسه وان خرج اليها ما بان في تجارة



ولكنه لا يترك يرجع الى دار الحرب الاسلام بل يبيع الامام ويقتل منتهى  
مولاه فباخذة ولولم يسلم العبد ولكن خرج مراغما لمولاه ليكون ذمة له كان حرا  
بصير محررا نفسه على مولاه بهذا الطريق فالذمة بمنزلة الاسلام في حصول الاحراز  
وان خرج ابا ان كان عبد المولاه لا يقبل منه الذمة ولكن يومر بالرجوع الى دار الحرب  
للوفا بالامان وبعد فحق القصاص بحق المزة فحق امهات اولاده ودمه وده  
من ثمة والموجل من الديون عليه يصير حرا لان ذمة بمنزلة مونة في ثمة  
من الحكم اذ اقامت حقيقة ثبتت منها واذا نحن المزة بدار الحرب معه عبد مسلم  
سلمه طاعة في الخروج او خرجها كرا لم يعنى واحد منها وكانا مملوكين وقيل  
قل محبة رحمة فاما عندنا في حقيقته رحمة ينبغي ان يحكم بحرية بمنزلة المستمن  
في دارنا اذا استرى عبد مسلم او دخله دار الحرب لان المزة بالمحوق صا حرا لا  
وقل بل هذا قولهم جميعا وبوخيفه رحمة تفوق تقول هناك المستمن كان  
مجبرا على ازالة العبد المسلم عن ملكه ولكن كانت الازالة بالبيع كونه الامان  
زال ذلك بخوفه ثم ازال الذي كان مستحقا فاما هذا المزة لم يكن مجبرا على ازالة  
هذا العبد عن ملكه قبل ان يخرج به دار الحرب فلا يزدل ملكه ايضا اذا دخله دار  
لان صا حرا ولا عبد مسلم فهو بمنزلة الحربي اذا اسلم عبده فان اخذ المزة ملكه  
معه مسلم فالمملوك حرا لان احرازه نفسه يسبق احراز المسلمين اياه لكونه في  
نفسه اقوى ولو كان مكان المزة ممة كذالك الجواب في الرقيق واما الفرق  
في نفسها فالذمة تكون فيما بخلاف المزة ولودعي المزة ملكه الى الرزة فاجاب  
اليها ثم وقع الظهور عليها في المملوك في لانه صا محررا نفسه هناك في حربي ولكنه  
ان كان عبد يقبل ان ابى الاسلام وان كانت امة لم يقبل ولكنها كجيش  
على الاسلام بمنزلة الحركة المزة ولو نحن المزة بام ولد او مدبره او مكاتبه لم يسهل  
او مطا دعتهم ظهر المسلمين عليها من حرا على كل حال لانه صا حرا في حين  
العتق وقد بينا ان الامة التي يجر فيها العتق اذا وقع الظهور عليها في هذه الحالة كان  
حرة فالتجزي فيها العتق كان اولى وان كان حين اذلهن دعاهن الى  
دينه فذكر المسلمة ليجلها فمن في دما جري فيهن من التناق لا يسلط عليهن العتق  
حالهن الا ان لا يكون اعلان حال الحركة المزة والحركة المزة متبني ولو كان  
معه مدبر او مكاتب فارعا معه او بعدا اذلهن ثم سببا مؤثرا في المولى بغير

عليه الاسلام فان ابى قتل ويحق مدبره لان عتقه كان مستحقا لموته وقد وجد  
واعتق مكانه ايضا لان حتى المولى قد سقط عن بدل القات به حين قتل ولم يترك  
قيا تلف عينين لانه دين في الذمة والدين لا يكون قيا فسقط عن المكاتب اصلا  
وراءه عن بدل القات به وجب عتقه وان اسلم المولى كان حرا بغير عتق  
والمدبر الاسلام فان ابى قتلا وان اسلمها على حالها لمولاهما لان العتق  
في المنع من التملك بالاسترقاق كالحرية ثم احراز المزة لا يملك بالسي فذلك  
المكاتب والمدبر وان كانا مسلمين على حالهما فها حرا حين وقع الظهور  
عليهم اسلم المولى او قتل لان العبد العن في مثل هذه الصورة يعنى فالمدبر  
والمكاتب اولى ولو حكفت المزة بمدبر او مكاتب لهما وهما مسلمان فالمولاه  
في ان اسلمت او لم يسلم وهما حرا لانها حرا انفسها عليها ولو كانا ارضا  
معها فها حرا ايضا بخلاف ما سبق في المزة لان المولاه هنا قد صارت  
امة بالسي فكما انها مت والمزة لم يصير عبدا بالسي فيكون عبده على حالهم وانه  
المزة من المزة اذا قتل وقد بينا انها يعققت هناك ولان اهل مدبرة  
ارده او صارت وارهم دار حرب ثم ظهر المسلمون عليهم فاسلوا في حال  
احراز ذلك من احراز امهات الاولاد والمكاتبات في المسلمين  
من حكم بحريتها فهي بمنزلة الحركة الاصلية فيكون قيا بالسي بعد الرزة والمكاتب  
للرجال المذنبين فهم على حالهم مدبرون ومكاتبون لانهم من لا يجري عليه  
بخلاف العبد والامة وان كان الرقيق لم يردوا فهم حرا كلهم لانهم حرا  
محررين انفسهم على مواهبهم في كان منهم عبدا وانه لم يحر فيه عتقا فذلك  
يؤالي من شأله حرا ولا يات عليه وقد ثبت من اصلا ان المذم لا يكون  
عليه ولا لاحد فاما المدبرون وامهات الاولاد فاولادهم لمواهبهم لانه حرا  
فيهم عتاقه وكانوا مستحقين لولا ذمة لك والولا كالمكاتب لا يخل الا بطل  
بعد اثبات بوضوح ان المزة من بمنزلة مشركي العرب من حيث انه لا يجري  
على رجالهم السبي وانه لا يقبل منهم الا السيف والاسلام وهذا الحكم ثبت  
في حق مسلم من المدبرات وامهات الاولاد والمكاتبات مشركي العرب  
ولان نوا من المذنبين او مشركي العرب سبوا جاري مسلمين المسلمين  
ثم استولوا كل واحد منهم جارية او مدبر او مكاتبها ثم اسلموا كالمسلمين



حالهم لانهم ملكوهن بالا حرازه الجوارى مسلمات لا يغتفون بعد العتق فيهن  
كذلك التبر والكتبة والاسبلا دون لم يسلوا ولكن ظهر المسلمون على الدار  
فالجوارى كلهن حرازه لهن اوزن انفسهن على ما يهين وقد كان المولى اهل  
حرب فتملكن انفسهن بالا حرازه الا انه ليس فيهن حتى لا يوسمين بعد التبر  
والاسبلا وكذلك من المولى فيتم حرازه من انفسهن وكذلك لو كانوا يربون  
او مكاتبين لكانت امة لان الموابات صارت قبا وذلك فبره منهن  
ولو كان ارقب امة واهل السنة لكان لها من كان منهم انه رجل او امرأة ففى  
على الاسلام ومن كان منهم عبدا فان كان لامرأة مودة او شركة عربية فهم حراز  
يوصون عليهم الاسلام فان سلوا والا فتولا لان المدة سبقت على حكم الاسلام ومن  
كان منهم عبدا لرجل مرتد عن الاسلام بعد ما يقتل مولاه فان سلوا فهو حراز  
ابى قتل وان سلوا المولى والعبد ايضا ويدر او مكاتب فهو ملك للمولاة على  
دعاهم الا ان كحل الدين امة واهل السنة في جميع ما بينا ولو تهرى المدة  
حربيه فاستولدوا ثم وقع الظهور عليها ففى يكون قبا لان ما جرى فيها من  
لا نفوى اذا كانت حربيه ولا يكون حالها اقوى من حال حرة صليته والحرة  
الا صليته لتزنى اذا كانت حربيه فان الولد اولى وان سلمت قبل ظهور  
عليهم ففى حرة حين ظهر المسلمون عليهم لانها صارت محررة نفسها على ما  
ولو تزوج عربى مسلم سبى فى دار الحرب انه حربيه فولدت له ابنا فهو مسلم على  
الامة لان الولد يبع خيرا لا يورث في الدين ويتبع الام فى الرق والحرة فان  
اهل الدار فالابن عبدا لمولاه على حاله لان كان ملكا قبل الاسلام والاسلام  
سبب لغير ملكه وان ظهر المسلمون على الدار فالابن حرة غير ابية صا  
محررة انفسه على مولاه منته المسلمين فكان حرا ثم ان كان الاب عربى فليس  
ان يوالى احدا وان لم يكن عربيا فانه يوالى من حرب ولو كان ابوه عربيا  
فاصره المسلمون وعنته من وقع فى سهمه فان ولا ابية تجوز عنه وهذا قد بينا  
فى كتاب الرق لان دالة العتق اقوى من دالة الموالاة وان الاب كبر ولا  
الولد اذا عتق الى مولى ابه فان لم يكن على الولد ولا عتقه فمقصودا ثم يستدل على  
ان المزاغم لا يكون عليه ولا يجرى عليه اهل الطائفة فانهم حين خرجوا الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلمين فعتقهم ثم جاء مولى لهم وطبر لوردهم فى الرق

فقال صلى الله عليه وسلم اولئك عتقاته وها تفصيل على انه لا ولا عليهم حد  
والذى روى ان النبي صلى الله عليه وسلم ردها لهم الى مولى لهم فلهذا المولى  
ان لهم ان يوالوا من اجراء يكون ولا لهم المولى لهم الدين والوهم واذا سلم  
الحربى فى دار الحرب ثم باعه من مسلم او ذمى او عربى سله فهو عربى قول جنى  
رحمته وقد بينا المسئلة فى السير الصغير الا ان هناك اهم الجواب وهذا فنقول  
بجوابه لا يفتى ولكن اذا قبضه المشتري فحجته يفتى وهو الصحيح لان المعبر عنه  
من يده ليعتق وانما يتم ذلك بالتسليم لا بالعقد فان العقد قبل التسليم على  
ودار الحرب ليس به حكم ثم هناك الى الفرق بين ما اذا كان المشتري  
مسلم او ذمى وبين ما اذا كان عربيا فنقول المسلم والذمى من اهل داره فاذا  
صارا لغير المسلم فى يده فهو من اهل داره فكانه خرج الى دار الاسلام يكون حرا  
فبره المزاغم واذا كان المشتري حرا فهو لم يصر فى يده من اهل دار الاسلام  
فلا يفتى واما على رواية السير الصغير لافق بينها لان العبد المسلم متى زال من  
ملك مولاه الحرة روى الى حرة وقدامه من ملكه يبيع المسلم فى  
والاصح ما ذكره لان المشتري اذا كان عربيا فهو منزلة البايع وقد كان  
هو مملوكا فى ملك البايع فكذلك فى ملك المشتري ولو كفى المدة بعد ذمى  
طابعا او كرا ثم وقع الظهور عليها فالعبد حرا سبيل عليه لان الذمى من حرة  
المسلم وقد بينا ان لو كان مسلما عتق باجازه نفسه فكذلك اذا كان ذميا  
وان بعض مع مولاه العهد كان هو ذمى لانه صار عربيا لان له فى ملك حرة  
فاذا وقع الظهور عليه كان قبا فان كان مملوكا العبد مبرا او مكاتب ادام  
وله فان لم يفتقوا العهد ففى وقع الظهور عليهم فهو لا حرا وان نقصوا العهد  
فى لانهم لا يفتقوا العهد صاروا كاهل الحرب وهذا كما فى ما اذا اراد بيع  
المولى لان المدة لو كان حرا لا يكون قبا فكذلك اذا كان مبرا او مكاتب  
للعبد من اهل الذمة لو كان حرا كان قبا اذا وقع الظهور عليه بعد الحق والحرب  
فكذلك اذا كان مبرا او مكاتب ولو ان مبرا او مكاتب ادام لمسلم بقى اليه  
دار الحرب مرتدا او مسلمانا فستبده ثم ظهر المسلمون عليهم فهم فبنى المزاغم  
على حالهم لانهم ليسوا بعرضة لملك بائرا لاسباب فكذلك بالظهور  
لم يملكونهم المسلمون ايضا ومن كان منهم رجلا يصر عليه الاسلام



اسلم دفع الى مولاه والاقتل ومن كان منهم نبي اجرت على الاسلام ولم يقتل  
وان كان الابن عبدا فقبضه خلاف معروف واذا ارتد المسلم وارتد معه  
فلحق جميعا به اذ الحرب ثم اعنى المدة عبده هذا او دبره او كاتبة او كانت له  
ثم وقع الظهور عليهم فالملك في المن اخذه لانها صار حرة بين وعناق الحربي  
الحربي بطل اذ لم يخرج من يده فذلك التبريد المكتبة والاستيلاء في لا يكون  
موجب للعقوبة ولا يخرج من ان يكون عرضة للتملك بسبب بخلاف ما كان منه  
من هذه الاسباب في دار الاسلام فان ذلك موجب للعقوبة وحق العتق  
بالمملك من ان يكون عرضة للتملك بالقهر ولان اهل الحرب اسرا عبدا  
فاخروه فصار لرجل منهم عتقه او دبره او كاتبة ثم وقع الظهور عليه وحده  
مولاه كان حرا لا سبيل عليه لانه سلم او ذمى على حاله بعد الاسر وقد صار محررا  
نفسه بمقتضى المسلمين فكان حرا وان لم يقع الظهور عليه في ارتداد الابن ذلك بعد  
امضى فيه مولاه اما مضاه فذلك الجواب لان عناق الحربي وتبرير عبده  
المسلم صحيح فان المسلم ليس محل لاسترقاق بعد الحرب بخلاف الحربي فكان  
اجري فيه من العتق في دار الحرب وفي دار الاسلام سوا في منع جريان السبي  
عليه واذ لم عليه سبي كان حرا لا سبيل عليه سبي معه مولاه او لم يثبت  
ان سبي فقد صار حرا وذلك بغير موته في ابطال ملكه عن يد غيره وان لم  
تكانه خرج مراعى لمولاه فكان حرا ولو كان انما امضى المولى فيه اما مضاه بعد  
ارتد العبد فجميع ما مضى فيه بطل وهو في يجبر على الاسلام لانه باردة صار حرا  
واعناق الحربي عبده الحربي بطل والحاصل انه انما لا ينفق من رجال المدة من  
من له حرية الاصل فاما من لم يكن حرا اصل فهو محل للتملك بالقهر لا حرية  
بناك بالاسلام وانما سقط بالاسترقاق الحرة المكتبة بالاسلام واذ لا  
ولان عبدة المدة من فهو دواويلهم واستعبدوهم في دار الحرب ثم وقع الظهور  
عليهم فهم احرار لهم اما المولى فلانهم كانوا احرار الاصل ولو سبوا هم غير عبدهم  
لم يبق حريتهم فذلك اذا سبوا هم عبدهم واما العبد فلانهم حرة في دار الحرب  
وعقبوا على الدار صاروا احرارا بغير المدة المولى لهم وذا بخلاف اهل الحرب  
اذا قهرهم عبدهم وعقبوا على دارهم لان اهل الحرب عرضة للتملك بالقهر  
اسراهم عبدهم فذلك اذا اسراهم عبدهم كانوا احرار لهم وكان العبد حرا

مواويلهم واهلهم انفسهم عليهم ولو اسلم عبدا حربي ثم ارتد وكان اسره من المسلمين  
وهو مسلم ثم ارتد فعتقه فان عتقه بطل لانه باردة صار حرا في سبيله  
حين عتقه حتى صار معتقلا عن مولاه ومولاه غير حرة فهو حرا لان لم  
حرة من مولاه وانما كان لا يحكم بعتقه اذ لم يخرج من يده لكونه معتقلا  
ببانه مسرقا بيده وقد زال في المعنى فان وقع الظهور عليها في المولى في المن  
اخذه لانه حربي محل للتملك بالقهر واما العبد فهو حرا لانه قد نفذ العتق فيه بغير  
ولم يرد حكم المسلم في ان لا يملك بالقهر فان اسلم كان حرا وان بقي قتل ولو لم  
يخرج المولى من يده حين عتقه ثم وقع الظهور عليها في المولى في كتابنا واما العبد  
فان كان اسلم في دار الحرب فهو في ايضا لان حريته لم يثبت حين لم يخرجه المولى  
من يده ويخرج عليه الاسلام فان اسلم والاقتل وان كان اسرا في الاسلام  
فان وجد مولاه قبل القسمة اخذه بغير شئ وان وجد بعد اخذه بالغنم ان حرة  
لان عناق الحربي اياه بعد رده كان باطلا حين لم يخرج من يده وان  
الحربي عبده الحربي وحلي سبيله ثم اسلم اهل الدار فهو حرا لانه لم يخرج من يده  
حرا ثم بناك حريته باسلامه وان فخره مولاه بعد العتق في صفة العبد الى ملكهم حكم  
بعتقه وشع مولاه منه فهو حرا ايضا وان حكم برقه وراى العتق باطلا فهو عبدا  
لمولاه لانه اذا حكم ملكهم بعتقه فقد صار العبد محررا لنفسه على مولاه بعتقه ملكهم فبناك  
عتقه ولوان قوام اهل الحرب لهم عبدة مسلمون فارتدوا ثم هربوا منهم الى  
دار الحرب اخرى فكلوا فيها لا يقدر عليهم مواويلهم فهم احرار لانهم صاروا احرار  
فانه كما بنهم احرار العبد نفسه بدار الاسلام بنهم احرار نفسه بدار الحرب اخرى  
ما بين ان اهل الحرب اهل دور بخلاف السفات فاذا ظهر عليهم المسلمون  
كانوا احرار بغير موافق عليهم الاسلام فان اسلموا الاقتل لان قبل هذا الاسر كانوا  
احرار والرجال من المدة من احرار لا حربي عليهم سبي بغير المسلمين اياهم ولو لم  
يخرجوا الى دار اخرى ولكن سبواهم اهل تلك الدار وعزواهم ثم ظهر المسلمون عليهم  
كانوا قبا لانهم كانوا احرار قبل ظهور المسلمين عليهم فذلك بعد وهذا  
اهل حرب فلا يكونون محززين انفسهم من المسلمين ولو عتق المسلم المست  
فيهم عبدا حرة فهو حرا لا سبيل عليه لان المسلم لا يكون مسرقا لمقتضى ذنابه  
قول محمد رحمه الله فانما عتق في حقه رحمه الله كالا بغير العتق من حربي في عبده الحربي



لا ينفذ من المسلم لانه يعتبر جانب العتق ويقول هو عرضة التملك بالقهر في التوبة  
فما سجد فيه العتق فان ظهر للمسلمون قتال ان كان العبد حربي اهل فهو في المقتدر  
كغيره من اهل الحرب والولاة ثبت للمسلم عليه لا يمنع بوث الملك فيه  
الشيء لان الولاة كالتب وبتوث السب من المسلم لا يمنع ملك حربي القهر  
فالولاة اولى وان كان العبد مرقا في اهل فهو حلال المنة بعد انقضاء العتق  
لا يحتل التملك بالقهر وان سلم اهل الدار فولاة لمولاه في قول محمد رحمة الله  
العتق كان فدا فيه عده والولاة من عتق ثم بنا حكم ذلك الولاة بسلامهم على  
ان يوالي احداهما على قول ابي حنيفة رحمة الله قد كان عتق مولاه اياه بظلالنا  
عتق حين سلم اهل الدار فدان يوالي فراحب وهذا سلك لان لم ينفذ  
عند ابي حنيفة رحمة الله فينبغي ان يكون عده لمولاه على حاله وان نفذ العتق  
فينبغي ان يكون ولاة لمولاه وقد ذكرنا الطي وى رحمة الله ان الخلاف بين  
ابي حنيفة ومحمد رحمتهما في بوث الولاة بهذا العتق لاني اصل نفوذ العتق  
وقد بينا هذا في كتاب العتق فاما الحربي اذا عتق عنه الحربي في دار الحرب  
فذلك لا يكون موجب الولاة ولان يوالي فريسا او اسلموا خلافا لانا لا يورث  
رحمة الله فانه يجعل الولاة كالتب واذ كان السب ثبت في دار الحرب فذلك  
الولاة واما يقولون الولاة بالعتق فراحكام الاسلام وحكام المسلمين لا يحرم  
دار الحرب فان قبل فخر الاسلام وكنس موالى عتقهم في ابي حنيفة  
فكانوا موالى لهم في الاسلام فتا ذلك عتقا قبل تبين الدار وقبل ان  
يكون المسلمين حكم غير حكم الكافرين فاما الان فقد تفرقت الدار وصار اهل  
كل دار حكم على حدة فاما كان فخر حكم المسلمين وهو الولاة بالعتق لا ثبت فيها  
بين اهل الحرب ولو كان المسلم في دار الحرب مدبرة او ام ولد حربية فظهر  
المسلمون عليها لم يكن واحد منها فيا لان الرق فيها باق للمسلم بخلاف  
اذا كان عتقا فانه لم يبق فيها رق لمسلم بعد العتق فكانوا فيا بمنزلة  
سائر احوال اهل الحرب ولو مات مسلم في دار الحرب وله ملك  
مرتهون ثم ظهر عليهم المسلمون فمن كان منهم مدبرا فهو لا سبيل عليه عتق  
بوث المولى والمرتهن بعد عتق لا يملك المسلمون بالقهر واما المدبرة وام الولد  
في لانهما عتقا بوثه ايضا فكان حالهما كالحرة المدبرة واذ كان المدبرة

ومعه عبد مسلم ثم رجع العبد الى دار الاسلام مراغا لمولاه فهو حلال في رتبة  
لم يثبت في هذا العبد وقد صار للمولى حريا وعبد حربي اذا خرج مسلما ودينه  
لمولاه كان حرا وان خرج يتلصص في دار الاسلام فذلك الجواب لانه مراغم  
لمولاه غير محارب للمسلمين حرا وان خرج يقاتل المسلمين فظهر واعية فان كان  
مسلم فهو حلاله مراغم لمولاه وان كان ذميا فهو في من اخذه لان قتله  
المسلمين نقض منه للعهد وقد كان عتق بالمراغة فهو حربي فيكون قيا لمخ  
وان لم يظفر بها حتى رجعا الى مولاهما ثم سلم اهل الدار كانا عبيد لمولاهما  
لانها ما كانا مراغبين له حين عاد اليه وان خرجا بايان الى دار الاسلام  
فانهما لا يبركان لرجعا الى مواليهما ولكنها بايعان فيوقف اما نهما لانها  
ما خرجا مراغبين ولا اجل الا ان كجب مراة حرة والية الحربي فيها واذا خرج العبد  
ايان مراغا لمولاه فقد عتق بالمراغة وهو ذمة لانه قصد احراره نفسه بارا  
وذلك دليل رضاه بان يكون ذمة وان خرج لصا او مغنا فظفر به فهو  
في من اخذه لانه حربي لا امان له فاذا حصل في دار فهو في كجاجة المسلمين  
في قول ابي حنيفة رحمة الله وفي قول محمد رحمة الله هو في من اخذه والله تعالى اعلم

### باب يجوز الشهادة عليه بالردة وما لا يجوز

قال رضي الله عنه قد بينا انه لا يقسم بالاسير ولا يزوج امراته حتى ياتيهم بيان  
خبره لانه بمنزلة المفقود اذا كان لا يوقف على اثره فان جاء رتبة بالبيعة انه  
ارتد في دار الحرب فانه لا يقبل في ذلك الا شهادة عدلين من المسلمين لان  
اسلامه كان معلوما وشهادته غير المسلمين لا يكون حجة على المسلم باهودون  
الردة بالردة اولى واذا شهد بذلك مسلمان قضى القاضى بوقوع الفرقة شبهة  
وبين امراته وقسم الماله بين درته لانه كالميت حكم عند قضاء القاضى فان فعل ذلك  
ثم جاء رجل مسلما فذكر ما شهد به عدلته من الردة لم يبطل القاضى قضاة بخاره  
لانه قضى بالجملة على من هو خصم ولكنه يجعل البخاره هذا اسلا مستقبلا منه فلا يرد  
عليه امراته ولا ماله الا ما كان قائما بعينه في يد دارته كما هو الحكم في المنة المرد  
وكذلك لو كان مسلمانا وميتا مات البيعة عليه بنقض العهد لا ان  
شهادته اهل الذمة هنا مقبولة لانها تقوم على الذي بخلاف الاول ان سمع



سمع الله الشهادة برودة الاسير فلم يقض بها حتى جاء مسلماً ومحمد ان يكون ارادة  
يكون بالارادة لانه لم يقض بها حتى لم يجرى الموت بالحرب لا يصير المال لارادة  
فاذا جاء مسلماً كان المال له على حاله ان كان ارادة ولم يرده واصل عن  
فان عدلاً بان منه امراته لان ذلك حكم ثبت بنفس الردة ولا حكم يفتق منها  
اولاده لان ذلك لا يثبت بنفس الردة بل بالموت وانما يكون للدة حكم الموت  
اذا انفصل بها ففصل الله فان قبل فاذا قضى الله بالفرقة بينا وبين امراته  
فقد قضى برودة في دار الحرب وذلك يوجب عتق امهات اولاده قل لا  
كذلك فالمرأة وان كثر دار الحرب لا يوجب عتق امهات اولاده لم يقض الله  
بمحاكمة وها لا يقضى الله الا بعد الاحتجاج اليه وهو ما يقع به الفرقة بينه وبين امراته  
وذلك لا يوجب عتق امهات اولاده فاما الذي اذا شهد عليه الشهود بنقض  
العهد فخرج بغير سببها من جديد وقال لم يقض العهد فان ظهرت عدالة الشهود  
عند الله جعله قايماً للمسلمين لانه ثبت امراته بهذه الحجة لا على ذلك لا يكون الا  
بعد نقض العهد وتبين الادلة حقيقة وحكمها فكان هذا منه نقضاً بنقض العهد لا على  
ثم هو جازي في دارنا لان له يكون في داره لورثة وان كان دخل في دار  
مستقبل فالتقاضي بين امراته لثبوت بنقض العهد بالحجة وهذه ولكن روي عليه  
بالمرزلة ما لو كان نقض العهد من علو ما ثم عاد الى ما كان عليه قبل ان يقيم الله  
ميراثه بين ورثته ولا يحكم بها بعتق امهات اولاده ودر برده لان ذلك  
يبين الدار بدون الموت بخلاف الفرقة بينه وبين امراته ولو شهد  
على الاسيرة طلق امراته ثلثاً فان الله لا يقضى بينها وبينها لانه غائب ولا  
يقضى على الغائب بالبينة بالطلاق والعاق كما لا يقضى عليه بالمال ولكن  
سبح المرأة فيما بينها وبين الله تعالى ان بعد تزوج لان هذه حجة يقضى الله  
بها بالفرقة لو كان الخصم حاضر فخرج زوجها ان بعد هذه الحجة وتزوج بعد نقض  
عدها فان تزوجت ثم قدم الاسير فذكر الطلاق فان اعادت البينة عليه  
بذلك بعد الله عليه الطلاق واجازتها بها والارادة على الاسير وورثتها  
وبين ان في لانه لا يمكن من التقاضي بالفرقة تلك البينة قبل الاعادة فانها  
قامت على غير خصم ولو شهدت اذن بانها ماتت او قتل فان الله يقضى بذلك  
لان هذه البينة قامت على خصم فالورثة خفتها هنا كما في فصل الردة بخلاف

الطلاق وان شهد عدل واحد بموته لم يقض الله بها دونه ولكن للمرأة ان  
تعد وتزوج ثم ذكر فصولاً فيما يجوز عليه الشهادة بالثبوت مع الموت بالنسبة  
والنكاح وقد تقدم بيان هذه الفصول ولو شهد على الاسير عدل واحد انه اراد  
الاسلام فليس لامرته ان تعد وتزوج على رواية هذا الكتاب بخلاف ما ذكر  
في كتاب الاستحسان وقد بينا وجه الروايتين وان شهدانه طلقها ففصل  
كذلك الجواب في العتق لان اصل تلك النكاح لا يثبت الا بشهادة شاهدين  
كذلك ما يزيله في الاستحسان هذا وشهادته بالموت سواء ان شهد كل الزوج  
لها وذلك خبر ديني وقد بينا ان خبر الواحد حجة في اهل الدين المأخوذ عنهم بخلاف  
الردة على هذه الرواية لان ذلك خبر مستكر فاما الاخبار بالطلاق ليس بخبر مستكر  
ولان ردة الرجل يفتق بها استحقاق الفل فلا يكون خبر الواحد حجة فيه بخلاف  
الطلاق والاول اصح فقد ذكر انه اذا شهد رجل وامرأة ان عليه ردة او شهد  
شاهدان على شهادته شاهدين فان الله يقضى به الا في حكم استحالة الفل حجة  
وكذا ان يشهدوا الواحد لا يثبت القتل كذلك بالشهادة على الشهادة وشهادته  
الناس مع الرجال وكذلك ان شهد رجل وامرأة ان الذي بنقض العهد وهو  
يحيان يكون نقضه فان الامام لا يقضه بهذه الشهادة ولكن بحجة نقض العهد  
فيما سوى القتل من الاحكام حتى بحجة ثانياً لان شهادة النساء مع الرجال حجة فيما  
مع الشبهات لا فيما يدرى بالشبهات كما لو شهدوا بالسفوف وكذلك لو  
شهد رجل وامرأة ان على نصر في انه اسلم ثم اراد وهو حجة ذلك فانه يحكم على  
ولكن لا يقتل لثبوت الشبهة في الحجة ولو شهد ذبيان على ذمي انه اسلم ثم اراد  
لم يقتل هذه الشهادة اصلاً لان في زعم الساتدين انه اراد ولم يدر في زعمه  
في ان شهادته غير المسلمين عليه لا يكون حجة واذا كان في زعم الساتدين  
لا شهادته لها عليه لم تجز القضا بينهما اصلاً والله تعالى اعلم

### باب المرتد لعصب احمد وغيره

قال مني الله عنه الاصل ان الابن في الكفر وجبه ابتداء في بغاه بطريق الاول  
واما في الكفر وجبه ابتداء من العقوبات بنا في بغاه لان العقوبات يدرى  
بالشبهات والقوى الشبهة المتاني فكان ان اقترانه بالسبب الموجب ينافي



وجوبه فاعتراضه بعد الوجوب قبل الاستيفاء بنا في استيفائه وبعد تقدمه  
من الاستيفاء لا يبقى واجبا اذا عوقب بما نقول اذا اصاب المسلم الا او سبها  
يجب به الفصل او حد فربه ثم ارتد او اصابه وهو مرتد في دار الاسلام ثم كثر  
بدار الحرب ودار الحرب المسلمين زمانا ثم جانا فمما هو في ذلك كله لان كونه  
محررا للمسلمين لا ينافي وجوب هذه الحقوق عليه بالنسبة سببها في دار الاسلام  
الا ترى ان المستامن اذا اصاب مستام من ذلك في دار الاسلام كان مستورا  
هذه الحقوق لما فيها من حقوق العباد فكذلك المرتد اذا اصاب ذلك ولو  
اصاب ذلك بعد الحق بدار الحرب مرتدا ثم اسلم فذلك كله موضوع عنه  
اصابه وهو جرمي في دار الحرب ودار الحرب بعد الاسلام لا يواخذ ما كان اصابه حال  
كونه محريا للمسلمين عملا بقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام كيث ما قبله فذهبنا  
ان قيل ان طعن في حق اهل الحرب يثبت بان دليل الصحيح في الاحكام فاما ان  
لا يستوجب مستام من ذلك بما يصيبه من اهل الحرب فكذلك الحق في المستامن  
ذلك والمرتد بعد الحق جرمي واما اصاب المسلم من حدته في زمانا وسرفه او ظلم  
طريق ثم ارتد او اصابه بعد الردة ثم كثر بدار الحرب ثم جانا فذلك كله  
موضوع عنه لان كونه حربيا يمنع وجوب الحد والقياس عليه بارتكاب  
سببها في دار الاسلام كما في حق المستامن فنعني البقاء اذا عوقب ايضا الا ان  
يصنع المال في السرفه وان اصاب دما في قطع الطريق فعليه نقصان حاله  
في ذلك كحال المستامن لان ما كان فيه حق العباد فهو مأخوذ به واما اصاب  
في قطع الطريق من القتل خطا فعليه الدية على ما قلناه ان اصابه قبل الردة وفي  
ماله ان اصابه بعد الردة لان المتأمل بعين التماس واحد من المسلمين لا يضر  
المرتد فان التزم المسلم حد الحرام او السكر ثم ارتد ثم اسلم قبل الحق بدار الحرب  
فانه لا يوجد بذلك لان الكفر يمنع وجوب هذا الحد منه او لهذا لا يجب  
والمستامن فكذلك اعتراضه بعد الوجوب يمنع التقاضي وكذلك ان اصابه  
وهو مرتد مجوس في دار الاسلام ثم مات فانه لا يواخذ الحد والسكر لانه اصابه وهو  
نازح بدار الاسلام الجرمي بغير عقابا حقه الحد والحد ودرع عن ارتكاب  
اسباب فلا بد من ان يكون المرتكب معتقدا بحد السبب حتى يترفع الزجر  
في حقه وهو مأخوذ بما سوى ذلك من حدود الله تعالى لا اعتقاده حرمته

ويمكن الامام من اقامته لكونه في يده فان لم يكن في يد الامام حين اصابته  
ثم اسلم قبل الحق بدار الحرب فذلك موضوع عنه ايضا لانه اصاب  
وهو محارب وهذا لانه بنفس الردة بغيره محاربة المسلمين اذ لم يكن من ذلك  
الا انه اقام مجوسا عند الامام لا سهلا له المحاربة فلا يحل حربا فاما اذا كان  
بالبعد من الامام بحيث لا تصل اليه فالحاربة سهله وهو معتقده لذلك  
فكان محاربا حاكما كاللاحق بدار الحرب فان التزم قصاصا او حد فربه  
ثم ارتد وكثر بدار الحرب ثم قال للمسلمين اصابكم علي بن ابي طالب فبعضت  
فليس ينبغي لاحد من المسلمين ان يؤمنه على ذلك لان هذا شرط في الحق  
حكم السمع قال صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو  
باطل ولان فيما رزقه حق العباد فاقصاص محض حتى الولي ليس بغيره ولا يثبت  
الاستقاط فيه وفي حد القتل حق التعذوف واذا كان هو لا يملك تعذوف  
عنه فغيره كيف يملك ذلك فظهر ان من يؤمنه على هذا فهو قاتل لا يمكن  
الوقوف به فان اقامه الامام على هذا فليس ينبغي ان يقول له بقوله صلى الله عليه وسلم  
دستم ردوا الجحالات الى السنة وقد كان هذا جهلا منه حيث شرط ان  
يترك له ما هو من مظالم العباد فينتفي ان يعقيم عليه الرزق اذا طلبه الخصم فليس  
الى هذا الشرط فان قال ان لم نقول بما ينهونى فردوني الى منى لم يفعل ذلك  
ايضا لانه مرتد يمكن منه الامام فلا يجوز له ان يملكه من ان يعود حرا للمسلمين  
بجبال وان دعا الى هذا الصلح وعلم المسلمون انه لا يخرج اليهم الا بالاجابة الى  
ذلك فينتفي لهم ان يعاملوه على امر لا يكرهوا فيه وهو يرى انهم قد اعطوه  
ما ارادوا يعني ينبغي ان يستعملوا معاريف الكلام فان في المعاريف ضد وضد  
عن الكذب وذلك جائز في حق المحاربين قال صلى الله عليه وسلم  
الحرب ضدعة وقد بين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن ذلك  
يوم اخذ في قوله فلعن امرناهم بذلك وهذا ان الكذب لا يوجب قتلا  
ينبغي للمسلم ان يبعد الكذب بجبال من الاحوال فان ابى الا ان يعطوه ذلك  
لما اعطوه ذلك وادوا في الصلح كله تنقض الصلح على وجه لا يفسد المرتد  
فيحصل المقصود بهذه الطريق والاصل فيه ما روى ان وقد ثقف لما روى الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا يوس بن سبطان لا تخن اي لا تركع ولا تسجد



فصالحهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك وكتب في آخر كتاب  
الصلح على ان لهم المسلمين وعليهم على المسلمين ثم اخذهم بالصلوة وراى  
هذه الكلمة باقصة للكلام الاول فان لم يقدر على هذا ايضا وعطوا  
على ما اردوا فليس ينبغي لهم ان يقولوا ذلك ايضا لان ذلك حرام شرعا  
واما مقدم منهم في الشرط كان حراما ايضا وان كان حراما لا يظن الى ان  
حراما اخر شرعا وكتب لوطيب قوم من المرتدين ان لو منهم على ان يكونوا  
ذمة لودون الخراج فلا ينبغي ان لو منهم على ذلك لان قبل المرتدة ستمى جدا  
فلا يجوز ترك اقامته ولا تأخيرها بال ولان المقصود بعقد الذمة مع اهل الحرب  
ليس هو المال بل التزام الحربى احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات وحكام  
الاسلام لا ذمة على المرتدة فلا يكون في عطاء الذمة له عوض سوى اظهار غلبة  
في المال وذلك لا يجوز فان عطوا ذلك حتى خرجوا اليه عوضا عليهم السلام  
فان اباؤا قتلوا ولا يجوز رددهم الى ما منهم بحال لان الفضل ستمى عينا على المرتدة  
لم يسلم قال صلى الله عليه وسلم فميرىل دينة فقتله وآن طلبوا المودعة فقد  
مقدم بيان في الفصل انه لا ينبغي للامام ان يوادعهم الا عند الضرورة بان  
كان لا يقوى على قتالهم وعند ذلك لا يادعهم جلا على المودعة لان  
ذلك يتسبب اخراج فان اخذ منهم جعل ذلك في بيت المال لانه بال  
المرتدين وكل مال المرتدة هو فروع عن حق ورسنة فمصلحة بيت المال وانه يحل  
الخارج فانه اذا اخذ منهم على المودعة الا جعل ذلك المال مجربا عند حتى  
يتروا ثم يرد عليهم لان مال الخراج لا يكون غنيمة لاهل العدل بحال بخلاف  
اموال المرتدين بعد ما صاروا محاربين وعلى هذا المستأمن في دارنا اذا  
ذلك ثم رجع الى دار الحرب وسال المسلمين ان يودعوه على ان يسلم  
ولا يادعوه بذلك لان هذا من مظالم العباد فاستأمن فيه والمرتدة سواء  
بلا اخذ المرتدة المسلمون اسيرا بعد ما عاد الى دار الحرب فقد بطل عنه كل شيء  
اصابه الا القصاص في النفس لانه صار رقيقا والرق في وجوب القصاص  
في الطرف ابتداء في البقاء ايضا بخلاف القصاص في النفس فان الرق  
في وجوبه ابتداء ما كان اصحاب من مال فالدين لا يجب في ذمة العبد  
انما غلاما لانه رتبة فلا معنى الا بهذه الصفة ولا وجه لتعلق اليه رتبة

لانه حادث للسبب بعد الكتب سبب وجوب الدين فلهذا سقط عنه  
ذلك الخراج اذا اصابوا سببا من ذلك قبل ان يكون لهم منعة ثم صاروا  
منعة فصالح الصلح على ان لا يوادعوا ابنتي ما اصابوا فلا ينبغي ان نصالحهم على  
شي من ذلك الا ان في هذا الموضع ما كانوا اصابوا من حد خمر او غيره من الحدود  
فذلك موضوع عنهم بعد ما صاروا محاربين اذا تابوا ولا بأس بان نصالحهم  
الامام على ان يرضع ذلك عنهم لانه شرط موافق لحكم الشرع وكذلك ما اصابوه  
بعد ما ظهر لهم المنعة فذلك موضوع عنهم اذا تابوا الا انهم يطالبون بالرد ما كان  
فانما بعينه في ايديهم من الاموال فان طلبوا الصلح على ان تبرك ذلك لهم  
فلا ينبغي للامام ان يصالحهم على ذلك ولو فعل لم يفت لهم بهذا الشرط واما  
بردا وجده فانه بعينه في من مال مسلم ومعاير واما لا يوادعهم بالحدود التي  
هي لله تعالى لان نقادهم العهد منع اقامته هذه الحدود وعلى ما اشار اليه عمر رضي  
عنه بقوله اما قوم شهيدوا على حد لم يشهدوا عند حضرة فانه شهيدوا عن صفين  
ومن ابين سبب التطاول خروجه من حكم اهل العدل ولو كان المرتدة يبر  
اصاب سببا ما فيه مظالم العباد في حصين من حصون اهل الحرب فطلب  
على ان تبرك ذلك ليفتح محبين للمسلمين فلهذا ما سبق سواء لانه لا راي  
للامام في اسقاط ما هو من مظالم العباد ويستوى فيه حاله الى بقية وغيره الا انه  
ان كان استهلك ما لم يصيب وما فرأى الامام النظر للمسلمين ان  
يعطيه ذلك فلا بأس بعطاء الامان له على هذا ثم يودى ذلك المال الى صاحب  
الحق من غنيمة المسلمين لان الامام ولاية التخصيص فيمنع من الغنيمة لمن يشق  
الحصين للمسلمين فكان له ان يفعل ذلك بالمرتدة اذا عدل بسلم ويمنع  
الحصين للمسلمين بخلاف القصاص وحد القذف فان الامام لا يمكن من  
انقاذ ذلك عنه من مقام المسلمين لصاحب الحق فلا ينبغي ان يعطيه الا على الكفاية  
**باب ما يصدق ارجل فيه من الردة فلا تبين امراته وما لا يصدق**

واذا رجع الاسير الى دار الاسلام في صمته زوجته الى الكفاية وقال انه ارتد عن  
الاسلام فبنت منه وقال الاسير كرهني فكهم وقال له لا فذلك لا ينفق فنفقت  
ذلك كرهنا لقول في ذلك قول المرأة ولا يصدق الاسير الا بالبنية لان السبب



الموجب للفرقة وهو اجماع الكل على الشك على اللسان قد ثبت بنصا وفيها عليه  
ثم ان سبر معنى خفي بالغير بحكم السبب الظاهر فلو صدق في ذلك لا يجزئ  
بوضوحه انما اضاف السبب الموجب للفرقة الى حالة غير معهوده وهو الاكراه فيه  
لا يقبل قوله لا يجزئ كما لو قال كنت طلقها متى دانا مجنون ولم يعرف المجنون في  
وقت لم يقبل قوله لا يجزئ فان شهد الشهود ان الملك قال لا تفنكوا ولا تفنكوا  
فلا يرى الفرق ذلك عنه اولم يكن وقال لا يسير فاني انما اخرجت كلمة الكفر عند ذلك  
لا قبله ولا بعده فالقول قول لا يسير لان شهادته الشهود وصارت تلك الحالة  
معهوده ومعنى اضاف الزوج سبب الفرقه الى حالة معهوده ومعنى وقوع الفرقه  
كان القول قوله كما لو قال طلقها متى دانا صبي وهذا لان الحالة اذا كانت معهوده  
فالظاهر يسهل له وهو في الحقيقة سبب للفرقة والقول قول الملك لا تفنكوا ولا تفنكوا  
واذا لم يكن الحالة معهوده فهو معنى للمانع وذلك حاد في القبول قوله لا يجزئ  
وكذلك ان كان الذي خاصمه في ذلك غير امراته من المسلمين لان هذا محرم  
حتى الشرح فكل مسلم ان يتكلم فيه على وجه الحسنة ولا دعت امرأة على زوجها  
انه طلقها متى قال الزوج اصابتني برسام او وجع ذهب عظمي او جنون فكان  
ذلك معنى في هذه الحالة فان لم يعرف ان ذلك اصبا به فالقول قولها وان  
علم ان ذلك اصبا به فالقول قوله وان شهد الشهود انهم رآه مجنونا مرة فالقول  
قوله ايضا لان المجنون له صا معهوده وهذه الشهادة ومعنى كانت الاضافة الى  
حالة معهوده فان في الفرقه كان مقبول القول في ذلك مع بينه وكذلك  
لو قال طلقها متى دانا ثم قال قولها لان حال النوم معهوده وكل احد كحال الصغير  
فاضافته الى ذلك الى لا يكون انما معنى الا ترى انه لو قال كنت طلقها قبل  
ان اخن او قبل ان اتزوجها كان القول قوله وكان ذلك انما كان للطلاق  
فكذلك ما سبق ولو قال شربت حتى سكرت قد ذهب عظمي فطلقها او رآه  
عنى الاسلام ففى الطلاق معنى بين منه صدقة في ذلك او كونه لان السكر لا يفسد  
ووقع الطلاق فالى الذي اضاف الطلاق اليه غير مرتضى في المنع من الفرقه كقول  
النوم وهذا لان السكران عقله مع الا انه يقبل عليه السوء فينبغي من استعمال  
عقله وذلك لا يخصه من ان يكون عاقل بخلاف ما اذا شرب النبيخ حتى ذهب  
عقله فان ذلك بربل عقله بخلاف ان لم يذهب في حال نومه هو في حكم العقل

شربا اليه سا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في قوله رفع العلم عن الله  
وحال السكران كحال ابن السبيل المنقطع عن ماله فان الركوة نجسة ماله ان  
كانت بدله لا تفصل اليه بخلاف من ملك ماله حقيقة او صكها بان غصبها  
وحجده فانما في الردة فان عرف منه السكر في وقت بهذه الصفة فيقول  
قوله وان لم يعلم لم يقبل قوله في ذلك لان السكر منع وقوع الفرقه بالردة فان  
الذي يهتدى قدامه من ذلك وحكم الردة يبنى على الاعتقاد في السكران  
لا يكون معتقدا بالقول فحق اضاف الى حالة غير معهوده لم يقبل قوله متى  
الى حالة معهوده كان مقبول القول ولا ينظر بقصد بقى المارة وكذا ينظر في ذلك  
لان هذه الحركة محض حق الشرح ولو ان امرأة قالت طلقها متى سمعت زوجي  
يقول المسبح ابناته وقال الزوج انما قلت ذلك حكاية عن يقول هذا  
فان امراته لم يتكلم الا بهذه الكلمة بانته امراته لان في ضمير لا يصلح ان  
يكون ناسي حكم ما تكلم اوله به فان في الضمير دون التكلم والنسي لا يبنى الا ما  
هو مثله او فوقه الا ترى انه لو طلق امراته ونوى الاستئناس بغيره كان الطلاق  
واقعا لهذه المعنى ويستوى ان صدقة المارة بما قال او كونه وان قال في  
وصفت كلامي فقلت النصارى يقولون المسبح ابن الله او قلت المسبح ابن الله  
قول النصارى فلم يسمع المارة بعض كلامي وقالت المارة كذب فالقول قول الزوج  
مع بينه بخلاف ما سبق لان الزوج هنا اقرب بالسبب الموجب للفرقة فان  
هذه الكلمة لا يكون مرجحة للفرقة فيكون هو في الحقيقة مشكلا لانه غير من السبب  
الموجب للفرقة وهو نظير ما لو قال كنت قلت لها انت طالق متى انشأت  
وكونه في الاستئناس فيك القول قول الزوج للمعنى الذي بين هذا منه وكذلك  
لو قال قد ظهرت قول المسبح ابن الله وخفيت ما سوى ذلك الا اني تكلمت  
موصولا بكلامي فالقول قوله في ذلك الا ان شهد الشهود عليه نعم سمعوا قال  
المسبح ابن الله ولم يقبل غير ذلك فحينئذ لا يبين منه امراته ولا يصح فيها  
على ذلك في الحكم لان الشهود ائتموا سبب الموجب للفرقة وقوله غير مقبول  
فيما يقبل شهادة الشهود بخلاف الاول فانك سبب الموجب للفرقة انما  
ظهر بقوله وقد ظهر موصولا بكلامه بان في وقوع الفرقه به فلهذا جئت بالقول  
قوله فيه فان قبل كيف يقبل قول الشهود انه لم يقبل سببا غير ذلك وهذه



منه على النفي والشهادة على النفي لا يكون مقبولة قبل لان وقوع الفرق ليس  
 بهذه الشهادة بل على ما سبق مما هو ثابت وهو خبر الشهادته الشهود على ان  
 نواحي الميت وداره لا يعلم له واما خبره بوضوح ان قولهم لم يقبل سببا في ذلك  
 فيه اثبات ان ما يدعى من الزيادة في ضميره لاني كلامه وذلك لا يصلح في خبر  
 كلامه حتى لو قال الشهود لا نذكرى قال ذلك اولم يقبل الا انما لم يسمع من غيره قوله  
 المسيح ابن الله قال قول قوله ولا نفوق بينه وبين امراته لان هذا الشهود يتنوا  
 ان الزيادة في ضميره لاني كلامه وانما قالوا لم يسمع وكما لم يسمعوا ذلك منه قالوا  
 لم يسمع ايضا وعلى هذا الواجب التكلم بالاشك في الخلق والشك في البسطة والاشك  
 في الطلاق فان شبهة الشهود عليه يجمع او طلاق بغيره يستلزم لم يقبل قوله في  
 ذلك وان قال الشهود لم يسمع منه غير كلمة الطلاق والخلق فالتصديق لا يعرف  
 وكان القول قوله في ذلك الا ان يظهر منه ما يكون وليس صحة الخلق من نص  
 البديل او سبب اخر فحينئذ لا يقبل قوله في ذلك وانما ينبغي هذه الفصول كلها  
 الحرف الذي بينا ولان رجلا عرف انه من مرة قال امراته انه لا يحبني  
 او طلقني فقال الرجل قد عاهدني اب رضى الجنون فقلت ذلك والجنون  
 قال قول قوله مع يمينه لان الجنون اذا وجد مرة فهو لازم ابداه هذا كان عينا  
 لازما اذا وجد مرة في حالة الصغرة والكبر ومن مائل في حالي عني الذي من مرة  
 تبين له بقا اثر الجنون فيه بهذه الدعوى انما يضيف كلامه الى حالة معهودة  
 لم يعرف بالجنون قط لم يقبل قوله لا بينا فان لم نفوق الله بينه وبين امراته  
 حتى حين ثم افان فقال قد كنت هكذا قبل اليوم لم يصدق على ذلك وانما  
 منه امراته لان الجنون مما يجد فحده لا يكون دليلا على انه كان موجودا في  
 ماضى فاما بعد ما علم وجوده فهو لا يزول على وجه لا ينبغي له ان يفهمنا قبل قوله  
 هات لم يقبله بينا وكذلك النوم لو ادعت انه طلقها وقت العصر فقال  
 الزوج كنت مائتا في ذلك الحالة قال قول قوله لان النوم يعتبر المره عادة في كل  
 وقت وهو ما يدعى بيب وبعده بالجنون فيكون بمضيها الى حالة معهودة ولا علم  
 انه سكر منه سهر حتى ذهب عقله قالت المرأة انه اراد ان يرضى فقال الزوج  
 قد سكرت اب رضى كما سكرت من سهر فارتدت وانما لا عقل فانها تبين منه  
 ولا يصدق على ما قال لان السكر لا يعود بعد زوال سببه الا بالسكر

مبجود ذلكت واكتف ب ذلك السبب منه اب رضى غير معلوم فلا يقبل  
 قوله الاجتهاد على هذا العلم ان السكرين اكرهوه على الكفر فكفر مرة ثم ادعت عليه  
 انه كفر بعد ذلك قصدتها بالكفرات في ذلك انهم اكرهوه ان لا يقبل قوله في  
 ذلك لانه يدعى سببا في خبره غير معلوم وكذلك لو علم انه كان سكرانيا  
 مسته ثم قال صابني ذلك مرة اخرى او علم انه شرب الخمر مسته  
 قد شربه اب رضى فذهب عقلي لم يصدق على ذلك الاجتهاد لان هذا كله  
 مما لا يعود الا بالسكر سبب تقبل بخلاف الجنون لان هذا كله ما يزول  
 على وجه لا ينبغي له ان يعود على وجه لا يعود فخط بخلاف الجنون والنوم فهذه الحرف  
 تبين الفرق بين هذه الفصول

**باب مخالفة المستأمن والاسير في دار الحرب**

واذا اخذوا سبيلا الاسير فيهم على ان يعطوهم كفيلا بنفسه على ان لا يخرج من اهلهم  
 فقلت به سلم او دمي او حربي ثم قدر على الخروج فليس ينبغي له ان يخرج المسلم  
 ان يخرج احدا من فتيح لانهم يقتلون الكفيل او بعد لونه اذا خرج هو قد كان له  
 ان يقتل احدا في دياره فانه يخرج فيكون له ان يعرضه للقتل ايضا بالخروج  
 له ان يقتل المسلم والذمي لينجو بنفسه فذلك لا يكون له ان يعرضه للقتل  
 بخروجه وان كان مكان الاسير مستأمن فيهم منعه بعضهم من الخروج حتى  
 كفيلا بهذه الصفة فليس ينبغي له ان يخرج كفيلا حيا كان او غيره لانه ليس له  
 ان يقتل احدا في دياره فانه يخرج فذلك لا يكون له ان يعرضه للقتل ايضا وهذا لا  
 امان بينهم وبين الاسير قد ثبت بينهم وبين المستأمن الا امان فانهم امنوه  
 وهو قد ألزم لهم ان لا يجوز لهم ان يخرجوا من امان من ايضا ولكن هذا امان مقصور عليه  
 خاصة فلهذا لا يكون له ان يخرج كفيلا وان كان المسلم مطلقا فيهم فقلت مسلم ذمي  
 او حربي على ان يحضره يوم كذا البضوة فلا بأس بان يخرج كفيلا ويخرج سوا كان  
 امره بالكلية اذ لم يرد به ذلك لانه في المحصور يكون معينا على نفسه فليأبده  
 الى التهلكة ولا رضى في ذلك واذا خرج هو فقتلوا كفيلا لم يكن هو معينا على  
 قتله واذا لم يخرج حتى يحضره الكفيل فقتلوه كان معينا على نفسه فلهذا كان له  
 ان يخرج والكره فيه انه قد حقق خوف الهلاك على احد جماع المسلمين في هذا



ان يبدأ برفع سبب الهلاك عن نفسه ولو لم يعطها كفيلة بنفسك حتى  
تخضعك يوم كذا فخذ منك المال وجبتك او قديك فاعطاهم كفيلة  
او ذميا على هذا الشرط فليس له ان يخوف كفيله بها لانه اذ خله في هذه العهدة والتم  
الوقت حين امره بالكفالة عنه والمؤمنون عند شروطهم بخلاف ما سبق فنهك  
انما يخاف على نفسه سببا لا يحل له ان يذون فيه بحال وان يباشره خيرا ونفسه  
فلا يجوز له ان ينضم على ذلك تبرك بالخروج بعد التمكن منه ومما انما يخاف بخبر  
ان يذون فيه من نفسه وان يباشره من بدل ال اورضنا بالحس والقيد فنهك  
لا ينبغي له ان يعذر كفيله وعلى هذا ان مسلمة فيهم اعطيت كفيلة مسلمانا  
على ان تخضع ما غدا ليفجر بها رجل منهم او تبرجها وهي ذات زوج فلا بأس  
بان يخوف كفيله لان الخوف منه امر لا يجوز ان يذون فيه بحال فكان هذا العقل  
سواء ان لم يكن ذات زوج فاراد على ان تبرجها رجل منهم فان كان  
الرجل مسلما فليس لها ان تخوف كفيله وان كان ذلك الرجل كافرا فنهك ان  
تخوف كفيله لان الزوج اذا كان مسلما فنهك العقد مما يجوز لها ان يباشره وان  
يذون فيه وان كان الزوج كافرا فليس لها ان يباشره ولا ان رضت بحال  
ولو ارادوا منه ان يكفرا به او يقتوه فاعطاهم كفيلة بنفسه على ان يوفى به غدا  
فلا بأس بان يخوف كفيله بها لان حرة الكفورة بانه تمنعته لا تشك بحال  
يذون فيه من نفسه ويرضى به بمنزلة القتل الا ترى انه لو قيل ليكون ما يتحقق  
هذا الرجل لم يبعه ان يكفرا به اذا خاف القتل على غيره وانما يبعه بغير الكفارة  
مع طاعة القلب بالايمان اذا خاف القتل على نفسه فذلك الكفيل  
هنا انما يخاف القتل على غيره فلا بأس بان يهرس من الشرك ويدع كفيله  
ولو قال لي القتل هذا المسلم والمعاها والفتنك فاعطاهم كفيلة بنفسه على ان تخضع  
غدا بفعل ذلك كان له ان يخضع كفيله وهذا اولى لان الاقدام على قتل المسلم  
لا يحل له اصلا سواء كان يخاف الهلاك على نفسه او على غيره ولو قال لي القتل  
تحتي سببك على ان توفى فلا تغتال احدنا ولا ماخذ لاحدنا الا لا يخرج  
من بلادنا مخلف لهم على هذا خلا سبيله فلا بأس بان يخرج ويكفونه بقوله  
صلى الله تعالى عليه وسلم فبانت الذي هو خير ويكفونه الا انه لا ينبغي ان  
ينضم لهم فقتل احد منهم او ماخذ له الا لانه حين اعطاهم العهد على هذا فقد

بمنزلة المستامن فيهم وقد بينا ان المستامن لا يحل له ان يغتال احد منهم ولا  
ان ماخذ سببا من اموالهم ولكن يجوز له ان يخرج من دارهم بغير علمهم ورضاهم  
فذلك الاسير اذا اعطاهم العهد على هذا فان اعطى الاسير مسلمانا ذميا كفيلة  
على ان لا يخرج ثم طاعه الكفيل فخرج جميعا فلا بأس به لانه انما كان ممنوعا  
من الخروج بحق الكفيل فانه غير متم له اهل الحرب شيئا فاذا ساعده الكفيل على الخروج  
فقد زال المانع فان قيل كيف يبرئه مراعاة حق الكفيل وقد كان اهل الحرب  
ظالمين في حبه وللمظلوم ان يرفع الظلم عن نفسه بما يقدر عليه فان نعم ولكن  
ليس للمظلوم ان يظلم غيره واذا اخوف كفيله كان ظالما لانه قد عتقه في الكفالة  
الا ترى ان مسلما في دار الاسلام لو قصده ظالم فظلم فاعطاه كفيلة بنفسه لم  
يحل له ان يخوف كفيله وان كان يعلم ان مظلوما فنهك منه لولا اني سببتك  
ووسمتك ورونت على ان لا يخرج من بلادنا فاعطاهم ذلك ثم قدر على الخروج  
فلا بأس بان يخرج لانه بمنزلة المستامن فيهم الا ان ذلك لو اعطاهم كفيلة حرة  
بنفسه لم تجز له ان يخوف كفيله بخلاف الاول لان هذا لا يبعه ان يغتال احد  
وماخذ ماله فلا يبعه اخفا وكفيله ايضا فان ساعده الكفيل على الخروج منه فلا  
باس بان يخرج لان المانع حقه لا حق اهل الحرب بل لانه لو لم يعط كفيلة كان  
ان يخرج فان خرج الكفيل معه بآمان ثم قال له ارجع معي الى دار الحرب فليس  
الاسير ذلك لان حكم ذلك الا ان قد انتهى بخوجه الى دار الاسلام وكذلك  
حكم الكفالة الا ترى ان هذا الحربي لو رجع الى دار الحرب كان حايضا من اهل  
الاسير ودخل له ان يفتنه ولا بأس بان يرسل الاسير المسلم بعض اهل الحرب  
ليتركه حتى يرجع الى دار الاسلام لانه يحل له وقاية نفسه ودية ارقا صلي الله تعالى  
عليه وسلم لبعض اصحابه جعل ذلك دون نفسك ونفسك دون نفسك  
والاصل فيه حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فانه حين اجبته فرأى  
دنيا رين حتى خلا سبيله ففرق ان هذا ليس من جنبة الميعة في حق المعطي ان  
كان من جنبة السمحة في حق الاكل وانه غير داخل تحت قوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
الا مسمى ولا تشي في النار اما ذلك في حق المعطي اذا قصده الظلم او الحاق الضرر بغيره  
فاذا اذا قصده رفع الظلم عن نفسه او تخفيف منغصة نفسه من غير ان يضر بغيره  
فلا بأس به وكونك الجواب في دار الاسلام اذا قصده ظالم فلا بأس بان يعطى



من مال اليه يدفع الظلم عن نفسه قال بلغنا عن ابي السعدي جابر بن زيد قال  
ما وجدنا في زمان الحجاج شيئا خيرا من رثا وفي وصفه ذلك بالخبر دليل على  
انه لا اثم على المعطي في الاعطاء وان كان الاخذ ثامنا في الاخذ وانه اعلم

### باب بيتي الاسير في دار الحرب

واذا استخلف ملكهم الاسير بالبيان المعظمة ان لا يخرج الى بلاد المسلمين على ذلك  
فالمسلمين لانه لا يملك ان كان مغورا فيهم والاراه لا يمنع مردل المسلمين  
والاصل فيه حديث حديث فان المسلمين اخذوه وصقوه ان لا ينصروا رسول الله صلى  
تعالى عليه وسلم فذكر ذلك لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال فليهم عهدهم  
وحتى يستقينا الله تعالى عليهم فان كان حلف ان لا يخرج الا باذن الملك  
ثم خرج باذنه لم يحنث لان هذا الخروج بالصفة المستثناة وان خرج بغير اذنه  
حانث الا ان يكون ذلك الملك قد مات فان في لفظ ما يجب فوقيت  
المسلمين بجانته وكذلك ان غل ذلك الملك فان غلبه اذنه حال قيام  
سلطنة فتوقت المسلمين في الآتي قول ابي يوسف رحمه الله واصله في المديون  
اذا حلف ان لا يخرج من البلدة الا باذن صاحب الدين او الملاء اذا حلف  
ان لا يخرج الا باذن زوجها فانه يتوقت المسلمين بحال قيام الدين وحال قيام  
النكاح الآتي رواية عن ابي يوسف رحمه الله واصله ان عبد علي ملك بعد  
غل لان المسلمين قد يطلب حين غل ذلك الملك وهي بعد ما يطلب لا يعود  
الا بالتمتع به الا ترى انه لو قال بجارية عبدي حوان حجت من يده الدار الآتي  
فابعها ثم انزلها ثم خرجت او قال لزوجتي فاعفها ثم تزوجها ثم خرجت لم يحنث  
لما قلنا وكذلك لو حلف السلطان رجلا ليرفعني الى كل داعي تعرفه في محلك  
فخرجت ثم اعيد على حاله فعلم داعي فليس عليه ان يرفعه لان المسلمين يطلب حين غل  
ولو كان علم به قبل غله فم يرفعه اليه حتى غل كان حانثا في نفسه ولا يفتقر  
اليه بعد الغل وبعد العادة الى السلطنة وانه فعول بيا في شرح الزاوي  
وان كان حلف الاسير لهم ان لا يخرج الا باذن ملكهم ولم يعهد ملك بغير ذلك  
الملك وولي غيره ثم خرج الاسير كان حانثا لان بيننا ما وقف بها على شئ  
اي ملك دولة امرهم فان مات ملكهم او غل فلم يزلوا غيره حتى خرج الاسير فلا

عليه لانه لا ملك عليهم الا ان وهو ميمنه اما التزم استثناء الملك فاذا لم يكن  
عليهم ملك لا يكون هو بالخروج مرتكب محذور الميمنه فلا يحنث بهذا الطريق  
لان ميمنه انتهى بغير الاول حتى لو لم يخرج ولا غيره ثم خرج بغير اذنه كان  
لانه قد ارتكب محذور الميمنه وان حلف ان لا يخرج الا باذن الملك ولا يحنث له  
فيمنه على ذلك الملك خاصة لانه اذ دخل الالف واللام في كلامه هذا وهو  
فانما يتناول ميمنه الملك المعهود خاصة وصار يعينه بهذا الطريق في ميمنه لا رة  
اليه واذا احرم الاسير في ايديهم وهو رجوا ان يبلغ المسلمين ذلك وقد وده  
فلم يفعل المسلمون ذلك ومنعه العدو وهو بمنزلة المحض لانه تغذر على المضي  
لا ان الشك بعد صحة احواه فلما كان محمولا قد بينا حكم المحصر شرح المحصر ذكره  
اذا كان لا يقدر على هدي بيعته ليحمله به فان عطايا في رباح كان يقول  
يحمل غيره بصبر عشرة ايام بالقياس على هدي الشقة واهل المدينة كانوا يقولون  
يحمل بغيره في فاما المذهب عندنا انه لا يحمل الا بالهدي لان حكم المحصر  
عليه في القرآن وهو التحمل بالهدي خاصة وكون الصوم بدلا عن الهدى في الشقة  
والقران منصوص عليه بهذا ولا يقاس المنصوص على المنصوص عندنا انما يقاس  
غير المنصوص على التزليل فاما التزليل لا يقاس بعينه بعينه على بعض لان الحكم  
المعلوم بالتزليل مقطوع به وما ثبت بالاي لا يكون مقطوعا به وقد استقصينا  
هذا فيما قبلنا من تهذيب الفصول في الاصول اذ الله تعالى اعلم

### باب العير يمينه المسلمون

واذا وجد المسلمون رجلا من يدعي الاسلام عينا للمسلمين على المسلمين كمينهم  
بجوارهم فاقربوا ذلك طوعا فانه لا يقتل ولكن الامام يوجه عقوبة وقد سار في  
موصفين في كلامه الى ان سلكه لا يكون مسلما حقيقة فانه قال ممن يدعي الاسلام  
وقال يرجع ولم يقتل بوزر وقد بينا انه في حق المسلمين يستعمل لفظ التزوير في هذا  
الموضع وانما يستعمل وانما يستعمل في اللفظ في حق غير المسلمين الا ان قال  
لا يقتل لانه لم يترك ما به سلكه فلا يخرج من الاسلام في الظاهر لم يترك  
ما به دخل في الاسلام ولا لانه انا حمله على ما صنع الطمع لا حجب الاعتقاد وهو  
احسن الوجوهين وبما قال الله تعالى فيقولون حسبه وقال صلى الله تعالى عليه وسلم



لا يظن بكلمة خرجت من في اخيك سؤا وانت تجدها في الخرج مجمل  
عبد بجيت حاطب بن ابي بلتعنه فانه كتب الى فرسين ان محمد يزكم فخر واحدكم  
الحديث الى ان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلا يا عمر فاعل الله تعالى  
قد اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما تشاءتم فقد غفرت لكم فلو كان بهذا كافرا  
مستوجبا للقتل لما تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم بدر باكان او غير بدر  
وكذلك لو لزمه القتل بهذا احدنا تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم اقامته  
وقية نزل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا عداوي وعدكم اواب بقدر  
مؤمننا وعليه دل قصته الى ليا به حيث استأمره بنو قريظة فاقترضوا على حلفه  
انهم ان نزلوا على حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلهم وفيه ترك قوله تعالى  
يا ايها الذين امنوا لا تكونوا دالة والرسول وكذلك لو فعلت احدى فانه يوجب عقوبة  
وبسبب دع السجين ولا ان يمانه لا يكون نقضا للعهد لانه لو فعله مسلم لم يكن  
ما نقضا امانه فاذا فعله احدى لا يكون نقضا امانه ايضا الا ترى انه لو قطع الطريق  
فقتل واخذ المال لم يكن نقضا للعهد وان كان قطع الطريق محاربا في رسول  
بالنقض فانه اولى وكذلك لو فعله مسلمان فانه لا يصير نقضا لانه بمنزلة  
الو قطع الطريق الا انه يوجب عقوبة في جميع ذلك لانه اركب الاكل له قصه  
بفعله الحق الضرر بالمسلمين فان كان حين طيب الامان قال المسلمون  
قد امنك ان لم يكن عينا للمسلمين او امنك على انك ان خرجت اهل الحرب  
بغزوة المسلمين فلا امان لك والمسلمة يحل لها ان يقاتلن بقتلن المنعنى  
بالشرط يكون معدوما قبل وجود الشرط وقد علق امانه هنا بشرط ان لا يكون  
عينا فاذا ظهر حين كان حيا لا امان له فلا يفسد بقتله وان راى ان يصيبه  
حتى يعثره غيره فلا يفسد بذلك وان راى ان يجرد فانه لا يفسد فلا يفسد ايضا  
كغيره من الاسير الا ان الاولى ان يقتل هنا لاعتباره بغيره فان كان كائنا من  
امراة فلا يفسد بقتلها ايضا لانها قصده الحق الضرر بالمسلمين ولا يفسد  
بقتل احده في هذه الحالة كما اذا قتلت امة بكراهة صليها لانها عورة وسب  
العورة اولى وان وجدوا غلاما لم يمنع هذه الصفة فانه يحل قتله ولا يقتل  
غيره في طيب فلا يكون قصده جانيا يستوجب القتل بها بخلاف المرأة وهو  
الصبي وان قلنا فانه لم يجر قتله بعد ذلك بخلاف المرأة اذا قتلت

فاخذت اسيرا فانه يجوز قتلها والشيخ الذي لا قال عذره ولكنه صحيح العقل  
منزلة المرأة في ذلك لكونه محاطا بان حجة المسلمين ان يكون فعل ذلك  
وقال الكتب الذي وجدته معه اما وجدته في الطريق فانه قد نفى  
للمسلمين ان يقتلوه من غير حجة لانه امن باغتيا الظاهر فام قبت عليه  
ينفي امانه كان حرام القتل فان بدوده بضرب اوقية وجنس حتى اقربانه  
عين فاقراره هذا ليس بشيء لانه كرهه واقره المكره باطل سواء كان الاكره  
بالجنس والقول ولا يظهر كونه عينا الا بان يغزوه بطوعا او مشهده صليها  
به ذلك ويقتل عليه بذلك شهادة اهل الذمة واهل الحرب لانه حربي  
فان كان مسلمانا وشهادته اهل الحرب حجة على الحربى وان وجد  
الامام مع مسلم او ذمى او مسلمانا كذا باقية حظه وهو معروف الى تلك  
اهل الحرب كجبرية بعورات المسلمين فان الامام يحبسهم ولا يضربهم بهذه العقوبة  
لان الكتب محتمل فلعنه مفتعل والخطا بسببه الخطا يكون لاهل الحرب  
بمثل هذا المحتمل ولكن يحبسهم نظرا للمسلمين حتى يثبتن له امره فان لم يثبت  
حتى سبيد في دار الحرب ولم يبعه بغيره بعد هذا في دار الاسلام  
بوءا واحدا لان الرتبة في امره قد مكنت ونظير دار الاسلام عن مثله مرات  
اما طه الاذى فهو اولى

### باب يختلف فيه اهل الحرب واهل الذمة من الشهادة والوصايا

قد بينا ان شهادة اهل الحرب المستأمن في دارنا بعضهم على بعض مقبولة  
اذا كانوا اهل منعة واحدة ولا تقبل عند اختلاف المنعة لان المانع تباين  
الدارين لا اختلاف التخذ وتباين الدارين فيهم باختلاف المنعة وعلى هذا  
حكم التوارث بينهم وحال اهل الذمة مع المستأمن كحال المسلمين مع اهل الذمة  
لانهم من اهل دارنا بخلاف المستأمن ولهذا لا يترك الملوكة الذمى في تلك  
المستأمن مة مقامة فيها ولكن يحجر على بيعه كالا يترك المسلم في ملك الذمى  
ورصينة المستأمن بحجج ما لمسلم اذ ذمى يكون صفة ليس لوارثه فيها حق الردان  
حرة ما لم يحلف لاحت دارته الذي في دار الحرب ولان بطلان الوصية فيهم زاد  
على التمسك عند عدم اجازة الوارث من حكم الاسلام والمستأمن غير غيرهم



ولهذا يجب هذا الحكم في حق الذي لانه لم يترك حكم الاسلام فيما يرجع الى المعاش  
ووصيته الذي للرجل في الستين بالتك يكون صحيحة بمنزلة وصية المسلم الذي  
وصيته المسلم الذي للرجل في دار الحرب لا يكون صحيحة وان اجاز له  
الا ان ياتى وان يهبوا له شيئا من ما لهم فيجوز ذلك اذا قبض لان  
في دار الحرب في حق من هو في دار الاسلام كالميت فان كان دار  
الستين معه با مان فيا لم تجز وصيته فيما زاد على الثلث الا باجارة الوارث  
لان حق دارته هنا مرعى بسبب الامان كحقه فان حضر له دارته فزاد  
شارك الذي كان حاضرا في ميراثه ولم يكن للموصي الا الثلث لان وصيته  
فيما زاد على الثلث قد بطل لعدم اجازة الورثة فبقي ذلك مورد ما يخفى  
جميع ورثة و يستوى ان كان الى ضرورة زوجته او ابنته لان الثلث لا يجوز  
من ان يقضى بميراثها في الزيادة على الثلث اذا لم يوجد قضاءه بميراث بعض الورثة  
في مال يكون بطلان الوصية في ذلك المال ولو ان الستين في اوصي جميع  
موجود في دار الحرب ثم جاء الموصي له من الميت فان الثلث يقضى بالمال  
للموصي لانه لا حصة لوارثه الذي في دار الحرب وانما كان المال مخراجه الميت  
فيكون مصروفه الى من وصفه الميت فيه ولو كان الموصي له في دار غير داره  
فالوصية له باطل لابن الدار حقيقة وكل بمنزلة الذي يوصي في دار الحرب بخلاف  
ما اذا كان الموصي له في دار ما بان لان بن الدار هنا غير موجود صورة وان  
كان موجودا حكم بخلاف ما اذا كان اوصي المسلم ووصي في دار الحرب لان  
او ابر لان هناك لم يوجد تباين الدار كما في مسلم من اهل دار الاسلام حيث  
ما يكون وكذلك اوصي يجرى في مسلم في دار الحرب لان المسلم من اهل دار الاسلام  
حيث ما يكون الا ترى ان زوجته لو خرجت مسلمة بعد اسلامه لم يمت منه حلال  
ما اذا خرجت قبل اسلامه ولو كان اوصي له وهو جوي ثم سلم قبل موت الموصي له  
او بعده فوصيته باطلة لانها وقعت لان بعينه فانما يعتبر حاله يوم اوصي له  
وقد كان ميتا عند ذلك حكم فبطلت الوصية له والوصية الباطلة لا تطلب  
صحيحة باسلامه وكذلك ان اجاز الورثة وصيته لان الاجازة انما هي للموت  
لا ابطال وعلى هذا القول اوصيت لفلان ابن اخي فلان لانه حين ساه به  
فلان مات ربه بخلاف ما اذا قل اوصيت لابن فلان اخي فلان ولم يمت

بعينه فسلم الابن قبل موت عمه فالوصية له جائزة لانه لما لم يمت شخص بعينه  
كانت الوصية لمن هو موجود عند موت الموصي اعتبارا للموصي له بالموصي الا ترى  
انه لو لم لاخيه ابن ثم ولد قبل موت الموصي استحق ذلك الابن الوصية بهذا الطريق  
كذلك اذا كان كافرا فسلم ولو دهب الستين في مرضه ما له كله لانه الذي  
معه وسله اليه ثم جاء ابن اخ له من دار الحرب بعد موت ابيه واراد نقض الهبة  
لم يكن له ذلك لانه ما كان له هذا الابن الذي جاء حرة عند موت ابيه الوصية  
للوارث انما يجوز كمن سائر الورثة فاذا تقدم ذلك اخي عند موت الموصي  
تمت الوصية له وليس لمن يحضر بعد ذلك ان يبطله وان كان محييا الابن  
قبل موت والده فلان يبطله بهينه لانه كان مرعى اخي عند موت ابيه وكان  
نصف الاب ابا لبعض ورثة على البعض وذلك لا يجوز ثم ان جاء ابن  
اخ له بعد هذا شاركها في الميراث لان الهبة حين يطلب صار المال ميراثا  
عن الميت ولو كان الابن الذي جاء قبل موت ابيه اجاز الهبة لاخته بعد موت  
الاب قبل محي الاخر وبعده جازت الهبة في نصيبه لانه حين مات الاب  
قبل اجازته فقد صار المال ميراثا بين البنين الثلثة فلان انما فعل اجازة المحي  
في نصيبه لاني نصيب غيره وهو بمنزلة ما لو اخذ الابن الى ميراثه في ملكه  
بهينه وغير ذلك ثم جاء الابن الاخر فانه يكون له ان ما نصيبه من الميراث  
وكذلك لو كان الستين هنا ابا اوصي لهما جميع المال ودهب  
لكل واحد منهما نصف المال معصوما وقبضه ثم اجاز لكل واحد منهما نصيبه  
بعد موت ابيه ثم جاء ابن اخ فلان ياخذ ميراثه من النصيبين لان الثلث  
من المال صار ميراثا له بموت الموصي قبل حازة بموت الموصي قبل اجازة الابن  
فلا يبطل ذلك باجازهما ولو كان معصوم واحد اوصي له جميع ماله واجاز  
لنفسه الوصية بعد موت ابيه ثم جاء ابن اخ فلان ياخذ نصف المال بخلاف  
ما اذا كان دهب له وسله اليه لان الهبة قد ملكه الموهوب له بالقبض في  
حيوة ابيه ولم يكن لابن الاخر حق مرعى عند ذلك قد ثبت فيه حكم الارث  
عند موته فان الوصية انما يجب بالموت كالميراث وباعتبار المفاضة في  
الارث لابن اخ فلان كان له نصف الميراث وانما فعل اجازة المحي في  
حقه الا ترى ان الابن الموصي له لو اخذ المال بطريق الميراث بعد موته



كان لابن الاخوان باخذ منه نصفه فذلك اذا اخذ بطريق الرصينة  
فلو ان حربيا في دار الحرب حضر الموت فوهب ماله المسلم فيه ماله  
قائما وارثه بعد موته ان يجزله فيما زاد على الثلث كان المستأمن في سعة من منع  
جميع المال منه ان امكنه ذلك لان الميت ملكه بطبيعة نفسه وبعد ان تم التملك  
منه لا يثبت فيه حق درسته ولا حق غرامه بعد موته وان استلموا وان كانا  
اوصى له بماله كله والمسلمة بجاليها فان كان من حكم اهل الحرب ان الوصي له  
الحق بالموصى به طاب له ذلك كله لان الورثة والغرام ممنوعون بحكم اهل الحرب  
وان لم يكن ذلك من حكمهم لم يطيب له الا الثلث بعد الدين لانه فيهم  
فلا يحل له ان يخذ ماله لهم او ماله في حق الا بطبيعة انفسهم ولان مستأمن  
فيه وذهب ماله لرجل اوصى له به ولا وارث له ثم جازم بعد موته وان ثبت  
دينه على الميت او آذنه في دار الاسلام فان تنصت يده الجاني الغرام لان  
يده المال حصم عن الميت فثبت له دين عليه بالبنية كناية عن الميت ومن  
حكم الاسلام ابدار الدين قبل الهبة في المرض والوصية فان جاز به بعد  
من دار الحرب وفاقطعني ميراثي من ابي لم ينفذ تنصتي الى ذلك لانه  
لم يكن له حق في عذمتك به فلا يحل الهبة والوصية لاجله وعلى هذا الوجه  
الغرام من دار الحرب انما يثبت عليه دين آذنه في دار الحرب لم يقض له  
لهم شي وان كانا مسلمين اهل الذمة لانهم لو جازا في حياته واقاموا البنية لم  
يقض لهم شي فان المستأمن غير مطالب بموجب معاملة كانت في  
دار الحرب فذلك اذا جازا بعد موته ولو لم يكن اوصى بماله لآخذ المسلمة  
بجاليها بدين الدين المستأمن في دار الاسلام ثم بالدين الذي يستأمنه  
في دار الحرب لان المستأمن في دار الاسلام اقوى فانه مطلوب قبل الاسلام  
وبعد واما المستأمن في دار الحرب فانه كان لا يملك الميراث  
وعند اجتماع الحقيقتين به اقواهما ثم هنا يقضى بتركه المستأمن في دار الحرب  
لان ما يفضل من غرام دار الاسلام موقوف على حق درسته في دار الحرب وهو  
مطالب بالمستأمن في دار الحرب في حقه بخلاف الآخرة افضل من ان  
مستحق للموهب له او الموصى له في دار الاسلام وذلك الدين ليس  
في دار الاسلام وان استأمن فيه اهل داره موقوف في داره

يده وان لم يكن في يده جعله الامام موقوفا في بيت المال حتى يحضر داره ليس  
عليه ان يموت اليه ولكن من باقى درسته يعطيه حصته ويقف الفضل حتى  
باقي مسخنة فان علم انه لا وارث له قسم الامام ذلك في الساكنين ثم  
ان جازا وارث له اعطاه ذلك من الصدقات لان حكم الامام في ماله  
بعد موته فيفعل فيه ما يفعله في مال ذي يموت ولا وارث له ولو خرج الثلث  
رجل عدا او خطا فغني له عن الجوازة والمكوت منها ثم جازا وارثه من دار الحرب  
بعد موته فلا سبيل له على القاتل لان الكرامة في الباب انه موصى لقائه بالدية الوصية  
للقاتل كالوصية للوارث وقد بينا ان ما نفذ من ذلك في مرضه لا يبطل حق  
الوارث الذي في دار الحرب فذلك بذا ولو كان الوارث قد قدم في  
حياته لم يجر الوصية لقائمه ان كان اوصى له وان كان عني عن دم العود كان  
الواجب انقص من ان كان القاتل مستأمنه جاز العفو لان سقط  
العفو وليس من الوصية في شيء وان كان خطا جاز من الثلث لانه وصية  
بالدية للعاقلة لا للقاتل ولو كان اوصى لقائه بنصف ماله ولا بنية الذي  
قدم قبل موته بنصف ماله فجاز الابن للقاتل ثم قدم ابن اخه وان باخذ  
ميراثه من الوصيين لان الوصية للقاتل ما كانت صحيحة قبل الاجازة كالوصية  
للوارث فصار الابن الاخر مستحق نصيبه من الميراث كله ثم انما جعل جازة  
احدا لاثنين في نصيبه لاني نصيب اخيه ولو كان ذهب لقائه في مرضه  
ولا وارث له هنا جازت الهبة في الكل لان وارثه كان في دار الحرب  
عذموته وحقه غير مرقى ولو كان معه في دار الاسلام ذوقا له لم يجز  
هو اقرب منه في دار الحرب فقال هذا القريب فان جعلته الذي في دار الحرب  
كالميت فاما اولى بماله اخذه بطريق الميراث لم يكن له ذلك لانه انما  
الوصية والهبة فلا بد من ان يجعل ميراثا عنه واذا صار ميراثا كان الاقرب القريب  
جائزا من دار الحرب اولى به كما لو لم يوجد الهبة والوصية صلحا فباعتبار المال يكون  
هذا البطل هبة حتى وارثه الذي في دار الحرب عذموته وذلك لا يجوز  
قال ولو ان حربيا في دار الحرب اوصى بوصية مسلم ثم مات اوصى في ثم سلم  
اهل داره قبل ان يقسم الميراث فان كان المسلم الموصى له يوم الوصية في دار الاسلام  
فالوصية باطلة التابن الدارين بينهما وتبين الدارين يمنع الوصية كالووصية



بحري في دار الحرب بوصيته لم يجز ان اجازته ورثة بعد اسلموا في بطلان  
ان يدعوا اليه ويسلموا فكانت بمنزلة الهبة منهم لان الوصية خرجت على  
البطلان وبطلان لا تحقة الاجازة وان كان المسلم يوم اوصى في دار الحرب  
ثم اسلم اهل الدار ولم يقسم الميراث فاني نقض الوصية له من الثلث او قسم بقية  
ورثته على فرايض الله تعالى اما الوصية جازية لانها في دار واحدة مجازية  
الوصية كالمسلم اذا اوصى بحري من جازية الوصية وانما يقصد طمأنينة  
لان الدار صارت دار اسلام بحري فيها حكم المسلمين وفي حكم المسلمين جاز  
الوصية من الثلث وان كان قسم الميراث وقبضوه وبطل الوصية ثم اسلموا  
ابطلت الوصية لانه هذا المال حكمهم فلا يتصرف لما قضى فيه من حكمهم الا ترى ان  
واقسوا الموارث على خلاف فتمت المسلمين ثم اسلموا لا يتصرف بذلك القسم لانه علم

**باب يصدق فيه الاسير انه ذمي وما لا يصدق فيه اذا اسر**

وهذا الباب بهذا النظم قد مر في الزايد وقد مر من قبله في هذا الكتاب فلا بد ان يعلم  
**باب يصدق في الرجل اذا اقر انه استملك من مال احب به**  
او ما اقر به من الجناية عليه

واذا اسلم الرجل من اهل الحرب او صار ذمة او دخل اليها بان فقال له رجل قطعت  
بك وانت حربي في دار الحرب او قال اخذت منك هذه الالف انت  
حربي فهو لي او قال اخذت منك الف درهم فاستهلكها او قال سببت  
انك هذا فخذت منك في دار الحرب وقال رجل المسلم بل فعلت ذلك  
كله بي بعد اسلمت فان علي قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله القول  
قول المسلم والله في ذلك ولا يصدق المقر فيمنعه المقر له البدل باخذ  
والالف القائمة بعينها وقال محمد رحمه الله يصدق المقر في قطع البدل بضم  
البدل ولا يصدق في الالف القائمة بعينها ولا في الابن لانه اقرانه كانه لم  
ادعي ملكه فلا يصدق انما في المستهلك قال محمد رحمه الله يصدق لانه صاحب  
اقراره الى حاله معهوده شافى وجوب الضمان يكون الخار في الحقيقة فلا  
يزنه شي كما لو قال لامرأته طلقك وانما يصح او نائم يصدق ويكون الخار بطلان  
وابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله قال انه اقرب الجناية ثم ادعي سقوط حكمه

فلا يصدق كما اذا قال اخذت منك الف درهم لانه كان له عليك الف  
درهم وانما لا حرقانه بقرنه الالف درهم لانه اقرب الجناية وهو الاصل ثم ادعي  
سقوط حكمه بالملك فلا يصدق كذلك هنا ولهذا البتة فروع كثيرة ذكرها في الزايد والله اعلم

**باب من اسلم على نفسه فهو له ويكون محررا له**

روي محمد رحمه الله بسنده عن ابن طاووس عن ابيه انه قال في كتاب معاذ  
من استخبر يعني من استعبد قوما او لهم احرار وجيران مستضعفون فان  
كان قصرهم في بيته حتى تدخل الاسلام في بيته فهم له عبيد ومن كان يظلم  
اخراج فهو عتيق المسلم اعلم بان قوله استخبر معناه استعبد كما فسر في الكتاب  
وهو تفسير ذكره عبد الله بن المبارك في غريب الحديث لابي عبد الله  
بالعين كذا قال محمد بن كير يقول الرجل لا فخر في كذا اي الملكني اياه وعطيه  
هبة له ثم الامر على ما هو في كتاب معاذ لانه اذا قصرهم في بيته وفهمهم فقد  
ملكهم وصار وارثا له فاذا اسلم فقد اسلم على ملكه فيسلم له لقوله صلى الله تعالى  
وسلم من اسلم على مال فهو له فاما اذا كان مملوكا يردى اخرج فهو عتيق لانه لم يوجد  
من الملك الا الاستباحة السلطنة ولم يوجد منهم الا الانقياد والطاعة  
ونفس الطاعة لا تدل على الرق فان كل مسلم سلطانه ونحوه ولا يترتب  
يكن هو عبده فكذا هنا وكذلك اهل الرج ذابل سنان ودونها فهم لهم  
فاستعبدوهم وصاروا مملوكا عليهم يتبعون منهم ما شاءوا فان اسلموا اهل الذمة  
واسلم اهل البيعة فهم عبيد لهم يصنعون بهم ما شاءوا فقلت والخرج اسم موضع  
فيه قائلهم والرجيون لا يوفون ما وعدوا والرجبان يخرجون الموعدا

**باب محرر يمدخل اليها بان ثم تبرك لا يردى اخرج**

قال محمد رحمه الله اخبرنا اسمعيل بن عباس عن ابي بصير عن ابي سبي بن  
من اشرف الروم فخرج معهم من اقرانهم بان فلما دعوا في السام فغزوا  
مع قرايتهم فمكروا على ذلك لا يردون اخرج فكتب الى عمر بن عبد العزيز فبين  
فكتب ان خبرهم فان جوابا يقول مع اهل ذمة يمدخل اليهم من اخرج  
ذلك لهم وان باو افسرهم الى باوهم اعلم بان الامر كما قال عمر بن عبد العزيز

مطبع



رحمته وهو ان اكره ان اذ اطل مقامه في دارنا فان الامام يقول ان  
اقتت سنة بعد موتك هذا اخذت منك الخراج فان قام من حين تقدم  
اليه جعل ذمة ومنع من الخرج وخذ منه الخراج فان خرج قبل ذلك لا يكون  
وبين ذلك وانما قدر ذلك السنة لان فيها دون السنة لا يجب جميع  
احكام المسلمين من الصوم والركوة واذا امت السنة بزم كل حطب فصار دون  
السنة قليلا والسنة كثيرا فاذا كانت سنة فقد اطل مقامه في دارنا فصار  
ذمنا فوخذ منه الخراج وانه علم

### باب العقار ملك في دار الحرب

قال محمد بن ابي جعفر رحمه الله اذا دخل رجل المسلم دار الحرب ما كان ملكا  
واستري وما كان ملكا جلا وسلاحا ودورا وغير ذلك ثم ظلم المسلمون على  
الدار فله جميع ما كسب من ذلك الا العقار من الدور والارضين فان ذلك  
يكون في المسلمين اما سوي العقار فهو له لان ما سوي العقار من المنقول هو  
يده ويده غير منقول فاني يده كذا لك واما العقار فهو تحت يدهم وملكهم منقول  
فاني يده منقول وروى عن ابي يوسف رحمه الله في رجل يسلم في دار الحرب  
عقارا فظلم المسلمون على الدار ان عقاره لا يكون فيا فعلى من ظلم تلك الرواية  
عقار هذا المستمسك لا يكون فيا كما لا يكون منقول فيا وروى محمد بن ابي  
عن عبد الله بن المبارك عن الوزير بن عباد عن ابي جعفر عن ابي عبد الله  
عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم من سجد المشركون ارضا فداها من له دروي في رواية اخرى من سجد المشركون  
فدا داره ولم يرد هذا انه لا يملكه للمسلمين ولكن اراد به ان لا يرد ملكه فيها فان المسلمين اذا  
ظفروا عليها نصيب لهم

### باب ما يكون للملك ان يفعله في اهل مملكته ومن لا يكون له رفيقا من اهل مملكته

قال محمد بن الحسن رحمه الله اذا علمت قوم من اهل الحرب على قوم غيرهم  
فاخذوهم عبيدا واما الملك ثم ان الملك اطل ارضه وسلموا فمن كان من عبيدهم  
غيبهم وقاتلوا معه فم لا حراك لاسيلا احد عليهم لان هو لا يسوف في ملكك

في طاعة الملك والمطيع للملك لا يكون عبدا له كالمسلم المطيع لسلطان  
لا يكون رقيقا له فهو لا حراك قبل الاسلام فبقوا على احرية بعد الاسلام بالدين  
غلبوا فاخذهم الملك عبيدا فم عبيد له قبل الاسلام وبعده لا منهم صاروا في  
فهر الملك فالمقهور منهم يكون عبدا فهو لا عبيد للملك فاذا اسلم فقد اسلم  
على عبيد نفسه فيكون له للحديث الذي روينا فان حضر الملك الموت  
فوزت ذلك بعض ورثة دون بعض وسلم ذلك له فان كان صنع  
ذلك قبل ان يسلم او بعينه ثم اسلم وله بعد ذلك جعل الامر على ما صنعت  
عليه لانه حين صنع كان احكم له وليس للمسلمين عليه حكم فاستمر حكمه على ما مضى  
وان كان صنع بعد ما اسلم او صار ذمة لم يخرج ما صنع من ذلك وكان جميعه  
ميراثا بين ورثة على فرايض الله تعالى لانه صنع ذلك وحكم المسلمين حار  
عليه فلا يجوز منه الا ان لا يفتي حكم المسلمين ودارهم في حكم المسلمين فيفرض  
حكمه وان حضر الموت وله اولاد فقسم ملكه بينهم فجعل لكل ابن حصة من  
ارضه معلومة ملكة عليها وجعل اقبها من عبيده واما له خاصة وسلم ذلك له فان  
فعل ذلك قبل ان يسلم فجميع ما صنع جاز وان كان ما صنع ذلك بعد ما اسلم  
او صار ذمة فما صنع باطل وجميع العبد والاميراث بين ورثة لان  
هذا اتي لبعضهم على بعض من اعيان ماله والابن وارثه للوارث  
باطل في حكم المسلمين وقوله ان جميع العبد والاميراث بين ورثة اخصار  
منه بان المريض متى اعطى عينا لبعض ورثة لا يكون ذلك حظه من الميراث  
او اوصى بان يدفع ذلك اليه كحصة من الميراث ان ذلك باطل لا يجوز  
فانه قال جميع العبد والاميراث بين ورثة وان جعل كله لابن واحد  
من بنيه دون من سواه وهو يورثه يورثه فوجب ان لا يورثه ففعل  
وظهر على ما في يده ولم ينفذ ولكن تعاه الى من الاسلام ثم اسلموا جميعا  
جاز لابن القاهر ما صنع وكانوا جميعا عبيدا له خاصة لان القهر في دار الحرب  
سبب ملك على اكره في ابلان القاهر ملك عبيدا له المقهور قبل الاسلام  
فبقوا على ملكه بعد الاسلام وان كان الابن القاهر صنع ذلك دينا  
مسلمان رد ذلك كله عبيدا لان المسلم لا يملك مال مسلم اجني بالقهر  
والعقبة فكيف يملك مال ابيه المسلم وان كان الابن القاهر محاربا



للمسلمين والابن المقهور مسلما فنجح ما صنع من ذلك جائز له ان يسلم  
او صار ذمة لان الحربي يملك مال المسلم الاجنبي بالقهر والغلبة فذلك  
يملك مال اخيه المسلم في دار الحرب فان ظهر المسلمون على من يملك  
العبيد فان وجدهم الابن المقهور قبل الغنمة اخذهم بغير شيء وبعد الغنمة اخذهم  
بالغينة كما لو قهره اجنبي واخذته ثم ظهر المسلمون عليه وان دخل في جوف تجار  
المسلمين الى هذا الابن الفاهر فاسترى رقيقا من اولئك العبيد فملك  
بذلك لان الابن الفاهر ملكه والفتى يسأله عما في يده من الغنمة فانه  
اخرجته الى دار الاسلام فالابن المقهور بالجوار ان ساء اخذه باليمن وان  
تركه وان كان الابن الفاهر صانع ذلك وهو مسلم واخوه المقهور مسلم  
ايضا لا ينبغي للمسلم ان يشتري منه من اولئك الرقيق شيئا لان الابن  
الفاهر لم يملكه بالقهر فلهذا اعطى في يده ولا يحل لاحد ان يشتري مال المحقة  
من القاصب فان اشتراه واخرجه الى دار الاسلام رد الى دار الاسلام  
رد الى الابن المقهور بغير ثمن ولا غينة لانه عين ماله فبرئ اليه فان كان الابن  
الفاهر مسلما يوم فعل هذا اخيه واخوه مسلم او ذمي فغناه عن الدار ولم  
يجز في الرقيق شيئا ثم ان الابن الفاهر اراد ان يسلم عن الاسلام ومنع الدار  
وقتل المسلمين وعذب على الرقيق واجرى حكم الشرك في داره ثم ظهر على  
ملك الدار فخذ من ذلك السبي شيئا فان وجدته الابن المقهور قبل ان  
يقسم اخذه بغير شيء وان وجدته بعد الغنمة اخذه بالغينة لانه لما اراد تصاريها لغيره  
صار ذمة وارحب فصار ذمة مال مسلم في بدو حربي محررا بدو الحرب فملكه  
فاذا ظهر المسلمون عليه وقسمه صار غنمة للمسلمين فبأخذه ماله بالغينة وانما علم

**باب التفريق بين السبي**

اذا سبي من دار الحرب فلهذا كبرياؤهم فلا بأس بان يفريق بينهم في البيع  
والغينة وان كانوا اخوة او ولد او امهم او ولدا واما بهم لان القياس بان  
التفريق بين ذوي الرحم الحرام لانه منع المال عن التفريق في ملكه واما  
عرفت كراهية بالشرع انما جاز كراهية التفريق بينهما اذا كانا صغيرين او كان  
احدهما صغيرا والاخر كبيرا فانما اذا كانا كبيرين لم يرد فيه شرع فنبه على اصل القياس

والمعنى في ذلك وهو انهما اذا كانا صغيرين فان كل واحد منهما بائس لجنبه  
وبالف معهما واذا فرق بينهما اخذته الوحشة بالوحدة وملك الصغير بالكل  
ذلك فبودى الى ماله وهذا المعنى معدوم فيما اذا كانا كبيرين فانما اذا كانت  
والده ودله صغيرا واخوان صغيرا او كبير صغيرا او غلام لم يدرك وغنمة واخاه  
صغيرة مثله وكيرة فليس ينبغي ان يفريق بينهم في غنمة ولا بيع لما روى محمد  
رحمته في الكتاب بسناده عن جتي بن عبد الله المعافري وهو يوفى عن  
ابي عبد الرحمن الجعفي قال كنت مع ابي ايوب الانصاري في غزاة فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من فرق بين الولدة ودوله فرق الله  
تعالى بينه وبين الاحبة يوم القيمة وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسمى انه اتى بسبي فقام فخطب الى امراء من بني فهد فقال ما تملك قال لا شيء  
بيع في عبيد فقال صلى الله عليه وسلم لا يبي سبي الانصاري فرق بينهما  
لترجع ففانفتحت فانه به وروى عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى عمر  
بين الاخوين وبين الام دولة لا يعني اذا كانا صغيرين او كان احدهما صغيرا  
والاخر كبيرا واذا كانا غير ذوي رحم محرم مثل ابني العم وابني الخال ومما يفرق  
او احدهما كبير والاخر صغير فلا بأس بان يفريق بينهما في البيع والغينة لان  
الغزاة غير صغيرة في الاحكام بدليل جواز بيعها في السكاح وجواز المنفعة  
بينهما لو كان احدهما ذكرا والاخر انثى ودوجب القطع على كل واحد منهما بغيره  
مال صاحبه فلهذا لم يزل الاجانب ولا بأس بالتفريق بين الاجانب  
والمرأة وزوجها اذا سبيا جميعا فلا بأس بان يفريق بينهما في البيع والغينة  
صغيرين كانا وكبيرين لان الشرع مالى كراهية التفريق لما فف الا ان كانا صغيرين  
بالشرع والشرع جاز كراهية التفريق عند الوصلة بالسب لا بالسب والوصلة  
بالسب بقيت على اصل القياس يدل عليه ما روى عن ابي الجعفي قال كنت  
في المعافري لا تفريق بين الولدة ودوله وتفريق بين المرأة وزوجها فان  
فرق بينهما كانت امراته حيت ما كانت لاسن منه مع ولا غنمة لانهما  
سببا معا فلا بأس بها الدار ان يفتي السكاح بينهما فلا يبطل البيع والغينة  
واذا مات الزوج عن امراته الحرة ولها ابنت صغيرة وعم كانت الام اعمى  
بأنهما لم يبلغ فاذا ماتت كان عمها اعمى بها لان العم بمنزلة الاب



الحق بها من امها اذا بلغت فذلك العلم ولكن لا يمنع الام من زيارة  
ابنتها لان الزيادة لصلته الرحم وصلة الرحم واجبة واختلفوا في كم مرة تزور  
قال ابو يوسف رحمة الله تزور في كل شهر مرة وقال محمد رحمة الله تزور في كل  
شهر مرة او مرتين وكذا اذا رقت المرأة الى بيت زوجها ولها ابوان قال  
لزوجها يمنعهما من زيارة ابويها ولكن ابوا يزورانها ثم عند ابى يوسف رحمة  
الله تزور ابنتها في كل شهر مرة وعند محمد رحمة الله في كل شهر مرة ومرتين فاذا كان  
للزوج ابان يمنعهما اذا رارا كحضره الزوج ولا تزورانها بغيره حتى لا يكتننهما فيلطم  
فيروى الى الفتنة والعداوة والله تعالى اعلم

### باب ما كرهه الفقهاء من الزينة في البيع

وقد مر في الباب في الزيادة هذا النظم والترتيب فلا يغيبه الله الى علم

### باب الوصية في السبيل والمال يعطى

قال محمد بن الحسن رحمة الله اذا قال الرجل في وصية ثبث مالي في سبيل الله ثم توفي  
فهذا جائز لانه اوصى بان تصرف ثمنه الى جهة التقوى والطاعة لان كل طاعة  
في سبيل الله على ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ساء  
شيء في سبيل الله كان له نورا يوم القيمة يعني من ساء شيء في طاعة  
الا ترى انه روى في رواية اخرى من ساء شيء في الاسلام يعني في طاعة  
فثبت انه جعل ثمنه في جهة الطاعة والتقوى وذلك جائز وان لم يكن الموصي  
وقال ويعطى ثمنه الفقراء في سبيل الله يعني يعطى اهل الحاجة من نفقته لان كل  
خير وطاعة وان كان من سبيل الله لكن مطلقا يستعمل في الغزو والجهاد قال  
نعم في غزاه في سبيل الله ولما دونه الجهاد فكان قصد الميت من هذا ان يصرف  
ثمنه الى جهة الغزو فصرف الى ما نواه وقصده ويكون ما يعطون من ذلك لهم  
حتى ان خربت منهم قبل ان يخرج في سبيل الله بعد دفعه اليه كان ذلك سبيل  
لورثته ان شاءوا فخرجوا وان شاءوا لم يخرجوا لان هذا مال جعل في سبيل الله عليه  
وهي صدقة عليك من اهل الحاجة قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء الى ان قال  
وفي سبيل الله وذلك الصدقة شرط صحتها التبت فذلك انما جعل في سبيل

كانت صدقة عليك والصدقة عليك البقيض فاذا قبض صار له واذا  
كان ميراثا غنم الورثة ان شاءوا فخرجوا اولم يخرجوا لانه لما اوجب الصدقة عليك  
المال على من ملكه صار معنى الصرف الى الغزو كما لمشورة من الميت كرجل يعطى  
رجلا مالا في حياته ويقول هو لك كج بانه يغزو اياه كان ذلك مسكوة عليك  
اذا اعطاه واذا قال هي لك سكنها كان قوله يسكنها مسكوة منه والله ان  
يصرف المال الى غيره امره المعطى فذلك منك هنا وان اعطى منها رجلا فقيرا  
مستحقا فبعضه وبنادك بعضه نفقة لبياله وخرج بعضه في سبيل الله  
بأنس به لان هذا كله من امر الغزو فانه لا يمكن ان يخرج عارا الا بان يكلف لبياله  
نفقة وبعضه غنيمه وبنادك بعضه يكون له نفقة في الطريق وان اعطاه  
حاجة منقطعا على وجه الصدقة عليه فذلك جائز لان النصف على الحاج  
المنقطع في سبيل الله لانه طاعة وقد ذكرنا ان كل خير في سبيل الله ولما روى  
ابن سيرين انه قال لابن عمر رجل اوصى الى بويته في سبيل الله اجعلها في الحج  
قال الحج من سبيل الله وروى ان رجلا جعل سبيل الله فاعطاه ابوه  
الصدقة رضى الله عنه بعض الحاج ولكن الا فضل ان يعطى للمحتاج الذي يحج  
في سبيل الله لما بين ان سبيل الله اذا اطلق براديه الغزو والجهاد ونظيره قال  
عليه ومارجهم الله في رجل اوصى بثلث ماله لفقرا مكة يجوز ان يعرف ثمنه  
الى فقرا غير مكة ولكن الا فضل صرفه الى فواككة ذكر عن سعيد بن المسيب رضي  
عنه انه سئل عن الرجل يعطى الرجل الشيء في سبيل الله قال اذا بلغ راس مائة فهو  
في الغزاة او اذ بلغ الثمن الذي يكون بقرب من راس العدد فقد شرط انه اذا بلغ  
الغزو يصير لمكاله وعندنا هو له قبل ان يبلغ راس المائة لما قلنا ان هذه صدقة  
عليك وصدقة عليك تلك المعنى وكتمل ان هذا الشرط من سعيد بن المسيب  
كان للفقير من الصرف الى حواككة قبل ذلك فانه قبل ان يبلغ الثمن لم يكن له  
لصرفه الى حواككة وكلف لبياله فاذا بلغ الثمن لم يكن له الصرف الا الى حواككة  
فانه شرط هذا الشرط ليكون ما قاله عن الصرف لا الى حواككة وعن زيد بن اسلم  
عن ابيه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه جعل فريسا في سبيل الله فباع  
الفريس غنم حبه فاذا كان يستره منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا ترجع في صدقتك فان كل الذي يرجع في صدقة كالمكسب ففيه يرجع



في فيه قوله ضاع الفرس عند صاحبه اي باعده صاحبه او اخراجه عن ملكه بوجوه الوجود  
وقوله جعل فرسا في سبيل الله لم يرد به انه جعل فرسه جيب ولكنه اراد به ان تصدق  
بفرسه على رجل ليعز به في سبيل الله اذا لو كان جعله جيب لكان لا يجوز بيعه  
ثم قوله فاراد عمران بشره منه فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يرجع  
في صدك هذا دليل ان اس فان المذهب عند بعضهم ان من تصدق على رجل  
لعن ثم اراد ان يشتره من المتصدق عليه ومن غيره يكره له ذلك وهو مذهب  
ابن عمر رضي الله عنه حتى قال يكره ذلك وان اشتراه باضعاف قيمته لا  
بهذا الحديث فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منى عمر عن ذلك جعل شره  
رجوعا في الصدقة والرجوع في الصدقة حرام وعنه لا يكره لانه يستبدل بغيره  
وما قيل في الحديث كقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان المتصدق عليه ان المتصدق  
هو الذي يشتره فربما يجاب به في التمن فصيحة للمحابة سبب الرجوع في الصدقة اما  
اذا كان يعلم انه لا يجابى لا يكون رجوعا في الصدقة فلا يكره عن ربيعة بن عبد الله  
بن الهذيل قال كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا حمل على بغير في سبيل الله  
ادعى شي في سبيل الله قال اذا جاوزت دادي القري او نحوها من طريق  
صنع به ما بالك قال بعضهم فما من غير ملكك موقت اي اذا جئت لدادي القري  
فهو ملكك كقول الرجل لا اولا ابا عنه هذه الا صدقة لك او به لك  
واذا كان ملكا عند محاوره الوادي لا ملكه في الحال وقال بعضهم كان ذلك  
من عمر ملكا في الحال الا ان هذا الشرط منه للتمنع عن الصرف الى حوايج الغريب  
في الخروج به الى القري فيكون بهذا الشرط حكم المستورة وروي ايضا في الكتب عن  
عبيدة بن عمر بن مسعود عن ابن عمر اذا جئت دادي القري فساكنك عن  
عاصم بن كليب عن عطاء بن رباح في رجل قال ثمت لي في سبيل الله  
قال عطاء طاعة الله كلها سبيد ولكن لو كان سمي عذا كان قال محمد رحمه الله  
ايضا ان يعطى اهل الحجة من فزونه في سبيل الله ولا يعطى الغني شيئا لان قوله  
تمني في سبيل الله عبارة عن التصديق بكون موصفة الفقراء كما في سائر الله  
عن عثمان بن ابى سودة ان اخوين من القارة من كنة توفي احدهما وادعى الآخر  
في سبيل الله فلم يثبتا لاجل الغزو من عانة فخرج فلقى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر  
ذلك فقال تعفها على نفسك فانك لن تنفق على نفسك

بكذا وكذا قال محمد رحمه الله هذا اذا كان اخوة محبا جادا وليس بوارث اذا كان  
غنيا لا ينبغي ان ينفقها على نفسه لانها صدقة ومجملها الفقراء والارباب والارباب  
ان كان دارما لا ينفقها على نفسه لانها وصية وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا يصير

### باب الجعفين في سبيل الله

قال محمد رحمه الله لا بأس بان يجس الرجل فرسه وسلاحه في سبيل الله فيقول لك  
جيس على من غراؤ به فعه الى رجل يقوم به لك ولعطية من اخراج اليه لان هذا  
من القرب من وقوف السلف من الصحابة وان يعين نحو عمر وعلي وعبد الله  
بن مسعود رضي الله عنهم ومن التابعين ابراهيم النخعي وعامر الشعبي رحمهم الله ثم  
هذا على قول محمد رحمه الله لا يسلك لان عذره وقف المنقول جازي العرف  
او لا كوقف غير المنقول وكذا لك جاز عذري يوسف رحمه الله لان عذره وقف  
المنقول باطل الا جازي العرف به وقد جرى العرف من الصحابة ابن عباس  
بجس السلاح والكرام وما عدى ذلك لا يجوز واما عذري جيفه رحمه الله ليس  
ليس في فان فعل ذلك فان ملكه لا يزدول بالجيس حتى لان يبيعه شيئا  
الوقوف على نهجه ثم على قول محمد رحمه الله لا يصير جيب الا بالتسليم اليه  
منولى القارة او منصب واجد يقدم به فتسليمه اليه او يسلمه الى رجل ربه القراؤ  
اولى قيم الا واقف فمرل به عنه لان عذره التسليم شرط في الجعفين كما في الخبر  
سائر الا واقف وعذري يوسف التسليم بشرط صحة الوقف ولكن الاشهاد  
يكفي فذلك في الجعفين ثم ان فعل ذلك في صحة كان من جميع ما لا وان فعل  
ذلك في مرضه او اوصى به بعد موته كان ذلك من ثمت ما كثر في عذري قال  
محمد رحمه الله واذا جعل الرجل جيبا في سبيل الله فلا بأس بسمه جيبا بغيره بن  
فلان حتى ان ضل او سرقة سارقا ودعى صاحبه روى ابن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
كان يسلم اهل الصدقات بيده وعن عمر رضي الله عنه انه دسم بيده حتى روى  
جيس عين الف بغيره فاما في سبيل الله فيجوز جيس في سبيل الله  
وان كان فيها ايام الجعفين فبغيرها منفعه السنين ولا بأس بايام الجعفين منفعه السنين  
خصوصا اذا كان في امر الله بن ومنهم من يقول هذا على قولها لان عذرها ان شعاري  
باب المساك لا يكره فذلك السمة فاعلى قول ابن جيفه رحمه الله الا حاكمه



لانها مملوكة ثم السمة وان كانت في موضع تبخر بها الدابة فلا بأس بذلك  
 لان قصد صاحبه بالسمة هي المعرفة لا التهادن باسم الله تعالى فلم يكن به بأس وانه  
 يصلح جوابا في سلة اخرى وهي ان الرجل اذا كان له خادم مملوك عليه ثم اراد  
 تعالى فان جواب العبد انه يكره لان يدخل الحلال والنجس في اصبغة وان الى الله  
 بل الواجب عليه ان يبرغه من اصبغة فخطما لا سمة الله تعالى وفيه ذكرنا دليل على  
 انه لا يكره ان يدخل الحلال الى الله وهو مختم به لك انما لم يكن جواب العبد  
 ما بين عن سليمان بن يسار انه كان لا يرى بالليل من الجبس في علة باب  
 ويكرهه من غير علة وعن الحسن البصري رحمه الله انه كان لا يرى بديل الجبس  
 اذا مر من فاما اذا كان بغير علة فانه يكره استبداله لان الذي جبهه في الجبس لا  
 باستبداله واما اذا كان بغير علة فان كانت العلة مما يتبرم زوالها نحو الخوض في  
 يكره له الاستبدال عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وعند ابي حنيفة رحمه الله لا يكره  
 لان الجبس علة غير لازم حتى كان لصاحبه ان يبيع فلما جاز لصاحبه بيعه والرجوع  
 فيه فله ذلك الاستبدال واما عند ما الجبس لازم ولو ساء صاحبه ان يبيع بعد  
 لا يكون له ذلك فله ذلك لا يكون لغيره وهكذا روي عن كحول انه قال لا يبيع شيئا  
 من جسده واب ولا يبدله وان كانت العلة بحيث لا يتبرم زوالها كحول  
 صار حال الاستطاع الفل عليه او كبر فلهذا لا بأس بان يبيع ويشتري بيمينه  
 مكانه ان قدر على ذلك وان لم يقدر عليه بغيره فله ذلك الثمن عن صاحبنا  
 مقصود صاحبه هو الفل عليه فاذا صار حال الاستطاع الفل عليه لم  
 يجر المبادلة في هذه الحالة اذ ادى الى تقويت عمن صاحبه فلا يكون للمبادلة  
 بأس وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه قال لا بأس باستبدال الوصف  
 لما روي عن علي او تفصل له له الحسن والحسين رضي الله عنهما فلما خرج  
 صفين قال ان مات بهم الدار بعبده وقسموا ثمنه بينهم فلم يكن شرط البيع في  
 اصل الوقف ثم امر ببيع ابيه علم

### باب الوصية في سبيل الله بالمال المحبس في الحياة والنعمة

قال محمد رحمه الله اذا وصي الرجل فقال ثقت في سبيل الله ثم مات  
 ماله في سبيل الله كما وصي بثلث ماله في طاعة الله والوصية في طاعة الله جازية ويعطى

الثلث اهل الحاجة لان المال في سبيل الله يكون صدقة والصدقة مصرفها الفقراء  
 واهل الحاجة ثم يعطى اهل الحاجة من فقره المال فان كل طاعة في سبيل الله  
 لكن سبيل الله عند الاطلاق يراد به الجهاد ويعطى كل رجل منهم ما يقوته لان  
 التصديق على المسكين اذا وجب لا تنقص من ثوب اليوم لان الاغنى لا يقع  
 بدونه ولهذا يجب في كفارة اليمين ان يطعم كل مسكين مقدار ثوب يرد ذلك  
 نصف صاع من الخنطة فان اجتوزا زاده على ذلك لانه محل صرف الجبج اليه  
 فيكون محلا لصرف الزيادة الا انه اذا وصي بثلث ماله للفقراء فصرف الكل الى  
 فقير واحد جاز عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز الا ان يصرف  
 الى الاثنين ولو دفع زكاة المال كله الى فقير واحد جاز فثبت ان الواحد محل  
 لصرف الكل اليه وكان محلا لصرف الزيادة اليه فان زادوه على الثوب  
 يكون ما اخذ من ذلك له لان الصدقة في سبيل الله صدقة ملك لا يرى  
 ان الله تعالى جعل الصدقة المفروضة في سبيل الله ملك الصدقة شرطها  
 التملك كذلك هنا والصدقة ملك بالقبض فاذا قبض صار له فان  
 لصفة المدة فملك الدارهم جاز وان قضى بها فواجب جاز لانه مصرف في ملك  
 نفسه ولا فضل ان يخرج بها في سبيل الله فخصيلا لم يملكه الميت فان خرج في سبيل  
 ثم رجع وفي يده من المال شيء فهو له لانه لو لم يخرج به الى الجهاد كان له فاذا خرج  
 وبقي فضل بعد رجوعه كانت له لانه فضل عن ملكه وان مات بمرتبة عنه  
 ولا ينبغي ان يعطى منه غنيا يفر في سبيل الله لان ثلث ان الثلث في سبيل الله  
 صدقة ومصرف الصدقة الفقراء دون الاغنى ولبه الزكوات سائر الصدقات  
 قال ذلك لك الرجل اذا جعل في حياته وصية ماله في سبيل الله فانه ينبغي ان يخصي  
 بجمع ماله ويملك ما يقوته فاذا افاقا ولا يصدق بمثل ما كان اسكت وذكرني  
 كتاب الهبة اذا قال مالي في المساكين صدقة يبره التصديق بمال الزكاة في اليوم  
 ومال التجارة لا عاسوا من الرقيق وعقاره فتم من قال ذلك منها جواب الفياس  
 وما ذكرني الهبة جواب الاسحان ومنهم من قال خلت الجواب لخلات الموضع  
 فموضع سلة الهبة انه قال مالي صدقة في المساكين فالصدقة كانت لفظ  
 نصا وذكر المال عند الجبج الصدقة يراد به مال الزكاة قال في خذ من اليوم  
 صدقة والراثة مال الزكاة وموضع المسئلة هنا انه قال مالي في سبيل الله ليس



في لفظه ذكر الصدقة تصا فليس بهذا الايجاب اصل في كتاب الله تعالى  
ليعتبر ما تصرف الى جميع ما يقع عليه اسم المال ومنهم من قال بين المسلمين  
رواية فوجه هذه الرواية انه اضاف الايجاب الى ما لم يتصرف الى كل ما يقع  
عليه اسم المال واسم المال يقع على غير المال الزكاة قال صلى الله تعالى عليه وسلم  
من زك ما لا فخر منه وانصرف ذلك الى انواع مال الميت وكذلك  
او صبت سلت الى معدن او ملك كمين كان له الثلث من كل ما كان  
اسم المال يقع عليه في الايجاب فيبذره التصديق بجميع ما له وجه رواية كتاب  
الهيئة ان هذا الايجاب للصدقة في ما لم يغير بايجاب الله تعالى الصدقة في مال  
عباده وذلك مصرف الى مال الزكاة كذلك هنا ثم في هذه الرواية يمكن  
ما يقوته لانه لو لم يملك ثوبه لاحتاج الى السؤال وليس لانه ان يكون  
للسؤال ولانه اذا تصدق بجميع ما له الثلث دل من مال غيره فدان بتداول  
مال نفسه اولى فاذا اذنا لا مثل ما كان اسكت تصدق به لثقل القدر  
ذلك القدر صار مال الفقراء اذا انفق صار ديناً عليه فيجب قضاءه ثم الشيخ  
قالوا في قدر ثوبه الذي يملك قال ان كان الرجل ذراعاً فملك ثوب  
سنة لان الظاهر ان به لا تفصل اليه ما يقوته الا بعد سنة وان كان الرجل  
ناجراً يملك ثوب شهر لان ان جوب كل من ربح فلا يربح كل يوم ولكن في  
في الثالب لا يعني شهر الا ويربح وان كان الرجل معاً فملك ثوب ثلثه  
ايام لانه قد يستعمل في يوم وقد لا يستعمل في يوم ولكن في الظاهر لا يعني  
اكثر من ثمة ايام الا لا يستعمل ولو قال جميع ما ملك في ملك كمين صدقة فيه  
روايتان في رواية بتصدق بجميع ما كان يملك من ما له وفي رواية بتصرف  
الى مال الزكاة وقد مر الوجه في رواية كتاب الهيئة ثم يعطى ما له المحتجبين من  
يقضه في سبيل الله لانه وان اعطاه الملك كمين من لا يقضه الجاه ذلك  
لان الصدقة على الملك كمين الذين لا يعرفون طاعته وقد ذكرنا ان كل طاعة  
من سبيل الله واما ما قبل ان سقذ كان ميراثاً عنه لورثة وليس عليهم ان  
سقذوا من ذلك شيئاً وان ذلك لان الصدقة للزكاة لا يكون اعلا  
من الصدقة المقرضة ولوامت وعليه زكاة يسقط بتمت ولا يصير ديناً في الزكاة  
فهنا اولى والمعنى في ذلك ان الصدقة لا يصير ملكاً للفقراء الا بالنقص فالحال

وسقذ في باقية في ملك الميت فقصر ميراثاً عنه ثم الورثة ملكوا المال انما يجب  
عليهم السقذ من الميراث قال لوان رجلاً اوصى عند موته فقال اغذوا عني غزوة  
او قال اغذوا عني ثوبت الى فاذا قال اغذوا عني غزوة اعطى رجل نفقة غزوة يفرقها  
ولا يملك الذي لغزوا بها ذلك المال لانه قال اغذوا عني والغزوة انما يكون قاذراً  
بما لا ينفيق ما له في الغزوة ليصل اليه ثواب النفقة في الغزوة ولو ملك الغزوي المال  
لكان الغزوة عن الغزوي لا عن الاموال التي انما اذا قال جوا عني رجلاً حجة من  
في اعطى رجلاً نفقة الحج فان الحاج لا يملك تلك النفقة ولكن يملك الانفاق في  
طريق الحج لا يخرج حتى يقع الحج عن الحجج عنه فذلك هنا ولكن يعطى ادنى ما يكون  
من نفقة الغزوات فيغذوا عنه لان ذلك القدر مسمى على ملكه والزيادة على  
ذلك مال الورثة فلا تغزوا من مال الورثة الا ترى ان في الوصية بالحج يعطى الحاج  
ادنى ما يكون من نفقة الحج فذلك هنا ولا تنفق سبباً من ملك النفقة على  
ابله ولا ينفقها الا على نفسه لانه لم يملك النفقة ليصرفها الى حيث يشاء واما امره  
بالغزوة فلا ينفقها في غيره امر الحاج عن الغير لا تنفق المال الا على نفسه في طريق  
الحج كذلك هنا ولان سقذ على نفسه في ذمته ورجوعه ومقاه لانه لا بد له  
من الرجوع كما لا بد له من الذهاب فصارت نفقة الرجوع من نفقة الغزوة فدان  
تنفق على نفسه رجلاً الا ترى ان الحاج عن الغير سقذ اهيأ وارجع فذلك  
هنا فان فصلت من النفقة رده على الورثة لانه لم يملك المال بالقبض فماله  
حتى الصرف في نفقة الغزوة وقد انقضى امر الغزوة فانه افضل مال الميت بتمتده الى  
ورثة الا ترى ان الحاج عن الغير رد بفضل النفقة على ورثة الحجج عنه فذلك  
هنا الا ان يسلموا الورثة حينئذ يكون له وان قال اغذوا عني ثوبت في سبيل الله  
اعطى ثمة ما يغزون في سبيل الله يعطون نفقاتهم ويستر الميراث لانه اوصى بالحج  
ثمة في نفقة الغزوة فيصرف جميع ذلك اليه بخلاف الاول فانه اوصى بغزوة  
واحدة فلا يعطى الا نفقة غزوة واحدة ويسترى لهم الجمل لان امر الغزوة بان الجمل  
الا ترى ان في الوصية بالحج يملك ما له سقذ الحاج بعجز ركبها لان سقذ  
يقطع بالبعير فذلك هنا ثم يعطون الثلث كله في سنة واحدة فيغذوا عنه  
ذلك اسرع لتنفذ وصيته وكفيل مراده وهذا الحج سقذ فاذا جاوره وادب  
ابديهم بجنت قوم اخرون حتى لا يبقى من الثلث شيء لانه ان سبيل الله



هذا الثالث ان نفقة في امر الغزو فيصرف الباقي اليه حتى نفق كل في الغزو فان لم  
يق نفقة وبقية الحمل معنت حتى يعطى ثمنها قوما يغزون مثله لان ملك الحمل  
استر من ثمن ثلث باله فيصرف ثمنها الى حيث تصرف الثلث فان بقي في  
ايديهم من نفقاتهم شيء رخصي نورا ما بقي وبقية الذي بوصى اليه ان نفق عنه غزوة  
من منزل الرجل الموصى لانه لو غزا بنفسه غزا من منزله فكذلك غيره اذا غزا عنه  
لغزوا من منزله لا ترى ان في باب الحج حج من منزله فكذلك هنا فان بقي  
من الثلث شيء لا يبلغ نفقة من يخرج من منزل الموصى دفع الوصي ذلك الى رجل  
منزله عنه من حيث يبلغ النفقة كافي الوصية بالحج واذا وصى بثلث في سبيل الله  
فليس ينبغي للوصي ان يعطى احد من الورثة من ذلك شيئا وان كان محتاجا  
لانه لو دفع اليه صارت وصية له والوصية للوارث لا يجوز فان كانت الورثة  
كلهم كبارا جازا الوصي ان يعطيه المني حاج من الورثة بفعل ذلك فلا يثبت  
لان الوصية للوارث انما لا يجوز حتى الورثة فاذا جازا فقد اطلقوا نفقهم  
الوصية وان كان الوصي محتاجا فاقطع نفقة بعض الثلث لغيره في سبيل الله  
تعالى فلا يثبت به لك اذا لم يكن دارما وذلك لان قول الموصى وصية في  
في سبيل الله ليس فيه امر بملك الغير فهو كقوله صنع حيث شئت ولو قال  
كان لاني لضعه في نفقة وفي غيره فكذلك هنا وان كرمت الورثة ذلك  
فذلك لا يضر لان الاى والتبذير الى الوصي لا الى الورثة لانه لا شيء لهم من الثلث  
فلا يعتبر رضاهم وكرههم كما اذا كان الاخذ جنبا وكذا ان عطي ثمنه ابا  
او مكانه فهو جاز لانه لو صرف الى نفسه جاز فاذا صرف الى هو لا اولي وان  
اعطى عبده فان كان المولى محتاجا جاز وان عطاه وهو غني لم يجوز ضمن المال  
لان الصرف الى عبده كالصرف الى نفسه لان الملك يقع له لا للعبدة ولو صرف  
الى نفسه وهو فقير جاز ولو كان غنيا لم يجوز فكذلك هنا وان عطاه غنيا فهو  
لا يحرم ان غني سأل فاعطاه احره غدا في خيفة ومحنة رجها الله وعنه في بؤس  
رجحه الله لا يجوز فكذلك الصدقة فان قيل الوصي ما يعطى عن الميت الميت  
انما امره بالوضع في الفقرا حتى وضع في غيرهم صاروا صاعبة امره فينبغي ان لا  
يجوز عن الميت والجواب عنه ان حسن بن يزيد السلمي انما اخذ الصدقة من  
وكيل ابيه وكان ابو غني عنه حيث قال اياك اردت بها ومع ذلك اجاز له

رسالة صلى الله تعالى عليه وسلم حيث قال لا يربك لك ما نويت فبكت ان  
الوكيل وصاحب المال في ذلك سواء ولو اوصى الميت ان يغزو غزوة في سبيل  
فاذا بعض الورثة ان يكون هو الذي يغزو عنه فليس له ذلك الا ان يجز  
ذلك له الورثة لان الوارث وان كان يجوز النفع عن مورثه في مرض موته  
فاذا اجاز له الورثة وهم كبار بعد وفاة الموصى حار فهو يجوز له ان يغزو او يردوا  
من النفقة لان المنع كان حتى الورثة ولم يبق لهم حتى بعد الاجازة ثم يجوز له ان  
يغزو وان كان الوارث غنيا بخلاف ما اذا قال ثمنى وصية في سبيل الله فانه  
لا يعطى الوارث ان كان غنيا وان اجازت الورثة كلهم لان ذلك المال  
انما يدفع اليه بعد الاجازة على وجه الصدقة والصدقة محلها الفقراء دون الاغنياء  
فلا يصير الغني محلا باجازة الورثة فاما هذا المال ليس يدفع اليه على وجه التملك  
وانما يدفع اليه المال على وجه الاباحة وما كان على وجه الاباحة يستوي فيه الغني  
والفقير وليد السقاية الموقوفة فانه يجوز للفقير ان يشرب من ثمنها كما يجوز  
للفقير الا ترى ان في هذا الفصل افضل من النفقة يرد الى الورثة وفي الفصل  
الاول افضل من النفقة لا يرد الى الورثة فكان وليد على ما قلت فان عاها  
الوارث قبل ان يجز الورثة ثم علمت الورثة بعد اعني ورجع فاجاز والم يجوز  
ذلك وكان صامنا لا نفق حتى يغزو عنه غزوة اخرى لان الاجازة يرد  
على الموقوف والغزوة قد نفقت عن الوارث ولم يتوقف فلا يرد عليها عاها  
وكذا ان كان فيهم صغير لم يجوز غزوة لان الاجازة قد عدت منه فان كبر  
فاجاز لم يجوز ايضا لان الغزوة لم يتوقف فلا يرد عليها الاجازة وكذلك  
ان اوصى باله في سبيل الله لم يحك ان يعطى احد من الورثة حتى يجزوا كلهم  
لو اعطى المال كان وصية والوصية للورثة لا يجوز الا باجازة الورثة ولو اوصى  
بغزوة عنه غزوة فورا عنه الوصي وليس يوارث جاز ذلك ويرد فضل النفقة  
ليس في لفظه ما يدل على اخراج الوصي من الوصية فكان له ان يصرفه الى نفسه كالم  
قال من حيث سبقت قال وان اوصى ان يغزو عنه غزوة فاغزو ارحلها ربط  
عنه ولا يدخل ارض العدو فان ذلك جاز لان الرباط من العدو نصا كانه غزا  
ارحلها دخل ارض العدو فان قلت الورثة لم يربطوا واحدا وقال الوصي يربط  
اربعين يوما فان اتهم بغير من ذلك اذن الرباط وذلك ثمنه اقام لان الرباط



هو اقل الرباط لان ما ينبغي تعدد جوعه مع الفاري لصرف الى الورثة ميراثا بينهم  
فلا يقطع حقهم عن ميراثهم من التركة الا سيقين وادنى الرباط ثمة ايام لانه اقل النفا  
التي وردت الشريعة به كما في عدة السقود عدة الخبار ولان الابن لا يسمى  
مرباطا ورباط ساعة او ساعتين ويسمى مرباطا اذا رباطا اياها فنجبت الرباط  
ما يقع عليه اسم الابن او قل ذلك ثمة فنجب رباط ثمة ايام ولان الابن قد  
اختلف في الرباط روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ربط برأسي  
سبيل الله كان كصيام العمودية او كطعامها من الرباط يعني برباطها  
له كذا ومن ربط ثمة ايام كان له كذا فاذا اختلف الوارث الوصي بوجه بسيط  
الا عدد ذلك ثمة ايام لانه اقل من الاكثر واكثر من الاقل ففهي بقوله صلى  
الله عليه وسلم خير الامور واسطها فان كان الذي اوصى بها منزله في الشراذم  
رباط فيه فالقياس انه اذا غرخته رجلا رباط في الشراذم لا يدخل من العدد جاز  
في الاستحسان لا يجوز حتى تغرخته رجلا يدخل من العدد ووجه القياس في  
ان الرباط من الغزو فوجب ان لا يجوز ليله اذا كان منزل الوصي في غير موضع  
الرباط وجه الاستحسان في ذلك ان الميت اوصى بان يغرخته غزوة فكان  
ان ما توابا يستحق اسم الغزو والرجل متى رباط في مصرف نفسه لم يسم غاريا وانما غاريا  
اذا دخل من العدد فمالم تغرخته رجل من العدد ولا يجوز فاما اذا سافر الى مصر  
ورباط فيه يسمى غاريا عندنا من فاذا غرخته رجلا فخرج الى الرباط استحق اسم الغزو  
ذلك ولان الوصي اذا لم يكن منزله في موضع الرباط فانه يتجسر على الدخول من  
العدو ومجابهة الكفار فانصرف وصيته الى النوعين من الغزو على الرباط وكما  
فانما وجد حاز فاما اذا كان منزله في موضع الرباط فان تحسره على فانه فخرجهما  
اكثر من تحسره على ما يغونه من الرباط فحين اجها وبوصيته دون الرباط فمالم يجز  
عنه لا يجوز نظره ان طواف الا في مكة افضل من الصلوة لان تحسره على غيره  
من الطواف اكثر فانه يكن اذا الصلوة بغير مكة ولا تكن الطواف الا بمكة فكان  
الكبرية هو الطواف فاستغاله باولى فاما المكي قل يتجسر على ما يغونه الطواف  
فان الطواف له مكان والصلوة بهارفة عظمته فكانت الصلوة له افضل كذلك  
هنا ولو كان اوصى ببيت الله بان يغرخته غزوة اوصى ان يدفع الى مرباطا يعني  
او اكثر اذ الى من غرخته الى دار الحرب فذلك جاز على ابي الوصي وان في ذلك

الورثة لان مصرف هذا كله الفقراء لا يرجع الى الورثة منه شيء فكان الوصي يفعل  
ما يرى بخلاف ما اذا قال لغزو غني غزوة فان الثلث كله لا يصرف الى الجاهل  
الا ترى ان فضل النفقة روي الى الورثة فكان لهم لذي وتبصر حتى لا يقطع حقهم  
في الميراث واذا اوصى الرجل بثلث ماله في سبيل الله بصفة حيث يحب ذلك  
الى الوصي فان جعل الوصي نفسه وهو محتاج اولاده او لغيرهم جاز ما وضع من ذلك  
لان الميت لم يقل بصفة حيث يحب كان للوصي ان يجعله نفسه ولا ينفذ فان  
بصفة حيث يحب وقد فوض اليه الا في العموم اولى ان يكون له ذلك وان  
جعل الوصي لرجل غني وهو ينفذه لم يجز ذلك لان المال في سبيل الله يكون  
ومحل الصدقة الفقراء وقيل للوصي صفة في حيث من الفقراء لان النفع لم يصح  
نصار كان لم يدفع ولم يدفع بصفة الى من شاء من الفقراء كذلك هنا فان  
الورثة قد جعل الوصي في الاغنياء فطلب فانه الثلث ميراثا لم يكن لهم ذلك لانه  
مخالف حيث وضع في الغني وبما يختلف لم يخرج عن الوصاية ولا خرج المال عن  
الوصية فكان لان بصفة بعد ذلك في الفقير والوجه الاوصى لبعض الورثة وهم  
اغنياء لم يجز ذلك لان يجعل من شأ من الفقراء لانه لو كان غني اجنب لا يجوز فاذا  
كان دارا غنيا اولى ولان الوصي حين جعل لبعض الورثة وهم فقراء بغزوة في سبيل  
قبل للورثة التحيز من ما صنع الوصي فان جازوه جاز لان الوارث اذا كان فقيرا  
فهو محل الصدقة الا انه انما لم يجز لكونه وصية له والوصية للوارث يجوز باجازه الورثة  
وان لم يجز ورجع الى الميراث ولم يكن للوصي ان يجعله لغير الورثة بعد ذلك بخلاف  
الفصل الاول ووجه الفرق في ذلك ان قول الميت متى في سبيل الله قضى الوضع  
في اهل الحاجة فهو في الوضع في الاغنياء غير ما مور في الوضع في الفقراء ما مور في وضع  
في غني فاما وصية بغير الميت فنصار مخالف وصار كان لم يدفع فله ان بصفة في امر  
فاما اذا وضع في دارت فقير فقد وضع في محل لم يصرف مخالفا للميت فنصار وضع  
ووضع الميت سواء الميت لو وضع فيه كانت وصية للوارث والوصية للوارث  
اذا لم يجز الورثة نصير ميراثا كذلك هنا قال اذا اوصى الميت ان يجعل فرسها  
في سبيل الله او سلاحا او جعل مصفحة حب يغار فيه او دارا سكنها الغزاة او يزرع  
فيكون امره في سبيل الله او يزرع فيكون غنيته في سبيل الله او اوصى ان  
يجعل عبده وقف في سبيل الله او يخدم الغزاة او ياجر فيقسم عنه في سبيل الله وغير



ذلك ما ينزف به العبد الى ربه ثم حبس الفارس والقودم والمروءة الخبير  
والشقة فهذا كله جازع عند محمد رحمه الله من الثلث وعند أبي يوسف رحمه الله  
ما كان من ذلك دارا وعقارا فحسبه جازعا وما كان من ذلك منفولا فلا يجوز  
حسبه الا الكراع والسلاح وقال ابو حنيفة رحمه الله الحبس اطل في المنقول وغير المنقول  
الا العلة فانه جازع وان اوصى بعتة عبد دارا او ارض في سبيل الله فانه جازع  
الغلة الفقرا في سبيل الله اما محمد رحمه الله فانه لا يجوز الوقف في الجبوة وبعد الموت  
لما فيه من القوية فكذلك الحبس في سبيل الله جازع لان معنى القوية هو وجوده في  
عبد ما روى عن حنيفة انها سبيلت مصحفا لها واما ابو يوسف رحمه الله فان لم يكن  
يقول ان العبد ان لا يجوز وقف الارض في سبيل الله بل كان  
لان الشرع عطل ملكا عن الملك بغيره بعلقت بها عا نفعها ان من حيث  
الثواب يجوز في ملكه في وقف الارض لانه من حبس المالك جازعا فانه  
كالمالك جازعا في اموال المنقولة ما وجد فيها قرية او جبهة الله تعالى الا قرية تقع  
الفقر فكذلك لا يجوز ايجاب القوية من العبد الا على وجه التملك اذا ايجاب  
من الوهب يعتبر ايجاب الله تعالى واما ابو حنيفة رحمه الله فانه لا يجوز الوقف في  
في حالة الجبوة فلا يجوز عتده اذا اوصى بعد موته الا ما كان الاصل في السرعة الوهب  
بالغلة لها اصل في السرعة فانه لا اوصى بان يصدق بغيره بانه على الفقرا  
جازع لما يعقب فيه من التملك فكذلك حبس الارض والعبد والدار يكون غلته في  
في سبيل الله لا يجوز لان فيه معنى التملك لان الغلة يقصد بها على كل حال  
بغيره فقصير لما لم يخذ الصنع بها ماشا فاما ليس فيه ملك الشئ لكن فيه نفع  
بالعين كحسب الدار وركوب الفرس وقراءة المصحف وليس السلاح وخذ العبد  
لا اصل لجواز في الشرع اذا وقع لا فوام مجهولين فانه لا اوصى بعتة عبده لغيره  
لا يجوز واذا كانا معلولين جازع ونفع بحبس لا فوام مجهولين فلا يجوز المعنى في  
ذلك انه اذا لم يكن فيه ملك العين لم يكن صدقة الا ترى انه يضل في الغنى والفقر  
فلا يجوز اذا وقع لغيرهم ومن اخذ الفرس بحبس ليركب في سبيل الله فانه  
عليه حتى يردده لانه هو المنفع به والمنفعه على حصول المنفعة لا ان العبد الوهب  
كانت نفقة على الوهب لانه جازع مادام جازع لانه هو المنفع به ولو استقر

في حال حياته كانت نفقته على المستقر فكذلك الفارس عليه نفقته وكذلك  
السلاح يكون وقف في سبيل الله من الثلث فمن اخذه كان عليه حفظه وصلا  
حتى يردده لانه هو المنفع به لم يردده فاذا اخذه غيره كانت النفقة على من  
كان ركب الوهب الفرس في سبيل الله السلاح فلا يمس بذلك اذا كان الوهب غير وار  
لانه ليس في كلام الوهب ما وجب خروج هذا الوهب عن الرصينة فصار هذا قوله وضع  
فرس وسلاح في سبيل الله حيث شئت سرا ولا ينبغي ان يعطى الوهب  
الا ان يرضى جميع الورثة وهم كبار لان فيه وصية بالمنفعة للورث والرصينة  
بالمنفعة للورث لا يجوز الا باجازة الورثة فان عطاه الوهب بعض الورثة بغير  
رضا بغيرهم فنقض الفرس تحته كان للورثة ان يعينوا قيمة الفرس ان شاء الوهب  
اعطى وان شاء الورث الا ان الوهب منع في الذبح والوارث منع  
في القبض فيصنع كل واحد منها تعد به كما قلنا في الفاضل وفاضل الغاصب  
والمستعير من الغاصب فايهما ضمنه الغلة والنفقة بان يسترى بالقيمة فليس  
فجعل جبا في سبيل الله لان هذا يدل عن الفرس فيصرف الى فرس اخر ليقوم  
حتى لا ينقطع الصدقة عن الواقف فان ضمن الورث الغلة فله ان يرجع  
بها على الوهب لم يكن له ذلك لان الفرس ينفق بفعله وجبايته فلا يرجع به ضمن  
على غيره كغاصب الغاصب والمستعير من الغاصب اذا ضمن لا يرجع به على  
وارث ضمن الوهب فاذا رجع بالقيمة على الورث كان له ذلك لانه بالضم  
ملك فيرجع عليه كما قلنا في الغاصب اذا ضمن رجع به على غاصب الغاصب  
فان قبل لم لا يكون هذا بمنزلة الغاصب اذا وهب الغصب اصل فانه لو وهب  
ثم ضمن الغاصب فانه لا يرجع على الموهوب له بشئ فلم يرجع هنا قلنا اذ  
الغاصب اوعا رفق فصدان يكون الصدقة منه لاس غير فاذا ملك المال بضم  
فقد تمت الصدقة منه فلا يرجع به عليه بشئ واما هنا اوعا رفق فصدان يكون صدقة من الميت  
لانه بالضم لم يتم ملك الصدقة فصار كانه قبضه بغيره فانه يرجع عليه بطريق  
اكره رجلا على ان يهب مال رجل لا فرفقه بتم ان المكره ضمن لصاحب المال  
فانه يرجع بالمال على الموهوب له لما انه لم يقصد بان يكون الصدقة منه فانه  
بان يكون الصدقة من صاحب المال فاذا ملك رجع فكذلك هنا قلنا اذا اوصى  
بعبد له وقف في سبيل الله من ثمن ماله يردى الحرجي وكان طبيب او شيئا



الغزاة في سبيل الله او خدم الغزاة في سبيل الله او اوجر فيقسم غنمه في سبيل الله  
فهذا كله جازع عند محمد رحمة الله لما قلنا ان هذا من القرب فاما الغنم فيعطى  
الفقر لان الغنم صدقة عليك ومحل الصدقة الفقير دون الغني واما ما فينا  
الغزاة من يستغنى من الاغنياء والفقراء وكذلك يخدم الغزاة من يستغنى من غني  
او فقير لان هذا ليس بصدقة عليك بل هي اياها استغناء وما كان طريقا الى  
استغنى فقير الغني والفقير كمالا الموضع على الطريق فانه ساحة سر للفقير والغني  
جميعا وكذا الغني لان يستغنى لما من هذا الغني ومن هو من الغني كالفقر سوا فصل  
ذلك ان يكون لاهل الحاجة لان الغني تقع له الكفاية بدون ذلك ان يشري  
عبد فيجده والفقير لا يستغنى عنه فكان المحتاج اولى بالحاجة له وان جعل المبيع  
او السلاح او غيره مما وصفت لك جيبا في سبيل الله في حياته وصحته فان  
ذلك باطل اذ اذات كان ميراثا في قول ابي حنيفة رحمة الله لان الوقف عنده  
باطل الا ان يكون موصى به الموصى به هي الغنم وقد عدم هنا فبطل وعبد في بوب  
ومحمد رحمهما الله هو جازع عند محمد رحمة الله فلا يخرجه وقف المنقول وغير المنقول  
وعند ابي يوسف رحمة الله يجوز وقف غير المنقول الا في الكراع والسلاح والحبس  
هنا كراع وسلاح فجاء عند محمد رحمة الله الاخراج من يده شرط بان  
يرفعه الى غيره ليكون هو القيم عليه وعند ابي يوسف رحمة الله ليس بشرط ان  
يكون قابض يوسف رحمة الله يقول ان القيم انما يقبضه بامر من كان القيم عليه  
فاذا كانت يده كيد فلا فائدة في التسليم اليه ومحمد رحمة الله يقول اجعلها في  
داره مسجد فانه يصير سجدا ان باذن انكس بالصلوة فيه اذا اذن لهم  
فيه يصير سجدا ولا يقال انهم يصلون باذنه فيجعل كصلوته يتقنه بل المحل هكذا  
فذلك هنا ولان الاموال لا ينفى محفوظا لا يابى العباد فكم يكن يده  
مستحقا ليعلف الا على قس في يده محفوظة كما خلقت على اي وجه صارت  
ولا بأس بان يشفع بذلك كله القيم بذلك ودله ودله لانه لو فعل في حياته  
قد ذكرنا ان القيم ان يشفع به فاذا فعل في حياته وصحته اولى وكذلك الورثة ان  
يشفع به اذا سلم لهم ذلك القيم بذلك الذي ولاه لان منبهه في حياته وصحته  
يكون وصية الا ترى انه لا يغيب من التمس ويداه قبل الدين ولا اذ ابطا في حياته  
لم ينفذ وما لم يكن وصية فالورثة وغيرهم فيه سوا وان ات القيم في حياته الذي

حبس ذلك او بعد موته فالأمر فيه الى من ولاه القيم بذلك لانه هو القيم في حال  
حياته فان لم يشفع به يكون هو القيم بعد وفاته كالوصي اذ مات وصي الى كل  
فان الوصي الثاني اولى من غيره فذلك هنا وهذا بخلاف التمس اذ اوصى القضا  
الى غيره ثم مات فان التمس لا يكون قاضيا وذلك لان الامام الذي لا ينفى  
للاول كان له ولاية بعد تولية القضا ولم يخرج من يده بل بل ان يورث في  
حال حياته وبولي غيره فلما كانت ولايته باقية لم يخرج لولاية القضا غيره الا بان  
الامام قائما هنا ليس للذي حبس ولايته بعد ما خرج من يده الا ترى انه لا يورث  
بغيره ويستدل غيره لم يكن له ذلك فلما كانت الولاية للقيم دون الذي حبس  
النفوس الى غيره فان مات من غير توليته منه لانه فان التمس يجعل القيم  
في ذلك من حبس وليس للذي حبس من ذلك سني هكذا ذكر محمد رحمة الله وذكر  
المصنف رحمة الله في كتابه واليهام ايضا في كتاب الذي حبس لانه يورث في غيره  
فوجه ذلك الرواية وهو ان هذا القيم لولي غيره ثم مات جازع توليته اذ اذ  
ولاية مستفادة من جهة الذي حبس فلما جازع لغيره ان يورث غيره بولاية فلما  
يجوز للذي حبس ان يورث غيره بولاية نفسه اولى والوجه لما ذكرنا وهو ان  
حبسه وسلم الى القيم فقد خرج الحبس من ملكه ويده وصار هو سائر الاجاب  
فيه سوا وكذا ان التمس ليس له سائر الاجاب فذلك لك لا يكون التمس اليه  
وان جعله حبس بشرط في ذلك انه هو القيم فيه فهذا باطل في الحكم لانه لما شرط  
انه هو القيم في ذلك فلم يوجد الا اخرج من يده وقد ذكرنا ان شرط صحة الحبس  
محمد رحمة الله هو الاخراج من يده والتسليم الى غيره وان دفع ذلك الى قيم  
به بشرط ان يورثه ان يورثه الذي حبس ذلك كان الامر الذي حبس ذلك  
يجعل فيه من حبس فيما جازع بشرط من ذلك لانه انما اخرج من يده بشرط  
غيره بشرط كما لو شرط شرط اخر لاق شرط الوفاء ماعى ثم هذا الشرط لا يمنع  
جوازه عند محمد رحمة الله لانه لما اخرج من يده فقد تم الوقف والحبس وصار هو  
من ان حبس فكان العود الى يده كالعود الى يده غيره والعود الى يده غيره لا يسلط  
الحبس فالعود الى يده مثله ذلك اذ شرط فيما بعد قيم ذلك اليه وليس للقيم الاول  
ان يجعلها الى غيره بشرط الذي حبسها لان شرطه لما راعى في حق القيم الاول راعى  
في حق القيم ان في وقد وجد من وقف السلف هكذا بل عليه تسليح الشرط



جائز في ولاية السلطنة والامارة فانه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه بعث سيرة وار عليهم ربه بن حارثه ثم قال ان قتل نجف عن ابني طالب بن قيس  
فبعده بن روضه وكان كما قال وحكي ان سلمان بن عبد الملك لما حلف  
او صي ان يكون الخليفة بعده ابن عمه عمر بن عبد العزيز فكرهت ذلك خوفا  
من عبد الملك مسلمة بن عبد الملك فقال سليمان ثم بعده فلان بن فلان  
ثم امت يا مسلمة ثم قال ارضيت يا اصيل فلما جاز مثل هذا الشرط في ولاية السلطنة  
فلان يجوز في هذه الولاية اولى واذا وقع الرجل بالمال فخذوا المال فجاءه  
في سبيل الله او قال غيبة في سبيل الله فاحذره الرجل فاشترى به متاعا وسلاحا  
وكراما ثم مات احدهما فقال الذي اعطى المال ان كان جبا وورثته ان كان  
انما اعطى المال فرضا ليجي به عن نفسه وقال المعطى او ورثته انما اعطاه اياه  
وجه الصلة في سبيل الله فالقول قول المعطى في ذلك او ورثته لان قوله جبا  
في سبيل الله اضافة الجبا الى فعل المخطا لا الى المال لان هذا ليس بالمال  
فعل الجبا اذا كان الجبا مضافا الى فعله لا الى المال لم يصرفه الى سبيل  
ليصير صدقة فبقى قوله فخذوا المال مجزوا وهو كلام يحتمل الغرض ويحتمل الصلة وكل واحد  
منهما تبرع والغرض ان التبرع لا يوجب البذل والصلة لا يوجب البذل فحمل  
على الاقل فبين هذا الرجل زوج ابنته وسلمها الى الزوج مع جهازا ثم ماتت  
فقال الزوج كان المال صلة لها فلي من الميراث وقال الاب لابن كذا  
فالقول قول الاب لما ان العارية تبرع والتمه تبرع والعارية انما تحمل على  
الاقل فذلك هنا فان كان المعطى جبا صلت البتة باه اعطاه الاصل وجه  
الغرض ثم اخذ ما لا يملك على فعل نفسه فيحلف على التبات وجعلت الورثة  
على علمهم ما يعلمون ان صاحب عطاءه اياه على وجه الصلة ثم اخذوا المال لانهم  
حلفوا على فعل الغير ومن حلف على فعل الغير يحلف علم العلم وان تصادق المعطى  
والمعطى ان المعطى اعطاه اياه ولم يتبرع ولا غيره قال لا فرض ولا يكون صلة  
لما قلنا ان التبرع كان على الاقل حتى ثبت الاكثر وهذا افضل من ان  
يعقل فانه لا رواية له الا في هذا الموضع ويستدل في ذلك بـ وقال لا ترى ان  
رجلا اعطى رجلا مال فقال حج به او نفقة على نفسك مع عيالك كان ذلك  
فرضا الا ان يبرى به الصلة كذا هنا ولولا فخذوا المال فهو لك في سبيل

ومات الذي اخذه قبل ان يشترى به شيئا فهو له وهو ميراث لورثته لان قوله  
هو لك منك منه لان الام لام التملك كما اذا قل وادى لك كسكنا كما  
تطلبك للرقبة وقوله في سبيل الله عبارة عن الصدقة فكان قال فخذوا المال فهو  
صدقة فلا يكون فرضا وكذا لو قال فخذوا المال في الغزو في سبيل الله او قال فخذوا  
في سبيل الله كان المال صدقة لا اضافة الجبا والغزو الى المال وامره بان  
في هذا الوجه فهذا رجل جعل له في سبيل الله فكان صدقة لانه امره بالاخذة المال  
المأخوذة لا يكون الا صدقة على عباده ولو كان قال فخذوا المال فغزو عني في  
سبيل الله ثم مات احدهما قبل ان يشترى به رد ذلك على المعطى وعلى ورثته لا امره  
بالغزو عنه والغزو عنه لا يكون الا بعد ان يكون النفقة من له ويكون الغزو  
عنه في الاتفاق بقى المال على ملكه الا انه لما مات انقطع امره فيه المال الى ورثته  
فان اشترى به سلاحا وكراما ثم مات احدهما اخذ جميع ما اشترى لانه اشتراه به  
لان الامر بالغزو امر بالشر لا يحتاج اليه في الغزو فالشر وقع لغيره فيكون له الا ترى  
انه لو غزا وفضل من ذلك فضل رد اليه فدل ان الشر وقع له ولو اشترى به متاعا  
سلاحا ثم لم يعطى ان اخذه منه ويدفعه الى غيره كان له ذلك لان الشر لم يكن  
فله ان اخذه ويعطيه غيره فان قال المعطى رد على مالي ذلك ما اشترى به فانه لا حاجة  
لي فيه لم يكن له الا ما اشترى لان الشرى دليل له في الشر انما يشترى به فانه لم يكن ان  
يمنع منه ولو قال المعطى اعطيتك مالك اولى ما اشترى به لم يكن له ذلك لانه دليل  
بالشر والوكيل الشر لا يحبس ما اشترى عن الموكل ولو قال فخذوا المال فغزو عني  
فاشترى به المعطى متاعا وسلاحا وكراما لغزو اياه فقال صاحب المال اعطيتك  
لغزو اعي فزد على المتاع وقال المعطى اعطيتك بنفسى صلتا وفرضا فلا سبيل لك على  
المتاع فالقول قول رب المال ولان اخذ المتاع والسلاح والكراع لان قوله  
فجاء به يحتمل معنى الجبا ومن المعطى ويحتمل عن المعطى وهو الجبل مكان البيان الى  
ما دام المعطى لا يوجب زوال المال عن ملكه وما دام المعطى يوجب زواله عن  
ملكه الى بدل الى غير بدل فهو يبيع الكبر الامرين فلا يصدق الا بنية واذا جسد  
فرسه في سبيل الله فدفعه الى رجل جيب في سبيل الله وقال له ان اشتغيت به او  
حضرتك الوفاة فدفعه الى غيرك جيب في سبيل الله فهذا جاز لان المجلس كذا  
شرط وشروطه غير الا ترى ان الواقف اذا جعل نفقا على قوم باعياهم على انهم ان

اعطيتك



استغنى عنه فبقية الفجر اجاز من الوقت هذا الشرط كذلك هنا فان  
صاحب الفرس الذي جعله جيب لم يكن ميراثا لورثته وكان جيبا في سبيل  
لان الزوال قد تم فلا يصير ميراثا فان مات الذي اعطاه آياه صاحبها على  
من اعطاه آياه الميت او على من اراد على له جيب ليس لصاحبه الذي جيب عليه  
سبيل لان الشرط قد وجد فان استغنى الذي جعله صاحب جيب في يده او ترك الجوار  
ورجع الى ابيه لانه ان يدفعه الى غيره يكون جيبا بالشرط الذي وجد من المجلس  
ودفعه الى غيره ثم بالاول ان يرجع الى الجوار فاما اذا اخذ الجيب فليس ذلك لان  
الاول انما كان اولي بزمان في ثبوت يده عليه لا سلمه الى ان في تقدير ان  
يده وصار اليد التي في مكان هو اولي بما سلمه من الاول فان كان صاحب الفرس  
شرط الاول ان جعله لغيره ثم احتاج اليه او رجع الى الفجر كان جيبا كان هذا  
جاءنا لان صاحب الفرس بهذا الشرط في اعي شرطه كافي الوقت في جعله على الاول  
فان يستغنى عنه فلو فلفلان فان احتاج الا ولا دخل في الوقت ما ساجز وكان  
على الشرط الذي شرطه كذلك هنا ولان رجلا جيب فرسا وارضا جعلها وصفا  
سبيل ان غير من سنة ثم هي مردودة على صاحبها الذي جيبها او على ورثته ان  
ذلك وجب جيب على قوم بما جازهم على انهم ان الملك وجب الجيبس الذي جيبها  
كان هذا جيبا بطلان لاخذ ان شاء وان مات كان ذلك ميراثا لم  
يرثه الجيبس والمذهب عند حجة رحمة ان النابذ شرط الجواز الوقت وانما كان  
ان يدين شرطه لانه صدقة موقوفة فيعتبر بالصدقة المملوكة والصدقة المملوكة لا يجوز  
موقوفة فذلك الصدقة الموقوفة وغدا في يوسف رحمة بجوار الوقت موقوفة  
لان في هذا ملك المنافع وقد جاز مودا فلان يجوز موقوفة اولي الا ترى ان اجازة  
يجوز موقوفة ولا يجوز مودبة ثم ان يبدل لم يطل الوقت في ثبوت اولي ان يطله  
ولوات رجلا جيب فرسا في سبيل ابيه ابا ودفعه الى رجل جيب عليه على ان  
مات او استغنى عنه ودفعه الى غيره لا يرجع الى صاحبه ولا الى ورثته فهذا جاز  
مستقيم لانه ابيه هو الجيبس المودب جاز فان اخذ صاحب الجيبس الفرس فلم يفر  
ذلك فدفعه الى غيره بغير اعلانه آياه فلا بأس بذلك لانه استغنى جيب لم  
يغير ملك السنة فلان يدفعه الى غيره ولا بد من ملك منافع الفرس في باب الفجر  
بذلك ان ليس لصاحب الفرس ان ياخذ منه الفرس مادام هو جاز بغير اذنه ان

ملك ملك المنافع غيره الا ترى ان الجيبس عليه لا يكون اقل حال المستغنى  
والمستغنى لانه اذا لم يشرط لرب نفسه كان لادن بغير غيره فها اولي  
له ان يواوجه لان مقصود صاحب الفرس حصول الثواب له واذا غاها  
بديل لا يحصل للجيبس ثواب الا غيره ولانه ملك منافع هذا الفرس بغيره بل لا يقد  
ان ملك غيره بديل الا ترى ان المستغنى ملك ان يبعده ولا يملك الاجارة  
كذلك هنا فان دفعه الى غيره بغير اعلانه عليه ما ذكره الذي استأجره فخط في  
يده من ركوبه ومن غيره ذلك فرفع ذلك الى القاضي فان اتفق له ان يضمن  
ايهما شاء ان شاء ضمن المودب وان شاء ضمن المستأجر لان كل واحد منهما متعدي  
في الفرس فان ضمن المودب لا يرجع على المستأجر بشئ لانه بالفحصان ملكه من الاخذ  
فصار كانه اجاز فرس نفسه وان ضمن المستأجر القيمة رجع للمستأجر بالقيمة على المودب  
لانه مغرور من جهته والمغرور يرجع على الغار بما عهده ثم يشترى القاضي بالقيمة فرسا  
اخر فيجوز جيب على الذي كان اجاز لان الفرس الثاني قائم مقام الاول في الفرس  
الاول لو كان جيا كان جيبا على الذي اجاز فذلك ان في يكون جيبا عليه  
وسبقم اليه في ان لا يواوجه لانه تعا طما لا يحل فلقاضي ان يضمنه في المستقبل  
ويكون الاجر للمودب على المستأجر لانه هو العائد والاجر يكون للعائد فانه لا يكون  
حالا من الغصب والغصب الاجر المضروب وسلم كان الاجر للجيب  
ولا يجزى ان اكله المودب لكنه يتصدق به لانه استفاد من كسب جيبه  
المصدق به كافي الغصب ولو سلم الفرس غير الذي جيب عليه او كسبه غيره غير  
فقطت حجة كاصناف القيمة باخذ الذي جيب عليه فيمترى بها فرسا اخر  
فيكون جيبا في يده لان الذي جيب عليه لا يكون اقل حال من المودع ولو كان  
ودبعت في يده فعند غيره كان المودع حتى اخضرت واحد القيمة ولان جيبس في  
بكل واحد منها فرس جيبس على هذه الصفة ونفع كل واحد منها الفرس الذي في يده  
الى صاحب على ان يفرز اعبه على ان يعطى الاخر فرسه كان هذا شرطنا في سداد  
شرطها بما مبادله المنافع بالمنافع ومبادلة المنافع بالمنافع اجازة فائدة كسب  
السكنى بالسكنى وليس الذي جيب عليه بواجب اجازة جازة ولا فائدة  
فان غلب احداهما ضمن القيمة وكان الامر وكان الاخرية كما وصفتان  
كل واحد منها متعدي وان سلكا كان لكل واحد منها اجازة الفرس الذي اعطاه



لان الاجارة فاسده وفي الاجارة الفاسدة يجب ابر التسل وتصدق كل واحد  
منها بالاجرة ولا يجبر عليه ولو كان كل واحد منهما دفع فريسه الى صاحبه بركبه على غير  
شرط اشترطه كل واحد منهما على صاحبه فذلك كل واحد منهما على الفريسة الذي عطاها  
فهذا لا بأس به لانه اذا لم يجز بينهما شرط لم تصر مبادلة المنفعة بالمنفعة لتبصر اجارة  
ولكنه محصل عارة وقد ذكرنا ان الذي جلس عليه ان يجبر للفرز ولان كل واحد  
خيلا له جيب في سبيل الله ودفعها الى وكيله يكون هو الذي يوزعها بين الفريزة  
اذا غزا ولم اشترط رد ما اليه فهذا جائز لانه وحده لا يملك من يده قيم الجلبس فيجوز  
كالوقوف اذا وقف ارضاً او داراً او اخرجها الى قيم جاز ذلك لما ان التسليم فيه  
وجد عن هذا قال ابو يوسف رحمه الله ان التسليم ليس بشرط لان التسليم في  
ومصرف فيه بامره كما شرط هو فكانت يده كبده فلا فائدة في التسليم الجواب  
عنه ما قلنا ولا بأس بان يوزعها بين الفريزة من الاغنياء والعقلاء لان هذا الجواب  
وليس بتبليك وكل فريزة كانت على سبيل الاباحة استوى فيه الغني والفقير كما  
ذكره الرجل فانه لا نزول بينهما فيه او فقيرة لمولى المسلمين يستوي فيه الغني والفقير  
فان دفع الوكيل الى رجل فريسة فقال اركب في سبيل الله فليس له ان يحل عليه  
لانه انما اعطاه ليتفقد به في هذا الغزو ثم يرد على الوكيل فهو مستغفر المستغفر اذا  
شرط ركوب نفسه ليس له ان يركب غيره فذلك هنا وان كان عطاها  
فقال هذه في سبيل الله ولم اشترط عليه ان يكون هو الذي يركب فلا بأس بان يحل  
عليه غيره من يوزعها في سبيل الله لان الاباحة وقعت مطلقه فكان لان  
نفسه وان ركب غيره كما في عارية الدابة اذا وقعت مطلقه ولو اعطى رجل  
في سبيل الله واعطى الاخر فريسة في سبيل الله فقال ارجع كل واحد منهما نصيبه  
اعطيتك فريسة يوزعها عليه على ان يعطيني فريسة اخرى اعطى فافضلها فافضلها  
فالغني ان يكون باطلا وان عطيت الفريسة بغيره وان يجوز استئجاره ولا  
شيء فوجه العباس في ذلك انها لما شرط ذلك فيها بينهما صارت مبادلة  
بالمنفعة فتصير في حكم الاجارة كما لو كان المحبس حصين ووجبا الاستحسان في ذلك  
وهو ان اعزير حال الذي جلس فلا يكون اجارة لانه لم يزل واحد وكان لا فريسة  
ملكه وان اعتبر حاله لزال الا فريسة عن ملكه واعتبر حال القيم فيها كان هو ايضا  
فلا ينعى فيه معنى الاجارة اذا رجع لا يوجب بعض فريسة بعض فاما اذا كان الفريسة

رجلين فقد وجدت صورة الاجارة لان منافع الفريسة لما ليس بمتعلقين فكان  
له حكم الاجارة فلم يجز ولو انها اجرة الفريسة به رايهم فاحول واحد صاحب فريسة  
بدرهم يفرقوا عليه كانا خاصين لان هذه اجارة لان رايهم مالها وليس مال  
صاحب الفريسة فوجبت اجارة ملك الغير ملك الغير وليس لا وكيل الا الذي  
دفع الى وكيله ان يوزعها من هذه الجلبس للفرز وان اجرا كان خاصا لهما  
ان الاجارة بطل معنى التواب ومقصود الذي جيب بحصيل التواب فان جيب  
الى نفقة فزاي ان يوزع لبعض منافع الناس بغير اجرة بمقدار النفقة حتى يفرقها  
من غزاه عليها فلا بأس بذلك لان الحال حال الضرورة ومنفعة الاجرة يرجع  
الى الدابة فكان يوزع بالذات فيجوز وهذا كما ذكر في كتاب الوقف واجعل الرجل  
جائنا ونفعل لماراة الطريق فان جيب الى المدة فانه لا بأس للقيم ان يوزع منزل  
الحان بمقدار ما يحتاج المدة فذلك هنا ولا بأس بان يوزعها الوكيل بذلك  
لان التماسه ولى كل مال عد المسلمين كما هو ولى كل غائب ولا بأس بان يفعل الوكيل  
ايضا بغير امره لان ما يصلح الدابة وقد وجد الرضا من الملك والى كل  
ما يصلح الدابة لانه لا يبقى جيب الا بعد السعي في صاحبه فان كان الذي جيبها شرطه  
حين ذلك بهاد دفعها اليه ان يوزعها في نفقة فذلك احوى ان يجوز اجارة الوكيل  
لانه وجد منه صريح الامر بالاجارة والصريح اقوى من الدلالة وان شأنا بغيرها  
ولا يستمر في ذلك التماسه لما قلنا انه ما دون من جهة الذي جيب الدابة فلا يحتاج  
الى استئجار التماسه واذا اعطى الرجل فريسة على جيب في سبيل الله فان  
استغنى او مات دفعه الى غيره حتى يكون جيب ابا القيس لصاحب الجلبس ان يركب  
في خواجه في مصر في العباس وفي الاستئجار في ذلك واما حول المصير من سواد  
الجنادة والتشيع وكثرة فوجه العباس فيه وهو ان الملك اذن له بالركوب في  
الفرز ولم ياذن له بالركوب في خواجه فوجب ان لا يركب في غير ذلك في خواجه  
كما لو ركب وادبه سواد كما لو عازر فريسة في طريقه كذا ليس لان ركبته في طريق  
اخر كذا ذلك هنا ووجه الاستئجار في ذلك وهو ان هذا العذر من الركوب  
الفريسة ولا يفرق لان ركب فريسة اذا ربط في الربط ولا يركب بغيره من  
بعد سيرة في ركوبه في الاحياء من منفعة له واما ذلك كان كما رايته في  
كل ما يرجع نفقة في الفريسة لانه لو قلنا بان لا يجوز له فليس الركوب في غير ذلك اولى



تفقدت من قول مثل هذه الا فراس اذ لا يغنون اليها من النقص  
واجبة عليهم وقيل الركوب كثيرة في غير الغزو حرام عليهم وما ادى الى الضيق  
والجرح وتفقدها من عند كان حكمها قط ولان المالك لما حبه عليه  
عذر ان الذي حبه عليه لا يجزى من قيل الركوب في غير الغزو يكون كالارض  
بركوبه ذلك القدر في غير الغزو وكان سبيله العبد المذون حيث ملكه  
بشيء اليسر ولا ملك النسخ بالشيء الكثير وان كان المالك ليس له لانه لا يملك  
من ذلك فصار كالمذون من جهة المولى وليد ان لم يوجد منه الاذن  
وصحى فذلك هنا ولا يركب خارجا من المصرة على سيرة اليوم واليومين والثلثة  
وذلك لان في حد الكثرة لان له من ذلك الركوب والتعليل هو ان  
دون الكثير فان ركب سقيفة او شترى له علف او جعل عليه علفا او بعض شافع  
الفرس فلا بأس بذلك في القيس والاسخاني لان منفعة هذا الركوب ترجع  
الى الدابة فلا يكون به بأس في القيس والاسخاني وكان هذا بمنزلة رجل شترى  
فرسا فوجد به عيبا فركبه سقيفة او جعل طعامه لم يمنع ذلك من الرد بالعيب  
ان ذلك الركوب لمنفعة الدابة وكان ذلك من اسباب الرد فذلك  
هنا الا انه جعل سلة الرد بالعيب في كتاب البيوع على القيس والاسخاني  
وقد جعل الجواب هنا جوابا واحدا في القيس والاسخاني وان كان ركوبه  
في الغزو في المصرة خارج المصرة كان رى ان لهم عيبا في الشترى فركبه ذلك فذلك  
باس لان هذا الركوب من الجها وذلك السيف يجعل حيا في سبيل  
فان كان نفعه اياه بغير السيف او بغيره او بجملته او بجزءه فلا بد ان المنفعة  
تقع ليس من الجها في شيء وان كان لبه لا بغيره فلا بأس بذلك لا في المنفعة  
فلا بأس به كما قلنا في ركوب الفرس اذا كان قتيلا وان كان لبه لم يمت  
العدو وكان لهم عيبون فيما يرى فقط السيف وليس سلاحا كسيف الجاهل  
اراد ب' العدو من امر الجها واستعماله في امر الجها فلا بأس وان جئت  
حيا في سبيل الله لم يحق ان يرمى صاحبها بالسيف والفرس بين الغرضين  
كان يتعلم به ذلك الرمي وهو مما يتقوى به على الغزو لان هذا ما يعتد به الفرس  
والرمي بين الحصين ليس من الجها فليكن للافده في غير امر الجها بخلاف ذلك  
الفرس الجاهل في المصرة فلا بأس به لان ذلك الركوب مما لا يفسد

بل يصلح حتى اذا كان ركوبه بغيره يمنع عن ذلك كما لو ركب لتعلم الفرس  
او ركب يوما او اكثر في خواجه وان كان في بدو رجل فرس في سبيل الله منع  
رجل من سابع في غير موضع المصرة كان ذلك الموضع في المصرة فربما منع  
قراه فلا بأس به لان هذا من منافع الدابة ولو ركب في حاجته في المصرة فلا بأس  
فما ظنك اذا كان ركوبه لمنفعة الدابة وان كان موضع بعيدا عن المصرة  
ان يفعل لان هذه سافرة عليه من غير ضرورة فلا يجوز الا ترى انه لو كان مثل الجاهل  
ان ما في بعض الكور التي فيها دهن مصره عشرة ايام او اكثر وهذا فيجوز ان يكون  
في موضع لا يقدر ان فيه على العلف الا من سيرة ايام فلا بأس بان يركب في ذلك  
الموضع ليجعل عليه علفا لان هذا موضع الضرورة والضرورات تتبع المحظورات  
ولا بأس بان يركب ايضا راجعا مع العلف لانه لما جاز له ان يركب ذاهبا لانه  
يحتاج الى ضبط الدابة فلا يجوز له ان يركب راجعا وهو يحتاج الى ضبط الدابة  
واكمل اولى ولكن لا ينبغي لان كل من العلف لا يطلع اذا ركب عليه ذلك  
لان هذا استهلاك للدابة الا ترى انه لا يحل له مثل ذلك في دابة نفعه في الجهاد  
اولى واذا عطي الرجل سيفا جيبا في سبيل الله وعلى السيف حلية فليس يمنع  
ان يوضع للحية لان الحلية تبع للسيف والسيف جيب غير مملوك فالحلية  
فلا يتصرف فيه تصرف المالك ولكن يستعمله في امر الجها بحية كما اذن في  
احتاج السيف الى مرته فان مرته عليه ولا يوضع للحية لانه هو المنفعة فكذلك  
النفقة عليه كما قلنا في المعير الا ترى ان الفرس لو كان جيبا في دابة وجب  
الى النفقة كما نمت نفقة غيره لا يتخصص للفرس باجاءه فذلك هنا دابة  
عليه ولا يوضع بحية فان كان السيف نفعه اعطاه وكذا يدفعه الى غيره  
بغيره في سبيل الله ثم رده على الوكيل فليس للوكيل ايضا ان يوضع بحية بغيره  
ولا غيره لانه فوض الى الدفع الى من نفق ولم نفق اليه التصديق فلا يتعدى امر  
موكله فان احتاج السيف الى مرته في اصلاحه واصلاح خصه فرائ الوكيل ان  
يصلح من حية فلا بأس بذلك فباضة من حية بقدر احتاج اليه من المرته  
فبزه بذلك وبيع ما بقى حتى يحتاج مرة اخرى لان منفعة البيت للوكيل يكون  
اصلا من مال يكون اصلا من السيف هذا كما نفق اذا احتاج الى النفقة  
فانه سقى عليه من ماله بان لا يوجر تصرف عليه نفقة وكذلك لا رضى



الموقوفه من ممتلكاتها في غلتها وليس من غلتها سوى اكلية فيصلو من اكلية فان كان  
اذا نزع بعض اكلية اشترعت كلها فاجزى المدة بعضها لم السيف بما يحتاج اليه  
امسك الفضل عنه ولم يتصدق حتى يحتاج الى مائة غيره بها لان اكلية جعلت  
للصدقة انما جعلت في الغزو فلا تصرف الا في امر الغزو ولو ان رجلا جعل في ماله  
حبس في سبيل الله ودفعه الى وكيله يدفعه الى بعض من يخرج في سبيل الله فيعلم  
او اصابه عيب لا يقدر على ان يغزو عليه ولكنه يصلي للركوب في المعركة ولا  
يأمن بان يبعه الوكيل ويشتري بتمنه قربا اخر يغزو عليه في سبيل الله لانه لو لم  
يبعه لهلك الفرس وانقطعت صدقة الذي حبس فكان له استبداله لتبقى صدقة  
وامر الوكيل في ذلك جاز بغير اكلية لانه فومن اليه السعي في اصلاحه فكان بمنزلة  
الوصي في ذلك فان كان الثمن الذي يبيع به لا يبلغ ثمن فرس نزع عليه فان  
يطلع ان يصاب فرس وقف حتى يصاب به فرس اخر عليه في سبيل الله لانه  
ممكن ان هذه الصدقة بغير آفرس اخر فوقف ولا ينظر في ان كان يعلم انه لا يصاب  
فرس قل عن ذلك جدار الفرس على صاحبه الذي كان حبسه في سبيل الله ولا  
يتصدق بذلك على المسكين لانه جدد حبس البعز عليه لا ملك بالصدقة فان  
صار بحال لا يغزو عليه عا دالي ملك الذي حبس كالعواري وهذا على قياس ما قال  
مجتهد رحمه الله في رجل جعل ارضه مسجدا وصلى فيه ان كس ثم حرب ما حوله واتحدت  
مزارع وغرب المسجد فان كان يطلع ان يعود اليه المدة ويصلوا فيه فانه لا يعود ملكا  
لصاحبه وان كان لا يطلع ذلك عا د ملكا عند مجتهد رحمه الله فله صاحبه ان ياخذ منه  
او يجعله مزرعة وان كان بيتا فلورثة ذلك لانه جعله للصلاة لا للصدقة فان  
صار بحال لا يصلي فيه لا يتصدق به ولكن يعود ملكا فذلك من الفرس وعنه في يوسف  
لا يرد الفرس لصاحبه ولكن يتصدق كمالا يعود المسجد كما اذا كان لا يصلي فيه يرد الى العلم

### باب العشر من اهل الحرب

روى مجتهد رحمه الله بسنده عن ابى مخنف الحميري عن زبادة بن جابر قال سمعت عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه يقول قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان ياخذ من الصليين يعني من المسلمين في اليوم  
ربيع العشر من اموال كل الذمة اذا اشتغلوا بها للجياد نصف العشر من اموال كل  
العشر اعلم باننا نتبعنا الا ترى هذا فنقل ما اخذ العاشر من المسلم الذي قرع عليه ربيع العشر

الذي نصف العشر ومن اكل في العشر لاق عمر رضي الله عنه كذا او عاشره ياخذ  
وكان ذلك مشهودا من المهاجرين والانصار رضوان الله عليهم جميعا ولم  
يكسر عليه احد محل عمل الاجماع يدل عليه ما روى في حديث اخر عن عمر رضي الله عنه  
انه بعث ابي بن مالك رضي الله عنه مصدقا في العشر فقال انس بن مالك رضي الله عنه  
فقد في المكس فزعمك فقال له عمر رضي الله عنه قد قد كنت قد في رسول الله صلى  
عليه وسلم في امور العشر واما في ان اخذ من المسلم ربيع العشر ومن الذي نصف العشر  
ومن اكل في العشر كله فقد روى مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فنفى  
اتباعه واعلم بان العاشر هو الذي اقامه عمر رضي الله عنه على الدرب الذي  
كان بين المسلمين والكفار وانه ان ياخذ من كل من يمر عليه بماله لم يرد  
زكوة وجعل نفقة منه وانما سماه عاشر لان ما ياخذ منهم مائة على العشر وانما  
عمر رضي الله عنه حتى لا اخذ للعاشر لان هذا المال في حامية الامام ورجائه لان الرطب  
بالامام فصار هذا المال من ارجائه الامام ورجائه فاجبت حتى لا اخذ للعاشر  
التي في المفاوز كان احدها كونه الى الامام لما انها في حامية الامام ورجائه فذلك  
هنا وانما عمر رضي الله عنه ياخذ ربيع العشر من المسلم لان ما اخذ منه زكوة  
على ما قال صلى الله تعالى عليه وسلم ليس في المال حتى سوى زكوة وذكره الماتين  
ربيع العشر واما الذي فاما ما ياخذ نصف العشر منه لان هذا حق لو اخذ من المسلم  
وياخذ من الكافر فوجب ان يؤخذ منه نصف ما ياخذ من المسلم كما في النكاح  
من بني تميم فانه لو اخذ منه الصدقة مضاعفة واما الحربي فاما ما ياخذ العشر  
منه لانهم ياخذون من العشر فاما ما اخذ العشر منهم اولا مربيين وبنين بني علي  
حتى انهم ان كانوا ياخذون من الكس فخذ منهم الكس وان كانوا ياخذون من  
نصف العشر فخذ منهم نصف العشر وان كانوا لا ياخذون من شيئا فخذ منهم  
شيئا الدليل عليه ما روى ان عاصم رضي الله عنه كتب الى عمر بن الخطاب  
اهل الحرب فقال لهم ياخذون منكم فقال لهم ياخذون من العشر فقال لهم  
العشر فخذ من الا مربيين وبنين بني علي المجازاة وان كنتم لا تعلمكم ياخذون  
اولا يعلم ياخذون من اولاد ياخذون اخذ منهم العشر ايضا فانه روى عن عمر  
رضي الله عنه انه قال اخذوا منكم ياخذون منكم ان اعياكم ذلك فخذوا  
العشر المعنى في ذلك وهو ان الحربي ينزل من الذي شتره الذي من المسلم لان



شهادته الجري لا يقبل عليه يقبل شهادته الذي على الجري كما لا يقبل شهادته  
 الذي على المسلم يقبل شهادته المسلم على الذي ثم الذي لو خدمه ضعف  
 ما لو خدم المسلم كذلك الجري لو خدمه ضعف ما لو خدم الذي ولو خدم  
 نصف العشر فوخدم الجري نصفه وهو العشر عن جرب من عازم قال سمعت ابن  
 بن مبرين يقول اراد ابن بن مالك رضي الله عنه ان يستعملني على الابل فقلت  
 المكس من بين مكس فقال لا توفى من المكس اذ في سحر من الخطب رضي الله  
 اي من امور المكس قال استعملني عمر فاروق ان اخذ من المسلمين فكل الجاهل  
 درهمان ومن اهل العهد من كل عشرين درهما ومن اهل الجرب من كل عشرة درهم  
 درهمان اعلم بان المكس هو فعل العائز والمكاس هو العائز وما يسمى مكاس لا يقص  
 اموال ان يس ماخذ العشر منهم وهو مستحق من المالكه والمكاس ولا يوظف  
 منهم من شيء من ذلك حتى يسلخ المال اثنى درهم ما يجب فيه الزكاة على المسلم  
 اما المسلم فلا يوظف منه من اقل من اثنى درهم لان الماخذ منه زكاة على قلة  
 ولا زكاة في اقل من اثنى درهم واما الذي كذلك لان الماخذ منه كان ثلث  
 الزكاة وان لم يكن زكاة في الحقيقة فوجب ان يكون من شرط النصاب عليه  
 احد الصدقة من نصارى بني تغلب فانه لا يوجد الصدقة من المسلمين لان  
 النصاب كما قلنا فذلك هنا واما الجري فاما لو خدم من اقل من اثنى درهم  
 لانهم لا يخدمون من الجري المسلمين من القليل فذلك ما يخدمهم حتى انهم  
 كانوا يخدمون من الجري من قبيل المال وكثرة فذلك ما يخدمهم من قبيل المال  
 وكثرة والله اعلم

### باب الجارية

عن ابراهيم النخعي رحمه الله قال اذا اسلم الرجل اقام بامنه فبئله كراج واذا لم يقيم فليس عليه  
 خراج اعلم بان كان اراد بهذا الخراج خراج الاثنتي فقلت نقول به بل المذموم  
 ان المكافاة اسلم وهو من الاموال فانه خراج الاثنتي يسقط عنه سواء اقام  
 او اخرج اليه وقال بعض العلماء ان الخراج لا يسقط عنه وان اسلم لم يجر اليه  
 كان اراد به خراج الاثنتي فقد قلنا به فانه اذا اسلم وامسك ان فيه فانه يودي عنها  
 الخراج ولا يوظف منه العشر واما لو خدم العشر اذا اسلم اهل البلدة طوعا وعنه بعض الناس

يودي العشر ولا يودي الخراج وان خرج الى دار الاسلام وكونت ارضه لا يوظف منها  
 شيء عن عمر بن عبد العزيز ان عمر بن الخطاب قال لم يفرق قرنه بالمغرب على  
 صلح الاثنتي فري الا اسكندرية وكفر طيس وطلوس وكان فراسم من الخيرة  
 اثنتي فري اخذ ماله واهل بيته ومن اسلم من هذه اثنتي فري حتى سبيده ماله  
 له اعلم باننا اخذ بهذا الحديث بل نقول كل من اسلم من اهل الذمة لا يوظف منه الا  
 في ارضه يودي عنها الخراج سواء اخذت القوت عنوة او صلحا فان دهم فانه يملك  
 اسلمت على عهد عمر رضي الله عنه فكتبنا في ذلك سبعة وعشاري عمر بن الخطاب رضي الله  
 فكتب اليه عمر ان دفع اليها ارضها يودي عنها الخراج وسواد الكوفة ما اخذ عنوة يملك

### باب من عتق اهل الحرب المسلمين واهل الذمة

قال محمد رحمه الله قال بوجوبه رحمة الله فاقرا الجري المستان على عاتق المسلمين بل  
 يبلغ ما في درهم نصا عدا وثنى قيمة ذلك اخذ منه عشر ما رتبة لما روي من الاثنتي  
 قال على دين وليس هذا المال لم يصدق واخذ منه العشر لان الاثنتي منهم  
 على الجارية وهم لا يصدقون بخلاف ما في مثل هذا فنحن لا يصدقون بخلاف الذي  
 اذا قرع على العائز قال وقال ليس له او قال على دين لم يوظف منه شيء لان الاثنتي  
 وبنهم ليس على الجارية ولكنه على حكم الشيع والاسلام ومن حكم الاسلام ان المسلم  
 يصدق لما انه يكره وجوب الحق في ماله فذلك الذي يصدق وكذلك ان  
 رتبة مكاتب وعبد بال اخذ منه عشره لانهم يخدمون من عبيد ومكاتبنا فنحن  
 من عبيد ومكاتبهم فان كانوا لا يخدمون من عبيد ومكاتبنا فلا يخدمون  
 من عبيد ومكاتبهم وان كانوا لا يعلمونهم ما يخدمون ولا يخدمون من عبيد ومكاتبنا  
 فانه خدمهم ايضا لانه لو خدمه كحفظ الطريق والمكاتب يحتاج الى حفظ الطريق  
 كما هو سواد اهل الموالي فدرمنا باخذ العشر من عبده حيث بعثه اليه التجارة واذا  
 من الجري على العائز فقلت فقال هو لا يخدم الجري فقال هو لا يخدم الجري  
 صدق في ذلك ولم يوظف منه العشر لان كان صادقا فمما هو في العشر في الارز  
 وان كان كاذبا فقد صار داهرا ليقول لان الجري اذا عتق عبدا كاذبا في الاسلام  
 مستحق بالاجماع لانه ليس بداره وان قرع الجري بال التجارة وقال لارده التجارة



او قال هو مال صبي فان العشرة بعينه لا عنهم لا بعينه فقلت في هذا فقلت لا بعينه ثم كنت  
فان كانوا هم لا ياخذون من مثل هذا فلا يأخذ منهم ايضا وان كان لا يعلم انهم اخذوا  
اولا اخذوا احد منهم لان الاصل هو الاخذ لان النصاب كامل واذا  
دخل الجرحى دار الاسلام بامان جاز العشرة عاشر المسلمين ثم رجع على عاشر المسلمين  
لم بعينه احد في تلك السنة حتى يمضي فاذا مضت تلك السنة عشرة مرة اخرى  
لانه ادام يتدد في دار الاسلام فحكم ذلك الامان بان ولم يبق حكم ذلك الخرج  
فصار كانه في الذي يتدد في دار الاسلام والذي لا بعينه العاشر لامة وان  
عليه في تلك السنة ما زاد ذلك لا يؤخذ من الجرحى بل عليه روى ان جرحى  
مر على عاشره رضى الله عنه ومعه قرص فتمت عشرة من العاشر من العاشر  
بناتية عشر الف في علم ياخذ الفوس واخذ العشرة ثم رجع ارجاء فان اخذ  
العشرة في جرحى متظلم الى عمر رضى الله عنه فوجده في المسجد فلم يدخل المسجد ووقف على  
وقال هو الشيخ النصراني واذنا الى نفسه فقال عمر رضى الله عنه وانا شيخ الجنتي  
ففتس عليه العقبة فقال له عمر كفت نظر النصراني انه لم يفتت الى كلامه فخرج كان  
فما اتى العاشر سبقت ب عمر رضى الله عنه ان لا ياخذ منه شيئا فاجبه العاشر  
ولم ياخذ منه شيئا ففتج النصراني من عدل عمر فاسلم ولو مر على عاشر المسلمين  
ثم دخل من ثوبه او من الغد والى الحرب ثم رجع بانه ذلك من عشرة العاشر  
مرة اخرى لانه لما دخل دار الحرب فقد انقطع حكم ذلك الامان وانتهى حكم ذلك  
الخرج فانما دخل بامان جرحى فصار كانه دخل اول مرة فلهذا بعينه في كل مرة فان  
كان اولئك الجرحى الذين يستامنوا لا بعينهم المسلمين اذا دخل اليهم لامة  
واحدة في السنة وان دخل وخرج مرارا لم بعينه الا مرة واحدة لما قلنا ان الام  
بنينا وبنيهم مبي على المجازاة والمكافاة وان خرج الجرحى المسلم الى دار الاسلام  
ومعه خمر وخنزير وعشرة اخرى لم بعينه اخرى واما ان يعطيه عشرة الخمر واهم بعينه  
ثم يعطيه قبة العشرة واهم وان لم يكن معه درهم او مائة من بيع من الخمر يعطيه قبة العشرة  
درهم وهاهنا وقال زفر حرمة لا بعينه الخمر وانما زفر وذهب في ذلك  
ان الجرحى ليس بالحق المسلم والعاشر مسلم فصار كانه مر عليه ليس بالحق الذي  
نزلت عليه مسلم ثم رجع على العاشر بخمر ولان الخمر والخزير الجرحى جرحى واحد في حق المسلم جميعا  
على انه لا بعينه الخمر بل ذلك لا بعينه الخمر والخنزير في ذلك ما روى عن عمر رضى

عنه انه جمع محال بالموسم وقال لهم اذا اخذوا من اهل الذمة ما يجرى عليكم فخذوا  
تقاولوا نصف العشرة فقال رضى الله عنه ولهم بيعها وخذوا العشرة من ثمنها وان  
الخنزير اقرب الى الحلية من الخمر لانه كان الاذن في الاذن عاين كان عاين بعينه  
ما في الاذن ما بعينه صلا واما الخمر لم يكن لان في الاذن عاين كان عاين بعينه  
الاذن ما اذا كان كذلك كان حرة الخمر نصف في راي يؤخذ العشرة من الخمر ولا  
يؤخذ من الخمر ولان العاشر انما اخذ قبة الخمر والمسلمون يعرفون قبة الخمر لان كل احد  
من المسلمين بمكة الصالح منهم والطالح فانما الصالح فبمكة الصالح والطالح  
فاذا كان يعرف المسلم قبة الخمر فبمكة يقول المسلمون فانما الخمر لم يكن  
احد من المسلمين فلا يعرف المسلمون قبة الخمر وان يعرف الكفار واول الكفار على  
غير مقبول فلا يؤخذ بقوله ولان الخمر منى فكان ينبغي ان يؤخذ للمسلم لان المسلم  
عن تلك الخمر فاذا اخذ العقبة فقد اعرض عن الخمر فتجوز فانما الخمر ليس من ذوات  
الامثال فتدفع قبة فاذا اخذ العقبة صار كانه احد العين والمسلم لا يحل له ان يملك  
الخمر ولا يملكه ولان الخمر مال فيما بين اهل الذمة والامان فيها حاية بعينه لان المسلم  
عليها ببعينه صادر في دار الامان وحانية فاسية سائر الاموال فانما الخمر  
فليس للامان حاية بعينه لان المسلم لا يملك له ببعينه على الخمر ولا ترى ان  
الخمر لا يورث والخمر يورث واذا لم يكن للمسلم عليه ببعينه لم يملك للامان  
به ولا بعينه في حانية فلا يؤخذ منه العشرة ببعينه حاية وان كان اهل الجرحى لا بعينه  
اهل ذمت اذا دخلوا عليهم بالخمر والخنزير لم بعينهم فيما دخلوا من ذلك لان الخمر  
والخنزير ليس مال لاحد من اهل دار الاسلام الا اهل الذمة فاذا لم بعينه اهل ذمت  
من ذلك فقد عفو عا في دار الاسلام من هذا النوع من المال فيعاقبهم ايضا  
هذا النوع اذا عاشرهم عشرين مرة فان كانوا لا بعينهم المسلمين فيما دخلوا من مال  
وبعيتهم اهل الذمة عاشرهم كما بعيتهم اهل الذمة وان كانوا لا بعينهم المسلمين  
ولا بعيتهم اهل الذمة عاشرهم ايضا لانهم لم يعفوا عن مال دون مال فان كل  
يراد احد منهم على عاشره فانهم بعيتهم ذلك المال متى مر اهل ذمت على عاشرهم  
الا انهم عفو عا عن طاعة من اهل دار الاسلام دون الطاعة الاخرى وهم طاعة  
واحدة فلم يجد لهم طاعة اخرى حتى لا بعيتهم مثل ما وجدوا من فخرناهم جميعا حتى اذا  
وجدنا منهم طاعتين وجدوا منا طاعتين فخرناهم واحد طاعتين والآخر



عشر أيضا ملك الطائفة منهم دون الاخرى بخلاف عشر ارجان ولم يعزوا  
كذلك نحن نعتبر رجالهم ولا نعتبر نساءهم وكل ما لو خذ من الجحري من العشرة فانه موضع  
موضع الخراج للمعاقلة دون موضع الصدقات فكذلك من الجحري والمعتق في  
ذلك وهو ان الصدقة طهره لصاحبها والكافر ليس من اهل الطهارة فاما المسلم من اهل  
الطهارة فيوضع عشره موضع الصدقة واذا دخل المسلم دار الحرب بالمان ومعه مال  
او ليس معه مال فاجزى في دار الحرب فاحصا بالمال على كونه في دار الحرب ثم  
اخرج الى دار الاسلام وقر على عاشر المسلمين لم يخذلوا شره من مال العاشر انما  
يجب صدقة ال كان في حامية الامام ورعايته حتى يكون الجبانية بآثار الجبانية لا ترى  
يعسر الامام والذات التي يمر بها على امرى جهتها الى الحفظ والحماية ولا يعسر ما في الجحري  
في مصره لاستغناها عن حفظه وحمايته وليس للامام حامية ولا رعايته في دار الحرب  
فلا يعسر الاموال التي لا حامية فيها ولا رعايته الا ترى انه لو كان في عسكر اهل البيت في  
الحول على ما لم يخرج الى عسكر اهل العدل فانه لا يخذل بركة ما مضى لان المال لم يكن  
في حامية الامام ولا رعايته فلم يخذل منه فكذلك هنا لان الزكاة حق الله تعالى في حيا  
في موضع الجحري فيه حكم امام المسلمين فلا يخذل الامام بذلك كما لا يخذل بركة  
تعالى التي رزقته في دار الحرب نحو حذرتا وحذرتا وحذرتا وحذرتا وحذرتا  
الا ان المسلم لو مر بان بودى زكاة الله فيها مية ودين الله تعالى ويجزى ان لم يودعوا  
لانه حال الحول على المسلم فجب فيه الزكاة والزكاة متى وجبت بمرء لا يملكها  
بالصوم وكاتب في اذا خرج الى اهل العدل فانه يفتى بان بركة الله ما مضى فكذلك هنا  
وما عرفت من الجواب في المستحسن في دار الحرب فهو جوايب في الاسرار والنجار  
الا في دار الحرب وحال الحول على ما لم يقر على عاشر المسلمين فانه لا يعسر ولا يفتى  
ان بودى زكاة الله فيها مية ودين الله تعالى فكذلك الجواب في الذي سلم في دار الحرب  
وحال الحول على ما لم يقر على عاشر المسلمين فانه لا يعسر ولا يفتى انما  
ان علم في دار الحرب ان عليه زكاة في الله وحال الحول على ما لم يعلم زكاة بودى  
زكاة الله فيها مية ودين الله تعالى لم يعلم ان عليه زكاة في الله فانه لا يلزمه ان يقر  
حتى يحول الحول عليه بعد علمه لان الزكاة من التسريع والتسريع لا يتم الا بعد السماع ولم  
يكتب قدس على ولات رجلا من اهل الحرب سلم وذلك كبر من مال النبي  
ومال اب بن فتم ان الزكاة تجب في المال ملكه شهري دار الحرب فاعل الجحري

ثم خرج باله الى دار الاسلام في حال الحول وهو في دار الاسلام ثم قر على العاشر فان  
العاشر يعسر الله والمصدق يخذل صدقه سواء لكان الحول انفق على ما لم يقر دار الحرب  
فان الزكاة تجب عليه في ما لم يقر دار الحرب الا ترى انه لو مر بان يخذل صدقه اذا لم  
يوجد فليسب الوجوب وجد في دار الحرب والوجوب في دار الاسلام ولا يعزوا  
الوجوب وحال الوجوب المال في حامية الامام ورعايته وفي موضع الجحري حكم امام  
المسلمين فانه يخذل منه العاشر الا ترى ان الحول لا ينفق على النصاب ثم انقص ثم  
في اخر الحول فانه يجب الزكاة فيه واعتبر فيه حال تمام الحول التي هي حال الوجوب  
ولم يعتبر النقصان الذي كان في مال الحول فكذلك لا يعتبر كونه في دار الحرب في الجحري  
ويعبر حال تمام الحول وكذا الجواب في الاسرار والمستحسن اذا خرج باله الى دار الاسلام  
وتم الحول عليه في دار الاسلام فانه يخذل زكاة ذلك الحول ولان اسلامه ودينه  
عاشر المسلمين باله من دارهم او ذواتهم يردان بطلان دار الحرب للعتق في حال  
للعاشر انما اصبته منذ اشهر ولم يحل له عندي حول صدقه على ذلك ولم يخذل عشر  
لانه انكر وجوب الحق في ما لم يكن القول قوله فان دخل دار الحرب فاسترى  
وباع حتى تم الحول منه ملكه وهو في دار الحرب ثم خرج به الى دار الاسلام فمر على  
فانه لا يخذل منه العاشر لما مضى لان الحول حال المال في دار الحرب ووقت الوجوب  
وقت تمام الحول فاذ لم يكن المال وقت الوجوب في موضع الجحري فيه حكم امام المسلمين  
لا يخذل الامام فان كان تمام في دار الحرب تمام الحول منه ملكه في دار الاسلام  
الا بما يودع ثم خرج الى دار الاسلام فتم الحول في دار الاسلام ثم مر على العاشر  
عشرة لان المال وقت وجوب الحق في حامية الامام وفي موضع الجحري فيه حكم  
الامام فكان له حق الاخذ ولان حبيبنا مستحسن في دار الاسلام ودينه اسلامه  
مر على عاشر بالملك له وقد حال الحول ثم مر على العاشر ايضا وقد حال الحول في  
حكمه اياه ثم مر على العاشر بعد ما حال الحول لست فتم به العاشر وعلم باكان  
ضيق في ملك الاحوال فان العاشر يعسر الاموال في الاحوال لست كلها لا يفتى  
حق الاخذ للعاشر في كل مرة لان الزكاة وجبت في المال في دار الاسلام ونحو  
منى مية لا يبطل بان خبره لا يكتفى فان كان الجحري يخل في دار الحرب  
الستة في كل مرة دار الحرب قبل ان يعسر ثم يخرج فليس معنى العاشر ان يعسر الا  
بهذه المدة الاخرة لهذا الحول لست لانه لا دخل دار الحرب في كل مرة فقد



عنه احكام المسلمين وارتفع ذلك الامان وصار كجوني اخوه من فوج في المرة الثانية  
وان لسه الا ترى ان العاشر لو عثره ثم دخل دار الحرب ثم خرج من بوم ذلك  
على العاشر فانه يعتبر ثانيا فكما يبطل دخوله دار الحرب العاشر الذي كان له عند المسلمين  
وصار في الحكم كجوني اخوه من فوج فكذا يبطل دخوله دار الحرب ما كان للمسلمين عنده  
ويعبر كجوني اخوه من فوج في كل مرة ولان الجوني المستامن المسلم والذي مكثوا  
بجورون في دار الاسلام ثمة احوال لا يبردون على عاشر المسلمين ثم مر على عاشر  
بعد الحول ان لست فاخبروه انهم لم يعتبروا ثمة احوال واجبه المسلم لم يرد  
ماله ثمة احوال فان العاشر اخذ زكوة هذا الحول لكانت ولا ماخذ منه زكوة  
الحوليين الا ضيقين وذلك لان العاشر انما يعتبر المال الذي في دار الاسلام اذا كان  
محمية ووقت الاخذ باق ووقت الاخذ باق لم يحك الحق في المال ثانيا فحق  
الحق في المال ثانيا فحقه معنى وقت احد الواجب الاول وجا وقت اخذ الواجب  
الثاني فحقه معنى بعد احوال الحول الاول قبل ان يتم الحول الثاني فوقت الاخذ باق  
فيغيره ومعنى تم الحول الثاني فحقه معنى وقت فلا يعتبره وهذا الجواب اذا احوال الحول  
والمال في دار الحرب فان العاشر لا يعتبر هذا المال وان مر به صاحبه عليه قبل ان يتم  
الحول الثاني لان الحول حال هنا والمال في موضع ليس بجوي فيحكم امام المسلمين فلم  
ثبت له حق الاخذ واما المال الذي في دار الاسلام فانه في موضع جوي فيحكم  
الامام فحقه حق ان يعتبره متى ما مر به صاحبه قبل ان يمضي وقته بوجوب الحق اليه  
فاما ابائته من الصدقات فليس على الجوني ولا على الذي فيها صدقة اذا كان  
لهم لان الصدقة عبادة فلا يجب على الكافر فاما سائمة المسلم اذا لم يؤخذ صدقتها  
سنتين ثم اطلع على ذلك اخذت منه زكوة ثمة المسلمين الا ضيقه لان اخذها  
السلطان لما كان له فيها من الحماية والحماية والحماية وحدها في السنين  
الماضية فاخذ زكوة ما مضى وهذا بخلاف العاشر فانه لا ماخذ العاشر الا في الحول  
لان العاشر انما ياخذ من المال الذي يبر عليه به صاحبه والروعي عليه المال لم يؤخذ الا  
في السنة الابعة فلما اخذ الا لسنة ان لسه واما المصدق ليس اخذ الصدقات  
لحق المروعي بل في سنة كل سنة ان فيها خذ منها الصدقة فاما ماخذ الصدقة  
لا اعتبارا وحولان الحول عليه لسه وقد حال على ابائته ثمة احوال فخذ صدقة  
كل حول فان قال للمسلم صاحب سائمة قد اديت صدقتها الى السالكين بهذه

السنين لم يتفت الى قوله واحدة الصدقة لثلاث سنين وهذا عندنا وقال  
ان في رحمة الله لنا فذا حج وقال الصدقة حق الفقراء ولما دفعها الى الفقراء  
دخل الحق الى مستحقه فبذلك كالمودع زكوة الهجرة الى الفقراء الا انقول بان  
احد الصدقة الى السعاة ولو اهد المصدق لا يجب عليه الدفع الى الذي دفع اليه  
المال فوجب ان لا يرد دفعه اليه كما لو دفع الغريم الدين الى العبي لا يرد للمدين  
الاخذ الوصي واذا اخذه الوصي لا يدفعه الى العبي فالدفع اليه لم يوجب له ذلك  
هنا فان الامام لم يبعث اليهم مصدقا في تلك السنين شغل عن ذلك  
او غير ذلك فاما ما مضى وقالوا قد ادينا ما حيث لم يبعث عليا مصدقا فقولوا لهم  
ولا صدقة عليهم في ذلك لانه اذا لم يبعث اليهم مصدق في تلك السنين لم  
يوجد الطلب من الامام فلم يجب عليهم الدفع الى الامام فاذا ادى بنفسه  
زكوة المال اذا ادمها المالك قال والجوني المستامن والذي في دار الاسلام اذا مر  
على عاشر من عاشر المسلمين فقالوا قد عثرنا عاشر غيرك في هذه السنة وجاءوا  
بالبلق وحلفوا له على ذلك ان يمتنعهم فليس ينبغي ان ياخذ منهم شيئا لان الزكوة  
حق الله تعالى امانة عند الملاك والامين متى اخبر امانة صدق ثم ياتي  
والذي ظاهرا منها لو قال عليا دين يصدق فان دار الجوني لو قال على دين لا  
يصدق واذا قال عثرني عاشر غيرك صدق لانه ما يذوقه هنا بالبرة فجاز ان  
يصدق فاما في مسألة الدين لم ينضم الى قوله ما يذوقه فجاز ان لا يصدق لابل  
عليه حديث عمر رضي الله عنه حيث اياه ذلك الشيخ الفراء في وقال ان عاكت  
عشر في السنة مرتين قال فكتب عمر الى عماله لا يعتبروا في السنة الا مرة بالسنة  
عمر رضي الله عنه صدقة في ذلك حيث كتب الى عماله ان لا يعتبروا الا مرة واذا  
كان للرجل المسلم او الذي مال التجارة فقال عليه حول في دار الاسلام ثم اؤخذ  
دار الحرب بان فاجزه حولا او ختم اخوه من دار الحرب فمر به على عاشر المسلمين  
لم يعتبره لسنة الاولى ولا لسنة الثانية السنة الاولى فلا لم يحل عليه  
بانه في وقت الاخذ فلا ياخذ واما السنة الثانية فلا الحول قد حال على المال  
والمال في دار الحرب وقد ذكرنا ان العاشر لا يعتبر المال الذي قد حال عليه الحول في  
دار الحرب فان كان مر به بعد الحول الاول على ان يترقى دار الاسلام فكنه المال  
ثم اؤخذ دار الحرب فكنه حولا في دار الحرب ثم اخوه فمر به على العاشر فاجزه



فانه يعبر للحول الاول ولا يعبر للحول الثاني في العشرة لسنة الاولى لانه قد مرت  
 بعد وجوب الحق في المال ودفعت الاخذ باق فثبت له حق الاخذ في المال  
 ذلك الحق بان جبره اما الحول الثاني في حال المال في دار الحرب فلا يعبر به في ذلك  
 سنة الرجل المسلم اذا دخلها ودار الحرب بعد ما حال الحول ولم يوزر كونها في حال  
 الحول الا في دار الحرب ثم اخرجها الى دار الاسلام فان المصدق بقصد قتل سنة  
 الاولى لان حق الاخذ ثبت للمصدق لا باعتبار حوله في الحول في دار الاسلام لان الحق  
 المرد عليه قد حال الحول الاول على المال في دار الاسلام فثبت له حق الاخذ في حقه  
 صدقة تلك السنة ولا ياخذ لسنة الثانية شيئا لانه حال الحول في دار الحرب  
 فلا يوجب له حق الاخذ ولو ان حربا مستأنسا في دار الاسلام حال الحول على ماله  
 او حوله في دار الاسلام فمجرى الحرب المسلمين ودمه ماله فثبت له ذلك ثم ان العسكر  
 واخبره خبره فانه يعبر له معنى فان لم يظفره العسكر حتى دخل دار الحرب ثم خرج  
 العسكر خبره ودمه ماله ذلك بطل عشر كان وجب عليه لما مضى من السنين عشر  
 يخرج من دار الحرب هذه المرة وبطل عنه ما مضى لانه حين دخل دار الحرب بطلت  
 عنه احكام المسلمين وحق الاخذ ثبت للامام بالحكم فاذ لم يكن المسلمين عليه حكم لم يكن  
 للامام حق الاخذ ولو كان وجب ذلك عليه فلم يدخل دار الحرب التي هو فيها  
 ولكنه دخل دار الحرب اخرى من دار الاسلام بامان يتجر فيها فان كان يستأنس  
 المسلمين حين دخل دار الاسلام ولم يذكر لهم دخول تلك الدار من قبله بطل  
 كان وجب عليه من العتور لانه دخل دار الحرب فيها حكم المسلمين فصار كما لو دخل دار  
 نفسه ثم خرج ولو كان كذلك بطل عنه ما وجب عليه من العتور فكذا تلك هنا ولو كان  
 يستأنس المسلمين يسقط الى تلك الدار ويرجع اليهم فاموه على ذلك فهذا ايضا  
 والاول سواء وبطل عنه كل عشر وجب عليه وكذا لو استأنس على ان يسقط الى تلك  
 الدار ويكون امن فيها من المسلمين ثم يخرج الى دار الاسلام منها حتى يرجع الى داره  
 فاموه على ذلك فدخل اليهم بعد ما وجب عليه العتور ثم خرج فانه لا يعبر له معنى ولا يعبر  
 المسلمين اذا خرج من تلك الدار الى دار الاسلام لان حكم المسلمين غير جار في  
 دار الحرب التي خرج منها وان كان من المسلمين فخرج وجه الى موضع  
 لا يجري فيه احكام المسلمين بطلت عنه ما وجب عليه وبطل ايضا عن الاخذ منه  
 لعشرة المسلمين حين خرج من داره الى دار الاسلام فثبت اقامته في دار تلك

ثم خرج منها وبين ذلك ايام عشرة العشرة اخرى لانه حين دخل تلك الدار  
 خرج من احكام المسلمين فاخرج اخذ من العتور وصار سبيك سبيلا في المودعة  
 اذا خرج واحد منهم الى دار الاسلام بثلث المودعة عشرة العتور ثم خرج في تلك  
 السنة الى دار الاسلام بثلث المودعة فان العتور بعثه ماله ما يتا لانه لما عاد الى  
 داره فقد خرج من حكم المسلمين وان كان يلو من في تلك فابطلت عنه واخذته  
 فذلك هنا ولو ان اهل حرب اخرجوا المسلمين على ان يودوا الى المسلمين كل  
 خراجا معلوما على ان لا يجري عليهم المسلمون احكامهم ولا يكونون ذمة لهم ثم ان خلاص  
 منهم خرج الى دار الاسلام بمال كثيرة على تلك المودعة فهو من ديو خذ عشره قربة  
 لانه حربي على حاله الا انه آمن ولم يصر ذميا لان حكم المسلمين غير جار عليهم فصار  
 كما لو خرج من غير دار المودعة بامان فمؤخذ منه العتور ولو وجب عليه عتور في دار الاسلام  
 ثم دخل دار المودعة ثم خرج فانه لا يعبر له العتور لما مضى من تلك الدار والاربع  
 لا مودعة بينهما وبين المسلمين سواء ودخل المسلم والدمي دار المودعة فبطلت عنها  
 دار الحرب ليس بين اهلها وبين المسلمين مودعة سواء لانه لم يصر دار الاسلام بثلث

المودعة لعدم جريان حكم المسلمين فيها وتيق لي اعلم  
**باب من يخس الركاز والمعدن يعاب في دار الحرب دار المودعة**  
**وما يلحق الذم في ذلك والعبد المستأنس**

قال محمد رحمه الله اذا دخل المسلم دار الحرب بامان واصب ركازا من ذهب  
 او فضة او غيرها فان كان اصبا في دار انسان منهم فبوره اليه ولا يغيره الا  
 هذا مال صاحب الدار فلم يرد كان جنة وعذرا وهو ضمن ان لا يؤم ولا  
 بهم في نفعهم واموالهم وان كان اصبا في صحرا او في موضع ليس بملك لاحد من  
 اهل الحرب فهو كله له لان هذا المال ليس بملك لاحد فصار بمنزلة الصيد الذي  
 المستأنس في دار الحرب وذلك الصبي يكون له فذلك هذا الركاز يكون له ولا  
 خمس فيه اذا اخرج الى دار الاسلام لانه لم يصبه على وجه غار الدين اصل كلمة  
 تعالى ولا يوجب الخيل والركاب قضاء وغيره المتخصص المال الذي اخرج  
 لا خمس فيه فذلك هنا ولا عشر في دار حرب على عترة المسلمين لان هذا مال اصبا  
 في ارض الحرب ولم يوجد من الامام رعاية ولا حامية في ارض الحرب فلا يعبر  
 ترى ان المستأنس لو دخل دار الحرب مالا لم اخرج الى دار الاسلام بعد ما حال الحول



عليه في دار الحرب فانه لا يعسر ذلك المال فاما الذي اصابه في دار الحرب  
واخرجه الى دار الاسلام اولى ان لا يعسر ذلك الجواب اذا اصاب المستمن  
ذهب او فضة او حديد في ارض الحرب او اصاب عترة او ثوب في البحر فهو له لان  
هنا ليس ملك لاحد فصار كالزكاة في وجهه في الصحراء والخس فيه ولا عسر اذا خرج  
الى دار الاسلام فان وجد المعدن في ملك ان منهم فبذره على صاحبه في  
والرجل من اهل الحرب يسلم ولا يسير من المسلمين في ذلك سواء اتى في حصة واحدة  
ان اصاب الا سبر والرجل المسلم من اهل الحرب في دار رجل منهم فهو له ايضا لان  
فيه ولا عسر لانه لا امان لهم ولو قدر على قتلهم واخذوا مواليهم فعل ذلك فاصاب  
ربكا زاولي ان يكون له ذلك اصاب من لقطه فهي لهما ولا عسر فيه ولا خس اذا  
اخرجهما الى دار الاسلام لان الظاهر ان هذا مال اهل الحرب ولو وجد في  
دار واحد منهم كان لهما ولا خس فيه ولا عسر فاللغة اولى ان يكون لهما فانه  
فما وجد من لقطه في دار الحرب فينبغي ان يعرف لهما كما يعرف اللقطة في دار الاسلام  
لانه لا يحل له اخذ مواليهم كما لا يحل له اخذ مال المسلم فان عرفها حولا كان وجبها  
وضع اليه والا تصدق بها كما في دار الاسلام اذا عرفها حولا لم يجز صاحبها تصدق  
بها واجب الى ان يصدق بها على فقراء المسلمين الذين في دار الحرب فان لم  
يجد فقرا اهل الذمة لانه لو صرفها في دار الاسلام الى فقرا اهل الذمة لم يجز فذلك  
يجوز في دار الحرب فان لم يجد فقرا اهل الحرب لآن هذا مال احد من اهل الحرب  
فيجوز الصرف الى فقراهم بخلاف اللقطة في دار الاسلام فانها لا تصرف الى فقرا  
اهل الحرب لان ملك اللقطة مال المسلم فلا تصرف الى فقرا الذين ليسوا اهل  
دار الاسلام وان كان فقرا فكلها فلا بأس بذلك لان المسلم لللقطة في دار  
الاسلام اذا كان محتاجا لا بأس بكلها فانها اولى فان كلها غنيمة ما يحل  
ان يتناول وعذات فهي رحمة لا يحل فان كلها او تصدق بها لم يصحها  
فان عثرها فاني حسب لان يفرها له ولا يحرم على ذلك في حكم الاسلام ان يتصدق  
امام المسلمين بعد اسلم صاحبها لان المسلم يستهلكها في ارضه ولو غصبها فخر الله  
فانه لا يعين في الحكم ولكن المستحب لان يعين له فذلك اذا استهلك اللقطة  
لا يعين في الحكم ولكن المستحب لان يفرها له فان دخل الحرب في دار الاسلام  
فصاحب ركازا او معدنا فاستخرج منه ذهب او ورق او حديد فان امام المسلمين

ما خذ منه كله ولا يكون له منه شيء لان هذه غنيمة فان المسلمين او جفوا عليها لم يحل  
الا ترى ان المسلم لو كان هو الذي اصاب بجس في ارضه ولو لم يكن غنيمة  
لكان لا خس فيه ولا يحل لاحد له في غنم المسلمين الا ترى ان الحرب في السنة  
لو خرج بغير اذن الامام مع عسكر المسلمين وقاتل المشركين فاصابوا غنائم فانه  
لا يعطى له شيء من الغنيمة فذلك لا حق له في هذه الغنيمة فان كان الحرب في السنة  
استاذن امام المسلمين في طلب ذلك فيه والعمل فيه حتى يستخرجها فاذن في  
ذلك فعمل فاصاب شيئا من غنم اصاب وكان باق في الحرب المستمن  
لان الحرب في المستمن لو قاتل المشركين باذن الامام صار له في الغنيمة نصيب  
حتى انه يرضخ للذي ملك ذلك اذا عالج المعادن باذن الامام يصير في هذه الغنيمة  
فبوجوده الحسن الباني ولو ان الحرب في المستمن اصاب من غير المسلمين  
الكثير او عترة او اصاب معدن جوهر او غير ذلك فاصاب شيئا كثيرا فذلك  
بغير اذن الامام فهو له ولا خس فيه انا اللؤلؤ والغبر فلا يستخرج من البحر ولا من  
لا يكون غنيمة انما الغنيمة ما يكون في البر لا ترى ان المسلم لا اصاب ذلك حسن  
واذا لم يكن كان بمنزلة السك والعبيد ذنبا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لانه  
لا يحس في اللؤلؤ والغبر وما عدا ابي يوسف رحمة له لو اصابه المسلمون فحس  
حكم الغنيمة فبوجوده كله من الحرب وما الغبر وخرج فرد من الارض لا ترى ان يقطع لغيره  
فكان بمنزلة الجحر والحسن في الجحر واذا لم يكن فيه حسن لا يكون غنيمة فليكون كله للحرب  
المستمن كالصبي الذي يصبه في دار الاسلام وما اصاب الذي من ركاز في  
دار الحرب او معدن وهو فيها با مان او سبر فهو بمنزلة المسلم لانه من اهل دار الاسلام  
فكان ملكه في ذلك وحكم المسلم سواء وما اصاب الذي من ركاز في دار الاسلام  
او معدن ذهب او فضة او رصاص او زبرجنت فهو المسلم فيه سواء يجتنب اصاب  
وما بقي فهو له سواء كان باذن الامام او بغير اذن الامام لانه من اهل دار الاسلام  
عليه حكم فكان بمنزلة المسلم روى حماد بن عمار في الغبر عن عمرو بن دينار عن  
ابن عباس رضي الله عنه انه سئل عن الغبر هل فيه حسن فقال نعم هو سره البحر  
وما وجد العبد من ركاز او معدن في دار الاسلام حسن وكان باق في الحرب المستمن  
والعبد من اهل استحقاق الغنيمة الا ترى ان لو اصاب المسلمون في قتال المشركين  
يرضخ له من الغنيمة فلا كان هو لولا استحقاق تلك الغنيمة فذلك يستحق هذه الغنيمة



فيجوز ان يكون لولي العبدان مال العبد لولا ذلك المكاتب اصاب  
ذلك فانه يجنس واب في يكون له دون مولاه لان هذا من كسبه والمكاتب اجني  
بكسبه من مولاه وانه لك العبي اذا اصاب ذلك في دار الاسلام يجنس اليه  
يكون له لانه يرضخ له من الغنيمة اذا قاتل كذلك ما يخرج من المعدن يكون له الجسر  
واذا كانت دار من دار اهل الحرب قد دعى المسلمون اليها على ان يودوا الي المسلمين  
سنة معدة في كل سنة على ان لا يجزى المسلمين عليهم احكامهم هذه دار حرب  
الدار انما يصير دار اسلام باجرا حكم المسلمين فيها وحكم المسلمين غير جاز فكانت هذه  
دار حرب فتبني وحل من المسلمين هذه الدار يتك المادعة فاصاب ركازا فانه  
وجده في الصحرا كان له كله وان وجده في ملك واحد منهم رده عليه وان طلبوا  
يكونوا ذمة لهم يجزى عليهم حكمهم وما خذون منهم في السنة فراجا مولاه ولم يكن له  
ظهره عليهم قبل ذلك فهذه دار اسلام لان احكام المسلمين جري فيها فاصيب  
فيها من ركاز او معدن ذهب او فضة فانه يجنس واب في الذي اصابه كما اذا  
اصيب ذلك في دار الاسلام فان وجد في ملك ان منهم فانه يجنس اليه  
لصاحب ملك ذلك الموضع عذابي خيفة ومخدر رجها الله وعلى قول في سيف  
رحمته الله ان في التواجد كما وجده في دار الاسلام في ملك واحد من المسلمين فابو يوفى  
رحمته الله يقول ان هذا مال مناج يكون لمن سبقت يده اليه وبوخيفة ومخدر رجها  
يقول ان صاحب الحظرة ملك ذلك الموضع بالاحراز فملكها بالارض  
والليل عليه صديقه على رضائه عنه فانه قال اذا اصاب في قرية يودي عنها قوم  
فهمهم وان كان اصاب في قرية لا يودي عنها احد يخرج فهو من اصابه وفيه كسب  
قال محمد رحمه الله في قبرس وهي جزيرة من جزائر البحر اهلها نصارى يودون الى العرب  
سنة دالي الروم سببا كل سنة وهم صلح الروم وصلاح المسلمين الا ان احكام المسلمين  
لا يجزى عليهم اصحاب ربل من المسلمين فيها ركاز او معدن فان كان اصاب  
في ملك ان رده عليه وان اصابه في صحرا فهو له ولا يحسن فيه لانه دار  
حرب لان حكم المسلمين فيها غير ظاهر قد ذكرنا ان الجواب على هذا اذا اصاب  
ذلك في دار الحرب فله ذلك ولان حكم المسلمين لهم منعه وعذر  
ارض الحرب فانه ما فيها حتى حتى زرع من منهم رزعا فان ذلك زرعهم  
فحصده وما اخرجوا الى دار الاسلام فان كان البذر الذي بذروا من بذرهم

من ارض الاسلام فذلك الزرع كله لهم لان بذراهم ملكهم واما الملك لما ملكه حتى يستغنى  
حتى ولا يحسن فيه لانه ليس بغنيمة ولا يحسن فيه ولا يخرج لان العشرة يخرجها فانه يجنس اليه  
المسلمين وهذه ارض اهل الحرب وارض اهل الحرب ليست بعيرته ولا حوزته  
وان كان البذر الذي بذروا في الارض من حطة اصحابها من ارض المعدن فقام على ذلك  
حتى حصده وداسه واخرج الى دار الاسلام فانه يوحده منه مقدار البذر الذي كان  
من طعنه فانه فيجعل في الغنيمة واب في يكون له ولا يكون الكل غنيمة وان خرج من  
بذر الغنيمة لان هذا الرجل لا يكون اشقي حال من الغاصب من غصب بذر انسان  
فقد رده في ارض نفسه فخرج زرع كثير فانه يعين مقدار البذر للغصب منه والبذر  
يكون للغاصب فيها اول فان قبل لم اخذ منه مقدار البذر وهذا الرجل قد ستهلك  
طعام الغنيمة ومن ستهلك طعام الغنيمة في دار الحرب لا يوحده منه شيء فله بذر  
الطعام في الارض ليس ستهلك حقيقة لانه يندر لمطلب منه التماس الا ترى ان  
الاب والوصي يملكان بذر طعام العبي في الارض ولو كان ستهلكا كانا يملكان  
لا يملكان ذلك وهذا قياس يخرج اذا اصاب واحد من الغنيين يخرج محمد  
قصاعا في دار الحرب واخرج الى دار الاسلام فانه يقيم الجميع معولا وغير معول  
فما كان من قيمته غير معول يطرح في الغنيمة واب في يكون له ذلك اذا اصاب  
جلد سمور فانه يقيم مدووعا وغير مدووع فاما كان من قيمته غير مدووع يطرح في الغنيمة  
واب في يكون له كذلك هنا واذا اصاب الذي او العبد والمكاتب العبي  
او المرأة معدن في دار الاسلام او ركازا غنسا ما اصاب وكانت الغنيمة  
اصابه وان كان ذلك بغير اذن الامام لان هو لا يثبت لهم في الغنيمة حتى  
وان اصابوا بغير اذن الامام فانهم لو عثر مع عسكر المسلمين بغير اذن الامام  
رضخ لهم من الغنيمة فلهذا ثبت لهم حتى فيما اصابوا في دار الاسلام فان  
قبل هو لا يرضخ لهم من الغنيمة ولا يقرب لهم بهم مقدار فلهذا يرضخ لهم فيما  
في دار الاسلام من الركاز والمعدن دون ان يعطوا يعطى البائع قبل له الجواب  
لهم في الغنيمة حتى والغنيمة في الغنيمة متفادته فكل شيء قدره الامام  
صا وكالذي ظهر بعد هذه الشريعة وفادات المفادير من حيث الشريعة في الغنيمة  
لا يمنع استحقاق جميع ما اصاب من الركاز والمعدن الا ترى انه يستوي لابل  
والغارس في اصابه المعدن وان كان حقوقها متفادته في الغنيمة فلهذا يحكر



والعبد المستودع في اصابته الركا والعدول والال الذي يجد المعدن بنفوذ مستخرج  
فهو كقوم متعدين من بعض هؤلاء الاصناف عودا فاصابوا غنيم وخرجوا الى  
دار الاسلام فغزة الغنية تقسم بينهم على سهام الخيل والرجال بعد الحسن كما يفعل  
ذلك للمقاتلة من المسلمين فالذي يستخرج من المعدن والركاز مثله ولان الحربي  
المسلم من استاذن الامام في طلب الكنوز والمعادن فاذن له الامام على ان  
ما يصيب النصف والنصف لغيره على هذا صاحب الركا او معدن فان الامام  
ياخذ النصف اصاب الحربي نصفه وذلك لان الحربي المستحق يستحق الركا  
الذي اصابه في دار الاسلام فانما يستحقه بشرط الامام فانه لو اصابه بغير اذن الامام  
اخذه منه واذا كان استحقاقه بالشرط فانه يستحق ما شرط له الامام والامام شرط  
فما استحق اكثر من النصف ثم الامام ياخذ خمس جميع اصاب الحربي فغزة  
النصف الذي اخذه من الحربي فيجعله للعقود ويجعل الفضل للمقاتلة وذلك لان  
الامام صير ما اصاب الحربي غنيمة تحت فيه الحسن فغزة حجب اذنه عن باقي جميع اصاب  
لقد رخصت فليس للامام ان يعرف ذلك عنهم الى غيرهم اذ لا يجعل في النصفين  
من هذا النصف للعقود ويجعل الباقي للمقاتلة ولان سدا وعيدا او مكاتب اذ  
او صلبا طلب الكنوز والمعادن ما اذن الامام فاذن له في ذلك على ان النصف  
وللمسلمين النصف فاصاب كنزا او مالا من المعادن فان الامام ياخذ منه  
بقي فهو لمن اصابه وذلك لان المسلم يستحق من الركا والعدول فانما يستحقه  
بالا اصابته بالشرط فانه لا اصابه بغير اذن الامام كان له واذا لم يكن الا استحقاق  
بشرط لا بغير شرط الامام لانه شرط لا يقضي الشرع فان القياس ان يكون كل واحد  
لان هذا مال مباح فيكون لمن اصابه الا اوجب الحسن بالشرع وفاد على ذلك  
لا شرع فيه فهو باق على اصل القياس بخلاف الحربي المستحق اذا اصابه على  
لان استحقاقه بشرط الامام على ما قلنا يستحق اكثر من الشرط ويستحق ذلك  
بفضل ولانه قال لا ترى ان الامام لو ارسل جندا من المسلمين الى دار الحرب  
ان لهم النصف مما اصابوا والنصف الاخر يجمعه المسلمين فاصابوا غنيم حسن  
اصابوا دواب في كل يوم وكان شرط الامام باطلاق استحقاقهم لا بشرط الامام بشرط  
الامام شرط لا يقضي الشرع لما لا يجعل الغنيمة لمن لم يوجه منهم الى معنى شرطه بل  
توابع من اهل الحرب دخلوا دار الاسلام ما بان على ان يوجهوا من دار الاسلام الى

دار الحرب افرى لم يكونوا مطفونون بقنا لهم الا بالبر من دار الاسلام او كانوا مطفونين  
فاجبوا ان يكون ذلك من دار الاسلام ليكون ارفع للعدو فاذن لهم الامام على  
ان المسلمين النصف مما اصابوا ولهم النصف فاصابوا غنيم فان الامام ياخذ  
وما بقي فهو لهم لانهم مني فخرجوا الى دار الاسلام سرية فانما يستحقون ما يستحقون بشرط  
فكان شرط الامام معتبرا فلا يستحقون اكثر مما شرط لهم فذلك هنا ولان حربا  
من الروم في دار الاسلام وجد حربا تركيا في الاسلام دخل بغيران لم يكن له شيء  
في قتلهم جميعا اما على قول في حنيفة رحمة فلا دخل دارنا صار في جماعة المسلمين  
حتى لا اخذه مسلم لا يسلم له ولكنه لو اخذه من موضع في بيت المسلمين فالحربي  
اخذه اولى ان لا يسلم له واما عند محمد رحمة فلا دخل اخذه مسلم كان غنيمة في الزكاة  
التي يوجب في محسن لما كان غنيمة عند اخذ المسلم فذلك يكون غنيمة اذا اخذه  
الحربي ولا حق للحربي في الغنيمة فوخذ منه كل دمار هذا والركا والذى وجد في دار الاسلام  
سواء ولو كان الامام اذن له في طلب من كان هكذا اخذه فطلب ذلك فوجد  
من اهل الحرب من اهل داره ومن غنما دخلوا بغيران ما انما عند ابي حنيفة رحمة فذلك  
لا يكون له منه شيء لانه بالداخل دار الاسلام صار حقا لجماعة المسلمين ويوضع في  
بيت المسلمين فليس للامام ان يجعل الحربي واما عند محمد رحمة فانه يحبس اصاب  
منهم دواب فيكون لانه غنيمة والحربي يثبت له الحنيفة اذا كان الاخذ اذن  
الامام وهذا الركا والعدول اذا اصابه اذن الامام خمس والباقي له فذلك هنا  
ولان مسلحا او عبدا او مكاتب او امرأة اذن له الامام في طلب الكنوز والمعادن  
من الذهب والفضة على ان اصاب من ذلك فهو له الخمس فيه فاصابا كل واحد  
من المعادن فليس يتجى للامام ان يسلم ذلك لانه كان سورا لان اصابا  
والعدول هو غنيمة والحسن حق الفقراء في الغنيمة فلا يجوز ان يبطل حق الفقراء فان كان  
الذي اصابه محتاجا عليه دين كبير لا يصير غنيا بالاربعة الاحاس افرى الامام ان يسلم  
ذلك الحسن له جاز لان الخمس حق الفقراء او الذي اصابه بغير نقد صرف الحنيفة  
الى مسخرة فجزء الدليل عليه ما روي عن علي رضي الله عنه انه قال فذلك العمل الذي  
اصاب الركا اذن وجدته في ارض غريبة فالحسن والاربعة اخاه لك ثم قال  
وكتبت لك وانا قال ذلك لانه راه الاما لصدقة فان قال في الحربي  
اوله في اذن له في مثل اذن لمسلم فاصاب كنزا او معدن خمس اصابا



بقي للبر في اوله منى ولا ينبغي الامام ان يعطيه الخمس غنيا كان او فقيرا مع ان كان  
حتى اوجبه الله تعالى بقوله تعالى لا تجزى عنه الزكوة ولا ان الامام رسل  
جدا من اهل الذمة ومن اهل الحرب المستامين او المواليين فانه من اهل الحرب  
واتر عليهم امير المؤمنين وانه ان حكم في حكم المسلمين فدخلوا دار الحرب فصاروا  
غنائم فانه يجزى اصحابها وما بقي فهو بينهم على سبيل سهم الغنيمة للفقير منهم والفقير  
منهم ولا يجزى لان حكم الامام هو الظاهر عليهم فالماخوذ منه يكون على وجه ازالة  
حكم الاسلام فيكون غنيمة واهل الذمة هم المقصودون فيه وليسوا مع المسلمين فيكون غنيمة  
بينهم على سبيل سهم الرجالة ويجزى ان اهل الذمة لو دخلوا بغير ذنوب الامام كان الحكم  
كذلك وان لم يكن معهم احد من المسلمين فليس من ذنوب الامام ان صاروا  
بمنزلة اهل الذمة فان دخل معهم قوم مسلمون فقتلوا منهم فقتل المسلمون رضى  
الذمة والحربين ولا يسبهم لهم ولكن ما خذ السهام نظري في المسلمين فان كانوا  
منه لو كانوا وحدهم يستقون عن اهل الذمة الا ان يكون بينهم من فضل فانه يسبهم  
ويخرج اهل الذمة والحربين لان المسلمين اذا كانوا اهل ذنوب فاهل الذمة يسبهم  
فليس لهم الا ارضع وان كان المسلمون لا منعة لهم الا من معهم من اهل الذمة فان  
الذمة والحربين تركا في الغنيمة بقسم بينهم وبين المسلمين على سبيل سهم الرجالة لان  
المال لم يصير غنيمة للمسلمين انما صار غنيمة باهل الذمة لولا انهم والالكان المسلمون متصصين  
غير غزاة فاذا صار المال غنيمة باهل الذمة ساءوا المسلمين وان لم يعطوهم فان اصحابها  
الغنيمة في دار الحرب والمسلمون لا منعة لهم فلم يقسم الغنائم ولم يخرج الى دار الاسلام  
حتى يحكمهم جند من المسلمين به والهم فصار المسلمون يحكمهم اهل ذنوب كانت السهام  
للمسلمين ورضي اهل الذمة لان المداد الحق في دار الحرب صار كما انهم دخلوا  
الا ترى انهم يتكلمون في الغنيمة ولو دخلوا معهم وهم اهل ذنوب رضى اهل الذمة فذلك  
بما . وان كان اهل الذمة اذا انفردوا لا منعة لهم والمسلمون ان انفردوا لا منعة لهم  
فاذا اجتمعوا كانت لهم منعة فاجتمعوا في اصحابها غنائم فانه يسبهم اهل الذمة كما يسبهم  
لان المال انما صار غنيمة لهم جميعا ليس لاحد من الغنيمة فضل على الاخر فصار جميعا  
في الغنيمة وكذلك ان كان الكل فريضة من ذنوب كانت الغنيمة بينهم على سبيل سهم الرجالة  
لان ليس لاحد من الغنيمة فضل على الاخر فم يكن بعضهم مع البعض في الغنيمة وكما  
الحرب في السيرة اذا كانوا كلهم عبيدا او كلهم حرة او كلهم باذن الامام فصاروا غنائم

٨٥٠  
١٢

فان الغنيمة بينهم على سبيل سهم الرجالة فان كان معهم حر فهو على السبيل الذي  
تقتل لان العبيد اهل رضى فلا يسبهم لهم الا ان يكون لهم فسادا والحر في الغنيمة ولو  
ان رجلا او ثمة او قوم لا منعة لهم من المسلمين ومن اهل الذمة فدخلوا دار الحرب بغير  
اذن الامام فاصابوا غنائم فخرجوا الى دار الاسلام كان ذلك لهم ولا خمس فيه  
لانهم متصصون والمصاحب على وجه المتصص يكون غنيمة فلا يجب فيه خمس وان دخلوا  
باذن الامام خمس اصحابها لان الامام لا يغير المصلحة فيها اغرا الذين فتر لا يترك  
وحدها الا ان كان المصاحب على وجه اغرا الذين يكون غنيمة وفي الغنيمة الخمس فان  
لهم الا ان اذن لكم على ان لكم المصنف مما يعيبون وبما عدا المسلمين المصنف فممن  
به ذلك فاصابوا غنائم لم يكن الا على اهل ولكن يجزى اصحابها وان لم يكن اذن  
الا ان اذن لهم اهل منعة وجعل المصاحب غنيمة ولو كانوا اهل منعة شرط عليهم الامام هذا شرط  
لم يصح الشرط لانه شرط لا يقبضه الشرع فذلك لا يصح هذا الشرط واذا بطل الشرط  
كان فيه خمس وان في الغنائم كما هو الحكم في الغنائم فان كان الامام قال لهم  
لكن اصبتم كله فخرجوا فغنموا فغنموا كان ما اصابوا كله لهم ولا خمس فيه لانه لا  
حكم لهما الا ان فانه لولا الاذن لكان الكل لهم فغنموا هذا ان ذنوب فصار كما انهم دخلوا  
بغير اذن الامام ولو دخلوا بغير اذن الامام لم يجزى اصحابها ذلك ما قالوا  
الا ان قال ليرتد ارسها من دار الاسلام الى دار الحرب وقال لهم اصحاب  
ان ان منكم من ركاذا ومعدن فخذ من شيا فهو له فاصاب رجل منهم ركاذا  
فهو له ولا خمس فيه بخلاف اذا قال لهم في دار الاسلام من اصحابها ركاذا ومعدن  
فهو له ولا خمس فيه فاصاب رجل شيا من ذلك في دار الاسلام خمس اصحابها  
له والعرف دعوان الركاذا كان في دار الحرب فالمسلمون لم يوجعوا عبيدها ولم يصير  
غنيمة بعد ولا ثبت فيه الخمس الذي هو حق الفقراء فانه انقبل من الامام قبل ازالة  
الغنيمة فيجوز واقاركا في دار الاسلام فغنموا وجب عليه المسلمون وصار غنيمة وجب  
فيه الخمس للفقراء فلم يكن ما تنصيه الامام بل هو ابطال الخ الذي هو حق الفقراء فيجوز الشرط واعلم  
**باب من له من الاموال ان يقتل ويقتل وان يجعل الارض ارض غزاة**

**وان يقتل الخوارج**  
قال محمد رحمه الله اذا ثبت كخليفة امير على جند من جند فوه من المسلمين الى الاسلام  
فاسلموا فم حرار لا يسب لهم ولا لهم ولا يملكونهم ولا يقتلهم ويكون لهم من غنائم



المهاجرين والانصار لان الله لم يقض ان يكون فعل الامير كفعل المومنين والمومنون  
اذا دعاهم الى الاسلام فاسلموا منهم احرار واهلهم فذلك هنا المعنى في ذلك وهو ان  
انما يصير خراجية اذا فخت غنوة وميت فيها حق المقاتلة لم يقسم بينهم وركب على  
اربابها وقطع حق المقاتلة عنها فجعل خراجية ليكون الخراج للمقاتلة والمصالح للمسلمين  
المعنى معه دم فيها اذا اسلم اليها طوعا فانه لم يثبت فيها حق المقاتلة فلا يثبت لهم  
حق في بلدها فجلت خسرته غير خراجية وان ابرأ ان يسلموا فوض عليهم الا بل من يصير  
ذمة ففعلوا فانهم يكونون ذمة فان كان الخليفة لم يره من ذلك يعني فذلك الحق  
لان الخليفة لا يرضى اليه من الحرب صار موقضا اليه ما كان من اسبابه ذلوبة  
مخلق به والذمة من توابع الحرب لانه كما يجارب المسلمين ليس له فذلك الحق  
مقاتلتهم يسبقوا الذمة قال الله تعالى فانوا الذين لا يؤمنون بآية الى ان قال في  
الخبرية عن بكها قال لغاوتهم ويسلمون وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا  
بعث سرية او حربي صاحبهم يتقوى الله وكان امرهم بالذمة الى الاسلام فان ابرأ في  
قبول الذمة فكان الله تعالى الذمة من توابع الحرب فيصير موقضا الى الامير وكذلك  
لو بعث امير الخديفة من قواده دعاهم الى تسليم ما جابوه كان في ذلك خبر الامير  
الا عظم لان الامير انما قام فاده مقام نفسه في امر الحرب وهذا من توابع امر الحرب  
ولو دعاهم الامير الى الذمة فقبلوا الذمة جاز فذلك اذا دعاهم لغاوتهم فاجوز فان  
الامير على صلح في كل سنة من رفاهم واراضيهم فذلك جاز لان ذمة من اعطى  
الذمة وقبول الخبرية لان اعطى الذمة على نوعين اما ان يصالحهم الامير على ان يعطوا  
المعذرة على الموضع فدهم او يكون الصلح واقفا عليهم على ان يحمل مقدور يودون من  
سنة ففرض ذلك المال على رفاهم ويوفى في اراضيهم كما يصالح رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اهل بخران على الف حلة كل سنة يودونها اليه وان كان الخليفة  
نهاه عن ذلك لم يجز له ما وضع من ذلك حتى يكون الخليفة هو الذي يقطع ذلك  
لانا انما جعلناه اذونا بالصالح والاقطاع هي وجه الدلالة فاذا جاز النبي صلى الله عليه وسلم  
للاقتضاح لا للدلالة الا ان يكون الخليفة هو الذي يقطع ذلك فيجانبه بينهم  
رضوا بما وضع الخليفة ولا ابغوا منهم ان يبي الخليفة ان كبروا رضوا بين متطوعة الامير  
لان متطوعة الامير وان لم يجر ملك متطوعة ففقت اما انهم قد اقام رضوا بينا  
الخليفة كان اخذ الذمة وبعض العهد فان ابرأ ان يسلموا ويصير ذمة فانهم لم

فان قام فظهر عليهم وعلى راضيهم وما فيها فليس احد من ان يخطو سبي  
من ذمة القسمة وغيره حتى يسلط في ذلك راي الخليفة فان شاء الخليفة فذلك  
كله فاذ الخس ليس لي والمالكين جعل لا ربعنا لخاص الغنائم وان شاء من عليهم  
وجعلهم احرار يودون احرارهم عن رفاهم واخراج عن ارضهم لان الامير له ولاية على  
جنده وليس له ولاية على جماعة المسلمين والقسمة للمسلمين من الجماعة المسلمين لانه ان  
قسمها بينهم صارت الاراضي عشرية والعشر حق الفقراء الى قيام الساعة وان  
عليهم صارت الاراضي خراجية واخراج للمقاتلة والمصالح للمسلمين الى يوم القيمة  
ان في القسمة للمسلمين تصرف على جماعة المسلمين فكان الذي يلي ذلك هو  
دون الامير فذلك ليس لمن دون الخليفة من الامراء بعد يظهر عليهم ان يفتل  
مقاتلتهم اذا كان عليهم واسرهم وظهر عليهم لان القتل نوع من المقتل فافهم  
حق الغنائم وقد ذكرنا ان ليس له من الا بعد استطلاع راي الخليفة فذلك ليس له  
ان يفتل او يكون القتل معتبرا بالقسمة وليس له ولاية القسمة فلم يكن له ولاية القتل  
اذا كان الامير لا يجي فهم على المسلمين فاما اذا كان يخاف على المسلمين من  
او يجي فان ياتيه جنود المسلمين فيكون الاسرا عونا عليه فلا بأس بان يفتلهم  
بغير اذن الخليفة لانه اذا كان يخافهم فقتلهم من المجازية فكان قتلهم في ذمة الخليفة  
حالة الحرب سواء نظروا فافهم اذا اسرا من العدل اسرا من الخوارج فانه لا يقتلهم  
اذا استوا جانيهم فاما اذا لم امنوهم وذا فوا ان يجازوا الى قسمة قوتية فانه يفت  
على جرحهم وفضل اسراهم فذلك هنا ولان الخليفة وجه رجلا على جندي المسلمين  
فظهر على ارجل الناس والاموال في دار الحرب ولم يظهر على الدار فخرجهم الى الاسلام  
فلا بأس بان يقسمهم فخرج الخس للفقراء ويقسم اربعة اقسام بين الغنائم ولا يفتل  
في ذلك اذن الخليفة لانه اذا لم يظهر على الدار فليس للخليفة حق المقتل بان يرد المال  
على اربابها بل على اهل بخران الخمس ويقسم الاربعة الا اقسام بين الغنائم فليس في  
الاربعة الا اقسام الا حق المقاتلة وحق اصحاب الخس مع حق المقاتلة فذلك من  
كان له ولاية على الجنه كان له ولاية على اصحاب الخس فيصرف هذا الامير ليس في  
الا على من له الولاية عليه فجاز له ان يسلم بذلك بخلاف اذا ظهر الامير على الدار  
لان الخليفة له حق المقتل وذلك حق جماعة المسلمين فصرف هذا الامير من جنده  
الى جماعة المسلمين فليس له اسما في ذلك فان شاءه عن القسمة فليس ان يقسم



لان الاذن ثبت له ولانه قد جاء انتهى عند انصافه ولا توافد للدلالة مع النص  
وان كان الخليفة بعث على الجند امير او على المقام غيره كانت المقام الى الذي  
على المقام دون الامير لانه لو نهاه عن القسمة عمل منبه فاذا فوض امير القسمة الى غيره  
عمل تفويضه ونحوه لان امر القسمة يحتاج الى الحفظ والامانة وامر الجهاد يحتاج الى الجاه  
والسجاعة فلا يفرق الولاية فجعل امر القسمة اليه حسبهم وحفظهم للمقام وامر الجهاد  
اجراهم واحرمهم واتجهم الا ان سئل الخليفة في ذلك فخبته القسمة اليها جميعا لانه  
خض الامير بالحرب وعلمها في امر القسمة فيزعي تفويض الخليفة في كل شيء ومن كان  
اليه القسمة رأى ان يبع قبل ان يقيم فيجوز لانه ربما لا يثبت القسمة العين بعد  
التفويض بين الاوصاف الى جهة الى بيعها وقسمتها فانها تضر البيع من توابع القسمة  
فكل من فوض اليه القسمة على الاطلاق صار البيع الذي هو بيع القسمة موقفا على مكان  
اذا فوض اليه امير الحرب على الاجمال صار حسابه وتوابعه موقفا على مكان كان  
الى الامير فزى ان يقتل المقاتلة ولا يقسمهم وكان يرى ذلك خير للمسلمين فلا يبيع  
يقتلهم في دار الحرب وبعد ما يخرجهم لانه لما ملك التصرف من حيث البيع والقسمة  
فذلك ملك من حيث القتل فلم يأت بهم الخليفة لانه اذا اتي بهم الخليفة فقد خرج  
من الامان امارته موقفة ما دام مفارقا عن الخليفة فاذا انقل الخليفة انتهت  
امارته فلا يجوز له التصرف بعد ذلك واما امير الجند فذا بعث سرية في دار الحرب  
كان لا امير السرية ان يتصرف في السرية ما دام مفارقا لامير الجند فاذا عاد وانقل الجند  
لم يبق له تصرف في امر السرية فذلك هنا وكذلك لو قيل ان السرية ملك لدار الحرب  
ما دام المستر في يده فاذا سلمه الى الموكل لم يبق له حق الرد لان دلالته قد انتهت  
فذلك هنا وان كان الذي اليه المقام غير امير الجند فليس الذي اليه المقام ان يقتل  
المقاتلة لانه فوض اليه امر القسمة ولم يفوض اليه امر القتال والقتال فلا يملكه  
صاحب المقام ولو كانت بين قسمة الامير لان قتل الامير في حالة القتال مباح  
وقد فوض اليه القتال وان هزم المشركون ولحقبت الاسرا في ايدي المسلمين فان  
كان المسلمون ينجونهم ويخاف المسلمون ان ياتهم العدو ويكون الاسرا معهم  
ان يقتلهم لان الحرب ما دام باقية بطلان القتال باقية ولا ان يقتلهم في حالة  
المقاتلة فذلك هنا وان كان المسلمون لا يحاربونهم فليس ينبغي لامير ان يقتلهم  
قد صاروا قيا للمسلمين وقت حق القسمة لصاحب المقام فليس لامير قتلهم ولا

قتلهم الا امير فداوى عليه منهم اهل الحرب لا اهل السلم ولوقتهم غير الامير لا ينبغي  
عليه فالامير اولى ان لا ياتى عليه لانه متى في ذلك لانه قتل القتل غير صالح  
وان كان اليه القسمة فلا يقتلهم لانه ليس لغیره فيه تمييز من امر القسمة فكان له  
ان يقتل كما يكون للخليفة بدل عليه روى عن عمر بن عبد العزيز انه انى ما سئل  
عنهم الا واحد اخبر انه الحق في المسلمين فقتله قال ولان دال على تفويض  
وجه سرية الى دار الحرب فاصابوا غنائم فيها مقاتلة فاخرجوا الى دار السلام  
فليس اليه امير السرية من القسمة متى بعد ما يخرج الى دار السلام لان امارته كانت  
موقفة وهو ان يكون مفارقا عن الموكل فاذا انقل امير القسمة فذلك انتهى  
فلا يتصرف بعد ذلك وهذا كما امير الجند الذي بعثه الخليفة على الجند وانتهى  
الى الخليفة لم يكن له من امر القسمة متى بعد ذلك فذلك هنا امير السرية  
قتل المقاتلة وقسم الباقي وان سار ركب العبد وقسم الكل وان كان امير القسمة  
بنيته صاحب السرية حين ارسله الى دار الحرب عن القسمة فزى ان يقيمها هناك  
في دار الحرب فقسمة وغزل الخمس فذلك جائز لانه دال ما دام في دار الحرب  
وليس لغير السرية فيما اصابوا اسرا فزى لانه القسمة وان رأى ان يقتل المقاتلة  
ان يخرجهم فلا يبيع يقتلهم لان القسمة اليه فكان القتل اليه فان هنا امير القسمة  
عن القسمة فليس له ان يقسم وليس له ان يقتل من المقاتلة حد لانه ما مورث  
المولى فلا يتعدى امره الا ان يخاف الاسر فخبته لان يقتلهم كما يقتلهم  
حالة المحاربة ولو ان جندا دخل ارض الحرب عليهم امير من قبل الخليفة فزى  
الاسرا حين دخل ارض الحرب ولم يقاتلهم شيئا فاصابت الاسرا غنائم فليس  
يتبقى لاحد من امر الاسرا وان تقسموا شيئا من ملك الغنائم حتى تواتر بها  
العسكر رد للسرية فدهم شركة فيما يصيبون وامير السرية له ولاية على السرية وليس له  
ولاية على الجند فلو جاز قسمة الامير السرية كان فيه بطلان حق العسكر من غير ولا  
له عليهم وذلك لا يجوز بخلاف السرية التي يدخل من ارض الاسلام واهلها  
غنائم فقسمة امير السرية ما اصابوا بين السرية جائز لانه لا شركة لغير السرية فيما اصابوا  
فبصرف الامير لا تعدو السرية الى غيرهم وله ولاية على السرية في زنت قسمة فيما بينهم  
فان كان امير العسكر امير السرية ان يبيع ما اصابوا ويقسم بين السرية ما اصابوا  
فقتل ذلك جائز لم يكن لاهل العسكر ان يسموه فيه تضبيب وذلك لانه لما



بالقصة فقد جعلنا اصابوا السيرة خاصة وقطع حق العكر عما اصابوا ثم اصابه  
وان كان جعلنا فانه فضل فيسج فيه اجتهاد والاي فان ظاهرا قول عمر رضي الله عنه  
القصة لمن شهد الواقعة بوجوب ان يكون المصاحب للسيرة خاصة فلا يترتب  
امر بالقصة فانما امرنا ولا لهذا الحديث وامر لا يترتب صا دق فضلا لاجتهاد فيه  
لقد امره وانقطع حق اهل العكر عما اصابوا اذ له ولاية عليهم في زنت قصة الامير  
السيرة فيما بينهم ولان امير العكر بعث سرايا ونفيلهم انفا لاقال السيرة منهم  
من اصاب راسا فوله وقال السيرة اخرى لكم اربع بعد الحسن ما اصبتم قال السيرة  
اخرى من اصاب منكم راسا فله نصفه فخر جوا فاصابوا غنائم فيها متاعا طيس  
لا مير السيرة ان يغفل منهم احدا لانه لو لم يكن فيها اصابا يغفل لم يكن لا مير السيرة  
ان يغفل احدا من المقاتلة فاذا كان فيه نفل اولي ان لا تغفل احدا منهم فان  
انتهوا بهم الى العكر فليس ينبغي ايضا لا مير العكر ان يغفل احدا منهم لانه يغفل  
قد ثبت في النفل لا يصح ان يغفل النفل حتى يحصل له ايسار في غيرهم فصار  
حق النفل كحق الفاتحين في القصة بعد القصة وليس للا مير ان يغفل احدا من المقاتلة  
بعد القصة فذلك مما لا يغفل احدا منهم حتى النفل الا ان يخافهم على المسلمين ويحرم  
قد اعمل رده من الميركبين في فانه ان اياه ذلك الجند كان الاسر قد  
عليه فلا يترتب عليهم لان في هذا مصلحة ونظر المسلمين وكانت هذه الحالة  
المحاربة سورا ولان جندا من المسلمين دخلوا دار الحرب وعلبهم اميرهم فكل من  
قد ضلوا دار الحرب ونفقوا من كثير من مدين الميركبين فلو اولى عذبة من بينهم  
فدعاهم المسلمون الى الاسلام فاجابوهم البه فان المسلمين يقبلون ذلك منهم  
اذا اسلموا لان النفل ما شرع يقبل الاسلام قال الله تعالى في ثقتهم وديارهم  
فان اسلموا يجب القبول منهم ثم الامير يدعوهم في ارضهم ويستعمل عليهم امير المسلمين  
بحكم فيهم بحكم اهل الاسلام لان المدينة صارت دار اسلام فلا بد من امير فيها  
بينهم كجى فيهم حكم المسلمين فان كان القوم اذا انصرف عنهم ذلك الجند  
من المسلمين لم يقدروا على ان يمتنعوا من اهل الحرب وابلوا بخير الى حال  
فان الامير يدعوهم واخاروا ولا يقسمهم لانهم ساد في الاختيار ولا يجبرون على التحول  
لانهم احرار مسلمون في مدينة الاسلام فلا يجبرون على التحول ولا يدعوهم عندهم احدا  
من المسلمين في ذه عدا لا بطيب نفسه لان فيه تعريضا على التفتل في العزلة

لنيل الآبرضا فان ابو الاسلام فدعاهم المسلمون الى اعطاء الجزية فاجابوا  
الى ذلك وابلوا التحول من دارهم وقالوا اعطونا العهد على ان يكون في موضعنا  
لا تبرح فان كان المسلمون اذا انما مواعدهم يقودون على اهل الحرب وكانوا  
مستغنين منهم فلا بأس بان يجعلهم الامير ذمة ويجعل عليهم امير من المسلمين بحكم  
بحكم المسلمين ويعمل مع الامير من المسلمين من يقودوا على المقام معهم في دارهم  
لان قبول الذمة واجب قال الله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون  
وذمة ذمة منهم لان الامير يجري عليهم حكم المسلمين واجرهم الحكم عليهم بصيرتهم  
ذمة وذمة عليهم بصيرتهم ذمة الاسلام فيقبل ذلك منهم وان كان هذا الموضع لم  
يقوم من يترك فيها من المسلمين على اهل الحرب ولم يقدروا على ان يحكموا  
فيها بحكم الاسلام لم يصح للمسلمين ان يحسواهم الى هذا ولكنهم يجعلونهم ذمة اذا خرجوا  
بعين لانهم الى ارض الاسلام لان دار الشرك انا بصير دار الاسلام باجر حكم  
فيها واهل الشرك انا بصيرون اهل ذمة باجر حكم المسلمين عليهم وقد عجز الامير  
اجر حكم المسلمين عليهم فكانوا في هذه الحالة غير للمواد من المسلمين واهل الحرب  
منى طلبوا مواعدهم من المسلمين لم يجب على المسلمين مواعدهم الا ان يكون  
فيها خير للمسلمين ظاهرا فذلك مما لا يجب قبول هذه الذمة منهم بخلاف ذمة  
اسلموا لان الاسلام يصح من غير قبول من الامام فان اسلموا صاروا مسلمين  
فلا يتعصون لهم الا مير بعد الاسلام ولكن يحلف فيهم واجرهم حكم المسلمين ان  
قدروا ان تركهم على ذلك وقد اسلم اهل خيبر واهل البصرة وبنو سبيل  
صلوات الله تعالى عليه يستسلم قوم من المشركين كثير فتركمهم على ذلك وان اجابوا  
التحول الى دار الاسلام فليس ينبغي للمسلمين ان ياتوا عليهم دون علمهم ونظفهم  
بهم لانهم في الحال مستغنون فلم يصير في المسلمين فجب قبول ذلك منهم  
عنهم فان كان المسلمون ان تركوا فيها قوما من المسلمين قود على الميركبين فميركبين  
اذا اعانهم اهل المدينة فقال اهل المدينة يكون ذمة لكم وكلفون قودا فاعانهم فليس  
ينبغي للا مير ان يغفل في الوجهين احدهما ان في هذا تعريضا للمسلمين على الهلاك  
اذا اهل المدينة كفار فلا يؤمن ان لغدروا بهم وعلوهم ولان المسلمين اذا لم  
يقدروا على اجر حكم المسلمين الا برضا اهل المدينة كان اهل المدينة هم الذين يجري  
احكام المسلمين واحكام المسلمين لا يجريها الا المسلمون فان طلب اهل الذمة



المودة من المسلمين حتى ينظروا في امرهم فلا بأس للمسلمين ان لا يدعم حجت  
عمر رضي الله عنه فانه قال ما جسته في بيت وطبتم عليه يا ابا عبد الله بن عباس  
فاذا ثبت في الواحد ثبت في الجماعة واهل النجى من المسلمين مثل الخوارج وغيرهم  
اذا طلبوا الى المسلمين المودة من اهل العدل حتى ينظروا في امرهم فلا بأس بان  
يؤدعهم اهل العدل انهم مسلمون فهم اولى بالمودة من المرتدين ولكن لا ينبغي لاهل  
العدل ان يأخذوا على ذلك فراجلا ان يخرج بسبب الجور وهم مسلمون فلا يؤخذ  
منهم خراج فان اخذوا منهم الخراج توقف ذلك حتى اذا ما يواردهم لم يزل  
اهل النجى لا يقيم خبر عليهم الا ترى ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه روى على اهل  
النجى عليهم ما لهم حتى يبلغه الكلب فان قتلوا رد الى ورثة فان لم يعرفوا كان  
تيمنة لا نقطة في يد اهل المسلمين فان لم يرجع اهل النجى ولم يتوبوا حتى استهلك  
رجل من المسلمين بعض ذلك المال التي اخذ منهم المسلمون فهو حق لان  
اهل النجى موادعون فمالهم في امان من المسلمين ولو كان الكفار موادعون  
واحد من المسلمين مال واحد منهم ممنقنا اولي ان يصنع ولو لم يكونوا موادعين  
فاخذ رجل من اهل العدل شيئا من اموالهم فانه اذا صنعت الحرب اذ ارد  
عليهم فان استهلكه استهلك وهم على امرهم لم يصنعوا لانه لو وقف نفقة لا يفتن  
فذلك اذا انفق المالك يفتن فان لم يستهلكه حتى صنعت الحرب اذ ارد  
تفرقوا واما ما تم استهلكه ضمن للمالك والورثة لانه مال مسلم غير حرب  
في حاله الاستهلاك فيفتن بالاستهلاك كمال مسلمين ولان ميراث  
من المسلمين افتوا حصصا من حصص المشركين من اهل الحرب فكان في ذلك  
المحصنين مطبوعة فيها قوم تقاتلون فاسلموا فان كان المسلمون قاهرين بهم فهم  
في من اصابهم كسوف وما بقي فهو في من اصابهم لانهم اذا كانوا غير مستغنين  
مفتقروا بين فقد صاروا في ايدي المسلمين قبل سلامهم فاسلامهم لا يبطل حق المسلمين  
ولا يقتلون لانهم مسلمون والاسلام يجوزهم عن القتل ولا يجوزهم عن الاضرار  
فان كانوا مستغنيين في المطبوعة ولا يوصل اليهم الا بالقتال وكبر الاي من المسلمين  
انهم سيقفون بهم فاسلموا فاهل السبيل عليهم لانهم اذا كانوا مستغنيين فلم يصبر  
في ايدي المسلمين فلو لا اسلموا قبل توبت ايدي المسلمين عليهم فكانوا اطرا  
الا ان المسلم لا يفرق وصارها تيمنة اهل حصص حوصروا فاسلموا وهم محصورون

فانهم احرار لا يسبل عليهم كذا منا وكذلك اهل المطبوعة اذا ادعوا المسلمين  
ان يكونوا ذمة لهم يخرجون معهم الى بلاد المسلمين فان كانوا غير مستغنيين  
وسع المسلمين ان لا يعطوهم ذمة لانهم صاروا في ايدي المسلمين وجري  
معتهم السبي ومن طلب الذمة بعد ما جرى عليه السبي وانه لا يري ذلك  
ولكن المسلمين ان ياتوا وجعلوهم في امانات واقتلوا المقاتلة وسبوا الذمة  
وان كانوا مستغنيين وري المسلمون انهم سيقفون بهم لا ينبغي للمسلمين  
ان يمنعم عن ذلك بل يجعلهم احرار ذمة لانهم لو اسلموا الذمة قبل الاستغناء  
لم يبقوا لما ان الذمة حلف عن الاسلام في احكام الدنيا قال ولو حاصرتهم  
اهل مدينة من مدائن العدو وقاتل بعضهم سلم وقال بعضهم نصية ذمة ولا يخرج  
من اهل ذمة من كان المسلمون يعفون على ان يخلفوا معهم من المسلمين من  
يقوى على قتال من يجبرهم من اهل الحرب ويجعل بينهم بحكم الاسلام فعل المير  
ذلك لان اجراء احكام المسلمين فيها يعني في دارهم مكن والدار نصية الاسلام  
ما حارب احكام المسلمين فيها فيجعلها الامام دار الاسلام ويجعل القوم اهل ذمة وان  
كان المسلمون لا يعفون على ان يجعلوا في دارهم من المسلمين فبقايل مع اهل  
الحرب لم يجيبوا الى ذلك حتى يخرجوا عن تلك الدار الى دار الاسلام لما تقف  
ان هذا ليس بذمة منهم فانه اذا طلب المودة وليس على المسلمين ان يؤدعهم  
واما الذين اسلموا فانهم احرار فلا يعفون من المقام في بلادهم لان الحكم المسلم  
لا يجبر على التحول من داره الى دار غيره فان قال المسلمون دعوا معا فوارة  
يكونون قوة لان على اهل الحرب فان الامام ينظر في ذلك فان كان  
تبركت معهم في دار الحرب يعفون على اهل الحرب فله ان يفعل ذلك  
وان كان من تبركت من المسلمين يعفون الامم مسلم من اهل الحرب  
فان خاف على المسلمين من الذين اسلموا منهم ان يردوا فيقتلوا المسلمين  
لا ينبغي ان يخلف احد من المسلمين لان فيه اضرار عدة من المسلمين  
وله كان بخلاف هذا فلم اراءت ذمة فلو عنتهم بغير حكم اهل الاسلام  
في تلك المدينة لما دنا الامام متى امكنه ان يجعل المدينة دارا اسلام غير ضرر  
على المسلمين فعل وقد امكنه ذلك وانما فعل هذا فلا بأس بان يقبل بعد ذلك  
من اهل الحرب من اذا ان يكون ذمة من يقوم ببلاده لان المدينة حاصرة



دار الاسلام ومعنى سال الذمة في دار الاسلام وجبت اجابته الى ذلك وان  
 الامام في جميع ما سألوا ان يقبل منهم ان يكونوا ذمة فان طابقت انفسهم بالخروج  
 معه الى دار الاسلام فرأى قائلهم حتى يسلموا ونظروا بهم فقامت نفوسهم فخرجهم  
 وقسم ما بقي منهم على سهام الفينة جازة ذلك لانه قاتلهم وهم اهل حرب الامان  
 لهم ولا ايمان ولكن الا مبر خطا حين لم يقبل الذمة وقبول الذمة وجبت ترك  
 ما هو واجب فيكون محظوظا واذا دعوا الى ان يسلموا فلهذا لا يحل لاجل ما جازة ما جازة  
 لان القبال شرع لاجل الاسلام ولا معنى لرد الاسلام والقبال شرع لاجله  
 فان اياه عليهم فاسلموا فقامت نفوسهم على سبيلهم وسلمت لهم اموالهم وبطل ما كان  
 حكم فيهم من سبي وقيمة لانهم لما اسلموا صح اسلامهم لانه لا يحتاج فيه الى الامام  
 فقد قاتلهم وهم مسلمون في دار الاسلام والمسلم لا يترق ولا يستعمل اموالهم فقتلوا  
 ما تسلفوا من اموالهم وما اراقوا من دمايهم وان كانوا دعوا الى ان يسلموا فكيف  
 عنهم فاني الامير ان يحبسهم الى ذلك وقاتلهم ولم يسلموا فاصابهم نقد الخطا  
 فيما صنع لما قتلوا منهم لو طلبوا الدماء وجب الكف عنهم فاذا طلبوا الاسلام  
 ان يكف عنهم ومن قتل منهم فدمه موضوع وما استهلك من اموالهم فلهما  
 فيه لان المسلمين اصابوا ذلك منهم وهم كعار لا لم يوجد منهم الا ارادة الاسلام  
 وبالا ردة لا يصير سلاما قدما الكافر وضمانا له موضوعا واما ما بقي منهم من اموالهم  
 فان اسلموا ردة ذلك كله اليهم وكانوا دار الاسلام يسلم عليهم لانهم لما سألوا  
 ان يسلموا وكيف عنهم فقد حرم على المسلمين مقاتلتهم وقاتلهم فلا حرم عليهم  
 اسرهم لم تملكهم بالاسر فيقولوا احرارا مجتازا اذا طلبوا الذمة من المسلمين  
 فقد قاتلهم الامام فظفر عليهم فسمهم فانهم لا يردون احرارا فوضع عليهم الجزية  
 لان هناك سألوا البقاء على الكفر والكفر سبب لاجل القتل السبي في الاسلام  
 فالامام انما سألهم في موضع يسع فيه جنتها والاى فقد حكمه وجاز سببه  
 فلا بردا ما سألوا الكف من الامام يسلموا والاسلام عاصم فخره السبي بها  
 اقوى واكد ولا يسع فيه جنتها والاى وقد خطا فعليه ان يرجع عن خطا فيهم  
 احرار اذ كانت علة ان الغنص الى الاسلام معتبر حقيقة الاسلام والمسلم حقيقة  
 ان حارب المسلم لا يسبي فلهذا لا تصد الاسلام واما الغنص الى الذمة  
 بحقيقة الذمة والذي حقيقة ان حارب المسلمين في ذمة مستغنة بسبي يترق

فلهذا اذا اعتبر الغنص حقيقة  
 باب ما يصدق فيه المسلم على اسلام الكافر

اذا سبي المسلمون سبيك من الروم فشهد رجل من المسلمين حرا وعبد ومجروح  
 في قذف او اراه من المسلمين حرة او ذمة بعد ان يكون السبا به رضى ان يها  
 الاسير من المشركين اسلم قبل ان يموت ووصف السبا به اسلامه صلى عليه وسلم  
 واستغفر له لان الصلاة على الميت من امور الدين وقول الواحد العدل في  
 امور الدين مقبول كما يقبل في الاخبار عن طهارة المايه ونجاسة الكافر  
 في المال رمضان وكما يقبل في رواية الاخبار عن الرسول صلى الله عليه وسلم  
 عليه ما روى عن سعد بن دى لعهوات رسول الله صلى الله عليه وسلم استغفر  
 للنبي صلى الله عليه وآله حين اياه جعفر بن ابى طالب رضى الله عنه فاجزه  
 قد صدق به ثم قال في الكتاب ووصف السبا به اسلامه قال هذا معنى وجوب  
 ان كان السبا به فقهها الاستيفار ليجرى على ايها انه اسلم قبل ان يموت  
 كان جامدا لانه ينبغي ان يستغفر فان قتل السبا به ووصف اسلامه عليه  
 القدر المفروض جازت شهادته ولو كان جيا فشهد له انه اسلم قبل ان  
 يوسر لم يكن غايته شهادة الواحد حتى يشهد مسلمان تجوز شهادتهما في الحقوق  
 وذكر في الباب الذي يلية ان الامام اذا فتح حصنا فشهد رجل مسلم عدالة  
 كان حربيا فاسلم قبل ان يوسر قال ان شهد قبل ان يقسم او يباع فقبل شهادته  
 وان شهد بعد ما قسم او يباع فقبل شهادته فقد قسم الجواب ثم اطلق  
 الجواب بهما فمنهم من قال ما ذكره من محمد بن علي انه يشهد بعد القسم او يباع  
 فلا يقبل شهادته فاما اذا شهد قبل القسم او قبل البيع فقبل شهادته على هذا  
 صارت المسألة ان على رواية واحدة وان كانت تكون نفي الاولى وكان  
 ابو بكر بن عيسى رحمه الله يقول في المسألة اختلاف روايتين في هذا الباب  
 اذا شهد واحد على انه اسلم قبل القسم لا يقبل شهادته وفي الباب الثاني اذا  
 شهد واحد يقبل الوجه فيه وهو انه بالامر حيث فيه حتى الثابتين وفي قول شهادته  
 ابطال حتى الثابتين فلا يبطل الا بالسبب الذي يبطل بها الحق في الاحكام كما  
 يقول في الشهادة الغاية على استئصال الصبي انها مقبولة في حق الصلاة على الصبي



في قولهم جميعا غير مقنونة في حق التوريب عند أبي حنيفة رحمه الله كذا بهما في  
 قول الواحد في حق الصلوة على الميت ولا يقبل في ابطال الاسر ووجه الرد  
 الاخرى انه وان ثبت فيه حق المسلمين بالاسر فليس بجعل اصل صلاته  
 فيه لجماعة المسلمين فهو بينهما وانه ليس يبطل حقا خاصا بل جعل  
 بمنزلة الشهادة في امر من امور الدين يقبل اذ عرفة الاسترقاق من امور الدين  
 بخلاف ما بعد القسمة لانه يبطل كالحا صا بل جعل مقبولا في ذلك لا يقبل  
 في الاحكام من شهادته رجلين او رجل واحد من ذلك قول هذا الرجل لا يكون  
 اقل حال من ابيهما ولو كان عليه سيما المسلمين لا يجعل فيما يقول المعتمد  
 واما الفاسق فلا يقبل شهادته في مثل هذا ولا يصلي عليه ولا يستغفر له لانه يورث  
 بالثبوت في نيابة وان كان في امر من امور الدين وهذا فصل في بيان حفظ  
 ذكر الطحاوي في مختصره ان الواحد اذا شهد بروية جلاله بصلاته يقبل وعمله  
 يصوم وان كان فاسقا لا يخطأ من هذه الشهادة فلا يكون متروكا يقبل  
 وقد روي عن ابي يوسف رحمه الله لو ان رجلا سلم في ارض الحرب ولا يعلم  
 ان عليه الصوم والصلوة فاجزه مسلم ان عليك الصوم والصلوة كان عليه  
 ان يصوم وان كان المتخبر فاسقا

### باب يصدق فيه المسلم في دار الحرب وما لا يصدق فيه

قال محمد رحمه الله اذا دخل المسلم دار الحرب بامان او كان فيهم سيرا او اسلم  
 في دار الحرب وقد كان من اهل الحرب فوجهه المسلمون في دار الحرب معه  
 رجال ونساء عبيدا واما ما يشرتهم من اهل الحرب ولا يعلم  
 ذلك لا يقوله فان صدقه الرجال والنساء قال فهم رقيقه كما قال وذلك  
 لان الامان بالامان اعني حال من الامان بالاسنيان ولان واحد من  
 اهل الخصم آمنه الامان على نفسه واما ما يشرتهم من اهل الحرب ولا يعلم  
 انهم عبيدا وعبيدا واما ما صدقه بذلك كان امانا بجميع ما قال فلهما  
 والمعنى انهم لا صدقه فقد ظهر له اليه فيهم لان قضى بانظر من يوثق اليه  
 العبد والامة ان يكونا بحضرة بجدة وانه قد وجدت هذه الصفة ههنا فكانوا  
 ملكا له ملك المسلم لا يسي ولا ينعيم وان كذبوه بما قال فهم في جهنم لا ينعم

لما جده وادعاه لم يصبر واني يده فقد دحasia لا دليل عليه من مد ولا  
 غيره فلم يصدق واذا لم يصدق فهو لا راد عهدهم ولا امان لهم فينبون  
 ولا شيء لهذا المسلم من المسلم معهم ولكنهم يحسبون واما ما يشرتهم من اهل الحرب  
 من ان الاسير اذا الحرب بالجد فانه لا حق له الا ان يغلقا فانه يصبر سرهم  
 وان صدق بعضهم وكذا بعضهم فله من صدقة عبيده واما الذين كذبوه  
 في لان البعض معتبرا بكل فالكل لو صدقه كانوا عبيدا فله البعض اذا  
 صدقه وكذا ذلك ما وجد في يده من مال دارهم او دياره وكتاب وتقرقال  
 به الى اصبته واجرت في هذه البلاد فاقول قوله لما قلنا ان اليد دليل الملك  
 في الحرب الذي من على ما في هذا الاولي ولو وجد المسلمون في دار الحرب سيرا  
 او سلا من اسلم من اهل الحرب وقد وجد معه شيء من الدارهم  
 والدارهم وسبي من الرجال والنساء وذلك ليس في يده ولا يدري انه في يده  
 او لا فادعي انه له صدق بذلك الرجال والنساء فانه لا يصدق على شيء من هذا  
 وذلك جميعه في المسلمين الذين اصابوه لان المسلمين لا وجد دهم قد صدقوا  
 لهم في الظاهر فلا يصدق المدعي بغير دليل فان قام البينة على ان ذلك له  
 او ان قام البينة ان ذلك في يده يوم افتح الحصن او قام البينة ان المنزل  
 الذي وجد ذلك فيه منزله قبيلت بنية ويرد ذلك كله اليه لان السات  
 بالبينة كانت بت بالمعاشة ولو كان الكل في يده وصدقه بذلك كان  
 قوله ولم يصري من ذلك فيا كذا اذا ثبت ذلك بالبينة ثم هذا الجواب  
 يستقيم في المسلم من الاسير على قول الكل فاما في الذي اسلم من اهل الحرب  
 فان شهدوا ان ذلك كله في يده يوم فتح الحصن فلهما يستقيم الجواب  
 على قول الكل انه يرد المال اليه اما اذا شهدوا انه في دار الحرب الذي ذكر  
 انه يرد اليه على قول محمد رحمه الله فاما على قول ابي حنيفة رحمه الله فلهما لا يستقيم  
 ويكون في لان المذهب عند ابي حنيفة رحمه الله ان كل ما كان ملكا له فهو في  
 يده غيره من اهل الحرب ولم يترق انه في يده المسلم يكون فيا عند محمد رحمه  
 لا يكون فيا فيكون كمال الحرب المسلم من واهل لم يترق انه في يده المسلم  
 وان عرف انه ملكه البينة فيكون فيا عند ابي حنيفة رحمه الله وعند محمد رحمه الله  
 لا يكون فيا فان شهدوا ان هؤلاء الرجال والنساء كانوا في يدهم حين فتح



او في منزله ولم يشهدوا نهم عبده ارا ما دم يكره ان يكونوا عبدا له او ابا  
 وقالوا كن احرارا كان نيا للمسلمين لانهم لم يستوالا بمجد ولبيد اليه في  
 بني ادم لا يدل على انه مملوك وهي ذالة على الملك الذي اليه بعد ما ثبت  
 كونه مملوكا له فانه ذكر في الجائع الصغير اذا كان في يد رجل صبي صغير بعد  
 نفسه او رجل بالغ فزعم ذو البداة عبده وقال العبي ان امر الامل فيقول  
 قول العبي انه حر ولو اقرنه عبده ولكنه قال انما عند فلان رجل اخر غير ذي اليد  
 و فلان يدعي فيقول قول الذي العبد في يده وكذلك ذكر حقيقة كل شيء  
 راس في يد غيرك وسعيت ان تشهد بالملك له ما خلا العبد الا انه اذا  
 لم يدل اليه على الملك كان القول قولهم انا احرار وصاروا في المسلمين ولا  
 يقبل في هذا الاسماء العدة العدل من المسلمين لان هذه الشهادة تبطل  
 حتى الاستغناء على المسلمين فلا يقبل الا شهادة المسلمين لان هذه الشهادة  
 ولذلك الذي يوجد في دار الحرب متبائنا او سيرا فيدعي مثل يدعي المسلم  
 فهو بمنزلة المسلم في جميع ما وصفت لك لان ما له معصوم عن الاستغناء  
 ولان المسلم والدمي وجد المسلمون معه فارة في دار الحرب فسالوه عنها  
 فقال هذه احرار في تزوجتها في دار الحرب وصدقة المارة فهي امراته لانها نصيب  
 على السكاح والسكاح يثبت بالتصادق والمارة في صدقة السكاح او كذبة لان  
 تزويجه لو كان ظاهرا عينا لم يحصها عن السبي واذا لم يكن ظاهرا ادلى  
 يكون تزويجه انا لها لان زوجه في دار الحرب ولا تصح لها بالان في  
 دار الحرب لم يجز انما على المسلمين كذا ههنا فان كان معها اولاد وصغار  
 فقال هؤلاء اولادي منها وصدقة المارة بذلك فلا دلا و احرار لا يسل  
 عليهم فان كان الاب مسلما والاولاد مسلمون باسلامه وان كان ذميا  
 فهم ذميون بدمته لان الاولاد والدين في يد ما في بد الزوج واذا ثبت  
 للزوج كان القول قوله فيما في يده فيكون حلالا وله من الدين قوين لان  
 الاب حر مسلم او ذمي والمارة وان كانت حرة فهي حرة الى ان ظهر المسلمون  
 عليها واذا دلت كان الولد حرا مسلما متبعا لابويه واحر المسلم لا يترق  
 وان كانت حرة في دما في بطنها في المسلمين الذين اصابوا لان الولد  
 ما دام في بطنها فهو من اجرائها ثم اذا صارت هي نيا فالولد الذي يورثها

اولى فان كان ابوہ مسلما كان مسلما لان الولد يتبع خیرا لا یترک دینا  
الا ان الاسلام لا یثبت فی الرق والسبی فیکون عبدا لمن اصابه ان کان  
ذمیا فهو ذمی ایضا وان كانت الامة معروفة انہا فی ید المسلم الذمی  
او وحدها المسلمون فی یدہ و معها اولاد وصغار فقال المسلم الذمی ہذا  
امرأتی و ہولاء ولدی و کذبہما با قال و قالت ہولاء ولدی ولست تزوجہ  
فان النکاح لا یثبت لکذبہما والقیاس ان الاولاد فی یدہا المسلمین فی  
الاستحسان الاولاد اولاد المسلم الذمی او الراسخ علیہم والمراۃ فی  
وجہ القیاس ان الاولاد فی حجر الذمی یدہا و اذا لم یثبت النکاح لا یثبت لہ  
بدعی الاولاد والذین فی یدہا فلا یصدق وجہ الاستحسان وهو ان عرفہ  
المراۃ فی یدہ و کونہا فی یدہ یوجب کون الاولاد فی یدہ و اذا صاروا فی یدہ  
کان القول قولہ فی حرۃ الاولاد والنسب و کان یکذبہا بمیزانہ یصدقہا  
مراکحہ اوسع واسهل الا ترى ان العبد المادون لہ فی التجارۃ اذا کان فی  
یدہ صبی صغیر فقال ہذا القبط النقطۃ قبل تولدہ و کان حرّا وان کان العبد  
لا یملک حرۃ و اعتقہ وما ذلک الا لیسعہ امر حرۃ ولوادقہا انہا ام ولدہ  
وان ہولاء ولدہ سنہا وہی معروفة انہا فی ید المسلم و اکرت و ذلک فانہا  
فی المسلمین لما قلنا ان البیضاء غیر دالہ علی الرق الا ترى انہ لو ادعی انہا  
و اکرت ہی کان القول قولہا انہا حرۃ و کانت فی ذلک اذا اکرت  
امومیۃ الولد والا والاولادہ او الراسخ علیہم فی الاستحسان لان  
یدہ علی الاولاد والذین فی یدہا نبۃ فکان القول قولہ فیہم وان صدقہ انہا  
ام ولدہ فی القول قول المسلم ولا یكون فیہ الاولاد او الراسخ علیہم و لم  
یکن فیہ فان لم یکن فیہ ید المسلم ولا الذمی ولا یدری اکانت فی یدہ اولم  
یکن فقال ہذا زوجتی ا و ام ولدی و ہذا الولد الذمی فی یدہ ولدی فان اکرت  
بذلک کان ولدہ و ثبت نسب الولد کا نوا او الراسخ علیہم لان الاولاد  
محتاجون الی بوث النسب فثبت النسب بقصد یقوی البیضاء و ثبت  
النسب فہم مسلمون او ذمیون ولا یترقبون فاما المراۃ فاذا ادعی النکاح  
کانت فیہ لان النکاح الظاہر لا ینسخ السبی ولا ینتفیق فہما اولی دلائل  
اکرت انہا ام ولدہ کانت ام ولدہ لاسبیل علیہا فی الاستحسان لان



امونية الولد ثبت تنبأ للنسب وان كذبته بما قال كانت المرأة دولة  
قبا للمسلمين لانه دعي وليس فيها وفي اولاد لم يطاهرة وذا ليد كذبته  
ذلك قد يقبل دعواه بغير دليل كما لا يقبل اذا دعت الدعوى هذه الصفة في  
دار الاسلام الا ان يقيم البينة على ما ادعى والاولاد احرار وكان الحرام  
ولله وكون الزوجة قبالا ان كانت بالبينة كانت بت محانية وان قام  
البينة ان ذلك كان في يده او في منزله يوم ظهر عليه كان الجواب الجواب  
فيما اذا عرف منها في يده بغير بينة سؤر فاح صدقة صار تمام ولله الاولاد  
ما يتوا النسب منه احرار لا سبيل عليهم واما الزوجة تكون قبالا وان كذبته قبالا  
احرار وهي لا تقير لم ولله لان الرق لا يثبت بمجرد البسح الا سكارا واذا جبر  
يد المسلم الذي وصفت لك رجل او امرأة فقال هذا عذري اذ امتي حيت من  
دار الاسلام وصدق بذلك العبد والامة فهو مصدق على ما قال لانه لو قال  
اشترى منهم من دار الحرب وصدقه في ذلك يصدق فقال يصدق منها  
ولذلك الذي يصدق في ذلك لانه ياب دعي المسلم في عهدة والافان كان  
في بصد بها امرأة كبيرة فقال بده امر في حيت بها من دار الاسلام وصدقة  
المرأة بذلك فهو مصدق في ذلك ولا سبيل عليها لان قرار الرجل جابر  
بربع بالمرأة والاب والابن ومولى السقاة فعمل قراره بانه امر في قبيل  
النكاح بتصادقهما وكذلك لو كان مع احدهما امرأة كبيرة فقال بده امر  
او امر او اختي او اختي اذات رحم محرم منى وصدقة بذلك فهو حرة لا سبيل  
عليها اما اذا قال بده بنتي فقال بالنسب قد ثبت نصارت كالابنة للمؤنة  
واما في ذوات الرحم المحرم فالقرابة التي لا يدعي لا يثبت لو كانت الدعوى  
في دار الاسلام فلذلك لا يثبت اذا كانت الدعوى في دار الحرب لا يقبل  
قوله منهن لان الحرة لو استمن على نفسه ومارفج الى دار الاسلام فقال  
اخوتي وعامي وحالي قبل قوله منهن وصدق انما تنبأ للمال انما ينز  
لا يخرج الى دار الاسلام الا بحكم فلذلك يقبل قول الذي المسلم فيمن في  
دار الحرب ويجعل متعالة في الخروج الى دار الاسلام لما ان الظاهر من  
لا يخرج من نفسه اذا كان مع احدهما رجل كبير فقال هذا ابني او بنتي فقال  
هذا ابني فصدقه الرجل بذلك فهو لا سبيل عليه لان الابوة والبنة ثبت

بتصادقهما لما ثبت ان قرار الرجل بالابن وبالاب جاز في دار الاسلام  
فلذا في دار الحرب واذا ثبت النسب ثبت الحرة بتصادق ولا يثبت لما قال  
هذا اختي او عمي وحالي او رجل من المسلمين دخل معي او كان مع امرأة فقال بده  
امرأة من المسلمين او من اهل الذمة وصدقت معي فان كان مسلما صدق على  
ذلك كله ان صدقه بذلك الذي معه وان كان الرجل الذي يقول به المسلمين  
ذميا لم يصدق لان الذي المستمن لم يخرج برجال الى دار الحرب وقال  
هو لا اخوتي وعامي لم يقبل قوله فيهم ولم يكونوا تنبأ له في الامان ولا يقبل قوله  
من حيث الشهادة لانه شهدا في امر من امور الدين ولا يقبل شهدا في امر من امور الدين  
في امور دين الا ترى ان الاخير نجا ستمه لما لم يقبل خبره كذا هنا فان قال  
المسلم انه عمي او رجل من المسلمين دخل معي فشهدا منه في امر من امور الدين  
وقول الواحد في امور الدين حجة فان كان الرجل الذي مع الذي يدعي الاسلام  
وعليه علامات المسلمين وباسمهم وبيتهم صدق انه مسلم ولم يكن في لانه  
يقبل قول الرجل انه مسلم اذا كان عدلا عليه علامات الاسلام ووقع في  
الغيب انه مسلم فاذا كان مع الشبان الذي ادعى ان يصدق قال ان  
كان الذي مع الذي لم يدع الاسلام ولكنه ادعى انه ذمة للمسلمين وصدق  
الذي ما قال لا يصدق لان قول الذي في امر من امور الدين لا يقبل وان كان  
عدلا الا ان يكون لاهل الذمة نزي وليس بخبر ذي اهل الحرب او كان الرجل  
والظن انه من اهل الذمة حتى سبيله لما قلنا ان هذا امر من امور الدين وكذلك  
العبد المسلم اذا كان عدلا ثبت شهدا في امر من امور الدين وقول  
العبد في امور الدين مقبول كما يقبل في المال مضاف وفي رواية الا خاف ذلك  
لو ان رجلا مسلما عدلا شهد لبعضهم انه كان خويا فاسلم وادعى الحربي ذلك  
ولم يكن عليه سبيل المسلمين صدق المسلم على ذلك وحسب سبيل الا سبيل اذالم  
بحرفه قسمة ولا بيع فاذا جرى فيه قسمة وبيع لم يصدق على ذلك لانه  
قبل القسمة هي شهدا على امر من امور الدين يقبل قوله وبعد القسمة فيه بطل  
ملك المسلم فلا يثبت ملكه لا بشهادة رجلين وكل من صدق في المسلم المعروف  
او الذي المعروف فالرجل اذا كان عليه سبيل المسلمين ولا يعرف انه مسلم  
يصدق فيه يعني فيما في يده من الاموال والرقب لانه اذا حكم باسلامه سبيل



صا وميزة المسلم المعروف الا ترى انه يصلي عليه اذ مات ولا يجزى  
عليه سبي كالمسلم كذا يجعل كالمسلم المعروف وكل شيء صدق فيه الذي  
المعروف كالمسلم المعروف مصدق فيه وان كان غير عدل لان الذي  
العدل لا يكون اعلا حال من المسلم الذي ليس بعدل الا ترى ان الذي العدل  
لو اخبر بغيره الما لا يقبل كما لا يقبل قول الفاسق ثم لا صدق فيه الذي العدل  
فلان يصدق المسلم الذي ليس بعدل اولى وكل شيء مما وصف لك لا يصدق  
فيه المسلم الا ان يكون عدلا فان الذي لا يصدق فيه وان كان عدلا حتى لو  
شهد الفاسق ان هذا الحربي مسلم قبل ان يوسم بصدق فيه فانه في وان كان عدلا  
لا يصدق لان المسلم الفاسق اعلا حال من الذي ولو ان مسلما دخل دار  
بابان وكان اسيرا فيهم او سلم رجل منهم فظهر المسلمون على بعض تلك الكهول  
وفي بده رجال وقت فقال هو لا ربي وبني وعما في وخالاتي وجدتهم في  
دار الحرب ولم يسلوهم في ولا يكون ضمة اياهم اليه اما لهم لان هو لا يسلو  
يتبع له في الاسلام فلم يصيروا مسلمين باسلامه فبقوا اهل حرب لان لهم  
ولو ثبت لهم الا ان ثبت بالضم الى نفسه ولو صرح لهم بالان لا يجوز  
فالضم اولى فاما الولد الصغير فان كان مسلما فهو مسلم متكلا لا يجزى عليه سبي  
وان كان ذميا فهو ذمي متكلا لا يجزى عليه سبي لانه بالضم صار متكلا فان قال  
المسلم وجدتهم اسرا في ايدي اهل الحرب وهم مسلمون وليس عليهم سبي المسلمين  
فان كان المسلم عدلا حرا او عبدا فهو مصدق وان كان غير عدل من المسلمين  
او ذميا غير عدل لم يصدق على شيء من ذلك بخلاف ما اذا قال جئت  
بهم من دار الاسلام فانه يصدق سوار كان فاسقا او ذميا والعرف بينهما  
انه لما قال وجدتهم اسرا في ايدي المشركين فقد اقر ان اهل الحرب جعلهم عبدا  
وهذا منه شهادة لهم بميزة ما لو شهدتهم كانوا حريتين في سلا قبل ان يوسموا  
وهي شهادة على امر من امور الدين فيقبل اذا كان عدلا ولا يقبل اذا كان فاسقا  
او ذميا وهذا المعنى معدوم في اذا قال جئت بهم من دار الاسلام فيصدق  
فيه عدلا كان او فاسقا مسلما كان او ذميا للمعنى الذي بينا واما اولاده  
الصغار لا يكونون ذميا لكونهم متكلا فيكونون اولا يحكم ابيهم لا يقول الفاسق  
المسلم والذي ولا اخذهم المسلمون وليس عليهم سبي ما يعرفون به اسر

ولا حصاب ولا قراة قران فشهد لهم بما ادعوا من ذلك اهل الحرب  
الذين معهم او قوم من اهل الذمة او سنا منون او كتب بذلك اهل الحرب  
الى امام المسلمين لم يقبل شيء من ذلك وكانوا فيا لان هذه شهادة  
على امور الدين وفيه ابطال حق المسلمين وذلك مرد فان جار من ذلك  
امر مشهور معروف يشهد عليه القوم من اهل الحرب فتقع في قلوب المسلمين  
انه حق فالقوم احرار لان الاسهاد كحق القوم موجب من العلم اكثر مما وجبه  
السبب والعلامة لان العلوم منهم لا يواطون على الكذب والسبب قد يختلف  
ثم بالسبب يحكم بكونهم مسلمين في الشهادة اولى لا ترى ان مسلما عيبا لو نزل  
في قوم من المسلمين واخبرهم ان فلان بن فلان الفلاني لم يسع احد من القوم  
ان يشهد له على نفسه لقوله وان كان معارضة قوم من اهل الذمة في خبرا  
بذلك حتى صار مشهورا ووقع في قلوب اهل المحلة انهم صادقون وسع  
اهل المحلة ان يشهدوا على نفسه لاشهادا ووقع بخبر اهل الذمة فكذا الاسلام  
اذا اشتهر بقولهم حكم باسلامهم ولو ان قوما من اهل الحرب سبهم المسلمون  
وليس عليهم سبي اهل الاسلام ولا اهل الذمة فادعوا انهم مسلمون واهل ذمة  
فلم يصدقوا به لك اذ لم يدعوا ذلك حتى اخرجهم الامام الى دار الام فلم يقسمهم  
ولم يجمعهم حتى شهد رجل من المسلمين عدل على بعضهم انه مسلم وانه رجل  
اهل الذمة صدق وحلي سبيله فشهادته في دار الاسلام وفي دار الحرب سلوة  
لان نفس الاخراج الى دار الاسلام لا يجعله ملكا لرجل خاص بل يملك ذلك  
الحق ان بناء العام بالاشهادا وقعت على اسلامه والحق فيه للبيعة فيقبل في  
بايعهم الامام او قسمهم ثم ان رجلا من المسلمين شهد لبعضهم انه مسلم او ذمي  
لم يقبل شهادته لانه صادر ملكا خاصا لرجل منهم فلا يبطل ملكه بالاشهادا  
وقد ذكرنا في باب الذي قبله خلافا رؤيتين واذا شهد بعد البيع او  
بعد القسمة بطل البيع والقسمة لانه ظهر ان البيع والقسمة جرى فيه وهو فاسق  
بابطال فان نوق المسلمون عوض ذلك الذي وقع في سهمه فقيمة ميراث  
وعوض الشئ مثل الثمن من ميراث المال لانه استحق نصيبه ولا يقبل في هذا  
شهادة اهل الذمة وان كان الذي استراه ذميا لان هذه شهادة الا ترى  
انها لو قبلت لرجع الشئ في ميراث المال ولان رجلا اخذ المسلمون وهو



من اهل الحرب فادعى ان رجلا من المسلمين منه وهو في الخصم قبل ان  
 يوجه فسل ذلك المسلم عا دعى من الامان فاقرا انه آمن لم يصدق على ذلك  
 حتى يشهد رجلا من مسلمين غير الذي امنه لان الذي امنه يشهد على فعل  
 نفسه وهو العقد الذي عقده فقله مردود دعى مجرد دعى الجرحى فلا يصدق  
 بخلاف ما اذا شهد مسلم انه اسلم قبل ان يورثه فانه يقبل ويحكي بسببه واما اذا  
 شهد رجل مسلم عدل غير الذي امنه على الامان لا يقبل وجه الفرق في ذلك  
 وهو ان الامان لا يخرج من ان يكون حيا فان الجرحى وان اقر فهو جرحى من  
 اهل داره لانه اعترض عا ومن يمنع حكم هذا السبب وبطله فلا يبطل حكم السبب  
 الا بشهادة رجلين فاما الاسلام يخرج من ان يكون من اهل الحرب فلما  
 ادعى انه مسلم فقد انكر سبب الرق فيه وكونه من اهل الحرب وشهادته  
 انه من اهل دار الاسلام شهادة على امر الدين فيقبل فيه قول الواحد فان  
 شهد جماعة وهم عبيد ومحمد ودون في قذف وهم عدول لا يمتنع من شهادتهم  
 لان الجماعة الكبيرة لا يتوهم فيهم نواظهم على الكذب لانهم لو اجتمعوا على ذلك  
 لغشوا شهادتهم فقول الجماعة بوجوب العلم في قلوب الناس فيحكم به كما حكم بالسبب  
 بوجوب العلم انه مسلم فاذا قسم او بيع لا يقبل الا بشهادة رجلين لا مرفق  
 واذا وجد المسلمون رجلا من اهل الحرب في دار الحرب ليس عليه السبب لا  
 سيما اهل الذمة فقال انما رجل ذمي وشهد له رجل مسلم عدل انه مسلم كان الرجل  
 الماخوذ في ولم يمتن مسدا ولا ذميا لان ما ادعاه الماخوذ لم يشهد به السادة  
 يشهد به الشاهد فذلك لا يقبل اخذ ولو شهد له المسلم العدل انه ذمي وقال الماخوذ  
 انما رجل مسلم ولست كما قال السادة القياس انه في المسلمين ذمي الاستحسان  
 اجله مسدا وجه العيبين هما اختلاف في السبب ولم يثبت فيكون في السبب  
 الفصل الاول وجه الاستحسان ان التوفيق ممكن بين الدعوى الشهادة لان الذي  
 قد سلم بعد الذمة فجعل كانه كان ذميا كما يشهد به السادة ثم اسلم في الحال  
 فلما كان التوفيق ممكن توفيقا في الفصل الاول التوفيق غير ممكن لان بعد الاسلام  
 لا يكون ذمة فاعية الشكائب في السبب ولان في الاسلام ذمة وراثة  
 الذمة هي العهد قال النبي صلى الله عليه وسلم من اخذ ذمة مسلم كان عليه كذا  
 وكذا عن دار الاسلام على الذمتين فالتب بيشهد ببعض ما ادعاه فيقبل شهادته

١١٢٩

بمقدار ما شهد في المال كذا جهنم يثبت شهادته بالذمة فهو ذكركم حكم سبب  
 باقراره ولو قال انما ذمي ولست بمسلم وشهد شاهدان عدلان مسلمان  
 انه مسلم جعلته مسلما لان الاسلام يثبت بشهادة الشهود فوجوده بعد  
 ثبت كره منه فان اسلم فهو حر وان لم يرجع الى الاسلام قبل ولان رجلا  
 من المسلمين اخذ في دار الحرب ومنعه بغير غنم وركب بسوقها فوفى فقال  
 هذا كله لي وهو لا اجازي قوم من اهل الذمة دخلوا معي من دار الاسلام وصدقه  
 بما قال فاقول فيه قوله ولا يسئل عدي لان هذه السائمة في ايدي القوم والقوم  
 لما صدقوه واقرها انهم في يد هذا المسلم وما في ايديهم من السائمة في يده وقد  
 ذكرنا ان المسلم المستمن اذا ادعى ان في يده له صدقة في ذلك وان  
 كذب الذي ذلك في ايديهم فقلوا نحن ذمة كما قال وجميع ما في ايدينا فقلوا  
 قولهم وهم ذمة وذلك لان المسلم قد شهد لهم بالذمة فثبت الذمة بشهادته  
 وقد انكره انا حاره ولم نصبر ما في ايديهم من السائمة في يد المسلم فكلوا السائمة  
 لهم ولو قال المسلم المعروف هو لاء الدين يسوقون السائمة قوم مثل  
 الحرب استجرهم يسوقونها وهي كلها لي وصدقه بذلك الذين معهم  
 ولا تعرف ان ذلك في يده الا بقولهم فجميع البقرة والغنم في ولا يصدق  
 على شيء من ذلك لان الاجراء لا يصحرون اثنين بعقد الاجارة لان  
 الامان لا يثبت لهم لوصح لهم بالامان في دار الحرب فبعقد الاجارة  
 اولى فصاروا قيا للمسلمين والسائمة التي في ايديهم نصيب في محرم فان  
 كان يعلم ان ذلك كله في يده فدفعه اليهم بشهادة رجلين فهو له لا يريده  
 اذا عرف انها ثابته فصار كانه في يد هذا المسلم والمسلم لا ينعيم فانه  
 يده لا ينعيم ايضا والدين يسوقون ذلك للمسلمين وان علم انهم اطراره  
 لان الامان لا يثبت لهم في دار الحرب فان اخرجهم الى دار الاسلام  
 صاروا آمنين لان صريح الامان يثبت من المسلمين في دار الاسلام فذلك

بعقد الاجارة واثمة اعلم  
**باب الدخا الى الاسلام**

ثم يذكر في الباب في حجة الشيخ قال محمد رحمه الله لان قوما من اهل الحرب



بلغهم الاسلام ولم يدروا كيف هو فغزاهم المسلمون فدعوا الي ان يسلموا  
بي الامير الذي على المسلمين ان يجيبهم حتى قاتلهم وظهر عليهم فانه ينبغي ان  
يعرض عليهم الاسلام فان اسلموا على سبيلهم وسلم لهم مولاهم وذراريهم  
اضربهم لان القتال شرع لاجل الاسلام على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم  
امرت ان اقاتل من سخط حتى يقولوا لا اله الا الله وهو لا يملك ان يسلموا  
فقد رغبوا فيه فكان يجب على الامام ان يصف لهم الاسلام قبل المقاتلة  
حتى يسلموا فاقامهم ولم يصف لهم الاسلام فخطا فيه فلهذا ان يرجع  
عن خطايه فيعرض عليهم الاسلام فان اسلموا صار كما نهم اسلموا قبل المقاتلة  
فيقولوا احرارا كما كانوا وان ابوا ان يسلموا جعلوا ذمة لانهم دعوا في يد المسلمين  
اتين لان قتالهم حرام على الامام لما دعوا الى الاسلام فلا يجوز قتالهم  
ذمة فان خطا الامام في ايامهم وخسهم وقسمهم فانه ينبغي ان يرجع عن  
خطايه فيعرض عليهم الاسلام فخطا لا يستدام ولكنه يرجع عنه فان اسلموا  
على سبيلهم وبطل العتمة فبذلك عاينهم مولاهم وان ابوا الاسلام حازت  
قتلهم ولا يجلبهم ذمة لان الامام لم يثبت صريحا لمبلغهم الامان فلهذا  
انما يثبت الامان جبا بطلبهم الاسلام ولما ابوا فقد ظهر ان طلبهم لم يكن  
رغبة في الاسلام وانما كان لدفع القتال عن انفسهم فلهذا امره قوم لم يبلغهم  
الدعوة غزاهم المسلمون ولم يطلبوا من الاسلام فيعرض الاسلام عليهم فان  
اسلموا فهم احرار وان ابوا الاسلام جعلوا ذمة فان قسمهم الامام حازت  
قسمته لما ان الموضع الاجتهاد في نعم اهل حرب فان حوّل الامام فضلها  
قبل ان يعرض عليهم الاسلام فلا تنسب عليه لانه قتلهم وهم اهل حرب لانهم  
كما لو اسلموا فقاموا من المشركين فادال امام قتلهم ففعلوا الحسن نسلم لم يكن  
للامام ان يعينهم حتى يعرض عليهم الاسلام فان قتلهم قبل ان يعرض عليهم  
الاسلام لم يكن عليه في قتلهم شيء الا انه اساء في صنع ولو قتلهم بعد اسلموا  
فان كان قتلهم بعد ما خرجوا الى دار الاسلام ضمن قتلهم فيكون قاتلهم  
اصابهم لانه يقوم بالاحراز الاسلام الا انه يسقط الفحص لاجل الشهادة  
لانه قتل عن رضى واجتهاد ولم يقتل جواجا فان قتلهم في دار الحرب لم يكن عليهم  
ضمان فيهم للمسلمين لان المقوم بالاحراز الاسلام ولم يوجد دلالات

المشركين الذين حاصروهم المسلمون ودعوا الى الاسلام فاجابهم الامام  
الى ذلك فقالوا انظروا يوما او يومين او ثلاثة فذلك الى الامام  
شأنه انظرهم وان شاء لم ينظرهم لان المدد اذا استنظر من الامام نظر  
الامام فلهذا ادلى وان لم ينظرهم حتى قاتلهم فظهر عليهم وسباههم وحسبهم  
وقسمهم حاز ذلك لان الامام لما اجابهم الى ذلك فقد فعل عليه فاعلموا  
بعد ما اجابهم الامام فالتوا بطهار من قتلهم فجاز الامام قتلهم بخلاف  
الفضل الاول فانهم طلبوا امتا به حقن دماهم ومولاهم في الحال من  
من غير استئصال في التقيصير جاز من جهة الامام فعلى الامام ان يرجع عما  
وبردهم احرارا وان كان القوم قد عرض عليهم الامم ودعوا الى ان يدعوا  
فما اجابهم المسلمون وحاصروهم قالوا لهم نحن نسلم فاعضوا عننا الاسلام  
حتى نجيبكم اليه فان الامام ينبغي ان يفعل ذلك لانهم ربما يسلمون فلهذا  
مؤنة القتال فان ابى المسلمون وامرهم ان يفعلوا ذلك وقاتلهم لم يكن  
قبل ان يسلموا فهذا حاصره لانهم قد دعوا الى الاسلام فاذ لم يسلموا فالتقيصير  
جاء من قتلهم فلم يجرم قتلهم وسبهم بتقيصير من جهتهم بخلاف ما تقدم لانهم لم  
يعرفوا الاسلام من قبل فلا يمكن ان يسلموا من غير عرض ولان قوام المسلمين  
كانوا في فاصلة من الارض لم يبلغهم الاسلام ولم يدعوا اليه لا ينبغي للمسلمين  
ان يقاتلهم حتى يدعوا اليهم الى الاسلام لما روينا من الحديث ولا نهم لا يدرون  
لما ذابقوا قتلهم ولو علموا انهم يقتلون لاجل الاسلام وبما ينفذ دون الاسلام  
فان قاتل المسلمون المشركين فظهر عليهم فقد خطا للمسلمين لما قاتلوا  
عليهم الدعا الى الاسلام فربما ينفذ دون الاسلام فان اسلموا على سبيلهم  
وردموا لهم وان ابوا الاسلام جعلهم ذمة بودون الخراج ولم ردهم حرا بعد  
ظهر لما مر ان القتال في هذه الحالة حرام على الامام فصاروا في عتمة فلا يجوز  
فان راي الامام قسمتهم وقتل قاتلهم ففعل ثم رفع ذلك الى حاكم اخر يرى  
صنع باطلا احار ما صنع لان الامام حكم فيهم بالقتل في موضع الاجتهاد لان  
اعل حرب ففقد حكمه فلا ينقض بعد ذلك ثم لا يجب ضمان ما قتل عندنا  
ان نفي رجحانه يصح لو بات القتلى قبل الدعوة لانهم متمكون من بني خرايا  
صلوات الله عليهم ففهم الدية الا اننا نقول بانهم اعمد وادينا باطلا وعقود



الدين الباطل كفر فكان كافرا فلا يجب بقتله متى وعذبت فحق ربه  
على القاتل مثل دية المسلم في قول بعضهم وقال بعضهم مثل دية الكافي  
وقال بعضهم يجب مثل دية المجوس لانه قتل الدايته فصار كجاني على ثابته  
اصناف صنف لم يبلغهم الدعوة ولم يسلوا فينبغي للامام ان يبلغهم الدعوة  
فان قتلهم وسبهم قبل الدعوة وراى ذلك صلويا فان ذلك لا ردا  
ان يسلوا وقوم لم يبلغهم الدعوة او بلغتهم الدعوة ولم يعزوا بغيره فسلوا  
المسلمين ان يجزواهم بدينهم فيبايعوهم فليس للامام ان يقاتلهم وباسيرهم  
يعتقهم فان اسروهم ثم عرض عليهم الاسلام فاسلموا فانه بذلك الغنمة وقوم  
قد دعوا الى الاسلام غير مرة وعلموا يدعون اليه فسلوا المسلمين حتى يجيؤهم  
فلا فضل للمسلمين ان يدعواهم فان لم يفعلوا ذلك حتى قاتلوهم واسروهم  
جاء ذلك للمسلمين ولا يردون اوارا لان القربط من جهنم والآن  
قوما من اهل الحرب الذين لم يبلغهم الاسلام ولا الدعوة انوا المسلمين في  
يقاتلونهم فقاتلهم المسلمون بغير دعوة ليدفعوا عن انفسهم فقتلوا منهم  
واخذوا اموالهم فهذا جائز بحسب ذلك ويقسم ببقى بيت من اصحابه  
المسلم لو شرب سبعة على مسلم حل المشهور عليه السيف قتله للدفع عن نفسه  
اولى والمعنى في ذلك انهم لو استغفروا باله تعالى الى الاسلام رجاء باقى السي  
والفضل على قوم المسلمين واموالهم وانفسهم فلا يجب الدعا بخلاف ما اذا كان  
كانوا يعبرون في بلادهم لانهم لا يقاتلون وقتلوا ما يقاتلون لاجل الاسلام  
فلا بد من الدعا الى الاسلام ولان قوما من مشركى العرب من عند الله  
لم يبلغهم الدعوة الا انهم قد سمعوا بالاسلام ولم يذروا ما هو فاعاد عليهم  
نظروا عليهم فللاامان يبرهن عليهم الاسلام فان اسلموا على سبيلهم  
ابوا ان يبايعوا في السجن لان يسلوا ولا يقتلون لانه لا وجه الى  
يضرب عليهم اجرة لقوله عليه السلام لا يجتمع في جزيرة العرب دينان ولا  
وجه الى ان يقتلوا لانهم وقعوا في ايدينا لا على وجه المحاربة فكذلك غير ذلك  
فلم يوجب الا الحبس وانما توا على وجه المحاربة على الكفر لم يجز على ذارهم حتى  
اموالهم مؤرثت لورثتهم لانهم في حكم المستأمنين واموال المستأمنين وذرايعهم  
لا يستغنم فان راى الامام حين ابوا ان يقتلوا فقامت وسيبى الذرية ويقسم

الارصين جازما صنع من ذلك لانهم اهل الحرب ولا امان لهم فكان هذا  
موضع الاجتهاد فاذا فعل ذلك عن اجتهاد جاز ذلك قوم من المرتدين  
الحقوا بامرات فاولادهم اولادهم مات المرتدون وبنوا اولادهم على  
دينهم لا يعزفون الاسلام فليس للمسلمين ان يقاتلهم حتى يدعواهم الى الاسلام  
لانه لم يظهر منهم ابدا الاسلام فان قاتلوهم بغير الدعوة فقتلوا عليهم عرض  
الاسلام فان اسلموا سلمت لهم اموالهم وذرايعهم لانهم غير رعيين عن الاسلام  
فصار كما لو اسلموا قبل الاجتهاد ان ابوا حبسوا لانه لا وجه لجعلهم ذمة لانهم مرتدون  
والمرتدة لا تضرب عليها جنة ولا يقتلون لانهم لم يصفوا الاسلام بانفسهم وان  
راى الامام قتلهم وسبى ذرايعهم فذلك جائز لان الموضع موضع اجتهاد الامام  
اهل حرب وكذلك قوم من مشركى العرب من عبدة الاوثان دعاهم المسلمون  
الى الاسلام فلم يجيبوا له فقاتلوهم فقاتلوا انزل على حكم الله فقاتلوا لانهم  
عليهم الاسلام فان اسلموا فيها وان ابوا اجبروا على الاسلام وحسب الله لا وجه  
لانهم خرجوا على امان ولا وجه لضرب اجرة عليهم لانهم من مشركى العرب ولا وجه  
لردهم الى حصنهم لانه ليس في حكم الله ان يتركوا يعودوا الى دار الحرب فلم يبق  
الا الحبس فمن مات منهم وراثته لانه لانه في حكم المستأمنين وان راى  
امام من ائمة المسلمين ان يقتل من مشركى العرب اجرة جاز ذلك وان كان  
هذا خطأ لان الاجتهاد فيه مدخلا قال الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الا  
ثم قال حتى يعطوا الجزية وليس فيه تضييع ولا ان مشركى العرب والجمع اهل دين  
واحد وان خفف اوائهم وكلهم ذلك ادلا المرتدين اذا راى ان يجعلهم  
جاز ذلك لان الموضع موضع الاجتهاد وكذلك لان راى سبى مشركى  
فقتلهم فقتلهم جاز ذلك وليس لوالى اخوان يبطل ما صنع لان هذا موضع اجتهاد  
فانهم اهل الحرب ولان عذبت فحق رحمة يجوز ستر قاتل مشركى العرب لذلك  
ان نزلوا على حكم الله فراى الامام ان يخيهم ويقسم بفعل ذلك جاز وليس لوالى  
اخوان يبطله لان هذا ما سيع فيه اجتهاد ولاى والله تعالى اعلم

**ما ينبغي للمسلمين من امره ومن يبدون**

قال محمد رحمه الله اذا دخل العسكر من المسلمين ارض الحرب فافترسوا ان المسلمين



قد نوا بعض ارض المسلمين وبعض تغورهم فان خاف اهل العسكر على  
اهل الشغلان لا يطبقوا العدة ولا واجب عليهم ان تغور اليهم لانهم اذا خافوا  
على اهل الشغلان على كل مسلم لغزتهم ودخولهم دار الحرب للعدو فافكر  
فروض الكفاية وفرض العين لا تبرك لفرض الكفاية ولا فائدة ولا نهم لو تغوروا  
الى اهل الحصين يحصل فيسكن قال المسركين ونجاة المسلمين ولو مضوا الى غورهم  
لا يحصل الا قال المسركين فكان الاستغفار اولى وان كانوا لا يخافون على اهل  
الشغلان الكبر الاى منهم ان يقوم منصفون منهم فلا بأس باب مضوا على الشغل  
ولان ما من عسكر يخرجون الى ارض الحرب الا ويؤمنون بالعدو ويؤمنون الى  
بعض تغور المسلمين ومع هذا لا ينفذون عن الخروج فكذلك لا ينفذون عن المضى فيه  
اذا مضوا هذا مودى الى ركن الجهاد واصلا ولا نهم لو مضوا في جهنم كقتل النكاح  
على العدو من جهين فان اهل الشغلان ربما يظفرون بهم انما هم من العدو والعسكر  
كذلك بالدين بقصد دهم وكل ما كانت النكاح بالعدو اكثر فهو فصل وان كانوا  
يخافون على اهل الشغلان ذلك التعريف من المسلمين او كان الكبر الاى ان ذلك  
المسلمين بقصد دهم كانوا في سعة في المضى لما قلنا ان في المضى النكاحية منهم  
وان كان الكبر الاى ان اولئك المسلمين لا ينفذونهم فارجب عليهم ان ينفذوا  
عن غورهم وانما يعمل الكبر الاى ههنا لان فيما ليس فيه دليل ظاهر وجب العلم  
يعمل الكبر الاى والدليل انظر معدوم ههنا ولان عسكر من اهل الاسلام  
دخلوا ارض اهل الحرب متفرقين كل عسكر من ناحية فبلغ احد العسكرين العدو  
تفرقوا فرقتين فاقى فريق منهم كثر من الشغلان فاقى فريق منهم العسكر الا فرقه  
دخلوا منهم وخافوا على الفريقين جميعا ان لم يعينهم فانه ينظر ان كان  
بحال لو تفرقوا فرقتين فذهب فرقة الى العسكر الا فرقه الى الشغلان فطعنوا انهم  
منصفون من عدوهم تفرقوا فرقتين فاقى كل فريق منهم احدى الطائفتين حتى  
يعينهم لان فيه النكاحية بكل عدو ونجاة لكل فريق من المؤمنين وان كانوا لو تفرقوا  
لم يعينوا شيئا فيما يطعنون فانهم لا يتفرقون ولكن ياتون اهل العسكر الذين في  
دار الحرب فيعينونهم لان الخوف عليهم اسد دهم من المدد البعد فان اهل الشغلان  
يعينهم المسلمون او ينجونهم المسلمين والعسكر الذين انما هم العدو في دار الحرب  
لا يعينهم المسلمون ولا يجردون لمجا بنحازون اليه فكان العسكر الا فرقه الى الاعانة

من اهل الشغلان كان الكبر الاى من العسكرين الذين في دار الحرب  
انهم منصفون من عدوهم فافكر اهل الشغلان العسكر لا يجتاجون الى اعانهم  
واهل الشغلان جميعا يجتاجون فيمثل اليهم وان كان الكبر الاى من اهل العسكر  
ان الفريقين جميعا لا ينصفون من عدوهم الا ان اهل العسكر الا فرقه الى  
ارض المسلمين اقرب اهل الشغلان بعد من ارض المسلمين وجب على اهل دار  
العسكر ان يعينوا اهل الشغلان الخوف على اهل الشغلان فان كان الامر  
ان قد استويا في الفريقين فعلى اهل العسكر ان يعينوا اقرب الفريقين  
على عدوهم والله تعالى امر بقتال الاقرب من العدو ويقول تعالى فانك لا تدري  
لو كنتم من الكفار ولا نهم لو اتوا الا اقرب ربا بينهم الا اقرب فبذلك هو  
الا بعد فينصرونهم فيكون فيه النكاحية بالعدو من فان كان لا بعدون  
الخوف عليهم اسد كانوا اولى بالضرورة وان كانوا في القرب منهم على السوء  
او كان الخوف على السوء اولى اهل الشغلان الضرر على المسلمين في ملك  
الشغلان لان فيه هلاك حرم المسلمين وفيه غارة الدين فكان اولى قالوا  
ان عاكر ثلاثة من المسلمين دخلوا ارض العدو وكل فريق منهم ناحية  
فاقى العدو عسكر من ملك العاكر وزكوا العسكران لت فاخبر العسكر  
ان لت كجثة العدو فان كان الكبر الاى من اهل العسكران لت ان  
اهل العسكرين منصفون من العدو ومضوا لان العسكرين لا يجتاجون الى  
الاعانة فان كان الكبر الاى ان احد الفريقين منصف والاخر لا ينصف اتوا  
الفريق الاخر الذي لا ينصف لانه في هذا النكاحية في العدو ونجاة المسلمين  
وان كان الكبر الاى منهم ان الفريقين لا ينصفون من انما هم وان تغوروا  
لم يعينوا شيئا فان كان احد الفريقين اقرب الى دار الاسلام اتوا العسكر  
الاخر لما قلنا وان كان حال العسكرين واحدة اتوا العسكرين وان كان  
العسكران مختلفين وان كان الذين يؤمنهم قليلا والاخر كثيرا بالاقرب  
فلا اقرب ولم ينظر الى القليل والكثير لان حق الاقرب وجب الا اذا كان  
يضر بالمسلمين اضرارا شديدا مخيفة اتوا الكثير لان المصلحة فيه اكثر ودعم وان كان  
الذين يؤمنهم اكثر والا بعدون اقل لا يكون الا بعد اولى بالضرورة لان رب  
قليل منصفون من كثير ورتب كثير لا ينصفون من قليل حق النصر لا يتبع



بالعلم وكثرة وتبليق بالغرب والبعد والله تعالى اعلم

### باب متى يصير الحرج ذميا

قال محمد رحمه الله اذا دخل الحرب دار الاسلام بابان فاشترى ارض فخرج  
فوضع عليه الخراج كان ذميا اعلم بان الحرجي المستامن اذا اشترى دار الاسلام  
ارض عشر وخارج فانه لا يصير ذميا حتى يزرعها فيؤخذ منه عشر وخارج وقال  
بعض الناس يقبض الشراء بصيرة ذميا لانه بالشراء صار ذميا بالمقام في دار الاسلام  
الا اننا نقول لا يصير ذميا لان الشراء قد يكون للتجارة وقد يكون للزراعة  
الا ترى انه لو تزوج ذميا في دار الاسلام لا يصير ذميا ان التزوج للزراعة لا  
لصيرة ذميا لئلا يراى الا من كان اولى باذا اخذ منه صار ذميا بوضع عليه خراج  
راسه ولم يترك يخرج الى داره لان خراج الارض لا يجب الا على من يزرعها  
اهل دار الاسلام نصارى من اهل دار الاسلام يكون ذميا الا ترى ان  
المسلم لو اتخذ داره فزرعه بحج فيها العشر والذمي لو اتخذ داره بستانا  
عليه الخراج فلما وضع على هذا المستامن خراج ارضه فقد وضع عليه بوضع  
على اهل الذمة في الاعمال اعطيت نصارى ذميا ثم قوله في الكتاب ان  
وضع عليه الخراج بصيرة ذميا قال بعضهم اذا ثبت على ذلك بيت له انما اخذ  
ملك خراج ارضه ان لم يزرعها ولم ترجع الى بلاده لانه لا يجعل ذميا الا بزرعه  
منه فان لم يزرع عن ملكه وجده منه دليل الرضى يكون ذميا ومنهم من قال اذا  
وضع عليه الخراج كان ذميا اي اذا وجب عليه الخراج حينئذ يصير ذميا لان  
كونه ذميا انما يتوقع على خراج ارضه فاما لم يجب لا يصير ذميا ولان حرجيا  
دخل دار الاسلام بابان فاشترى ارضا من ارض الخراج فباعها قبل ان  
يجب فاجعل لم يصير ذميا لانه انما يصير ذميا اهل دارنا بوجوب الخراج عليه لم  
يجب بعد ولان حرجيا دخل دار الاسلام بابان فاشترى ارضا من ارض  
الخراج فزرعها فخرج الارض على صاحبها وليس على الزارع شي لان الخراج  
يجب باذن المنفعة والمنفعة استلزام الارض فخرج عليه فان زرعها حرجيا  
واذى افرم الى الذي اشتراها منه لم يكن الحرجي ذميا ما زرعها لانه لم يزرع  
منه الخراج ولكن الامام لا يدرى في دار الاسلام حتى يزرع لان الاستغال

بالزراعة كمت والحرجي يمنع من التوار في دار الاسلام لكن اذا قضى  
حاجته في دار الاسلام يؤمر بالرجعة الى بلاده فان طال الملك بها ولا  
لا يعلم به ثم علم قال لا ينبغي للامام ان يتقدم اليه ويجزاه ان قام سنة  
من يوم تقدم اليه اخذ منه الخراج فان رجع قبل تمام السنة فلا شيء عليه ان  
اقام حتى تمت السنة اخذ الامام منه خراج راسه وجعله ذميا ولا يدرى حتى يرجع  
الى بلاده ولان حرجيا مستامنا في دار الاسلام اشتراها من رجل رضى عنها  
المقاسمة نصف ما يخرج فزرعها الحرجي يزرعه فان على قول في خيفة رضى  
خراج الارض بحج على رب الارض على قول في يوسف ومحمد رحمه الله  
بحج على المزارع في الخارج لان خراج المقاسمة بقبره العشر ومن اشتراها راضيا  
من ارض العشر فان العشر على رب الارض عنه وعندها على المزارع في الخراج  
فان اخذ الامام خراجها ما اخرجت وحكم به لك عليه كان ذلك من رضى  
فانه بصيرة ذميا بالاتفاق اما على قولها فلا يسلك لان الخراج بحج على  
واتا عذرا في خيفة رحمة فلان الخراج وان كان بحج على رب الارض لكن  
الامام لما حكم على المستاجر واخذ الخراج فقد قضى في فصل مجتهده فيه فنقد نصاه  
ولو اشترى الحرجي المستامن ارضا من ارض الخراج وخارجها مقاسمة النصف  
ما يخرج او البتة فاجر من رجل من المسلمين ومن اهل الذمة يزرعها  
فاخرجت طعنا فاقض الامام من المستاجر نصف ما اخرجت وراى الامام  
ان ذلك على المزارع فان الحرجي لا يصير ذميا لان الخراج لم يجب عليه في  
ارضه انما اخذ من غيره وانما ينظر في هذا الى من يجب عليه الحق لا الى ملك  
الارض ولو كان الذي اشتراها حرجيا مستامنا صار المستاجر ذميا لا حرجيا  
عليه الحكم في زرعه ولولم يواجر الحرجي ولكن اعاد فان كان الخراج خراج  
مقاسمة كان الخراج في المزارع في قولهم جميعا ولا يصير الحرجي المعبود ذميا لان  
الحق لم يؤخذ من اهل دار الاسلام كان الخراج ذميا فان الخراج على الحرجي المقتصر  
ذميا ولو غصبها اياه غاصب فزرعها وخارجها المقاسمة فخرجت زرعا  
كثيرا فان كانت الارض لم يفسد شيئا من الخراج يؤخذ من الخراج في قولهم  
جميع لان خراج المقاسمة بقبره العشر والعشر على الغاصب لان المنفعة حصلت  
لذلك الخراج عليه ولا يصير صاحبها للمستامن ذميا لان الحق لم يجب عليه

بغير صحة شرطه ولا فائدة  
في قوله لا يصير ذميا



في ارضه انما وجب على غيره ولو كانت الزاوية نقصت الارض فان على  
محمدا حصة الخراج يؤخذ من الخراج والنقصان ربا الارض والافرة كذلك  
اذا كان غصبا كان الخراج في الخراج وان كان النقصان ربا الارض عند  
ابي حنيفة رحمه الله نقصان الارض على ما ذكرنا اذا كان الخراج فراجح مقتضى  
الخراج على ربا الارض فيصير صاحبها المستمن ذميا عند ابي حنيفة رحمه الله  
محمدا لا يصير ذميا وان كان فراجها درهم فاعتقها معتق ربها فلم ينقصها  
الزراع شيئا فراجها على الغاصب لان الجري لم يستفد منفعة عن الزاوية ولم  
يضمن ايضا تعطيل منافع الارض فلا يجب عليه خراج كالاجب اذا عرفت  
ارضه بالماء وعجز عن زراعتها ثم اذا اخذ من الغاصب فراجها لم يصير صاحبها  
ذميا لانه لم يؤخذ منه ولم يجر عليه حكم المسلمين فلا يصير ذميا فان كان الزرع  
نقصها شيئا ينظر ان كان النقصان مثل الخراج او اكثر فان المستمن باخذ ذلك  
النقصان ويؤدى منه الخراج ويكون الفضل له وبصيرة ذميا لان فراج ارضه  
احد منه وان كان النقصان اقل من الخراج كان قدر النقصان من الخراج على  
المستمن ونقص الخراج على الغاصب لما رجع اليه من النفع وذكر ابو حنيفة  
في المزارعة الكبيرة ان على قول ابي حنيفة رحمه الله الخراج كله على ربا الارض قل  
او اكثر وفي المزارعة الصغيرة است هذا الجواب ان على قول ابي حنيفة رحمه الله  
الخراج كله على ربا الارض لانه اخذ من منافع الارض بدل انصارها كما نجا  
ارضه ولو اوجار ارضه كان الخراج عليه وفي الخراج ام الام ينف كذلك ههنا  
وبصيرة ذميا لانه جرى عليه حكم المسلمين باخذ بعضه كما جرى عليه باخذ كله  
ولو زرعها احقر في المستمن او الغاصب او المستاجر او المستعير فاصاب  
زرعها فانه فاصطلمه من غرق او غيره لم يكن في الارض فراج تلك السنة  
لم يصير المستمن ذميا لانه لم يؤخذ منه الخراج فلم يصير من اهل دارنا واذا استأجر  
المستمن ارضه من ارض الخراج فزرعها او مكنت في يده سنة او اقل وجب  
فيها الخراج صافي المستمن ذميا لانه من اهل دارنا اذا اخذ منه الخراج ويؤخذ  
خراج راسه بعد سنة مستقبلة من يوم اخذ منه الخراج ولا يجب عليه فراج  
راسه بما مضى من السنوات والارض في يده بخلاف التقدم اليه لو طال الملك  
في دار الاسلام وقال له الامام ان ائت سنة بعد موتك باخذت منك الخراج

فانما سنة صار ذميا واخذ منه الخراج في تلك السنة ووجه الفرق ان  
في فصل التقدم انما يؤخذ منه من جهة الشرط فيكون الامر على ما شرط في خذ  
منه الخراج عند تمام السنة واما بصيرة ذميا من جهة فراج ارضه من جهة  
الشرط ولكن مثبت حكما ولو لم يجب في ارضه لم يصير ذميا من جهة فراج ارضه  
فباخذ فراج راسه اذا مضت سنة من يوم بصيرة ذميا واما مقتضى سنة كاملة  
على ذمى لا يؤخذ منه الخراج ولو قال الامام له ان ائت سنة بعد موتك  
اخذت منك مائة درهم ثم جعلك بعد ذلك ذميا اخذت منك في ارض كل  
سنة اثني عشر درهما فان سنة بعد التقدم اليه اخذ منه مائة درهم لما قلنا ان  
ما اخذ منه الامام في التقدم اليه باخذ من جهة الشرط والصلح كذا اخرى فاما  
بينهما وهو ارضه من حين تمام سنة بعد الصلح فيؤخذ حكم الصلح وبصيرة اخذ منه  
عند تمام الصلح اجرة سكنه في دارنا في تلك السنة ونظير ذلك رجل اوجار  
شهر فقال له قبل مضى الشهر لا يقضى في دارى من الشهر الا غل سبعا وسهرا  
على ذلك ان اقام الشهر الا غل كان عليه عشرة درهما اجرة الدار لما ان  
الاجرة كتمت بالشرط وقد رضى بهذه الشروط جئت اقام فيها في الشهر الا غل  
فكان الحكم كما شرط فكذا ذلك فراج الراس في التقدم اليه يجب بالشرط وقد رضى  
الشرط جئت اقام سنة وقد فرغ اصحابنا من هذه المسألة مسألة اخرى قالوا  
جميعا لو ان رجلا عصب دارا من رجل فاراد المصنوب منه تخفيف القصب  
حتى رد الدار اليه فانه اتي با رجلين العدلين القاصب فيشهد بهما على القاصب  
فيقول ان رددت الى الدار والا اخذت منك كل شهر الف درهم مثلك فان  
صحح واذا اقام القاصب بعد هذا التقدم اليه فالمصنوب منه مستوجب  
الاجرة على القاصب ولو كان الامام حين تقدم اليه قال له ان ائت سنة  
بعد موتك ذميا واخذت منك الخراج فانما تلك السنة فلا بد على  
ما تقدم ولم يجب عليه فراج حتى مضى سنة بعد هذه السنة لان الشرط يجرى  
من الامام ولو ان جريا مستمنا استأجر في ارضه فاجته في يستحقها  
واستحقها بالبينه وادى فراجها سنة او سنتين ثم جعلت في الشهر وعجبا  
وردا الارض على المستمن لم يكن هو ذميا لانه انما يصير المستمن ذميا اذا اوجار  
عليه الخراج لا بمجرد ارضه الا ان اوجار اجته وهو ان كان هو متوقفا من الانتفاع



بهذه الارض فلم يذم الخراج لان وجوب الخراج باعتبار التمكن من الانتفاع  
وكذلك لو غصبها منه سلطان لا يفتاة المستمن ولو غصبها من يملك  
المستمن فماتت شقة عليه بالحجة فلم يفعل بان كان الغاصب زرعها  
فالمستمن لا يكون ذميا ايضا لان الخراج على الغاصب اذا زرعها بخيار  
انتفاعه بالارض فلا يكون على المستمن من مزاجها شي وان كان الغاصب  
لم يزرعها فقد صار المستمن ذميا لانه قد زرعها فانه قد كان مستمنا من  
استردادها والانتفاع بها واذا زرعها كان ذميا وهو بمنزلة ما زرعها  
وقد كان المستمن مستمنا ان يتخيل له ذلك مستمنا فلم يفعل حتى مضت  
السنة فعليه خراجها وكان ذميا للمعنى الذي قد دنا اذا لم يتمكن في الارض  
نقصان بزراعة الغاصب فان كانت الزراعة لنفسها كان المستمن  
ذميا لانه قد زرع النقصان للمستمن وحكم الخراج انه ان كان النقصان اكثر  
فخرج على المستمن وان كان النقصان اقل فعلى الغاصب الخراج والنقصان  
على ان يكون مقدار النقصان من ذلك الخراج على رب الارض والفضل  
على الغاصب ففي الوجهين قد زرع المستمن بعض الخراج وبصير المستمن  
ذميا ولان رجلا يتقن في هذه الارض ما يزرعها حتى لم يستطيع الحرجي  
ونقص الما الارض كان الحرجي ان يعين الذي يتقن الما بالنقصان المستمن  
يفعله ولا يكون الحرجي ذميا لانه لا يخرج في هذه الارض لاحد منها  
كان احد يمكن من الزراعة فيها وعلى هذا لم يزرع الغاصب الارض  
حتى رد ما بعد معنى السنة لم يكن الحرجي ذميا لانه لم يزرعها فخرجها  
حرجي بمل صاحب الارض فزرعها ونقصتها الزراعة فان الغاصب صاحب  
الارض ثم ان كان الخراج مثل النقصان او اقل لصاحب الارض بصير ذميا  
دون الزراعة لان الخراج على صاحب الارض منها وان كان النقصان  
اقل من الخراج فقد صار ذميا لان مقدار النقصان من الخراج على رب  
والفضل على الزارع فقد وجب على كل واحد منهما بعض الخراج ولو كانت  
الارض لم ينقصها الزراعة فالغاصب بصير ذميا دون صاحب الارض لان  
الخراج هنا على الغاصب كله ولو عطلها الغاصب فلم يزرعها فان كان  
صاحب الارض يتمكن من استردادها بالحجة فلم يفعل كان الخراج عليه

ذميا وان كان لا يتمكن من ذلك فلا يخرج على واحد منهما وبها حجتان  
على حالهما ولان المستمن يشتري ارضا عشرة فصد صارت خراجية في  
قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول محمد رحمه الله هي عشرة على حالها فاذا زرعها  
او تمكن من زراعتها كان ذميا في قول ابي حنيفة رحمه الله لانه زرعها في الحرجي  
وفي قول محمد رحمه الله ان زرعها كان ذميا لان العشر مؤونة الارض ان تزرع  
كالخراج ولكن لا يجب الا الحصول الحرج حقيقته واما بمنزلة ما يجب في الارض  
في دار الاسلام لا بصير ذميا وان باعها الحرجي قبل ان يجب فيها الخراج  
ارض خراج لا يتحول عن ذلك بهذا ذكرها وقال في رواية اخرى ان على  
المشتري العشر دون الخراج فالوجه لهذه الرواية وهو ان ملك الكافر والنزير  
يجعل الارض خراجية حين يشتريها فصد ملكها فصار خراجية فقد باعها وهي  
خراجية والمسلم متى يشتري من كافر ارضا خراجية بقيت خراجية ووجه الرواية  
الاخرى وهو انه لما باعها قبل وجوب الخراج فيها فلم يؤخذ من الارض حق  
غير العشر فدامت عشرته كما كانت ولا يعتبر اعترافه فيها من ملك الكافر  
والحرجي لا يكون ذميا لان الارض وان صارت خراجية لم يؤخذ منه الخراج  
فلم يخرج عليه حكم الاسلام فكان بمنزلة حرجي وكل مسلم ان يشتري الارض  
في دار الاسلام فاشتراها صارت خراجية في قول ابي حنيفة رحمه الله ولم يصير  
ملكها في دار الحرب ذميا وان صارت الارض خراجية لما انه لم يخرج عليه الخراج  
ولو اخرج ما في قول محمد رحمه الله العشر في الخراج على المستاجر فلا يصير صاحب الارض  
ذميا ولو كان المستاجر حرجيا فالمستاجر عذبه بصير ذميا لانه قد زرعها عشرته  
فرق محمد رحمه الله بين العشر الذي يجب على المستمن في الخرج من ارضه وبين  
الذي ياخذها العاشر من الحرجي للمستمن فقال باعتبار ذلك العشر لا بصير ذميا  
لان ذلك يختلف باختلاف حال من يملكه بين يده حتى ياخذ من المسلم  
ربع العشر ومن الذي نصف العشر من الحرجي العشر فيستدل بهذا الاختلاف  
على انه لا يصير ذميا وعشر الارض لا يختلف باختلاف حال المالك بوجه  
ان ذلك العشر اخذ من الحرجي بطريق الميذنة ولهذا لم ياخذوا من الحرجي  
لاناخذ من مجازهم شيئا وهذا العشر اخذ بطريق مؤونة الارض انما منه في  
دار الاسلام فكان كخراج ولو اشترا المستمن ارض عشر من مسلم ففي قول



ابي خيفة رحمة الله لا يصبر ذميا لان العشر عهده على المتاجر في الخارج ولو  
كان استغارا لارصد في العشر في الخارج عنهم جميعا فيصير المستغير ذميا لاصحاب  
الارض ان كان حربيا مستامنا وجرح المقاسمة بميرة العشر في جميع ما ذكره لانه  
فرد من الخارج كالعشر

**باب يكون الرب مسلما بذراعة القتل وتبسي**

قد بينا فيما تقدم ان الكافر متى اظهر خلاف ما كان يعتقد فانه يحكم بسلامة  
والاصل فيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان تقتل الناس حتى يقولوا  
لا اله الا الله وقد كان يقتل عبدة الالهة فانهم كانوا يقولون ذلك  
كما قال تعالى واذا قيل لهم لا اله الا الله استكبروا فنجعل ذكركم علامه يوم  
ثم حين دعا اليهود والمسيحية الى الاسلام جعل علامه ايمانهم الاقرار بسلامة  
حتى قال لليهودي الذي دخل عليه بعوده استشهد في رسول الله فما شهد وما  
قال الحمد لله الذي اعطى في نفسه من النور لانهم كانوا يقولون بسلامة  
فجعل ذلك علامه ايمانهم اذا عرفوا هذا فنقول اذا جعل المسلم على شرك بقتله  
فما ربه فقتل شهدان لا اله الا الله فان كان الكافر من قوم لا يقولون هذا  
فعلى المسلم ان كيف عهده لانه سمع منه ما هو دليل ايمانه فان اخذه وجابه به  
الا ان فهو حرم مسلم ان كان يحكم بكلمة التوحيد قبل ان يقهره المسلم وان كان  
بعد ما قهره المسلم فهو في لان الاسلام يعصمه عن القتل لا عن الاسترقاق  
بعد القهر فان قال ما اردت الاسلام بما قلت انما اردت الدخول في اليهودية  
او اردت التعمد لقتل يفتي لم يلتفت الى قوله لان الظاهر انما قصد اجابة  
الى ما طلب منه والمسلم انما يطلب منه الاسلام لا الدخول في اليهودية وقوله  
لا اله الا الله دليل على اسلامه وان لم يكن هو بقوله الاسلام كلمة فيلزم به حكم الاسلام  
بميرته لا وصلى في الجماعة مع المسلمين فان ذلك يكون دليل سلامه ان  
لم يكن اسلاما بعينه فاذا امتنع من الاسلام بعد ذلك كان مرتد فيقتل فان  
في الكتاب ومن انكر شيئا من الشرائع فقد ابطال قول لا اله الا الله معناه ان  
مرتد فيقتل ان لم يسلم فلهذا اللفظ بين خطا من يقول من ان يخرج  
من اصحابنا ان من انكر شيئا من الشرائع فهو كافر فيما ذكره مسلم فيما سوي

تسعة  
من  
الكتاب

وعليه في تصنيف له حال ما نفي الزكاة في عهد ابي بكر رضي الله عنه وهو لم يفرج  
لقد دية منزع الى قول اهل الضلالة فانهم يقولون ان مركبة الكسيرة خارج  
من الايمان غير دخل في الكفر فلهذا منزلة بين منزلتين وهذا قريب من قول  
ولو كان حين قال لا اله الا الله كفت عنه فان فعله لمحق بالمسكين ثم عاد فقال  
فجد عليه ارجل فلما ربه فقتل لا اله الا الله فان كانت له فيه يبيها فلما  
باس ان يقتله لانه ان بمنزلة المسلم ابي القاتل مع المسلمين في قتله  
ومثله يقتل وان كان مسلما وان لم يكن له دية فان كان قوه جميعهم فلما  
ينبغي له ان يقتله وكذلك ان كان باسره فان كانت الفقة على حالها فلما  
باس بقتله وان قوت الفقة فليس له ان يقتله ولكنه يؤذيه فيما صنع واستدل  
باروي ان رجلا من المسلمين حمل على رجل من المشركين فقال لا اله الا الله  
فحلى سبيله ثم عاد فقتل المشركين فلما ذكر عليه قال لا اله الا الله حتى فعل ذلك  
مرارا فقتله في اخر مرة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم كيف لك بما اله الا الله  
ولم يذكر اسم هذا الرجل في المغازي وذكر انه اسامة بن زيد وان رسول الله صلى  
عليه وسلم قال له اقتل رجلا قال لا اله الا الله فقال انما قالها لغو قال  
فهلما شققت عن قلبه فقال لو شققت عن قلبه ماذا بقيت لي يا رسول الله  
قال فانما كان يعتبر عا في قلبه سانه وانما تصيح هذا من قول رسول الله صلى  
عليه وسلم على انه ما كان يبي الى قتله في اخر مرة فلهذا عا به على قتله ولو كان  
حين حلى سبيله فادى الى صف المشركين قال اني ربي من دينكم وانما على يبي  
الا ان لم جعل عليه المسلم مرة اخرى فقال لا اله الا الله فلهذا اول سله لانه  
بميرته المردة ما سبق منه والمردة كالحربي فاذا قال لا اله الا الله بحلف غيبه الا  
اذا كانت له فيه فهو بمنزلة ابي غي فلا يمس بقتله لهذا ولذا كان قتل  
تركا من المسلمين بعد الاسلام اول قبل الاسلام ان في لانه حين اراد وهو  
في صف المشركين كان حربيا وحربي لا يستوجب القصاص بقتل المسلم وان  
كان الرجل من يقول لا اله الا الله والمسلمة يبي لها فلا يمس بان يقتله وان حكم  
بهذه الكلمة لان هذا ليس به دليل الاسلام في حقه فان قال شهدان لا اله  
الا الله وشهدان فلهذا رسول الله وهو من قوم لا يقولون ذلك فلهذا لان  
دليل سلامه فلهذا ان كيف عهده وهو في التفرع نظرا ببيتا في الفصل الاول



ان قال صبي ربه محمد رسول الله الله او قال قد دخلت في دين الاسلام  
او قال قد دخلت في دين محمد فلهذا كله دليل اسلامه حتى لو مات بعد قال  
المقالة يصلي عليه ويستغفر له وهذا ان اظهر منه فوق السما وقد بينا ان محمدا  
سما المسلمين يحكم باسلامه في حق الصلاة عليه فهذا ادلى قاتا اليهود والنصارى  
اليوم بين ظهراني المسلمين او قال احداهم شهد ان لا اله الا الله وان محمدا  
قائه لا يكون مسلما بهذا لانهم جميعا يقولون هذا ليس من نصرتي ولا يهودي  
عنه ناسا الا قال هذه الكلمة فاذا استقرت قال رسول الله اليكم لا اله الا الله  
اسرائيل ويسندون بقوله تعالى هو الذي بعث في الامم رسلنا فاما اليهود والنصارى  
الذين لا يتبعون غير الله الكتاب فخر فان هذا لا يكون دليل اسلامه حتى يضم اليه  
النزول فان كان نصرا فاقول واذا من النصرة وان كان يهوديا فاقول  
واذا من اليهودية فحينئذ يكون مسلما لاظهار ما هو محال لغير اعتقاد وان  
قال النصراني شهد ان لا اله الا الله واذا من النصرة لم يكن مسلما بهذا لان  
كلامه محتمل فلهذا دخل في اليهودية بهذا فان الذي ذكره قول اليهودي بغيره  
يقولون لا اله الا الله ويتبرون من النصرة كما اخبر الله تعالى عنهم بقوله  
وقالت اليهود وليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليس بشيء  
على شيء فان قال مع هذا دخل في الاسلام فقد انقطع منه احتمال ذلك  
دليل الاسلام ولو قال انما مسلم لم يكن مسلما بهذا لان كل فرق يدعي ذلك  
لنفسه فالمسلم هو المسلم الحق وكل ذي دين يدعي انه مستقاد للحق وان الحق  
على ما هو عليه قال رضي الله عنه وكان شيخنا الامام شمس الامية عبد العزيز بن محمد  
رحمه الله يقول لا يجوز في ديارنا ان يقول منهم انما مسلم بغيره لانهم  
يا بول هذه الصفة لانفسهم ويسبون به اولادهم ويقولون يا مسلمان انك  
ولو كان هذا من عبدة الاوثان من لا يقول لا اله الا الله فلهذا ربه قال  
استهد ان محمدا رسول الله فهو مسلم فبذلك قال شهد ان لا اله الا الله لانه  
منكر للاولئك في هذا شهد كان دليل اسلامه وكذلك لو قال انما مسلم فان عبدة  
الاوثان لا يدعون هذا الوصف لانفسهم بل يتبرون منه على قصد المعاطفة  
للمسلمين قد علم ذلك من حال اهل مكة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلهذا  
كان ذلك دليل اسلامه وكذلك لو قال انما على دين محمد او على الحقيقة

او على الاسلام فان هذا كله لا يد من ان يؤخذ منه بالدليل المتخذ او قوف  
على حقيقة ما في قلبه والله تعالى اعلم  
**باب من اسلم الصبي والصبي المسمى**

قال رضي الله عنه قد بينا ان الصبي يبيع خبر الابوين ذينا فاذا مسمى معه  
احد ابويه لم يحكم له بالاسلام حتى يصف الاسلام بنفسه وباسم من معه  
من الابوين وان سبي وليس معه احد الابوين فانه لا يحكم باسلامه الا  
حتى يخرج الى دار الاسلام فيصير مسلما متبعا للدار وبقسم الامام الغياث  
او يبيعها في دار الحرب فيصير مسلما حينئذ اما اذا كان من وقع في يده  
او اشتراه مسلما فلا اشكال فيه لان تأثير التبعية للمالك فوق تأثير  
التبعية للدار واما اذا كان المشتري ذميا او كان اعطاه الذي بطريق  
الارض من القيمة فلهذا لا يجوز في ان يكون محكوما باسلامه حتى انما اذا كان  
يصلي عليه ويجبر الذي على بيعه لانه صار محررا بقوله المسلمين والذي على ملكه  
في هذا الموضع باجواز المسلمين اياه فصار تمام الاعزاز بالقيمة والبيع فليطهر  
الاعزاز بالاخراج الى دار الاسلام ولو سبي معه ابواه فانما يخرج الى  
دار الاسلام وليس معه احد ابويه فهو مسلم لان ابويه حين ما في دار الحرب  
فقد خرج هو من ان يكون تبعا لهما فبذلك ما لوبقيا في دار الحرب ما يحصل  
هو وحده في دار الاسلام بخلاف ما اذا خرج الى دار الاسلام او قسم  
او بيع ثم مات من معه من الابوين فانه لا يحكم باسلامه حتى يصف الاسلام  
بنفسه لان اوان الحكم باسلامه وقت الاعزاز فوجد احد الابوين معه في  
ذلك الوقت منع الحكم باسلامه ثم يموت بعد ذلك لا يتغير الحكم فبذلك  
والذي اذا مات ابواه وبقي وحده صغيرا في دار الاسلام فانه لا يحكم  
باسلامه قال ولان ذميا دخل دار الحرب متلفعا فخرج صغيرا الى  
دار الاسلام فهو مسلم بجبر الذي على بيعه لانه انما ملكه بالا حراز دار الاسلام  
فيكون محكوما باسلامه فبذلك المنقل فان الامير لو قال في دار الحرب من  
اضاب راسا فهو له فاضاب الذي صغيرا ليس معه احد ابويه فانه يكون  
مسلا لانه انما ملكه باعتراف ربيعة المسلمين وانما صار محررا بذلك



ما اذا دخل الذمي دار الحرب بابان واشترى صغيرا من ماله فانه  
 لا يكون مسلما وان قبضه الذمي لانه يملكه بالعقد هو ماله باعتباره  
 المسلمين فاذا اخرج الى دار الاسلام لم يكن مسلما ايضا لانه لم يصير  
 بمنزلة المسلمين ولا حكمهم وهذا بخلاف ما اذا كان المشتري مسلما دخل  
 اليهم بابان او كان اسيرا فيهم فانه اذا اخرج الى دار الاسلام وحده كان  
 محكوما باسلامه وتبعته المالك اما نظيره في هذا الفصل فاذا كان المالك  
 مسلما كان المملوك مثله تبع له واذا كان المالك ذميا كان المملوك  
 مثله تبع له فان خرج معه ابوه او احد بناته او احد بناته او احد بناته  
 على دين ابيه لانه ما حصل في دارنا الا مع اب هومن اهل دارنا وتبعه الاب  
 في الدين هو الاصل فلما نظره تبعته المالك الا عند عدم سبعة ابوس  
 فان كان خرج معه احد ابويه بابان فالصبي مسلم لان المستمسك من اهل  
 دار الحرب وان كان في دارنا صورة فلا يعتد بخروجه معه الصغير  
 بانه صادر هومن اهل دار الاسلام فيحكم باسلامه تبعه المالك فان  
 للمستمسك من فساد ذميا بعد ذلك كان الصبي مسلما لانه صار محكوما باسلامه  
 كما اخرج المالك المسلم فلا يتغير ذلك بغيره لانه لا يرد خروج الى دار الاسلام  
 ثم ابراهمه بعد ذلك فان كان الذمي الذي اشتراه وخرجه من اهل  
 والصبي كان من المجوس او عبدة الاوثان فهو بمنزلة اهل المكنى بترك دينه  
 وكل وطهرها ان كانت حرة بمنزلة المالك ان اخرج ابويه كباقي اهل دار  
 الصغير في الاصل كني بيا والذي اخرج مجوسي فذلك الجواب للذي قد  
 الحكم بكونه كني بيا باعتبار الاصل فلا يتحول عن ذلك باعتبار تبعته  
 الا ترى انه لو كان مسلما مملوكا فاشتراه المجوسي لم يخرج به من ان يكون  
 مسلما فذلك اذا كان كني بيا واذا كان يقوم من اهل الحرب مملوكا  
 فاسلم اهل الدار جميعا غير ماله فانه لا يكون صغيرا من ماله فانه لا يكون  
 ان لم يكن معه احد ابويه كافر الا لم يحصل في دار الاسلام ويكون مولا له  
 واخذ من المعاصين كمنى للحكم باسلامه وان صار واؤته فرقيقهم كهار  
 على دينهم الصغار والكنانية في ذلك مولا من ماله فانه لا يكون  
 وانما صارت دارهم دار الاسلام بطريق الصلح لا باسلام اهلها ولا

والاخر جوسيا وهذا لان تبعته  
 عند عدم تبعه الابوين بمنزلة تبعته  
 الابوين فكان انه اذا كان امة  
 كني بيا كان هو تبع له فذلك  
 اذا كان ماله الذي اخرج كني بيا

لا يوجب الحكم باسلامه المملوك بمنزلة الذمي يشتري صغيرا في دار الحرب  
 ويخرجه الى دار الاسلام وكذلك لو دخل جري الى بابان ومعه عبده  
 فهو على دينه يرد الى دار الحرب ان شار له حصل في دارنا بطريق الصلح  
 حاة فيكون حكمه حكم مولا ومولا من اهل دار الحرب فان اسلم مولا  
 في دار الاسلام او باعه من مسلم او مات مولا فباعه الامام واقف  
 بمنزلة مورثة فهو كافر على دين ابويه لانه حصل في دارنا كافر بابان فلا يصير  
 مسلما بعد ذلك الم يصف الاسلام بنفسه بمنزلة الذمي يموت في دارنا وله  
 ولد صغير فان سبي احد ابويه فاسلم كان الصغير مسلما باسلامه لان اسلامه احد  
 لا بوس في حقه كاسلامه بنفسه اذا كان يعقل فلهذا الحكم باسلامه بذلك  
 فان سبي الصغير مع ابيه ثم اخرج الصغير قبل ابيه الى دار الاسلام فانه لا حكم  
 باسلامه لانه اخرج الى دارنا وابوه في يد المسلمين في منعتهم فكونه في يد المسلمين  
 لكونه في دار الاسلام معه فيكون الصبي تبع له الا ترى ان في حق الماعز  
 والمهاجرة حل منعة الجحش في دار الحرب كمنعه الدار فذلك في حكم التبعية  
 فان قتل ابوه او هرب قبل الاخراج الى دار الاسلام لم يكن الصبي مسلما ايضا  
 لانه حصل في دار الاسلام كافر فلا يتحول مسلما بعد ذلك الم يصف الاسلام  
 او اسلم احد ابويه فيكون مسلما تبع له فان اسلم المستمسك في دارنا وله  
 الصغير في دار الحرب ثم اسره المسلمون فخرجوه ولم يخرجوه كان الصبي مسلما  
 تبعه لا بيه المسلم عندنا اما ان كان الاب مع العكر فيمكنه مكل واما اذا  
 كان في دار الاسلام فقه بيا ان منعه الجحش كمنعه الدار في حكم التبعية  
 فكان حصول الصغير في منعة الجحش كحصوله في دار الاسلام وكذلك ان كان  
 الاب في دار الحرب فري دخلها بجرا لان المسلم من اهل دار الاسلام  
 يكون فيصير لصبي مسلما تبع له وان كان هوني دار الحرب صورة لو است  
 ابوه مسلما في دار الاسلام ثم اسره الصبي فانه لا يكون مسلما مادام في دار  
 حتى يقسم او يباع او يخرج الى دار الاسلام لان الاب ميت في دارنا  
 وتبعه الميت لا يعتبر في ابنا لا باسلامه وان كان معتبرا في النفا لا ترى  
 ان الام لو سبب معه لم يحكم باسلامه فذلك اذا سبي وحده قلنا لا حكم  
 باسلامه مادام في دار الحرب وان سبب الام معه والاب حي مسلم فبنا



كان الصغير مسلماً بغير ابوية ولو دخل الجاني البناء بان ثم صار قبيلاً  
 سباً للمسلمين كافران غنوه وهو كافر على حاله اولى بعنفه ثم سبوا له الصغير  
 فخرجوه الى دار الاسلام لم يكن مسالان اباه كافر في دار الاسلام فاصغر  
 ما حصل في دار الاسلام ومثله كافر محرم عليه حكم المسلمين فيكون تبعاً في الدين  
 فان مات الاب كافر قبل ان ينسب الصغير والمسلمة لهما كان مسلماً اذا  
 اخرج الى دار الاسلام لان الاب لم ينسب اليه لم يعتبر في الحكم بسلامة  
 ابتداء تبعه فلان لا يعتبر في المنع من الحكم بسلامة اذا اخرج الى دار الاسلام  
 كان اولى قال ولو اتى عسكراً من اهل الجرب لهم منعة دخلوا دار الاسلام  
 ومعهم صبيان لهم فطفر بهم المسلمون واسروا صبيانهم فمهم مسلمون كما اخذوا  
 اذ لم يوسرهم انا وهم ولا امهاتهم لان ينقض اخذ صغارهم وعمرهم بدار الاسلام  
 فان اسرا بالامهات بعد ذلك بساعة كان الا ولاد مسلمين لا حكم لهم  
 كما اخذوا قبل الاباء فلا يتغير ذلك الحكم بسبب الاباء والامهات بعد ذلك بثلث  
 ما اذا كانت هذه الحارثة في دار الجرب فهناك ينقض الاخذ لم يصير الصغير  
 مسلماً قبل الاخراج فاذا اسرا بوجه بعد ذلك بيوم او اكثر فافوا صغارهم كان هذا  
 وما لو اسرا من سواهم فاذا كان القتال في دار الاسلام فان اسرا معاً او  
 الاب اولاً ثم الصغير فذلك الجواب لانه ما ثبت به عليه لا مع كافر  
 فاما اذا اسرا الصبي اولاً فافوا صغارهم بسلامة ثم لا يتغير ذلك الحكم وان  
 اسرا اب بعده بساعة وكذلك لو دخل الصبي وحده دار الجرب ان اخذ  
 مسلم فهو مسلم حين اخذه فاما على قياس قول ابي حنيفة رحمه الله فهو في الجملة  
 المسلمين واما عند حجة رحمه الله فهو في الاخذ فلا يكون حراً بسلامة لانه انما صار  
 مسلماً بعد اخذه واما يتأكد بالاسلام حرة من كان مسلماً قبل ان يورثها  
 من يصير مسلماً بعد الاثر فانه يكون قبيلاً وانما سبجانه ونفالي اعلم

### باب الاستبراء

قد بينا في المبسوط ان سبي احد الزوجين يخرج للفرقة لا لعينه بل لرب الدين  
 حقيقة وحكام بين الزوجين ولهذا لم يقع الفرقة اذا سبيا معاً فقول اذا سببت  
 المرأة وخرجت الى دار الاسلام فلان وقعت في سهمه ان يطلقها بعد استبراء

بجفئة ان كانت حايلاً وبوضع الحمل ان كانت حايلاً واستدل على ذلك  
 في الكتاب بما رووه بالاسناد فان خاضت المسبية في دار الجرب خضعت  
 او اكثر منها ثم سبي زوجها فخرج الى دار الاسلام فهما على سببهما لا نفيم  
 السبب الموجب للفرقة وهو بين الدار وان خرجت وحده لم تفرقت في  
 سهم رجل فليس لان تجزئ تلك الجفئة من الاستبراء وكذلك ان كانت  
 حاصت في دار الاسلام خضعت قبل النفقة او بعد النفقة لانها وجدت قبل  
 وقوع الملك في المحل لمن وقعت في سهمه وكذلك لو وقعت في سهم رجل  
 فلم يقبضها حتى خاضت خضعت لان الملك للغاي في النفقة انما يثبت بطريق  
 الصلة وهذا النوع من الملك لا يتم الا بالقبض ولين ثبت له ملك العين  
 بالقبض فذلك التصرف لا يثبت الا بالقبض والوطى تصرف وانما تجزئ  
 بالجفئة من الاستبراء بعد ملك الوطى ولهذا قلت اذا خاضت المسبية في النكاح  
 فليس للمشتري ان يجزئ تلك الجفئة من الاستبراء ان كانت المسبية  
 حايلاً فوضعت حملها بعد قبضها من وقعت في سهمه فلا بأس ان يطلقها  
 بعد ما طهرت من نفاسها ولا بأس ان يقبضها ويستمتع بها ما فوق الارض في  
 مدة نفاسها ولو كانت وضعت حملها قبل القبض ثم قبضها فليس لان  
 يستمتع بها فوق الارض في مدة النفاس ولا بعد ما حتى تجف جفئة مستقبلة  
 لانها حارة مستبراء بوضع الحمل بعد القبض فحرة الغياض بعد ذلك  
 في مدة النفاس بمعنى الاذى فكان حالها كحال المتكوه اذا كانت حايلاً  
 في الاستمتاع بها واما اذا وضعت قبل القبض ثم قبضها فليد ان يستبرأ بها  
 بجفئة مستقبلة وهي في مدة النفاس ههنا غير مستبراء في مدة النفاس  
 الاستبراء كما يحرم الغياض بحرم المس والتقبيل شهوة فان سلمت  
 المسبية قبل الاخراج الى دار الاسلام وزوجها كافر في دار الجرب فقد ثبت  
 منه لانها محرمة بمقتضى الجبش والاحواز بمقتضى الجبش في حق المسلمة كالاحواز  
 بمقتضى الدار الا ترى ان المهاجرة اذا حورت نفسها بمقتضى الجبش بابت  
 زوجها فذلك المسبية ثم لا عدة عليها ههنا بالاتفاق وقد بينا التحريم  
 في المهاجرة فان قسم الامم القديم في دار الجرب فوقع في سهم رجل  
 او باعها وسلم الجارية الى المشتري فاستبراء بجفئة كان لان يطلقها بعد

80



لانه لم يمتها وبين الزوج كالحاقه فكان حالها وحال المكن ذلت  
زوج حين سبيت سواء بالقسمه في دار الحرب والبيع بين يدي الملك كما  
ينبغي الملك القسمه في دار الاسلام الا ترى انه لو كفهم المدة بعد ذلك  
لم يكن لهم شركة مع الجيوش في المصايب ولا في الثمن ان كان الامام باع فهي  
الغنائم ولو ان الامام نقل قوم في دار الحرب فقال من اصحاب جارية فهو  
فاصايب كل رجل منهم جارية واستبرأ بحقيقته وهو في دار الحرب فعلى قول  
ابي حنيفة رحمه الله ليس له ان يطلما حتى يخرجها الى دار الاسلام وهو قول ابي يونس  
وفي قول محمد رحمه الله ان يطلما حتى يخرجها الى دار الاسلام وهو قول ابي يونس  
بذو الذي اشتراها او دفعت في سهمه بالقسمه سواء وابو حنيفة وابو يوسف  
قالا الملك في المنقل انما يثبت للمنقل له بالاخذ فلانهم هذا الملك قبل الاخراج  
بدار الاسلام فميراثه الملك الذي ثبت للمتنصص في دار الحرب بخلاف الملك  
الذي يثبت بالقسمه والشره والذي يوضح الفرق ان بعد القسمه والبيع لا يبقى لهم  
حق تناول من الطعام والعلف من غير ضرورة وبعد التنقيص معنى ذلك  
الحق فان امر زوجها بعد ما اخذ المنقل فلا كساح بينه وبينها قبل هذا قول  
محمد رحمه الله فاما على قياس قول ابي حنيفة رحمه الله فينقطع الكساح بها  
بجرد الاخذ قبل الاخراج دار الاسلام والاصح انه تولهم جميعا فان اصل الملك  
ثبت للمنقل له بالاخذ وان كان لا يملكه قبل الاخراج دار الاسلام ويثبت  
اصل الملك فيها بصير من اهل دار الاسلام فتقع الفرقه بينهما وبين زوجها  
الا ترى انها لو كانت صغيرة فانه يحكم باسلامها حين صارت للمنقل فميراثه  
ما لو اخرجت الى دار الاسلام وكذا نكاح لو استبرأ المنقل بحقيقته ثم اخرجها  
الى دار الاسلام كان له ان يجزى بذلك الجففة من الاستبراء بخلاف المتنصص  
لان الملك للمتنصص لا يثبت قبل الاخراج الا ترى انه اذا كف مدد ساكوه في  
المصايب والملك يثبت للمنقل له بالاخذ حتى لا يتركه المدة وفي ذلك وفي  
لان التنقيص من الامام في معنى القسمه ولكنها قسمه قبل الاضايه جعلها الامام  
في معنى الموقوف على الاضايه فلا عيب في معنى القسمه يثبت هذا الحكم في المنقل  
و الفرق بينه وبين المتنصص والاعتبار ان سبب الملك هو الاخذ بخلاف الجففة  
رحمة في الوطى فقال ليس له ان يطلما حتى يخرجها الى دار الاسلام ولم منكم

بين اصلين متوفر خطه عليها وانه تعالى اعلم

### باب ما يباع من سبي من اهل الذممة

واذا سبي المسلمون السبي فاقسموه واخرجوه الى دار الاسلام فلا يباع  
بيع الرقيق من اهل الذمة لانهم مشركون وان صاروا من اهل دارنا لا يزار  
فكانوا بمنزلة اهل الذمة ولا يباع بيع العبد الذي في ذمته الا في فضل واحد  
سبي صغير البس معه واحد من ابويه فهذا لا ينبغي ان يباع من اهل الذمة  
لانه صار مسلما بالاخراج الى دار الاسلام او القسمه في دار الحرب بعتان  
الاخراج فيه نيم بالقسمه كما نيم بالاخراج ولهذا لو مات يصلي عليه ولو كانت  
كنيته في سبيلها من دفعت في سهمه كان له ان يطلما واذا ظهر منها محكومة  
باسلامها فلا يجل للمسلم ان يبيعها من اهل الذمة وان كان لو اخرج ففقد  
البيع فان كان سبي معها احد ابوتها فلا يباع ببيعها فاهل الذمة لانه لم يملك  
باسلامها ههنا ويسنوي ان وقع كل واحد منهما في سهم رجل او دفعت في سهم  
رجل واحد لان الصغيرة ما خضعت في دارنا الا معها اب هو من اهل دارنا ذلك  
يبيع الحكم باسلامها ولا ينبغي ان يباع شيء من السبي من المسلمين في دار الاسلام  
لانه صار من اهل دارنا والمستمن في دارنا يبيع من شركاء ملوك هو من اهل دارنا  
ويجوز على بيعه اذا اشتراه للاصل الذي بينا ان الذي في حق المسلمين بميراثه  
المسلم في حق الذي في احكام الدين فان اشترى المسلم من اهل ذمته فله  
او استولى له بعد ذلك منه لمصادقة ملكه ولكنه يمنع من وطئها واستحواها  
ويخرج الى الكفرة عن ملكه بطريق الاستحوا في قيمتها وقدينا في الحكم في حق الذي  
اذا برئ منه المسلمه واستولى له فذلك الحكم في المستمن اذا فعل ذلك منه  
الذممة واذا سبب المرأة من اهل الكناب مع اولادها فوفقوا في سهم رجل  
ثم اسلم بعض ولد له وهو صغير فليس له ان يبيعهم ولا احد منهم من كان ذميا  
ان باعهم جميعا ففقد باع الملوك المسلم من الكافر وذلك لا يجل وان باع  
بعضهم فقد فرق بين الالة وولد الصغير بعد ما اجتمع في ملكه وذلك لا يجل  
ولو ان ذميا او ذميا مستمنا اشترى انه مرتدة جاز الشراء وجيز على بيعها  
صغيرة كانت او كبيرة لان المدة مجبرة على العود الى الاسلام فكان حكمه



حكم المسلمين ولا يترك الالة المسلمة في ملك الكفار صغيرة كانت كبيرة  
 كذلك المدة قال لا تزي منها لوارثة الى اليهودية والى النصارى لا تولى  
 وبغيرها ولا تجوز مناجتها ومعنى هذا ان ستمها وانه لا لم يجعلها كمال يهودية  
 الاصل عرفنا انه لا يعتبر اعتقدت في حقها فيما يرجع الى الاحكام لكونها حرة  
 على ترك ذلك والرجوع الى الاسلام فلهذا كانت كالمسلمة في انه لا يجوز  
 على بيعها من المسلمين واذا سلب المارة مع اولادها الصغار فاسلم بعض  
 ثم باعهم من كافر جاز البيع واجبه الذي استراهم على بيعهم جميعا ان كان  
 لان بعضهم سلم وبعضهم ذمي والمستاسم مجبر على بيع الفريقتين فكان  
 من التفريق بينهم في البيع حتى كان مجبرا على بيعهم جميعا فاما الذي انما يجبر على  
 بيع المسلم منهم خاصة لانه يمكن من استدامة الملك في المملوك الذي  
 وهو غير في طب بالامتناع من التفريط في البيع ولو كان في طب لكان له  
 ان يبيع ههنا المسلم منهم وحده لان هذا التفريق حتى فقد صار الالة المسلم  
 عن ملكه مستحقا خاصة التفريق متى كان الحق لم يكن ممنوعا عنه الا ترى  
 ان الولد مع الوالد اذا اجتمعا في ملك رجل مسلم ثم لم يحن احدهما وبيع فلا بأس  
 بان يباع فيه دون الاخر ولو حتى احدهما جانية فلا بأس بان يرفع بالجانية  
 وحده فترى ان التفريق اذا كان بحق لم يكن ممنوعا منه ثم ذكر في فروع الاسلام  
 الصبي فقال ان وصف رجل من المسلمين بغير الاسلام فقال العلماء  
 انما على هذا فان علم يقينا انه فهم ما قيل فلهذا سلم ذلك ان كان الكبر لا يراى  
 انه قد فهم ذلك وان علم يقينا انه لم يفهم ذلك او كان الكبر لا يراى لم  
 يفهم ذلك فانه لا يكون مسلما ولكن يقال له نصف الاسلام فاذا وصفه  
 مسلم وما ذكر ههنا يوجد اذكرنا من قول الشيخ ان من تزوج امرأة او استرى  
 بجارية فاستوصفها الاسلام ولم يفذر على ذلك ووصف هو الاسلام  
 يدها فقالنا انما على هذا فانه يجوز له ان يبطا اذا علم انها كانت مسلمة  
 لان الجارية قد يصفها من البياض فان كانت بقدر على ان نصف الاسلام  
 ونصف ذلك فلا فرق بين ان يصف هو بين يدها اذا قالت انما على  
 هذا وبين ان يكون هي التي وصفت بين يديه في الحكم باسلامها وانه  
 تعالى على

**باب خروج العبد بان من دار الحرب وخروج مسلم او ذميا**

قال رضي الله عنه ابا عبد فرج الى دار الاسلام مسلما او ذميا او غلاما  
 فهو حر ويؤلى من سائر لانه صار محررا نفسه على مولاه ولو احرز مالا من مال  
 مولاه بدار الاسلام ملكه فاذا احرز نفسه كان ملكا لنفسه ايضا ولا يفي للمالك  
 لان ان الملك على نفسه فيقتل لهذا ومن هذا الفصل انه لم يعق على ملك  
 غيره وانما يجب الولاء على المتق من يكون عتقه على ملكه فلهذا ان ثبت عليه  
 الولاء بهتنا لا يجد ثم يكون حاله في الميراث والجناية كمن حر في جارية  
 واستدل عليه بحديث عكرمة رضي الله عنه قال كان العبد اذا جاز الى سوا  
 صلى الله عليه وسلم وليس معه سيده عتق بحديث طاء ووس قال كان في  
 كني ب معاذ بن حنبل رضي الله عنه ابا عبد فرج الى المسلمين اراه قال  
 فهو حر و ابا عبد فرج الى مخالف عتبه فان عوه و صدقة في عشرة ذمى رواه  
 ابا عبد فرج الى مخالف عتبه فوه و صدقة الى بخلاف عتبه فملك  
 محلة من رفاق يستحل على عده من الفري كما نقول نحن فزاد ان العبد عتبه  
 وروى عكرمة ان عبد اسلم فلما باه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى امله  
 ان يبيع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذوه وفيه و فعت الى رسول  
 صلى الله عليه وسلم انك قد علمت سلامي فاسترني او ملصقتي فعت اليه  
 سبعة ففر على يدي قال خذوه فلعنكم مجذون في الدار من بعنكم عليه في هذا  
 دليل على انه لا بأس بقوم لا منفعة لهم من المسلمين ان يذموا وادركب  
 بغير امان لمسل هذا المقصود وان هذا لا يكون منهم الف والنفس في التهلكة  
 فان ذلك انما يكون عند التيقن بالهلاك في موضع لا يملك فعلهم في العدو  
 فاما اذا كان فعلهم يملك في العدو فلا بأس بمثل هذا الصنيع وذكر عن عبد الله بن  
 ابي بكر رضي الله عنه فان كان عبد اسود في غم سببه فلما راي على خبير  
 يخشون سالم فقالوا لقاتل هذا رجل الذي يرغم انه بنى فوفقت ملك  
 الكلمة في نفسه وقبل بعتهم حتى جاز الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نقول  
 وانه عو اليه فقال صلى الله عليه وسلم ادعوا الى الاسلام ان تهنوا لاله الا  
 واني رسول الله وان لا تعبدوا الله قال فماذا الى ان شهد به هذا فقال الملك

يعني نضع عشرة صدقة في عشرة ذمى



لك الجنة ان مات على ذلك فاسلم العبد مكانه الحديث الى اخره وانا  
اورده لبيان انه لا فرق بين ان يسلم العبد بعد ان ياتي المعكروين  
ان ياتي المعكروين في انه يحكم بحرية في الوجهين ثم استدل بحديث العبيد  
الذين نزلوا من جهنم الطائف و اسلموا فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فيهم اولئك عتقا الله واورده حديث عكرمة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
اسلم كان يقول اذا خرج الرجل قبل ماله ثم تبعه له فهو له واذا خرج ماله قبله فهو  
حرة وهذا ما اخذ به المال العبد <sup>قالوا</sup> فانما خرج العبد ولا ماله كان حرا وان خرج  
مولاه بعده وان خرج المولى اولاه ثم جاء العبد فانما جاء بمنظرة الموقف لسيده  
محرا لنفسه له لا عليه فكان مملوكا له وانه اسلم

### باب العبد يعتق بسلامه او لا يعتق

قال في حق عتق قد بينا في السير الصغير الخلاف في المستأمن يشترى عبدا  
مسلا او ذميا ثم يهدله دار الحرب والغرق الى حنيفة رحمة الله بينه وبين  
ان اسلم عبدا محريا في دار الحرب يقول فان اسلم العبد وخرج غير مراع لمولاه  
ومعه مال المولاه او لا مال معه فهو عبدا لمولاه على حاله لانه ما قصد حرازة نفسه على  
مولاه بهما فلا يملك نفسه ولكن الامام يبيعه ويغف عنه واما في بدو مال  
لمولاه حتى يفي مولاه فباخذ لانه لو كان المولى حاضرا كان مجبرا على بيعه فاعلم  
المسلم لا يترك في الكافر فاذا كان هو في دار الحرب ومن في دار الحرب  
حكم الميت كان للامام ولاية بيعه عليه ثم كان ينبغي ان يكون ما معه من المال  
في الالة استأمنه هو ولا مولاه في ذلك المال ومال محربي اذا حصل في دارنا  
غير ما بين يكون في ذلك قال اذا اخرج هذا العبد المسلم على قصد العمل لمولاه  
مكانه اعطاه الامان في ذلك المال بعد حصوله في دار الاسلام فانه بعد حصوله  
في دار الاسلام كما ان غيره من المسلمين فلهذا يجب عليه حفظ ذلك المال  
لمولاه ولو اسلم المولى ولا يخرج الى دار الاسلام ثم تبعه عبده بعد ذلك  
كان او كافرا فهو عبده لانه حين اسلم في دار الحرب فقد صار محزيا للمالك  
وجه الا ترى انه لو ظهر المسلمون على الدار كان هو حتى ماله فخرج العبد بعد ذلك  
يكون فانما ذلك ان حراز فلهذا كان مملوكا على حاله سواء خرج مسلما او كافرا

ولو كان المولى اسلم في دار الاسلام ثم اسلم عبده من عبده في دار الحرب  
وخرج مسلما فان كان مخرج بريد مولاه فهو عبدا له لا مينا انه قصد حرازة  
نفسه له لا عليه وان خرج مسلما او ذميا على ان يكون حرا ولا يريد ان يكون  
مملوكا لمولاه فهو حرا الذي اسلم في دار الاسلام لا يكون محزيا  
من ماله الذي كان في دار الحرب الا ترى انه لو ظهر المسلمون على الدار  
كان جميع ماله فيا فكان حاله ان كمال المراع الذي يخرج ماله مولاه وقد  
ان هناك هو محرز نفسه وما معه من المال على مولاه فان اختلف بعد  
خروجه فقال العبد فوجبت مراعى لمولاي وقال المولى انما خرج الى منجته  
وكاله كان القول قول المولى بمنك بالاصل وهو الملك ان بيت في  
نفسه وفيها معه من المال ولان الظاهر ان يهدله فاعبدا له المسلم لا يكون  
مراعى لمولاه المسلم حتى يبين ذلك منه والقول قول من يهدله الظاهر  
ولو اسلم محريا في دار الحرب ثم خرج الى دار الاسلام وظف ثقله في دار الحرب  
ثم رجع اليه ولم يعرض اهل الحرب لشي من ذلك حتى صارت تلك الالة  
بيده فاخرجها معه فخرج ذلك كله لا حنفس فيه وسوا كان خروجه الى دار الحرب  
بذن الامام او بغيره لانه لان المال باق على ملكه ما لم يتوقف على اهل الحرب  
فيكون هو مستد بملكه فحال كحال من اسلم وخرج ماله فان اخرجت الحرب  
فيما بينت فيه الملك ابتداء بالاعزاز بالدار لمن كان خارجا باذن الامام  
لان ذلك في حكم الغنمة فانما استأمن ملكه فيه واصله بالاعزاز لا يكون  
في معنى الغنمة فلا يجب فيه حنفس فان ظهر المسلمون على الدار قبل خروجه  
فالصغار من اولاده احرار مسلمون والال له لا سبيل للمسلمين عليه الا على  
العقار خاصة لانه لما رجع الى ماله صار بمنزلة من اسلم في دار الحرب ولم يخرج  
حتى ظهر المسلمون على الدار وقد بينا هذا ولو اسلم محريا بعد دخل البنايا  
ثم رجع الى ماله وولده فاخرجهم معه فان كان دخل اليهم بآب قوله ع  
مسلم لا سبيل عليه لانه لما حصل في دار الحرب مسلما كان ولده الصغير  
متبع له وما خرج به من ماله فهو له وبه ائجه مشكل فالت من فيهم وانما  
مال عليهم بسبب من الاسباب وخرج به كان له خاصة فهذا الذي قرر  
ملكه في ماله اولى ان يكون المال له خاصة واولاده الكبار وزوجته في المانة لا سبيل



عليهم لانهم حين خرجوا معه فقد صار معطي الامان لهم وهو في حكم المجرة  
 لذلك الامان لهم بعد ما حصل في دار الاسلام فكانوا آمنين وان كان  
 دخل اليهم بغير امان فاجاب كذا ان كان دخوله بغير اذن الامام لانه  
 يكون دون المتخصص فما يخرج به من مال يكون للاجنس فيه وان كان  
 دخل باذن الامام فكذا كذا الجواب فيما اخذ من ماله واخرجه لانه في ملكه في ذلك  
 المال وما يملكه بداره بهذا الخارج فلم يكن في حكم الغنمة فاما ما اخرج من مال  
 اخذه منهم فغنيمة الخمس لانه تملك هذا المال بداره بالاوزار بالاسلام وقد  
 كان دخوله باذن الامام فكان لهذا المال حكم الغنمة ثم استدل بحديث  
 الحجج بن عطاء السلمي فانه انتم بخير وكان من اموال مكة فاستاذن رسول  
 صلى الله عليه وسلم ان ياتي مكة حتى ياخذ ماله فاذن له فاتي مكة واخذ ماله حتى  
 صلى الله عليه وسلم فلم يبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ من ماله ولا من ماله  
 وتمام هذه الغنمة ذكره الواقدي في المغازي قال انه حين استاذن رسول  
 صلى الله عليه وسلم في الرجوع الى مكة اذن له وكان اهل مكة قد بلغهم خبر خروج  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خيبر وكانوا ينظرون ما يؤول اليه الامر وقد كانوا  
 الاخبار انقطعت عنهم فخرجوا يوما من مكة على رجا وان ياتيهم من باب مكة  
 الخبر فاما هم الحجج فقالوا انما الخبر فقال عندي ما يسركم ولكن لا خبركم حتى  
 تصمموا ما اطلبه منكم قالوا قد صمنا لك ذلك قال علموا انه لم يحبس احد  
 من العرب فقال محمد واصحابه بغير اهل خيبر فقد ظهر داعية وقتلوا اصحابه  
 وقد تركتهم على غم ان قد موا به عليكم يقتلوه فاعينوني حتى اجمع مالي  
 استرني بعض غنم اصحاب محمد منهم فارجع على ذلك فقالوا نعم  
 واستغفروا به عن اخبرهم فانتهى الخبر الى العباس رضي الله عنه فبعث غلامه  
 الى الحجج وقال ان العباس نورك السلام ويقول انه اعلى واجل من ان يكون  
 ما يقوله فقد فقال قل للعباس ينظر في المحلوة حتى اتيه في رايه اجرة سر بالام  
 على وجهه وقال قد ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم على خيبر واما اسلمت  
 واما رقت الا بعد ما جرت السهام في غنم خيبر واما فارقته عروسا من خيبر  
 بانيه جي بن حطب ولكن استر على ثمانية ايام فضمن العباس ذلك حتى جمع  
 الحجج ماله وخرج في اليوم الثالث فجا العباس الى بيت زوجته وقال ان الحجج

فقالت ذهب لبشرى غنم محمد قال كلا انه اسلم وفر ماله ولست  
 بزوجة الا ان ينبغي اني فقلت استمدا ان الحق ما تقول فانه خلفت  
 عندي درهما من مالي ثم دخل العباس المسجد الحرام وقد ليس مطرف خرو  
 فجعل يجتر وقرئ من جلوسه برون فيما بينهم كيف يقتلون محمد اذا قدم  
 اهل خيبر عليهم فقام ابو سفيان الى العباس الجند للمصيبة كما دية قال  
 واجزه الامر على وجهه فقال ابو سفيان انت عندي اصدق من الحجج ثم  
 بعثوا الى زوجته فظهر لهم الامر على وجهه واما الكسرة والبشرى مثل الكسرة  
 يومئذ ثم قد تبين بهذه الغنمة ان الحجج ما دخل اليهم بامان واما دخل  
 اليهم على انه منهم كما كان وهذا لا يكون استمدا ومع ذلك قد سلم له رسول  
 صلى الله عليه وسلم ماله فرفنا انه لا جنس في مال اخذه منه بهذا الطريق وان  
 كان دخل اليهم بغير امان باذن الامام دية على علم بالصلوب  
 واليه المرجع والاب ثم الكتاب والحجة رب العزير الوهاب

### هل الشيخ الامام شمس لانه اخبرني محمد

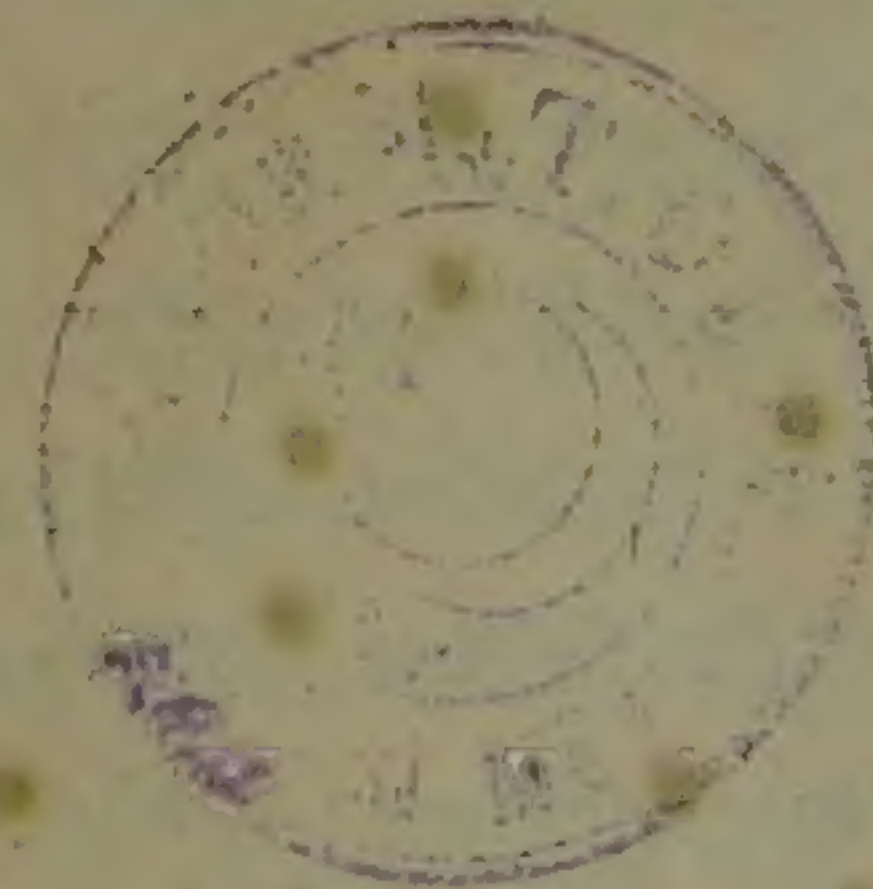
انتهى شرح سيرة الكبر • يا شمس عليه من الغنة الكبر • والائمة المشهور لا يبر • يتفق  
 من العالم القدير • ونسب من الحكيم الخبير • بالامة المذنب الفقير • المبني الحجة  
 الحبيب • المحفوظ من جهة السلطان الخبير • باغوا كل زنديق حفي • وتيسر  
 الهوى لا يبر • السالك الحكم سبي التبر • فقد عمهم به بالتدبير • وجعلهم عيرة الكبر والصبر •  
 والشكر لولاه نعم المولى ونعم النصير • وقد كان الا فتاح باور جند في اخر الامم الخيرة •  
 عند محبوبهم النعم • والتمام عند ذاب الطام • والجملا الغمام وشرق الايام •  
 برغبتك مستتر على الحق والحقين • في دار الامام سيف الدين • ابقى الله جماله  
 واجبا بقائه طريقا للماضين • فمن لانه المتقين • تقدمهم باربعة جمعين • وقيل  
 والحمد لله رب العالمين • والصلوة على رسوله محمد وآله الطيبين • وعلى جميع  
 والمرسلين • وعين معهم جمعين • وذلك في يوم الجمعة الثالث من جاذر الا  
 سنة ثمانين واربعمائة • كتبت وكان اية آلاء الله باور جند في يوم الاثنين عرفة  
 في القعدة سنة تسع وسبعين واربعمائة في دار الشيخ العباس الذي الملقب بامير



ابي علي الحسين بن ابي القاسم الى عام باب الامان ثم امرا بالكنية في حيدر  
 اورقيد الى اول كتاب الشروط وتبين الخواص في يوم الجمعة عشر بقين من شهر ربيع  
 الاول سنة ثمانين واربعمائة وقد فرغنا من اوز جند يوم الاحد سلخ شهر ربيع الاول  
 سنة ثمانين ودفنا ببرغيا يوم الاربعاء العاشر من شهر ربيع الاخر ودفنا في دار  
 الشيخ الامام الاجل الزاهد سيف الدين ابي ابراهيم يحيى بن اسمعيل والشيخ الامام  
 الزاهد سيف الدين والفقيه كلهم من الشيخ الامام الاجل الزاهد امام الائمة وصدرا الائمة  
 ان بيته فانيته كتاب الشروط في داره يوم الاربعاء الرابع والعشرين من شهر ربيع الاخر  
 وتم بولائه وقونه في داره يوم الجمعة الثاني من جمادى الاولى سنة ثمانين واربعمائة



مكتبة آية الله العظمى



85  
 18